

المجلة الدّولية للعلوم الإجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

العنف

العدد السابع والثلاثون - السنة العاشرة
اكتوبر / ديسمبر ١٩٧٩

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

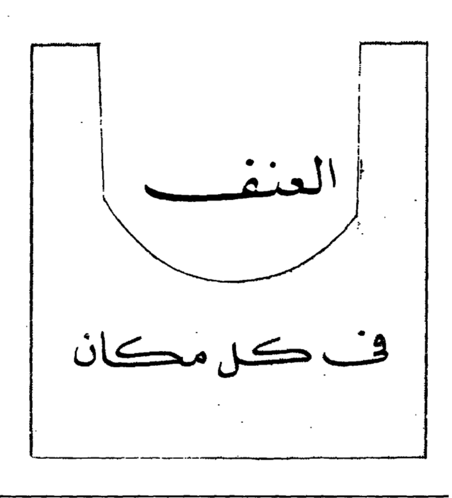
اليونسكو



العدد ٣٧
السنة العاشرة
١٠ اكتوبر ١٩٧٩
١٠ تشرين الاول ١٩٧٩
١٩ ذو القعدة ١٣٩٩ هـ

تصدر عن: مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون: ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد



**** العنف قديم قدم الوجود وهـــو قائم في قصص نشأة الكون وفي الاساطير والخرافات كأمر يرتبط ببداية التاريخ ، وكان دائما يبرز في افعال الابطال والمجددين . واذا كان الامر كذلك فلماذا اذن ينظر اليه كأنما هو مســألة معاصرة ، وكأنما هو مشكلة جديدة ؟ وكيف انتهى الامر بنا الى الوقوف موقف التشبث بمشكلة العنف كأنما هي مشكلة قد نجمت بين يوم وليلة ، أو أنها ــ على الاقل ــ قد بلغت ما بلغت في خلال القرن الاخير ؟**

ومما يجدر ذكره ان العنف ــ وهو الظاهرة التي يحتدم حولها الجدل اليوم ــ لم يؤخذ قط « كمحور » بذاته ، ليكون موضوع تفكير وتأمل لدى كبار مفكـري الفلسـفة الغربية قبل القرن التاسع عشر بل كان عليه أن ينتظر حتى يأتي جـورج سوريل فيتخذ منه محورا لدراساته . واذا نحن نجحنا في ادراك الإســـــباب التي أدت في النهايـــة الى احتجاز موضـــوع العنف في دائرة الظلمة فلعلنا

الكاتب : ج . م . دوميناك

كاتب وصحفى ، تولى تحرير الدورية الفرنسية « اسبريت » بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٧ . ويعمل الان مع أحد الناشرين فى باريس . كما تولى التدريس فى عدد من جامعات اوربا وجامعات أمريكا الشمالية ، وله مؤلفات عديدة

المترجم : محمد محمود رضوان

تخرج فى دار العلوم بالقاهرة ، وأتم دراسته العليا فى معهد التربية بجامعة لندن حيث تخصص فى فلسفة التربية وطرق تدريس اللغات . اشتغل بالتدريس فى التعليم العام وفى معاهد التربية ، وتولى منصب كبير مفتشى اللغة العربية بوزارة التربية ، ومدير عام التعليم الابتدائى ، ووكالة الوزارة للتعليم الابتدائى ودور المعلمين والمعلمات . له عدة مؤلفات فى التربية وفى تعليم القراءة ، وعلم النفس التربوى . وهو الان وكيل أول وزارة التربية ، وعضو المجلس القومى للتعليم ، والمجلس القومى للثقافة والفنون والاعلام . انتخب نقيبا للمعلمين فى شهر يولية عام ١٩٧١ .

أن نصل الى تفهم أحسن للاسباب التى أدت بعد ذلك الى خروجه الى ضوء النهار والى ذلك التكشف الذى يحظى به فى الوقت الحاضر ، ومن ثم نستطيع ان نتعمق أكثر فى تفهم الطبيعة الحق للعنف . وهناك ميزة أخرى لهذا الاسلوب هى انه سوف يمكننا من ان ننظر نظرة موضوعية الى العنف الذى يحيط بنا من كل جانب ، وبذلك نستطيع أن نقدر ما يمثله من تهديد ، وان نلتمس له العلاج الملائم .

وصحيح اننا نجد اشارة الى العنف فى الجزء الذى وجد من كتاب أناكسيماندر(١) المشهور الذى وصفه هيدجار بأنه أقدم ما قيل فى الفكر الغربى : « .. المادة السرمدية التى منها تنجم كل الاشياء ، واليها تعود حينما تهلك ، وذلك لكى يقدم كل منها للآخر فدية وكفارة عما أقترفه ضد نظام الزمن » ، كما أن « الكفاح هو ابو الاشياء جميعها وملكها ») ولكن هذه بديهية . انها حقيقة لا تحتاج الى توضيح ولا نشكل للفيلسوف مشكلة حتى لو كانت تسببت فى هلاكه .. ان

---

(١) اناكسيماندر : فيلسوف وفلكى يونانى ، عرض اراءه الفلسفية فى كتاب (ليس له عنوان حاليا) ، ويعتبر هذا العمل اول ماكتب نثرا فى فلسفة اليونان . ولم تبق منه الا اجزاء ومقتطفات (المترجم)

الذى استفز سقراط هو سوء استخدام السلطة وسوء استخدام اللغة بما انهما يعوقان العقل والجمال والانسجام ، وانما يكون العنف مثار الملامة بقدر ما يحدث من آثار ولا يكون ملامة لذاته ، وعلى أية حال فان المسألة التى تنحت عنها الفلسفة قد تلقفتها التراجيديا وابرزتها ، وهكذا ظهر العنف فى التراجيديا فى صورة انتقام او غضب ، كما ظهر فى كثير من صور الغلو فى العواطف والانفعالات . ولكن العنف ليس منعزلا بحيث ينظر اليه من أجل ذاته هو . انه المسلك المتصلف المندفع الطائش . فالعنف البشرى انما يعبر عن القانون الالهى ، كما انه فى الوقت نفسه يتجاوزه ويتعداه معلنا عن استحالة التمييز بين ما ينسب الى الله وما ينسب الى الشيطان ، وهو الذى يشكل المضمون المفزع للتراجيديا والذى لا يزال يمثل العنصر الاساسى فى غموض العنف وابهامه كما سنرى فيما بعد .

اننا لا نرى اختلافا فى الاسلوب الذى تناول به الفلاسفة اللاتينيون الموضوع ، اذ تناولوه بلغة لم تكن حتى لتقيم تفرقة بين القوة والعنف . وحتى نهاية القرن الثانى عشر كانت الثقافة الغربية دائبة على تجنب السؤال الذى يوليه المفكرون فى عصرنا الحاضر أهمية قصوى . نقول « تجنبها » ولكن قد يكون ادق واصوب ان نقول ان مفهوم العنف حتى هذا الوقت لم يكن له وجود ، أو انه ـ على الاقل ـ كان فى مرحلة التشكل البطىء . وهذا الذى نطلق عليه اليوم اسم « العنف » قد أصبح بالتدريج يفهم من ثلاث زوايا .

١ ـ **الزاوية السيكلوجية** : انفجار للقوة يتخذ صيغة لا تخضع للعقل ، وغالبا يتخذ صيغة جريمة القتل

٢ ـ **الزاوية الاخلاقية** : عدوان على ملكية الجار وحريته .

٣ ـ **الزاوية السياسية** : استخدام القوة للاستيلاء على السلطة او لاستغلالها فى تحقيق اهداف غير مشروعة .

والناحية الثالثة هى التى تستحوذ على معظم الاهتمام فى القرن العشرين كما يتضح من هذا التعريف الذى ننقله عن قاموس لالاند للفلسفة . « العنف هو الاستخدام غير المشروع او غير القانونى للقوة .. »

ومما لا شك فيه أن تطور روح الديمقراطية قد ولد المفهوم الحديث للعنف كما أختفى على اللفظ نغمة مهينة ذلك أنه منذ أصبح كل فرد مخولا أن يتمتع بوضعه كمواطن ، ذلك الوضع الذى يعترف له بحقه فى الحرية وفى السعادة ، فان العنف لا يمكن ان يلتبس بعد ذلك بالقوة ، ولم يعد مختصا بالعمليات المادية التى لا مناص منها (كوارث الطبيعة) أو بالضرورات السياسية (حكومة الكهنة التى تقوم على أساس الحق الالهى) . ولكنه يصبح ظاهرة ذات ارتباط بالحرية ، ويمكن ـ بل يجب ـ أن تكافح وان تهزم .

وثمة حساسية من ناحية العنف الذى ينزل بالانسان ، وهى تنجم فى الوقت الذى يسود فيه الاعتقاد بان السلطة السياسية ينبغى ان تستخدم لتحقيق اهداف

معقولة وبناءة ، ولا تقف عند مجرد اشباع الحاجة الى الحفاظ على النظام الاجتماعى ، وكفالة ادارة رشيدة لشئون الحياة اليومية . ويقول ديديروث « ليست هناك عواقب تترتب على اقتناء العبيد من حيث هو وانما الامر الذى لا يحتمل هو أن تقتنى العبيد وتخلع عليهم وصف « مواطنين » « .. فاقتناء العبيد انما هو جزء من النمط الطبيعى للعلاقات التى تقوم على القوة فى عالم تعتبر الحرية فيه ميزة تستأثر بها طبقة الارستقراطيين ، ولكن بمجرد أن تبرز الحرية كقيمة يدعو لها النظام السياسى فثمة انفصام واضح للجميع بين النظرية والتطبيق ، وثمة ينظر الى الوضع الصحيح للامور باعتبار انه صورة من صورالعنف الذى لا يحتمل .

ان دراسة المصادر التى نشأ منها مفهوم العنف تلقى ضوءا على التعريف : أن العنف ـ تاريخيا ـ ظاهرة بشرية انني لا اعتقد اننا نستطيع أن نتبع المثال الذى ساقته دائرة المعارف العالمية حينما تحدثت عن « عنف الطبيعة » ، اللهم الا اذا كان ذلك فى اطار معتقد الانثروبومورفية . اننا نستطيع بالطبع أن نتحدث عن « عنف اهتزاز أرضى » ولكن هذا قد يكون من قبيل التجاوز ، بل انه يعتبر ـ فى رأيى ـ استخداما غير صحيح للفظة « العنف » ، اذ أنه ليس هناك عنف فى أعماق البراكين ما لم نعتقد أنها تمتلك سر الصيام عن التغذية ، فالعواصف والامواج وحوادث التصادم يمكن أن توصف بالعنف باعتبار أنها صيغ للتعبير فحسب .

واذا لم تكن الطبيعة عنيفة فهل يمكن ان تقول ان الحيوان عنيف ؟ الحق انه ـ على أساس ما هو سائد من حساسية متزايدة نحو موضوع العنف ـ قد حول العلماء أهتمامهم الى هذه المسألة . وهناك ـ كما هو معلوم ـ كثير من الدراسات الحديثة ، وبخاصة تلك التى قام بها لورنز واتباعه ، عالجت موضوع عدوانية الحيوان ، وتشير نتائج هذه الدراسات ـ على ما يبدو ـ الى أن الجنس الحيوانى الذى وضع تحت الملاحظة كان يتجنب العنف ، او ان هذه الحيوانات ـ على الاقل ـ كانت تلجأ اليه فى حدود ضيقة عن طريقين بصفة خاصة :

الاولى : طريق الانفصال (تحديد الحدود) .

والاخر : طريق الهيراركية (الاقوى يخضع الاضعف) .

وهكذا من الممكن أن يقال ان الجنس الحيوانى يسلك المسلكين جميعا ، فهو يتجنب العنف ، كما انه لا يقف عند مجرد اشباع حاجته الى العنف ، فهو فى الاولى يتجنب العنف لانه لا يرغب فى المخاطرة بحدوث تمرد او قتال ، وهو فى الاخرى لا يقف عند مجرد اشباع حاجته لانه يسعى الى تعايش سلمى مؤقت . وفى جميع الاحوال فان جماعات الحيوان تنجح عن طريق هذين المسلكين فى توقى الهلاك .

واذا كان الامر كذلك فهل نستطيع ـ على الاقل ـ أن نتحدث عن العنف من حيث العلاقات بين الاجناس الحيوانية المختلفة ؟ فالاسد يبدو فى اعيننا عنيفا حينما نراه يلتهم فريسة ، ولكننا نعلم ان هذا « العنف » ـ اذا صح ـ انما هو عنصر أساسى من مجموعة عناصر لابد منها لايجاد التوازن الكيميائى . وهنا ـ كذلك ـ

ينبغى أن يكون لنا مثل هذا الموقف من لفظة « العنف » فننفى استخدامها أيضا فى هذا المجال .

الحق أن الانسان وحده هو الذى يملك القدرة على تحويل قوته لتكون ضد نفسه ان الجنس البشرى هو وحده الذى يقدر على تدمير نفسه ، لا لشىء الا لانه فقد قدرته على تحقيق التنظيم الذاتى

واذا أردنا أن نستخدم الكلمة لكى تدل على حقيقة من الحقائق التى يمكن ملاحظتها فان العنف ـ ينبغى أن يؤخذ على انه ظاهرة بشرية اساسا بقدر ما تتضمنه من حرية شخص ما (سواء أكانت حقيقية أم تخيلية) فى أن يعتدى على حرية شخص آخر . ولسوف اطبق اصطلاح « العنف » على استخدام القوة ـ ظاهرة أو مستترة ـ لاغتصاب شىء من الافراد او الجماعات ليسوا على استعداد لكى يمنحوه عن طيب خاطر ، فالسرقة ليست دائما عنفا ، اما اغتصاب المرأة فهو عنف . واذا كان اغتصاب المرأة بارزا ويمثل صورة واضحة للعنف فان ذلك يرجع الى أن المغتصب يحصل عن طريق القوة والقسر ما يحصل عليه عادة عن طريق القبول المحبب . ان العنف بشع . ومع هذا فهو يستهوى الكثيرين لانه يمكن القوى من اقامة علاقات نافعة مع اولئك الذين هم اضعف منه من غير ان يبذل اى جهد او يعمل عملا شاقا ، او أن يلجأ الى النقاش والمفاوضة ، وبهذا المعنى ليست جريمة القتل هى اعلى درجات العنف . ذلك لان القتل يستأصل الهدف نفسه الذى قصد اليه العنف ، أما أعلى درجات العنف حقا فهو التعذيب ، وذلك لانه سوف يربط حتما بين الضحية ومن قام بتعذيبه ، وهذا يقودنا الى ضرورة ان نضع « لغز العنف » موضع الاعتبار ذلك اللغز الذى عرضه جان بول سارتر عرضا ممتازا على المسرح .

« ان العنف يصنع مجتمعه الخاص به ، مجتمع الشخوص الهزلية (الكاريكاتير) المقذعة المبنية على العقل والحب . وعلى اية حال فان لهذه الصور الهزلية جاذبية خاصة اذ أنها انجزت فى يسر وسرعة ما عجز الافراد والجماعات عن انجازه من خلال الفتوات التى تعتمد على الاقناع والحوار والمفارضة » .

ولكن لابد أن أوضح هذه النقطة : لو أن الالتجاء الى العنف تفرضه أسباب اقتصادية فحسب لما وجد الناس له ضرورة ولا جاذبية على مر التاريخ ، تاريخ ما قاموا به من أفعال وما قدموا من افكار . ان هذه الذريعة الاقتصادية المزعومة تؤدى فى نهاية المطاف الى أن تصبح باهظة التكاليف غالية الثمن ، وان ما تحققه من منافع لهو قصير العمر هش سريع العطب . ومن أجل هذا فلسوف يكون من الممكن ـ عن طريق الاقناع والتحليل النقدى للنتائج والاستدلال للمستقبل ـ ان يصد الافراد والجماعات عن الالتجاء الى العنف

ومما له دلالة ـ سواء فى حالة الشخص الجانح أو فى حالة جماعة من الناس تشن غارة لسبب ما ـ ان القرار الذى يتخذ للعنف فى كلتا الحالتين انما يتخذ عادة عفو الخاطر ومن وحى الساعة دون تقدير للعواقب المرتقبة سواء كانت عقوبة

توقع او اصابة جسدية تحدث او خسارة مادية تقع . ولكن كما اشهدتنا التراجيديا اليونانية وعظماء الروائيين (من دستوفيسكى الى فولكنر) وكما افهمنا الفلاسفة المعاصرون (من هيجل الى سارتر ومن بينهم نيتشة) فان العنف لا يقتصر على ممتلكات الشخص أو على أمنه الجسدى ، وانما يمتد الى كيانه ووجوده نفسه .

ومنذ شهور الحياة الاولى نجد أن رغبة الطفل فى (الغير) توجه نحو العالم الخارجى فهى تضع يدها عليه وتتملكه ، ولكن هذه العملية لا تتم بطريقة مباشرة وعاجلة ، وانما تعبر من خلال أشخاص آخرين ، وأول مرحلة لها ــ كما اوضح فرويد ــ هى الرغبة فى (الغير) الذى يرقد فى اقرب موضع الى الطفل ، وهو الاب . ولكن الاب أيضا ينظر اليه كغريم ، ذلك لان الشخص نفسه ، الذى سوف يصبح فيما بعد محط الرغبة والذى سيتولى المباداة فى التدريب والتعليم ، هو هو الذى ينبغى أن يستبعد ويزاح . ان عقدة اوديب تقود الى ذبح الاب . وهكذا نرى أن العنف قائم منذ بكورة الحياة باعتبار انه عنصر من العناصر التى تسهم فى نمو « الشعور بالذات » وتأكيد الاستقلال الذاتى .

ان الحيوانات تبحث عن صيدها ، فاما صيد الانسان فهو الحرية والعنف كذلك يبحث عن الحرية . الحب والسادية ، الديمقراطية والاستبداد ، التعليل المنطقى والسفسطة ، هناك دائما فريقان للتصرف متنافسان ، أحدهما لطيف والآخر عنيف ، وكل منهما يقف من الآخر موقف التناقض والمخالفة ، ولكن هناك بين المؤيدين المتناظرين لكل منهما عاملا مشتركا يؤلف بينهم فيما يتعلق بالغاية التى يستهدفها كل ، ذلك أنهم ــ فى كلتا الحالين ــ يجاهدون فى سبيل الحصول على أثمن ما لا يمكن الاستغناء عنه من مقتنيات ، اعنى الاستحواذ على أعمق أعماق الكيان الداخلى (للغير) وبذلك يمكن الحصول على ارادته الطيبة أو اضطراره الى الخضوع والاستسلام . ولكن ، هنا أيضا يبدو أننا نبسط الامر أكثر مما ينبغى . فالعنف متأصل فى أعماق الطبيعة البشرية بما انه موجود ــ كما رأينا من قبل ــ فى البواكير الاولى للحياة . كما انه ينعكس أحيانا فيما يعبر به الانسان حين يعبر عن أنبل تطلعاته وطموحه ، فى التصوف وفى الحب وفى الفن وفى الثورة ضد الطغيان .

ان من الهين اليسير حقا أن ندين العنف كأنما هو ظاهرة دخيلة على الانسان اجنبية عنه ، فى حين انه هو فى الواقع دائما مصاحب للانسان ، بل انه قد يكون موجودا ــ كما ادرك نيتشة من قبل ، وكما يدرك عصرنا اليوم ــ فى تركيب الحديث الذى نتلفظ به ، ولا يستثنى من ذلك ما يقدم من حجج منطقية . وليس هناك ريب فى اننا نستطيع أن نحتج على « كل أشكال العنف » أيا كان مصدرها ، ولكننا بذلك لن نستطيع أن نخلص أنفسنا مما بها من عنف .

ولئن كان هيجل اول فيلسوف يكشف عن أن العنف جزء لا يتجزأ لا مما فى تاريخ المجتمعات من عقلانية فقط بل انه ايضا جزء لا يتجزأ من اصل الشعور الانسانى نفسه ، والشعور ــ فقط ــ يبزغ من الحياة ويصبح « من أجل ذاته » فى عدم

الاعتراف بوجود (الغير) ، ولكن ينشأ عن هذا يقينية ذاتية . فلو اتيح لى أن اتأكد من انى موجود (فالغير) أيضا لابد ان يكون موجودا ، ولابد أن يعترف بى باعتبار انى موجود . وهكذا يصبح الصراع من أجل الحياة صراعا فى سبيل الاعتراف بالحياة ، وانا ـ عن طريق انشغالى بالصراع ـ احرر نفسى من الحياة الحيوانية للانسان ، كما امعن فى تحريرها حينما اظهر اننى مستعد للمخاطرة بحياتى ، وحينما انتج « الغير » مرغما اياه ، اذا اقتضت الضرورة ـ على أن يقدم لى الدليل على انه يعترف بوجودى . وهكذا نرى أنه « ليس هناك الا طريق واحد لكى يبقى المرء على حريته ، وهذا الطريق هو المخاطرة بالحياة ، وهذه المخاطرة تتضمن عنفا ، سواء كان عنفا يواجهه المرء او عنفا يمارسه .

ان هيجل لا يرفض العنف ، ففى خلال جدلية « السيد والعبد » نراه يضمن العنف فى عملية النمو الانسانى واشبه بذلك اعتقاده ان الحرب ما هى الا صيغة طبيعية للعلاقات بين الدول ومن الحق أن نقرر ان هيجل لا يضع العنف موضع التمجيد ، وانه يرى أن فى العمل وفى الثقافة مجالا أكثر اشباعا للتعبير عن الذات وللعلاقات ولكن هناك مبرر للعنف حينما يكون ـ وبالتناقض ـ ضرورة لابد منها لجعل العلاقات انسانية بين الافراد أو بين الدول .

ويستمر التحليل الهيجلى ليحتل خطا فكريا اساسيا فى المفهوم المعاصر للعنف وهو يلجئنا الجاء ـ وخاصة اذا نظرنا اليه فى ضوء التصنيفات الماركسية ـ الى أن نعرض ازدواجية العنف ، ايجابية كانت أم سلبية ، حسنة او سيئة . طبقا للغايات التى تستهدفها ، بل طبقا للقوى التاريخية التى تقف وراءها . اننا نعرف الجواب الذى يقدمه ماركس وانجلز ، فعندهما ان الصراع الطبقى هو القوة الدافعة للتاريخ ، ولذلك فاننا لا نستطيع أن نتجنب العنف الا اذا اتخذنا ملاذا لنا فى اوهام الاشتراكية المثالية او الدين (كذا . .) ولكن علينا أن نفرق بين عنف الطبقة المسيطرة (وهى فى الوقت الحاضر الطبقة البرجوازية) وبين عنف طبقة البروليتاريا وذلك لان الاول يعوق تقدم القوى التاريخية فى حين لا يستخدم الآخر الا فيما يرمى الى تحرير الناس جميعا .

ولقد عبر جورج سوريل عن هذه الفكرة فى صورتها المتطرفة كل التطرف ، وعنده ان القوة بورجوازية ، واما العنف فبروليتارى ، ويستهدف سوريل ـ عن طريق عكس دلالات الالفاظ العادية وعن طريق تمجيد العنف ـ ان يعكس الموقف السائد ، وهدفه من ذلك هو تعرية الاستخدام « الطبيعى » لوسائل السيطرة ، وهى الوسائل التى لم تعد شائنة بسبب ما سربلت به من ثياب الشرعية والعادة والاخلاقيات ، كما استهدف تصحيح استخدام القوة . وذلك بأن يلجأ الى استخدامها علانية وجمعيا فى سبيل الاطاحة بنظام اجتماعى ظالم .

هذا الجدل الذى كان يقصد به فى ذلك الوقت تبرير الاضرابات العامة كان محورا للعديد من البيانات والمناقشات والمسرحيات والروايات . وكان هو المشكلة التى نجحت عند منعطف القرن عن طريق اعمال العنف التى قام بها الفوضويون

والاباحيون . واننا لنرى هذا الاتجاه فى أعمال دستوفيسكى ومالرو وسارتر وكامو .
كما نراه أيضا فى الاحداث المعاصرة ، كما هو الحال فى مشكلة الارهاب ، ومشكلة الرهائن والحق انها ليست مسألة هينة ، وانا لا استطيع أن ازعم اننى قادر على حلها أو حتى بحثها وتعمقها فى هذه السطور . واكثر من ذلك اننى مقتنع بأنه لن تكون هناك جدوى من البحث عن اجابة قاطعة ـ سواء فى الفلسفة او فى علم الاخلاق ـ للمشكلة التى تنشأ عن العنف ، وبسبب الجانب الاونثولوجى للعنف فانه لا يمكن النظر فيه منعزلا عن الظروف البشرية ، فمن العبث أن نندد بالعنف فى ضوء احكام اخلاقية او قرارات سياسية ، ومهما يبلغ « عدم العنف » من توفير فاننى لا اعتقد أن عدم العنف يمكن أن يحتل مركزا منيعا متماسكا فى عالم يستشرى فيه العنف ويرتبط بكل جانب من جوانب العلاقات بين الناس . وللعنف عديد من الجوانب المحسوسة التى تحتاج الى تعريفات دقيقة والى اجابات محددة فالعنف فى الاضرابات له طبيعة تختلف عن طبيعة العنف فى استخدام القنبلة الذرية .
ومرة ثانية فان العنف « المقنن » الذى يختفى وراء ستار من الشرعية ، والذى يطبق سلميا يختلف اختلافا بينا عن العنف الثورى او العسكرى ، ويكفى هنا ان نشير الى ان العنف الذى يمارس علانية وجهرا يسترعى الانتباه اكثر مما تسترعيه صيغ العنف المستكنة المخاتلة ، ومن ثم فان الاول يكون موضع استنكار أعنف واشد .
واذا اردنا أن نجرى استقصاء فى طبيعة العنف فان ذلك لا يمكن ان يتم فى معزل عن دراسة الوسائل والظروف والغايات ، أما ادانة كل صور العنف فعبث ورياء ، وأما تمجيد العنف فأجرام .

ان الحكم على القيمة الخلقية للعنف ينبغى ان يعتمد اولا : على العلاقة بين النظرية المعلنة والوسيلة المصطنعة ، وثانيا : على العلاقة بين الوسيلة والغاية ، وثالثا : ـ كما تفهم مارلو حق التفهم وتبعه كامو ـ على العلاقة بين الفرد وما يصدر عنه هو من عنف : الى اى حد يتحمل المسئولية ويتقبل ما يمكن ان يعرضه له تحملها من خطر ؟

واسوأ الامثلة هو العنف « الاعمى » ، الاعمى بالنسبة لضحاياه ، والاعمى كذلك بالنسبة لمن اقترفوه وعلينا أن لا ننسى أن العنف يتضمن فى ثناياه قوة ذاتية لتوليد العنف فالعنف يلد العنف ، وعلى هذا فانه ينبغى دائما أن يحلل تتابعيا كشبكة تتفرع .

ان صور العنف التى تبدو فى ظاهرها اشد افزاعا . وتكون فى بعض الاحيان أجدر بالفكر والتعنيف ـ تحجب فى العادة خلفها مواقف للعنف اخف ـ فى الظاهر ـ نكرا ، وذلك بسبب أنها ظلت كذلك زمانا طويلا ، وانها تحتمى بمؤسسات او ايديولوجيات تتمتع ظاهريا بالاحترام .

ان العنف الذى يمارسه الافراد والجماعات الصغيرة يجب أن ينظر اليه فى ضوء ما تمارسه الدولة من عنف ، فالعنف الذى هو نتيجة التناقضات يجب أن يحكم عليه فى ضوء العنف الذى يصدر عن النظام الاجتماعى المناضل ، وذلك هو

الذي يبدو أن رستوفيسكى قد قصد اليه حينما اكد ــ في عبارة مثيرة ــ ان السبب الحقيقى للحرب هو السلام نفسه .

ان رفض التوقيع على البيانات المجردة التى تتضمن استنكار امر ما ، وتقبل فكرة ان العنف موضوع معقد ومبهم ، أول خطوة فى الاتجاه الصحيح ولكن علينا ان نخطو الى ابعد من ذلك ، ونظرا لان علينا ان نواجه ــ لا العنف بذاته ــ ولكن صورة معينة من صور العنف ، فان من الواجب أن نختبر الطريقة التي يقع بها علينا العنف ، ثم نشرع فى ضوء نتائج الاختبار فى التماس الوسائل التى تكفل لنا القضاء على هذه الطريقة .

اما اذا وقفنا نتساءل هل العنف اليوم اكثر او أقل مما كان فى الماضى فانه تساؤل لن يبلغ بنا الى اية نتيجة لاسباب كثيرة ، أولها ــ كما رأينا الان ــ أن الحساسية نحو العنف وعدم التسامح فى العنف هما ظاهرتان حديثتان ، او انهما ــ على الاقل ــ قد اتخذتا فى الاونة الحاضرة بعدا له اهميته . وصحيح أن العنف كان يمارس فى الماضى فى فحش وبشاعة ، وبأساليب تكاد تمحى فى المجتمعات الصناعية ، فالمبارزة وأحكام الاعدام وغير ذلك من أساليب العقوبات التى كانت توقع على مشهد من الجمهور ، والعراك الذى كان ينشب فى الشوارع ، كل ذلك أصبح من النادر وقوعه ، ومع هذا فان صور العنف التى يمارسها الاحداث الجانحون لم يتوقف معدل زيادتها بعد . وهنا نرى ان ثمة شيئا من التناقض ينبغى أن نقف عنده قليلا ، فكلما تطور الضمير « الحضارى » واصبح لا يستطيع التساهل فيما يشهد عيانا من محظورات لجأ العنف الى التنكير والاستخفاء والبحث عن مخرج آخر له ، وقد يجد ذلك المخرج فى اتجاهين :

أولهما : ان يتحول الى الداخل فيجد تعبيرا له غير متوقع وغير مباشر . فقد يجد هذا التعبير ــ مثلا ــ فى الاحاديث الفلسفية والنقدية التى يلاحظ انها اتجهت اليوم الى النغاصة والذاتية (هناك كثير مما يمكن ان يقال عن الاسلوب الذى تستغل به الايديولوجية فى اتهام وادانة الخصم الذى يدافع عن الرأى الآخر فى حوار) ، كما انه قد يجد هذا التعبير فى مواقف الحياة اليومية كالمشاجرات والشغب التى تنشأ فى اثناء المظاهرات والاحتفالات ، وفى قاعات الرقص وغير ذلك

ان العنف الكامن فى جوانح الانسان العادى يجد مخرجا له فى مسارب عديدة مختلفة كلما سنحت فرصة للاحاسيس العدوانية غير الواضحة التى تبحث عن متنفس لها . ويحدث ذلك عادة حينما يلتقط فرصة من الفرص التى تتاح فيها معارضة وخصومة .

والاتجاه الآخر :

وننبه هنا الى أن الظاهرتين ترتبط كل منهما بالاخرى

هو : ان يتحول العنف الى الخارج ويصبح متضمنا فى اشكال جماعية خفية اصطنعت من اجله بواسطة التكنولوجيا والنظم السياسية فهناك ضرب من العنف

التقنى المبهم المجرد الذى كان مادة لكثير من الدراسات ، ولكن هناك أيضا ـ فى مستوى أعمق بكثير ـ عنف التكنولوجيا . ولقد وجد ارنست جنجر ومارتين هايدجر فى التكنولوجيا تعبيرا مزدوجا عن العقلانية الشاملة ، وعن الرغبة فى التسلط ، ان التكنولوجيا التى تمكن الناس من الاتصال بعضهم ببعض والتى تخلق عالما مشتركا لجميع الامم هى هى فى الوقت نفسه التى تمزق الارض اربا ، وتسعى لكى تخضع الطبيعة والناس لارادتها والتكنولوجيا هى التى جعلتنا نتجه الى تشكيل العالم لكى يلائم غاياتنا واهدافنا .

ولكن اخضاع الطبيعة حتى تصبح عبدا ذلالا لنا ـ وهى العملية نفسها التى يعتبرها العقل الغربى مغامرته العظمى ـ سوف يعرض للخطر لا الطبيعة وحدها ولكنه ـ ايضا ـ العقل البشرى الذى يحاول ان يخضع الطبيعة . ومن هنا ينبغى أن ننبه للتحذير الذى أعلنته مدرسةالفلاسفة بفرانكفورت اذ ينبئنا ادورنو وهوركيمر بقولهما : « اليوم ، وقد قضى المنطق الرياضى والتكنولوجى على الاساطير ، فانه يسحق الذات تحت امبرياليته .

ومن وراء الاشكال الجماعية للعنف التى عانى منها الانسان فى عهدنا هذا (ألسنا نجد ضربا من الهيستيريا التكنوقراطية ؟) الرغبة فى اخضاع الناس ـ وكذلك الاشياء ـ لارادة واحدة ، ارادة دولة شمولية متسلطة ؟

ان التكنولوجيا لا تقصر نفسها على امداد النظام السياسى باجهزة فريدة ليستخدمها فى الاشراف والتحكم ، وانما تقدم النموذج اغراء واثارة لضمان السيطرة الكاملة على الناس ، وحينما يصل الرد الى آخر المطاف فى مرحلة السيطرة على المادة فمن العسير ان يعترف بان الروح قد تبدى مقاومة .

وهكذا نرى أن العنف ـ ولو انه فى جوهره غير منطقى ولا معقول ـ مرتبط بعملية العقل والمنطق فى اساسها . فتحديدك للكم فى امر ما ، او قيامك بتنظيم امر ما ، هو عملية عنف ، بل أن حديثك الذى تلقيه ، وبناءك للافكار فى نطاق قاموس لغوى محدد ونظام نحوى معين، يمكن اعتباره ضربا من العنف .

واننا لنجد المعنى نفسه كما نجد هذا الالتباس الذاتى فى التاريخ السياسى ، وهل « البوليس » الا تنظيم لمجتمع ما ضد العنف الخارجى أو الداخلى ؟ وهل الدولة الا وسيلة لاخذ العنف من ايدى الافراد والجماعات ووضعه تحت سلطة متفردة ؟ وذلك كما وضح ماكس ويبر حينما عرف الدولة بأنها « قابضة على الزمام فيما يتصل باحتكار الاستخدام المشروع للعنف » [٥]

ان الدولة حقيقة هى السلطة التى تمارس السيطرة المطلقة على حياة المواطنين، ليس من خلال حقها فى توقيع العقوبات فقط بل كذلك من خلال حقها فى تنظيم الدفاع القومى . ثم ان الدولة التى تدين لوجودها بانحسار البربرية وقطع الطريق وبالمبادرة بتحقيق العدالة هى نفسها السلطة التى تجعل من العنف مؤسسة ليس عليها التزام بالامتثال لاى عرف أخلاقى أو تشريعى لأنها دائما على استعداد لاستخدام

اقصى درجات القهر فى اللحظة التى تقدر فيها أن كيانها اصبح مهددا .. ان الحرب هى ذلك « الموقف المتطرف » الذى وضعه بول ريكور حيث يجد المواطن نفسه وقد وضعته الدولة فى ورطة « اما ان تقتل او تقتل » ، أما « اما ان تقتل أو تصبح مستعبدا » فأمر آخر ، وهذه الورطة هى التى رفض الاعتراف بها اولئك الذين يطلق عليهم « المعترضون بسبب الضمير » (١) ، وهم اذ يرفضون الاعتراف بهـا لا يقدمون حلا للمشكلة .

وسواء كنا نرى الدولة مستوعبة للعنف أو متراخية فيه فانها دائما مشدودة الى وثاق العنف . والحق الذى لا مراء فيه أن كل مؤسسة سياسية لا مناص لها من أن تنغمس فى العنف بقدر قد يكون كبيرا وقد يكون صغيرا ، وذلك لان العنف هو قوة التاريخ الدافعة التى تأتى الى المقدمة بالطبقات الحاكمة وبالامم وبالحضارات

« ان تاريخ الانسان ليبدو متطابقا مع تاريخ السلطة العنيفة ، وفى النهاية لا نجد اليوم ان المؤسسة تضفى الشرعية على العنف ، ولكننا نجد ان العنف يوجد المؤسسة عن طريق اعادة توزيع السلطة بين الدول وبين الطبقات » .

ليس هناك سؤال مثار لتبرير العنف ، فان التاريخ ملطخ بسيل من الدماء والمعاناة ، ومع هذا فان العنف قد يكون عنصرا بناء ، فهو يسير جنبا لجنب – فى بعض الاحيان – مع التغيرات الاجتماعية والثقافية التى كانت – تاريخيا – ضرورية وأثبتت الايام انها كانت ذات نفع وذات جدوى .

هذه هى الصعوبة التى تواجهنا ، وذاك هو موقفنا المحير . اننا لا نستطيع ان نتوقاه فى سهولة . ويجب دائما أن نؤثر الاقناع على النعف ، ولكن ماذا يكون الموقف اذا ما أعارنا حكامنا آذانا صما ؟ بديهى أنه أفضل للانسان أن يكون رحيما ، ولكن الرحمة *الساذجة – فى ظروف معينة – يمكن ان تكون عاقبتها اوخم وانكى* من الكراهية المتشددة كما وضح برتولت برخت أن علينا لا ريب أن نتمسك بالاعتقاد المتواضع القائل بأن العنف هو الملاذ الاخير ، ولكن على أساس أنه ملاذ خطر بسبب انه يعـدى ، بسبب أنه سرعان ما يحطم أولئك الذين يمارسونه والغـاية التى كانوا يتوخونها .. وهذا الامر واضح – على سبيل المثال – فى التسلسل المنطقى للاحداث فى عمليات الارهاب .

ولكن هناك خطوة اخيرة لابد ان نتخذها : اذا كان العنف مقدورا له ان يصبح تهديدا ويصبح من الامور التى لا يمكن احتمالها فهل هناك اى أمل ؟ هل هناك أية وسيلة لايقافه أو للحد منه ؟ هناك من يحلمون باستئصاله عن طريق مهاجمته فيما يعتقدون انه معقله ومصدره . فمثلا يعتقد كثير من المفكرين مثل سارتر ان الصراع ينشأ حيث يكون العوز والفاقة ، ولكن اليس من حقنا أن نقول – بهـذا المنطق – ان العوز ينشأ حيث يكون الاستقلال والاحتكار والتوزيع غير العادل لموارد الثروة ؟

---

(١) هم فئة من الناس يرفضون التجنيد فى القوات المسلحة للمشاركة فى حرب او قتال ، وهناك بعض دول تمنح رعاياها هذا الحق طبقا لضوابط معينة : المترجم

واذا كان الامر كذلك فأين يقع أصل الاستغلال ان لم يكن فى عنف فرد او جماعة ؟ وهنا نعود الى لغز « العنف الفطرى » الذى كان حجر عثرة بالنسبة لانجلز وماركس والحق انه نقطة الشك فى الانسانيات كلها ، بل ربما فى الدين كله ، ذلك انه بالرغم من أن الخطيئة الاولى ــ كما عرضها الانجيل ــ تفسر كل شىء فهى نفسها لا يمكن تفسيرها . ومن أجل هذا سوف نستبعد محاولة استئصال جذور الشر (وهى محاولة تعتبر فى ذاتها مصدر عنف من أسوأ الانواع) . ولعله من الخير أن نقف موقفا آخر نسعى فيه الى استنزاف صور القهر والاستغلال من خلال اعطاء الفاعلية ــ قولا وعملا ــ لمبادىء الديمقراطية والعدالة .

وعلى أية حال فان ثمة فى الافق بصيصا من الامل . وقد انبعث هذا البصيص من جسامة الخطر الذى يهددنا .

لقد سعت الثقافة البشرية منذ طويل لكى تتحكم فى العنف من خلال بعض اجراءات اتخذت تحت رعاية مقدسة ، وكان ذلك بطريقتين ، اولاهما : اختفاء الشرعية على بعض صور معينة من العنف (كالحروب المقدسة ، والعدالة التى تقدم تحت اسم الله ، الخ) ، والاخرين : الشعائر والطقوس الدينية حيث يلبس العنف ثوب التطهير من خلال اختيار وتضحية الضحية ، ولكن كلما ضعف اعتقاد الانسان فيما فوق الطبيعة فقد العنف الذى تمارسه المؤسسات سطوته ، اذ ثمة يصبح العدل ملتبسا بالانتقام ، ويصبح النظام ملتبسا بالقمع : ان المؤسسات التى تقوم على الطقوس الدينية تواجه تحديا خطيرا من جميع النواحى ، وبقدر ما تفقد هذه المؤسسات من شرعيتها فان عنف الافراد والجماعات يأخذ سمة الشرعية من خلال الغاية التى يزعم انه يجاهد فى سبيلها .

وفوق هذا فان التضحية ــ كما عرضها بوضوح رينيه جيرارد ــ قد اضفت على استبعاد العنف تعبيرا شعائريا ، ذلك أن التضحية نقية وتحدد على انها رمز للقوى الشريرة ، وان المقصود اعدامها والتضحية هو مصالحة الاعداء وتحقيق الامان للمدينة . ولكن تدهور العقيدة الدينية جعل من العسير تخصيص شخص يقدم فدية ، وبالتالى يطرد الشر بهذا الاسلوب . ولقد اظهرت المذابح البشرية الاخيرة فى أوربا أن الانعكاس لا يزال قائما . ولكن التضحية ــ بالرغم من اعداد الضحايا المتزايدة ــ قد فقدت كل ما لها من قيمة دينية . وأصبح الذى يهلك اليوم هو العدو الذى يعين ويحدد . وليس بديله الرمزى كما كان الحال من قبل . وبعبارة أخرى يستمر العنف فى استجابته للعنف . ولكن بما أن الدين كان اقل نشاطا فى محاولة تحديد دائرة نفوذه فان العنف يبسط نفوذه ــ بسرعة ــ فى عقول الناس ، وفى مجال اللهو والتسلية ، وفى الحياة اليومية .

واذا كانت هناك للعنف ضروب فان من بينها ذلك العنف المتعدد الاشكال والصور ، العنف الاحمق الذى لا يفرق ولا يميز . وهذا الضرب هو الذى يأبى أن يظل محصورا فى اطار السباق التقليدى الذى يمكن ان يوصف بانه « شريف » ،

ذلك السباق الذى وضع له يأبى ان يظل فى اطاره ويؤثر أن يبحث له عن مخــرج من خلال العدوان . ان الاحســاس بالاسر أو السجن داخل نظام محــكم احكاما دقيقا ، داخل نظام ليس له من صفة الشرعية الا انه يؤدى وظيفته فى هذا الاحساس يعين على تفاقم العنف ، ويخلق موقفا خطيرا يمكن أن يؤى الى الانفجار .

ومع ذلك فان هذا الخطر نفسه هو الذى يوحى الينا باسباب العلاج . ففى الماضى كان العنف يحد منه عنف آخر . تحت سيطرة النظام السياسى أو الدينى ولكن نمو روح الديمقراطية قد أزاح ــ كما رأينا ــ الاسباب العميقة الجذور التى كانت تبرر العنف ، ولكنه فى الوقت نفسه ــ كما رأينا ايضا ــ قد ازاح السبب الذى يبرر « العنف المضاد » الذى كان منظما بواسطة اجهزة الدولة والطقــوس والشعائر الدينية . فهذه الفوضى البالغة التى يحتمل ان تنتج عن موقف كهــذا يمكن ان تترك هكذا لتستشرى بل انها تستدعى ضرورة الالتجاء الى اصطناع عمليات مشروعة غير تلك العمليات التى كان يمارس العنف فيها مقننا ، فى ظل الطقوس والشعائر ، أو فى ظل المؤســسات .

وهذا امر له صفة الاستعجال البالغ ، بما ان الحد الاقصى للعنف الذى يكتسب شرعية الدولة هو السلاح الذرى الذى ــ اذا استخدم ــ يصبح متناقضا مع الغاية التى استهدفها العنف المضاد . وهكذا نرى ان تطور كل من الفلســفة والعلم قلد حقق الالتقاء بينهما عند النقطة التى يمكن ان يتخذا فيها اسلوبا جديدا كل الجدة لتناول مشكلة العنف والحل الذى تحتاج اليه . ربما اننا لا نستطيع بعد الآن أن نعتمد على العنف كوسيلة للحد من العنف فان كل مجتمع على حدة . بل ان البشرية ككل ينبغى أن تكون على ثقة من انها اذا ارادت ان تحافظ على استمرار بقائها فان عليها ان تعطى اولوية للاهداف العامة قبل المصالح الخاصة ، وعليهم أن يؤمنوا بأن استعدادهم لكى يشغلوا أنفسهم بالحوار ، وبأن النظام الاخلاقى القائم على الحب أو ــ ببساطة ــ على التفاهم ــ سوف يؤديان الى تغيير المؤسسات والعادات .

ولاول مرة فى التاريخ يخفق العنف ــ ذلك الاسلوب الذى يعتبر نموذجــا للسلوك البشرى . فى أن يبرر نفسه ، وليس يبدو متوقعا أن يظل محتفظا بما له من نفوذ فى داخل الحدود التى عددها بقوانينه الخاصة أو بمنطقه الخاص . وحينما تعنى اقصى التوقعات المحتملة للعنف تدمير البشرية فانه ليس يكفى ان نطالب بتحديدات وضوابط ، وانما ينبغى أن نوجه اهتمامنا الى مجموعة من المشكلات مختلفة ، والى ممارسات مختلفة ، والى سياسات مختلفة ، على أمل اننا ســوف نضطر فى النهاية الى أن نتقبلها ، اذ أن المثالية تصبح ضرورة حينما تتفق مع متطلبات البقاء .

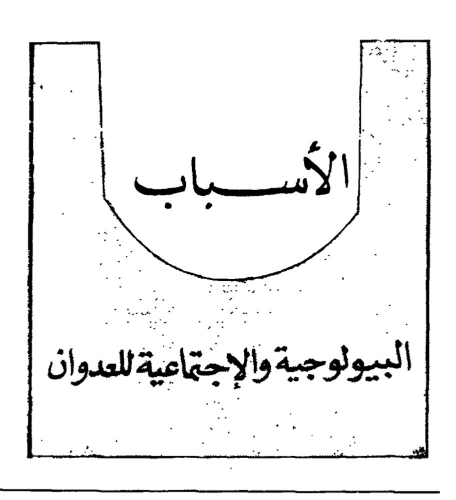
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمكتبات
- مجلة (ديوچين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية .
تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب .

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .



** لقد اوضحنا مرارا وتكرارا انه يمكن تعريف العدوان بانه كمية طاقة الحركة القادرة على زيادة الميل فى جهـاز معين نحو التخريب والتدمير الشامل . واذا اصطلحنا على تعريف كلمة « بنية » بأنها مجموع العلاقات بين العناصـر التى تؤلف وحدة عضوية كان الميل الى العدوان نتيجة تلك العوامل القادرة على تفجير الطاقة فى هذه الوحدة العضوية بحيث تخلق اضطرابا متزايدا فى داخلها ، وتقلل محتوى المعلومات فيها ، وتضعف من بنيتها .

واذا اتخذنا من هذه التعريفات نقطة انطلاق فى البحث اتضح لنا ان العدوان يمكن ان يتخذ صورا مختلفة ، لان الاسباب التى تؤدى الى تفجير طاقة التدمير هى فى حـد ذاتها مختلفة وهذا الاختلاف هو الذى حدا كثيرا من الكتاب فى هذا المجال الى وضع قوائم تتضمن أكثر أنواع العدوان شيوعا . ومن اسف ان هذه القوائم بنيت فى الغالب على وصف مختلف المواقف التى تثير العدوان ، دون الاهتمام

الكاتب : هنرى لابوريت

تولى ادارة معمل الايتو نولوجيا (تحسين النطق) بباريس منذ ١٩٥٨ ، الف ما يربو على عشرين كتابا ومقالا ترجم الكثير منها الى الانجليزية والروسية والاسبانية واليابانية. يهتم فى المقام الاول بتطور الابحاث البيولوجية المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وتتضمن هذه الابحاث دراسة فى البيولوجيا والتحضر (انشاء المدن) بجامعة فانسين ، باريس ، ونشر عدة كتب منها « البيولوجيا والبنية » (١٩٦٨) ، « الانسان والمدينة » (١٩٧١) ، « المجتمع الاعلامى » (١٩٧٣) « الباب الحديدى الجديد » (١٩٧٤).

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ورئيس مشروع الالف كتاب سابقا

بما للجهاز العصبى المركزى وعملياته من شأن فى هذه المواقف ولذلك كانت الحاجة ماسة الى دراسة العلاقة بين المواقف البيئية ، واستجابة الجهاز العصبى لها .

وعندما نبحث اليوم فى الاجهزة البالغة التعقيد فاننا لم نعد نبحث عن « سبب » بسيط لعمل ما . والسر فى ذلك اننا لم نعد نرى أن السببية تسير فى طريق خطى (سبب ــ نتيجة) كما كان يراها الفلاسفة الحتميون فى أخريات القرن التاسع عشر بل نرى ان هناك اجهزة كاملة يجب أن تفهم تركيبها العضوى قبل الشروع فى تحليل كيفية عملها .

هذا وجميع الكائنات الحية تخضع للقانون الثانى من قوانين الديناميكا الحرارية وهو ان هذه الكائنات انما هى أجهزة مفتوحة بالنسبة للطاقة . وفى وسعنا أن نقول أن الطاقة التى تتدفق فيها بواسطة التمثيل الضوئى هى الطاقة الشمسية . على أننا نجد أن المشكلة ــ على مستوى المعلومات ــ أكثر تعقدا لان فى الكائنات الحية مستويات مختلفة من التنظيم العضوى . وعند استخدام كلمة اعلام او معلومات بالمعنى الاشتقاقى للكلمة فاننا نعنى بعبارة « معلومات البنية » ذلك التنظيم العضوى

المتحكم فى كائن حى أو هيئة اجتماعية ، ونعنى بمعلومات الاجهزة مجموعة الرسائل التى تدور بين اعضاء الخلية ، والخلايا والاعضاء ، وافراد الهيئة الاجتماعية . وتكفل معلومات الاجهزة استمرارية معلومات البنية زمانا ومكانا .

وانك لتجد فى التنظيم العضوى عامة أن كل مستوى يتضمن فى داخله المستوى الذى يقع دونه ، كما يتدرج هو نفسه فى المستوى الذى يعلوه . ولذلك يعكس تركيب الجهاز ككل عدد المستويات التنظيمية التى يحتوى عليها . وبيان ذلك أن هذا التركيب يبدأ من الجزيىء ثم ينتقل الى الانزيم ، ومن العضيات (الاعصار الصفيرة) الموجودة داخل الخلية (الميتوكوندريونات ، والنواة والسيتوسول ، والاغشية .. الخ) الى الخلية ، ومن الخلية الى العضو ، ومن العضو الى مجموعة الاعضاء أو الجهاز ، ومن الاجهزة الى مجموع الكائن العضوى نفسه . ومن حيث البنية والتركيب يعد كل مستوى من هذه المستويات التنظيمية جهازا مغلقا ، ويتم — فى العادة — تنظيمه وظيفيا بواسطة التغذية المرتدة . ومن هنا يتسنى لنا أن ندرسه — تجريبيا — بمعزل عن غيره . ولكن المعلومات التى يتلقاها كل مستوى ترد من المستويات التنظيمية الاخرى ، وهذا هو الذى يحول الاداة المنظمة الاصلية الى أداة مساعدة تفتح الجهاز المغلق على الخارج . ويتم الانفتاح النهائى بين الكائن العضوى كله والبيئة ولو أن المعلومات تدفقت فى اتجاه واحد فقط ، كأن تتدفق من البيئة الى الكائن العضوى ، لأصبح هذا الكائن معتمدا على البيئة اعتمادا كليا،ولكن الواقع ان استمرارية معلومات البنية التى تتجلى فى اشباع حاجة مجموعة الخلايا المكونة للكائن العضوى تتطلب ان يكون الجهاز العصبى الذى يتلقى هذه المعلومات قادرا — فى المقابل — على التفاعل مع البيئة ، بمعنى أن يقوم بتوصيل المعلومات اليها ، ويغيرها ويصلحها فى حدود بنية ذاتها . ونستطيع أن نرى بالفعل من هذا التخطيط المنهجى السريع أن كل مستوى من المستويات التنظيمية داخل الجهاز ليس نهائيا الا على مستوى التنظيم ككل . وان حدود هذا « الكل » تكيف حدود كل مستوى تنظيمى يندرج تحت هذا الكل ، ونستطيع أن نرى أيضا انه لا يوجد تشابه فى البنية بين مختلف المستويات التنظيمية ، بل الاهم من ذلك هو العلاقة بين البنيات المنفصلة فى كل مستوى تنظيمى وبين هذا المستوى ككل واذا نظرنا الى الكائن من هذه الزاوية وجدنا أن غرضه الوحيد هو المحافظة على استمرارية معلومات البنية فى أى مستوى من مستويات سلوكه . وهذه هى « غايته » باعتباره بنية ، وهذا هو الهدف الذى بدونه لا يمكن وجود كائنات حية .

والدليل على ذلك أنه لا توجد مراتب متدرجة من السيطرة فى الكائنات الحية (فيما عدا تلك المراتب التى يراها الفسيولوجيون فيها) . والسبب فى عدم وجود هذه السيطرة هو أن كل خلية وكل عضو وكل جهاز منفصل يؤدى وظيفة هدفها النهائى هو المعاونة والمشاركة فى استمرارية البنية ككل . وبدون هذه المعاونة والمشاركة لا يستطيع أن يعيش أى مستوى من هذه المستويات التنظيمية من ابسطها تكوينا الى أشدها تعقيدا . ولذلك كان الجهاز — من زاوية المعلومات — منفتحا على

البيئة من البداية الى النهاية ، ولا يصبح منغلقا الا عند الوصول الى الحـــدود التى تحدد الكائن الفردى الكلى . وبيان ذلك انه على الرغم من ان الكائن الفردى الكلى يشكل جهازا منفتحا على البيئة ، فينفاعل مع التغييرات التى تعرض له من البيئة ويخلق نظاما من المعلومات بينهما ، فانه يعد فى الحقيقة جهازا منغلقا من حيث « معلومات البنية » . وكل تغيير فى معلومات البنية ناشىء عن فعل الذاكرة او الخيال انما يحدث فى نطاق بنيته الخاصة وعندما نصل الى حدود البنية وتصبح هــذه البنية منغلقة نستطيع أن نقول ان استمرار وجودها يتوقف على ما اذا كانت تجعل أو لا تجعل من المحافظة على تنظيمها الذاتى هدفا نهائيا لها .

وقد أتاحت حتمية التطور ــ خلال ملايين السنين التى تطورت فيها الكائنات الحية احادية الخلية الى كائنات متعددة الخلايا ــ تكوين بنيات منفتحة النهاية داخل كل عنصر فردى . على أنه لم يصبح حتى الآن من الممكن تكوين البنية المنفتحة فى النوع الانسانى كله . يضاف الى ذلك ان عدم وجود بنية متشابهة فى النــوع الانسانى قد حال دون أن تتدفق بين مختلف فئات البشر معلومات متماثلة تسرى على النوع الانسانى كله . وجدير بالذكر أن تدفق المعلومات الحالى بين البشر لا يسرى الا على الفئات الفرعية المسيطرة . وسنتكلم فيما يلى عن الوسائل التى تتوطد بها أنماط السيطرة ويلاحظ فى جميع الاحوال أنه متى توطدت هذه الانماط فــان المعلومات التى تدور فى مجال فئة منفردة هى تلك المعلومات التى تساعدها على استمرار سيطرة هذه الفئة .

وهذا هو السبب فى اننا لا نستطيع فى التحليل الاخير أن نأخذ ملاحظات ومشاهدات عن سلوك الحيوانات مبنية على التشريح الوظيفى للمستويات التنظيمية الموجودة فى اجهزتها العصبية المركزية . وهذا يفضى الى أن تتحول الانماط السلوكية جميعا الى انماط سلوكية بشرية ، لان الانسان هو الكائن الوحيد الذى يملك مناطق مترابطة كاملة النمو تمكنه من أن يخلق ــ على أساس تصوره وخياله الخاص ــ معلومات معينة ، ويستخدم لغة رمزية .

ويبدو أن العدوان قد ظهر أول ما ظهر بين الجنس البشرى فى العصر الحجرى الجديد ، فى نهاية عصر الجليد . ففى ذلك الوقت بدأت السلالات البشرية النازلة فى نصف الكرة الشمالى عند خط عرض ٤٥ فى الاشتغال بالزراعة ، واستئناس الحيوانات ، وادى انتشار ما نسميه الآن المناخ المعتدل فى هذه المناطق ــ اى المناخ الذى يمتاز بالتعاقب الموسمى للجو الحار والبارد مما يجعل الحياة سهلة فى الصيف وصعبة فى شهور الشتاء ــ الى تخزين المواد الضرورية التى تكفل للانسان اسباب الحياة فى فصل الشتاء . ويغلب على الظن أن الجماعات التى لم تواتها الظــروف السعيدة ابدت رغبتها فى الظفر بنصيب من هذه المواد الاحتياطية ، فحاولت فرض سيطرتها على الشعوب الاولى للعصر الحجرى الجديد .

وقد دلت الدراسات التى أجريت فى عصر ما قبل التاريخ على أن هـــذه الشعوب كان نسبها يرجع الى الامم ، كما كانت تأخذ بمبدأ المساواة ، ولا تحمل

السلاح (جمبرتاس ، ١٩٧٨) . ويبدو أن فكرة الملكية وفكرة العدوان قد ظهرتا فى ذلك الوقت ، على الرغم من انهما ظلتا مجهولتين تماما عند بعض الجماعات الاخرى التى كانت ظروفها البيئية احسن حالا كتلك الجماعات النازلة فى جنوب المحيط الهادى . ويلاحظ كذلك أن بعض الجماعات الاخرى كالاسكيمو ـ وهى جماعة تعيش فى ظروف بيئية غير مواتية ـ قد تجنبت ظاهرة العدوان نظرا لان التعاون يعد امرا جوهريا لحياة الفرد فى ذلك المناخ .

وفى المنطقة المعتدلة ادى خلق المعلومات التكنولوجية فى مراحلها الاولى الى حماية السلالات البشرية وتيسير نموها فى بيئة معادية . على أن هذه المعلومات قد استخدمت فيما بعد فى خلق مراكز للقوة والسيطرة بين الافراد وبين الجماعات وأخيرا بين الامم .

الاهمية الوظيفية للمراكز العصبية العليا

يمكن تلخيص الوظائف الجوهرية للجهاز العصبى فيما يلى :

١ ـ استقبال الطاقات المتغيرة الواردة من البيئة والمدركة بالحواس وتتوقف درجة الحساسية فى هذا المجال على البنية الحسية التى تختلف باختلاف أنواع الكائنات .

٢ ـ توصيل المعلومات المستقبلة (بفتح الباء) الى المراكز العليا حيث تلتقى أيضا الوظيفة الثالثة .

٣ ـ توصيل الاشارات الداخلية التى تعكس التوازن أو عدم التوازن النسبى للكائن الحى ككل الى المراكز العليا . مثال ذلك : عندما تمر عدة ساعات على آخر وجبة من الطعام يؤدى عدم التوازن الناجم عن ذلك الى اطلاق اشارات داخلية تنشط المناطق الجانبية للهيبوثلاموس (١) وتحرك الانماط السلوكية المتعلقة بالبحث عن الطعام واذا سجلت أعضاء الحواس وجود فريسة مناسبة قريبة فان النمط السلوكى يكون سلابا اى متصفا بالسلب والنهب . واذا نجح هذا النمط فى التغلب على البيئة (مهاجمة الفريسة ، وذبحها ، والتهامها) عاد التوازن الداخلى الى حاله ، ونشطت بعض مجموعات الخلايا فى منطقة الهيبوثلاموس فحركت النمط السلوكى المتصل بالاشباع . وهذه الانماط السلوكية فى غاية التعقيد من الناحية البيولوجية والعصبية . ومع ذلك فهى من اقرب الاشياء مساغا الى الافهام ، والزمها للحياة المباشرة وجدير بالذكر ان الآليات (الميكانزمات) التى تحكم اطفاء غلة العطش او الحافز الى التناسل متماثلة ، وهى تؤدى الى انماط سلوكية معينة بمثل رقصات الزواج ، وبناء العشوش ، وتعليم الذرية وهذا النوع من النمط السلوكى هو النوع

---

(١) = الهيبو ثلاموس : هو ذلك الجزء من المخ الامامى الذى يقع فى الجزء الامامى من قاع المخ ويتاخم الجدران الجانبية الملاصقة للبطين الثالث : المترجم

الوحيد الذى يمكن وصفه بانه غريزى من حيث انه ينفذ برنامجا من البرامج الاصيلة فى الجهاز العصبى ومن حيث انه ضرورى لحياة كل من الفرد والنوع . ويتم تنشيط هذه الانماط السلوكية عن طريق الهيبوثلاموس وجذع الدماغ ، وهى منطقة اولية من المخ مشتركة بين جميع الانواع التى تملك جهازا عصبيا عاليا . وعندما يتفق الباعث البيئى مع الاشارة الداخلية فان هذه الانماط السلوكية تتكرر على نحو لا يتغير ، وتسير على وتيرة واحدة وتكون محصنة ضد عوارض الذاكرة . وهذا يرجع الى أن الذاكرة فى هذا الجهاز العصبى المبسط تكون قصيرة الامد ، فلا تتجاوز بضع ساعات وتتوافق هذه الانماط السلوكية مع ما نسميه « الحاجات الاساسية » .

وعندما تطور مخ أقدم الحيوانات الثديية ليشمل التكوينات الاضافية اصبحت هذه التكوينات تعرف باسم الجهاز الطرفى (مكلين ، ١٩٤٩)) والمعتقد ان هذا الجهاز يتحكم فى المؤثرات العاطفية او الشعور الوجدانى ، ومن الاصح ان نقول ان هذا الجهاز يقوم بدور جوهرى فى ايجاد الذاكرة الطويلة الامد (ملنر ، جوركين وطيوبر ، ١٩٦٨) ، وبدون هذه الذاكرة يصبح الشعور الوجدانى مستحيلا بالطبع والسبب فى ذلك أن الذاكرة الطويلة الامد امر لا غنى عنه اذا اردنا الحكم على اى تجربة سابقة بأنها أمر مقبول مستساغ ، أو أمر كريه تعافه النفس . وتقوم الذاكرة بدور حاسم أيضا فى المواقف التى يتعذر الحكم عليها بانها مقبولة او كريهة بسبب نقص المعلومات ويمكن تعريف الشىء المقبول او المستساغ بانه الامر الذى يساعد على الابقاء على حالة التوازن البيولوجى ، وتعريف غير المقبول بانه الامر الذى يهدد هذا التوازن ، ومن ثم يهدد الحياة والبقاء واستمرار البنية العضوية فى البيئة وعلى ذلك فالذاكرة الطويلة الامد تيسر تكرار التجربة المقبولة ، وتجنب التجربة الكريهة والهروب منها . واذا اردنا أن نعبر عن ذلك بطريقة اكثر دقة قلنا ان الذاكرة الطويلة الامد تيسر ظهور الافعال المنعكسة الشرطية ، سواء من النوع الوجدانى أو النباتى الذى قال به « بافلوف » ، أو النوع النشيط المحرك للاعصاب الذى قال به سكينر (١٩٣٨) .

بيد أنه عندما تيسر الذاكرة الافعال الاتوماتيكية او الاستجابات المكتسبة اللاارادية فانها تخلق حاجات جديدة لا يمكن ان توصف بأنها غريزية . وتنشأ هذه الحاجات عند الانسان فى أغلب الاحيان نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية ، بيد انها تصبح بدورها ضرورية لرفاهية الفرد وتوازنه البيولوجى ، وتغير تأثير الانسان فى البيئة بحيث يكفى قدر اقل من الطاقة للمحافظة على التوازن البدنى فى الفرد ، ويضيق مدى التفاعل بين الانسان والبيئة ، ويحدث تناقض مطرد فيما يمكن أن نسميه المجال المحتمل لاشباع الحاجات . والمقصود بذلك هو التقليل من هامش التغير الفيزيائى الكيميائى فى البيئة والطاقة بما يتناسب مع احتياجات الكائن الحى المتزايدة لتوازنه البيولوجى . وهذه الحاجات المكتسبة تثير حوافز تسعى لاشباعها ، وتؤثر فى البيئة بقصد سدها وتتعرض هذه الحاجات لخطر الاصطدام

بالافعال المنعكسة اللاارادية التى تحول دون اشباعها ولذلك يمكننا ان نعرف « الحاجة » بأنها كمية الطاقة او المعلومات اللازمة لصيانة بنية عصبية خاصة سواء أكانت وهبية (فطرية) ام كسبية (مكتسبة) . فاذا كانت البنية مكتسبة فانها تنشأ عن العلاقات العصبية التى تقوم عن طريق التعلم . وعلى ذلك فالاساس الذى يرتكز عليه الحافز هو الحاجة . بيد اننا سنرى فيما يلى أن الحاجات فى المواقف الاجتماعية لا يمكن اشباعها الا عن طريق سيطرة فرد أو جماعة على أفراد أو جماعات اخرى . وعلى ذلك فالحافز الاساسى فى جميع انواع الاحياء يتمثل فى محاولة تحقيق السيطرة. وتفسر لناهذه الحقيقةظهور الاوضاعوالمراتب الرياسية المتدرجة، كما تفسر وجود أغلب الصراعات اللاشعورية التى هى أساس ما يسمى أحيانا بالمرض « اللحائى – الباطنى » أو المرض الجسمى – « النفسى » ، وربما كان الاسم الانسب هو مرض « السلوك المنعى » (الكبت) . وسنعود الى ذلك فيما بعد . ويقوم الانسان بتنظيم الاحتياجات والمحظورات الاجتماعية والثقافية تنظيما قانونيا وهنا أيضا نجد المخ يلعب دوره . ودوره فى هذه الحالة هو تهيئة الوسيلة – عن طريق اللغة – التفكير المنطقى فى أسباب الصراع الذى يحدث فى مجالات أخرى .

وانك لتجد فى الاشكال العليا للحياة ما يسمى « باللحاء المخى » أو القشرة المخية . ويبلغ هذا اللحاء غاية نموه عند الانسان فى المنطقة المدارية من الجهة الامامية .. ووظيفة هذه المنطقة هى ربط مختلف عناصر المادة التى تعيها الذاكرة بعضها ببعض وفى وسعك ان تسلم – على سبيل المثال – بأن العناصر التى تدخل فى الجهاز العصبى عن طريق قنوات الادراك الحسى ترتبط بعضها ببعض فى الذاكرة الطويلة الأمد كما يرتبط بعضها ببعض فى البيئة الخارجية أعنى طبقا للعلاقات الطبيعية بين الاشياء المدركة بالحواس ، وفى وسعك أيضا أن تسلم بأن نظام الربط الراقى فى الفصوص الجبهية المدارية فى الانسان يستطيع ان يعيد ربط عناصر المادة التى تعيها الذاكرة بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة التى تفرضها البيئة فى الاصل ومن ذلك تستطيع أن تفهم أن المخ الانسانى قادر على خلق وابتداع افكار خيالية جديدة .

وظاهر أن الطفل المولود حديثا لا يستطيع أن يتخيل شيئا لانه خالى الذهن من أى شىء ، وذاكرته لم تع شيئا بعد . ولا شك أن مجال الخيال يتناسب مع كمية المادة المختزنة فى الذاكرة مادامت هذه المادة غير مقصورة على الافعال اللاارادية ويستطيع الانسان – عن طريق اللغة – ان ينسلخ عن عالم الاشياء المدركة بالحس ، ويحلق فى عالم المعانى الكلية ، ويستطيع أن يتصور أفكارا أو مفاهيم تجريدية بواسطة اجهزة الربط فى ذهنه . وخلاصة القول أنه يملك طاقة لا حد لها من القدرة على الخلق والابداع .

الاسس الكيميائية الحيوية ، والفسيولوجية العصبية
لانماط السلوك الاولية

للحيوان والانسان انماط سلوكية غريزية تهدف الى اشباع الحاجات البيولوجية الباطنية الناشئة عن الرغبات الفريزية الملحة التي يثيرها الحث الهيبو ثلاموسى ، وهو الحث الذي ينشأ عند اضطراب التوازن البيولوجي الداخلي . واذا كوفيء النمط السلوكي بان تم اشباع الحاجة المطلوبة ارتسم أثر ذلك في الذاكرة التي تعزز بعد ذلك وتيسر تكرار الاستراتيجية السلوكية التي تم استخدامها . ويوصف الجهاز الذي يقوم بهذه العملية بأنه جهاز « أميني كاتيكولي » (دوباميني + نور ادرينالينى) (١) .

ولكن – من جهة اخرى – اذا لم يكافأ النمط السلوكي او عوقب أثار ذلك نمطا سلوكيا أخر هو الهروب واذا لم يكن هذا السلوك مجديا اثار نمطا سلوكيا آخر هو « المواجهة » أو « العدوان الدفاعي » ، ومثل هذا النمط السلوكي ينشط أيضا مستويات مخية مختلفة ولكن عن طريق « الجهاز الحو بطيني (ج‌ح‌ب) (جهاز ما حول البطين) ، وهو جهاز « كوليني »(٢) . ولكن اذا كوفيء الهروب أو المواجهة فادى ذلك اما الى اشباع الرغبة الباطنية أو تجنب المواجهة العدوانية فانهما (الهروب والمواجهة) ايضا يتعززان – كما ذكرنا آنفا – بتذكر نجاح الاستراتيجية السلوكية التي تم استخدامها .

بيد أنه اذا عوقب السلوك أو لم يكافأ أو اذا لم ينجح الهروب والمواجهة ، فحينئذ يتدخل نمط سلوكي لمنع النمط السلوكي المكتسب وكبته ، ويسمى هذا « جهاز منع العمل » (ج‌م‌ع) ، ووظيفته تنشيط منطقة الحاجز الاوسط ، والهيبوثلاموس الظهري ، والنواة المذنبة ، واللوزة الجانبية ، والثلاموس البطيني الاوسط ، ويوصف هذا الجهاز بانه كوليني ، وربما وصف بانه سيروتوني أيضا (لابوريت ، ١٩٧٤ أ ، لابوريت ، ١٩٧٥) .

ويقترن بتنشيط هذه المناطق والدوائر المختلفة من الجهاز العصبي المركزي بعض اعمال الغدد الصماء ونختار من بينها تلك الاعمال الداخلة في جهاز الانذار (سلي ، ١٩٣٦) . ويطلق على هذه الاعمال اسم « العامل المطلق للكودتيكتروفين » (ع‌م‌ك) ، ويتضمن ذلك اعمال الغدة النخامية وقشرة الغدة الجار كلوية ، ويحكمها الهرمون الادريني الكوريتكي التروبيني (هـ أ ك ت) وهو هرمون هيبوثلاموس يساعد الغدة النخامية على افراز الكورتيكتروبين . وجدير بالذكر أن الهيبوثلاموس نفسه محكوم بالطبع بالجهاز العصبي المركزي في علاقته الوظيفية بالبيئة .

---

(١) الجهاز الاميني كاتيكولي هو الجهاز الذي يكون فيه الوسيط الكيميائي للدفع العضبي هو مادة (امينات الكاتيكول)

(٢) الجهاز الكوليني هو الجهاز الذي يكون فيه الوسيط الكيميائي للدفع العصبي هو مادة (استيل كولين)

دور منع السلوك

من المقرر ان جهاز المكافآت والعقوبات يؤدى الى تعزيز العمل ، وهو جهاز امينى كاتيكولى . ذلك أن اطلاق او حقن امينات الكاتيكول المركزية فى البطين يمنع الغدة النخامية من اطلاق (هـ ا ك ت) ، وذلك بمنع الهيبوثلاموس من اطلاق (عمك) (لورنزن ، وايز وجانونج ، ١٩٦٥)

وقد ذكر مولينا وهنسبرجر (١٩٦٢) ان الجهاز الحو بطينى يتحكم فى سلوك الهروب والمواجهة ، وهو جهاز كولينى . وعندما يتم تنشيط هذا الكولين فى البطين فانه يساعد على اطلاق (عمك) وافراز (هـ ا ك ن)ولكن اذا احدثت الاستراتيجية السلوكية أثرها الفعال وادت الى اشباع الحاجة فحينئذ يتوقف افراز (هـ ا ك ت) وما يعقبه من اطلاق كورتيكيدات الجلوكوز . واذا اطلق (هـ ا ك ت) عقب العدوان مباشرة فانه ينبه جهاز تنشيط العمل او ج ت ع (بوهس ، وليساك ، ١٩٦٨) . وقد اثبتنا اخيرا انه عندما تحقن (هـ ا ك ت) فى حيوان عادى فان كمية كبيرة من الابنفرين تنطلق من نخاع الغدة الجار كلوية (المجاورة للكلية) (لابوريت ، وكونز وغيرهما ، ١٩٧٥) والمعروف أن (هـ ا ك ت) ييسر سلوك الهروب والمواجهة كما ييسر العدوان الدفاعى (دى ويد ، ١٩٦٦) لان الانفرين يوسع الاوعية فى الاعضاء الضرورية لحركة الفرد الذاتية فى البيئة .

بيد أن السلوك الذى لا يكافأ يمكن منعه بجهاز (جمع) الكولينى ، ويستمر افراز هذه الهرمونات المختلفة دون انقطاع . وفضلا عن ذلك فاننا نعرف الآن أن كورتيكيدات الجلوكوز نفسها تنشط كبت السلوك المنعى ، وتنشأ عن ذلك دائرة خبيثة (حلقة مفرغة) لا يمكن كسرها الا باجراء فعال او اختفاء العقاب .

وقد استطعنا اخيرا ايضا ان نثبت ان حقن الهيدروكوريتزون فىالحيوانات التى استؤصلت منها الغدة الجار كلوية يؤدى الى اطلاق كمية كبيرة من النوراد روينالين فى البلازما عن طريق اطراف الاعصاب فى الجهاز السمبثاوى الطرفى (لابوريت وكونز وغيرهما ، ١٩٧٥) . وقد ادت بنا ملاحظاتنا ومشاهداتنا الى الحكم بان تنشيط (جمع) مسئول عن ذلك . ويقوم الجهاز الحو بطينى بتنشيط نخاع الغدة الجار كلوية لافراز الادرينالين الذى يؤدى الى توسيع اعضاء النشاط الحركى فى البيئة . ومن جهة اخرى يبدو أن النورادرينالين – وهو قابض لجميع الياف الاوعية الملساء – هو الهرمون العصبى الذى يسرى فى الدم اذا تعرض الانسان لازمة حينما تكون قدرة الفرد على الحركة فى البيئة امرا جوهريا وحاسما

ونستطيع أيضا ان نقول اننا اكتشفنا وجود وساطة كيميائية عكسية بين محيط الجسم ومراكز المخ (لابوريت ، وفاليت ، ١٩٧٤) . ذلك ان الجهاز الكولينى المركزى يقوم بتنشيط الجهاز الامينى الكاتيكولى الطرفى فى حين يحد الجهاز الامينى الكاتيكولى المركزى من نشاط العضلات والاوعية الطرفية ، ويرجع

ذلك الى وجود حافز بين المخ والدم يعوق وساطة الامينات الاحادية . وقد اثبتنا أخيرا أن حقن الهيدروكورتيزون فى الفئران يقلل بدرجة محسوسة من تركيز امينات الكاتيكولى فى المخ .

ومعلوم ان الوظيفة الجوهرية للجهاز العصبى هى تيسير تأثير الكائن الحى فى البيئة ، وهو أيضا مسئول عن منع القدرة على الحركة حينما يصبح العمل مستحيلا او خطرا . وهذا الجانب المنعى من وظيفة الجهاز العصبى هو أساس بعض الامراض البيولوجية المزمنة مثل الامراض البدنية النفسية ، وارتفاع ضغط الدم الناشىء عن توتر الاعصاب) والقرحة المعدية . وقد أثبتنا ان الفئران لا تصاب بارتفاع ضغط الدم المزمن اذا استطاعت ان تتجنب الصدمة الكهربية الاخمصية (فى اخمص القدم) التى تتلقاها خلال فترة ٧ دقائق لمدة ٧ أيام متوالية . ولكن اذا أجريت هذه التجربة على الحيوانات التى لا تجد سبيلا للهروب فانها تتوقف عن الحركة مما يؤدى الى ارتفاع ضغط الدم واستمرار ذلك لمدة شهر بعد انتهاء التجربة . واذا أجريت التجربة على حيوانات لا تستطيع الهروب ولكن توضع مثنى مثنى فى اقفاص فانها تتخذ خطة المواجهة ولا تصاب بارتفاع ضغط الدم . وقد لاحظ كل من كونر وفرنيكوس دانيلس وليفين (١٩٧١) انه اذا وضعت الحيوانات معا مثنى مثنى فى ظروف متماثلة ظهرت فيها تركيزات من (هـ أ ك ت) البلازمى اقل بكثير مما لو كانت منفصلة ، وممنوعة من القتال ، وفى حالة من القلق المستمر .

واذ قد وصلنا الى الحديث عن العلاقات الهرمونية العصبية بين أطراف الجسم ومراكز الاعصاب العليا من جهة والبيئة الاجتماعية من جهة أخرى ، نستطيع الآن أن نبحث فى الظروف الرئيسية التى يظهر فيها القلق .

منع القدرة على الحركة ، والقلق

جرت العادة بتوجيه المزيد من الاهتمام عند الكلام على الوظائف المختلفة للجهاز العصبى الى ما يسمى عادة بالتفكير ، ثم بطريق التوسع والتجاوز الى الوجدان والشعور دون ان نهتم كثيرا بالتفاعلات المادية التى يستحيل بدونها كل من التفكير والشعور . ولما لم يكن للانسان وجود خارج نطاق بيئته المادية والفسيولوجية كان من الخطل ان ندرس ايا منهما على حدة دون نظر الى وظائف الجهاز الذى يجعل التفاعل بينهما ممكنا اى الجهاز العصبى ، وعلى الرغم من تعقده الشديد الذى حدث نتيجة عملية طويلة عن التطور فان هدفه النهائى هو تيسير العمل الذى يكفل التوازن البدنى (كانون) ويحافظ على الاحوال الداخلية اللازمة *لاستمرار الحياة (كلودبرنار) وعلى الاحوا لاللازمة لتوافر اللذة* (فرويد) . وعندما يتعذر القيام بالعمل المناسب بحكم الظروف ، وينشط جهاز منع العمل والقدرة على الحركة ، بسبب اطلاق النوراد رينالين ، وهرمون (هـ أ ك ت) ، وكورتيكيدات

الجلوكوز ، عندئذ ينشأ القلق . وقصدنا هنا هو تحديد الظروف الرئيسية التى يحدث فيها القلق ، وهى :

اولا : ينشأ القلق عندما يثبت التعلم فى الشبكة العصبية — عن طريق الذاكرة الطويلة الامد — (أ) تجربة حادثة اليمة ، (ب) او تجربة عقوبة مباشرة او غير مباشرة فرضتها البيئة الاجتماعية والثقافية ، (ج) أو تجربة عقوبة سوف تنزل فى المستقبل بسبب ارتكاب امر محظور يتعارض مع باعث هيبوثلاموس يسعى لاشباع حاجة اساسية . ويؤدى هذا الخطر الى تنشيط جهاز منع العمل ، فيعوق القيام باجراء فعال ، وعندئذ ينشأ القلق .

ثانيا : ينشأ القلق عندما لا يتوافر سوى النزر اليسير من المعلومات . ويحدث هذا عندما يعلم المرء بالفعل ان هناك حوادث معينة تهدد الحياةاو التوازنالبيولوجى او اللذة ، ولكنه يواجه حادثة جديدة لم يعرف لها مثيل من قبل ويستحيل القيام باجراء فعال ازاءها لانه لا يعرف ما يحتمل ان يجلبه هذا الاجراء من خير او شر . ومن غريب التناقض (كما ذكر الفين توفلر) أن « الصدمة المستقبلة » الناشئة عن الفيض الغزير من المعلومات تدخل فى هذا الباب ايضا ، فتثير القلق . وبيان ذلك انه عندما يواجه الانسان فيضا غزيرا من البواعث والدوافع ، ويعجز عن ترتيبها طبقا للاولويات الثقافية والانماط السلوكية ، فانه لا يستطيع اتخاذ اجراء فعــال بشأنها . وهكذا نرى الفيض الغزير كالنزر اليسير من المعلومات كلاهما يمنــع الانسان من القيام بعمل فعال ، وعندئذ يستحوذ عليه القلق . ويجرى هذا المجرى محتويات المجال الحيوى للانسان المعاصر ، التى تنشط الجهاز العصبى بخواصها السمعية والبصرية ، فهذه المحتويات تفوق الآن المدى المحدود الذى كان يتسنى للانسان ان يسيطر عليه ويؤثر فيه .

وأخيرا ينشأ القلق عن ملكة الخيال الذى يتيح للانسان ان يتخذ من التجارب التى تعيها ذاكرته — بطريقة شعورية او لا شعورية — اساسا لتصور امور وهمية ضارة . وسواء تحققت هذه الاوهام أم لم تتحقق فانها تعد مصدرا لاثارة القلق فى نفسه لانه لا يستطيع اتخاذ اجراء مناسب ومباشر ، او الجزم بفاعلية اجراء يمكن القيام به فى المستقبل .

ولكى يتجنب الانسان الخضوع للمحظورات التى لا يجدى الهروب منها او مواجهتها ، ولكى يهرب من الاضرار البدنية والنفسية لهذا الخضوع ، لا يجد امامه من سبيل سوى الهروب الى عالم الخيال . ويتم هذا الهروب بطرق مختلفة : الدين ، وادمان المخدرات ، والعمل الخلاق ، والذهان او الهواس (اضطراب عقلى) وترجع كثرة حالات الذهان فى الانسان — وان كنا لا نجد له مثيلا فى الحيوان — الى ظاهرة التخلص من القلق بالتحليق فى عالم الخيال .. ومن الطرق الاخرى للتخلص من القلق الناشىء عن عجز الانسان عن القيام بعمل فعال اللجوء الى العدوان .

الانتقال من الجانب البيولوجي الى الاجتماعي
ومن الفرد الى الجماعة (لابوريت ١٩٧٤ م)

يمارس الانسان عمله فى مكان او اماكن تحتوى على اشياء او كائنات . وكل ما يعرفه عن المكافأة والعقاب مبنى على تجاربه المتصلة بهما ، فترى الانسان يحافظ على العمل الجالب للمتعة والسرور حتى يتم تعزيز هذا العمل . وهنا نستطيع ان نتبين أصل ما يسمى بغريزة الملك (بكسر الميم) . واول مصدر للمتعة والسرور هو الام والمنطقة التى تحتوى جميع الاشياء الجالبة للمتعة بالنسبة لفرد معين تسمى « الاقليم » . ويبدو من ذلك ان غريزة الدفاع عن الاقليم فطرية كغريزة الملك . وهناك جهاز عصبى واحد يعمل فى المنطقة المكانية الجالبة للمتعة ، لانها تحتوى جميع الاشياء والكائنات الملائمة لتهيئة اسباب المتعة . وهذا الجهاز قادر على أن يتذكر هل المتعة تعقب اعمالا بعينها أم لا تعقبها ، وعملية التذكر او التعلم هذه من العمليات الاجتماعية الثقافية ، على انه يجب علينا ان نوضح هل ما يسمى بالانانية فى الحيوان أو الانسان أمر فطرى أم لا .

ولتوضيح ذلك نقول انه اذا احتل شخصان او اكثر منطقة مكانية معينة وكانوا جميعا يسعون الى الحصول على المتعة من الاشياء والكائنات الموجودة فيها فحينئذ لابد أن تحدث مواجهة بينهم ، وسرعان ما تؤدى هذه المواجهة الى وضع نظام لتوزيع السلطة والسيطرة بينهم . وعلى راس هذا النظام يقف الشخص المسيطر الذى يسمح له مركزه بالمتعة ، دون ان يلجأ الى السلوك العدوانى . ومتى استتب له الامر فان التوازن البيولوجى الذى يتمتع به على هذا النحو يجعله متسامحا مع غيره ، ما لم ينازعه احد فى السلطة والسيطرة ومن ناحية أخرى نجد « جهاز منع العمل » يمارس نشاطه باستمرار بين المسيطر عليهم لان ذلك هو الوسيلة الوحيدة للنجاة من الوقوع تحت طائلة العقاب ، وهم يشعرون بالقلق ، ويتحملون نتائجه على النحو الذى بيناه آنفا . وقد أتاحت اللغة للانسان ان ينظم القواعد التى تحكم السيطرة . وانك لتجد ان السيطرة فى المجتمع الانسانى قد تم تنظيمها على توالى الزمن عن طريق انتاج السلع الاستهلاكية ، وامتلاك وسائل الانتاج ، كما توطدت دعائمها فى جميع الحضارات الصناعية المعاصرة عن طريق المعلومات الفنية المبنية على النظريات العلمية . وقد أدت هذه المعلومات الى اختراع الآلات ، والسرعة فى انتاج السلع بالجملة . وهذه العوامل هى الاساس الاجتماعى والثقافى للمجتمع الصناعى ، فعليها بنيت جميع الاوضاع الاجتماعية والنظم الرياسية ، ابتداء من ابسط هذه النظم وهى الاسرة الى اشدها تعقيدا ، وهى القانون والدين ، والدساتير الادبية ، بل الاخلاق كذلك .

هذا ، والقدرة على خلق المعلومات التى يمكن استخدامها فى تسخير المادة والطاقة هى السمة المميزة للمخ البشرى وأجهزته المترابطة . وهذا يصدق على انسان العصر الحجرى القديم الذى كان ينحت الصوان ويشكله ، كما يصدق على

انسان العصر الحديث الذى يستخدم الطاقة الذرية ، وقد استطاعت الجماعات البشرية التى استخدمت هذه المقدرة للوصول الى درجة عالية من المعلومات التقنية والفنية ؟ التى تبسط سلطانها فى جميع عصور التاريخ على الجماعات التى لم تستخدمها . وقد اتاحت هذه المعلومات للانسان ان يخترع اسلحة اشد قوة وأن يستحوذ على المواد الخام ومصادر الطاقة الواقعة خارج حدود بيئته الوطنية والمملوكة لجماعات لا تستطيع استخدامها . وكذلك أتاحت المعلومات المتطورة للجماعات التى تملكها القدرة على اختراع اسباب منطقية تبرر الحافز اللاشعورى للسلطة والسيطرة ، حتى لقد اعتدنا ان ننظر الى التقدم التكنولوجى على انه الشكل الوحيد للتقدم ، وعلى انه غاية فى حد ذاته . على أن القوانين البيولوجية الحاكمة للسلوك الانسانى لم تتطور الا منذ عهد قريب تطورا يجاوز الحدود التى سادت فى العصر الحجرى القديم .

وبظهور الحضارة طليت هذه القوانين البدائية بغشاء لفظى براق يدعى انها هى الحقيقة ، ولكنها حقيقة لا تصدق الا على الجماعة المسيطرة والقائمة على السلب والنهب لا على الجنس البشرى كله .

انواع العدوان

اما وقد رسمنا الاطار الاساسى للعدوان ففى وسعنا ان ننتقل الى وصف الانماط السلوكية العدوانية والظروف التى تحدث بها .

العدوان السلاب

العدوان السلاب (القائم على السلب والنهب) هو سلوك عدوانى ، لانه طبقا لتعريفنا للعدوان يؤدى الى تدمير موضوعه اى تدمير الشىء الذى يقع عليه العدوان ومن السهل أن نرى ان العدوان انما يقع استجابة لحاجة اساسية هى الجوع . وكثيرا ما يقترن بشىء من العاطفة اذا كان المراد بالعاطفة الشعور الناشىء عمايصفه الانسان ــ بالتجربة ــ بانه مقبول او كريه ، نافع او ضار . وبيان ذلك ان اللبؤة (أنثى الاسد) التى تهاجم الغزال فتمزقه اربا ثم تلتهمه لا تشعر نحوه بالحقد أو الكراهية ، فمتى اطفأت غلة الجوع شربت بسلام مع غيرها من الغزلان فى بئر واحدة وهذا النمط من السلوك الاستهلاكى الذى يحمل عليه العدوان السلاب لا صلة له بالعاطفة اللهم الا من حيث أن الدافع الاساسى الناجم عن اختلال التوازن البيولوجى الداخلى يثير احساسا كريها لايلبث أن يزول متى تم ارضاؤه ثم يحل محله احساس باللذة والسرور . وهذا يختلف تماما عن سلوك الذئب الذى ورد ذكره فى خرافة) لا فونتين » الذى شعر بتلك الحاجة ولكنه تكلم بلغة البشر ليعبر عما يعرفه مخفيا سلوكه العدوانى فى حديث منطقى ملىء بالكراهية « للحمل » و « للرعاة وكلابهم » . وغنى عن البيان ان سلوك هذا الذئب سلوك عدوانى مكتسب بالتعلم

هذا والعدوان السلاب الناشىء عن الجوع هو أمر استثنائى فى المجتمعات المتقدمة فى عصرنا الحاضر ، ومن السهل تمييزه عن السرقة والانحراف ، وهما كما بينا مبنيان على الحاجة المكتسبة الى الحصول على الشىء الجالب للمتعة والسرور ، وهى حاجة مكتسبة بالتعلم وناجمة عن الظروف الثقافية والاجتماعية .

العدوان التنافسى

سبق أن رأينا أن علاقة الجهاز العصبى بالاشياء والكائنات فى مكان معين (يسمى « الاقليم » عند استخدامه لصيانة او اعادة التوازن البيولوجى او لجلب المتعة واللذة) هى أساس التعزيز . ومن ذلك نرى ان التعزيز هو فى حقيقته حاجة مكتسبة قادرة على توليد بواعث وحفز الانسان للقيام بعمل لارضاء هذه البواعث . فاذا احتل كائنان مكانا واحدا واكتسبا بواعث وحوافز واحدة ثم وجها ذلك كله نحو شىء او كائن واحد نشأ بينهما تنافس من اجل امتلاك الاشياء او الكائنات المذكورة الجالبة للذة والمتعة .

الدفاع عن الاقليم

وصفنا آنفا الاسس التى يقوم عليها ما يسمى بغريزة التملك التى يمكن تعريفها فى هذه الحالة بأنها اكتساب الانماط المعززة للمتعة واللذة . واذا أريد تعزيز المتعة واللذة وجب أن تظل الكائنات او الاشياء الجالبة لهما فى متناول الشخص المراد امتاعه وادخال السرور عليه . ولما كانت هذه الاشياء او الكائنات واقعة فى مكان أو اقليم يتكالب الناس عليه ، بحيث لو خلا من المتع واللذات او امتلأ بالاشياء غير الجالبة للمتعة واللذة او الاشياء الضارة لهجرة الناس دون ان يدافع عن احد ، امكننا ان نقول ان الدفاع عن الاقليم هو سلوك مكتسب لا فطرى ، لانه ينشأ عن التنافس مع الدخلاء من اجل الحفاظ على الاشياء او الكائنات الجالبة للمتعة واللذة الموجودة فيه .

العدوان بين الذكور

وربما جاز لنا أن نظن فوق ذلك أن العدوان بين الذكور — وان كان ينبع لافراد من غريزة جنسية ترتكز على نشاط هرمونى — يتضمن ايضا ما اسميناه آنفا بالعدوان التنافسى حين يقوم فرد ثان بغزو مكانى لافراد من نوعه بقصد الاستيلاء على شىء جالب للمتعة سواء كانت جنسية او غير جنسية . ولا شك أن الباعث المذكور يتوقف على النشاط الهرمونى ، لان العدوان بين الذكور لا يحدث فى الفئران (فريديركسون ، ١٩٦٠) والجرذان (سيوارد ، ١٩٤٥) الا عندما تكون ناضجة جنسيا .

ومتى حقنت الفئران المخصية بهرمون يستستيرون (هرمون تفرزه الخصية) ازداد معدل حدوث المعارك بين الذكور بدرجة كبيرة (أولرتش ١٩٥٨ ، تولمان وكنج، ١٩٥٦) ، ومتى حقنت به الفئران غير الناضجة جنسيا ازداد الميل الى العدوان بين الذكور لا بين الاناث (ليفى ، ١٩٥٤) . ولا جدال فى أن الاندروجينات (مواد منشطة للذكورة) وبخاصة التستستيرون تؤثر فى الطرق العصبية التى تنقل السلوك العدوانى فى الذكور (لا فى الاناث) ، وتهيىء أسباب التنظيم والاثارة فى هذه الطرق حتى لو لم يحدث تنافس بين الذكور من أجل الاناث . ويحدث هذا التأثير خلال الايام الاولى من الحياة . وقد استطاع برونسون وديجاردان (١٩٦٨) أن ينشطا الذكورة فى الفئران التى ولدت أناثا ثم استؤصل منها المبيض فى اليوم الخامس والعشرين وتم عزلها ، واذا وضعت هذه الحيوانات عند بلوغها مع الذكور فانها تظهر ميلا للعدوان أكثر مما تظهره الذكور ، ويكون عدد الجروح التى تحدثها فى الذكور (تفضى الى الموت أحيانا) . متناسبا مع مقدار « بروبيونات التستسيرون » التى تحقن بها . وقد أوضح كلايتون . وكوجورا وكريمر (١٩٧٠) التغيرات التى تحدث فى التحول الغذائى لحامض الفواة فى اللوزة ، ومقدم الهيبو ثلاموس فى الفئران المولودة حديثا بعد حقنها بالتستستيرون ، واستطاع كوباياشى وجورسكى (١٩٦٩) أن يوقفا هذه التغيرات باستخدام المواد المانعة لتخليق البروتين (أنتينوميسين د ، وبيوروميسين) ، وبذلك حالا دون تكوين الذاكرة الطويلة الامد ، والتنظيم العصبى فى المخ الذى لم يكتمل نضجه بعد ، بيد أن ديكسون وهربرت (١٩٧٧) قد استطاعا أخيرا أن يثبتا بطريق التجربة فى القرود التى استؤصلت منها الغدة التناسلية أن التجارب الاجتماعية السابقة وتعلم أصول السيطرة والسلطة أقوى أثرا من الهرمونات الجنسية فى تعزيز الميل الى العدوان وتكوين مراكز السلطة والسيطرة .

تكوين مراكز السلطة والسيطرة

ان العدوان التنافسى من اجل الاستحواذ على الاشياء الجالبة للمتعة واللذة سواء كان الحافز عليه هو الجنس او الجوع او الحاجة المكتسبة بالتعلم ، يدعو اما الى اتخاذ خطة عدوانية تكفى احيانا لتثبيط همة الخصم ، واما الى نشوب معركة وعلى اية حال فالنتيجة هى تكوين سلطة او سيطرة داخل الجماعة يحقق فيها الطرف المسيطر لذته ومتعته الخاصة ، أى يشبع حاجاته الاساسية كالجوع او الجنس، وحاجاته المكتسبة ، وذلك على حساب الذين يسيطر عليهم. والسيطرة التى تتحقق له عن طريق العدوان تكفل له تعزيز الاعمال الجالبة للمتعة . وقد اثبت سكوت (١٩٤٨) عن طريق تجاربه على الكلاب ان احتمال نشوب العراك يزداد كلما اشتد الجوع بالحيوان . ولكن العدوان السافر هو دائما حق خالص للعضو المسيطر . اما الحيوان الخاضع للسيطرة فانه يقضى وقتا طويلا يدور فيه حول الطعام ويلقى من العقاب الشديد على يد الطرف المسيطر اكثر من القدر العادى .

وقد دلت التجربة على انه اذا نجح العدوان التنافسى وتمت السيطرة فان العدوان يعد سلوكا تعزيزيا بسبب ما يعقبه من الاحساس باللذة والسرور والمتعة وهكذا يكون لتجربة تعلم العدوان جانبان : أولهما أن الباعث الاصلى على العدوان والاحساس باللذة والمتعة المصاحب لارضاء هذا الباعث يؤدى الى تعزيزه ، والثانى ان نجاح العدوان التنافسى كوسيلة لتحقيق المتعة واللذة يؤدى الى تعزيزه ايضا .

الفسيولوجيا العصبية والكيمياء الحيوية للعدوان التنافسى

يبدو من المحقق ان الجهاز المسئول عن سلوك التعزيز هو جهاز امينى كاتيكولى أى ينشط افراز امينات الكاتيكول وبيان ذلك ان الينورونات (الخلايا العصبية) تظهر فى اسفل جذر المخ ، وترتفع محاورها داخل « الحزمة الوسطى للمخ الامامى » (ح و م) حتى تصل الى الهيبوثلاموس والتكوينات الطرفية وعند ادخال مادة « نورا بنفرين » (ن أ) (لا الدوبامين) فى المخ بطريق البطين ، فانها تيسر عملية التنشيط الذاتى (وايز ، برجرو شتاين ، ١٩٧٣) وعلى العكس من ذلك يتوقف التنشيط الذاتى بادخال الادرينات الالفية المضادة لا بالعوامل المعوقة للانتقال الحسى خلال المستقبلات البائية . ومن ذلك يتضح أن سلوك التعزيز ليس فطريا ، وانما يجب اكتسابه بالتعلم .

واذا انتقلنا الى العدوان الدفاعى رأينا أن الجهاز الذى يساعد على سلوك الهروب او يساعد ــ اذا تعذر الهروب ــ على سلوك المواجهة هو الجهاز لحو بطينى (ج ح ب) ، وهو جهاز كولينى اى ينشط افراز مادة الكولين (مولينا وهنسبرجر ، ١٩٦٢) . ويحتوى هذا الجهاز على المادة الرمادية المركزية فى الدماغ الاوسط . بيد انه يؤخذ من التجارب التى اجريناها ان هذه المادة الاخيرة يتم تنشيطها ــ على الارجح ــ بفعل قرن آمون (نسبة الى المعبود آمون الذى كان له رأس كراس الخروف) البطنى ، واللوزة الظهرية الوسطى ، والهيبوثلاموس الجانبى ، ويلاحظ ان انماط سلوك الهروب والمواجهة التى تحدث استجابة للمنشطات القوية لا تتضمن فى البداية أى عملية من عمليات التذكر . وفى هذه الحالة يكون النمط السلوكى فطريا . وهذا هو السبب فى اننا اذا اعطينا الفئران مقادير زائدة من مادة اتروبين أو مادة سكوبولامين ــ وكلتا المادتين تبطل مفعول الاسيتيل كولين ــ وجدنا أن ذلك يقلل من تكرار العراك بين الفئران الناشىء عن الصدمة الكهربية الاخمصية (باول وميليجان وولترز ، ١٩٧٣) . وهذا هو السبب ايضا فى أن حقن القطط والفئران بكميات ضئيلة من مركبات اسيتيل كولين او المركبات الكولينية يثير السلوك العدوانى فيها خلافا لما اذا حقنت بمادة (ن أ) او مادة دوبامين او سيروتونين (٥هت) والمشاهد أن تنشيط افراز الكولين فى الهيبوثلاموس الاوسط ، والدماغ الاوسط ، واللوزة ، يحدث الاثر الذى يحدثه التنشيط الكهربى اى يحدث العدوان الدفاعى (اليكمتز ، ١٩٧٤) . وفى مجال آخر استخدم سوليراك ولامبنت وايمارد (١٩٧٦) مقاييس عدوانية اتاحت لهم تحليل الميول العدوانية فى الانسان بطريقة موضوعية ،

فلاحظوا ان مادة ٥ هيدوكسى تربتوفين (٥هت) ـ وهى حلقة سابقة من حلقات سيروتونين ـ تخفف من الحالات عن طريق التقليل من معدل ازالة الفور ادرينالين وتخفيض مستوى الكورتيزول فى الدم . وفى الجرذان التى تجنح للعدوان بسبب عزلها تتناقص دورة ٥ هـ ت ايضا ، وتؤدى مادة « ب س ب أ » ـ وهى مادة تمنع تكوين ٥ هـ ت ـ الى زيادة العدوان فى القطط والفئران (د ى شيارا ، وشامبا ، وسبانو ، ١٩٧١) ؛ اذ انها تؤدى الى زيادة عدد الفئران التى يقتل بعضها بعضا بنسبة تتراوح بين ٤٥٪ و ٥٠٪ فى حين تحدث مادة ٥ هـ ت اثرا مضادا فى عملها .

ونستنتج مما تقدم ان نشاط (ج ح ب) يلى فى الاهمية تدخل الخصم فى الاقليم مما يحول دون استمرار عمل (ح و م) وما يصاحبه من الاحساس بالمتعة والسرور . ونستطيع الآن أن نفهم لماذا ينخفض مستوى أمينات الكاتيكول فى المخ فى حالة العدوان التنافسى (أ . ولتش ، ب . ولتش ، ١٩٧١) نظرا لانها هى الوسائط العصبية فى (ح و م) وهى حزمة المكافأة والتنشيط الذاتى ، ونظرا لان اطلاق (هـ أ ك ت) يكون وفيرا . ونحن نعلم انه يمكن منع انطلاق هذا الهرمون الاخير من القوة النخامية بحقن مادة (ن أ) او مادة دوبامين فى البطين (جانونج ، ١٩٦٩)، ونعلم من ناحية اخرى ان (هـ أ ك ت) يسهل عملية الهروب . ومع ذلك فانه اذا كوفىء العدوان التنافسى امكن القول بان ذلك ينشط (ح و م) من جديد . وكذلك يؤدى حقن مادة كرباكول فى البطين الى اطلاق (ع م ك) ، و (هـ أ ك ت) ويكون (ج ح ب) منشطا لافراز مادة الكولين .

الانسان (لابوريت ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠)

وانك لتجد فى الانسان مثل العمليات الميكانيكية التى شرحنا وظائفها فى الحيوان . بيد ان الفرق بينهما هو أن قدرة المخ الانسانى العالية على الربط بين المعانى والافكار ، وبما امتاز به الانسان من ملكة اللغة والبيان ، قد اتاح له أن يضع النظم الكفيلة بصيانة الملكية ، وتوفير وسائل السلطة والسيطرة . وكما بينا آنفا فان انتماء الانسان الى النوع القادر على اكتساب المعلومات ، واستخدامها فى انتاج السلع ، قد مكنه من ان يبنى درجة السيطرة على درجة التجريد النظرى الذى وصل اليه فى معلوماته الفنية ، وتجلى ذلك بصفة خاصة عندما وصلت المعلومات التكنولوجية الى الحد الذى تسنى عنده اختراع الآلات لانتاج السلع على نطاق واسع ، وبسرعة كبيرة . وقد ادى قيام الصناعة فى المجتمع الى وضع زمام السلطة والسيطرة فى يد الفنيين والبيروقراطيين .

ويجب علينا التسليم بأن ما يسمى « التعليم » انما هو تعليم الاطفال المراهقين كيف يكتسبون *المعلومات التكنولوجية اللازمة للتكامل الناجح* مع نظام الانتاج الكبير والباعث على هذا التعليم هو حب السيطرة عن طريق اكتساب المعلومات التكنولوجية

التى تعد اليوم أساس التقدم الاجتماعى كله ، ولذلك لم يعد التنافس بين الذكور وبين الناث ايضا فى الوقت الحاضر ـ مقصورا على المعارك المادية كما يحدث بين الحيوانات ، وكما حدث بين الناس فيما مضى ، بل اصبحت المعارك الآن معنوية تجريدية ذات طقوس ونظم معينة . والنتيجة التى نخلص اليها من ذلك هى أن بعض المشكلات ـ كمشكلة النمو ، والانتاج ، والتلوث ـ ترجع فى أساسها الى العدوان التنافسى الذى يموه بعضهم كنهه الحقيقى بمنطق لفظى قوامه الدعاوى الانسانية الزائفة والمصالح الذاتية ، يثبتون به دعائم السيطرة بين الطبقات الاجتماعية ، والسلالات البشرية ، والامم والدول . وقد توافرت للجنس البشرى دائما اسباب الطاقة ، والكتلة (ممثلة فى المواد الخام) ، ولكن الجماعات البشرية التى استطاعت استغلالهما بصورة كاملة هى الجماعات التى وصلت الى درجة عالية من المعلومات التكنولوجية ، كما استطاعت بفضل اسلحتها المتطورة أن تفرض سيطرتها على الجماعات الاخرى التى تتخلف عنها فى مضمار التقدم التكنولوجى . وآية ذلك أن العدوان التنافسى اصبح الآن قائما ـ اكثر من اى وقت مضى ـ على المدافع الحربية ، والدبلومات العلمية .

وكانت القوة الدافعة للاستيلاء على زمام السلطة والاحتفاظ بها هى دائما هذا العدوان الاساسى الذى قام على اسس قانونية منظمة ، وطقوس مقدسة راسخة ، حتى أصبح خفيا لا يرى ، محتجبا وراء زخارف القانون والعدالة ، بل وراء المثل العليا التى تستنكر العدوان ، وبذلك يتيح لاصحاب السلطان ادعاء مبادىء الانسانية والمحبة فى حين انهم هم أنفسهم يمارسون العدوان ، ويعاقبون فى الوقت نفسه من يقع تحت سيطرتهم على أدنى بادرة من العنف . ولا يعزبن عن بالك أن كل تغيير عميق فى النظم الاجتماعية قد تحقق دائما عن طريق الثورات التى رفعت الى مراكز السلطة . والسيطرة اولئك الذين خضعوا من قبل لسيطرة غيرهم . والذين متى وصلوا الى مراكز السيطرة وتربعوا على دست الحكم لا يلبثون أن يسنوا القوانين التى تكفل لهم دوام السيطرة بل لا يلبثون أن يشرعوا القواعد المنظمة لعدوانهم وسيطرتهم ، وما هذه العملية التشريعية سوى ستار مزركش بعبارات منطقية تبرر الحافز الباطنى للسيطرة ، المسئول عن وضع المعايير والاحكام التى تدعم كيان السيطرة فى مجتمع معين .

ولذلك فان أثر العدوان التنافسى فى الجماعات الخاضعة للسيطرة هو حملهم على سلوك العدوان لدفع العدوان او القلق . ويعرف هذا احيانا باسم عدوان الاثارة والاستفزاز .

وسنعرض له بعد المبحث التالى :

العدوان الدفاعى

تحدث هذه الظاهرة العدوانية عند وجود عوامل ضارة او مؤلمة ويتعذر الهروب او التهرب منها ، ولا ينسى تدمير العامل الضار الا بمعركة . وهذا نمط

سلوكى فطرى يدعو لتنشيط (ج‌ح‌ب) ، ويمكن ان يتجه نحو عامل طبيعى مادى أو نحو فرد من النوع نفسه او من نوع آخر . انه عدوان يشن على عدوان فى البيئة من اى مصدر كان . ولا يصبح العدوان الدفاعى نمطا سلوكيا يكتسب بالتعلم ويتطلب التذكر الا اذا كوفىء . وعلى أية حال فانه ينشأ دائما عن عامل بيئى مباشر .

ولعلنا نستطيع ان ندرج تحت هذا العنوان أيضا السلوك العدوانى الناشىء عن منشطات كهربية لمناطق معينة فى المخ ، فما كان منها ينشط امينات الكاتيكول (ح‌و‌م‌م) فانه يؤدى الى تعزيز العدوان وما كان منها ينشط اسيتيل كولين فانه يؤدى الى العدوان ، الدفاعى عند تعذر الهروب (مولينا وهنسبرجر ، ١٩٦٢) على أننا يجب أن نراعى الفرق الذى أشار اليه بلوتنيك ومير ودلجادو (١٩٧١) بين ما سموه « العدوان الثانوى » الذى يعقب العامل المؤلم و « العدوان الابتدائى » الذى يحدث ويستمر بعد اختفاء العامل . ولايضاح ذلك وضعوا لاحبات كهربية (الكترود) فى القرود بحيث يتسنى للقرود تشغيلها بايديها . وهذا أتاح لهم — اى للباحثين — تحديد مناطق المخ التى تعزز فيها التنشيط ، او اصبح محايدا ، أو أمكن تجنبه لانه يشكل عقابا .

ووجدو ان هذه الحيوانات انقسمت فى حالة التجول الحر والاجتماع معا الى حيوانات مسيطرة واخرى خاضعة للسيطرة . وما أن تم توزيع السيطرة بينها حتى قام الباحثون — عن طريق التحكم البعيد — بتنشيط مناطق المخ المختلفة التى سبق تحديدها ، فكانت المناطق الوحيدة التى أثارت السلوك العدوانى عند تنشيطها هى تلك المناطق التى ادى فيا التنشيط الذاتى الى العقاب . وعلاوة على ذلك فان السلوك العدوانى لم يتوجه الا الى القردة التى كان فيها الحيوان المنشط (بفتح الشين) مسيطرا عليها ، مما يدل على ان الحيوان المسيطر لا يهاجم الا عند ما يصاب بالاحباط . ويستخدم موير عبارة « العدوان المساعد » (موير ، ١٩٦٨) فى الحالات التى يتم فيها وقوع العدوان . وتعزيزه بصورة ايجابية عن طريق المكافأة . واذا انتقلنا الى جهاز منع العمل وجدنا ان السلوك العدوانى يمكن منعه اذا توقع المعتدى عقابا على عدوانه .

وربما اشبه العدوان الدفاعى عدوان الخوف من بعض الوجوه . ولكن الاخير يختلف عنه من حيث انه يتضمن توقع العقاب بالتجربة والتعلم فالخوف يفترض مقدما العلم بوجود عامل كريه ، والعلم بأن مثل هذه المواقف التى سبقت تجربتها تتطلب من الانسان أن يتفاداها اما بالفرار منها واما بمواجهتها . على أنه تطرأ دائما مواقف غير مألوفة لم تسبق تجربتها من قبل ، ولذلك لا يمكن الجزم بانها مؤلمة او محايدة او سارة ، مما يدعو الى الاحجام عن القيام بأى اجراء ، واقتران هذا الاحجام بمشاعر القلق لا الخوف . وربما لا يستخدم السلوك العدوانى مرة أخرى على سبيل دفع العدوان الا اذا استخدم من قبل بنجاح فى مواقف مماثلة .

وربما كان هناك أيضا تشابه بين العدوان الدفاعى والعدوان الناشىء عن العزلة وينشأ هذا الاخير عندما يوضع الحيوان المعزول من جديد فى موقف اجتماعى . ومن السهل على الحيوان فى فترة العزل ان يحتفظ بالسيطرة على اقليمه ، مما يحمل على الظن انه متى اعيد وضعه فى جماعة جنح الى العدوان التنافسى الذى سبق أن وصفناه .

ومن الصعب علينا أن نفهم لماذا تستعيد الجرذان التى منيت بالهزيمة روحها العدوانية ايضا بعد فترة العزل (جنسبرج وآل ، ١٩٤٢) . وقد سبق أن بينا ان هذه الحيوانات تظهر تركيزات منخفضة من امينات الكاتيكول المخية (ولتش وولتش ١٩٧١) ، ونستطيع أن نقول ان ذلك يدعم (جحب) الكولينى المتحكم فى العدوان الدفاعى . وقد لاحظ الفشيرلو وتشرش (١٩٦٨) ان الحيوانات المهزومة تظهر نقصا فى تركيز مادة (ن أ) المخية ، فيما عدا مستوى القشرة المخية ، وتطلق كمية كبيرة من مادة الكورتيكوزيترون . ومن ناحية اخرى تظهر الحيوانات المسيطرة مستوى عاليا من أمينات الكاتيكول المخية . والظاهر ان العامل المسئول عن تنشيط (جحب) هو غرابة البيئة الجديدة .

وقد قمنا اخيرا باستعراض عام للمعلومات المعروفة عن الاساس الكيميائى الحيوى للعدوان الدفاعى غير المعزز (لابوريت ، ١٩٧٣) . ويقول سميث وركنج وهوبيل (١٩٧٠) ان الفئران غير القاتلة يمكن ان تصبح قاتلة متى حقنت بمادة كارباكول ، او مادة نيوستجمين فى الهيبوثلاموس الجانبى ، وهم يعتقدون ان مادة اسيتيل كولين هى الوسيط الكيميائى لنظام فطرى يتحكم فى النمط السلوكى الذى يحمل الفئران على قتل افراد جنسها ، وان هذا النمط الاخير يمكن منعه بالاتروبين . ويستخلص باندلر (١٩٦٩) نتائج مماثلة ، ونحن نعلم ان (جحب) كولينى . وفضلا عن ذلك يوافق مرجوليس وشتاين (١٩٦٧) على ان اطلاق امينات الكاتيكول فى (حوم) تمنع اشتراك اللوزة فى وظيفة (جحب) وجدير بالذكر ان تحطيم اللوزة يجعل الحيوان محايدا ، ولكن من المفهوم ايضا ان الحيوانات المعزولة تعانى استنزافا فى امينات الكاتيكول المركزية (ولتش ، وولتش ، ١٩٧١) . وسنعود الى هذه النقطة عند الكلام على منع السلوك .

ويلاحظ هذان المؤلفان ايضا أنه عندما تجنح الحيوانات للعدوان بسبب عزلها ثم يعاد وضعها فى موقف اجتماعى ، فالغالب انها تبسط سيطرتها على غيرها . ويصاحب ذلك ظهور فائض من امينات الكاتيكول فى الم خ. ويبدو ان ظهور هذا الفائض هو السمة الكيميائية الحيوية المخية للحيوانات المسيطرة التى هى اشد الحيوانات عدوانا ، واعظمها مكافأة على العدوان .

ولا يزال الرأى مختلفا حول دور مسيروتونين (٥هت) بدليل تناقض النتائج التى توصل اليها الباحثون ويلاحظ أن مادة ب ـ سبا التى تقلل مستويات ٥هت فى المخ تقلل ايضا اثارة الالم الذى يعتقد انه يتحكم فى حدوث العدوان الدفاعى .

وتوجد مادة ٥هت بوفرة فى الهيبوثلاموس الذى يبدو دوره واضحا فى السلوك . العدوانى . ولكن يبدو لنا من الارجح ان ٥هت تتدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة (عن طريق اطلاق البولى ببنيدات المخية) فى تكوين البروتين وايجاد بعض آثار التذكر (نتائج غير منشورة) .

ويبدو ان العدوان الدفاعى الذى يثيره فى الانسان عامل الالم نادر الحدوث نسبيا . ومن ناحية اخرى تعد اللغة عاملا مساعدا على تنشيط جهاز الدفاع الفطرى . ولكن لكى يكون للغة أثرها الفعال يجب على الانسان ان يتعلم معانى الفاظ الاهانة والتحقير فيها ، كما يجب ايضا ان يتعلم القيم الثقافية ويمارسها فى مجالات ذات طابع اجتماعى صرف كمظاهر الشجاعة والتمسك بقوانين الشرف ، واخيرا يجب أن يتعلم اساليب السلوك ومعايير النظام المطلوبة ، فأما الاولى فالاوضاع السائدة فى المجتمع تكافىء عليها ، واما الاخرى فان الانسان اذا لم يحترمها يعاقب عليها .

القلق او عدوان الاثارة والاستفزاز

لقد رأينا انه اذا لم يتم الحصول على المتعة والسرور ، واذا لم يجد الهروب او المواجهة فى صد العدوان ، ادى ذلك الى تثبيط همة الانسان عن القيام بأى عمل او اجراء . وواضح ان قبول الهزيمة افضل من المعركة التى تفضى الى الموت . ولكنا رأينا أيضا أن مثل هذا النمط من السلوك يفضى الى دائرة خبيثة،وذلك بزيادة كبيرة فى دورة (نأ) واطلاق كورتيكيدات الجلوكوز التى تؤدى الى تنشيط جهاز منع العمل اى تؤدى الى تثبيط همة الانسان . وهذا الموقف من شأنه إن يؤدى الى حالة من التوتر لا تزول الا بالحصول على المتعة واللذة كما تؤى احيانا الى انفجار العدوان او الى حالة من الكآبة والشعور بالانقباض والوهن والحزن . وفى رأينا ان هذه الحالة من التوتر والشعور بالغيظ والاستفزاز هى السبب فيما يسمى عادة بالامراض البدنية النفسية ، وان كنا نفضل فى هذا المجال عبارة الامراض الناشئة عن المنع والكبت . واذا استخدم منشط جديد فى هذه المواقف اى منشط لا يؤدى بطبيعته الى العدوان فقد يغير النمط السلوكى كله ، ويأتى هذا التغيير فى صورة رد فعل حركى معاكس للقلق لا للعوامل التى سببته ، فيحل نوع من النشاط الحركى والاقدام محل الاحجام والعجز عن القيام باى عمل او اجراء .

وجدير بالذكر أن منع العمل نمط سلوكى مكتسب بالتعلم ، اذ يجب تعلم عدم جدوى بعض أساليب العمل . مثال ذلك أن الفئران العاجزة عن النجاة من الصدمات الكهربية الاخمصية ، والمعزولة بحيث لا تستطيع الهروب ، تصاب بارتفاع ضغط الدم عندما تجرى عليها التجربة لمدة ٧ دقائق يوميا خلال سبعة أيام متتالية . ولكنها اذا تعرضت لصدمة كهربية مصحوبة بتشنجات ، وغيبوبة عميقة عقب كل جلسة مباشرة ، بحيث تحول دون انتقال التجربة من الذاكرة القصيرة

الامد الى الذاكرة الطويلة الامد فانها فى هذه الحالة لا تصاب بارتفاع ضغط الدم ، وذلك لانها تتعلم بذلك عدم جدوى هذه التجربة . ومن ذلك يتضح أن العدوان المبنى على المنع او الاستفزاز هو نمط سلوكى مكتسب (بالتعلم) لا فطرى .

واخيرا ننتقل الى سلوك الانتحار ، وهو نوع من القلق او نمط من انماط منع العمل الجالب للمتعة والسرور يتجه فيه العدوان نحو الشيء الوحيد الذى لا يحظى برعاية الوسط الاجتماعى والثقافى ، وهو هو الشخص نفسه ، ويمكن ان يقال ـ على سبيل المثال ـ ان ادمان المخدرات هو نمط سلوكى يتيح للفرد أن يهرب من الممنوعات التى فرضتها الاوضاع الثقافية والاجتماعية فى البيئة ، وذلك بتحويل العدوان الى ذاته نفسها .

ويجب علينا أيضا أن نذكر فى هذا المجال أن الاعتماد على الغير والخضوع لسيطرته فى الافراد الذين يرتكبون الجرائم هو سمة اخلاقية عامة ، كما قال روسلند ولارسون (١٩٦٧) ، كما يجب ان نذكر أيضا أن جلويك وجلويك (١٩٥٩) يوضحان ان التنبؤ بالانحراف يمكن ان يبنى على مدى خضوع الفرد للسيطرة والقلق والخوف .

والى ذلك يمكن ان يضاف عاملان آخران من عوامل الاعتماد على الغير والخضوع لسلطانه أولهما الادمان (وبخاصة ادمان الخمر) ، وهو فى أغلب الاحوال السبب الحقيقى لارتكاب اعمال العنف ، وهو فى حد ذاته محاولة لوضع حد للقلق . ذلك أن كلا من الخمر والعنف الناشىء عن الخمر ، هما مظهران متكاملان لمحاولة الهروب من المشاعر الاليمة الناشئة عن منع العمل الجالب للمتعة . والعامل الثانى كما قال روسلند ولارسون (١٩٧٦) أيضا ناشىء عن عدم وجود أى صديق يستطيع أن يفضى اليه الانسان بذات نفسه ويبثه ما يشعر به من قلق ، اى عدم وجود انسان يتحدث اليه . وفى هذه الحالة يمكن ان تكون اللغة ذات فائدة محققة ، وقوة مؤثرة

ونقول فى الختام ان كل ما قلناه عن الافراد ينطبق على الجماعات المنظمة . فالحرب ـ مثلا ـ ليست سوى مواجهة بين نظامين مغلقين يحاول كل منهما ان يبسط سيطرته على الآخر ، لكى يكفل لنفسه مددا متصلا من الطاقة والمواد الخام اللازمة لتدعيم كيانه الخاص . ونظرا لان كيان جميع الفئات الاجتماعية قد ظل حتى الوقت الحاضر مبنيا على السيطرة الرياسية فانه يمكن القول ان الحرب ـ بصرف النظر عن الدعاوى السياسية والاقتصادية التى تساق لتبريرها ـ انما تشن دائما للاحتفاظ بالسيطرة الخاصة للمشتركين فيها (لابوريت ، ١٩٧٤د) . ويمكن استخدام اللغة فى اقناع كل قطاع من قطاعات الجماعة الانسانية بان الغرض من الحرب هو حماية اقليم متعته الخاصة وما يحتويه من اشياء وكائنات والواقع ـ بالطبع ـ ان الشيء الوحيد الذى يحظى بالحماية والدفاع فى أغلب الاحيان هو السيطرة .

نتائج البحث

يتضح مما تقدم ان العدوان اما أن يكون مكتسبا بالتعلم ، وفى هذه الحالة يكون قابلا للتحول الاجتماعى والثقافى ، واما ان يكون فطريا ناشئا عن استجابة اولية لباعث الالم ، وذلك باستثناء العدوان السلاب ، وان أمكن القول بأنه يجب الابقاء على هذا النوع من العدوان عند دراسة السلوك العدوانى فى الانسان .

ويبدو أن العدوان التنافسى هو أكثر أنواع العدوان شيوعا وقد رأينا انه يرتكز على المتعة التى تعيها الذاكرة ، ومن ثم يعتمد على التعلم ، وهذا هو العامل المتحكم فى الدفاع عن الاقليم المحتوى على الاشياء والكائنات الجالبة للمتع والمنافع والمتحكم فى فكرة الملكية والسعى الى السيطرة واشكال السلطة المتعددة . ويبدو مما لا شك فيه أنه لا يحتمل أن نشهد أى تطور فى هذا المجال الا عندما يحين الوقت الذى تولى فيه العلوم الاجتماعية اهتماما جديا لتلك الميزة الاساسية للمخ الانسانى ، وهى ملكة اكتساب المعلومات واستخدامها فى السيطرة على الافراد والجماعات والامم ويتعين على المجتمع الذى يسمى نفسه « مجتمع الوفرة » ويزعم أنه الغى الندرة ان يكون على استعداد لتوزيع سلعه بالتساوى على مستوى العالم كله ، كما يجب أن يقلع عن المناداة بمبدأ « القوة هى الحق » وان يبذل الجهد لتجاوز هذا المبدأ الى الحد الذى لا تكون فيه مكافآت المجتمع مقصورة على اقل أعضائه حظا من الرحمة والشفقة . وفى رأينا أنه لا يوجد سبيل آخر لتجنب الانسانية – خلال آلاف السنين القادمة – تكرار مالا نهاية له من أعمال العنف والاستغلال والحروب وابادة الجنس ، التى عجز حتى الآن أعظم رجال الانسانية عن الغائها . وقد ظلت الانسانية حتى الوقت الحاضر تسعى لخدمة الجماعات السلابة التى تعمل لبسط سلطانها على الجماعات الاخرى ، وتؤمن ان لها الحق فى ذلك ، دون أن تسعى لخدمة الجنس البشرى كله .

لقد كانت الشعوب التى تعيش فى المناطق المعتدلة هى أول من اكتشف – على مر القرون – قوانين العالم المادى بما فى ذلك قوانين الفيزياء واللغة والرياضيات وهذا هو ما هيأ لها أسباب التقدم التكنولوجى حتى ساد الاعتقاد زمنا طويلا بان التقدم التكنولوجى هو النوع الوحيد من التقدم . وانسحب ذيل الاهمال على العالم العضوى الحى والتنظيم الوظيفى للجهاز العصبى فى الانسان . ونحن نأمل ان تكون المعلومات الوفيرة التى حصلنا عليها فى هذا المجال أداة فعالة لاعادة النظر بطريقة سليمة فى القيم والاحكام التى تتضمنها اللغات الحية ، والاعمال اللاشعورية التى استقرت دعائمها على مدى التاريخ .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمكتبات

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



** فى ديسمبر ١٩٧٥ أصدرت « مجلة خلاصات أبحاث السلام » نحو ١٠٦٫٠٠٠ خلاصة (٢٩٫٠٠٠ صفحة) للمقالات التى نشرت منذ ٦ أغسطس ١٩٤٥ عن موضوع السلام والحرب ، وبالتالى عن أسباب العنف بطريق غير مباشر .

ويتضمن هذا المقال عينة من الخلاصات التى نشرت فى المجلد التاسع من المجلة المذكورة . وقد صنفت هذه العينة تحت ٢٧ بابا من بين الأبواب التى صنفت تحتها الخلاصات ، وبلغ عددها خمسمائة باب تقريبا .

ويقوم العلماء الآن باعادة النظر فى النظريات الخاصة بأسباب العنف عند المفكرين القدامى مثل آدم سميث وكارل

الكاتب : ألان نيوكومب

استاذ كندى ، درس الكيمياء العضوية ، وهو عضو هيئة المعهد الكندى لابحاث السلام منذ ١٩٦٣ ، وأحد مديرى معهد أبحاث السلام ، بدنداس ، أنتاريو (كندا) . الاهتمام الرئيسى له فى الابحاث هو التنبؤ بالحرب . نشر كثيرا من الابحاث فى المشكلات المتعلقة بأبحاث السلام ، وهو أحد محررى مجلة خلاصات أبحاث السلام ومجلة استعراض بحوث السلام . منح فى ١٩٧٤ جائزة لنتز الدولية لابحاث السلام بالاشتراك مع زوجته هنا

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ، ورئيس مشروع الالف كتاب سابقا

ماركس ، وذلك فى ضوء المعلومات المستمدة من العلوم السلوكية فى القرن العشرين . ومن هذه المعلومات ـ على سبيل المثال ـ ان طريقة تربية الأطفال ذات اثر كبير فى توجيه ميولهم نحو ارتكاب العنف ، ومنها ان نظام التربية التى نشأ عليه الكبار فى طفولتهم له أثره فى تقوية النزعة العسكرية فى نفوسهم ، أو المحافظة على القديم ، او كراهية الأجانب ، أو النزعة الفاشية والدكتاتورية ، وغير ذلك من الاتجاهات الاجتماعية ، كما ان هذا النظام يحملهم ـ عندما يصبحون من الراشدين ـ على اعادة صياغة الأوضاع الاجتماعية طبقا لما نشأوا عليه .

يضاف الى ذلك أن الاحباط (١) قد يؤدى الى العدوان فى أى صورة من صوره ، كما يؤدى الى خلق مجتمع يسمح بالعنف ، وبذلك يساعد على خلقه .

---

(١) الاحباط لغة الابطال والالغاء ، واصطلاحا (فى علم النفس) شعور عميق بالقلق وخيبة الامل وتثبيط الهمة وفتور العزيمة والاستياء وعدم الرضا منشأه الفشل فى تحقيق الرغبات المطلوبة والامال المرجوة والاهداف المنشودة والصراعات النفسية والمشكلات التى اخفق الانسان فى ايجاد حلها : المترجم

وكراهية الأجانب فى مثل هذا المجتمع تجعل من السهل على أعضائه أن يعتبروا أنفسهم جماعة جوانية (١) وأن كل من عداهم هم أجانب مجردون من الانسانية ، ويتخذون من ذلك مبررا للتسلح ، وشن الحروب ، فى لولب مستمر من الأعمال العسكرية . وقد تؤدى العقائد الأيديولوجية الى تعزيز هذه الاتجاهات التى تؤدى بدورها الى الثورات ، وارتكاب المزيد من العنف .

ومن السهل أن نرى أن قيام العالم الفسيولوجى أو العالم الاجتماعى أو العالم الرياضى أو غيرهم من الاخصائيين بدراسة هذا اللولب من الأسباب والنتائج ــ كل منهم على حدة ــ يؤدى الى ما وصل اليه العميان السبعة الذين خرجوا ليفحصوا الفيل ، فتوصل كل منهم الى نتيجة تختلف عما توصل اليه غيره بحسب الموضع الذى لمسه من الفيل . ولذلك فانه اذا زعم كل صاحب علم أنه يعرف الحقيقة كلها فاننا لن نصل أبدا الى معرفة أسباب العنف ، نظرا لأن كل علم من العلوم لا يعرف سوى جزء واحد فقط من الحقيقة التى هى أشبه بشبكة معقدة من العلاقات المختلفة .

مساهمة الفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء)

قام العلماء فى السنوات العشر الأخيرة باجراء كثير من الأبحاث فى الذكران البشرية التى تمتازبوجود كروموسوم ذكرى اضافى فيها (أى كروموسوم س ص ص) ، وأفادت النتائج الأولية أن مثل هؤلاء الذكور يكونون أميل الى العنف من الذكور العادية . ولكن بيلنسكى يقرر أن هذا يتوقف على ما اذا كان والد الذكر ميالا للسلام أو العدوان .

وقد وجد جونسون وورمنجتون (١٩٧٢) وجوتسفيلو وابشتين وصمويل (١٩٧١) أن نشاط الليثيوم (فلز قلوى) فى الهيبوثلاموس يقلل من السلوك العدوانى فى الفئران . وأوضح سميث (١٩٧٠) أن تنشيط عملية استقبال استيتيل كولين فى الهيبوثلاموس الجانبى يثير الرغبة فى القتل بين الفئران ، ثم أجريت تجربة تكميلية تتضمن اعطاء مضاد لاسيتيل ــ كولين ، فمنعت القتل ، وأكدت التجربة الاولى . على أن برين ذكر (١٩٧١) أن فعل مكونات المحور الأدرينى الكورتينى للغدة النخامية قد يفسر النتيجة التى دلت على أن السلوك العدوانى لذكران الأرانب التى سبق عزلها يمكن القضاء عليه اذا سمح لها بالافاقة مثنى مثنى من التخدير بمادة البربتيورات . وقد فحص كونر وفرنيكوس دنيليس وليفين (١٩٧١) الطرق التى تؤثر بها النسب الموجودة فى الدم من الهرمون الأدرينى الكورتينى التروفيكى (هـ اك ت) ، والأسنريودات الأدرينية فى سلوك القتال

---

(١) الجماعة الجوانية هى فئة اجتماعية تسودبينها روح التضامن ووحدة المصالح (خلافا للفئات الاجتماعية الاخرى وعكسها الجماعة البرانية ، وهى فئة اجتماعية متميزة عن الفئة الإجتماعية التى ينتمى اليها الانسان ، ولهذا كانت محلا للعداوة أوالكراهية . المترجم

والانفعال الناشىء عن الصدمات ، فوجدوا أن لمثل هذه المواد الكيمائية بعض الأثر فى التقليل من العنف الفردى ، ولكن اذا أسيء استعمالها كانت لها نتائج مروعة .

ويقول هامبورج (١٩٧١) ان التجارب التى أجريت على الرئيسات (أرقى الثدييات) تدل على وجود حلقة بين مستوى الاندروجينات (هرمونات الذكورة) والجنوح للعدوان . ولكن النتائج يمكن أن تتأثر بعمليات التعلم الاجتماعى ، ولم يحدد هو هذه العمليات .

وأوضح جوسيه دلجادو أن التنشيط الكهربى لبعض أجزاء المخ عن طريق وضع اللاحبات الكهربية (الالكترود) يمكن أن يوقف الثور الهاجم ويجعله سلس القياد ، ويهدىء من ثائرة الانسان فى حالة الهياج العنيف الذى لا يمكن التحكم فيه بأى طريقة أخرى . ويمكن لهؤلاء الأشخاص أن يتعلموا كيف يراقبون اللاحب الكهربى ويتجنبوا العنف (وما يترتب عليه من النتائج القانونية) . وهذا التحول لا يكون مفيدا الا على المستوى الفردى أيضا . وقد اشار لاسيو (١٩٧١) الى الجانب الوراثى من العنف . ويذكر موير (١٩٧٥) أن حساسية الطعام قد تسبب العنف (وهذا يتفق مع الدراسات الخاصة بالليثيوم وغيره من المواد الكيمائية التى تؤثر فى المخ *) .

ويتقدم أندريه (١٩٦١) ولورنز (١٩٦٦) بفرضية تقول ان العدوان والعنف ينشآن عن الغريزة ، كما يقولان أيضا ان الانسان يحتاج الى اقليم كالحيوان .. وفى خلاصات ١٩٧٢ لا يتفق معهما سوى جنكنز (١٩٦٩) فيما سمياه « بالظاهرة الاقليمية المشتركة بين الانسان والحيوان » . ويرفض كل من جينوف (١٩٧٠) وبيكر (١٩٦٢) وليفى (١٩٧٠) هذه الفرضية . ويسجل لفتشيريو وسكوت (١٩٧١) ندوة انعقدت حول التجارب الخاصة بالتفاعلات الاجتماعية بين الحيوانات . ويناقش هيب (١٩٧١) وكريز (١٩٧١) امكان معرفة سلوك الانسان من دراسة الحيوانات . وقام اكهارت (١٩٧١) بمسح للاتجاهات والمواقف فى عينة أختارها من ثقافات وأمم مختلفة ، وخلص من ذلك الى القول بأن الايمان بالنظريات الوراثية هو على الأقل جزء من وظيفة الأيديولوجية والشخصية .

ويقول اناطول رابو بورت أنه اذا كانت الفرضية القائلة بأن العدوان أمر غريزى فرضية خاطئة فانه يمكن تجاهلها ، واذا كانت صحيحة فانها تعرف العدوان من جديد بأنه غريزة ، وفى هذه الحالة يجب اضفاء الطابع الاجتماعى عليها بطرق مرغوب فيها اجتماعيا على النحو المتبع فى الغرائز المتعلقة بالطعام والماء والجنس .

الأسباب السيكولوجية للعنف :

لاشك أن كثيرا من العنف العدوانى مكتسب بالتعلم . يقول بيلنسكى (١٩٧٣) ان اساءة معاملة الآباء للأطفال ترجع الى ما قاساه هؤلاء الآباء فى طفولتهم من الوان الحرمان ، وحرمانهم بالتالى نعمة الحب . يؤيد هذا ابحاث ميتشيل فى القرود (١٩٧٥) . ويستنتج بريسكوت (١٩٧٥) من الدراسات الكمية التى أجراها فى

مختلف الثقافات والمقارنة بينها أن السبب الرئيسى للعنف الانسانى هو الحرمان من اللذة الجسمية فى أيام الطفولة الاولى التى تتكون فيها أخلاق الطفل . ويقول مولانى (١٩٧٦) ان الطفل الذى يعامل بوحشية فى طفولته يسعى للانتقام فى كهولته بارتكاب جرائم العنف . ويمكن ان يدخل ذلك فى باب علم وظائف الاعضاء (الفسيولوجيا) وعلم النفس (السيكولوجيا) أو يندرج تحت موضوع عام هو تعلم العنف بطريق القدوة فى سن مبكرة .

ويدل كثير من الدراسات على أن العدوان والعنف يكتسبان بالتعلم . يقول والترز (١٩٦٦) ـ اعتمادا على الدراسات المعملية للسلوك التقليدى (المكتسب بالتقليد والمحاكاة) ـ ان المشاهدة تزيد من احتمال جنوح المشاهدين الى العدوان اذا رأوا العدوان يقابل بالمكافأة لا بالعقاب ، ويقول ان معاقبة العدوان قد تقلل من هذا الاحتمال ، ولكن المشاهد قد يتعاطف مع المعاقب (بكسر القاف) لا مع المعاقب اذا كان العقاب فى سبيل الحق . ويستنتج من ذلك أن العنف العدوانى فى سبيل الحق أمر حسن . ويرفض برجيوس (١٩٧٠) النظرية القائلة بأن العدوان غريزى ، ويقول ان الناس يتعلمون العدوان من المعايير والاتجاهات الاجتماعية المكتسبة فى المدرسة ، وان الطاعة العمياء للسلطة ، والعداوة ، وكره الأجانب ، والأهواء الاجتماعية ، كل ذلك ينبع من الوسط الاجتماعى ويرتكز نموذج العدوان فى نظره على أربع دعائم : (أ) رؤية موقف متأزم ، (ب) اللجوء الى نمط من السلوك يعرف الانسان أنه مناسب لهذا الموقف ، (جـ) المحاذير أو المخطورات ، (د) المكافأة الاجتماعية للسلوك الذى يراه الانسان مناسبا (هذا النموذج يتفق مع نموذج لارسين الذى سنتكلم عنه فيما يلى) . ويؤيد مقولة برجيوس دراسة استمرت خمس سنوات قام بها ايرون ووالدر ولفتكوفتز (١٩٧١) الذين حاولوا أن يحددوا الظروف والأحوال التى ترتبط ـ منفردة أو مجتمعة ـ باظهار الأطفال للعدوان فى محيط المدرسة . ويرفض جراهام (١٩٦٨) القول بأن العدوان مكتسب بالوراثة ، ويرى أنه نتيجة الاحباط ، وأن الحركات الاجتماعية الراديكالية (المتطرفة) والرجعية تزيد من خطر الحرب لأن الاحباط يدفع أعضاءها الى الكفاح والنضال وهو يعتقد أن السلام يمكن أن يتحقق عن طريق السيكولوجية الوجودية التى ترى أن الانسان فطر على حب بنى جنسه والثقة بهم ، لا على بغضهم والريبة فى سلوكهم .

ويتضح لنا من معظم الأبحاث التى سلف ذكرها أن أصحابها يتناولون جزءا واحدا من الحقيقة ، ويعدون ذلك الجزء هو الحقيقة كلها ، ومن ثم يحبذون حلا واحدا لمشكلة العنف .

ويرى ليبرت ونيل (١٩٧٢) أن « تقرير لجنة سيرجن جنرال » الأمريكية بشأن مشاهدة العنف فى التلفاز هو تقرير مضلل ، ويقولون ان الأبحاث تدل على ان مشاهدة العنف تقوى فى المشاهدين النزعة الى العدوان . وقد قامت ميرى موريسون (١٩٧٤) بتجربة دقيقة محكمة خرجت منها بأن الأطفال الذين يشاهدون التلفاز ممن لم يبلغوا السن المدرسية يميلون الى الاعتقاد بأن العالم ملىء بالعنف ، ولايعتقدون

أن غيرهم من الناس يمكن أن يكون مصدرا للمساعدة لا للتهديد . ويرى جيس (١٩٦٦) أن الصغار الذين ينضمون الى عصابات الاجرام يرون فائـدة العنف فى الغلبة على غيرهم . وتوضح الأبحاث المذكورة بجلاء أن العدوان والعنف يكتسبان بالتعلم لا بالغريزة .

واذا كان الانسان قد فطر على حب الغير والثقة به (جراهام) فكيف يعامله بالعنف ؟ نقول فى الجواب عن ذلك انه لابد أولا من الاعتقاد بأن هذا « الغير » لا يرقى الى مستوى البشر . وقد بحث جولت (١٩٧١) ذلك فيما يتعلق بحرب فيتنام . وفى دراسة لاكى (١٩٦٨) لعدم العنف نراه يستشهد بسبعة مراجع ليثبت انـه عندما تكون صورة الغير مخـالفة لما يجب أن يكون عليه البشر فان ذلك يبـرر استخدام العنف ضده أو استغلاله . وقد توصل انيو كومب (١٩٦٩) الى هـذه النتيجة نفسها غير معتمد على غيره فى البحث .

فى أى الظروف يرتكب الناس العنف ؟ لقد دارت ابحاث كثيرة حول نظرية الاحباط والعدوان التى قال بهـا دولارد ودوب وغيـرهما (١٩٣٩) . وقد طبق نيلسن (١٩٧١) التعديل الذى أدخله بركوفنز (١٩٦٢) على هـذه النظرية على العنف فى أيرلنده الشمالية فقال ان مراحل النموذج العام للعنف طبقا لهذا التعديل هى : (أ) الشعور بالحرمان المطلق أو النسبى يؤدى الى يقظة سياسية (حركـة الحقوق المدنية) ، (ب) النشاط السياسى (مسيرات الاحتجاج السياسية) يمثل مرحلة جديدة تصاب بالاحباط (من جانب الاتحادين المتطرفين والأورنجيين) ، (ج) يبدأ ظهور الجماعات المختلفة وتتخذ شخصيتها معالم واضحة ، ويبـدأ البحث عن كباش الفداء بمعنى أن تلقى كل جماعة وزر الاحباط والاخفاق على عاتق جماعة أخرى ، وينتقل المجتمع الى مرحلة الصراع ، (د) يؤدى العنف الى مزيد من الكبت الذى يدعو للاحباط ، مما يؤدى الى ارتكاب المزيد من العنف ، وبذلك ينشـأ لولب من الصراع المستمر . ويرى لوفنبرج (١٩٧٠) أن الأطفال والمراهقين فى المانيا أصيبوا بالاحباط خلال الحرب العالمية الأولى ، بسبب الجوع ، وفـقدان الآباء ، والثورة ، والتضخم ، مما جعلهم يتجهون عندما بلغوا سن الرشد بين سنتى ١٩٢٨ و ١٩٣٣ الى الحزب النازى .

هذا ونموذج الاحباط والعدوان يشوبه التعقيد بسبب كثير من المتغيرات . مثال ذلك أن الباعث الواحد قد لا يكون محبطا لجميع الأشخاص بدرجة متساوية . من ذلك ما يقوله هنرى الكر (١٩٧١) من أن أهل اليسار السياسى المتطرف كانـوا أشد ميلا الى اتخاذ خطة الدفاع من أهل الوسط واليمين . ويقرر مورو (١٩٧٢) أن مدى الاحباط (والعدوان) يتوقف على مركز (أعلى أو أدنى) المحبط (بكسر الباء) ، وعلى مستوى تقدير المحبط (بفتح الباء) لذاته .

وايضاحا لذلك قام آلهارت بمسح للمواقف والاتجاهات المختلفة تبين منه أن الأشخاص الذين يحتلون مراكز دنيا فى النظام الدكتاتورى والفاشى يقفون موقف العدوان ازاء الأشخاص الذين يحتلون مراكز عليا فى هذا النظام ، ويتصرفون بروح

الديمقراطية مع من هم ادنى منهم مركزا . وفى ١٩٦٩ أجرى اكهارت استفتاء بين ١٢٢ شخصا تضمن ٤٧٠ سؤالا حول ٧١ اتجاها ونظاما مختلفا . وبواسطة عملية تحليل العوامل (التى تقضى بضم الموضوعات المتماثلة ، وتبين العلاقة بينها) أمكن اختزال الاتجاهات والنظم من ٧١ الى ١٨ عاملا أوليا ، واطلق اكهارت على أحد هذه العوامل اسم « العسكرية » (نظام تسيطر عليه الطبقة العسكرية أو مثلها) وأدرج فى هذا العامل الدكتاتورية والفاشية والعصبية القومية ومناهضة السامية . ووجد اكهارت أن الاتجاهات الأيديولوجية الأولية للعسكرية ، والمحافظة (على القديم ومقاومة التغيير والتجديد) ، والقومية ، وفقدان الدولية ، متلازمة تلازما قويا ، أى أن هذه النظم والاتجاهات تحدث معا ويرتبط بعضها ببعض (ربما كان ذلك لأن السبب مشترك) ، كما وجد أن العوامل الشخصية مثل بغض الجنس البشرى و (عدم الثقة فى الآخرين) والنظام الصارم (الذى تربى عليه الاطفال فى الصغر) ، وفقدان المشاركة الوجدانية ، متلازمة تلازما قويا أيضا . ولوحظ أن بغض الجنس البشرى هو أشد العوامل الشخصية ارتباطا بالعسكرية .

ويبدو أن أبحاث بيكر (١٩٦٤) وكوبر سميث (١٩٦٨) عن الأطفال تؤيد أبحاث اكهارت عن الراشدين ، بمعنى أن الأطفال الذين نشأوا فى جو تسوده العداوة والقيود الصارمة يميلون الى الاتجاه العسكرى ، فى حين أن الأطفال الذين تربوا فى جو يشيع فيه الحب ويخلو من القيود يميلون الى الخلق والابداع والاعتماد على النفس والبعد عن القلق، وينعمون براحة البال وهدوء النفس (أبحاث ألإن نيوكومب ، ١٩٦٩) . وقبل الأبحاث التى قام بها اكهارت فى ١٩٦٩ قام اكهارت ولنتز (١٩٦٧) ببحث شمل اجراء عدة مئات من الدراسات .

ويرى راتنر (١٩٧٠) أن أسباب الحروب هى القومية والعسكرية والرأسمالية (التى يراها مرادفة للمحافظة) وشدة الخضوع لارادة الدولة والائتمار بأمرها (أى الدكتاتورية والفاشية) ، والدين (أو الغلو فى الدين) . وواضح أنه يتفق مع اكهارت فى أن هناك عددا من الاتجاهات والميول المرتبطة بعضها ببعض يؤدى الى الحرب والعنف .

وقد اكتشف روبرت كاهن (١٩٧٢ و ١٩٧٣) ، فى اثناء دراساته للاتجاه نحو العنف فى الولايات المتحدة ، أن هناك اتجاهين غير متلازمين : اتجاها يمثله الذين يؤيدون استخدام قدر كبير من العنف للمحافظة على النظام الاجتماعى ، ولكنهم يعارضون استخدام أى نوع من العنف لتغيير الأوضاع الاجتماعية ، واتجاها معاكسا لذلك تماما . والعلاج الذى يراه هو المزيد من التعليم (عامل المعرفة المرتبط بالدولية عند اكهارت) .

وقد توسع رالف ك . هوايت (١٩٥١) فى تحليل القيم كامتداد لتحليل المضمون ، واستخدم اكهارت وهوايت (١٩٦٧) هذا التحليل فى تصنيف بعض القادة مثل ستالين وهتلر وكيندى وخروشوف . وحاول روكتش (١٩٦٨) أيضا

الربط بين الاتجاهات والقيم . وافادت هذه الطرق فى اختبار فرضية سنجر (١٩٥٨) التى تقول : التهديد الظاهر = القصد الظاهر × القدرة الظاهرة . وهذه الفرضية هى صورة مختصرة من فرضية هولستى (١٩٦٢) التى تقول : التهديد الظاهر = (الاتجاه + السلوك) × القدرة . وقد ذكر نيو كومب (١٩٦٩ وما بعدها) مقياسا جيدا للقدرة فى أبحاثه الخاصة بالمتايير (جمع متيار وهو مقياس التوتر) . ولا شك أن الطريقة الجيدة لقياس القصد والنية تتيح لنا وسيلة لتوقع مناطق الأزمات ، والحيلولة دون وقوع هذه الأزمات .

هذا وقد قدم يورى برونفنبرنر دراسة ممتازة فى أبحاثه الخاصة « بصورة المرآة » ، عن تشويه الادراك الحسى وقلب الأوضاع والبحث عن كبش الفداء لتغطية العيوب والأخطاء . ومعنى « صورة المرآة » أن العمل الذى تراه الدولة « أ » خيرا يبدو فى مرآة الدولة » ب » شرا . مثال ذلك اننا اذا أطلعنا الطلبة فى الدولة أ على صورة طريق ريفى اصطفت على جانبيه الأشجار فان أول ما يتبادر الى أذهانهم هو أن القصد من هذا الطريق هو أن يكون مكانا وارف الظلال ومصدا للرياح ، ولكن اذا قلنا لهم ان هذا الطريق يقع فى حدود الدولة ب فان القصد من الطريق لا يلبث أن يتغير فى أذهانهم الى شىء آخر كأن يقولوا « ان القصد من انشاء هذا الطريق هو منعنا من رؤية حركات جنودهم ودباباتهم » . وهكذا متى تولدت العداوة بين أمتين فان كل أمة لا تكتفى بأن تقول انها على حق وغيرها على باطل ، بل تتخذ من الأمة الأخرى كبش فداء ، فتعزو اليها كل الشرور والأخطاء التى تعرف أنها تتصف بها .

وقد لاحظ بارتوس (١٩٦٥) فى أحد الألعاب التجريبية ان نحوا من ١٥ ٪ من اللاعبين يرون أن الحركات الودية هى ضرب من التسليم للخصم ، ولا يعنون الا بمصالحهم الذاتية . ومثل هؤلاء القوم يحتلون درجات عالية فى سلم العسكرية والقومية والمحافظة عند اكهارت ، ودرجات سفلى فى سلم المشاركة الوجدانية .

ويعتقد برتون (١٩٧٢) أن جزءا كبيرا من الصراع يرجع الى العوامل الذاتية ، وأن المؤثرات الذاتية يمكن أن تغير الاختيارات والآراء الموضوعية فى مجال المنازعات .

ومتى قررت احدى الأمم أن أمة أخرى أصبحت معادية لها نسبت الى هذه الأمة الأخرى جميع دوافعها الشريرة ، وبذلك تجد كبش فداء لجميع عيوبها وأخطائها .

هذا والنمطية (اتباع نمط متكرر ثابت لا يتغير) هى أحد جوانب هذه الظاهرة ، وقد درسها كينر (١٩٧١) بطريقة كمية فى ضوء الفروق بين الفرنجيين والبافاريين فى جمهورية ألمانيا الاتحادية . ولاشك أن النمطية ، والبحث عن كباش الفداء ، وقلب الأوضاع ، وصورة المرآة ، هى كلها من العوامل التى تهدف الى تجريد الخصم من الصفات الانسانية .

ويرى طوبى (١٩٦٦) أن الأولاد فى المجتمعات الصناعية الحضرية فى الغرب ينشأون على عدم الشعور بذكورتهم الأساسية ، وأن العنف الذى يمارسونه يرجع الى عادة « الماسوشية » (١) المنتشرة بينهم . وقد لاحظ لويس ف . رتشاردسون (احصائيات المنازعات الفتاكة) أنه نشبت بين الجماعات المتكلمة بالاسبانية من ١٨٢٠ الى ١٩٤٩ حروب أكثر مما يتوقعه الانسان من مجموع عددهم ، وأقل نسبيا مما نشب بين المتكلمين بالصينية . وقد عزا هذا الفرق الى الماسوشية ، دون أن يذكر هذه الكلمة بالاسم .

الاسباب الاجتماعية للعنف

بحث كنود لارسين (١٩٧٣) فى كتابه « العدوان والثمن الاجتماعى » موضوع العلاقة بين امتثال الناس للسلطات القائمة وبين العدوان والعنف . وانتهى الى أن العدوان (العنف) يتوقف على : (أ) العوامل الشخصية المتغيرة ، (ب) الوظائف الفسيولوجية (الذكور أميل الى العدوان من الاناث وان كان ذلك يكتسب بالتعلم) ، (جـ) الحافز على العمل فى المجتمع الذى يشكو من ندرة الموارد . وهو يتفق مع بركوفتز فى نظريته المعدلة بشأن الاحباط والعدوان ، مضيفا الى ذلك أن استخدام العنف يتأثر بثمنه الاجتماعى وأن الانتساب الى الجماعات الدينيـة المتعصبة أو المناضلة يزيد من العدوان والعنف . وقال انه لا يقع العدوان اذا كان مستوى الاحباط ضعيفا واحتمال الانتقام كبيرا وتأييد الجماعة من جانب الآخرين ضئيلا . وقد ذكرت « هنا نيو كومب » فى احدى الحواشى أنه اذا رسمت هذه العوامل على هيئة ساحة ذات ثلاثة أبعاد أو مثلث ذى ثلاثة أضلاع (يسـمى لارسين هذه المساحة عتبة العدوان) أمكن القول من الناحية النظرية أنه اذا ارتفعت قيمة أحد هذه الأبعاد فى هذه المساحة وقع العدوان السافر . وتتوقف الحالة جزئيا على العوامل الشخصية التى تتوقف بدورها جزئيا على الوراثة (المساهمة الفسيولوجية) والخبرات التعليمية الاجتماعية (طرق تربية الأطفال ، والروح الاجتماعية فى المدرسة الخ) . ويطالب لارسين باجراء البحوث لمعرفة القيم الحرجة لهذه الثوابت الثلاثة ومدى اعتمادها على المتغيرات الشخصية وانواع المواقف المختلفة .

ووجد بوردين (١٩٧٥) فى أثناء بحثه للتأييد المقدم للجماعة من الآخرين أن وجود ذكر ذى ميول غير معروفة أو عضو من أحد الجنسين اشتهر بميول عدوانية أدى الى رفع مستوى العنف فى أحدى التجارب ، فى حين حدث العكس عنـد وجود أنثى أو شخص من أحد الجنسين عرف بميوله السلمية ، وفى كلتا الحالين زال الأثر بمجرد زوال الشخص المذكور . ولهذه النتيجة أهمية كبيـرة فى فهم المظاهرات الخالية من مظاهر العنف .

(١) الماسوشية : انحراف جنسى بين ذكرين يتلذذ فيه الفاعل بالضرب أو العنف الذى يناله من المفعول به : المترجم

هذا وابحاث لارسين وبوردين مبنية على أبحاث ملجرام ومجموعة من التجارب (١٩٦٥) التى دلت على أنه يمكن حث الأمريكيين العاديين على اعطاء صدمات كهربية ذات فولت كبير لغيرهم اذا أمكن اقناعهم بأن ذلك مطلوب منهم وبأن اعطاء هذه الصدمات أمر مقبول من الناحية الاجتماعية .

وقد كرر شيدت (١٩٧٠) ومانتيل (١٩٧١) تجربة ملجرام مع الرعايا الألمان ، وفعل ذلك دروست ونوت (١٩٧١) مع الرعايا الأمريكيين ، وبحث الفروق بينهم فى ضوء مركز الذين قاموا باعطاء الصدمات ومركز الضحايا الذين اعطيت لهم الصدمات فوجد أن « الصادمين » كانوا أشد عنفا مع الضحايا الذين كان مركزهم مماثلا لمركزهم أو أعلى منه ، وأقل عنفا مع الضحايا الذين كانوا أقل منهم مركزا . ومن السذاجة أن يظن ان هذه النتائج تنطبق على الأمريكان والألمان فقط . ذلك ان هذا النوع من التجارب يتضمن قدرا ثابتا من تأييد الجماعة .

وبحث كهلبرج الجانب الشخصى من تجارب ملجرام فوجد أن ٧٥٪ من الرعايا من المستوى السادس فى مقياس كهلبرج رفضوا اعطاء الصدمات الكهربية . ولكن ١٣٪ فقط من الأشخاص من المستوى الأول الى الخامس رفضوا ذلك . بيد ان عدد الأشخاص الذين تم اختيارهم كان صغيرا جدا بحيث يجب اعادة التجربة قبل أن تتقرر صحة النتائج . ويعتقد كهلبرج انه يمكن تعليم القيم للطلبة ورفعهم الى المستوى السادس الحرج ، وأن هذه هى احدى الوسائل لتقليل العنف فى المجتمع ، وهذا يزيد أيضا من عدد الملاحظين الذين يستنكرون العنف بصورة قاطعة . وتدل أبحاث بوردين على أن تغييرا بسيطا فى عدد الأشخاص الصرحاء من المستوى السادس يؤدى الى نقص شديد فى العنف .

ويستخدم بركوفتز (١٩٧٢) اصطلاحات مختلفة فى دراسة العوامل التى تؤثر فى حوادث الشغب ، ولكنه يذكر العوامل الثابتة الثلاثة التى ذكرها لارسين . ونيوه وستلى (١٩٦٦) بأن الموافقة الاجتماعية من العوامل التى تساعد على تصعيد العنف ، ويصف هذه الموافقة بأنه « مبرر » للعنف . وكتب ويدج (١٩٦٩) عن ممارسة الطلبة لأعمال العنف فى البرازيل وجمهورية الدومينيكان ، فاستخدم عددا من المؤشرات يمكن ادراجها جميعا تحت العوامل الثابتة الثلاثة التى ذكرها لارسين .

وجدير بالذكر أن النتائج التى توصل اليها كهلبرج بشأن المتغيرات الشخصية تؤيدها الأبحاث الخاصة بسلوك الأشخاص الذين يلعبون اللعبة المعروفة باسم اللعبة اللاصفرية ، وانما سميت بذلك لأن أرباح اللاعبين (بفتح الباء) اذا جمعت جبريا لا يكون حاصل الجمع صفرا . ويمكن ممارسة هذه الألعاب بطريقة التعاون أو التنافس .

والمثال النموذجى للألعاب اللاصفرية هو اللعبة المسماة « مشكلة المساجين » ، ففى هذه اللعبة يستطيع اللاعب أن يلعب بروح التعاون (ت) أو بروح الارتياب (ر) . ولما كان لكل من اللاعبين وجهان للاختيار (تعاون أو ارتياب) كانت هناك أربع صور لاختيارهما : الصورة الأولى أن يلعبا معا بروح التعاون ويرمز لهذه الصورة

هكذا : ت (ت) ، والثانية أن يلعبا معا بروح الارتياب ويرمز لهذه الصورة هكذا : (ر) (ر) . والثالثة أن يلعب الأول بروح التعاون والثانى بروح الارتياب ويرمز لهذه الصورة هكذا : ت (ر) . والرابعة أن يلعب الأول بروح الارتياب والثانى بروح التعاون ويرمز لهذه الصورة هكذا : (ت) .

ويتم صرف وسحب الأرباح التى يفوز بها كل من اللاعبين من بنك مركزى . والأرباح فى هذا الجدول التى تدفع للاعب الثانى موضوعة بين قوسين .

واذا أراد أحد اللاعبين أن يظفر بالحد الأقصى من الأرباح فانه يلاحظ أن ما يربحه لاختيار ت (اللعب بروح التعاون) هو ١ أو — ١٠ وأن ما يربحه لاختيار ر (اللعب بروح الارتياب) هو ١٠ أو — ١ ولذلك فانه اذا أراد أن يكون اختياره متمشيا مع العقل آثر أن يلعب ر . ومن هنا ينتهى الأمر باللاعبين اللذين من هذا القبيل الى أن يلعبا ر (ر) ولكن اللاعب غير الأنانى (الذى يؤثر غيره على نفسه) قد يريد أن يتيح لغريمه الحد الأقصى من الأرباح ، فيلاحظ أن اختيار ت يعطى اللاعب الآخر ربحا قدره ١ أو ١٠ فى حين أنه لو أراد اختيار ر كانت نتيجة الربح بالنسبة للاعب الآخر هى — ١٠ أو — ١ ولذلك فانه اذا أراد أن يكون اختياره متمشيا مع العقل لعب ت ، ومثل هذين اللاعبين من هذا القبيل يلعبان ت (ت) .

واذا لعب اللاعبان سلسلة من ت (ت) أى لعب كل منهما بروح التعاون مع زميله فان الشيطان قد يوسوس لكل منهما أن يهزم غريمه ، ومن هنا يلعبان ر لكى يفوز كل منهما بكسب عاجل قصير المدى . ومن ذلك ترى أن ثمة صورا كثيرة محتملة للعب . وكثيرا ما ينسى الرياضيون أن الأمر يتوقف على اختيار اللاعب ، ويقولون أن الاختيار السديد هو اللعب بروح الارتياب (ر) ، وغاب عنهم أنهم عندما يقولون ذلك يقررون نوعا من اللعب دون غيره . ونظرا لأن أسلوب اللعب الذى يختاره مختلف الأشخاص يرتبط بالعوامل الشخصية المتغيرة فقد وجد كثير من الباحثين أن هناك علاقة بين العوامل الشخصية وأساليب اللعب .

وقد وجد « لوتز كر » (١٩٦٠) أن أنصار العزلة (سياسة قوامها العزلة السياسية وصدوف الدولة عن اقامة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى) أقل ميلا للتعاون وأقل ثقة فى غيرهم من أنصار الدولية (أى أقل ميلا لأن يلعبوا ت) . ومعنى كونهم أقل ثقة فى غيرهم أنهم يحتلون مكانا عاليا فى مقياس كراهية الجنس البشرى عند اكهارت ، ويحتلون مكانة سفلى فى مقياس الدولية . وكل من كراهية البشر وعدم الدولية يرتبط ارتباطا وثيقا بالعسكرية .

ووجد مورتون ديوتش (١٩٦٠) أن الذين يحتلون درجة عالية فى مقياس الدكتاتورية والفاشية يلعبون بروح من التعاون أقل ممن يحتلون درجة سفلى فى هذا المقياس . ووجد اكهارت أن الدكتاتورية والفاشية من بين العوامل الأولية للعسكرية .

ودرس آلان تيجر (۱۹۷۰) رد الفعل الذى يبديه الشخص لمبادرة عدوانية من خصم عرف من قبل بروح التعاون ، فوجد انه اذا كان العمل العدوانى ضئيلا فان الشخص الموجه اليه هذا العدوان لا يجنح الى الانتقام الشديد (كوموريتا ، وميشلنج ، ١٩٦٧) ، ولكن اذا كان العمل العدوانى كبيرا فان الانتقام يكون شديدا (بكسنستين وولسون ، ١٩٦٣) . وكان تيجر يستخدم صورة أخرى للعبة مشكلة المساجين ، وانتهى الى أن العمل العدوانى الضئيل يعد فى نظر الشخص الموجه اليه هذا العمل مجرد خطأ ارتكبه الخصم (يعد كذلك بسبب التعاون السابق) وأن العمل العدوانى الكبير يقدر مقدره . ووجد أن الأشخاص الذين يحتلون درجة سفلى فى مقياس (التسامح من أجل الغموض) أى يحتلون درجة عالية فى مقياس العسكرية عند اكهارت) أكثر ميلا لمواصلة الصراع متى بدأ الخصم به . وانتهى الى أن مثل هؤلاء الأشخاص بعد أن وثقوا بالخصم ثم وجدوه خائنا للثقة يرفضون أن يضعوا ثقتهم فيه مرة أخرى وأنهم يكرهون أن يثقوا فيه الى حد يكفى للحيلولة دون تفاقم الصراع حتى ولو انتهج هذا الشخص خطة تسمح بالحيلولة دون تفاقم هذا الصراع .

وتدل النتائج الموضحة آنفا (ويمكن ذكر الكثير من غيرها) على أن الذين يلعبون بروح الارتياب هم الذين يحتلون درجة عالية فى مقياس العسكرية وكراهية البشرية عند اكهارت . ويمكن استخدام هذه اللعبة أيضا لاكتشاف أفضل خطة يمكن انتهاجها عند اللعب مع شخص لا يلعب دائما بروح التعاون . وقد تم هذا بجعل أحد الأشخاص حليفا لمجرب ينتهج فى اللعب خطة تم تحديدها مقدما . فوجد أنه عندما يلعب الحليف بروح الارتياب كل الوقت فان الأشخاص موضوع التجربة لا يلعبون بروح التعاون الا بنسبة ٦٪ من الوقت كله (وهم يلعبون تعاونا ليروا هل يمكن حث الحليف على أن يلعب تعاونا ، ثم يكفون عن ذلك عندما يجدونه عنيدا مصرا على رأيه) . وعندما لعب الحليف تعاونا كل الوقت بلغ مستوى التعاون عند الأشخاص موضوع التجربة ٥٠٪ بمعنى أن بعضهم لعب تعاونا كل الوقت ونصفهم ارتيابا كل الوقت . وبعض هذا النصف الأخير يحتل درجة سفلى فى مقياس العسكرية ولكنهم استدرجوا الى اللعب ر عندما آنسوا أن الحليف يمكن استغلاله . وعندما انتهج الحليف فى اللعب خطة « دقة بدقة » أى عامل غريمه بالمثل (قابل التعاون بالتعاون والارتياب بالارتياب) ارتفع مستوى التعاون عند الفرماء الى ٨٥٪ . والعيب الأكبر فى خطة دقة بدقة أن اللاعب يتأخر دائما خطوة عن خصمه ، فلا يستطيع الكشف عن رغبته فى التعاون الا اذا اراد الخصم أن يلعب بروح التعاون . ويرى نيوكومب (١٩٦٩) أن الوسيلة للتغلب على هذا العيب هى اللعبة المعروفة باسم « استراتيجية الملكة » اى أن تلعب دقة بدقة ، ثم تلعب تعاونا عددا من المرات محددة مقدما ردا على لعبة الارتياب من جانب الخصم (يمكن أن يكون هذا العدد مرة واحدة كل ثلاث مرات من لعبة الارتياب) . ويمكن أن يتم ذلك عدة مرات محددة مقدما (كأن تكون سبع مرات) حسبما تشاء أنت ، فاذا لم يعدل الخصم عن لعبة الارتياب أمكنك أن تعدل عن موقفك وتلعب بروح الارتياب كل الوقت . وقد وجد منذ ذلك الوقت أن

هذه الاستراتيجية تؤدى الى مستوى من التعاون يزيد على ٨٥٪ . وقد درس نيوكومب ذلك أيضا فى كتابه « سياسة خارجية من أجل السلام » (١٩٧٢) . وجدير بالذكر ان « استراتيجية الملكة » هى مزيج من لعبة دقة بدقة واستراتيجية (متتت) التى قال بها شارل ازجود .

ولعبة (متتت) المنسوبة الى أزجود مكونة من الحروف الأولى لعبارة « المبادرة التدريجية والتبادلية لتخفيف التوتر » . وخلاصة هذه الفكرة أنه اذا أرادت الدولة (س) أن تخفف حدة التوتر بينها وبين الدولة (ص) وجب على الدولة (س) أن تعلن من جانب واحد ودون أية مفاوضة أنها سوف تتخذ فى يوم معين اجراء تعتقد أن الدولة (ص) ترى فيه عملا وديا . ويعتقد أزجود أن الدولة (ص) سوف تقدر هذه المبادرة حق قدرها وتقابلها باجراء ذى فائدة مماثلة للدولة (س) ، وهو يعتقد أن الاجراء والاجراء الذى يقابله يخففان من حدة التوتر .

وقد أوضح برتوس (انظر ما سبق) أن نحو ٨٥٪ من الأشخاص موضوع التجربة اللاعبين لعبة « مشكلة المساجين » استجابوا لمبادرات من نوع (متتت) وأنهم يحتلون درجة سفلى فى سلم العسكرية عند اكهارت ، وهذا يؤيد رأى تيجر . وتفسر لنا نظرية صورة المرآة التى قال بها برونفنبرنر لماذا لا يستجيب ال ١٥٪ الآخرون الى مبادرة (متتت) ، وبيان ذلك أنهم ينظرون الى العالم فى مرآتهم هم ، وهى مرآة الارتياب وسوء الظن بالناس .

ويقول أميتاى اتزيونى (١٩٦٧) ان هناك جماعات كثيرة فى الأمة يمكن أن يقوموا بالاتصال مع أهل الأمة الأخرى ، ولكن رجال البوليس العسكرى والسرى لهم مصلحة ثابتة فى استمرار التوتر بين الأمتين . ومن ثم وجب على الدبلوماسيين والسياسيين الذين ينوون استخدام (م تتت) أن يراعوا أن لا يقوم رجال البوليس السرى والعسكرى بنشاط من شأنه أن يحول دون الاستخدام الدبلوماسى لاستراتيجية (متتت) . وعلاوة على ذلك فانه عند تحليل نشاط الخصم يجب أن لا نقول : « لقد استخدمنا (متتت) فكان جوابهم عدائيا » بل يجب أن نقول : « لقد استخدمنا (متتت) مع رجال السياسة ولكن رجالهم العسكريين كان جوابهم عدائيا » .

وقد أوضحت أبحاث ملجرام ولارسين وبوردين وكهلبرج أن العوامل الشخصية فى وضع اجتماعى معين ، أى قيم الشخص واتجاهاته هى من العوامل الهامة فى تحديد العنف . ويؤكد ذلك التجارب التى استخدمت فيها مشكلة المساجين ، والاختبارات الخاصة بالاتجاهات . ولما كانت الأبحاث الخاصة بالاتجاهات قد تطورت تطورا كبيرا فانه يمكن الاستفادة من نتائجها فى طرق تربية الأطفال وفى المجالات الاجتماعية الأخرى . وقد أسفرت مشكلة المساجين وتجارب الصدمات الكهربية عن نتائج يمكن ادراجها مع أبحاث ازجود واتزيونى تحت عنوان عام هو « لوالب الأفعال وردود الأفعال »

يمكن أيضا ادراج ثلاثة انواع من البحوث تحت هذا العنوان ، وهي : تحليل ما وراء الألعاب ، وتحليل البيانات الخاصة بالأحداث ، والدراسات الرياضية لسباق التسلح .

وقد تمكن نيجيل هوارد (١٩٧١) ــ عن طريق تحليل ماوراء الألعاب ــ من حل « مشكلة المساجين » من الوجهة الرياضية . وهو يطبق هذا الحل في الواقع بوصفه مستشارا لوزارات مختلفة من وزارات الخارجية . ويقول الرياضيون ان اللاعب المشترك في لعبة مشكلة المساجين يتوخى مصلحته الشخصية (هذا يعكس عادة ــ لا دائما ــ الاعتقاد بأن واضعي السياسة الخارجية يتوخون مصلحتهم الذاتية وحدها) . فاذا سلمنا أيضا بأن اللاعبين يتوخون ذلك بطريقة منطقية (عقلية) نشأت حينئذ مشكلة ، وبيانها أنه اذا اختار لاعبان ممارسة اللعبة بروح التعاون المتبادل فان المصلحة الذاتية قد تغريهما بأن يلعبا بروح الارتياب من طرف واحد في المرة التالية لكي يزيدا من أرباحهما . ومن ثم فان لعبة ت (ت) لا تمثل موقفا ثابتا لا في المنطق ولا في الحقيقة ولا في الرياضة . وقد استطاع هوارد بضم الاختيار الأول مع الثاني والثالث أن يبين أن اختيار ت (ت) هو موقف ثابت من الناحية الرياضية في المرة الثالثة . وتؤدي أبحاثه الى حل المشكلة بالنسبة للرياضيين .

وقد استخدم هوارد في تقديم المشورة لوزارات الخارجية تحليله لما وراء الألعاب كوسيلة رسمية لدراسة الاختيارات المتاحة أمام كلا الجانبين . ففي الصراع بين سلفانيا وميتاجواي يطلب الى الدبلوماسيين والعسكريين السلفانيين أن يعدوا الاختيارات التي تراها سلفانيا لتحسين مركزها من جانب واحد ، ثم يطلب اليهم ثانيا أن يعدوا الاختيارات التي يمكن أن تستخدمها ميناجواي لتحسين مركزها من جانب واحد ، ثم يطلب اليهم ثالثا أن يعددوا ردود سلفانيا على كل هذه الاختيارات . وبذلك يعد « شجرة » قرارات ، ويحدد المواقف الدورية ، والمواقف الثابتة ــ اي المواقف التي لا يستطيع فيها أي جانب أن يتصرف من طرف واحد على نحو يحسن به مركزه بصفة دائمة .

هذا وفكرة تحليل ماوراء الألعاب فكرة ممتازة من حيث هي وسيلة لافهام صانعي القرارات أن الجانب الآخر لديه رد على كل الاختيارات المتاحة أمامهم ، وأن عليهم أن يخططوا للمستقبل . واذا نسي صانعو القرارات أن يدخلوا في حساباتهم اي قرار يمكن أن يتخذه الجانب الآخر فان التحليل سوف يكون مضللا اذا اتفق أن اتخذ الجانب الآخر هذا القرار بعينه . واذا اخفق المحلل في احصاء كافة الردود الممكنة التي يمكن أن يلجأ اليها الجانبان فانه يفضل بعض الاحتمالات المستقبلة الثابتة .

واوضح نيوكومب (١٩٦٩) أنه اذا امكن تصنيف الردود بين طرفين الى اربعة ضروب من الانفعالات العاطفية (ودية ، محايدة ــ أي لا ودية ولا عدائية ــ ،

عدائية مع احتمال أو عدم احتمال العنف) بلغ مجموعها ١٦ ردا ، أى اذا استخدم أحد الطرفين فى كل حالة نوعا ثابتا من الردود العاطفية (١) . ولذلك أوضح أنه يوجد ١٦ ردا عاطفيا فقط تنتج ردودا ودية متبادلة بين الطرفين ، وهذه المجموعة من الردود هى فرع من مجموع الطرق البالغ عددها ٢٥٦ طريقة يمكن بها تجميع الانفعالات العاطفية الأربع على هيئة ردود أربعة مختلفة . وهناك ١٦ ترتيبا ثابتا فقط يؤدى الى الصداقة التى هى بدورها واحدة من مجموعة الردود ال ١٦ الثابتة. أما الردود الباقية وعددها ٢٢٤ فانها لا تؤدى الى شىء ، وانما هى مجرد لغو فى الاتصالات بين الطرفين .

ويستخدم ادوارد أزار (١٩٧٠) تحليلا للبيانات الخاصة بالأحداث فى محاولة تجريبية لتسجيل الاتصالات التى تدور بين دولتين وتحديد نتيجة الأنماط التى تكشف عنها هذه الاتصالات . ويحذو كهلر (١٩٧٤) حذو أزار فيقول ان هناك نمطا معينا من الأحداث يمكنه من التنبؤ بالحروب التى تنشب بين دولتين قبل حدوثها بستة شهور . وهذا النمط هو عبارة عن تكرار الاتصالات بكثرة بين الدولتين ، وتفاقم روح العداوة فى الاتصالات التى تدور بينهما .

وقد اكتشف أزار أنه يوجد بين كل دولتين ما يسمى « مدى العلاقات العادية » (م ع ع) فى الاتصالات التى تدور بينهما . وقد تجرى هذه الاتصالات فى الجزء الودى أو الحيادى أو العدائى من مقياسه . وعندما تدور هذه الاتصالات خارج (م ع ع) فان الموقف يوصف بأنه أزمة . ويقوم بنك المعلومات والبيانات الخاصة بالأحداث عند أزار بمراقبة نوايا الدولة أ نحو الدولة ب ، والعكس بالعكس . فاذا كان فى البنك معلومات خاصة بكل زوجين محتملين من كافة الدول أمكن بالفعل قياس مواقف التهديد فى العالم كله . وقد استخدم أزار وسيلة فنية لتمحيص الوقائع بغية التنبؤ بالحرب . فاستعان أولا بقياسات ميتار (مقياس التوتر) نيوكومب ، ومحص كل الدول التى تقع دون النقطة الحرجة (ومن ثم تكون بعيدة كل البعد عن التورط فى الحرب) ، ثم استعان بالمعلومات والبيانات التى تم تجميعها على أساس شهرى ، فاستبعد كل الأزواج من الدول التى لها (م ع ع) فى الجزء الودى والحيادى من مقياسه ، ثم أعاد التمرين مستخدما معلومات أسبوعية ، فوجد بعض الاتصالات « المثيرة » تشير الى الحرب .

هذا وتحليل المعلومات والبيانات الخاصة بالحوادث يقبس نوايا الدولة أ تجاه الدولة ب . أما تحليل ماوراء الألعاب فيجيب عن هذا السؤال : ما الذى تستطيع الدولة ب أن تفعله اذا فعلنا هذا ؟ وسؤال آخر : ماذا يحدث اذا أقدمت كل من الدولة أ والدولة ب — دون تفكير — على اتخاذ اجراء خاص ازاء النفقات العسكرية للدولة الأخرى ؟

---

(١) بيان ذلك انه اذا كان رد الطرف الاول وديا فان رد الطرف الثانى لايخلو ان يكون وديا او محايدا او عدائيا احتمال او عدم احتمال العنف ، وكذلك القول اذا كان رد الطرف الاول محايدا او عدائيا مع احتمال او عدم احتمال العنف ، وبذلك يكون مجموع الردود هو حاصل ضرب ٤ × ٤ = ١٦ « المترجم »

لقد قرر لويس فراى رتشاردسون فى كتابه الموسوم « السلاح وعدم الأمن » ان المعدل الذى تزيد به النفقات العسكرية للدولة س يتوقف على ثلاثة عوامل :

أولها : وجود شكوى أو عداوة دائمة . ويكون هذا العامل ايجابيا عندما يوجد هذان الأمران بين الدولتين ، وسلبيا اذا ساد بينهما حسن النية .

وثانيها : معامل الدفاع ضد الدولة الأخرى .

وثالثها : النفقات العسكرية للدولة س (أو ص) مضروبة فى معامل يقيس « المتاعب » الاقتصادية التى تعانيها الدولة س (أو ص) من جراء نفقاتها العسكرية . وعبر رتشاردسون عن ذلك بمعادلات جبرية تصف سباقا للتسليح يستمر فى التصاعد حتى تعانى س أو ص من « المتاعب » الاقتصادية مايدعوها للابطاء من سباق التسلح أو اللجوء الى الحرب . ووجد رتشاردسون أن معظم سباقات التسلح تنتهى بالحرب ، وبعد أن يأخذ السباق فى الهبوط . وقد تنشأ « المتاعب » الاقتصادية اما من الضرائب الباهظة التى تدمر الاقتصاد أو من التضخم والبطالة الزائدة التى يقول سيمور ملمان فى كتابه « اقتصاد الحرب الدائم » انها تنشأ عن ارتفاع معدل الانفاق العسكرى .

وقد أصبحت معادلات رتشاردسون بشأن سباق التسلح أساسا بنى عليه سموكر وولفسون وغيرهما معادلات محسنة . ذلك أن معادلات رتشاردسون تتناول دولتين فى وقت واحد ، وهذا قد لا يتفق مع الحقيقة . ويمكن تفادى هذا العيب بتناول كل دولة على حدة ، كما فعل نيوكومب فى ميتاره ، اذ تناول بالتحليل كل الدول التى توافرت لديه معلومات عنها من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ (٣٦ فى ١٩٥٠ و ١٢٠ فى ١٩٧٠) ، وقارن بين انفاقها العسكرى بالنسبة للدخل الفردى وانفاقها بالنسبة لنصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى ، فوجد أن بعض الدول متخمة بالسلاح بالنسبة لغيرها (أى أنها تقع فوق النقطة الحرجة) . مثال ذلك انه وجد دولة يقع ترتيبها فى المرتبة العاشرة فى قائمة الدخل الفردى والخمسين فى نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى ولكن هذه الدولة متخمة بالسلاح بشكل واضح بالنسبة للدول الأخرى . ووجد أن الدول التى تقع فوق النقطة الحرجة أقرب ٣٠, مرة الى التورط فى الحرب خلال السنوات الخمس التى عقبت السنة تحت الدراسة من الدول التى تقع دون النقطة الحرجة .

وجدير بالذكر أن تحليل ماوراء الالعاب ، وتحليل المعلومات والبيانات الخاصة بالحوادث ، والميتار الذى هو أداة لقياس التوتر ، كلها طرق تتوافر فيها شروط علمية معينة ، فهى تسمح بالقياس ، وتكرار التجربة ، والتنبؤ . ومن الميسور التحكم فيها لأنها تتضمن متغيرات يمكن أن يتناولها صانعو القرارات المهتمون باستبعاد خطر الحرب بقدر الامكان ، وهو عامل من شأنه أن يجعل هذه الطرق عملية ومفيدة .

تقسيم المجتمع الى جماعة « نحن » وجماعة « هم »

لقد درس أصحاب نظرية عدم العنف (مثال ذلك العالم لاكى ، ١٩٦٨) عملية اظهار العدو بمظهر المتجرد من الانسانية ، باعتبارها عملية نفسية تسبق العنف الدموى . والخطوة الأولى فى هذا السبيل هى تقسيم الناس الى جماعة « نحن » (أى جماعة تتحدث عن نفسها بضمير المتكلم) وجماعة « هم » (جماعة تتحدث عن غيرها بضمير الغائب) ، وذلك على أساس الفروق العنصرية (السلالية) أو الدينية ، أو السياسية ، أو الوطنية . ويرى وستلى (١٩٦٦) أن العنف يتصاعد على ثلاث خطوات ، تتطلب كل خطوة منها موافقة المجتمع . وحلل بيتشى وغيره (١٩٧٢) العنف الطائفى فى الولايات المتحدة فى الصراع الذى احتدم بين البنغاليين وغيرهم ، وفى ايرلندة الشمالية ، ودرس فى هذه المواقف نتائج نظريات تيدجور . وبحث جولت (١٩٧١) دعاية اتهام العدو بالتجرد من الانسانية فى فيتنام . وناقش سبنسر (١٩٧١) نموذجا مبنيا على وجود زعيمين وطائفة كبيرة من المحايدين (نظرية تشبه الى حد ما نظرية لاكى) . وقال كرين (١٩٦٨) ان الثورة قد تقع عندما تضارع جماعة خاضعة جماعة مسيطرة من حيث العدد ، والثقافة ، والتنظيم السياسى الداخلى . ووضع بانتون (١٩٦٩) العلاقة بين العنصر (السلالة) والصراع فى نصابها الصحيح بعبارة اقتبسها من روث بندكت فحواها : « لفهم الصراع العنصرى يجب أن نفهم معنى الصراع لا العنصر » . وكتب سيجل (١٩٧٠) عن خطة الدفاع التى تتخذها الأقليات ، فوصفها بأنها رد فعل للتمييز الذى قد يستمر بعد زوال الحاجة اليه . وقال ان هذه الخطة هى من خصائص كثير من الأقليات الدينية ، وتتضمن هذه الخطة احكام الاشراف على أفراد الجماعة وارتفاع نسبة الزواج بين أفراد الطائفة والأقارب الأدنين ، ونشر رموز الهوية الثقافية ، وبث الروح الاجتماعية بين أفراد الجماعات للتغلب على النوازع الشخصية .

وقد ثبت أن الخلافات الدينية هى من المصادر الواضحة لأعمال العنف (مثال ذلك الحروب الدينية فى أوروبا ، والحروب الصليبية) . وقد وجد رتشاردسون (احصائيات المنازعات الفتاكة) أن الخلافات الدينية بين المسيحين والمسلمين كانت سببا للحرب فى المدة من ١٩٢٠ الى ١٩٤٩ ، ولكنه وجد أن اتهام المسيحية بأنها سبب الحرب يفتقر الى اثبات . ويقرر البرت رسل (« المستحية » و « العسكرية ») ان المسيحية هى من أسباب الحروب ، وبنى قوله هذا على أساس تحليل الأقوال المنسوبة الى المسيح ، ولكن اكهارت توصل الى نتيجة مضادة من تحليل أقوال المسيح وأفعاله . واستند رسل فى أبحاثه الى كتاب اكهارت الموسوم « الايديولوجية فى الاتجاهات الاجتماعية » وذهب الى أن هناك ارتباطا وثيقا بين العسكرية ، والتدين .

النظريات الخاصة بأسباب الثورة ومسارها

النظرية السليمة يجب أن تقوم على الحقائق . ولكن ما هى « الحقائق » ؟

يقول أزار ان بعض الصحف امثال نيويورك تايمز ولوموند تنتقى انباءها على نحو يشعر بأن الأمريكيين والفرنسيين يعيشون فى عالمين مختلفين . ولذلك كان من المهم الحصول على « الحقائق » من مصادر مختلفة .

وقد قام كل من كانيل (١٩٤٩) ورروميل (١٩٦٣) وتانتر (١٩٦٥) بدراسات كمية عن حدوث الثورات . وحلل اكشتاين (١٩٦٢) الحوادث فى جميع الدول من ١٩٤٦ الى ١٩٥٩ استنادا الى فهرس نيويورك تايمز . وقام جور (١٩٧٢) بدراسة أحوال ١١٤ دولة من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ ، واستعان بالأحداث المدونة فى صحيفة نيويورك تايمز ، وفاكتس أن فايل وافريكا دايجست ، وبعض المصادر الأخرى . وقام روميل (١٩٦٣) بدراسة المعلومات والبيانات الخاصة بثمانين دولة من ١٩٥٥ الى ١٩٥٧ ، فى حين جمع اكهارت ويونج (١٩٧٥) معلومات وبيانات عن ١١٤ دولة بشأن ٥١ متغيرا ، مستخدما هذه المصادر وهى : بانكز وتكستور (١٩٦٣) (معلومات عن ٩٩ دولة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٣) ، وجريج وبانكز (١٩٦٥) وتيلور وهدسون (١٩٧٢) (الاحداث العنيفة فى ١٣٦ دولة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧) .

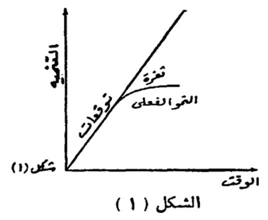
ويستخدم كل هؤلاء المؤلفين الطرق الرياضية فى تحليل العوامل التى تجمع الحقائق على أساس أوجه الشبه بينها . وكلهم يدرج الفتن (كحوادث الشغب والمظاهرات) تحت نوع يختلف تماما عن الأشكال الأخرى للعنف الداخلى . ويتم أحيانا تجميع أشكال أخرى أو معالجتها كنوعين منفصلين هما : المؤامرات (الانقلابات الحكومية ، والدسائس) والحرب الداخلية (مثل حرب العصابات ، والارهاب) .

وحدد تيدجور (١٩٧٢ ب) فى دراسة رائعة الأنواعالثلاثة على الأسس التالية : فى الفتن تشعر الجماهير بالاستياء والسخط ، ولكنها تفتقر الى التنظيم والتعبئة ، ولذلك تأتى بأعمال تلقائية غير مركزة وغير فعالة . وفى المؤامرات يستاء بعض أفراد الصفوة المختارة والنخبة الممتازة (علية القوم) ، وعندما يحاولون اقصاء الأفراد الآخرين يشعلون نار الثورة والانقلابات والدسائس وحركات التطهير . وفى الحرب الداخلية يستاءبعض الصفوة وجزء من الجماهير ، فتقوم الصفوة بتنظيم الجماهير وتعبئتها وتفودها الى الاتيان بأعمال أكبر وأكثر فاعلية (هذه النظرية قريبة من نظرية لينين) .

وتتفق هذه الدراسات أيضا على أن الفتن تحدث عادة فى البلاد المتقدمة : أما المؤامرات والحروب الداخلية فتحدث فى البلاد المتخلفة . بيد ان بعض الدراسات لا تفرق بين الأنواع الثلاثة (الفتن ، والمؤامرات ، والحروب الداخلية) او بين الدول وبذلك تساعد بلا ضرورة على تعقيد البحث فى العنف السياسى الداخلى .

ويقول ديفيس (١٩٦٢) ان الثورات لا تحدث فى البلاد الفقيرة بقدر ماتحدث فى الدول النامية . والتفسير الذى يسوقة « لثورة الآمال الصاعدة هذه » هو أن

النمو (بما فيه اجمالى الناتج القومى ، والدخل الفردى) يحدث على شكل منحنى ، فى حين أن الرسم البيانى الذى يوضح كيف يأمل الناس فى الاصلاحات يكون على هيئة خط مستقيم (انظر شكل ١) ، والفجوة بين الخطين تمثل الفجوة بين الواقع والمأمول ، ويمكن قياسها سنويا بالنسبة لكل دولة بمقياس كانتريل الثابت ، باعتبارها مؤشرا محتملا للعنف الثورى .



الشكل (١)

ويتفق تفسير ديفيس من كثير من الوجوه مع نظرية العنف التى تقوم على فكرة الاحباط والعدوان التى قال بها دولارد ودوب . ويعرف بركوفتز الاحباط بأنه « حرمان المرء من أمل كان يرجو تحقيقه » ، وعلى ذلك يمكن أن يسمى تفسير ديفيس نظرية الحرمان والثورة .. وتتضمن الشواهد المؤيدة لهذه النظرية ما يلى :

(أ) استخدم فيرابندز « مؤشر كثافة الاحباط » (المجموع الكلى لنمو الاحتياجات/ تحقق الاحتياجات) فى ٨٤ دولة ووجد أن ٥٠٪ منه يرتبط بعدم الاستقرار السياسى ، (ب) استخدم تيدجور ثلاثة مقاييس للحرمان النسبى (السياسى والاقتصادى والدائم) فى ١١٤ دولة فى الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ ، فوجد أن ٥٨٪ منها ترتبط بكافة أنواع الصراع (٤٠٪ ترتبط بالفتن ، و ٥٣٪ بالمؤامرات والحروب الداخلية) . واستخدم أيضا نتائج مقياس كانتريل الثابت فى ١٣ دولة ووجد أن ٥٩٪ منها ترتبط بالفتن .

القهر والقمع الحكومى ، والصراع المدنى

قام فيرابندز بتقويم ٨٤ نظاما سياسيا طبقا لأساليب القهر والقمع النسبى ، فوجد أن العنف السياسى أقل ما يكون فى أقل الدول اتباعا لأساليب القهر والقمع ، وأنه يرتفع قليلا فى الدول التى يشتد فيها القمع والقهر كثيرا ، ولكنه يرتفع ضعف ذلك حيث يكون مستوى القهر والقمع متوسطا . ويؤيد جور هذه النتائج .

العلاقة بين الصراع الداخلى والتنمية الاقتصادية

وجد اكهارت ديونج أن الفتن تتضاءل وتضعف نزولا من الدول الغنية الى الدول النامية الى الدول الفقيرة فى حين أن المؤامرات والحروب الداخلية تتخذ منحدرا مضادا لذلك .

وقد نشرت فى ١٩٧٢ كتب كثيرة عن أعمال العنف فى الدول . واستعرض ماكفايل (١٩٧١) نظرية العدوان والاحباط والحرمان . وقام كيلى وبراون (١٩٧٠) وميلر وآيا (١٩٧١) وأرنست أ . فون رينيس (١٩٦٩) بنشر كتب تتضمن مختارات لمطالعة المبتدئين . ونشر ديفيس (١٩٧١) أيضا كتابا به مقالات بقلم بروس روسيت وفيرابندز . ونشر سميث (١٩٧١) كتابا عن تسوية الصراع يتضمن مقالات بقلم مشاهير الباحثين فى السلام . وقام سكولنك (١٩٧٠) الذى كان مديرا للجنة القومية الأمريكية لبحث أسباب العنف ومنعه ، بنشر النتائج التى توصل اليها أعضاء اللجنة . ونشر جور (١٩٧٢) كتابا شائقا استعرض فيه الصراع العنيف . وقام كالفرت (١٩٧٠) بتحليل ٣٦٤ حدثا ثوريا وقع بين ١٩٠١ و ١٩٦٠ . وقام رول ويتلى (١٩٧٢) بدراسة الثورة الفرنسية فى ١٩٣٠ وموريسون وستيفنسون بدراسة احداث البلاد الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

الاستغلال والعنف

عقد عدد من المؤلفين مقارنة بين الدول الغنية والفقيرة فى بعض النواحى مثل معدلات وفيات الأطفال ، وعزوا الفروق القائمة بين هذه البلاد الى استغلال الأولى للأخيرة .

ووضع جالتونج (١٩٧١) نموذجا فرضيا لنظرية الأمبريالية ، وقارن بينها وبين ترتيب ٦٠ دولة على أساس سبعة متغيرات اقتصادية . وينبع هذا التحليل من صورة دقيقة لفكرة الامبريالية .

وقبل انشاء دولة بنجلاديش استخدم مسرى (١٩٧١) أيضا كلمة الأمبريالية لوصف الموقف الذى ساد فى شرق باكستان آنذاك .

وقارن جاف (١٩٧١) بين الموقف النسبى للأغنياء والفقراء فى الأرجنتين والمكسيك وبنما وبورت ريكو خلال فترة من الزمن ، ولم يجد تغييرا ذا بال . وقام هوفيك (١٩٧١) بتحليل التفاوت الاجتماعى ، واتخذ المكسيك نموذجا له .

النظريات الخاصة بأسباب الحرب والسلام

ان أبحاث السلام الجارية الآن تسفر عن نظريات قابلة للاختبار بخصوص أسباب الحرب والسلم . وقد وصف رولنج (١٩٧١) مدى هذه النظريات ومجالها . ويرى رابو بورت (١٩٧١) أن أبحاث السلام ــ بطبيعتها ــ تحمل الناس على أن يصرفوا أذهانهم عن تسوية الصراع بطريق العنف .

ويرفض بليني (١٩٧١) - وهو مؤرخ - النظرية القائلة بأن التوترات والصراعات الداخلية تحمل الدول على التورط في حرب دولية .

وقال لوليخت (١٩٧٢) ان كلمة « السلام » ذات معان كثيرة ، بحيث يجب أن لا تستخدم دون تعريف سابق . ومن المفيد أن نلزم جانب الحذر عند النظر في بعض الآراء كرأى دينورين (١٩٦٩) القائل بأن الثورة هي من أجل السلام او رأى كلون (١٩٧١) القائل بأن السلام لا يهدف الى المحافظة على الحالة الراهنة . ومن الصعب أن نجادل ليبيديف (١٩٦٩) الذى « يعلم » أن الأمبريالية هي سبب الحرب وهناك أقوال أخرى تفتقر الى الاثبات مثال ذلك ما قاله البابا بولس السادس من أن » التنمية هي اسم جديد للسلام « ، وما ذكره درهام (١٩٧١) من أن الاعتقاد الذى ساد في القرن التاسع عشر هو أن « التعاون هو العلاقة الاجتماعية الصحيحة » وانه يجب اضعاف شوكة الراسمالية ، وهذا القول يردده كروبتكين ، ولكن لا يوضح أن التعاون هو الطريق الى السلام ، واذا كانت كلمة السلام تحتاج الى تعريف وتحديد فكذلك كلمة الحرب . ويذكر رابوبورت (١٩٦٨) تحليلا مفيدا لكيفية تعريف الحرب والنتائج المترتبة على هذه التعاريف . ويقرر كندرانكوف (١٩٧١) أن الحرب تكون « عادلة » اذا خدمت مصالح « الطبقة العاملة » .

وحلل والاس (١٩٧٢) تكوين الاحلاف ، وآثار العداوة القومية ، وتناقضات الاوضاع بين الدول مما يؤدى الى الاستقطاب في الاحلاف ، الذى يهيء بدوره المسرح لقيام الحرب . وكان والاس من طلبة مشروع متعلقات « الحرب » (الظواهر المتعلقة بالحرب) الذى تولى رياسته سنجر ، وهو الذى أوضح (١٩٧٢) أن أحلاف القرن التاسع عشر كانت من عوامل الاستقرار والتوازن الدولى ، أما أحلاف القرن العشرين فهى مدمرة لهذا الاستقرار والتوازن . وأنشأ ستكى (١٩٧٢) مقياسا « لقدرة » الدول ، بناء على القياسات التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالانفاق العسكرى من الدخل الفردى واجمالى الناتج القومى . ثم أن الكوك ونيوكومب (١٩٧١) ودوران وغيره (١٩٧٣) وجدوا انه عندما طلب الى أهل كندا واليابان وفنلندة والولايات المتحدة أن يرتبوا الدول بحسب قوتها رتبوها بحسب اجمالى الناتج القومى أو بحسب الدخل الفردى اذا لم تكن احدى هذه الدول قد اشتركت في الحرب حديثا ، ولكنهم رتبوها بحسب الدخل الفردى وحده اذا لم تدرج الدول المتحاربة في عملية الترتيب . وذكر نيوكومب وفيرت (١٩٧٢) العلاقة بين اجمالى الناتج القومى والدخل الفردى خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ بالنسبة لجميع الدول . ووجد ستكى أن مدى تورط الدولة في الحرب يتوقف على قدرتها ، ومعدل تغير هذه القدرة . وهذا تكرار لنتائج نيوكومب وغيره طبقا لمقياس التوتر الذى أوضح أن الدول « الأقدر » (أى المتخمة بالسلاح) اكثر ميلا ثلاثين مرة للتورط في الحرب ، كما انه تكرار لنتائج الكوك (١٩٧٠) الذى وجد أن معدل تغير الدخل الفردى يعكس احتمال تورط الدولة في الحرب .

وبدأ رودى روميل منذ بضع سنوات العمل في مشروع يستهدف بيان « ابعاد الدول » ، وقام الفريق التابع له بتحليل ٢٣٦ مؤشرا لكل دولة من الدول

البالغ عددها ٨٢ دولة فى ١٩٥٥ و ١٩٦٣ ، فوجد ان هناك سبع صفات رئيسية للدول أهمها : التنمية الاقتصادية ، والحجم ، والاتجاه السياسى (الاتجاه الشمولى الى غير الشمولى) . وهذا ربما تطابق الثلاث التى وجدها شارل أزجود بمقياسه المعروف باسم « الفرق المعنوى » ، وهى : (أ) التقويم (هل الاتجاه السياسى فى الدولة مفيد أم ضار ؟) ، (ب) القوة (هل الدولة قوية أم ضعيفة) هل يحتمل أن يكون ذلك نتيجة التنمية الاقتصادية والحجم ؟) ، (جـ) النشاط (هل نشاط الدولة ايجابى أم سلبى ؟ وأوضح روميل أن المشاركة الدولية (النشاط) ترتبط بالتنمية الاقتصادية والحجم) .

وقام روميل أيضا بتحليل سلوك الدول بعضها ازاء بعض ، فوجد سبعة عوامل أيضا ، منها أن النشاط الدولى يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الدولة والتنمية الاقتصادية فيها . وكذلك ترتبط الأيديولوجية (قياسا على أنماط التصويت فى الأمم المتحدة) ارتباطا وثيقا بالاتجاه السياسى .

ولذلك انتهى الى القول بأن الاختلاف فى الحجم والتنمية الاقتصادية هما اهم العوامل المحددة لاختلاف سلوك الدول بعضها ازاء بعض وأنه يفسر نحو ٨٥٪ من هذا الاختلاف . وقد ادت هذه النتيجة الى نظرية المجال الاجتماعى التى تقول ان سلوك الدول بعضها ازاء بعض يمكن التنبؤ به من مسافة الخلف بين صفاتها .

ويرى فنسان (١٩٧٤) أن نظرية المجال الاجتماعى لروميل تتنبأ بسلوك الدول أفضل من نظرية الصفات . وقد اختبر فنسان وغيره كلتا النظريتين كما اختبروا نظرية مجال الوضع (مزيج من نظرية المجال الاجتماعى وفكرة تناقص وتعارض الأوضاع بين الدول مما يؤدى الى تصرفات غير عادية) ، وبعض فروع من نظرية مجال الوضع مثل نظرية التعاون . وقد وجد ان نظرية التعاون هى افضل النظريات تفسيرا لسلوك الدول ، فهى تقول ان كل دولة تعمل على زيادة التعاون مع الدول التى تتفوق عليها فى القوة والتنمية الاقتصادية ، وعلى الاقلال من التعاون مع الدول التى تقصر عنها فى القوة والتنمية الاقتصادية .

وكتب سنجر عن التهديد ووصفه بأنه وليد النية والقدرة . وركز هو وروميل وفنسان على القدرة ، فى حين ركز كندرا تكوف وليبيديف على النية .

وأوضح هول وروميل (١٩٧٠) خمسة أنماط للصراع الخارجى تشبه (وربما تطابق) مستويات العداء فى مقياس ازار للاتصالات الودية والعدائية (انظر ما سبق) . ووجد هازلوود (١٩٧٢) أن سرعة النمو الاقتصادى ليست من المؤشرات الهامة للصراع الداخلى أو الخارجى ، وان الصراع الداخلى يؤدى الى الصراع الخارجى .

وتختلف قائمة الحروب عند اسطفان كندى (١٩٧٢) عن قائمتى رتشاردسون وسنجر ، لاختلافه عنهما فى تعريف الحرب ، فهو يعرف الحرب بأنها حالة تتضمن كل ما يلى : وجود قوات مسلحة نظامية تعمل على أحد الجانبين على الأقل ، وكفاحا

مسلحا على كلا الجانبين ، وتخطيطا استراتيجيا وتكنيكيا مستمرا . وكذلك ذكر ميلكو (١٩٧٢) فى مقالين وكتاب له تعريف السلام الذى استنبط منه بعض النتائج الخاصة بمميزات المجتمعات السلمية :

ووجد نارول (١٩٧٤) وغيره فى دراسة للدول من سنة ٢٢٥ ق.م الى ١٧٧٦، ان المجتمعات التى كانت أكثر استعدادا للحرب هى التى انتصرت فى الحرب غالبا . ووجد أوتربين ـ وهو تلميذ نارول ـ أن المجتمعات البدائية التى كانت أكثر استعدادا للحرب هى التى انتصرت فى الحرب فى أغلب الأحيان .

وهذا يؤكد نتيجة نيوكومب وغيره حول المجتمعات « المتمدنة » فى سلسلة ابحاث الميتار .

ودرس لويس ف . رتشاردسون (١٩٦٠) الحروب من سنة ١٩٢٠ الى ١٩٤٩ مستخدما فى ذلك الطرق الاحصائية . ويتضمن كتابه « احصائيات المنازعات الفتاكة » ١٦ نتيجة هامة .

وأدرج نيوكومب (١٩٦٩ ب) العوامل المختلفة المذكورة فيما سبق فى معادلة تقول انه اذا تلقت دولة سلفانيا رسالة معينة فان احتمال أن يكون الرد عليها وديا أو محايدا أو عدائيا وغير عنيف يتوقف على عدة عوامل هى : شخصية صانع القرار ، والثمن الاجتماعى الذى يدفعه صانع القرار للبت فى أحد الردود الأربعة المحتملة ، وقيمة الميتار بالنسبة للدولة ، ومدى العلاقات العادية (م ع ع) بالنسبة للحوادث التى تجرى بين الدولتين ، ومسافة الخلف بين أيديولوجية كل من الدولتين ، وفائدة الرسالة لسلفانيا بحسب تقدير سلفانيا ، والحجم والثراء النسبى لكل من الدولتين .

ولن يكون أى نموذج للتنبؤ بسلوك الدولتين وافيا بالغرض وجديرا بالثقة اذا تجاهل أيا من هذه العوامل ، لأنها جميعا عنصر أساسى فى عملية التنبؤ .

وقد قام كجيل جولدمان فى كتابه « التوتر والوفاق فى أوروبا ذات القطبين » (١٩٧٤) بقياس مسافة الخلف الأيديولوجى بين الدول . وقد أمكن قياسها باستخدام مقياس « الفرق المعنوى » لأزجود ، على الرغم من أن القياس الحقيقى يتطلب قدرا كبيرا من التعاون الدولى .

طرق تسوية الصراع ، والتقليل من العدوان ، ومنع الحروب

ذكر « شريف » تجربة لتقليل العداء ، وذلك باشراك الفريقين المتنازعين فى مهمة مشتركة لتحقيق غرض يرغب فيه كل منهما ، ولا يستطيع أحدهما تحقيقه منفردا . واستعرض كيز وسيمور (١٩٧٥) فى هذا الصدد عددا من المشروعات تعود بالخير على العالم قاطبة ، ولا يستطيع القيام بها سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ويدرس برتون ودوب وغيرهما طريقة لحل المنازعات ، فحـواها أن يجتمع المشتغلون بأبحاث السلام وموظفو الحكومة فى كلتا الدولتين لبحث المسائل المتنازع عليها وتمهيد السبيل لحلها عن طريق تغيير الاتجاهات والآراء فى اذهان الموظفين .

وقد بحث دين برويت وسدنى بيلى ورتشارد فوج فى وسـائل تسـوية المنازعات .

ويمكن التقليل من العدوان والعنف عن طريق المؤسسات الدولية المؤثرة . وقد بذل الكثير من الجهد لتحليل نشاط المنظمات الدولية الحاليـة ، واسـتعرضت « هنا نيوكومب » أخيرا (١٩٧٦) كل الدراسات الكمية فى هذا الشأن .

وانا لنرجو أن يكون هذا الاستعراض لبعض الكتب المنشورة عونا للأكاديميين ، والباحثين ، وصانعى القرارات على كشف المواطن التى لا تتوافر فيها المعلـومات والبيانات . ولايزال الأمر يتطلب المزيد من العمل والجهد ، واعداد ملخص واف لما هو متاح من الكتب الآن . وتعد اليونسكو حلقة اتصال بين الباحثين وواضعى السياسات ، بين أولئك الذين يسعون لفهم العالم على نحو أفضل والذين يحاولون أن يصنعوا عالما يسوده التفاهم والسلام .



** لمساهمة الحكومات فى بحوث اعمال العدوان والعنف صور متعددة تتجاوز حدودها القومية . وقد استقر الرأى فى السنوات العشر الاخيرة ، او ما يقرب من هذه المدة ، على ان اعمال العنف مشكلة كبرى تزعج المجتمع ، وصارت من الموضوعات التى تهتم بها كثير من اجهزة الحكومة ، والمنظمات المتعددة الجنسية ، وكذلك المنظمات الدولية .

وقد تركزت دراسات الحكومة حول اعمال العنف بصفة عامة وجوانبها المختلفة مثل دور وسائل الاعلام الجماهيرية ، والنظم التشريعية ، وقوانين العقوبات ، ووقوع الجرائم .

واذا أجرينا مسحا لدور الحكومة فى البحوث التى تدور حول العدوان فقد ييسر لنا ذلك ان نميز بين عشرات الآلاف من الاجراءات التى تتخذها فى عالم العدوان . ومن اسهامات الحكومة فى هذا المجال ما تقدمه من اعانات مالية للبحوث التى يقوم بها افراد من العلماء .

الكاتب : روزلند . ل . فيرابند

أستاذ علم النفس الاجتماعى بجامعة سان ديجو ، اشتغلت سنوات عديدة بأبحاث العنف السياسى الداخلة فى علوم مشتركة . اصدرت بالاشتراك مع آى.ك. فيير بيند ، و ت.ر. جور « الغضب والعنف وعلوم السياسة » فى عام ١٩٧٢ ، ونشرت عددا وفيرا من المقالات عن العنف . عملت مستشارا للجنة القومية بالولايات المتحدة التى قامت ببحث أسباب ومنع أعمال العنف فى عام ١٩٦٩ .

المترجم : حسن حسين شكرى

ليسانس الاداب ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الاداب بجامعة القاهرة . نشرت ترجماته فى كثير من المجلات الادبية والعلمية المصرية ، واشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب .

والدراسة المستفيضة للعدوان تتسع بحيث تشمل مجموعة من المناهج النظرية وصورا من السلوك البشرى والحيوانى فى شكلها الفردى او الجماعى ، وتحيط بمفاهيم العنف الراسخة الجذور ، وعلاقاته المركبة ، وتفرعت عنها دراسات فى المجالات الفسيولوجية ، والبيولوجية ، والانثروبولوجية والنفسانية ، والتاريخية ، والاقتصادية والسياسية . كان هذا العمل فى الماضى يؤدى دون عون من اجهزة الحكومة . اما اليوم فان كثيرا من جمعيات البحث — ان لم يكن معظمها — تدين بوجودها للحكومات . وكذلك المعاهد والافراد الذين يكرسون جهودهم لدراسة العدوان .

وقد يحدث التفاعل بين البحوث التى يقوم بها افراد وبين البحوث التى تجريها الحكومة فى اشكال مختلفة . وربما توضع الاموال المخصصة تحت طلب الباحثين من الافراد او تحت طلب نخبة من الباحثين او مجموعة من المعاهد لدراسة المشاكل التى يختارها هؤلاء الباحثون بأنفسهم ، او تختارها تلك المعاهد . وبالمثل حينما

تظهر مشكلة معينة يختص بها أصلا فرع من أفرع الحكومة فانها قد تتعاقد مع افراد من الباحثين للقيام بدراسات تمهيدية لهذه المشكلة . ويوجد كثير من البلاد حد فاصل للتبادل بين بحوث الافراد وبين الدراسات التى تشرف الحكومة عليها أو تمدها بالعون المالى .

والتركيز فى هذا المقال يتجاوز حدود ما تقدمه الحكومة من معونات مالية للبحث الى الدراسات التى قامت بها الاجهزة الحكومية واللجان القومية والمنظمات الدولية ونشرت باسمها .

وقد يصعب فى بعض الاوقات التمييز بين البحوث التى نشرت بأعانات مالية من الحكومة وبين البحوث التى اجرتها الحكومة وقامت بنشرها ومع ذلك يمكننا ان نرتب مطبوعات الحكومة عن العنف وفقا لابعاد ثلاثة .

اولا : الجهة التى شرعت فى البحث ، والتى لابد ان تكون هيئة قومية حكومية او منظمةمتعددة الجنسيات .

ثانيا : مدى ثبات هذه الهيئة ، او الشخصية الخاصة للهيئة الحكومية او اللجنة التى تقوم بالبحث . وهل اسست لدراسة مشكلة خاصة فى حدود وقت معين أم هى هيئة او لجنة قائمة بصفة دائمة ؟

ثالثا : مدى التركيز على المشكلة التى يجرى بحثها ، وهل هو موجه لدراسة العنف فى المجتمع ، أم لجانب معين من العنف ، مثل برامج التليفزيون ؟

ويرتكز هذا المقال اساسا على تقارير اللجان القومية المختصة بدراسة العنف فى المجتمع . ولكى تواجه حكومة ما نزعة الشر المتصاعدة المرتقبة ، وكيفية معالجتها لانفجار أعمال العنف فى المجتمع ، فانها تعد برنامجا هائلا للبحث ، ومن الواضح ان ذلك من الاجراءات الاضافية التى تعبر عن اهتمام الحكومة بهذه المشكلة . وقد توجد هذه الاجراءات الاضافية فى ظل ظروف معينة وقلما كان لها سوابق ، ولكنها تؤدى دورا جماهيريا ظاهرا للعيان وعلى نطاق واسع ، قد يكون له تأثيره الذى لا يستهان به .

وقبل ان نناقش تقارير هذه اللجان الحكومية عن اعمال العنف فى كثير من بلدان العالم نتناول مجموعة من اسهامات الحكومة فى البحوث الخاصة بالعنف .

الجدول (١)

تمثيل بيانى للمطبوعات الرسمية للحكومة ، والبحث الخاص بالعنف
(القوائم هى أمثلة للبحث الذى نناقشه فى هذا المقال)

	هيئات البحث الدائمة		اللجان الخاصة	
	قومية حكومية	متعددة الجنسيات	قومية حكومية	متعددة الجنسيات
على نطاق محدود (بعض جوانب العنف)	لجان برلمانية هيئات حكومية تكرس جهودها لبحث المشاكل الضاغطة مثل : وزارة الداخلية البريطانية ، وزارات العدل فى بلاد مختلفة	معهد الامم المتحدة للدفاع الاجتماعى . مجلس اوربا : العنف فى المجتمع	لجان تقصى اسباب اعمال العنف فى : المملكة المتحدة ، كندا ، كينيا ، الجمهورية التنزانية المتحدة ، زامبيا . لجان دراسة التليفزيون ووسائل الاعلام الجماهيرية بصفة عامة فى : فرنسا ، كندا ، الولايات المتحدة .	مجلس أوربا ، ندوة اليونسكو عن (العنف ووسائل الاعلام الجماهيرية (١٩٧٠ .
على نطاق واسع (العنف بصفة عامة)	مزج كل مكاتب البحث الحكومية التى لكل منها نطاق محدود .		لجان قومية لدراسة العنف فى المجتمع بكل من : كولومبيا ، فرنسا والولايات المتحدة.	دراسة اليونسكو عن التوترات الدولية (١٩٤٧ ـ ١٩٥٦) . ندوة اليونسكو عن العدوانية البشرية (١٩٧٢ .) مؤتمر اليونسكو عن العنف (١٩٧٥) .

هيئات البحث الدائمة للحكومات الوطنية

على النطاق المحدود : لجان برلمانية

يظهر اتجاه الحكومة للاهتمام بالعنف فى العملية البرلمانية التى تجرى من آن لآخر . فحيثما تناقش التشريعات المقترحة قد تتكون لجنة برلمانية لدراسة المشكلة وتقديم البرهان للمشرعين ، واذا كان موضوع التشريع المقترح يتناول العنف فقد يحضر المناظرات البرلمانية احد الخبراء المتخصصين فى موضوع العنف ليقدم الادلة والمستندات الرسمية . وامثلة هذا النمط هى مطبوعات الحكومة عن العنف التى قد توجد فى بلاد كثيرة لم تكن مهتمة بالعنف . فلم تعين فى بلجيكا مثلا لجنة لدراسة العنف ، ولكن المشكلة أثيرت فى مناقشات برلمانية عند سن قانون بشأن الابقاء على افراد الاحتياطى أو الميليشيا الخاصة . وهذا مثل ملموس وشائع الحدوث ، ومع ان المناظرات حول سن القوانين التى هى جزء من العملية العادية للحكومة فى بلاد كثيرة تمدنا بذخيرة من الحجج فمن اليسير وصولها لعامة الجمهور ، فانها لا تقرأ أو تنتشر على نطاق واسع ، ويكون وصولها للجمهور من خلال المناقشات الجزئية التى تدور حولها فى الصحافة أو غيرها من وسائل الاعلام الجماهيرية . وتتركز هذه المناظرات بطبيعتها على موضوع معين وترتبط بالصيغة النهائية للتشريع . وتكون بهذا المعنى متناقضة مع اللجنة الحكومية التى تؤسس خارج القنوات الحكومية المعتادة لدراسة مشكلة لم يقترح لها حل أو تشريع معين . ولهذا السبب تعتبر المضبطة البرلمانية نوعا من مطبوعات الحكومة عن العنف ، وقد استبعد التركيز عليها فى هذا المجال .

على النطاق المحدود

هيئات البحث الحكومية

تبقى كثير من الحكومات هيئات البحث – وفقا للطريقة التلقليدية – فى نطاق وزارات العدل ، وتقوم هذه الهيئات بالدرسات التمهيدية للمشاكل التى تهم القطاع العام ، كما يقوم العاملون بها بأبحاثهم الخاصة ، كما تتعاقد مع افراد من الدارسين لأجراء دراسات معينة . ومن الخصائص الهامة لهذه البحوث عدم ارتباطها بتشريع معين . حيث يجرى البحث فى موضوعات يحتمل أنها ستمثل مشاكل فى المستقبل او فى موضوعات تتطلبها بعض قطاعات المجتمع . ويعادل ذلك اهمية ان هذه البحوث تنشرها وتوزعها مكاتب النشر الحكومية ، وانها تصل للقراء على نطاق اوسع ، وانها تتيح وسائل متعددة لنشر المعرفة بدرجة اكثر من الوسائل التى تتيحها الهيئات العلمية او المجلات المتخصصة .

وثمة امثلة كثيرة ، ففى المملكة المتحدة تقوم وزارة الداخلية بالعمل كمركز للبحوث فى مجموعة كبيرة من الموضوعات ، مثل : البحوث التجريبية على الحيوانات ،

البث الاذاعى ، المؤسسات الخيرية ، الاطفال ، السموم ، البوليس ، السجون ، الامن ويقوم بنشرها كلها (ستيشنرى اوفيس) لصاحبة الجلالة ملكة بريطانيا ، وتوزعها مكاتب فى أربعة وأربعين بلدا منتشرة فى أنحاء العالم ، بالاضافة الى المكاتب الموجودة بالمملكة المتحدة . وتتكون وحدة البحوث بوزارة الداخلية البريطانية من حوالى خمسين عضوا ، وقد تم تشغيلها فى عام ١٩٧٧/١٩٧٨ بميزانية تبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى . وبالنسبة لموضوع العنف كان التركيز على الاجرام ، وهو أحد الموضوعات التى سنناقشها فى مكان آخر من هذا المقال . وقد أجرت وحدة البحوث هذه ايضا دراسات عن وسائل الاعلام الجماهيرية والعنف ، وقدمت منحا للجامعات المختلفة معاونة للبحوث التى تجرى عن العنف ، ومثال ذلك (منحة برودى ١٩٧٧) . وقد نشر مجلد عنوانه « العنف » (توت ١٩٧٦) تحت رعاية ادارة الصحة والضمان الاجتماعى ، ويعتبر مثالا لمشاركة الحكومة وتعضيدها ومعاونتها فى نشر ما يجرى من بحوث .

واستجابة لطلب مجموعة وطنية تمثل هيئات التدريس بالمدارس المعتمدة للأحداث المنحرفين ، قام قسم الاطفال بوزارة الداخلية البريطانية بتنظيم سلسلة من الندوات عن العنف فى عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، نوقشت فيها المشكلة وجوانبها المتعددة . وقد نتج عن هذه الندوات ان أصدر « فورمان توت » عدة مطبوعات تناولت الابعاد التاريخية والتناقض الوطنى بالدراسة المقارنة للعنف ، وكذلك المناهج التعليمية ، والعدوان فى الاسرة ، والعنف فى وسائل الاعلام ، والعنف الجماعى ، .. ودراسات لحالات معينة . وهى تزخر بمعرفة لا يستهان بها فى محاولة لتوسيع آفاق الاشخاص الذين يتناولون موضوع العنف فى حدود ضيقة ، على أساس ما يحدث يوما بعد يوم .

ومن البلاد الاخرى التى تتبع هذا النهج البريطانى : كندا ونيوزيلندة ، فبرامج البحث فى هذين البلدين مثلا تماثل البرامج البريطانية ، ووزارات العدل بهما هى التى تقوم — من الناحية التقليدية — باجراء البحوث التمهيدية المحدودة النطاق فيما يتعلق بالاجرام والقانون . كما يقوم قسم الابحاث التابع لمكتب النائب العام الكندى بكل من البحوث الخاصة بالعلوم الانسانية الرفيعة فيما يتعلق بأعمال العنف الناتجة عن الاتفاق الجماعى والتعاقدى والمرتبطة بالمشاكل العملية . (نشرة مساعد النائب العام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧) .

وتشمل المطبوعات التى نتجت عن هذه البرامج : تحقيقات ، وبعض أعمال العنف التى لها مواصفات (سنناقش نوعا من التحقيقات فى مكان آخر من هذا المقال) ، والعنف فى التليفزيون ، والرعب والالعاب الرياضية والعنف ، والعنف العائلى . ومثال ذلك المجلد الصادر فى ١٩٧٧ بعنوان « العنف العائلى » ، وهو مجموع الكلمات التى القيت فى ندوة (بفانكوفير) بكولومبيا البريطانية . والخلفية التى قام عليها هذا المجلد تشابه المثال الذى أوردناه عن المملكة المتحدة . فقد بادرت بالدعوة الى الندوة هيئات الخدمة الاجتماعية المهتمة بخدمة الاسرة . كما ان هيئة شبه خاصة

تسمى « يونيتد واى لفانكوفير الكبرى » هى التى بادرت باقتراح عقد ندوة عن العنف العائلى ، وساندتها هيئات اخرى اكبر منها ، بينها وزارة العدل . وكما حدث فى المملكة المتحدة كانت هذه الندوة ــ فى اول الامر ــ وسيلة لنشر المعلومات ، وكشفت عن الانفصال بين المناهج الدراسية وبين الباحثين فى الميدان العملى ، كما كشفت الفجوة الواقعة بين « علم الاجتماع الموضوعى » والمشاركة الذاتية التقليدية ، وعملت على سد هذه الفجوة (العنف العائلى ، ١٩٧٧) .

اما فى نيوزيلنده فقد كانت هناك دراسة واحدة عن العنف (طبعت فى شكل تقرير عن بحث) وقام بها باحث من وزارة العدل (سكو ماكر ١٩٧١) ، بالاضافة الى دراستين اخريين لكل من : كون وبارسونز ، وظهرت كل منهما بالصحف ، وتشير كلها الى الجوانب المختلفة للعنف الاجرامى .

وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية يكرس « معهد ماكس بلانك للقانون الجنائى الاجنبى والدولى » القائم فى فيربيرج بيبرسيجو جهوده لدراسة القانون الجنائى المقارن وعلم الجريمة . وهذا المعهد واحد من ثمانية واربعين معهدا تضمها جمعية ماكس بلانك ، وهى جمعية ابحاث مستقلة كرست جهودها فى اول الامر لدراسة العلوم الطبيعية والآداب ، وكانت تحصل على معونات من الاموال العامة (جيسشيك ، كايزر ١٩٧٦) .

ومن امثلة الدراسات التى أجرتها وحدة البحوث الجنائية دراسة ستيفان (١٩٧٦) التى تعتبر محاولة لتحديد مدى الجرائم التى لا يبلغ عنها فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ومقارنتها بالبلدان الاوروبية الاخرى .

ويكشف المسح الذى أجرى فى شتوتجارت اتجاهات الجمهور ازاء الجريمة ، وخوفه من ان يكون ضحية لشر مرتقب ، وكذلك نسبة الجرائم التى تم التبليغ عنها . وتوجد مثل هذه المعاهد وغيرها من الهيئات المشتغلة ببحث الاجرام وغيره من إشكال العنف ألاجتماعى ــ وتمول من المال العام ــ فى كل بلدان أوروبا الغربية وبعض الدول العربية مثل « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » فى القاهرة ، وفى عدد كبير من بلدان العالم الاخرى ، وكلها تركز بالدرجة الاولى على الاجرام .

وثمة كثير من الاشخاص يعتبرون العنف والاجرام مترادفين . وتفسر المشاكل الخاصة بلجان الحكومة التى تدرس العنف بانها مشاكل خاصة بالبحوث التى تجرى فى نطاق وزارات العدل أو الهيئات التابعة لها او اللجان التى تناقش قانون العقوبات والقوانين الاخرى ، وكذلك العنف فى مجال السجون وهام جرا .

وهذه الخصائص الرئيسية الثلاث لهذا الشكل المنتشر على نطاق واسع فى مجال البحوث والمطبوعات التى تقوم بها الحكومة هى تركيز الاهتمام بالدرجة الاولى على العنف الجنائى لانها تجرى تحت اشراف وزارة العدل والاجهزة الدائمة لمتابعة البحث . وتلك هى الاجهزة المتطورة رغم ان بعضا منها قد تأسس منذ وقت قريب

جدا . فمكتب النائب الكنـدى العام مثلا قد تأسـس فى عام ١٩٦٦ ولم يشرع فى تنفيذ برنامج ابحاثه الا فى عام ١٩٧٤/١٩٧٥

أجهزة البحث الدائمة بالمنظمات المتعددة الجنسية :

على النطاق المحدود : معهد الامم المتحدة للدفاع الاجتماعى

ان الدراسات التى تجرى عن الاجرام ــ بتدعيم من الحكومة ــ قد تبلغ أوجها حينما تقوم أجهزة متعددة الجنسية أو أجهزة دولية بتبادل المعلومات مع الدول المختلفة . ويقوم معهد الامم المتحدة للدفاع الاجتماعى الكائن فى روما ــ باجراء المسوح ونشر المعلومات بين الدول الاعضاء ، تتوفر لديه المعـامل وعليه ان يعقد المؤتمـرات الخاصة بمشاكل العنف الجنائى .

على النطاق المحدود : مجلس أوروبا

قام مجلس أوروبا بنشر تقرير ضخم عن موضوع العنف بعنوان « العنف فى المجتمع » (١٩٧٣) . وهو مهتم بالاجرام ، ويحتوى على المسـتندات التى قدمت والمناقشات التى دارت فى المؤتمر العاشر لمديرى معاهد البحث الجنائى الذى عقد فى ستراسبورج من ٢٨ نوفمبر حتى اول ديسمبر ١٩٧٢ ، وحضره ممثلو ثلاثة عشر بلدا بصفة رسمية . وقد دلت الوثائق الرسمية المستخرجة من الاحصائيات التفصيلية على انخفاض النشاط الجنائى فى بلدان مختلفة ، كما اشتملت على تحليل لاعمـال العنف وتعريفاتها القانونية بالاضافة الى مسح لاتجاهات العنف فى السنوات العشر الاخيرة ، واستعراض المصاعب التى تكتنف عمـل المقارنات الاحصـائية لمعـدلات الجريمة فى البلدان المختلفة . وثمة تقرير آخر يتناول التغيرات فى السياسة الخاصة بجرائم العنف فى البلاد المختلفة منذ عام ١٩٦٠ ، وكذلك موقف الرأى العام ازاء هذا (العنف) .

اما التقريران الباقيان فيحللان الاسباب المرضية للعنف بمفهومها العريض ، ويهتم احدهما بالتحليل « الفينومينولوجى » ، والتحليل القائم على القرائن . والتقرير الآخر عبارة عن عرض للمناهج النظرية الثلاثة الخاصة بالعنف . اى المنهج البيولوجى والمنهج القائم على الاحباط ، ومنهج التعلم الاجتماعى الثقافى .

ومع ان تقرير « العنف فى المجتمع » الذى نشره مجلس اوربا قد تأثر الى حد ما بتقارير اللجان الحكومية فانه يفتح أبوابا أوسع للانتشار ، ويصلح ليكون قالبا لصياغة الرأى ومركزا لتنقيح الافكار بالنسبة للمشاركين فى وضعه ولعامة الجمهور . وهو من ناحية اخرى مقصور على واحد من الاهتمامات الخاصة بالعنف الجنائى ، رغم انه يناقش سلسلة مستفيضة من المناهج الخاصة بفهم العدوان ، وانه نتيجة لنهج مستقر لدراسة الاجرام فى الدول الاعضاء بهذه المنظمة الواقعة فى النطاق الاوربى فقط .

ومع ان وجود هذا الجهاز يعكس الاهتمام العام بمشكلة العنف فى المجتمع فأنه يفتقر الى حماسة وفورية فى اعداد التقرير الحكومى الذى يصدر استجابة للانزعاج أو لمجموعة من الظروف التى تحدث فيها اعمال العنف . لكنه مثل التقارير التى نشرت تحت أشراف وزارات العدل الوطنية التى تربط بين الدراسات الاكاديمية والعملية والدراسات النظرية والتطبيقية من حيث صلاحيته فى نشر الافكار وصياغة الراى ، الى جانب القيمة الاضافية للجهاز المتعدد الجنسية الذى يجعل الاعتماد عليه أمرا ممكنـــا .

اللجان الخاصة للحكومات الوطنية :

على النطاق المحدود : لجان تقصى الحقائق

ان محكمة التحقيق هى الشكل المحدود جدا للجنة التى تشكل لدراسة اندلاع اعمال العنف ، وينحصر اختصاصها فى استكشاف الظروف الملابسة لحادث بعينه . وقد يكون تعيين هذه المحكمة متفقا مع الاجراءات العادية او قد يمثل اجراء استثنائيا.

وعلى أى الحالين فان السمة الاساسية لهذا الاجراء هى حدوث استجابة لغضب الجمهور والاحتياج العام . ولهذا السبب يكون لتقرير لجنة التحقيق تأثير لا يستهان به على الجمهور وينشر على نطاق واسع بالصحف ، وتتولد عنه ـ بلاشك ـ مناظرات حادة . ومن سماته الرئيسية ضغط عامة الشعب الذى يجبر الحكومة على الاستجابة له . وفى بعض البلدان التى تكون فيها مشاركة عامة الشعب فى الحكومة بالفة حدها الادنى يكون تعيين لجنة لاجراء تحقيق ما ـ بغض النظر ـ عما تتوصل اليه من حقائق ليس الا امتثالا ـ لا يستهان به ـ للضـغط القومى والدولى ، واعتـرافا بأن حادثا يستأهل الاستجواب قد وقع . وقد تكون الحقائق فى مثل هذه الحالات اقل أهمية من حدوث التحقيق نفسه . وفى بلاد اخرى ، حيث يكون الشعب أكثر دنوا من جهاز الحكومة واشد تأثيرا عليه ، قد يؤدى الاثر الاكبر لمحكمة التحقيق الى تشريع جديد أو الى اجراءات جديدة . او يؤدى فى أبسط الحالات الى وضوح المناقشة التى تدور حول الموضوع . وثمة أمثلة كثيرة لهذا النوع من لجان التحقيق الحكومية فى بلاد مختلفة . ففى ايطاليا شكلت لجان من اعضاء البرلمان فى مناسبتين :

الاولى من اعضاء مجلس النواب للنظر فى الاجرام بسردينيا ، والثانية من اعضاء « السناتو » لدراسة اعمال « المافيا » فى صقلية .

وفى كندا كان ثمة ثلاث لجان مستقلة للتحقيق ـ شكلت منذ عام ١٩٧١ ـ لاستكشاف اسباب أعمال العنف فى المؤسسات الاصلاحية (تقرير التحقيق ١٩٧٦ ، وتقرير لجنة التحقيق ١٩٧٥ ، وتقرير لجنة التحقيق ١٩٧٣) .

وقد وجدت مثل هذه اللجان قبل ذلك . والمغزى العام لهذه التحقيقات خطير بالنسبة لمعاملة المساجين بالمؤسسات الاصلاحية الكندية .

وقد اقترحت عدة اصلاحات لهذه المؤسسات خلال الاربعين سنة الماضية . ومن ردود الفعل لهذه التحقيقات التساؤل عن فائدتها مادام لا يعبأ احد بتوصياتها ، او يصعب فرضها على اقل تقدير ، لانها تطالب بمزيد من الحماية لحقوق المساجين ومعاملتهم معاملة اكثر انسانية ، كما تطالب بتعليم افضل للعاملين بهذه المؤسسات بصفة خاصة . ولكن ثمة وجهة نظر اخرى تعتبر هذه التقارير اعترافا بالظروف غير الملائمة ، وتفترض انها قد تكون قوة على المدى الطويل تشكل تغييرا فى الاتجاهات الاجتماعية بالتدريج .

وفى المملكة المتحدة شكلت محاكم للتحقيق بمرسوم برلمانى لاستكشاف اسباب العنف المرتبطة بالمظاهرات . وقامت محكمتان منها بالتحرى عن دور البوليس والجيش فى قمع أعمال العنف أثناء الاحداث التى بدأت كمظاهرات ومسيرات سياسية (تقرير التحقيق ١٩٧٤ ، تقرير المحكمة ١٩٧٢)

وقد اجريت هذه التحقيقات حين اتهم البوليس والجيش باستعمال القسوة والافراط فى استخدام القوة . وكانت نتائج التحقيقات مشابهة لنتائج التحقيقات التى جرت فى كندا من حيث الاعتراف العام وتأكيد ان المشكلة ذات طابع انسانى . اى ان القوة — حين يسمح لافراد من رجال البوليس او الجيش او حرس السجون بحرية التصرف من السهل اساءة استخدامها . ومع ذلك فلم يقع لوم معين على أعمال قوات حفظ النظام من حيث هى كل . أو بالأحرى ان المشكلة نوقشت على اساس انها نتجت من ترك حرية استخدام القوة لفرد من الضباط ، ولقدرة هذا الضابط على استخدامها بحكمة .

اذن ، ما هو تأثير هذه التحقيقات على المجتمع ؟

ان جزءا كبيرا من الاجابة يعتمد على وجهة نظر المشتركين فى الحوار . وهى على أقل تقدير اعتراف بالمسئولية الاجتماعية من جانب الاجهزة الحكومية ، ويؤخذ هذا الاعتراف قضية مسلمة فى بعض المجتمعات ولكن من الصعب ان يحرز النجاح فى مجتمعات اخرى .

وفى البلاد الافريقية نشرت تقارير اللجان الحكومية لتقصى الحقائق الخاصة بأعمال العنف الاكثر اثارة مثل : حادث اغتيال « عبيد كروم » سنة ١٩٧٣ فى زنجبار، وهو النائب الاول لرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس المجلس الثورى فى زنجبار. وفى عام ١٩٧٥ أمرت حكومة زامبيا باجراء تحقيق فى مقتل هربرت تشيتيبو رئيس منظمة حرب العصابات بزامبابوى .

وفى كينيا عين المجلس الوطنى فى سنة ١٩٧٥ لجنة مختارة للتحقيق فى حادث اغتيال جوزيه .م. كاريوكى احد زعماء المعارضة الذى كان ينتقد حكومة كينياتا . وقد اتهم تقرير هذه اللجنة المختارة حكومة كينيا بالقيام بحملة جماعية مدبرة . وقد قبل المجلس الوطنى هذا التقرير رغم معارضة الحكومة . وتكمن قوة هذا التقرير فى أنه مثال للتحدى . ومع ذلك لم يقبض على عضو واحد من اعضاء الحكومة ولم يفصل

اى منهم رغم ما أصدرته اللجنة من توصيات . وقد شكلت لجان تحقيق اخرى للنظر فى الاضطرابات التى وقعت فى المقاطعة الشمالية بزامبيا ، وفى النزاع الذى وقع على الحدود بين روديسيا وزامبيا ، وثمة مئات الامثلة لهذه اللجان الاخيرة التى قد تشمل جماعات كنيسة ، والعفو الدولى عن السياسيين ، ولجان الامم المتحدة مما يقحمنا فى مجال اللجان غير الحكومية .

على النطاق المحدود : اللجان التى تعين لدراسة اشكال خاصة من العنف

حينما تتخذ حكومة ما الخطوة غير المعتادة بتعيين لجنة لدراسة العنف فمن الشائع جدا انها تحدد مجال الموضوع . ومن الواضح ان دور وسائل الاعلام الجماهيرية هو الموضوع الذى يحظى فى المقام الاول باهتمام البلاد المختلفة ، وبخاصة التليفزيون الذى يسهم فى رفع معدل العنف فى المجتمع .

كندا :

عينت مقاطعة اونتاريو فى كندا لجنة ملكية بشأن العنف فى صناعة وسائل الاتصالات فى عام ١٩٧٥ ، لتدرس تأثيرات تزايد عرض هذه الوسائل للافلام العنيفة ولتقرر هل ثمة رابطة او علاقة بين هذه الظاهرة وبين حدوث الجريمة المتسمة بالعنف فى المجتمع (اللجنة الملكية بشأن العنف فى صناعة وسائل الاتصالات ١٩٧٧) .

وقد عقدت هذه اللجنة جلسات عامة فى كندا ، واستشارت خمسة عشر بلدا اجنبيا ، واشرفت على ثمان وعشرين دراسة مستقلة عن وسائل الاعلام .

وكانت محصلة ذلك سبعة مجلدات مسلسلة يقدم المجلد الاول منها المناهج والاستنتاجات والتوصيات ، اما المجلد الثانى فعبارة عن « ببليوجرافيا » عن العنف ووسائل الاعلام . وتضم المجلدات الخمسة الباقية الاخرى البحوث والدراسات . إن التناول الكندى للمشكلة يتجاوز ما قد حدث فى بلاد أخرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الامريكية . والسمة الجديدة لعمل اللجنة الكندية هى جلسات الاستماع العامة التى عقدت فى كل أنحاء أونتاريو لتعرف رأى رجل الشارع بدرجة أكثر من استعراضها لآراء الخبراء . وقد شكلت هذه اللجنة كهيئة تتعامل بلغتين ، وعقدت احدى وستين جلسة استماع عامة فى ثمانية وثلاثين مجتمعا محليا ، وتلقت أكثر من ألف رسالة مختصرة . وجذبت انتباه الجمهور الى عملها بواسطة الاعلانات ، وبعرضها لفيلم خاص عنوانه « أفكار عن العنف » شاهده أكثر من ١ر٥٠٠ر٠٠٠ شخص فى كندا وغيرها من البلاد ، ووزعت ٤٠٠ر٠٠٠ من ملخص أعد عن دور وعمل اللجنة الملكية . وهذه المحاولة للوصول الى عامة الجمهور من السمات التى لم يسبق اليها . وعلاوة على ذلك طلبت اللجنة الملكية اذاعة بيانات من شبكات محطات التليفزيون الكبرى فى الولايات المتحدة ، ومن محطات هيئة الاذاعة الكندية . وقد نتج من هذا العمل مجلدات كلها نقد مرير لمعدل العنف الذى تقدمه وسائل الاعلام الجماهيرية فى كندا ، وبخاصة فى برامج التليفزيون ، وقد ظهر ذلك من الاحساس القوى للاغلبية العظمى

من الجمهور الذى بعث برسائله الى اللجنة . وكانت اكبر درجة من العلوم بالنسبة لارتفاع درجة تصوير العنف فى التليفزيون الكندى تنصب على استخدامه لبرامج تليفزيون الولايات المتحدة وتقليد سياسته . وخلصت اللجنة الى الاستنتاجات التالية :

أ ـ ان البحث فى مضمون ما تقدمه وسائل الاعلام من العنف يدل على احتمال وقوع الضرر بالمجتمع .

ب ـ ان ثمة فيضا متزايدا فى برامج التليفزيون التى تصور العنف يغرى بدوره اجهزة اعلامية اخرى على اتباع هذا النمط .

جـ ـ يدل الاتجاه على مزيد من العنف فى المستقبل .

د ـ ان ارتفاع معدل العنف له علاقة بعرض الافلام الامريكية التى تزيد فيها مشاهد العنف عن الافلام التى تنتج فى أى مكان آخر .

ومع ان اللجنة ترى ان العنف الذى تقدمه وسائل الاعلام قد يكون عاملا واحدا من العوامل التى تسهم فى زيادة معدل الجريمة وانها ترى انه اكبر المتغيرات التى يجب ان يقوم . اما بالنسبة للسياسة فان اللجنة تود ان تنبه الجمهور والحكومات الى الخطر ، وان تنبه صناعة وسائل الاتصالات الى مسئوليتها الاجتماعية . ولا تحبذ اللجوء الى فرض الرقابة ، ولكنها تأمل فى ان تقدم للجمهور بدائل افضل للتسلية وتطالب بمحاسبة المستفيدين من وسائل الاتصالات .

ومن السمات البارزة لتقرير اللجنة الملكية توصيتها بالاصلاحات الشاملة ، ومطالبتها بأجراء « عمرة » كاملة للتيفزيون الكندى ، ووضعه تحت الرقابة الشعبية واتباع النظام المعمول به فى المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا . وسيقلل التغيير الثورى المقترح من عرض مشاهد العنف وتقديم البرامج الامريكية ، ويعكس بدرجة اكثر دقة نوعية الحياة التى يتطلع اليها معظم الكنديين ، مما يتماشى بدرجة اعظم مع الشخصية الثقافية لكندا . ان عمل اللجنة الملكية يعتبر اكثر من بيان عام بعدم الموافقة على السياسة التى تتبعها وسائل الاعلام . كما انها تدافع فى توصياتها الخاصة التى بلغت سبعا وثمانين توصية عن الاجراءات التى يجب ان تواجه المشكلة بها لتصحيح الوضع . وبهذا تجاوزت اللجنة الملكية الكندية حدود الدور الذى قامت به اللجان الحكومية الفرنسية والامريكية التى عينت لدراسة وسائل الاعلام والعنف .

فرنســـا

ان اللجنة الحكومية التى عينت عام ١٩٧٦ فى فرنسا لدراسة مشكلة العنف بوسائل الاعلام الجماهيرية تتناقض فى نواح كثيرة مع المحاولة الكندية . ففى المقام الاول كان نوع التركيز مختلفا تماما . وشكلت اللجنة التى رأسها كريستيان كافانو من ثمانية صحفيين واثنين من العاملين بمصلحة الاستعلامات . وكانت مهمتهم

مناقشة ما تقدمه وسائل الاعلام من مشاهد الاحداث العنيفة ، والتوصل الى بعض توصيات بشأن انماط ثلاثة تصور العنف هى :

- القصص الاخبارية العامة .

- حوادث الخطف بقصد الحصول على فدية .

- احتجاز رهائن لاسباب سياسية او لمجرد الارتزاق .

وقد لاحظت هذه اللجنة ان مشكلة العنف التى تبحثها لم تكن الا جزءا من عالم الواقع ، وليست تمثيلا خياليا لاغراض التسلية . ومع ذلك فان اعمال العنف فى عالم تمثل مشاكل معينة مع احتمال أن التقليد أو تصاعد معدل العنف فى المجتمع ، وبخاصة خطف الاشخاص واختطاف الطائرات ، يرجع بلاشك الى الدور النشيط الذى تؤديه وسائل الاعلام . فاحتجاز الرهائن مثلا هو أسلوب فنى فعال مادامت وسائل الاعلام تعمل على نشره على نطاق واسع جدا ، ومن ثم تخلق مناخا فى الرأى العام يمكن لمن يلجأون الى احتجاز الرهائن ان يعملوا فيه . ذلك لان حوادث اختطاف الطائرات التى لا يبلغ عنها او التى لا تنشر اخبارها قد تعتبر فشلا بلا شك بالنسبة لمن اقدموا عليها . كما ان النشر المفصل للقضية السياسية هو فى اغلب الاحوال الهدف الاساسى لمختطفى الطائرات ، وكثيرا ما تقوم اجهزة الاعلام بتحقيق هذا الهدف ، حتى ولو لم تجب المطالب الاخرى لهؤلاء المختطفين . وقد عقدت اللجنة الفرنسية خمسا وعشرين جلسة لمناقشة هذه المشاكل استمعت خلالها لثلاثة وخمسين شخصا ، او ارسلوا ملاحظاتهم كتابة على استفساراتها . ونتائج هذه المناقشات موجودة فى التقرير النهائى (المشاكل القائمة فى وسائل الاعلام بالنسبة للعنف ١٩٧٦) .

ومثلما كانت الحال فى كندا لا يوافق الجمهور الفرنسى على الطريقة التى تتبعها وسائل الاعلام فى عرض مشاهد العنف . وقد أجرت مجلة التليفزيون الاسبوعية مسحا مستقلا للرأى العام فى سنة ١٩٧٦ ، واسفر عن ان اكثر من نصف الفرنسيين الذين أدلوا بارائهم يعتقدون ان العنف الذى يعرض على الشاشة هو السبب فى العنف الذى يحدث فى الشوارع . وقد طالب ٨١٪ بعدم اذاعة اخبار احداث العنف الا بعد الساعة التاسعة مساء ، كما طالبوا بوضع تقنين للعنف تلتزم وسائل الاعلام باتباعه . وتوصيات لجنة كافانو تفضل بصفة عامة الاعتماد على تقنين اخلاقى مهنى للعاملين بمجال الاعلام اكثر من الاعتماد على قوانين خاصة قد تتصاعد حتى تكون نوعا من الرقابة . وعبرت اللجنة عن أسفها للاثارة فى نشر الحوادث اليومية ، واقترحت اذاعة وعرض اخبار العنف فى ساعة متأخرة من الليل حتى تجنب الاطفال سماعها او مشاهدتها وقالت انه من الممكن ايضا ، وان لم يكن هو الحل الافضل وضع تقنين لبرامج التليفزيون كما هى الحال بالنسبة للافلام . ويمكن ايضا تصنيف البرنامج الذى يشمل أخبار أو مشاهد للعنف فى جدول وترك حرية التصرف للوالدين لتقرير هل عرض هذا البرنامج مقبول بالنسبة لاطفالهم ام لا .

وقد رأت اللجنة ان حوادث خطف الاشخاص تمثل مشكلة بالنسبة للمخبرين الصحفيين ، اذ قد ينقذ الصمت حياة الضحية فى بعض الحالات ، وأوصت باشتراك المتحدث باسم وزارة العدل مع رجال الصحافة ليحد من الكشف التلقائى للمعلومات التى قد تضر بالموقف . ودعت الى وضع ميثاق لمهنة الاعلام وفرض عقوبات عند الاخلال بالثقة التى هى الرأى العام وعدم موافقة الجمهور . ورغم المساوىء والاخطار التى اعترفت بها اللجنة بالنسبة للطريقة التى تتبعها وسائل الاعلام فى نشر او اذاعة اخبار اختطاف الطائرات فانها تشعر بعدم امكان نكرانها لحق الجمهور فى معرفة هذه الحوادث ، كما لا تنكر حق الصحافة فى معرفتها والتبليغ عنها . ورات الاكتفاء بأن تقترح فرض نوع من السيطرة بالتطوع فى تأخير التبليغ بعضا من الوقت تفاديا لتأثر الصحافيين بالانفعالات التى تصاحب مشاهدة هذه الحوادث خاصة عند اندلاع احداث الشغب التى يلعب العنف دوره فيها اذ ان النشر فى حرارة تلك اللحظات قد يزيد النار اشتعالا او قد يكون مضللا . وعموما فان مناقشة « لجنة كانانو » للعنف ووسائل الاعلام يعترف بمشاكل نشر واذاعة اخبار اعمال العنف ، ولكنها لاتطرح تغييرات هامة بالنسبة للاجراءات . انها دعوة للالتزام الخلقى فى نطاق مهنة الاعلام بالبعد عن الاثارة والتمسك بسلوك افضل لصالح عامة الجمهور والضحايا .

الولايات المتحدة

كانت العلاقة بين برامج التليفزيون والعنف موضعا لدراسة اللجان الحكومية مرتين . ومن تقارير قوة العمل للجنة القومية التى شكلت عام ١٩٦٩ لبحث اسباب العنف ومنعه ـ التى سنناقش عملها فيما بعد ـ المجلد المعنون « وسائل الاعلام الجماهيرية والعنف » (بيكر ، بول ١٩٦٩) ، الذى نوقشت فيه البحوث الموجودة وقتذاك من الاتجاهات المختلفة بالنسبة للوسائل الاخبارية وانواع التسلية التى يقدمها التليفزيون والعنف . وصاحبه مجلد آخر بعنوان « الاستماع لوسائل الاعلام والعنف » ، وقد جمعت الادلة من كل رؤساء شبكات البث التليفزيونى الكبرى ، ومن الجمعية الامريكية للصور المتحركة ، ومن رجال النيابة العامة وخبراء وسائل الاتصالات ، وعلماء النفس والامراض العقلية ، وكذلك علماء الاجتماع . وقد استنتج تقرير قوة العمل هذه ان ثمة دلائل كافية تبين انه كان لتصوير وسائل الاعلام الجماهيرية للعنف نتائج سلبية لها اثرها على جمهور المشاهدين . وراى التقرير ان وسائل الاعلام ـ على العكس ـ يقع عليها عبء البرهان والبحث ، وانبرى للدفاع ايضا عن ان معدل العنف قد انخفض فى برامج التليفزيون . وان وسائل الاعلام لو فشلت فى الوفاء بالتزاماتها كان على الجمهور ان يمارس الضغط لاحداث التغييرات فى برامج هذه الوسائل . وكان هذا المجلد واحدا من عشرات المجلدات التى اعدتها قوة العمل ـ بالاضافة الى التقارير المتخصصة عن العنف ـ للجنة القومية . ولم يحظ هذا المجلد ـ فى حد ذاته ـ باهتمام خاص ، ولا بالاهتمام الشامل . وركزت الصحافة وعامة الجمهور وبدلا من ذلك ـ على عمل اللجنة من حيث هو كل بالنسبة

لتحليل العنف من كل جوانبه . وظل موضوع العنف فى التليفزيون ينال اهمية كبرى من عضو من اعضاء السناتو بالولايات المتحدة هو جون أو باستور الذى طلب فى عام ١٩٦٩ قيام كبير اطباء الجيش بتعيين لجنة لاكتشاف الآثار الضارة اذا كان ثمة شيء منها فيما يعرضه التليفزيون من مشاهد العنف على الجمهور والاطفال بخاصة . وشكلت اللجنة الاستشارية بكبير اطباء الجيش للتيلفزيون والسلوك الاجتماعى بعد بضعة اشهر من طلب السناتور باستور . واستمر التحقيق حوالى ثلاث سنوات، ونتج عنه تقرير فى سبعة مجلدات عنوانها « التليفزيون والكبار : تأثير ما يعرضه التليفزيون من مشاهد العنف » ١٩٧١ .

وحولت اللجنة جزءا كبيرا من الابحاث التى استدعاها التحقيق ، وبلغت التكاليف الكلية ما يقرب من مليونى دولار . وأفرخت هذه المحاولة ما يزيد عن ستين مشروعا للبحث والوثائق الفنية . وقد تم اختيار اثنى عشر شخصا لعضوية اللجنة الاستشارية يمثلون الباحثين بالجامعات وشبكات الاذاعة . واستهدفت السياسة التى وضعت لاجراء التحقيق بحث الحقائق العلمية والبعد عن التوصيات الخاصة بالسياسة . ولم تقم اللجنة بالتنسيق بين مشروعات البحث ، ولكنها كانت تمولها بناء على مقترحات الهيئات العلمية . ومن ثم لم يكن هناك اطار متماسك للتحقيق منذ البداية . وهذا خطأ تم تصحيحه فى العمل الذى قامت به اللجنة الملكية الكندية فيما بعد . ومن متناقضات تقرير كبير أطباء الجيش صياغة النتائج بحذر وفى مصطلحات علمية أساءت تفسيرها الوسائل الاعلامية على نطاق واسع . وظهرت التقارير المتعارضة فى الصحافة حول ما قصد التقرير ان يقوله ، ونشب نزاع بين أولئك الذين يمثلون شبكات الاعلام ، الذين لم يروا فى التقرير دليلا علميا على ان العنف الذى يظهر فى برامج التليفزيون يحرض على السلوك العدوانى ، وبين الباحثين الذين شعروا بأن عملهم يوضح — فى الواقع — ان العنف فى التليفزيون له آثار عكسية على نسبة من جمهور المشاهدين على أقل تقدير . وللاستفادة ببعض الامكانات الايجابية للموقف فى صنع السياسة عقد السناتور باستور جلسات استماع فى عام ١٩٧٢ لكل الاطراف المعنية . واذا كان لم يقترح أى نوع من الرقابة او القيود على برامج التليفزيون فقد طرحت بعض الافكار من اجل الاصلاح ، وبخاصة مراجعة البرامج التليفزيونية والاذاعية ، وانشاء دليل للعنف حتى يمكن تقويم البرامج على ضوئه . وانتقد كل من كاتر وستريكلاند المصير الذى آل اليه تقرير اطباء الجيش فى عام ١٩٧٥ ، وقالا ان البحوث والمناظرات وجلسات الاستماع قد استمرت عاما أو عامين دون نتيجة ملموسة ، ومع ذلك فان وجود التقرير جعل القضية معلقة ، والبحث لم يتبع منهجا واضحا من ناحية السياسة .

وبناء على قول كاتر وستريكلاند فاننا نحتاج قبل كل شيء الى انشاء مؤسسات اجتماعية جديدة لترسيخ قنوات الاتصال بين البحث والسياسة العامة ، وبين السياسة والعمل . وليس ثمة مجال فى حاجة ملحة ظاهرة الى هذه القنوات اكبر من مجال وسائل الاتصالات (١٩٧٥ — صفحة ١٣٨) .

لقد شغلت مسألة العنف فى التليفزيون بلادا أخرى ـ بالتأكيد ـ غير تلك التى أشرنا اليها . فقد أصدر المركز الدولى للوثائق الاجتماعية والاقتصادية الافريقيةمطبوعا فى عام ١٩٧١ عن وسائل الاعلام فى البلاد النامية . كما اصدرت الحكومة السويدية بعض المطبوعات عن وسائل الاتصالات . واصدرت كثير من البلاد مطبوعات شبه حكومية عن موضوع التليفزيون والعنف أعدتها فى اغلب الاحوال هيئات الاذاعة المختلفة . وفى أسبانيا تولى صندوق الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لاتحاد البنوك الادخارية نشر بحث عن العنف ووسائل الاعلام الجماهيرية وصدر فى عام ١٩٧٢ . وفى ايطاليا أقامت هيئات الراديو والتليفزيون ندوة عن العلاقة بين العنف فى التليفزيون والاجرام . وفى الفترة الاخيرة أصدرت وزارة الداخلية البريطانية (برودى ١٩٧٥) مطبوعا بعنوان « مسألة العنف على الشاشة والرقابة على الافلام » .

ويستنتج من المراجعة الشاملة لكل البحوث التى أجريت حتى الآن ـ فى عدد كبير من البلاد ـ أن المشاكل لم تحل بعد . كما يكتنف نتائج البحوث غموض كبير ، وتفسر تفسيرات متناقضة ، وترتبط فقط ، وفى خط مائل ، بالمشكلة العامة للرقابة على وسائل الاعلام .

ولذلك فمن الواضح أنها لم تستطع ان تسهم بقدر كبير وبطريقة مباشرة فى معرفتنا هل الأشكال الشائعة للتسلية ووسائل الاعلام الجماهيرية بوجه عام تؤثر تأثيرا ضارا بصفة قاطعة أو أن لها نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة لتطور النشء

ويقول هالوران برودى (صفحة ١٤٥) لابد من مناقشة مسألة العنف فى الافلام فى اطار المضمون الاجتماعى العريض للتأثير الشامل لبرامج التليفزيون ووسائل التسلية عن طريق الافلام ، وهل التصوير المتكرر والمجسم للعنف والأعمال العدوانية خطر من الناحية الاجتماعية ، وهل تقديم وسائل الاعلام الحياة فى صورة مثيرة تافهة سوقية يمكن أن يكون أقل ضررا بالصحة الاخلاقية فى أحوال نادرة جدا .

اللجان المتعددة الجنسية

لدراسة العنف فى وسائل الاعلام

بالنسبة لمستوى الجنسيات المتعددة اهتم كل من مجلس اوربا ومنظمة اليونسكو بوسائل الاعلام الجماهيرية والعنف . ففى أواخر العقد السابع انكبت اللجنة الأوربية لمشاكل الجريمة ـ التابعة لمجلس أوربا ـ على دراسة مشكلة حماية الشباب وجمعت الوثائق الخاصة بتأثير الصحافة (ميتشارو ، جيمس ١٩٦٨) والسينما (بريموند ١٩٦٨ ، هالوران ١٩٦٨) فيما يرتكبه الشباب من جرائم . ومنذ آونة قريبة جدا ناقشت الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا دور وادارة وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية فى مجتمع ديمقراطى سنة ١٩٧٥ ونشر المجلس ببليوجرافيا عن وسائل الاعلام (بوثى ١٩٧٦) . وقامت منظمة اليونسكو بالاشراف على عقد المؤتمرات

والندوات والأبحاث المكتوبة المرتبطة بوسائل الاعلام والعنف فى أوقات مختلفة وفى أطر متنوعة وأعدت ببليوجرافيتان فى أوائل العقد السابع أحداهما بشأن تأثير التليفزيون على الأطفال والمراهقين (اليونسكو ١٩٦٤) والأخرى عن تأثير السينما (اليونسكو ١٩٦١) .

وفى عام ١٩٧٠ عقدت منظمة اليونسكو ندوة عن تصوير العنف فى وسائل الاعلام الجماهيرية وتأثيره على السلوك فى كل من البلاد المتقدمة والنامية (اليونسكو ١٩٧٠) . وفى هذا الاطار نشرت رسالة عن الأزمة الأخلاقية فى المجتمع المعاصر أفردت فيها فصلا خاصا بتمثيل العنف فى الافلام السينمائية والتليفزيون وتأثيره على الشباب (بيورنت ١٩٧١) . كما نشرت رسالة أخرى نوقشت فيها وسائل الاعلام الجماهيرية فى المجتمع المعاصر ، وركزت عنايتها على الحاجة الى البحوث التى تتناول جميع الاتجاهات بما فيها العنف والعدوان (هالوران ١٩٧٠) .

المجال الأوسع نطاقا

اللجان القومية لدراسة العنف فى المجتمع

كولومبيا

ربما تكون كولومبيا من أوائل البلاد التى شكلت لجانا قومية لدراسة العنف الاجتماعى . وقد حدث هذا نتيجة خلفية معينة هى الصراع الدموى المتواصل الذى استمر من عام ١٩٤٦ حتى ١٩٦٥ ـ وطبقا لقول رمزى (١٩٧٣) « كان الصراع الذى عرف باسم « العنف فى كولومبيا » من أكبر وأشد الحروب الداخلية تعقدا فى هذا القرن (صفحة ٣) . ففى موقف التغيير الاجتماعى الذى بذلت فيه محاولات لتبديل القيم التقليدية الراسخة منذ أمد بعيد والمصالح المكتسبة أصبح اللجوء الى العنف فى كولومبيا وسيلة للحياة ، بل يمكن القول بأنه أصبح تقليدا جديدا . ويمكن تقسيم مسار هذا العنف الذى استمر أكثر من ستة عشر عاما الى فترات : ففى عام ١٩٥٩ عين الرئيس البرتو لاليراس كاماراجو لجنة قومية لبحث اسباب العنف القائمة وقتذاك . وكان المؤلفون الثلاثة للتقرير الذى نشرته هذه اللجنة فى مجلدين فى سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٤ هم السادة : جيرمان جوزمان كمبس ، وهو قسيس عين فى اللجنة القومية ، وأورلاندو فالس بوردا ، من علماء الاجتماع ، وكان وقتئذ عميدا لكلية الدراسات الاجتماعية بالجامعة الأهلية ، وادراردو أومانا لونا ، وهو محام متخصص فى التشريعات الاجتماعية .

واحدث نشر المجلدين اللذين صدرا بعنوان « العنف فى كولومبيا : دراسة لعملية اجتماعية » (١٩٦٢-١٩٦٤) ضجة كبيرة . وقام فريق من علماء الاجتماع

المتحررين بجامعة « جافيريانا » فى بوجوتا ، الذين ادعوا ان الاحصائيات الخاصة بالوفيات والتلفيات التى وردت بالمجلدين كان مبالغا فيها الى حد كبير .

وينتقد رمزى (١٩٧٣) كل الدراسات التى دارت حول هذين المجلدين ويتهمها بالتحيز ، ولكنه يشير الى ان نشر دراسة لجنة الحكومة يضفى شرعية على تحليل الهيئات العلمية لمشكلة من أسوأ مشاكل الامة (صفحة ١٠) . وقد طبع التقرير للمرة الثامنة حتى الآن . ويلقى التقرير اللوم على حزب المحافظين والمناهضين لقوى الاصلاح لأنهم أول من استخدم العنف كأداة للكبت .

ويرى فالس بوردا (١٩٦٥) أن هذا التقرير دراسة موثوق بها ، ويقول ان العنف كان شيئا منطقيا محتما نتيجة للطريقة العنيفة التى اقصى بها حزب المحافظين عن السلطة ، واضطهاد حزب الاحرار الذى اعلن المقاومة المدنية فيما بعد . ومرة أخرى يقتبس بوردا من تقرير اللجنة ، ويصف التحول فى استخدام العنف فى كولومبيا من تكتيك للاستيلاء على السلطة ــ أى التكتيك الذى اكتسب الاحترام كعنصر ضرورى فى الشئون السياسية السوقية الى ظاهرة سياسية ، اى تلك الانتفاضة العنيفة لشعب بلا أيديولوجية او رؤية معينة ، وبواعث تافهة ، وانفعالية قاسية ، فكان كالاعمى بلا قيادة الى جانب سوء التنظيم ، وعدم الاستعداد فى وسط عملية التحول . ولقد أطلق على هذا النوع الجديد من العنف مصطلح « الصراع الشامل » أو « صراع الابادة » (العنف لفالس بوردا ١٩٦٥ ــ صفحة ١٩٧) .

وبينما مثل العنف صراعا على السلطة بين النظام القديم والتطلعات المتصاعدة للفلاحين بوجه خاص يبين فالس بوردا أن الصراع استمر حتى الجيل الثانى ، خاصة بعد اغتيال الزعيم الليبرالى جورج اليسرجيتان ، أصبح العنف فى عام ١٩٤٨ شيئا روتينيا وفقد سماته الايديولوجية . ونشأ نمط جديد من الزعماء الذين أطلق عليهم « أطفال العنف » ، واقتباسا من تقرير اللجنة يقرر فالس بوردا « أن النمط الجديد من الأجرام يستعصى على كل استئصال » . ونتج على المدى الطويل تغيير اجتماعى ، وظهرت معايير تقليدية وقيم ، ودرجة من التحرك الناشىء من تنظيم العنف على المستوى القومى .

أما تقرير جوزمان فيختلف فى نواح كثيرة عن الأمثلة الخاصة بفرنسا والولايات المتحدة التى سنناقشها فيما بعد . وقد قام بتصنيفه ثلاثة أشخاص فى وسط أزمة قومية عنيفة ، وبرغم أن ثلاثتهم كانوا من الشخصيات البارزة ومن الأفراد المحترمين والاساتذة المحترفين فقد كان لهم وجهة نظر سياسية مع علمهم الأكيد بأن تقريرهم سيكون له أصداء كبيرة على موقف متفجر من الناحية السياسية . وبهذا المعنى فهو مثال للنقد الاضطرارى لسياسة مستقرة ، ويتم تحت اشراف لجنة حكومية . وهذه السمة تتسم بها ايضا تقارير اللجان الفرنسية والامريكية ، برغم أن عملها يشمل أبعادا أكبر ، وتم فى مناخ اقل عنفا . وليس صحيحا على وجه

التأكيد أن تقرير اللجنة الحكومية عن العنف يمثل تأييدا أتوماتيكيا لنظام الحكومة وسياساتها .

فرنســا :

شكلت فرنسا فى الآونة الاخيرة لجنة حكومية لدراسة مشكلة العنف فى المجتمع . فقد عين الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان فى عام ١٩٧٦ الين بيريفيت ليرأس لجنة تقوم بدراسة العنف والانحراف والأجرام . وتكونت اللجنة من عشـرة أعضاء بالأضافة الى رئيسـها بيريفيت ومثل فيها رجال القضاء والقانون وعلمـاء الأمراض العقلية وعلماء الاجتماع والتخطيط الحضرى أو المهندسـون المعماريون . وعقدت اللجنة بكامل أعضائها خمسا وستين جلسة وسبع حلقات ، كما قضت مئات من الساعات فى جماعات عمل أصغر . وتناولت مجموعات العمل الخمس التى كان لكل منها مقرران الموضوعات الآتية :

أ ـ الجوانب السيكولوجية والبيولوجية للعنف .

ب ـ تمدين المناطق الزراعية ، المستوطنة ، والتغيير الثقافى .

حـ ـ العنف والاقتصاد .

د ـ حماية الشباب .

هـ ـ الجوانب المتعلقة بقوانين العقوبات ، والمؤسسات الاصلاحية .

وقد استشارت اللجنة عددا كبيرا من الشخصيات السياسية ، بما فيهم عمد اكبر خمس مدن فى فرنسا ، والخبراء فى المجالات المرتبطة بالعنف ، وعلماء الجريمة، ومديرى المصالح الحكومية الذين يتعاملون مع العنف ، وزعماء اتحاد العمال .

وأجرى ثلاثون بحثا ودراسة بناء على طلب اللجنة اشتملت على مجموعة من الوثائق عن العنف فى فرنسا لم يسبق جمع مثلها . وقد أعد التقرير العام « أجوبة عن مسألة العنف » فى خلال عام واحد ، وقد قدم للرئيس جيسكار ديسـتان فى يولية ١٩٧٧ .

وقد ركز النص العام للتقرير على الشعور العام بعدم الامن الذى يسود فرنسا ويؤدى ذلك الى تحليل للسلوك الذى يولد الخوف : الاجرام ، الانحراف ، العنف الاقتصادى ، والعنف فى دنيا العمل . وطبقا لتقرير اللجنة فان الخوف والثوران المضاد للسلوك الاجتماعى ليسا الا ظواهر دورية . وقد اتسمت بهما فترات كثيرة من التاريخ فى كل أنحاء العالم ، وفى فرنسا أيضا . وقد عادت هذه الظواهر الى الظهور بعد فترة زمنية من الهدوء النسبى ، وانبعاث الجريمة فى شكلها الحديث قد حدث خلال العقود الأخيرة من السنين ، وحدوثها قد تضاعف بين ١٩٦٧ و ١٩٧٦ ومن ناحية أخرى يدعى التقرير ـ اقتباسا من الأحاديث التى جرت مع عامة الشعب

ـ ان عددا قليلا من الأشخاص قد مارسوا العنف للمرة الأولى . ونتيجة لذلك فهم على انه مناخ الخوف ، الخوف من شر مرتقب تسانده وسائل الاعلام ، ويسود بدرجة أكبر فى المراكز الحضرية الكبيرة . ان ثمة محاولة لتصوير العنصر الأجرامى واظهار انه عنصر ذكرى الى حد كبير ، وينحصر وقوعه بين الفئات العاملة وصغار رجال الأعمال ، وأنه نادر الحدوث بين العمال الزراعيين أو الفلاحين ، كما يحدث بكثيرة فى المراكز الحضرية الكبيرة .

وبحثا عن أسباب العنف نظرت اللجنة الى عدة عوامل : التاريخ ، وسيلة الاتصال الاعلامية ، الميول النفسية والبيولوجية ، الكحوليات والمخدرات .

وفى مرحلة أخرى بحث الأحباط من ناحية التطبيق الاجتماعى مثل : البطالة ، فترات الركود والنمو الاقتصادى . ولم يظهر لأى واحد من هذه الاتجاهات أو الظروف الاقتصادية علاقة احصائية فى ازدياد العنف . وقد ظهرت للتحول الجغرافى والاجتماعى علاقة احصائية بالعنف . ويناقش التقرير أيضا فشل الأسرة فى القيام بدورها من ناحية التطبيع الاجتماعى للأطفال والعزلة والريبة التى تتسم بهما الحياة الحديثة .

وثمة نهج آخر لفهم العنف ، هو بحث تركيز المجتمع على النواحى الاستهلاكية والجشع ، وقيام الأشخاص بعمليات البيع والشراء لحسابهم الخاص . ويكشف لنا تحليل للجريمة يقوم أساس تكلفة المنفعة عن أن القلق والتسرع والرغبة فى المشاركة فى السلع الموجودة فى المجتمع على قدم المساواة تؤدى كلها الى تبرير الجريمة بأنها وسيلة لاستعادة التوازن الاجتماعى العادل . كما حظيت عملية « التمدين » بانتباه خاص ، على أنها أرض خصبة لتوالد الجريمة . فالمبانى الشاهقة ، والاكتظاظ السكانى ، والتقسيم الى مناطق طبقا للمكانة الاجتماعية الاقتصادية ، والعمر ، والطبقة الاجتماعية ، وكذلك الهوية المجهولة للحياة الحضرية الحديثة ، كل ذلك يؤدى الى العنف . والقضية الأخيرة للعنف هى انخفاض عملية الحوار التى هى البديل للمواجهة ، والمعالجة بالحديث . وقد اشتمل تقرير اللجنة على مئة وخمس من التوصيات وتتبع بوجه عام مناقشة الأسباب ، وهى :

- احصائيات أفضل عن الجريمة .
- مزيد من الأبحاث .
- الحد من حجم المدن بحيث لا تستوعب أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسمة .
- الحد من ارتفاع المبانى .

ويرى أنه من الضرورى تشجيع علاقات الجوار وأنشطتها ، والتمسك بالثقافة ، وتحاشى اجتثاث قطاعات من السكان أو خفض الحياة الأسرية ، والمحافظة على كيان الأسرة وهيكلها ، ودراسة علاقة وسائل الأعلام الجماهيرية بالعنف ، ومقاومة اساءة استخدام الكحوليات والمخدرات ، وحماية الشباب ، وجعل المبانى

اكثر امانا ، وتحسين العلاقات بين رجال البوليس والمواطنين ، وضرورة التعاون الدولى لمكافحة الجريمة ، وتعديل قانون العقوبات ، والغاء عقوبة الأعدام ، وتكوين منظمة دائمة على المستوى الدولى لتنسيق كل هذه الاجراءات . وكما يقول التقرير فى خاتمته بعنوان « العنف فى الأنسان » (صفحة ١٩٤) لا يمكن كبح جماحه . ولكن مع تجديد الشعور بأن كل فرد له فائدة للآخر وللآخر فائدة له ، ومع استئناف الحوار ، فقد يولد عالم جديد . وقد قصد أن يكون التقرير معتدلا وموضوعيا ، ومع ذلك مازال بعض أعضاء اللجنة يعترفون بأنهم غير مستريحين اليه ، لأن كثرة العوامل المستشهد بها تترك مسألة أسباب العنف غامضة ، والسلطة العامة ليست هى محل البحث ، بل حقوق الجماعات الاجتماعية المهنية ، والعائلات وقبل كل شيء حقوق الأفراد (صفحة ١٥٣) .

الولايات المتحدة

ثمة تقليد راسخ فى الولايات المتحدة منذ أمد بعيد لتعيين اللجان القومية لبحث المشاكل الاجتماعية ، واندلاع أعمال العنف التى تهز كيان الأمة . ومنذ عام ١٩٦٠ على أقل تقدير ، عينت أربع لجان من هذا النوع :

الأولى : لجنة تقصى الحقائق الكامنة وراء حادث اغتيال الرئيس جون كيندى فى عام ١٩٦٣ .

الثانية : لدراسة الظروف التى أدت الى اندلاع أعمال العنف والشغب فى حى واتس بولاية لوس أنجلوس فى عام ١٩٦٥ .

الثالثة : للبحث عن أسباب الاضطرابات المدنية التى انتشرت وأقلقت المدن الكبرى بالولايات المتحدة فى صيف عام ١٩٦٧ .

الرابعة : لتحديد الأسباب ، ومنع أعمال العنف التى عقبت أغتيال السناتور روبرت كيندى فى عام ١٩٦٨ .

وقامت اللجنتان الاخيرتان باستكشاف المشكلة الكبيرة للعنف فى المجتمع ، ومن ثم فهى تقارن باللجان التى شكلت فى الدول الاخرى التى ذكرناها آنفا .

ففى يولية ١٩٦٧ ، وبعد صيف شهد أحداث شغب عنيفة فى المراكز الحضرية الكبرى ، عين الرئيس ليندون جونسون لجنة قومية استشارية للاضطرابات المدنية لكى تقوم بالأجابة عن الآتى :

ـ ماذا حدث ؟

لماذا حدث ؟

ـ ما يمكن عمله لمنع تكرار حدوثه ؟

وهذا بالأضافة الى اربعة عشر سؤالا اخرى تتعلق بالتفاصيل .

وطلب الرئيس جونسون ملخصا عن أعمال الشغب ، وما ينصح باتخاذه من اجراءات على المدى القصير وعلى المدى الطويل لمنع هذه الاعمال واحتوائها . وضمت اللجنة عشرة أشخاص بالآضافة الى رئيسها اوتو كيرنير حاكم ولاية الينوى (وكان أغلبهم من المشرعين ويمثلون كل الأحزاب السياسية) وزعيما من اتحاد العمال ، ومديرا من احدى الشركات الصناعية ، وزعيم حركة الزنوج للأصلاح الاجتماعى ، وموظفا مدنيا ، وضابطا كبيرا من ضباط البوليس . وبينما شملت الاضطرابات المدنية فى عام ١٩٦٧ الأحياء الحضرية للزنوج كان ضمن أعضاء اللجنة أثنان من الزنوج فقط ، ولم يكن احدهما من الشخصيات المناضلة فى حركة الرفض الزنجية . وكونت اللجنة مجموعتين استشاريتين ، وهيئة من الأساتذة يزيد عدد افرادها عن تسعين شخصا . وخلال الجلسات التى استمرت من اغسطس حتى نوفمبر استدعى مئة وخمسة وثلاثون شاهدا يمثلون العمد ورجال البوليس والحرس الوطنى وزعماء الزنوج وأساتذة الجامعات والموظفين المدنيين والمؤسسات الاجتماعية والمحلية . وكانت قائمة المستشارين والمتعهدين أكبر بكثير جدا . وأنجزت اللجنة مهمتها فى عام واحد ، وقسمت الى مراحل مختلفة . وكانت المرحلة الأولى لاستكشاف ما حدث فعلا وبالتفصيل فى كل مدينة اثناء احداث الشغب ، حتى تعرف لماذا حدث هذا الشغب . وقام أعضاء اللجنة بزيارة ثماني مدن ، وقابلوا أهالى أحيائها ، والمناضلين من الزنوج ، وموظفى كل مدينة منها . وقام الخبراء الذين عملوا كمستشارين للجنة بدراسات لها ، وعانوا فى اعداد التقرير النهائى . وقد جرى البحث وفقا لثلاثة برامج رئيسية :

ـ مقابلات شخصية ولقاءات عقدت فى عشرين مدينة لتحديد الموقف المحلى بصورة أكثر تفصيلا .

عرض ملخص للأحداث وفقا لتسلسلها الزمنى ، وقسوة أعمال الشغب فى كل مدينة .

ـ تقدير موقف الأهالى الزنوج والبيض بالنسبة لأعمال العنف .

كما جرت دراسات أخرى بحثا عن تحديد المنظمات المستترة وراء هذا الشغب ودور البوليس ووظيفته وسلوكه ، والحرس الوطنى ، وادارات اطفاء الحريق ، ودور شركات التأمين فى المناطق التى أصابها التخريب ، ودور اصحاب المشروعات الخاصة .

واتبع التقرير النهائى موجز الأسئلة الثلاث التى طرحها الرئيس جونسون .

اولا : ملخص وتشخيص الاضطرابات التى اجتاحت كل مدينة من المدن الثمانية وهو أجابة عن السؤال القائل : ماذا حدث ؟

ثانيا : لماذا حدث ؟ وتناول مسألة الأسباب .

وحيث ان اعمال الشغب اتسمت بالعنصرية فأن الأسباب الرئيسية تكمن وراء التفرقة العنصرية السائدة ، وعزل الزنوج ، والهجرة السوداء الى المدن ، وانتقال البيض الى الضواحى ، وكذلك الأحياء الفقيرة التى يعيش الزنوج فيها ، وخيبة امل الزنوج ، وعامل التقليد فى العنف ، والدور العكسى للبوليس فى حفظ النظام بالأحياء الفقيرة .

وهذه العناصر للكفاح العنصرى فى الولايات المتحدة قتلت بحثا من كل جانب . فمن الناحية التاريخية تم تتبع الوضع الاجتماعى للزنوج منذ الفترة الاستعمارية حتى العقد السابع من هذا القرن ، أى العقد الذى أصبحت فيه أعمال الزنوج مباشرة وظهرت فيه قوة الحركة الزنجية ومن الواضح أن انشاء الأحياء على أساس عنصرى يتعارض مع خلفية ميول السكان وتدفقهم

ان بعض القوى المؤثرة فى الزنوج تماثل تلك القوى التى أثرت فى الأقليات العرقية قبل ذلك . ومن العوامل الأخرى بخاصة التفرقة فى التوظيف ، والعزل فى الأسكان والمدارس ، فيتجه لاتجاهات البيض القائمة على الجنس واللون . كما بحثت كل مشاكل البطالة ، وكيان الأسرة ، وسوء التنظيم الاجتماعى . وبالرغم من أن الوضع الاقتصادى للزنوج قد تحسن مع مرور الزمن فأنه لم يتحسن بمثل السرعة التى تحسن بها وضع البيض ، وما زالت الشقة تتسع بين أولئك وهؤلاء . وصورت ظروف الحياة الضارية بالأحياء الحضرية الفقيرة تصويرا حيا : حيث الجريمة ، وعدم الشعور بالاطمئنان ، وسوء الأحوال الصحية ، والمرافق ، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال ، وتوقع حياة الفقر المدقع ، واستغلال التجار البيض . رسم ذلك كله صورة لامة تتجه نحو مجتمعين : مجتمع زنجى ، ومجتمع للبيض ، كل منهما منفصل عن الآخر ولا يتساوى معه (صفحة ١) ، ويطالب التقرير بعلاج الموقف ، ومن الواضح أن هذه ليست مهمة سهلة رغم ما تقدمه من أمل (صفحة ١ ــ ٢) .

ان هذا التقسيم العنصرى العميق ليس أمرا محتوما ، اذ يمكن أن تنعكس الحركة انعكاسا جزئيا ، والاختيار مازال ممكنا . وعملنا الأساسى هو تحديد ذلك الاختيار والضغط لاتخاذ قرار قومى . وسيتطلب هذا البديل الالتزام بالعمل الوطنى وبالاتجاهات الجديدة ، بل سيتطلب نهما جديدا ، وأدارة جديدة قبل أى شىء . ان سياسة العزل والفقر قد أوجدت فى الاحياء العنصرية الفقيرة بيئة مدمرة ، ومجهولة تماما لمعظم الأمريكيين البيض ، والأمر الذى لم يفهمه الأمريكيون قط ، ولا يمكن للزنوج أن ينسوه أبدا ، هو أن مجتمع البيض هو الذى تعمق فى خلق الاحياء الفقيرة الزنوج ، وأن مؤسسات البيض هى التى أوجدتها وتتمسك بوجودها

وان مجتمع البيض هو الذى يمكنه ان يتغاضى عنها . وانتقل اعضاء اللجنة من عريضة الاتهام الشاملة هذه الى التوصيات وفقا للمبادىء الأساسية الثلاث .

وحتى ترقى البرامج الى المستوى الذى يتفق مع ابعاد المشاكل ــ ولكى توجه هذه البرامج للتأثير القوى فى المستقبل القريب ، وتضيق سعة الشقة بين الوعد والانجاز ، وللأقدام على المبادارات الجديدة والتجارب التى يمكنهـا تغيير نظـام الاحباط الذى يسود الأحياء الفقيرة للزنوج ، ويضعف المجتمع ــ يقترح تقـرير اللجنة فى عدد كبير من التوصيات الخاصة استراتيجيات دقيقة محكمة عـــلى المستوبين المحلى والقومى .

فعلى المستوى المحلى اقترحت وسائل لتحسين التفاهم والاتصالات والعلاقات بين سـكان أحياء الزنوج ، وبين الحكـومة المحلية ورجال البوليس للسـيطرة على الاضطرابات وتحسين نوعية العدالة واجراءات التقاضى فى المنازعات ، واحداث تحسينات فى نوعبة الحياة فى المناطق المحرومة المجاورة للمدينة الرئيسية ، من خلال « الانفاق الاتحادى » على التعليم والأسكان والتوظيف والتدريب على الأعمال والخدمات الاجتماعية

وعلى المستوى القومى يوصى التقرير بوضع برنامج للتنسيق يهدف الى ايجاد مزيد من فرص العمالة لتجديد واحياء المناطق التى يسودها الفقر ، القائمة الآن ، وتحسين التعليم العام بخفض نسبة التفرقة بين السود والبيض فى المدارس ، وتحسين نوعية التعليم فى مدارس احياء الزنوج ، والتجديد الشـامل لنظـام الرفاهية السائد فى الوقت الحالى ، والبحث عن بدائل مثل تحديد حد ادنى لمستوى الدخول ، وايجاد نظام جديد لاسكان الاسر ذات الدخل المحدود ، وسن وتنفيذ قانون وطنى يفتح باب شغل المساكن يمكنه القضاء على التفرقة العنصرية فى بيع المنـازل وتأجيرها على أساس الجنس أو العقيدة أو اللون أو الاصل القومى .

ان مضمون التقرير العام للجنة القومية الاستشارية ليس الا نقدا مريرا للاتجاه الذى يتخذه المجتمع الأمريكى ، حيث يعيش الزنوج فى عالم ، والبيض فى عـالم آخر . كما يصبو ويأمل فى تحقيق الاصلاحات المطلوبة قبل فوات الأوآن . وخلال الأشهر التالية لصدور تقرير لجنة كيرنير سادت الولايات المتحدة موجة أخرى من العنف بلغت ذروتها باغتيال الزعيم الزنجى مارتن لوثر كنـج ، والسـناتور روبرت كيندى فى يونية ١٩٦٨ . ومرة أخرى عين الرئيس جونسون لجنة قومية لبحث أسباب العنف ومنعه . وشكلت هذه اللجنة بموجب المرسـوم التنفيذى فى يونية ١٩٦٨ ، وأتمت مهمتهـا فى ديسمبر ١٩٦٩ ، وقدمت تقريرها للرئيس الجـديد ريتشارد نيكسون . وقد لاقت هذه اللجنة ــ بلا شك ــ اكبر قدر من الشهرة ، وعبأت اكبر عدد من العلماء فى قطاعات المجتمع . كان رئيسها الدكتور ميلتون .س. ايزنهاور ، وهو رئيس جامعة وشـقيق الرئيس السـابق دوايت ايزنهاور . وكان أعضاؤها الاثنا عشر من رجال القضاء وأعضاء الكونجرس ورجال النيابة ، بالأضافة

الى مؤلف فيلسوف ، واحد علماء الأمراض العقلية . وبذلت هذه اللجنة مجهودا كبيرا على نطاق واسع شمل : هيئة الاساتذة المهنيين والمستشارين ، وعقدت الجلسات ، كما عقدت مؤتمرات أكاديميا ومؤتمرا عن الشباب والعنف ومؤتمرات اخرى لرؤساء الجامعات . وقد جعلت تقارير قوة العمل وتقارير التحقيق الخاص مهمة هذه اللجنة عملا لم يسبق اليه .

وتكون من التقارير السبعة لقوة العمل والتقارير الخمسة المتخصصة أكثر من خمسة عشر مجلدا مطبوعا ضمت البحوث والمناقشات التى اشترك فيها ما يقرب من مئتى عالم عن طريق التعاقد مع اللجنة . وعقد أعضاء اللجنة جلسات كثيرة طوال ثمانية عشر شهرا ، كما عقدوا المؤتمرات قبل أن يقدموا ملخص تقريرهم النهائى . وطبقا لكلمات رئيس اللجنة (صفحة ١٦) : « أحب أن أوكد أن حل مشكلة العنف فى مجتمعنا سيتطلب أعمالا كثيرة من : الأفراد ، والعائلات ، وكثير من المؤسسات الخاصة ، بل كل مستوى من مستويات الحكومة . ومن ثم تكون للقيم التربوية العامة فى تقريرنا أهمية أكيدة عند الاستفادة بها فى صياغة التشريعات » .

ويضع التقرير مشكلة العنف فى المجتمع الأمريكى فى منظور تاريخى ، ويستنتج أنه كان جزءا من الحياة القومية على الدوام . ويوضح أن الزيادة السريعة فى العنف بكل أشكاله ، والجريمة بوجه خاص ، أصبحت مزعجة خلال العقد السابع من هذا القرن ، وأنها تتطلب اهتماما وعملا قوميا . ولكى نفهم هذا العنف من الضرورى أن ندرس المجتمع الأمريكى نفسه (صفحة ٢٣) .

ومن الأجراءات التى اقترحت للسيطرة على العنف زيادة الأنفاق لمنع الجريمة وتنفيذ العدالة ، واتباع سياسة قومية للحد من الأسلحة النارية الصغيرة ، والحصول على الأسلحة اليدوية . ومع ذلك فمن المعترف به أن هذه السياسات لن تقضى على الأسباب الأساسية للعنف . والواقع أن أعضاء اللجنة يرون انهم غامروا بفرض قدر كبير من الرقابة ، ونتج ذلك من مجتمع يسوده الكبت . علاوة على ذلك كان تقرير هذه اللجنة مثل تقرير لجنة كيرنير يلقى اللوم كله على الظروف الاجتماعية . والهدف هو أن نجعل العنف أمرا غير ضرورى ، ولا جدوى منه . ولكى نحقق ذلك لابد أن نحدث الجماعات المحرومة — بما فيها الشباب — عن مصيرهم ، وعن تشكيل المجتمع فى المستقبل بدرجة أكثر (صفحة ٣٠ و ٣١) . والطريقة التى يمكننا أن نحقق بها التقدم الأعظم لتقليل العنف هى اتخاذ الأجراءات الضرورية لتحسين ظروف الأسرة والحياة الاجتماعية لكل من يعيشون فى مدننا ، وبخاصة الفقراء الذين يتركزون فى الأحياء الفقيرة . فهذه الأحياء الفقيرة هى المسئولة بنسبة كبيرة جدا عن جرائم العنف . فلكى تكون شابا فقيرا غير متعلم لا تملك وسيلة للهرب من بيئة حضرية ضاغطة ، ولكى تحصل على ما يدعى المجتمع انه متوفر (ولكن للآخرين فى معظم الأحوال) ، ولكى يرى الأنسان حوله دائما أن الوسائل غير المشروعة بل وسائل

العنف هى التى تستخدم فى اغلب الاحوال لتحقيق المكاسب المادية ، ويرى الآخرين يستخدمون هذه الوسائل دون ان ينزل بهم العقاب ، فان كل هذه الأمور تعتبر من المؤثرات العديدة التى لها وزنها ، والتى تجذب الكثيرين الى الجريمة والانحراف .

ولكى تكون خاضعا للتفرقة العنصرية والعزل أيضا فان ذلك يضيف كثيرا الى قوى الجذب الاجرامية . فالامن فى مدننا لا يتطلب شيئا اكثر من الاقدام لاعادة تنظيم هيكل الحياة الحضرية . ولكى نحدث اعادة تنظيم هيكل هذه الحياة فى المراكز الحضرية لأمة . يوصى اعضاء اللجنة بأعادة ترتيب الأولويات القومية . مؤكدين أن الحظر على أحياء المجتمع ليس وافدا من خارج حدود البلاد ولكن التحلل نابع من داخلها ، وأوصى التقرير بتقليل نفقات الدفاع بعد نهاية حرب فيتنام ، واعادة توزيع الاعتمادات القومية فى مجهود أكبر لتحسين الظروف الداخلية للآمة .

وشملت خاتمة التقرير احدى وثمانين توصية خاصة . منها اعادة ترتيب الأولويات القومية ، وتشمل زيادة الاستثمارات فى الرعاية الاجتماعية والعدالة الجنائية حتى تتحقق الأهداف القومية . وعلاوة على ذلك طالب اعضاء اللجنة بضرورة ترخيص الأسلحة اليدوية ، وبتوفير الفرص للعمالة الكاملة ، وتوفير الأسكان ، وبسياسة متسقة للتجديد الحضرى ، وبرقابة افضل على البرامج التليفزيونية التى تشمل مشاهد العنف وعلى الأفلام السينمائية ايضا ، وبمستوى افضل بين الطلاب والأدارة فى ساحة الجامعات ، وتخفيض سن حق التصويت الى ثمانية عشر عاما ، وبأصلاح نظام الاحتياط للخدمة العسكرية ، وبوضع برامج اخرى للشباب ، وبتخفيض عقوبة احراز « المارهوانا » الى جنحة ، وأن يبذل الجميع مجهودا منسقا لسد الفجوة بين أبناء الجيل الواحد .

وتقوم هذه التوصيات ، وكذلك نص تقرير اللجنة ــ على مادة تقارير قوة العمل التى غطت الجوانب التاريخية واجرت الدراسات المقارنة عن العنف والرفض والمواجهة والجريمة والاغتيال والأسلحة النارية الصغيرة ووسائل الاعلام الجماهيرية والقانون والنظام .

المجال الأوسع نطاقا

المنظمات المتعددة الجنسية

على مستوى تعدد الجنسيات كانت أعمال العنف والتوترات بين الأمم موضوعا للدراسة تحت اشراف اليونسكو لأكثر من مرة . ففى عام ١٩٤٨ زعمت نخبة من ثمانية علماء للاجتماع من سبع دول مختلفة بأن أسباب الحرب لا تكمن فى الطبيعة البشرية ، ولكنها تكمن فى الاستغلال ، وعدم العدالة الاقتصادية ، وعدم الشعور بالأمن ، والتجارب الفاشلة ، وخرافة دعوى القومية ، وكذلك الرموز والاتجاهات (اليونسكو ١٩٤٨) . وهذا البيان جزء من الدراسة المعنونة (دراسة التوترات

الدولية المؤثرة فى التفاهم الدولى) التى استمرت من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦ ، وكان من نتيجتها نشر عدة كتب : (كانتريل ١٩٥٠ ، كلينبرج ١٩٥٠ ، ماك كين ١٩٥١ ، مورفى ١٩٥٣ ، ستيوتزيل ١٩٥٣ ، مجلة الجمعية الدولية للدراسات الاجتماعية ١٩٥٩) .

ويميل المضمون العام لمنهج اليونسكو بالنسبة للعدوان والعنف والتوتر الى توكيد الأسباب الاجتماعية بدرجة أكثر من توكيده للأسباب البيولوجية .

وفى عام ١٩٧٠ عقد اجتماع مشترك فى باريس لبحث (العدوانية البشرية) ، وتبعته ندوة عن الموضوع نفسه عقدت فى بروكسل عام ١٩٧٢ . ومرة أخرى صدر عدد من المطبوعات ضم الابحاث التى قدمت فى هذه الاجتماعات وهى : عدد من مجلة « رسالة اليونسكو » فى عام ١٩٧٠ ، وعدد من « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » فى عام ١٩٧١ ، ومؤلف لهامبورج ، ومؤلف لبرودى ١٩٧٣) .

وكما ذكرنا آنفا اهتمت منظمة اليونسكو بتأثير العنف فى وسائل الاعلام الجماهيرية ، ووسائل الأعلام فى الدول النامية بوجه خاص ، وقامت المنظمة بعقد مؤتمرات أخرى عن العنف ، ورسالة المهاتما غاندى ، وعن الجنس والتربية . وفى خريف عام ١٩٧٥ عقدت اليونسكو اجتماعا للخبراء ذوى التخصصات المشتركة لدراسة أسباب العنف حضره سبعة عشر خبيرا يمثلون أربعة عشر بلدا أجروا كثيرا من المناقشات وتوصلوا الى تفسيرات متعددة . وتحتوى أجزاء من هذا المقال على نتائج هذه المجهودات . وكان الهدف الأكبر لمجهودات اليونسكو هدفا تربويا يأمل فى خفض الصراع الدولى بواسطة توضيح الاسباب الكامنة للعنف ونشرها . ومثل هذا العمل يمكن أن يتحقق باستجابة كل دولة من الدول الاعضاء لتوصيات اليونسكو .

استنتاجات

ما هو تأثير اشتراك الحكومات المختلفة والمنظمات المتعددة الجنسية فى بحث موضوع العنف والعدوان ؟ ربما يدعونا هذا الى النظر فى مراحل العمل الحكومى المختلفة . تساند الحكومة مجموعة كبيرة من البحوث ، بل تقوم بنفسها فى كثير من البلاد بتنفيذ برامج خاصة فى موضوع الجريمة . وقد تمتد هذه الجهود خارج الحدود الاقليمية ، كما أن ثمة قدرا من المشاركة فى المعلومات بين الدول .

وقد يقول المرء — فى هذه المرحلة — ان الاعانات المالية والبحوث التى تنفذها الحكومات قد أضافت قدرا لا يستهان به الى حجم المعرفة بموضوع العنف والعدوان. وقد يسود ، فى مرحلة أخرى ، شعور يرتبط بطريقة أكثر مباشرة بالسياسة والشئون السياسية . مثل أن تعين محكمة لتقصى الحقائق وكشف أسباب عمل من أعمال العنف مثلا ، فتقوم هذه المحكمة بعمل بيان سياسى ، وعلى أية حال لا تقوم

محل المحاكم التى من هذا النوع بتقديم بيان شكلى زائف ومحبوك لتبرير الموقف . بل قد يكون الأمر على عكس ذلك تماما . ففى بعض المجتمعات قد تسبب محكمة رسمية من هذا النوع احراجا للحكومة قد يكون له اثر كبير . وقلما يحدث ذلك ، ويكون له تأثير فى الراى والعمل . وقد نقدر ــ فى مرحلة ثالثة ــ تأثير اللجنة الحكومية التى تكلف بدراسة بعض المشاكل الكبرى للعنف الاجتماعى ، ولابد ان نؤكد أن تعيين هذا النوع من اللجان قل أن يحدث . وقلة من الدول سلكت هذا السبيل كاستجابة غير معتادة لظروف شاذة متضاربة ، وتم ذلك بطريقة أتوماتيكية . وبعض البلاد التى اقدمت على هذا كانت تعانى قدرا ضئيلا من العنف مما سمح لها باتخاذ هذه الخطوة . أما المجتمعات الأخرى التى يتفشى فيها العنف فتجد انه غير مقبول من الناحية السياسية ، بل من المستحيل ازاء المطالب الكثيرة القاسية التى اما أن تكون غير قادرة على توفيرها ، أو ترى أنه من الأفضل وضعها فى استخدامات أخرى ، فلا تقدم على اتخاذ هذه الخطوة .

ان ثمة ثلاثة موضوعات ضاغطة بما فيه الكفاية مرتبطة بالعنف ، ويتحتم أن تقوم اللجان الحكومية بدراسة كل جوانبها باستفاضة ، وهى :

ــ دور وسائل الاعلام الجماهيرية ، مع التركيز بوجه خاص على دور التليفزيون فى زيادة العدوان .

ــ العدوان الجماعى المرتبط بأهداف سياسية .

ــ أعمال العنف الفردى التى تتم فى شكل الجريمة .

ان التمييز بين العنف المرتبط بالسياسة وبين الجريمة قضية سياسية فى حد ذاته ، وقد اعترفت تقارير اللجان الحكومية بأنه كذلك .

يستحيل القول بأن التقارير التى تشرف الحكومة على اعدادها لا تنتقد السياسة الاجتماعية . بل على العكس قد يدهش القارىء للفظاظة التى يوجه بها النقد فى مثل هذه التقارير . ومع ذلك يرى بعض النقاد أن مداولات اللجان الحكومية ليست الا وسيلة لتنحية القضية جانبا ، وينشأ ذلك من الرغبة الملحة فى اتخاذ اجراءات عملية بدلا من الاجراءات الكلامية . والنقد الموجه للدراسات الوفيرة للجان الحكومية يرى انها وسيلة لتهدئة الجماهير وتفادى المشكلة ليس الا ، ويسخر من الضعف الذى تتسم به تقارير اللجان ، ويزعم أن اللجان على وعى تام بأسباب هذه السخرية .

ومن خاتمة تقرير اللجنة القومية الاستشارية عن الاضطرابات المدنية نقتبس قول الدكتور كينيث .ب. كلارك الذى يشير الى التقارير التى اصدرتها اللجان السابقة عن أعمال الشغب . يقول كلارك فى صفحة ٤٨٣ :

« لقد قرأت التقرير الخاص بأعمال الشغب التى وقعت بشيكاغو فى سنة ١٩١٩ ، وخيل لى اثناء قراءته اننى اقرأ تقرير لجنة التحقيق فى أعمال الشغب

التى وقعت فى حى هارلم سنة ١٩٣٥ ، أو تقرير لجنة التحقيق فى أعمال الشغب التى وقعت فى نفس الحى سنة ١٩٤٣ ، أو تقرير لجنة ماك كون عن أعمال الشغب التى وقعت فى حى واتس . ولابد أن أقول يا أعضاء هذه اللجنة (١) ، مرة أخرى وفى صراحة ، ان ذلك نوع من « مغامرات اليس فى أرض العجائب » ، بل نفس الصور المتحركة التى يعاد عرضها مرات ومرات ، نفس التحليل ، نفس التوصيات ، نفس التراخى » .

لقد كان رد الفعل متماثلا بالنسبة للتقارير الخاصة بوسائل الأعلام الجماهيرية والعنف التى تلا بعضها الآخر عاما بعد عام . وفى جو من الفزع شعر بعض الخبراء أن الحوار نفسه سيستمر الى الأبد ، دون وجود مؤشرات للعمل أو التغيير . ومن ناحية أخرى ، يشير المؤيدون الى أن تقرير لجنة الحكومة ليس الا بيانا سياسيا موجها الى المهيمنين على السلطة . وأن نسبة من التوصيات قد ترى النور فى شكل برامج تشريعية أو سياسات . وفضلا عن ذلك ، تستطيع اللجنة الحكومية أن تعبىء المصادر (هيئة علمية) على نطاق لم يعرف من قبل . وميزة تقرير الحكومة تكمن فيما يلاقيه من ذيوع وفى وصوله لعدد أكبر من القراء والمستمعين والمشاهدين بحيث يؤثر فى الرأى العام بطريقة تحققها مطبوعات الهيئات العلمية .

ولهذه الأسباب قد ينتقد — فى أول الأمر — الدور الذى تقوم به التقارير التى تعدها اللجان الحكومية على زعم أنها تقارير تربوية تهدف الى تغيير مناخ الرأى العام . وعلى أية حال فان اللجان القومية والمنظمات الدولية تقوم بنشر المعرفة ، وتعمل على ربط المناهج النظرية بالمشاكل التطبيقية ، وتفسح مجالا للأمل فى التأثير على الاتجاهات التى تمهد الطريق للعمل .

---

(١) اللجنة القومية الاستشارية بالولايات المتحدة .



** عندما تحولت البشرية عن حياتها البسيطة ، حياة القنص والجمع ، ولم يعد للمجتمعات الأولى التى عاشت على ثمار الأشجار (لى • و ديفور ، ١٩٦٨ ، - تيرنبـول ١٩٦٨) بقاء ، وبدت فى صورتها المعقدة من القهر الاجتماعى الماثل فى حاضرها (روبرتسون ١٩٧٦) ، فان صورة الرجل المحارب والبطل الفاتح ، وقد بدت فى صورة الاله الغازى ، كما كان زيوس رب الأرباب على ذرى البانثيون بطل النهب والأسلاب ، ظلت المثل الأعلى الذى يستوحيه الرجال ، وبقيت المرأة كما كانت فى تلك الأساطير خانعة مستسلمة لا تملك لنفسها سندا ، كما كانت هيرا السليطة ، أو أرتميس ربة القنص ، أو أثينا المحاربة من ربات البانثيون •

الكاتبة : أليز بولدنج

ستاذة علم الاجتماع ومديرة المشروعات بمعهد السلوكيات . جامعة كلورادو في بولدر . شاركت على المستوى الدولي في مشكلات السلام والنظام العالمي وتسوية الخلافات ووضع المرأة في المجتمع على المستويين الاكاديمي والعملي . ونشرت عددا من المؤلفات تتناول تلك الموضوعات ، ومنها : « خفايا التاريخ نظرة المرأة على مدى الزمن » (١٩٧١) ، « حقوق الطفل ومسيرة الحياة » (١٩٧٨) . كتبته بمناسبة العام الدولي للطفل .

المترجم : الدكتور حسين فوزي النجار

الاستاذ غير المتفرغ والمشرف على قسم الصحافة بجامعة أسيوط ، ومستشار وزارة التربية والتعليم سابقا ، وعضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب ، ومقرر لجنة الدراسات الادبية والنقد ، ورئيس رابطة أساتذة العلوم الاجتماعية ، ورئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية . عضو جمعية الامم المتحدة وجمعية أنصار حقوق الانسان ، له أكثر من ثلاثين مؤلفا في التاريخ والتراجم والعلوم السياسية والعلاقات الدولية والتربية وابحاث عديدة نشرتها المجلات العلمية في مصر والخارج ، منها « السياسة والاستراتيجية في الشرق الاوسط » و « الفكر السياسي الحديث » و « التاريخ والسير » و « أرض الميعاد » كما ترجم بعض الاعمال الفكرية البارزة . حاصل على وسام الجمهورية ووشاح الرواد الاوائل للتعليم .

ولم يكن بد من نهاية لهذا الاستسلام والخنوع حتى تنمو البشرية على حد سواء للمرأة والرجل . ولكن أتعنى مساواة المرأة بالرجل وأن تضطلع بكل ما يضطلع به من أعمال أن يحل السلام على الارض وتقوم العدالة ؟

من الاغراق في الرأى أن يحل السلام على الأرض اذا ما حلت النساء محل الرجال في السلطة وكان منهن المشرعون والحكام . وهو ما نتشكك فيه . فمن المثير في معركة الجنسين وهو ما تسفر عنه مدونات التاريخ (كرامر ١٩٦٣) أن كلا الجنسين يرى نفسه فريسة وضحية للآخر ، وقد بقى هذا الأحساس موردا خصبا لتسويات ضافية وسلوكيات ملتوية شوهت الكيان الاجتماعي ، وعاقت اثبات الذات لدى كل من الرجل والمرأة ، ومن اليسير رؤية هذا العمل الكريه من السطو القهرى الذى مزق الفرائس من النساء بدنيا ونفسيا ، وهو ما يبدو في هذا الجهد القاسي الذى يعانيه الطفل الذكر عندما تواجهه فرضيات قاسية مبتورة (بتلهيم ١٩٤٥) لاثبات كماله وانسانيته .

فاذا تأملنا ما بداخل الجانى والمجنى عليه فان ما نبذله من جهد فى هذا السبيل يؤدى بنا الى نظرة اخرى لموضوع القهر الاجتماعى ، ومع ذلك فأننا نظل بعيدين عن ادراك الادوار التى يمر بها الأطفال حتى مرحلة النضج وخاصة الخناث قبل دور البلوغ ، سواء من حيث الطبيعة الجسمانية ، أو ادراكهم للنمو والتكامل فى دور البلوغ كخناث يتميزون بسمات الجنس المزدوج .

ومن الأغراق فى التبسيط أن نقول ان القهر المجتمعى ينمو من خلال سلسلة من الأحداث التاريخية ، وهى ما يسميه ديلسون (١٩٧٦) التيار الاجتماعى الذى تتكون من خلاله أسباب النضج الجسمانى لكلا الجنسين الذكر والأنثى ، وعلى أية حال اذا ما ادى القهر الى انتشار تلك الظاهرة المرضية بين الجنسين فى المجتمعات المستقرة كما عرفناها خلال اثنى عشر ألفا من الأعوام الماضية فان هذا هو ما يجب أن نضعه فى حسابنا فى أى محاولة للتخفيف من درجات القهر المجتمعى .

وقد ذكرت المدونات التاريخية ، منذ بدأت الأديان العالمية على أقل تقدير . أن المثل الاعلى للخنثى هو أن يشارك الرجل فى شخصيته الآمرة ، وأن يشارك الأنثى ولعها بتربية الأطفال .

وليس من قبيل التردد أو اللف والدوران أن يعود ذلك النمط الى الظهور مرة أخرى فى الدعوة الى حرية الشذوذ الجنسى لكلا الجنسين فى الوقت الحاضر ، وما من أحد من هؤلاء الشواذ الا وينشد الكمال مع قرين من جنسه . وما من مجتمع أكثر سلاما وعدلا مما يدور فى مخيلة المصلحين والراديكاليين من الساسة الا وهو فى حاجة الى هؤلاء المخنثين ليشتد ويعمل . فان سياسة السيطرة مهما كانت نزعتها الى التغيير لتمنحها الكثير مما لدينا سواء استوت لديها ممارسة القوة بكل أوضاعها أو تناوشتها المضرة .

فالمجتمعات ، كما نعرف جميعا ، تغرس فى أبنائها أسلوبا ذاتيا لمواجهة المشكلات ينمى فيهم انماطا متباينة من السلوك العنيف . وهو ما تحتذيه الشيوعية فى استراتيجيتها لأعداد الأطفال ليكونوا جنودا ورجال شرطة بمثل ما تعد به المرأة ، زوجة أو اختا أو اما ، كما يرجع تصور الكيان الذى يقوم عليه القهر ويفضى الى السلوك العنيف الى تلك التنظيمات التى تقوم عليها المؤسسات والى طبيعة البناء الأسرى ، والى الأنظمة الاقتصادية والثقافية والسياسية التى تقرر أن التضحية ببعض الأشخاص أنما هى لصالح المجموع ، فهم الذين يتعرضون للعذاب وهم دون غيرهم الذين يعصف بهم الموت ، كما يقرر هذا البناء النمطى الاجراءات الاشتراكية الكفيلة باقناع الافراد بمكابدة المكاره أو تحملها وفقا لدور كل منهم .

وتعانى المرأة أكثر مما يعانى الرجل من قسوة المعاملة وقهر النظام ، بعد أن حدد لها تركيبها البيلوجى وضعا ثانويا (كأنثى) ، يقف عائقا أمام كيانها الاجتماعى على أى مستوى من المستويات الاجتماعية السائدة ، ويؤدى الى تعزيز التمايز فى توزيع الموارد التى تقررها الطبقة فى كل المجتمعات ، وان بدت فى ابسط المجتمعات مغرقة فى تمييز الرجل على المرأة ، فاذا قل الطعام وشحت الموارد كان على المرأة

أن تبدأ بالاستغناء عنها قبل الرجل ، وفى كثير من المجتمعات يقل ما تتناوله الفتيات والمراضع والحوامل من الطعام عن حاجتهن ، جريا على العادة (برج ١٩٧٣) ، مما يعرض الحوامل لخطر الموت عند الولادة ، كما أن ما تضطلع به المرأة من أعباء فى المجتمعات الصناعية الغنية يزيد على ما يضطلع به الرجل منها ، فحيث تقف مسئولية الرجل عند امر واحد تقوم المرأة بمسئولياتها الثلاث المعروفة : الحمل ، واعداد الطعام ، والمحافظة على كيان الأسرة (بوزيرب ١٩٧٠ ــ بولدنج ١٩٧٧) ، وفى الوقت نفسه عليهن أن يتحملن مطالب الرجل الجنسية فى اى وقت حتى وأن كن فى غير حاجة اليها ، هذا فضلا عن حرمانهن من أبسط حقوق ابداء الرأى سواء فيما يتعلق بشئون الأسرة أو فيما يتصل بالمسائل العامة .

أما وقد طبعت على ما طبع عليه الرجل من عنف ــ وان تباينت الأسباب ــ فانها تلجأ الى العنف ما استطاعت حفاظا على مكانتها واعلاء لشأنها .

وسأتناول فى مقالى هذا تحليلا لحالة المرأة كضحية وللمرأة كمعتدية فى ظل أوضاع اجتماعية وسلوكية معينة يسودها القهر ، وسأختم مقالى هذا بتحقيق ما تبادر به المرأة من عمل للقضاء على لعبة الفريسة والمفترس .

المرأة كضحية

كيف يؤدى البناء الاجتماعى الى افتراس النساء

بالرغم من التباين الكبير فى البناء الاجتماعى بين دول العالم الأول والثانى والثالث فان بينها من السمات المشتركة للأسرة الأبوية ما يبتلى المرأة بالحرمان فى كل منها حيث تمتد سلطة رب الدار فى الأسرة الأبوية الى حق الحياة والموت للنساء والأطفال فى أسرته ، فاذا كان عليه أن يذود عن نسائه ضد عدوان الآخرين فانهن لا يكدن يملكن حق حماية انفسهن منه ، وما من جدوى لتدخل القضاء لحماية المسيئات من النسوة (والأطفال) من بطشه ، اذ أن قدرة القانون على التدخل من الناحية العملية أقل مما نتصور . ولهذا كان عجز المرأة أمام المزاج المتقلب للرجل صورة من صور القسوة المتوارثة فى نظام الأسرة الأبوية ، وهو ما سجله « موشانجا » (١٩٧٦) فى صورة درامية لبعض المجتمعات الافريقية ، كما قدم عرضا قيما لدراسة حديثة عن المرأة كضحية للأسرة فى كافة المجتمعات .

وثمة صورة أخرى لهذا البناء القهرى تسفر عن نفسها فيما يحدث لثلث عدد النساء البالغات او اكثر فى أى من المجتمعات ، حين يفتقدن العشير (من العوانس والأرامل والمطلقات والمهجورات . انظر مناقشة بولدنج عن النساء غير المتزوجات ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧) ، واكثرهن عاجزات ولا عائل لهن ، فيصبحن جميعا فريسة الاستغلال الجنسى والاقتصادى . وقد حرمن حماية الأب كما حرمن رعاية القانون .

ومع هذه الأوضاع المختلة للأسرة الأبوية تصبح الدعارة والفسق والبغاء العلنى وقاء لسلامة البناء الأسرى ، فحيث يستطيع الرجل اشباع رغباته الجنسية فى الخارج فانه يكفى الزوجة مؤونة الرغبات العارضة ، وما ازدهار العهر الا دليل بين على هذه الأوضاع المقلوبة .

وحين يتصدى الدارسون لوصف القهر بأنه ظاهرة صحية فلأنها تحتمى بأخلاقيات الحرية المدنية الزائفة ، ولأن المستهلك الحقيقى لهذا النوع من تجارة الجنس لا يعد من حثالة المجتمع ، ولكنه رجل أبيض فى ربيع العمر ومتزوج ، تلقى تعليما جامعيا ، ومن أرباب الوظائف المرموقة ، يصل دخله فى العام الى اثنى عشر الف دولار فى العام أو أكثر ، وجريا على المصطلح الديمجرافى فانه مثال الانجاز الأمريكى ، العمود الفقرى للأمة (نواى ١٩٧٣ ص ١٦٠) .

الا ان ادراك المرأة الخفى لدور الرجل ــ وهو ما يجعل العهر والبغاء والأغتصاب أمرا متاحا ــ هو ما يتصل بتلك الأسباب العديدة للاستمتاع الجنسى ، وعلى العموم فان ثلث النساء من خارج الأسرة الأبوية هن من يتاح لهن ذلك ، فاذا اكتشف أن ما يملكه رجل قد استمتع به رجل آخر فان العقاب صارم لا فرق بين مجتمع وآخر فى ذلك .

فاذا كانت العزباء من المحظوظات فانها تجد ما يقيم أودها غير تجارة الجنس (فاذا كن من الخادمات فأنهن متاع لكل رجال الأسرة دون مقابل) .

ومما يجعل البغاء ضرورة اقتصادية فى بعض الاحيان قصور فرص العمل المتاحة للمرأة ، وخاصة اذا كانت تعول عددا من الاطفال . والرضا بالفسق وتبريره للمرأة ــ وان كان سرا ــ وفى اى مكان يتاح لها ذلك سواء فى البيت أو الشارع أو مكان العمل أو فى اى مكان عام مما يؤدى بالعزباوات منهن الى انجاب اطفال لا يرونهم ولكن عليهن رعايتهم . ومن ثم أصبح الفسق والاغتصاب بعض ما يقع على المرأة من جور (برونملر ١٩٧٥) . وما تعبير « المرأة متاع » ، تبريرا للاغتصاب ، الا القوة الدافعة التى تقف سندا للدعارة والبغاء من ناحية وللمرأة كشخص ليس له كيان سياسى او اقتصادى من ناحية أخرى .

ومن الغريب انه عندما تضاءل مفهوم « امتلاك المرأة » وحقق لها القانون حريتها الفردية بكل ما يترتب عليها من حقوق لم يكن لهذا من تأثير على ماجرى عليه العرف السائد من ان « المرأة متاع » ، وبدلا من ذلك فان هذه الحرية الكاذبة ، وقد أصبحت سندا لتجارة البغاء ، قد ادت الى دعاوى خطابية عن الحرية الجنسية اقنعت كثيرا من النساء بأن الحياء الذى جبلت عليه المرأة فى الماضى ما هو الا سلوك زائف قديم مدمر للذات . وفى اطار هذه الحرية كثر اللغو عن :

« فائض جديد من الاناث لسلعة الجنس من اليسير استغلاله بالطرق القديمة . وبهذا فقدت المرأة ذلك القدر الضئيل من الحمـــاية الذى كسبته بشق النفس (فايرستون ١٩٧٠ ص ١٦١) » .

وقد تركت السيطرة الأبوية بصماتها بارزة على نوع آخر من العلاقات بين الذكر والأنثى ، حتى عندما اختفت قبضتها القوية ، وتضاءلت سطوة العرف السـائد ، وهى حقيقة لا تقبل الشك سواء فى علاقات العمل أو فى العـلاقات الشـخصية المشتركة كما تبدو فى كثير من الحالات المرضية المتعددة ، وكثيرا ما يعمل أطباء الأمراض النسوية والنفسية على تأهيل الأنثى المريضة لتلبية المطالب المجتمعية من وجهة نظر الذكور ، وان سبب لها ذلك الكثير من الآلام (تينوف ١٩٧٥) ، فمازالت الأمومة فرضا على المرأة ، ومازال حقها فى الاجهاض منكورا حتى فى البلاد التى سلمت لها بهذا الحق ، وبغض النظر عن القانون مازال الأطباء لا يسلمون بهذا الحق للمرأة ولا يجرون للنسـاء عمليات الأجهاض ، ولا يـدرى النساء حينـذاك الى من يلجأن ، فاذا لجأن الى غيرهن ارتفعت بينهن نسبة العجز والوفاة . حيث لا تتم عمليات الأجهاض على يد الأطباء فى أكثر المجتمعات .

فاذا توخينا الاسهاب فاننا نقول ان الطابع الأبوى قـد فصـل بين المـرأة والاشتراك فى المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية ، وفقا لفكرة قديمة عن قدراتها وما يصلح لها . وترتبط تلك الصورة من صور القهر ارتباطا وثيقا بالاغتصاب والعهر والدعارة الناجمة عن النظر للمرأة كمتاع ، وما يترتب على ذلك من الحيلولة بينها وبين المشاركة الكاملة فى شئون المجتمع الذى يسخرها لخـدمته فى أكثر الأحوال .

كما أن ما يزيد عن الثلثين من النساء فى الأسر التى تخضع لسلطان الرجال لا يتمتعن من الحماية بأكثر مما تتمتع به العزباوات من النساء ، ففى حالات الانهيار الاقتصادى والضغط الاجتماعى التى تتكرر بين كل حين وآخر ، وسواء نجمت عن المحيط البيئى أو الاجتماعى يصبح على رب الأسرة (رجلا كان أو امرأة) أن يحمل وقر هذه الملمة العارضة التى تشح فيها موارد الطعام فتتضاءل الرعاية الكافيـة لأفراد الأسرة . وهناك من الشواهد البارزة (بارد ١٩٧٤ ص ١٢٧ — ١٣٩ ، ستينمتز وستراوس ١٩٧٤) ما يدل على انه كلما قلت موارد الأسرة عن حد الكفاية تفاقمت أسباب القسوة بين أفرادها ، والضحايا هن النسوة ، والزوجات بنوع خاص ، كما تأخذ هذه القسوة صورا متباينة ، حيث يتوافق الوضع الاجتماعى والاقتصادى مع القيم الاجتماعية والأنماط الثقافية فتصوغ الأطار الفعلى لممارسة القسوة ابتـداء من ضرب النسوة الى الاساءة للأطفال ، بالاضافة الى المأثورات التى تبرر مثل هذه القسوة وتلك الاساءة لدى كل الطبقات .

فاذا غلب طابع القسوة بين الطبقات الفقيرة فلأن الفقر يؤدى الى الشدة ، لا لأن الفقراء أكثر ميلا الى القسوة . ولهذا كانت فترات التعطل والبطالة هى على

الأرجح الفترات التى يزداد فيها ضرب النساء . (ستينمتز ، وستراوس ١٩٧٤ ص ٩)

وتؤيد الاحصائيات التى أجريت فى برمنجهام بانجلترة هذه الحقيقة ، ففى خلال ستة أشهر تفاقمت فيها البطالة ارتفعت نسبة ضرب النساء ارتفاعا بينا ، فعندما يجد الانجليزى نفسه مضطرا للاعتماد على المعونة التى ينالها من الدولة فانه يبدأ فى معاناة اليأس والملل ، ولا يجد متنفسا لما يعانيه ــ ككل الرجال ــ غير القاء اللوم على الزوجة ، ويجأر بالشكوى (باريد ١٩١٧ ص ١٣) .

وعندما تجتاح الأزمة الاقتصادية العالم ، كتلك التى حدثت خلال العقد الرابع ، فان ظاهرة ضرب النساء تعم العالم جميعا ، وتتفشى فى كل الطبقات ، ولا تقتصر على الطبقات الدنيا . وفى دراسة قام بها ليفنجر لقضايا الطلاق فى الولايات المتحدة اثبت أن واحدة من كل أربع زوجات طلبت الطلاق بسبب الضرر البدنى (ستينمتز وسرواس ١٩٧٤ ص ٧)

وبينما توصم المراة بسوء السلوك اذا ما كانت هى الضاربة فان الأنماط السياسية والاقتصادية الى جانب التنظيمات السياسية تجعل من المراة فريسة سهلة لقسوة الأزواج . مما يعد بدوره مثلا للبناء القهرى . وهو ما أثبته موشانجا (١٩٧٦) فى المجتمعات الافريقية .

المراة فريسة المعاملة القاسية

ولما كانت المراة فريسة سهلة فانها تعانى الكثير من قسوة السلوك الجارى فى اى مجتمع . ومن أعظم ما ظفرت به المراة من حركتها الحاضرة للتحرر اعتبار الاغتصاب جريمة لها عقابها ، وانها تسىء الى المراة التى تتعرض للاغتصاب أكثر مما تسىء الى زوجها أو أسرتها .

ويفسر برونمللر جريمة الاغتصاب على الصورة التالية :

« اذا رفضت المراة اللقاء الجنسى مع رجل ما ، وحاول هذا الرجل أن يناله دون رضاها فهذا هو الاغتصاب » .

ويقرر براونلمر بهذا التعريف وضعا جديدا للمراة كشخص له اعتباره فى العلاقة الجنسية ، وهو ما لا يمكن الاعتراف به او تقبله حالا ، الا أن له عواقبه البعيدة ، وما هذا الاهتمام البادى بتسجيل ما ألم بالمراة من آلام الاغتصاب على مدى التاريخ الا البداية ، ولما كان عدد حالات الاغتصاب الجنسى التى تقع من الأغراب لا تزيد على النصف (بروانملر ١٩٧٥ ص ٤٠٠) فان ما يقع منها بعد ذلك يقع فى الأسرة الواحدة او فى المجتمعات الضيقة المألوفة ، وكثيرا ما تشير التقارير الرسمية الأمريكية الى ازدياد ظاهرة اغتصاب الآباء لبناتهن بجانب ما يقع من الأقارب والأصدقاء فى المدن الامريكية ، كما يدل ما تم من استقصاء حالات الاغتصاب على ان

ما يقع منها في الخفاء يفوق أي تقدير ، وأنها تقع على النساء في أي سن بين الصبا والشيخوخة ، فاذا كان هناك من التحقيقات والتقارير المقارنة لحالات الاغتصاب في شتى أنحاء العالم ، فانها لابد أن تكشف عن حقيقة أن اغتصاب النساء ظاهرة عالمية ، وبينما يتوهم الرجال أن النساء يستمتعن بالاغتصاب فان الدراسات التي أجريت تشير الى ما يصيب النساء في أي سن من ذعر وفزع عندما يقعن ضحية الاغتصاب .

وبينما تلقى جرائم الاغتصاب مزيدا من الاهتمام وتتناول قوانين العقوبات بنودا ومواد حديثة تجرم الاغتصاب ، كما تجرم أي اعتداء جنسي آخر في عديد من الدول ككندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، فان جرائم العدوان الجنسي في المدن الكبرى تشتد وتتفاقم في العالم خلال هذا القرن مع ازدياد معدل الجريمة بين الحضر ، بعد أن تضاءلت فيه صور العنف في نهاية القرن الماضي (جير ١٩٧٦) ، فقد أصبحت المدن مرة أخرى مباءة للعنف كما كانت خلال مئة عام مضت . وما من سبيل للفصل بين موقف المرأة وأوضار العنف القائمة في المدن خلال الحرب الأهلية أو حرب العصابات ، فاذا استشرت ظاهرة العنف المستباح فان النساء هن على الدوام الفريسة ، لما هناك من الصلات النفسية والفسيولوجية الشائعة بين الاغتصاب وأي صورة من صور العنف . وأي بادرة للتدخل في هذه الدائرة الخبيثة للسلطة الأبوية الحاكمة سيكون لها تأثيرها في المدى الطويل على كل مستويات العنف ، وان جدت بعض التغييرات في المدى القصير نتيجة للاصلاحات التشريعية .

وتبدو ظاهرة ضرب الزوجات أقل انتشارا من ظاهرة الاغتصاب التي تمر بها المرأة . ولكل مجتمع من الامثال حول ضرب المرأة ما هو شبيه بالمثل الروسي القائل « ان الزوجة تحب الرجل الذي لا يضربها ولكنه قلما ينال تقديرها » ، وليس من الواضح هل للرجال حق مطلق في ضرب الزوجات ، ولكن هناك من الناس ومن التقاليد الجارية الغامضة ما يشير الى سمك السوط الذي تضرب به المرأة (كالفرت ١٩٧٤ ص ٨٨) والمدى المقبول لما يحدثه من ضرر بدني . ويقرر ولفجانج (١٩٧٦) بعد دراسة لضحايا القتل المفاجيء أن النساء لا يستسغن الضرب كما لا يستسغن الاغتصاب ، وان أكبر عدد من النسوة القاتلات كن في حالة دفاع عن أنفسهن امام عدوان الأزواج .

وتصم الدعارة المرأة بالمهانة ، كما تحملها على السرقة والقتل ، كما أن العدد الأكبر من محترفات الدعارة يحترفنها وهن اقرب ما يكن الى العبودية ، أو تحت وقر العبودية المطلقة ، ومازالت تجارة الرقيق الأبيض قائمة بعد ثلاثة أرباع قرن من محاولة القضاء عليها في أعوام ١٩٠٤ و ١٩١٠ و ١٩٢١ ، و ١٩٣٣ . وقد اتخذت الأمم المتحدة قرارا عام ١٩٤٩ بمنع التجارة في الأفراد ، واستغلال أخرين في مهنة الدعارة ، واتبعته بقرار آخر عام ١٩٥٩ . كما تضمنت ورقة العمل التي أعدتها لمناسبة العام الدولي للمرأة ما يشير الى استشراء التجارة الدولية للدعارة بين النساء واستمرارها ، وانها أكثر انتشارا مما تشير اليه تقارير البوليس الدولي

(الانتربول) او التى قام بضبطها ، واغلب ما تكون فى الفتيـات الصـغيرات او النسوة اللواتى يغرر بهن جريا وراء وعود زائفة للعمل بالخارج (الأمم المتحدة ١٩٧٥)، وأن الماجزات للعمل هن فى الواقع أكثر عرضـة لهذا الاستغلال (الأمم المتحـدة ١٩٧٣) . ولا تتشيع الأمم المتحدة لتجريم الدعارة او تنظيمها أملا فى اختفائها مرة واحدة . وان تعارض موقفها هذا مع موقف كثير من الدول الأعضاء التى تعتبر البغاء جريمة تستوجب العقاب ، ما لم تخضع لقواعد صارمة من رقابة الدولة . وكلا المنع والأباحة مما يسىء الى المراة ما لم تجد بديلا من فرص العمل الأخرى .

وقد قام البغايا أخيرا فى كل من أوروبا وأمريكا بحركة ترمى الى احياء الصورة الانسانية التى كانت لهن فى عصور التاريخ القديمة . ففى افريقية يحظى البغـاء بتنظيم أفضل مما هو عليه فى أوروبا ، كما أن البغى هى التى تدير وتتحكم فى عملها بنفسها ، وقد يرجع هذا الى طبيعة البنية الأساسية للمجتمع الأفريقى ، وما تمتع به المراة الافريقية فى مجالس القرى وبين الجماعات التجارية فى المجتمع الافريقى من حقوق عريقة فى القدم .

وتكابد المراة خلال الحروب والثورات الاهلية آلام الأسر والتعذيب ، سـواء كان النسـاء من العاملا تـفيها او بعيدة عنها ، لا لشىء الا لأنهن زوجات أو أمهات أو بنات العاملين فيها ، ومازالت لجان العفو الدولية تدلى فى تقاريرها بما يلقـاه المنشقات من آلام السجن وعذابه فى أقطار عديدة من العالم ، وتشير جميعا الى ما تلقاه المراة من معاملة وحشـية . وقد بعث أحد الضباط فى جيش أورجـواى برسالة علنية الى لجنة العفو الدولية يندد فيها بما يجرى من أعمال التعذيب فى بلده ويقول :

« يضرب الاسرى جميعا ويعذبون بغض النظر عن السن أو الجنس ، وللمراة وضع آخر فالضباط من العاملين ومن غير العاملين والجنود يرحبـون جميعـا بحجز الشابات للمتعة ، وقد رايت بعينى ابشع الوان الشذوذ تقترف معهن جهارا ولكل راغب امام الأسرى ، وكثيرا ما يحتجزن لا لشىء الا لمعرفة الأماكن التى يختبىء فيها أزواجهن أو آباؤهن أو أولادهن ، أى انهن جوزين بلا جريرة ارتكبنها (قرار العفو ١٩٧٦) .

وقد اعلنت الوقائع البشعة عن تعذيب النساء فى فيتنام خلال الحرب فى الهند الصينية ، وهناك من الوقائع المفصلة عما عصف بالمراة الجزائرية من أوضار وعذاب خلال الثورة الجزائرية ضد الفرنسيين ما يمكن الرجوع اليه فيما كتبه نيون ١٩٧٧ .

ويحمل تعذيب المراة صورا متباينة من الاغتصاب الجنسى ، وهو صورة متكررة من التعذيب والاساءة للمراة تؤكد لنا حقيقة النظر الى المراة وانها ليست غير شـهوة تفترس ، وهو الوضع السائد فى المجتمعات المعاصرة متمدينة او غير متمدينة ، اذ أن هذه المجتمعات بوجه عام تحمل فى طياتها نوعا من الردة الى مرحلة الطفولة ، بمـا يشوبها من تاخر النضج عند الذكر كما هو عند الانثى . وهى صورة تسفر عن نفسها

كحالة مرضية فى كل مرحلة من مراحل التفاعل الانسانى بدءا من الجماعة القريبة حتى الجماعة الدولية .

المرأة المعتدية :

الإنسان بغض النظر عن وسيلة قهره أما فاعل أو منفعل ، وانه ليسعى جاهدا للحفاظ على الاوضاع التى يغدو فريسة لها . فالنساء زوجات وأمهات يعملن على دعم الروح العسكرية بكل ما أوتين من قوة وحيوية بأعداد ابنائهن للحرب وترويض بناتهن على الطاعة ولين العريكة . ولما كان الأولاد يقضون سنى عمرهم الأولى مع أمهاتهم فليس لنا أن نهون من دور المرأة فى اعداد الرجل الذى ينتشى بحب الحرب ويهوى السلب والاغتصاب ، فعندما تجبر الأم طفلها على قهر وكبح آلامه وانفعالاته فانها تبقيه تلقائيا فى عالم الطفولة ، حتى بعد أن يشتد عوده ، فينمو محروما من القدرات والمواهب التى يعبر من خلالها عن حقيقة مشاعره . وهذه القدرة على تزويد الأولاد بالصلابة والشدة لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات ، وقد أشارت الصحف فى خريف ١٩٧٦ الى الأمهات اللبنانيات وهن يصحبن اطفالهن الى جسر الموت فى بيروت ليروا الجنود وهم يجمعون الجثث ويحرقونها ، وفى ذلك اشارة عابرة الى الوسائل القديمة فى الماضى . وثمة قصص أخرى عن الآباءاللبنانيين الذين يزورون ابناءهم الناقهين من اصابات الشظايا والرصاص الطائش وهم يحملون اليهم فى المستشفيات لعبا من المسدسات وبنادق الكلاشنكوف الخشبية هدية لهم، وقد بدأ النساء فى أوروبا وأمريكا الشمالية حملة جارفة على لعب الأطفال الحربية خلال العقد السابع .

وقد أدت معاملة النساء وما يقع عليهن من قهر وانهن مأمورات منذ كن الى انعكاس هذه الصورة على ابنائهن ومعاملتهم كمأمورين ، وقد سجل دى موزى فى كتابه « تاريخ الطفولة » (١٩٧٤) ما يقع على الأبناء من قسوة الأمهات (والآباء) منذ عصور التاريخ الأولى . ومن المألوف أن تنسب جريمة وأد الاطفال الى النساء مادمن يقضين معهم وقتا أطول مما يقضيه الآباء . فيتاح لهن من فرص الإساءة للأطفال أكثر مما يتاح للأب ، وقد تنقلب الزوجة على زوجها كما انقلبت على أطفالها فتسىء اليه وقد تقتله كما فعلت مع أطفالها اذا ما أرهقها مسلكه ، وكم من حالات تعتدى فيها الزوجة على زوجها بين كل حين وآخر بالضرب . وكأنها تحويل لما هو سائد عادة من قصص ضرب الزوجات .

وعلى اية حال فان للنساء نصيبهن من النزعة العدوانية ، وان كن لا يلجأن الى العنف البدنى (فثمة الوان من القسوة عرفت بها النساء كسلاطة اللسان وهو وسيلتهن الناجعة ، الى جانب الاحتيال والغش وخفة اليد) .

الا ان نسبة الأجرام بين النساء أقل منها بين الرجال ، وقل تبعا لذلك عدد السجون الخاصة بالنساء فى كثير من البلاد ، فينزلن بسجون الرجال ويتعرض بسبب ذلك لأنواع من العقاب غير المقنن يقع عليهن من جانب النزلاء من الرجال .

واذا كان معدل ارتفاع الجريمة سمة من سمات التنمية فى دول العالم الثالث فانه بالتالى سمة على حركة تحرير المراة (كلينارد وابوت ١٩٧٣) ، وقد قامت سيمون (١٩٧٥) اخيراً بأعداد دراسة لما يقال من أن اشتراك المراة فى أعمال السخرة مما يخفف الاحساس بالقهر ويقلل من معدل جرائم العنف بين النساء ، فى الوقت الذى يرتفع فيه معدل الجريمة بين اصحاب الوظائف الناعمة ، وذلك لازدياد الفرص امامهم لارتكاب مثل هذه الجرائم ، وانتهت من دراستها الى ان معدل الجريمة بين أصحاب الوظائف الناعمة يرتفع سريعا ، بينما يبقى معدل جرائم العنف كما هو لا يتغير ، وهو ما انتهت اليه الدراسة التى تمت فى المملكة المتحدة لجرائم النساء ، وتقرر سيمون فى النهاية ان النساء ليس لديهن من الفضائل أكثر مما لدى الرجال ، وان استعدادهن لارتكاب الجريمة لا يختلف عن استعداد الرجال . ولكن الفرص كانت ضئيلة امامهن فى الماضى (سيمون ١٩٧٥ ص ٤٧) .

ويمكن تطبيق هذه الملاحظة عن استعداد المراة للمشاركة فى الحرب ، وان لم تواتهن هذه الفرصة عادة ، ولكنهن اذا أو يتنها فأنهن يؤدينها على خير وجه ، والتاريخ حافل بأسماء المحاربات من الملكات العظيمات بناة الامبراطوريات (بولدنج ١٩٧٧) ، وكم روى عن نساء حاربن مع الجنود وهن يرتدين ملابس الرجـــال ، ولا تكتشف حقيقتهن الا بعد اصابتهن فى المعركة .

وتضم جيوش التحرير التى تخوض الحرب اخيرا فى العالم الثـــالث بين افرادها محاربات من النساء فى مختلف الرتب ، وكانت ثانيا (روجاس وكالديرون ١٩٧١) التى حاربت الى جانب تش جيفارا فى بوليفيا وماتت معه من أعظم النساء حقا . كما كان أكثر من ٤٠٪ من قوات جبهة التحرير فى فيتنام من النســـاء المحاربات ، وكانت لى.تى وينج التى قادت عملية الكوماندوز فى احتلال ســفارة الولايات المتحدة الامريكية خلال الهجوم على « تيت » وقتلت مئتين من الرعايـا الامريكيين ، ورفعت علم جبهة التحرير خفاقا فوق البناء . محاربة عظيمة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . ومن أمثلة ما كانت تقوم به نقل أوامر الحرب للقوات المحاربة ، وهو ما قامت به أيضا السيدة « دنه » زوجة الجنرال « دنه » نــائب قائد جبهة التحرير الشعبية عندما تولت قيادة ثورة « بن ترى » فى العقد السابع (بولدنج ، ١٩٧٦ ، الفصل ٧)

وقد بدات الولايات المتحدة الامريكية تدريبا شاقا للنساء على القتال بكليـة الطيران فى كلورادو ، وكثير من الرجال كان لديهن من المشاعر الجياشة عن التدريب مثل ما للرجال (لينشينيستين ١٩٧٦) ، وثمة ثلاثون وست دول أخرى قد أخطرت الامم المتحدة بتجنيد النساء للخدمة العسكرية بنسب تتفاوت بين ٦٪ (نيوزيلندة) وأقل من ١٪ (ماليزيا) ، كما تقوم اسرائيل ومالى وغينيا بتجنيد النساء للخدمـة العسكرية ، كما أن هناك عددا من الدول تستخدم النساء فى أعمال الشرطة وان كنت لا أملك البيانات الكافية عنها .

ويجد كثير من النساء متعة كبرى فى التدريب على أعمال الدفاع البعيدة عن العنف ، كالكاراتيه والجودو ، وان كانت تنقصنا البيانات الكافية عما لها من آثار عليهن ، وعما حققته من قدرة وكفاءة ، كما يستهويهن أيضا الألعاب الرياضية غير العنيفة لزيادة لياقتهن البدنية .

ولما كان من اليسير تسجيل الارقام القياسية للالعاب الرياضية تسجيلا دقيقا فقد أصبح من اليسير معرفة ما تحرزه المرأة من تقدم فى هذا الميدان خلال البقية الباقية من هذا القرن وبالرغم من ارتفاع مستوى اللياقة البدنية والجراة لدى المرأة فانها ما زالت هى المجنى عليها لا الجانية فى أى عمل من أعمال العنف ، ويعتقد براوغلى (١٩٧٥ ص ٣٨٨) اعتقادا جازما بأن معركة المرأة لكى تظفر بالمساواة مع الرجل امام القانون ستبقى هى وحدها المعركة الفاصلة أمامها لتنال حقها فى المساواة معه أو تخسره ، ومادامت المهارة قد حلت محل القوة البدنية والضخامة فى الالزام القانونى أو فى الاعمال العسكرية ، كما هو محتمل ، فاننا كما يرى بروغللر فى انتظار ذلك الوقت الذى تقتسم فيه المرأة كل ما يقوم به الرجل من أعمال على قدم المساواة تماما ، فتشاركه الخدمة العسكرية والعمل فى قوات الحرس الوطنى والشرطة والقضاء بنسبة ٥٠٪ من كل ما يقوم به .

اما من نهاية للعنف والعدوان ؟

بينما تكشف المؤشرات التى تشير الى مستويات العنف فى المستقبل عن بعض التناقض فان هناك ما يوحى بالامل على المدى البعيد . اذ أن زيادة فرص المرأة فى العمل ، وتقدم الوسائل الطبية لضبط النسل وسلامة الاجهاض ، وتوالى قوانين حماية المرأة ، مما يجعلها أقل اعتمادا على النظام الابوى . وأكثر قدرة على التحكم فى مسائلها الاجتماعية والاقتصادية والمدنية ، فضلا عن التحكم فى نسبة المواليد .

وستؤدى مبادرات النساء لاعادة صياغة دورهن الاجتماعى ، وما يكتنف هذا الدور من ضغوط تفرضها سنن بالية من مخلفات الماضى البعيد الى اقامة علاقات لائقة بين الجنسين ، وقد أدت هذه المبادرات التى تبنتها هيئة الدفاع الدولية حيال ما يرتكب من جرائم ضد المرأة الى موجة من التأييد العام لحماية المرأة ، فأصبح لها الحق لاول مرة ، وللاطفال أيضا فى المناطق الحضرية أن يهجروا أسرهم حين يتهدد الخطر حياتهم .

وقد تمخضت ادانة الدول للجريمة ضد المرأة عن عقد معسكر دولى نسوى فى الدنمرك عام ١٩٧٥ كان استجابة لاعلان الامم المتحدة العام الدولى للمرأة ، وبعد اجتماعات عديدة عقدت فى باريس وفرنكفورت اجتمعت هيئة الدفاع فى بروكسيل بقصر المؤتمرات لتطوير اتجاهات انسانية جديدة لهذا القرن ، ورأت أن تختتم أعمالها فى ٨ مارس يوم المرأة الدولى ، وفيه رحبت سيمون دى بوفوار بألفى امرأة من الحاضرات يمثلن اثنتين وثلاثين دولة ، واجتمعت الهيئة فى جو من التوافق

الكامل حول البراهين والادلة التى تقوم شاهدا على ما يرتكب من جرائم ضد المرأة، وانتظمت لجان العمل وفقا لنوعيات الجرائم التى ترتكب واتخذت القرارات التى تحدد اهدافها واستراتيجيتها للعمل ، وتزمع أن تنشر قراراتها وما قامت به فى كتاب مستقل .

وبقراءة القائمة التالية للجرائم التى قام عليها الدليل نستطيع أن نتصور الى أى مدى كان النقاش حولها (تقرير هيئة الدفاع ١٩٧٥) :

ــ الامومة الاجبارية (تعسر الاجهاض أو وقف الحمل)

ــ الجرائم الطبية : ما يقوم به الاطباء النفسيون واطباء الامراض النسوية وغيرهم من الاطباء بانتهاك جسد المرأة بأجراء عملياتهم الخطيرة والجراحات غير الضرورية فيه (استئصال الرحم أو الثدى ، أو عمليات الختان أو العقم ، بغير حاجة اليهـا)

ــ جرائم اقتصادية وتشريعية : تسخير المرأة فى عمل يفوق قدرتها ، التفرقة المزدوجة التى تعانى منها المرأة فى دول العالم الثالث (تفرقة من حيث العنصر وتفرقة من حيث الجنس) . عمل الزوجات فى بيوتهن دون مقابل . اضطهاد المرأة فى الاسرة الابوية . الاساءة الى الام العزباء أو التى تعيش وحدها . اهمال المسنات وتجريح المرأة العاشقة لجنسها .

ــ القسوة ضد المرأة : الاغتصاب والضرب والقتل . الاضطهاد الوحشى للعاهرات ومحترفات الدعارة . القسوة ضد السجينات لاسباب سياسية أو غير سياسية .

ويغطى هذا التصور التلقائى بعض هذه الجرائم ، وغيرها من الجرائم العديدة التى ترتكب فى بلاد لم تمثل فى هذه الهيئة الدولية ، كطريقة الختان الذى ما زال يجرى للفتيات فى كثير من البلاد الافريقية ، وجريمة جز راس المرأة التى تحاول الهرب من الحريم ، وكذلك تجريم المرأة التى تحاول أن تعيش وحدها ، فان عليها أن تعيش فى حمى أبيها أو زوجها والا اتهمت بالعهر .

وانتهى التقرير الذى تضمنته ورقة العمل ، وقامت الهيئة بأنجازه ، بتعريف الجرائم الجديدة ضد حركة المرأة على الصورة التالية :

« ان قوة القهر السياسى ضد المرأة ليس لها من دعامة غير عنف التفرقة الجنسية ضد المرأة . وأى عدوان على حق المرأة فى بدنها أو حقها فى تقرير مصيرها ما هو الا جريمة يجب ادانتها ، وعلى المجتمع الدولى أن يتخذ اجراء بشأنها »

« وانا لنضع العالم أمام هذا الاطار الثورى بالانماط الجديدة للحياة ، والصور الجديدة للعلاقات ، والاشكال الجديدة للتنظيم السياسى ، والوضع الجديد لاستخدام القوة »

« وحين نتطلع الى بناء فكرى جديد ، وحياة جديدة ، فاننا نستلهم كل مالدينا من ابداع لتعريف معنى القهر ، نفسيا او بدنيا أو اجتماعيا » . (تطوير المؤتمر ١٩٧٥)

أما ما يسفر عنه هذا الاجتماع من نتائج فان المستقبل كفيل به ، وحين نرى من الاخاء ما يجمع بين المراة العربية والاسرائيلية ، ومن الجماعات ما يتألف الصغيرات والمسنات من نساء العالم ، بما فيهن الارملة الوحيدة والمطلقة المحطمة الى جانب المراة المحكوم عليها بالسجن ، فان ذلك سيكون بداية وعى جديد للمجتمع النسوى العالمى ، وقد أدت هذه الشبكة من الصلات الجديدة التى حققها المؤتمر الى اصدار نشرة أخبارية دورية تصدر كل ثلاثة شهور بكل ما يتعلق بشئون المراة فى العالم تحديد العون الى الضحايا من النساء ، وتعنى بحل مشاكلهن المعقدة .

وهذه الخطوة التى بدأتها الهيئة تفوق فى الواقع ما قامت به الامم المتحدة فى هذا الميدان بالنسبة للنساء ، فان الهدف من اليوم العالمى للمرأة الذى أرادت به الامم المتحدة النهوض بمشاركة المرأة فى التنمية ما يزال بعيدا ، فحينما يتداخل برنامج الامم المتحدة ويتكامل للتغيير على المدى الطويل فانه لا يقدم غير القليل للتخفيف من العناء والجور الذى تكابده المرأة فى الوقت الحاضر .

ويقوم برنامج الامم المتحدة على أشياء فى غاية الاهمية منها التدريب لزيادة فرص العمل للمرأة ورعايتها صحيا ورفع مستوى معيشتها وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل وتعريفها به وارشادها اليه ، الا أن ما تقوم به الامم المتحدة من جهد لتحرير المرأة من القهر وما تكابد من العنت ، يقوم على برنامج بعيد الامد (هذا اذا سمحت الميزانية) كما جاء فى تقرير منع الجريمة وقسم « العدالة الجنائية لمركز التنمية الاجتماعية التابع للامانة العامة » .

ويقوم هذا البرنامج على ما يأتى :

١ ــ القضاء على الجرائم النسوية

٢ ــ المساواة بين الرجل والمرأة فى التحقيقات الجنائية

٣ ــ محاربة البغاء وتحريم تجارة الجوارى (الامم المتحدة ١٩٧٦) .

وعلى كل من يتصدى لاى من هذه المرامى أن يعى تماما حقيقة كل منها .

خاتمة :

وعلينا أن نتساءل : هل يكون العالم أكثر سلاما اذا شاركت المرأة الرجل فى معاركه ، وقامت معه بوضع أسس النظام العام ، وكان لها حقها من حماية القانون وفرص المساواة الاقتصادية ؟

والرد بالايجاب اذا ما استطاعت المرأة ان تقضى على سيطرة الرجل وتقهر ظاهرة الاغتصاب ، وقد رأينا كيف ادى النظام الابوى للاسرة الى قيام ظاهرة

اجتماعية ادت الى خرافة البطل الغازى وبطولة الاغتصاب ، فالمراة فى مثل هذا المجتمع اما عقار مملوك ، أو متعة سانحة ، وفى كلا الحالين ليس للمراة شأن يذكر ، مما يؤدى الى حلقة من الصلات الاجتماعية ترتد بالرجل والمراة على السواء الى حالة من الطفولة ، فاذا مرت المراة بهذا الدور ، وهو ما تمر به فى المجتمعات الشرقية القاسية ، فانها رغما عنها لن تترك نفسها ضحية للعدوان ، بل ستكون هى العادية ما استطاعت ، وسترى نفسها هى والرجل فى حلقة مفرغة من الصراع المرير القاسى .

الا أن هذه الصورة لن يكون لها وجود فى المستقبل ، ومن المحتمل ان ينمو الشعور العدوانى لدى المراة عندما تمارس حقوقها الجديدة ، وهو ما يحدث الآن كما تقول سيمون فى الاحصاء الذى اعدته لمعدل الجريمة ، وما أرى فى هذا الا ظاهرة للتحول ، ولكن أى نوع من التحول ؟ ان ذلك يتوقف علينا .

وكل ما يمكن أن ننتهى اليه سيكون البداية لعصر جديد من العدالة والسلام يعيش فيه كلا الجنسين : الرجل والمراة ، لا يشكوان الاحباط ، قادرين على التعبير كل منهما عن ذاته ، واكثر رقة ولطفا مما هما عليه الان ، وعلى قدر ما يمضى التآلف بين الرجل والمراة فى كافة المجالات فان ذلك قمين بأن يتحقق ، وهو مايتم فعلا ، اذا اعددنا أنفسنا لنكون أكثر ادراكا لما نحن فيه وللقيم التى نعيشها فى فترة من فترات التحول العظيم فى تاريخ الانسانية ، وهو ما حدث وأخذنا به عند بعث الاديان العالمية ، حين هجر كل من الرجل والمراة تقاليد الماضى وبدآ دورا جديدا من التحول الاجتماعى ، وما قمنا به مرة أخرى فى القرن الثالث عشر حين بدأت حركة الاصلاح الاجتماعى ، واخذ البعث الروحى يعم العالم من جديد ، ولقد كانت حركة المراة خلال العصور الوسطى (ماكدونل ١٩٦٩) بداية هذا الاصلاح وذلك البعث ، وكانت بشيرا من بين البشائر العديدة لنمط جديد من العلاقات الانسانية ، وما زال هذا الدور الجديد المشترك ــ دور الخنثى ــ لكل من الجنسين متاحا ، وان بدا غير مقبول ، الا أنه يجعلنا أكثر نضجا وانسانية .

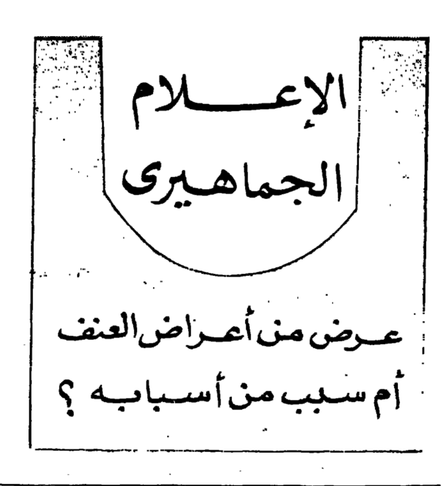
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمكتبات
- مجلة (ديوجين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.
تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



** ظهرت فى السـنوات الاخيـرة دلائل وفيرة ، من تحريات وابحاث تشرف عليها الحكومات الى تصريحات من وسائل الاعلام وغيرها عن القلق ، وتشكيل جماعات للضغط على أن العلاقة المفترضة غير الواضحة تماما بين الاعلام الجماهيرى والعنف تعتبر عند الكثير من الناس هامةومشكلة مستعصية والمشكلة كما يتصورها الناس ليست جديدة ، والكثير ممايقال الآن عن التليفزيون قيل من قبل عن سائر وسائل الاعلام وعلى مدار التاريخ كانت المبتكرات فى تكنولوجيا الاعلام موضع نقد لانها تثير التمزق فى المجتمع . ومع ذلك فان تصوير وسـائل الاعلام وبخاصـة التليفزيون للعنف يظهره باطراد مشكلة اجتماعية ، وبخاصة فى غرب اوربا وامريكا الشمالية

ويتجلى القلق بشـتى الطرق . فثمـة اناس يشـتكون فيجتمعـون ، ويعقـدون لقـاءات ، ويمارسون ضـغوطا ،

الكاتب : جيمس . د . هالوران

أستاذ ومدير مركز أبحاث الاعلام الجماهيرى بجامعة ليستر ، بالمملكة المتحدة . كان مستشارا لليونسكو ومجلس أوربا ، حيث كتب لهما العديد من التقارير ، ونشر الكثير من الكتب والمقالات بشأن الاتصال ، بما فى ذلك وسائل الاعلام والمجتمع : « تحدى البحث » . (١٩٧٤)

المترجم : أحمد رضا

المترجم : احمد رضا : مدير بالادارة العامة للشـــؤون القانونية والتحقيقات بوزارة التعليم ومنتسب بمجلس الدولة سابقا

ويخططون لعمل جماعى ، أملا فى التوصل الى بعض الحلول ذات الطبيعــة الانتقــادية فى الغالب . وتوحى الدلائل بأن عملية التأثير ، ودور وسائل الاعلام ، وطبيعة العنف ، أمور غير مفهومة ، ومن ثم لم تعرف المشكلة تعريفا وافيا وعلى هذا فان الحلول المقترحة ليست على ما يبـدو مناسـبة ، والواقع ان الجـدل كله يتميز بالاختلافات والتناقضـات الداخلية .

ومعالجة المشكلة التى نحن بصددها هى معالجة اجتماعية علمية بنوع أساسى وجدير بعالم الاجتماع ان لا ينظر البتة الى تعريفات المشاكل وتعبيرات القلق نظرة سطحية ، وأن لا يتجاهلها ، بل عليه أن يميز بين ما هو خفى منها وما هو ظاهر ، وأن ينقب تحت السطح ، ويحاول أن يثبت بين ما يثبته من شتى الأمور السبب فيما يعترى الناس من قلق ، وكيف يعبرون عن قلقهم هذا ويصفون المشاكل على طريقتهم ،

وكيف يتمشى وصفهم مع الواقع . وينبغى له ان يبين اننا نعيش فى مجتمعات شديدة التنوع والتعدد ، ينظر فيها الى مختلف المسائل ، وتوصف المشاكل من وجهات نظر متباينة . وقد يكون الطعام المغذى لدى البعض سما زعافا لدى البعض الآخر . أما الفلسفات الاجتماعية المتاحة او علم الاجتماع فانها لا تزودنا بالخطط والتوجيهات اللازمة للسياسة والنشاط الاجتماعى .

ومجتمعاتنا ابنية معقدة متشابكة.معنى هذا انه ينبغىلنا أن لا ندرسأى نظام منفرد أو عملية اجتماعية بمعزل عن غيرها . ويجب دراسة مشكلة العنف فى وسائل الاعلام فى صلتها بسائر النظم ، وكذا بالعنف فى المجتمع بالاجمال ، وتوضع فى نطاق الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الملائمة . ولعلنا ننظر الى هذه المشكلة ، أسوة بغيرها من المشاكل الاجتماعية على انها الثمن الذى علينا ان ندفعه عن الطبيعة . وتنظيم المؤسسات التى تميز مجتمعاتنا فنحن من بعض النواحى نعالج المشاكل التى نستحقها .

وبخصوص العنف فى وسائل الاعلام فان الاتجاه العام ــ ويصدق هذا بشأن الكثير من الأبحاث ، وكذا وسائل الاعلام ، والجدل العام ــ ينزع الى المغالاة فى تبسيط هذه المشكلة . وكثيرا ما يتحدث الناس عن العنف فى وسائل الاعلام ، والسلوك العنيف كأنه لا توجد مصادر اخرى للعنف فى المجتمع ، ويبحثون عن اجابات صريحة ، ملائمة ، وغير معقدة توضح علاقات سببية بسيطة . فاذا ماتوصلوا الى تعريف آفة محددة ، خارجة عن نطاق النفس البشرية ، استخدموها بمثابة كبش فداء ، ويساعدهم هذا فى تعزيز رأيهم بشأن الانسان والمجتمع .

ولما كانت علاقة وسائل الاعلام بالعنف جديرة بالدراسة فان أول ما ينبغى عمله هو ابعاد الاعلام عن قلب الموضوع ، والتسليم منذ البداية بأن البؤرة الرئيسية لدراستنا هذه هى العنف او السلوك العنيف فى المجتمع ، وأن ما يهمنا من وسائل الاعلام ــ على الاقل فيما يختص بهذه المشكلة ــ هو العلاقة ، ان وجدت ، بين وسائل الاعلام من جهة وبين السلوك العنيف من جهة أخرى .

ويمكن تصنيف العنف بعدة طرق . من ذلك مثلا أن نميز بين العنف الجماعى أو السياسى والعنف الشخصى أو الفردى . فاذا قبلنا هذا التمييز ونظرنا الى العنف الجماعى من جهة تاريخية رأينا انه امر طبيعى وجوهرى وراسخ فى التاريخ اكثر مما يظن البعض . كتب « تلى » :

تدفق العنف الجماعى ، على مدار التاريخ ، تدفقا منتظما من داخل العمليات السياسية المركزية فى البلاد الغربية . فالرجال الذين يسعون للاستيلاء على دعائم السلطة أو الاحتفاظ بها أو تعزيزها يستخدمون دوما العنف الجماعى كجزء من نضالهم . أما المضطهدون فانهم يضربون باسم العدالة ، وأما أصحاب الامتيازات فيضربون باسم النظام ، وأما من هم بين هؤلاء وهؤلاء فيضربون باسم الخوف .

والكثير مما نرتضيه الآن ، ونسلم به جدلا ، ونستمتع به ، هو نتيجة بعض اعمال العنف فى الزمان الماضى ، ومع انه قد أصبح مشروعا ، وكان لوسائل الاعلام مع النظم التعليمية وغيرها دورها فى اضفاء الشرعية عليه . ويعرض بعض مظاهر تاريخنا الهامة نموذجا مغريا للعنف على أولئك الذين يشكون ظلماحاق بهم ويسعون الى حل مشاكلهم وبلوغ مقاصدهم بمحاكاة اسلافهم العظام .

ويفكر الكثير من الناس فى العنف ، بمعناه الفردى والجماعى ، بعبارات القتل ، والاغتيال ،والشغب ، والمظاهرات ، والاعتداءات ، والسرقات ، والاغتصابات والتخريب ، وما الى ذلك . والواقع ان هذا النوع من السلوك « غير المشروع » يمثل فى نظر الكثيرين اجمالى العنف . غير ان هناك من ينظرون الى المسألة نظرة مختلفة اكثر اتساعا ، ويدرجون فى تعريفهم العنف : الحرب ، والاعدام ، والتعذيب البدنى وبعض أنواع العقوبات ، واجراءات الشرطة ، والتأديب المدرسى . وثمة تعريف أوسع يضم الفقر ، والحرمان والاستغلال الاقتصادى والتميز فى المعاملة ، وهناك من يرى أن ضروب السلوك ، فى هذه الفئات مترابطة ، يغذى بعضها بعضا .

والواقع ان المجتمع قد يسهم فى العنف عن طريق اقراره بعض اشكاله ، وبخاصة تلك التى اكتسبت المشروعية باسم الرقابة الاجتماعية .

ولا حاجة هنا الى تفضيل أى من هذه التعريفات . ومن المسلم به انه يمكن بل يجب التمييز بين مختلف أنواع العنف تمييزا صحيحا . ومع ذلك فمن المهم التأكيد بأن البحث والجدل فى شأن العنف فى وسائل الاعلام لا يجوز أن يقتصر على العنف « غير الشرعى » كما يعرفه معظم أولئك الذين يبدون قلقهم من ناحية العنف فى وسائل الاعلام ، فكثير من هؤلاء الناس الذين يشعرون بأن لهم مركزا ثابتا فى النظام القائم يدينون جهارا « العنف غير الشرعى » ولكنهم يستحثون استخدامالعنف الذى يعتبرونه شرعيا او « عنفا مشروعا » لحماية النظام القائم ، وبالتالى مركزهم او مصلحتهم المشروعة . هناك بالطبع فرق بين العنف المشروع والعنف الشرعى فالأول يتوقف على أجماع الآراء ، أما العنف الشرعى فليس مشروعا بالضرورة .

وعندما ندرس العنف فى نطاق القرائن التاريخية والثقافية المناسبة نرى الكثير من الأمثلة التى وصف فيها العنف وصفا ثقافيا ، أو حتى « شبه ثقافى » . ولحسن الحظ كان نصيب الحياة من هذه الأمثلة أكثر من نصيب العنف ، غير أن الانسان ــ ونحن كذلك ــ كان عليه على مدار التاريخ ان يعالج العنف ويستخدمه بطرق شتى . وهناك أشكال من العنف مقبولة ، وأشكال غير مقبولة ، ويتوقف القبول على الموضوع والفاعل والضحية أكثر مما يتوقف على طبيعة السلوك العنيف أو شكله .

ولم يكن هناك قط ، ولن يكون على ما يحتمل ، أى تعريف للعنف متفق عليه، يدان به بعامة كل أشكال السلوك التى تشملها المعالجات المختلفة للعنف .

ومثل تعريف العنف لا يمكن دراسة أي من مصادر أو جذور السلوك العنيف دراسة وافية خارج النطاق القومي والتاريخي والثقافي والاقتصادي ، فالجذور تختلف اختلافا واضحا من بلد الى آخر . ففي الولايات المتحدة مثلا أبدى البعض ان « عامل الحدود » ، وانماط الهجرة ومداها ، وحرب الاستقلال ، والثورة الصناعية ، والتعمير ، والتغير ، والتحرك الاجتماعي السريع ، والوفرة والرخاء اللذين لم يسبق لهما مثيل ، والنظام الطبقي والحرمان النسبي ــ والبعض منهما خاص بالولايات المتحدة وحدها ، والبعض شائع في عدة بلاد ــ قد أسهمت كل منها بنصيب في تكوين الوضع الحالي في هذا البلد .

ولم تذكر وسائل الاعلام في القائمة المذكورة . والجدير بالذكر أن في الولايات المتحدة وفي بلاد غيرها قليلا ممن درسوا السلوك العنيف دراسة علمية ومنهاجية هم الذين ذكروا وسائل الاعلام كسبب هام من أسباب العنف ، ويجدون جذور مثل هذا السلوك في مواضع أخرى كما سنرى . ومع ذلك فسوف نرى أيضا ان القليل جدا من الباحثين ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، الذين عالجوا المشكلة عن طريق الدراسات الخاصة بوسائل الاعلام والاتصال كانوا يميلون بالأكثر الى اتهام وسائل الاعلام . وأسباب هذه الفروق تشكل بذاتها دراسة هامة . والأمر كله يتوقف على كيفية تعريف المشكلة ، والأسئلة التي توجه بشأنها .

وحتى اذا نظرنا بعين الاعتبار الى الفروق القومية والثقافية السالف ذكرها فانه لم يزل في الامكان أن نصوغ أفكارا ــ ولو بعبارات عامة ــ عن بعض مصادر السلوك العنيف الرئيسية ، وسوف نفعل ذلك دون الرجوع الى التكوينات البيولوجية . ففي تقرير عن « تاريخ العنف في أمريكا » قدم الى اللجنة الاهلية بخصوص أسباب العنف والوقاية منه في الولايات المتحدة ــ قيل انه « أكثر الدراسات التي نشرت عن موضوع العنف شمولا وصدقا » ــ نطالع أنه رغم أن عوامل كثيرة تتصل اتصالا وثيقا بهذه العملية المعقدة فهناك دلالة كبيرة تعزز الافتراض بأن « احباط الناس بشأن بعض الظروف المادية والاجتماعية في حياتهم شرط ضروري للاحتجاج والعنف بين الجماعات » ، وأن أهم سبب لاستفحال العنف الجماعي هو في الغالب احباط التوقعات الاجتماعية بشأن المصالح وظروف الحياة التي يعتقد الناس أنها من حقهم . هذه التوقعات القابلة للاحباط لا تنتمي الى الرخاء المادي فقط وانما تنتمي ايضا الى ظروف غير محسوسة مثل الأمن ، والوضع القانوني ، وحرية الانسان في ادارة شؤونه ، وخدمة العلاقات الشخصية مع الغير » .

وقد يلهب الموقف تغير اجتماعي سريع ، وبخاصة في حالة « التوقعات المتصاعدة لدى أناس في وضع معين يترتب عليه أن انعدام الفرص ، أو المقاومة العنيدة التي يبديها الغير تعوق تحقق هذه التوقعات » . ويصدق هذا بنوع خاص حيثما كان البلد المعني قد عاش رغم ذلك عيشة كريمة في رخاء مادي . وسوف ندرس دور وسائل الاعلام في هذا الخصوص .

وابدى البعض ايضا ان الموقف قد يزداد سوءا فى بلد مثل « المملكة المتحدة » يعانى فترة من « التدهور النسبى الحاد فى الظروف الاجتماعية الاقتصادية او السياسية بعد فترة طويلة من الظروف الطيبة » . وقد تأتى ردود الفعل على نطاق واسع وتتخذ أشكالا عديدة ، وذلك لأن « الناس الذين احبطت كرامتهم أو توقعاتهم المهنية أو مطامحهم السياسية قد يثورون مثلما يثور من فقدوا مواردهم المالية » وثمة مشكلة اخرى تحدث حينما يعتقد بعض الناس فى مثل هذه الاوضاع « انهم لا يستطيعون تحقيق مطالبهم من خلال الطرق العادية المشروعة ، وان « النظام » لا يستجيب لهم لبعض الاسباب » .

هذه الفقرات من التقرير المقدم الى اللجنة الأهلية قد صيغت اساسا فى عبارات تتحدث عن الاحتجاج الجماعى او السلوك السياسى ، ولكنها تسرى — بعد اجراء ما يلزم من تغييرات — على السلوك الفردى أيضا .

وتبين بعض الدراسات عن السلوك العنيف لدى المجرمين ان هناك فى الكثير من الأحوال قصورا فى الطرق الملائمة او المشروعة لحل المشكلة على مستويات مختلفة وبالاضافة الى المستوى الاقتصادى تشمل هذه المستويات البحث عن الهوية الذاتية والعلاقات الشخصية المرضية . وقد لجأ الى العنف أولئك الذين تقل الفرص التى تتيح لهم الوفاء بمطالب الحياة ، ولا يستطيعون ان يتصوروا حلا آخر . وقد ينظر الناس الى العنف باعتبار أنه الطريق البديل — ولعله الوحيد — للنجاح وتحقيق الأمانى والمنزلة الرفيعة التى يعتقدون أن المجتمع يقدرها تقديرا عظيما .

وليس المقصود من الملاحظات المذكورة تقديم شرح واف للسلوك العنيف ، فهناك العديد من البحوث ، لكل بحث منها ما يعززه من الحجج ، ولكن الفرض الاساسى هو وضع مشكلة العنف فى وسائل الاعلام فى موضعها الصحيح ، وتوجيه الانظار الى تعقد الموقف وما يتضمنه من عوامل كثيرة ، وفوق كل شىء توفير اطار اكثر اتساعا وأوثق صلة بالموضوع من الاطار المستعمل عادة ، يمكن فى نطاقه دراسة المشكلة ومناقشتها .

ومن المهم أن نؤكد ، بالنظر الى ما سبق ، أننا لم نذكر أن وسائل الاعلام لا تأثير لها . والنقط الاساسية هى أن العنف يتجلى للاذهان بصورة غير ملائمة ، وأن دور الاعلام وعملية التأثير غير مفهومين ، وأن طبيعة التأثير واتجاهه ليسا هما المفترضين عادة ، وأنه فى كل من البحث والجدل العام قلما تطرح الأسئلة الصحيحة عن تأثير الاعلام والعنف فى المجتمع .

وجدير بالذكر أن تقرير اللجنة الأهلية بالولايات المتحدة لا يعفى تنظيمات الاعلام والقائمين به من مسئولياتهم ، وله الحق فى ذلك . ومع أن اللجنة لا تعتبر التليفزيون سببا رئيسيا للعنف فى المجتمع فانها تتهم بصراحة طبيعة العنف وكميته على الشاشة الصغيرة . ومع ذلك فان أعضاء اللجنة — مثلهم مثل الكثيرين قبلهم وبعدهم — لا يلقون دائما الأسئلة المناسبة فى الأسلوب الذى يخاطبون به المشكلة

وليس هذا بشيء مدهش نظرا الى انهم كما يبدو قد اعتمدوا كثيرا على نتائج البحث الذى أجراه أولئك الذين يغالون فى تبسيط المشكلة ويفكرون فى علاقات السببية التى تتمثل فى التقليد ، والدوافع العدوانية المتـزايدة ، وتغير الموقف ، وما الى ذلك . ولسوء الحظ لم تواجه اللجنة بصراحة ما تضـمنه استنتاجها بخصـوص الحرمان والاحباط النسبيين من اشارة الى وسائل الاعلام ، وهى التى ذكرناها من قبل ، ان بالتقرير اشارة الى « تعقيدات اضافية (قد) تنجم عن وضوح العنف والتفاوتات الاجتماعية وضوحا شديدا » .

ويتبين بجلاء أن العنف ليس منقطع الصلة بالاحباط ، ولو أن العلاقة بينهما ليست مباشرة وبسيطة كما يبدو لبعض علماء النفس الذين أوحوا بذلك . ومن ثم فمن الاهمية بمكان طرح السؤال الآتى : كيف تسهم وسائل الاعلام فى الاحباط فى مجتمعنا ، وبالتالى فى العنف والعدوان ؟ والوضع كما رأينا يختلف من بلد الى آخر ، ويتأثر بوضوح عوامل شتى ، اعلامية وغير اعلامية ، تشمل الاعلان ودرجة التعمير وما الى ذلك . ولنفرض أننا نتعامل مع مجتمع تجارى وصناعى وحضرى يلعب فيه الاعلان دورا هاما فى العمليات الاعلامية ، وفى الاقتصاد بعامة : فأهداف مثل هذا المجتمع واغراضه ذات صلة وثيقة بتحقيق الرخاء المادى ، وبذل قدر كبير من الجهد والوقت والمال (لا من خلال الاعلان وحده) لبلوغ هذه الأهداف . ونحن نعلم ان من بين مهام الاعلان جعل الناس غير راضين بما لديهم ، وان يطلبوا المزيد بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية . ويهتم المجتمع بالاهداف الاجتماعية أكثر من اهتمامه بالطرق المشروعة لتحقيق هذه الأهداف ، وتعكس وسائل الاعلام هذا التفاوت . كل هذا يمكن ان يستثير مشاعر السخط والاحباط لدى القطاعات الفقيرة والمحرومة فى المجتمع .

وفى هذه الظـروف تتلقى الفئات المحـرومة فى المجتمع كل يـوم وابلا من البيانات التى تذكرهم بما هو متاح لغيرهم ، وما يحق لهم أن يطالبوا به ، وما لا يملكونه بالفعل ، وأكثر من ذلك ما لا يستطيعون فى الغالب أن يحصلوا عليه . وهناك بطبيعة الحال عوامل قوية أخرى للاحباط تعمل على شتى المستويات ، من شخصية الى بيئية . ومن السخف أن نجهل أن فى امكان وسائل الاعلام بعملياتها اليومية المعتادة وعرضها هذه القواعد والقيم ان تعمل على زيادة التوقعات بصورة غير واقعية ، وتفاقم المشكلة القائمة ، وان تسهم فى الاحباط ، وبالتالى فى العنف والعدوان اللذين قد يترتبان على ذلك .

ومع ذلك فليس هذا نوع العلاقة التى تجول بخاطر الناس عادة عندما يتفكرون فى الصلة بين وسائل الاعلام والعنف ، فهذا النمط من العلاقة ليس بالتأكيد هو النمط الأساسى لدى أولئك الذين يجأرون بادانة العنف فى وسائل الاعلام . والمتوقع مما سبق قوله ان ادانة مضمون وسائل الاعلام فيها تفرقة كبيرة : فليست كل انماط الاعلام أو السلوك العنيف هى المدانة . وجدير بالذكر فى هذه المناسبة ان عددا كبيرا من أولئك الذين ينظرون الى العنف الاعلامى على انه مشـكلة خطيرة

لا يميلون فقط الى ابداء عداء شديد وهم يعبرون عن نظريتهم هذه ، ولكنهم يتخذون ايضا موقفا سلبيا وعقابيا بنوع ما بالنسبة الى العديد من المسائل الاجتماعية الأخرى فهم يمتدحون عقوبة الاعدام ، والعقوبات البدنية ، والتأديب القاسي بوجه عام . كذلك فانهم يبدون ميولا عنصرية ، ويعارضون اصلاح نظام العقوبات ، ووسائر الاصلاحات الاجتماعية . وعلى العموم فانهم يميلون الى ان يكونوا محافظين ، وملتزمين ، ومستبدين . على أن هذا لا ينطبق بأى شكل من الأشكال على أولئك الذين يعبرون فى وقت أو آخر عن القلق بشأن تصوير العنف فى وسائل الاعلام .

وكما يعرف العنف تعريفا فيه تفرقة كذلك تعرف استنتاجات البحث على هذا النحو . ويصدق هذا الامر بنوع خاص بالنسبة لبعض ممن ذكرناهم آنفا ، اى حينما يجدون من الضرورى أن يستعينوا بالبحوث تعزيزا لدعواهم .

وقد ذكرنا من قبل انه رغم ان الباحثين الذين تركز عملهم فى السلوك العنيف والعنف فى المجتمع لم يجدوا وسائل الاعلام مصدرا رئيسيا للسلوك العنيف فان غيرهم – أولئك الذين ركزوا ابحاثهم فى وسائل الاعلام والعنف – كانوا أكثر ميلا الى اتهام وسائل الاعلام . وبالاجمال فان معظم هؤلاء الباحثين هم من علماء النفس الذين اتجهوا مباشرة صوب شكل ما من أشكال العلاقة المفترضة بين تصوير العنف فى وسائل الاعلام من ناحية ، وبين العنف أو السلوك العدوانى من ناحية اخرى ، وكان عملهم فى الكثير من الأحيان يخصص ويدعم ماليا لهذا الفرض المحدد .

ويمثل برنامج البحث المسمى « مشروع المليون والثلاثة والعشرين دولارا لكبير اطباء الولايات المتحدة » بشأن العنف فى التليفزيون اكبر تجربة فى هذا المجال ، وأكثر التجارب تكلفة ان لم تكن اكثرها تعقيدا وتنسيقا . ومادامت الاكتشافات والتغيرات التى توصل اليها برنامج البحث هذا يذكرها كثيرا أولئك الذين يؤكدون وجود علاقة سببية بين العنف الاعلامى وبين السلوك العنيف فانه ينبغى لنا ، على ما يبدو واضحا ، ورغم الانتقادات الكثيرة التى توجه ضد المشروعات الفردية ، أن ننظر الى ما يقوله التقرير .

وبالنظر الى الطريقة التى استخدمها مشروع « كبير الاطباء » ليثبت حالة ما ضد التليفزيون فانه من المدهش ان نجد ان تقرير المشروع يبدى حذرا شديدا فى استنتاجه . فهو يشير الى دلالة تمهيدية مترددة لعلاقة سببية بين مشاهدة العنف على التليفزيون وبين السلوك العدوانى ، فى تجربة أجريت على بعض الأطفال الذين عندهم ميول عدوانية فى بعض الظروف فقط . كذلك من المسلم به أن كلا من المشاهدة الكثيفة للعنف والسلوك العنيف أو العدوانى قد يكون من نتائج مصدر آخر شائع ، وقد يكونان من أعراض ظرف آخر أكثر رحابة .

هذه النقطة الأخيرة تؤيد بحثنا فى شأن التليفزيون والانحراف الاجرامى ، الذى أجرى فى انجلترا قبل مشروع « كبير الأطباء » ببضع سنين . ووجد فى هذا البحث ايضا ان انماط مشاهدى التليفزيون من المجرمين لا تختلف اختلافا

محسوسا عن انماط نظرائهم من غير المجرمين من نفس الخلفية الاجتماعية الاقتصادية. ولم تكتشف ايضا فروق محسوسة فى مشاهدة التليفزيون وتفصيلاته حين أجريت مقابلة فى السلوك الاعلامى بين المراهقين ذوى الميول العدوانية والمراهقين الذين ليست عندهم هذه الميول ، وذلك فى شمال شرقى انجلترا » .

وحملتنا هذه الدراسات وغيرها على ان نقرر منذ بضع سنوات، انه لم تثبت اية حالة يمكن أن يعتبر فيها التليفزيون (أو غيره من وسائل الاعلام) كعامل سببى، أو حتى كعامل مساعد رئيسى لأى شكل من أشكال السلوك العنيف . وثمة استنتاج احدث ، بعد استقصاء للعمل فى هذا البلد وفى غيره (بما فى ذلك بحث فى الولايات المتحدة) ، يقرر انه لم يثبت ان لوسائل الاعلام أى تأثير هام على مستوى العنف فى المجتمع . والواقع ان نقل البحث والعمل النظرى فى هذا المجال يوحى بأن وسائل الاعلام ، وربما باستثناء حالة عدد صغير من الأفراد المرضى ، ليست بأية حال هى السبب الوحيد لهذا السلوك وهى تلعب فى ذلك دورا مساعدا ، وهو دور صغير .

وجدير بنا أن لا ندهش من ذلك ، بل لعلنا ندهش من اصرار بعض الباحثين على البحث عن علاقات سببية بسيطة . وينبغى لنا بالمعنى الدقيق أن لا نلقى أسئلة بشأن تأثير التليفزيون . ونحن قلما نلقى مثل هذه الأسئلة عن النظم الأخرى كالأسرة ، او الدين ، أو التعليم .

ومن الضرورى توضيح نقطتين بشأن الملاحظات المذكورة آنفا . أولا انهاتشير فى معظمها الى الدراسات التى تفسر المشكلة على أساس التقليد ، والعدوان المتزايد وتغير الأوضاع ، وما الى ذلك ، وتمثل هذه ما قد نسميه المعالجة التقليدية التى نؤكد هنا انها قائمة على فهم غير صحيح لوسائل الاعلام ، والعنف وعملية الاتصال ، وطبيعة المجتمع . وسوف نرى أن لوسائل الاعلام بعض التأثير ، ولكن ليس بهذه الطريقة . ثانيا أن معظم البحث التقليدى ــ وكثيرا ما استخدمت نتائجه لتأكيد علاقة السببية ــ قد أجرى فى الولايات المتحدة. وتختلف الولايات المتحدة عن المملكةالمتحدة وغيرها من البلاد فى نواح مختلفة ، وبخاصة بالنسبة لطبيعة العنف ومقداره ، على الشاشة وفى المجتمع بوجه عام . وما نحصل عليه فى بلد لا يجوز ان نطبقه فى بلد آخر .

ومع ذلك فان الشيء الاوثق صلة بالموضوع هو احتمال أن لا يكون هذا العمل أو على الأقل بعض تفسيراته صحيحا فى الولايات المتحدة ، فقد انتقد من بعض النواحى (نظريا ، وتصوريا ، ومنهاجيا) ، وبخاصة لعدم وضوحه واتساقه فى استخدامه بعض المفاهيم مثل العنف والعدوان . كذلك فان تطبيق المفاهيم فى العمل مشكوك للغاية فى صحته . وهناك على ما يحتمل ثغرة كبيرة بين الاستجابات السلوكية والشفاهية وما يتخذ منها مواقف فى المخبر وبين العدوان أو العنف ضد المجتمع فى البيت أو الشارع .

ونقط الضعف الرئيسية في العمل التجريبي بالمخبر هي التكلف في اختيارمكان التجريب ، ونمط تسجيل الأقيسة وزمانه ، وطبيعة « الضحية » (مثال ذلك : العرائس ، البالونات ، متلقو الصدمات الكهربية) ، فضلا عن أن الشيء الجاري قياسه لا يكون واضحا دوما وعلى الاطلاق . والشرعية هنا ضعيفة ، والتعميم على السلوك المضاد للمجتمع في أوضاع الحياة الواقعية يجب ان يجري بحذر شديد وعملية الاستطلاع ــ التي يقال ان نتائجها تشير الى الاتجاه الذي تشير اليه الأعمال في المخبر ــ أكثر واقعية ، ولكنها غير قابلة للتفسير السببي .

ولعل الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع الذي كثر بشأنه الجدل يجب أن تكون لجورج كومستوك الذي درس الموضوع دراسة وافية ، واشترك اشتراكا فعليا في مشروع « كبير الأطباء » ومتابعته في السنوات القليلة الماضية . كتب كومستوك في آواخر ١٩٧٦ ما يأتي ، وهو على بينة تامة من تقارب مختلف معالجات الابحاث :

« من المغرى أن نستنتج ان العنف في التليفزيون يجعل المشاهدين اكثر عدوانا للمجتمع ، قساة القلوب بنوع ما ، وبعامة أكثر تخوفا من المجتمع الذي يعيشون فيه . وقد يكون الأمر كذلك ، على ان حقائق علمي الاجتماع والسلوك لا تؤيد مثل هذا الاتهام العريض .

« ان الدليل على تحجر العاطفة والخوف محدود للغاية بالنسبة لمثل هذه الاستنتاجات العريضة في هذا الوقت ، اما الدليل على الميل العدواني فانه أكثر اتساعا ، ولكنه لا يؤيد الاستنتاج بازدياد العدوان على المجتمع . ويتوقف مثل هذا الاستنتاج على استعداد الشخص الذي يجعل من نفسه حكما في هذه المسألة لأن يستنتج مما يجده من عدوان بين الأشخاص اعمالا غير مشروعة اشد خطورة .

« أهم من كل ذلك ان الدليل لا يفيدنا بشيء عن درجة الأذى الاجتماعي او العنف الاجرامي ضد المجتمع مما يمكن نسبته الى التليفزيون ، فقد يكون كبيرا ، أو تافها ، أو معدوما » .

ومع ذلك فاني اذ أقدم هذه التعليقات والانتقادات أود أيضا ان أؤكد ما قيل من قبل ، وهو انه ليس هنا أي قصد لاعفاء أولئك الذين يعملون في وسائل الاعلام من مسئوليتهم فادراج العنف بلا مبرر بقصد الاثارة او الربح أمر يؤسف له على أن التأسف على تصوير العنف شيء وربطه بالسلوك العنيف شيء آخر كل الاختلاف .

كذلك ليس هناك اية محاولة للانتقاص من دور الاعلام ، فوسائل الاعلام لا تخلو بالتأكيد من التأثير ، وتأثيرها أكثر تعقدا ، وعلى الراجح ابعد مدى مما هو معروف عامة . مثال ذلك أن الطريقة التي تخبر بها وسائل الاعلام عن العنف والسلوك المنحرف لها دورها في تعريف المشاكل واثارة اهتمام الجمهور . والعنف والسلوك المنحرف ، وبخاصة في أشكالهما المتطرفة ، تغطيهما وسائل الاعلام تغطية شاملة في معظم المجتمعات الغربية . وليس ثمة شيء جديد في هذه الممارسة ، ولا في

اسلوب او كيفية التقديم ، اللهم الا ان التقديم ليس مثيرا مثلما كان فى وقت مضى وقد يكون الأمر كذلك بسبب طبيعة مجتمعنا الصناعى المعقد والمجزأ ، حيث يعتقد الكثيرون ان الثقافة عن طريق وسائل الاعلام لها دور بارز للغاية فى صياغة سلوكنا وقيمنا ، وأصبح لتصويرات وسائل الاعلام للعنف والانحراف ردود فعل اجتماعية فى الوقت الحاضر أهم مما كان لها فى الماضى.

ومنذ بضع سنوات كتب عالم اجتماعى امريكى يدعى مرشال كلادينارد فى موضوع « الجريدة والجريمة » يقول :

« اضطلعت الصحافة بتشجيع الجريمة وتمجيدها بوجه عام بسبب حجم بنودها الاخبارية ان الحيز المخصص فى الجرائد للجريمة من حيث حجمه ، ومقدار الوقاية التى تتخذ بناء على قصص الجريمة ، تعرض صورة مذهلة لانحلال الأخلاق فى مجتمعنا . ومن المرجح ، مع الاستمرار فى ابراز الجريمة ، أن تكون للصحف اهمية فى أن تخلق لنا ثقافة مركزة على الجريمة . ونتيجة لذلك تبدو الجريمة غالبا أكثر حدوثا مما هى فى الواقع » .

ورغم أن هذا الادعاء،وادعاءات اخرى شبيهة قلما تكون مؤيدة بدلائل قوية،فانه ليس من غير المعقول ان نفترض أن ما يقرأه الناس فى الصحف ، ويسمعونه فى الاذاعة ، ويشاهدونه على التليفزيون ، قد يؤثر على آرائهم بشأن طبيعة العنف ومداه فى مجتمعنا . وثمة دراسات أجريت منذ بضع سنين فى الولايات المتحدة أوضحت ان تقديرات الجمهور لكمية الجريمة ونمطها فى المجتمع تنسب الى التقارير الصحفية أكثر مما تنسب الى كميات الجرائم كما هى ثابتة فى محاضر الشرطة . ورغم ان هناك دراسات أخرى أكثر غموضا فانه لا حاجة فى هذا المجال لمناقشة الحجج المؤيدة والمعارضة بشأن نتائج البحث المتضاربة . والنقطة الأساسية هى جذب الانظار الى احدى الطرق التى تتصل بها وسائل الاعلام بتصورات الجمهور عن السلوك العنيف .

وتساعد وسائل الاعلام على وضع البرنامج الاجتماعى السياسى : فهى تختار ، وتنظم ، وتؤكد ، وتعرف ، وتسهب . وهى تنقل المعانى ، ووجهات النظر ، وتربط بعض الجماعات ببعض أنماط القيم والسلوك ، وتخلق اللهفة ، وتجيز أو تبرر الحالة الراهنة والنظم السائدة فى الرقابة الاجتماعية . وهى تشكل « صور العالم » المتاحة لنا ، وبالتالى فان هذه الصور قد تشكل معتقداتنا وأساليب العمل الممكنة لنا . وبهذه الطرق الصعبة المعقدة ينبغى لنا ان ندرس تأثير وسائل الاعلام .

ولا تعمل وسائل الاعلام بطبيعة الحال وهى منعزلة . وما ينبغى لنا ان ندرسه بالفعل هو المزج ، والتفاعل ، أو العلاقة المتبادلة بين تجارب وسائل الاعلام من جهة وبين التجارب غير الاعلامية أو الميدانية من جهة أخرى . وتختلف هذه من موضوع الى آخر ، ومن شخص الى آخر ، ومن بلد الى آخر ، وهكذا . مثال ذلك أننانعرف

من بحثنا فى العلاقات العنصرية ، والصراع العنصرى،أن وسائل الاعلام قديكون لها تأثير غير متجانس فى نقلها المعانى ووجهات النظر حيثما تكون التجربة الشخصية غير متوفرة . وقد أبان بحثنا فى وسائل الاعلام والعنصرية أنه فى فترة تزيد على سبع سنوات صورت وسائل الاعلام غير البيض بأنهم يشكلون تهديدا ومشكلة ، وان هذا قد انعكس فى بعض المواقف لدى العامة . وعندنا مثل واضح لوسائل الاعلام وهى تستثير الصراعات ، وتقوى ان لم تكن تخلق بالفعل مشاكل اجتماعية ويوضح بحثنا أيضا أن تغطية وسائل الاعلام البريطانية للاعمال العدوانية فى ايرلنده الشمالية مثال آخر لاثارة الصراع .

هناك اذن اسئلة عديدة نوجهها . من ذلك : ما نوع الصور التى تعرض علينا ؟ هل هى صوركاذبة تبالغ فى مدى العنف والانحراف ، وتشوه طبيعتها ؟ اصحيح انه بتقديم العنف على أنه من الاخبار (كلما ازداد العنف شدة ازدادت قيمته الاخبارية) ينشأ جو من الفزع ، وتستفحل المخاوف ، والتكهنات والتوقعات والسلوك العنيف ؟

هذه الاسئلة تؤدى بنا الى أسئلة جوهرية اخرى : ما هى الاخبار ؟ هل تخلق وسائل الاعلام الجماهيرية « وقائع » جديدة فتجعل من « اللا اخبار » اخبارا ؟ أمن المحتم ان يتفوق دائما ما هو سلبى ، أو منحرف ، أو عنيف ، او مثير ؟ وثمة أسئلة اخرى لا حاجة الى ذكرها هنا بالتفصيل . غير أن من الاشياء التى يمكن أن نذكرهافى هذه المرحلة أن الطريقة التى تقدم بها وسائل الاعلام الاخبار الخاصة بالعنف والمسائل المتعلقة به تجعل من غير المحتمل وضع الوقائع فى سياق له معنى ، أو أن يغطى ما وراء القصة فيما يختص بالجريمة أو المجرم أو الضحية أو الادارة الرسمية تغطية وافية .

وكثيرا ما يصرح المشتغلون بوسائل الاعلام بانه عند التبليغ عن الاحداث يكون التركيز بطبيعة الحال على الوضع الراهن حيث تقع الأحداث وما يريد الجمهور أن يعرفه . وقد يكون هذا صحيحا ، ولكنه يتيح أساسا واهيا لتكوين فهم صحيح للمشكلة . ويعتمد وضع سياسة اجتماعية سليمة على معرفة التغيرات التى تطرأ على معدل تطورالاحداث الوثيقة الصلة بالموضوع،غير ان السياسات تكون فىالغالب كرد فعل لحالات متطرفة . وتتعامل وسائل الاعلام مع الحالات القصوى ، ونعلم انها تستخدم على نطاق واسع باعتبارها المصدر الرئيسى للمعلومات ، وأن الكثيرين يعتبرونها جديرة بالثقة الى حدكبير .

ومن الأسباب التى تدعو وسائل الاعلام لتصوير المواقف بالكيفية التى تتبعها انها تعمل فى نطاق نظام اجتماعى اقتصادى لابد فيه من كسب القراء والمشاهدين والاحتفاظ بهم ، وأصبح تقديم العنف والظواهر المتصلة به امرا حيويا فى هذا الخصوص .

اما بخصوص الاخبار اليومية فان وحداتها الاساسية هى الاشخاص والاحداث (وبخاصة السلبية) . ومن الاسباب الداعية للتركيز على الحوادث « تواتر الشر » : فالحوادث تكون أكثر ملاءمة لان تلتقطها وسائل الاعلام المشتغلة فى دائرة نشر يومية اذا كانت تقع فى نطاق يوم واحد ، فالمظاهرة مثلا حادث ملائم للاخبار ، فى حين ان حركة سياسية تتطور على مدى عدة سنوات لا يكون لها « التواتر » المطلوب.

والتركيز نفسه على الحوادث يجعل بعض مظاهر قصة ما ذات اهمية اخبارية اكبر من غيرها . فموضوع العنف مثلا يتصل مباشرة بالاشكال المرئية للحوادث التى تقع فى الطريق العام . على ان هذا الاهتمام بالحوادث والوقائع يميل الى استبعاد التفكير فى التطورات الجذرية والموضوعات الضمنية .

ومن مشروعات البحث التى نتولاها والتى تركزت على تغطية وسائل الاعلام لظاهرة سياسية كبيرة مشروع يقدم ايضاحا جيدا لبعض النقط السالف ذكرها كما يطرح العديد من الاسئلة الهامة بخصوص تأثير هذا النوع من العرض على تقدير الجمهور العريض للاحداث الجارية فى العالم ونتائجها بالنسبة للعمل الاجتماعى .

فى هذا البحث تبين لنا بوضوح الفروق بين مختلف وسائل الاعلام فى معالجة الظاهرة . ولكنا استطعنا ايضا ان نبين تشابها جوهريا اكثر اهمية بين كل فروع الاعلام . فقد فسرت القصة فيها كلها ، فيما عدا واحدا منها ، باللغة الاساسية التى جعلت منها خبرا ، فلم يقدم للمشاهدين والقراء تفسيرات مختلفة مركزة على مختلف جوانب الحادث نفسه ، ولكن قدم لهم تفسير اساسى واحد مركز على المظهر المحدد ، وهو موضوع العنف . ومع ذلك فلم تكن ثمة ضرورة لجعل العنف مركزا للتفسير ، فالواقع والحقيقة انه لم يكن مركزا له . فقد استخدم « وضع » العنف الى جانب المتضمنات الاخرى للقيم الاخبارية لانه النتيجة المنطقية للتنظيم القائم لعملية الاخبار والافتراضات التى يقوم عليها .

هذه القيم الاخبارية هى ، كما اشرنا من قبل جزء لا يتجزأ من عملية مهنية تتولى اختيار الاخبار وتقديمها ، عملية تطورت فى نظامنا الاجتماعى الاقتصادى الخاص . ومهما كانت المثل العليا المطلوبة فان اعداد القراء والمستمعين والمشاهدين واقتصاديات الاعلان لها دور هام فى تشكيل هذه القيم والاخبار التى تكونها .

ومن المهم ايضا ان نوضح ان الصور التى تنشأ على هذا النحو قد تدوم ، وقد تمتد الى مجالات اخرى متصلة بموضوعها . فتغطية مظاهرات الطلبة ، وعمل تقرير عن المظاهرات المعادية للتفرقة العنصرية التى جرت فى المملكة المتحدة احتجاجا على زيارة فريق الرجبى الخاص بجنوب افريقية ، هما مثالان بين الكثير من الامثلة للانتشار الظاهرى ودوام صورة المواجهة العنيفة وغيرها من القوالب العامة السلبية .

ويدافع رجل الاعلام قائلا : نحن نعلم ما يريده الجمهور ، ونزوده بما يريد . يريد الجمهور ما قد ألفه ، وما قدم له سنين طويلة ، وما أصبح يتوقعه ويتقبله . فاشباع الرغبة يؤثر فى الطلب . والواضح بطبيعة الحال ان الكثير من الناس يحبون ان تكون اخبارهم مفعمة بالحركة ، موجهة صوب الاحداث ، نشيطة ، مسلية ، بل مثيرة وعنيفة . هذا النوع من المادة قد يشبع مختلف الحاجات لدى الكثير من الناس ، غير أن التأكيد على العمل ، والجاذبية المرئية والفورية (بدلا مما له اهمية اجتماعية) لا ينبع من بعض الحاجات الانسانية الجوهرية فقط ، فهو يتلقى قدرا كبيرا من المساعدة والتعزيز من وسائل الاعلام

ما هى اذن نتائج هذا النمط من تقديم الاخبار ؟ يذهب احد التفسيرات الى ان الطريقة التى تتعامل بها وسائل الاعلام مع هذه المواقف تؤدى الى تصنيف بعض الجماعات ، وربطها ـ ربما بلا مبرر ـ بالسلوك العنيف ، وربما الى قبول العنف على انه طريقة مشروعة لمعالجة المشاكل ، او شكل ضرورى من اشكال مقابلة المثل بالمثل .

وفى حالة المظاهرة ، وبالنظر الى اتجاه الراى العام فى زمن البحث ، كان التقديم السلبى على نطاق واسع يؤدى فى الغالب الى الانتقاص من قضية المحتجين . فضلا عن ذلك قد يزيد هذا على المدى الطويل من خطورة السلوك العنيف بدلا من الاقلال منها . وبسبب الطريقة التى تنتهجها وسائل الاعلام فى عملها قد يكون على مجموعة من الاقلية ان تتبع طريق العنف قبل ان تتاح لها فرصة عرض قضيتها على الراى العام .

وقد يتجلى ايضا من هذا ومن البحث المتصل به ـ سواء كنا بصدد مطالب الطلبة لاصلاح الجامعات ، او المسيرات المضادة للتفرقة العنصرية ، او المظاهرات ضد الحرب ، او تعاطى المخدرات ، او الخمور ، او جماع الجنس المماثل ، او اتحادات المسجونين ، او المشاكل العنصرية ، او الاضرابات ـ ان هناك فرصة كبيرة لان تتركز القصة الاخبارية على العنف والمواجهة وينعزل سرد الحكاية تماما عن الظروف السابقة عليها ، ولا يتيح الا القليل من الفهم لاى من الاسباب او الاغراض الاساسية . والواقع ان التقديم كله يغلب عليه التفكك والخروج عن الموضوع .

واثبت البحث ان وسائل الاعلام حين تخبر عن العنف والانحراف تبالغ ، وتستثير المشاعر ، وتستخدم القوالب النموذجية ، وقد تعدل تصورات العامة المستمدة من هذه العروض ، او تخلق السلوك المقصود . مثال ذلك انه قيل ان صور تعاطى المخدرات المأخوذة من وسائل الاعلام اثرت فى تصرفات الشرطة والمحاكم ، واثرت هذه بدورها فى السلوك (المنحرف) فجعلته مطابقا للقوالب النموذجية . وهكذا انطبقت القوالب النموذجية واصبح السلوك ـ الذى كان من قبل على الهامش ـ اقرب الى المركز واكثر حدوثا ، واعقب ذلك المزيد من رد الفعل الاجتماعى

(القوى) . وتعززت المشكلة على مستوى اكثر وضوحا ، وتصرفت الجوانب كلها كما كان « المتوقع » ان تتصرف .

وعلى مستوى مختلف قد يكون التأثير الاجمالى لهذا النمط من تقديم الانحراف والمشاكل الاجتماعية هو ازالة بعض المفاهيم الاختيارية بخصوص النظام الاجتماعى أو الانتقاص من قيمتها . وعلى ذلك قد يكون لعملية اختيار الاخبار أهمية أيديولوجية فى الابقاء على الوضع الراهن للسلطة والمصلحة بمعالجة النزاع والخلاف من أجـــل استقرار البناء . ويمثل هذا معالجة لتأثير وسائل الاعلام غير مباشرة وأكثر تعقدا مما هو مفروض عادة ومن المؤكد أن دراسة وسائل الاعلام على هذا النحو أكثر فاعلية ونفعا من المعالجات الساذجة القائمة على مبدأ السببية ، والاثارة والاستجابة التى استخدمت كثيرا ودون جدوى فى الماضى .

على ان هذه المعالجات الاكثر حداثة لا تزودنا بكل الاجوبة . مثال ذلك طريقة التوسع فى التصنيف التى ذكرت من قبل فمع انها مفيدة وممتعة فأنها لا تفسر السلوك المنحرف ، واقل من ذلك الانحراف البدائى . ثم ان لها تطبيقا محدودا لانها لا تطبق بالمساواة على كل اشكال السلوك المنحرف ، وبعض هذه الاشـــكال واضح كل الوضوح .

وينبغى ان نجعل فى اعتبارنا دائما اهمية التعريفات والتوقعات الشـــائعة بين الناس بشأن العنف باعتبارها عوامل تسـهم فى العمليات التى يعـرف بهـا السلوك على الملأ ، ويتولب بل يضخم فى بعض الظروف ، وذلك دون المبالغة فى الامكانيات . وللناس بالفعل تجارب خلاف تجارب الاعلام . ومع ان القائمة (الخاصة بأنواع العنف والسلوك المنحرف) قد تضعها وسائل الاعلام فان قدرة الجمهـور الانتقائية على استخدام ما تتيحه لهم وسائل الاعلام وتفسيره لا يجوز الاستهانة بها . وقد تزود وسائل الاعلام مفاهيم الجمهور ومعتقداته بالمعلومات عن العنف ، غير ان هناك مصادر اخرى للاعلام ، حتى ولو لم يكن عند معظم السكان فى الكثير مـن المجتمعات تجربة تذكر عن العنف .

وتصور وسائل الاعلام العنف بوجه عام تصويرا سلبيا ، ويكون ذلك هـدفا للانتقاد او الاتهام بسبب ما يثيره من اضطراب مزعوم . ولكننا سبق أ نأشرنا الى أن وسائل الاعلام فى تصويرها للعنف والانحراف قد تؤدى وظيفة « ايجـابية » ، فتعمل كأداة للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن . وتعتبر الوظيفة ايجابية من وجهة النظام القائم ، وليس بالضرورة من وجهة نظر سائر فئات المجتمع التى تسعى للتغيير .

وقد تعمل وسائل الاعلام على دعم الوضع الراهن بالمحافظة على « اجماع ثقافى » . ومن المحتمل أن تعزز تغطية وسائل الاعلام للعنف اجماعا قاعديا وتكاملا جماعيا ، فحينما لا يكون لدى الناس معرفة مباشرة بالجريمة العنيفة فانهم يعتمدون

فى الغالب على وسائل الاعلام للحصول على معظم معلوماتهم فى هذا الشأن . فوسائل الاعلام تخبر ، وتلقى الاضواء ، وتخلق الادراك ، وتعرف الحدود بين ما يجوز قبوله ومالا يجوز ، وتبنى التصورات لطبيعة العنف ومداه ، وبهذا العمل تجمع الناس ضد الفوضى ، وتعزز الايمان بالقيم العامة المشتركة ، وتسهل فرض العقوبات ، وتقوى الرقابة الاجتماعية ، ولكى يتحقق كل هذا يجب أن يصير العنف مرئيا فى كل أنحاء المجتمع ، ومن ثم كانت اهمية وسائل الاعلام .

ومع أن الكثير من الفروض التى تنجم عن هذه المعالجة مازالت فى حاجة الى الاختبار فليس هناك شيء جديد فى الرأى الذى ينظر الى العنف باعتباره عاملا حفازا . فماركس ودوركايم وميد أكدوا وظيفة الجريمة فى خلق شعور بالتضامن فى داخل الجماعة باستثارة المشاعر الاخلاقية والجمالية لدى الجمهور . وفى عهد اقرب بسط لويس كوزير رأيا فى الموضوع ، فاوضح ان المجرمين ليسوا هم فقط الذين يستديرون شعورا بالتضامن ضد سلوكهم ، بل يفعل ذلك ايضا الموظفون القائمون بتنفيذ القانون .

وقد يؤدى استخدام العنف الخارج على القانون فى بعض الظروف ، وبخاصة حين يعرض تحت وهج كاميرات التليفزيون بجلاء على الجمهور العريض الى اثارة الوعى والسخط والاشمئزاز ، الامر الذى قد يترتب عليه رفض بعض الممارسات التى كانت مقبولة من قبل . وهناك أشياء كثيرة ، مشكوك فى أمرها ، ولا نعرفها — أو على الاقل لا نتدخل فى حياتنا اليومية — نعمل باسمنا وباسم النظام الاجتماعى والعدالة ، غير أن السلبية والاذعان يصيران اكثر صعوبة بازدياد وضوح الرؤية . وأبدى البعض أن تغطية وسائل الاعلام للاضطرابات العنصرية فى الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الامريكية فى أوائل العقد السابع وثيقة الصلة بهذا الموضوع .

كذلك فان التغطية الاعلامية للاضطرابات العنصرية فى الولايات المتحدة ، وكذا لفت الانظار الى مختلف تعريفات العنف ونتائجه الوظيفية او المخلة بالوظيفة ، تدل على تعقد هذه المشكلة برمتها فى مجتمع مقسم الى طبقات وعناصر متعددة ومتنافرة وهناك اناس اذا شهدوا على شاشة التليفزيون اضطرابات عنصرية تجرى فى الشوارع نهضوا لتناول بنادقهم باسم القانون والنظام ، وآخرون قد يتعلمون درسا أو درسين يطبقونهما عندما يحين الاوان ، وآخرون أيضا — حين يستبين ما كان خفيا أو نصف مرئى — ينتفضون من خمولهم ، وينشطون فى أداء العمل الاجتماعى الموجه الى جذور المشكلة . وهنا ، كما فى شتى المواقف ، يأخذ مختلف الناس أشياء مختلفة من الرسالة الواحدة .

وليس فى وسع المذيع المسئول أن يتخذ قرارات سهلة لاختيار ما ينبغى أن يقدمه والكيفية التى يقدم بها ما يختاره فى مواقف مثل هذه . ونحن اذ نذكر المذيعين بمسئولياتهم يجدر بنا أيضا أن نعترف بمتاعبهم ، ونحاول أن نفهم مشاكلهم .

عالجنا فى الصفحات القليلة الماضية المادة الاعلامية غير القصصية . غير أن جورج جيرنير ، وهو من ابرز الباحثين فى وسائل الاتصال الجماهيرية فى الولايات المتحدة ، يوجه اكبر قدر من الاهتمام الى المادة القصصية . ولعله يؤيد بعض الانتقادات التى ابديت من قبل فى هذا المثار بشأن عيوب معالجات البحث التقليدية ، وبخاصة تلك التى تركز على التغير فى الموقف والسلوك ، والحفز على العدوان . كذلك فهو ينتقد الدراسات القائمة على بعض وسائل الاعلام المختارة . ويصدر هذا بعض الشىء عن اعتقاده القوى بأن التليفزيون يختلف اختلافا جوهريا عن سائر وسائل الاعلام ، وأن البحث فى موضوع التليفزيون يحتاج الى معالجة جديدة تماما : « ان الفروق الاساسية بين التليفزيون وبين سائر وسائل الاعلام اهم من أوجه الشبه بينها . فالمدى ، والمجال ، والترابط العضوى ، والاستخدام للارسال التليفزيونى الرئيسى ، امور تجعله مختلفا عن غيره من وسائل الاتصال الجماهيرية » .

ويوضح جيرنبر أن التليفزيون لا يجوز أن يكون بمعزل عن التيار الرئيسى للثقافة الحديثة ، لانه « هو التيار الرئيسى »،فهو « الهدف الثقافى المركزى للمجتمع الامريكى » و « قوة التثقيف الكبرى التى تتخلل السنين الاولى والاخيرة من الحياة، وكذا السنين الوسطى » . ولا يتجه اهتمامه بالبرامج الفردية أو الرسالات النوعية بقدر ما يتجه صوب « نظم الرسالات كلها » و آثارها فى « الوعى العام » .

وهو لا يرى اهمية تذكر فى التفرقة التقليدية بين الاعلام والتسلية ، فهو يعتبر التسلية ، وبخاصة الدراما التليفزيونية ، متفقة بدرجة كبيرة ـ « اعظم غذاء تعليمى فعال على نطاق واسع فى أية ثقافة » ـ ويؤكد أننا جميعا مهما كان وضعنا او خلفيتنا التعليمية ، تحصل على قدر كبير من معلوماتنا عن العالم الواقعى من العروض القصصية . وتوفر التسلية التليفزيونية مجالا عاما لكل قطاعات السكان ، لانها تقدم سيلا مستمرا من « الوقائع » والانطباعات عن الكثير من مظاهر الحياة والمجتمع « لم يحدث قط من قبل ان اشتركت كل الطبقات والجماعات (وكذا الاجيال) بهذا القدر فى ثقافة واحدة وآراء واحدة » .

ليس هذا مجرد تمرين نظرى يمارسه جيربنر ، لانه يدعم على الاقل جزءا من نظريته ببعض من ابرع التحاليل المنهاجية المثيرة للاعجاب ، التى اجريت بشأن مضمون التليفزيون . وهو يقر ويسلم بطبيعة الحال بأن تحليل المضمون لا يفيدنابذاته الشىء محدد عن استجابات جمهور المشاهدين للمضمون . ومع ذلك فهو يؤكد أن دراساته بشأن الجمهور ، ولو أنها لم تزل فى مراحلها المبكرة ، نبتت بوضوح قدرة التليفزيون على رعاية « واقعة » .

وفى كل الحالات التى درسها وجد عند اكثر الناس مشاهدة للتليفزيون صورا عن واقع المجتمع تتفق مع « عالم التليفزيون » اكثر مما تتفق معه الصور لدى اقل الناس مشاهدة له .

وعلى ذلك يعزز عمل جيربنر بعض الشيء الافكار الرئيسية في هذا المقال ، وهي أن التليفزيون لا يخلو من التأثير (ولعل جيربنر قد عبر عن ذلك بأسلوب اقوى) ، ولكن طبيعة التأثير واتجاهاته ليست هي المعتادة بالنسبة اليها ، او من النوع الذى يبدو أن الباحثين التقليديين يتوقون الى تتبعها وتعيين هويتها . كذلك فهو يؤيد الراى الذى يقول ان القلق بشأن العنف فى وسائل الاعلام ، والقائم على احتمالات حدوث اضطرابات تهدد قواعد الايمان والسلوك والاخلاق الراسخة ، هذا القلق فى غير محله ، وموجه توجيها غير صحيح .

ثم ان جيربنر يبدى دون شك قلقا من ناحية تصوير التليفزيون للعنف ، ولكن لا بسبب قدرة هذا التصوير على اثارة الاضطراب او حتى التغيير ، ولكن لانه قد يعمل على اضفاء الشرعية على النظام القائم والسلطة القائمة والمحافظة عليها . واذ يصور التليفزيون قيم المجتمع وقواعد النظم (عن طريق قصص مثيرة عن انتهاكاتها الرمزية) فانه يعوق التغيير بدلا من أن ييسره ، وبهذه الطريقة يخدم نظام المجتمع الصناعى (النظام هو الرسالة) ، ويعمل النظام جيدا ــ وربما جيدا جدا ــ بتشجيع افتراضات موحدة ، ومخاوف يمكن استغلالها ، والامتثال للسلطة القائمة ، ومقاومة التغيير الهادف .

ويرى جيربنر أن العنف فى التليفزيون هو ابسط وارخص وسيلة متاحة لشرح قواعد سياسة القوة ، ودعم الرقابة الاجتماعية ، والحفاظ على النظام الاجتماعى القائم ، ويعزز رأيه هذا بمعلومات يحصل عليها من بحثه ، ويرى أن آلية الحفاظ (على النظام) تبدو أنها تعمل عن طريق تغذية الشعور بالخطر ، والمجازفة ، وفقد الامان . ويترتب على ذلك ، وبخاصة بالنسبة للجماعات الاقل قوة فى المجتمع ، الامتثال الى السلطة القائمة والخضوع لها ، كذلك يسهل اضفاء الشرعية على استخدام السلطات للقوة لتحافظ على مركزها .

وفيما يختص بتأثير التليفزيون فان وظيفة التقوية او الصيانة هذه تعتبر اهم بكثير من أى تهديد يقع على النظام الاجتماعى قد ينجم عما يستحثه التليفزيون من تقليد أو تغيير فى الوضع أو دوافع عدوانية متزايدة . والواقع ، كما يقرر جيرنبر ، أن « العنف الاجرامى الذى تستحثه وسائل الاعلام قد يكون ثمنا تستخلصه الثقافات الصناعية من بعض المواطنين من أجل توفير الامن العام للاغلبية الباقية .. ويبدو التليفزيون ــ دين النظام الصناعى الراسخ ــ انه يغذى فروضا تناسب أساطيرها الوظيفية الاجتماعية .

ويبدو بجلاء ان العنف وتصور وسائل الاعلام له يؤديان وظائف اجتماعية معينة ، ولو ان هذه الوظائف تختلف من بلد الى آخر ، كما تختلف طبيعة العنف الاعلامى ومداه . ويبين فيكو بيتلا ، العالم الفنلندى ، عند مقارنته العنف التليفزيونى فى الولايات المتحدة بنظيره فى الاتحاد السوفيتى ، انه يقدم فى البلدين فى قرائن مختلفة ويؤدى وظائف مختلفة .

والعنف التليفزيوني في الاتحاد السوفيتي يقدم في القالب في قرائن تاريخية ، واجتماعية ، وجماعية ، في حين أنه في الولايات المتحدة يؤكد على العدوان الفردي الذي كثيرا ما يرتبط بالنجاح والمآثر الشخصية . ومن بين الاهداف الرئيسية (للعنف التليفزيوني) خلق الاثارة واجتذاب المشاهدين والاحتفاظ بهم في نظام تنافسي شديد يستهدف الربح ، أما في الاتحاد السوفيتي ، حسب قول بيتلا ، فالاهداف اكثر ما تكون دعائية وتعليمية .

ويعلق بيتلا على كل من السلعة (شباك التذاكر) والوظائف الايديولوجية للعنف التليفزيوني ، ويطرح سؤالا لا يختلف عن بعض الاسئلة التي وردت في المقال ، يسأل عما اذا كان العنف التليفزيوني مظهرا حيويا لطبيعة المجتمع الاساسية ، لان من العناصر الجوهرية في تاريخ المجتمع وتطوره نجاح الافراد عن طريق العنف او العدوان هذا النمط من العنف عميق الجذور في المجتمع ، وتصوير وسائل الاعلام اياه مظهر لهذه الحالة التي لا ينبغي أن ندهش منها . وهناك من يرى أيضا أن استمرار التأكيد على هذا الموضوع ، بالتعزيز او التسلية أو غير ذلك من الوسائل ، يساعد على دعم النظام القائم .

ويقصر بيتلا هذا النمط من التحليل النظرى على المجتمعات الراسمالية ، ويشير الى المضمون التلفزيوني الذى يسهم في توجيه وتنظيم العملية الاجتماعية بطريقة من شأنها حماية نظام هذه المجتمعات وشكلها في الوقت الراهن . ورأينا أن بحث بيتلا يوضح أن العنف التلفزيوني في المجتمعات الاشتراكية يختلف في مضمونه وشكله عن نظيره في المجتمعات الراسمالية . ولا عجب فهو يؤكد أن العنف الاعلامي يؤدي بطرق مختلفة في البلدين ومع ذلك ، وعلى مستوى آخر ، فانه يخدم النظامين بتعزيز النظام القائم . وعلى هذا المستوى فان رسالة العنف الاعلامي هي النظام نفسه .

هذا الموضوع وأمثاله يمكن تتبعها الى أبعاد واعماق اكبر ، وقد كتب الكثير في شرح احد الاهداف الرئيسية لهذا المقال ، وهو بيان بعض النتائج الاجتماعية والسياسية التي قد تنجم عن الطرق التي تعالج بها وسائل الاعلام العنف والظواهر المتعلقة به ، وهي طرق لا تظهر بوضوح لا في المناقشات العامة ولا في برامج البحث في معظم بحوث وسائل الاتصال الجماهيرية .

ومع ذلك ينبغي تأكيد اننا في هذه المرحلة نقوم أساسا بصياغة النظريات ، والتكلم بلغة الاحتمالات والافتراضات . ولسنا في مركز يتيح لنا أن نقدم معلومات واضحة محددة ومؤيدة بالادلة عن دور وسائل الاعلام في المجالات والاتجاهات المشار اليها في هذا المقال . ولم يجر الى الآن البحث اللازم في هذا الخصوص . وحتى لو أجريت البحوث اللازمة فانه لا ينتظر أن نحصل في المستقبل القريب على اجابات بسيطة واضحة شاملة ملائمة لا لبس فيها ، ويسعى اليها الكثيرون . وطبيعة المشكلة لا تتوافق مع هذا النوع من الاجابة ، فالعملية معقدة للغاية .

والحاجة بالطبع تدعو لاجراء بحث جديد ، وخاصة لانه لابد لنا من سياسات وافية المعلومات . والتسليم بعدم قدرة البحث على الاجابة على اسئلتنا كلها ، باسلوب تعليم أصول الدين بالسؤال والجواب ، لا يعنى انكار فائدته . ولا يجوز أن تكون غير واقعيين في توقعاتنا ، ولكن ليس ثمة شك فى أن البحث يسهم بقدر وفير في تكوين فهمنا للمؤسسات والعمليات الاجتماعية ، وما أقصده بالطبع هو نمط خاص من البحث .

وفى اعتقادى انه من الانفع اتباع طرق الاستعلام الموضحة في هذا المقال ، رغم احتمال صعوبتها — حتى لمجرد التفكير فى طرق المعالجة — بدلا من البحث التقليدى الابسط الذى يحاول ان يقيم صلات سببية بين العنف الاعلامى والعنف فى الحياة الواقعية .

وثمة نقطة أخيرة لابد من ايضاحها ، ففيما يختص بالبحث لم يزل هناك الشيء الكثير الذى ينبغى عمله ، ومع ذلك فلسنا جاهلين كل الجهل ، وارجو أن تكون الاشارة الى النتائج المستخلصة من عدد كبير من المشروعات قد اثبتت ذلك . ولدينا الآن ما يكفى من المعلومات لكي نعرف من أين نبدأ اذا اردنا أن نكافح السلوك العنيف فى مجتمعاتنا ، وقد دعا التقرير الختامى للجنة الأهلية للولايات المتحدة بشأن أسباب العنف والوقاية منه فى عام ١٩٦٩ « لاعادة ترتيب الاولويات القومية وزيادة استثمار الموارد ، تثبيتا لدعائم العدالة ، وكفالة السكينة فى الديار » .

واكد التقرير على الاصلاح الاجتماعى ، وزيادة الانفاق لتيسير تحقيق الاهداف الاجتماعية الرئيسية . ولم تزل الحاجات والاولويات على ما هى عليه ، والمرجح أن تظل كذلك بعض الوقت .





نحو تعريف للعنف

العنف اصطلاح يعانى من افراط فى المعانى ، بل تكفى نظرة سريعة عابرة عبر الكتابات المنتشرة بسرعة وتتناول الموضوع ، كى تبين المزيج الذى يبعث على الحيرة والذى وقعت الفكرة فى شراكه .

فى دراسة حديثة جرى تعريف العنف بأنه « استخدام القوة المادية لانزال الاذى او الحاق التلف بالاشخاص او الممتلكات ، وانه الفعل أو السلوك الذى يتميز بهذا ، وانه التقاليد التى تميل الى احداث الضرر الجسمانى أو الى التدخل فى الحرية الشخصية » .

والواضح أن هذا هو المعنى المفترض بوجه عام للاصطلاح ، او المعنى المستمد من علم الجريمة او تورده المعاجم . وهذا المعنى يضع التأكيد على ناحية معينة واحدة للعنف ويستبعد النواحى الاخرى . وكما توضح الدراسة نفسها يمكن أن نحصل على دلالة على الاستخدام الحديث للمصطلح بان نفكر فى الحقيقة عن أن « العنف هو فى ذاته رمز ومثل » ، وهو ما تدل عليه عبارات من قبيل « الجريمة العنيفة »

الكاتب : رشيد الدين خان

كبير اساتذة العلوم السياسية بجامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي وعضو برلمان . وكان من قبل عضواً في المجلس الهندي لابحاث العلوم الاجتماعية ، وارتبط بعدد من المغامرات الدولية كعضو في وفود تمثل بلاده . ونشر اكثر من مئة مقال في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والحكم والاقليمية ومشكلات الاقليات في الهند ، وغير ذلك من موضوعات .

المترجم : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد بكلية تجارة عين شمس سابقا : عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، ورئيسا لمجلس ادارة التنمية الصناعي ، وعضوا منتدبا لادارته

(الهجوم المادى او التهديد له) ، « العنف فى الشوارع » (الاثارة ، التظاهر ، العنف البوليسى ، العنف المضاد من جانب الاحزاب ، الحرب الداخلية) ، « الحرب الخارجية » ، « العنف الذى يستخدمه المرء ضد نفسه » (الانتحار ، تعاطى المسكرات ادمان المخدرات .. الخ) ، « العنف عند العجلة » . (القتل فى حادثة بفعل احدى وسائل النقل) ، « العنف فى الوسائل » (الاعراض المميزة للداء ، أخبار او حكايات العنف التى تشجع على ارتكاب المزيد منه) ، « العنف غير العنيف » (التناقض الذى يذهب الى انه يمكن تحطيم الشخصية بوسائل غير مباشرة بمثل ما يمكن القضاء عليها بالوحشية المادية) ، « العنف الاجتماعى » (او ما يدعوه هربرت مركيوز وكذلك ر.د. لينج ، « التسامح القامع ») .

وفى ايامنا هذه قدر كبير من النقاش والبحث حول « العنف فى المجموعات و « العنف فى جماهير الدهماء » و « العنف فى الثقافات الفرعية » ولكنها كجزء من الدراسة الشاملة التى تتناول « العنف فى المجتمع » ، ولكن فى كل حالة وعلى ما يقول مكنزى وقد تملكه الاسى « يبحث المرء فى غير ما تأكد ، عن تعريف عملى » .

وينظر رجال علم النفس الاجتماعي مثل نيل سملر في مؤلفه « نظرية السلوك الجماعي » الى السلوك العنيف على أنه « انحراف مرضى » يولد قوى تحقق التوازن حتى تتسنى المحافظة على التوازن الهيكلي والوظيفي في المجتمع .

ومن جهة اخرى يعتقد علماء الاجتماع السياسي مثل تدروبرت جور أن «العنف السياسي » ظاهرة « عادية » ، وباعتبار انه جزء من الموقف الذى فيه يصحح الصراع نفسه يسهم فى المحافظة فى النهاية على التوازن المجتمعي ، ويعرض جور مقدمته الاساسية على النحو التالى :

ان بعض الافكار التي يتصورها الناس بصدد العنف اصلها سيكولوجي وثقافي ، وناتجة عن أنماط المشاركة التى تشجع أو تثبط مظاهر العدوان ، ومن تقاليد ثقافية تقر الاستجابات الجماعية العنيفة لمختلف أنواع الحرمان هذه التصورات تكمن وراء الاتجاهات نحو العنف أو الميول المعيارية اليه . هناك تفاوت بالغ فى امثال هذه الاتجاهات فى داخل معظم الثقافات . وتتفاوت الميول الشكلية نحو العنف تفاوتا خطير الشأن جدا من شعب الى آخر ومن ثقافة فرعية الى اخرى فى داخل الشعب ، هذه الاتجاهات الكامنة يمكن فصلها عن المذاهب التى يتقبلها الناس ، التى تزودهم بمبررات خاصة للعنف ، استجابة لظروفهم السياسية المباشرة ، وجرى العرف على تصنيف امثال هذه المذاهب على انها « ايديولوجيات »

وثمة تركيز كبير اليوم على الجانب الذى يدعى العنف السياسي . ان الربط النسبي بين السياسة والسلطة والعنف ربط واضح بذاته ، وهذا ما يبرزه س.رايت ملز حين يبسط رأيه بايجاز فيقول : « كل السياسة صراع على السلطة ، والعنف هو النوع النهائى من السلطة » . وهذا ما يعنيه ماو فى القول المأثور الذى كثيرا ما يجرى الاستشهادبه ، وهو أن السلطة السياسية « تنساب من ماسورة مدفع » وبينما المشهور أن كارل ماركس كان يؤكد ان الدولة اداة قهر فى أيدى الطبقة الحاكمة فليس من المعروف بالمثل ان ماكس ويبر افترض ايضا أن العنف « وسيلة تختص بها الدولة » ، وأن الدولة وحدها تملك « المصدر الخالص الذى ينبعث منه الحق فى استخدام العنف » .

وبينما يفرق جور بين العنف الذى تستخدمه الدولة أو عملاؤها (البوليس الجيش ، البيروقراطية .. الخ) مما يدعوه فرد هـ. فون در مهدن « عنف المؤسسات» (أى استخدام العنف كرادع لسلوك المواطنين المنحرف ، حتى يتسنى الابقاء على السلام فى الداخل) ، والعنف الذى تستخدمه الجماهير والطبقات ، الا انه يقترح للاخير ترتيبا من درجات ثلاث :

(أ) الشغب وهو عنف سياسي غير منظم تلقائى نسبيا ، مع مشاركة شعبية لها شأنها تشمل الاضرابات السياسية العنيفة واعمال الشغب والاضطرابات السياسية والمظاهرات والثورات ذات الطابع المحلى .

(ب) التآمر ، وهو عنف سياسى على درجة عالية من التنظيم مع مشاركة محدودة بما فيها الاغتيال السياسى المنظم والارهاب على نطاق صغير وحـــروب العصابات المحدودة

جـ ــ الحروب الداخلية وهى عنف سياسى على درجة عالية من التنظيم مع مشاركة العصابات المحدودة والاتصالات وحركات التمرد .. الخ وهى عنف سياسى على درجة عالية من التنظيم مع مشاركة شعبية واسعة الانتشار ، ويراد به قلب نظام حكم أو القضاء على الدولة ، ويصحبه عنف بعيد المدى بما فى ذلك من ارهاب واسع النطاق وحروب عصابات وثورات .

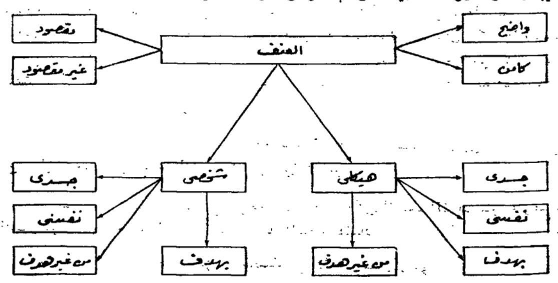
رسم انواع العنف

فى بحثين كتبهما جوهان جالتنج عن « العنف والسلام وابحاث السلام » ، و « الاسهام الخاص من جانب أبحاث السلام فى دراسة أسباب العنف : تفاسـير الكتابات الرمزية » ، يقدم لنا صاحبهما دراسة منظمة ومتعددة الابعاد للعنف .

فى البحث الاول يفرق بين ابعاد ستة مهمة للعنف ، بان رسم خصائص شتى بصدد :

(أ) العنف المادى والسيكولوجى والبيولوجى .
(ب) مدخل سلبى وايجابى لبحث موضوع التأثير .
(جـ) ما اذا كان هناك او لم يكن شىء هو موضع الايذاء .
(د) ما اذا كان هناك من يرتكب العنف .
(هـ) العنف العمد او غير العمد .

(و) والمستويات التقليديات للعنف ، وهما الظاهر والكامن، ويشير الباحث بصفة اساسية الى نوعين من العنف : الشخصى او المباشر (حيث يوجد مرتكب العنف) والهيكلى أو غير المباشر (حيث لا وجود لمثل هذا الفاعل) ، ويضيف انه احيانا يشار الى العنف الهيكلى على انه « ظلم اجتماعى » لانه « داخل فى البنيان ويبدو كقوة غير متساوية ومن ثم كفرص غير متساوية للحياة » .



وفى بحثه الثانى (اليونسكو ، ١٩٧٥) يرفض جالتنج ما يدعوه « المنهج السلبى فى البحث » ، وهذا يتضمن :

(أ) العنف العدوانى مقابل العنف الدفاعى ، والعنف العمد مقابل غير العمد

(ب) العنف فى داخل الشخص وبين الاشخاص وبين المجموعات (مع العنف بين الطبقات باعتباره حالة خاصة) وبين المجتمعات (مع العنف الدولى كحالة خاصة) ثم يحاول الباحث رسم نموذج مفصل يتكون من اربع مجموعات رئيسية :

(أ) العنف التقليدى (أو المباشر) .

(ب) الفقر ، اى الحرمان من الحاجات المادية الاساسية .

(جـ) القمع ، اى الحرمان من حقوق الانسان .

(د) الاغتراب ، وهو الحرمان من الحاجات الاعلى درجة . وتغطى كل من المجموعات الاربع المقولات الموضوعة هنا بين أقواس :

(أ) العنف التقليدى (البقاء على قيد الحياة) .

(ب) الفقر (الفسيولوجى ، والمتعلق بتأثير البيئة على الكائنات ،والاجتماعى

(جـ) القمع (الحرية) السياسية ، القانونى ، العمل .

(د) الاغتراب (بالنسبة الى المجتمع ، الى الغير ، الى النفس ، الى الطبيعة)

وتتمثل ميزة تقبل هذا النموذج بصفة تجريبية فى انه ينقل التركيز من الجانب المباشر والشخصى والقانونى للعنف (الذى هو على اى حال نتيجة اكبر منه سببا ، وعرض بدلا من ان يكون داء) الى ما يتسم به العنف من قدرة على الفعل ، متوطنة بحكم البيئة وصعبة المراس وكافية ، قد يساعد فهمها وحده فى توفير علاج ايجابى يستأصل الاسباب الرئيسية للعنف . ومن العناصر الاربعة التى يتكون منها تتناول ثلاثة موضوعات : العنف الهيكلى من حيث المظاهر الكلية الثلاثة التى يتجلى بها : الفقر الناشىء بحكم بنيان المجتمع ، والقمع الذى يفرضه هذا البنيان (« التعصب القامع ») والاغتراب الذى يسببه البنيان (« التسامح القامع ») ، الامر الذى يثير الاهتمام ان جالتينج يروج بعد ذلك يتناول الصور الثلاث الآتية من العنف المباشر كرد فعل مترتب على العنف الهيكلى :

(أ) العنف المباشر الراسى الموجه ضد القمة ، « العنف الثورى » ، الكفاح من أجل التحرير او العنف المضاد المباشر بعبارة اخرى .

(ب) العنف المباشر الراسى الموجه ضد القاع ، اى العنف المضاد للثورة وعنف الجور او بعبارة اخرى العنف المباشر ضد العنف المضاد .

(جـ) العنف الاقصى الذى لا يحدث فى داخل بنيان راسى .

ويرى جالتينج فى « التفاوت » وخاصة « فى توزيع القوة » « الصيغة العامة وراء العنف الهيكلى » ودراسة التركيب الاجتماعى ، ومن بعده التركيب على هيئة طبقات اجتماعية ، عملية لازمة حتى يتسنى فهم العنف الهيكلى ، وبهذا الصدد فالعناصر التى تعتبر « أساسية الى اكبر حد هى أفكار مرتكب العنف ، والنظام ، والبنيان ، والمرتبة والمستوى » .

ويوحى جالتنج بأن الامثلة عن العنف الهيكلى (التى يمكن تتبعها الى العنف الشخصى فى العصر السابق على تاريخها) ، تشكل نظاما طبقيا استغلاليا قوامه التفاوت أو المجتمع العنصرى .

وعلى سبيل تصحيح الصيغ التى طلع بن جالتنج وتوسيع نطاقها يمكن ان نذكر انه « يمكن وضع تعريف للبنيان الاجتماعى على أساس خواص اعضاء المجموعات التى يتكون منها مجتمع ما والعلاقات بينهم ،كما يمكن رد البنيان الاجتماعى الى مفاهيم من قبيل المركز الاجتماعى (الطبقة او الوضع) وعلاقات التفاعل (التبادل والتأثير) ومفاهيم من قبيل المجموعات والتنظيمات والمؤسسات »

نظريات علم أسباب العنف

هذا يصل بنا الى مسألة أسباب العنف ، اى الى نمط العلل التى ترجع اليها اصوله ونتائجه . وأهمية هذا وخاصة فى حالة العنف الهيكلى ظاهرة جدا . لقد خرجت فى السنوات القريبة العهد مؤلفات نظرية عدة تتخذ مقياسا ومبنية على التجارب ، تتناول المشكلة ، وهى فى الغالب تخلط فى منهجها بين النظم وتتجاوز من حيث مداها النظم ، فتمزج مناهج علم النفس الاجتماعى بالبيانات عن علم الجريمة ، وتخلط معايير الديناميكا السيكولوجية بمعايير الديناميكا الاجتماعية ودوافع الفعل السياسى والاجتماعى . وظهرت مدرسة بأكملها من « أصحاب نظريات العنف » يستمدون الهامهم التقليدى ، بشكل مباشر ومن طرف خفى ، من كتابات ماركس وانجلز من جهة وكتابات ويبر وبارسونز من جهة اخرى .

هناك نظريات خمس مشهورة فى اسباب العنف يجب ذكرها بهذا الصدد :

أولا : نظرية الاحباط والغضب بفعل العدوان ، وقد ابتدعها جون دولارد وعززها بالادلة المستمدة من التجارب .

ثانيا : فكرة الحرمان النسبى التى وضعها تد روبرت جور .

ثالثا : مبدأ ديفيز عن منحنى « ل »

رابعا : نظرية فيرلبندز ونسفولد الاجتماعى والاحباط المنسق .

خامسا : نظرية صمويل هنتنجتون عن التحديث الذى يسبب العنف فى المجتمعات الانتقالية .

بالنسبة الى الغرض الذى تتوخاه يكفى أن نذكر المصادرات الرئيسية التى تقوم عليها النظريات الخمس ، ونتبعها بدراسة نقدية موجزة للفروض النظرية الرئيسية

يقسم جور الفروض السيكولوجية عن المصادر التي تولد العدوان البشري الى ثلاث مقولات :

(أ) العدوان غريزى فقط .

(ب) العدوان مكتسب فقط .

(جـ) هو استجابة فطرية يحركها شعور الاحباط .

الفرض الاول مبنى على فكرة نيبرج عن قدرة الناس على ارتكاب العنف المرير ، الدموي ، الذى لا يتحكم فيه من يرتكبه . والفرض الثانى تعكسه كتابات تشالمر جونسون الذى يتحدث عن العنف المدنى بأنه هادف ويسهم فى موت نظام اجتماعى هو موضع الازدراء . ويدخل تلكوت بارسونز العنف السياسى فى اطار نظرية التفاعل الاجتماعى ، كرادع أو عقوبة او عرض رمزى للقدرة على التصرف ، وتوسع دولارد فى الفرض الثالث ، ويبدو فى نظره أن المصدر الاساسى للقدرة على العنف هو جهاز الاحباط بفعل العدوان . والغضب الذى يبعث عليه الاحباط قوة دافعة او محركة تميل بالانسان الى ارتكاب العنف . ويجرى تعريف الاحباط بأنه تعويق تحقيق الاهداف والاماني او التوقعات او التدخل فى هذا الامر وتعريف العدوان بانه سلوك يراد به ايذاء من يوجه ضدهم ، ايذاء بدنى أو غير بدنى .

وتعريف الحرمان النسبى عند جور أنه « تباين ملموس بين توقعات الناس للقيم وقدراتهم على تحقيق القيم » . وتوقعات القيم عبارة عن طيبات الحياة وظروفها التى يعتقد الناس أن لهم حقا فيها . والقدرات المتعلقة بالقيم هى الطيبات والاحوال التى يظنون انهم قادرون على بلوغها والاحتفاظ بها لو توافرت لهم الوسائل الاجتماعية .

وطبقا لنظرية جور تتفاوت امكانيات العنف الاجتماعى تفاوتا كبيرا حسب حدة ومدى الحرمان النسبي الذى يعانيه افراد مجموعة ما . والسخط الذي ينشأ عن الحرمان حافز عام على الفعل . ويمكن ان تتخذ الاسباب النمط التالى :

التتابع السببى الرئيسى فى العنف السياسى هو اولا نمو السخط ، وثانيا اضفاء طابع سياسى على هذا السخط ، واخيرا التعبير عنه بارتكاب عمل عنيف ضد الاعمال السياسية ومن يقومون بها . ومع كل يتأثر التعبير تأثرا قويا بأنماط السيطرة التى تستخدم القمع ، وبالدعم الذى تتيحه المؤسسات والنظم فى المجتمع السياسى . ويمكن ان تتخذ العنف صورة الحرب الاهلية اذا تساوى المتحكم فى قوى القمع تقريبا بين نظام حكم وخصومه ، واذا اتيح للطرفين درجة عالية نسبيا من تأييد المؤسسات والنظم فى المجتمع .

ويعزو ديفيز الانتفاضات الثورية الى الاحباط الذى يولده نقص قصير الامد فى الانجاز يأتى فى اعقاب زيادة طويلة الامد ولدت توقعات عن زيادة مستمرة . وفى رأيه ، وخلافا للتوقعات الماركسية او حتى فروض الكسى دى توكفيل وغيرها ، أن الثورات لا تقع خلال فترات مواقف الحرمان الاجتماعى التى يطول امدها او الخفيرة او التى تسوء . بالعكس تقع الثورات خلال فترات الرخاء والتحسن النسبيين .

وهكذا يفترض ديفيز منحنى « ل » للتطور الاقتصادى والاجتماعى ، ويرى أن الثورة تنشب عند تلك النقطة على المنحنى ، حيث يكون التباين بين « الانجاز » و « التوقعات » مما لا يمكن احتماله .

وطلع فيرانيدز تسقولد بالفرض الخاص بالاحباط المنهجى الذى يمكن فى رأيهما ان ينطبق على أى تحليل لمجموع السلوك السياسى العنيف فى داخل النظام الاجتماعى . وقدما تعريفهما لهذا النوع من الاحباط بانه ما يتم الشعور به بصورة جماعية فى داخل المجتمعات وخاصة بالنسبة الى مواقف ثلاثة :

(أ) التدخل لعرقلة بلوغ الاهداف والامانى والقيم الاجتماعية والمحافظة عليها .

(ب) تجربة مشابهة فى الوقت نفسه يمر بها اعضاء مجموعة اجتماعية .

(ج) الاجهاد الذى يتولد فى داخل هياكل نظام اجتماعى وعملياته . وهما يقدمان قضيتين :

(أ) السلوك السياسى العنيف يثيره الاحباط المنهجى .

(ب) ويمكن ان ينبثق الاخير ، ومن بين اشياء اخرى ، من خصائص معينة يتصف بها التغيير الاجتماعى .

وكامتداد للفرض الاساسى عن الاحباط المتولد عن العدوان يقدمان اربعة فروض عامة للبحث المبنى على التجربة :

(أ) الاحباط المنتظم فى أى وقت هو دالة التباين بين الامانى والتوقعات الاجتماعية الحالية من جهة والانجازات الاجتماعية من جهة أخرى .

(ب) التقديرات الحالية (أى التوقعات عن حالات الاحباط) والاشباع فى المستقبل تحدد مستوى حالات الاحباط او الاشباع الحالية .

(ج) عناصر عدم التأكد فى التوقعات الاجتماعية (أى سواء كان المستقبل سوف يأتى بالنكبات او بالخلاص) تزيد فى حد ذاتها من الاحساس بالاحباط المنتظم

(د) وتوفر الامانى المتعارضة والتوقعات المتعاوضة مصدرا آخر لهذا النوع من الاحباط .

ويحاج هنتنجتن بان اسباب العنف والاضطراب في البلاد الحديثة النشأة في آسيا وافريقيا ، وامريكا اللاتينية تتمثل في الثغرة الفاصلة بين تطور المؤسسات السياسية القابلة للحياة من جهة وعمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي من جهة اخرى . وبقبول تقسيم المجتمعات الى تقليدية وانفعالية وعصرية ، على ما يقول اصحاب نظريات وظائف البنيان الاجتماعي ، يؤكد هنتنجتن ان النوعين الاول والاخير اقل ميلا الى العنف السياسي وعدم الاستقرار ، وان المجتمعات الانتقالية هي الاشد ميلا الى هذه الظواهر ، فالانتفاضات الثورية والانقلابات العسكرية وحركات التمرد وحروب العصابات وعمليات الاغتيال هذه كلها مظهر تشترك فيه المجتمعات الانتقالية وهو اذ يرفض « نظرية الفقر » يفترض ان الذى يولد العنف والاضطراب ليس الفقر والتأخر ولكنه الرغبة فى تحقيق الثراء والتحديث ، ويذكرنا بأنه فى البلاد التى تسير فى طريق التحديث يوجد العنف والاضطراب والنظر فى الاجزاء الاكثر غنى منها فى الاجزاء الاشد فقرا ، ويقرر ان توافر قدر من النمو الاقتصادى شرط لازم لكي يصبح الاضطراب في حيز الامكان .

واذ يفسر هنتنجتن نظرية « الثغرة » ، وهى قريبة من نظرية فيرابندز فى التغيير الاجتماعى والعنف ومن فكرة جور عن التفاوت النسبى والعنف السياسى يؤكد أن التعبئة الاجتماعية اوعى بكثير من التنمية الاقتصادية الى القضاء على الاستقرار . فالاخذ بالحياة الحضرية ، ومعرفة القراءة والكتابة ، ووسائل الاعلام الجماهيرية ، هى جميعا تعرض الرجل التقليدى لاشكال جديدة من الحياة ومستويات جديدة من القمع وامكانيات جديدة للاشباع . وهذه بدورها تكسر ما فى الثقافة التقليدية من حواجز تحول دون المعرفة وتنمى مستويات جديدة من الامانى والحاجات . ومع كل فان قدرة المجتمع الانفعالى على اشباع هذه الامانى الجديدة ومن ثم تنشأ فجوة بين الاخيرة والتوقعات ، اى بين تكوين الحاجات واشباعها ، أو بين دالة الامال ودالة مستوى العيش .. وهذه الفجوة تولد الاحباط والسخط الاجتماعيين اللذين يؤديان الى مطالب تفرض على الحكومة ، والى توسيع نطاق القضية الاجتماعية والمشاركة فى تنفيذ تلك المطالب . والافتقار الى المؤسسات السياسية المناسبة يجعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل ، التعبير عن هذه المطالب عن طريق القنوات الشرعية والتخفيف من حدتها وادماجها فى داخل النظام السياسى . ومن هنا تؤدى الزيادة السريعة والنشيطة فى المشاركة السياسية الى الاضطرا السياسى والعنف .

بحث نقدى فى نظريات اسباب العنف

على سبيل تقديم دراسة نقدية عامة ونوعية لهذه النظريات الخمس يمكن ابداء التعليقات الآتية :

تفترض جميع النظريات موقفا يمكن اتخاذه معيارا ، وهو يعنى ضمنا « نظاما سياسيا مستقرا » فى كل مستوى من مستويات التطور الاجتماعى والاقتصادى ،

اعني فى التقسيم الثلاثى الى تقليدى وانتقالى وعصرى . وفضلا عن هذا تعلق اهمية اكبر على « الاستقرار السياسى » منهـا على « التغيير » (الاجتماعى والاقتصادى) . وبصدد ظاهرة « التغيير » يوحى هؤلاء المنظرون بأن « التغيير » بدون قلب « النظام » مشروع و « عادى » ويؤدى وظيفة . ولكن « التغيير » الذى ينطوى على صياغة جديدة جذرية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية وعلى تحول فى موضع القوة ، وبوجه أخص شكليات مثل هذا التغيير ، كل هذا يعتبرونه « محطا بالقدر » و « غير مشروع » و « غير عادى » و « لا يؤدى وظيفة » .

ليس من الصعب التعرف على جذور هذه النظريات ، وهى الجذور المستمدة من فلسفة المعرفة ، وعلى العوامل الكامنة وراء هذه النظريات التى تساعد على كشف ما يراد ، نقول انه ليس من الصعب ان نتعرف على ان هذه كلها تدور حول السلالة والعنصر . ان منظور الظاهرة الشاملة بأسره ، واطار المستقبل المفضل ، وادراك الغايات والاهداف ، ومراحل التغيير وتحقيقه ، كل هذا تحدده المقدمات المنطقية المتعلقة بالقيم التى يأخذ بها مجتمع شمال الاطلنطى . فالنموذج النهائى لكل التطور الاجتماعى والاقتصادى يجرى تمثيله بطريقة جافة او بارعة على انه نموذج المجتمع البورجوازى الليبرالي الغربى ، وخاصة كما تمثله الولايات المتحدة او تمثله اوربا الغربية بدرجة اقل .

بل أن نموذج « التحديث » او « التطوير السياسى » هو نموذج بال وضع على نمط تجربة الغرب التاريخية مع اضافات ثانوية وبعض التعديل حتى يتسنى خلق انطباع بأن للنموذج صلاحية شاملة . لقد تم الان استبعاد اصطلاح « فرض الطابع الغربى » الذى كان يستخدم من قبل بطريقة تخلو من الخجل نوعا ، تقول ان طرح هذا الاصطلاح جانبا جاء من جهة ردا على الاتهام بأنه يتم بصورة سافرة عن ميل جيوبوليتيكى ، كما كان من جهة اخرى وسيلة للتفرقة بين الطباع الثقافية المميزة لشعب ما ، وهى طباع اقليمية ومحلية ، وعمليات للتحول الاجتماعى والاقتصادى التى يمكن ان تكون عالمية . الا اننا لو امعنا النظر لرأينا ان « التحديث » على انه هو النبيذ القديم الذى يمثل عملية « اضفاء الطابع الغربى » يقدم) قارورة جديدة من اللغة الاصطلاحية المعاصرة . والحق ان مفهوم « التحديث » سبق ان طرحه اصحاب نظرية الوظيفة الهيكلية ، كما اقترحه السلوكيون ومن جاء بعدهم كبديل عما يدعوه المركسيون « الثورة » . يمكن ان تكون هناك ، بل هناك فى الحقيقة نظريات اخرى فى التحديث بما فيها النظرية المركسية حتى ولو لم يستخدم هذا المصطلح ، ان الماركسيين يتحدثون عن التغيير الهيكلى الاساسى فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، وعن بنيان علوى سياسى يعكس هذه التغييرات . والتحديث فى نظرهم هو اتمام الثورة الاجتماعية والاقتصادية بما فى ذلك ازالة الاستقلال والتفاوت والتأكيد (حسب عبارة انجلز) بان « الحرية هى الاعتراف بالضرورة » انهم يعرضون مفهوم الثورة على انها تغيير اساسى وجذرى وشامل ، بل انها اكثر من هذا تغيير فى العمق .

ليس في هذه النظريات اعتراف بالعملية الشاملة الاساسية ، عملية القضاء على الاستعمار التي تتخلل حياة الجزء الاكبر من الدول والاقاليم المعاصرة ومجتمعها وسياستها ، فأكثر من ١٠٠ من الدول الاعضاء في الامم المتحدة البالغ عددها اليوم ١٤٩ دولة وتمثل اكثر من ثلثي البشر ، يواجههم الان هذا التحدي الضخم الذي يتمثل في خلق شخصية جديدة من حكام النظام الاستعماري البائد . ولكن هذه الحقيقة الحالية والملحة تكاد تكون موضع التجاهل كلية من جانب بناة نماذج التغيير الاجتماعي الغربيين ، باستثناء اشارة من طرف خفي وغير مباشرة . ومن ثم نمن الطبيعي ان تظل طبيعة حركات التحرير ودورها وتأثيرها وهي من العمليات المسيطرة التي تمثل يقظة الجماعات والشعوب ، ومن التعبئة السياسية والاجتماعية في الازمنة الحديثة ـ تشغل مكانا خلفيا على احسن الفروض . كذلك يقل الاهتمام بدور الايديولوجية في تعبئة الناس والتعبير عنهم وتحريكهم من اجل التغيير والانتفاضة والثورة ، او يجري ذكرها بطريقة تنم عن التحضير والازدراء .

ونظرية الاحباط والغضب بفعل العدوان ، ومفهوم الحرمان النسبي ، اكثر انطباقا على الافراد والمجموعات المتماسكة والاقسام الفرعية منها على القطاعات الكبيرة من الناحية العددية او على المجموعات غير المتجانسة ، بل انها أقل انطباقا على المجتمع بصفته الجماعية . هذه النظريات والمفاهيم تظهر كأنها مد للسيكولوجية الفردية الى مستويات اجتماعية ، بافتراض دوام الحوافز والاستجابة في فئتين هما بخلاف هذا متمايزتان ، ونعني بهما : الفرد كوحدة ، والمجتمع كمجموعة .

ومبدأ منحنى (ل) الذي يتحدث عنه ديفيز صالح ايضا في مواقف اجتماعية وسياسية خاصة معينة ، وهو مبدأ يبدو انه يفتقر الى عمومية التطبيق ، كما ان بعض مقوماته المنطقية قد تدحضها الدراسات التي تتجاوز حدود شعب واحد وتتناول موضوع الثورات . وفضلا عن هذا فالمبدأ لا يساعدنا في تفسير وقوع « الانقلابات » خاصة في محتوى امريكا اللاتينية ، كما انه قاصر في تفسير الانتفاضات الثورية الاخرى .

ونظرية فيرانبدز ونسفولد والفرض الذي طرحه هنتنجتن عن « الثغرة » صحيحان بصفة جزئية . من الصعب قياس « الاحباط المنظم » ، وحتى اذا أمكن قياسه بمصطلحات كمية فأن من العسير وضع حساب يلقى القبول لتحديد النقطة التي عندها يتحول « الكم » الى « كيف » جديد . من حيث العموميات المبدأ غامض ، كما انه من حيث خصوصيات أكاديمي تقريبا ، أي انه نوع من « الصينعة التي تستخدم في تجارب المعمل » ولا يمكن اختيارها في « المستوى الانتاجي » . ويبالغ الفرض الذي يقدمه هنتنجتن في تأكيد العنف فيما يدعوه المجتمعات الانتقالية ، ويفضل انواع العنف المباشرة والهيكلية ، المتوطنة في المجتمعات القبلية والاقطاعية من جهة وفي المجتمع المتقدم الذي اخذ بأسباب التصنيع (المجتمع « العصري ») من جهة اخرى ان الطبيعة التعددية التي تتصف بها المجتمعات التي اخذت بالتحديث ، وخاصة الدول الاتحادية ذات التعقدات الناتجة من تعدد

السلالات والطبقات ، هــذه الطبيعة تسبب نشــوء طائفة مختلفة من التوترات والصراعات والعنف بين الجماعات . ان زيادة وتفشى العنف فى صفوف الطــلاب والشباب ، وبين الاجناس والطوائف ، يعدلان ان لم يدحضا فروض نظرية هنتنجتن عن « العمومية » أى الشمول .

انماط العنف الهيكلى

النظم الاقتصادية والسياسية ، المواقف والعنف :

علاقة متبادلة

السيادة الاقليمية (اى الدولة ، القومية او المتعددة الاجناس طبقــا للحالة القائمة) ، وعلى ضوء التماسك المتعدد الابعاد ، والتمييز الاجتماعى والاقتصادى والهوية السياسية ، وباعتبارها وحدة تحليلية محددة من المشكلات الشاملة ، هذه السيادة هى انسب مقولة للدراسة واشملها ، ويرجع بعض السبب فى هذا الى طبيعة وممارسة السلطة والموافقة على قيام الدولة بممارســة هذه الســلطة على المواطنين والجماعات والطبقات والجماهير ، كما يرجع من جهة اخرى الى الاعتراف الذى تحظى به الدول فى القانون الدولى والاقتصاد الدولى والمعاملات الدولية وفى مجموعة متنوعة من الانشطة الاقليمية او الخاصة بأحد نصفى الكرة الارضية او الانشطة العالمية فى عالمنا الحديث المترابط الى اكبر حد . ومن ثم يصبح بحث انماط المجتمعات على اساس نظم سياسية واقتصادية محددة اقليميا امــرا اوفر معنى واصلح من حيث التحليل .

وتقسيم العالم الى ما يمكن ان يدعى تقسيمات ثنائية من الناحية الجغرافية اى الى شمال وجنوب على اســاس مستريات التطورات الاقتصــادية والصناعية والتكنولوجية ، او الى شرق وغرب فى ضوء الولاءات الايديولوجية والارتبــاطات العسكرية والاقتصادية ، هذا التقسيم واسع جدا ومفكك جدا ومتشابه جدا ، كما ان المدخل اليه ذو بعد واحد .

واذ تتقبل الدولة (او السيادة الاقليمية) على انها وحدة يصبح فى الامكان ان تربط انماط المجتمعات بنظامين يحددانها ، اى بنظام سياسى ونظام اقتصادى وبمواقف يجد فيها بلد او شعب نفســه . ومن ثم لنأخذ فى تعريف المصطلحات الثلاثة ، وهى : النظام الاقتصادى ، والنظام السياسى ، والوضــع الناشىء عن الموقف ، ثم نقترح نموذجا للعنف يقيم علاقة متبادلة بين هذه المتغيرات الثلاثة .

يمكن تمييز النظام الاقتصادى بنواح ستة على الاقل : (أ) طبيعة الاقتصاد الاساسية (الكفاف ، المقايضة ، النقود او الائتمان) ، (ب) تشغيل الجزء الغالب من السكان فى القطاع الاولى او الثانوى او الثالث من الانتاج ، (ج) طبيعةعلاقات الانتاج (قبلية ، اقطاعية ، صناعية رأسمالية ، صناعية اشتراكية) ، (د) مجموع المنتج الاجمالى المحلى والدخل بالنسبة للفرد ، (هـ) نمط المواصــلات بالنســبة

للسلع والافراد ، (و) مرحلة النضج فى واحدة من الثورات الاقتصادية الثلاث الحاسمة بما فيها الثورة الثورة التكنولوجية ، وتعنى بها الثورة الحضرية والثورة الصناعية او ثورة الاوتومية . وعلى ضوء هذه القواعد والاسس التى يقوم عليها التطور الاجتماعى والاقتصادى يمكن التعرف على انواع اربعة من النظام الاقتصادى :

البدائى : اقتصادى الكفاف ، المجتمع القبلى ، التكنولوجيا المتخلفة ، على حافة الثورة الحضرية .

التقليدى : اقتصاد المقايضة ، المجتمع الاقطاعى التكنولوجيا المتوسطة ، على حافة الثورة الصناعية .

الحديث (الراسمالى) : اقتصاد النقود ومعها الائتمان ، مجتمع ما بعد الثورة الصناعية وهو قائم على المنافسة ويهدف الى تحقيق الربح ، ويقوم على عمل فئة المنظمين ، معاملات تجارية عالمية تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات ويمر بثورة الاوتومية .

الحديث (الاشتراكى) : اقتصاد النقود بما فيه الائتمان ، مجتمع صناعى تعاونى فيه تخطيط مركزى ، على حافة ثورة الاتومية .

ويمكن التعرف على النظام السياسى المعاصر باتجاه نظام الحكم ومقر السلطة واساس الشرعية والبنيان الدستورى والوظائف السياسية .

و « القرينة المستمدة من الموقف » اصطلاح يستخدم للدلالة على التنظيم الاجتماعى والسياسى العام الذى فيه يجد بلد او شعب نفسه اليوم ، فى ضوء اهداف التطور الداخلى (المحلى) واهتماماته الرئيسية . وعلى سبيل التجربة يمكن التعرف على « القرائن الموقفية » الخمس التالية : (أ) النضال من اجل التحرر من الاستعمار ، (ب) الاستقلال الوليد بعد زوال الاستعمار ، (ج) سيطرة الدولة التى كانت تحكم خلال العصر الاستعمارى (د) الاشتراكية فى مرحلة البناء ، (هـ) الاشتراكية الناضجة . وتختلف طبيعة وانواع ومظهر العنف فى كل من « الانماط المجتمعية » و « القرائن الموقفية » ، وتتطلب دراسة شاملة ذات طابع خاص . من الفروض الاساسية ان العنف متوطن فى كل « نمط مجتمعى » وكل « قرينة موقفية »،بل يمكن القول على سبيل السخرية أن العنف طبيعة بشرية » حتى ولو كان العكس غير صحيح . انها لقضية مسلم بها وهى انه لا وجود لمجتمع خال من كافة مظاهر العنف ، وهو ما ينطبق على اعداد قليلة جدا من البشر . فديناميكية وديالكتيك التغيير الاجتماعى والاقتصادى يولدان انواعا معينة من العنف حتى ولو كان وجود (واستمرار) الفقر والتفاوت يفرز العنف . العنف شأنه شأن السياسة تحدده الثقافة ويحدده النظام .

القضاء على الاستعمار ، والعنف

من المظاهر البارزة التى تتسم بها ايامنا هذه وتؤثر فى حياة وحظوظ الكثير من البشر الذين يعيشون فى مئة اقليم تقريبا (دول او بلاد فى حالة ثورة) ظاهرة

ما يعرف باسم القضاء على الاستعمار . ان التفرعات واسعة جدا وتتضمن كلا من الابعاد الداخلية والخارجية للحياة الجماعية ، والنواحى الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، وانماط التعايش السلمى بين الثقافات والاجناس والدول .القضاء على الاستعمار يمثل خط تقسيم مياه فى التاريخ البشرى ، فهو فى آن واحد صرح من القوة المتسلطة وتأكيد ليقظة جديدة . فبطرح او محاولة طرح نير التسلط الاستعمارى يبدى القائمون بالنضال او الثورة حنينا الى علاقة جديدة بين الانسان والانسان وبين المجموعات من الناس تختلف طرق التعبير عنها حسب كل موقف معين (مستوى وقيادة النضال) ولا تخلو دائما من الغموض او التناقضات . والقضاء على الاستعمار ليس دائما عملية كاملة او اكتملت . فأحيانا يتم بالتدريج ، وقد يكون بعضه حقيقيا او زائفا ثم مكتملا او يمثل حلا وسطا ، أو يكون مشوها او سليما غير منقوص . ولكن أيا كان ما يتخذه من اشكال او صور فانه برغم هذا يمثل انفصالا حاسما عن الماضى وابتعادا عن السادة المستعمرين وعملائهم المحليين . ان بروميثيوس اذ يسرق نار الحرية لا يمكن ان يظل مكبلا بالسلاسل الى صخور الرجس الاستعمارى ، تغذيه جوارح الجور والظلم .

فى كتاب « النعساء فى الارض » المشحون بالعاطفة تغنى مؤلفه فرانتز فانون بأنشودة المستضعفين المطحونين . ويعتبر فانون مع سوريل من أعلى الاصوات الداعية للعنف باعتباره مخلص المستعبدين واداة للتغيير ، وهو من المعالم الرئيسية فى أدب « البعث عن طريق الالتزام بالعنف) . لقد اعلن سوريل ان الطبقة يمكن بعثها الى الحياة من جديد عن طريق العنف ، واكد فانون ان « الافراد والشعوب يمكنهم ان يستعيدوا كيانهم كاملا بالمشاركة فى سياسة العنف » ، وهذا بالتأكيد يذكرنا بماركس وعبارته المأثورة : ان « الطبقة لا تستطيع ان تشكل ذاتها الا عن طريق العنف » .

ويستهل فانون مؤلفه الشهير بهذه الكلمات : « التحرر الوطنى ، النهضة الوطنية ، اعادة اضفاء صفة الامة على الناس ، الكومنولث : أيا كانت العناوين المستخدمة او الصيغ الجديدة التى تتخذ فالقضاء على الاستعمار هو دائما ظاهرة عنيفة » ، ثم يأخذ فى الادلاء بالحجج (ومن المفيد ان نورد هنا كلماته نفسها حتى تبث الحياة فى تصوير عاطفته :

واضح ان القضاء على الاستعمار الذى يشرع فى تغيير نظام العالم هو برنامج للاضطراب الكامل . (فنظرا لان) القضاء على الاستعمار هو عملية تاريخية فلا يمكن فهمه الا فى صورته ومضمونه التاريخيين . القضاء على الاستعمار هو تقابل قوتين كل منهما ضد الاخرى . ولقاؤهما الاول تميز بالعنف . بمعنى استغلال المستعمر للوطنى من أهل البلد . والقضاء على الاستعمار يمثل الخلق الحقيقى لانسان جديد. وعلى ذلك ففى القضاء على الاستعمار تكمن الحاجة الى محاسبة الموقف الاستعمارى العالم الاستعمارى عالم منقسم الى اجزاء . عالم منقسم الى اثنين . المنطقة التى

يعيش فيها الاهالى الوطنيون ـ (و) المنطقة التى يقطنها المستوطنون . المنطقتان متعارضتان . (وكلتاهما) تتبع مبدأ اقتصار كل منهما على ما فيه .

وبتأمل ما للعنف من رد فعل فى الموقف الاستعمارى يقول فانون انه لما كان العنف « استخدم فى ترتيب العالم الاستعمارى ، وهو الترتيب الذى ظل يدق الطبول بلا انقطاع من اجل القضاء على الصور الاجتماعية الوطنية » لهذا فعندما يحين الوقت سوف يستخدم الوطنيون العنف لتحطيم العالم الاستعمارى » . ويفرق فانون بين مختلف مكونات الشعوب التى جرى استعمارها ، على ضوء استجاباتها للموقف الاستعمارى . وفانون حذر من ناحية الاحزاب السياسية الوطنية والصفوات المثقفة والتجارية ، فيقول أن هدف الاحزاب السياسية الوطنية « ليس قلب النظام بطريقة جذرية ، ذلك أن الدعاة الى السلم وانصار الشرعية هم فى الحقيقة انصار الامن والنظام . وفيما يتعلق بمسألة العنف فموقف الصفوة غامض » . ثم يقول ان هناك جماهير الحزب السياسى من عامة الشعب واغلبيتهم الكبيرة من ابناء الحضر ويشملون العمال والمعلمين والحرفيين واصحاب الحوانيت ، وهؤلاء جميعا تنحصر مطالبهم الرئيسية فى الحصول على مرتبات افضل وظروف متحسنة للعيش ، والتمثيل الانتخابى ، وحرية الصحافة والاجتماع وما الى ذلك . وهؤلاء ينظر اليهم فانون بازدراء باعتبار انهم « نوع من طبقة عبيد تحرروا او عبيد كل منهم حر بصفته الفردية » ، ويعلن أن « الفلاحين موضع الاغفال بانتظام » ، ومن ثم فالفلاحون فى البلاد المستعمرة هم الثوريون اذ ليس عندهم ما يخسرونه ولديهم كل ما يكسبونه . فى خارج النظام الطبقى يكون الفلاح الذى يتضور جوعا اول من يكتشف من المستغلين (بفتح الغين) أن العنف وحده هو الذى يفيد . ليس امامه حل وسط (لان الاستعمار) هو العنف فى حالته الطبيعية ولن يستسلم الا اذا واجهه عنف اكبر » . لكن البورجوازية على ما يقول فانون هى التى تدخل فى مرحلة متأخرة ، وتأتى بتلك الفكرة الجديدة التى هى بمعناها الصحيح خلق الموقف الاستعمارى : عدم العنف . ان اللاعنف محاولة نقض المشكلة الاستعمارية حول مائدة . ولكن اذا بدأت الجماهير تنتهك الحرمات وتشعل النيران فان الصفوات والاحزاب البورجوازية الوطنية تجد حلا ، نوعا من حل وسط » .

وينم التزام فانون بالعنف عن احساس بالغبطة بمثل ما هو وصف لعلاج ، فيقرر ان « الرجل الذى يجرى استعماره يجد حريته فى العنف وعن طريق العنف » ، ثم يقول ان «عنف النظام الاستعمارى والعنف الوطنى المضاد يوازن كل منهما الاخر فى تجانس متبادل غير عادى . والارهاب ومكافحة الارهاب ، والعنف والعنف المضاد ، هذا هو الذى (يصنع) دائرة الكرة العنيدة الواضحة » ، ويضيف الكاتب أن « عنف الوطنيين يوحد الشعب ، والاستعمار انفصالى واقليمى النزعة . العنف فى تطبيقه شامل ووطنى . العنف قوة تعمل على التنظيف . انه يحرر ابن البلد من احساس بالنقص ، ويعيد اليه احترام النفس » !

في كتابيه « وظائف الصراع الاجتماعي » و « العنف الداخلي كجهاز لفض الصراع » قام لويس كوزر بدراسة منسقة للعلاقة بين التماسك الاجتماعي والصراع الاجتماعي والعنف الاجتماعي .

وفي تفسير الجانب الهيكلي الاجتماعي من العنف يقول كوزر : « ينشأ العنف » عندما تجد الجماعات ان احدا لا يستمع اليها » ، ويؤكد « ان ادراك الحكام للعنف يمكن ان يؤدي الى عمل اجتماعي فيه علاج لمن يرتكبون العنف » . وهكذا يرى كوزر ان العنف يخدم الصروح الاجتماعية عن طريق توفير الاجهزة لفض الصراع عندما تخفق السلطة القائمة في الاستجابة لمطالب المجموعات الجديدة بالاستماع اليها » .

والعلاقة الداخلية بين العنف والصراع واضحة بذاتها ، فيقول بول هـ. كون : « ان استخدام اصطلاح الصراع بالنسبة للنظم السياسية كثيرا ما يوحي للذهن بالعنف البدني والقمع واعمال الشغب وغير ذلك من السلوك المدمر او السلبي . انه يعني ضمنا الصدام او معركة بين الافراد او المجموعات من ذوي المستويات والمعايير او الاهداف المختلفة . لكن الصراع يمكن ان يكون عنيفا وغير عنيف » .

وبالمثل ليس من الصعب جدا ايجاد العلاقة بين الصراع والتغيير ، وهنا نعود الى « كون » اذ يقول :

> الاغلب ان يكون الصراع في المجتمع نتاج التغيير . فعندما تتغير الظروف في مجتمع او جماعة يتغير نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائم . والتغيير كثيرا ما يفيد بعض الجماعات في حين يسيء الى غيرها او على الاقل يعد المسرح الذي تعرض من فوقه المطالب التي تتقدم بها المجموعات والافراد ممن يجدون ان امثال هذه التغييرات قد غيرت وضعهم او بيئتهم . فالصراعات وثيقة الارتباط بالتغيير . ليس معنى هذا ان الصراع ينشأ من الظروف الاقتصادية المتغيرة وحدها فحسب او منها بصفة رئيسية .

وكما هو موضع الاعتراف العالمي به كان ماركس هو الذي وضع تلك الصيغة المأثورة التي تربط التغيير بالصراع وتربط الصراع بالعنف ، وعبر عن الامر بعمق فلسفي تخفف منه رؤية للمستقبل .

واذ يفيد بيان النظرية الماركسية التي تذهب الى ان الدولة أداة للجور والقوة تستخدمها الطبقة الحاكمة للابقاء على اخضاع الطبقات المستغلة (بفتح الغين) كتب لينين في كتابه المأثور « الدولة والثورة » يقول :

> الدولة نتاج ومظهر عدم امكانية التوفيق بين العداوات الطبقية . وتنشأ الدولة حيثما وحينما وبقدر ما لا يكون في الاستطاعة التوفيق

بين العداوات الطبقية بطريقة موضوعية . وبالعكس يبرهن وجود الدولة على استحالة التوفيق بين العداوات الطبقية . الدولة على ما يقول ماركس جهاز للحكم الطبقى ، جهاز تجور به طبقة على الاخرى . انها خلق النظام الذى يضفى الشرعية على هذا الجور ويديمه وذلك بتخفيف حدة الصراع بين الطبقات . والواضح ان تحرير الطبقة المهضومة الحقوق مستحيل ، لا بغير ثورة عنيفة فحسب ، بل ايضا بغير القضاء على جهاز قوة الدولة الذى خلقته الطبقة الحاكمة » .

وفى تفسير المفهوم الماركسى للنضال الطبقى يؤكد لينين ان « التناقض » و « النضال » يحدثان لا بين الطبقات داخل المجتمع الواحد والشعب الواحد فقط (بمعنى الصراع داخل المجتمع وداخل الشعب) ، ولكنهما يحدثان ايضا بين المجتمعات والشعوب (بمعنى الصراع بين المجتمعات والصراع الدولى) . ويقول فضلا عن هذا ان هناك « تفاوتا بين فترات الثورة ورد الفعل ، والسلم والحرب ، والركود والتقدم السريع او الانحلال » . كذلك يشدد لينين على الجوانب الخلاقة من العمل السياسى ، بما فيها العمل العنيف .

واذ عاد لينين الى « القوى المحركة لثورة التحرير الوطنى واشكال هذه الثورة » ادرك ما يعرف بالمسألة القومية والاستعمارية باعتبارها جزءا من العملية الثورية العالمية الاوسع نطاقا . ولقد طرح نظرية تحالف القوى الطبقية والاجتماعية فى حركات التحرير الوطنى . لا تستطيع الحركات الوطنية ان تتجاوز حدود الحركات الديمقراطية البورجوازية ، وهذا راجع بالضبط وعلى حد تعبير لينين الى ان « المجموعة الساحقة من السكان فى البلاد المتأخرة تتكون من الفلاحين » ، وهذا ما جعله يستنتج ان « الفلاحين يجب ان يشكلوا الاساس الاجتماعى الرئيسى الذى تقوم عليه حركة التحرير الوطنى » . وبالطبع وضع التأكيد على اهمية تحالف الطبقة العاملة والفلاحين ، الى جانب الدور النشيط الذى تقوم به البورجوازية الوطنية فى الحركة الوطنية .

وبينما يؤكد هوش منه ان مبادىء الماركسية اللينينية فى تطبيقها على المسألة الوطنية والاستعمارية عززتها بنجاح « تجربة النضال الشعبى من اجل التحرر فى الشرق » ، فأنه يلخص المبادىء التوجيهية الثلاثة وهى : (أ) الثورة فى المستعمرات واشباهها ثورة وطنية ديمقراطية تقودها جبهة وطنية عريضة جدا توحد كافة الطبقات الاجتماعية المعنية بالتحرر من السيطرة الاستعمارية ، (ب) وهذه الثورة ثورة فلاحين بوجه خاص ولكن يقودها تحالف الفلاحين مع الطبقة العاملة ، وعلى ذلك لا يمكن ان تنفصل عن الثورة المعادية للاقطاع التى تجعل من الاصلاح الزراعى هدفها الرئيسى ، (ج) وثورة التحرير فى البلاد المهضومة الحقوق والثورة البروليتارية فى البلاد الظالمة يجب ان تساند كل منهما الاخرى .

وبسبب ارتباط غريب بين القوى من داخلية وخارجية ، فى الكثير من حركات النضال من اجل التحرر ، فى آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية فى اعقاب

القضاء على الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانيــة ، اصبحت حرب العصــابات وسيلة مهمة للنضال . ومن ثم فمن الطبيعى ان الجانب الاكبر من العمل فى حرب العصابات ، بما فى ذلك « الاعمال » الكلاسيكية المعاصرة التى قام بها امثال جيفارا وجياب ودبراى ، كان اكثر اهتماما بأساليب العنف المتمشية مع مراحل التمرد منه بالنتائج المتعلقة بالتغيير الاجتماعى . ويسلم دبراى بأن « حرب العصــابات بالنسبة الى انتفاضة الفلاحين هى مثل ماركس بالنسبة الى سوريل » ، كما انه يربط العنف والعصيان بالتغيير . وشدد ماو على التعبئة الوطنية من اجل مقاتلة العدو الداخلى والخارجى ، وفى رايه ان « الثورة الريفية » عمل من اعمال العنف لان « العنف يورط الناس ويشركهم » . وفى تفنيد ما يوحى به برتراند راسل عن بناء الشيوعية بدون دكتاتورية البروليتاريا . يقول ماو ان « هذا لم يكن ممكنــا عمليا من وجهتى النظر التاريخية والسيكولوجية » ، كما شدد على ان الطبقــات المالكة لم تتغير بطريق الاقناع او التربية . فمن اجل تغييرها لزم نضال مصمم وعنف فى فترة قصيرة من دكتاتورية البروليتاريا ، « للقضاء على انشطة اعداء الثورة وبناء سلطة اولئك الذين كانوا من قبل موضع القهر والجور » . وكان ماركس هو القائل بأن دور « القوة » السياسى هو انها « تعمل على ولادة مجتمع قديم يحمــل فى احشائه المجتمع الجديد » . وشدد انجلز على « الدافع الادبى والروحى الهائل الذى اسفرت عنه كل ثورة مظفرة » .

من بين اصحاب نظريات العنف والثورة من غير الماركسيين وضعت حنا ارندت مع ر. دهرفدورف التأكيد على الرابطة بين العنف والتغيير . فتنظر ارندت الى العنف على انه « أداة التدخل المباشر فى السياسة » ، ومن ثم يفترض انه « لا يمكن لنظرية فى الثورة ان تعالج سوى المبرر للعنف » . وهى تفرق بين العنف كمــا يستخدم لتحطيم السلطة القائمة والعنف باعتباره الشرط اللازم للتغيير . ويتصور ر. دهرندروف الثورة كتغيير سياسى واجتماعى سريع وعنيف ، ويحاول الربط بين العنف والتغيير ويقترح قضايا معينة .

ولفت لوسيان باى وادوارد فعند لينين وماو ودبراى ان « اقصر طــريق بين نقطتين هو العنف المنظم فى ظل ظروف من نوع معين يمكن تحديده » . وهذا يتمشى مع الخط الماركسى وهو ان العنف والثورة السياســية متشــابكان ، وان الثورة السياسية بمفردها لا تخلق التغيير ولكنها تعبر فحسب عن الانتقال من نظام اقتصادى الى اخر هذه المقدمة المنطقية هى التى تؤدى الى حجة ماو القائلة « ان المهمة الرئيسـية لاعلى صورة من الثورة هى الاستيلاء على السلطة السياسية بالقوة المسلحة وحسم المشكلات بالحرب » .

شلز وكليفورد جيرتز من بين اخرين ، وهم يمثلون المدرسة الوظيفية والسلوكية والهيكلية ، النظر الى انتشار العنف فى الدول الحديثة فى اسيا وافريقية ، التى تشكل ما يدعونه بالمجتمعات الانتقالية (فى المثال عن التقسيم الثلاثى للمجتمعات الى تقليدية وانتقالية وحديثة) . وترى حجتهم الرئيسية ان السبب الاســاسى

للعنف الداخلى يتمثل فى انتقاء التكامل السياسى بفعل الانشقاقات والانقسامات السلالية والاقليمية واللغوية او الشعبية . ويبين بينن انه « كما يتغير الناس من تقليديين الى عصريين فان حساسيتهم من ناحية التغيير هى مصدر العنف فى المجتمعات التقليدية . ولما كان التغيير يولد المزيد من القلق وجب ان تكون هناك زيادة كمية فى درجة العدوان والعداء داخل المجتمع »

ومما يوحى به ان المظاهر الرئيسية لعملية التطور ذات ابعاد ستة تمثل فى النهاية اداء النظام . فيذكر اجيل فوسوم المجموعات التصورية الثلاثة التالية التى تتضمن الابعاد الستة : (أ) التراكم والتوزيع (البعد الاقتصادى) ، (ب) البيروقراطية والتعبئة (البعد السياسى) ، (ج) التعاون والحكم الذاتى (البعد الدولى) . واذ يتلاعب فوسوم بهذه الابعاد الستة مرتبة فى مجموعات ثلاث فانه يتعرف على نماذج ثلاثة للتطور تختلف فيها عمليات التبديل والارتباط بين المجموعات الزوجية ، على النحو التالى :

النموذج رقم (١) : الليبرالى المؤدى الى التحديث : التراكم اولا ثم التوزيع فيما بعد ، البيرواقراطية اولا ثم التعبئة فيما بعد ، التعاون اولا فالحكم الذاتى بعد ذلك .

النموذج رقم (٢) : الفوضى الراديكالية : التراكم اولا ثم التوزيع بعد ذلك ، البيروقراطية اولا ثم التعبئة فيما بعد ، الحكم الذاتى اولا وبعد ذلك يأتى التعاون .

النموذج رقم (٣) : الاشتراكى الثورى : التوزيع اولا ثم التراكم فيما بعد ، التعبئة اولا فالبيروقراطية ، الحكم الذاتى أولا ثم التعاون فيما بعد .

وهو يوحى بأن طابع كل استراتيجية الطبقة والقوة الدافعة وراءها هو : بالنسبة للنموذج (١) : الطبقة الراقية والطبقة الوسطى الحديثة ، بالنسبة للنموذج رقم (٢) : الطبقة الوسطى وخاصة من الهياكل التعاونية : وبالنسبة للنموذج (٣) : الطبقة العاملة .

وقوة الدفع الرئيسية فى حجة فوسوم هى انه لا وجود لنموذج واحد للتطور او نموذج يشمل كل شىء وعلاوة على هذا هناك نقائص كثيرة فى « النموذج الليبرالى المؤدى الى التحديث » ، ذلك النموذج الذى كثير الاعلان عنه . ويشير المؤلف على وجه التخصيص الى النقائص الآتية :

(أ) عدم امكانية الدفاع عن الفرض الخاص بالاهداف الاجتماعية وتماثل المصالح فى المجتمع ، وهو الفرض الذى يسفر عن فكرة خاطئة عن الصراع وطريقة كمية للتعليل .

(ب) يفترض النموذج مفهوما محدودا جدا للسياسة ، الفكرة التى تذهب الى أن السياسة مستقلة وان العوامل الاجتماعية والاقتصادية تدخل وحدها تقريبا

كمتغيرات مستقلة ، فى بنيان النظام السياسى وطريقة نهوضه بوظيفته ، هذه الفكرة مضللة وغير متوازنة .

(د) استبعاد البنيان الطبقى الدولى والعناصر الاجنبية التى تلعب دورا فيه ، باعتبار ان هذه هى العوامل التى تحدد سياسة البلاد الفقيرة ، هذا الاستبعاد باطل اذ لا وجود لنظام سياسى وطنى منعزل .

وبربط كل من المفهومين وهما : التراكم والتوزيع (البعد الاقتصادى) والبيروقراطية والتعبئة (البعد السياسى) فى كل من نماذج التطور الثلاثة بظاهرة العنف يمكن استخلاص انماط تختلف من العنف المجتمعى والفردى . فالمفروض أن فى كل واحد من نماذج التطور خصائص هيكلية تسهم فى استخدام الدولة للقوة دفاعا عن القيم التى تعتز بها ومحافظة عليها الطبقة المتسلطة سياسيا .

ان تراكم الموارد ، ورأس المال للنمو الاقتصادى ، وتوزيع السلع والخدمات لتحقيق العدل الاجتماعى ، وكسب التأييد الشعبى وارساء اسس الشرعية ، كل هذا يجر فى اذياله عنصر قمع من ناحية التنظيم ، بل اكثر من هذا من ناحية تنفيذ القرارات . ومن المقاومة من جانب صفوف وطبقات معينة ، والمعارضة النشيطة من جانب غيرها ، ينتج الصراع والعنف . ففى التطور الاقتصادى عملت الغايات على طمس الوسائل دائما فى كل نظام .

وعنصر البيروقراطية والتعبئة اللذان يشتمل عليهما البعد السياسى ويجران فى اذيالهما من بين اشياء اخرى ، قيودا وقواعد وانساقا . واخضاع الارادة الشخصية « للارادة العامة » ، وقيودا تتعلق بالكم والكيف ، وفرض الطابع الجماعى ، الخ . هكذا يكون مجموع تسلط الدول فى كل من النماذج (فى عالمنا المعاصر) بحيث أن المواطنين فى كل مكان يواجههم ما يفرضه العيش والعمل من قيد فطرى وتحد فى داخل « دولة تدعى كل شيء » او عملاق جديد . قد تختلف طبيعة العنف الهيكلى من نموذج الى آخر وبوجه أخص فى داخل النماذج الفرعية ، ولكن ما من بشر يمكنه الفرار من الدولة الحديثة ذات القوة الطاغية .

ولقد كتب سوجاتا داسجابتا أن « العنف المجتمعى لا ينحصر فى استخدام الحراب بقدر ما ينحصر فيما تحميه الحراب . وهذا فى نظر غاندى هو « الاستغلال » والاستغلال فى رأيه هو أعلى صور العنف .

فى عالم على درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين اجزائه فان البعد الدولى بناحيتيه التوأمين ، وهما التعاون والحكم الذاتى ، ويصطدم بصورة على أكبر قدر من الاهمية بعملية التطور الشاملة . ولننظر هنا بايجاز الى بعض الجوانب التى تعرقل التعاون ، وتضعف الحكم الذاتى للدول ، وتزيد من حدة بنيان العنف فى المستوى الدولى .

ان اقتلاع جذور النظام الاستعماري الغربي (بدأ في اعقاب الحرب العالمية الثانية) وبناء « عالم واحد » بروابط متعددة من اعتماد اجزائه بعضها على البعض الآخر قد تكون أو لا تكون له علاقة سببية ، الا انه مما يتطلب التأكيد انه في الوقت الذى كانت فيه الدول الجديدة والشعوب الجديدة في آسيا وافريقيا والاقيانوسية تظفر بالاستقلال اصبح العالم وحدة سياسية واقتصادية مترابطة ومتداخلة على نحو خطير . والواضح أن هذا كان نتيجة عمليات كثيرة وصلت الى نقطة النضج بانتصاف القرن العشرين . وهذه العمليات شملت الثورة البعيدة المدى في المواصلات والنقل ، والمبادلات والمعاملات الفنية والعلمية النشيطة بين الدول والبلاد ، وبروز سوق عالمية للخامات والسلع الاساسية ، وزيادة غير عادية في التجارة العالمية والاستثمار العالمى، ونمو التكنولوجية النووية والصروح الدفاعية الهائلة بالدول العظمى ومجموعات القوى التى كانت ردود الفعل الناتجة عنها تشمل العالم كله وظهور « وعى عالمى » يحركه بوجه خاص دور وفاعلية الامم المتحدة ووكالاتها الكثيرة . لقد انقضت الايام التى كان من الممكن فيها ان تتطور الشعوب والدول في عزلة نسبية ، وفي انفصال اختيارى عن الصراعات والتوترات التى تتولد على المستوى الدولى او فى تحرر ذاتى من الاهتمامات والمشكلات العالمية . اصبحت « البيئة الدولية » عاملا محددا (بكسر الدال الاولى) حتى في التطور « الداخلى » أو « المحلى » .

ولكن الذى يبعث على الدهشة على ما يوضح فوسوم هو ان « أهم تأثير تولد من الصروح الدولية هو مدى تأثيرها (السلبى) في امكانية تحقيق القيم المرغوب فيها فى العالم الفقير ، والقيم التى يعتبرها النظام الدولى نفسه مهمة (مثل) الكفاح من اجل مزيد من تراكم الثروة والسعى وراء التعليم . ان التطور يحبطه « وجـود جهاز التوزيع الكامن فى البنيان الدولى ، ويعنى هذا ضمنا ان مبلغ القيم التى تنتزع من البلاد الفقيرة اكبر بكثير من الذى يستثمر فيها » . وفوق هذا كله « ان الصرح الدولى والقوى الكبيرة لا تحدد الابعاد الاجتماعية والاقتصادية وحدهـا فحسب ، ولكنها تحدد أيضا أداء النظام السياسى لوظيفته . انه يحدد اية مجموعات يسمح لها بتولى السلطة ، ويصف حدود افعالها ، وغالبا يتم هذا بالاتفاق مع اكثر المجموعات الوطنية محافظة .

وهذا يمثل احدى الدوائر الخبيثة التى فيها تجد البلاد الفقيرة نفسها » .

وثمة عوامل رئيسية ستة تشكل قيودا ثقيلة على التطور الايجابى والمتوازن للبلاد الفقيرة الحريصة على التوفيق بين مبدأ النمو الاقتصـادى ومبـدأ العدل الاجتماعي ، وهذه العوامل هي :

(أ) توغل الشركات المتعددة الجنسيات فى الاقتصاديات الوطنية .

(ب) فى السنوات الخمس والعشرين (١٩٥٠ ــ ١٩٧٥) زاد حجم الصادرات العالمية والمعاملات الدولية ست مرات .

(جـ) الزيادة غير العادية في تدفقات رؤوس الاموال الدولية ، التى تتراوح من الاستثمارات المباشرة الى التغييرات فى الارصدة السائلة .

(د) ما للعلاقات الاقتصادية الدولية من تأثير نشيط على العلاقات الاقتصادية الوطنية (وفى داخل الشعوب) على العلاقات الاقتصادية القطاعية .

(هـ) الارتفاع الشديد فى أسعار النفط مما اسفر عن ازمات فى الطاقة ونشوء حالات التضخم ، والاختلال الاقتصادى وتآكل الارصدة من العملات الاجنبية .

(و) سباق عالمى فى التسلح ، ترتب عليه من جهة ارتفاع حلزونى في الانفاق العسكرى العالمى بحول نسبة لها وزنها من موارد العالم من المعونة للبلاد الفقيرة ومن الاعمال الانتاجية فى كل مكان ، كما ترتب عليه من جهة اخرى ازدياد مطرد فى انفاق البلاد الفقيرة والنامية على شراء الاسلحة ، وتحويل مواردها النادرة من التنمية التى تحتاج اليها كثيرا الى الانفاقات على الدفاع التى تبدد هذه الموارد .

كل هذا اسهم فى زيادة الفجوة التى تتسع باستمرار بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، وادى الافراط فى الاستهلاك فى البلاد الصناعية الى استنفاد سيء لموارد العالم القابلة وغير القابلة للتجديد ، وهو يواصل هذا الاستنفاد . مثال هذا ان الغرب (الولايات المتحدة وكندا واوربا الغربية) الذى يضم ١٦ر٢ ٪ من سكان العالم يستهلك ما نسبته ٥٧ ٪ من مجموع الاستهلاك العالمى من الطاقة ، ويستهلك الشرق (الاتحاد السوفيتى واوربا الشرقية) ٢٠ر٩ ٪ مع انه يضم ٩ر٦ ٪ من مجموع سكان العالم ، فى حين تستهلك آسيا ٩ر٨ ٪ مع انها تضم ٥٣ر٣ من سكان العالم ، كما تستهلك افريقيا وامريكا اللاتينية اللتان تضمان ١٧ر٥ ٪ من سكان العالم ما نسبته ٦ ٪ من الاستهلاك العالمى من الطاقة .

العنف فى البلاد النامية

يمكن تحليل أنماط العنف الهيكلى فى كل من النظم الاجتماعية والاقتصادية والمواقف التى سلف بيانها على أن يؤخذ فى الاعتبار الواجب العوامل الخاصة التى تفر قبينها ، ولكنا هنا ولاغراض الايضاح سوف نركز اهتمامنا على نواح معينة من العنف فى البلاد النامية .

اذا نظرنا بمزيد من الامعان الى هذه المشكلة يصبح من الضرورى تصحيح او تعديل الانطباع العام بأن العنف منتج ثانوى للعملية الانمائية بصفتها هذه . فالحقيقة أن الاختلال فى التنمية او ما يمكن وصفه « بسوء التنمية » ، لا التنمية نفسها ، هو الذى يسفر عن التوترات والصراعات والعنف .

وسوء التنمية فى البلاد التى تحررت حديثا والتى كانت مستعمرة فيما مضى ، وهى بلاد فقيرة ومتأخرة ، نتيجة ولدتها قوى كثيرة . ففى اساس الظاهرة نجد مشكلة الفقر المروعة ، والتفاوت الموروث ، وعدم توافر تكافؤ الفرص كتراث متخلف

من الماضي القبلي والاقطاعي . هذه التركة أطال عمرها القطاع الاستعماري الذى لم يسمح فحسب للترتيبات الهرمية القبلية والاقطاعية ان تبقى على قيد البقاء وتديم العلاقات الاجتماعية المتفاوتة التى اسهمت بشكل مباشر فى دوام الفقر وابقت الاقتصاديات فى مستويات دنيا من الاداء) ولكنه ادخل أيضا شكلا جديدا ومستوى عاليا من الاستغلال ، بأن حول الصفوة السياسية والاقتصادية التقليدية الوطنية الى فئات متوسطة من المتعاونين فى تنفيذ المخطط الاستعمارى الذي يهدف الى التسلط السياسى والتوسع الاقتصادى .

بطلوع فجر الاستقلال لم تكن قد زالت تلك الليلة الظلماء من الفقر وانعدام المساواة والاستغلال . وبالعكس لم يؤد الاستقلال فى معظم اجزاء آسيا وافريقيا الا الى نقل السلطة الى الصفوة المتسلطة ، واكثر من هذا أضفى الشرعية على تسلط الصفوة الوطنية السياسى وذلك باسم النظام السياسى الوطنى الجديد . ان تماثل أصل الصفوة السياسية الطبقي ومصالحها الطبقية مع الصفوة الاقتصادية (قباطنة التجارة والصناعة وملاك الارض الاغنياء) جعل تركز القوة والثروة فى أيدى قلائل عملية سلسلة « تلقائية » تماما . هذه العملية تسهل نظم الحكم الاستبدادى وحيث اقيمت « ديموقراطيات ليبرالية » او حكومات دستورية فان التناور بالسياسة وبالسياسات الاقتصادية والعمل السياسى لضمان استمرار سيطرة الصفوات المفروضة على الحكم والطبقات المؤيدة لها حدث داخل اطار نظام برلمانى . وسياسة انتخابية ، ودستور وقوانين ، وان امكن او دعا الامر فعن طريق وسائل دستورية اضافية ووقف البرلمانات والحقوق وتخريب العملية الانتخابية وما الى ذلك .

النقطة التى يتعين أن نلاحظها هى ان الاحزاب المتنافسة المسيطرة ، أو أولئك القادرين على تملك السلطة والاحتفاظ بها عن طريق صناديق الاقتراع فى الديمقراطيات الليبرالية فى آسيا وافريقيا ، هى فى الحقيقة صور مختلفة من نفس الموضوع مع درجة كبيرة او صغيرة من نفس القاعدة الاجتماعية والانتخابية المؤيدة ، ونفس التصورات بالنسبة الى السياسة والفوارق الوحيدة هى تغيير فى الزعماء وانحرافات ثانوية فى التأكيد السياسى واولويات السياسة . تصبح مهمة ضمان التطور مع العدل الاجتماعى والقضاء على الفقر صعبة ان لم تكن مستحيلة عندما تكون الموارد نادرة او غير مستغلة ، وبالاضافة الى هذا عندما يكون هناك انتاج منخفض ، وتكنولوجيا قاصرة او بالية ، ومطالب متزايدة من جانب سكان يزيدون باطراد واصبحوا حديثا على وعى بحقوقهم السياسية . فى مجتمع يتسم بانتفاء المساواة ، ومجزأ بفعل الانقسامات القبلية او الطائفية او الطبقية او غيرها ، فان « سوء التنمية » ومعناه تفاوت الفرص فى المنافسة على الوظائف والخدمات والتسهيلات التعليمية والاجتماعية . وما الى ذلك ، يزيد من حدة الصراعات بين الجماعات والطبقات ، ويزيد من حدة الاحباط الفردى . فبينما زاد الاغنياء غنى ، وتوسعت الطبقة الوسطى فى بلاد كثيرة ، ظل الفقراء على فقرهم ، او ربما ازدادوا فقرا فى بعض الحالات ، بسبب الفجوة المتزايدة بين « المالكين » و « المحرومين » ،

ولقد جذبت الروابط بين التفاوت الاقتصادى والعنف السياسى انتباه ابرز « خبراء علم السياسة » فى العالم ، من عهد ارسطو الى عصرنا هذا فيقول سيجلمان وسمبسون :

كان ارسطو يعتبر التفاوت هو « السبب الشامل والرئيسى » للثورات ، فقال فى كتاب « السياسة » « الادنون يثورون حتى يتساووا ، والمتساوون يثورون حتى تزيد مكانتهم » .
وبعد ذلك بقرون وصف ماديسون فى كتابه « الاتحادى » التفاوت بانه « أعم وادوم » مصدر للصراع السياسى . وبعد ذلك بوقت قدم انجلز الحجة على ان العنف السياسى ينشأ عندما لا تكون الصروح السياسية مصحوبة فى الوقت نفسه بظروف اجتماعية واقتصادية .

وفى هذه الدراسة يتناول المؤلفون عينة عالمية تغطى تسعة واربعين شعبا توافرت عنها البيانات عن المؤشرات الآتية : تفاوت الدخول الشخصية ، العنف السياسى والوفرة ، التنقل الاجتماعى ، انتفاء التجانس الإجتماعى والثقافى ، معدل التغيير الاجتماعى وحجم السكان . وقاموا باختيار اربعة فروض رئيسية :

(أ) كلما عظم التفاوت فى التوزيع القومى للدخول الشخصية ارتفع مستوى العنف السياسى .

(ب) كلما عظم الانحراف القومى فى أى من الاتجاهين ، عند النقطة المتوسطة فى مقياس تفاوت الدخول ، عظم مستوى العنف السياسى ،

(جـ) كلما عظم الانحراف القومى فى أى من الاتجاهين عن متوسط توزيع التفاوت فى الدخل القومى عظم مستوى العنف السياسى .

(د) كلما قل او انتشر التوزيع القومى للدخول الشخصية عظم مستوى العنف السياسى . وبينما يختبرون هذه الفروض فى بيئات اجتماعية متباينة ومتنوعة ويلاحظون ان « المعانى السياسية التى ينطوى عليها التفاوت قد تتفاوت على نحو مثير من الشعوب التى اصيبت بالفقر الى الشعوب التى تنعم بالوفرة » فهم يقررون « ان بيننا اتفاقا نظريا واسع المدى على أن التفاوت الاقتصادى يولد العنف السياسى»

ان الفرص والمجالات الجديدة فى النظام السياسى تزيد من التعبئة السياسية والمشاركة السياسية ، تكتسب المصالح والمنازعات الاقتصادية طابعا سياسيا تنتج عنه التوترات والصراعات والعنف . وتتخذ المنازعات بين الجماعات صورة صراعات بين الاجناس واللغات والطوائف والقبائل والثقافات او الطبقات ، وتستخدم فى هذه المنازعات وسائل تتراوح من المظاهرات السلمية وعدم التعاون والمعارك البرلمانية الى القتال فى الشوارع والطعن بالسكاكين والحراب والاضرابات واعمال الشغب والعنف المدنى . واحيانا تحول الاحزاب الراديكالية النشيطة هذه المواقف الى تربة طيبة للتطرف الايديولوجى والنضالية السياسية وبالمثل يمكن أن تصبح المنازعات

والصراعات الناشئة من الفوارق الاقليمية والاختلالات الاقتصادية داخل دولة او منطقة ادارية نقاطا لتجميع التعبئة النضالية . ان الحركات الاقليمية والاقليمية الفرعية فى اجزاء كثيرة من العالم الثالث قد اسفرت عن صراعات عنيفة هفت حتى الحكومات المستقرة الثابتة .

ان القصور فى اداء النظام ، مما تدل عليه مؤشرات مثل ارتفاع الاسعار ، وازدياد البطالة وقصور العمالة (حتى بين المتعلمين والمهرة) ، والاحوال التضخمية التى تسهم فى انخفاض قوة شرائية هى صنيعته بالفعل ، والفشل في التغلب على المجاعات او الظروف القريبة منها والتقصير فى تنفيذ الاصلاحات الزراعية ومشروعات تنمية الانتاج فى الزراعة والصناعة ، والفشل فى فض المنازعات بين العمال والادارة بالطرق السلمية ، وفى المحافظة على النظام فى المدارس والكليات ، وزيادة الانطباع بالعجز الادارى والفساد فى البيروقراطية وفى صفوف الصفوة السياسية ، وما الى ذلك ، كل هذا اصبح تربة لتربية السخط سرعان ما تكتسب صبغة سياسية وتحول الى ديماجوجية نضالية يعقبها صراع واسع النطاق وعنف منظم

* * *

١٥٥٠



** منذ قرون عديدة اهتدى العلماء ـ اثناء انشغالهم فى البحث عن اسرار الكون ـ الى اسس علم « الطبيعة الاجتماعية » . وما ان تم لهم ذلك حتى توهموا انه صار بامكانهم الافادة من هذا العلم الجديد فى تقويم السلوك والتنبؤ به وقياسه بالاسلوب الرياضى الدقيق ، لا بالنسبة للمجتمع ككل فحسب ولكن بالنسبة لكل فرد فيه ايضا . ولكن القرون مرت دون ان يتحقق شىء من ذلك ، حتى تبينوا فى النهاية ان العمليات المؤثرة فى مجتمع ما محكومة بقوانينها الذاتية ، وان السبيل الى اكتشاف هذه القوانين لا يمكن الا اذا اتبع مدخل خاص واسلوب خاص ومنطق خاص ، وطبق فى ذلك كله المنهج العلمى فى البحث .

الكاتب : ت . شوبيلوف

رئيس ادارة الاجرام فى الدول الاجنبية المتابعة لمعهد الاتحاد العام لمنع الجريمة وتطوير أساليب مكافحتها ؛
ويعمل أيضا نائبا للسكرتير العام للجمعية الدولية للدفاع الاجتماعى . وهو فى أعماله معنى أساسا بالقانون الدولى للجريمة وبأساليب مكافحة الارهاب وأشكال السلوك الاخرى المتسمة بالعنف

المترجم : اللواء محمد رياض عبد الشافى

خريج المعاهد العسكرية بكل من انجلترة وأمريكا والاتحاد السوفيتى . وهو حاصل على الماجستير فى ادارة الاعمال من الجامعة الامريكية بالقاهرة

ولما كانت حياة المجتمع معقدة وذات اوجه متعددة فيجب على كل من يتصدى لدراستها أن يكون شغوفا حقا بالتوصل لحلول المشاكل عن طريق التطبيق الدقيق للاسلوب العلمى ، وذلك من حيث أن الاسلوب العلمى وطريقة البحث هما الاداتان اللتان يمكن عن طريقهما ايجاد الحلول علميا للمشاكل فى شتى افرع المعرفة . ولعل من نتائج المام العلماء المعاصرين باسلوب المادية الجدلية ما ييسر لهم الكشف عن القوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية .

عندما يقوم عالم الجريمة بدراسة الاجرام واسبابه بحثا عن الطرق والوسائل المؤدية الى منعه باعتباره ظاهرة اجتماعية غير مرغوب فيها فانه يبدأ عادة بدراسة العنف ، واذ ذاك يتضح له انه انما يجابه ظاهرة اوسع واكثر تعقدا مما كان يتخيل فى البداية اذ أن علم الجريمة يتعلق بكل صور الاجرام اى بجميع الاعمال التى تعتبر خطرة اجتماعيا ، وبتعين معاقبة مرتكبيها جنائيا اذا وقعت منهم فى مجتمع معين فى وقت معين .

ويعتبر استخدام القوة بمثابة علامة مميزة فى مجموعات معينة من الجرائم ، وهى التى تعرف فى علم الجريمة بجرائم العنف . ومن أمثلة جرائم العنف هذه القتل والاغتصاب واحداث الاصابات الجسدية وغيرها من الجرائم المشابهة ، وحيث أن استخدام القوة هو الناحية البارزة المشتركة فى هذا النوع من الجرائم فانه حدد انواعها وجعل من السهل تمييزها نوعيا عن مجموعات الجرائم الاخرى كجرائم الاهمال والتعدى على الممتلكات (السرقة والغش والنصب) وغيرها .

ولا يعتبر استخدام القوة خاصة هامة ترتبط بجرائم العنف وحدها ، وانما ترتبط هذه الخاصية بالعنف فى شتى صوره . كما وأن استخدام القوة قد يكون مباشرا او غير مباشر ، وهنا يجدر ان نشير الى أن علم القانون (القانون الجنائى) يعنى عناية فائقة بالاستخدام غير المباشر للقوة ، وعموما فان من الخطأ ان يكون تعريف العنف مقتصرا على الحالات التى تستخدم فيها القوة ، كما هو الحال فى جرائم العنف ، اذ ان ذلك يعتبر من زاوية البحث العلمى كما لو كنا قد عنينا بالظاهرة من ناحية الشكل واغفلنا جوهرها الحقيقى ، أى اهملنا مادتها والاسس المحددة لها ، وهذه الامور يجب أن لا تغيب عن فطنة عالم الجريمة ، ومن ثم فان من واجبه أن يلم جيدا بالقوانين المطبقة بالمجتمع ، خصوصا التى من شأنها احداث السلوك الجنائى ، وان يعتبر ان المامه بهذه القوانين جزءا أساسيا فى الموضوع القائم بدراسته .

فى مجال العلوم الاجتماعية يعتبر العنف احد اشكال الانشطة الاجتماعية ، كما يعتبر من وسائل هذه الانشطة . فلقد لوحظ فى حالات منفردة ان العنف يمكن ان يعاون فى تحقيق المطالب العملية لطوائف من المجتمع كما فى حالات استخدام القوة لانتزاع السلطة السياسية والاحتفاظ بها ، او للدفاع عن مصالح اقتصادية او للحصول على الاستقلال والسيادة ، أو فى غير ذلك من الامور التى تحدث فى حياة المجتمعات

ويعتمد المحتوى الاجتماعى وما بالمجتمع من مضمون سياسى وما به من ميل نحو العنف اعتمادا مباشرا على العلاقات الاجتماعية السائدة بالمجتمع وعلى ما تعكسه هذه العلاقات وتجاهد فى الدفاع عنه . ولعل ما فى حوزتنا من دراسات حول تاريخ العملية الثورية والتحررية وظروفها واشكالها يدل على أن العنف يمكن أن يكون سلاحا هاما فى الصراع ضد الغزاة وضد الاستعباد ، وبالتالى يمكن أن يكون عاملا مساعدا فى تقدم المجتمع وارتقائه ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الاخرى فيمكن أن يكون العنف سببا فى احداث قدر لا يستهان به من التدمير ، وهذه الناحية الاخيرة أى تلك التى يقترن فيها العنف بالتدمير هى التى تنال أكبر الاهتمام لدى عالم الجريمة عندما يقوم بدراسة جرائم العنف .

عند اختيار مداخل البحث فى موضوع الاجرام على العالم ان يبذل جهدا فى تفهم عوامل متعددة ، منها العلاقة بين احوال الفرد واحوال المجتمع بين الاسباب والنتائج وبين المفرد والخاص والعام .

ويكون من الصعب عادة الاهتداء الى العنصر العام ، بمعنى انه ليس من السهل التحقق من ذلك العامل الذى يكون موجودا على الدوام وبصورة لا تتغير فى الموضوع او الظاهرة الجارى دراستها ، لذلك ولما كانت مهمتنا تتعلق بتحليل العنف الاجتماعى فان هذا العامل (او الصفة) الثابتة الموجودة دائما لابد أن تكون على قدر من الاهمية اجتماعيا . ولما كانت صور العنف متعددة فمنها الحرب العالمية على سبيل المثال ومن امثلتها ايضا الاتلاف المتعمد لممتلكات الغير فى الطريق العام والثورات الاجتماعية والصراع بين الاجناس ، وهذه كلها صور محددة تحمل المفهوم العام للعنف ، الامر الذى يتضح معه أن العنف الاجتماعى يحوى ظواهر تختلف فيما بينها اختلافا شاسعا من حيث الشكل والجسامة والمدلول والهدف ، بحيث صار من الضرورى التفرقة بين الحوادث الاجرامية وبين صور العنف الاجتماعى الاخرى ، هذا فى حين ان الملاحظ ان اغلب الدراسات التى تمت فى هذا الموضوع ماتزال تضع جميع انواع العنف تحت عنوان واحد على اعتبار انها ظواهر من نوع واحد .

ومن هنا يؤدى التمييز بين جرائم العنف وبين أنواع العنف الاخرى التى تحدث بالمجتمع الى التفرقة بين العنف كسلاح للصراع السياسى والطبقى داخل المجتمع وبين أعمال العنف الاخرى التى يستهدف منها بعض الافراد تحقيق غنائم شخصية ، وذلك فى محاولة منهم للتغلب عن طريق الجريمة على ما بين مصالحهم الشخصية ومصلحة المجتمع من تناقضات .

لقد بدا الصراع الطبقى واستمر على طول تاريخ نشأة المجتمعات وتطويرها ، وبالتحديد منذ اخذت المجتمعات البدائية فى التلاشى ، اذ منذ ذلك الحين ظهر النقيضان السيد والعبد . الاشراف والعوام ، مالك الارض والاجير ، صاحب العمل والعامل) ، أى باختصار كان هناك دائما طرفان متضادان (ظالم ومظلوم) يدور بينهما صراع لا هوادة فيه فى السر وفى العلن ، الامر الذى ينتهى دائما اما الى اعادة تنظيم الهيكل الاجتماعى ثوريا واما الى التدمير الكامل للطبقات المتصارعة أو بتعبير آخر تؤدى الجهود الرامية الى تحقيق مطالب الجماعات والطبقات بالمجتمع الى نشوب حالة من الصراع بينها يأخذ مجراه فى اتجاهات رئيسية ثلاثة احدها اقتصادى والثانى سياسى والثالث ايديولوجى .

ويكون العنف عادة من وسائل هذا الصراع ، بل انه فى حالات كثيرة « يكون السلاح الذى يستخدمه المجتمع فى حركته لتمهد طريقه بنسف القوى المتعفنة المتقوقعة التى تعوق تقدمه » .

ومن الطبيعى انه لا يعنينا مناقشة دور العنف عند اللجوء اليه كوسيلة للصراع السياسى ، لان هذا الموضوع لا يدخل فى اهتمامات عالم الجريمة ، وانما يلزم ان نكون قادرين على التفرقة بين الاجرام وبين الصور الاخرى للعنف الاجتماعى .

لم يحدث فى اى من المجتمعات المعروفة لدينا ان قام المجرمون بتكوين طبقة او حتى مجموعة منعزلة خاصة بهم ، بل ان الدراسات فى علم الجريمة تقول بأن الافراد من جميع القطاعات باى مجتمع يمكن بشكل ما ان يسهموا فى ارتكاب الجرائم

مرتكبو الجرائم هم عادة أناس يحاولون عن طريقها تحقيق منافع خاصة بهم ، وهذه المنافع متعددة الإتجاهات والاهداف ، ولا يلزم أن يجمع بينها ما يسمى فى علم الجريمة بالهدف او المطلب المعقول ، حتى ان بعض اعمال العنف قد تبدو فى بعض الاحيان قد ارتكبت « من اجل هذه الاعمال بعينها » ، هذا خصوصا عندما يتعذر ارجاع أسبابها الى دوافع معقولة كالكسب او الانتقام او الغيرة او العداء الشخصى أو غير ذلك من الاسباب ، هذا وفى الحالات التى لا يكون الدافع فيها مبنيا على سبب معقول يمكن تفسير الدافع على عمل العنف بانه حالة من الارهاب العصبى او الازمة ، مما يشير الى وجود صراعات داخلية عميقة ذات تأثير فى تكييف شخصية مرتكبى تلك الاعمال .

وفى رأينا أن جرائم العنف تختلف عن بقية اشكال العنف التى تحدث بالمجتمع وعلى الاخص فيما يتعلق بمصالح الطبقات والمحتوى الاجتماعى والهدف السياسى ومن هنا نرى أنه من الضرورى ان توضع هذه الفروق والاختلافات محل الاعتبار عند اختيار مداخل البحوث أثناء دراسة أسباب العنف .

نعلم جميعا ان السببية واحدة من أهم القوانين العامة فى دنيا الواقع ، فقانونها قانون شامل يمكن تطبيق قواعده على جميع ظواهر وعمليات الطبيعة والمجتمع بما فيها تلك التى يجوز فيها التخمين وكذلك تلك التى تخضع للعمليات الاحصائية .

فى العلوم الحديثة تفهم السببية على أنها نوع العلاقة التى تقول أنه عند وجود الحالة « أ » فان الحالة « ب » تنشأ على الاثر . وهذا التعريف يبين موضوعية مضمون مفهوم السببية باختصار . اما اذا اريد تعريف السببية بتفصيل اكثر فاذ ذاك يراعى عادة التعرض لبعض عناصرها الابتدائية مثل :

(أ) تغيير (نشوء) الاشياء والظواهر .

(ب) تتابع الحوادث فى الزمن . ولا يشترط ان تعتمد هذه العناصر بالضرورة على علم الفرد او آرائه أو خواصه الحسية ، اذ أن ذلك يعود الى الجانب الموضوعى فى مضمون مفهوم السببية الذى يؤدى بدوره الى ابراز واحد من أهم جوانب العلاقة العامة بين الظواهر ، لهذا فان من الضرورى عند البدء فى دراسة بعض ظواهر المجتمع مثل الجريمة والعنف ان لا يكون المضمون الموضوعى لمفهوم السببية هو وحده محل الاهتمام ، وانما يجب ان تكون الناحية الذاتية أيضا ماثلة فى الاذهان كما يلزم ان توضع فى الحسبان جميع التفاصيل الدقيقة للتتابع الجدلى بين الموضوعية والذاتية .

فى نظرية علم الجريمة يؤكد دائما – وبحق – انه يجب أن يكون ماثلا للاذهان عند دراسة ظواهر الجريمة ان الاعتماد السببى فى الامور الاجتماعية يعتبر كقاعدة

متعدد التكافؤ بمعنى أن كل سبب يؤدى الى نشوء مجموعة من الآثار ويكون كل أثر نتيجة لتفاعل بضعة أحداث (مجموعة من الاسباب والظروف) ، وبينما تتضح حالة التكافؤ المتعدد هذه فى كل عمل سببى بذاته فانها تظهر فى جميع حالات الجريمة وهناك فضلا عن ذلك جانب احتمالى لتعدد التكافؤ فى الصلة السببية .

وهذا ربما يفسر اختلاف النتائج مع تغير الحالات حتى لو بقى السبب على حاله دون تغيير مثلما يحدث تماما فى اختلاف تصرف الافراد المختلفين كل على حدة رغم تعرضهم جميعا لسبب واحد .

ربما نلاحظ فى الوقت نفسه أن السبب فى جريمة ما لا يخرج عن كونه حالة معينة داخلة ضمن اطار ظاهرة الجريمة عموما .

ومن هنا يكون على عالم الجريمة ان يتيقن منذ البداية وقبل أن يوغل فى دراسته لاسباب الجرائم بما فيها تلك المصحوبة بالعنف من أن السبب فى وقوع الجرائم يكون فى النهاية نتيجة لما تحدثه القوانين الجارى تطبيقها داخل المجتمع ، بمعنى أن أسباب الظواهر الاجتماعية (ومن بينها ظاهرة الجريمة) ليست اكثر من الصورة المكررة التى يجب لكى نحيط بها أن نتحول من الفرد الى المجموع ، وذلك من حيث أن التصرف العارض فى السلوك الانسانى يخضع دائما للقانون الذى تسير بمقتضاه حياة المجموع ، والقوانين المنظمة لحياة المجتمع هى التى فرضت نفسها كما هو معلوم على القوانين الموضوعية الرامية الى الارتقاء الاجتماعى .

يتشكك بعض المشتغلين بعلم الجريمة فى جدوى دراسة اسباب الاجرام ، هذا فى حين أننا نرى أن دراسة أسباب الجرائم بجوار أنها تعاون فى استكمال معرفتنا النظرية عن الجريمة بما يؤدى الى نمو هذه المعرفة كميا تعاون ايضا فى تحسين علم الجريمة وتطويره ، وذلك بما تمدنا به من معلومات جديدة وبما تؤدى اليه من تمكيننا من فهم المعنى الحقيقى لظاهرة الجريمة . ولذلك باءت بالفشل جميع المحاولات التى استهدفت بناء نظريات عن طريق معالجة حقائق الظواهر دون التعمق فى تفهم سببية ميكانيكيتها . وفى تاريخ علم الجريمة الكثير من الامثلة على ذلك . وحتى الآن مايزال امام هذا العلم عقبات موضوعية تعترض طريقه ، وهذه العقبات ترجع الى أن ميكانيكية السلوك ماتزال بحاجة الى مزيد من الدراسة سواء فى الناحية الاجتماعية او الناحية النفسية ، وبالتالى فان هذه العلوم لم تقدم حتى الآن النماذج التى يمكن لعالم الجريمة الاعتماد عليها تماما فى عمله .

عند اختيار الاسس التى تبنى عليها الدراسات فى الاجرام يكون من الضرورى — كقاعدة منهجية — الاقتراب من الموضوع من زاويته التاريخية .

هذا برغم أن بعض العلماء — ومنهم ث . ف بانكراتوف ، وهو احد الباحثين البارزين فى أساليب وطرق البحث العلمى فى علم الجريمة — يرون بحق أن الاقتراب من الزاوية التاريخية أمر غير ملزم فى جميع الحالات ، اذ لا يقبل فى البحث العلمى اتباع اسلوب وحيد يلزم تطبيقه فى جميع الحالات بصفة مطلقة .

للتأكد من أسباب اى ظاهرة وللتعرف على القوانين المنظمة لها تلزم دراسة ديناميكية نشوء وتطور تلك الظاهرة ، ومن هنا لابد من ان يؤدى الاقتراب من الظاهرة من زاويتها التاريخية الى التعرف على الخصائص التاريخية للقوانين وذلك من حيث ان نشوء هذه القوانين مرتبط بنشوء الظواهر من بداية تكوينها ، كما أن اختفاءها مرتبط بما تفصح عنه تلك القوانين .

وتزداد اهمية الاقتراب من الزاوية التاريخية اذا ما قمنا بدراسة العنف السياسى الاجتماعى ، اذ أن هذا النوع من العنف يكون أساسا ذا طابع سياسى تاريخى من النوع الذى ينشأ خلال حقبة معينة فى تاريخ التطور ، وهى الحقبة التى تصاحب عادة تحلل المجتمع وتفتته الى طبقات متضادة ، ومن ثم تؤدى الى تكوين الدولة ومعها عناصر القوة المتمثلة فى الجيش والبوليس والقوانين ، ومن هنا يكون من المتعذر فهم طبيعة العنف على حقيقته ان لم تبدأ الاقتراب منه من زاويته التاريخية

ولما كان اى عمل يحدث فى نطاق السلوك الانسانى هو من فعل فرد معين فان أسباب هذا الفعل الذى قام به ذلك الفرد يمكن أن تجد اصولها فى جميع خصائص ملكات هذا الفرد ، وذلك بالرغم من خلوها من اية دلالة مباشرة على وجود اتجاه اجتماعى مسبق لاى من أنواع العنف ، ولعل من أهم ما انتهت اليه الدراسات فى علم الجريمة ما توصلت اليه من توضيح العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وكذلك العلاقة بين شخصية الفرد والبيئة الاجتماعية .

نحن نعلم أن الرجل هو – الى حد ما – كائن اجتماعى حى ، وهو اجتماعى بسبب ما له من طبيعة اجتماعية ، كما انه كائن حى بسبب ان الاعضاء البشرية الحاملة له مخلوقة حية هكذا ، ولكل شخص فرديته المحددة ، وتتميز فردية كل شخص فى ميوله الطبيعية وفى قدراته العقلية ، كما أن المحتوى الكلى لذاتيته الواعية ، أو قل وجهة نظره وحكمه على الامور وافكاره لها ايضا فرديتها وطابعها المميز ، ورغم ما قد يكون من تشابه فيها بين العديد من الافراد فان كل فرد يحتفظ فى النهاية بقدر من العنصر الشخصى منها ، كما أن حاجات كل شخص ومطالبه هى من الامور الفردية ، اما من ناحية شخصية الفرد فهى مرتبطة بفرديته ولكنها لا تتطابق معها ، فيمكن ان يقال أن شخصية المرء هى ما نراه فيه لا من زاوية خصائصه العامة وملكاته وحدها وانما ايضا من زوايا خصائصه الاجتماعية والروحية والجسمانية .

وعلى ذلك اذا اردنا أن نلم بنواحى السلوك المتعددة التى تمارسها الشخصية ، سواء كان ذلك السلوك ملزما بالقانون او مخالفا له ، فاذ ذاك يكون من الواجب وصف الشخصية بطريقة مسلسلة ، بمعنى ان لا نقتصر على سرد سماتها الفردية وملامحها فقط ، اذ أن الموضوع اكبر من ذلك لانه يعنى عزل وحدة تكوينية ابتدائية معينة يلاحظ وجودها على جميع مستويات النشاط اذا ادخلنا تغييرا هنا او هناك ، وعلى ذلك فلو اخترنا مدخلا محدودا ولم نراع تطبيق قاعدة التسلسل فان ذلك يؤدى الى الخروج بنتائج غير سليمة ، منها اما ان ندخل فى محاولات تنتهى بنا الى أن

الاسباب المؤدية الى السلوك الاجرامى لا تعود الا الى الخواص النفسية والفيسولوجية التي لدى الافراد دون غيرها ، أو قد تنتهى الى تبنى وجهة نظر اجتماعية تعبر عن جانب واحد ، مع انه ينبغى الا يغيب عن البال أن المشتغل بعلم الاجتماع يهتم أساسا بالنواحى ذات الصفة العامة التى يتكرر حدوثها ويهتم كذلك بالملامح الثابتة التى تكتسبها الشخصية خلال عملية تطورها الاجتماعى ، وهذه الامور جميعـــا تكون واضحة فى الانشطة المنظمة اجتماعيا . هذا وتؤكد نتائج دراسات علم الاجتماع أن عالم الاجتماع يهتم بالشخصية لا على اعتبار فرديتها وانما على اعتبار أنها شخصية بدون شخص ، اى كمثال اجتماعى ، أو باعتبار أنها شخصية لا تنتمى الى فرد او الى شخص بعينه .

لو امكن تحديد سلوك الطبقات والدول والجماعات اجتماعيا وهو الامر الذى يعتبر فى تقديرنا ذا علاقة مباشرة بدراسة اسباب العنف الاجتماعى والسياسى لكان من الضرورى أن نأخذ بعين الاعتبار التفاعلات البالغة التعقيد بين النواحى الاجتماعية والنواحى البيولوجية التى لها دورها فى تشكيل سلوك فرد معين ، وهنا يكون من الاهمية بمكان عند القيام بتحديد هذا التفاعل ان لا نغفل المفهوم المتعلق بتفرد الرجل ، وهذا المفهوم هو الذى يرفض التعارض بين الناحيتين البيولوجية والاجتماعية فيما يتعلق بارتقاء الانسان .

ويرى أصحاب فكرة تفرد الانسان هذه أن طبيعة الانسان هى من نتاج التاريخ ، وعلى ذلك فان الانسان يمكن أن يتغير ويعود الى طبيعته اذا أمكن تغيير الطبيعـــة الخارجة عنه . ولقد ظهرت هذه الافكار الى الوجود مع التطور الذى تحقق فى العلوم الحديثة حتى لقد امكن حشد كمية لا بأس بها من المعلومات التى تبين أن التطور العضوى لدى الانسان يمكن ان يتأثر بالظروف الاجتماعية الملازمة له فى حياته .

وفى الوقت نفسه لا يتم تكوين هذه الخصائص فى الانسان والتى توصف بانها اجتماعية خارج الكيان الانسانى أو بمعزل عن تطوره البيولوجى ، ولكنها تتم خلال عملية تطوره ، اما اذا طرقنا موضوع التأثير غير المباشر الذى ينجم عن التأثير المتبادل بين الناحيتين البيولوجية والاجتماعية فسوف يتضح لنا عدم جدوى اتباع المدخل الازدواجى فى دراسة الانسان ، وسنجد أن عملية تطور الانسان ليست سوى عملية واحدة تتشكل وتتطور خلالها جميع الخصائص الانسانية .

ومن الامور البالغة الاهمية التحديد الدقيق للعلاقة بين ما هو اجتماعى وبين ما هو بيولوجى ، وذلك اذا اريد للبحث ان يكون متكاملا مترابطا ومؤديا بطـــريقة منطقية منسجمة الى توضيح أسباب لجوء الافراد للعنف فى سلوكهم .

اما عما يقال من أن سلوك الجماعات والدول يتحدد بفعل العوامل الاجتماعية فاننا نرى انه يلزم ان نشير الى ان دراساتنا فى الصلة السببية بين أعمال العنف الاجتماعى والعنف السياسى اوضحت لنا انه من الضرورى ان نضع عامل الشخصية الذاتية موضع الاعتبار ، وذلك بالرغم من أن الباحث هنا سوف يرتطم بمشـــكلة

نعتقد أنها اكثر تعقدا وهى مشكلة العلاقة بين ما هو عام وما هو خاص وبين الاسباب المستقلة الداخلة فى عملية التطور التاريخى .

تخضع مراحل التطور الاجتماعى الاساسية (مثل مرحلة التحول من الاقطاع الى الرأسمالية) لقوانين موضوعية لا علاقة لها برغبات الانسان او ميوله . ويحدث ذلك أيضا فى ظروف تاريخية معينة (كما فى حالة السيطرة على ماجريات الحوادث داخل دولة معينة لموقعها ولمستواها الحضارى خصائص معينة) ، ومع كل فما نزال بعيدين عن ان نفهم بدقة أحداثا تاريخية صاحبتها اعمال عنف سياسى واجتماعى وذلك لقصورنا عن فهم الدور الذى تلعبه الشخصية . ولقد قال ماركس فى خطاب ارسله الى ل.كوجلمان : « لقد كان من الممكن ان يكون دور التاريخ رمزيا غامضا لو أن « أحداث الصدفة » لم تشارك فى صنعه » ، اذ من المؤكد أن أحداث الصدفة هذه تعتبر جزءا لا يتجزأ من المسار العام للارتقاء ، هذا بالرغم من أن احداث صدفة أخرى مضادة تقع فيتعادل مفعول الاحداث الاولى مع مفعول الاخيرة ، وعموما فان المحصلة فى التقدم او التخلف تعتمد الى حد كبير على نوع معين من أحداث الصدفة يحمل بين طياته عاملا « عشوائيا » يتفق مع طبيعة الافراد القائمين باحداث التغيير .

يترتب على اغفال عامل الشخصية ان تكون نتائج الدراسات فى الاعمال المصحوبة بالعنف سياسيا واجتماعيا ذات طبيعة غامضة أيضا ، ومن هنا لابد من وضع عامل الشخصية فى مكانه الصحيح عند ارساء اسس أساليب البحث فى العنف .

وقد ادى التطور والتحسين فى دراسة شخصيات الافراد الذين يلجأون الى اعمال العنف الى اتضاح اهمية ترتيب الشخصية فى أنواع ، وهو الامر الذى يجابه غالبا المشتغلين بعلم الجريمة .

ويقصد بنوع الشخصية فى علم الجريمة جميع الملكات والصفات الهامة التى يتضح أن لها علاقة بالظواهر الاجتماعية التى يكتسبها الانسان من بيئته الاجتماعية .
كما يقصد بالبيئة الاجتماعية جميع الظروف الموضوعية التى تشكل الانسان وتصل به الى حالته التى يكون عليها ، وبالرغم من أن البيئة الاجتماعية تكون من فعل الافراد انفسهم فانها فى ظروف معينة تحدث مستقلة عن ارادتهم ، ومع ذلك فلا يمكن اعتبارها قائمة بمعزل عنهم ، اذ أنها هى التى تمدهم بالظروف الموضوعية اللازمة لممارسة انشطتهم .

يقرر علماء الجريمة انه من المتعذر عليهم القيام بتقسيم الافراد بشكل منفرد وهم محقون فى ذلك ، وذلك بسبب الخصائص المميزة للظاهرة التى يعالجونها ، ومن ناحية اخرى سوف تكون أى محاولة لتقسيم العوامل السائدة فى البيئة المحيطة بالفرد قليلة النفع ايضا ، لذلك رئى ان أحد الحلول لذلك يكون عن طريق « ادماج » الفرد وظروفه البيئية معا ، ثم الخروج بنظم فرد ــ بيئة ، ثم دراسة ما بين هذه

النظم من تأثيرات متبادلة ، وبالتالى تقسيمها ، اذ من المؤكد ان حلا كهذا يؤدى الى ربط المبادىء الاساسية مع العوامل الموضوعية التى كشف عنها علم الجريمة .

وفيما يتصل بعلم الجريمة تجدر الاشارة الى نقطة هامة تتعلق بهذا النوع من التأثير المتبادل وهى أن كل نوع معين من البيئة ينتج نوعا معينا من الافراد ، اذ القاعدة هى أنه عندما تختار شخصية ما ما سوف تقوم به من عمل فانها لابد من أن تمهد بالدخول فى مواقف محددة لا تحيد عنها ، وذلك لسبب رئيسى هو أن نوع الشخصية هذا يشكل العنصر الاساسى لهذا الموقف ، او بتعبير آخر يلاحظ ان الفرد يرفض جميع مؤثرات البيئة المنوعة التى يتعرض لها ، ولا يتشكل الا من العوامل «المسيطرة» وحدها . هذه العملية موضوعية وماتزال محل جدل ، ومن شأنها انها تؤدى الى ظهور نظام « فرد / بيئة » من نوع خاص .

ينشأ ما نسميه بخصائص الفرد نتيجة لمجموعة من العوامل ، منها ما يعانيه من حوافز شخصية داخلية ودوافع للعمل ، وكذلك من الشكل الذى تنتهى اليه رغبات الفرد وامانيه نتيجة لما يكون قد حظى به من تعليم ومن اندماج فى المجتمع والبيئة المحيطة به ، وطبيعى ان تتأصل هذه الخصائص فى الفرد مع استمرار نموه ومن هنا كان عالم الجريمة عندما يقوم بدراسة ملكات الفرد ذات العلاقة الاكيدة بأقسام علم الجريمة ، مثل الكسب غير المشروع والسيطرة أو الانانية أو اضرارها يبدأ بأن يفترض ان الناس جميعا ليسوا كذلك وانما تحولوا وصاروا كذلك نتيجة لتأثرهم بعمل عدل فى سلوكهم ، بالاضافة الى ما يكونون قد اعتادوا من ظروف فرضتها عليهم متطلبات اجتماعية ونفسية عديدة .

لعلنا لا نأتى بجديد اذا كررنا ما يقال من أن جميع الافراد يشتركون فى أن لهم على نحو ما فى الاحتياجات الاجتماعية الاساسية والنفسية والحوافز التى تدفعهم للعمل ، ولقد امكن التعرف على احتياجات الافراد هذه على انها تشمل قدرا من الاستقرار الاجتماعى ومستوى معيشيا ثابتا واتصالا عاطفيا بالاخرين واكتسابا لبعض الخبرة والتقدير وتحقيق الذات وغير ذلك من الامور . ويعمل المجتمع من خلال مؤسساته الاجتماعية على تشكيل طباع الافراد واثارة الحوافز والقيم التى من شأنها بث أكبر قدر ممكن من التوافق بينهم وبين الظروف المعيشية التى تنتمى اليها جماعاتهم . ومن المؤكد ان التقسيم المتبع فى علم الجريمة لا يغفل أمر الوسائل الاشد فاعلية فى تحقيق المطالب الاجتماعية والنفسية للفرد مسترشدا فى ذلك بالقيم السائدة فى المجتمع .

ومن وجهة النظر هذه يمكن القول بحق أن هذا التقسيم يعمل بمثابة وصلة تربط بين النظرية والواقع .

بينما تؤكد ضرورة النظر بعين الاعتبار الى الاحتياجات الاجتماعية والنفسية أثناء تحليل سلوك الافراد المتسم بالعنف نؤكد فى الوقت نفسه ضرورة الاهتمام بما يسمى بالضرورة التاريخية او الاجتماعية ، وذلك أثناء تحليل العنف السياسى والاجتماعى اذ أنه بسبب هذه الضرورة سوف نجد انه رغم كل ما يمكن قوله او عمله مايزال

هناك شخص ما يقترن اسمه باعمال اجتماعية وسياسية هامة ، ومن المبادىء الهامة فى هذا المجال انه اذا أزيل هذا الرجل فسوف يطلب شخص آخر ليحل محله وسوف يمكن العثور على هذا الشخص « البديل » ، وقد ينجح او يفشل هذا الشخص ، ولكن مع الزمن سوف يتم العثور على الشخص المطلوب . فلقد كانت الصدفة البحتة هى التى جعلت من نابليون ــ وهو كورسيكى الاصل ــ الدكتاتور العسكرى الذى كانت الجمهورية الفرنسية بحاجة اليه فى وقت كانت فيه منهوكة بسبب الحرب، وحتى لو لم يكن هناك نابليون هذا لقام شخص آخر بديل له بدوره ومما يبرهن على أنه كلما برزت الحاجة الى رجل كهذا سوف يمكن العثور عليه ، كحالات ظهور قيصر واوجستس وكرومويل وغيرهم .

فى مقال للفيلسوف أ.ف.جوليجا فى موضوع الاساس المعنوى للعلوم نقل الملحوظتين الآتيتين من مسرحية « حياة جاليليو » لبرنجت :

اندريا : انها دولة بائسة تلك التى تكون بدون أبطال .

جاليليو : كلا ، انها دولة بائسة تلك التى تكون بحاجة الى أبطال .

وتعقيبا على هاتين الملحوظتين قال جوليجا : الانسان مضطر الى أن يكون على خلق فى تصرفاته ، ولكنها شقية (مهتزة وعرضة للتحلل) تلك « الدولة » (نظام اجتماعى والمجتمع ككل) التى يتطلب السلوك الاخلاقى فيها بطولة . فالرجل يمكنه بل يجب عليه ان يركن الى « بطولة » (ذكاء وقوة وضمير) الانسان (عالم وسياسى وغيرهم) ، ويوم يقيم البشر نظام علاقات اجتماعية يكفل تفادى الكوارث التى قد تتطور اليها الاحداث فسوف يمكنهم النوم بملء اجفانهم .

وهذا أمر من الاهمية بما لا يحتاج الى مزيد من الايضاح .

ترجمت من الروسية ، ثم من الانجليزية



** مما لا جدال فيه أن كافة مؤسسات الدولة تعمل لخدمة ملاك الأرض كما أن عددا قليلا من الناس يقتسمون الأرض فيما بينهم ويضعون القوانين التى تحميهم وتصون وحدتهم حيال الحشد الاكبر من الناس وكأنهم يعيشون فى غابة يقيمون فيها الأسيجة لتحميهم من وحوشها الكاسرة .

نكر فى ابريل سنة ١٩٧٥

** أن هؤلاء الرجال والنساء الذين يفلحون الارض ، ويمدون العالم بالبقول والخضر والبذور والدرنيات والفاكهة واللحوم . يمسكون بحياة البشر فى ايديهم ، بل يمسكون بحياة الاجيال القادمة ايضا . كما يملكون من الناحية النظرية ارادة الموت والحياة .

فكيف حدث اذن خلال السنوات العشر الماضية أن مئات الالوف من الرجال والنساء الذين يفلحون الارض ويبذرون الحب ويجنون الثمار ويرعون الماشية فى آسيا وافريقية وامريكا قد عانوا من نقص الغذاء ؟ وكيف واجهوا الموت

الكاتب : بيير سبيتز

مدير مشروع اسيا لبحوث « الغذاء والمجتمع » بمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بجنيف ، معارا من منصبه بالمعهد القومى للبحوث الزراعية بباريس ، حيث كان يشرف على بحوث التنمية الزراعية للبلدان الفقيرة ، كما عمل مستشارا للفاو ولليونسكو

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

جوعا فى تلك البقاع من العالم ، فى حين تحاشاه أكثر من لا ينتجون مواد الغذاء من البشر ؟

وفى الوقت نفسه وفى تلك البلاد بعينها لم يواجه الموت جوعا أولئك الذين يعملون فى الوزارات والبنوك ومعسكرات الجيش . فهل كان السبب أن الانتاج الزراعى قد جرد هؤلاء الذين ينتجونه فى البلدان الفقيرة من السلطة التى يجب أن ترتد اليهم فى الواقع ؟

أن هؤلاء الناس قد اصبحوا من العجز بحيث فقدوا الثقة فى كفاية ما لديهم من الغذاء عاما بعد الآخر وموسما بعد موسم . وغدوا شاهدا حيا على أن هذه الجماعات المطحونة قد فقدت أبسط حقوقها ، حق الحياة نفسها .

وتفصح هذه الازمة التى خلقتها المجاعة عن خفايا النظام السياسى والاقتصادى كما تمدنا بالرؤيا الصادقة عن عوامل القهر الذى يحول بماله من قوة بين الفقراء وبين حقهم فى الغذاء الذى يكفل لهم الحياة .

ومما يفصح عن علاقة القوة بين أهل الريف وأهل الحضر أنه فى الوقت الذى يموت فيه أهل الريف جوعا خلال المجاعات يجد أهل الحضر ما يقيم حياتهم ، فحين

تقل موارد الغذاء فى المدن وترتفع أثمانه فان أكثر سكانها على اختلاف طبقاتهم تضنيهم الازمة ولكن بدرجات متفاوتة ، فالفقراء يدركون ما يتهدد حياتهم من خطر ، والآخرون لا يعانون على أسوأ الفروض غير قليل من التغيير فى بعض ما تعودوا من ألوان الطعام ، وقد لا يتعدى ذلك الحرمان من بعض ما يتمتعون به من رفاهية، ولا يجد رجال الاعمال وان قلت معاملتهم بدا من تأييد المطالبة برفع الاجور الناجم عن ارتفاع أسعار الغذاء ، حيث تكون الحملة على الحكومة حينذاك من جانب الطبقات الاجتماعية على أشد ما تكون فى المدن حيث تتركز القوى السياسية ، فاذا بقيت الحكومة فى السلطة فان عليها أن تتخذ الاجراءات المناسبة لضبط الاسعار الغذائية، وحتى لا يكون انتزاح الغذاء من القرى الى المدن سببا فى كارثة غذائية تصيب القرى ، وذلك بزيادة استيراد مواد الغذاء ، ومراقبة الاسعار والاعيب التجار ، وامداد المحتاجين بحاجتهم منه ، عن طريق بطاقات التموين ، وتحديد الاسعار ، وان احتاج الامر الى ضبط التعامل الحر .

وعادة يكون سكان المدن عندما يكون الامن مستتبا ، أكثر أمنا ، ولو الى حد ما ، من سكان القرى ، مما يؤدى الى نزوح سكان الريف الى المدن زرافات ووحدانا طلبا للغذاء الرخيص أو بحثا عن عمل يدر عليهم بعض المال ، فحينما تقل فرص العمل فى الريف عندما يشح الغذاء وترتفع اثمانه يبدو الوضع فى المدن مختلفا ، اذ انها اقل عرضة للتقلبات الموسمية ، كما نراهم يقومون بتنظيم الهجرة الى المدينة بصورة ما . فعندما عصفت المجاعة بالبنغال عام ١٩٤٣ ، وادت الى موت ما تراوح تقديره بين مليون ونصف وثلاثة ملايين ونصف من الانفس ، استوعبت كلكتا الافراد النازحين ، ولم يحدث فيها ما يؤدى الى اثارة جماعية ، وان حدث بعض الشغب ، ولم تتعرض الحوانيت للنهب الا فى القليل النادر ، الا أن أهالى كلكتا قد استأثروا بفرص العمل وبالغذاء ، وكان آلاف الموتى الذين تناثرت جثثهم فى شوارع كلكتا من أهالى الريف فى البنغال ، كما ورد فى تقرير رسمى ، وبينما راح الموت يعصف بالملايين من الجياع النازحين من الريف لم يصب أهالى كلكتا منه شىء .

وقد عملت كل من الهند والبرازيل على وضع برامج للعمل فى الريف عندما يشح الغذاء حتى لا ينثال الجياع نحو المدن ، ففى عام ١٩٧٠ قام الجيش فى شمال شرقى البرازيل بأعداد معسكرات العمل الطارئة ، وحالت بين عصابات الفيلاجيلادوس والانثيال نحو المدن .

الا أن مثل هذه الاجراءات ليست كافية ، وان كان النظام الذى أعد فى مدن الساحل خلال المجاعة ما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٣ مما يستحق الثناء ، فقد أعد معسكر لاستقبال ١٣٫٠٠٠ من الرعاة فى لازاريت بالقرب من نيامى فى النيجر عام ١٩٧٣ حيث وزعت عليهم مؤن الاغاثة ، وما من شك فك ان هذا الاعداد لاستقبال ضحايا المجاعة قد صان المدن من اضطرابات قد تنجم عن انثيال هذا العدد الغفير من اللاجئين اليها .

فعندما ينثال سكان الريف الى المدن يصبحون خطرا على السلطة ، وليس ثمة خطر منهم فى غير هذا ، فلا رباط بينهم ، وهم اضعف اجتماعيا وبدنيا من ان يكونوا مصدر خطر . ففى المدن ، عندما يلوح شبح المجاعة يتكاتف الناس جميعا على مقاومة ارتفاع الاسعار الى الحد الذى تمليه قدرتهم على تنظيم صفوفهم . الا ان الوضع يختلف عن هذا فى الريف ، حيث يقوم الاثرياء برفع اثمان منتجاتهم عندما يقل الانتاج الزراعى ، وغالبا ينجحون فى المحافظة على مستوى دخولهم ، كما يفيدون من حاجة الفقراء من الفلاحين الى بيع او رهن ادوات الفلاحة ، بله الارض والماشية ، ففى مقاطعة بلاماد بولاية بيهار بالهند ازداد رهن الاراضى سنة ١٩٦٧ ، حين حلت المجاعة ، بنسبة ٢٠٤٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٤ ، وكانت سنة عادية، وفى العام التالى للمجاعة هبطت النسبة الى ١٧١٪ ، وارتفعت مبيعات الارض بنسبة ٣٣٪ ، وتوسع الاغنياء فى ممتلكاتهم ، وفقد الفقراء الارض التى تعولهم كما تعول أسرهم ، وتحولوا غصبا الى أجراء معدمين لا يملكون أرضا .

وأصبحت هذه الازمات نذيرا دائما بتجريد الفقراء من ممتلكاتهم وتهديدا لامن الطبقات الاجتماعية الفقيرة كلما لاحت مشكلة الغذاء فى الافق . ففى الفترة ما بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٧١ ازداد عدد العمال الزراعيين ٤ر٢٠ مليون عامل بنسبة مقدارها ٧٥٪ ، وارتفعت نسبة العمالة الزراعية من ٥ر٢٢٪ الى ٨ر٣٧٪ ، وقل عدد الزراع فى تلك الفترة خمسة عشر مليونا بنسبة ١٦٪ ، وحيث تسود الملكية الفردية تؤدى المجاعة الى ضراوة التمايز الاجتماعى فى المجتمعات الزراعية ، كما تعصف المجاعة بالملكية المشتركة كما فى بلاد الساحل الافريقية مثلا ، وتستشرى الملكية الفردية وتفسح الطريق للرأسمالية الزراعية .

ومادامت المجاعات تنجم عن التمايز الاجتماعى الذى يعانيه المحرومون فى الجماعة ، مما يحول بينهم وبين مواجهة التذبذب فى موارد الغذاء ، فان تفسيرها على هذا المستوى يتفاقم ويرتد الى عدم المساواة فى عالم يشتد فيه التمايز ، وتصبح المجاعات بما تثيره من عدم المساواة اداة لتواترها فى عالم تعصف به ثنائية الغنى والفقر .

وحتى نتبين كيف يعانى عمال الزراعة من المجاعة ، وان كانوا يملكون اسباب الموت والحياة لمن يمدونهم بالغذاء ، فان علينا أن نعى أسباب التمايز السائد فى المناطق الزراعية ، فالذين يفلحون الارض بسواعدهم يفقدون قدرتهم باطراد فى السيطرة على أداة الانتاج ، عندما يفقدون الارض فى البداية ، ثم يفقدون السيطرة على غلتها . فالتمايز قد غدا واضحا ومعروفا . فقد كتب عنه الكثير كما كتب عن القيود التى تحول دونه فيما عرف عادة « بالاصلاح الزراعى » .

ولهذا لا أجد فى نفسى ميلا لمناقشة موضوع التمايز نفسه ، وان حلا لى أن اعرض لجدوى الآراء المختلفة التى تتناول التمايز فيما بين جماعات الشعب ، دون ما نظر الى التمايز بين شعب وآخر ، وسأبدى عناية خاصة بما قيل فى هذا

الصدد ممن شهدوه ، أو ممن مارسوا هذا العسف المتسم بالوحشية ، أو لاطراد تلك الاجراءات التى تؤدى بصورة خاصة أو عامة الى مثل هذا الموقف الذى يحرم فيه أولئك الرجال والنساء الذين يعملون فى الارض من حقهم فى الغذاء ، وبالتالى من حقهم فى الحياة نفسها .

حقوق الارض وحق الحياة

نظرات فى التمايز

تتباين حقوق الارض الى حد كبير بين جماعة واخرى ومن زمن الى زمن ومن مكان الى مكان ، كما يتسم التاريخ الذى مر به نظام الملكية بفترات من التوتر والانقسام تند عن تغيرات جذرية ترجع الى ضغط قوى خارجية متسلطة (كالاستعمار مثلا) أو قوى داخلية جائرة ، فحيث تعمل القوى الداخلية نرى القوى الاجتماعية تعمل من خلال بناء معين حتى تجد نفسها فى حاجة الى الخروج عليه والتحرر منه فى سبيل الامتداد والتوسع ، ففى خلال القرنين أو القرون الثلاثة الماضية كان التفسير العام للنمط الذى يسير عليه التوسع بين فترتين من فترات التفكك والانقسام صدى لعوامل ثنائية تعكس العداوة والخصومة بين من يملكون ممن لهم الحق فى الارض ومن لا يملكون ممن يعملون فى الارض وليس لهم من وسائل الحياة غير الجهد البدنى .

ومثل هذا التفسير ما هو الا تبسيط للموقف ، لسببين :

أولهما : أن المبدأ القائل بأن المالك هو صاحب الحق الاول على ارضه قد تبلور فى التشريع الرومانى ، وأخذ به الفكر الاوربى منذ ذلك الحين .

وثانيهما : أنه مهما كان نظام ملكية الارض فان الفجوة تبقى قائمة بين الاغنياء والفقراء ، وبين الملكيات الزراعية الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وبين هؤلاء الذين لا يملكون غير مساحة ضيقة من الارض لا تكفيهم وعليهم أن يبيعوا جهدهم حتى يضمنوا وسيلة بقائهم وأولئك الذين لا يملكون شيئا وعليهم أن يبيعوا جهدهم فهو وسيلتهم الوحيدة لكسب ما يقيم أودهم .

ولذلك فان الموقف ، كما نرى ، أكبر من أن نفسره بالعداوة بين كبار الملاك وعمال الزراعة ، فهو أشبه برقعة تشابكت خيوطها ، وتداخلت فيها شتى الاحتمالات والظروف التى صاغت حق الملكية ، ومدى التحكم فى وسائل الانتاج دون التحكم فى الارض ، وكذلك تباين حجم الملكية وسعة الحيازة .

ومهما كانت درجة البساطة التى تضفيها على هذا النمط الثنائى للملكية الارض ، وهى الصورة التى ما زالت قائمة ، فان الكثيرين ممن ينشدون التغيير مازالوا يرددونها . ففى فرنسا ، مثلا ، نجد أن بابيف قد رددها عام ١٧٩٥/١٧٩٦، وهو أول من نوه فى كتاباته بالثورة الاشتراكية وارهص بقيامها ، حين اتخذ

من قانون الاراضى (الاصلاح الزراعى) اساسا لفكرته ، هذا القانون الذى غـاب عن الظهور قرونا طوالا الا فى حالات تجد كتلك التى نعيشها ، أو بعبارة أخـرى عندما يلتقى المتطرفون ، ويبدو شبح المجاعة .

وقد انتهى بابيف الى أن هناك طائفتين متميزتين من الناس ، هما : كبـار الملاك من ناحية ـ بما فيهم اولئك الذين اغتصبوا الارض تحت ستار ثورة ١٧٨٩ ـ والفقراء المطحونون من العمال وغيرهم من ناحية أخرى . وان تركيز الثروة فى يد القلة ـ وهو ما شهر به فى بيانه للعامة ـ سيؤدى حتما الى تحطيم نظام الملكية، والى ثورة المعدمين ضد الاغنياء . ومن ثم الى المساواة ، واقتسام الملكية والعمل .

ومن قبل بابيف دعا كثيرون الى الاصلاح الزراعى تحقيقا للمساواة واقامة العدل بين الناس ، وقد أراد بابيف أن يؤكد قدم تلك الدعوة وبقاءها ، حين الحق باسمه اسم الاخوين جراكوس اللذين قادا فى روما خلال القرن الثانى قبل الميلاد الدعوة لاعادة توزيع الارض ، وفى خلال القرنين الماضيين قامت حملات عديدة فى كل مكان ، ابتداء من المكسيك حتى الصين ، تنادى بأن الارض لمن يزرعها .

وعلينا أن نؤكد أن الدعوة الى الاصلاح الزراعى ، التى غذت الامل فى قلوب أهل الريف فى شتى انحاء المعمورة ، لم تكن بسبب مالها من اعتبار تقنى معين ، ولم تكن دعوة بابيف لشيوعية المساواة برفضه للملكية الفردية لتلقى من الجاذبية والاستهواء ما تلقاه فكرة المساواة فى توزيع الارض على قاعدة الملكية الفردية .

أما السمات التى تطبع نظام ملكية الارض فى الوقت الحاضر ، والعلاقـات القائمة بين مختلف القوى فى الريف وفى الحضر ، ومدى الاصرار الذى يـؤدى الى ذلك الصراع العنيف الكامن فى الجذور ، واستمرار تدخل الدولة ورقابتها ، والمشاريع العديدة للقوى الاقتصادية والاجتماعية التى تطالب بالملكية المشتركة ، أو العكس باقتسامها وتوزيعها ، كل تلك العوامل المشتركة تضفى على كل مشروع للاصلاح الزراعى طبيعته المتميزة ، والشىء الوحيد المشترك بينها جميعا ، سواء ما أنجز منها أو ما زال فى دائرة التصور خلال القرنين الماضيين ، هو نقطـة البداية ، فقد قامت جميعا تحت الحاح الشكوى من التمايز وعدم المساواة السائدين فى الريف ، وهل من اليسير تجنب تلك المخاطر التى يمثلها النظام القائم : بأعلان مبادىء لا تمس صلب الحقيقة ، أو التغلب على تلك المخاطر بأصلاح بعض صور النظام القائم ، أو انه لا محيص فى النهاية عن الثورة التى تؤدى الى اقتلاع النظام الاجتماعى من جذوره .

أما الاتجاه الى العقل فى تبرير التمايز الاجتماعى القائم فى الريف ، وابراز الهوة التى تفصل بين المنعمين فيه وبين المعدمين الذين لا يملكون غير القليـل ويهددهم الموت جوعا ، فانه يخضع لاعتبارات عديدة متباينة اشد التباين ، فاذا تناغمت تلك الاعتبارات مع آمال المحرومين فانها تلهب الشعور العام ، وتثير الكفاح لتغيير النظام القائم . وحينئذ ندرك أن تناول الموضوع على هذه الصورة لا يخل بالحقيقة عندما نضفى عليها تلك البساطة ، وانما على العكس يفصح عن الحقائق التى

تنم عن النمط البارز لتلك الثنائية التى تميز ميدان البحث ، أو بمعنى آخر دراسة العسف الناجم عن التمايز فى البناء الاجتماعى .

وحيثما يتعذر تبين الثراء والفقر الا فى علاقة كل منهما بالآخر ، او بقول آخر على ضوء الحقائق التاريخية والسياسية والاجتماعية ، يتعذر بالتالى ادراك الافكار المجردة عن الثراء والفقر فى تلك الصورة الثنائية المتناقضة ، التى يكمن فى ثناياها هذا البناء الصامت للعسف ، وهو ما يؤدى فى النهاية الى الثـــورة العنيفة المضادة ، حيث يند احد قطبى الثنائية عن الثروة والقوة والمعرفة ، والقدرة على الاستمرار فى الاجيال التالية مما نسميه العوامل الايجابية ، فان القطب الآخر لا يملك من تلك العوامل غير السلبى منها ، فليس لها من الثروة والقوة والمعرفـة شيء (أو على الاقل لا تملك من المعرفة غير التى تفرضها الطبقة المسيطرة) ، ولاتملك أرضا ولا دارا ولا حتى العمل ، وليس لها أن تفكر أو تعمل لتحسين حال الجيل القادم أو الاجيال التالية ، لان كل ما تقدر عليه هو أن تعيش يومها .

وحتى تستطيع أن نتبين بوادر الثورة فان علينا أن نتبين هذا البناء الذى يقوم عليه العسف فى تلك الصورة البسيطة التى تنم عنها تلك الثنائية ، فما من محاولة يتأتى لها أن تتحقق تستطيع أن تتجاهل المشكلات الاجتماعية المعقدة الا وانتهت بمأساة ، أما الدراسة التحليلية التى يقوم عليها العمل فانها رهن بأرادةقادة الحركة الثورية ، وتلك هى الحقيقة التى ينم عنها تحليل « ماوتسى تونج » لوضع الطبقات الاجتماعية فى الريف الصينى عام ١٩٢٦ .

وتتسع الدائرة التى تدور فيها تلك الدراسات تبعا للعوامل العديدة المتباينة التى تتناولها . وبالذات هذا العامل الذى يكيف الاصرار السياسى للقـــائمين بالكفاح . فاذا اتسعت الدائرة فقد توهن من قوة الحركة حين تغرق الدراســـة التحليلية الحماس الثورى فى مزيد من الاجراءات المعقدة التى يتعذر معها العمل ، واذا ضاقت فقد يؤدى نقص المعرفة بالثوريين الى ارتكاب اخطاء تؤدى بهم الى النكوص والمهادنة .

وعلى النقيض من ذلك تسخر الطبقة المسيطرة كل وسائل الاعلام لتعزيـــز مكانتها وحماية مصالحها ، وتتفاقم مشكلات النظام الاجتماعى عندما يغلب عليــه التعايش السلمى واعتماد كل طبقة على الاخرى ،

وتذهب الطبقة المسيطرة الى البحث فى ثنايا التاريخ قديمة وحديثة للتهوين من تلك الصورة الثنائية للقهر ، واثبات انها من عمل المهيجين الذين لا يؤمنون بها لاثارة الدهاء ، فلا تؤدى الى قيام الثورة المضادة ، وقد تبلغ بها الثقة الى التسليم بهذه الثنائية ، كما كان من أسقف لوكوز فى تعقيبه على فشـــل ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا حين كتب يقول :

« أن التمايز بين الناس فى المكانة ، مما كان موضوعا لاحاديث بلغت حـد التجديف ، هو فى الواقع القانون الاساسى للمجتمع ، فبدون هذا التمايز يذوى الفن والعلم وتبور الزراعة ، فنحرم جميعا من تلك الاشياء الضرورية لحياتنـا .

وهذا القانون قد صاغه العقل المقدس ، حين سخر الله الاغنياء ليكون لهم من الام الفقراء عبرة وموعظة تحملهم على البذل والتضحية الكريمة ، وليكون للفقراء من صدقة الاغنياء ما يحملهم على المحبة والحمد ، فان وحدة الجماعة الانسانية لا تقوم بغير هذا الرباط الوثيق بين المتصدقين وأصحاب الصدقة » .

فاذا تفاقم التوتر الاجتماعى فان الحاجة الى التغيير لن تكون فى ارتقاب التوافق فى العلاقات الانسانية ، وهو ما أدركه رئيس من رؤساء الدول النامية فى العالم الثالث حين عبر عنه عند توليه السلطة بقوله : « لتزيد الاغنياء ثراء بغير أن تزيد الفقراء فقرا »

وليست الوعود وحدها بقادرة على التغيير ، وان كان بعض رجال الطبقة الحاكمة حين يدركون أن الساعة قد أزفت للرد على القهر لا يكتفون بالوعود أو ينادون بالاصلاح لتهدئة الغاضبين ، وانما يتجهون الى الطبقة التى ينتمون اليها واقناعها بالحاجة الى بعض الاصلاحات ، وأبقاء على سلطتهم ، أو الاحتفاظ بأكبر قدر منها ، يعمدون الى التنازل عن التافه منها ، ويتقبلون التغيير قبل أن يتأخر بهم الوقت ، وحتى يتسنى لهم اقناع الآخرين من طبقتهم للعمل فى الوقت المناسب فانهم يقدمون صورة واقعية للموقف ، أو بعبارة اخرى نراهم يكشفون القناع عن طبيعة القهر ، فاذا قدموا هذه الصورة للناس يضعون السلاح فى أيدى اعدائهم ، وفى عالم اليوم تلعب وسائل الاعلام دورها فى ذيوع تلك الصورة التى تكمن خطورتها فى واقعيتها ، الا أنهم يتخذون لانفسهم وضعا سليما حين يسوعزون الى بعض المنظمات ان تصور للجماهير ان هذا الوضع ليس الا نتاجا للتسيب والنزق ، ويصبح من العسير معرفة ما يؤمنون به حقيقة . وما علينا الا أن نرجع الى تقارير البنك الدولى ، وهى قليلة التداول ، اذ اننا لا نشك فى أنها تتعمد تشويه الحقيقة.

ومنذ قرنين من الزمان لم يكن الكتاب المنشور ليصل الا لعدد قليل من القراء فى أوربا . فاذا تناول الكتاب موضوعا متخصصا كتجارة القمح مثلا قل تداوله كثيرا ، الا أن مثل هذا الكتاب الذى كتبه أحد السويسريين ، وهو المصرفى « نكر » وكان من رجال الطبقة الحاكمة فى فرنسا (بكل مافى هذه الكلمة من معنى) ، استطاع أن يوجه الحكومة الى الخطر الكامن ، فقد كانت فرنسا خلال العقد الثامن من القرن الثامن عشر ترهص بثورة قادمة . وقد كتب نكر كتابه لقارىء واحد، هو الملك ، ونجح فى اقناعه ، وآية ذلك أنه عزل « ترجو » فى العام التالى ، وولى « نكر » وزارة المالية ، وكان فى الواقع رئيسا للوزارة .

وقد شرح نكر فى كتابه هذا تلك الثنائية من العداء القائم بين « من يملكون » و « من لا يملكون » ، وبالرغم من انتشاره المحدود لم تكن أمامه غير تلك الوسيلة للتعبير عما يعانيه الناس فى الريف الفرنسى من عسف وظلم، حين عصفت به المجاعات المتواترة منذ بداية القرن .

وترجع أهمية كتاب نكر الى أنه كتب للصفوة المختارة من القراء ، وهو دليل على ان ادراك هذه الثنائية لم تكن وقفا على الثوريين دون غيرهم . فحينما يلجأ الثوريون الى خطة معينة فأنهم يضعون فى اعتبارهم كافة الاحتمالات الوسيطة التى يمكن ان تكون سببا للمهادنة والصراع ، اما اذا أضفوا على تقديرهم للموقف نوعا من التميز والوضوح فى هذا الصراع القائم بين الراسماليين والعمال فلانهم قادرون على ابراز عناصر القهر الذى تمارسه القلة ، لتهيئة الاغلبية للثورة .

ومنذ أدراك نكر الاخطار التى تسبق الثورة حاول أن يجسم القهر والعسف الذى تمارسه الطبقة التى ينتمى اليها ، ليخفف من حدته ، لا عن طريق الاصلاح الزراعى الذى فشل بابيف فى جذب الناس اليه ، ولكن بترشيد « قوانين القمح »، وهى تلك القوانين التى تتصل بالمصدر الرئيسى للغذاء .

ومازال هذا القول سديدا فيما يتعلق بالمشكلات التى تعانى منها الاقطار الزراعية اليوم . وهو مثال رائع لتحليل القهر حين يصدر عن فرد من أفراد الطبقة التى تمارس العسف وتتحمل مسئوليته .

وقد أذن الملك بنشر كتاب نكر فى اليوم الذى قام فيه النـاس فى باريس بنهب المخابز .

وفى هذا المؤلف أقف أمام كلمة « الناس » ، حين تعنى تلك الجماعة من رجال الامة ونسائها . ممن ولدوا لا يملكون شيئا ، ولم يرثوا عن آبائهم غير الحالة التى ولدوا فيها ، ولم يتعلموا منهم شيئا ، ولم يكن امامهم الا ان يعتمدوا على مواهبهم الطبيعية ولا يملكون منها غير جهدهم البدنى ، فأنى لهم بتلك التعاسة الابدية التى تمسك بخناقهم فى كل بلد ، وكيف لا يتأتى لهم الخلاص منها ؟

ان علتها فى تلك الطائفة من كبار الملاك الذين يستمتعون بما يقوم به هؤلاء التعساء من عمل لقاء الاجر التافه الذى يفرضونه لهم ، ليقيم أودهم ويحفظ عليهم حياتهم فحسب . ويصف نكر ما يصدر عن الناس حين تجتاحهم المجاعة فيقول :

« حين يرفع الملاك أسعار المواد الغذائية ، ولا يرفعون أجور العمل ، ينشأ بين هاتين الطبقتين من طبقات المجتمع نوع خفى من الصراع الخطير ، لا تحصى ضحاياه ، حيث يجور الاقوياء على الضعفاء تحت ستار القانون ، ويطحن من يملك محتميا بامتيازاته من لا يملك غير ساعديه . وحين يرتفع ثمن الخبز ، تتضخم امبراطورية المالك ، اذ سرعان ما ينضب مخزون الغذاء لدى العامل والفلاح ، فيفتقد ان القدرة على المساومة ، ولا يبقى امامهما الا ان يعملا يومهما ليعيشا عندهما ، وفى هذا الصراع الذى تحكمه المصلحة بين المالك والاجير فان احدهما يغامر بحياته وحياة اسرته ، فى حين ان الاخر لا يخسر شيئا اكثر مما يعانيه من تلك العوائق التى تحول بينه وبين القليل من المتاع » .

ويؤكد نكر فى كتابه حقيقة واقعة ، هى أن العمال لا يملكون من المدخرات ما يعتمدون عليه ، وليس لديهم القدرة على مواجهة الازمات الاقتصادية أو اختلاف فرص العمل ، وغير ذلك من المتغيرات التى تؤثر على قوتهم الشرائية .

وتتواتر هذه المتغيرات من سنة الى أخرى ، وقد تتكرر فى السنة الواحدة :

« فتثير قلق الذين يعتمدون فى معيشتهم على قوة العمل ، وفى الوقت الذى يستطيع فيه كبار الملاك ومن يلوذ بهم أن يوازنوا حساباتهم يعجز العامة عن تنظيم معيشتهم ، ومثل هذا الرجل الذى يعيش أسير الخوف من أن يفقد مصدر معيشته لا يستطيع ان يفكر فى حاضره لمستقبله ولا فى يومه انتظارا لغده » .

وبينما يعجز العامل أن يوفر فى يومه ما يغنيه على الايام العجاف ، تمتلىء اهراء المالك بالحبوب ودنانه بالخمور ، كما يستطيع أن يكسب ببيع ما لديه من سلع . وهذا العامل الزراعى لا ينال من الطعام ما يكفى حاجته من التغذية التى تصون خلايا بدنه ، وفى هذا كتب الكيماوى الفرنسى لافوازيه عام ١٧٧٧ ــ وكان اول من اكتشف القيمة الغذائية للبدن ــ يقول :

« أى هلاك يصيب الفقير الذى يعيش على جهده البدنى ، حين تضطره حاجة العمل الى أن يبذل من طاقته مالا يعوضه عنه الغذاء الذى يتناوله ، فى حين يتناول الكسول الذى لا يعمل اكثر من حاجة جسمه الى الغذاء) وهو لا يحتاج منه الى غير القليل ، وهذا هو الامر الفاجع ، أن يستمتع الغنى بالوفرة التى لا يحتاج اليها بدنه ، فى حين يحتاج اليها هذا العامل المجهد .

« وليس لنا ان نلقى بأوضارنا على الطبيعة وأن نعزو اليها كل اخطائنا التى تنبثق من اوضاعنا الاجتماعية ولا تنفصل عنها »

وان كان نكر ــ على غير ما ذهب اليه لا فوازيبه ــ لا يرد القهر الى الاوضاع الاجتماعية ، وانما يردها الى قوانين الملكية .

وقوة الملاك هى فى قلة عددهم بالنسبة لعدد الذين لا يملكون ، وفى هذا التنافس الحاد القائم فى أوساط المعدمين . وعلى وجه أخص فى هذه الفروق البالغة بين هؤلاء الذين يبيعون عملهم ليعيشوا يومهم وأولئك الذين يتباعون هذا العمل لتحقيق المزيد من الرفاهية والراحة ، فالمعدم على خلاف المالك يعيش تحت ضغط الحاجة الملحة ، وحين يذعن للقانون ويرضاه كارها يكون هذا القانون من صنع المالك ووضعه ..

وناهيك بانتقال الضرائب وكيف يختل فيها التوزيع . فالعامة تأخذ باعناقهم قوانين الملكية ، فلا ينالون اكثر من ضروريات حياتهم الملحة لقاء عملهم (ما لم تتهاو تلك القوانين ويختل النظام عندما يتم توزيع الارض ، وهي طريقة غير عملية ولا

تحقيق العدالة) ، فالمسئولون الذين يملكون السلطة والتشريع ليسوا اكثر اريحية نحو العامة من أن يضمنوا لهم حياتهم الملقة التى تقف عندها آمالهم فلا تتعداها ، وهو ما يتوقف بدوره على ما فى قانون القمح من حكمة وتعقل .

ولعلنا نقتنص تلك الحكمة من نكر نفسه ، حين وضع قبل غيره افضل قاعدة لدورة الغلال كما تمليها الظروف ، كما أن آدم سمث يعلن فى الوقت نفسه أن حرية تجارة القمح هى أقوى ضمان ضد المجاعة ، ومن الطبيعى أن لا يرضى أستاذ جلاسجو بوضع قاعدة الهيئة لرجل الدولة ، ولم يكن ذلك موقف المصرفى نكر صاحب الطموح السياسى ، ومن الغريب أن يخوض نكر فى هذا القول كرجل من رجال السياسة يتطلع الى السلطة ، الا أنه حين أشار الى الاصلاح الزراعى كوسيلة لتحقيق المساواة الدائمة فى محيط قام على اهدارها وصفه بأنه غير عادل وغير عملى، وانه مصدر دائم لاثارة الجماهير ، وكل ما كان ينشده اصلاحا زراعيا يتقرر فى المستويات العليا ، وعندما تناول المظاهر الاساسية للعنف الذى يمارسه ملاك الارض ويغرق العمال فى بحار المسغبة والمجاعة لم يبد أى فكرة عن التهيؤ لمقابلة العنف بالعنف ، وكل ما أشار اليه هو خوفه من أن تكون أعمال العنف التى يقوم بها الافراد ناجمة عن الجوع الذى تعانيه الجماهير ، وهو ما أشار اليه آدم سمث ، فى تلك الفترة (١٧٧٦) فى تقديره لاحتمال تنظيم العمال لانفسهم ، وان لم تكن هناك أى بادرة تدل عليه ، ولم يكن له وجود ، وان كان هناك قلة من السادة استطاعت — كما يرى آدم سمث — أن تجمع على خفض الاجور الى أدنى حد ، ولم يكن هناك قانون يحول بينهم وبين تكوين الروابط فى الوقت الذى يحول فيه القانون بين العمال وبين ذلك ، ولكنه قد ألقى الضوء — مثله فى ذلك مثل نكر — على التباين البارز بين ما يملكه ملاك الارض من أنصبه وما يملكه العمال منها :

« ففى مثل هذا النزاع يصمد السادة طويلا ، فالمالك ، والمزارع ، وصاحب الورشة ، والتاجر وان كانوا لا يستخدمون عمالا ، قادرون على الصمود عاما أو عامين اعتمادا على الانصبة التى يملكونها ، وهو ما لا يقدر عليه العامل المتعطل ، فان من صمد أسبوعا أو شهرا فالقلة الضئيلة هى التى تستطيع أن تصمد عاما كاملا » .

ولهذا كان ادم سمث يرى أن الصراع الاجتماعى ينقلب الى صالح السادة ، فالقانون فى جانبهم ، وما لديهم يكفيهم للصمود . فى حين يقف القانون ضد العمال وليس لديهم ما يكفيهم يومهم . الا أن تاريخ الحركة العمالية شاهد على أن آدم سمث كان اكثر تفاؤلا مما يجب ينبغى بمصير الطبقة التى تصدى للدفاع عنها . كما ان تاريخ حركة الفلاحين حافل بالمعارك الضارية التى خاضها عمال الزراعة والفقراء من الفلاحين عندما اخذوا ينظمون صفوفهم لتحقيق الاصلاح الزراعى ، او بمعنى آخر التغيير الجذرى الكفيل وحده بالقضاء على شبح المجاعة .

حين عثر كرستوفر كولمس فى رحلته الرابعة على الذهب فى سواحل فيراجوا ابطلق على المكان اسم « بيت لحم » ، واخذ يردد مبهورا : الذهب الذهب ، ياله من كشف ، انه نبع الثراء ، ومطية كل عمل ، انه وحده القادر على ان يحمل الارواح الى الفردوس .

وتواكبت اسفار الاوربيين تباعا منذ بواكير القرن الخامس عشر وحتى اوائل القرن السادس عشر ، وكانت البداية التى لا مرد لها فى ازدهار التجارة الدولية واهتمام الاوربيين بدراسة الاقتصاد السياسى ، وكانت تهويمات كولمبس المبهمة عن المركنتلية هى الخطوة الاولى لخطى اوسع من التفكير فى افانين التجارة الدولية . وكان فى ذلك الكفاية ، فقد أخذت الدول تخوض غمارها بكل مالديها من وسائل . حتى جاء الفرنسى جون بوران (١٥٣٠ — ١٥٩٦) فكان رائد الاقتصاد الذى حاول أن يبدع نظرية لتنظيم النشاط البشرى فى العالم ، فقال ان هناك شعوبا تكسب وأخرى تخسر ، وعلى فرنسا اذا ارادت ان تحقق الثراء أن تراقب حركة البضائع والنقود والناس .

الا أن الذهب والتوابل لا يشبعان الفقراء فى أوربا . وقد تكاثر عددهم مع بداية العصر الحديث ، فى حين قل الغذاء ، وعصفت المجاعات بالناس باشد مما عصفت بهم من قبل . وقد كان للمجاعات الكبرى التى شهدها عصر لويس الرابع عشر ، أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر فى فرنسا :، ما حمل رجال الادارة والحكم والقسس وكل من يملك قدرا من الفكر او العمل على البحث فى تلك النوازل واسبابها التى تنذر الامة بالفقر . وتعصف بما يملكون من ثروات ، وصدق ما قيل فى وصف مؤلف « بيير بواجيبرت » (١٦٤٦ — ١٧١٤) من انه كان ثمرة تلك الايام التعيسة ، وفى هذا العالم الذى تحكمه الحاجة الى اقتصاد مقنن خرج كويزنى وجماعة الفزيوكرات بآرائهم العملية ، وحين اجمل « ترجو » تجربته فى مقاومة المجاعة التى حلت بمقاطعة ليموزان ، وشرح اسبابها ، وكان حاكما عليها ، أصبح من الرواد الاوائل لنظرية مقاومة المجاعات .

وكان قيام الحركة الصناعية فى انجلترا بداية تصور جديد مازال محورا للاقتصاد السياسى الحديث ، كما كان هذا الحوار الحافل حول قانون الفقراء لعام ١٨٣٤ ختام النظريات العديدة التى تناولت مشكلة الفقر وعلاقتها بالزراعة والغذاء ، ومن هذا القبيل نظريات مالتوس ، والتعديلات التى ادخلها « جون ستيوارت » على نظرية ترجو — وكان جون ستيوارت ممن يدينون بحافز المنفعة واثره على الاستثمارات والجدل الذى اثاره ريتشارد كوبدن وعصبته التى كونها لمقاومة « قوانين القمح » عام ١٨٣٨ ، وكان محور دعوته : « الواجب الاول هو اطعام الجياع » ، وما كان ايضا من مشادة حول قوانين القمح بين مالتوس وريكاردو .

وجاء الغاء قوانين القمح والعودة الى مبدأ حرية التجارة عام ١٨٦٤ انتصارا ليكاردو على مالتوس ، وبعبارة اعم انتصارا للمدن والراسمالية الصناعية على الريف وكبار ملاك الاراضي (الذين يكونون الراسمالية الزراعية) .

وكانت الايام القاسية التى عانتها اوربا من جراء نقص الغذاء عام ١٨٤٦ وعام ١٨٤٨ والازمة الاقتصادية التى طحنتها سببا فى ثورات ١٨٤٨ ، كما كانت المجاعة التى طحنت ايرلندة فى الفترة بين عام ١٨٤٥ وعام ١٩٤٩ هى الجذوة التى اضرمت كفاحها للاستقلال .

ومهما كان من امر هذه المجاعات ، وكانت آخر ما عصف بغرب اوربا منها . فانها لم تؤد الى تطور ما فى نظريات علم الاقتصاد السائدة ، مع ان المجاعات اودت بحياة مليون نفس وحملت مئات الالوف على الهجرة ، ولم يكن لمشكلات الزراعة والغذاء وعلاقتهما بالفقر اى اثر فى المناقشات الاقتصادية الدائرة . حتى كان العقد الرابع من القرن العشرين ووقعت الازمة الزراعية ، فبدات المناقشات واهنة ، ولم تحتل المقال الاول الا فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وكانت قد لقيت مزيدا من الاهتمام فى السنوات القلائل السابقة عليها .

فما ان نتهت الحرب العالمية الثانية حتى قضت الضرورة باقامة علاقات اقتصادية جديدة بين البلدان الصناعية والبلدان الفقيرة التى نالت استقلالها — وان كان استقلالا شكليا فحسب — واخذت الكتابات العديدة عن التنمية فى الدول المتقدمة تعكس الاهتمام البالغ بمثل هذه العلاقة .

وايما كانت هذه الكتابات ، سواء كانت لتنوير صانعى القرار فى البلدان الصناعية المتقدمة على ما فيها من الحقيقة والصدق او كانت لاستهواء الصفوة المثقفة فى البلدان الفقيرة ممن افرزتهم الجامعات ليكونوا ادوات طيعة لسياسة الدول الفنية . فما كان من اليسير عليهم ان يغفلوا مشكلة الغذاء والزراعة اكثر من هذا .

وبالرغم من الاتجاهات العديدة والافكار المتباينة التى تعكسها هذه الكتابات القوية من ناحية ، والشروح العديدة التى تحمل طابع الماركسية واللينينية من ناحية اخرى ، فقد انتهت الى معيار واحد يتصل بالحالة التى كانت عليها هذه البلدان فى ظل الاستعمار . حيث اقترفت الدول الصناعية ما هو منها فى الشمال وما هو فى الوسط الوانا من الظلم والعسف فى المستعمرات الخاضعة لها ، تلك المستعمرات الفقيرة التى تقع الى الجنوب منها أو بعيدا عنها .

اما وقد اصبح تاريخ الاستعمار والقهر الاستعمارى معروفا فان علة المجاعات فى تلك البلدان يحب ان ترد الى ما اقترف فيها من مساوىء ، كما كان فى جزر الهند الغربية مثلا ، حيث نظمت تجارة الرقيق لتوفير العمالة اللازمة لزراعة القصب لامداد اوربا بحاجتها من السكر ، وكان استنزاف الثروة والقوى البشرية فى أفريقيا .

وعندما توسع الاستعمار واشتدت ربقته افسد نظام الزراعة حين فرض قهرا او مكرا زراعة محاصيل التصدير (قصب السكر ، القطن ، البن ، الكاكاو ، الفول السوداني ، زيت النخيل) كما قضى على الصناعات المنزلية ، وخاصة صناعة النسيج في شبه القارة الهندية .

وتشهد الدراسات المعاصرة بما كان للاستعمار من أثر مدمر ، وما كان لتدخله في القواعد السائدة لملكية الاراضي وحقوق الارض ونظام الزراعة من اثر ادى الى عجز المستعمرات عن انتاج الغذاء الكافي لحاضرها وللسنوات العجاف الطارئة .

وقد ادلى بعض ممثلي الاستعمار برأيهم فيما ارتكبوه من عسف وقهر . ومن هؤلاء « لورد كورنو اليس » حاكم البنغال العام . حين اضناه ما نال الهند من تخريب وما حل بها من نهب ، فاراد ان يضع لملكية الارض قيمتها نظاما أقرب الى الهدى والصواب مما ساد عليه الاستعمار البريطاني ، فكتب يقول :

« ولقد اخذ الاحساس في الآونة الاخيرة يزداد بما اقترفته الشركة (شركة الهند الشرقية) من استنزاف لموارد الهند وثرواتها طوال السنوات الماضية ، وما ادى اليه من هبوط سعر العملة الجارية ، مما اصاب البلاد بالوهن وادى الى بوار الزراعة وضعف التجارة » .

ولم يمض قرن حتى عصفت الهند اسوأ مجاعة حلت بها في تاريخها . وكان هذا التحليل الذي قام به ج.ت. سندرلند ، لما قيل من أن اسبابها ترجع في الغالب الى عوامل منافية . فبدأ دراسته بمناقشة هذه الحجة ، فاثبت من ناحية ان تلك النوبات لا تحدث في بقاع الهند على حد سواء ، وليس ثمة تغيرات منافية بينة ، كما ان شبكة المواصلات الجيدة تستطيع ان تنقل الحبوب من المناطق التي تفيض فيها الى المناطق التي تقل فيها ، كما اشار من ناحية اخرى الى نظام الرى السائد لقرون طوال وانه قادر على أن يقلل من آثار تلك النوات الطارئة .

وحتى نطرق اسباب المجاعات في الهند علينا أن نذهب الى ابعد من علة انقطاع المطر ، فالسبب الرئيسي اولا وقبل اى سبب آخر هو كثافة السكان ، وهو ما دعاه سندرلند قصورا نسبيا حين يقيسه بكثافة السكان في اوربا ، كما يقيسه ايضا على اساس مستوى الانتاجية التي يمكن تحقيقها بالوسائل الفنية للزراعة ، وفضلا عن ذلك فان الهند حتى تحت هذه الظروف القائمة تنتج من الغذاء ما يكفي سكانها جميعا ، ويتساءل عند ذلك فيقول : فما هو السبب الحقيقي اذن للمجاعات في الهند ؟ وما من سبب غير هذا الفقر المدقع الذي يضع الناس على شفا المعاناة ، حتى في سني الوفرة . وهو مايحول بينهم وبين الادخار الذي يعبر بهم سنوات الاملاق ، فارض الهند غنية بالموارد حتى ليبدو ان اهلها ينعمون بالوفرة والراحة والامن مما تفيض به ارضها من موارد وفيرة في سنواتها السمان ، ويفيض حتى يكفي سنواتها العجاف النادرة ، بل ان مواردها تفوق موارد الكثير من بلدان العالم ، ولكن الاستعمار البريطاني قد استنزف مواردها خلال القرنين الاخيرين ، وما من

بلد فى العالم يمكن ان يتحمل هذا النزيف المستمر من ثروته دون ان يصيبه الاملاق اذا اردنا ان نصف الامور بحقيقتها .

فكيف كانت معاملة الانجليز للهند ؟ . انها الشعب الاقوى يمتص دماء الاضعف انها الامبريالية ، او التسلط الاستعمارى ، الذى عناه هذا الرجل الوقور من أبناء بوسطون ج.ت. سندرلند ، واعرب عنه فى مقاله المنشور فى « جورنال الهند » فى يناير ١٩٠٠ ، وأعيد نشره فى صحيفة « نيوانجلند ماجازين » فى سبتمبر من ذلك العام ، وهو ما لخصناه من قبل .

كما نشر أكثر من مقال فى تلك الفترة سواء عن طريق الوطنيين الهنود من أمثال « روميسن دت » أو « داداباهيا ناوروجى » أو عن طريق رجال الادارة البريطانية الذين يشاركونهم الرأى فى ادانة الاستعمار البريطانى من أمثال « وليم ديجبى » .

وعندما نبذ هذا الرجل الوقور « سندرلند » هذه التفسيرات التى سادت حينذاك ومازالت ترن فى آذاننا لم يلق بتبعة المجاعات على عائق الكثافة السكانية وانما القاها على اكتاف التسلط الاستعمارى ، ولم يأت فى هذا بأكثر مما قاله « لورد سالسبرى » فى عباراته المجازية العنيفة ، او كما تقول ممثل السلطة الاستعمارية حين كنت فى اعقاب المجاعات التى وقعت خلال السنوات ١٨٦٥ ــ ١٨٦٧ ، واودت بحياة مليون هندى (وفقا للمصادر البريطانية) ، ومجاعات ١٨٦٨ ــ ١٨٧٠ ، وقد ذهب فيها مليون ونصف آخرون . وقبلها عصفت المجاعات بستة ملايين هندى ، ففى تلك اللحظة المعروفة من يوم ٢٦ ابريل ١٨٧٥ اعلن لورد سالسبرى وزير المستعمرات البريطانى ان الهند اذا كان عليها ان تستنزف فان ذلك يجب أن يتم بنوع من الحكمة والفطانة ، وخاصة فيما يتعلق بمسئولية واضعى الضرائب ، فحيث تغيض الدماء او لا تكاد تكفى يكون القصد ، ولا تكون اطلاقا حيث يبدو فقر الدم مصدرا للوهن ، ولما كانت عوائد التاج البريطانى تعتمد أساسا على ضريبة الارض فان الادارة البارعة هى التى تربط ما يمكن ربطه من الضريبة دون أن تكون سببا فى المجاعة .

وتقف مئات الوثائق التى خطها رجال الادارة المحلية من الانجليز فى الهند عن المجاعات التى تواترت عليها شاهدا على أن ما اقترفه الانجليز من هذا العسف الاقتصادى كان اقل وقرا واكثر استنارة مما اقترفته شركة الهند الشرقية ومهما كان فان ايثار المحاصيل ذات العائد التجارى كالقطن قد لقى تشجيعا على أعلى مستوى من السلطات الاستعمارية ، مما كان له اثره البالغ على مساحة الاراضى التى تعد لزراعة محاصيل الغذاء . وكان سببا فيما أصاب موارد الغذاء من خلل ، فى الوقت الذى ادت فيه منافسة المصنوعات الانجليزية الى القضاء على الحرب المهنية ودفعت بعمالها الى ميدان الزراعة حتى التخمة ، وكانت هذه العمالة عام ١٨٤٢ من القلة حتى اهملتها الاحصاءات البريطانية حينذاك ، ولكنها فى احصاء ١٨٧٢ كان تعدادها ١٨٪ من مجموع تعداد الفلاحين .

وقد انعش افتتاح قناة السويس للملاحة عام ۱۸۷۰ صادرات المنسوجات والصناعات البريطانية الى الهند ، كما ادى الى زيادة حجم صادرات القطن الهندية الى المملكة المتحدة ، وتيسير نقل محاصيلها الى اوربا ، وحيثما يتعذر علينا أن نجد ما يشير الى حجم تجارة القمح الهندية فى التجارة العالمية قبل ۱۸۷۰ فاننا نجد أن صادرات الهند من الحبوب فى سنوات المجاعة من ۱۸۷٦-۱۸۷۷ الى ۱۸۷۸/ ۱۸۷۹ قد بلغت ثلاثة ملايين ونصف مليون طن . واصبحت الهند هى المصدر الرئيسى لامداد المملكة المتحدة بحاجتها من القمح . بجانب ما كانت تصدره الى بلجيكا وفرنسا ومصر . وعلت صرخات الاحتجاج على هذا الجشع الذى يسوق الطبقات المرفهة فى المجتمع الى تصدير فائض الحبوب الذى يعد للسنوات العجاف ومواجهة المجاعات وفيما بين عام ۱۸۸۲ وعام ۱۹۱٤ كانت صادرات الحبوب تحتل المقام الاول بين صادرات الهند ، وبقيت على هذه الصورة حتى عام ۱۹۲۱ . حين اوقفت الهند صادراتها من الحبوب وفقا لتلك القاعدة المنظمة التى جرت عليها من قبل .

وكان من نقد الناس لما عانوه من عنف الاستعمار ما يفصح عن ادراكهم لاوضاع العسف الاقتصادى وبلائه قبل ان يدركوا أوضاره السياسية عندما بدات الحركة القومية للاستقلال ، وبقدر ما كانت حركة الاستقلال من وهن بقدر ما كان هذا النقد اكثر صراحة وعلانية . وما كان يقال علانية قبل ۱۸۷٥ لم يعد من اليسير الجهر به فى نهاية القرن عندما قام حزب المؤتمر الهندى .

وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الاولى كانت الصحوة السياسية النامية فى المستعمرات قد حملت القوى الاستعمارية على تقدير هذه القوى الجديدة ومقاومتها المتزايدة للاستعمار فيما تذيعه على مستمعيها من بيانات رسمية . فاخذت تنوه فى دفاعها عن الاستعمار وتبريره برسالته الحضارية ، وتعدد ما له من افضال فى تقدم المستعمرات تدينهم بها ، وكان الاجدى فى اى تحليل واقعى ان تبقى هذه الصورة المؤسية فى طى الكتمان اذا ما أراد الاستعمار ان يبقى على سلطانه ، والا فتح على نفسه ميدانا للجدل فيما يصدره من بيانات رسمية .

وفى اضابير العهد الاستعمارى ما يثبت اجراء مثل هذا التحليل الواقعى ، كما نرى فى تقارير « برنارد سول » المفتش العام للمستعمرات الفرنسية ، ففى تقريره عن بعثته الى فولتا العليا عام ۱۹۳۲ ذكر أن فولتا العليا قد عانت من المجاعة ثلاث سنوات فيما بين سنة ۱۹۲٦ وسنة ۱۹۳۱ ، فيقول :

« وقد نعجب كيف ان هذه الجماعات ، كتلك التى تعيش فى « ديدوجو » ، قد فقدت التبصر فجاة حتى وصلت الى المجاعة ، وهى التى تحوى اهراؤها على الدوام مخزون ثلاث سنوات من الحصاد ، ولم يحدث من قبل أن التهمت حبوبا لا تقل مدة تشوينها عن ثلاث سنوات ، وحين حلت بهم المجاعة المخيفة عام ۱۹۱٤ لم يجدوا اى مشقة فى التغلب عليها ، وكان الجفاف قد امحل ارضهم على غير العادة ، حتى نضبت اهراؤهم ، ولكنها عادت فامتلات مما حصدوه خلال ۱۹۱٦ -

١٩١٨ . فلما عصفت بهم مرة اخرى عام ١٩٢٦ كان محصولهم من القطن طيبا ، فى حين كان محصولهم من الذرة رديئا . ومنذ ذلك الحين عاشت تلك المجتمعات التى اعتادت وفرة الغذاء اوقاتا عصيبة . واخذت تعانى كثيرا من نقص الغذاء . وفى تلك السنة كان من العسير على بعض من يعيشون فى مناطق معينة ان يسدوا الثغرة بين حصاد وآخر ، حتى راح الناس فى بعض القرى يقتاتون بالحشائش واوراق الشجر شهورا طوالا ، وارانى ملتزما التزاما اخلاقيا بان اقول أن الاهتمام المتزايد بالزراعات الصناعية قد جنى على انتاج المحاصيل الغذائية ، كما اننى على يقين من ان زراعة المحاصيل الصناعية فى الظروف الحاضرة قد جنى على انتاج مواد الغذاء التى تقوم عليها حياة الاقليم » .

وعندما اشار الى ما يعانيه المسئولون الانجليز فى الهند من تلك المعضلة ــ وهو ما ذكرناه من قبل ــ قال فى تقريره عن مجاعة النيجر عام ١٩٣١ أن النزاع بين الحكومة الاستعمارية وممثليها فى المستعمرات كان على الوجه الآتى :

« رجال الادارة الاستعمارية يصرخون : المجاعة . والحكومة تجيب : الضرائب »

فما هى اذن المراحل التي مرت بها تلك المقولة الشائعة في يومنا هذا ، وهى أن مجموعة من البلدان الغنية تواجه مجموعة من البلدان الفقيرة ، وأن هناك ما يربط بين المجاعةوالقهر الاقتصادى الذى تفرضه تلك البلدان الغنية على البلدان الفقيرة ؟

لقد ظهرت تلك المقولة فى العقد الثالث في هذا القرن على المسرح الدولى لعصبة الامم المتحدة ، عدما تقدم رئيس هيئة الصليب الاحمر الايطالية عام ١٩٢١ الى عصبة الامم المتحدة باقتراح القيام بدراسة علمية لاسباب المحن والرزايابما فيها المجاعات ، واثمر هذا الاقتراح اصدار صحيفة علمية بعنوان « بيانات لدراسة المحن » استمرت فى الظهور من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٦٥ ، وبالرغم مما حوته من بيانات عن القحط والفيضانات والاعاصير والزلازل والمجاعات . . الخ فان النتائج كانت ضئيلة ، فلم تكن هناك نظرية لتحليل البيانات ، وان بدت سمة لنظرية ظهرت مبكرة عام ١٩٢٦ على صفحات المجلة نفسها ، حين رد « كواردو جيش » المجاعات الى ارتباط الازمات الاقتصادية بمراحل معينة فى تطور الاقتصاد القومى . ففى السنوات التى يقل فيها الانتاج لا ترتد المجاعة الى قلة وسائل النقل بقدر ما ترتد الى ضعف القوة الشرائية للاهالى . وما من سبيل للقضاء على المجاعات واخطارها غير التصنيع فالمجاعات ــ كما يرى ــ هى نتاج الفجوة القائمة بين البلدان الصناعية وغيرها من البلدان الاخرى .

وفى تلك السنة كانت عصبة الامم تعد لمؤتمر اقتصادى عالمى يعقد فى مايو ١٩٢٧ لمتابعة القرارات التى اتخذها مجلس العصبة فى دورته السادسة (سبتمبر ١٩٢٥) حين اعلن أن « السلام الاقتصادى لا يتحقق الا بأحساس الامم كافة بالامن » ودارت مناقشات المؤتمر اساسا حول التعريفة الجمركية بين البلدان الصناعية . وكانت النتيجة التى تمخض عنها المؤتمر هى انشاء « اللجنة الاقتصادية الاستشارية »

لمتابعة انجاز توصيات المؤتمر وتنفيذ قراراته ، وكان اثر اللجنة ضئيلا فى تغيير سياسة العصبة ، فبقيت جامدة عند رأيها بان الامن ليس مشكلة من مشاكل العلاقات الاقتصادية ، ولكنه اصلا مشكلة العلاقات السياسية ـ وان كانت دائرته قد اقتصرت على العصبة . والدورتين منهم خاصة ـ واحسن ضمان للامن هو نزع السلاح ، ولم يعرض المؤتمر للمستعمرات الا فى ثلاثة سطور جاءت فى التقرير النهائى هى :

« يوصى المؤتمر باجراء الدراسات عن احسن الوسائل لتشجيع الزراعة بين مواطنى المستعمرات ، وخاصة المستعمرات الاستوائية وشبه الاستوائية ، لتحقيق الازدهار والرخاء فى تلك البلدان وزيادة ثروتها » .

ولم تكن هناك اى بادرة لتنظيم التكافل الدولى فى علاقته الوثيقة بالامن الدولى والتعاون الاقتصادى والاجتماعى المشترك ، قبل ان يعلن « بروس » عن اصلاحاته عام ١٩٣٩/١٩٤٠ ، ولم يكن ثمة وعى بهذا التكافل الدولى الا فى الآونة الاخيرة عندما نص ميثاق الامم المتحدة على انشاء المجلس الاجتماعى والاقتصادى ، بجانب مجلس الامن ، على نمط ما كان فى عصبة الامم المتحدة ، فمنذ عام ١٩٢٥ والاعوام التالية بدا الاهتمام واضحا بتغذية الفقراء كما ظهر فى نشاط منظمة الصحة التابعة لعصبة الامم ـ وهى الآن منظمة الصحة العالمية ـ حينما وضعت نظاما للغذاء تسير عليه الدول الصناعية ، وكان بادرة للتقرير الذى وضعه «ى.بيرنت» و و.ر.ايكرويد» عام ١٩٣٥ ، وهو العام الذى تكونت فيه اللجنة المختلطة للغذاء ـ التى سبقت منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ـ وفى عام ١٩٣٦ وبينما كانت منظمة العمل الدولية تعد تقريرها عن « تغذية العمال والسياسة الاجتماعية » كانت اللجنة المختلطة قد اعدت تقديراتها لحاجة الجسم من الغذاء وفقا لحاجته من السعرات الحرارية ، واخذت فى اعداد تقرير عن مشكلة الغذاء . وشهد عام ١٩٣٦ ايضا صدور كتاب « لورد بويد اور » « الغذاء والصحة والدخل » وقد أثبت فيه أن نصف الشعب البريطانى عام ١٩٣٣/١٩٣٤ لا يملك ثمن الوجبة الغذائية المناسبة . وفى العام التالى عقدت منظمة الصحة مؤتمرا فى باندونج بحثت فيه مشكلة الصحة والغذاء بين الشعوب الآسيوية .

وقد تبنت الدول الصناعية من خلال الازمات الاقتصادية التى مرت بها ، هذا الرباط القديم بين الجوع والفقر ، ففى عام ١٩٤١ صدر ميثاق الاطلنطى بتقرير الاهمية البالغة لتحرير الانسان من غائلة الجوع والعوز فى كل بلد من بلدان العالم ، وفى عام ١٩٤٢ صدر بيان « مكدوجل » بضرورة تحرير البشرية من حاجة الانسان القاهرة ـ الجوع ـ وفى عام ١٩٤٥ ، التمس « لورد بويد اور » اول رئيس للفاو وضع سياسة للغذاء تتفق وحاجة الانسان ، فالجياع فى العالم يطلبون الخبز ولا يجدون غير الاحصائيات ، فى حين لا يحتاج الامر الى معرفة ان نصف سكان العالم ينقصهم الغذاء الكافى للصحة ، وعندما ادركه قصوره عن تحقيق ما يصبو اليه استقال من منصبه . وفى عام ١٩٤٦ نشرت مجلة « فورتن » الامريكية فى عددها الصادر فى مايو مقالا بعنوان (فضيحة القوت) وردت فيه هذه الفقرة على لسان

وزير الزراعة فى الولايات المتحدة للكونجرس الامريكى : « من الناس من يواجهون المسغبة » . ثم أضاف : « ونحن اشبه باسرة تملك خليطا مهوشا من الجراء الصغيرة وعلينا ان نقرر اى جزء منها نبدأ باغراقه » . وعلقت فورش على هذا التصريح بقولها :

« بينما يعانى نصف مليون من البشر فى آسيا وافريقيا واوربا من المسغبة ويواجهون الموت جوعا يلتهم الامريكيون من الطعام ما يزيد على حاجتهم من السعرات الحرارية بمقدار ٢٠٪ فى كل وجبة ... فى حين قضت الحكومة جريا على سياستها نحو الاسعار فى تشجيع الفلاحين على تسمين ماشيتهم وخنازيرهم بالقمح اللازم لانقاذ حياة الناس .... وبينما كانت المجاعة تجتاح العالم شح انتاج القمح تبعا لسياسة الحكومة فى الحد من الانتاج للمحافظة على السعر » (*).

وعندما اقترح لورد بويد تكوين مجلس عالمى للغذاء بميزانية ضخمة وسلطات واسعة وقفت دونه حكومة ترومان وحكومة العمال البريطانية ، وابت الحكومة السوفيتية ان تشارك فيه ما لم تشترك فيه كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولما راى ان اقتراحه لم يؤخذ به استقال من منصبه فى رياسة الفاو ، وخلفه فى منصبه هذا على التوالى فى الفترة ما بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٦ كل من « نوريس دود » و « فيليب كاردون » ، وكان كلاهما من رجال وزارة الزراعة الامريكية . وتقديرا لموقف « لورد بويد اور » فى محاولته لقهر انانية الدول الفنية منح جائزة نوبل للسلام عام ١٩٤٩ .

وكان الوصف الشائع للفقر فى اعقاب الحرب العالمية وفى التصريحات الرسمية انه مرض فى ذاته ، ولم يرد فى اى منها ذكر للعلاقة التاريخية بينه وبين تقدم الاقطار الفنية التى تتمتع بالرخاء ، ومن ثم كان العلاج بعيدا عن اى محاولة لتغيير العلاقة بين البلدان الفنية والبلدان الفقيرة ، وان اتجهت الى علاقاتها المباشرة بالبلدان الفقيرة ، فرات انها لكى تحمى نفسها عليها ان لا تلجأ للقوة العسكرية ولا للاجراءات الاقتصادية والاستثمارات والقروض) مادامت تملك البديل لمقاومة هذا البلاء المتوطن فى البلدان الفقيرة بتقديم هذا العلاج المعجز الشافى فى صورتيه : العلم،والتكنولوجيا وكانت سخية فى تقديم هذا العلاج الكفيل بعلاجها وانقاذها ، ظنا منها انه قليل التكلفة اذا ما قيس بتكاليف مشروع مارشال .

فاذا قيل أن العلم والتكنولوجيا قد اديا الى زيادة الغلة من الحبوب فانها لم تقض على التمايز الاجتماعى ، ولا استطاعت ان تخفف من الاعتماد على الخارج ، وعلى النقيض من ذلك ادت الثورة الخضراء الى زيادة الهوة بين الفقراء والاغنياء ، وبين الحاجة الى المخصبات الزراعية بصورة ماكرة محل الحاجة الى موارد الغذاء ، فضلا عن الحاجة الى الميكنة الزراعية والطاقة التى تقدم بها شركات دخيلة لا يعنيها غير اقتناص الربح واجتناء الفائدة .

وقد انتهت هذه الثورة الخضراء الى اثارة اسباب العنف بما نجم عنها من زيادة التمايز بين الناس وتفاقم اسباب الحرمان الذى يعانيه الفقراء . ولعل فوز « نورمان بورلاو » عالم الوراثة بجائزة نوبل للسلام عندما بنى الدعوة للثورة الخضراء ، لم يكن الا بسبب ما استقر فى اذهان الناس عن علاقة السلام بالزراعة لقرون طوال ، فلم يتقبلوا اى نقد يمكن أن ينال مما تحققه الثورة الخضراء للزراعة .

ولم يكن لعالم الوراثة هذا ما يقوم به لسد الفراغ الاقتصادى والاجتماعى ، وقد اختلفت معاييره باختلاف نوعيات الفلاحين الذين عرفهم وعرف طريقتهم فى الزراعة ، ومن ثم كانت مقترحاته العالمية بعيدة عن ادراكه الصورة الحقيقية للبيئة المحلية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية ، وان كان من المحتمل انه حاول ان يتبين من ناحية اخرى ما يعانيه الفلاحون من مشقة بالغة ، وان يدرك الموانع والعراقيل التى تقف دون التنمية ، وأن يعثر على الحلول التى تتوافق مع الظروف المحلية فتستوعبها وتتقبلها .

وليس من اليسير ان نقرر صراحة هل تجارب عالم الوراثة هذا فى معمله مجدية أم قليلة الغناء ، وهو ما يجب تقديره فى اطار النسيج المعقد للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى نكف عن تقدير ما تثمره من منفعة حقيقية علينا أن نتناسى الصلة بين النظرية فى اهميتها وبين عمل عالم الوراثة فى معمله .

وقد استطاع برنامج الدول الغنية للمعونة الغذائية ان ينقذ طوال ربع قرن الآلاف من الفلاحين الفقراء الذين لم يستجيبوا للعلم والتكنولوجيا من غائلة الموت جوعا ، كما حالت فى الوقت نفسه بينهم وبين القيام بثورة ، وقد عرفنا الى أى مدى كان برنامج المعونة الغذائية على مدى سنوات سلاحا ذا حدين ، من النواحى الاقتصادية والتجارية والسياسية والدبلوماسية ، عندما نجح فى الابقاء على الوضع القائم ، وعندما استطاع ان يقوى ويمد فى عمر الاعتماد على الغير .

وكانت نية الطبقات السائدة والدول المسيطرة حقا ان تمد فى أجل سيطرتها او تقويها ، ومن أجل ذلك كان عليهم أن يصونوا الوسيلة التى تضمن انتقال الموارد اليهم ، وهذا هو ما حدث فعلا ، وحمدا لاستغلال الانسان لاخيه الانسان ، وللمالك للاجير الزراعى ، وللفلاح الغنى للفلاح الفقير ، وللمرابى للتاجر ، ولساكن المدينة لساكن القرية ، وللبدان الغنية للبلدان الفقيرة .

وعلى قدر ما استطاعت طريقة انتقال الموارد هذه من بين ارضاء غرائز المنعمين والابقاء على حياتهم الناعمة على قدر ما تركت المحتاجين دون حد الكفاية ، فاذا جد ما يحول دون تدفق الموارد اليهم فما عليهم الا أن يقوموا بتغيير النظام القائم . فيلجأوا الى الطريقة العكسية التى تضمن لهم ذلك ، ويبقى لهم ما ينشدونه من الابقاء على تدفق الموارد عليهم بل دعمه احيانا واقوم مثال لذلك برنامج المعونة الغذائية ، فهو أحسن وسيلة تعوق نمو الوعى السياسى وتحول دون اضطراب النظام الاجتماعى ، كما تضاعف من نفوذ الدول التى تمنح وتطلب الغاء ما تمنح الكثير من الخدمات ،

عندما تلوح بالفرص السانحة لذوى المناصب على المستويين القومى والمحلى فى تلك الدول .

ولا تعد مثل تلك المعونة بوصفها هذا عملا مميزا ، ولكنها تنال تأييدهم لأن الطريقة التى توزع بها تقوم على القهر الدولى الخارجى كما تؤدى الى التفاوت الطبقى فى الداخل بين الشعوب الفقيرة .

ومن اليسير ان يتخذ مشروع المعونة صورة مختلفة عن هذا عندما يكـون الهدف هو تنمية الوعى السياسى لدى الشعور المطحونة ومساعدتها فى كفاحهـــا لتحقيق المساواة وللتحرر من التبعية حتى تؤمن قدراتها الذاتية للنمو وتكفل لهـــا التوازن الفعلى .

وقد لاحظ احد المراقبين أن المراكز التى اتخذت للاغاثة فى قرى بنجلاديش عام ١٩٧٣/١٩٧٤ قد عززت قوة الصفوة وحولت العمال الى قطيع من المتسولين وما يصح ان تكون المجاعات سببا فى معاملة لا انسانية تنم عنها الطبيعة البشرية ، وقد قررت بعض الجماعات ان تكفى الجياع فيما بينها ، ومنعت الناس من طلب المعونة من مراكز الاغاثة ولم يكن هناك من يطلبها . وهو ما يعنى أن مواد الغـــذاء فى القرية كانت كافية لاطعام كل جائع ، وكل ما كان انهم اقتسموه بالتســـاوى وأن الاغنياء قد قدموا كل ما لديهم وانهم هبوا للعمل لتحقيق هذه الغاية .

وقد روى هذا المراقب ان طلاب جامعة « دكا » عندما قاموا بتوزيع المعونة على بعض القرى اكتشفوا انها ليست كافية . وقد اجتمع اهل تلك القرى ليزنوا حاجة كل منهم ليقرروا كيف توزع بينهم تبعا لحاجة كل منهم . وتلك صـــورة ليقظة الوعى تقف مثالا امام نقيضها اللاانسانى فى تلك الصفوف المتهنة من البشر التى تقف طويلا فى انتظار جرايتها من الطعام .

وما هو صحيح على المستوى المحلى صحيح على المستوى القومى ، فاذا ابينا تلك الحلول السهلة الخادعة التى يقدمها برنامج المعونة للاغذية والتى تعد بالآلاف فانما نعنى أن يعتمد كل بلد اعتمادا كليا على موارده الخاصة . وأن ينهض كل افراده للعمل بانفسهم ، وأن يمج كل منهم فكرة استجداء المعونة العامة ، وان يدركوا جميعا ان نقمة المجاعة يجب أن تزول الى الابد ، وان يرفضوا برنامج المعونة الغذائية على تلك الصورة التى يقررها من يقدمها ، وان تقوم سياسة بعيدة المدى لتغيير طبيعـــة العلاقات الداخلية ضمانا للمساواة ، وطبيعة العلاقات الخارجية ضمانا للاستقلال فى سبيل اقامة مجتمع يقوم على الحق مالكا لكل مقدرات تقدمه ونموه .

ومع ان الدول الغربية قد رات بعد الحرب العالمية الثانية ان امداد البلاد الفقيرة بحاجتها من المؤن ، ومساعدتها على تحسين وسائلها الزراعية ، وقاء لها من الشيوعية وضمانا لاسواق رائجة لتجارتها ، فانها لم تلق بالا الى مشكلة الفقـــر فى البلاد النامية الا فى نهاية العقد السابع حين ادركت ما يهـــدد رخـــاء البـــلاد الغنية منها .

وكان التصريح الذى ادلى به « روبرت ماكنمارا » فى مونتريال عام ١٩٦٦ ، حين كان وزيرا للدفاع فى الولايات المتحدة الامريكية ، وقد قهرتها حرب فيتنام ، هو اقوى تصريح من نوعه وابلغه فى هذا الصدد ، وقد جاء فيه :

« مازلنا نزعم ان القوة العسكرية هى وحدها القادرة على تحقيق الامن . انها الموجة الكاسحة للتنمية . لقد حولت هذه المناطق القافلة من العالم الى مرجل يغلى وينذر بالتغير ، ولم يكن ذلك باية حال عملا من اعمال السلم ، فعلى مدى ثمانى سنوات وفى سنة ١٩٦٦ وحدها كان هناك مالا يقل عن ١٦٤ صورة من صور الصراع كانت اقرب الى الحرب . ومنها خمس عشرة كانت حربا سافرة بين دولتين واكثر ما يثير الدهشة فيها أن العلاقات فيما بينها كانت مستمرة ومباشرة خلال احداث الصراع فى حين كانت الحالة الاقتصادية تتدهور فيها ان البلاد الغنية تملك ٧٥٪ من ثروات العالم حين لا يزيد سكانها عن ربع سكان المعمورة ومنذ عام ١٩٥٨ هناك ٨٧٪ من عدد البلدان الملفقة و ٦٩٪ من عدد البلدان الفقيرة و ٨٤٪ من عدد البلدان ذات الدخل المتوسط ، تقاسى جميعا من العسف البالغ ، وليس ثمة ما يقال الا ما يمكن ان يقال عن العلاقة القائمة بين العسف والتخلف الاقتصادى ، وان مقومات العسف تزداد ولا تقل وان الفجوة بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة تتسع ولا تضيـ ق، ولن ينقضى عام ١٩٧٠ حتى يصبح اكثر من نصف سكان العالم دولا مستقلة تحيط بنصف الكرة الجنوبى ، وهذا النصف الجائع من الجنس البشرى لا يملك غير سدس موارد العالم وخدماته . وبقدر ما يتمتع به هذا العالم الجديد النامى من امن بقدر ما يكون امننا ، والامن هو التنمية ، وبدون التنمية لن يكون هناك أمن » .

وثم كلمة اخرى اقل بيانا جاءت على لسان ليندون جونسون فى العام نفسه ١٩٦٦ . تضل ما بين الاستقرار والتنمية .

« هناك ثلاثة بلايين من البشر يعيشون على ظهر المعمورة ، منهم مئتا مليون يعيشون فوق ارضنا ، اى بنسبة ١ الى ١٥ ، فاذا كان الحق للقوة فسنراهم يجتاحون الولايات المتحدة ، ليأخذوا ما لدينا ، فان ما لدينا هو ما يريدونه » .

وهذا التصريح اذا قيس بالعبارة التى اقتبسناها من « نكر » فى صدر هذا المقال يعكس بصورة بالغة الحق فى ان تكون غنيا بين الفقراء ، فالفقراء ليس لهم حق امام الفقرة الماثلة فى قوتهم العددية ، لانها تغدو تهديدا للملكية .

وتسلم اكثر الدول الصناعية فى العالم الاول بهذه الرؤية ، ففى ذلك العام (١٩٦٦) عقدت الامم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الفاو ومكتب العمل الدولى أول مؤتمر للاصلاح الزراعى فى روما ، حيث أعلن ممثلو دول العالم الاول فى احاديثهم الجارية الحاجة الملحة الى تغيير التركيب الزراعى فى البلدا نالفقيرة ، بالحد خاصة من قوة كبار الملاك . وحين سلموا بتسديد هذه الضربة الى الملكية قالوا ان البلدان الفقيرة هى التى تأثرت بذلك .

وحين عرض المؤتمر للعلاقات الدولية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة لم يمكن اكثر دول العالم الاول حتى منتصف ، العقد السابع قد اعدت نفسها للاعتراف ، حتى وان كان اعترافا لفظيا ، بالحاجة الى تغيير نظام الاقتصاد الدولى بالامتناع عن استخدام او سوء استخدام المزايا التى اضفتها عليهم القوة والثروة .

ولم يجد اى تغيير على تصريحاتهم الخطابية ، وان كان تغييرا بسيطا ، الا عندما تهاوى النظام الاستعمارى وبدأت البلدان الفقيرة تتجمع وتوحد جهودها ، وخاصة عندما عقد مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٢ ، وجاء على أثره مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ حيث أجمع ممثلو دول العالم الاول على التصدى لمقترحات دول العالم الثالث ، ومن حق التاريخ علينا ان نسجل نص العبارة التى وردت فى اعتراض ممثلى الدول الغنية فى العالم الاول ضد مقترحات دول العالم الثالث وهى :

« يجب ان تقوم العلاقات الاقتصادية بين الدول بما فيها العلاقات التجارية على أساس احترام مبدأ المساواة فى حق السيادة ، وحق الشعوب فى تقرير المصير ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى » .

وبدت ملامح الثورة على التفاوت فى المساواة بين الدول ، فحملت الدول الغنية المسيطرة فى الوسط على الدول الفقيرة الخاضعة للسيطرة حولها . وتحدد بذلك ميدان القهر الدولى ، حيث وجهت الدول التى تنشد الابقاء على الوضع القائم اهتمامها نحو اعتماد بعضها على البعض الآخر ، ونحو مراكز الجذب الثنائية العديدة

الدول الصناعية والاسواق الاقتصادية ، والدول الشيوعية التى مزقها الخلاف السوفيتى الصينى ، ودول البترول النامية ، الخ) ، فاذا حدث نوع من التوازن بين الوان القهر الدولى فان فى بقاء الدول القومية بكل ما تعكسه من تحالف طبقى وما تتورط فيه من شبكة المحالفات الدولية المعقدة ، تشويشا على هذا النمط الثنائى ، وتضليلا له .

اما هؤلاء الذين ينشدون تغيير النظام الدولى القائم لتحقيق مزيد من الانصاف والعدالة ، وهؤلاء الذين يحملون على اكتافهم هذا التغيير ، فانهم على الحالين يدركون تماما ما يواجههم من صعوبة فى توحيد جهودهم على المستوى الدولى ، مادام لكل حركة قومية قدراتها من النمو الذاتى ، ولكل منها مشكلاته الخاصة ، وانها تضع فى حساباتها مثل هذا التعدد وتلك المشكلات فى كل خطوة تخطوها ، فاذا استطاعت ان تضفى بكلماتها نوعا من التميز لهذه الصورة الثنائية فلكى تنبه سامعيها الى ضرورة توحيد جهودهم لتحقيق مزيد من العدالة فى النظام الدولى .

اما اولئك الذين ينشدون الابقاء على الوضع القائم فانهم يدركون ذلك تماما فيكرسون التعدد اضعافا لمنافسيهم ، وينتابهم الارتباك حين يواجههم العمل الذى يتطلب الانجاز بما فيه من مشكلات وعقد . والمثل على ذلك ما اشرت اليه من قبل عن مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والتنمية (انكتاد) ، حين فوه بهذا النمط

الثنائى من العداء القائم فعلا ، فعقد التصويت على مشروع ما فان الدول المشتركة تنقسم الى معسكرين يجتمع كل منهما على أمر واحد ، وهو قبول النص او رفضه ، ويكشف تجمع الدول حول هذين القطبين – طرفى الثنائية – فى سهولة وبصورة واضحة عن ميادين القهر الذى تمارسه القوى الدولية الكبرى .

وتمدنا وثائق الامم المتحدة بصورة واهية لهذا الصراع ، ولكنها اخذت تبدى اهتماما اوسع منذ منتصف العقد السابع باتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، تلك الهوة التى أشار اليها روبرت ماكنمارا فى مؤتمر مونتريال عام ١٩٦٦ ، وعاد يؤكدها كرئيس للبنك الدولى ، وخاصة فى كلمته التى القاها فى نيروبى فى سبتمبر ١٩٧٣ ، وهى كلمة أثارت الدهشة لدى خبراء التنمية – من الموظفين الدوليين والدبلوماسيين – لانهم لم يتعودوا مثل تلك الصراحة مم ن يمسكون بأعنة القوة ، كما كانوا يسيئون الظن بالكلمات الرنانة التى تصدر عن رؤساء البنك الدولى عندما يقيسونها بما يقوم به البنك فعلا فى تلك الدول ، فعندما اعتزل روبرت ماكنمارا مسئولياته القومية واضطلع بالعمل الدولى عزف عن الكلام الا من اشارات مبهمة عن الاستقرار الدولى ، كما كان فى مونتريال ، دون ان يثير انتباه ممثلى الدول الغنية او يعرض للعلاقة بين امن الدول الغنية والتنمية فى الدول الفقيرة ، وهى حقيقة يجب تناولها برفق فى مواجهة الحشود الدولية ، ومن الايسر ان يحل محلها الحوار الانسانى .

وقد كتب ى.س. ماسون ، وهو أحد رجال الاقتصاد النابهين والواقعيين عام ١٩٥٥ يقول : « ان النزعة الانسانية ليست من المصالح القومية النافعة والحكومات لا تسير وفق حقائق زائفة » .

وما ذهب اليه ماسون هو ما ذهب اليه نكر من قبل بترشيد السادة الى مصالحهم الخاصة ، كما عمل دعاة الانسانية من ناحية اخرى على اثارة احاسيس الخير لدى الشعوب الغنية ، وحين لقيت دعوتهم الانتشار والذيوع عن طريق وسائل الاعلام لضمان الموافقة على امدادات المعونة الخارجية أفزعت بعض رجال الاعمال العالميين ، وبعض رجال الاقتصاد الذين يدركون التناقض بين المعونة الخارجية وتنمية الاقتصاد القومى ، واصبح من الضرورى ان يثبتوا عن يقين ان المرمى البعيد للمعونة الخارجية هو أمن بلادنا ، واذا توقف امننا على الآخرين فان المعونة الخارجية هى عامل اساسى فى سياسة الامن المتبادل .

ولا تحقق المعونة التى تقدمها البلدان الغنية تنمية البلدان الفقيرة فحسب ، ولكنها تحقق نوعا من النمو الصناعى والزراعى ، يختل فيه التوزيع العادل فيؤدى الى زيادة طغيان الطبقات الاجتماعية المسيطرة فى البلدان الفقيرة ، كما يؤدى تركيز الثروة فى أيدى القلة الى مضاعفة أسباب القهر فى البلدان الفقيرة ، وحتى يصون الاغنياء مصالحهم فى تلك البلاد فانهم يضاعفون من قوة الجيش والبوليس لحمايتهم وجنت البلدان الغنية من وراء ذلك الكثير من المنافع كما بدا فى الرواج الكبير لتجارة السلاح العالمية .

وتدرك الشعوب الغنية ما يتهددها من خطر الفقر فى الشعوب الفقيرة ، وتعرف انه من الخطورة الانفاق المتزايد لدراسة ظاهرة الفقر ، الا ان القليل منها هو ما تناول مراكز القوى او عرض لعصب الاقتصاد العالمى ، بالرغم من ان تجاربهم الفعلية هى وحدها التى تفسر لهم حقيقة الفقر القابع وضراوة الجوع والمجاعات ، وانهم يعرفون تماما انها قد تستشرى وتشتد ، وان الفقراء فى شتى انحاء العالم بل الشعوب الفقيرة ككل قد برزت كفئات جديدة تمثل خطرا جديدا ، ومهما قيل من تحفظات فانها تقوم حول هذه الفروق الايديولوجية البعيدة التى تقسم هذا الكوكب الارضى الى ثلاثة عوالم او وفقا للتعبير الفرنسى (عالم ثلاثى) فانه قريب من تعبير الدولة الثلاثية » الذى سبق قيام الثورة فى فرنسا . ولا نستطيع ان نبين صورة الفقر فى عالم اليوم ، كما كان فى اوربا منذ قرون ، الا من خلال السيطرة الطبقية للسادة ، فهم مادة الكتابة والحديث ، ولن يكونوا المؤلفين ابدا . فليس لهم الا ان يكونوا موضوعا للدراسة والتصوير والقياس والوزن والتحليل ، وهم المادة التى تنبع منها الكتابة عنهم وعن عملهم ، وهم الذين يسألون عن حياتهم اليومية وماذا يأكلون وماذا يشربون وما هى امانيهم ، ثم يحدد لهم رجال الدولة حاجتهم من البروتين والسعرات الحرارية والثوب الذى يلبسونه ، ويطلبون اليهم ان لا ينجبوا كثيرا ، ويحددون لاولادهم المستوى الذى يصلون اليه من التعليم ، ثم يحتمون عليهم ان يكونوا منتجين .

وقد نشر تولستوى عام ١٨٩٣ كتيبا صغيرا يصف فيه المجاعة التى عصفت بروسيا حينذاك ، « اطعموا الناس . من ذا الذى يقوم باطعامهم . انهم نحن حين يقوم موظفو الدولة باطعام هؤلاء الذين يقدمون لنا طعام كل يوم . فاذا قيل انهم يقدمون الخبز ، فضلا عن الثروات الاخرى التى يقدمونها ، فكيف يتأتى لهم ان لا يجدوا الخبز ، وهو فى ايدينا . فاذا اعدناه اليهم اتخذنا لذلك اسبابا غريبة ووسائل مصطنعة ، وحسبة طويلة لنصيب كل منهم ، اترانا نخدع انفسنا حين ندعى ان الفقر ناجم عن عجز هؤلاء الفقراء عن التكيف الحضارى ، ولن يتأتى لهم ذلك الا فى الغد القادم ، ولكننا اذا قدمنا لهم ما نملك من معرفة دون ان نضن عليهم بشىء منها فلن يكونوا حينذاك فقراء . اما تعيش الفئة المستنيرة فى المدن ، فلماذا ندعى ان ذلك امل بعيد ، وهى التى تطعم مما يأتيها منهم ، فاذا انقطع عنها ماتت » .

وتلك هى الحالة التى حملتنا فجأة على ما نبديه من اسف وأسى لانفسنا ولغيرنا من الناس نحو هؤلاء الناس ، واننا ننشد انقاذهم مما يتردون فيه من تعاسة . هذه التعاسة التى نعد انفسنا مسئولين عنها ، وهو بعض ما يلزمنا من الاحساس به ، وتلك هى الصلة فى سخف الجهود التى يقوم بها اولئك الذين يبتغون مساعدتهم بتوزيع الثروة التى اخذت منهم دون ان يغيروا من علاقتهم بهم .



** لقد اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية عدة قرارات مؤثرة بموافقة اكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء داخل المنظمات الدولية وخاصة منظمات الامم المتحدة من خلال نظام الاتفاق الجماعى .

اننا ندين بالعرفان لاجراء الاتفاق الجماعى فى اتخاذ قرارات هامة مثل تلك التى صدرت عن الدورتين غير العاديتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للامم المتحدة المتعلقين بمفهوم « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ويتزايد الاهتمام بهذا المفهوم الآن باعتباره محور الارتكاز ونقطة الانطلاق بالنسبة لعمل المؤسسات المختلفة التى تعمل وفقا لنظام الامم المتحدة .

الكاتب : أحمد مختار امبو

المدير العام لليونسكو . عمل وزيرا للتعليم القومى والثقافة، ووزيـــرا للثقـــافة والشـــباب والرياضة فى السنغال كما شغل منصب المدير العام المساعد للتربية فى اليونسكو فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ . ومن مؤلفاته كتب الجغرافيـا الواسعة الاستخدام فى المدارس الافريقية ، وتعتبر المقالة الحالية نسخة من خطاب القاه امام الاكاديمية الدبلوماسية الدولية بباريس .

المترجمة : سعاد عبد الرسول حسن

مديرة المنظمة العربية بالشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة

ولقد أصبح البحث عن الاتفاق الجماعى فى السنوات الاخيرة عند الممارســة هو طريقة العمل المعتادة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وغيرهمــا من اجهزة الامم المتحدة العديدة ولجانها . ويصدق هذا على مؤتمر الامم المتحــدة للتجارة والتنمية والمؤتمرات الدولية العامة التى عقدت فى الاونة الاخيرة . ويميل هذا الاجراء أيضا لان يصبح راسخا فى اجهزة التشاور فى الوكالات المتخصصة . ولقد عمل هذا الاجراء بطريقة مرضية على سبيل المثال فى الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام لليونسكو .

وبينما تعرف القواميس لفظ الاتفاق الجماعى بأنه « الرأى الجماعى لا الرأى الاجماعى لعدد من الاشخاص » فان هذا اللفظ يستخدم فى المنظمات التابعة للامم المتحدة بمعنى يختلف قليلا عن هذا التعريف . ومن الامور الهامة انه يشـيـر الى كل من عملية التفاوض ونتيجتها . وما نشير اليه هنا هو الاجراء المصمم من اجـل توضيح نص عن طريق التفاوض ثم الموافقة عليه دون اخذ الاصوات . وقد وافقت الدول المشتركة فى مؤتمر هلسنكى عن الامن والتعاون فى أوربا الذى عقـد عـام ١٩٧٣ بمثل هذه الطريقة على التوصل الى جميع قراراتها بطريق الاتفاق الجماعى ،

كما عرفت الاتفاق الجماعي بأنه غياب أي معارضة يعبر عنها أو يقدمها أحد الممثلين كنوع من وضع العقبات أمام اتخاذ القرار المعنى بالمعارضة . وفى مفهوم حديث نسبيا لاجراء الاتفاق الجماعى فى الولايات المتحدة يبدو الاجراء طريقا لاتخاذ القرار فى المنظمات الدولية باعتباره ركنا ضروريا فى هيكل تلك المنظمات الذى يعتبر بدوره نابعا من طبيعة الجماعة الدولية . وليست هناك حاجة لكى تذكركم بأن تلك الجماعة تتكون من دول ذات سيادة . ومن الممكن أن يتخيل الفرد مجتمعا عالميا له سلطة تتخطى الحدود القومية ، ولكن هذا المجتمع لا يمكن أن يقوم الا على أنقاض الدول ، ويختلف الحال فى الوقت الحاضر ، فالوضع يتميز على العكس بوجود دول لا تعرف حدودا أخرى لسيادتها غير تلك التى وافقت عليها باختيارها هذه السمة الاساسية من سمات الحياة الدولية لها بالنسبة لقواعد اجراءات المنظمات الدولية نتيجتان هامتان أدتا الى البحث عن الاتفاق الجماعى الذى تتزايد امكانياته الآن لكى يحل محل الاتجاه الى التصويت للحصول على الاغلبية .

اولا : تعتبر سلطات المنظمات الدولية فى جميع الاحوال تقريبا مقيدة ومحصورة فى اتخاذ التوصيات . ويستطيع مجلس الامن اتخاذ قرارات وافق اعضاء المنظمات على « الموافقة عليها وتنفيذها » كما هو وارد فى المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة . ولكن هذه السلطة تعطى فى أضيق الحدود عندما يتعلق الامر بأعمال الاعتداءات .

وبالاضافة الى ذلك ــ وهذا أمر له أهمية ــ أن الجهاز الوحيد من أجهزة الامم المتحدة الذى يعتبر ملزما فى ظروف معينة باتخاذ القرارات هو بالضبط الجهاز الذى لا يعمل طبقا للقواعد البرلمانية التقليدية حيث أن تلك القرارات يجب أن تتخذ لا عن طريق اغلبية معينة فقط ولكن أيضا عن طريق الاتفاق الاجماعى للاعضاء الدائمين . لذلك فان سلطة اتخاذ القرار المستقل عن طريق المنظمات الدولية تعتبر سلطة مقيدة بالاجراءات الداخلية التىتتطلبها الادارة فى تلك المنظمات. وفى الوقت نفسه يجب أن لا نقلل من قيمة مجال تلك الاجراءات حيث أن الادارة تتضمن تلك الانشطة الهامة مثل اقرار الميزانية وتقرير مساهمة الدول الاعضاء . فاذا استبعدنا هذه الحالة فليس هناك اى الزام قانونى لاى دولة لكى تنفذ احد القرارات التى لم تحصل على موافقة . ولجميع الدول مطلق الحرية لكى تقرر فى ضوء ما تعتبره مصالحها الخاصة ، التى لا تعنى بالضرورة مصالحها المباشرة ، حيث أن الانسان يمكن أن يتخيل وضع تعتبر فيه الدولة نفسها ملزمة ادبيا أو سياسيا بالموافقة على قرار قد لا يتمشى بالنسبة لبعض الاعتبارات مع تطلعاتها .

والنتيجة الثانية التى تنبع من طبيعة الجماعة الدولية هى :

حيث أن جميع الدول تتمتع بالسيادة فانها جميعا تعتبر متساوية ، ولذلك فانها تتساوى جميعا فى الوزن وفى حقوق التصويت فى الاجتماعات ، فى حين أن المنظمات الدولية المالية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تعتبر استثناء من هذه القاعدة . ولان طبيعة تلك المنظمات وطرق عملها تختلف اختلافا

كبيرا عن غيرها من المنظمات الدولية فهى تتخطى هيكل الموضوع الذى اتناوله اليوم . ان مبدأ المساواة فى السيادة بالنسبة للدول لا يكون مفهوما دائما فهما كاملا من جانب الرأى العام . وتصدر من وقت لاخر تعبيرات تنم عن الدهشة من أن ٢٠٠ مليون امريكى — ولا نقول ٩٠٠ مليون صينى — لهم صوت واحد فى الاجتماعات الدولية ، وهم يتساوون فى ذلك مع الدول التى يبلغ عدد سكانها عدة عشرات من الالاف من السكان وهذه النظرة لا تلتفت الى حقيقة أن الامريكيين أو الصينيين أو سكان جزيرة سيشل هم الذين يصوتون فى الجمعية العامة (أو الجمعيات المماثلة) ولكنها الدول نفسها . فاذا كانت كل دولة تتكون من كيان ذى سيادة فان ذلك يعتبر من الناحية القانونية متساويا من جميع النواحى مع أى كيان آخر من النوع نفسه . ونحن ننظر فى الحقيقة الى الموضوع باعتباره شيئا طبيعيا على المستوى القومى . فطبقا للمبدأ القائل « رجل واحد صوت واحد » فان أكثر الافراد غنى يجب أن يكون له مثل الحق الممنوح لاكثر الافراد فقرا فى الانتخابات أو أن الشخص الحائز على جائزة نوبل يجب أن لا يستمتع الا بمثل الحقوق السياسية التى يستمتع بها الشخص الامى . هذا المبدأ الاساسى الذى يتعلق بمساواة المواطنين أمام القانون والذى يعتبر شيئا جوهريا فى الديمقراطية الحديثة له نظيره فيما يتعلق بمبدأ المساواة فى السيادة بين الدول ، وهو المبدأ الذى تقوم على أساسه اليوم الجماعة الدولية . أما أولئك الذين ينادون اليوم بنظام مختلف عن ذلك — الصوت المتوازن مثلا — فانهم يتجاهلون هذه الحقيقة . ولقد كتب داج همرشولد يقول : « ليس هناك بديل عملى للالتزام بالنصوص الرئيسية للميثاق غير النظام الحالى للاصوات المتساوية بالنسبة لجميع الدول الاعضاء ذات السيادة » .

ورغم ذلك فان الحقيقة تظل فى انه بينما جميع الدول تعتبر متساويةبالنسبة لحقوقها فانها تظل غير متساوية للسلطة التى يمكن انلا تستخدمها والتأثير الذى تملكه بالنسبة للشؤون العالمية نتيجة لذلك . وتبدو الفروق صارخة اذا قيست على سبيل المثال من حيث قوتها الاقتصادية أو العسكرية . وفوق ذلك فانه فى ضوء هذه الفروق وضع معيار للمساهمات وفقا لحصة كل دولة فى ميزانية الامم المتحدة روعى فيها عدد السكان والثروة التى تملكها كل دولة من الدول الاعضاء . ولقد كان هذا المعيار يتراوح بالنسبة لعام ١٩٧٨ بين ٠٫١٪ و ٢٥٪ من الميزانية .

وفى عالم أصبح التقدم التكنولوجى فيه يتخطى حاجز المسافات ، وحيث نمت المبادلات واصبحت أكثر تعددا ، وحيث يؤثر القرار المتخذ أو العمل الذى يتم فى مكان ما على حياة ومستقبل مجموع السكان الذين يبعدون عن ذلك المكان آلاف الاميال ، وحيث تستطيع قوى التدمير ان تطلق العنان لكل ما من شأنه أن يعرض مستقبل البشرية للخطر ، وفى عالم أصبح لذلك « متحدا من اجل الحياة أو الموت » ، أو اذا استخدمنا التعبير الجذاب لجاكسى ماريتين لا يوجد شعب

يمثل جزيرة منغلقة على نفسها ، فى عالم هذا شأنه أصبح كل انسان يساهم مع الآخرين فى مسئولية قدر الانسانية . فاذا كان الوضع كذلك فان رسالة أى منظمة دولية هى أن تبحث وتترجم الى عمل الحلول التى يمكن أن تساهم فى المحافظة على السلام الدائم والعادل بين الدول من أجل تقدم جميع الشعوب . ولذلك فانه يبدو من الصعب أن نتخيل اتخاذ مثل تلك الحلول بتطبيق مبدأ الاغلبية فقط عندما يتطلب تنفيذها المساهمة الفعالة والالتزام من جانب شعوب جميع الدول .

ولقد ساعدت حقيقة جديدة ظهرت فى السنوات الاخيرة على تقوية اهمية الاتفاق الجماعى كطريقة لاتخاذ القرار . هذه الحقيقة هى زيادة المشاركة المتمثلة فى المساهمات الطوعية نحو الموارد المتاحة للمنظمات الدولية ، وخاصة بالنسبة للانشطة المرتبطة بالتنمية . ففى عام ١٩٤٨ عندما بدات الدول القيام بالمساهمات الطوعية لاكمال الميزانيات التى تم التصويت عليها من جانب الاجهزة التشريعية لتلك المنظمات فان هذه المساهمات كانت تمثل تقريبا نصف الميزانيات : ٣١ر٥ مليون دولار امريكى من المساهمات الطوعية مقابل ٦١ر٩ مليون دولار امريكى من مجموع الميزانيات العادية لجميع منظمات الامم المتحدة باستثناء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . ولقد ظل المعدل بين هذين النوعين من الموارد متشابها عدة سنوات . ومع ذلك فقد استطاعت المساهمات الطوعية خلال السنوات القليلة الماضية ان تتخطى موارد الميزانيات العادية . وفى عام ١٩٧٧ قدرت الميزانية الاجمالية لتلك المنظمات بألف مليون دولار فى حين بلغت جملة المساهمات الطوعية ١٦٠٠ر١ مليون دولار أمريكى . وبعد أن أصبحت أحوال العالم كما هى عليه الان فقد أصبح من المتوقع ان تحاول الدول التى تقدم المساهمات الاساسية فى الموارد الطوعية ان تبحث بطريقة أو بأخرى عن وسيلة تمكنها من أن تشترك فى القرارات المتعلقة باستخدام تلك الموارد . وقد ينظر الى هذا الامر باعتباره عاملا آخر من العوامل التى تحتم السعى من أجل الاتفاق عن طريق التفاوض أكثر منه عن طريق المواجهة التى تأتى نتيجة للتصويت .

وفى ظل الظروف الراهنة للجماعة الدولية يمكن اعتبار ظهور اجراء الاتفاق الجماعى كطريقة لاتخاذ القرار شيئا كان متوقع الحدوث . ولذلك فمن الضرورى أن نعيد الى الذاكرة المراحل الرئيسية التى تم من خلالها التوصل الى هذا الاجراء. لقد تبنى المؤسسون لنظام الامم المتحدة فكرة النظام البرلمانى التقليدى الذى يقوم على أساس قاعدة الاغلبية . فالجمعية العامة تصل الى قراراتها بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين الذين يشتركون فى التصويت باستثناء الاحوال التى تناقش فيها الجمعية العامة « المسائل الهامة » المذكورة فى البند ١٨ (فقرة ٢) من الميثاق وهى المسائل الوحيدة التى تتطلب موافقة أغلبية تمثل الحاضرين . وتراعى أجهزة الامم المتحدة الاخرى قاعدة الاغلبية مع الاستثناء الهام لمجلس الامن حيث لا يتطلب الامر اغلبية معينة فقط (تصويت بالموافقة من جانب تسعة اعضاء من خمسة عشر) ولكن يتطلب ايضا تصويتا بالموافقة من جانب جميع الاعضاء الدائمين . وتقوم أجهزة التشاور التابعة للوكالات المتخصصة باتخاذ قراراتها بأغلبية الأصوات

التى تكون اما اغلبية عادية أو أغلبية خاصة حسب الحـــالة . وفى عام ١٩٦٤ وكنتيجة لظروف الصدفة ظهر اجراء الاتفاق الجماعى فى الامم المتحدة كطريقــة دقيقة للعمل . ولقد استطاع هذا الاجراء فى وقت من الاوقات ان يمنع حــدوث صراع كانت ستترتب عليه نتائج خطيرة . فلقد افتتحت الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة فى وقت كان فيه الخلاف بين الدول الاعضاء حول تمويل عمليات حفظ السلام (العمليات التى كانت تتم فى الكونغو ومنطقة السويس) قــد بلغ ذروته . فقد كانت بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة تعتبر الجمعية العامــة قادرة على جعل تمويل تلك العمليات مسئولية جميع الدول الاعضاء . ونتيجــة لذلك فان الدول التى رفضت أن تدفع حصتها فى المساهمة قد اصبحت عرضة لتطبيق أحكام المادة ١٩ من الميثاق التى تنص على أن « الدولة العضو التى تكون متأخرة فى سداد مساهمتها المالية للمنظمة ليس من حقها التصويت فى الجمعيــة العامة اذا تساوى حجم متأخراتها أو زاد عن حجم المساهمات المطلوبة منهــا عن عامين كاملين سابقين » . ومن ناحية أخرى ناقشت دول أخرى من بينها الاتحاد السوفيتى وفرنسا الطبيعة الملزمة للمساهمات المطلوبة منهم لتمويل عمليـــات حفظ السلام حيث أن تطبيق المادة ١٩ فى حالة المتأخرات يكون نتيجة للفشـــل فى دفع تلك المساهمات . وقد طالب وفد الولايات المتحدة بتطبيق المادة ١٩ فى حين هدد وفد الاتحاد السوفيتى بالانسحاب اذا تم تطبيقها . وفى مثل تلك الظروف يكون الطريق الوحيد لتجنب الازمة هو صرف النظر عن التصويت ولذلك ألقى يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة فى الجلسة الافتتاحية التصريح التالى :

« نظرا للخلاف فى الراى الذى نشأ بين الدول الاعضاء حول ما جرى فى الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة فقد قمت بالتشاور مع عدد من الوفود فى الاسبوع الماضى من أجل غرض واحد هو تفادى المواجهة . واود أن أذكر فى هذا الخصوص أن هناك تفهما بأن هناك موضوعات اخرى غير تلك التى يمكن حسمها دون معارضة لا يمكن مناقشتها بينما المناقشة العامة مستمرة »

ولقد استطاعت الجمعية العامة من خلال الاستعانة بهذا الاجراء حسم عدد من الموضوعات العاجلة التى كان من الجوهرى بالنسبة لها اتخاذ قرار بالتصويت (مثل الموافقة على الميزانية وانتخاب اعضاء المجلس) ، ولقد اتخذت القــرارات بعد اجراء المشاورات التى اعلن نتيجتها رئيس الجمعية للموافقة عليها حيث لم تظهر اى معارضة .

ولقد انتشر اجراء الموافقة بالاجماع الذى ظهر مع الازمة الاقتصادية الخطيرة التى هزت الامم المتحدة فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ وامتد من ناحية الى الاجهزة التى ترتبط طبيعة عملها بالمفاوضات الصعبة فى الميدان الاقتصادى مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وامتد من ناحية أخرى الى الاجهزة التى تقوم بادارة موارد تتكون من المساهمات الطوعية مثل مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية. وخـلال الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD التى عقدت عــام ١٩٦٤ قال سكرتيرها العام السيد راؤول بريديسك : « من الواضح انه لا يوجد

أى غرض عملى مباشر من وراء اتخاذ التوصيات عن طريق الاغلبية العادية من الدول النامية ولكن دون موافقة اصوات الدول المتقدمة اذا كان تنفيذ تلك التوصيات يعتمد على موافقة الدول المتقدمة » .

وهكذا يمكن تمييز الطريق الذى تعمل فيه المجالس الدولية عن الطرق البرلمانية وربطه من حيث التشابه بأسلوب العمل فى المؤتمرات . وعندما يتضمن جدول الاعمال بندا تدعو اهميته وطبيعته الجدلية الى محاولة حسمه عن طريق الاتفاق الجماعى فان نوعا من المناقشة يبدأ وهى مناقشة قلما ما تكون شيئا آخر غير سلسلة من الحوار الذى تقوم فيه الدول الاعضاء ومجموعات الدول باستعراض مواقفها . وقد تعبر مسودة القرارات التى تقدم فى نهاية المناقشة عن مواقف تكون فى الغالب مختلفة تماما . والمرحلة الثانية هى مرحلة المفاوضات . وقد تأخذ هذه المرحلة أشكالا مختلفة جدا بين الاجتماعات الصغيرة التى تعقد خلف الابواب المغلقة دون اى تقارير والاجراء الذى تقوم به المجموعات الاقليمية الذى يبدا بمحاولة الاتفاق على موقف داخلى عام ثم التفاوض مع المجموعات الاخرى من خلال الممثلين المفوضين الذين يعينون بصفة خاصة من أجل هذا الغرض ، ومن بين المجموعات الاقليمية تلعب المجموعة المسماة « المجموعة ٧٧ » دورا فعالا حيث تتضمن هذه المجموعة فى الواقع جميع الدول النامية ويبلغ عدد اعضائها فى الوقت الحاضر اكثر من ١٠٠ عضو من بين ١٤٩ دولة عضوا فى الامم المتحدة . ويتم فى الواقع حسم العديد من الموضوعات عن طريق المفاوضات التى تشمل ثلاث مجموعات من المشتركين : مجموعة الـ ٧٧ ، ومجموعة الدول الصناعية التى تملك السوق الاقتصادية (يطلق عليها بصفة عامة المجموعة الغربية على الرغم من انها تضم دولا مثل اليابان وأستراليا ونيوزيلانده) ، ومجموعة الدول الاشتراكية .

والطريقة المستخدمة فى الغالب هى طريقة « مجموعة الاتصال » التى تتكون من ممثلين ترشحهم المجموعات الاقليمية . وتكون مجموعات الاتصال مفتوحة احيانا أمام اى وفد يريد الانضمام ، وقد يكون دور رئيس المجموعة المعنية مهما جدا ، وقد يكون فى بعض الحالات دورا حاسما ، فهو الذى يحاول أن يقرب بين وجهات النظر وأن يطور الاجتماعات وأن يعد أو يشرف على اعداد الوثائق التى قد تساعد على تقدم المفاوضات ، وهو الذى يقوم بابلاغ النتائج الى المجموعة الرئيسية . وتقوم المجموعة الرئيسية بتلخيص الاراء التى تتعلق بالموضوع مادامت المفاوضات قد تمت وتم التوصل الى اتفاق جماعى .

وعلى الرغم من أن الاتفاق الجماعى يختلف بطريقة واضحة عن الاتفاق الاجماعى الذى يفترض مسبقا غياب اى وجهة نظر معارضة من حيث النتائج فان الاتفاق الجماعى مازال بعيدا جدا عن مفهوم الاتفاق الاجماعى من حيث العملية التى يتم من خلالها التوصل الى الاتفاق ان الاتفاق الاجماعى يوضح اولا وقبل كل شىء إتفاقا حول الاساسيات أو على الاقل غياب الخلافات العميقة بين المشتركين ، ويتم التوصل الى هذا النوع من الاتفاق بعد مناقشة عادية والموافقة على التعديلات

او رفضها . ويوضح الاتفاق الجماعي من ناحية اخرى التفاوض ، فهو لا يوجد الا من خلال التفاوض ، وهو يأتي نتيجة جهود متسمة بالصبر وتنازلات متبادلة واتفاقات بين المواقف التي تبدو في البداية غير متوافقة ، ومن ناحية اخرى تختلف الدلائل الحقيقية للاتفاق الجماعي اختلافا يعتمد على الظروف التي تم التوصل فيها الى الاتفاق فمن الممكن ان يعكس الاتفاق المواقف المختلفة التي تبدأ من التعضيد المخلص للنص المتعاوض بشأنه الى الفتور او اللامبالاة من جانب الاقلية . ولكي نقدر اهميته للاتفاق الجماعي ومجاله والاهمية السياسية له فان من الضروري في كل حالة فحص الظروف المحيطة به والتحليل المفصل للتقارير التي توضع في وقت الموافقة رسميا على الاتفاق على النص الناتج او بعد الموافقة مباشرة . ويوضح ذلك الصعوبة التي تحيط بتحليل فكرة الاتفاق الجماعي وخاصة في عبارات قانونية . ولعل ذلك هو السبب الذي جعل اليونسكو تقوم بدراسات « لاكتشاف القواعد السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية » للاتفاق الجماعي كطريقة لصياغة موقف الجماعة الدولية وكوسيلة لحل او تجنب الخلافات في الرأى والمصالح بمحاولة الاتفاق مع اجراءات ومؤسسات تقليدية معينة .

وفوق ذلك فان اسلوب الامم المتحدة يفرق بين القرارات التي تتخذها عن طريق الاتفاق الجماعي والقرارات التي تتخذ بدون تصويت ، ويستخدم تعبير « تتخذ عن طريق الاتفاق الجماعي » في العادة بالنسبة للقرارات التي تشمل موضوعات هامة حيث يسبق الاعداد النهائي للقرارات اجراء المفاوضات وحيث يتم التوصل للاتفاق العام لاستخدام هذا التعبير . أما تعبير « يتخذ بدون تصويت » فانه ينطبق على القرارات التي لا تكون لها أهمية سياسية كبيرة وتلك التي وضعت مسوداتها دون ظهور خلافات ظاهرة في الرأى . ومن الواضح من وجهة النظر القانونية أن جميع القرارات تتمتع بدرجة واحدة من الصحة سواء اتخذت عن طريق الاتفاق الجماعي أو بدون تصويت أو بأغلبية الاصوات .

وقد يظن أن هذا الاسلوب لا يكون ضروريا جدا في الوكالات المتخصصة التي تكون أقل عرضة للخلافات العميقة في الرأى التي تميز المناقشات في الهيئات السياسية والاقتصادية الاكثر تخصصا والتابعة للامم المتحدة . وفي رأيي أن مثل هذا الظن هو بمثابة تجاهل لحقائق العالم اليوم ، وفي الوقت نفسه تجاهل لاعتبارين هامين : الاول أن الطبيعة الحكومية الدولية للوكالات المتخصصة تجعلها طوعا أو كرها هيئات سياسية بطريقة واحدة بالنسبة للجمعية العامة للامم المتحدة . فحكومات الدول الاعضاء تعتبر اساسا اجهزة سياسية ، ولا يستطيع أحد أن يمنع الوفود التي ترسلها الدول الى الوكالات المتخصصة من التمشي مع الاتجاهات السياسية التي تتلقاها من حكوماتها . ولكي نتحدث عن اضفاء صفة السياسة على وكالة مثل اليونسكو فمعنى ذلك اننا نتغاضى عن طبيعتها واسلوبها الخاص في العمل . فمن يصدق ان ممثلي ١٤٤ حكومة يمكن أن يتقابلوا لمناقشة موضوعات حتى لوكانت

موضوعات فنية بغض النظر عن خلفياتهم السياسية ؟ خاصة عندما تكون مناقشاتهم مرتبطة بالسياسة التى يجب أن تسير عليها المنظمة أو توصى بها الدول الاعضاء فى ميادين التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات .

ولعل الاكثر من ذلك انه ليس تجديدا حديثا بالنسبة للاجهزة الحاكمة فى اليونسكو أن تتخذ موقفا بالنسبة للمشكلات السياسية العامة . فمنذ عام ١٩٥٠ تناول المجلس التنفيذى للمنظمة موضوع الحرب الكورية على أساس التضامن الدولى . وفوق ذلك فان الدول الاعضاء لم تستغرق وقتا طويلا لاعطاء ما يطلق عليه الاعتراف الرسمى للطبيعة السياسية لليونسكو منذ ان قرر المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الثامنة انه من الآن فصاعدا يجب اختيار اعضاء المجلس التنفيذى الذين كانوا يعينون من قبل بصفتهم الشخصية

كما لا يزال الحال بالنسبة لاعضاء المجلس التنفيذى لمنظمة الصحة العالمية على أساس أدوارهم البارزة فى مجالات انشطة المنظمة كما يجب أن يمثلوا حكومات الدول التى ينتمون اليها . ولم تكن الاسباب التى منعت جمهورية الصين الشعبية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية من الانضمام الى المنظمة بالطبع أسبابا فنية ولكنها كانت أسبابا سياسية . لذلك فقد كانت مهمة اعطاء طابع « السياسة » للمنظمة يميل لان يعكس شعور اولئك الذين كانوا ينعون الوقت الذى كانت فيه جماعة الدول لا تعبر ــ بطريقة غير كاملة تماما ــ الا عن جماعة شعوب العالم ، وكان أعضاء هذه الجماعة يغلقون عقولهم عن تفهم الاسباب الجوهرية التى كانت تحول بين الاعضاء الجدد فى هذه الجماعة وبين المشاركة برايهم فى المبادىء التى يجب أن تقود عملهم . ولقد كانت أصوات هؤلاء الاعضاء الجدد فى المنظمات الدولية تعكس جماعة جديدة لها مصالحها هى الدول التى مازالت المشكلة الكبرى للقسم الاكبر من سكانها تتمثل حتى اليوم فى الفقر والجهل والمرض ، وهى دول تعلمت بالتدريج أن توحد جهودها لحمل نظام الامم المتحدة على المشاركة فى التغييرات الجذرية الضرورية فى العالم حتى تضمن تأمين كل شعوبها ضد الفقر المدقع وتضمن لهم حق تقرير مصيرهم بأنفسهم . فعندما يتم تفهم تلك التغيرات الجذرية على المسرح الدولى فان تعبيرات مثل « الاغلبية الاوتوماتيكية » سوف تفقد معناها. ولقد شهدت الامم المتحدة خلال تاريخها عدة مجموعات سائدة ، ولكن مع ذلك فان واحدة من تلك المجموعات لم تطرح امام جماعة الدول موضوعات مرتبطةبطريقة اساسية بكرامة الانسان والعدالة والمساواة كما فعلت مجموعة الدول النامية عندما نادت بالحاجة لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد بين الدول وعندما اقول ذلك فاننى لا أنكر ان هناك صعوبات خاصة كانت تنشأ بين الحين والحين وتفرض نفسها على المناقشات كنتيجة حتمية للاختلافات العظيمة التى تسود العالم المعاصر ، ولقد كانت هذه الصعوبات احيانا تصل الى حد التشويش على عمق واهتمامات المناقشات . ومع ذلك فان الادانة أو الدفاع لم تكن لها القوة التى حصلت عليها فى اليونسكو بعد الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام ما لم تكن المناقشات الخاصة بها فى تلك الدورة قد اخذت طبيعة المواجهة .

وقد نبهت الى خطر ذلك واكدت ذلك فى خطبتى الختامية للمؤتمر بعد أيام قليلة فقط من توليتى لمنصبى .

ولكى نتجنب تكرار موقف مشابه لعام ١٩٧٦ فى الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام اقترحت على المجلس التنفيذى الذى قدم اقتراحى الى المؤتمر ان تتكون جماعة يطلق عليها « جماعة المسودة والمفاوضات » . وقد جعلت هذه الجماعة التى تتكون من خمسة وعشرين عضوا يعينهم المؤتمر بناء على اقتراح من الجماعات الاقليمية مسئولة عن اعداد وتقديم اى مسودات قرارات على الفقرات التى تستدعى مفاوضات تمهيدية اشير اليها من جانب اللجنة العامة للمؤتمر باعتبارها للدراسة بواسطة اللجنة العامة للمؤتمر لاتخاذ القرار فى الاجتماع التمهيدى . ولقد نص بوضوح على ان : « جماعة المسودة والمفاوضات سوف تسعى للحصول على الاتفاق الجماعى » الذى « سوف ينعكس اما فى مسودة قرار تتناول الموضوع الذى سيقدم الى المؤتمر العام فى اجتماع تمهيدى او فى اى اقتراح اخر يتناول المادة او الاجراء الذى يكون عليها ان تقرر تقديمه الى المؤتمر العام » . فاذا تأكد انه من الصعب التوصل الى اتفاق فان على اللجنة ان تقدم تقريرا الى المؤتمر يحوى المواقف المختلفة وتقدم له على الاقل نصين للاختيار . « وتقترح افضل طريقة لمناقشة الفقرات التى يتركز فيها موطن الخلاف » .

ولقد نجحت مجموعة المسودة والمفاوضات التى لا تتقابل الا فى دورة خاصة وتكون مجموعات فرعية لفحص نقاط خاصة ، من خلال المفاوضات الشاقة جدا أحيانا لا يستكمل بعضها الا صبيحة اليوم الختامى للمؤتمر ، من اجل التوصل الى اتفاق حول عدد من المسائل التى كانت مثار خلافات شديدة بين وجهات نظر الدول الاعضاء . وهكذا ساهمت هذه المجموعة الى حد كبير فى نجاح دورة المؤتمر العام فى نيروبى ومازالت حتى اليوم منبعا لما يسمى « روح نيروبى »

فهل من الممكن صياغة حكم شامل لقيمة وفائدة اجراء الاتفاق الجماعى ؟ ان الامر يبدو لى فى ظل اوضاع العلاقات الدولية الراهنة امرا لا مناص منه ، فالاجراء له حدوده المعترف بها ، فهو عملية بطيئة وصعبة وكثيرا ما تثير سخط جميع المشتركين فيها سواء اعضاء الوفود أو اعضاء السكرتيرية أو الصحافة . وفى كثير من الاحوال تؤدى ـ وهذه هى الطبيعة الحقيقية للاتفاق ـ الى حلول لا ترضى الدول التى تريد تغييرات جذرية ولا ترضى أولئك الذين يفضلون الابقاء على الاوضاع الراهنة ، وهذه الحلول تعطى الاقلية وزنا لم تكن لتأخذه اذا كان الموضوع سيحل عن طريق التصويت . وليس من السهل احداث توازن بين الرغبة التى لها ما يبررها للتوصل الى اتفاق والرغبة التى لها ما يبررها ايضا لتجنب وضع تحصل فيه الاقلية على الحق العملى فى استخدام الفيتو .

وفوق ذلك فان نظام الاتفاق الجماعى تتحدد حدوده حيث أن افتراض أن أقلية صغيرة من الدول القوية تتعارض بشدة مع أى اتفاق على النص يجعل من الممكن التوصل الى قرار قد يكون صحيحا تماما من الناحية القانونية عند العودة

الى اجراء التصويت . وكما رأينا فمهما كانت القيمة القانونية فان القرار الذى تعارضه حتى قلة من القوى الكبرى او اقلية اساسية من الدول يكون من الافضل اذا لم يبعد كمية مهملة ان لا يتمتع بالتأثير الكامل على الاقل .

ولذلك فان هناك مخاف من أن يؤدى البحث عن الاتفاق الجماعى مهما تكلف من جهد الى نوع من التورط فى المنظمات التى اعتادت اللجوء الى هذه الطريقة . وقد يعنى ذلك التغاضى عن حقيقة اشرت اليها بطريقة عرضية منذ لحظة مضت وهى أنه فى ظل ميثاق الامم المتحدة ودساتير الدول الاعضاء تكون للمنظمات التى تعمل وفقا لنظام الامم المتحدة قوى مؤثرة بالنسبة لاداراتها . فقد وافق المؤتمر العام لليونسكو مثلا على برنامج المنظمة عن طريق التصويت عليه . ويصوت المؤتمر على ميزانيته ويقرر بالتصويت المساهمة المالية لكل دولة عضو . مثل تلك القرارات يتحتم دائما تنفيذها ، وينص صراحة على الاجراءات التى تتخذ اذا لم تمكن مثلا دولة ما من دفع حصتها .

وعندما يطبق اجراء الاتفاق الجماعى على تعريف الخطوط العريضة للسياسة العامة او النصوص المعيارية والموافقة عليها فان الاجراء يجعل من الممكن جذب التزام أشمل بطريقة افضل مما لو كانت هذه النصوص قد تم التصويت عليها بالاغلبية ، ولذلك فان ما يهم فى هذه العملية بجانب النتيجة التى تم التوصل اليها – ونعنى بها ايجاد صفة مشتركة تجمع بين المواقف المختلفة المعنية – هو التعرف على المبدأ الرئيسى الذى يجب طبقا له اليوم ان لا يكون اى نوع من اتخاذ القرار فى اى منظمة دولية تعبيرا رسميا عن الاغلبية اذا لم يكن مؤثرا ، ولكنه يجب أن يكون نتيجة للمفاوضات التى تحمى المبادىء الاساسية وتفتح آفاقا جديدة وتجعل من الممكن احراز التقدم .

وهكذا يعتبر هذا الاجراء اكثر تمشيا مع سيادة الدول ، حيث أن فكرة تخطى الحدود القومية مهما كان الشكل الذى تأخذه والتى لا يمكن استبعادها اذا كانت قرارات الاغلبية لاى جمعية تشريعية ملزمة – تعتبر غائبة تماما بالنسبة للقرار الذى يتخذ عن طريق الاتفاق الجماعى . وتعتبر المفاوضات التمهيدية وامكانية جعل سوافف الدول الفردية واضحة من خلال شرح التصويت ضمانتين قويتين للدول فى هذا الخصوص .

وفى رايى أن المنظمات الدولية يمكن أن تكتسب كفاءة من خلال استخدام هذه الطريقة اذا كان البحث عن اتفاق جماعى لا يتم على حساب التغيرات التى يحتمها الوضع العالمى الراهن . وقد أشار جاكس ماريتين عام ١٩٤٧ الى « أنه يبدو للوهلة الاولى أن هناك شيئا متناقضا بالنسبة لمهمة اليونسكو حيث انها تتضمن الاتفاق الفكرى بين رجال تختلف نظرتهم عن العالم وعن الثقافة وحتى عن المعرفة بل تكون وجهات نظرهم متعارضة احيانا (. ويضيف انه مع ذلك « فلأن الهدف الاخير لليونسكو يعتبر هدفا عمليا فان الاتفاق بين العقول يمكن التوصل

اليه بطريقة تلقائية » لا على أساس مفهوم معنوى عام ولكن على أساس مفهوم عملى عام ، ولا على أساس تأكيد نظرة واحدة للعالم وللانسان وللمعرفة ولكن على أساس تأكيد مجموعة المعتقدات التى تحكم العمل . وهذا قليل جدا دون شك ، ولكنه القلعة الباقية التى يمكن أن تلتقى فيها العقول . ومن هنا فهى تبرر القيام بمهمة عظيمة ، وسوف ننجز الكثير اذا استطعنا أن نكون على وعى بمعتقداتنا المشتركة .

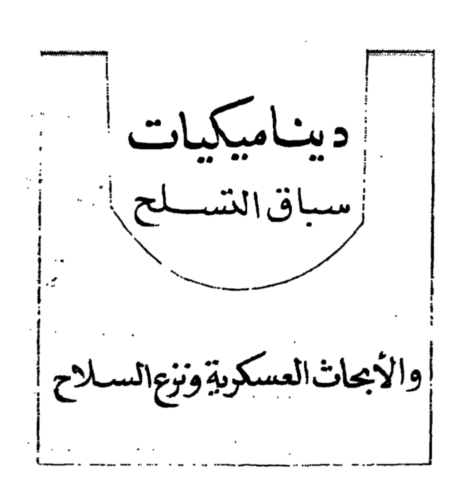
وقد اكد داج همرشولد عام ١٩٦٠ اهمية الحلول التى يتم التوصل اليها عن طريق التفاوض : ان الجمعية العامة هى جهاز يعكس فى قراراته التى تتناول المسائل الكبرى نتائج مفاوضات طويلة ومتبصرة . وخلال هذه العملية توضح الخطوط العامة والاتفاقات التى يتم التوصل اليها والتى تعطى القرارات الصبغة التى تؤكد طريقة التفاوض وتفضلها عن الحل الذى يتم التوصل اليه عن طريق اجراءات التصويت . وقد عبرت أنا نفسى بعد ذلك بخمسة عشر عاما فى خطبتى الختامية فى الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام عن مشاعر مشابهة فى العبارات التالية : « فى منظمة ترتبط أهدافها بموضوعات مثل التعليم والعلم والثقافة يجب أن نتجنب فى المؤتمر العام تصادم الآراء الذى يأخذ شكل مواجهات منتظمة وقد يؤدى الى اتخاذ قرارات بأغلبية كبيرة من شأنها أن تسبب مرارة كبيرة فى بعض الأوساط . ان ما نحتاج اليه هو الرغبة الدائمة للدخول فى حوار » .

وقد يكون من الممكن أننى حينئذ كنت متأثرا بدرجات متساوية لا بالتأمل فى الطريقة التى تم بها العمل فى تلك الدورة وحسب ولكن أيضا بتقليد الاجماع الذى بقى حيا بدرجة كبيرة فى موطنى افريقية ، فعندما تنشأ مشكلة فانها تناقش بحكم تقاليد المجتمعات التقليدية التى نشأت فيها بطريقة عامة من جانب كل من يهمهم الأمر ، فيوضح كل منهم وجهة نظره محاولا اقناع الآخرين حتى يتم التوصل بالتدريج الى اتفاق حول حل يوافق عليه الجميع . ومن الأمور الهامة المؤكدة انه فى احدى دورات المؤتمر العام التى عقدت فى افريقية ــ وشكرا لمجموعة المودة والمفاوضات التى كان يراسها افريقى هو صديقى المعروف السيد بواسير بالون ــ رأينا ازدهار ما أطلق عليه « روح نيروبى » من أجل البحث عن اتفاق ممكن يلتزم به الجميع .

ويمكن ان اضيف انه اذا كانت جماعة الدول تود الابقاء على الاتفاق حسب أهدافه القوية التى سادت خلال فترة وجيزة تنحصر بين انشاء الأمم المتحدة وبداية الحرب الباردة فان نوع الاجراء (تصويت أو اتفاق جماعى) المستخدم للتوصل الى قرارات ذات قوة مؤثرة قد يصبح أقل أهمية . ولكن فى وقت يفتقد فيه هذا الاتفاق الأساس الذى تكون فيه المواقف لكل من يعنيهم الأمر متأثرة بالاهتمامات السياسية والايديولوجية يقوم الاتفاق الجماعى وسيلة لتحقيق التقدم ، وهى لا شك طريقة بطيئة ولكنها تتضمن اجراءات تستطيع بطبيعتها دائما أن توقف تصادم وجهات النظر وبذلك تضمن امكانيات المفاوضات المستقبلة . وقد تكون القوة الحقيقية للاتفاق الجماعى أنها تقدم طريقة صالحة لمعالجة المستقبل تكون عامة

بالنسبة للجميع . وهكذا فانه نتيجة للجهود البطيئة المتسمة بالصبر والحذر فان القرارات التى تتخذ عن طريق الاتفاق الجماعى تكون شاهدا فى جميع الأحوال على روح التسامح والنيات الطيبة المتبادلة . وبهذه الطريقة فانها تساهم فى الاستعادة التدريجية لمناخ اذا لم يكن للاتفاق الاجماعى فانه يكون على الأقل للتقارب الذى يحدونى الأمل بشدة فى أنه سوف يساعد المنظمات الدولية فى المستقبل على أن تجد للمشكلات الحاضرة الخطيرة الحلول الجريئة التى من حق شعوب العالم أن تتوقعها .

* * *



**** شغل المجتمع الدولى سنين عديدة بالمعدل المرتفع للتسليح من ناحية والفشل فى وقف سباق التسلح من ناحية اخرى . واصبح واضحا ان الحلقة المفقودة توجد فى ديناميكية التسليح التى اكتسبت قوة دفع خاصة بها مناوئة للرقابة الاجتماعية ، ويشكل الفهم السليم لديناميكية التسلح المعاصرة المطلب الاول للاستراتيجيات الفعالة فى مجال نزع السلاح .**

أولا نحن فى حاجة الى التوصل الى وجهة نظر واسلوب مناسب فى المعالجة ، وكما فى كثير من المجالات الاخرى للبحوث الاجتماعية والسياسية بكون الاختيار الحاسم بين معالجة ديناميكية وأخرى ثابتة .

الكاتب : ماريك تي

باحث بمعهد بحوث السلام الدولى بأوسلو بالنرويج . وقد قدمت طبعات سابقة لمقالته هذه فى مؤتمرات عقدت فى نيودلهى وباريس وجليون بسويسرة ونشرت بالنرويجية فى مجلة « السياسة الدولية »

المترجمة : درية على الكرار

رئيسة قسم بالشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة

والوقائع الأساسية للتسليح فى الوقت الحالى معروفة كل المعرفة ، فمنذ بداية الحرب الباردة وبالرغم من ازالة التوتر ازداد سباق التسلح كثافة بصورة مطردة وأصبح اليوم ظاهرة عالمية شديدة الخطر ، وقد بلغت النفقات العسكرية الدولية عبر العقود الثلاثة الماضية أكثر من ثلاثة أضعافها بأسعار مطردة الصعود ، وتصاعد الاحتياطى المخزون من الأسلحة النووية متجاوزاً بذلك أكثر من مليون مرة القوة التفجيرية لقنبلة هيروشيما . وقد وصل انتاج مصانع الأسلحة النووية الاستراتيجية منها والتكتيكية الى عشرات الآلاف من الرؤوس الناسفة ، متجاوزة بذلك الى أبعد حد اى عدد من الأهداف الممكن تخيلها . وقد بلغ تعقد كل من الأسلحة النووية والتقليدية ودرجة تدميرها حداً لا نظير له فى التاريخ ، كما ارتفعت الامكانيات العالمية العسكرية من واقع مؤشرات ـ أيا كانت النفقات العسكرية أو الاحتياطى المخزون أو عدد القذائف والرؤوس النووية الناسفة أو القوة الميغاطينية للانفجار النووى أو القدرة على القتل او القوى المهلكة ـ واصبحت قوة ابادة يمكن أن تدمر الحياة على الأرض كلها .

وعلى الرغم من أن الحقائق الخاصة بالتنافس على الاسلحة بدهية فاننا نميل الي التفكير فى الأسلحة بلغة جوهرها الاستقرار ، كما أننا نربط غالبا بين سباق التسلح الحالى بالمنافسات على الأسلحة التقليدية ذات الربح المنتظم والمعتدلة الطابع ، أى السباق الذى قد يكون خطرا ولكنه لا ينتهى بالضرورة الى عداءات سافرة ، يضاف الى ذلك أن كثيرا من الشخصيات السياسية والمتحدثين الرسميين يشعرون الى التأثير الرادع للأسلحة النووية ويفسرون سباق التسلح الحالي بأنه سباق متوازن ـ وهو غير السباق غير المتوازن فى عرف ريتشاردسون ـ لا يؤدى بالضرورة الى الحرب ، والنتيجة احساس زائف بالأمان يسهم فى حالة عدم مبالاة الجمهور العام بقضايا التسليح ونزع السلاح ، وبينما يتفاقم سباق التسلح تقل درجة الوعى بالأخطار المقبلة .

ولكى نفهم عملية التسليح المعاصرة يجب أن نفهم العملية ككل فى بعدها الديناميكي ، وينبغى أن نوجه انتباهنا الى البيئة العسكرية الحالية ، بل أبعد من ذلك الى سرعة الابتكار واستبدال الأسلحة الحديثة ونشرها ، فيمكن أن يكون المعدل السريع للتغيير والابتكارات الثورية فى التكنولوجيا العسكرية اكثر خطورة من أى وضع راهن للتسليح ، وربما لا تحصى عواقبه .

وانى اقترح ان نناقش بعض الجوانب والاتجاهات فى ديناميكية التسلح المعاصرة . واهتمامى ينصب أساسا على صورة النزاع بين الشرق والغرب وسباق التسلح بين القوتين العسكريتين البارزتين فى العالم : الولايات المتحدة وحلفائها فى الحلف الاطلنطى من ناحية ، والاتحاد السوفيتى وحلفاء حلف وارسو من ناحية اخرى ، وهو سباق يضرم نار التسلح والعسكرية فى بقية العالم . وأختتم تحليلى لديناميكية التسلح الحالية ببعض الملاحظات عن العمل من أجل نزع السلاح .

حقيقة جديدة :

هناك حقيقة جديدة عن سباق التسلح المعاصر لم يكن لها مثيل فى الماضى . وقد ساعدت الأفكار الثابتة عن التنافس على السلاح بل ذكرى السباق الحيوى قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية على اخفاء البيئة والديناميكية الجديدتين كل الجدة اللتين تميزان سباق التسلح الحالى

أولا : لم يعد سباق التسلح تنافسا من ناحية الكمية فقط ، ولكنه سباق تسوده التكنولوجيا الحديثة ، التحسينات المدخلة على الانتاج وتعقيد الاسلحة . وهناك ضمنا معدل سريع لتحديث الأسلحة يقدم باستمرار متغيرات مستجدة فى الصراعات العسكرية ، ويفتك بصفة دائمة بالشروط المزعومة للاستقرار الاستراتيجى ، وعلاوة على ذلك تجعل الطبيعة المعقدة للتسليح المعاصر والتقدم التكنولوجى فى سلسلة عريضة من نظم الاسلحة من تقويم الاتجاهات والتغيرات فى ميزان القوى أمرا شبه مستحيل ، فهم يتحاشون القياس الدقيق ، ويفسحون الطريق للأحكام الشخصية التعسفية التى تؤدى الى أسوأ تحليل حالة ورد فعل مبالغ فيه

ثانيا : تغيرت ديناميكية سباق التسلح تغيرا خطيرا ، وقد اصبحت التكنولوجيا هى النقطة المحورية فى التسليح ، وانتقل السباق من السرعة المحسوبة التقليدية المتدرجة الى مرحلة التضاعف المنحدرة السريعة غير المتوقعة

ثالثا : وصل عظم ومقدار القوى المدمرة للأسلحة الحديثة حدا لم يسبق له مثيل ، ويرجع هذا قبل كل شيء الى التحسينات التى استحدثها الجيل الثانى والثالث فى الأسلحة النووية ، بيد أن التكنولوجيا الحديثة قد ضاعفت كذلك الكفاءة الميدانية والقوة المدمرة والمميتة للأسلحة التقليدية الى درجة غير عادية

رابعا : زاد الى حد كبير تأثير وقوة الدوافع الاجتماعية والسياسيةالاقتصادية والقوى الدافعة وراء سباق التسلح خطوة بخطوة مع تحول المجتمع الصناعى والدور المتغير للدولة وتركيز السلطة ووفرة الموارد وتفجر التكنولوجيا ووجود جمهور عريض وقوى يؤيد التسليح واستقطاب المجتمع الدولى .

وبعد ، فهناك بعد جديد آخر لسباق التسلح فى عصرنا ، فمع التصعيد العمودى فى الأسلحة المستحدثة والقوى المدمرة نشاهد تكاثرا أفقيا فى الأسلحة ذات الأبعاد الدولية ، وهنا مرة أخرى مقررو السلام هم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، تتبعهم قوى صناعية أخرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ، والى درجة أقل دول أخرى مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندة ، وتصدر الاسلحة وتباع لأسباب استراتيجية سياسية وأسباب اقتصادية ، والدوافع الأساسية هى الحاجة للابقاء على اقتصاديات توازن القوى فى صناعة الأسلحة ، ومؤازرة المؤسسات الكبرى للتنمية والبحوث العسكرية

ان الآثار السياسية والاقتصادية بالغة العظم ، اليوم توجد الأسلحة الحديثة فى جميع أركان العالم تضرم نار النزاع والخلافات المحلية . ففى العالم الثالث تشكل اليوم الطائرة فوق الصوتية جزءا من الأسلحة التقليدية فى ٢١ دولة ، والقذائف الأرضية الجوية فى ١٨ دولة ، وفوق ذلك يوجد ٧٥ دولة نامية من بين مستوردى الاسلحة الرئيسية . فقد أصبح التسليح رمزا للكينونة ودلالة على المكانة والقوة والسلطة فى المجتمع الدولى ، ويستخدم كأدوات سياسية ودبلوماسية على نطاق واسع ، فمعايير السلوك السياسى وتحديث الأسلحة تحددها القوى العظمى ، ويتحرك التكاثر الأفقى الجارى اليوم بصفة أساسية فى الأسلحة التقليدية تحركا سريعا ليشمل الأسلحة النووية كذلك . والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية ـ تبدد الموارد البشرية والمادية وتؤدى الى قلب أولويات التنمية ـ باهظة .

فبالنسبة لأى شخص ملم بالحقائق ولديه رؤية واسعة لظروف التسلح الحالى تبدو الأضرار التى ينطوى عليها التسليح واضحة . لقد أصدر مراقبو السلاح والعلماء انذارات بامكان وقوع الكارثة ، فهم ينادون بوقف الاتجاهات الحالية وقلبها ، ولكن رد الفعل السائد مازال هو موقف « السلام من خلال القوة » ، وبدلا من محاولة اقامة سلام على أساس حد منخفض من السلاح فان القاعدة هى « كسب » سباق التسليح ، والنتيجة حلقة مفرغة من تكديس السلاح وتصعيد سباق التسلح

نظريات سباق التسلح

وضع عدد من النظريات لتفسير الدوافع واسباب سباق التسلح وديناميكيته ، وتؤكد النماذج المختلفة الجوانب الخاصة والقوى الدافعة التى تحرك التنافس على السلاح ، وتبعا للطريقة الخاصة التى عولج بها يوضع التأكيد على الجوانب السياسية او الاقتصادية أو التكنولوجية أو السيكولوجية وعناصر المواقف والتنظيمات المفترضة وأكثر التفسيرات شيوعا خمس مجموعات منها ، وهى :

١ ــ التنافس الاستعمارى والقومى وسياسات القوى وخطط التوسع .

٢ ــ مشاكل الأمن التى تسببها السياسات العدوانية والضارية للجيران او القوى الأخرى

٣ ــ التنافس على النظام والصراعات الدينية أو الأيديولوجية (الحروب الصليبية والحرب الباردة)

٤ ــ الأرباح او الاستثمارات الثابتة الأخرى فى مجال الصناعة وبيروقراطية الدولة العسكرية والمؤسسات التكنولوجية (مجمع المؤسسات البيروقراطية العسكرية الصناعية والتكنولوجية)

٥ ــ الدافع الذى تولده الضغوط العلمية والتكنولوجية وأثرها على فن الحرب وتحديث الأسلحة

وفى الحياة الواقعية نحن نميل الى ايجاد رابطة من كل تلك التفسيرات تعمل على تحريك سباق التسلح ، ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة العريضة والمعقدة لسباق التسلح المعاصر تفسيرا وافيا من خلال واحد أو اثنين فقط من القوى المحركة ، وقد ينسب السبب الأول فى المجالات والظروف المختلفة الى مجموعة معينة من العوامل المقررة ، بيد أنه الى حد ما تتعايش كل هذه القوى الخمس الدافعة ويكمل بعضها البعض الآخر .

ومن الواضح ان هناك عوامل مقيدة . ومن الناحية الجدلية توجد تلك العوامل فى ظروف مماثلة سياسية واجتماعية وتكنولوجية وسيكولوجية ، من بينها الترشيد السياسى ومقاومة العنف والضوابط الاقتصادية والمنفعة والحذر الاستراتيجى والحكمة والموانع الأخلاقية ونزعة الاعتدال أو القيود على امكانيات التكنولوجيا المعاصرة . ومن المهم أن نأخذ فى اعتبارنا تلك العناصر المقيدة ، وخاصة عندما نحاول أن نخطط استراتيجيات للسيطرة على التسليح ونزع السلاح . ومع ذلك فعند تحليل عملية سباق التسليح المعاصرة يجب علينا كذلك أن نظل على وعى بكل وضوح بعدم التماثل الصارخ بين القوى الدافعة والقوى المقيدة وأن نهتم بمحركات ومنشطات عملية التسليح ، فهى أقوى بدرجة كبيرة من عناصر التقييد .

وفى مرحلة جوهرية أكثر من ذلك يمكن حصر العوامل المحركة والمنشطة لسباق التسلح فى فئتين رئيسيتين : عوامل دوافعها خارجية ، وعوامل دوافعها داخلية ،

وهذا التصنيف المبسط له مغزاه الخاص فى تصميم النماذج الأساسية لسباق التسليح من ناحية وفى وضع ضوابط عليه من ناحية أخرى . وعلى الرغم من انه يمكن أن نجد عناصر كل من هاتين الفئتين وملحقاتهما بدرجات مختلفة فى اطار المجموعات الخمس للمحركات ، وعلى الرغم من أن كلتا الفئتين تميل الى التداخل والتشابك ، قد يكون من الضرورى تصنيف الفئات الثلاث الأولى كسباق تسليح دوافعه خارجية ، والاثنتان الأخريان كسباق تسلح دوافعه داخليــة . ويرتبط بالنماذج الاجتماعية والاقتصادية الذاتية الدفع والممتدة جذورها فى هيكل عجلة الفعل ورد الفعل الدولى ، فى حين يرتبط النموذج « الداخلى » ارتباطا اساسيا بالنماذج الاجتماعية والاقتصادية الذاتية الدفع والممتدة جذورها فى هيكل عجلة الحرب القومية وأسلوب تشغيلها وفى السلوك المعزز لعوامل داخلية معينة

وعبر القرن الماضى ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ــ مع ازدهار المجتمع الصناعى وقدوم الثورة التكنولوجية الثانية ــ انتقل الاتجاه من سباق تسلح تحركه عوامل دولية بصفة أساسية الى سباق تسلح تدفعه بصفة غالبة عوامل داخلية ، وقد يؤكد هذا الاتجاه التفاقم الأخير لسباق التسلح رغم الانفراج فى العلاقات الدولية وخفة التوتر الدولى ورغم ابرام عدد من اتفاقيات الرقابة على التسلح . ويقع تفسير ذلك فى نمو المؤسسات المتحدة ذات الاستثمارات الثابتة فى الانتاج والقوة العسكرية وفى الدفعة القومية التى يعطيها التنافس التكنولوجى لعملية التسليح . والنتيجة هى قوة دفع تعنى قليلا بالعوامل الخارجية وتتخذ حياة خاصة بها .

ولنا عودة لهذه القضايا فيما بعد .

ديناميكية عملية التسليح المعاصرة

يمكن أن نفرد اربعة عوامل عند الاشارة الى ديناميكية عملية التسلح المعاصرة بوجه خاص :

(أ) العمق الكبير لدوافع الفعل ورد الفعل ورد الفعل المضاعف على المستوى الدولى

(ب) مواقف التهديد النابعة من النظريات العسكرية الاستراتيجية السائدة وقوتها الذاتية

(جـ) دور وحجم وبناء وطريقة تنفيذ البحوث العسكرية وتطورها ، اى الدفع التكنولوجى

(د) التحالف الموسع للقوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية التى تشكل مجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية

ويمكن ربط هذه العوامل المختلفة اما بالقاعدة المادية أو بالبناء السياسي والأيديولوجي في المجتمع وطريقة تفاعلها ، وهي معا تشكل الاطار التنظيمي والبيئة والمناخ الذي يسدد خطاه نحو ديناميكية التسلح . وفيما يلي نظرة موجزة الى تلك المكونات الأربعة الرئيسية لديناميكية التسلح في الوقت المعاصر :

نموذج الفعل ورد الفعل ورد الفعل المضاعف

من الناحية التاريخية يعد النموذج الخاص بالفعل ورد الفعل ذي التأثير المتبادل أكثر التعليلات شيوعا لسباق التسليح اذ يشيد أطراف الاسم المتنازعة أو الحلفاء مصانع للأسلحة على نحو مطرد ، مدفوعين الى ذلك بالتنافس على الحدود والثروة ومشكلات الأمن والاعتناق الأيديولوجي والريبة والخوف . ففي مجرى العملية لا يكون رد فعلهم الى التحركات الحقيقية للعدو فحسب بل يصعدون الأخطار استجابة لتحركات العدو التي هي من وحي خيالهم ، استجابة لما يتصورنه من اجراءات ومنتويات من جانب العدو لكي يدعم من قوته العسكرية واندفاعه نحو السيادة . والنتيجة النهائية تكون غالبا رد فعل مضاعفا من كلا الجانبين ، وتظهر في الصورة سلسلة من ردود الفعل التي تعمل على تفاقم عملية التسليح

ولمفعول الفعل ورد الفعل في الوقت الحالي ـ والتركيز أقل على الكم وأكثر على التقدم التكنولوجي ـ أثر أقوى بكثير وأوسع نطاقا مما كان عليه في الماضي . لقد كان الافتراضان التقليديان والرئيسيان لنظرية الفعل ورد الفعل هما :

(أ) ان الزيادة في تسليح الأمة يتناسب تناسبا ايجابيا مع نفقات تسليح العدو

(ب) أن معدل سرعة التسليح يتناسب تناسبا عكسيا مع مستوى مصانع الأسلحة الموجودة

وبالنظر الى السباق التكنولوجي نرى أن هذين الافتراضين يفقدان اليوم مفعولهما ، ولكي نواجه هجمات العدو المتوقعة يخلق سباق التكنولوجيا النزعة الى التخطيط للمستقبل البعيد ، والتخطيط المتقدم يحاول أن يسابق الأزمنة الطويلة التي يتطلبها تطوير الأسلحة الجديدة ، وتحرك مثل هذه المواقف بالطبع رد الفعل المضاعف ، وهو رد فعل لا يتناسب مع التحديات الحقيقية ، ويترتب على ذلك أن يصبح رد الفعل المضاعف شرطا دائما ، وفي الوقت نفسه ينزع معدل الابتكارات التكنولوجية الى الغاء الخطر الذي قد ينشأ فيما يتعلق بالحد الذي يصل اليه التسليح ، ويبرهن على هذه النقطة التعاقب السريع في السنوات الأخيرة لتنمية ونشر الأسلحة الجديدة والاكثر تطورا في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، على الرغم من ادراكهما لنتائج التصعيد مثل الصواريخ ما بين القارات الذاتية الدفع والاستنباطات الجديدة للرؤوس الناسفة الذرية والمركبات القابلة للارتداد الموجهة المتعددة الاغراض والأسلحة التي توجهها اشعة ليزر .

ويعد جو السرية المبالغ فيه الذى يحيط بشؤون الأمن والشؤون العسكرية عنصراً متمماً لديناميكية الفعل ورد الفعل ، وازداد ذلك توتراً منذ الحرب العالمية الثانية كما يشهد على ذلك الأنشطة المتزايدة والمنتشرة للخدمات المختلفة للمخابرات . وتولد السرية ، التى ادخلت كمسألة مبدأ واجمع عليها التقاء الآراء كقاعدة سلوكية ، الميل الى اجراء تحاليل حالة سيئة ، أى وضع تخطيط طارىء مبنى على افتراضات مشئومة تنسب الى العدو نوايا وقدرات تفوق الى ابعد حد ما قد يقترحه جهاز مخابرات موثوق فيه . ويعنى تحليل أسوأ حالة فى الواقع تقنين رد الفعل المضاعف . وتفقد السرية الثقة وتخلق الريبة كما تساعد على الهاب الرأى الضارى وراء التسليح ، وتشعل ظاهرة التفاوت فى الأسلحة سباق التسلح . وكان هذا الحال بالنسبة للتفاوت الشهير فى قاذفا تالقنابل فى منتصف العقد السادس والتفاوت فى الصواريخ فى العقد السابع فى الولايات المتحدة . وهكذا تساعد السرية المبالغ فيها على تنشيط عامل الفعل ورد الفعل الذى أصبح قوة دافعة مرعبة وراء التسليح

ومنذ الحرب العالمية الثانية ضاعف الاستقطاب الأيديولوجى والمواجهة المنظمة السياسية والاجتماعية من ديناميكية الفعل ورد الفعل . ويرجع كثير من جو الشكوك والخوف الى الاستغراق فى العقلية الثنوية (عقلية الصراع بين النور والظلام للفليسوف مانى) والى التدخل المتعاظم للدولة فى حياة المواطنين والى العقائد السياسية . ولكل هذا تأثير انقسامى يهدف الى خلق صورة مبالغ فيهاللعدو تؤدى الى استمرار مواقف الصراع . وفى مثل هذا المناخ يستجيب خط التسلح فى عصبية ازاء أى مشكلة ، ولا يتحرك الا فى ركاب طائرة واحدة ، تتجه الى أعلى فقط ولا تعود مطلقاً الى قواعدها .

وخلاصة القول ان العوامل المقررة السياسية والأيديولوجية والسيكولوجية تحرك ديناميكية الفعل ورد الفعل فى التسليح . وبقدر ماازدادت حدة الاستقطاب الدولى ـ المنظم والسياسى والأيديولوجى ـ ازدادت بالمثل الديناميكية التى يولدها الفعل ورد الفعل المضاعف . ومن النتائج المؤسفة تهيئة المناخ الذى يسهل سوء استخدام النموذج الخاص بالفعل ورد الفعل لتعبئة الرأى العام نحو تأييد سباق التسلح

دعنا نضيف ملاحظة أخيرة عن تأثير الفعل ورد الفعل فى نطاقه الثلاثى ، وهو الاتجاه الذى يتطور اليه الموقف الآن مع دخول الصين سباق التسلح كقوة خارقة الامكانيات . وتهدف مثل هذه الديناميكية الثلاثية الى ان يكون لها تأثير أكثر تنشيطاً من المنافسة الثنائية ، فقد يبدو معقولاً أنه لو أخذ طرف من الأطراف فى سباق التسلح فى الحسبان عدوين لا واحداً فسوف يتفاقم رد فعله ورد فعله المضاعف تبعاً لذلك . ويعمل التهديد من جانب الطرف الثالث كعنصر مساعد للسباق بين الخصمين الآخرين ، وبالتحديد كانت الديناميكية الثلاثية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والصين هى التى أسهمت فى وقوع حرب الهند الصينية . وهكذا اذا ما أخذنا فى الاعتبار الدور المتزايد للصين فى القضايا الدولية

وحساسية العلاقات العسكرية بين الصين والاتحاد السوفيتي من ناحية والعلاقات الصينية الامريكية من ناحية أخرى ربما نفترض تفاقما آخر لتأثير الفعل ورد الفعل واثره المتضاعف على سباق التسلح المعاصر

النظريات العسكرية

ومواقف التهديد

والضغوط الذاتية

تؤدى بنا مناقشة المناخ السياسى والأيديولوجى للعلاقات الدولية المعاصرة فى نطاق مغزاها العسكرى الى مفهوم رئيسى فى ديناميكية التسليح فى الوقت الحاضر، أى التأثير الذاتى . ويشير الاسترسال الذاتى الى تجسيد الدوافع والمحركات العدوانية فى ظروف معينة فى شكل مواقف مستعصية عنيدة ، وتصبح مثل هذه العملية نابعة من الذات لا تتأثر بالتغيرات فى البيئة المحيطة بها ولا تتأثر كذلك بالتغيرات فى مواقف العدو . وقد أظهرت دراسة حصيفة للنتائج السلوكية للاستقطاب الدولى المعاصر أن الاسترسال الذاتى ــ الكراهية النابعة من الذات ــ له دور هام فى فرض سباق التسلح فى الوقت الحالى ، وتضاعف الضغوط الذاتية أو الاسترسال الذاتى الثنائى ــ بالتفاعل مع نظرية الردع والتهديدات كما تنعكس فى موازين الرعب ــ العداوة السياسية والاندفاع نحو السلاح .

وتحتل نظرية الردع مكانة خاصة فى ديناميكية التسليح المعاصرة ، وأصبح الردع الذى جاء ليتناسب مع ظهور الأسلحة النووية له اليد العليا فى الفكر العسكرى الحالى واستراتيجيات القوى العظمى ، ومقدمته الرئيسية مفادها أن العدو يمكن أن يرتدع من التهديد بالانتقام النووى ، وهذا يتطلب زيادة مستمرة فى التسليح لتقوية موقف القوى الانتقامية وايقاع اضرار جسيمة بالعدو ، ونتيجة لذلك اصبحت نظرية الردع شرطا ملزما لاعلاء شأن التسليح . وبتقديم الردع الى الجمهور العام كصيغة لحفظ السلام استهدف الردع فى الواقع اقامة نظام للتهديد والاتقان المستمر لأدوات الحرب والاستمرار فى حالة الاستعداد الدائم للحرب . ونظرا لأن الأسلحة النووية قد تقدمت وأصبحت أكثر قدرة على التشغيل اتسع معها مفهوم الانتقام ووجد انعكاسا له فى استراتيجيات الحرب الدقيقة . لقد بدا بالتهديد بالانتقام الجماعى الوحشى وانتقل الى مفهوم الدمار المؤكد المتبادل الذى جعل من سكان المدن الكبرى رهائن للهجوم الذرى وانتهى الى استراتيجيات مضادة توجه بصفة اساسية ضد الأهداف العسكرية

ولم يكن لأى عنصر آخر من عناصر البناء السياسى والأيديولوجى للعلاقات الدولية المعاصرة تأثير على التسليح أعظم من تأثير نظرية الردع ، فهى تحصر

الأطراف المتنازعة فى سباق على التسلح لا نهاية له ، وتبذل أقصى الجهود فى مجال كل من البحوث والتنمية العسكرية والصناعة الحربية ، وترمى الى تجميد الكراهية المنظمة الى نقطة اللاعودة .

وفى هذا النطاق تصبح الضغوط الذاتية واضحة ، وتتجه الى الداخل التهديدات الموجهة فى الأصل للعدو والرامية الى صد طموحاته العسكرية ، وتولد بذلك مخاوف متعلقة بالأمن ورغبة السعى وراء قوة انتقامية أكبر ، وتدخل التهديدات الخارجية فى نطاق حوار الأمن الداخلى كذريعة أساسا للتسليح . وفى مجرى العملية يتحول الانشغال بالعدو الى هوس بمسألة الأمن نابع من الذات وموجه الى الداخل ويحمل صورا عن العدو ويظهر جليا فى السعى الى مزيد من الأسلحة والعواقب لا طائلة لنا بها ، وتقوى وتقسو المواقف التقليدية التى تخلق التوتر والتى تتعلق بنظرية « السلام من خلال القوة » ، ولا يبدو اى حد من التسليح مقنعا . وفيما يتعلق بمباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية نلاحظ أنه رغم أن المحادثات محادثات « تكافؤ » فالسباق سباق من أجل قوة أكثر تفوقا ، من أجل التفوق الاستراتيجى . وتفسر القدرة العسكرية المتزايدة من جانب بأنها هدف سياسى ، وعسكرى من الجانب الآخر ، ويصبح السباق من أجل التفوق الاستراتيجى شرطا مستمرا ، وفى الواقع يعد التفوق الاستراتيجى فى مراكز القوى ذا منفعة سياسية ضرورية . ولقد اوضحها مستشار الرئيس كارتر للأمن القومى زبيجينو برزيزنسكى على هذا النحو :

« انا لا أعتقد أن التفوق النووى لا مغزى له من الناحية السياسية ، فادراك الآخرين أو الشخص نفسه أن الآخر لديه التفوق الاستراتيجى يمكن أن يؤثر على التصرف السياسى . وبمعنى آخر التفوق النووى له قوة الاستثمار السياسى حتى ولو كانت الفروق فى مواقف الحرب الحقيقية ، على اسوأ او افضل الفروض ، على الهامش »

كما يعد السباق من أجل التفوق الاستراتيجى من أسباب فشل مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) فى وقف السلاح الاستراتيجى . وعلى الرغم من مباحثات الرقابة على السلاح أصبح واضحا اننا وصلنا الى مرحلة أصبح السعى عندها من اجل التفوق الاستراتيجى ، والجهود لتحقيق القدرة على تسديد الضربة الأولى ، النقطة الرئيسية فى سباق التسلح

التكنولوجيا الحديثة

والتنمية والبحوث العسكرية

تعد الآفاق التى افتتحتها نتائج البحث فى مجال الفيزياء النووية والثورة التكنولوجية الثانية ضرورية للسباق الحالى من أجل التفوق الاستراتيجى وامكانيات تحقيق الضربة الأولى . وقبل ان نعود بالحديث الى ديناميكية التسليح ينبغى لنا

ان تؤكد أن السعي وراء التقدم التكنولوجي الجديد في مجال الأسلحة النووية ينطوي على مخاطر كبيرة ، فنحن نقوم بتجارب على قوى مجهولة ونتعامل معها على نسق ما كان يتبع في العهود القديمة عندما كان يمكن أن يتم البحث عن الأسلحة المتقدمة عن طريق التجربة والخطأ ، نحن اليوم غير قادرين على قياس كامل لآثار وعواقب الانفجارات النووية ، فنحن نتحرك معصوبي الأعين غالبا في مجاهل المستقبل

وقد تم التركيز على هذا الجانب من سباق التسلح في دراسة حديثة لأكاديمية العلوم القومية بالولايات المتحدة تقول فيها ان اكتشافات عديدة قد تمت عن الآثار المحتملة للانفجارات النووية عن طريق التقصي العلمي المتأني بل بطريق المصادفة والحظ ، وأكبر مثل صارخ ذكر عن ذلك هو الاكتشاف العرضي الأخير الذي مفاده أن الانفجارات النووية يمكن أن تدمر الطبقة الأوزنية من الغلاف الجوي التي تساعد على حماية الحياة بكافتها على الأرض من الأشعة فوق البنفسجية . ويضيف تقرير من مؤسسة الولايات المتحدة للرقابة على التسلح ونزع السلاح قائلا : « لقد انتهينا الى التحقيق من ان الأسلحة النووية لا يمكن التنبؤ بها ، كما أنها مميتة في نتائجها . وبالرغم من مضي حوالي ثلاثين عاما من التنمية والدراسة هناك لايزال الكثير الذي لا نعرفه بعد ، وهذا صحيح بصفة خاصة عندما ندرس الآثار الشاملة لحرب نووية واسعة النطاق » .

حجم التنمية

والبحوث العسكرية واتجاهاتها

وبالرغم من تحذيرات المجتمع العلمي المعني يستمر التنافس على الأسلحة التكنولوجية دون مهادنة ويسهم اسهاما كبيرا في تصعيد سباق التسلح

وتستنفد التنمية والبحوث العسكرية اليوم طاقات وقدرات حوالي نصف مليون عالم ومهندس حول العالم ، و ٨٥٪ من هذه الجهود تجري في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ويعد الحجم الحالي للتنمية والبحوث العسكرية ظاهرة دولية حديثة نمت سريعا بعد الحرب العالمية الثانية عاكسة معها التحول في سباق التسلح من الكم الى الكيف . وبينما كانت التنمية والبحوث العسكرية قبل الحرب العالمية الثانية تستنفد اقل من ١٪ من نفقات التسليح تستنفد الآن من ١٠٪ الى ١٥٪ ، وقد تزايدت الاستثمارات في التنمية والبحوث العسكرية من اربعة اضعاف المعدل العام لنمو نفقات التسليح الدولية الى خمسة اضعافه واذا سلمنا بأن النفقات العسكرية العالمية في الوقت الحالي تصل الى حد ٤٠٠ بليون سنويا امكن ان نستنتج أن للتنمية والبحوث العسكرية ميزانية سنوية دولية تقدر بما يتراوح بين ٤٠ بليون دولار و ٦٠ بليون دولار ، أي ثلاثة أضعاف الاعتمادات المخصصة في نطاق المعونات الرسمية للدول النامية .

ان البيانات الدقيقة عن نفقات التنمية والبحوث العسكرية فى الاتحاد السوفيتى متفرقة وغير متوفرة على الاطلاق ، ومع ذلك يمكننا الأخذ بالبيانات التقريبية للولايات المتحدة باعتبارها تعكس الاتجاهات الدولية ، اذ أن مشروع الميزانية المخصصة للتنمية والبحوث الاتحادية للسنة المالية ١٩٧٩ يبلغ ٢٧ر٩ بليون دولار يخصص ٥٠٪ منها (١٣ر٨ بليون دولار) مباشرة للدفاع و ٣ر٤ بليون دولار لأبحاث الفضاء (تقنيات الاستشعار عن بعد ، وأنظمة الرقابة على المرور الجوى والأمن النووى ، الخ) ، و ١٠ر٧ بليون للمشروعات المدنية مع التركيز على الأبحاث الأساسية وأبحاث الطاقة التى يمكن أن يكون لها مغزى عسكرى . وتؤكد هذه الأرقام تقديرات معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولية القائلة بأن التنمية والبحوث العسكرية تستنفد أكثر من نصف عدد علماء الفيزياء والهندسة فى العالم ممن هم على درجة عالية من الكفاءة . واذا سلمنا بجهود السوفيت لملاحقة الولايات المتحدة والتفوق عليها فى مجال التكنولوجيا العسكرية يمكن أن نفترض أن نفقات السوفيت والعمالة البشرية فى مجال التنمية والبحوث العسكرية تضاهى على الأقل تلك الخاصة بالولايات المتحدة . ومن الجلى أن سباقا بهذا الحجم له حتما عواقب وخيمة .

وتدل استثمارات الولايات المتحدة فى التنمية والبحوث العسكرية على الاتجاهات الرئيسية فى سباق التسلح ، اذ يخصص البلدان الرئيسيان فى ميزانية السنة المالية ١٩٧٩ للأسلحة الاستراتيجية والأسلحة التكتيكية العظمى ، ومن بينها تنمية تكنولوجية أشعة لازر المرتفعة الطاقة ، وتطوير الغواصة الثلاثية والقذيفة الثلاثية ، والصواريخ البعيدة المدى ، كل الأسلحة التى تعتبر أساسية للوصول الى القدرة على تحقيق الضربة الأولى ، وطبقا لما يقول وزير الدفاع هارولد براون تغطى ميزانية الدفاع للسنة المالية ١٩٧٩ عدد ٩٣ نوعا من الأسلحة خصصت لتحقيق القوة ، و ٣٠ أخرى تعتبر مشروعات عالية القيمة مازالت فى مرحلة البحث والتطوير . وبينما تشير الاستثمارات فى الأسلحة الاستراتيجية الى سباق من أجل تحقيق القدرة على الضربة الأولى قد يشير التطوير المماثل فى الاسلحة التكتيكية (بنفقة تقدر بـ ٥ بلايين دولار فى ميزانية التنمية والبحوث العسكرية) — التى تشمل استنباطات جديدة لرؤوس ناسفة نووية مثل القنبلة النتروجية والقذائف ذات الاستخدامات المتعددة والدبابات والهليوكوبتر والطائرات التكتيكية — الى سباق من أجل زيادة فاعلية القدرات القتالية النووية منها والتقليدية

ومن الناحية التاريخية يبدو أننا الآن أمام نقطة تحول شبيهة — وان كانت أعلى فى المستوى — بالتحول الثورى فى التكنولوجية العسكرية الذى حدث فى أواخر العقد السادس وأوائل العقد السابع مع اطلاق سبوتنج وتطوير القذائف الذاتية الدفع فيما بين القارات وتطوير الغواصة الاستراتيجية ذات القوة النووية وقاذفة القنابل فوق الصوتية والقذائف المرتدة العالية السرعة ، وفى هذا الوقت غير التقدم التكنولوجى الموقف الاستراتيجى تغييرا جذريا فجعل الأسلحة النووية تستخدم فى الميدان أكثر من ذى قبل ، وامتد أثرها لكل القارات بما فى ذلك الحدود القومية

للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، واليوم تبدو المخاطر وشيكة ، ان كلا من التحسينات المتزايدة فى التكنولوجيا العسكرية فى العقد الاخير من ناحية دقتها والثقة بها وتشغيلها ، والأسلحة الجديدة التى تم تطويرها وانتاجها ونشرها والتى فى مرحلة التطوير ، مثل المركبات القابلة للارتداد الموجهة المتعددة الاغراض ، ومركبات المناورة الضخمة ، وسفن الصواريخ البعيدة المدى ، والقاذفات المتحركة الذاتية الدفع فيما بين القارات ، والقمر الصناعى المقاتل القناص ، والرؤوس الناسفة النووية التى تعمل بالاشعاع أو بالمتفجرات ، الخ ، قد ضاعفت بدرجة كبيرة من القدرة على الحرب النووية وجعلت من حدوث الضربة الأولى أمرا محتملا .

القوى التى تدفع التنمية

والبحوث العسكرية

يمثل ما قد نطلق عليه « دافع فرانكشتين » جانبا هاما فى عملية التنمية والبحوث العسكرية ، وهو دافع ذاتى عرفه ماكنمارا بالتحديد بأنه « ضرب من القوى الدافعة الذاتية الحمقاء القائمة بذاتها » . وفى الواقع يمكننا التحدث عن القوى التنظيمية والتقنينية والتنفيذية التى تحتم التنمية والبحوث العسكرية التى تعمل كدافع قوى وراء التسليح ، واربع من هذه القوى لها مغزى أساسى ، وهى :

(أ) الدافع الى التنافس التكنولوجى

(ب) الأثار الثابتة والمحركة لفترات التفوق فى السلاح الطويلة

(جـ) ضرورة الاستمرار والرغبة فى النمو

(د) تكتيل الجهود والتفاعلات المتبادلة

ويستمد الدافع الى التنافس التكنولوجى من ذات حجمه التوسع فى التنمية والبحوث العسكرية ووضع أهدافها ، لقد انتشرت البحوث العسكريةفى عدد من المؤسسات الصناعية والمعامل والجامعات ومعاهد البحوث الخاصة ومراكز التعليم ، وكما تشمل الحرب الحديثة كل جوانب الحياة البشرية وتغزو كل البيئات ــ الأرض والبحار واعماق البحار والفضاء والغابات والصحراء ــ كذلك تخللت التنمية والبحوث العسكرية جميع الفروع العلمية تقريبا ــ الطبيعية والاجتماعية والطبية والسلوكية ــ وما هو الا طبيعى أن يتنافس مئات الآلاف من العلماء والمهندسين المنتشرين فى آلاف من مؤسسات الأبحاث والذين يعالجون مشاكل متشابهة فى اختراع أسلحة جديدة وتطويرها واتقانها ، وعلاوة على ذلك تعمد السلطات لكى تستعجل النتائج وتحقق أعلى كفاءة الى ابقاء التنافس الصحى من خلال رصد الاعتمادات والمنافسة المنظمة بين الخدمات المختلفة (الجيش والقوات الجوية والبحرية) والمعامل المختلفة وسياسة الوصول الى القوة

وبذلك فالمنافسة فى مجال التنمية والبحوث العسكرية ليست بالظاهرة العرضية ، فهى سمة تنظيمية داخلية تتكامل لفرض الكفاءة عن طريق التفاعل والتنسيق .

وتشابه المنافسة داخل شبكة التنمية والبحوث العسكرية الى حد ما المنافسة فى المجالات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى حيث يكون النفوذ والاهتمامات المادية وضغوط الجماعة من الأمور الجوهرية . ومع ذلك فدوافع العلماء لها بواعث أخرى فى صورة حب الاستطلاع العلمى والنفوذ المتصل بالعمل . ثانيا التنافس أقوى بسبب حجم المشروع ولأن الناتج الأخير لا يمكن أن يكون دون أرفع مستويات التكنولوجيا . فبحكم التعريف يتحتم أن تكون الأسلحة الجديدة أفضل وأعلى كفاءة من مثيلاتها السابقة ، وبالطبع أفضل من تلك التى فى يد العدو ، كما يجب مراعاة بعض المعايير الخاصة بعامل التكلفة ، فعلى الرغم من أن التنمية والبحوث العسكرية قد تكون مجالا تلعب فيه العوامل الاقتصادية دورا صغيرا فانه توجد أمثلة تطرح فيها وفرة الأسلحة الجديدة ذات الاستعمالات المتشابهة مشاكل تتعلق بالمنافسة فى الانتاج والانتشار ، ومثل ذلك تلك المنافسة الأخيرة فى الولايات المتحدة التى كانت بين قاذفة القنابل ب-١ وطائرة الصواريخ الطويلة المدى ، ووقع الاختيار على طائرة الصواريخ . وقد كان وزير الدفاع هارولد براون لماحا عندما أشار الى أن عامل التكلفة معيار حاسم فى الاختيار .

وينتج عن هذا التنافس سباق على المستوى القومى يعزز السباق على المستوى الدولى ، وفى الواقع ينشغل الباحثون غالبا فى شبكة التنمية والبحوث العسكرية بالمخترعات المعروفة كل المعرفة لزملائهم الباحثين فى المؤسسات المنافسة فى بلادهم أكثر من انشغالهم بتفاصيل المنجزات غير المعروفة تماما خارج بلادهم ، والنتيجة أن تنزع الديناميكية الداخلية القائمة بذاتها الى التفوق على قوة دفعها الدولية

وقد يشير المرء جزافا الى الآثار البالغة الضرر على التنمية الوطنية والدولية نتيجة للدور القيادى للتنمية والبحوث العسكرية فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، فهى لا تستوعب جهود أفضل العبقريات العلمية والتكنولوجيا فحسب — وبالتالى تمثل سوء توزيع للموارد — بل هى كذلك تحرف أولويات البحوث والتنمية وتقلب اتجاهات البحوث وتفسد الأنشطة العلمية التى قد تكون أساسية لرخاء البشرية ، وتعد الحصيلة الفائضة المتبقية للمجالات المدنية غير ذات بال بالمقارنة بالاستثمارات الحربية ، والخسارة كبيرة بصفة خاصة اذا نظرنا الى متطلبات العالم الثالث

وتتصل القوة الثانية المذكورة بالفترات الطويلة للتفوق فى السلاح التى يتطلبها تطوير الأسلحة الحديثة ، فالامر يستغرق عشر سنوات أو أكثر لاستكمال الدورة من المرحلة الاولى لاكتشاف الأسلحة الحديثة حتى مرحلة اتقان تكنولوجياتها وانتاجها . ولهذا آثار عدة ، أولها انها تحقق التوازن والاستقرار والاستمرار للقوة الدافعة لكل من التنمية والبحوث العسكرية والتسليح ، ثانيها ان عامل الفترات

الطويلة للتفوق فى السلاح يتضافر مع الجمود البيرقراطى وينفخ مزيدا من الحيوية فى عملية التسليح ، اذ من الصعب أن تنسحب من التزام عقدته على نظام معين من الأسلحة حال شروعك فى استثمار مبدئى له واتخذ قرار بشأنه ، وانطلقت جهود التطوير تعمل بكامل حركتها ، ثالثها أن الفترات الطويلة للتفوق فى السلاح تؤثر على العملية الخاصة باتخاذ القرار بشأن التسليح عن طريق ممارسة الضغوط من أجل اتخاذ قرارات مبكرة لكى نسبق العدو ونوفر الاسلحة الجديدة فى حينها ، فالضرورة التكنولوجية لها وزنها فى الأحكام المتعلقة بالمواقف وفى اختيار الأسلحة ، رابعها أن فترات التفوق الطويلة ترفع كذلك من كفاءة التنمية والبحوث العسكرية . وكما يهدف السباق التكنولوجى الى تضييق أو توسيع الفجوة التكنولوجية بين الأطراف المتنازعة يظهر دافع الكفاءة لكى يقلل فترات التفوق الطويلة التى يتطلبها تطوير الأسلحة الجديدة ، وهذا بدوره يسهم فى الديناميكية الوطنية لسباق التسلح والتنمية والبحوث العسكرية ككل

وفى نطاق عامل فترات التفوق الطويلة فى مجال التنمية والبحوث العسكرية يمكننا الاشارة كذلك الى أثر جانبى هام هو التأثير السلبى على مراقبة السلاح ، فبينما يناقش القائمون بمباحثات مراقبة السلاح الحد من الأسلحة المعروفة والقائمة تمضى التنمية والبحوث العسكرية قدما تصونها السرية من أجل تطوير الأسلحة الجديدة التى تقوض كلا من المباحثات والاتفاقيات المبرمة ، وبصفة عامة تتقدم الابتكارات فى السلاح بخطى أسرع من مباحثات مراقبة السلاح . وكما أن أنواعا معينة من السلاح تصبح بالية كذلك تصبح الاتفاقيات التى تعنى بها . وهكذا الى جانب كون التنمية والبحوث العسكرية قوة دافعة وراء التسلح هى كذلك تمثل عائقا لمباحثات مراقبة السلاح ونزع السلاح

والقوة الثالثة فى مجال التنمية والبحوث العسكرية هى ضرورة الاستمرار ، الحافز للمضى قدما والتوسع . وفى نطاق ظروف سباق التسلح والعناية بالتحسينات النوعية فى الأسلحة يصبح من الضرورة الحيوية أن نبقى على التنمية والبحوث العسكرية ونتوسع فيها فالاحتفاظ بمركز القيادة فى التكنولوجيا أو الحصول عليه يعد اليوم أمرا جوهريا لصالح أهداف المؤسسات العسكرية ومواقع القوى على المسرح الدولى . وكلما تقدم السباق التكنولوجى زاد الاعتماد على التنمية والبحوث العسكرية ، والحافز هو مضاعفة الجهود التكنولوجية . فاتمام اختراع نظام واحد من الأسلحة يتطلب متابعته بنظام جديد ، ويتطلب تطوير الأسلحة الهجومية استجابة فى تطوير أسلحة دفاعية جديدة ، والعكس ، وينبغى الابقاء على القوى العاملة الرفيعة التخصص التى تجند من أجل التنمية والبحوث العسكرية والعمل على حمايتها وجعل المؤسسة بكاملها على أهبة الاستعداد والتيقظ بصفة مستمرة ، وعلاوة على ذلك يتطلب الاشتراك فى توجيهات ومشروعات الأبحاث الجديدة كل الجدة التوسع المطرد فى التسهيلات وتدعيم القوى العاملة ، وهكذا تميل التنمية والبحوث العسكرية الى التضامن ، وتميل بالتالى الى تنشيط سباق التسلح ، واصبحت قوة بذاتها ، وأصبح لامكانياتها واستعدادتها وزن له قيمته فى ميزان القوى ، وبوصف التنمية

والبحوث العسكرية مصدر قوة تكنولوجية وعسكرية وسياسية اصبحت أداة فى يد الدبلوماسية تضيف قوة الى مواقف المتفاوضين

والقوة الرابعة فى عملية التنمية والبحوث العسكرية التى تسهم فى فاعليتها هى ما سماه كوستاتسيبيس تكتيل الجهود فى مجال تطوير الأسلحة أو عامل التفاعل المتبادل ، فقد علق قائلا : « فى أغلب الأحوال يتطور نظام ما حربى رئيسى نتيجة لاتقان عدة تكنولوجيات بدت غير مرتبطة بعضها بالبعض الآخر ـ تكتيل الجهود ـ وعندما تجمع معا تكون نظاما جديدا غير متوقع فى الغالب ، أو تجعل ممكنا من الناحية التقنية نظاما وضع تصور له من سنوات سابقة » . وكثير من المشروعات تلتقى فيما بعد لتنتهى الى نظام جديد بعد أن كانت تتحرك فى بادىء الأمر فى اتجاهات مختلفة كما كان الحال مع برامج الأقمار الصناعية الاستكشافية الاستراتيجية ، اذ تسمح التشكيلة الكبيرة من المشروعات وجمهور العلماء العاملين فيها بتفاعل كبير للأفكار والمشروعات ، ولكن فى الوقت نفسه يولد عامل تكتيل الجهود الضغوط التى تعمل على تجنب المراقبة . لقد أكد هيربرت يورك فى كتابه « أصل المركبات المرتدة ذات الاهداف الموجهة » هذا الجانب قائلا : « لا يمكن احكام الرقابة على البرامج النابعة من الأهداف والقرارات المستقلة التى تبدو فى ظاهرها غير مرتبطة أو محاولة وقفها عن طريق المواجهة المباشرة ، اذ لا يمكن منعها أو الحد منها الا عن طريق منع سباق التسلح ككل أو الحد منه » . وما هذا الا دليل على المشاكل المعقدة التى قد نقابلها فى محاولاتنا لتحقيق الرقابة على التنمية والبحوث العسكرية .

عوامل عدم الاستقرار

والرقابة على السلاح

واللا معقول

للسباق فى تكنولوجيا السلاح آثار تؤدى الى عدم الاستقرار العام فى الميزان العسكرى الدولى ، اذ يسهم كل اكتشاف جديد فى الأسلحة الهجومية أو الدفاعية فى عدم الاستقرار ؛ لانه يضفى ميزات على الطرف الذى تراه يعمد غالبا الى استخدام ميزاته فى تسديد الضربة الأولى ، ومن نظرة اكثر عمومية يشجع السباق التكنولوجى عدم الاستقرار بوسيلتين : من خلال التقدم الحقيقى ، ومن خلال الآثار السيكولوجية ، وينزع التقدم الحقيقى فى التكنولوجيا الى تدمير اى استقرار قد يبدو فى ميزان القوى ، فى حين تزيد الآثار السيكولوجية من حدة السباق عن طريق اذكاء ردود الفعل التى تضاعفها السرية ـ التخطيط لأسوأ الفروض ورد الفعل المضاعف ـ وكلما كانت التكنولوجيا اكثر لولبية وأكثر تعقيدا زادت صعوبة اصدار أحكام على ميزان القوى والتحكم فيه ، ومن ثم يتضاعف اهتزاز مواقع الاستقرار

وهكذا يضاعف السباق فى مجال التكنولوجيا العسكرية من عناصر الشكوك فى المحيط العسكرى ويزيد من حجمها ، وكما أنه ينتشر ويأخذ أبعادا دولية تضيف الوقود الى النزاعات المحلية وسباقات التسلح الاقليمى يسهم كذلك فى ازدياد حدة التوتر الدولى

وبالنسبة للرقابة على السلاح يعد أثر السباق فى التكنولوجيا العسكرية مدمرا، اذ أن الرقابة لا يمكن أن تتمشى مع هذا السباق ، اذ يهدم سباق التسلح الفرض الاساسى من الرقابة على السلاح ليصل الى استقرار عسكرى ما عن طريق التسلح الموجه والمتوازن . ويعتقد بعض مراقبى السلام ، والفشل يواجههم نتيجة لديناميكية التكنولوجيا ، أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الا عن طريق الوصول الى أعلى درجة من الكمال فى السلام . ومن الواضح أن هذا علاج من أجل تنافس أكثر شراسة

ويؤثر الاهتمام بالتكنولوجيا العسكرية العالية على الرقابة على التسلح تأثيرا مباشرا ، ويفسد عملية المفاوضات نفسها ، ويدخل عناصر على المباحثات تزيد من سرعة ديناميكية التسلح ، اذ تسبب الجهود للوصول الى الحد من السلاح من ناحية الكمية الضغوط لتعويضه من ناحية الكيف ، اذ بينما يسعى المتفاوضون للاتفاق على حد أعلى كمى تتقدم فى الوقت نفسه الابتكارات التى تحيل مصانع السلاح الصغيرة الى مصانع على درجة أعلى من الكفاءة والقدرة على التدمير . وتجربة مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت) تصلح مثلا طيبا لذلك ، وقد سارت هذه التجربة خطوة بخطوة مع أسلوب آخر ، هو طريقة ورقة المساومة ، وهى عبارة عن تطوير الأسلحة الجديدة التى يفترض أنها تجبر العدو فى بادىء الأمر على التراجع خلال المباحثات ، ولكنها فى مجرى العملية تستوعبها قائمة اسلحة ، وهذا الحال كان مع المركبات القابلة للامتداد الموجهة والمتعددة الاغراض التى قيل لنا انه قد تم انتاجها فى بادىء الأمر كورقة مساومة فى مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) ، ولكنها فى نهاية الأمر أصبحت سلاحا استراتيجيا رئيسيا فى مصانع الأسلحة الخاصة بكل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

وقد حدث أثر مشابه لأثر التعويض بالكيف عن الكم عندما تم الانتقال من وسائل الاختبار البسيطة الأولى الى تقنيات أكثر تقدما وتعقيدا ، وهكذا شجعت معاهدة حظر التجارب الجزئى عام ١٩٦٣ الاختبارات النووية تحت الأرض ، فى حين هدفت معاهدة حظر الاختبارات على الحدود الى الاستمرار فى الاختبارات بحد منخفض ولكن بتقنيات محسنة ، وأخيرا بعد أن واجهت مباحثات سولت أنظمة قوى مختلفة ومستويات من التجهيزات فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ارتضت أن توفق بين المتطلبات الخاصة بكل من المؤسستين العسكريتين ، وذلك بالموافقة على الحدود التى تسلم بمستويات قوتهما الحقيقية وبرامج الأسلحة القائمة ، وهكذا تحت ضغط التكنولوجيا تحولت عملية مراقبة السلاح الى ممارسة تعاونية فى مجال التسليح المتبادل

ويعكس الموقف الحالى الخطير فى عملية مراقبة السلاح الكوارث التى نشأت عن تفجير ثورة التكنولوجيا العسكرية ، وقد كتب هارفى بروكسل فى ١٩٧٥ عن موضوع سباق التسلح الكمى ، وافترض أن الحد من معدل النمو التكنولوجى للأسلحة يظهر كمشكلة رئيسية فى عملية مراقبة السلاح فى المستقبل ، وتظل المشكلة بدون حل ، كما يزيد المعدل السريع للابتكارات التكنولوجية العسكرية من حدة الأزمة الناتجة عن مراقبة السلاح

ولم يحتل أى عنصر من عناصر ديناميكية التسليح المعاصرة ، بمثل هذا التأثير العميق ، مثل هذا المركز الرئيسى الذى احتلته التنمية والبحوث العسكرية ، فهى القلب والعصب الرئيسيان للسباق فى مجال التكنولوجيا ، وهى دعامة سباق التسلح ، وهى كذلك أكثر العوامل المحركة له ، وهى تربط ديناميكية التسلح ربطا عضويا مع الهياكل الاقتصادية والانتاجية للمؤسسة العسكرية والبيروقراطية فى الدولة ، وهى الدافع الى الابتكار فى الثورة التكنولوجية الثانية ، وعلى هذاالنحو تتجنب الرقابة الاجتماعية ، وتنزع الى أن تصبح طليقة لا سيطرة عليها

تحالف المؤسسات

يجد الدافع الذاتى للتسليح الوطنى الذى تحركه التنمية والبحوث العسكرية تأييدا اجتماعيا قويا من خلال التحالف بين المؤسسات العسكرية والصناعية والعلمية والتكنولوجية والبيروقراطية الحكومية . انه دوايت د . أيزنهاور هو الذى لفت الأنظار فى خطبة توديعه لرياسة الجمهورية الى ظاهرة « المجمع العسكرى الصناعى » باعتباره ذا تأثير عظيم داخل المجتمع . لقد قال :

« هذه الصلة بين المؤسسة العسكرية الضخمة والصناعة الكبيرة للأسلحة شىء جديد فى خبرة أمريكا ، وقد تحس التأثير الشامل ــ اقتصاديا وسياسيا وكذلك روحيا ــ فى كل مدينة وفى كل مبنى للدولة وفى كل مكتب من مكاتب الحكومة الاتحادية ويجب أن نحترس فى المجالس الحكومية من الوقوع تحت تأثير لا مبرر له ، سواء سعى اليه أو لم يسع المجمع العسكرى الصناعى ، فامكانية حدوث كارثة نتيجة للقوى التى فى غير موضعها قائمة وسوف تستمر .... »

وهذه ليست ملاحظات عابرة ، فهى تعكس حقيقة نحسها بعمق ، كما تعكس قلقا متزايدا لا بصدد خلفيات التسلح فحسب بل كذلك بصدد النسيج الديمقراطى للمجتمع . وفى نطاق مغامرة الهند الصينية كان لهذه الكلمات التى أكدها أيزنهاور رنة نبوئية : « ينبغى أن لا ندع ثقل هذه الرابطة يجعل الخطر يحيق بحريتنا وبالممارسات الديمقراطية » . وقد ذكر البروفسير جورج كيستيا كوسكى مساعد الرئيس الخاص للعلوم والتكنولوجيا فى مذكراته ان الرئيس « تحدث اليه أكثر من مرة عن قلقه بصدد ما أطلق عليه فى كلمته بالمجمع الصناعى العسكرى » . لقد كان أيزنهاور بدون تردد فى جانب البحوث الاكاديمية الأساسية . وقد نقل كيستيا كوسكى عن الرئيس قائلا : ولكنه « كان لا يخشى سوى القوة الصاعدة للعلوم

العسكرية » . ونظرا لأن البحث أصبح رئيسيا فى الثورة التكنولوجية اكد ايزنهاور فى رسالته قائلا : « ينبغى لنا كذلك أن نكون يقظين ازاء الخطر من أن السياسة العامة قد تصبح أسيرة فى يد النخبة التكنولوجية العلمية » .

ومع ذلك فما زلنا بعد مرور عقدين تقريبا لا نحمل هذا الانذار الموثوق فيه محملا جديا

وعلى الرغم من أن أيزنهاور قد أشار الى « المجمع العسكرى الصناعى » فقد كان من الواضح انه ليس قلقا على التحالف بين صناعة السلاح والعسكريين فحسب بل كان قلقا كذلك على دور البيروقراطية السياسية للدولة فى « كل مبنى تابع للدولة وكل مكتب من مكاتب الحكومة الاتحادية » ومواقع القوى التى تستأثر بها النخبة من العسكريين والعلميين والتكنولوجيين

وبالتعرف على القوى الاجتماعية الداخلية التى تقف وراء التسلح ـ وعلى حد قول أيزنهاور « شبكة المصالح الخاصة » ـ يمكن لنا أن نتحدث عن مجمع المؤسسات العسكرية الصناعية التكنولوجية والبيروقراطية الذى يسيطر على قوة فائقة ويعكس الوحدة العضوية بين كل من العناصر القوية فى القاعدة الاقتصادية للمجتمع وأكثر العناصر فاعلية فى الهيكل العلوى السياسى والأيدلوجى . وقد نمت جميع هذه المؤسسات الأربع لأسباب خاصة بها ـ كعنصر الربح والارتباط المهنى والمراكز المربحة وارضاء مصالح المجموعة والمصالح الشخصية وجدوى الدبلوماسية الخ ـ استثمارا ثابتا فى القوة العسكرية ، وهى تبسط نفوذها للنهوض بهذه الاستثمارات عن طريق اعمال مستقلة ومشروعات تعاونية ، وقد انتشر مداها الأفقى فى المجتمع بصفة مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية ، كما ازداد بوضوح تأثيرها الرأسى على عمليات اتخاذ القرارات مع تفجر التكنولوجيا العسكرية فى السنوات الأخيرة ، ومن غير الضرورى دراسة ما يجول داخل الحكومات مثل وثائق البنتاجون لابراز الحقائق ، فنحن نعرف معرفة جيدة أن التسليح وهياكل القوى وسياسات القوى لها تأثير حاسم على تشكيل الحكومات والسياسة الخارجية والداخلية والطريقة التى يتم بها توجيه عالمنا

وبأية حال ليس مجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية بظاهرة تختص بها أوروبا الغربية دون غيرها ، اذ تنقصنا دراسات كافية بشأن الاتحاد السوفيتى ، بيد أن هذا لا يعنى أن مثل هذه القوى الاجتماعية غير ماثلة هناك ، ومن المؤكد أن مجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية ، الذى يوجد فى مجتمع تملك فيه الدولة الصناعة وتسيطر الدولة فيه على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، يعمل بطريقة تختلف عن عمله فى مجتمع تملك الصناعة فيه هيئات خاصة ، وله طبيعة اجتماعية سياسية مختلفة ، بيد أن الدافع ينشأ من جذور متشابهة ، وتتحرك الديناميكية الداخلية فيه على نهج خطوط متقاربة والنتائج هى هى النتائج بعينها .

وإذا اعتبرنا البناء الاجتماعى الاقتصادى للاتحاد السوفيتى وسيطرة الدولة الواسعة النطاق فقد نتساءل هل مجمع المؤسسات العسكرية والصناعيةوالتكنولوجية والبيروقراطية فى الاتحاد السوفيتى ليس له تأثير اكثر دمارا من تأثير المؤسسات المتحدة المماثلة فى الغرب ، وانه لمن الصعب اعطاء اجابة سريعة بدون دراسة وابحاث مفصلة ، غير أن هناك عنصرا أساسيا فى البناء الاقتصادى والادارة الحكومية فى الاتحاد السوفيتى التى قد تتيح الوصول الى بعض الاستنتاجات غير النهائية ، اذ تتمسك النظرية الاقتصادية الرسمية وتطبيقها فى الاتحاد السوفيتى وكذلك فى الصين بالاعتقاد الذى يؤكد أنه ينبغى أن يكون للصناعة الثقيلة ، وهى الدعامة الأساسية لصناعة السلاح ، الأولوية المطلقة على فروع الصناعات الأخرى ، بما فى ذلك الصناعات الخفيفة وانتاج البضائع الاستهلاكية ، ومهما يعظم نصيب الانتاج المدنى فى قطاع الصناعات الثقيلة فهذا دليل قوى على ثقل الاعتبارات العسكرية فى ادارة الدولة ككل ، ويمكن أن نضيف الى ذلك أن جماعات المصالح العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية ممثلة بوضوح فى كل مستويات السلم الحكومى والحزب ، وربما يصعب تأكيد أين تقع مواطن النفوذ الرئيسية هل هى مع العامة أو البيروقراطيين أو المتخصصين التقنيين أو المديرين الصناعيين ؟ بيد أنه من الصعب أن ننكر أن لها وزنا هاما بل تتحكم فى عمليات اتخاذ القرارات ، ونحكم على ذلك من تشكيل القيادة فى الحزب وأجهزة ومؤسسات الدولة ومن مجرد قراءة صحف أوروبا الشرقية

وفى نطاق الوضع الخاص لمجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية فى مجالس الدولة وتأثيره على السياسة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية ظهر عدد من المشاكل الواسعة النطاق التى تتعلق بالمجتمع والنظام . والدليل الأعظم على ذلك يشير الى العمليات التى تولد القصور فى المجتمع والتشويهات الاساسية فى البناء فى كل من الحياة القومية والدولية . لقد كان أيزنهاور قلقا ــ وهو على حق فى ذلك ــ على مدى التأثير على الحريات والعملية الديموقراطية ، اذ عندما تسود المصالح العسكرية على شؤون الدولة يكون هناك مبرر للخوف من أن يقل حجم المشاركة فى الشؤون العامة والرقابة الجماهيرية عليها ، وأن تتفاقم الاتجاهات الفاشستية ، ويتعين أن تقاسى حينئذ القيم الانسانية الأساسية مثل السلام وقدسية الحياة البشرية وعدم العنف .

وتثار مشاكل مشابهة عندما يسيطر العسكريون على المواقع الرقابية فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، والآثار الاجتماعية الاقتصادية البعيدة النطاق ، وبحصول العسكريين على أعلى درجة من الكفاءة فى التكنولوجيا الحديثة لا يطالبون بأن يكونوا أصحاب الرأى الحاسم فى اختيار الاسلحة فحسب بل يتطلعون كذلك الى السيطرة على تحديد الاولويات فى المجالات الجوهرية الاخرى للنشاط الاقتصادى والتنمية البشرية ، ويتضح هذا أكثر فى دول العالم الثالث حيث انتشرت بصورة مزعجة العسكرية والتحول الى العسكرية فى اعقاب سباق التسلح الدولى .

وهناك آثار أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ، أحدها ، وهو ذو مغزى اساسى ، تبدد الموارد ، والآخر التضخم العالمى للسلاح الذى يشجعه اتباع سياسة اقتصاديات توازن القوى ، والثالث اغراء الاستثمارات الراجع الى شروطها المجزية البعيدة ــ دوافع الربح وقلة الرقابة الجماهيرية ودعم الدولة لها وغيا بعنصر التكامل الاقتصادى الرشيد ــ عن المشروعات المدنية والداخلة فى الانتاج الحربى ، واخيرا تحت ضغط مختلف الهيئات المتحدة لمجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية تنحط الاحتياجات البشرية الاساسية ، ويصبح النظام صارما من خلال تفاقم البيروقراطية ، ويفقد المرونة التى تستجيب بطريقة انسانية للامور الانسانية .

وهناك أمثلة كثيرة يمكن ذكرها عن الآثار المهلكة والخطرة لتأثير مجمع المؤسسات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والبيروقراطية على الامور القومية والدولية ، وكلها تشترك فى صفة حاسمة ، من باب الجدل كلها تواصل وتعمل على تفاقم ديناميكية التسليح وسباق التسلح .

ملاحظات على العمل من أجل نزع السلاح

فى معالجة نزع السلاح ينبغى على المرء ان يدرك حجم التحدى ، وكما يبين تحليلنا نحن لا نواجه قوى مسيطرة اجتماعية وسياسية واستثمارات ثابتة فى مجال التسلح فحسب ، بل علينا أن نواجه كذلك تكتلات تنظيمية نشيطة لها حياة خاصة بها لا تخضع الآن للرقابة الجماهيرية ، وتتحدى الاشراف عليها والادارة المتأنية بتلاحمها وعنادها . ومن نتائج دفعها أنه بينما تسعى القوى النووية الى تجنب الكارثة النووية تتحكم فيها قوى هى نفسها مطلقة العنان ، وهناك تجاذب بين اهداف تجنب الحرب المعلنة وبين ديناميكية التسليح . أن التغلب على هذه العوائق والانتصار على كل من المصالح السياسية البيروقراطية والمصالح الاقتصادية والتدفق التكنولوجى ليس بالمهمة السهلة .

ومهما يعمل المرء لتشجيع الاجراءات الملموسة لنزع السلاح فالواجب الرئيسى الطويل المدى هو جهد تربوى ليخلق مستوى عاما من الادراك للخطورة التى يسببها سباق التسلح ، وحتى يحقق مثل هذا الجهد الفاعلية ينبغى أن يقوم على معرفة واقعية وبصيرة نفاذة بنواحى التعقد فى عملية التسليح ، وقائمها المادية وديناميكياتها وما تنطوى عليه . وينبغى أن تكون العملية كلها واضحة ، وينبغى ان يكون الهدف هو الوصول الى اوسع قاعدة جماهيرية ممكنة لتوضيح القضايا التى تشملها ولاثارة ردود فعل اخلاقية ، ومن خلال عملية خلق الوعى تقتنع الجماهير والامم لتقف بفاعلية فى مواجهة التسليح ونزع السلاح ، وربما تكون الرؤية المكتسبة من خلال هذه العملية التعليمية حاسمة فى اختيار خطوط العمل الصائبة والاولويات والطريق الى نزع سلاح حقيقى وشامل .

وفى الوقت الذى ينبغى فيه الاستمرار فى مخاطبة صانعى السياسة ــ ليس على الاطلاق كجزء من الجهد التربوى لصالح كل من السياسيين والجماهير ــ تكون المعركة الاساسية مع قطاع الرأى العام الذى يؤيد التسليح . وكل هذا يفترض استراتيجية عمل موجهة يمكنها بطرق مختلفة أن تجمع الجماعات الضاغطة والقوى السياسية والتحالفات العريضة فى نضال مشترك من اجل نزع السلاح ، آخذة فى الاعتبار المصالح الخاصة للانقسامات المختلفة داخل المجتمع الوطنى والدولى .

وبكل تأكيد تبدو الظروف الموضوعية مواتية ، فالاغلبية الرئيسية للجماهير من كل الطبقات والاجناس والمهن وكذلك كل الامم هى الخاسرة حتما فى سباق التسليح ، بل ان هذا يمكن ان يتضمن من نظرة اشمل اولئك الذين يجنون ربحا وقتيا من عملية التسليح ، وهكذا ينبغى أن يتمكن الحوار العليم والحجج والبراهين من تحريك العمل المضنى فى صالح نزع السلاح من قبل كل اولئك الذين تتدهور مستوياتهم ، من امهات وزوجات الجنود الذين يقلقون على اعز اقربائهم ، ومن العلماء المعنيين الذين يدركون الاخطار بطريقة مباشرة اكثر من غيرهم ، ومن الكنائس والمجتمعات الدينية التى يمكن ان تتمرد على أساس اخلاقى، ومن الامم الصغيرة التى تشعر بأن القوى الكبرى تضغط عليها ، ومن الدول النامية التى لا يمكن ان تكسب الا من التحول الى أغراض انتاجية .

وفى هذا الجهد التربوى والمحرك يمكن ان نعتمد على كافة انواع القيود ــ المادية والروحية ــ التى تحث على الوقوف فى مواجهة التسليح وسباق التسلح . فلننظر اولا فى الدعوة الى التعقل ، فعلى اسس عديدة ــ التكاليف والضياع والخطر ــ يعد سباق التسلح امرا غير رشيد الى درجة كبيرة . وهو كذلك يتضاد مع الانتاج . والقاعدة التى أكدتها التجربة التالية للحرب العالمية الثانية مفادها أن تكدس الاسلحة المتزايدة فى تعقدها التى تهدف الى استتباب الامن فى الواقع قد أضعفت من مثل هذا الامن ، حتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اصبحا فى وضع غير حصين اكثر من ذى قبل من خلال اكتشاف الصواريخ عبر القارات والدقة المتزايدة واتساع مدى الاسلحة الحديثة وازدياد الثقة فيها ، وعاجلا او آجلا تصبح هذه الاسلحة فى حوزة كلا الطرفين ، ويصبح العالم بذلك اكثر خطورة منه فى أى وقت مضى .

وتعد المجموعة الاخرى من التحذيرات ضد سباق التسلح مجموعة ذات طبيعة معنوية واخلاقية ، وتصبح على الاقل فكرة « الحرب العادلة » موضع مساءلة عندما تكون الحياة البشرية نفسها فى خطر ، ومع تطور الاسلحة التقليدية لتكون لها قوة نووية واتقان الاسلحة النووية لتناسب المواقع التقليدية يختفى الخط الذى يفصل بين المجموعتين ، ويصبح الخطر فى ان يتصاعد اى صراع تقليدى بين القوى الكبرى الى كارثة نووية على أشده ، ويصبح البحث عن الامان بحد منخفض من التسليح وعن عدم العنف والحل السلمى للنزاعات امرا تزداد ضرورته .

وينبغى أن نوجه عناية خاصة لمسئولية العلماء الاجتماعية نظرا لبصيرتهم النفاذة وعمق معرفتهم الداخلية ودورهم الرئيسى فى مجال التنمية والبحوث العسكرية

وادراكهم للنتائج البعيدة الاثر التى تنطوى عليها اعمالهم نفسها ، اذ تعد اليوم صحوة المسئولية الاجتماعية الادبية فى المجتمع العلمى امرا ذا أهمية جوهرية . ويعد اتباع مجموعة من المبادىء السلوكية من جانب العلماء والمهندسين بما فى ذلك قسم مثل قسم بقراط مطلبا عاجلا .

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة لنزع السلاح سوف يشير تحليلنا الى الفرق بين المحركات الخارجية والداخلية وراء التسليح من ناحية والجوانب السياسية والتكنولوجية لديناميكيات سباق التسلح من ناحية أخرى ، ومما سبق أن رأيناه يقع ثقل ديناميكية سباق التسلح اليوم فى الضغوط الذاتية الداخلية والضغوط التكنولوجية ، وبالتأكيد لا ينبغى ان نتجاهل التفاعل السياسى المعقد والتأثير المتبادل على المستوى الدولى ، ولكننا نؤيد كل مجهود يبذل للتخفيف من هذه المشادات ولتسخير الارادة السياسية لخدمة نزع السلاح ، ونصر على الاجراءات الصادقة لتخفيض مصانع الاسلحة النووية وكذلك الاسلحة التقليدية . لقد قدم هدف الامم المتحدة الموافق عليه الخاص بنزع السلاح العام نزعا تاما أفضل اطار لمثل هذه الاعمال، وهناك فى الوقت نفسه حاجة حقيقية لاعادة النظر فى تجربة الرقابة على السلاح فى السنوات الاخيرة بنظرة نقدية ، وهى تجربة تميزت بالانصراف عن نزع السلاح الحقيقى . وانبرت الى تسليح تعاون متوازن ، ومع ذلك اذا عدنا الى تحليلنا ينبغى ان نعطى اولوية عالية لقوى التكنولوجيا الذاتية التى وراء التسليح والتى قد يؤثر خطرها على أكثر عناصر ديناميكيات التسلح الحالية خطرا .

والمفهوم ضمنا من هذه المعالجة ان الجهود من اجل نزع السلاح يجب ان تبدأ من المنزل ، وفرص نجاح محاولات التخفف من حدة التوترات الدولية قليل اذا ما تركت لقوى الفعل ورد الفعل ورد الفعل المضاعف ، ولكى نصفى الجو السياسى ينبغى علينا ان نقوم بواجباتنا المنزلية . وهذا يتطلب التغلب والقضاء على الضغوط الذاتية التى تولد التوتر والمرتبطة بنظريات الردع والسرية المبالغ فيها ومواقف « السلام من خلال القوة » والصور العدائية التى تحبسنا داخل عداءات منظمة وتغذى سباق التسلح . وبالطبع لا ينبغى لمثل هذا المجهود الداخلى أن يواصل طريقه بمنأى عن الجهود الاخرى ، بل ينبغى أن يسير خطوة خطوة مع الجهود المماثلة فى الدول الاخرى التى تشارك فى سباق التسلح ، فالتضامن بين الحركات القومية والحركات الدولية من اجل السلام شرط اساسى للنجاح .

واخيرا يسبق جهود نزع السلاح العمل لوقف التنمية والبحوث العسكرية او لتجميد قدراتها وتعريتها تدريجا فى داخل اطار نزع السلاح العام والتام ، وهذا امر غير معقول ، بيد انه ما لم يعالج بقوة قد تقوم التكنولوجيا المزدهرة بتقويض كل محاولات نزع السلاح .

وقد تم اقتراح عدة طرق لمعالجة الموقف ، مثل الاستقطاعات من الميزانية ، او عقد اتفاقات عدم استخدام السلاح او عدم تطويره ، ومراقبة الحد من الاسلحة

الاختبارات او التحول الى الاستخدامات المدنية او حشد الرقابة الاجتماعية ، ولا يمنع البلية اى اقتراح من هذه المقترحات ، ولكن اذا اجتمعت المقترحات معا فستؤتى نتائج ايجابية ، فالمجتمع الدولى الآن بصفة خاصة فى موضع حسن ، وليس هذا بفضل التكنولوجيا الحديثة على الاطلاق ، من « فرض رقابة صارمة وفعالة » كما نصت عليها اتفاقية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عام ١٩٦١ بشأن مبادىء المفاوضات من أجل نزع السلاح . لقد تنبأ اتفاق زورين وماكلوى بانشاء منطقة دولية لنزع السلاح فى داخل نطاق الامم المتحدة لتقوم بهذه المهمة ، وربما كان وسائل الرقابة غير المتطفلة فى ذلك الحين ما زالت بدائية يستحيل معها العمل الفعال ، ولكن اليوم تتوفر اساليب الرقابة الالكترونية والطبيعية والكيمائية وعن طريق القمر الصناعى ، وفى الواقع تستخدم القوى الكبرى هذه الاساليب لصالح اجهزة مخابراتها والمشكلة تقع فى تدويلها وتحويلها الى صندوق مشترك للمعلومات لكى تحد من سباق التسليح والتنمية والبحوث العسكرية . ولقد حان الوقت لان تنشأ وكالة دولية تستخدم القمر الصناعى فى الاشراف والرقابة والتحقق لكى تنهض عملية نزع السلاح على قدميها ؛ ولا يمكن ان تكون مثل هذه الوكالة حاسمة فى الرقابة على التنمية والبحوث العسكرية فحسب ، ولكنها قد تؤدى كذلك دورا اساسيا فى الرقابة على اجراءات نزع السلاح والتحقق منها وتقوم بواجب اضافى وان كان فى غاية الاهمية فى مجال التنمية . لقد تم الاعتراف على نطاق واسع باهميتها فى تحقيق الامن ونزع السلاح ، ويمكن لهذه المنظمة اذا وجهت التوجيه الصحيح ومنحت السلطات السليمة ان تكون نقطة انطلاق رئيسية فى جهود التنمية واستخدام الموارد ويمكنها باستخدام اساليب الاستشعار عن بعد أن تنظم المعلومات عن الموارد العالمية المتاحة وتقدمها لكل الامم ، ويمكن استخدامها فى تنظيم مشاريع انتاج المحاصيل واستخدامها كجهاز انذار مبكر عن امراض المحاصيل ، ويمكن ان تقوم باشراف دولى على البيئة للقضاء على التلوث والكوارث الطبيعية ، ولاستغلال رشيد للطبيعة ، وبذلك يمكن لمثل هذه الوكالة ان تربط وظيفيا بين اكثر المهام المعاصرة حيوية ، اى بين نزع السلاح والتنمية .

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

الأسس التربويّة لعلم الاجتماع

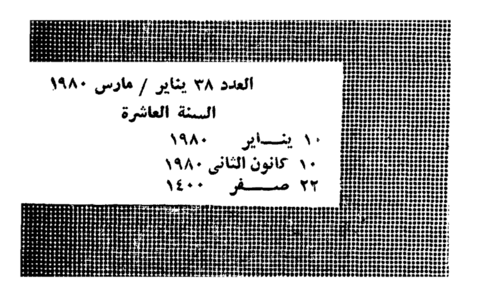
العدد الثامن والثلاثون - السنة العاشرة

يناير / مارس ١٩٨٠

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

اليونسكو

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية



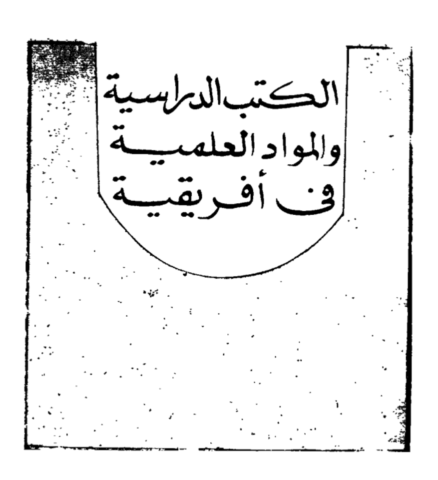
تصـــدر عـن :

مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ـ شـــارع طلعت حـرب
ميـــدان التحـريـر ـ القاهـرة
تليفون: ٧٤٤٥٠٢

●● محتويات العدد



●● ان القضية المهمة فى موضوع تأليف الكتب الدراسية فى مختلف مراحل النظام التعليمى عند أى أمة من الامم هى اضطلاع المثقفين فى هذه الامة بنشر العلوم الاجتماعية · ولكن المهمة الكبرى والمباشرة فى هذا الشأن تقع على كاهل العلماء الاجتماعيين من هؤلاء المثقفين ، وبخاصة اذا كان هؤلاء العلماء يشتغلون بتدريس مختلف المواد الاجتماعية ·

وهذه القضية تتخذ شكلا خاصا فى أفريقية حيث تعد العلوم الاجتماعية وسيلة لمعالجة مشكلات المجتمعات المتغيرة وأداة لتفسير وتحقيق الظواهر الاجتماعية المشاهدة · على أن العلماء الاجتماعيين فى افريقية ــ كشأنهم فى الهند ــ يواجهون مشكلات خطيرة فى تاليف الكتب الدراسية ، منشأها التعارض بين ما يصفه يوغندراسنغ « بالثقافة العالمية للعلوم الاجتماعية » و« الثقافة القومية لطلاب العلوم الاجتماعية وتتجلى هذه المشكلات فى أن الاسئلة التى يوجهها الطلاب

الكاتب : أكنولا ٠ ا ٠ أكيوو

أستاذ ورئيس قسم السوسيولوجيا والأنتروبولوجيا بجامعة ايف ، ايل ايف ، ومراسل المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية في نيجيريا ٠

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ورئيس مشروع الألف كتاب سابقا

لمدرسيهم ، وبخاصة فى المرحلة الجامعية ، تنشأ غالبـــا عن تفكيرهم فى ثقافتهم المحلية المتضمنة عناصر قوميـــة وثقافية متعددة ٠ ولذلك قد يعجز المدرس المتضلع من الثقافة العالمية للعلوم الاجتماعية عن تقديم اجابات شافية عن الاسئلة الموجهة من الطلاب المحليين ، برغم ما يتمتع به من مكـــانه مرموقة فى الدوائر الأجنبية ٠ بيد أن المدرس الافريقى لن يلبث أن يعرف كيف يستعين بقريحته الوقادة على الاجـابة عن أسئلة تلاميذه ، دون أن يفقد النظرة العالمية لمادته ، وذلك بعد قيامه بدراسة دقيقة لتاريخ بلاده وبخاصة تلك العمليات التى تتحول بها الثقافة المحلية الى ثقافة قومية ٠

وليست مشكلات تأليف الكتب الدراسية فى البلاد الافريقية محددة فى مرحلة ما بعد التخرج فى الجامعة ، والمشكلة الحقيقية هى أن علماء المواد الاجتماعية قلما يقومون بترجمه المراجع الأجنبية الى اللغة المحلية أو القومية ، كما هو الحال فى بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية • والسبب فى ذلك أن كثيرا من الجامعات ـ باستثناء بعض بلاد شمال أفريقية ـ تؤثر ، لسوء الحظ ، أن تكتب وتفكر وتعلم الأفارقة بتلك اللغات الأوربية أو العربية التى نقلت بها ثقافة الكتب اليهم • ولذلك يمكن تلخيص المشكلات الدقيقة فى تأليف الكتب الدراسية فى معظم البلاد الافريقية فيما يلى : بأى لغة وبأى وسيلة يجب نشر العلوم الاجتماعية ؟ كيف يمول تأليف الكتب الدراسية وبمن ؟ ويجب أن نسأل أيضا : ما مهمة المدرس بالنسبة لتأليف الكتب المدرسية ؟ هل ثمة مشكلات يتعين أن يعالجها مؤلف الكتاب الدراسى فى العالم الثالث ـ وبخاصة فى أفريقية ـ خلاف المشكلات التى يعالجها المؤلف فى الدول الام (الكبرى) ؟

الوضع فى أفريقية

أفريقية قارة شاسعة الأرجاء تضم مالا يقل عن ٥٦ دولة مستقلة • وقل منها ما تمتع بالسيادة مدة تربى على قرن من الزمان • وقد ظفرت الأغلبية الساحقة من هذه الدول باستقلالها منذ فترة تتراوح بين عشرين واثنتين وعشرين سنة • وجميع هذه الدول متعددة اللغات والثقافة • وقد خلفت القوى العالمية فى القرنين ١٨ و ١٩ للدول الافريقية الجديدة سياساتها التعليمية المبنية على الفلسفات الأوربية عن القارة الافريقية من حيث طبيعة الانسان والمجتمع والسياسة • ولاتزال أسس بعض هذه السياسات التعليمية قائمة حتى اليوم • وفى وسعنا أن نلحظها فى البرامج والمشروعات التعليمية •

وقد صدق على مزروى فى ملاحظاته عن المستعمرات البريطانية السابقة حيث قال :

« لأن المدارس العامة البريطانية كانت تخرج الطبقة الحاكمة من علية القوم فى البلاد ، ولأن الكثير من الأحكام والنظم السياسية كان وليد تاريخ علية القوم فى بريطانيا ، قامت الثقافة السياسية كلها على مبدأ ضبط النفس ، والعمل بروح الفريق ، ومراعاة العدل والانصاف ، وكلها صفات اكتسبها البريطانيون ـ الى حد ما ـ فى ملاعب كرة القدم فى ونشستر ، وايتون ، ورجبى ، وهارو •

ولذلك أدخل البريطانيون فى مستعمراتهم بعض الألعاب التى ساعدت على تكوين الأساليب الاجتماعية والسياسية • وأصبحت كرة القدم أكثر الألعاب الرياضية شيوعا فى أفريقية •

ويمكن اكتساب قواعد اللعب بين عشية وضحاها ، كما أن كرة القدم لاتجدى دائما فى تجنب أشد ضروب العدوان شراسة وضراوة • بل ـ على العكس ـ قد تنشب

المعارك بسبب قرار أصدره الحكم فى مدينة كمبالا . أو قرار أصدره مساعد الحكم ولكن صانعى السياسة فى الحكم الامبراطورى البريطانى كانوا يعرفون ما يفعلون عندما عمدوا الى تلهية الوطنيين بممارسة لعبة كرة القدم مرة أو مرتين بعد الظهر فى كل أسبوع » .

ثم أضاف :

« ان الذى توضحه لنا تجربة المدارس العامة البريطانية هو ان تعليم القيم لايتم عن طريق خطب تلقى فى قاعة الدرس ، أو مواعظ تلقى على منبر الكنيسة ، بل يمكن أن يتم ببعض الوسائل غير الظاهرة مثل لعب كرة القدم فى كلية ايتون ابان القرن التاسع عشر » اهـ .

هذا وانتقال القيم من الدولة الاستعمارية الأم الى المستعمرات لم يكن مقصورا على البريطانيين . فقد مارس هذا العمل البلجيكيون ، والألمان ، والبرتغاليون ، والأسبان ، وغيرهم ، بأسلوبهم الخاص أيضا . وجدير بالذكر أن النقيب والتر رسل كروكر – من رجال حرس الحدود سابقا فى ١٩٤٧ – قد فصل فى دراسته عن الطرق التى اتبعها البريطانيون والفرنسيون ، والبلجيكيون ، فى حكم المستعمرات الافريقية أوجه الشبه والاختلاف فى السياسات التعليمية وتطبيقها ، وأشار أيضا الى النقد الذى وجهه الأوربيون ممن يصفون أنفسهم بأنهم « أحرار الفكر » ، فذكر بعض الاصلاحات القليلة التى اقترحت وبعض اللوم الذى ألقاه صفوة المتعلمين فى ثلاث مستعمرات على البلاد الافريقية ، وقرر أيضا الهدف العام للسياسة الاستعمارية حينئذ هو بلا نزاع ادخال الحضارة الأوربية بين الافريقيين ، دون أية محاولة لفهم طبيعة كل من الحضارة الغربية والحضارة الافريقية . وأخيرا أكد أن التعليم كان له شأن كبير للغاية فى ادخال الحضارة الغربية . وقد أوضح جين م . ليونز فى مقاله الوارد فيما يلى آثار الاتصالات الدولية وتأثير الدول بعضها فى بعض بصور متباينة .

وقد درس المؤرخ النيجيرى أ . أ . أيا نديلى – نائب رئيس جامعة كلابار الآن – الطريقة التى أعدت بها الدولة الاستعمارية الطبقة المتعلمة فى نيجيريا ، فقال ان هذه الطبقة تنقسم الى ثلاث فئات اجتماعية هى : المولدون والمتعاونون ، والخونة . فأما المولدون فهم الرعيل الأول من الطبقة المتعلمة . ولم تكن هذه الفئة وليدة الوضع النيجيرى ، بل كانوا عبارة عن أرقاء منبوذين ، وأصبحت ذريتهم – اذا صح هذا التعبير – بمثابة الحجر المنبوذ الذى صار حجر الزاوية فى بناء صرح نيجيريا . وقد تحولوا الى الجيل الأول من الطبقة المتعلمة طبقا للاسلوب الغربى « على نحو أصبحوا يرون معه أنهم قادة شعبهم الذى نبذهم » . وأما الفئة الثانية فهى الطبقة المتعلمة التى تشبعت بروح الشكر والعرفان للغزاة البريطانيين ولم تكف قط عن نظم عقود المدح والثناء على « السلم البريطانى » والشكر والعرفان للبريطانيين . وكان هؤلاء هم القوم الذين سلمتهم الحكومة الاستعمارية مقاليد السلطة فى العقدين السادس والسابع .

وأما الفئة الثالثة من الطبقة المتعلمة فيطلق عليها اسم « مثيرى الفتن » الذين يرى أيانديلى أنهم هم الرجال والنســاء الذين أغمضوا أعينهــم فى خفة وطيش وهم لايشعرون عن بذور الخيانة السياسية التى غرسوها عشية الاستقلال عن الحكم الاستعمارى • وعلى الرغم من أن أيانديلى كتب ذلك عن نيجيريا فان الأمور التى أشـــار اليها لها نظير فى كثير من أنحاء أفريقية الاستعمارية الأخرى مع اختـــلاف « أشخاص التمثيلية » • على أن أيانديلى يرى أن الأحياء من هذه الفئات الثلاث من الطبقة المتعلمة قد تحولوا الى « النيجيريين الجدد » كما آثر هو أن يسميهم • ومن العوامل التى ســـاعدت على هذا التحول تولى العسريين زمام السلطة فى البلاد ، وانشـــاء ولايات محلية كأقسام فرعية للدولة القومية ، وتعيين الشـــباب فى الخدمة ، وتغير موقف الجامعيين • وكل ذلك يؤدى الى الاهتمام بدراسة أحوال نيجيريا والاهتمام بأمرها ، وهو أمر مفقود فى المناهج الدراسية السارية فى الجامعات النيجيرية • ويعنى هذا التحرر من الرق الثقافى وأنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الموروثة عن عهد الاستعمار •

بيداجوجيا العلوم الاجتماعية

اذا علمنا أن التدريس هو العملية المباشرة لنشر العلوم الاجتماعية ، وأن تأليف الكتب فيها معناه بوجه عام صنع الأدوات الرئيسية لنشر هذه العلوم ، وجب علينا ــ حينئذ ــ أن ندرس مكان البيداجوجيا (فن التدريس والتعليم) فى العلوم الاجتماعية • وأول ما نلاحظه فى هذا الشـأن أن علماء المواد الاجتماعية لم يظهروا اهتماما كافيـا بالتدريس الفعلى لمادتهم • صحيح أنهم يهتمون بمناهج البحث الاجتماعى الذى أحرزوا فيه نجاحا بارزا ، ولكنهم لم يهتموا اهتماما جوهريا بفن التدريس من حيث هو • وأنا أعتقد أن العلماء الاجتماعيين يستطيعون ــ بل يجب عليهم ــ أن يبذلوا قصارى جهدهم للاســهام الكبير فى تطوير البيداجوجيـا بخاصـة • على أنه يجب عليهم أن يعرفوا أمورا ثلاثة قبـل أن يتسنى لهم ذلك : أولها أن الذين يجب تعليمهم نظاميا متوافرون فى كل مكان من المرحلة الأوليـة الى المرحلة الجامعية • وثانيهـا أن طلاب العلوم الاجتماعية حالا ومآلا متوافرون فى المجتمعات الحضرية والريفية على السواء • وثالثها أن الحاجة تدعو لتجريب طرق التدريس التى تتضمن أساليب مقتبسة من الطرق العملية المتبعة فى الثقافات الشفهية باســتخدام بعض الوسائل التعليمية مثــل الأفلام ، وأشرطة الفيديو ، والمسجلات الشريطية ، وغيرها ، وفيما يتعلق بمضـــمون المعارف الاجتماعية يجب على العلمـاء الاجتماعيين من الأفارقة أن يضيفوا الى المناهج التقليدية المتبعة فى العلوم الاجتماعية فى الدول الأم بعض الموضوعات الأخـرى مثل سوسيولوجيا حركات التحرير فى تاريخ أفريقية ، وسوسيولوجيا الأدب الافريقى ، والتبعية الاقتصادية ، والتخلف ، وهذا قل من كثر ، وفيض من بحـر • وبمثل هذه الموضوعات لايصبح المدرس مجرد آلة تردد ما تحتويه بطون الكتب الدراسية •

وبذلك يقوم المدرس بوظيفة ما يسمونه « الموالم » أو الجريوت (شاعر الربابة الذى يغنى المأثورات الشعبية) • وفى أداء هذه الوظيفة يقوم المعلم بجمع شتات المأثورات الشفهية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية ويهيىء منها مادة لتأليف الكتب الدراسية • واذا كانت الوسائل الألكترونية تتيح فرصة حقيقية لبيداجوجيا جديدة فمن الحق أن نقول أن المأثورات الشفهية يمكن أن تؤدى دون شك الى طريقة جديدة فى فن التربية والتعليم •

الحد الأدنى من القدرات الاساسية والكتاب الدراسى للطلاب الجامعيين

الوظيفة الأساسية للكتاب الدراسى هى توصيل المعارف والمعلومات • ويتم هذا التوصيل بطريقة منهجية ، ومتكاملة ، ومتدرجة • ويتألف محتوى التوصيل من أفكار ومعلومات منتقاة بعناية لتكوين مجموعة من المعارف يرى مدرس مادة معينة أنها ضرورية للمبتدىء لكى يكتسب الحد الأدنى من القدرات الأساسية ، ولتوصيل المعلومات المنهجية التى تؤدى الى توفير الحد الأدنى من القدرات الأساسية جرت بعض الجامعات الافريقية على تقسيم مجموعة المعارف والمعلومات الى دروس أساسية ، ودروس متخصصة ، ويطلق عليها أحيانا اسم الدروس الاجبارية ، والدروس الاختيارية • والهدف من الدروس الاجبارية هو توصيل معلومات ومهارات عقلية أساسية الى الطالب يجب عليه اكتسابها قبل الانتقال الى المجموعة التالية من المهارات والمعلومات المتدرجة • والهدف من الدروس الاختيارية هو بدء عملية التخصص فى مجال معين ، أو مجال فرعى من أحد العلوم الاجتماعية • والدروس الاجبارية هى أهم وسيلة لتوصيل المعرفة فى أحد أقسام العلوم الاجتماعية •

لغة التعليم

الأسئلة الواجب توجيهها فى هذا المجال هى : بأى لغة يجب تعليم الدروس الابتدائية والثانوية ، وبخاصة فى البلاد التى تكون فيها اللغة الانجليزية أو الفرنسية لغة ثانية ؟ هل يجب القول بأن الطلاب الملتحقين بالجامعة ينتقلون من مستوى أدنى فى فهم موادهم الدراسية الى مستوى أعلى ؟ كيف تعالج مفاهيم العلوم الاجتماعية فى الكتاب الدراسى ؟ ماذا يجب أن يكون عليه مستوى اتقان اللغة الانجليزية ، أو العربية ، أو الاسبانية ، أو الفرنسية ، كتابة وحديثا ؟ ما فائدة دروس التقوية فى الانجليزية أو الفرنسية فى الدول الافريقية المتعددة اللغات ؟ هذه هى بعض الأسئلة التى تبين مدى تباين المشكلات التى يجب حلها ، قبل الإقدام على تأليف كتب دراسية للتعليم الجامعى •

الوسائل التعليمية

أ ـ المذكرات

هناك وسائل مختلفة لتقديم معارف العلوم الاجتماعيـة الى الطـلاب الافارقة • هناك مثـلا الوسيلة المعروفة باسم المذكرات فى بعض جامعـات أفريقية الغربيـة المتكلمـة بالانجليزية • وتتألف هذه المذكرات من مواد علمية يسلمها المحـاضر الى الطلبة المدرجة أسماؤهم فى مادته الدراسية ، مشيرة الى عناصر المحاضرة وقد تتألف المذكرات من فصل من الكتاب الدراسى ، أو صفحة من جريدة ، أو مقالة فى مجلة ، أو نسخة مطبوعة بالاستنسل من المحاضرة نفسها • وتعد المذكرات الآن وسيلة هامة من وسائل التعليـم عنـد الطلاب الجامعيين بنيجيريا • وقد أصبحت كذلك نتيجـة الاستجابة للاحتياجات التعليمية عند كل من الطلبة والأساتذة فى بيئتهم الطبيعية • وتكون المذكرات عادة فى قطع الربع أو حجم الفولسكاب •

امثلة اجنبية

وفى وسعنا أيضا أن نذكر أشـكالا أخرى للوسائل التعليمية • ولنضرب مثلين من الولايات المتحدة : أحدهما سلسلة مطبوعات بوبز ـ ميريل فى العلوم الاجتماعية » ، والآخر « سلسلة المطبوعات النموذجية » ، وخير مثال لها « مطبوعات أديسون ولسلى النموذجية فى الانثروبولوجيا » • وهذه الأخيرة تتفق مع المؤلفات المألوفة لدى الكثيرين من مدرسى الجامعات الافريقية ، وهناك نماذج أخرى من الكتب المدرسية فى كل من البلاد المتكلمة بالانجليزية والبلاد المتكلمة بالفرنسية ، والمثـال الرابـع هو المؤلفات الأساسية التى تنشرها « مؤسسات سلاسل السوسيولوجيا الحديثـة » ويحررها أنيكس انكلز ، ويتولى نشرها برنتس هول •

الكتب الدراسية للمدارس الثانوية

ونستطيع أن نذكر المزيد من أمثلة الوسـائل التعليمية الأجنبيـة على مسـتوى المدارس الثانوية • وهناك كتاب « الدراسات الاجتماعية » الذى ألفه عالمان بريطانيان من علماء الجغرافيا هما فريد طمسون وباتريك بيلى ، وزميلهما هيوهوز ـ وهو مؤرخ ـ لمدرسى المدارس الابتدائية فى أفريقية ، ونشرته دار لونجمان (لندن) فى ١٩٧٧ •

وقد قام المؤلفون الثلاثة بالتدريس فى افريقية فى أوقات مختلفة ، واشتركوا فى اعداد المدرسين الافريقيين ، بصورة أو أخرى ، فى شرق افريقية وغربها • ومن مزايا كتابهـم أنه يتضمن طريقة هامة من شأنهـا أن تفتح آفاقا جديدة أمام مؤلفى الكتب الدراسية في المواد الاجتماعيـة من الافريقيين وبخاصـة في مجـال

السوسيولوجيا والانثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية فى أى مرحلة من مراحل التعليم. مثال ذلك أنهم استخدموا المأثورات الشفهية فى تطوير برامج العلوم الاجتماعية بقصد الاستفادة من التجارب الثقافية عند المدرسين والطلاب الافريقيين بصورة مباشرة .

وقد قدر طمسون وبيلى وهوز القيمة الحقيقية للألوان المختلفة من المأثورات الشفهية ، كالنحرافات ، والأساطير ، والأمثال ، والحكايات الشائعة فى المجتمعات الافريقية ، فى تكوين ذخيرة وفيرة من المعلومات الاجتماعية الشفهية عن البيئات المختلفة ، وأنماط السلوك الانسانى ، والأنشطة الاجتماعية فى مختلف الظروف البيئية . وهم يذكرون الطرق المناسبة لتفسير الخرافات ، والأساطير ، والأمثال ، والحكايات ، فى تدريس العلوم الاجتماعية فى أفريقية . وهذه الطريقة الحديثة التى تجمع بين الوسائل الالكترونية والأساليب الشفهية يمكن استخدامها ودراستها دراسة نقدية ، واقتباسها بطريقة مفيدة كخطوط ارشادية قابلة للتعديل ، فى اعداد الكتب الدراسية والوسائل التعليمية لطلاب المدارس الثانوية ، وطلاب الجامعة بل كذلك طلاب الدراسات العالية .

والنتيجة التى يمكن استخلاصها من هذا الكتاب هى ان الطريقة التى تدرس بها المواد الاجتماعية يمكن أن تقوم على أساس اكتساب المهارات والاتجاهات والقيم التى تنطوى عليها المأثورات الشفهية . ومن أمثلة المهارات مهارة الوصف والمناقشة ، واستخدام اليد والعين فى الرسم ، ومهارة التنسيق فى الدراما والرقص ، وأما الاتجاهات فمنها اتجاه التعاون عن طريق تأليف الجماعات - مثلا - وفهم أسلوب التفكير والشعور عند الآخرين عن طريق الدراما . وأما القيم فيمكن اكتسابها عن طريق المغزى الأدبى للقصص والحكايات .

المخططون التعليميون ، والمأثورات الشفهية

على أننا اذا رجعنا الى مقالة حديثة بقلم بولارندى أو بيبى المدرس بجامعة لاجوس ، نشرت فى عدد مايو ١٩٧٨ من صحيفة الديلى تايمز النيجيرية ، بدا لنا أن بعض المخططين التعليميين فى أفريقية لم يعوا هذه الدروس . وهذا يشاهد فى نيجيريا بصفة خاصة حيث يقول أوبيبى ان هؤلاء المخططين لايرون أن « الدراسات الاجتماعية » جديرة بالتعليم . وهذا يفسر لنا - على الأرجح - عدم الاهتمام بتدريس علم الاجتماع فى المدارس الابتدائية والثانوية الا منذ عام ، وذلك بالقياس بالجغرافيا التى أدخلت فى مناهج الدراسة منذ أكثر من ٣٠ عاما ، وعلم الاقتصاد الذى أدخل منذ عدة سنوات . ويضيف أوبيبى قائلا : ان المواد الدراسية فى معظم مناهج التعليم بمعاهد نيجيريا العلمية من ابتدائية وثانوية قد وضعت بهدف اجتياز الامتحانات الخارجية ، مثل شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، وامتحان الشهادة المدرسية لغرب أفريقية .

ومن الواضح أنه متى كان الهدف الاسى من اكتساب المعرفة فى كل مراحل التعليم هو اجتياز الامتحان سهل علينا أن نفهم السبب فى الاهتمام بحفظ المعلومات واسترجاعها بسرعة ، وعدم التعويل على كسب المعلومات الاجتماعية من المأثورات الشفهية ، واقتباس هذه المأثورات فى المناهج الدراسية .

ومع ذلك فاننا نستطيع أن نلمح بصيصا من الأمل فى مقال بولازندى أوبيبى حيث أشار الى ما حدث فى جامعته هو من أن لفيفا من الكبار ومعلمى المدارس الابتدائية والثانوية الذين قيدوا أسماءهم فى البرنامج المشترك للتعليم المتخصص يمكنهم أن يقوموا – فى المستقبل – بدور الوسيط ، فيدخلوا فى المدارس الثانوية والابتدائية قدرا من معلوماتهم وخبرتهم التى استمدوها من البرنامج « الذى تخصص المشتركون فيه فى تدريس الدراسات الاجتماعية بالاضافة الى اللغة الانجليزية » . على أنه يجب القول بأن البرنامج المشترك ليس سوى وسيلة واحدة من وسائل عدة لزيادة عدد مدرسى المواد الاجتماعية المدربين فى نيجيريا .

هذا وانشاء أقسام للدراسات الاجتماعية فى المدارس الثانوية هو من الطرق التربوية الأخرى . وتضم المدرسة العالية الشاملة فى « ايتورو » بولاية أوجون فى نيجيريا قسما من هذا القبيل ، كما نشرت كتابا مدرسيا تمهيديا غاية فى الفائدة عنوانه « الدراسات الاجتماعية للمدارس الثانوية النيجيرية » من جزءين ، مع طبعة للتلاميذ ، ودليل للمدرسين . وقد ورد فى التوجيهات الخاصة بالمدرسين والملحقة بالكتاب أن الهدف الأساسى للدراسات الاجتماعية فى المدارس العالية بنيجيريا هو اعداد الطلاب ليكونوا مواطنين واسعى الاطلاع يستطيعون الاسهام فى تقدم المجتمع . وتنقسم محتويات الكتاب الى وحدات تعليمية ، كل وحدة تتضمن أقساما وموضوعات . والأهداف الخمسة الكبرى للمنهج الدراسى كما ورد فى الكتاب هى : (١) تزويد الطالب بالمعلومات (ب) تعليم الطلاب احترام القانون والنظام (ج) تعليمهم وجوب العمل بأمانة وجد (د) الالمام بالثقافة المحلية وثقافة الشعوب الأخرى (هـ) ادارك فائدة التعاون فى المجتمع . ومن الكتب الدراسية الأخرى ما يسمى « مراجع المدرسين فى الدراسات الاجتماعية والثقافية » فى التعليم الابتدائى الذى مدته ست سنوات . وجدير بالذكر أن هذه المراجع من اعداد جامعة ايف بنيجيريا التى تصدر مراجع للمدرسين فى موضوعات معينة ، مكتوبة بالانجليزية . ومن أمثلة هذه المراجع كتاب « كيف برزت نيجيريا الى حيز الوجود » المكتوب لتلاميذ الصف الخامس الابتدائى ويطالب هذا الكتاب المدرسين بتصوير الشخصيات فى صورة حية ، وتعليم التلاميذ

بطريقة تشعرهم بحيوية المدرس وسعة خياله ، ويرافق هذا الكتاب كراسة التلميذ • وبطلب الى المدرسين استخدام المناقشات ، وعرض اللوحات الفنية ، والشرح والتفسير ، واستخدام المعروضات ، وقراءة الخرائط ، ودراسة الصور ، وتمثيل بعض الأحداث ، والاشارة الى الشئون الجارية ، وغير ذلك من الطرق المناسبة لربط التعليم المدرسى بالحيـــاة •

أهداف التعليم

هذه الكتب الدراسية والوسائل التعليمية ليست سوى أمثلة للمواد المستخدمة فى تدريس العلوم الاجتماعية بالمدارس الابتدائية والثانوية • وقد برزت بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية فى هـــذه المدارس ، كمفهوم الأسرة ، والمجتمع ، والأمة ، والبيئة الوطنية ، والدولة القومية ، والتنمية ، والنشاط الاجتماعى ، والهيكل الهرمى للسلطة ، وغير ذلك من المفاهيم الكثيرة • وقد حدد قسم الدراسات الاجتماعية بالمدرسة العالية الشاملة السابق ذكرها ١١ مهارة أو أكثر يمكن اكتسابها فى دراسة المواد الاجتماعية بالمدارس الابتدائية ، وهى :

١ ــ اجادة لغة التعليم •

٢ ــ القدرة على ملاحظة الأشياء •

٣ ــ القدرة على وصف ما يلاحظه الطالب ، عند الضرورة •

٤ ــ القدرة على توجيه أسئلة الى الناس والحصول منهم على اجابات شفهية •

٥ ــ القدرة على توجيه الأسئلة والاجابة عنها بسهولة للاستزادة من المعرفة •

٦ ــ المهارة فى اعداد الأسئلة التحريرية للحصــول على اجابات تحريرية عنها •

٧ ــ القدرة على سرعة القراءة لاستيعاب المعلومات من الكتب الدراســية وكتب المراجع ، والمجلات ، والجرائد ، والصحف •

٨ ــ معرفة استخدام الوسائل السمعية والبصرية •

٩ ــ القدرة على عمل الاشكال الهندسية ، والخرائط التخطيطية ، والصـــور ، والكتابة الصحفية ، والرسوم البيانية ، والأشكال الرياضية •

١٠ ــ زيارة الأماكن الهامة حيث يستطيع التلاميذ مشاهدة الأشياء بأنفسهم •

١١ ـ القدرة على التمييز بين الحقيقة ، والمغالطة ، والرأى ٠

ومن المهارات الأخرى اصدار الأحكام القيمية ، وتمحيص المعلومات المجموعة ٠

وفى بعض البلاد الأفريقية ـ كنيجيريا مثلا ـ تتألف الدراسات الاجتماعية في المدارس الابتدائية من التاريخ ، والجغرافيا ، والتربية الوطنية ، فى حين تتألف فى المدرسة الثانوية ـ الى جانب ما ذكر ـ من علم الاقتصاد ، والسوسيولوجيا ، والنظريات السياسية ٠ والهدف من محتوى المقررات الدراسية فى المجموعة الثانية من المواد أن يكون أساسا مفيدا لدراستها فى المرحلة الجامعية ٠ ويمكن ايضاح المهارات ، والاتجاهات ، والقيم ، التى سبقت الاشارة اليها فى الظروف الفعلية لحجرة الدراسة فى صور مكتوبة . وبالوسائل التعليمية التكنولوجية ٠ وقد تكون الأفكار التى تحملها الأشكال التقليدية للمعرفة محدودة جدا في مجالها بالنسبة للعلم المعاصر ، ولكن اهميتها تكمن فى القيم ، والاتجاهات ، والمهارات التى تنطوى عليها ، والتي سبق أن بيناها ٠

وعلى المؤلف الذي يصبو الى تأليف كتاب دراسى فى العلوم الاجتماعية أن يضع نصب عينيه القراء الذين يهدف هو الى الكتابة لهم ، ومراعاة نظرتهم الى العالم الذى يعيشون فيه ، والمنطق الذى يفكرون به ٠ وليس المؤلف بحاجة فقط الى الاتصال بطلابه أو بمجموعة تمثل القراء عامة ، بل هو بحاجة أيضا الى الالمام بأحوال المجتمعات القروية والحضرية التى يأتى منها طلابه الذين يكتب لهم ٠ وعليه أيضا أن يكون ذا قدرة على التمييز بين عناصر السكان من حيث لغتهم وعاداتهم ، وربما وجب عليه أيضا الالمام بالأعراف الشائعة بينهم ، وتصوير الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تمر بها بلادهم والعالم من حولهم ٠

وعليه أن يدرك أيضا أنه قد لا يوجد الناشر المحلى الذى يقدم على اخراج الكتاب المدرسى ، أو ترويجه بعد طبعه ٠ ولذلك يجب على المؤلف أن يوطن نفسه على استثمار ماله الخاص فى طبع الكتاب المدرسى ونشره ٠

المعلم هو الكتاب الحقيقى

قال الزعيم الهندى الراحل مهاتما غاندى فى سيرة حياته التى كتبها بقلمه :
« لقد كنت أعتقد دائما أن الكتاب المدرسى الحقيقى للتلميذ هو معلمه ٠ اننى لا أتذكر سوى النزر اليسير مما علمنيه أستاذي من الكتب ، ولكني أذكر الآن بكل وضوح

ما علمنيه أستاذى من غير الكتاب » • وفى ضوء هذا القول يجب أن يكون المعلم محل نظرنا واهتمامنا فى نهاية الأمر • وانك لتجد ــ لسوء الحظ ــ أن المركز الاجتماعى الذى يتمتع به المعلم والتعليم الذى يلقيه فى غاية المهانة • وهذا أمر مشاهد فى معظم المعاهد العلمية فى أفريقية ، وبخاصة فى البلاد المتكلمة بالانجليزية • وفى بعض أنحاء أفريقية يتندرون على المعلم فى المجتمعات الريفية ، ويلقبونـــه بلقب « تيسا أوكو » ومعناه : « معلم الأدغال » • ومهما أوتى الأســـتاذ الجامعى من البراعة ، ومهما أنفق الساعات الاضافية فى عمله ، ومهما أجاد اعداد دروسه ، وارتفع مستوى محاضراته أو أفكاره ، فان الناس لا يرون سوى أنه أدى الواجب عليه ، وبالتالى لا يستحق أى أجر اضافى •

ولم يقدر الناس حتى الآن الدور الأكبر للمدرس فى فهم العلوم الاجتماعية فى جامعات أفريقية اليوم ، وأهميته فى اعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية الاجتماعيـة والاقتصـــادية • ولم يسلم الناس حتى الآن بأن جـدوى التعليم تتوقف على خطـة الدراسة التى يضعها المدرس أمام تلاميذه ، وأن تقســيم المنهج يرتبط بتقسيم الكتاب المدرسى نفسه • وقد قال غاندى ان المدرس الماهر هو الذى يلم بالكتاب الدراسى الماما تاما ويبذل جهده فى شرح ما غمض من الكتب الدراسية المقررة على الفصل •

ولا يزال التعلم عن طريق « التذكر السمعى » يتبوأ المكان الأول لدى الكثير من الطلبة الأفارقة فى كافة مراحل التعليم •

فالكتاب المدرسى الحقيقى عندهم هو المعـلم حتى فى الجامعـة • على أن حفظ محتويات الكتاب وغيره من المواد الدراسية دون قدر كاف من الفهم سوف يظل قائما الى حين ، مادام الهم الأكبر للطالب منصرفا الى النجاح فى الامتحان ، والحصول على الشهادة التى تعد أوضح دليل على كسب المعرفة • وربما اذا لم تصـبح القراءة من أجل النجاح فى الامتحان هى معيار التحصيل العلمى أمكن لنا أن نتوقع اقبالا أكبر من الطلبة على قراءة كافة أنواع الكتب ، وعلى القراءة حبا فى القراءة نفسها •

ويختم هذه الاعتبارات باشارة عابرة الى المشكلات المتعلقة بتأليف مواد تعليمية فى المجتمع المتعدد اللغات الذى لم تصبح فيه احدى اللغات هى اللغة الرسمية للأمة ، والذى تكون فيه اللغات المتعددة ألوانا مختلفة من الأدب بمعدلات غير متوازنة •

خاتمة

سنعرض هنا قليلا من النتائج ، وأولها القضية التى ينبىء عنها الجدول (١) ، وهى أن نشر العلوم الاجتماعية يجب أن يبدأ من المرحلة الابتدائية ، ثم يستمر حتى

الجدول (١)

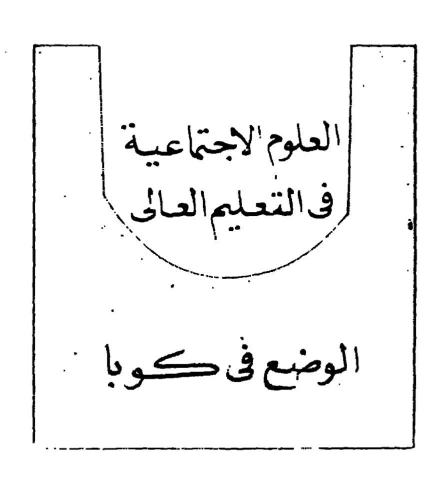
	وظائف الكتب الدراسية وما يتصل بها من المواد العلمية
المدرسة الابتدائية	غرس روح البحث، والالمام بالأحوال الاجتماعية المحلية.
المدرسة الثانوية	التوسع فى التعليم بحيث يشمل مفاهيم ومبادىء العلوم الاجتماعية
السنة الأولى والثانيـة الجامعة	التوسع فى المنهج بحيث يشمل دراسة المباحث الجوهرية فى العلوم الاجتماعية .
السنوات النهائية بالجامعة	تعليم نظـريات العلوم الاجتماعية ومناهج البحث فيهـا كمرشد لاجراء البحث الاجتماعى .
الخريجون	تتطلب هذه المرحلة اطلاع العلماء الاجتماعيين على أمهات الكتب ماضيها وحاضرها فى مجالاتهم ، وتنمية القدرة على اجراء البحوث بأنفسهم .
الاحصائيون .	القيام بالأبحاث المبتكرة فى المجالات النظرية والتطبيقية.

المرحلة المهنية التى تعقب شـــهادة الدكتوراه ، وذلك فى أغلب البلاد الأفريقية التى استقر فيها الطراز الغربى من التعليم . ومع ذلك فان نشر العلوم الاجتماعية يجب أن لا يقتصر على الكتب ، بل يجب أن يتسنى اكتسابها ونشرها عن طريق المأثورات الشفهية التى يجب تطويرها فى أفريقية وتصديرها للخارج . ولدينـا الملكات العقلية للابتكار والتحديث . ومهما يكن المحتوى والمجال والأهـداف للعلوم الاجتماعية فى مختلف مراحل النظام التعليمى فان رجال العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم لاستئصال الخرافة القائلة بأن صغر السن يحول دون التعليم . فليس هناك أى مبرر يمنع البدء فورا فى تعليـم المواد الاجتماعيـــة واجـراء البحث

الاجتماعي العلمي في سن المدرسة الابتدائية · واذا أمكن أن نعلم الأطفال كتب شارل ديكنز وروبرت لويس ستيفنسون وهو مر فليس هناك ما يمنع من ادراج فقرات من مراجع العلوم الاجتماعيه في مطالعات الأطفال بالمدارس الابتدائية ، حتى في أفريقية نفسها · وقد ثبت بالتجربة أنـه لا الشيخوخة ولا الطفولة تقف عقبة في سبيل تفهم أحوال المجتمع · ولذلك يجب أن تكون فكرة قيام الأطفـال بالبحث الاجتماعي فكرة طبيعية كفكرة دراسة الأطفال للعلوم الطبيعية · والواقع أن هذه الفكرة تتفق تماما مع تعليم المأثورات الشفهية للشباب ·

وقد وجه من يســمون « بالأميين » أو « المتعلمين » نقدا شـــديدا الى قصــور المعلومات التي تتضمنها الكتب المدرسية في بعض المجتمعات الافريقية · والذلك يجب أن تكون الكتب الدراســـية في العلوم الاجتماعية ذات مباشرة بالمجتمعات الافريقية المعاصرة ، ومن الخطأ القول بأن استعمال الكتاب المدرسي مقصور على حجرة الدراسة · ان هذه الطريقة هي بمثابة حفر قبر في افريقية لدفن الكتــاب المدرسي الذي يجب أن يكون في متناول غير الأكاديميين وصالحا لاســتعمالهم · صحيح أن هؤلاء لا يتاح لهم التعليم النظامي ، ولكن يجب أن لا يحرموا ثمرات الجهود الأكاديمية · والحق أن الوقت قد حان لدراسة الكتاب المدرسي في ضوء تاريخه في عالم التعليم ، وفي ميدان النشر ·

● ● ●



●● يتميز فى العلم الحديث عمليتان : عملية التخصص وعمليــة التنــوع ، ويتــولد مــن ذلك مختلف الخواص والتخصصات ، والاتجاه نحو التكامل ، وهو نتيجة الانعكاس التكوينى لعلاقة الانسان بالطبيعة وبغيره من البشر • وبالنظر الى الاسلوب الذى ينتهجه عادة العلم والمعرفة التقنية ، وميلهما الى أن يصيرا قوة انتاجيــة مباشرة ، ينبغى أن يــكون للعلماء ادراك صحيح بمبادىء العلوم الاجتماعيــة • ولكى نتبين هذا الأمر يكفينــا أن نذكر أن العلم ، بغض النظــر عن جانبــه النظرى باعتباره نظاما للمعرفة ، يمثل نمطا خاصــا للنشاط الاجتماعى فى نطاق النظام العــام لتقسيم العمل الذى يولد علاقات تقنية وتنظيمية ، ويؤدى وظيفة اجتماعية مرتبة أساسا بالانتاج ، بعبارة أخــرى نقول انه يمكن التعبير عن مضمون العلوم الفردية من خــلال ثلاثة أنماط من العلاقات : علاقات تقنية بحتة ، وعلاقات تقنية وتنظيمية ، وعلاقات اجتماعيــة • ومن غير المحتمل البقاء على مستوى النمط الأول وحده •

والعالم تطرأ عليه عملية معايشة اجتماعية بعيدة المدى ،

الكاتبة : ناليا فنج رفروند

استاذة الفلسفة والتاريخ بجامعة هافانا ، وتمارس نشاطا بالمركز القومى للبحث العلمى بكوبا . نشرت العديد من الأبحاث والمقالات . وهى عضو فى جماعة الفلسفة والعلوم الاجتماعية باللجنة القومية الكوبية لليونسكو .

المترجم : أحمد رضا

مدير بالادارة العامة للشؤون القانونية بوزارة التربية والتعليم (سابقا) . ليسانس الحقوق من جامعة باريس . دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة صدر له حوالى عشرين مؤلفا فى القانون ، والقصة ، والمسرح ، والباليه .

تمتد الى مجالات العلم كلها ، ولايمكن أن يفلت الاسلوب النظرى للعلوم من هذه العملية .

وفى هذا الخصوص تميل العلوم الطبيعية والاجتماعية الى التفاعل فيما بينها ، تفاعلا وثيقا . ومنذ أن توطد علم الاجتماع ، وتطورت مختلف فروع المعرفة الاجتماعية ، شهد المجتمع نموا فى الدور الذى يؤديه فى حياته مثل هذه المعرفة العلمية المنهاجية التى أصبحت قوة مادية متقدمة فى التنمية الاجتماعية ، وقاعدة للتغير الجذرى فى العلاقات الاجتماعية . وبعض الامور ، من قبيل التكهن بالتطور الاقتصادى الاجتماعى والتقني والعلمى ، وادارة العمليات الاقتصادية ، وتخطيط القوى العاملة الماهرة فى مختلف مجالات الانتاج ، الخ ، تتطلب ادراكا شاملا للعلوم الطبيعية والرياضية والتقنية والاجتماعية ، وكذا وبطبيعة الحال المعرفة النظرية والتطبيقية العلمية .

وتحقق هذا التكامل فى البلاد الاشتراكية على أساس القاعدة النظرية والمنهاجية للعلم الماركسى للينين ، تلك التى تتيح توجيه ضروب التنمية فى مختلف العلوم والاستيعاب العضوى توجيها منهاجيا الى النظام النظرى العام للاكتشافات ، والصياغات ، والتقويمات فى كل من العلوم الفلسفية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية السياسية ، وفى العلوم التقنية والرياضية والطبيعية . ويتطلب نمو

المجتمع الاشتراكي تآلف العلوم الطبيعية والمعرفة التقنية وعلم الاجتماع تآلفا « ديالكتيا » (جدليا) .

ولما كانت الثورة العلمية والتقنية تحول العلم الى قوة انتاج مباشر فانها تتطلب علاقات تقنية وتنظيمية جديدة ، حتى في نظام العلاقات الاجتماعية الرأسمالية . وتحتاج وظيفة العلم الجديدة الى حذف الارتجال بالتدريج من تطور النشاط العلمي ، وتقتضي تخطيط الاستثمارات . واستخدام الموارد المادية والبشرية الهائلة والضرورية لتطوير كل من البحث العلمي البحت والتطبيقي ، كما أنها تعني أن العلم والمعرفة التقنية والتكنولوجيا يجب أن تتجاوب مباشرة مع المتطلبات الاجتماعية .

ومن واجب العلم الحديث أن يعالج المشاكل المتعلقة بعواقب النمو الضارة . ومن أمثلة هذه الظاهرة : تلوث البيئة نتيجة لمستوى عال من التصنيع دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة ، واستخدام الاكتشافات العلمية في مختلف المجالات استخداما مضرا ، واستخدامها أيضا لا في الأغراض العسكرية التقليدية فحسب ، ولكن أيضا بهدف ابادة البشر على نطاق واسع (مثال ذلك : القنبلة النيترونية المصممة خصيصا لابادة البشر) .

ولما كان العلم يزداد تعقدا ، كما أن التطور مستمر ، فانه لابد من توجيه القوى الهائلة المنطلقة في مجال المعرفة التقنية بدرجة متزايدة ، لا الى هلاك الانسان ، وانما الى تحقيق التقدم البشري . وبالنظر الى الحاجة المطلقة الى تعميم هذه القيم الانسانية فانه ينبغي أن يكون تدريب كبار الموظفين بحيث يساعدهم على تفهم مسئوليتهم العظيمة حيال مجتمعهم وبلدهم والجنس البشري كافة .

الحاجة الى تدريس العلوم الاجتماعية

في الجامعات كلها

تتطلب المسائل الكبرى الخاصة بتطوير العلم الحديث وتوسيع نطاقه تدريب التقنيين ذوي المستوى الرفيع الذين يساعدهم تفكيرهم المرن العميق على تمحيص كمية هائلة من المعلومات المتخصصة واستيعابها ، دون أن يغيب عن أنظارهم التطورات العامة التي تطرأ على العلوم الاجتماعية . وثمة عدد من المشاكل تعوق ايجاد حلول طويلة أو متوسطة المدى لهذه المسألة ، كزيادة سرعة التقدم العلمي والتقني ، وعدم ملاءمة المناهج الدراسية الموضوعة في أكثر من الأحيان تبعا لخطوط تقليدية ، ومحشوة بمعلومات لم تعد متمشية مع التجربة العلمية والتقنية الحديثة ، وعدم التوازن في الهيكل التسجيلي لمختلف التخصصات في التعليم العالي ، وتنتج هذه المشاكل بوجه عام من قصور في تخطيط التدريب الخاص بالخريجين من وجهة التنمية الاجتماعية الاقتصادية . وينبغي بطبيعة الحال أن يجرى هذا النمط من التخطيط على مستوى المجتمع بمجموعه . غير أن هناك بعض المسائل المشتركة ، حتى في بعض النظم الاجتماعية المختلفة . يمكن معالجتها في المناهج الدراسية بمعاهد التعليم العالي بكل البلاد . ونشير هاهنا

الى مسائل من قبيل حقوق الانسان ، ومسئولية التقنى ذوى المستوى الرفيع من الوجهة الاجتماعية حيال مجتمعه وبلده والجنس البشرى على وجه العموم ٠

وهناك فروق كبيرة فى الطريقة التى يجرى بها تدريب الاخصائيين ذوى المستوى الرفيع فى البلاد الصناعية المتقدمة . وفى البلاد النامية ٠ وينبغى مع ذلك عند تحليل هذه المسائل أن ينظر بعين الاعتبار الى النظم الاجتماعية ، ومن الواضح أن الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية المتقدمة فى الصناعة تنتهج سياسات مختلفة حيال الدول النامية ٠ ورغم اتساع الفجوة التكنولوجية وعمقها بين البلاد الرأسمالية المتقدمة فى الصناعة وبين البلاد الرسمالية النامية فان الأخيرة تعمل كمورد للطاقة العقلية للأولى ٠

ومن الناحية الأخرى تعمل البلاد الاشتراكية على تدريب الاخصائيين فى « العالم الثالث » ، ومساعدة التقنين المحليين ذوى المستوى الرفيع على العمل فى البلاد النامية اداء لواجب التضامن الدولى ٠

وفى البلاد الاشتراكية مثل كوبا ، حيث يعمل تقنيون من بلاد اشتراكية أخرى بصفة مستشارين ، تعطى دروس لتدريب العمال المهرة ، والتقنيين المتوسطى المستوى، والاخصائيين ذوى المؤهلات العالية ٠ كذلك تقدم التسهيلات لمساعدة المعلمين والباحثين فى الحصول على درجات علمية ٠

وفى وسعنا أيضا أن نذكر أشكالا أخرى للوسائل التعليمية ٠ ولنضرب مثلين من الولايات المتحدة : أحدهما سلسلة مطبوعات بوبز ـ ميريل فى العلوم الاجتماعية » ، والآخر « سلسلة المطبوعات النموذجية » ، وخير مثال لها « مطبوعات أديسون ولسلى النموذجية فى الانثروبولوجيا » ٠ وهذه الأخيرة تتفق مع المؤلفات المألوفة لدى الكثيرين من مدرسى الجامعات الافريقية ، وهناك نماذج أخرى من الكتب المدرسية فى كل من البلاد المتكلمة بالانجليزية والبلاد المتكلمة بالفرنسية ، والمثال الرابع هو المؤلفات الأساسية التى تنشرها « مؤسسات سلاسل السوسيولوجيا الحديثة » ويحررها أنيكس انكلز ، ويتولى نشرها برنتس هول ٠

بالبلاد المعنية ، والمشاكل القيمية المتصلة بتدريب التقنيين ذوى المستوى الرفيع فى البلاد النامية ٠ وحتى حين ترتبط التنمية التكنولوجية بالحاجة الاجتماعية فان المظاهر الاجتماعية المقترنة بها لا تتضمنها المناهج المدرسية وفى الكثير من الأحوال تعد المناهج الخاصة بالدراسات الاجتماعية فى مختلف الأقسام الجامعية فقط بقصد توسيع آفاق الطلبة الثقافية ، بدلا من دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، والمشاكل المتصلة بالسياسة العلمية والتقنية ، بغرض تعريف الطلبة بمهمتهم الاجتماعية بعد تخرجهم ٠ ومن ثم فان خريج الجامعة ينمى فى نفسه أسلوبا تقنيا فى التفكير ، وينزع الى النظر فى تخصصه على أنه وسيلة لرفع حالته الاجتماعية الاقتصادية ، وعلى أن هذا التخصص هو على أحسن تقدير أداة للحصول على معرفة علمية وتقنية دون أى اهتمام باستخدام هذه المعرفة استخداما جوهريا ٠

وفي هذا السبيل ينبغي للأقسام الجامعية كلها أن تتزود بمناهج في الدراسات الاجتماعية الأوثق اتصالا بمهمة الخريجين الاجتماعية في كل تخصص · ويجب على مثل هذه الدراسات أن تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، وهي مشاكل تتصل بالسياسة العلمية والتقنية ، ومشاكل ذات طبيعة أخلاقية أو فلسفية · بل ان للبلاد النامية أسبابا اكثر للتزود بمناهج دراسية في العلوم الاجتماعية للطلبة الذين يدرسون موضوعات تقنية وتكنولوجية · ويجب أن تركز هذه المناهج على المضامين الممكنة لحقوق الانسان ، فيما يقع على عاتق العلماء والتقنيين من مسئولية تترتب على تقدم العلوم النوعية ، ومسئولية اجتماعية بسبب تطبيق المنجزات العلمية والتقنية بطرق تضر بحياة الانسان وبالبيئة ، بعبارة أخرى نقول ان المعارف الاجتماعية تقدم للطالب والمتخرج وسيلة مناسبة لتنمية فهم كل منهما للفائدة الاجتماعية لنشاطه الفكري والانتاجي ، والمخاطر والمسئولية المتضمنة اذا استخدم نتائجه العلمية استخداما يتعارض مع الطبيعة ·

تدريس العلوم الاجتماعية

في جامعات كوبا

يعالج الاتجاه التكاملي في المعرفة العلمية ، وتكييف هذه المعرفة بحيث تتجاوب مع مطالب التطور الاجتماعي ، باعتبارهما مسائل في الدرجة الأولى من الأهمية في مناهج التدريب التقنية والمهنية في كوبا · وقد ذكر فيدل كاسترو في تقرير اللجنة المركزية المقدم للمؤتمر الأول للحزب الشيوعي الكوبي أن ثمة « عملا مكثفا يجري في الوقت الحاضر بقصد تحسين نظام التعليم ، وجعل التعليم ملائما للمجتمع الذي نجاهد في سبيل بنائه · وسوف نقدم للأجيال القادمة تدريبا مناسبا في النواحي السياسية ، والفكرية ، والعلمية ، والتقنية ، والأخلاقية ، والجمالية ، والهندسية ، والعملية ، والوطنية ، والعسكرية ، الى جانب تدريب مهني في المجالات المتخصصة · وسوف يكفل هذا لمجتمعنا الأعداد المطلوبة من العمال التقنيين من المستوى المتوسط المدربين تدريبا مناسبا ، والعمال المهرة ، والموظفين الاداريين من المستوى الرفيع ، القادرين على تحقيق طاقتهم البشرية ، والاستجابة لمطالب التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلد ، في القرن الحاضر ، والقرن التالي » · وتبعا لذلك يقول القرار الذي أصدره المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الكوبي في خصوص السياسة التعليمية : « يتطلب بناء الاشتراكية في بلدنا ، في مجال الثورة العلمية والتقنية ، رفع مستويات خريجي الجامعات ، وتعديل المناهج بصفة دورية بقصد ضمان الدرجات الضرورية من الاستقرار والتطور ، ويقتضي هذا تنظيم مناهج تخصصية للخريجين ، وتطوير نظام موحد للدرجات العلمية » ·

وفي كوبا تعلق أهمية كبيرة على تدريس العلوم الاجتماعية في النظام الأساسي للتعليم العالي ، لا بدروس معدة لتدريب علماء الاجتماع فقط ، ولكن كذلك في كل مناهج التدريب التقني على المستوى الرفيع · وفي مجال التعليم الأساسي تتخصص في

العلوم الاجتماعية : كليات الفلسفة والتاريخ ، و « الفيلولوجيا » (فقه اللغة) ، والعلوم القانونية ، ومعاهد الاقتصاد ، ومعاهد التعليم والفن العليا ٠

وفي هذه الكليات أو المعاهد يتدرب الاخصائيون في مختلف العلوم الاجتماعية والفلسفة ٠ كذلك تدرس مناهج التعليم العالي في معاهد أخرى مثل أكاديمية كوبا للعلوم والمركز القومي للبحث العلمي ٠ ومع ذلك فان كل دور التعليم العالي ، حتى ولو كانت متخصصة في العلوم الرياضية والزراعية والتقنية ، بها أقسام تعطى مناهج في الدراسات الاجتماعية تبعا للخطوط التي ترسمها الكليات المختصة بتدريب الطلبة في العلوم الاجتماعية والفلسفة ٠ وتقدم الكليات الجامعية كافة دورة تعليمية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية ، بتنوع مضمونها تبعا لمختلف التخصصات وفي الكليات المختصة بالعلوم التقنية والزراعية والرياضية والطبيعية تخصص ٤١٨ ساعة للفلسفة والاقتصاد والتاريخ والشيوعية العلمية ٠ وتؤدى هذه الدورة وظيفة اجتماعية ، لا مجرد مهمة تعليمية ، فتساعد الطالب على اكتساب مفهوم علمي للمشاكل الاجتماعية في المجال الخاص الذي سوف يتابع فيه عمله العلمي والتقني ، وتحيطه علما بحقوقه ومسئولياته باعتباره من خريجي الجامعة ، وبالتالي فهو شخص بلغ قمة السلم التعليمي ٠

ومع أنه لايوجد موضوع معين يعالج المسائل الأخلاقية فان جميع العلوم الاجتماعية والفلسفة تعكس القيم الاخلاقية للمجتمع الاشتراكي ، وتسعى لضمان اسهام هذه القيم في تنمية سلوك مهني مشبع بهذه المبادىء ٠

وبالنسبة لطبيعة مهنة الطب فان تدريس العلوم الاجتماعية ، وبخاصة علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم الأخلاق ، والاقتصاد السياسي ، له مكانة هامة للغاية في مناهج التاهيل الطبي ٠ وخريج الطب يعمل مباشرة مع الانسان ، أكثر من غيره من أصحاب المهن الأخرى ـ باستثناء الفيلسوف وعالم الاجتماع ـ فالانسان هو موضوع نشاطه المهني اليومي ٠ وتبعا لذلك يجب عند تدريبه أن يؤخذ بين الاعتبار ، من الوجهة « السيكولوجيه » ، أنه سوف يتعامل مع الريفي باعتباره كائنا بشريا ٠ وعلاوة على ذلك تتعدى مسئولية الطبيب الاجتماعية حيال سائر الناس حدود مجتمعه الخاص وبلده ٠ وينبغي تقوية شعور التضامن الذي نجده لدى سائر الاخصائيين في نفس خريج الطب الذي يجب أن تكون غايته أن يعمل حيثما تدعوه الحاجة الملحة الخطيرة ٠ هذى هي المبادىء التي تلهم دورة الدراسات الاجتماعية التي تعطى كجزء من منهاج العلوم الطبية ٠ وتخصص لهذه الدورة ٣٨٦ ساعة ، لا تشمل بالطبع الدراسات « السيكولوجية » التي تشكل جزءا من المنهاج ، باعتبارها موضوعات فرعية رئيسية ٠

وتتحقق المعالجة الشاملة لموضوع تدريس العلوم الاجتماعية على أساس « ميثولوجية » (منهاجية) واحدة ، هي المادية الجدلية . ومن شأن توجيه مختلف العلوم تبعا لنظرية « وميثودولوجيا » واحدة مساعدتها على معالجة مشاكل البشر الحيوية في نطاق عام شامل ، وكذا فيما يتعلق بمجال معين من العمل .

ويتقوى الاسهام الاجتماعي الواعي لدى خريج الجامعة بفضل معرفة القوانين والأنماط والاتجاهات المتعلقة بالتطور الاجتماعي ، وعن طريق تقويم عمله في داخل الاطار التاريخي الخاص الذي يؤدي فيه العمل . وفي دور التعليم العالي في كوبا يوفر تدريس العلوم الاجتماعية ، الى جانب وظيفته التعليمية ، فرصة للطلبة لتنمية صفاتهم الروحية والخلقية في ضوء العلاقات الاجتماعية الجديدة ، وتبعا للمبادىء التي تحكم المجتمع الاشتراكي ، ويوجه الطالب أيضا الى تفهم الحاجة الى وحدة المصالح الشخصية والاجتماعية ، ويساعده على أن يسهم بقدر طاقته في النضال المشترك من أجل بناء مجتمع جديد .

اعتبارات عامة :

ان المسائل ذات الاهمية الكبرى بالنسبة للجنس البشري ، مثل الحاجة الملحة الى تعميق عملية تخفيف التوتر الدولي وتوسيعها ، وضم جهود الدول كلها من أجل حماية البيئة ، قد أخذت في الاعتبار في دورة الدراسات الاجتماعية التي تشكل بالضرورة جزءا من منهاج كل مجال متخصص في التعليم العالي :

ـ فالاخصائيون في العلوم الرياضية والتقنية يحتاجون الى معلومات عن المشاكل الاجتماعية العامة ، والمشاكل الناشئة في مجال عملهم الخاص ، وذلك حتى يسهموا اسهاما فعالا في تقدم المجتمع . والتعرف بالعلوم الاجتماعية هو وحده الذي يساعد هؤلاء الاخصائيين على تنمية أسلوب شامل من التفكير يعكس علاقة الانسان بغيره من الناس وبالمجتمع .

ـ من شأن العلوم الاجتماعية أن تجعل الطالب على صلة بالجانب الرئيسي من الحقيقة الواقعة ـ أي بالمشاكل المتصلة بفعل الانسان وسلوكه واتجاهاته ، وباختصار ، بممارسات حياة الأفراد ـ وتحيطه علما بالدور الذي ينتظر المجتمع منه أن يؤديه .

ـ ينبغي أن يعزز تدريس العلوم الاجتماعية في التعليم العالي في نفوس الموظفين العلميين والتقنيين ميلا تقدميا نحو التنمية الاجتماعية ، كما ينبغي أيضا أن يسهم في اتخاذهم موقفا ايجابيا بالنسبة للتفاهم والتعاون والسلام الدولي ، وأن ينمي في الخريجين احتراما شاملا وفعالا لحقوق الانسان ويلهمهم أن يصيروا قادة في ميدان الكفاح ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، وكل صور التفرقة والاستغلال .

- يجب على كل خريج أن يساعد فى استخدام موارد المحيط الحيوى استخداما صائبا ، وأن يبذل جهده لضمان أن تعمل التنمية العلمية والتقنية على اشباع الحاجات المادية وغير المادية فى المجتمع كله ، لا فى بعض قطاعاته .

- ينبغى لتدريس العلوم الاجتماعية فى البلاد النامية أن يغرس فى نفس المتخرج مسئولية اجتماعية حيال بلده الذى أنفق موارد مادية وبشرية جسيمة فى سبيل تعليمه .

- الغرض الأساسى من تدريس العلوم الاجتماعية فى مرحلة التعليم العالى فى كوبا هو ضمان اهتمام الخريجين اهتماما فعالا بالقضاء على المتناقضات الاجتماعية ، وبخاصة فى مجال عملهم ، وأن يسهموا بوعى فى بناء النظام الاجتماعى الاقتصادى الشيوعى .

• • •



هذا المقال الذى يعتمد أساسا على خبرتى كمدرس ومدير فى مختلف الاقسام الجامعية لعلم الاجتماع بشيلى (فلاسكو) ، والأرجنتين ، وسويسرة (جامعة زيورخ) ، يعرض بعض الافتراضات من أجل مزيد من المناقشة والاختبار ٠

هناك وجهات نظر كثيرة يمكن الاخذ بها عند تحليل تدريس مادة علمية جامعية ٠ من ذلك أنه يمكن النظر الى هذا التدريس فى مجال توصيف مادة علمية معينة ٠ هذه العملية ليست متقدمة كثيرا فى حالة علم الاجتماع الذى لا تبين حدوده بصورة واضحة ، وتتجلى فيه اتجاهات تشير الى الاندماج (تدريس العلوم الاجتماعية تدريسا يتصل بسائر العلوم) ٠ كذلك يمكن النظر الى تدريس المادة العلمية الجامعية كجزء من عملية منظمة على مستوى رفيع لنشر المعرفة العلمية يمكن أن ينفذ حتى فى المستويات الابتدائية والثانوية من التعليم ٠ ويمكن تصوره كتعبير « للعلم السوى » الذى يتطور فى نطاق نموذج علمى أو أكثر ، ولو أنه يصعب فى

الكاتب : بيتر هينتز

أستاذ علم الاجتماع بجامعة زيورخ (بسويسرة) • تولى كذلك التدريس فى بلاد أوربية أخرى فى أوقات مختلفة وعلى نطاق واسع فى أمريكا اللاتينية •

المترجم : أحمد رضا

مدير بالادارة العامة للشؤون القانونية بوزارة التربية والتعليم (سابقا) ليسانس الحقوق من جامعة باريس • دبلوم القانون العام من جامعة القاهرة • صدر له حوالى عشرين مؤلفا مترجما فى القانون ، والقصة ، والمسرح والباليه •

الغالب تطبيق مفاهيم ت • س • كوهن (١٩٦٥) على تطور علم الاجتماع بسبب عدم وجود نماذج واضحة المعالم لهذا العلم : وأخيرا يمكن اعتبار تدريس المادة العلمية الجامعية بأنه استجابة التعليم الجامعى لحاجة خاصه لطاقة بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا •

ومع ذلك يبدو علم الاجتماع اجمالا ، مثله مثل سائر العلوم ، وبخاصة الطبيعية منها ، أنه يثير أسئلة أكثر مما يجيب على الأسئلة •

كل وجهات النظر هذه وغيرها من الآراء صحيحة بالطبع كل الصحة ، ويمكن تطبيقها بدرجة ما من النجاح على تحليل مقارن لتدريس علم الاجتماع •

أما معالجتى لهذا الموضوع فانها خاصة ومحدودة بنوع ما • اننى أتساءل ما هى توقعات الطلبة الذين يدرسون علم الاجتماع من علمهم هذا ، وكيف تتنوع هذه التوقعات بمرور الزمن وبين مختلف المجالات الاجتماعية الثقافية • وأقرر أن هذه الأسئلة وثيقة الصلة بعلم الاجتماع الذى هو بالتأكيد أكثر تعرضا لمثل هذه التأثيرات من العلوم الطبيعية والأدبية • وبالطبع قد تتغير بدرجة كبيرة قدرة هذه التوقعات

على تشكيل تدريس علم الاجتماع ، مثلا مع درجة تنظيم العلم وتنويعه ، ومن ثم مع الدرجة التى يستطيع بها النظام أن يفرض تعريفه الخاص ٠

سؤالى ، بعبارة أخرى ، هو : الى أى مدى تأثر تدريس علم الاجتماع ببيئته خارج الجامعه . والى اى مدى تتمشى هذه التأثيرات مع توقعات الطالب ؟ اننى اهتم بنوع خاص بالاوضاع المتضادة التى يتخذها علم الاجتماع باعتباره مادة علمية أكاديمية حيال هذه التوقعات ٠

ان الفجوة بين علم الاجتماع باعتباره مادة علمية أكاديمية وبين بيئته يمكن نسبتها من الوجهه التكوينيه الى ان توزيع علم الاجتماع على النظام التعليمى من أعلاه (أى الجامعات) الى أدناه (أى المستويين الابتدائى والثانوى) أمر لم يحدث على الاطلاق ، او أنه جرى الى مدى محدود ، أو بصورة محرفة بدرجة كبيرة ٠ بعبارة أخرى قد لا يكون الطلبة الجامعيون على استعداد تام لتلقى دراسات فى الجامعة فى علم الاجتماع ٠ وانى لعلى يقين من أن علم الاجتماع فى جوهره علم صعب للغاية بسبب ما يتطلبه من أمور تتعلق بشخصية الانسان ٠

وفى نطاق أوسع تختلف نظم التعليم القومية اختلافا كبيرا من حيث تقدم التعليم أو تخلفه فى المرحلة الثالثة بالنسبة للتعليم الثانوى ٠ وثمة تحليل لمتواليات بيتر فلورا (١٩٧٥) الزمنيه التى ترجع الى القرن التاسع عشر يبين أن تقدم التعليم فى المرحلة الثالثة ينجلى تماما فى الولايات المتحدة وروسيا ، فى حين يتميز تطور التعليم الجامعى فى فرنسا واليابان بتخلفه عن التعليم الثانوى ٠ وتقع سويسرة بين هذين الثنائيين ٠ والواقع أن المواد العلمية الجديدة لها فرصة أفضل للنفوذ سريعا فى مرحلة التعليم الثانوى اذا اتسعت هذه المرحلة تبعا لحاجات المرحلة الثالثة ٠ وأحسن مثال لذلك هو الولايات المتحدة حيث يتولى الأغلبية العظمى من علماء الاجتماع تدريس هذه المادة فى مرحلة التعليم السابقة على المرحلة الجامعية ٠

وحتى اذا كان لتوقعات الطالب تأثير قوى على تدريس علم الاجتماع فان ذلك لا يؤدى الى الاستقرار فى الوقت المناسب ، ذلك أن الطلبة لا ينقلون عادة توقعاتهم من جيلهم الى الجيل الذى يليه ، ومن ثم قد تتغير هذه التوقعات بسرعة كبيرة ٠ ونتيجة لذلك قد تتطور الأنشطة فى حقول العلم البعيدة عن مجال التعليم فى اتجاهات مختلفة عن الاتجاهات التى يتطور بها التعليم الذى يجب أن يتجاوب سريعا مع توقعات الطالب

هناك صورتان عامتان للعلاقة بين الطلبة وبين أقسام علم الاجتماع ، تلك العلاقة التى تيسر نقل التوقعات السريعة التغير :

الصورة الأولى هى اللغة غير التقنية التى يفرضها الطلبة ٠ وحتى الطلبة المستجدون يشعرون بأن من حقهم أن ينتقدوا مضمون المناهج الأكاديمية ٠ والواقع أننى لا أعرف أية مادة علمية تقل فيها متطلبات الكتب الدراسية التمهيدية عن الكثير من الكتب التمهيدية المستخدمة فى علم الاجتماع ٠ ويترتب على هذا أن الطلبة الأكثر تقدما ينسون بعضا مما تعلموه فى سنتهم الأولى ٠ وأصبح التأثير الخارجى فى هذا

الشأن ، الذى يتجاوز شخص الطالب ، تأثيرا شاملا ، حتى أنه ليؤثر فى مستويات الاتصال بين المشتغلين بالمهنة .

والصــــورة الثانية هى ان الطالب يعتقد اعتقادا راسخا بأنه يعرف بعض الشىء عن المجتمع ، وبخاصة ذلك الجزء المتصل به اتصالا مباشرا . فلديه بالفعل « علم الاجتماع » الخاص به . وقلما نجد طالبا يقول انه لا يعرف القدر الكافى عن مجتمعه ، وأن علماء الاجتماع الاكفاء أكثر منه معرفة فى هذا الخصوص . وفى هذا يبالغ طلبة علم الاجتماع بعض الشىء ، وكثيرا ما ينقصـهم الفضول من ناحية المجتمع العريض . ومن ثم فان المعرفة الخاصة بعلم الاجتماع لا تبدو قائمة بذاتها ، بمعنى انه ليس ثمة اجماع بشأن ما ينبغى لكل انسان أن يعرفه عن المجتمع (هادورن ، ١٩٧٧) .

والسـؤال الذى يطرح الآن هو : ما هى التوقعــات الكبرى لدى الطلبة الذين يشرعون فى دراسة علم الاجتماع ؟

نفترض أن هناك نوعين رئيسيين من التوقعات : أولهما أن على علم الاجتماع أن يزودنا ببعض العناصر التى تسهم فى البنــاء الداخلى لاراء او صــور عالمية للمجتمع العريض ، ثابتة بنوع ما وشاملة ، وتشبع بالضرورة مطلبا ايديولوجيا . وليس القصد العام من ذلك هو اكتساب شىء يمكن أن نسميه معرفة متقدمة عن المجتمع ، يشترك فى اكتسابه كل الزملاء ، ولكن القصد هو اثراء هوية الانسان الاجتماعية . وعلى ذلك فان معرفة علم الاجتماع اما أن تتحول اختيارا الى عنـاصر تدعم هوية الطـالب الاجتماعية أو السياسية ، أو انهـا ترفض . ثانيا ينبغى أن يزود علم الاجتماع الطالب بمعارف ومهارات خاصة لكى يحل بها بعض المشاكل الاجتماعية التى قد يتنوع مداها ومضامينها تنوعا كبيرا ، وهذا مجــال أكثر تميزا بالطابع المهنى ، ولكنه يقع خارج معظم البحث العلمى . هذان النمطان من التوقعات اللاأكاديمية يختلفان أحدهما عن الآخر اختلافا عميقا ، حتى ليبدو من العسير اشباعهما عن طريق أساليب تعليمية واحدة .

فضـــلا عن ذلك يختلف مزيج التوقعات بالنسبة لهذين النمطين اختـلافا كبيرا حسب الزمان ، وبين مختلف المجـالات . فأحيـانا تكون التوقعــات أكثر انطباعا بالايديولوجية ، وأحيانا أخرى تكون عملية أكثر . وليس هناك اجماع بشأن المزيج الأمثل من التوقعات . وكيف يكون الأمر خلاف ذلك اذا اعتبرنا أن قسما من التوقعات يقع خارج المجتمع العريض فى حين يقع قسم آخر منها فى داخله ؟ كذلك لا يمكننا أن نرى ميلا واضحا نحو التفرقة فى البناء اســتجابة للتغاير فى هذه التوقعات . ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن علم الاجتماع التقليدى ، باعتباره علمـا موجهـا ناحية البحث ، لا ينظر اليه بعامة على أنه استجابة مرضية اما للبحث عن هوية اجتماعية ، أو لحل مشاكل اجتماعية معينة .

والنمط الأول من الدوافع جوهرى ، أما الثانى فقد يكون كذلك . وهناك نتائج تجريبية تثبت أن طلبة علم الاجتماع وكذلك غيرهم من طلبة العلوم الاجتماعية (باستثناء الاقتصاد) يتمتعون بدافع داخلى قوى نسبيا . وأثبت فاسبند (١٩٧٨) هذا بالنسبة

لجماعة من الطلبة السويسريين أتموا دراستهم العامة عند مستوى أقل من المستوى المطلوب للدراسات الجامعية ، وبعد أن اكتسبوا بعض الخبرة المهنية أتموا دراستهم فى المرحلة الثانوية بمدرسة خاصة بتعليم الكبار • وقد صنف كل الطلبة الذين تزيد سنهم على ٢٢ عاما والتحقوا بجامعة سويسرية فى عام ١٩٦٥ واستوفوا هذا المعيار تبعا لمجالاتهم الأساسية فى العلوم الاجتماعية ، بما فيها التاريخ من جهة ، وسائر العلوم من جهة أخرى (أنظر الجدول رقم ١) •

جدول رقم (١)

عدد الطلبة السويسريين الدين أتموا مرحلة التعليم الثانوى خارج المعاهد التعليمية الأساسية ودخلوا جامعة سويسربه فى عام ١٩٦٥ •

دافع دراسى خارجى	علوم اجتماعية وتاريخية		علوم أخرى	
	٪	العدد	٪	العدد
١ (ضعيف جدا)	٤٠	٦	١٨ر٣	٢٢
٢	٣٣ر٣	٥	١٥ر٨	١٩
٣	٢٠	٣	٣٠	٣٦
٤	صفر	صفر	١٤ر٢	١٧
٥ (قوى جدا)	٦ر٧	١	١٨ر٣	٢٢
		١٥		١١٦

ويقرر فاسبند فضلا عن ذلك أن فاعلية العلوم الاجتماعية والتاريخية فى سويسرة (علم النفس ، والعلوم التربوية ، وعلم الاجتماع ، والفلسفة ، وعلم السياسة ، والتاريخ ، وتاريخ الفن ، وعلم الموسيقى ، وعلم الآثار) ضعيفة بالنسبة لقابلية التحرك والتقدم • ولهذا السبب فانه يفترض أن طلبة العلوم الاجتماعية والتاريخية القادمين من المرحلة الدنيا أو المرحلة الدنيا المتوسطة تدفعهم بنوع خاص دوافع داخلية (الهوية الاجتماعية) • وفى الجدول رقم ٢ مقابلة بين الطلبة السويسريين الذين التحقوا عام ١٩٦٥ بجامعة سويسرية ليدرسوا العلوم الاجتماعية والتاريخية وكانت خلفيتهم الاجتماعية منخفضة وبين مجموعة الطلبة السويسريين الذين يدرسون علوما أخرى •

ويتبين من الجدولين ١ و ٢ أن طلبة العلوم الاجتماعية لديهم دوافع خارجية أضعف (أو داخلية أقوى) من غيرهم من الطلبة ، ولعل هذا يسهم فى فاعلية توقعات الطلبة •

ورغم أن تعريف علم الاجتماع الأكاديمي قد يكون بعيدا عن هذه التوقعات فان تدريس علم الاجتماع يشغل وضعا قلقا بين هذه المطالب الثلاثة المتعارضة جزئيا ٠

الجدول رقم (٢)

مقابلة بين طلبة سويسريين يدرسون العلوم الاجتماعية والتاريخيـة وبين طلبة سويسريين يدرسون علوما أخرى ٠

دافع دراسي خارجي	علوم اجتماعية وخارجية		علوم أخرى	
	٪	العدد	٪	العدد
١ (ضعيف جدا)	٢٩	٤٠	١٨ر١	٧٥٥
٢	٢٥ر٤	٣٥	١٩ر٤	٨٠٦
٣	٢١ر٧	٣٠	٢٧	١١٢٤
٤	١٢ر٣	١٧	١٨ر٦	٧٧٦
٥ (قوى جدا)	٦ر٥	٩	١٤ر٢	٥٩٣
		١٣١		٤٠٥٤

وللحاجة الى تفسيرات شخصية للعالم بعد ان تتنوع على طولهما هذه الحاجة تنوعا كبيرا :

ـ فهناك أولا درجة تماسك الصورة التى تقدم ، أى مضمونها النظرى ٠ فالصورة اما أن تكون كلية أو تحليلية ٠ وقد يتساءل الانسان عما اذا كانت الصـــور المطلوبة مجرد صور وصفية ، ومن ثم فهى قليلة القيمة العلمية ، أو أنهـــا تتوافق فقط مع الأيديولوجيات الشـــائعة دون أن يكون لها أية صـــلة بالدلائل التجريبية المتراكمة وبالنظريات الراسخة المتوسطة المدى (كعلم الاجتماع «الماركسى» و «البورجوازى») ٠

ـ أما البعد الثانى فانه يشير الى مقياس الصورة التى تقدم عن العالم ٠ ويبـــدو أن الاطار الذى يختاره علماء الاجتماع أكثر من غيره هو المجتمع الوطنى ٠ وفى بعض الأحيان يمتد هذا الاطار الى منطقة بأسرها ، تنتمى اليها الأمة ، مثل أمريكا اللاتينية ٠ وفى بعض الأحيان تقتصر الصورة على وحدة وطنية صغيرة لها شخصيتها الخاصة ٠ ويبدو أنه ليس ثمة صلة بين هذين البعدين للصور التى يفترض أنها تعكس حاجات الهوية الاجتماعية ، فصورة النظام الدولى ليست بالضرورة أكثر ايضاحا من صـــورة المجتمع المحلى ٠

كذلك يمكن ترتيب التوقعات « البرجماتية » (الواقعية ، العملية ٠٠) على أبعاد مختلفة ٠

وتتعلق التوقعات « البرجمانية » عند الطلبة بالمشاكل الاجتماعية بالمعنى الضيق : مشاكل الفقير ، والمعوق ، والمنحرف ، الخ ٠ وبوجه عام لا تقوم هذه النخبة من المشاكل على أية نظرية صريحة من نظريات علم الاجتماع ، تتعلق بالمشاكل الاجتماعية ٠

وثمة بعد آخر للتوقع « البرجماتى » يتصـل بالمهـارات التنظيمية التى يعين تطبيقها ، وبخاصة فى الجمعيات والجماعات المحلية الخ على المسـتوى الاجتماعى الذى يبحث عنده حل المشاكل الاجتماعية ٠

وهناك بعد ثالث للتوقعات « البرجماتية » يتركز فى انتـاج المعلومات الخاصة بالوحدات الاجتماعية وتحليلها ٠ فالبحث الاجتماعى (لا الخاص بعلم الاجتماع) له تقليد قديم فى تدريس علم الاجتماع ، ولعل النشاط المهنى البعيد المدى يتوافق مع هذا النوع من التوقع « البرجمانى » ٠ وعلى ذلك ينبغى لأخصائى علم الاجتماع أن يكون قادرا على جمع المعلومات وتحليلها ، ويستطيع من ثم أن يجيب على الأسئلة التى يطرحها رجال السياسة وغيرهم من صانعى القرارات ٠

ثم ان هذه الابعاد الثلاثة للتوقعات « البرجماتية » مستقلة بعضهـا عن البعض الآخر ، وليست المعرفة فى أحد المجالات مفيدة بالضرورة للمعرفة فى سائر المجالات ٠ واذا كان الهدف من تدريس علم الاجتماع هو المحافظة على هويته العلمية أو الأكاديمية وفى الوقت نفسه اشباع التوقعات المتعلقة بالبعدين الرئيسيين وبعض الابعاد الفرعية المستقلة التى سبق ذكرها ، فان الحاجة تدعو لبرنامج تعليمى عريض ومتنوع للغاية ٠ ومن شأن الدرجة العالية من الاستقلال أو عدم التداخل وانعدام الاتسـاق بين هـذه الأهـداف أن يزيد الحـاجة إلى الموارد البشرية وغيرها من الموارد ٠ ونتيجة لذلك فان الهوية الأكاديمية لعلم الاجتماع يتهددها لا تنوع التوقعـات وكميـة الموارد اللازمة لاشـباعها فحسـب ولكن أيضا حدود علم الاجتماع غير الواضـحة ، التى تعوق الابتكار نتيجة لتداخل نظرية « سوسيولوجية » (خاصة بعلم الاجتماع) متماسكة بدرجة كبيرة مع سائر فروع العلم ٠

والسؤال المطروح هو : كيف يتأتى لعلم الاجتماع أن يظل حيا اذا كان تدريسه يتميز بفجوة عميقة بين الهـوية العلمية وتوقعات الطلبة ؟ ولماذا تسهم أقسـام علم الاجتماع اسهاما نشيطا فى الحفاظ على توقعات تتنازع مع هويتها الأكاديمية ؟

يصف كارول هيجمان هوايت (١٩٧٦) هذه التناقضـات وصفا بليغا ، ويقول ان مدرسى علم الاجتماع يعانونها ، ومن نتائج هذه المعاناة استفحال عداء المدرس حيال الطلبة ٠ ويعكس المدرس وضعه المضطرب وشعوره بالاحباط لفشله فى ايجـاد حـل مرض على الطلبة الذين يعتبرهم غير قادرين على التعلم وغير راغبين فيه ٠ ويمكن شرح التناقضات التي يصفها هيجمان هوايت بعبارات خاصـة بالتنظيم : فالتعليم الجامعي

يصير شبيها بالتعليم فى المدارس الثانوية ، بل أيضا الابتدائية ، باهتمامه بالعملية التعليمية الصغرى على حساب المضامين التى يجب التعريف بها • هذا النوع من عدم تمييز مرحلة تعليمية ثالثة انما هو طريقة أخرى لتوصيف درجة عالية من التوفيق بين تدريس علم الاجتماع وبين توقعات الطلبة • وهناك اجابات مختلفة لهذه الأسئلة تعكسها اتجاهات متفرقة بعض الشيء •

وتتمثل أول اجابة لأقسام علم الاجتماع فى مجرد التخلى عن الهوية العلمية والأكاديمية لعلم الاجتماع ، وذلك بتكييف العلم طبقا للمطالب الفعلية • فالبحث المستقل الذى يجيب على الأسئلة التى يستثيرها الباحث يختصر اختصارا جذريا لصالح البحث التابع لغيره (أو التطبيقى) ، أى غير المستقل • وقد يؤدى هذا الى تجزئة الأنشطة التعليمية بين الفلسفة الاجتماعية والسياسية من جهة وبين عدد من المدارس المهنية المتجانسة نسبيا من جهة أخرى •

وثمة اجابة ثانية لأقسام علم الاجتماع ، تتولى بفرض هويتها الأكاديمية والعلمية لجذب الطلبة واختيارهم ، وتركيز كل جهودها على البحث المستقل والتدريب العملى من أجل البحث • وتتضمن هذه الاجابة زيادة فى تمييز المرحلة التعليمية الثالثة ، تتجلى فى الاسهام فى الأنشطة العلمية • واذا أحبط مثل هذا التمييز بسبب الحاجة الى تدريب سابق بعد المرحلة الثانوية فى هذا المضمار فان هذا النوع من الاجابة يمكن بدلا من ذلك أن يؤدى الى ظهور مستوى جديد رابع من التعليم الرسمى •

وهناك اجابة ثالثة لأقسام علم الاجتماع ، أقل أهمية من سابقتيها ، تتمثل فى محاولة نقص التعارض بين توقعات الطالب وبين الهوية الأكاديمية •

وبنظرة مقارنة يمكن ملاحظة اتجاهات تتوافق مع الاجابات الثلاث المذكورة كلها • ومع ذلك فليس من شك فى أن الاجابة الثالثة هى التى تفسر أحسن من غيرها الحالة العامة السائدة فى عدد من البلاد ، هذا رغم الكثير من المحاولات التى بذلت لنقص التعارضات ، ولم تنجح بنوع خاص •

مثل هذا الفشل يرتبط بالظاهرة المدروسة جيدا الخاصة بنمو العلم فى دلالته ، كما يتميز بتناوب ضروب النقص فى الجانب النظرى أو الزيادات فى المعلومات مع الزيادات فى الجانب النظرى أو النقص فى المعلومات • هذه التعارضات مع المطالب الخارجية يمكن اختصارها بنقص سعة التقلبات على مر الزمان • والبحث العملى مفيد فى هذا الخصوص ، فهو يمنع بصورة منهاجية ظهور أوجه القصور أو الزيادة فى النظرية كمصدر أساسى للابتكار العلمى الحقيقى •

أما الاجابة الثالثة فيدعمها ما تتوقعه المؤسسات من قيام الطلبة عادة بمراجعة مطالبهم أثناء دراستهم ، ومن ثم يجعلون هذه الدراسات أكثر تلاؤما مع هوية علم الاجتماع الأكاديمية • ويبدو أن هذا الأمر ينطبق بنوع خاص على الولايات المتحدة • وقد يؤيد هذا الفرض أن توقعات الطلبة ربما تتغير بسرعة على جميع الأبعاد الرئيسية

والفرعية التى أشرنا اليها آنفا • بعبارة أخرى قد يسهم عـــدم استقرار التوقعات فى تقوية الهوية الاكاديمية •

وعلى سبيل الايضاح أقدم بعض التفاصيل الخاصة بتطور التعليم فى معهد علم الاجتماع بجامعة زيورخ خلال أعوامه العشرة الاولى (١٩٦٦ ــ ١٩٧٦) • باعتبار عدد ساعات الدروس فى الاسبوع (هو سلمان وهينتز ، ١٩٧٦ هينتز ١٩٧٥) • وتتعلق المعطيات بأولويات التدريس المتغيرة خلال هذه الفترة ، ومعهـــا الموارد المتزايدة التى كانت صغيرة جدا فى البداية • وتنقسم الدروس الى فئات أساسية ، وقياسية خاصة ، وموجهة الى المشاكل ، ومتصلة بسائر العلوم •

جدول (٣)

الدروس الأساسية

الدرس	عدد الساعات فى الأسبوع			
	من صيف ١٩٦٦ الى صيف ١٩٦٩	من شتاء ١٩٦٩/٧٠ الى شتاء ١٩٧٢/٧٣	من صيف ١٩٧٣ الى صيف ١٩٧٦	المجموع
دروس تمهيدية	٨	١٠	١٨	٣٦
نظرية عامة	١٢	٢٧	٢١	٦٠
فلسفة العلم	٢	٦	٦	١٤
ميثودولوجيا ، أخصاء	١٤	٢٢	٢٦	٦٢
المجموع	٣٦	٦٥	٧١	١٧٢
الدليل	١٠٠	ر١٨٠٦	ر١٩٧٢	

والاتجاه العام لهذه الدروس المرتبط ارتبــاطا مباشرا بالهوية الأكاديمية لعــلم الاجتماع ، اتجـــاه منطقى نسبى ، يصحبه بعض النقـــل للمـــوارد من النظرية الى « الميثودولوجيا » (علم المنهج) •

ومن شأن ازدياد الدروس القياسية الخاصة أن يعكس التفرقة الداخلية فى علم الاجتماع • والزيادة المنطقية النسبية الطفيفة فى عدد الساعات أكبر من نظيرتهـــا فى الدروس الأساسية •

الجدول (٤)
دروس قياسية خاصة

الدرس	الدليل: من صيف ١٩٦٦ الى صيف ١٩٦٩	من شتاء ١٩٦٩/٧٠ الى شتاء ١٩٧٢/٧٣	من صيف ١٩٧٣ الى صيف ١٩٧٦	
حضرى ـ ريفى	٣	٣	٣	٩
تربية	٣	٣	٩	١٥
علم الاجتماع السياسى	٣	٢١	١٧	٤١
تنظيم ، مهن ، صناعة	٣	٥	١٦	٢٤
أسرة	٣	٣	١٠	١٦
المجموع	١٥	٣٥	٥٥	١٠٥
الدليل	١٠٠	٢٣٣ر٣	٣٦٦ر٧	

جدول رقم (٥)

	١٩٦٦ ـ ٦٩	١٩٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٢/٧٣	١٩٧٣ ـ ٧٦
دروس أساسية	١٠٠ (٣٦)	١٨٠ر٦ (٦٥)	١٩٧ر٢ (٧١)
دروس قياسية خاصة	١٠٠ (١٥)	٢٣٣ر٣ (٣٥)	٣٦٦ر٧ (٥٥)
دروس موجهة الى المشاكل	١٠٠ (٦)	١٠٠ (٦)	٤٣٣ر٣ (٢٦)
دروس متصلة بسائر العلوم	١٠٠ (١٠)	٧٠ (٧)	٣٥٠ (٣٥)
المجموع	١٠٠ (٦٧)	١٦٨ر٧ (١١٣)	٢٧٩ر١ (١٨٧)
دروس أساسية وقياسية خاصة / دروس موجهة الى المشاكل ودروس متصلة بسائر العلوم	١٩ر٣	٦٩ر٧	٢ر٠٧

والزيادة فى الدروس الموجهة الى المشاكل فى الفترة المدروسة هى زيادة «أسية» • ورغم أن برنامج التدريس الموجه الى المشاكل قد نما نموا سريعا فان مجال المشاكل الخاص بالتطور الاجتماعى الاقتصادى قد انخفض • كذلك ازدادت درجة تنوع مجالات المشكلة ازديادا « أسيا » •

وتنطوى الدروس المتصلة بسائر العلوم على امتداد فى تدريس علم الاجتماع الى علوم أخرى (الاقتصاد ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، علم النفس ، علم النفس الاجتماعى)• ومع ذلك لم يكن هذا التوسع نتيجة لدعم هوية علم الاجتماع ، اذ كان على العكس من ذلك شكلا آخر من أشكال التكليف مع العديد من التوقعات المتولدة تولدا خارجيا التى تؤكد الثقافة والشخصية والاقتصاد على حساب الموضوع الخاص بعلم الاجتماع •

وفى غضون المرحلة الأولى (١٩٦٦/٦٩ ـ ١٩٦٩/٧٠ الى ١٩٧٢/٧٣) استخدمت موارد جديدة لدعم الهوية الأكاديمية لعلم الاجتماع • وفى المرحلة الثانية (١٩٦٩/٧٠ الى ١٩٧٢/٧٣ ـ ١٩٧٣/٧٦) خصص معظم الموارد الجديدة لضروب من التكليف مع التوقعات الخارجية • وفى الفترة الختامية ١٩٧٣/٧٦ خصص ثلث الموارد لمثل هذه التكيفات •

وثمة تغيرات حديثة فى توقعات الطلبة تتبع بعض الاتجاهات التى تعكسها الاجابات على مشكلة التعارض • وهناك فى البلاد الصناعية اتجاه يتميز بنظرة مهتزة عن العالم ، الأمر الذى يعوق نمو علم الاجتماع بمعناه الواسع «ماكرو صوصيولوجى» • وهناك أيضا شكوك متزايدة من ناحية صحة المساعى العلمية وجدواها • ويبدو الأكاديميون أكثر تشككا فى هذا الخصوص من غيرهم ، وهذا ما يبرر المطالب الخاصة بصور المجتمع غير المدعمة علميا ، ويضعف الهوية العلمية لعلم الاجتماع ، وذلك بتأكيد طبيعته اللاتراكمية (الايديولوجية) •

وثمة مشاكل معرفة تعريفا اجتماعيا تنتشر على النطاق العالمى ، أو على الأقل الاقليمى ، وينطبق هذا بعامة على مسائل من قبيل التفرقة بشأن النساء ، واسهامهن بالكامل فى الأنشطة السياسية والاقتصادية ، والحفاظ على هوية الشعوب الثقافية • وثمة مشاكل أكثر تحددا ، ولو أنها ذات أهمية اقليمية ، يثيرها تلف البيئة الطبيعية ، والادمان على المخدرات • ومع ذلك فهناك فروق واضحة بين الأمم النامية والأمم المتقدمة فسكان البلاد النامية يقرون بوجود جوهر ثابت ومعقد بنوع ما لمشاكل اجتماعية تتعلق باشباع الحاجات الأساسية ، وينعكس هذا فى تشديد علومهم الاجتماعية على التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وتوزيع الثروة توزيعا عادلا • ولا ينطبق هذا الوضع على معظم البلاد المتقدمة • وليس هناك تدرج ثابت ومتفق عليه نسبيا بين المشاكل الاجتماعية • ويمكن تمييز التغيرات الحديثة التى تطرأ على هذه البلاد بازدياد القيم الجديدة ، ومعظمها غير معرف تعريفا دقيقا ، ويعوزها الاستقرار •

والكثير من المشاكل والتغيرات الاجتماعية التى سبق ذكرها تصل الى أقسام علم الاجتماع عن طريق الطلبة • ويتحدث الطلبة عن هذه المشاكل بطريقة خاصة تتصل

بخصائصهم الاجتماعية • ولكى نفهم هذا النوع من اضفاء السمة الذاتية على المشاكل ينبغى أن نتذكر أن السياسة أصبحت نشاطا هاما يمارسه الطلبة • وقد بدأت نزعة راديكالية (متطرفة) عند الطلبة فى بعض البلاد الأقل تقدما بعد الحرب العالمية الأولى ، وشاعت بعد الحرب العالمية الثانية فى معظم أنحاء العالم بسرعة يبدو أنها كانت تتفاوت تبعا لتاريخ نجاحها وفشلها • واليوم خمدت هذه الحركة فى العالم المتقدم ؛ ولكنها مازالت مستمرة فى الكثير من البلاد النامية •

علاوة على ذلك ازداد وضع الطبقة المتوسطة تميزا بالتعليم الرسمى المتقدم ، نتيجة لما يسمى بانفجار التعليم العالى الذى بدأ فى العقد السادس وأثر فى العالم كله • ثم ان هناك فجوة اقتصادية كبيرة فى توزيع اجمالى الانتاج القومى تفصل الطبقة المتوسطة عن العليا فى الكثير من البلاد النامية (زويكى ، ١٩٧٨) ، ويشكل هذا مجالا لنقد بناء فى نطاق الطبقة المتوسطة المتعلمة الجديدة فى الكثير من البلاد النامية • وحديثا أبان روبنسون وبل (١٩٧٨) أن هناك فى بيئة بريطانية علاقة ايجابية بين التعليم الرسمى الذى يتلقاه الأفراد وبين قوة القيم المتعلقة بالمساواة عندهم • ويعبر الطلبة عن هذا المطلب الايديولوجى تعبيرا نموذجيا ، وينقلونه فى الكثير من الأحيان الى أقسام علم الاجتماع على شكل طلبات للصور الاجتماعية التى تتضمن نقدا بنائيا (بورنشير وهينتز ، ١٩٧٧ ، هينتز ، حوالى ١٩٧٥) •

ويمكن بطبيعة الحال اشباع هذا المطلب عن طريق الايديولوجيات السياسية المتاحة ، بما فيها بعض المفاهيم عن العالم ، مثل تلك التى قدمها د • ل ، و د • هـ • ميدوز(١٩٧٢) فى « حدود النمو » ، وايفاد ايلتش فى « مجتمع بلا تعليم » (١٩٧٠) • ومن ثم فان المهام التى يفرضها الطلبة على الجامعات قد تقتصر على اضفاء الوضع الأكاديمى والحماية على ايديولوجياتهم •

خاتمة :

تتصل النقطة الرئيسية لهذا المقال بالضغوط المتعارضة بنوع ما ، التى ولدتها التوترات بين الحفاظ على الهوية العلمية لعلم الاجتماع وبين التوقعات المتولدة فى نفس الطالب من الخارج ، ونتج عنها اتجاهات منوعة للتخلص من هذا الموقف المتعب • وقد قدمت مجموعة من البواعث للتحرك فى اتجاه أو آخر ، أو لعدم التحرك بالمرة •

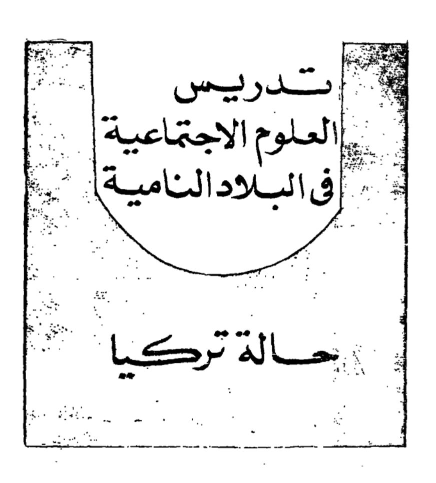
ويبدو أن أهم شىء لتفسير الوضع الراهن تفسيرا عمليا مبنيا على التجريب هو ان الكثير من أقسام علم الاجتماع يتصرف وكأن حل المشاكل يمكن أن يتم دون اجراء أى تغيير تنظيمى ، وذلك بفضل ما لوحظ من عدم استقرار التوقعات المتولدة خارجيا ، وعدم قابلية البحث التجريبى نسبيا للنفاذ الى الجدل فى فلسفة العلوم • غير أنه قد يكون من الضرورى من أجل النظام وفائدته الاجتماعية اختصار الأجوبة البديلة الى اثنتين أكثر تخصصا ، مقتبستين من بحثنا السابق •

فالاختيار الأول ، ويمكن تطبيقه حيث توجد مجالات مستقرة للمشاكل يتسنى نسبيا ادراكها ، يتمثل فى ادماج هذه المجالات بصورة منسقة فى عملية البحث والتعليم فى علم الاجتماع • ويتجلى فى ذلك مثال معروف فى مدرسة « الفكر » فى أمريكـــا اللاتينية •

وفى غير هذه الحالة يتمثل الاختيار البديل فى ادماج انتاج الصور الاجتماعية فى هذه العملية ، وذلك يدعم تماسكها الداخلى ، أى باثراء مضمونها النظرى دون حدوث أى فقد فى المعلومات • وانى لأفضل بناء صور للمجتمع العالمى لسببين : الأول هو أن المجتمع العالمى وثيق الصلة بكل علماء الاجتماع أينما كانوا يعملون ، بل ان البعض يفكر فى اعادة بناء علم الاجتماع على أساس هذا النظر • السبب الثانى هو أن المجتمع العالمى يبدو غامضا لعين الانسان حيث يعيش ، باستثناء قلة من الخاصة (كصانعى السياسة الخارجية ، وكبار موظفى الشركات المتعددة الجنسيات ، والمراسلين الأجانب لوسائل الاعلام الجماهيرية ، وكبار موظفى الأمم المتحدة ، والقليـــل غيرهم) • وثمة محاولة نموذجية أجراها ايمانويل فالرشتاين فى « النظام العالمى الحديث » (١٩٧٤) • وهناك معالجة بديلة تجرى بالمقابلة بين الصور الاجتماعية التى يحصل عليها المتخصصون وغير المتخصصين (هينتز وآخر ١٩٧٨ ، وماير وروزغند ، ١٩٧٧) •

ويتطلب كل من البديلين بعض التعديلات الهامة فى الهوية الأكاديمية الســائدة لعلم الاجتماع •

● ● ●



تدريس العلوم الاجتماعية في البلاد النامية

حالة تركيا

لما كانت العلوم الاجتماعية (أو أى مجموعة من المعارف الانسانية) هى وليدة المجتمع الذى تظهر فيه فان كل مجتمع قد حدد — على مدى تاريخه — نوع المعارف الانسانية الخاصة به ، وأهـــدافها ، والموارد المخصصة لهـــا • ولهذا اكتسبت المجتمعات معارفها الخاصة عن الانسان والمجتمع فى كل مرحلة من مراحل تغيرها وتحولها ، ثم تخلت عن هذه المعارف عند انتهاء هذه المرحلة •

وقد أستغرق العالم الصناعى عدة قرون حتى تعددت الأوضاع فيـــه ، فتخلى عن النظرة الاسكولائية « نسبة للفلســـفة الاسكولائية فى العصور الوسطى التى يدور فيها الجدل حول مسائل العقيدة) للمجتمع واستبدل بها النظرة الانسانية فى تفسير الأوضاع المختلفة • ثم جاءت أوربا فى القرن التاســع عشر بتغييراتها العميقة ، فعجلت بهذا الاستبدال وفكرت فى وضع علم خاص بالمجتمع •

الكاتب : موبكيل . ب . كيراي

أستاذة فى السوسيولوجيا الحضرية بجامعة استانبول (تركيا) الفنية . ألفت العديد من الكتب فى التصنيع والتغيير الاجتماعى ، وعملت أستاذة زائرة بمعاهد مختلفة منها مدرسة الاقتصاد بلندن وجامعة برجن بالنرويج .

المترجم : هيئة تحرير المجلة

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

وفى هذا القرن تم تنظيم مجموعة المعارف الخاصة بالمجتمعات الانسانية . كما تم تنظيم مناهج البحث ، وأساليبه ، ونتائجه ، بحيث أمكن انشاء أقسام مستقلة للعلوم الاجتماعية ، ومعاهد خاصة للبحوث الاجتماعية ، وعلوم اجتماعية محددة المعالم نسبيا ، فى احدى الدول الصناعية الكبرى على الأقل ، وهى الولايات المتحدة ، وفى بعض المعاهد العليا بالمملكة المتحدة . ومن المعروف أن المجتمع يتفاعل مع علم المجتمع ، ثم يبلور فى النهاية مناهجه ومفاهيمه ويحدد مجاله ، والموارد المخصصة لتطويره . وبازدياد الصلات بين الدول الصناعية والبلاد النامية أصبحت الحاجة ملحة فى كل منهما الى معلومات وثيقة عن التفاعل والتبادل الانسانى ، وبالتالى قويت العلاقة بين العلم والمجتمع فى البلاد النامية .

والهدف الأساسى من هذا المقال هو تحليل حالة العلوم الاجتماعية وتدريسها فى البلاد النامية . ولكنى سأقتصر على ذكر السوسيولوجيا (علم الاجتماع) والأنثروبولوجيا (علم الانسان) والسيكولوجيا الاجتماعية (علم النفس الاجتماعى) . باعتبارها أوثق العلوم صلة بموضوع بحثنا . فهذه العلوم ذات منهج محدد وأساليب محددة فى البحث ، كما أنها عبارة عن علوم اجتماعية يمكن تمييزها بسهولة عن العلوم الانسانية كالتاريخ والفلسفة واللغويات الخ . وسأقتصر على ذكر حالة تركيا ،

لا بسبب طابعها الغريب . بل ـ على العكس ـ لأن ما يحدث فيها يشترك فى كثير من أوجه الشبه مع ما يحدث فى جميع البلاد النامية ذات القاعدة الزراعية العريضة وذات التاريخ المعقد قبل عهد الصناعة ، ولأنى أستطيع أن أذكر الكثير من الحالات والأمثلة التى تنطبق على حالة البلاد المتخلفة . والأمثلة التى أوردها هنا تشترك فى كثير من الوجوه ان لم تكن ذات خصائص متماثلة مع ما حدث منذ عشر سنوات أو ما يحتمل أن يحدث فى السنوات القادمة بالبلاد التى تشابه تركيا فى أحوالها وظروفها التاريخية أو أوضاعها الاجتماعية .

تطور العـــلوم الاجتماعيـــة .

تخلت أوربا عن الفلسفة الأسكولائية كوسيلة لمعرفة المجتمع والانسان ، وشادت صرح العلوم الانسانية والفلسفة الاجتماعية بخطى بطيئة ، ولكن مطردة ، خلال أربعة قرون أو خمسة من التحول الاجتماعى الأساسى . وتم هذا التخلى خلال تغيير طويل الأمد متعدد الجوانب تحولت فيه أوربا من مجتمع زراعى بسيط يتألف من الملاك والفلاحين الى مجتمع ازدهرت فيه التجارة والصناعة ونمت فيه الحياة الحضرية فى أوقات مختلفة وفى بلاد مختلفة .

وقد برزت العلوم الاجتماعية (كما نعرفها اليوم) الى الوجـــود عندما ازدادت كثافة التحول فى المجتمع الأوربى ابان القرن الثامن عشر ، وبالتالى طرأ تحول كبير على دراسة المجتمع سواء فى مجالها أو أساليبها . ولكن يلاحظ فى الوقت نفسه أن المجتمع بأسره وكذلك المعاهد التى ظهرت فيها المعارف الجديدة ووجد فيها الذين اكتسبوا هذه المعارف (الجامعات) قاوموا هذه النظرة العلمية الجديدة الى المجتمع ، لأن العـــلوم الاجتماعية تهدف الى تفسير عملية التحول والتغير ، وتكشف النقاب عن المصادر المتغيرة للقوى المؤثرة ، وعن الاستراتيجيات التى تنطوى عليها هذه العملية وقد امتازت نهاية القرن التاسع عشر بجمع الكثير من المعلومات والبيانات التجريبية عن أساليب الحياة الجديدة ، كما امتازت بظهور كثير من النظريات لتفسير التحولات العميقة التى طرأت عـــلى أوربا .

ولكن اعتراف الجامعات بالعـــلوم الاجتماعية اعترافا كامـــلا تأخر حتى العقد الســـادس .

وقد كانت أصـــداء التحول الاجتماعى فى الولايات المتحدة هامة . ذلك . أن الولايات المتحدة لم تخش التحول اذ شمل التغيير كل ناحية من نواحى الحياة تقريبا . يضاف الى ذلك أن المعـــلومات عن الانسان والمجتمع كانت مطلوبة ، لأنه كان هناك

استعداد لاجراء التغيير والاصلاح فى كثير من جوانب الحياة . ولذلك جعلت الولايات المتحدة العلوم الاجتماعية مواد مستقلة ، ودراسات محددة المعالم فى جامعاتها ، على حين احتفظت أوربا بالمنهج الانسانى التقليدى فى علم الاجتماع وما يتصل به من موضوعات .

العلوم لاجتماعية فى البلاد النامية :

فى بداية هذا القرن أصبحت المجتمعات المتخلفة وثيقة الصلة بالبلاد الأوربية ، وتهتم بالحصول على أنواع جديدة من المعارف عن المجتمع ، فأنشئت خلال فترة قصيرة من الزمن كراسى لعلم الاجتماع فى كثير من البلاد النامية ، وتأسس فى تركيا أول جامعة جديدة فى ١٩١٣ بمدينة استانبول ، وأنشىء كرسى لعلم الاجتماع بقسم الفلسفة فى كلية العلوم الانسانية . وفى ١٩١٧ تقرر تدريس علم الاجتماع فى الهند بقسم الاقتصاد بجامعة كلكتا . وفى جمهورية أمريكا اللاتينية أنشىء كرسى لعلم الاجتماع فى كلية الحقوق أو أقسام الفلسفة حوالى ذلك الوقت .

وكان هذا يماثل تماما ما يحدث فى أوربا صاحبة السيادة على العالم فى ذلك الوقت . وكان علم الاجتماع لا يدرس كعلم أكاديمى فى جامعات أوربا الا على يد علماء خصوصيين أو مستقلين ، أو تنشأ له كراسى فى مختلف الكليات . وجدير بالذكر أن جورج سيميل عين مدرسا للفلسفة فقط ، كما عين ماكس فبر ، وباريتو لتدريس علم الاقتصاد ، بل ان دور كهايم أحد القلائل من الأوربيين الذين حازوا لقب « العالم الاجتماعى » كان أستاذا لعلم الاجتماع والتربية بجامعة باريس . ولا تستثنى من ذلك بريطانيا العظمى وان كانت أبحاث بوث الممتازة وكتب هربرت سبنسر قد حظيت بالانتشار والرواج ، على الرغم من عدم انشاء كراسى أو أقسام لعلم الاجتماع فى جامعاتها .

على أن انشاء الكراسى أو الدراسات الاجتماعية فى وقت واحد تقريبا فى كثير من البلاد النامية وأوربا لم يقترن بزيادة تطور العلوم الاجتماعية فى البلاد غير الأوربية . ولكن المسألة الهامة هى أن هذه البلاد لم تكن قد وصلت بين سنة ١٩١٠ وسنة ١٩٣٠ الى تلك الأوضاع الاجتماعية التى يتسنى معها جعل العلوم الاجتماعية مواد مستقلة فضلا عن ايجاد علم خاص بالمجتمع .

والواقع أن الفلسفة الأسكولائية سادت فى تلك المجتمعات ، فكانت المعرفة اسكولائية ، كما كان التدريس اسكولائيا ، اذ كان أساس التعليم هو نقل المعارف المقررة والمسلم بها دون مناقشة . وكان التركيب الأساسى للمجتمع مجرد مزيج جامد

من التركيب القديم · وعلى الرغم من أن هذا التركيب قد تغير بتأثير البلاد المسيطرة ، واستعار بعض نظمها ، وخلق نظما جديدة لايجاد قنوات للاتصال ، فانه افتقر الى التنظيم الاجتماعي الكافي لتوسيع نطاق المعارف وتحويلها الى علوم انسانية حقيقية · وترتب على ذلك أن جميع العلوم الاجتماعية فى تلك الجامعات أصبحت نوعا من التعليم والتأليف لا هو فلسفة اسكولائية حقيقية ، ولا هو علوم انسانية حقيقية ، بل هو مزيج من الاثنين · لم يكن بالقطع ـ علما اجتماعيا يصلح لتفسير الظواهر الاجتماعية · وفى مثل تلك النظم أصبح « التحصيل » أهم من « التحليل » بل أهم من التفكير ، وكشف النقاب عن علاقات جديدة ·

التعليم

على الرغم من أن الاعتراف الأكاديمى بالعلوم الاجتماعية وانشاء الكراسى والأقسام الخاصة بها قد تقرر منذ نحو ٦٠ عاما فان أكثر ما يسترعى النظر هو الاهتمام غير العادى بالتعليم والتلقين من جهة ، وانخفاض مستوى البحث العلمى وقلته من جهة أخرى · ويرجع ذلك كله الى هيمنه المنهج الأسكولائى · ويعد هذا الاهتمام غير العادى نتيجة من بعض الوجوه لهذا المنهج ، ولكنه أيضـــا نتيجة لهذا الحجم الغفير من الطلاب المقيدين بكليات العلوم الانسانية · وبيان ذلك أن سرعة نمو التعليم الجماهيرى العام كانت عاملا ايجابيـا وبناء بالبلاد الصناعية إبان القرن التاسع عشر حين ازداد الطلب على العمال المهرة المتعلمين · لكن ذلك العامل فقد طابعه الايجابى فى تركيا وفى البلاد ذات الأوضاع المماثلة حيث التنمية الصـناعية بطيئة · ولما ازداد عدد السـكان ، واستبحر العمران ، صبت نفوس الشباب الى الالتحاق بالجامعات ، ولكنهم ـ نظرا لقلة الأماكن فى كليات العلوم والطب والهندسة ـ انجهوا الى كليات الحقوق أو الفلسفة أو العلوم الانسانية التى توجد بها أقسام العلوم الاجتماعية كما كان الحال منذ ستين عاما مضت ·

وفى مثل هذه الحالة يقوم المعلمون بتلقين الطلاب المادة العلمية فى حجرة الدراسة ، وهى كل ما يقرأه الطلاب · وغالبا تكون هذه المادة قديمة ، تلقاها الأستاذ عندما كان طالبا فى أحد البلاد الصناعية · وهكذا يجرى العمل على ترديد هذه المعلومات القديمة ـ كما هو الحال فى التعليم الأسكولائى ـ باعتبار ذلك هو الوسيلة المناسبة للتعليم · وكذلك يعتمد الأساتذة فى محاضراتهم على المراجع الأجنبية دون الاستعانة بالمعلومات المستمدة من المصادر المحلية ، ودون نظر الى صلة هذه المعلومات والمحاضرات بالدولة النامية موضوع الدراسة · وبالاضافة الى عيوب هذا التعليم الاسكولائى نجد أن الذين لا يأخذون به قد تلقوا تعليمهم فى مختلف البلاد الصناعية ، وتخصصـــوا فى علوم أخرى غير علم الاجتماع أو علم الانسان · ولما كانت العلوم الاجتماعية فى مختلف الدول الأوربية متنوعة فان أثر هذا التنوع ينعكس على الأساتذة فيعوق الحوار والتعاون بينهم ، كما يحول دون التفكير الأصيل ·

وانك لتجد عند تعليم العلوم الاجتماعية فى احدى كليات الفلسفة أو الحقوق — كما هو الحال فى كثير من الجامعات القديمة — أن الذين يضطلعون بمهمة التدريس هم الأساتذة القدامى • وهذا من شأنه أن يبعد المدرسين الشبان عن الاتصـــال بالطلاب ويخمد فى نفوسهم جذوة النشاط الذى يتوقد من القاء المحاضرات على الطلاب ، وعرض مادتهم وأفكارهم عليهم •

ومن المسلم به أن الجامعة هى تنظيم معقد بكل ما يشتمل عليه من كليات وكراسى ومناصب حيث يتولى الأستاذة الاكاديميون مناصب الادارة أيضا • وكل هذا من شانه أن يدفع الجامعة الى حالة من الجمود بحيث تقاوم كل تغيير • ويلاحظ أيضا أن رجال الجامعات فى البلاد النامية الذين يؤلفون الصفوة المختارة أيضا يضيقون ذرعا بالمدرسين الجدد والأفكار الجديدة ، لأن ذلك من شأنه ان يدخل فى الجامعة عناصر جديدة ، ويؤدى الى فرض قيود تحد من امتيازاتهم •

يضاف الى ذلك أن الصفوة الأكاديمية المختارة ترفض علم الاجتماع القائم عـلى البحث « العلمى » ، لأنه يثير مســائل تتصـــل بالحياة المعاصرة ، وقد يؤدى أيضا الى القضاء على كيانهم الذى تحميه ضمانات خاصة • ولذلك فان أعضـــاء هذه الصفوة لا يشجعون العلوم الاجتماعية التى تدرس المجتمع دراسة نقدية ، ذلك المجتمع الذى يمنحهم مركزا ممتازا • ويمكن القول بأن الصفوة المختارة من رجال الجامعة هى — من بعض الوجوه — آخر من يرى حتمية التحول والتغيير ، وغالبا تكون بمعزل عن المجتمع الذى تتوالى عليه التغييرات السريعة •

البحث العلمى

للجامعات وظيفة أســـاسية خلاف وظيفة التعليم ، هى وظيفة البحث العلمى • والمقصود بالبحث العامى بوجه عام هو ملاحظة وتحليل العلاقات بين مختلف جوانب الظواهر الاجتماعية • ونتائج هذا البحث مفتوحة لاجراء المزيد من الاستقصاء والتحقيق والاختبار • واذا علمنا أن المنهج الأســاسى المتبع فى دراسة الظواهر الاجتماعية فى تركيا هو المنهج الاســـكولائى لم ندهش اذا افتقرت هــذه البلاد الى البحوث العلمية الأصلية وقد أجرى تقدير تقريبى فى سنة ١٩٦٨ لقائمة المطبوعات السوسيولوجية التركية التى صدرت خلال التلاثين عاما الماضية ، فتبين أن ٨٥٪ منها مصنفات مجموعة لا مؤلفات أصيلة أى دراسات مكتبية للمواد المطبوعة الأصلية ، وأن ١١٪ منها مبنى على ملاحظات عامة للباحثين ، وان كانت أصيلة ، فى حين أن ٤٪ منها فقط اســتخدمت فيها طريقة الملاحظة والتجربة تحت اشراف دقيق •

وواضح أن انتشار هذه المصنفات التى لا تواجه الحقائق ، ولا تبحث فى الارتباط

بين النواحي المختلفة للظواهر الاجتماعية ، ولا ترسم طرقا فعالة للملاحظة والمشاهدة ، يدل على انعدام التفكير الأصيل ، ذلك أن هذه المصنفات لا يمكن أن تخلق تيارات فكرية جديدة ، ولا يمكن أن تشحذ الهمم لاجراء بحوث جديدة ٠

وانك لتجد ، فى مثل هذه الأحوال ، أن الرسائل الجامعية التى تعد فى البلاد الأخرى ذخيرة مدهشة للبحوث العلمية الأصيلة ، وبخاصة البحوث التجريبية فى الحياة المعاصرة ، وبخاصة فى الاقسام التى تتبع المنهج الانسانى فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، لا تعدو أن تكون وصفا ساذجا لبعض الحقائق الاجتماعية أو جمعا فجا لأفكار عالمين أو ثلاثة ٠ ولهذه المصنفات ضرران ، أولهما أنها مضيعة للجهد والمادة العلمية ، والثانى أنها تعلم الناشئة قيما خاطئة ٠

وعند ما يتجه التعليم الى نقل المعارف تنتفى الحاجة الى طرق التدريس وأساليب البحوث ٠ وحين لا يقام وزن للمعلومات الجديدة المبنية على تحليل الظواهر الحديثة فان الدراسات الخاصة بطرق التعليم ومناهج البحث تصبح عبئا لا داعى له ، كما تصبح الاحصاءات أبغض شىء الى النفوس ٠ ومن ناحية أخرى نشاهد أن العلماء الأكاديميين الذين يهتمون باجراء البحوث العلمية وينشرون نتائجهم لا يلقون التقدير اللائق بأعمالهم ، فمطبوعاتهم لا تثير تعليقات جادة ولارد فعل من جانب زملائهم ٠ وكذلك نجد أن الندوات والمؤتمرات تصبح نادرة الحدوث ٠

وفى وسع الانسان أن يقول ان « الثقافة » هى المسئولة عن انعدام روح التحقيق والبحث الأصيل ٠ على أنه من المعروف أنه مهما تكن أسئلة الأطفال ذات طابع عام فان أجابة الكبار عن هذه الأسئلة تتسم بطابع ثقافتهم الخاصة ٠ ذلك أن الدعاوى الاسكولائية هى المثال المطلق الذى يحتذيه هؤلاء الكبار عند الاجابة عن هذه الاسئلة ٠ ثم أن المجتمعات ، والثقافات ، والمعتقدات ، ونظم الحكم المطلق ، والقيم الاجتماعية ، التى سادت كلها قبل عصر الصناعة ، هى من الأمثلة الأخرى للحقائق المطلقة التى لا تقبل الجدل ٠ وفى مثل هذه الأمور لا يعنى التعليم سوى تلقى هذه «الحقائق» بالقبول٠ وجدير بالذكر أن الأسر والنظم التعليمية على المستوى الابتدائى والثانوى تفرض على الأطفال مثل هذا النوع من التعليم ٠ ونتيجة ذلك أن المدرسين الشبان بالجامعات الذين تربوا على « الحفظ » لا التفكير وحل المسائل والتحليل يتطلعون الى تقليد أساتذتهم ولا يهتمون باتباع غير ذلك من طرق التعليم ٠ وفى مثل هذا الجو لا يمكن أن تزدهر البحوث ولا النظريات العلمية ٠ ذلك أن روح البحث والابتكار والتفكير التحليلى وقبول التغيير والمعلومات الجديدة لا تقترن الا بالتغييرات الأساسية العنيفة فى المجتمع ٠ وحينئذ وحينئذ فقط ، يتسنى قبول التفاعل بين مختلف نواحى المجتمع ، وتتوافر

الرغبة فى البحث تبعا لذلك · وحينئذ ــ وحينئذ فقط ــ لا يصبح معنى التعليم هو « حفظ » التلميذ للمادة التى يقدمها له المدرس ·

التحول الاجتماعى والعلوم الاجتماعية

تتحول المجتمعات المتخلفة بسرعة · وتتطلب مراكز القوى الخارجية والداخلية فيها طرازا جديدا من التفكير · وبمرور الزمن تصاحب ذلك حاجة الى طراز جديد من علم الاجتماع · وقد وصلت تركيا الى هذه المرحلة فى العقد السابع ، عندما أصبحت المعلومات الوثيقة عن هذا التحول والقدرة على توجيهه والتحكم فيه ضرورية لكل من الصفوة المختارة الجديدة وقوى التحول الخارجية · وكانت النتيجة المباشرة لذلك انشاء هيئات التخطيط ، استجابة للطلب المتزايد على القوى البشرية المتخصصة فى علم الاجتماع « العلمى » ، وعلى المعاهد اللازمة لاعداد هؤلاء المتخصصين ·

هذا وتطور علم الاجتماع « العلمى » فى هذه المرحلة يثير الاهتمام ، فلا شك أن طلب هيئات التخطيط للاخصائيين فى هذا العلم ، والقوى الخارجية التى ساعدت على تحول المجتمع ، واستعانة هيئات التخطيط بالمعلومات التجريبية ، واستخدام البحوث التجريبية ، كل ذلك يمكن أن يعد أول تنظيم هام لعلم الاجتماع فى المجتمع بأسره ، كما أن تخصيص هيئات التخطيط موارد كبيرة لهذا الغرض ، واستعانتها بعلماء الاجتماع الاجانب والمحنين المزودين بأساليب جديدة فى التعليم والتدريب قد ساعد كثيرا على اثارة الاهتمام بتعليم واستخدام علم الاجتماع التجريبى ·

وعندما أنشئت جامعات جديدة فى هذه الفترة يتولاها موظفون اداريون من طراز جديد استطاعت العلوم الاجتماعية أن تتفادى عقبة أخرى فى سبيل نموها وتطورها · ولكن الجامعات القديمة وكراسى العلوم الاجتماعية فيها ظلت ترتاب فى المناهج الجديدة وتدافع عن كيانها بقوة · ببدأن التحول الاجتماعى قد حطم كل الحواجز الآن ، وتغير صانعو القرار بحيث لم يعد أصحاب الكراسى القديمة من أعضاء الصفوة المختارة بل أصبحوا مجرد « هواه » فى فنهم ، وهكذا تجاهلتهم الجامعات الجديدة وأقسام العلوم الاجتماعية الجديدة ذات المنهج العلمى التجريبى · وعندما تأسست جامعة تركية ثانية فى انقره منذ ثلاثين عاما فى أواخر العقد الخامس تقررت الاستعانة بفريق من العلماء الاجتماعيين الأمريكيين لشغل كراسى العلوم الاجتماعية فى كلية الانسانيات · ولكن جهودهم لتنشيط البحوث الميدانية وتشجيع علم الاجتماع التحليلى والتجريبى قوبلت بالعداء ، فاضطروا الى مغادرة البلاد · والآن تعمل السلطات على اجتذاب تلاميذهم بعد حجبهم عن الجامعات للعمل فى الأقسام الجديدة ومواصلة العمل من حيث تركه أساتذتهم. وتقدر البلاد الآن المعلومات المستمدة من الأساليب التجريبية والقادرة على التنبؤ بالتغير والتحول ، ثم توجيهه والتحكم فيه · ولعل ما هو أهم من ذلك أن البحث العلمى

اصبح أمرا مرغوبا فيه وأن الأموال التي رصدتها الحكومة قد أثرت تأثيرا مباشرا في تطوير العلوم الاجتماعية ومنذ ١٩٦٠ أنشئت أربع جامعات جديدة في المدن الكبرى بها أقسام حديثة للعلوم الاجتماعية المبنية على البحث العلمي : جامعة الشرق الأوسط الفنية ، وجامعة هسلنيبي في أنقرة ، وجامعة بوجازيسى في استانبول ، وجامعة ايجى في أزمير • وقد حصلت هذه الجامعات على أموال من المصادر المحلية والدولية للانفاق على البحوث ، والمكتبات ومراكز الكمبيوتر ، وأرشيف المعلومات • وجميع هيئة التدريس بالكليات من الشبان ، وقد اختيروا بعناية لتخصصهم في علم الاجتماع « العلمي » الحديث •

وقد اكتسب ما بدأ في أوائل العقد السابع قوة دافعة في أواخره ، فقد تأسست النقابات المهنية التي قصرت عضويتها على المشتغلين بالبحوث الحديثة ، وظهرت مطبوعات هامة في البحوث التي شجعتها تلك النقابات ، كما ظهرت كتب تمس الحاجة اليها عن الوضع الراهن لمختلف العلوم الاجتماعية ، وبدأ تنظيم الندوات والمؤتمرات القومية والدولية ، وارتفع مستوى الانتاج العلمي عند أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات الجديدة عما كان متوقعا بحيث ظفر بعضهم بالاعتراف الدولي وهم يضيفون بجهدهم المتواضع الى المعارف المتراكمة في هذا المجال • وقد كان لهذا التطور في النهاية أثره في بعض الأقسام – على الأقل – بالجامعات القديمة • وقد طرأت تغييرات على المناهج الدراسية ، وسارت الجهود المبذولة في البحوث التجريبية شوطا بعيدا • وقد حدثت وقائع صغيرة تشير الى العلاقة بين الجامعات القديمة والجديدة ، من ذلك أن الجامعات القديمة رفضت تعيين خريجي الجامعات الجديدة الأولين • وحدث في احدي الحالات أن المرشح للتعيين كان أول الناجحين باعتراف أحد أعضاء لجنة الامتحان ، ولكنه رفض بحجة أن ماضيه العلمي غير مناسب للوظيفة • واليوم زاد الاهتمام بالمرشحين المتخرجين في الجامعات الجديدة ، ولكن هؤلاء يرفضون العمل في الأقسام الجامعية القديمة • وعلى الرغم من أن كل شيء لم يتغير مرة واحدة فيما يتعلق بوضع العلوم الاجتماعية في تركيا فان هذه العلوم قد اجتازت منعطفا خطيرا • ولكن لا تزال هناك بعض العقبات والعيوب والعوائق •

وفي بداية العقد الثامن عصفت بتركيا أزمة سياسية أخرى تهدف الى اقامة الحكم الشمولي ، وهو أمر يحدث كثيرا في البلاد النامية • وكان أثرها في العلوم الاجتماعية مخيبا للآمال ومثبطا للهمم ، اذ أرغم العلماء الاجتماعيون في ثلاث جامعات تألق فيها نجمهم على ترك الخدمة ، أو استقالوا من تلقاء أنفسهم • وعندما سبق أن حدث

مثل ذلك فى العقد الخامس لم تنهض العلوم الاجتماعية من كبوتها الا بعد العقد السابع ولكن العامل الحاسم فى هذا المقام ليس هو الزمن وانما هو حالة المجتمع • فالذى يحدد الوضع فى الجامعات ويحدد وضـــع العلماء الجامعيين هو : هل ثمة حاجة الى العلوم الاجتماعية ؟ وعلى هذا عاد فى ١٩٧٥ كل عضو من أعضـاء هيئة التدريس فى تلك الجامعات الى عمله ، أو التحق بهيئة التدريس فى جامعة أخرى •

ومن النواحى الأخرى الجديدة بالدراســة موقف الجامعات والأساتذة الأكاديميين من الدولة الأم التى تريد توثيق أواصر التعاون مع العلماء الاجتماعيين فى البلاد التابعة لهذه الدولة ، تحقيقا لأهدافهم وغاياتهم العلمية • وتفصيل ذلك أنه اذا كانت الأجهزة الحكومية فى الدولة الأم هى التى ترغب فى جمع المعلومات والبيانات لتتولى تحليلها فمن واجب الأجهزة المناظرة فى الدولة التابعة أن تقرر أوجه التعاون المرغوب فيه • ولكن اذا كان التعاون بين الأكاديميين أنفسهم فان الرأى فى ذلك موكول الى الأفراد أنفسهم ، وان كان هنـاك رأى أكاديمى عام يمارس بعض الرقابة على أشـــكال التعاون غـير المرغوب فيه •

وعندما تبلغ العلوم والبحوث الاجتماعية درجة النضج يمكن استخدام الأموال التى ترصدها الدولة الأم لهذا الغرض بقدر أكبر من الاستقلال • ومتى وثق الباحثون بما يعملونه وبما يمكن عمله بنتائج مشروعات البحوث المختلفة قل الخوف من التدخل الأجنبى فى هذا الشأن ، وقل اللغط حول مصادر المعونة المالية • ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الحكومة التركية ساورها القلق من جراء العديد من الباحثين الأجانب الذين يتجولون فى البلاد لاجراء البحوث الاجتماعية • ولذلك تطلب الحكومة الآن من كل فرد يريد اجراء البحث الاجتماعى فى تركيا أن يحصـــل على اذن رسـمى بذلك • وبهذا انتقلت المسئولية الى السلطات غير الأكاديمية •

ولا شك أن الذى شـــجع العلوم الاجتماعية داخل الجامعات وخارجها فى العقد السابع هو نفوذ الدول الأم ، وبخاصة الولايات المتحدة • بيد أن طريقة هـذه البلاد فى اجراء البحث الاجتماعى حملت الناس على الخطـأ فى فهم معناه • والسبب فى ذلك أن مناهجها وطرقها فى بحث أحوال المنطقة ودراســتها كانت غير معروفة فى الدوائر المحلية • فقد فهـم الناس خطأ أن وصف الثقافة دون طرح مشــكلة وجمع البيـانات والمعلومات الساذجة دون صياغة فرضية علمية هما الطريقة المثلى فى البحث العلمى الاجتماعى • ومع أن هذا حول الأنظار عن التفكير النظرى فى العلاقات الاجتماعية فانه

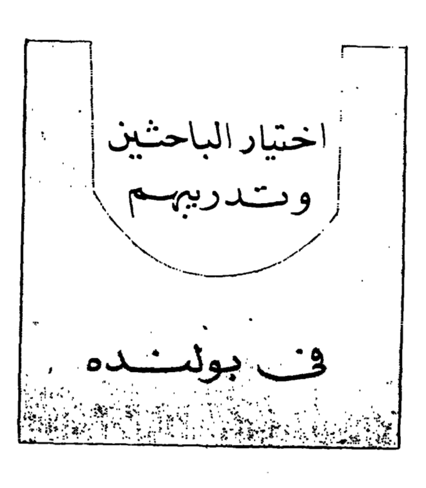
كان ضربا من الخطأ فى الفهم ، ولذلك بدأ علم الاجتماع فى وقت من الأوقات يتأرجح من طرف (الفلسفة الاجتماعية النظرية) الى طرف آخر (مجموعة من البيانات والمعلومات الساذجة) • وترتب على ذلك انتشار طريقة جمع البيانات والمعلومات الكثيرة التى لا تقبل التفسير مما أدى الى ضياع موارد كثيرة على أنه ـ بمرور الزمن ـ شاع استخدام الأساليب العلمية المختلفة بطريقة فعالة ، فلم تلبث الجامعات الجديدة أن استخدمت فى البحوث الاجتماعية طريقة العينات القومية المقرونة بالاستفتاء والأسئلة الموضوعة بعناية•

واليوم ينصب الاهتمام الرئيسى فى البحوث الاجتماعية على التحول الاجتماعى الأساسى بكافة أشكاله وسرعاته • ولكن كثيرا من البحوث الاجتماعية التى تقوم بها الدول الأمهات عن المجتمعات النامية تجرى على أساس المقارنة بين هذه المجتمعات • وهذه الدراسات المقارنة مبنيه على المعلومات والبيانات المستقاة من مختلف المجتمعات النامية ، ولذلك تظهر الفروق بينها مع صعوبة تتبع التحول الاجتماعى فى أى مجتمع منها أو عقد مقارنة بين مراحل التغير والتحول • وتتسم هذه الدراسات والبحوث بالطابع الاستاتيكى (الثابت ، غير المتغير) ، ويبدو هذا الطابع دائما غير واف بالغرض المطلوب • ذلك أن الذين يصبون الى معرفة الحقيقة فى المجتمعات التى تطرأ عليها تغيرات وتحولات سريعة وأساسية لا يقنعون بدراسة العلاقات الاستاتيكية ومن عادة الدول الأمهات أنها ترى فى أوضاعها الاجتماعية أوضاعا ثابتة ، ولذلك ترتبط المشكلات التى تطرحها هذه الدول بهذه الأوضاع الأساسية ، الثابتة فى نظرها • ومن هنا تفشل أساليب البحث الاجتماعى التى تناسب هذه الأوضاع فشلا ذريعا عند دراسة التحول الاجتماعى • واذا صرفنا النظر عن المهارة التى تستخدم بها هذه الأساليب الدقيقة فى البحث وجدنا أن الظواهر لا يمكن أن تدرس على الوجه الأكمل ما لم يتخذ الباحث بعدا زمنيا يبين التحول والتغير • وترتب على ذلك أن لجأ بعض العلماء الاجتماعيين الى ما يمكن أن يسمى « فلسفة التاريخ » التى تنادى بأن كل مجتمع وتاريخه هو نسيج وحده ، وفريد فى بابه ، وتحاول أن « تفهم » كل مجتمع فى اطار بيئته وظروفه الخاصة • ومن جهة أخرى حمل الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية الأساسية وتحولها وعلاقتها بالمجتمعات الأم بعض العلماء الاجتماعيين على الأخذ بالاشتراكية العلمية التى تنادى بالتغير التاريخى والحتمى للمجتمع • وليس فى وسعنا أن نتجاهل أيا من هذين المنهجين (فلسفة التاريخ والاشتراكية العلمية) ذلك أن القوم فى الغرب ولا سيما الولايات المتحدة حيث ظهرت مناهج وأساليب للملاحظة فى العلوم الاجتماعية يطرحون مشكلات ويصوغون فرضيات دون أن يدخلوا التحول الاجتماعى فى اعتبارهم •

وهذا لا يشفى غليل العديد من الباحثين من العلماء الاجتماعيين الشبان · ومن هنـــا وجب تغيير هذا المنهج ·

وربما صح الافتراض بأن الأوضـــاع الاجتماعية فى الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة ثابتة ، غير متغيرة · ولكن يجب فى المجتمعات التى هبت فيها رياح التغيير على كل شىء أن تمس يد التغيير أيضـا مشكلات البحث الاجتماعى وأسـاليبه ونظرياته ، وكذلك التدريس فى الجامعات أيضـــا · وهذا هو ما يحدث اليوم بالفعل فى العلوم الاجتماعية بالبلاد النامية · ولن تلبث هذه البلاد أن تسهم فى تطوير العلوم الاجتماعية من خلال تحسين أساليب الملاحظة وتفسير التحول والتطور الاجتماعى ·

● ● ●



في بولندة يتم اعداد الباحثين أما اثناء قيامهم بالتدريس أو أثناء دراساتهم العليا وعملهم كمساعدين للباحثين ٠ أما العاملون فى هيئات غير مسئولة عن التعليم العالى أو البحث فيمكنهم الحصول على درجة الدكتوراه اذا نجحوا فى الامتحانات المقررة وقبلت رسائلهم للدكتوراه ٠

وتجرى البحوث عادة فى ثلاثة أنواع من المؤسسات هى :

١ ـ المؤسسات التابعة للتعليم العالى التى تستخدم عددا كبيرا من الباحثين ٠

٢ ـ المؤسسات التابعة للاكاديمية البولندية للعلوم ٠

٣ ـ المؤسسات التابعة للهيئات الصناعية ٠

وفى السنوات الأخيرة أنشأت الوزارات المختلفة معاهد ومؤسسات علمية واجتماعية للقيام بالأبحاث ، مثل معهد دراسات القوى العاملة والشؤون الاجتماعية التابع لوزارة العمل ، ومعهد السياسة العلمية والتعليم العالى التابع لوزارة

الكاتب : جولانتا كوبلينسكا

أستاذ العلوم الاجتماعية بأكاديمية العلوم البولندية ·

المترجم : الدكتور حسين عبدالعزيز الدريني

كلية تربية الازهر

التعليم العالى ، ومعهد دراسات الشباب التابع لوزارة التربية ، الخ ·

وبالرغم من أن العاملين فى الهيئات الثلاث السابقة ينقسمون أما الى أساتذة جامعيين أو باحثين فكلهم يخضعون لنظام الدرجات والألقاب والوظائف القائم على أساس المؤهلات العلمية الرسمية التى حصل عليها كل منهم · ويتضمن هذا النظام فئتين :

أ ــ الحاصلون على الدكتوراه التى تمنحها الجامعة لمن يجتاز الامتحانات المقررة بنجاح ، على أن ينجح فى اجتياز الامتحان المقرر لرسالته التى يتقدم بها (ويقصد بهم الأفراد التابعون لنظام معين بالاضافة الى فلسفة معينة أو اقتصاد سياسى خاص) ·

ب ــ الحاصلون على درجة الدكتوراه المعروفة باسم الدكتوراه « التأهيلية » التى تمنحها الجامعة للمدرسين الجامعيين أو الباحثين من غير الحاصلين على الدكتوراه والذين أدت رسائلهم الى تطوير النظام القائم · الا أنه قبل حصولهم على هذه الدرجة يكون عليهم أن يجتازوا بنجاح امتحانا خاصا يعقده مجلس أعضاء هيئة التدريس · هذا النوع من الدكتوراه يؤهل حامله للتعيين أستاذا مساعدا للاشراف على باحثين آخرين ولتدريس الباحثين المبتدئين ·

على قمة هذا البناء العلمي من الباحثين يوجد الأساتذة المعينون فى وظائفهم بصفة دائمة ووافق عليهم مجلس الولاية بناء على تزكية اللجنة المركزية للأساتذة التى يعينها رئيس الوزراء • وتبنى اللجنة قرارها على أساس المعلومات التى ترد اليها من المجالس المعنية بالأبحاث فى المؤسسات المختلفة ومن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومن المجلس الأعلى للجامعة •

تبدأ الحياة العلمية للباحث المبتدىء عندما يعين بعد حصوله على درجة الماجستير معاونا لمساعد الباحث لمدة ستة أشهر أو عام كامل ، وبعد انتهاء هذه المدة وانجازه بنجاح للأعمال المطلوبة منه يعين مساعدا باحثا • وبعد مدة أطول وانجازات أكثر يعين باحثا متقدما • ويستغرق هذا كله حوالى ثمانى سنوات يكون على الباحث أثناءها أن يعد رسالته للدكتوراه وأن يجتاز الامتحان المقرر لها بنجاح لكى يعين مساعد أستاذ • فاذا بلغ الباحث هذا المستوى أصبح عليه أن يضطلع بمسئوليات هذه الوظيفة ، ويكون عليه بعد ذلك أن يعد نفسه لدرجة « الدكتوراه التأهيلية » التى يحصل عليها فى أى وقت آخـــر •

ورغما عن اتباع هذا الاسلوب فى كثير من الجامعات الكبرى وفى المؤسسات التابعة للأكاديمية البولندية وفى بعض الجامعات الاقليمية التكنولوجية وفى الكليات المعنية بأعداد المعلمين وفى المعاهد الصناعية التكنولوجية فانه من المألوف أن نجد باحثين يعملون أساتذة مساعدين دون حصولهم على درجة الدكتوراه الثانية أو أساتذة مساعدين بدون درجة الدكتوراه •

اذا كان من المتعارف عليه أن يقوم طالب واحد باعداد رسالة الدكتوراه فان هذا لا يمنع من أن يشترك فريق من الباحثين فى اعداد رسالة واحدة • وحديثا أصبح الاعداد المشترك لرسائل الدكتوراه جزءا من عمل الفريق المشترك فى أى مشروع • ويلقى هذا الاتجاه تشجيع كثير من البرامج المعنية بالأبحاث التى تقوم بها المؤسسات المختلفة • هذا ولقد تضمن الجزء الخاص بالعلوم الاجتماعية فى الخطة الخمسية الأخيرة عدة برامج قومية للأبحاث تسمح باشتراك أكثر من باحث • ومن هذه البرامج : التغيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى ، تطوير التخطيط ونظام الادارة ، نشأة ونمو الذات القومية ، تطوير النظام التربوى •

أما المبالغ المرصودة لتمويل هذه الأبحاث والتى تخضع للاشراف المركزى فانها تسمح للباحثين بأن يوسعوا من نطاق أبحاثهم وحدودها ، وبأن يكتفوا ويكرسوا جهودهم للقيام بهذه الأبحاث • ويسمح لطلبة الدراسات العليا والمساعدين بالاشتراك اشتراكا فعالا فى هذه البرامج •

نظرا لكثرة الأعباء الملقاة على عاتق مساعدى الباحثين فانهم لا يستطيعون التفرغ لاعداد رسائلهم للدكتوراه التى تعتبر ذات أهمية خاصة سواء بالنسبة لهم أو بالنسبة للمؤسسات التى يعملون بها • ومع هذا فان الوضع يختلف عن هذا بالنسبة للباحثين فى بعض المؤسسات مثل الأكاديمية البولندية للعلوم • أما بالنسبة للمساعدين الذين

يعملون بالجامعة فان عليهم الاشتراك فى التدريس والقيام ببعض الأعبـاء الادارية ، اذ يقومون بالتدريس لمدة ٢٧٠ ساعة سنويا بواقع ٩ ساعات أسبوعيا ، كما يستغرق اعدادهم للدروس حوالى ٢٧٠ ساعة أخرى بواقع ٩ ساعات أسـبوعيا ، هذا بالاضافة الى ٥٠٠ ساعة سنويا للقيام بالأبحاث ٠ ومن الواضح أن اعداد رسالة الدكتوراه يزيد من عدد الساعات المخصصة للبحث أيضا ٠ ويحدث مثل هذا بالنسبة للباحثين الذين يعملون بالمعاهد والهيئات التابعـة للوزارات اذ يـكون عليهـم أن يساهموا فى حل المشكلات وابداء المشورة الفنية التى تستنفد جزءا كبيرا من وقتهم ، ولكى يمكن تركيز جهود الباحثين المبتدئين حتى تنمو استعداداتهم للبحث بسرعة ، ولكى يمكن التخفيف من تعرضهم لصراع الأدوار ثم وضع برنامج للدراسات العليـا الجامعيـة فى الكليـات أو فى المعاهد العلمية ٠ ويكون على الدارس حضور عدد معين من المحاضرات وحلقات البحث المخصصة لطلبة دكتوراه الفلسفة ثم اعداد الرسالة تحت اشراف مشرف معين ٠ بالاضافة الى ذلك فانه على طلبـة الدراسات العليـا العمـل عدة سـاعات فى معاهدهم بالاضافة الى تدريس بعض المحاضرات (٦٠ ـ ٩٠ ساعة سنويا) ٠

تختلف المكانة التى تحتلها الدراسات العليا كصورة من صور التدريب فيما بين المعاهد والكليات المختلفة ، ففى الجامعة تحتل مكانة أقل من المكانة التى تحتلها الوظيفة التقليدية للمساعدين والعكس فى الأكاديمية البولندية ، ذلك لأنهـم فى الأكاديميـة يعتقدون أن الطالب يعتبر مؤهلا للقيام بالأبحاث بعد حصوله على الدكتوراه ٠

وجدير بالذكر أنه توجد صور أخرى من صور التدريب التى تساعد على النهوض بالمستوى العلمى للأساتذة المساعدين ولمساعدى الباحثين ، منهـا المنح الاضافيـة ، أو منح أجازة لعمل الأبحاث ، للتفرغ لانهـاء رسـائل الدكتـوراه ، أو القيام بزيارات لمؤسسات الدراسات العليا القومية والأجنبية ٠

لكى يقبل الطالب فى برنامج الدراسات العليا لابد له من أن يجتاز امتحانا خاصا للقبول ، ويكون هذا الامتحان عبـارة عن تقـديم الطالب صـورة مبدئيـة لخطة بحثه للدكتوراه ٠

يمكن للطالب الحصول على وظيفة مساعد باحث عن طريق اجتياز امتحان مسابقة أو بأن يختاره أسـتاذ أو أستاذ مساعد بناء على كفاءته أو ذكائه العام أو انجازاته فى قاعة البحث ٠ ان التعرف على هؤلاء الطلبة يعتبر أمرا صعبا جدا ٠ ويتم ذلك أما عن طريق تقديم المنح الدراسية للطلبة المتفوقين أو الطلبة الذين يبدون اهتمامات علمية خارج مقرراتهم الدراسية (تكون فى العادة سطحية وعديدة) ٠ كذلك يمكن التعرف على الطلبة الموهوبين بين من يشتركون فى برامج الأبحـاث الخاصة بمعاهدهم ، الذين تكون رسائلهم للماجستير أعلى من المتوسط ، أو الذين يشتركون فى أبحاث جماعية ، أو الذين يشتركون فى اتحادات الطلاب ، أو الذين يكتبون فى جرائد الطلبة ٠

مؤهلات الباحثين المبتدئين

تنبع الحاجة الاجتماعية للباحثين من عاملين :

الاول منهما يرتبط بالحاجة الماسة للأساتذة الجامعيين المؤهلين تأهيلا عاليا ، فمع التطور الاقتصادى والاجتماعى ازدادت الحاجة الى خريجى الجامعات ، ولكى يمكن تخريج الاعداد المطلوبة مع الاحتفاظ بمستواهم العلمى لم يكن هناك بد من أن يقوم أساتذة الجامعات بالابحاث المبتكرة ، اذ من خلال تلك الابحاث يستطيع الاستاذ الجامعى أن يدرس لتلاميذه الطرق العلمية للبحث والدراسة والعمل ، ومن خلال تلك الابحاث يستطيع الأستاذ أن ينقل لتلاميذه صورة عن أحدث الاكتشافات العلمية فى مجاله ٠

أما العامل الثانى فيرتبط بما أسماه د ٠ دى سولا بريس « العلم الكبير » ، اذ تستخدم برامج الأبحاث اعدادا كبيرة من الباحثين المبتدئين والمتقدمين ، ويكون نجاح تلك البرامج قائما على تدريب هؤلاء الباحثين تدريبا مستمرا لرفع مستواهم العلمى ٠ ولا شك أن لهذا التدريب أثره على حياتهم المهنية والشخصية ٠

لقد كانت مواجهة هذين العاملين أمرا صعبا ، وذلك للعجز الشديد فى الأساتذة والمعدات بعد الحرب العالمية الثانية ٠ ففى أثناء هذه الحرب مات ٣٠٪ من الأساتذة ، وتحطمت ٦٣٪ من مراكز البحث العلمى ، وفقد ٥ر٠٪ من محتويات المكتبات ٠ ومع هذا فمع العام الدارسى ١٩٤٥/١٩٤٦ زاد عدد الطلبة زيادة تفوق عددهم عام ١٩٣٧/١٩٣٨ ٠ وقد أدى النمو الكبير والزيادة الهائلة فى مؤسسات التعليم العالى وفى برامج البحث الى انشاء الأكاديمية البولندية للعلوم سنة ١٩٥١ ٠ وتأخذ الأكاديمية على عاتقها مسئولية حل المشكلات المرتبطة بالتنسيق والتخطيط للبحث العلمى ٠ وفى ذلك الوقت كان الأساتذة المساعدون ومعاونوهم يقومون بالتدريس وباجراء الأبحاث العلمية أيضا ، مما أدى الى زيادة أهمية سرعة وأعداد وتقويم الرسائل العلمية وأساليب اختيار طلبة الدراسات العليا ، أما الآن فتعتبر اللجنة المركزية للمؤهلات والاكاديمية البولندية للعلوم ووزارة التعليم العالى مسئولة عن الاشراف على منح الدرجات العلمية وعن وضع خطط التدريب اللازمة لاعداد أعضاء هيئة التدريس من الجامعيين المبتدئين وعن البحث عن طرق جديدة لتطوير عملية التدريب ٠ ولقد نجحت هذه الطرق بالنسبة لدرجة الدكتوراه ولكنها لم تحقق مثل هذا النجاح بالنسبة لدرجة الدكتوراه التأهيلية التى يستغرق الحصول عليها فى العادة وقتا طويلا ٠

الجداول التالية توضح فئات أعضاء هيئة التدريس وديناميات نمو تلك الفئات :

اعداد الباحثين فى الاكاديمية البولندية للعلوم والهيئات الأخرى
١٩٧٧/١٩٧٦

	[illegible]	الأكاديمية والهيئات الأخرى
اجمالى عدد الباحثين	٤٩٨٩٢	٢٠٩٤٩
باحثون متعدمون (أولى)	٧٩٤٨	٣٣٨٣
منهم : أستاذ كرسى	٧٤٠	
أستاذ	١٧٨٦	
أستاذ مساعد	٥٤٢٢	
باحثون مبتدئون	٣٢٦٣٠	١٧٤٦٦
منهم : أستاذ مساعد	١٢٩٠٥	
مساعد أول •	١٤٦٦٠	
مساعدون	٥٠٦٥	
أعضاء هيئة تدريس آخرى (غير باحثين)	٤٦١٣	

عدد العاملين فى المؤسسات العلمية وفقا للنظام السائد
١٩٧٦ (الآكاديميين)

	آكاديميون متقدمون	آكاديميون مبتدئون
العدد الاجمالى	٣٢١٥	١٦٦٤١
علوم طبيعية	٥٦٥	٢٥٣٧
تكنولوجيا	١٥٣٨	٩١٥١
طب	٢٤٠	١٥١٦
الزراعة	٢٣٢	١٠٣١
علوم اجتماعية	٥٨٩	٢١٤٤

معدلات الزيادة فى أعداد المدرسين الأكاديميين

	١٩٦١/١٩٦٠	١٩٧١/١٩٧٠	١٩٧٧/١٩٧٦
أكاديميون متقدمون		١٦٥	١٣٣
أستاذ كرسى	١٠٠	١١١	١١٢
أستاذ	١٠٠	١١٦	١٢٩
استاذ مساعد	١٠٠	٢٠٠	٢٣٠
أكاديميون مبتدئون		١٥٠	٢٤٨
أستاذ مساعد	١٠٠	١٦٤	١٩٢
مساعد متقدم (أول)	١٠٠	١٤٨	١٥٨
مساعد مبتدىء	١٠٠	١٥٧	١٥١
مدرسون آخرون	١٠٠	٢٥٨	١٣٩

معدلات الزيادة فى اعداد الباحثين بالأكاديمية البولندية للعلوم
والمؤسسات الأخرى

	١٩٦٢	١٩٧٠	١٩٧٦
باحثون متقدمون	١٠٠	١٩٨	١٢٢
باحثون مبتدئون	١٠٠	١٠٧	١٥٦

فلنحاول الآن دراسة وضع العلوم الاجتماعية بين هذه الأرقام • يمثل الحاصلون على الدكتوراه فى العلوم الاجتماعية ٢٣٪ من بين الحاصلين على الدكتوراه عموما ، و ٢٥٪ من بين الحاصلين على درجة الدكتوراه التأهيلية • وكان عدد طلبة الدراسات الاجتماعية سنة ١٩٧٦ حوالى ٣٦ر٣٧٪ من مجموع الطلبة الجامعيين والخريجين ، وكانت نسبتهم قبل ذلك ٣٥٪ ويجب ملاحظة أن ما نقصده بالعلوم الاجتماعية هو القانون والاقتصاد والعلوم السلوكية والانسانيات (التاريخ والفلسفة والفيلولوجى) • يمثل العلماء الاجتماعيون فى مؤسسات البحوث المختلفة حوالى ٣ر١٨٪ من الباحثين المتقدمين ، و ١٣٪ من الباحثين المبتدئين ، ومجموعهم الكلى حوالى ٧٦ر١٣٪ • وتجدر الاشارة الى أنه فى سنة ١٩٧٢ كانت نسبة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية حوالى ١١٪ من عدد الباحثين فى الاتحاد السوفيتى ، وكانت نسبتهم فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية حوالى ٥٪ • وتشير الاحصاءات الأخيرة فى بولندة (١٩٧٦) الى أن عدد أساتذة العلوم

الأجتماعية ١٠٠٠ ، وأن عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه الثانيـة ١٤٠٠ ، وأن عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه عموما ٧٥٠٠ ، مما يشير الى وجود امكانيات هائلة للقيام بالأبحاث العلمية فى هذا المجال ٠

يجب الاشارة الى أن اعداد رسالة الدكتوراه يستغرق فى المتوسط حوالى ٦ سنوات وأربعة أشهر ، أما درجة الدكتوراه الثانية « التأهيلية » فتستغرق ثمانى سنوات ٠ ويرجع هذا الى مسئوليات المساعدين المتقدمين والمبتدئين التى سبقت الاشارة اليها ٠ هذا بالاضافة الى انه توجد عوامل نفسية واجتماعية عديدة تتناولها الدراسات والمسوح الاجتماعية بالدراسة ٠

مشكلات التدريب

تناولت دراســات متعددة مشــكلة دوافــع الباحثين وكيفية اختيــارهم للحيــاة الاكاديمية ٠ ولقد شملت هذه الدراســات عينــات من الأســاتذة المساعدين ومساعدى البحاث ٠ ففى دراسة قام بها كيلنسكا ســـنة ١٩٧٢ على الباحثين المتقدمين أو الأول وعلى الباحثين المساعدين وجد أن ٥٠٪ منهم اشتغل بالجامعة بناء على اقتراح الأســاتذة المشرفين على رسائلهم للماجستير ، وتلقى ١٦٪ منهم تشــجيعا وتوجيها من أســـاتذة مساعدين آخرين من غير مشرفيهم ٠ ولقد اختير ما يزيد عن ١٠٪ من بين الذين حصلوا على منح للتفوق والامتياز ٠ أى أن الطريقة السائدة فى اختيــار الباحثين هى الطريقــة التقليدية المعتمدة على حصول الباحث أو الطالب على درجة الماجستير ٠ الا أن هذه الطريقة لا تتبع فى الجامعات الفنية حيث يفضل المساعدون البحث عن الوظائف الحالية والتنافس عليها ٠ ومع هذا فلا توجد فروق كبيرة فى دوافع العمل للباحثين العاملين فى مجـــال العلوم التكنولوجية أو العلوم الاجتماعية ٠ من هذه الدوافع الرغبة فى زيادة المعلومات والرغبة فى عمل الأبحاث والطبيعة الابتكارية المستقلة للأبحاث ٠ ويعتقد المساعدون أن النجاح فى الحياة الأكاديمية يقوم على مهارتهم العامة وســماتهم الشخصية مثل المثابرة والأمانة ، أما « حب الاستطلاع البحثى » « والتفكير المســتقل » فلقــد حظيــا بترتيب منخفض ٠ فاذا ما وضعنا فى اعتبارنا أن العينة كانت من بين المســاعدين فى الجامعــة فقد يبدو غريبــا عدم ذكر التحمس للتدريس والقــدرة عليه ٠ والحقيقة أن اختيـــار الباحثين يجب أن يقوم على أساس امكانيات الباحث ومهاراته التعليمية والتدريســـية وقدرته على التعاون مع الزملاء والطلبـــة ٠ أما النجاح المهنى فان وزنه الأكبر يــكون بالنسبة للأبحاث عنه بالنسبة للتدريس ٠

يجدر الاشارة الى أنه فى تلك العينة الممثله للمساعدين كان أغلبيتهم من بين أهل الفكر والذكاء ، وأن ٢٥٪ منهم كانوا ينتمون الى عائلات بها أساتذة أو باحثون ٠ وبناء على دراسة سازازاسى ســنة ١٩٦٩ تبين أن ٦٠٪ من المساعدين و ٧٠٪ من بين طلبــة الدراسات العليا و ٣١٪ من طلبة الدراسات الجامعية حتى البكالوريوس أو الليسانس قد حصلوا على تقدير متميز على رسائلهم للماجستير ٠ وهذا يبين أن الاختيار الصحيح كان مبنيا على أساس معلومات الطالب ٠ ويبدو أن دوافع المساعدين تكون غــير محددة

وتشبه دوافعهم أثنـاء الدراسة بالمدرسـة التي تنحصر في رغبتهم في زيادة معلوماتهم أكثر من الطبيعة الابتكارية والمستقلة لحياتهم المهنية المقبلة ٠

ولقد بينت الدراسات التي تناولت ما تتمتع به المهن والوظائف المختلفة من هيبه واحترام وتقدير فى بولندة أن العاملين بالجامعة أو مراكز البحث يتمتعون بهيبة عاليـة واحترام كبير وتقدير عظيم ٠ وكان ترتيب أسـاتذة الجامعـات أعلى بسبب معلوماتهـم ومؤهلاتهم ٠ وهذا ينطبق أيضـا على كل العاملين بالجامعـة حتى المبتدئين منهم الذين يتمتعون بما تتمتع به الجامعة من هيبة واحترام فضلا عن كونهم ممثلين لها ٠

فى النهاية يمكن القول بأن الباحثين المبتدئين يتميزون بسعة المعـرفة وبالدافعية الايجابية ولكنها دافعية ضعيفة ٠ وبالرغم من تقليدية الطريقة التى يتم بهـا اختيارهم فانها تعتبر صحيحة مشجعة لهم ٠ ويبدو أن هناك دليلا قويا على أن احتكاك صـغار الباحثين بالأساتذة المدرسين يؤدى الى نتائج طيبـة ٠ وهذا ما سنوضـحه فيما بعد ٠ أما الآن فسنحاول أن نتناول بالدراسة صراع الأدوار الذى يعانى منه الباحثون عموما والباحثون المبتدئون خصوصا ٠ فينشأ صراع الأدوار عادة نتيجة للتعارض بين المطالب المختلفـة التى يحـددها الدور الذى يضطلع به الباحث وبين الأدوار المختلفـة الت يمارسها ٠

أولا لا يشعر المساعد بالاطمئنان لمركزه ووضـعه أثنـاء اعداده ، اذ يكون عليه أن يعمل لمدة ثماني سنوات بمرتب منخفض وأن يحقق انجـازات ناجحـة منعددة لأن أعماله تراجع كل سـنة ، فى حين أنه فى هذه الفترة يحقق التلاميذ الذين يحصلون على درجات منخفضة أثناء الدراسة استقرارا وظيفيا وربحا أعلى ٠ مثل هذه الفترة التى يحاول فيها المساعد تحقيق التوافق المهنى والاجتماعى تكون فترة مليئة بالتوتر والقلق سواء بالنسبة له أو بالنسبة لأسرته ٠ وهذا يدفع المسـاعد الذى يعمل فى الكليـات التكنولوجية الى أن يقبل العمل فى المشروعات الصناعية ، كما يدفع المساعد الذى يعمل فى كليات العلوم الاجتماعية الى أن يقبل دروسا خصوصية والى العمل فى الصـحافة أو تدريس بعض المحاضرات لكى يحقق مزيدا من الدخـل ٠ وتستمر هذه المشـاكل بالنسبة لطالب الدراسات العليا الذى يسـتكمل دراسـته لمدة ثلاثة أعوام أخرى مع شعوره أيضا بعدم الاطمئنان الوظيفى الذى يمكن أن يحققه فى المستقبل ٠

عند محاولة دراسة توزيع ساعات عمل المساعدين نرى أنه يكرس ثلث وقته تقريبا (٥٠٠ ساعة سنويا) ٢٧٠ ساعة للتدريس وعدد غير محدود من السـاعات للأعمـال الادارية والدروس الخصوصية ٠ ولقد بينت الدراسـات الخاصـة بالوقت والميزانية أن الاعمال الادارية تستهلك أكبر قدر من الوقت ، اذ عـلى المسـاعد أن يشـارك فى المسئوليات الادارية بالقسم (مثـل الأعمال الخاصة بالفنيين والسكرتير) وان يشارك فى الاجتماعات المختلفة وان يشترك فى الأنشطة السياسية والاجتماعية ٠ ومن أصعب فترات العمل بالنسبة له فترات التدريس اذ عليه أن يكون عالما بالمشكلات الأساسية فى ميدانه وبالمبادىء التعليمية الأساسية ٠ ولمواجهة هذا الوضع ولمساعدة المساعدين

المبتدئين فى ممارسة أنشطتهم التعليمية والتربوية فرضت عليهم بعض المواد الاجبارية التى يجب دراستها فى العام الأول لتعيينهم ومن هذه المواد طرق التدريس ، والمشكلات التربوية والاجتماعية للتعليم العالى ، والأحداث السياسية والايديولوجية المعاصرة ، الخ • أما بالنسبة للعبء التدريسى للمساعد فانه أما أن يؤدى به الى تدريس محاضرات كثيرة أو عدد أقل من المحاضرات ولكن متنوعة المواد •

لقد بينت الدراسات المسحية أنه بعد عدة سنوات من العمل بالجامعة يمكن أن نجد نوعين من المساعدين : مجموعة تفضل القيام بالأبحاث وذلك لنجاحهم فى ذلك العمل ، ومجموعة تفضل التدريس • كما بينت النتائج أيضا أن من يفضل البحث يكون أنجح فى عمله اذا كانت لديه أيام لا يعمل فيها ويتفرغ لمشكلاته البحثية • الا أن الدراسات لم تبين هل المساعدون الذين ليس لديهم أعباء تدريسية أنجح فى أبحاثهم أم لا • ففى الأكاديمية البولندية للعلوم وفى الجامعات تبين أن مستوى رسائل الدكتوراه التى يعدها الباحثون الذين أمضوا ست سنوات فى اعدادها لا يتأثر بسبب قيامهم بالتدريس • ويسود الاعتقاد الآن بأن الرسائل التى يعدها المساعدون تكون أكثر نضجا من تلك التى يعدها طلبة الدراسات العليا • ولهذا فالأستاذ المساعد الذى عمل مساعد باحث يكون اعداده أفضل من زميله الذى كان طالبا بالدراسات العليا فقط ، دلك لأن طالب الدراسات العليا لم تتح له الفرص الكافية لكى يقدم آراءه للآخرين أو يوضح امكانياته التى قد لا تتصل مباشرة بالمشكلات التى تتناولها رسالته للدكتوراه ، كذلك فانه يستطيع تكريس جهوده لرسالته مما يجعل من الصعب عليه العمل مع الفريق أو الجماعة التى يعتبر عضوا فيها • ولقد بينت دراسة د • سيكومسكى أن ثلث طلبة الدراسات العليا غير راضين عن دراساتهم وذلك لاضطرارهم للتعامل والاتصال بالفرق أو الجماعات أو لاختلاف اهتماماتهم عن اهتمامات مشرفيهم أو لضيق وقتهم أو لعدم تطلعهم للعمل كل الوقت فى الجامعة أو على منح أجنبية أو لنقص الموارد المالية اللازمة لتمويل أبحاثهم • وبناء على هذا فبالنسبة لطالب الدراسات العليا تعتبر المؤسسة التعليمية مصدرا لعدم الراحة • مثل تلك العوامل التى فسر بها طلبة الدراسات العليا عدم رضائهم عن دراستهم توضح أنهم يرون أن هذه الدراسات ما هى الا امتداد لدراستهم بالمدرسة التى كان على كل منهم أثناءها أن يؤدى واجبا معينا يراجعه المشرف فى حين أن الدراسات العليا يكون فيها على كل منهم العمل متعاونا مع المشرف •

يحتاج دور الباحث العلمى الى صفة الابتكار حتى يمكنه القيام ببحثه والوصول الى نتائج دراساته التى ينشرها والتى تستخدم ى ترقيته للدرجات والمناصب الأعلى • ومما لا شك فيه أن رغبة الفرد فى التعبير عن وجهة نظره وعن شخصيته الابتكارية لكى تصبح واقعية تعتبر أمرا مقبولا من الناحية الاجتماعية • الا أن القدرات العقلية والابتكارية للفرد ليست دائما رهن اشارته ولا يمكن اخضاعها للتنظيم باستخدام المعايير أو طرق التنظيم العلمية •

ان الصراع بين المعايير والأنظمة يؤثر على الباحثين عموما وعلى المبتدئين منهم

خصوصا اذ يكون احساسهم بهذا الصراع شديدا جدا • ان الطريقة التى يتقبل بهـا الباحثون المبتدئون روح العلم تحدد الصورة التى ستتخذها قيمهم الاجتماعية والعلمية فى المستقبل ، اذ سيكون عليهم أن يتناولوا مثل هذه المشكلات بالحل على النحو الذى يقومون به الآن مع تلاميذهم • ان مشكلات الروح المعنوية ليست هى المشكلات الوحيدة التى يكون عليهم مواجهتها ، بل ان من أعنف المشكلات وأهمها الاحساس بوطأة الاحباط والضيق التى تصاحب الابتكارية ، والتى تصـاحب المطامح التى عوقت أو الانجـازات التى لا تصل الى مستوى التوقعـات الموضوعة • فلقد عبر حوالى ٥٠٪ من المساعدين الذين قابلهم كيلبتسكا عن رضائهـم بالعمل فى الجامعـة • كما عبر كل من المساعدين وطلبة الدراسات العليا عن رغبتهم فى الوصول الى حلول للصراعات التى يعانون منها كأعضاء فى فريق أو أثناء اتصالاتهم بالمشرفين عليهم •

لقد كان اهتمامنـا حتى الآن منصـبا على ايضـاح أهمية دور المشرف فى عملية تدريب الباحثين • أما الآن فستحاول ايضاح ما يعانى منه المشرف نفسه من صراع • لهذا الصراع جانبان أساسيان ، أما الأول فهو الصراع بين الواجبات المختلفة كمشرف وباحث ، ففى هذه الحالة يعامل الأسـتاذ طلبته ومساعديه لاعلى أنهم فريق متعاون فى مشروع بل كتابعين يعتبر نفسه مسئولا عن عملهم • وأما الجانب الثانى لهذا الصراع فيكمن فيما يكتنف وظيفة المشرف من غموض وذلك منذ غياب الصورة التقليدية لفريق البحث • فقديما كان دور المشرف قائما على أساس أنه أستاذ محاط بتلاميذه ومساعديه ، فرسائلهم للدكتوراه كانت تعد تحت اشرافه المستمر ، وكان له تأثيره على اهتماماتهم وأهدافهم ، أما الآن فقد تغيرت طبيعة العلاقة بين التلميذ والأستاذ لتأخذ صورة العلاقة بين القائد وتابعيه أو بين المدير ومسئوليه • ولقد ساهم فى ذلك عدة عوامل ، منها : زيادة أعداد جماعات العمل داخـل الأقسـام ، الاتجاه نحو تكوين فرق أبحاث خاصة بالبرامج الهامة ، زيادة التمويلات المتاحـة ، وأخـيرا تغير مسئوليـات المساعدين • كما بينت دراسة سيكومسكى أن صراع الادوار السـابق ذكره قد أدى الى أن يصـبح المشرف أوتوقراطيا فى علاقاته • وهذا معناه التوزيع الجامد للمسئوليـات مع ضرورة التحقق من تنفيذها • بالنسـبة لموضوعنا هذا فان هذه العلاقة الأوتوقراطية تتضمن فرض موضوع بحث الدكتوراه وطرق تناول مشكلة البحث بدلا من اقتراحها • وقد أدى هذا بدوره الى تحديد نطاق مشاركة باقى أعضاء الفرق • ان اتباع مثل هذا الأسلوب قد يكون ناجحا مع طلبة الدراسات العليـا اذ يؤدى الى انتهاء الطلبة من رسائلهم فى الموعد المحدد • الا أن هناك احتمالا لوقوع بعض الآثار السيئة فيما بعـد • فالدكاترة الحديثو التخرج لن يكونوا مستقلين بدرجة كافية لكى يستمروا فى القيام بالأبحـاث • حقا ان انجازات الطلبة ورسائلهم قد تؤدى الى تحسين سمعة أستاذهم المشرف أو قد تؤدى الى تكوين « مدرسة علمية » ، ولكن ما زالت توجـد خطورة التقليـد والمحاكاة ، هذا التقليد الذى يعتبر العدو الأول والأساسى لابتكارية الفريق وأعضائه المبتدئين •

لقد بينت الدراسات أن الاتصالات الاجتماعية المستمرة بالمشرف تعتبر عاملا حيويا فى تحقيق النجاح العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية أكثر مما يسهم به العمل الجمعى

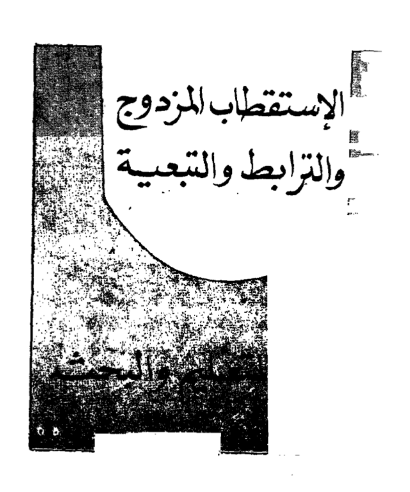
أو العمل فى فريق · فلقد بين كيلبستسكا أن انجاز رسائل الدكتوراه فى كليات العلوم الاجتماعية كان منسقا ومنظما أكثر مما فى الكليات التكنولوجية ، ذلك لان دور العمل الجمعى يكون أكبر وأهم من دور اختيار موضوع الرسالة · كما بينت دراسة سيكومسكى أن طلبة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية كانوا أقل تعرضا للضغوط أثناء مناقشاتهم الا أنهم كانوا أكثر اعتمادا على نموذجهم الاشرافى نظرا للتعاون المباشر معه · وعلى هذا فانه يمكن القول بأن شخصية فريق البحث والعلاقات الدائرة بين أعضائه وما يتمتع به كل من المشرف وطالب الدراسات العليا من مركز تعتبر ذات أهمية قصوى فى اختيار الباحثين المبتدئين وفى حياتهم المهنية ·

خاتمـــة

يعتبر اختيـار وتدريب الباحثين من مشـكلات السـياسة العلمية المعاصرة ، اذ بالاضافة الى الصعوبات المختلفة التى تكتنف هذه العملية فان بعض الجامعات تميل الى اعداد خريجيها للقيام بأعمال معينة ، وبالتالى تضع برامجها لتحقق هذا الغرض · ان الطالب الممتاز لا يعنى أنه سـيكون باحثـا علميا مبتكرا ، وهذا بالطبع ينطبق على كل المجالات · ويجب تأكيـد أنه بالنسبة للعلوم الاجتماعيـة لا يمـكن التعرف عـلى الوظائف الاجتماعية الجديدة التى سـتوكل فيما بعد للباحثين · كذلك من المفضـل ان لم يكن من الضرورى اجراء تشخيص وتحليل اجتماعى لاوضاع الباحثين · ان الأبحاث الاجتماعية التطبيقية تحتاج الى مهارات جـديدة من الباحثين ، مثـل اكتساب بعض الخبرات فى العمل الاجتماعى والحساسـية للمشكلات الاجتماعية التى يجب العمل على حلها · ان النظام السـياسى البولندى يهتم اهتماما كبيرا بضرورة اسـهام المساعدين والباحثين المبتدئين فى الأنشطة السياسية الاجتماعية سواء داخل الجامعة أو خارجها ·

الآن تواجه العلوم الاجتماعيـة مشـكلة العمل الجمعى فى العديـد من البرامج الأساسية ، تلك المشكلة التى تعتبر أمرا عاديا بالنسبة للعلوم الطبيعية والتكنولوجية· كما أصبح من الواضح أن تدريب الباحثين يجب أن لا يقتصر على الحصول على الدرجات العلمية فقط · هذا الموقف الجديد بالنسبة للعلوم الاجتماعية — فى رأيى — لم ينعكس بعد بالدرجة الكافية على الاطار الذى توضع بداخله برامج الأبحاث المختلفة ·

● ● ●



● ● من المتفق عليه أننا الآن ولأول مـرة فى التاريخ نعيش فى مجتمع دولى عالمى حقـــا • أن ما نعنيه بمثل هذه العبارة هو أن كـــل أرجاء العالم يرتبط بعضها بالبعض ، ويؤثر بعضها فى البعض بطرق متباينة • ولا ريب أن هنـاك فجوة هائلة بين الاعتراف بوجود نظام دولى عالمى • وبيـــن ادراك كيفية ارتباط أجزاء هذا النظام بعضها ببعض ، وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان محاولة مـــلء هذه الثغرة • وفى محاولتنا هذه نعثر علاوة على ذلك على مداخل جديدة للتعليم والبحث فى العلوم الاجتماعية • وذلك لأننا لو كنا نعيش حقا فى نظام دولى عالمى فى حاجة الى تصـــور عالمى فى محـاولة ادراك طبيعة الظواهر الاجتماعية أينما وكيفما وجدت •

الكاتب : جين م . ليونز

مدير قسم العلوم الاجتماعية باليونسكو سابقا ، وهو الآن عميد مساعد بكلية العلوم الاجتماعية ، وأستاذ العلوم السياسية بكلية دارتموث فى هانوفر بنيوهامبشير بالولايات المتحدة ، وهو مراسل « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » فى الولايات المتحدة الأمريكية كذلك .

أنماط العلاقة الدولية :

اننا لأول وهلة نحتاج لأن نسأل أنفسنا ما هى الأنماط التى يحتويها النظام العالمى ، وهل هناك نظام واحد للعلاقات العالمية أو مجموعة أشد تعقدا للعلاقات بين البلاد بعضها وبعض . لقد انشق النظام الدولى المعاصر من التطورات التاريخية بدءا بنشأة الدولة القومية الحديثة ، ثم بازدياد قدرة الدول القومية الحديثة على نشر أنشطتها الى ما وراء حدودها . لقد شكلت القوى ذات السطوة السياسية والحديثة والاقتصادية . والتكنولوجية النظام الدولى ، وأصبحت الدولة القومية هى الادارة المركزية للتغيير ، والوحدة المركزية للتحليل التفسيرى . واستجابة لهذا . اتسع مدى الحكومات القومية ، وتنافست الوحدات القومية ذات السيادة فى عالم لم يكن به سلطة مركزية . وعلاوة على ذلك . كانت الدول الأوربية رغم كل المقاصد والأهداف هى الدول الهامة التى فرضت سيطرتها على المجتمعات والثقافات الأخرى ، حينما أخذت تنشر أنشطتها فى جميع أرجاء البسيطة . وقد بدأت العلاقات بين الدول بعضها ببعض تصبح أمرا عالميا حينما قامت الامبراطوريات واتسعت . لقد ارتبطت أجزاء مختلفة من العالم عند وقوعها تحت سيطرة الدول الأوربية ذات الأنماط التقدمية التاريخية والثقافية المتشابهة . لقد كان عالما تتركز حضارته فى المدنية الأوروبية التى نجد أن

نظريات توازن القوى والنفوذ هى الصفة الغالبة التى تتحكم فيها وتمد لنا يد العون فى تفسير نظام العلاقات الدولية التى تتزايد باطراد ·

وقد بدأ طابع النظام العالمى المتركز فى المدنية الأوربية يتغير فى منتصف القرن العشرين · ومما ساعد على عدم قدرة الأمم الأوربية على الاحتفاظ بسيادتها فى العالم نشوب حربين عالميتين ، والهزات الاقتصادية وألوان التقدم التنكولوجى السريع ، والتحديات الايديولوجية · وقد خرج الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بخاصة من الحرب العالمية الثانية كقوى عليا تتفوق اقتصاديا وعسكريا · ونشأ نوع من الاستقطاب الثنائى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حينما انقسمت الأمم الأوروبية بعد أن شفيت من الجراح التى أصابتها خلال الحرب وحينما أخذت دول آسيا وأفريقية تقلل من روابطها السياسية بالدول الكبرى الأوربية ، وأقامت أنظمة دولتها على أساس التقسيمات الاستعمارية السالفة · وقد انتقل نظام توازن القوى بين الدول الأوربية الى نظام ذى استقطاب مزدوج للعلاقات الدولية ، استقطابا سوفيتيا أمريكيا ·

وكان الاستقطاب المزدوج الذى تلا الحرب العالمية الثانية قصير العمر ، كميزة فريدة غالبة للنظام الدولى · لقد كان الأمر على النقيض من ذلك ، فان قوة الأسلحة الحربية الحديثة ، وعلى الأخص الرؤوس النووية التى تنطلق عبر القارات ، كانت مصدر قوة وضعف للدول العظمى · وأدت القوة الحربية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى انفرادهما دون الأمم الأخرى بقدرتهما على شن حرب عالمية تشمل السهل والوعر ·

ولكن هذه القدرة على الحاق دمار مادى قد أدت الى رفع تكاليف الحرب الى مستويات لا يمكن تقبلها ، حيث أن كلا من القوتين العظميين معرضة للدمار على يد القوة الأخرى عند الاشتباك فى صراع مباشر ولذلك فان منافستهما لطفت من حدتها المجهودات التى تبذل للتعاون بينهما على الاحتفاظ بتوازن الردع بينهما ، ولمنع البلاد الأخرى من الوصول الى مستواهما من القوة الحربية ·

ولقد اصطحب التوازن الحربى المعقد بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تحد أيديولوجى للاتحاد السوفيتى من الأمم الشيوعية ، وتحد اقتصادى للولايات المتحدة من الديمقراطيات الغربية المصنعة ، وفى الوقت نفسه تحركت الأقاليم الأمريكية التى كانت مستعمرة سابقا ، وأمم أمريكا اللاتينية الأقدم عمرا والأقل تصنيعا من أول مرحلة من مراحل الاستقلال السياسى الى بحث جديد عن حياة اقتصادية وثقافية مستقلة· وقد أدت هذه الحركات كلها الى تعقد مطرد للنظام الدولى ، تعقدا أدى الى الانتقال من ازدواجية الاستقطاب الى تعدد هذا الاستقطاب ، ولكن على الرغم من أن تعدد الاستقطاب قد يعكس بواقعية أكثر من ازدواجية الاستقطاب العلاقات الدولية المعاصرة فانه لا يجدى فى البحث عن تفسير آخر للقضايا التى علينا أن نتناولها · فعند تناولنا مثلا لمشكلات الأمن فى أوربا · علينا أن نستمر فى مواجهة موقف من ازدواجية الاستقطاب ،

مهما كانت الجهود التى تبذلها الأحلاف المتنازعة . وعلاوة على ذلك فبالنسبة للعلاقات بين الديمقراطيات الغربية الصناعية نجد أن ترابطها يتيح اطارا فعالا للتحليل ، وبالمثل يتيح الترابط نقطة بدء لفهم العلاقات بين الأمم الصناعية وبـــين بعض الدول النامية التى لديها مواد خام هامة للنمو الاقتصادى والتنمية • وفى النهاية فان ظروف التبعية المتواصلة تعتبر الروابط الجوهرية بين الأمم الصناعية وأمـــم آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية الأقل تقدما •

والحقيقة أنه ليس هناك خطة مثلى لاقامة نظام عالمى ، وأن هناك أنماطا مختلفة لعـــلاقات الدول القومية فى المناطق المختلفة • ومن الممكن ذكر أنمـــاط الاستقطاب المزدوج ، وأنماط من الترابط والتبعية • ونجد أن هذه العـــلاقات متكاملة أكثر من تشكيلها اطارات متصارعة للتحليل وصياغة السياسة • وعلاوة على ذلك هناك ارتباطات بين هذه الأنماط ، رغم أنه من الصعوبة بمكان انشاء فروض عامة عن هذه الارتباطات بدلا من ذكرها فى مواقف فعلية •

ان هناك كذلك مجموعتين أخريين من الملاحظات عن هذه الأنماط من العـــلاقات الدولية تتضمن تسلل قوى خارجية بدرجة متزايدة الى صـــفوف المجتمعات القومية ، وتتضمن كذلك الأثر المتزايد لعوامل أخرى غير الدول القومية كعوامل هامة فى النظام العالمى • وفى كلتا الحالتين نجـــد أن أهمية الدول القومية كالمركز الذى تدور حوله السـياسة العالمية وكالوحدة المركزية للتحليـــل الاجتماعى قد تغيرت ، ان لم تـكن قد اندثرت معالمها •

الدولة القومية والقوة الحربية :

ان الدولة القومية كانت تعتبر فى الدراسة التقليدية للعلاقات الدولية كالوحدة المركزية للتحليل . على الأقل كما كانت مفهومة فى أوربا والولايات المتحدة فى القرن العشرين • لقد لخص عالم أمريكا (مهاجما) هذه الطريقة من التفكير حينما قال :

« ان نظرية التبعية ، خاصة ، تتحدى بوضوح مفهوم العلاقات الدولية الجوهرى ، الآلى ، الشرعى ، الذى يتكون النظام العالمى طبقا له من مجموعة من دول قومية ذات سيادة تتنافس وتتصارع بعضها مع البعض للسيطرة على الفضاء والحصول على الموارد ، وهـــو الأمر الذى بمقتضـــاه تبدو الدول القومية كأنها صنعت من معدن واحـــد ، وكمجموعات بشرية ذات مميزات قومية واضحة خاصة بهـــا ، متجانسة فى ثقافتها ، تشغل مناطق جغرافية معترفا بها ، ولها أنظمتها السياسية والتشريعية الخاصة بها •

ومن الواجب أن نلاحظ أن مفاهيم الترابط تتحـــدى كذلك المفهوم الجوهرى ، الآلى الشرعى للعلاقات الدولية تحديا ليس بأقل من تحـــدى مواقف التبعية • وهذه التحديات للدولة القومية كالعامل الأساسي الوحيد فى العلاقات الدولية هامة وذات أثر

مطرد . ولكنها لا توهن من معنى الدول القومية ودور الصالح القومى كقوة كبرى فى الأنظمة السابقة للعلاقات الدولية .

وفى نظام القرن التاسع عشر القائم على النسق الادارى تجد أن القوى المركزية اشتركت فى كثير من الخصائص المميزة فى التركيبات الطبقية ، ومراحل التطور الصناعى ، والدافع السياسى والايديولوجى . ولذلك فان مفاهيم الصالح القومى مهما كان من غموضه يتيح وسيلة قوية لادراك السياسات الخارجية لهذه القوى ، والتركيب القومى الذى انبثق من اتباعها ومن المؤكد أن هذه كانت تمثل قوى هامة لتغيير اجتماعى واقتصادى داخل أمم أوربية مختلفة ، واستجابات متباينة للتصنيع والتوسع العالمى ، ولكن معاملاتها بعضها مع البعض ومع أجزاء أخرى من العالم كانت تتحكم فيها وتسيطر عليها الضغوط من أجل الهيئة الدولية والقوة .

وعلاوة على ذلك أصبح الصالح القومى هو القمة السائدة فى الاتحاد السوفيتى بعد وقت قصير من قيامه كدولة تقوم على أيديولوجية تتمثل فى سيادة طبقة على أمة ، ولقد شهدت الحرب العالمية الأولى بالفعل جيوشا قومية تشتبك فى معارك وحشية بعضها ضد البعض دون مراعاة لزيادة الفوارق الطبقية داخل صفوفها . وحتى عند الهزيمة سادت العواطف القومية وازدهرت فى المانيا حيث كانت بذور الثورة البروليتارية تبدو ناضجة ، خاصة فى أعقاب الثورة فى روسيا . وقد نشأت اختيارات فى الاتحاد السوفيتى عندما تولى ستالين السلطة والقرار الذى اتخذ بالتخلى عن فكرة الثورة العالمية والاقتصار فى بناء الاشتراكية على دولة واحدة . وقد ازدادت القومية قوة الى قوتها بتحديات الدول الفاشية ونتيجة لمتطلبات الحرب العالمية الثانية التى أصبحت فيها الشعارات القومية الروسية حوافز قوية للابقاء على الكيان القومى . وكانت المصالح القومية فى السنين التى عقبت الحرب فى ظل الاستقطاب المزدوج للحرب الباردة مؤشرات واضحة للسلوك السوفيتى الدولى كأهداف أيديولوجية . واذا لم يكن هذا مفهوما دائما من الولايات المتحدة فانه كان مفهوما من جانب الحكومات الشيوعية الأخرى ، وازداد فهمها له مع الأيام ، كما بدأت الأحزاب الشيوعية تقوم بتجارب على مداخل قومية مختلفة الى الشيوعية .

ان القوة مبدأ غامض لايستقر على حال ، وكانت السطوة تعادل القوة الحربية عشر ومعظم القرن العشرين دعم بواسطة دور القوة الحربية كعامل جوهرى للقوة فى العلاقات الدولية .

ان القوة مبدأ غامض لا يستقر على حال ، وكانت السطوة تعادل القوة الحربية اما مباشرة أو فى نهاية المطاف . وطالما فى الامكان معادلة القوة الحربية بالسطوة والنفوذ كانت السطوة أقل غموضا وأكثر فائدة فى معناها المجرد كأداة تحليلية . وليس معنى هذا القول أن كل المواقف من الممكن تفسيرها بواسطة القوة الحربية ،

ولكن ذلك يعنى بالتأكيد أنه بدون القوة الحربية تقل فاعلية أدوات السياسة القومية الأخرى كالفضاء والسكان والموارد فى تحقيق الأهداف القومية .

ولقد ناقش هنرى كيسنجر التغير فى طبيعة القوة الحربية فى العبارة التالية :

كانت القوة الحربية خلال التاريخ كله تعتبر الملاذ الأخير . وقد عالج رجال السياسة اقتناء قوة اضافية كهدف واضح ذى أهمية عظمى . وينحصر تناقض القوة الحربية المعاصرة فى أن الزيادة الهائلة فى القوة معناها وهن الالتجاء الى الأساليب السياسية . ان الدول النووية العظمى فى مقدورها أن يدمر بعضها البعض . ولكنها تجد صعوبة كبيرة فى ترجمة هذه القدرة الى سياسة فيما عدا رغبتها فى منع التحديات المباشرة لوجودها ـ ويفسر هذا بدقة متزايدة . ومن الصعوبة بمكان ترجمة القدرة على التدمير الى تهديد مقبول حتى ضد البلاد التى لا قدرة لها على الانتقام .

ويركز كيسنجر حديثه على القوتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولكن هذا لا ينطبق على علاقات احداهما بالأخرى فحسب ، ولكن ينطبق كذلك على علاقاتهما بالآخرين ، وبالمواقف خارج مناطقهما الحيوية ، حيث يعن لهما فى ظل ظروف أخرى أن تتدخلا ، ولكنهما لا تفعلان ذلك خوفا من المجابهة فى منطقة هامشية ذات أهمية . وان تآكل القوى الحربية كأداة للنفوذ القومى يتجلى خلال النظام الدولى بالدرجة التى تتمتع بها الدول العظمى بما لها من مصالح عالمية وبقدرتها العالمية على الحفاظ عليها . وليس معنى هذا كله أن القوة الحربية لم تعد عنصرا خطرا فى العلاقات الدولية . وليس معنى ذلك أيضا القول بأن دور الدولة القومية كعامل جوهرى فى الشؤون الدولية يتوقف على احتكارها لقوة حربية بدرجة أنه مع ضعف القوة الحربية كمؤشر للقوة تأخذ الدولة القومية فى الضعف ، وما لا يقل أهمية عن ذلك أن نلاحظ أنه مع هذه التغيرات فى طبيعة القوة الحربية برزت الى المقدمة أهمية القضايا الاقتصادية فى العلاقات الدولية التى تتفاعل فيها عوامل كثيرة ، بعضها فى كنف الدولة القومية ، وبعضها مستقل عنها ، وبعضها يبدأ فى تحدى الدولة القومية فى نفوذها . وعلاوة على ذلك أنه من تحليل هذه الأمور الاقتصادية المتزايدة قد نشأت مفاهيم الترابط والتبعية . ويمكن القول بأن ازدواجية الاستقطاب موجودة ، كخاصة من خصائص النظام العالمى ، داخل مجموعة من العلاقات على النسق الدولى ، وهى حربية فى جوهرها . وعلى هذا الأساس يوجد الترابط والتبعية داخل مجموعات معقدة من العلاقات ليست على نسق دولى فريد وهى اقتصادية فى جوهرها .

الترابط والتبعية :

ان ما قيل حتى الآن هو أن النظام الدولى المعاصر يتسم بأنماط الاستقطاب المزدوج ، والترابط ، والتبعية ، وأن هذه مكملة بعضها لبعض وليست أطرا متصارعة للتحليل . ومن هذه الأنماط الثلاثة نجد أن الاستقطاب المزدوج ما زال على نسق الدولة

فى المعنى الكلاسيكى للدراسات الدولية ، أما الترابط والتبعية فليسا على هذا النسق وحده • والحقيقة أن الأهمية المتزايدة للأمور الاقتصادية هى التى تسببت فى الأهمية الجديدة للترابط والتبعية ، هى وما حدث من تغير فى الدور الذى تقوم به القـــوة الحربية • وعلاوة على ذلك أن مفاهيم الترابط والتبعية هى التى تساعد على فهم التسلل الى الاستقلال الذاتى للدول القومية ، ونشأة عوامل خارج نطاق الدولة فى العـــلاقات الدوليـــــة •

والترابط والتبعية فى حاجة الى توضيح • وقد قام ريتشارد كوبر بذكر طريقة بسيطة مباشرة للتمييز بينهما • انه يقول ان الترابط الاقتصادى يشير الى حساسية التحولات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر للتطورات الاقتصادية داخل هاتين الأمتين • ويتضمن الترابط حساسية فى اتجاهين ، اذ أن حساسية ذات وجهة واحدة تؤدى الى اقتصاد تابع • ويعبر كينيث والتز عن وجهة نظر أخرى لايضاح هذا الفارق فى مقالة بعنوان « أسطورة الترابط القومى » (كتبت قبل الحظر البترولى لعام ١٩٧٣) • ان والتز يناقش ذيوع الترابط فيما يلى :

« يتشكل النظام الداخلى من عناصر غير متجانسة ، اما النظام الدولى فيتكون من وحدات متجانسة •

« ولأن الوحدات التى تعمر الساحة الدولية واحدة فى نمطها نجـد أن الترابط بينها بدرجة منخفضة ، حتى ولو كانت ذات أحجام متساوية • ويقل الترابط بدرجة كبيرة مع التباين الهائل فى قدرات الدولة ، ويمكن اعتبار النقطة الأخيرة قانونا راسخا يتمثل فى أن عـــدم مساواة عالية بين مثل هذه الوحدات انما هو ترابط على درجـــة غير كبيرة » •

وبعد ذلك يستطرد فيقول :

« ان ما يبدو للبعض كأنه غشاء سميك من الترابط الاقتصادى يعتم العلاقات التى يمكن وصفها أحسن ما يكون بأنها خليط من الترابط والتبعية ، وهذا أمـــر مختلف تمـــاما » •

ان هدف والتز هو ان يحط من قيمة الترابط لا أن يوضحه ، ولكن تحليله للترابط مضبوط ، رغم أن الحجج التى ساقها ضد صحة الترابط كمفهوم تحليلى قد أصابهـــا الوهن من أحداث وسط العقد الثامن • ان الترابط صفة تتسم بها العلاقات بين الأمم ذات القوى الأكثر تساويا بدلا من الأمم التى تتفاوت فى قوتهـــا تفاوتا كبيرا ، ولذلك فان الترابط يوجد فى العلاقات الاقتصادية بين الديمقراطيات الغربية الصناعية أكثر من أى جزء فى العالم • قد تكون هناك جوانب من ترابط العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والبلاد الشيوعية فى شرق أوروبا ، ولكن يوجد فى هذا المجال أكثر مما فى التحالف

الغربى علاقات تبعية تسمح للعلاقات كلها بأن تصـــير خليطا من الترابط والتبعية ، وفى الحقيقة يوجد هذا الخليط فى معظم الأوضـاع ، رغم أن العنصر السائد فى بعض الأوضاع اما أن يكون هو الترابط واما أن يكون هو التبعية ·

ولكن مهما قوم الانسان الترابط · فان ذلك يشكل جهدا على استقلال الحكومات القومية الذاتى · وكما يقول كوبر فان « الترابط الاقتصادى الثانى مسئول عن كون الدول القومية هى الوحدة الرئيسية لصنع القرار » · ثم يستطرد قائلا : « ان الترابط الاقتصادى المتزايد بين الأسواق القومية يوهن من فاعلية السياسات القومية ، ولذلك فانه يهدد الاستقلال القومى فى تقرير واتباع الأهداف الاقتصادية · وعلاوة على ذلك أن هذا التهديد للاستقلال الذاتى القومى من الأمور المركزية فى مواقف التبعية » ·

ان اضعاف السلطة القومية · فى نظرية التبعية ، يحـــدث بطريقتين . فالتبعية التى هى عبارة عن حساسية ذات اتجاه واحد تتضمن آثارا خارجية ، دقيقة على القرارات القومية ، ولكنها تتضمن كذلك روابط قوية بين المصالح الأجنبية والصفوة فى البلاد التابعة ، وبذلك فانها تمثل تهشما فى الولاء القومى · وهناك يقول جوهـــان بالتونج فى مقاله عن « نظرية امبريالية بناءة » تناسق هام بين المركز فى الأمة التى تقـــع فى الوسط والأمة التى تقع على الأطراف · ويذهب فيرناند هينريك كاردوسو الى أبعد من ذلك فى تحليله الذى يرى فيه قطاعات واسعة من الأمم التابعة تنخرط فى عمليـــات اقتصادية جديدة ناشئة أصلا فى البلاد السائدة ولكنها ذات طابع دولى لا قومى ·

وليست هذه مجرد مسألة أمة تتحكم فى الحياة الاقتصادية لأمـة أخرى ، لكنها مسألة أمة تابعة تكون جزءا من شبكة اقتصادية متحكم فيها لقطاعات عريضــــة من السكان مصالح هامة بها تضعها فى موقف مواجهة مستقلة لسلطاتها القومية ·

وقد أدت ظروف الترابط والتبعية التى أدت الى اضعاف الدولة الى تقوية مؤسسات تحويلية جديدة لها أثر كبير فى النظام العـــالمى وتؤدى دورا تحويليا جديدا بالنسبة للبيروقراطيات القومية · وتؤكد نظريات التبعية دور المؤسسات التحويلية فى التطور التاريخى خاصة فى السنين التى تلت الحرب العالمية الثانية ، للاقتصــــاد الرأسمالى العالمى · وفى الوقت نفسه نجد أن الأمم تحتاج فى أوضاع الترابط الى وضع خطط لمعالجة مشكلاتها العامة · ويمـكن ان يؤدى هذا ، على أحد المسـتويات ، الى اتصــالات متزايدة بين البيروقراطيات القوميـــة المتخصصة التى تسعى الى حلول فنية كأســاس لحل خلافاتها السياسية · ويمكن أن تؤدى على مستوى آخر الى ايجاد قواعد وطرق متفق عليها ، وتؤدى فى نهـــاية المطاف الى بيروقراطيـــات ذات قوميـــة عليــا كبيروقراطيــات المجتمع الاقتصـــــادى الأوربى للاشراف عـــلى ادارتهـــا · وقد اســـتخدمت الدول الناميـــة كذلك وكالات الأمم المتحدة فيما بذلتـــه من جهـــود تغير بنية النظام العـــالمى · فقد دعت هذه الدول الى ايجـــاد نظام اقتصادى جديد ، واستخدمت الأغلبية التى لأصواتها فى التأثير على مجرى التطور الدولى والتشريعـــات

المالية • وقد وسعت فى ممارستها هذه من مدى سلطات التنفيذ الدولية فى تشكيل قوائم العمل فى القضايا الاقتصادية • وعلاوة على ذلك أن التغير فى القوة الحربية أدى الى ازدياد دور الهيئات الدولية كترتيبات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام للمعاونة فى عدم تطور النزاعات الهامشية الى مواجهة بين القوات العظمى •

وفى ظل هذه المواقف نجد أن البيروقراطيات القومية والدولية والمؤسسات الخاصة والجماعات النفعية تقوم بأدوار مستقلة لا تؤثر فى سلوك الحكومات القومية فحسب ، بل تؤثر كذلك فى نمط العلاقات فى النظام العالمى التعددى • ومن الواضح أن هذا التأثير يتم بدرجات مختلفة• انها تعمل في أراض تسيطر عليها حكومات قومية ، ولا تنفى أنشطتها دور الدولة القومية ، بل انها تؤكد كيفية مدخل الدولة القومية الى العلاقات الدولية ، ولا تربط العلاقات الدولية الحكومات القومية ربطا وثيقا بعضها بالبعض الآخر فحسب ، ولكن تجعل منها كذلك أنماطا للمشتركين الآخرين ، لا على نطاق الدولة بل على نطاق المؤسسات ، وأحيانا ، كما هى الحال مع المؤسسات ، تقوم بالعمل مباشرة دون أن تتعرض لأى تأثير من الحكومات ، وكثيرا ما ترسم خطوط عملها بنفسها ، ويقوم بعض العاملين الآخرين بتسهيل ما يسنح من فرص للحكومات لتمد لها طرق التعاون فى ظروف الترابط ، ويقوم آخرون عن طريق قدرتهم على تعبئة الخبراء أو تكوين تحالفات نفعية لا بالمساعدة فى ضم الحكومات القومية بعضها الى بعض فحسب ، بل كذلك بالمساعدة على الوصول الى أمر أهم من ذلك بكثير وهو تشكيل محتوى ودافع لمفاوضاتهم •

فالأمر ليس احلال أمر محل آخر محل الدولة القومية كعامل أساسى فى النظام الدولى ، ولكن الأمر ينحصر فى ازدياد تحديد استقلال الحكومات القومية الذاتى •

أهمية التعليم والبحث :

اذن ، ما هى أهمية تلك القيود على الاستقلال الذاتى للحكومات القومية فيما يختص بالبحث والتعليم فى العلوم الاجتماعية ؟ ان أهم وأوضح نتيجة تتمثل فى البحث والتعليم فى مجال العلاقات الدولية أن هناك طرازا جديدا فى العلاقات الدولية • لقد انمحت التفرقة بين القضايا الداخلية والأجنبية فى جميع النواحى • وما زالت الدولة القومية هى العامل الأكبر ، ولكنها ليست العامل الوحيد فى العلاقات الدولية ، ولم تعد القوة الحربية هى المعيار النهائى للنفوذ السياسى •

اننا فى حاجة الى التعامل مع نظام عالمى واحد ، نظام به أنماط عديدة من العلاقات بين الأمم التى تتعامل بعضها مع البعض ومع منظمات أخرى فى علاقات مختلفة من الصراع ، والتعاون ، والترابط ، والتبعية •

وهناك كذلك الوجه الآخر للعملة • فاذا كان أحد الملامح المتغيرة من هذا الطراز للعلاقات الدولية هو عدم أيجاد أية تفرقة بين القضايا الداخلية والخارجية فان هناك

مجالات للبحث والتعليم فى تلك المجالات التى تغطيها سياســـات الحكومات القومية الداخلية ، وبالطبع فان مدى مجالات هذا البحث والتعليم يشمل المجتمع برمته . ولكن المشكلة هى أن قليلا من الظواهر الاجتماعية هو الذى يمكن فحصه خارج التصــــور العالمى . ومـــع ذلك فان هناك سمتين لهذا التصـــور العالمى فى العلوم الاجتماعية : أولاهما : ان التصور العالمى قد نتج عنه فى حالات كثيرة نتائج تختلف عن النتائج التى قد يتمحض عنها تناول المشكلات بسياق تقليدى محدد بدرجة أكبر ، اذ أن العوامـــل الداخلية قد تكون أقوى من التغيير الخـــارجى . أما السمة الثانية التى هى على نقيض الأولى فى كثير من الوجوه فهى أن النظام العالمى ليس بالضرورة نظاما حتميا ، اذ بينما قد يكون للنظام العالمى آثار كبيرة فانه لا يتحتم أن يترتب عليه تغيير فى كل المجتمعات . ان تحديد ذلك ، خاصة . يختلف نوعا عن تصور الأنظمة العالمية فيما يختص بالعلوم الاجتماعية الذى يراه عما ينول والدشتاين .

ان والدشتاين من رأيه أنه ليس هناك امكانية لدراســـة العمليات التاريخية على نطاق واسع اذا أستخدم الانســـان الكيان الحضارى السياسى (الدولى) لوحـــدة التحليل . اننا لا نعترف الا أنه من الواجب دراسة الأنظمة العالمية ، يمكننا ان نبدأ فى تحديد بيانات التاريخ الحديث اذ أن العالم قد بدأ زمنه التاريخى من داخـــل عملية التركيبات الاجتماعية .

وهو بذلك يصر على أن الأنظمة العالمية هى الوحدة السليمة فى التحليل ، وهو يبنى رأيه هـــذا على وجهة نظره فى النظام العالمى الحـــديث الذى انبثق من النظام الاقتصادى العالمى الأوربى فى أوائل القـــرن السادس عشر الذى امتد فى جميع أرجاء العالم مع التوسع الرأسمالى من القرن الثامن عشر ، والذى بدأ الآن الانتقال من اقتصاد عالمى رأسمالى الى حكم عالمى اشتراكى . ان والدشتاين يدافع بحرارة عن تصـــور نظم عالمية وعن نبذه لفكرة كون الدولة القومية هى الوحـــدة الفريدة للتحليل الاجتماعى . ولكن هذا لا يتوقف بالضرورة على التقبل التام للأنظمة العالمية كعوامل حتمية .

ويبدو أن هناك اختيارا بين نموذج لمجتمع منعزل متناسق من جهة ونظام عالمى حتمى من جهة أخرى كوحدة مركزية للتحليل الاجتماعى . انه نموذج مجتمع قومى يتميز بالتنوع والمرونة موجود فى نظام عالمى معقد يرتبط به عن طريق تركيبات لعلاقات ذات أنظمة فرعيـــة . ومما ينهض دليـــلا على ذلك أن المجتمعات القومية فى الوقت الحاضر تختلف فى الحجم والتكوين من تشاد الى الاتحاد السوفيتى ، وهى عامة مكونة من أعراق عديدة وثقافات عديدة ، ويعمرها طبقات وعشائر عديدة ، وترتبط بنظام عالمى عن طريق أنماط فرعية من الاستقطاب المزدوج أو الترابط أو التبعية . وأنه لأمر سابق لأوانه أن نعلن عن موت الدولة القومية كواقع سياسى ، وعلاوة على ذلك فما دامت واقعا سياسيا

فستظل وحدة تحليل معترفا بها . على شريطة أن يتضمنها تصور عالمى ترتبط فيه بنظم عالمية عن طريق أنماط سائدة للعلاقات الدولية ٠

ان العلوم الاجتماعية عامة ضيقة وذات نطاق محدد ، وذلك بسبب اهمال تصور عالمى فى دراسة تطور المجتمعات القومية ٠ وقد قام س ٠ ن ٠ ايزيندات بمناقشة هذا الاهمال فيما يتصل بازدهار علم الاجتماع السياسى وبحركة جديدة أو متجددة لوضع نهاية للتفرقة بين الدولة والمجتمع فى التحليل الاجتماعى ٠

ويقول فى هذا الصدد ما يلى :

« ان هذه التطورات الجديدة فى الحياة السياسية نجم عنها مظهر آخر من علم الاجتماع السياسى ، أهمل اهمالا كبيرا فى علم الاجتماع الحديث عامة وفى علم الاجتماع السياسى خاصة ، وهو أهمية الوضع الدولى أو النظام الدولى كمحدد أساسى ، أو جانب أساسى لأى نظام سياسى داخلى معين ٠

والسبب فى هذا الاهمال ، اذا فحصنا فحصا تاما الجانب الدولى للمجتمعات السياسية ، ينحصر لدرجة كبيرة فى التركيز الأكبر لعلم الاجتماع على المجتمع القومى المستقل ذاتيا الكافى لنفسه ، أو المجتمع السياسى الذى بدأ فى الظهور فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، وكان يميل الى تشكيل مجتمعات مركزية نسبيا لم تكن مستعمرات أو توابع لمراكز ثقافية أخرى ٠

ان العلوم الاجتماعية ، مثلها مثل النظام الدولى نفسه . ظلت على نسق أوربى حتى عهد قريب جدا ٠

ولقد كان هناك ميل قوى لاتخاذ نموذج طبيعى مبسط فى البحث تعزل فيه العناصر وتجرى فيه المقارنات على نطاق واسع بطريقة آلية نوعا ٠ ولقد واجه علماء الاجتماع ، عند تناولهم لنظام دولى أكثر عالمية ، مجموعة مختلفة من المجتمعات القومية التى ارتبط تطورها لا بالقوى الداخلية للتغير فحسب بل كذلك بعلاقاتها مع مجتمعات قومية أخرى كجزء من نظام التطور العالمى ٠ ان الطرق غير الايجابية للمقارنة ونماذج التطور ذات البعدين لم تعد تهيىء وسيلة ملائمة لتفسير التغير الاجتماعى ٠

ولذلك فان الطراز المتغير فى العلاقات الدولية قد يكون له عواقب بالنسبة للتعليم والبحث فى جميع فروع العلوم الاجتماعية ٠ وقد تبدو التغيرات لأول وهلة تغيرات بسيطة لا تتطلب الا اهتماما أكبر بالقوى الخارجية عند فحص التغير الاجتماعى فى المجتمعات القومية ، ولكن قد تكون هناك أمور أكثر ٠ فما دامت المجتمعات القومية موضع الاهتمام ٠ فان الأمر يتطلب ابتكار طرق للمقارنة يمكنها أن تتناول أنواعا متعددة من الوحدات الأساسية ، ويجب أن ينظر اليها كذلك كوحدات كلية ، متحدية بذلك التخصص الذى أدى الى فصل فروع علم الاجتماع المختلفة بعضها عن بعض ٠ وأهم من هذا كله امكان فحصها فى اطار نظم متداخلة مع العوامل العالمية الأخرى ، وهذا أمر

يختلف اختلافا كبيرا عن مجرد كونها نماذج محصلة ومثمرة ، وذلك لاسباغ أهمية أكبر على العوامل الخارجية ·

ويتفق تاريخ العلوم الاجتماعية مع نشـــأة الدولة القومية الحـــديثة ، ولذلك فلا غرابة في اهتمام المجتمعات القومية بدراسة علم الاجتماع ، وعلاوة على ذلك أن بنية المجتمعات القومية قد أدت الى أن تستجيب بدرجة عالية الى ضغوط التغير الاجتماعي التي تتمخض عنها التكنولوجيا العلمية الحديثة ·

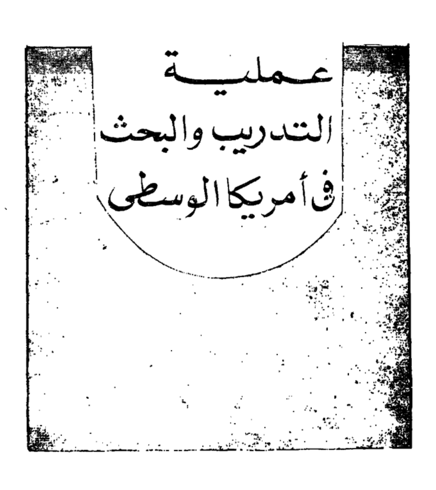
وليس لبدائل الولاء الاجتماعي في كل من الطبقية والشعوبية المرونة ولا القدرة الامتصاصية للقومية لتهيىء بذلك اطارا حيويا لتنظيم سياسى ·

ولذلك فان المجتمعات القومية ما زالت وستظل لفترة ما وقائع سياسية ·

ويجب أن يوجه اليها الاهتمام من قبل العلوم الاجتماعية اذا كان للبحث والتعليم أن يكونا واقعيين وذوى أصالة ·

ولكن لا بد من أن يركز غلبا الاهتمام في اطـار نظم عالمية متسعة ، في سياق ذى مضامين هامة للطرق التقليـــدية والمبادىء التى اهتدت بها العـــلوم الاجتماعية في تطوراتها ·

• • •



● مشكلات التعليم

تتصل مشكلات تعليم العلوم الاجتماعية اتصالا مباشرا بمرحلة التنمية التى وصلت الى الانظمة الاجتماعية وبعملية التغيير الدائمة التى تتعرض لها الأحوال الاجتماعية التى تكون محتوى تلك الأنظمة ، ولا يشكل التعليم متغيرا مستقلا من الممكن تناوله تناولا خاصا ، ولكنه يأخذ مكانه فى تفاعل متميز بين العلم والواقع فى سياق علمى تشريعى خالص يحدد مؤشراته ومداه وامكانياته ، ومع ذلك فان له ملامحه الخاصة به كنشاط تربوى يدخل ضمن نطاق العملية النظرية والمنهجية للعلوم الاجتماعية ككل ، فى حالة مستمرة من الانشاء والتجديد طبقا للتقدم الذى يتم احرازه فى البحث والمعرفة العلمية للواقع المحسوس .

ولذلك يشكل التعليم نشاطا من أنشطة العلوم الاجتماعية يرتبط أولا يرتبط بالطرق الجارية أو الجديدة فى هذا المجال من المعرفة والمحاولة المهنية .

الكاتب : جيرسو موليا تشوكانو

مدير برنامج العلوم الاجتماعية لأمريكا الوسطى بالاتحاد
الجامعي لأمريكا الوسطى ، بكستاريكا ٠

ويثير الطابع الخاص للتعليم مسألة الطرق التربوية وخاصة من النوع الذى تناول نظرية البحث ، والمنهجية ، والممارسة ، وقد اهتم اهتماما كبيرا بما يقوم فى سبيل هذا من الصعوبات بواسطة الكليات والمدارس ، وأقسام العلوم الاجتماعية فى أمريكا الوسطى وعلاقاتها بصعوبات تكامل النظرية والتطبيق ، والنظرية والأبحاث، وهلم جرا، والانحرافات الناجمة عن هذه العيوب التى تتمثل فى عزل أو استقطاب النظرية والادارة الفنية المنهجية للبحث التجريبى والتصنيف ، والمذهب التجريبى ٠

ويعزى هذا غالبا الى تطور وتتابع الاتجاهات والمدارس فى العلوم الاجتماعية فى اتجاه الحالة الفعلية التى قامت عليها هذه الاتجاهات ، أو التى اقتضتها أحيانا الضرورة فى أمريكا الوسطى بما فيها من اسهامات وقيود ومتناقضات ٠

أن مشكلات التعليم تنشأ على مستوى طرق التعليم أو العملية التربوية ، مع علاقتها بالنظرية والأبحاث ٠ وفى حالة النظرية نجد ان المشكلة ليست مقصورة على المحتوى ، بل تتناول الطريقة التى نظم بها هذا المحتوى ، وقدم ـ وقسم الى موضوعات، تتفق مع تأكيدات محددة تحديدا تاما طبقا لأهداف مقررة من قبل بدرجات متباينة من الدقة ، ويتضمن هذا بالضرورة أن ندخل فى الاعتبار عددا من الاختبارات ، حيث اننا فى

العلوم الاجتماعية تتناول اطارا نظريا تحليليا واحدا عند معالجتنا لموضـوع ما ، ولكن بمؤشرات متعددة تحدد السياق على نطاق واسع متعدد ٠

ويستلزم هذا التعدد أن ندخـل فى اعتبارنا تيارات مدارس الفكر المتعددة ، لكى نظهر علميا هل هذا فى حيز الامكان ـ تفوق بديـل نظرى منهجى واحـد فيما يتعلق بالخيارات الاخرى التى يظن انها غير ملائمة كليا أو جزئيا ٠

ولا يعكس تعايش التيارات المختلفـة رغبـة فى ادماج عناصر مسـتمدة من عدة مصادر فى خليط متقارب غير متجانس ، على النقيض من ذلك أن تجنب مثل ذلك الخطأ يسمح بنقاش على نطاق واسع بروح تربوية دقيقة ، متضمنة معرفة تفصيلية للتيارات والمداخـل المختلفة ٠ ومن الممكن بهذه الطريقـة الحيلولة دون حدوث مواقف تتسـم بعدم وجود معلومات كافية ، والاعتماد المفرط على كتب النصوص وغير ذلك مما ينشأ فى بعض الأوساط الاكاديمية حتى مع وجود مدرسة فكرية واحدة أو تيار فكرى واحد ، وان الاتصال بالواقعية عن طريق الأبحاث والتحليـل الخاص يجعـل التعدد الأكاديمى متلائما مع التوجيه السليم المحدد توضيحا تاما ، ومن شأن هذا الاتصال ان يحول دون الانزلاق الى تدريب خليط غـير متلائم ، ولذلك فان التعليـم يمر خلال حوار متنوع ، يحول دون تحجر الفكر ، وذلك عن طريق اثارة الابتكار وتبادل الآراء الذى يشـجع التفوق التدريجى للمداخل والنظريات التى تدخـل فى اعتبارها طبيعة ودقة تـدريب علم الاجتماع ، وكذلك لوضع أوليات تتيح استجابة يعتمد عليها لمتطلبات الواقع ٠

اعادة تحديد مغزى التعليم المتركز على البحث

تتيح الخبرة المستقاة بواسطة برنامج علم الاجتماع لاتحاد جامعات أمريكا الوسطى ومدرسة علم الاجتماع فى أمريكا الوسطى فى جامعة كوستاريكا للباحثين من المدرسين فى البـلاد الست لهذا الاقليـم أساسـا لاستعراض العملية التعليمية على أساس من النهوض بالأبحاث الاجتماعية ٠ ان هنـاك رغبـة ملحة لجعل البحث نـواة للتعليـم والتدريب ، بحيث يشـكل المحور الذى يدور حـول المقرر الدراسى بدل أن يكون أمرا هامشيا ، كما هى الحال حتى الآن ٠

ولبلوغ هذا الهدف لابد من التغلب على عدة عقبات فى تنظيم تعليـم علم الاجتماع فى جامعات هذا الاقليم ، فعلاوة على انفصـل القانونى فى هذه الجامعات بين التدريس واجراء الأبحاث ليس هناك ضمان كاف يمكن تعليم طرق البحث من أن تصـير جزءا حقيقيا من المقرر نفسه ٠ ومن ثم فأن المقرر فى حاجة الى أن يصمم من جديد ليتضمن طرق البحث كعامل طبيعى جوهرى فى عملية التدريب ، لا كنشاط اضافى قد يكون وقد لا يكون له مكان بين مجموعة المتطلبات الأكاديمية ٠

ويتضمن هذا عزيمة على تكامل الخبرة النظـرية والخبرة العمليـة تكاملا يتعلم فيه الطلاب والمدرسون البحث باجزائه ، ويلاحظون الواقع بالاتصال المباشر به ، مستخدمين ذخيرة من التصورات • وكذلك أدوات فنية ومنهجية تدريجيا تجرى عليها اختبارات عاجلة • أن هذا مدخل مختلف عنه ولكن لا يتناقض مع الممارسة الفنية لمركز أو معهد بحث حيث توجد مستلزمات التدريب ، ولكنها لا تشكل الاهداف الرئيسية •

وقد برز هذا النوع من القيام بالأعمال البحثية الى الوجـود فيما يدعى بحلقات البحث العامة لبحث موضوعات أو مشكلات معينة أخذت فى الانتشـار فى أقسام علم الاجتماع فى الجامعات ، وبهذه الطريقة وغيرها من الطرق الكثيرة يمكن للمرء أن يقوم بتجارب نظرية محكمة ويتناول عمليـا مجموعة أو أكثر من مجموعات البيانات مقتربا تدريجا من الواقع التجريبى من وجهة نظـرية أو منهجية معينة • ان الاتجـاه الشامل لمثل هذا العمل صوب مشكلة معينة من مشكلات الواقـع يوجد ظروفا مناهضة للنظرة العالمية تفضى الى النظرة الأكاديمية التى تفهم على أنها تحيط بكل الظواهر الاجتماعية من مكان يعلو عليها ولكنها عمليا تظل منعزلة عن الواقع العالمى ، وعلاوة على ذلك أن هذا الاتجاه الشامل يجعل فى حيز الامكان ميلا الى اعتبار عالم الاجتماع كمتناول لمجموعة خاصة من الأدوات المتخصصة ، ولكنه غير قادر على تلخيص نظرى ملائم للكشف عن مادة العمليات الاجتماعية ومتناقضاتها ، ويبلغ هذا مستوى عدم القـدرة على ممارسة للخيال الاجتماعى ، والاجمالات الواضـحة التى يدعو اليها رايت ميلز للنهوض بقدرة عالم الاجتماع على ايجاد علاقات مع العلاقات التاريخية الخاصة ببيئته •

ملاءمة التعليم للواقع

ان الحلقة الدراسـية فى امكانها أن توجد بديلا موجها للانتاج الاجتماعى لمعرفة قائمة على واقع التدريب الاجتماعى ، وذلك فى مواجهة الميل صوب نظرية كبرى شاملة تحتوى على تصور من جانب واحـد تتسم بالاسـتقراء والموضوعيـة • ومن شأن هذا النوع من العمل الفكرى أن يتيح الاسـهام فى التنمية النظرية والمنهجية ، ويسهم فى اتقان النظريات الاقليمية أو الوسطى ذات الطابـع الكلى ، أو التى تتعلق بمجـالات محددة بوضـوح من علم الاجتماع ، حيث يتسبب فى نشـأة عمليـة جماعية ، مزودا كذلك مراكز ومعاهد مختلفة بنتاج بحثى من مصادر متنوعة • وتتلخص الاستراتيجية فى تناول التحليل من زاوية خاصة أو من نقطة بدء نظرية ، ولكنها تأخذ فى الاعتبـار مداخل أخرى متحاشية المداخل ذات البعد الواحد المتزامنة أو القطعية ، حيث ان هذا من شأنه أن يوجد حالة من الفوضى ، تؤيد الانفراد لتجنب التلوث بواسـطة تيارات أخرى أو بواسطة عناصر من الواقع مناقضة لنظرياته •

ان الأمر على نقيض ذلك . اذ أن المطلوب هو تعدد فكرى يمكن أن يشتمل على بدائل نظرية على أساس الالمام بمختلف التيارات فيما يختص بالنقد العلمى وعدم الالتجاء الى القطعية أو التحيز لمذهب أيديولوجى ، وفى هذا الاطار نجد أنه من الأمور الجوهرية مساهمة الطالب فى عملية التعليم والتدريب ، حيث ان الهدف ليس جعله مجرد مستودع لمعلومات منسقة أو تأويلات جاهزة لتمثيلها أوتوماتيكيا ، ولكن الهدف هو تزويده بأدوات تصورية ومنهجية منتقاة ، وبقدرات ومهارات معينة ، تمكنه من العمل من نقطة بدء عملية ويجرى أبحاثا تتصل بالواقع ، ويلقى نظرة علمية على الواقع ، ويتصرف بغية تحويله ، ويجب أن يجعل من نفسه عاملا حاسما فى عملية التوسع فى المعرفة ، مسهما فى التعلم عن طريق معلوماته الخاصة التى حصل عليها بوسائل عملية ستخدما العلم فى عمله صوب الحصول على تأويلاته الخاصة ، وهذا يتطلب من المجموعات الاكاديمية أن توجد مؤشرات وتتخذ استراتيجية معينة فيما يختص بمناهج التأويل والعمل تكون ذات صلة وأهمية مجتمعية ، وأهمية مباشرة للمتطلبات النوعية للموضوع الذى هم بصدده .

ومن هذا ينشأ نظام للأولويات مستمدة من الاهداف التشريعية ، والمتطلبات النوعية ، للموقف والممارسة والخبرة الكامنة فى عملية الحصول على المعرفة فى كل اطار عملية التدريب والتعليم وفى عملية العلوم الاجتماعية ككل . وتضع الوسائل الجامعية للحصول على الدرجات الجامعية التى هى أحد منتجات الحلقة الدراسية هذه الاولويات فى دائرة أسرع وأكثر مرونة حيث ان الطلاب يتناولون موضوعات معينة متفقا عليها صحيحة نظريا وتجريبيا تسير فى اتجاه واحد .

واذا نظرنا الى هذه الوسائل من هذه الناحية فانها تمثل اسهاما مضاعفا ، ان اعداد رسالة جامعية يستلزم موضوعات معينة وأمثلة خاصة تستلزم تغذية رجعية وتنمية للنظريات التعليدية العامة ، وهى تضيف الى المصادر الفكرية بدعم الطبيعة الجامعية للعلم ، تلك المصادر التى أخذت تزداد ببطء فى العقدين الأخيرين فى أمريكا الوسطى ، وستتيح تدريجا تحاليل وتعميمات تجريبية وتنمية للنظريات وما الى ذلك .

وتتميز الأبحاث والرسائل بتأثيرات أكاديمية متتالية بوساطة الانتاج الحالى للعلوم الاجتماعية الذى يثير الحيرة بما أحرزته من تقدم واعادة تقويم لمعايير وطرق البحث . وبالطبع لا تشكل كل الرسائل الجامعية اسهاما أصيلا ، حيث يتباين كل من التناول النظرى ونوعية المعلومات التجريبية فيما يختص بدرجة الاقتناع ، والمقدرة التحليلية ، وجدة الوثائق والمعلومات المقدمة ، وما الى ذلك . وعلى أية حال فانها تشير الى امكانيات وحدود تنمية العلوم الإجتماعية في اقليم معين ؟

تجربة أمريكا الوسطى

برنامج تدريب اقليمى

ان وضع برنامج يغطى البلاد الست فى أمريكا الوسطى لتدريب علماء الاجتماع هو تجربة قيمة متنوعة فى تعليم علم الاجتماع ٠٠ لقد جعل هذا فى حيز الامكان الاستفادة من برنامج ينطبق على مدى أكبر من المواقف ، والتركيز على الموارد البشرية المتخصصة للتعليم وتبادل الخبرة القادمة لامن بلاد مختلفة فحسب ، بل كذلك من مجالات متعددة : علم الاقتصاد ، الهندسة ، العلوم الطبية ، علم الاجتماع ، التعليم ، القانون ، التاريخ ، وما الى ذلك ٠ ومن الممكن القول ان مدرسة أمريكا الوسطى لعلم الاجتماع قد مرت خلال الأعوام من ١٩٧٣ الى ١٩٧٧ خلال عدة مراحل من مراحل التطور للعلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية ، حيث انها ركزت على تيارات ومداخل متعددة وطرق متباينة لتناول أنشطة علم الاجتماع ٠ ولم يحدث هذا بسبب تدفق المدرسين ورجال الأبحاث الذين تخرجوا فى المدرسة ولهم وجهات نظر مختلفة فحسب ، بل كذلك بسبب المدى المتسع أو موضوعات البحث التى أضافت الى المصادر المتعددة المستخدمة فى عدد كبير من الدراسات والحلقات الدراسية ٠

قد كان البرنامج نوعا من العمل للقيام بتجريب طرق تعليمية متباينة عرضة للمراجعة المستمرة والتعديل والمواءمة فى البحث الذى لا يتوقف عن التوازن بين التعليم والبحث والتخطيط الاجتماعى وبين التدريب النظرى والتعليم الفنى والمنهجى وممارسة البحث والنقاش الأيديولوجى والالتزام السياسى الاجتماعى لرجال الفكر ٠

وقد أدى اجتماع مدرسين مؤهلين وطلاب منتقين من جميع أنحاء أمريكا الوسطى ، وكذلك تعاون هيئة التدريس من بلاد أمريكا اللاتينية الأخرى ، الى الوصول الى مستويات أكاديمية ممتازة ، كما ساعد ذلك كذلك على ايجاد عقلية اقليمية مهيأة لتفهم المشكلات فى بلاد المنطقة بنظرة ذات شقين : قومية ، وعامة ٠

ان طبيعة المقرر أتاحت مزايا التدريب فى الموضع الطبيعى ، متحاشية مشكلات سوء التلاؤم ومشاعر الغربة ، وتكاليف التدريب ، وقد ساعدت دون الوقوع فى أخطاء الايجاز على ادراك أوثق للواقع النوعى لأمريكا الوسطى ، متضمنة فى الوقت نفسه نتاجا من نتاجات أمريكا اللاتينية العامة فى العلوم الاجتماعية مرتبطا باستقلال فكرى متقدم ٠

ولم تخل التجربة من مشكلات ، ونواحي قصور ، وانحرافات ، وشطحات ٠ وكانت هذه تعالج كلما تقدم العمل طبقا للمراحل التى يصل اليها الموقف محل الدراسة ٠ كانت هناك نواحي قص ور فى التدريب المنهجي والفنى ، حيث حدثت أخطاء فى تناول العلاقات بين النظرية والمستوى التجريبى ، عند الاستجابة لمفهوم تدريب معين ، دون أن ندخل فى الاعتبار وجود دراسات أخرى فى البحث الجامعى كأدارة المجتمع للتنمية ، وتنظيم الانتاج فى المناطق الريفية والحضرية ، وما الى ذلك ٠

وقد وجه قليل من الاهتمام بسوق العمالة ، ولأنماط العمل التى أخذت على المدى الطويل والمتوسط ، والفرص المتاحة للخريجين ، ربما بسبب أن الأهداف الرئيسـية تضمنت تزويد جامعات الاقليم بالموظفين الاكاديميين ٠

وربما يمنع النظر فى الوقت المناسب فى هذه الجوانب عدم انتظام مبدأ العرض والطلب بالنسبة لعلماء الاجتماع ٠

كما أن مشـكلة التنمية والتعقد المتزايـد للمجتمع المعاصر تجعـل من الضرورى التفكير من جديد فى أمريكا اللاتينية وخاصة فى أمريكا الوسطى فى مسألة مد أنشطة علم الاجتماع فيما وراء مداها التقليدى ، متضمنة على الأخص التعليم الأكاديمي والبحث٠ وانه لمن الضرورى فحص مقـررات التعليم والبحث دون خلطها بمجـرد أعداد الموارد البشرية الماهرة ، والنظر اليها من ناحيـة الحاجة المتزايدة لتطبيق المعرفة العلمية على الجوانب الخاصـة للوضع الاجتماعى ، مع ادخـال العلاقة بين الأسـاليب التحليليـة والسياسات التنموية فى الاعتبـار ، وكذلك القوة التحويليـة للقطاعات المنظمة من السكان ٠

ومن الضرورى كذلك النظر الى الحاجات الناشـئة عن الأنظمة المختلفة وقطاعات التكنولوجيا والخدمات مثل العلوم الزراعية التى تختص بالبيئة والصحف وما الى ذلك٠ ويمكن أن يقال مثل هذا عن المجالات المشـكلة الأخرى مثـل تخطيط المدن والتكامـل الاقليمى وادارة المجتمع لمشاريع التنمية الواسـعة المجال سواء كانت قومية أو متعددة فى قوميتها لبناء الأمة فى أقاليم قد تخلصت حديثا من الاستعمار أو تلك التى هى فى سبيل التكامل الثقافى واللغوى التى تتطلب نوعا من « الهندسـة الاجتماعيـة » عـن التكنولوجيا التطبيقية الاجتماعية والبحث المقـارن الثقافى والتحليـل المتعدد للمواقف والسياسات وما الى ذلك ٠

كما يمكن كذلك ذكر نظام التعليم في المستويات الابتدائية والثانوية واعداد المعلمين حيث تعطى هناك دراسات اجتماعية تقوم العلوم الاجتماعية في هذا المجال بكثير من الاسهامات لا في خطط الاصلاح التعليمي فحسب ، بل كذلك في ايجاد تدريب أساسي ملائم • أما في التعليم العالي فهناك اهتمام متزايد بانخفاض المستويات التعليمية الاساسية وبالحاجة الى تدريب مثقفين متخصصين لديهم ثقافة عامة ويفهمون مشكلات المجتمع في سياقها الاجتماعي ، والشرط الاخير ضروري في تعليم علم الاجتماع في كثير من المستويات الجامعية العليا • وفي حالة أمريكا الوسطى نجد أن التباينات في التدريب الدولي للطلبة هو المسئول عن الفوارق والثغرات والمثالب في كفاياتهم عند بدء حياتهم الاكاديمية ، كما تؤثر في فرص تقدمهم خلال دراساتهم •

العلم والايديولوجية والالتزام

وهناك جانب آخر للموضوع حظى باهتمام كبير في أمريكا الوسطى هو طبيعة الالتزام الاجتماعي السياسي لعالم الاجتماع في أمريكا الوسطى تجاه بيئته • لقد قيل ان العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية تشكل نوعا من الوعي الدقيق أو الأزمة في مواجهة نظام مقرر • ومن هذه العلاقة ينبثق الالتزام بدراستها للمساعدة في تغييرها والتغلب عليها ، حاملا علم الاجتماع مجموعة من المعرفة العلمية تجعله قادرا على اظهار العمليات والتناقضات الاجتماعية ، ومن ثم توضيح طريقة اقامة نظام اجتماعي جديد ، ويستلزم هذا ربط النشاط الفكري والبحث بالعمل السياسي ، دون أن نغفل التلميح الى مجال منهما • ولابد من الاعتراف بأن هناك فارقا بين المرحلة النظرية للاتفاق والتوضيح وبين العمل السياسي ذي الطبيعة الكفاحية •

وهناك اسهام آخر هام في المجال الأكاديمي ، هو البحث النوعي في الأحوال الاجتماعية المؤدي الى التقنية النظرية والعلمية ، وهو استبعاد الأيديولوجيات من النظرية والممارسة في العلوم الاجتماعية ، وهناك بالطبع مهام أكاديمية مع الالتزام السياسي ، في أن التحليل يمكن توجيهه للبحث عن حلول عملية لمشكلات المجتمع الناجمة عن الواقع الاجتماعي وتغييره • ان التقاء العلم والالتزام لا يبرر فشل التمييز بينهما أو اتحادهما على نفس مستوى المعرفة والعمل نفسه • ان الأمر يحتاج الى وضعها بالنسبة لبعضها البعض مع ادراك تام لدور كل منهما •

واذا لم توضع هذه العناصر موضـــعها الصحيح فيمكن أن تؤدى آلى اكاديمية متطرفة أو الى نشاط مجرد • وهى فى الحالة الأولى تؤدى الى اســـتجابة تقابل تحدى الالتزام داخل المجال الاكاديمى ودون إقامة العلاقات الضرورية مع عالم الجامعات حيث يحدث الصراع السياسى القومى • وعلى النقيض فان المدخل الاكاديمى يعزل نفسه كأنه حصن بعيد عن العالم الواقعى ، ولذلك يصـير عقبة • وغالبا يؤدى الى نظام تصورى أيديولوجى راديكالى مشوش بين عدم العمـل وعدم القدرة على مواجهة تحديات الواقع العملية •

ان الصبغة السياسية دون تدريب نظرى ملائم ومهارة عملية وبدون دقة منهجية تقضى على قوة الالتزام بالعمل السياسى المقصود واجراء تغيير ، محولة اياه الى حجاب يحجب كل مبرر لاتاحة اجابة نظرية لمتطلبات الصراع السياسى بين الطبقات والمصالح • انه حينئذ يصبح مجرد التحام رسمى قطعى لا اســاس له ، فنقل الاجابة المعرفيـــة بعيد عن حسم أى شىء ، كما يعوق عملية التوضيح الأيديولوجية والسياسية اللازمة لاستراتيجيات التغير الاجتماعى •

وعلى ذلك فأن عملية التدريب تعمل كذلك على اتاحة الالتزام • انها تسهم فى دفع الطالب للقيام بنشاط فى مجال علم الاجتماع بوعى سياسى واهتمام بالمستقبـل وتزيد مقدرته على التمييز وتحمل المسئولية عن الاختيار الدقيق للوسائل التى تمت بصلة الى الموضوع ويتصف بقدرة تحليلية مناســـبة للتطور التـــاريخى للمواقف وللعلاقات بين العلم والأيديولوجيا والالتزام ، وفى أمريكا الوسطى نجد أن المأثورات الثقافية والجامعة واستقلال الجامعة الذاتى تحتل مكانا هاما كأبراج للفكر المستقل فى مواجهة ظروف القهر الدائمة فى المجتمع ككل •

وهذا من شأنه تحديد المؤشرات التى تحدد المســـئولية الاجتماعية الســياسية للموقف فى أمريكا الوســطى ، وعلى الأخص عالم الاجتمــاع الذى تمتـد دائرة عمله بطبيعة مهنته الى ما وراء العمل الأكاديمى متضمنة مواجهة متطلبات الالتزام •

ويعنى تقبل هذه الضرورات تقريرا حقيقيا لاسهام المجال الاكاديمى لكل من الفهم العلمى دون فصلهما بعضهما عن بعض •• ويعنى هذا أيضا الوجود السياسى لقيادته السياسية دون طمس معالم العمل الفكرى الذى يتيح أساس الالتزام وفاعليته ••

وفى حالة أمريكا الوسطى فأن طابعهـا الاقليمى يسمح بمجال أوســـع للبحث

والالتزام بمواجهتهـــا بموقف أكثر اتســـاعا ، واكثر تعقدا ، وتنوعا ، يحتم ضرورة اكتشاف البعد المشترك والاستراتيجية الشاملة ، ويرجع هذا الى أن فحص وحل بعض المشكلات والمتناقضات والصراعات لا يمكن القيام به الا على نطـــاق أوسع وفى فترة أطول ٠ كما أن اعادة عرض المواقف المحلية فى تصور وطنى واقليمى يجعل فى حيز الامكان انشاء نماذج وتحديد بدائل عامة تدخل فى اعتبارها تعدد المواقف دون فرض أى تناسق صناعى ٠

بهذه الطريقة يميل التحليل والالتزام الى تجاوز أبعاد الحدود الضيقة للاعتبارات المحلية أو القومية ٠ انهما يتيحان عرضا أكثر فاعلية يمتد الى ما وراء العالم الأكاديمى ، مما ينجم عنه صياغة المشاكل الحقيقية فى عبارات تؤدى الى تكامل الخطط والمشروعات لسياسات المجتمع ٠ ان كل ما سلف يمثل مدخلا يمكن خلاله وصول قطاعات أوسع من السكان ، وليس مقصورا على الدوائر الأكاديمية أو علية القوم ٠

مترجم عن الأســـبانية

● ● ●



تحدث أخيرا الاقتصادى الأمريكى المعروف مارتن برونفنبرز عن الاقتصادى اليابانى العجوز كى شيباتا ، الذى ينوى اعتزال الاقتصاد قريبا ، بعد ان ساهم الى حد بعيد فى مجال الكتابات الاقتصادية • وآخر اضافات شيباتا هى مقالته المنشورة بالانجليزية (ما بعد اقتصاديات كنز ـ كويتا ـ دار نشر مينرفا ، ١٩٧٧) • ولقد وصفه برونفنبرز بأنه « الاقتصادى اليابانى الوحيد الذى قدم للنظرية الاقتصادية الكثير والذى اكتسب مكانة دولية » • وأيضا ذكره فى مجال آخر مؤكدا أن كتاباته تعتبر من أهم الكتابات على الرغم من ضعف مستوى كتاباته الانجليزية •

هذه التركيبة الغريبة من المعرفة الأكاديمية واللغة الانجليزية الضعيفة تعبر أحسن تعبير عن طبيعة وخطورة المشكلة التى تواجه اليابان فى جميع مجالات الاحتكاك بالعالم •

ان العوائق اللغوية فى المجالات الأكاديمية وكذلك المجالات غير الأكاديمية تعتبر مشكلة بالنسبة لليابان ، حيث انها تعوق اتصال اليابان بباقى بلاد العالم ، كذلك

الكاتب : هيروشى أوهاتا

أستاذ مساعد علم الاقتصاد فى جامعة ابوتا جاكوين باليابان • له مطبوعات عديدة باللغتين اليابانية والانجليزية وقد اصدر بالاشتراك مع م•ل• جرينهت كتاب نظرية التسعيرة المكانية ومناطق التسويق (١٩٧٥)

المترجم : الدكتور ممدوح الصدفى محمد

القائم بأعمال رئيس قسم أصول التربية بكلية التربية وبجامعة الأزهر الشريف

تعوق بلاد العالم من الاتصال باليابان • وهذه المشكلة ليست بجديدة ، كما أنه لا توجد أى مؤشرات على أنها فى طريقها للزوال • وهذه الحقيقة تظهر فى هذه الأيام بصورة أسوأ مما كانت عليه منذ سبعين أو ثمانين عاما مضت كما يؤكد ابورين ريسكار فى كتابه الأخير • وهو بوصفه سفيرا لليابان يقول :

« من بين عشرات الوزراء اليابانيين الذين عرفتهم عن قرب ومن بين المئات من أساتذة الجامعات ثلاثة فقط أستطيع أن أؤكد أنهم قادرون على التحدث بلباقة وذكاء باللغة الانجليزية ، وحتى أساتذة التاريخ الغربى الذين عرفتهم عن قرب فى الاربعين عاما الماضية أستطيع أن أذكر قلة قليلة جدا منهم قادرين على التخاطب باللغة الانجليزية والتعامل بها » •

ومجال الاقتصاد ليس مستثنى من ذلك ، فعلى الرغم من أن هناك اعدادا متزايدة من الاقتصاديين اليابانيين أصبحوا معروفين فى المجالات الأكاديمية على المستوى العالمى فان المجالات التى أسهموا فيها تعتبر محددة بمجالات الاقتصاد الكمى الذى لايحتاج الى تعبيرات لغوية ، وفى واقع الأمر أن الرياضيات الاقتصادية والقياسات الاقتصادية هما المجالان الرئيسيان الحتميان لأى اقتصادى يابانى يتعلم أو يقوم بالتدريس فى الخارج ، حيث ان هذين المجالين السالفى الذكر لا يحتاجان الى تعبيرات

لغوية معقدة ، أما فى باقى المجالات التى يمكن أن يسهم فيها الاقتصادى اليابانى فلابد له من أن يجلس الى مكتبه ساعات طويلة فى الليل ومستخدما القاموس حتى يفهم ما سمعه أو قرأه بالانجليزية ٠

واذا أخذنا فى الاعتبار هذا الوضع غير المريح رأينا أن أسوأ علماء لغة فى العالم ـ يقصد الكاتب علماء اللغة اليابانيين كتعبير فرانك جيبنى ـ يبذلون جهدا كبيرا فى تدريس اللغات الأجنبية من ناحية ، وترجمة الكتابات الأجنبية من ناحية أخرى ٠ وعلى الرغم من كل ذلك فان النتائج تعتبر هزيلة فى رأى ريسكار ٠ وبلغة علم الاقتصاد تعتبر الانتاجية الحدية لهذه المداخل سالبة ٠ وهناك أسس للاعتقاد السائد حول التشكيك فى قيمة هذه المداخل ، ولابد أن تختصر أو حتى تلغى تماما وتستبدل بمداخل أخرى جديدة تماما (كما اقترح ريسكار) حتى تزيد المخرجات التعليمية فى تدريس الانجليزية العملية (كلغة تخاطب وتعامل) فى اليابان ٠

ومن المرغوب فيه أن نتساءل ما هى أسباب هذه المشكلة ؟ وللاجابة على هذا نعرض فيما يلى مجموعة من النظريات التفسيرية معلقين عليها ، كذلك ، سوف تقدم تقويما لكل منها ٠

نظرية نقص الدافع أو العزلة

هذه النظرية تفترض أن عامل العزلة الجغرافية لليابان عن باقى أرجاء العالم يعتبر عاملا أساسيا يؤدى الى انعدام الدافع لتعلم اللغات الأجنبية ٠ ان اليابان فى الحقيقة تقع فى آخر الجانب الشرقى من قارة آسيا ، وكذلك سكانها من جنس واحد ويتحدثون لغة واحدة بحيث يمكن التخاطب والتعامل معها فى أى مكان فى اليابان٠ لذلك فان تعلم الطلاب اللغة الانجليزية فى المدرسة ما هو الا اضاعة للوقت واستنفاد للطاقة ٠

أن تعليم الطلاب اللغة الانجليزية « الميتة » أو الانجليزية « اليابانية » (يقصد الكاتب الانجليزية التى لا تساعد على التفاهم والتعامل) ـ هو مضيعة للوقت ، بل أكثر من هذا أن تعلم الطلاب هذه اللغة (يعنى الكاتب الانجليزية الميتة) يعتبر عاملا ضارا بآذان الشباب اليابانى وعقولهم ، بما فى ذلك عقلى وأذنى ٠ ولذلك فان تعلم هذه الانجليزية كان عاملا حائلا أكثر مما كان عاملا مساعدا ٠ على أى حال فان هذه النظرية ، نظرية انعدام الدافع ، نحتاج الى تحقيق امبيريقى ٠ وعلى الرغم من ذلك فان هذه النظرية يجب أن لاتغفل أو تهمل ، لأنه بينما يعتبر صدق النظرية شيئا فان أثرها يعتبر شيئا آخر ٠ أن هذه النظرية السائدة ـ أن لم نقل الصادقة ـ تعتبر أن الدراية الكاملة باللغة الانجليزية بالنسبة لليابانى شىء لا يحتاج اليه فى اليابان ، ولكنها من ناحية أخرى قد تسبب الخمول والتبلد فى مجتمع ديناميكى شديد التغيير ٠

نظرية نقص الدقة المنطقية فى اللغة اليابانية

لقد اتهم اليابانيون دائما بأنهم غير منطقيين وغير عقليين فى تفكيرهم أو فى لغتهم • فانك حين تستخدم الانجليزية كما يقول جيبنى « تستخدم لغة تصدر دائما الأحكام المنطقية ، فى حين ان اللغة اليابانية لغة تخجل من اصدار أحكام منطقية قانونية أو فلسفية » وبهذا النهج يؤكد ناكاجيما « ان الوظيفة الرئيسية للغة اليابانية هى التعبير عن اتجاهات المتحدث نحو ذاته • ان هذه اللغة غير مناسبة حين يجب التعبير بجمل واضحة عن حقائق ، وكذلك عند العرض المنطقى للأفكار » •

ان الفرد اليابانى التقليدى يتذوق ما يقال أكثر مما يعرف بالضبط ماذا قيل ، وعلى الرغم من ذلك فان التلاعب بالألفاظ ليس بدعة أو ظاهرة يابانية • كذلك من الممكن أن نلاحظ مع ريسكار أن لكل اللغات « قدرة لانهائية على الغموض وعدم الوضوح » • ولتوضيح هذه الفكرة نعرض للنتائج التى وصل اليها ريسكار •

« أن تشكك اليابانيين فى القدرة على اتقان المهارات اللغوية ، وثقتهم فى الفهم اللالغوى ، ورغبتهم فى تجنب المواجهة الشخصية ، أدى بهم الى استخدام اللغة بطريقة غير مباشرة أكثر مما نفعل نحن • ولكن ليس هناك ما يمنع فى اللغة اليابانية من الدقة الوضوح والتقديم المنطقى اذا كان ذلك ما يريده المتحدث •

نظرية البناء اللغوى

بعد أن أطلع جون برونويل على دراسة الفيلسوف اليابانى هاجيم ناكاميرا عن طريق التفكير أظهر جون برون ويل اختلافات أو التناقضات بين الأشكال اللغوية فى اللغة اليابانية واللغة الصينية • ووجد أن اللغة اليابانية تنتمى فى واقع الأمر الى عائلة لغوية لأقلية خاصة تسمى « آلتيك » (١) تختلف اختلافا كبيرا لا عن عائلة لغة السينيتك (الصينية) ولكن أيضا تختلف عن عائلة اللغة الهندوأوربية التى تنتمى اليها اللغة الانجليزية •

لذلك فان الكلمات الانجليزية لاتبدو للآذان اليابانية كما لو كانت فقاعات صوتية فقط ، بل ان ترتيب الكلمات الانجليزية مربك للغاية ومقلوب بالنسبة لليابانية ، والعكس صحيح •

أكثر من ذلك أن الاسماء فى اللغة اليابانية لاتسبقها أدوات تعريف ولا تسبقها حروف جر بل أنها تجىء بعد الأسماء فى علم تركيب الكلام اليابانى • ان الاستخدام الصحيح لأدوات التعريف وحروف الجر فى كتابة اللغة الانجليزية لغز بل تشكل كابوسا مزعجا للفرد اليابانى •

بمثل هذه التحليلات قدمت نظرية البناء اللغوى عذرا جزئيا عن عدم قدرة اليابانيين على تعلم اللغة الانجليزية (بل أى لغة أجنبية) • وأنا شخصيا كنت أعتقد فى صحة هذه النظرية فترة طويلة من الزمان • ومع ذلك وجدت هذه النظرية تتعارض

مع ملاحظاتى الشخصية عن أطفال يابانيين وأطفال أجانب آخرين يدرسون ويعيشون فى الولايات المتحدة الأمريكية • ولقد وجدت أن الأطفال اليابانيين فى المدارس الأمريكية يدرسون جنبا الى جنب مع الأطفال الأمريكيين • كذلك حالتهم اللغوية ليست أسوأ من حالة باقى الأطفال الأجانب •

وبينما تريح نظرية اختلاف البناء اللغوى أسوأ علماء لغة فى العالم (يقصد الكاتب علماء اللغة اليابانيين) يبدو أن أبناءهم الذين يعرفون لغتين قد أثبتوا عدم صحتها •

النظرية العقلية

ان عالم اجتماعيات اللغة باترسون بينر يسمى هذا الاتجاه الاتجاه الراسخ الحاد نحو كل ما هو أجنبى • ان بينر يشير بهذا الاتجاه الى ما قد سماه جيبنى السمات القومية لليابانيين ، الذى يؤكد أن اليابانيين شديدو الحساسية فى تجنب عمل أخطاء فى الأماكن العامة أو أمام الآخرين ، وهم كذلك لا يرغبون فى جذب الانتباه غير الضرورى ، أو اتخاذ قرارات غير ناضجة قد يكشف المستقبل خطأها •

هذه العقلية ، عقلية تجنب الحرج ، تغلق الباب تماما ـ من وجهة نظر اجتماعيات اللغة ـ أمام الولايات المتحدة الأمريكية لارسال مئات من الشباب الى اليابان ليكونوا معلمين للغة الانجليزية عن طريق ما يسمى ببرنامج رابطة السلام • ولكن هذه العقلية تقف أيضا حائلادون ارسال الشباب من الرجال والنساء المؤهلين فى الغرب لتدريس اللغة الانجليزية بطرق فعالة الى اليابان

وكذلك يرتبط بعقلية تجنب الحرج السابق ذكرها ما يسمى بالعقلية الزائفة التى يمكن تسميتها بالعقلية القومية المغالى فيها • والدليل على ذلك هو ما ذكره بينر كعامل آخر ذى أثر عكسى مضاد على تدريس اللغة الانجليزية فى اليابان • فتبعا لهذه العقلية يكون أى شىء أجنبى وهام صعب الفهم والمعرفة •

وهناك أيضا عقلية ثالثة يمكن أن تكون عاملا فى احداث هذه المشكلة العقلية التى يمكن تسميتها بالعقلية القومية المغالى فيها • والدليل على ذلك هو ما ذكره بينر مقتبسا عن روبرت ن • بيلاه حين ذكر « أن هناك احساسا عميقا لدى اليابانيين بان الثقافة اليابانية « فريدة » و « مميزة » عن باقى الثقافات الأجنبية • ويرتبط بذلك الاحساس العميق بالفخر بكل ما هو قومى والاستياء الشديد من أن تعتمد اليابان على البضائع الأجنبية أو اللغات الأجنبية • وبينر يرجع ذلك الى ما قد سماهم بعض أفراد الشعب اليابانى من ذوى الآمال والأغراض الحسنة ، ويقول انه واحد منهم حين يكتب قائلا :

« أنفقت مبالغ كبيرة من الأموال فى العشرين سنة الماضية لاحضار علماء وخبراء فى مجال تدريس اللغة الانجليزية لليابان من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا •

لقد عملوا بجد ونشاط حين أتوا الى اليابان لتقرير وتأليف مواد تعليمية من الممكن أن تكون مفيدة في تدريس اللغة الانجليزية للطلاب اليابانيين • ولقد غادروا اليابان قبل أن يعاد كتابة ما قرروه ليناسب مستويات أقل تناسب اليابانيين •

بينما يمكن اعتبار العوامل الثلاثة السابق ذكرها « شرورا اقتصادية » خلقت بيئة غير مناسبة في اليابان ، لا يمكن اعتبار هذه العوامل الثلاثة عوامل يابانية فريدة ، أو أنها هى العوامل التى سببت ضعف مستوى اليابانيين فى اللغة الانجليزية على النقيض من ذلك تماما ان هذه العوامل الثلاثة يمكن أن تعتبر « نوافع اقتصادية » أو حافزا فعالا فى عملية تعلم اللغة فى ظروف بيئية مناسبة • أن أى سمات قومية أو سمات شخصية من الممكن ان تعتبر ، أو تتحول الى ، عوامل مساعدة فعالة مثل الموارد الطبيعية ، كالبترول الذى يمكن تحويله الى مصدر اقتصادى هام تحت ظروف اجتماعية اقتصادية تكنولوجية محددة • ان أداء الأطفال اليابانيين الذين يعيشون الآن فى الخارج يؤيد ويؤكد أن لم يكن يثبت صحة هذا الغرض • وهذا بدوره يدعو لأعادة تقويم البيئة التربوية كعامل هام وأساسى فى جدوى اللغات فى اليابان أو عدم جدواها •

والآن وبعد أن استعرضنا النظريات المختلفة التى تحاول أن تفسر ضعف اللغة الانجليزية واللغات الأجنبية بصفة عامة فى اليابان نرى أننا فى وضع ملائم لكى نقترح نظرية جديدة يمكن تسميتها « النظرية الاقتصادية » لتفسير العوائق التى أدت الى ضعف مستوى اللغة الانجليزية واللغات الأجنبية فى اليابان •

هذه النظرية يمكن التعريف بها بعد ذكر الملاحظات التالية :

أ ـ المعلمون اليابانيون مؤهلون تأهيلا أكاديميا عاليا يجعلهم قادرين على أن يتفهموا موضوعات بالغة التعقد مثل « فلسفة أرسطو » •

ب ـ على الرغم من ذلك فان هناك ما يربى خمسين ألف معلم منهم غير قادرين على التحدث باللغة الانجليزية •

ج ـ ٩٠٪ من تعداد الشعب اليابانى يعتبر نفسه منتميا الى الطبقة المتوسطة •

د ـ الطلاب اليابانيون مكرهون على الدخول فى منافسة فعالة مع كل زملائهم ـ المشابهين لهم ـ فى الفصل •

هـ ـ بعد هذا فان ذلك التلميذ المجد المعد اعدادا جيدا يتعلم أو يطلب منه أن يتعلم عن طريق معلم لغة أجنبية لا بالنسبة اليه فقط بل بالنسبة لسكان اليابان الذين من المفروض أن الطالب سوف يمارسها معهم •

والنتيجة أن الطلاب يخيل اليهم أنهم درسوا اللغة الانجليزية مدة تتراوح بين ٦ سنوات و ١٠ سنوات دون أن يتعلموا الحديث بها غير مدركين أنهم كانوا يتعلمون شيئا آخر يمكن تسميته بالانجليزية الكاذبة • ان أسباب الفشل هنا واضحة ، وهى أن المعلمين يضرون طلابهم بدلا من أن يقدموا خدمات لهم • أنهم لايدرسون الانجليزية ولكنهم يقدمونها بطريقة شبيهة بعملية غسل المخ •

تعليقا على العنف الذى يقوم به الأحداث يعلق الانثروبولوجى أشلى مونتاجو قائلا : أن الامريكيين يضعون أمام أطفالهم أقسى أنواع السلوك العدوانى ، وبعد ذلك يتعجبون ويتساءلون عن أسباب ارتفاع معدلات جرائم العنف ، أن هذا الفرض ، فرض مونتاجو ، يمكن تطبيقة على موضوع ضعف اللغة الانجليزية واللغات الأجنبية عموما فى اليابان • أن اليابان تضع أسوأ أنواع الطرق لتعلم اللغة ، وبعد ذلك يتعجب اليابانيون من النتيجة وهى أن مدارسهم من بين دول العالم أجمع تخرج أسوأ أنواع الطلاب فى اللغة الانجليزية واللغات الأجنبية بصفة عامة •

لقد اقترح ريسكار اقتراحا لاعادة تدريب أو استبدال الخمسين ألف معلم غير القادرين على التحدث باللغة الانجليزية كغيرهم من الأمريكيين والبريطانيين • ولكن هذا الاقتراح يبدو عديم الفائدة أو قليل الفائدة من وجهة نظر اقتصادية •

وفى الوقت الحالى •

ان ذلك المعلم الذى يقدم الضرر لتلاميذه بدلا من أن يعلمهم اللغة الانجليزية يجد نفسه الآن مطلوبا بشدة في مجال صناعة تعليم اللغة سواء الحكومية منها أو الخاصة التى هى بدورها ذات علاقة وثيقة بصناعة ما يمكن تسميته امتحانات القبول •

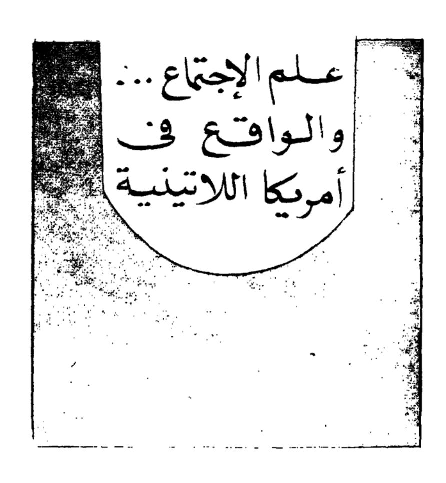
هذا المجال الأخير ، مجال صناعة امتحانات القبول ، سوف يفقد الكثير من المال والدخل اذا ما استخدم « اختبار اللغة الانجليزية » كلغة أجنبية بدلا من اختبارات الألغاز والأحجية التى تعقدها هذه الصناعة فى اليابان •

وهنا تكمن الأسس والجذور الاقتصادية التى تساعد على بقاء ما يسمى بصناعة الامتحانات ، فما دامت صناعة الامتحانات باقية ومزدهرة فان الطلب الشديد على معلمى اللغة الانجليزية اليابانيين (الذين يعلمون بطريقة غير مجدية) سوف يظل كما هو ، وسوف يظل اقتراح ريسكار غير ممكن التطبيق، وسوف يتجاهله أولئك الذين يتعيشون على صناعة تدريس اللغة الانجليزية فى اليابان والذين يتعيشون على صناعة امتحانات القبول الخاصة باللغة الأجنبية •

ولكن اقتراح ريسكار سوف يجد أيضا فى المستقبل ، لأسباب اقتصادية هامة ، دفاعا من صناعات كثيرة فى اليابان ، لأنه بالنسبة لتلك الصناعات تعد أجادة

اللغات الأجنبية شيئاً أساسـيا للعاملين فى هذه الصـناعات ، بغض النظـر عن الايديولوجية والعقلية والتركيب اللغوى • وبغض النظر عن الفلسفة الغربيـة التى يتبناها القائمون على صناعة تدريس اللغات الأجنبية فى اليابان وكذلك القائمون على صناعة امتحانات القبول ، ومؤدى هذه الفلسفة أن فهم الأشياء الصعبة فى اللغة أهم من الطلاقة اللغوية • أنه فى الحقيقة ولأسباب اقتصادية أكثر من أى شىء آخـر لابد لليابانيين من الطلاقة اللغوية ، وبصفة خاصة فى اللغة الانجليزية لانها لغة التفاهم العالمى • ولأسباب اقتصادية أيضا لاتستطيع اليابان أن تحتمل الحالة الحاضرة أو الوضع الحالى من حيث النقص الشديد فى اليابانيين القادرين على التفاهم والتعامل باللغـة الانجليزية • وحتى بالنسبة للمغالين فى القومية اليابانيـة الذين يعتقدون أن اليابان لابد أن تكون هى منارة الثقافة العالمية فانهم لا يستطيعون تجاهل الأهمية الاقتصادية للغة الانجليزية كوسيلة عالمية للتفاهم أو التعامل الا اذا كان هدفهم هو ضرب حصار حديدى حول اليابان ومحاولة اعاشة ١٠٠ مليون نسمة تحت أسوأ الظروف متبعين سياسة الاكتفاء الذاتى التى يستحيل تطبيقها فى اليابان لأسباب اقتصادية •

• • •



العلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية

منذ الحرب العالمية الثانية :

الواقع ٠٠ والالتزام :

ان المشكلات الناجمة عن الموقف الراهن فى بلاد أمريكا اللاتينية هى مشكلات تفرض على أهل الفكر فيها أن يواجهوا مسائل خطيرة تلمس الضمائر ٠ وبصفة عامة ، نستطيع أن نقول ان المسائل الرئيسية تتركز فى المدخل الأيديولوجى والسياسى الذى يصطنع فى مواجهة المشكلات المختلفة ٠ والانهماك الشخصى فى عملية التغيير ، أضف الى ذلك تلك النزعة النضالية التى اذا لم تجد لها متنفسا ـ كما هى العادة ـ فى نطاق الحياة المدنية بمعناها الواسع ـ فانها سوف تتركز فى المواقع التى تجد فيها مجالا خصبا للممارسة ، ونعنى بها المؤسسات الأكاديمية ٠ وأيا ما كان الحال ، فان ممارسة النضالية فى المؤسسات الأكاديمية تحفها مخاطر

الكاتب : نوربرتو رودريجوز بوستامانتى
باحث وأستاذ علم الاجتماع بكلية أمريكا اللاتينية

المترجم : الدكتور محمد محمود رضوان
تخرج فى دار العلوم بالقاهرة ، وأتم دراسته العليا فى معهد التربية بجامعة لندن حيث تخصص فى فلسفة التربية وطرق تدريس اللغات · اشتغل بالتدريس فى التعليم العام وفى معاهد التربية ، وتولى منصب كبير مفتشى اللغة العربية بوزارة التربية ، ثم مدير عام التعليم الابتدائى ، ثم وكالة الوزارة للتعليم الابتدائى ودور المعلمين والمعلمات · له عدة مؤلفات فى التربية وفى طرق تعليم القراءة وعلم النفس التربوى · الآن ·· وكيل أول وزارة التربية ومستشار لها · عضو المجلس القومى للتعليم ، والمجلس القومى للثقافة والفنون والاعلام · انتخب نقيبا للمعلمين منذ يوليه ١٩٧١ ·

كثيرة ، وبغض النظر عن نضالية الأستاذ المحاضر او الباحث كفرد فان توقعاته لدوره المنتظر ـ سواء فيما يتعلق بشخصه أو بغيره ـ ترتبط ارتباطا بتجميع المعرفة ، ونقلها ، وتطويرها · ولا شك أن الانحياز القوى نحو الممارسة السياسية حتما سوف يؤدى الى سلطة فكرية حيث يصبح هم الأستاذ المحاضر مركزا على الوعى السياسى المتزايد أكثر مما يتركز على وصل الطلاب بتراثهم الثقافى وتقاليدهم لكى يتمكنوا من دراسة وتطبيق نظام معين من نظم العلوم الاجتماعية ·

وفى حالة العلوم الطبيعية أو العلوم الموضوعية ـ اذا أخذنا بالمعنى الدقيق للمصطلح ـ فان هذا التسييس الشامل أقل وضوحا ، وذلك لأن كلا من المحتوى والمشكلات فى علوم الفيزياء والجيولوجيا والكيمياء والأحياء ـ مثلا ـ لا تشتمل على « الانسان » كواحد من « شخصيات المسرحية » ، بل انها لا تضع موضع الاعتبار حاجات الانسان وطموحاته ، وهذا يعنى استبعاد العنصر البشرى عن المعرفة ، ومع ذلك فانه لا يستبعد علاقة الانسان بالاهتمامات والأيديولوجيات ، ولو أن التعبير عن هذه العلاقة أقل وضوحا ··

وليس هناك من يستطيع أن ينكر أن حقيقتنا البشرية تضع على كواهلنا التزامات جساما ، وعلى أية حال فان التساؤل المثار ــ حقا ــ هو : ما اذا كان من الأجدى لأهل الفكر أن يشغلوا أنفسهم بالسياسة اليومية ، وتتدلى المعرفة لديهم لتصبح هدفا ثانويا ؟ ٠٠ وليس معنى هذا أننا نتجه الى تحبيذ الحياد السياسى لأى من أهل الفكر كفرد اذ أن من حقه أن يتمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها أى مواطن آخر ٠ ومهما يكن من أمر فان أول واجبات المدرس أو الباحث أن يحصل المعرفة لنفسه وينقلها الى غيره ، وينبغى عليه أن ينمى القدرات الناقدة لدى تلاميذه ، وأن يمارس بعقل مفتوح الحوار والموازنة بين المداخل المختلفة حتى لو كانت صادرة عن وجهات نظر معارضة ٠ أما اذا لم تكن هذه الحقيقة واضحة ــ ويحدث هذا الغموض فى حالة ما اذا كان هنا عجز عن التمييز بين الدور الأكاديمى والدور المدنى عن طريق منهج عملى واضح ــ فان مستقبل العلوم الاجتماعية قد يصبح عرضة للهلاك ٠ وفى مثل هذه الأوضاع التى يتبناها فى أغلب الأحوال سياسيون تنقصهم الخبرة والتجربة ــ فان التغير التدريجى التطورى ٠ أو التحول الثورى لن تكون له فائدة تذكر ٠ ومن ناحية أخرى فهناك احتمال قوى أن توقعاتنا من أجل توسيع نطاق دراسة العلوم الاجتماعية وتحسينها سوف تقوض لفترة طويلة من الزمان ٠

وثمة تقرير ذو أهمية قصوى يضع أمامنا صورة شاملة عن التطور الذى حدث فى دراسات العلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية ٠ وذلك فى المقدمة التى قدم بها بابلو جونزاليز كازانوفا « التصنيع فى أمريكا اللاتينية » ، وهى دراسة حررها وجمعها جوزيف ٠ أ ٠ كاهل ، وأول النقط المثارة هنا تتعلق بتدويل الأعمال التى قام بها علماء الاجتماع فى أمريكا الشمالية منذ الحرب العالمية الثانية ــ وهى أعمال وصلت الى أمريكا اللاتينية ــ والتباين الشديد من حيث الدرجة ومن حيث الشكل فى استقبال هذه الأعمال ، طبقا لعمق العادات الثقافية ، بما يتضمنه ذلك من صيغ متناقضة فى عرض المحتوى ٠٠٠ مجال واسع من الطرق والأساليب والمشكلات والافتراضات ٠ ولعل هذا يكون مفهوما حق الفهم اذا نحن وضعنا نصب العين الأسباب التى يذكرها المؤلف : فالعملية ذات شقين ، أحدهما هو « الأصل الثقافى والسياسى للصيغ العلمية » المعروضة ، والآخر يتألف من « الخصائص الاجتماعية والثقافية والسياسية للمتلقى » ٠

وبدون أن تكون هناك أية مخاطرة بالمغالاة فى القول ــ ربما تساق الحجة بأن المأساة التى ألمت بالمرحلة الراهنة للتاريخ الفكرى لأمريكا اللاتينية ــ فيما يتعلق بالموضوع الذى يعنينا ــ هى ذلك الأسلوب المسيس الذى يتناول به المحتوى العلمى ، أيا كان منبعه ، وكذلك فقدان الثقة تماما فيما يتعلق بخلفية هذا المحتوى مع أنها خلفية لا يمكن انكارها أو استبعاد تبريرها استبعادا مطلقا اذا نحن وضعنا نصب عيوننا تاريخ بلاد أمريكا اللاتينية ٠ وأيا ما كان الحال فان الجمع فى كتلة واحدة ــ وفى اطار أسلوب الرفض نفسه ــ بين الضغوط الاقتصادية والسياسية وصور التغلغل والنفوذ ، وبين العناصر العالمية للمحتوى الثقافى ــ كما توجد فى النظريات والطرق ــ

يعنى اغفال حقيقة مؤداها أن هذه العناصر ـ بطبيعتها الأصيلة ـ لا تحدد معالمها بواسطة أصولها الأولى ، وانما تستطيع عن طريق التكيف للبيئة والتعديل والتطوير أن تتجاوز حدود الولايات التى تنتمى اليها • وبدون أن ننسى المصالح المكتسبة التى تتولى الدفاع عنها القوى العظمى فاننا لا نستطيع أن ننكر أنه ـ على مدى قرون ـ كانت هذه القوى تسبق غيرها من الشعوب والأمم بمراحل فيما يتعلق ببناء النظريات العلمية والفلسفية وما تبعها من تطبيقات لهذه النظريات فى المجالات المادية والانسانية •

ومع مراعاة المتغيرات التاريخية الملائمة فاننا نقتفى آثار أولئك الرجال الذين اضطلعوا بتنمية هذه الحقول كلها ، سواء أكان ذلك فى العلوم البحتة أو العلوم الطبيعية ، فى اطار الثقافة الغربية • ان تدفق الأفكار يحطم الحواجز الوطنية ، ولقد يكون من العسير كل العسر لأية دولة أن تحجز على الأفكار ليكون لهذه الدولة وحدها حق الانتفاع بها وتحرم منها البشرية • ان جميع الحجج التى تساق ـ لاسباب تتعلق بالسياق ـ لتزعم أن العلوم فى مستواها النظرى هى أسلحة للسيطرة ـ حجج خاطئة، وذلك بسبب أنها قد توجه علانية نحو أهداف ملائمة كما هو الشأن فى معظم الحالات• واذا كان الأمر كذلك فان مهمة مواكبة المعرفة تقتضى أن يكون هناك استمرار فى الجهد والأسلوب والنظام و ـ كما بضعه هوسيرل « ميثاق املاق » بالنسبة لهؤلاء الذين يرغبون فى أن يقرنوا أنفسهم بالتقاليد المتشعبة والقريبة التناول ، بدون أن تكون هناك معوقات ، اللهم الا ما قد يكون فيهم ـ هم أنفسهم ـ من عجز وعدم اقتدار • أما فى حالة التكنولوجيا فان الحجج المسوقة ـ لا ريب ـ سوف ينظر اليها فى ضوء مختلف ، ذلك أن الملكية الخاصة للاختراعات ، وتاريخ امتيازات وبراءات الاختراع ، واستخدام القوة العسكرية أو ما يسمى « صناعة الثقافة » بكل مضامينها الأيديولوجية ـ كل أولئك أساليب تستخدمها الأمم لكى تسيطر على أمم أخرى وتخضعها لسلطانها •

وعلى أية حال ، فاذا ظلت البلاد المتخلفة منغلقة على نفسها ، مكتفية بتمجيد ما تتمتع به من سمات خاصة ، وتقاليد ثقافية خاصة ، دون أن تبذل أى جهد لكى تتحرر من حلقة الفقر المقفلة التى تدور فى فلكها (بعبارة أخرى ، موقفها كما يلى : نحن متخلفون بسبب أننا فقراء ، ونحن أنفقراء بسبب أننا متخلفون) وترفض المنافع التى يمكن أن تحصل عليها من دراسة العلوم ـ اذا ظلت هذه البلاد على حالها تلك ، فمن المحتمل أنها سوف تظل قابعة فى تخلفها مهما يكن فى سماتها وخصالها من أصالة وصدق •

والواقع ، أنه فى عالمنا المعاصر حيث أصبح من المعترف به أن نموذج المجتمع الحضرى الصناعى هو الطريق الأكيد لمواجهة حاجات السكان المتزايدين باستمرار ، ولمواجهة التعقيدات المتزايدة فى المجتمع ـ فى مثل هذا العالم نجد أن التدريب الرشيد ـ والتطبيق السديد ـ للطريقة العلمية التجريبية هما اللذان يفضيان الى حل هذه المشكلات ، وتجنب العواقب الوخيمة التى يمكن أن تنشأ من الاخفاق فى علاجها ، بسبب عجزنا عن مواجهتها مواجهة حاسمة •

ولكي نتغلب على الصعوبات ونوضح النقاط الغامضة في حوار ساخن وفي معركة لعلها أن تكون – في أثناء خوضـــها – مؤشرا على شعور علماء الاجتمـاع بالغربة – فان من الحكمة أن نتقبل – كاطار موقفي ، وكعلاج لأخطاء السنوات الأخيرة – تلك العبارات المنتقاة بدقة ٠٠ عبارات بابلو جونزليز كازانوفا التي لا تحتاج الى تعليق وهي :

« ان مشكلة تطوير تقنيات « أساليب » جديدة لعلم الاجتماع تتوقف على ما اذا كان – أو لم يكن – الباحثون الاجتماعيون في أمريكا اللاتينية يوائمون هذه الأساليب مع فطرة سليمة ، ومنهج علمي ، واطار فكري منطقي ، وعملي ، وسياسي ٠ ان تاريخ التخلص من الاستعمار انما هو تاريخ مواءمة ٠٠٠ من خلال اقتباس المعارف التقنية التي تملكها القوى العظمى ، والسير على منهاجها بحصافة وتعقل ، ولا شك أن رفض الأســـاليب الحـديثة للبحث والتحليـــل بسبب أنك ترفض افتراضاتهـــا النظرية والأيديولوجية – انما هو صيغة بدائية للحوار العلمي ، والنضال الأيديولوجي ٠

علم اجتماع مستورد ، أم علم اجتماع وطني ؟

مشكلة مفتعـــلة :

لقد سبقت لنا الاشارة الى خلقية السلوك الذي نريد أن نختبره ونتقصاه ٠ وبما أن مجموعة النظريات التي نعرفها في كل من الاقتصاد السياسي ، وعلم الاجتماع ، وعلم الأجناس البشرية ، وعلم النفس ، وعلم النفس الاجتماعي – قد بدأت أصلا في مجتمعات أخرى – وهي المجتمعات التي تسيطر على بلادنا اقتصاديا – فان التســاؤل يثور – على سبيل القياس – عما اذا كان ينبغي أن نحظر دخـــول هذه النظريات الى بلادنا كلية ، أو ما اذا كان ينبغي أن يفرض عليها من القيود ما يمكن اعتباره معادلا لضرائب جمركية باهظة ؟ ٠٠

هناك عدة مواقف يمكن اصطناعها في هذا الصدد :

أحدها : أن تمتص مجموعة النظريات هذه وتتمثل بواسطة الذين يتلقونهـــا ، وعلى مسئوليتهم الخاصة ٠٠

ورأى آخر يقول بأنه ينبغي أن يكون ثمة ضرب من النقد دقيق لما هو قائـم من النظريات المعرفية ، وأن يبلغ من الدقة والصقل حدا يجعل منه حصنا منيعا ضد تغلغل مجموعة النظريات هـــذه ، ومن ثم يحمي الثروة المعرفية المحلية الأوليـة التي تؤكد الخصائص الزمانية والمكانية للظاهرة التي يراد دراستها ، وتهيىء الفرصة لكي يكون أسلوب الدراسة أسلوبا أصيلا لا تشوبه شائبة كلما كان ذلك ممكنا ٠ وأخيرا ، فان أولئك الذين هم أكثر دربة في اســتخدام المقولات والتصنيفات والأســاليب سوف يوجهون تركيزهم الى وجهات النظر المسبقة لأي تبرير نظري للقـــواعد والدراسات ،

بدلا من أن يوجهوا عنايتهم الى الأسلوب التجريبى المعتدل الذى يقوم على جمع المــواد « الخام » واستخدامها فى الحصول على مفاهيم متطورة ، وتقدم ناقد للمستقبل ٠

وفى عبارة موجزة ـ دون مبالغة ـ ولكن فى تحذير مؤكد واع من أجل تعويض ما ضاع من وقت ـ ينبغى أن نقرر ـ على الأقــل فيمــا يتعلق بالأرجنتين ـ أنه من المستحيل أن نظل مسايرين لأحدث التطورات في باريس ولندن وشيكاغو أو كاليفورنيا دون أن تكون ثمة محاولة ـ عن طريق المحــاولة والخطأ ـ لكى نجنى تفهما قائما على التجربة (وفى الوقت نفسه علميا) لواقعنا الخاص ، حتى ولو مع المخاطرة بالوقوع فى ضرب من التجريبية القصيرة النظر ، والتى تعتبر ـ بالرغم من ذلك ـ أفضل من البقاء فى سحب مظلمة من مجــرد التأمل والتخمين ٠ وفوق هذا ، ينبغى الا ننسى ان علم الاجتماع ـ وهو الميدان الذى يعنينا بصفة خاصة ـ كما نشأ فى البلاد التى كانت رائدة فى الدراسات ٠

قد نبت فى البداية من الصحافة ، والدين ، والسياسة ، والتربية ، والفلسفة ، والفن ، ومن المشكلات التى برزت فى هذه المجالات وتطلبت ـ لحلها ـ أسسا علمية ، وطرقا علمية يمكن التحقق من صحتها من خلال الخبرة ـ وفى أمريكا اللاتينية يصطنع المدخل العكسى عادة ، ذلك أن استيعاب المعرفة فى العلم الاجتماعى وتنميتها يتعقدان بما يدخل من صور الانتقاص الأخلاقية والسياسية التى لا تضيف جديدا الى ما ينقل الى الطلاب من معارف ، بل انها ـ قطعا ـ لا تسهم بأى قدر فى تقديم الحلول الفعالة لمشكلاتهم ، وفى هذا الصدد فلعله من المفيد أن نضع أمام أنظارنا برنامجا لدرجــة « أستاذ فى الآداب » ـ ماجستير ـ فى أمريكا اللاتينية ، وما يمكن أن يستخلص منه مما يتعلق بتصنيف الموضوعات والمشكلات التى تصوغها الوثيقة ، أو تسمح بالاستدلال عليها ٠ ومع أن هذه الملاحظات تتعلق بالموضوع ذاته ـ فانها تجعل من الممكن أن نرتب كثيرا من النقد الذى صــيغ حتى الآن ، كما أنها تعين على فهم التطورات فيما يتعلق بالطريقة التى تدرس بها العلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية ٠

هذا وأى وصف لتطور علم الاجتماع فى خــلال العقد الماضى ينبغى أن يتضمن النقاط الآتية ٠

ـ سوء استخدام التنظير « صياغة النظرية » على مستوى الرؤية البصرية ، مع قدر هزيل من التمحيص التجريبى للصيغ والقــواعد ، فى نطــاق ذخيرة كبيرة من التصنيفات الماركسية ٠

ـ فى حالات كثيرة ـ ودعنا نقول : « بصــفة عامة » ـ نرى أن النظرية بسبب ما تحمله من محاذير شديدة ، واتجاهات نحو الاحتمال ـ غالبا ما تحل محلها أيديولوجية لا تقف ـ ككل الأيدلوجيات ـ عند مجرد وصف المواقف ، بل انها تفرض « التزاما » معينا نحو هذه المواقف ٠

ـ الالتجاء المحدد الرتيب الى صيغة التحليل ذاتها دون أن يكون ثمة تنوع واضح ، أو اتساع فى أسلوب التناول الذى يقف عند الأحداث الجارية الوقتية (والذى قد يكون مفهوما اذا كانت هناك أعداد كثيرة من الذين يسهمون فى دراسة مشكلات أمريكا اللاتينية ممن يلتزمون بموقف يلم بالنظرية وبالتوجيه السياسى والعمل السياسى جميعا ، على نفس النمط الذى نراه فى مذهب عقائدى ، أو اقناع دينى) ٠

ـ عدم القدرة على اجراء مقارنات مع مجموعة فرضية من البدائل فيما يتعلق بالنظرية المتبناة ٠

ـ التركيز على النواة المركزية لعلم اجتماعى « واحد مزعوم » لا يسمح ـ كما يبدو ـ بفوارق داخلية فى مجالات الدراسة ٠ وقد يفسر أى اصرار على مثل هذه الفوارق بأنه « ضلال علمى » بالرغم من التقاليد الصارمة عن علوم الاجتماع الخاصة ، وأصحاب النظريات المبرزين الذين يظاهرون هذه العلوم والدراسات والبحوث العديدة ذات الأهمية الخاصة التى أجريت فى ميدان علم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع الحضرى ، وعلم الاجتماع الصناعى (أو علم اجتماع العمل) ، وعلم الاجتماع الريفى ٠ وقد نستطيع أن نضيف الى هذه الميادين علوم الاجتماع التى تتناول « المعرفة » و « الفن » و « وسائل الاتصال الجماهيرية » ٠ الخ ٠٠ الخ ٠

ـ الأسلوب الأدبى لكثيرين ممن أسهموا فى علم الاجتماع ٠

ـ التركيز على استخدام جداول نهائية فى مناهج العلوم الاجتماعية بدون أى اعتبار للأحكام المحتومة والتى تصدر نتيجة لميزات ومصالح ذات طبيعة عملية ، وليست مجرد طبيعة فكرية ٠

ـ تجاهل تقاليد المدارس الفكرية ، وتجاهل سياق العلوم الاجتماعية ، وذلك من خلال نظرة ضيقة ينظر بها عن عمد وقصد ٠

ـ انكف عن تعليم الفلسفة والتاريخ (مما يؤدى الى رفض الطريق الرئيسى للفكر الانسانى ، ورفض درس النسبية الرشيد ، والذى يتأتى تعلمه من تعاقب النظريات ، كل منها يزعم ـ فى زمانة ـ أنه النظرية الفريدة دون منازع ، فيما يتعلق بالانسان وخباياه ٠

ـ استبعاد البحث الميدانى ، والدراسات المنطقية ودراسات نظريات المعرفة التى أضفت عليه سمة الاطراد ٠

تعصب الانسانيين الكلاسيكيين ضد العلوم الاجتماعية :

ان أرفع صور العلوم الاجتماعية ينظر اليها عادة كنظريات تخفى وراءها أهداف شريرة يقصد بها تدمير المجتمع ، ومثل هذه التهمة لا يمكن اثباتها الا عن طريق

مناقشة المتطلبات الأساسية اللازمة لاجور كل مجتمع ، ونسبية قيمه ، والنزوع الى تطبيق التغيرات النورية التى تنسب الى العلوم الاجتماعية عامة ، والى علم الاجتماع بصفة خاصة • ولقد يكون من العسير أن نجد برهانا قاطعا لمثل هذه المزاعم بما أنها متأصلة بجذورها فى اتجاه انفعالى يصحبه تطوع لافكار الاسهام الذى قامت به العلوم الاجتماعية فى سبيل توضيح أسس وجود الجماعة ، لكى تحل محلها «صيغ انسانية» ، ومن المؤكد أن هذه الصيغ لن تسهم فى احداث التغيير ، وانما ترجع الى النواحى « الأساسية » للانسان ، وتلجأ الى الطبيعة البشرية الثابتة •

والمثال الرفيع للرأى المنحاز ينبعث عادة من أولئك الذين يملكون السلطة ، والذين يمارسون سلطتهم فى صنع القرار السياسى ، كما يتبين بوضوح فى تاريخ جامعات أمريكا اللاتينية • ولكن مثل هذه القرارات التسلطية ما هى الا خواء أجوف لا يقف على أساس ، ولا يدعمه برهان • والحق أن القرار الذى يصنع بطريق الاستبداد ، والذى يقترن بعمل متعجل حينما يكون القرار غير قابل للتطبيق ـ هو « ببساطة » اختيار لا يقوم على اساس معقول • وعلى أية حال • فان اللاعقلانية تنحو ، وهى ليست مجسدة فحسب فى أولئك الذين يلجأون ـ احياء لقانون كومت عن الولايات الثلاث ـ الى المبادىء غير الملموسة للفكر اللاهوتى لكى يبقوا على الاختيار الزائف بين الخير (المنفذ) والعاقل (أو العلماء) متهمين الاخر (العاقل أو العلماء) من أجل تأثيرهم المستمر فى المجتمع المعاصر • وممن يتهمون بتعصب مماثل أولئك الذين ـ اذ يزعمون أنهم يحملون مشعل الميتافيزيقيا يؤكدون حجج تجريد الانسان من انسانيته عن طرق التقدم التكنولوجى » و « العزلة عن طريق العلوم الايجابية » ، ويمجدون الزى الكلاسيكى الانسانى للفلاسفة والشعراء والادباء والمؤرخين حيث يتجاهلهم أولئك الذين يتبنون الزى الدنيوى لرجال الاكليروس المحدثين ، واما العلماء الاجتماعيون فيعتبر اقتحامهم ميدان « المعرفة الانسانية » انتهاكا غير مشروع البتة •

ان اصطلاح «اللاعقلانية» هو ـ قطعا ـ اصطلاح سديد يقع فى موقعه ، وخاصة فى امريكا اللاتينية ، حتى فيما يتعلق بذلك الاتجاه المستخف الذى يتخذه أولئك الذين يعتنقون أشد الفلسفات صرامة ، اذ تراهم ـ فى غير تردد ـ يستخفون بسلطة التبصر والتروى فى التوجيه ضد الزهو والكبرياء • انهم يتجاهلون الرباط الوثيق الخالد الذى يربط بين الفلسفة والعلم ، ويغمضون أعينهم عن المائتى سنة الاخيرة بما شهدته من تطور مميز راسخ مناسب ، فى الاسلوب العلمى ، لتناول مشكلات الانسان ، وبدلا من رفع اللاهوت والفلسفة الى الخلفية فى الوراء ، فان هذا المدخل يضفى عليها بعدا شرعيا ذاتيا نظريا ، وذلك عن طريق تناول المعارف الانسانية فى نطاق تجريبى تاريخى ، واجتماعى ثقافى دون أى خضوع الى الافكار » التقليدية التي ترجع الى أصل ديني • أو التي دخلت في بناء أنظمة وموارد

الدراسات الكلاسيكية والحديثة • ان للبحث الذى يقوم به الدارس غاياته الخاصة ، أما ظروفنا فتستدعى اجراء بحوث فى أعماق السلوك الاجتماعى الواقعى للانسان المعاصر مع التركيز على النواحى المتزامنة •

علم الاجتماع التقليدى ، والعلمى

حينما نشر جينو جرمانى Gino Germani كتابه El Desarrollo de la Sociologia en America Latina فى سنة ١٩٦٥ رأى ـ هو نفسه ـ أنه يختم عهدا فى علم الاجتماع فى أمريكا اللاتينية (عهدا كان علم الاجتماع فيه لامهنيا وعلم هواية) وأنه يفتتح عهدا جديدا مهنيا وعلميا بكل معنى دقيق للمهنة والعلم •• عهدا يكون فيه تكامل النظرية والبحث هو القانون الوحيد الذى يسود فى المستقبل • والافتراض الاساسى ، أو القصد الذى يقف وراء اتخاذ هذا الموقف هو ـ كما يبدو ـ أن علم الاجتماع الجديد فى امريكا اللاتينية ينبغى أن يتواءم مع الاتجاهات البارزة فى التفكير السائد فى امريكا الشمالية وأوربا ، بغية الاهتداء الى حل للمشكلات الاجتماعية فى المنطقة •

وحقيقة الأمر ـ وقد يبدو ذلك متناقضا ـ أن تقلبات علم الاجتماع فى أمريكا اللاتينية أدت بالنشاط الى درب مسدود حيث توقف فى النهاية ، مستندا الى انجازاته الوهمية ، ومن ثم بدأ يسلك طريق التنقيح الجذرى كأنما ينشىء من جديد ، ولم يتوقف حتى اليوم • ويبدو أن الرأى الحاسم هو أن أساليب التناول الاخرى انما كانت تتعلق بنظريات نجمت مفاهيمها فى اطار مجتمعات تختلف عن مجتمعات أمريكا اللاتينية من حيث خصائصها المتنوعة • لقد تجاهلت مثل هذه الاتهامات التحذير السديد الذى ساقه المؤرخ توينبى اذ يقول ان فهم تواريخ الامم ـ مثل فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة أو أى بلد أخر ـ لايمكن أن يتأتى الا اذا وضعت فى سياق الحضارات (كيانات طويلة العمر) التى تشتمل على جميع الصيغ الثقافية المختلفة ، والانماط السلوكية ذات الطبيعة التى تتخطى الحدود الوطنية مثل اللغة والدين وشكل الحكومة ، والنظم الاقتصادية وبناء الاسرة • والنسب • وبدون كل أولئك يصبح التاريخ القومى لا معنى له •

ولقد كان عام ١٩٦٦ ـ العام الذى تدخل فيه حكم الجنرال أونجانيا العسكرى فى جامعات الارجنتين • يمثل نقطة التحول • حيث استقال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس الاكاديميين وأساتذة البحث فى قسم علم الاجتماع ومعهد علم الاجتماع فى جامعة بيونس أيرس ، ومن بينهم الاستاذ جيرمانى الذى كان فى ذلك الوقت فى أجازة يقوم بالمحاضرة فى جامعة هارفارد • وأولئك الذين بقوا فى الجامعة ـ بالرغم من التدخل العسكرى ـ كانوا مجموعة من المحاضرين الشبان الذين أعربوا علانية فى عدد ١١ أغسطس من الصحيفة اليومية لاناسيون اتجاههم ، بعد أن

حضروا اجتماعات هيئة التدريس الاكاديمية فى جامعة بيونس أيرس ، وهى الاجتماعات ألتى عقدت بقصد اتخاذ قرار فى موضوع الاستقالة احتجاجا على تدخل الحكومة ٠

كان عنوان البيان :

وقد دعا البيان الى جامعة جديدة تكرس لتحليل المشكلات ذات الاثر فى تطوير الارجنتين ، حيث توجه للمسائل السياسية الاهمية القصوى ٠ وعلى أية حال فانهم مروا مرور الكرام على حقيقة ذات أهمية ، وهى أنه ــ قبل التدخل ــ كانت هناك مسائل تناقش بجرأة فى الجامعة ٠٠ مسائل مثل الموقف فى أمريكا اللاتينية وجمهورية الدومنيكان ، موازنة الجامعة ، حرب العصابات ، حرب فيتنام ٠٠ الخ ٠٠ وكذلك فانهم آكدوا على أن المشكلة الرئيسية هى « استبعاد القطاعات ذات الدخل المحدود عن الحياة الوطنية » ٠ ولكنهم لم يبحثوا ما اذا كان من المحتمل ان حركة عسكرية تستطيع أن توفر حلا لهذه المشكلة ٠

ومن المتناقضات أيضا أنه ــ بالرغم من انه قد أعلن أن الجامعة ينبغى ان تسمح بمناقشة اشد الافكار اثارة فى الوقت الراهن (بما فيها الماركسية) ، وبالرغم من أن البيان أدان طرد المحاضرين والباحثين من الجامعة ٠ وأساليب الشرطة فى التحريض والاثارة ــ فان مركز الثقل فى البيان كان :

« فى الموقف الحاضر ، ينبغى أن نتحاشى المعارضة المباشرة للحكومة » ٠

ان هذا المدخل الذى يضمن التسليم بأنه ينبغى أن يكون هناك « مشروع لبناء الامة فى صفوف متساندة مع القطاعات التقدمية فى الشعب » ــ وطبقة العمال خاصة ــ فى أثناء فترة ثورة عسكرية ــ هذا المدخل عسير أن يكون مقبولا فى ضوء دور القوات المسلحة فى السياق الخاص بامريكا اللاتينية ، وفى ضوء الدور الذى يلعبه العمال المنظمون فى تنظيماتهم الظاهرية التى ظلوا ينشطون من خلالها منذ عام ١٩٤٣ ٠

وهناك مجموعة أخرى من الاكاديميين تضم كثيرين من خريجى علم الاجتماع المحدثين والذين ينتمون الى حزب بيرون ٠ ولقد كان من بينهم أولئك الذين شغلوا ــ فى هيئة التدريس الاكاديمية ــ الكراسى التى شغرت نتيجة الاستقالات التى حدثت ٠

ولقد انضم الى هذه المجموعات عدد من الاكاديميين التقليديين الذين تفاوتت مراكزهم ٠ مابين المتشددين التومانيين (١) الى الكاثوليكيين والوطنيين البيرونيين ٠ وهؤلاء وهؤلاء ــ بالاضافة الى من شاركوهم وجهات النظر من الاداريين الذين أسندت اليهم المناصب الادارية فى كلية الفلسفة والاداب فى بيونس أيرس ــ تولوا ادارة قسم علم الاجتماع ٠ ومعهد علم الاجتماع ٠

---

(١) نسبة الى فلسفة توما الاكوينى اللاهوتيه ٠

قسم الاجتماع بجامعة بوينس أيرس (١٩٦٦ - ١٩٧٤) :

تميزت الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ والتى اتجهت الى معارضة الثورة العسكرية - على الرغم من أن آثارها ما تزال قائمة وما يزال الكثير من المناصب محتفظة بشاغليها ممن عينوا فى تلك الفترة - ، تميزت تلك الفترة بالتمزق السريع للمنهج الأصلى لعلم الاجتماع ، وذلك فى جامعة بوينس أيرس على الأقل فبعد التدخل العسكرى فى الجامعات ، بدأت السلطات الجديدة كل بدورها تنتقد الأسس العلمية للفترة السابقة ، وتؤكد فى عزم أن هناك حاجة لايجاد « علم اجتماع وطنى » . وفى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ قوى هذا الاتجاه بين الاوساط الشعبية الأمر الذى أدى الى كثير من المحاولات التى استهدفت الغاء علم الاجتماع كلية ، وفى الوقت ذاته ساند بعض الأشخاص القول بانه « لا يوجد علم اجتماع وانما يوجد علم سياسة » ، وتمثل هذا القول كشعار لهانز فريير - عالم الاجتماع الألمانى المعروف ذى الاتجاهات النازية - ، فقد كتب فى كتابه La Hore de les Pueblos يقول : « لا يمكن أن تتوافر للفرد أهداف اجتماعية الا اذا كانت أهدافه سياسية » . وتمثل التناقض الحقيقى بالنسبة لهذا الاتجاه فى أن مثل هذه العبارات ترددت فى قسم علم الاجتماع حيث يتوافر حوالى ٣٠ منهجا متخصصا ، وفى أن هذه المناهج كانت تستخدم لخلق مناخ عام للتجنيد الايديولوجى والسياسى بصرف النظر عن اشتراك مجموعتين سياسيتين مختلفتين فى ذلك (الحركة الشعبية السائدة والحركة الماركسية ، وسواء تستر على ذلك غالبية الرأى فى القسم أو لم يستتر) .

الآثار المترتبة على تدريس الاجتماع :

ومن اوضح الآثار التى ترتبت على ذلك اختلاط المواقف مع اتفاقها فى ادانة الفترة الحرة السابقة فى تاريخ الجامعة ، على اعتبار أنها كانت ذات صبغة من الفلسفة الوضعية التى تهمل التفكير فى الأسباب المطلقة ، ومن التجريب والدولية ، مع آثار من الماركسية ، وهى صفات أصبح ينظر اليها على أنها أمور نظرية لاصلة لها بمشكلات المجتمع الوطنى .

وسارت ثمرات التعليم « الجديد » فى الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ فى اطار درجات متفاوتة من الاهتمام ولكن فى اطار من استمرار الفرض ، الأمر الذى أدى الى صبغ جماهير الطلاب - فى اطار من التعاليم البيرونية - بصبغة وطنية قوية ، وترتب على ذلك أن دراسة الاجتماع فى الارجنتين فقدت السمعة الدولية التى كانت قد حققتها على مدى السنوات السابقة . وخلال هذه الظروف الحاسمة ، قضى على عشر سنوات من الجهد المكثف المتجه الى تنمية أقوى قسم لعلم الاجتماع فى الارجنتين - ان لم يكن فى أمريكا اللاتينية كلها .

وفي خلال هذه الفترة وضع منهج تلو الآخر على أساس من الارتباك والثورات المترتبات على الفوضى • وفيما بين ١٩٦٦ ، ١٩٧٣ تركت أحداث السياسة الارجنتينية آثارها على الجامعة فى صورة نمط « الجامعة الجزرية » (أى أنهـــا مثل الجزيرة) ـ وهو النمط الذى انقد بشدة فيما بعد ـ ، وهو نمط قبلته السلطات العسكرية على اعتبار أنه أهون الشرور بشرط أن يبقى هـذا المنـــاخ القائم على التعبير عن الرأى محصورا فى داخل الحرم الجامعى • وقد نظر الى ذلك باعتباره وسيلة لحصر النفوذ الماركسى فى داخل الجامعة ، الأمر الذى كان ينظر اليه على أنه علامة من علامات الفترة التى انقضت •

وقد أدت هذه التجربة الى هدم الصرح الضخم الذى ميز الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٦ بالنسبة للنظرية والتطبيق العملى فى مجال البحث العلمى ، وهو صرح تطلب بناؤه جهدا جبارا ، ولم يمكن حتى الآن اعادة بنائه •

ودون تعرض للتفاصيل ، ومع الاقتصار على بعض الامثلة ، فانه يمكن ملاحظة أن تدريس الاجتماع ظل محددا بصفة عامة فى حدود « علم الاجتماع الوطنى » ، وفى اطار الشعارات الرنانة التقليدية التى تخدم « السلطة » • وفى اطار هذا المضمون كانت المعـــالجة الفجة والأيديولوجية البحتة للموضوعات الوطنية القائمة ، تكفى لتبرير احتكار وظائف الاستاذية أو وقف مناهج تخصصية أو تدريس مواد رئيسية تدخل فى مجال علم الاجتماع النظرى الحديث •

وبدون الدخول فى التفاصيل (وهو أمر مطلوب اذا ما أريد تقديم بيان واضح وعميق) ، فانه يمكن الاشارة الى منهج تصنيفى لعلم الاجتماع كان يتعرض لأهداف المفاهيم الرئيسيه لعلم الاجتماع والطريقة المناسبة للتعرض لهذه المفاهيم ، فأحل محلها الاشارة الى المحتوى التاريخى فى تطور النظريات ، وأساس ذلك اعطاء أهمية أكبر لتحليل نتائج مؤتمر يالتا على تنظيم العالم بعد عام ١٩٤٥ ، مع العناية باعطـاء بيان أوضح عن أحدث استراتيجيات الامبريالية فى محاولتها التغلغل فى العـــالم الثالث •

وكما هو معروف فان منهجا تصنيفيا لعلم الاجتماع يتطلب اتخاذ نوع من القرار بشأن التصنيفات الرئيسية لنظرية علم الاجتماع فى حالتها الراهنة ، وهو الأمر الذى يتطلب تقييما دقيقا وتصنيفا يوضح بنيانا ذا مغزى معين وذلك بالنسبة للنظرية• وعلى الرغم من ذلك فان المنهج المشار اليه كمثل كان يتعرض (لواضعى النظريات على أساس ترتيب زمنى فحسب دون تقديمهم باعتبار كل منهم صورة كلية تعكس خلفية الفترة أو العصر الذى يعيش فيه ، ومن ثم فان تصنيفات المفـــاهيم كان ينقصهـــا الاطار • كما أن قوائم مراجع الكتب كانت مزدحمة بالأعمال التى تعرض الكفـــاح السياسى ، بينما كانت مراجع علم الاجتماع تحتل مكانا متواضعا للغاية ، كما لو كان الهدف الرئيسى هو تعليم مبادىء معينة وليس محض النظريات • وبالاضافة الى ذلك

فان المظاهر الحقيقية لعلم الاجتماع كانت تستبقى فى اطار منهج مستحدث لنظرية علم الاجتماع بدلا من تصنيف المفاهيم الواردة فى « دليل » المنهج ٠

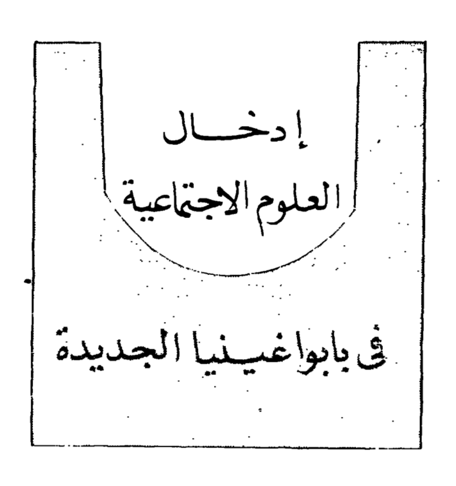
ومع تكرار القول بأنه ليس فى نيتنا الاطناب فى التعرض للأوضاع ، اذ تكتفى بالاشارة الى تلك الاوضاع التى ترددت منذ ذلك الوقت من السىء الى الاسوأ ، فانه يجدر بنا أن نذكر هنا أن كرسى تاريخ المجتمع الذى كان فى السنوات الاولى من عمر قسم علم الاجتماع يحتله جوزيه لويس روميرو فى اطار من الوضع المميز والذكاء الكبير المعترف به ، كان بجند المحاضرين الذين اعدوا منهجاً عباره عن خليط من النصوص المعدة خصيصا لهذا الفرع من الدراسه ٠ وهذا الخليط ضم نبذا من فترات تاريخية متنوعة : أجزاء من الكتاب الاول عن اصل النوع البشرى ، آراء عن استراتيجية الذرة ، أجزاء عن ٠ انكا يوبانكى ، ماوتسى تونج ، جوان بيرون ، ايفابيرون ، هيجل ، شيلر ، جويس ، جارسيا ماركيز ، جوتا ، سبينوزا ، ماركس ، مالروميستر ايكهارد وبعض مقتطفات أسماء اختيارها من توماس آكمبس مع نص سانت بونافنتور بشأن «درجات التقرب من الله واثبات وجود الله عن طريق مظاهره فى الكون » ٠ وانتهت هذه المادة المختلطة والمستمدة من مصادر بطريقة عشوائية دون التزام بأسلوب معين ، الى اعلان الأنباء السارة بشأن « التطور الاجتماعى فى عصرنا » فى بداية « تاريخ معاصر حديث » وذلك فى « الاسبوعين الاولين من سبتمبر عام ١٩٦٦ » ، وباعلان يؤيد « الموقف الحيادى » الذى نادى به ماوتسى تونج والذى قدسه جوان بيرون فى كتابه ٠

وكان أخطر مظاهر هذا المناخ هو حدوث ارتفاع مفاجىء فى الواقعية الساذجة التى افترضت أن محتوى التحليل الاجتماعى يشتمل — بدون استثناء — حل سجل وذلك كما لو كان مجرد وصف حدث معين هو وسيلة مناسبة للحصول على معرفة ذات مغزى مما هو مطلوب فى اعداد متخصصين فى علم الاجتماع ٠ ومن الجائز أن هذا الافتراض كان يستند الى القول بأن رجل الاجتماع يجب أن يختبربالدرجة الاولى فى عمليات التجنيد التى أجريب فى مختلف أحياء بوينس أيرس وضواحيها ومؤدى ذلك انه قد تخلى عن النظرية من أجل ذاتها وكذا عن طريقة البحث المبنى على أساس مركز من الاحصاءات ، ليحل محلها الاجتماع « الحقيقى » الذى ينبع فى أصالة وبطريقة مباشرة من التطبيق الاجتماعى للشعب ٠ وقد رفضت التقاليد الثقافية والرصيد القائم من المعرفة المحسوسة ، على أساس أنها كانت من انتاج نظرية مستورة لاصلة لها البتة بأمريكا اللاتينية ٠ وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التخريف هى تأكيد كل أنواع أتخاذ الفرار والبت فى الامور بما تحمله من معانى غير معقولة ، ثم خلط المعرفة بالتجربة أو بمجرد المساهمة فى مختلف العمليات ، كما لو كان يكفى ليصبح الشخص عاملا اجتماعيا أن يتعرض لحقائق أمرما دون الاستعانه بما يفيد فى تصوير المضمون ٠ وكان الامر بمثابة أن مضمون الدرسة — وهو ظروف الحياة فى الارجنتين — يبرر الحد من آفاق الفكر بواسطة الزام اخلاقى سياسى ينص على أن أى أمر آخر ينقصه المعنى وغيرذى موضوع ٠ وعند مسح الوضع السياسى فى البلاد فى عام ١٩٧٣ ، كان من الطبيعى أن يكون الشكل

الاخير للمنهج متصفا بالواقعية ولا يحمل الا شبها ضئيلا بالمنـــاهج المطبقة فى جامعات الدول الكبرى فى العالم • وكان المنهج وافقا فى كل أقسامه تحت وطاه دراسه المشكلات والموضوعات المرتبطه بساسات الشعب على المسويات المحليـــة والاقليمية والوطنية • وفى اطار هذا المفهوم الفريد لعلم الاجماع ، فان المتخصص كان يجب عليه أن يقصر اهتمامه تماما على المشكلات العملية وعلى امور التخطيط والتعليم والصحه والاسكان والاقصتاد والاعلام والسياسه الدوله ... الج ...
ويوفر له جهاز للنقد وبيانات أساسية تجعل منه جهازا فنيا قادرا على تطوير أفكار المعايير السياسية ، ومعنى ذلك أنه يصبح بمثابه مشرف على تنفيذ الخطط الشامله الادارات الحكومية المتنوعة وذلك فى اطار من المعايير السلوكية المتناسقة مـــع فى جميع مجالات النشاط • وبهذا الشكل امكن حل مشكلات التزام أو انفصال رجال الاجتماع النظريين عن مجتمعهم . وأصبح من الضرورى العمل فى خدمـة السياسة القائمة الامر الذى يجعلها تماثل علم السياسة ، أى ان رجل الاجتماع يحرر من مشكلات الضمير أو العقل • ولم تفم أية مشكلات بشأن ادخال هذا الاتجاه غير المعقول باعتباره علم الاجتماع ، الى مجال الطلاب ، أو بشأنه أثاره الاخلاقية عليهم ، ففى اطار مثل هذا التنظيم كان لايمكن توفير ولو حد ادنى من الحرية الاكاديمية اذا ابقيت الجامعة مستقلة عن السلطة السياسية القائمة •

وفى قسم الاجتماع ــ وكذا بنفس الصورة فى الاقسام الاخرى لكلية الفلسفة والآداب خلال السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ــ لم توجه اهمية محدودة للمضمون الحر الديموقراطى للتعليم العالى فى الارجنتين ، وهو المضمون الذى كان قد ضخم منذ العشريات ، مع مافى هذا المضمون من شمولية أكاديمية سليمة واستقلال ذاتى عن السلطات السياسيات ــ وبدلا من ذلك قامت عملية الاجبار فى اطار من الحركة الشعبية المعروفة ، مستهدفة ارساء الاسس لتحويل الجامعة الى مؤسسة مـــن مؤسسات الدولة (الحكم) •

وكما سبق أن حاولنا أن نوضح أن التعليم الذى وفر للطلاب فى الســـنوات الاخيرة قد أبرز صفتين متعارضتين : الاولى الزيارة الكبيرة فى عدد الملحقتين بقسم الاجتماع والذى بلغ عدد طلابه ١٥٤٢ فى عام ١٩٧٣ والثانية احلال اهـــداف سياسية محل الاهداف الفكرية نتيجة الاعتقاد بأن علم الاجتماع والعمليات الفكرية المتصلة به هى من نتاج تجربة عملية تشترك فيها غالبية الشعب ، وذلك فى اطار نوع من معمل شعبى للتجارب تنتظر التفسير • وهكذا فاننا نجد أنه قد صرف النظر تمامـا عن قرنين على الأقـل من التقاليـد التى اتجهت نحـو اقامة علم اجتمـاع يستند الى اساس اجتماعى •



●● يشير هذا المقال الى بعض المشاكل التى برزت أثناء تدريس العلوم الاجتماعية فى جامعة وليدة ، هى أول جامعة أنشئت بغينيا الجديدة ابان فترة التحول السريع نحو الاستقلال بعد معاناة وطأة الحكم الاستعمارى الذى استمر ثمانين عاما ٠ كانت البلاد تتكون من عشرة آلاف قرية ، وضعت بشكل رسمى تحت ادارة اقليمية متسلطة ، وكانت من أكثر البلاد ازدحاما بالسكان منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد تقررت فيها الحدود بموجب اتفاقيات عقدت بين الحكومات التى كانت تستعمرها ٠ وكانت الطبقة الوسطى من السكان تتمثل فى موظفى الحكومة وفى التجار الأجانب فحسب ٠ أما اللغة الانجليزية فكانت لغة التعليم والادارة والنشاط الاقتصادى فى حين كانت لغة « بدجن » الميلانيزية هى اللغة السائدة فى النشاط اليومى ، وقد حلت هذه اللغة الأخيرة محل اللغات الأصلية للسكان فى بابوا ٠٠ ويقال ان هناك أكثر من خمسمئة لغة مختلفة للسكان الأصليين للبلاد ٠

الكاتب : تشارلز . د . راولى

أستاذ سابق للدراسات السياسية بجامعة بابوا غينيا الجديدة ومدير أكاديمية العلوم الاجتماعية باستراليا . قام بدراسات بالجامعة الوطنية

المترجم : محمد عبد الفتاح بيومى

وكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة سابقا

وكان الأمر الذى يشغل بال طلبة الجامعة المهتمين بالشئون السياسية هو : من الذى يقوم بأعباء الحكم ويتولى مسئولياته ؟ وأى المناطق تمد البلاد بما تحتاج اليه من قيادات ادارية ؟ وكيف يمكن حماية التقاليد الخاصة للمواطنين الفلاحين وحماية مصالحهم الاقتصادية ضد الغرباء من سكان المناطق الأخرى الذين قد يسيطرون على دفة الأمور فى الحكومة الجديدة ؟ ومن هم الذين ينطبق عليهم وصف « مواطنين » ؟ واذا سمح بالمواطنة لأشخاص من غير السكان الأصليين للبلاد فتحت أى ظرف يكون ذلك ؟

لاشك ان الفترة التى تعقب التحرر من نير الاستعمار هى من الأوقات الحرجة التى تثير كثيرا من التساؤلات . ففى داخل الحدود الجغرافية للاقليم : من الذى يمارس السلطة ؟ وعلى من ؟ وتحت أية قيود دستورية ؟ كما أن الكرامة الجديدة للأقليم المحرر قد تؤدى الى بروز مخاوف جديدة . فالسكان الأقل تحضرا الذين يسكنون المناطق النائية من البلاد قد يخشون من سيطرة واهمال تلك الفئة التى سيكون منها الحكام الجدد الذين وفدوا من مناطق كان من حظها أن نالت ميزة الحصول على التعليم طبقا للأساليب الغربية أثناء فترة الاستعمار . وفضلا عن ذلك كان الزعماء التقليديون يقاومون كل سلطة للشباب المتعلم الجديد ، وكان أولئك الذين يمشون مترجلين فى

الطرقات ينفجر غضبهم ضد النخبة المختـــارة الذين يجاوزونهم فى سياراتهم الفارهة متيرين سحبا من التراب والحصى فى وجوههم • لذلك فان سكان المنـــاطق الأقل تحضرا كانوا يتهمون المستعمرين الأستراليين بالاهمال وبخيانة الأمانة وبأنه كان ينبغى عليهم البقاء فى حكم البلاد حتى يتسنى تعميم المدارس بتلك المناطق المتخلفة ، مما كان ينيح لسكانها فرصة متكافئة للتنافس على السلطة مع باقى المناطق المتحضرة للبلاد ، أو يكون ذلك التنافس فى ظروف أفضل على الأقل •

وكانت طائفه الموظفين الحكوميين ـ من السكان الاصليين للبـــلاد ـ قد استوعبت التقاليد البيروقراطية للادارة الاستعمارية السابقة ، لذلك فانهم كثيرا ما أثاروا سخط واشمئزاز جماهير الشـــعب ، على الرغم من أنهم تحملوا بالرضا والتسليم مسئوليات جديدة ضخمة فى فترة التحول السريع • وقد ازداد قلق تلك الطائفة من جراء ما كان يهدد وضعهم الاجتماعى نتيجة لبروز الاجيال الأكثر شبابا والأفضل تعليما •

أما بالنسبة للمستعمرين فقد أدرك الأفراد ذوو القدرات والكفاءات المحدودة منهم مدى تعذر أن يعيشوا فى بلادهم الأصلية فى مثل مستوى الرخاء الذى يعيشون فيه فى غينيا الجديدة • أما أولئك الأكثر كفاءة من أبنـــاء دولة الاستعمار فكانوا أول من هجر البلاد مدخلين فى اعتبارهم امكان حصولهم على أعمال مناسبة فى بلادهم • أما الطوائف الأقل كفاءة فقد حاولت اطالة مدة بقائها بالبلاد بقدر ما تستطيع •

وقد كانت جامعة « بابوا وغينيا الجديدة » ـ وتسمى الآن «جامعة بابوا غينيا الجديدة» ـ شأنها فى ذلك شأن الجمعية الوطنية الوليدة ، رمزا لعهد جديد ، كما كانت فى الوقت نفسه عاملا قويا على تدعيم هذا العهد وما يحمله من نظم •

وكان التنافس بين المناطق المختلفة فى الجمعية الوطنية على اقامة المدارس والتكالب على ما تضفيه من ازدهار لكل منطقة شاهدا على الوعى الكامل بأن التعليم هو عنصر ذو أهمية كبيرة • وقد أثار هذا الوضع ميلا للأنتشار فى طول البلاد وعرضها فى دولة تحددت فيها التخوم الادارية دون وعى كاف بالحقائق الاجتماعية ودون مفهوم واضـــح لأسس هذا التحديد لدى معظم المواطنين وقد كابدت القرى تغييرات ذات آثار مثيرة وعميقة من جراء الأخذ بنظام الاقتصاد القائم على التعامل بالنقد ومن جراء ظهور السلع الصناعية فى مجتمع لم يتعد مستوى المعيشة فيه حد الكفاف ومازال يعتمد الى حد كبير على الزراعة وعلى المحاصـــيل الخشـــبية والدرنية وعلى حرث الأرض بحفرها بالعصا وعلى استخدام الآدميين فيما تستخدم فيه دواب الحمل ، فى حين يتكاثر السكان فى سرعة كبيرة ويشحنون بآمال تفوق الامكانيات المتاحة فى كل مكان من البلاد •

وكان هذا الوضع الاجتماعى المتأزم هـــو الجو العـــام الذى بدأ فيه تدريس العلوم الاجتماعية ، وكانت الميزة الكبرى هى أن هذا الوقت بخاصة هو وقت انتعاش الآمال واستعداد الحكومة لتجريب نظم اجتماعية واقتصادية جديدة •

ولم يكن هناك مجال من مجالات تدريس العلوم الاجتماعية أكثر جدوى وأكثر ملاءمة لمواجهة هذه المشاكل من الدراسات السياسية التى بدأ ادخالها فى منتصف عام ١٩٦٨

على أساس استمرار ثمانية وخمسين طالبا في الدراسة لمدة سنتين بعد الانتهاء من سنة تمهيدية واحدة • وقد تمت الدراسة خلال هذه السنة التمهيدية تحت ظلال الشجيرات في الأرض الفضاء بمسرح مدينة بورتا مورسبي • وقد سجل ثمانية وثلاثون من هؤلاء الطلبة في سنة ١٩٦٧ من بين ثلاثة وثمانين طالبا بدأوا الدراسة للحصول على الدرجات الجامعية في كليات الآداب والحقوق والعلوم • وكان من المقرر أن تحصل البلاد على استقلالها في أواخر عام ١٩٧٥ ، ولكن قبل عشر سنوات من هذا التاريخ كانت الحكومة الأسترالية تتخذ خطوات شديدة التراخي للجلاء • وقد وفرت جامعة بابوا غينيا الجديدة المكان والامكانيات لظهور أول جيل من أبناء النخبة الوطنية المختارة الذين يحصلون على تعليمهم محليا • ومن بين القلائل الذين كانوا قد حصلوا على درجاتهم الجامعية من جامعات أجنبية بالخارج من قبل اختير أول مدير عام لبنك الاحتياطي كما أختير أول مدير للزراعة • أما فيما عدا ذلك فكان من المقرر أن الوظائف القيادية التي تستلزم مؤهلات مهنية تظل شاغرة عندما يغادرها الموظفون المنتمون الى دولة الاستعمار •

ومن المألوف ــ عندما يخلو أي بلد من مثقفين وطنيين ــ أن يكون للطلبة دور أكبر في السياسة وفي غيرها من شؤون الدولة • ولعل الدورات الدراسية السنوية التي عقدتها الجامعة كانت من العوامل التي أسرعت بجلاء حكومة الاستعمار ، اذ جذبت الزعماء السياسيين الى جانب غيرهم من الطلبة من جميع منطقة المحيط الهادى وما حولها •

ولم يكن انغماس الطلبة انغماسا نشيطا في مشاكل التحول الاجتماعي والسياسي مما يتلاءم كثيرا مع نظم الجامعة التي كانت تتسم بسمات الجامعات البريطانية التقليدية ، اذ كان الزعماء السياسيون قد أوضحوا أنهم يريدون جامعة ذات شأن عالمي ، مما حدا بالحكومة الاسترالية التي أنشأتها الى الالتزام بالمعايير الأكاديمية الرفيعة وما يستتبع ذلك من بنايات ضخمة وأساتذة كبار • ولكن لم يصاحب ذلك كله استيراد أساليب الانضباط والالتزام الغربية ، وهو ما لم يكن في وسع الحكومة أن تفعل ازاءه شيئا • وكان المخططون التعليميون يدركون مدى المعارضة السياسية لفكرة تزويد الطلبة بأقل من أكثر البرامج جدية واحتراما •

ولعل وضع الفواصل والحدود في مجال العلوم الاجتماعية وتقسيمها الى « فروع » وعلوم مختلفة لم يكن ملائما لاحتياجات تلك المرحلة ولا مناسبا للجيل الأول من الطلبة خلال السنوات العشر السابقة على الاستقلال • فهذه الفروع المختلفة قد تطورت ــ في البلاد المتقدمة ــ من خلال نماء طويل وثابت نسبيا في التعليم وفي التطور الاجتماعي • بل انه حتى في الغرب يبدو أن التغير الاجتماعي السريع قد جعل الحدود بين العلوم الاجتماعية بعضها والبعض الآخر أقل ملاءمة للسياسة وللشؤون اليومية ، اذ تبرز دائما علوم جديدة تتداخل حدودها ، مع اعادة تجميع أجزاء من كل منها لمواجهة مشاكل جديدة بعينها (مثال ذلك : الدراسات البيئية والعلاقات بين الأجناس البشرية وبين الشؤون الدولية ، وعلم الاجرام) ، ولكن كان أغلبية الطلبة يدركون ادراكا كاملا أن الدرجة الجامعية ضرورة حتمية للدخول في احدى الوظائف ذات الأجور المرتفعة والمستقبل المرموق ، ولذلك سرعان ما انتبهوا الى حقيقة أن الحصول على المؤهلات الدراسية المهنية

يستلزم الحصول على بعض المعارف الأساسية واكتساب بعض المعلومات الهـامة التى يمكن التزود بها من دراسة العلوم الاجتماعية المناسبة ٠

واذا ألقينا نظرة على الماضى فانه يتعذر علينا تجاهل النقد الذى تعالى فى اجتماع « المتخصصين فى سياسات العلوم الاجتماعية فى آسيا وأوقيانوسيا » الذى عقد من مانيلا فى عام ١٩٧٨ ، اذ كانت النظرة السائدة خلال هذا الاجتماع هى أن الفواصل القائمة الآن بين العلوم الاجتماعية ، وكذلك مسلمات العلوم الاجتماعية التى تم استيرادها من الغرب ، هى غالبـا غير ملائمة بصورة خطيرة لبلاد آسيا وأوقيانوسيا ، وكانت هناك دعوة لصياغة علوم اجتماعية تنبع من ثقافات المنطقة وتتلاءم معها ٠ وبصفة خاصة كانت المراجع العلمية المستوردة من الغرب بما تتضمنه من افتراضات ومن مبادىء بين ثناياها تحمل معها ما يؤدى الى خلق « العقل الأسير » الذى يبدو غريبا فى هذه البيئة ٠ والى أى مدى كانت أولى خطوات تدريس العلوم الاجتماعية فى المستوى الجامعى استعمارا لعقول الشباب ؟ لاشك أن الخطر قد تضاءل الى حد ما بسبب وجود الجامعة فى وسط المجتمعات المزدهرة لأغنياء الفلاحين من جميع أنحاء البلاد ٠ وعلى العموم فمهما كانت درجة الخطر فانه كان من الضرورى مواجهته اذ لم يكن هناك بديل محلى له ، ولزمن طويل ٠

وفى مدينة بابوا بغينيا الجديدة كان الآلاف من ذوى الثقافة المحدودة يتفاوتون فى مدى أيمانهم بما تبشر به الارساليات المسيحية المتنافسة ، ومعظم تلك الارساليات كانت تبشر بآراء قديمة بالية عن الحياة الدنيا ٠ لذلك كان الأيمان الوحيد الذى يربط الناس بعضهم ببعض هو الايمان بالوطنية ، كما أن القيم المنشودة السائدة هى قيم « القرية المثالية » حيث يفترض أن تضامنا سعيدا يربط بين الناس ٠ أما الفكرة التى سـادت بين الطلبة فهى ضرورة حلول حكومة وطنية محل الاستعمار والاستعمار الجديد ، وأن على هذه الحكومة الوطنية أن تستند الى طراز من التنظيم يقوم على أساس أن القرية هى وحدة الحكم وأن القرارات التى تتخذ فى القرى تكون باستشارة سكانها وبناء على رأيهم٠

وزيادة على ذلك كان الموعد المحدد لبدء الاستقلال يتفق مع موعد تخريج الطالب رقم مئة (١٠٠) فى الجامعة ٠ وكان اكتساب المهارات والقدرات الانضباطية ضروريا لقيام حياة منظمة فى البلاد ٠ ومن حسن الحظ أن أغلبية الأساتذة كانوا تسحرهم فكرة ايجاد نوع من الحياة فى البلاد يختلف عن النوع السائد فى بلادهم التى جاءوا منها ، كما كانوا مشوقين الى الاستفادة من معلومات الطلبة وتجاربهم ٠ وكانت نتيجة ذلك غالبا هى عملية دراسة جماعية تضم الطرفين الأساتذة والطلبة ، مما أدى الى تدعيم درو الأساتذة الى حد كبير من جراء تحويرهم لكثير من البرامج التعليمية الى نوع من الحلقـــات الدراسـية الموسعة ٠٠

ولكن يبدو أن الحاح الطلبة على الدخـول مبـــاشرة فى العلوم التى تبشر بحلول مناسبة للمشاكل الوطنية التى لابد أن تبرز بمجرد التحرر من الاستعمار كان ذا أثر واضح فى تحديد ما ينبغى دراسته ٠ وكانت معظم الاتجاهات تنحو نحو دراسة برامج فى العلوم السياسية والتاريخ والجغرافيا وعلم الأجنـــاس البشرية وعلاقته بالاجتماع

وعلم الاقتصاد بل حتى العلوم القانونية ، كما كانت تميل الى التركيز بشكل متزايد على مشاكل التنمية وبصفة خاصة في بابوا غينيا الجديدة • وقد تدعم هذا الوضع بالاتجاه الى اختيار الأساتذة ـ أساسا ـ من بين أساتذة جامعات الدول النامية خصوصا دول شرق أفريقية •

ولا شك في أن هذه المواءمة كانت محل اعجاب أولئك الذين يهتمون بصفة خاصة بمدى توافق النظم مع الاحتياجات المحلية ، ولكن كان من نتائج هذا التنظيم أن قامت عدة أقسام بالجامعة بتدريس برامج كانت كل منها تعالج ما تعالجه الأخرى من المشاكل• وفي جامعة صغيرة (حيث ارتفع عدد الطلبة من أقـــل من مئة طالب الى حـــوالى ألف وخمسئة طالب في الفترة من سنة ١٩٦٦ حتىسنة ١٩٧٤ مع اضافة ثلاث كلياتجديدة) كان لدى طالب العلوم الاجتماعية خيار محدود نسبيا للعلوم التى يدرسها • وكلما مضى الوقت ازدادت الشكوى من ازدواج البرامج • وزيادة على تضاءل الالتحاق بالفصول التى تدرس مواد لا تتصل اتصالا مباشرا بالتنمية ، مما اضطر الأساتذة الى تحوير برامجهم لتصبح أكثر ملاءمة • ولكن خلال الفترة التى قضيتها أستاذا بالجامعة فان البرنامج الوحيد الذى يمكن وصفه بالفاعلية من بين برامج الاقسام المختلفة ، والذى كان يضـــم خبرة العلوم الاجتماعية كلها ويطبقها على مشاكل التنمية الاساسية ، كان بعيدا عن السنة التمهيدية • وقد كانت هناك تحركات أخرى نحو هذا الهدف ، ولعـــل أكثرها جدوى كان هو الحلقات الدراسية السنوية التى تعقد فى « ويجانى » ويسمح بحضورها للجمهور ولكل من يشاء ، ويكلف كل مشترك فى الحلقة ، خـــلال أســـبوع كامل ، بمناقشة قضية وطنية ، مع قيام الجامعة بتقديم البحوث والدراسات اللازمة •

ولا شـــك فى أن تعليم المهـارات العلمية الأساسية خلال السنة التمهيدية كان يستلزم جهودا قوية وعسيرة • اذ أن المراجع الأساسية المعترف بها فى العالم كله على أساس احتوائها المقدمة المناسبة للنظم وللعلوم كان مصدرها الوحيد هو الغرب ، مع ما تتضمنه تلك المراجع من أمثلة ومن أفكار لا تناسب الا الطالب الأسترالى • فقد صدمت النظريات الخاصة بالنشوء والتطور أذهان الطلبة الذين سبق أن حصلوا على دراستهم الثانوية بمدارس الارساليات المسيحية ، كما أن اللغة الانجليزية التى كان يستخدمها الطلبة من المواطنين الأصليين فى العلوم الاجتماعية لم تكن بالمستوى المطلوب ، ولكن عندما قارنتها بما كان يكتبه الطلبة الاستراليون أنفسهم ممن لم يحصلوا على درجاتهم الجامعية بعد لم أجدها أكثر سوءا • وقد تطورت الأمور بعد ذلك الى ما هو أكثر من اللغة ، اذ كانت هناك حاجة ملحة الى مراجع علمية تعكس نظم العلاقات فى الثقافات الوطنية سواء من الناحية الفلسفية أو المادية • وأعتقد أن الطالب ذا الذكاء فوق المتوسط لم يكن يستفيد من قراءاته بالقدر الواجب ، وأن أولئك الذين يقلون عنه ذكاء كان عليهم أن يحققوا نماء عقليا قويا بشرط صهر الثقافة المحلية مع الثقافة العالمية فى بوتقة واحدة من الكتابات الوطنية • ولا شك فى أننا جميعا ـ أساتذة وطلبة ـ كنا نمر بمرحلة تطور عقلى فى هذه الفترة •

ولكن كل فصل دراسي كان يمكن أن يصبح مؤسسة تعاونية يستفيد منها الأستاذ

بقدر استفادة الطالب ، بل قد تكون استفادة الأستاذ أكبر ، اذ يمكنه أن يحصل على معلومات جديدة عن هذا المجتمع الساحر غير العادى ، كالاستفسار من الطلبة العائدين من اجازاتهم السنوية عن انضباعاتهم عن الحياة فى القرية وعما افتقدوه خلال غيابهم الطويل وعن ممارستهم لأشياء جديدة بأسلوب يخالف ما درجوا عليه من قبل • وفى احدى المرات أجريت استقصاء صغيرا بين احدى المجموعات الطلابية عما اذا كانوا يحسون أن حياتهم كانت تكون أفضل وأكثر متعة لو أنهم ظلوا فلاحين من سكان القرى • وكانت نتيجة الاستقصاء هى التقارب بين عدد الذين اختاروا حياة القرية وبين أولئك الذين قرروا استحالة رجوعهم لحياة القرى تحت أى ظرف من الظروف • وبذلك أمكن النظر الى كل طالب من الطلبة الوطنيين بوصفه حالة قائمة بنفسها تعكس مشاكل البشر مع ما ورثوه من الأسلاف ، فقد يقف الرجل على حافة القرية التى ولد فيها وربى فيها أولاده ، ولكن لا يمكنه العودة اليها لوفاة زوجته التى كانت تملك أرض الأسرة • فبوفاة زوجته أصبح غريبا عن أرض أسلافه •

ومن أكثر نتائج انشاء الجامعة أهمية (على الرغم من أن بعض رجال الادارة الأستراليين كانوا قد قدروا أن انوقت مازال غير مناسب لانشاء جامعة) اجتماع أعداد غفيرة من الطلبة معا فى الحرم الجامعى وتعايشهم سنوات عدة • وكان هؤلاء الطلبة هم خيرة خريجى المدارس الثانوية المحدودة العدد ، التى سرعان ما ازدادت عددا وتطورت منهجا • وكانت المدارس الثانوية اما حكومية تديرها الحكومة أو حرة تديرها الارساليات الدينية ، ولكن عددها جميعا كان ضئيلا ، كما أن الرابطة بين بعضها والبعض الآخر كانت واهية بسبب الافتقار الى طرق المواصلات حتى فى الجزيرة الرئيسية ، فما بالك بآلاف الجزر الصغرى التى تتكون منها البلاد •

وكان هناك جيل أقدم من الطلبة ممن حصلوا على دراسة أعلى من مستوى الدراسة الثانوية ، وهؤلاء كانوا من خريجى كليات المعلمين التى أقامتها الحكومة أو الارساليات الدينية أو خريجى المدارس الزراعية أو مدارس دراسة الغابات أو كلية الطب فى بابوا أو خريجى غير ذلك من مراكز التدريب التى أنشأتها الوزارات الحكومية أو الارساليات المسيحية الكبيرة لانتاج القوى العاملة المدربة التى تحتاج اليها البرامج الخاصة لتلك الجهات • ولعل أهم مقدمة لانشاء الجامعة كان هو انشاء كلية الادارة • ومن الآثار الجانبية لهذه المعاهد كانت الشبكة الوطنية من الأفراد المتعلمين الذين كانوا يشرفون على النظام الحكومى والذين قللوا الى حد ما من أهمية الدور الذى يمكن أن يؤديه حملة الدرجات الجامعية المنتظر تخرجهم • وكان خريجو هذه المعاهد قد درسوا معا وتعارفوا وتولى الكثيرون منهم مناصب رئيسية فى الجهاز الحكومى ، ولكن تعليمهم كان مقصورا على التدريب المهنى والادارى اللازمين لشغل الوظائف الحكومية فى ادارة استعمارية •

أما الجامعة فقد استوعبت فى اطار واحد أفضل العقول الشابة من الجيل التالى واحتفظت بهم معا لمدة أربع سنوات أو أكثر • وكان البعض منهم قد سبقت له الدراسة فى المعاهد العليا التى تكلمنا عنها ، بل كان الطلبة المنتمون الى المعهد الكاثوليكى قد

أصدروا نشرة حوت نقدا مريرا للحكومة الاستعمارية · ولعل طلبة كلية المعلمين بمورسبى هم الذين أصدروا تصريحا صحفيا فى سنة ١٩٦٠ ، عندما ثارت مناقشة فى أستراليا حول بابوا هل من الملائم أن تصبح هى الولاية السابعة فى الكومنولث الأسترالى ، وقد أنكروا فى تصريحهم الصحفى حق أستراليا فى أن تصبح الاقليم السابع عشر من أقاليم بابوا غينيا الجديدة · مما سبق نرى أن التقاليد الطلابية الحقيقية لم تكن تنقص طلبة الجامعة ، وهى تقاليد ورثوها واستمروا فى ممارستها · ولولا هذه التقاليد الموروثة لكان سلوكهم أقرب الى سلوك تلاميذ المدارس · ولا شك فى أن الأثر القوى لاجتماع عقول شابة واردة من أنحاء البلاد المختلفة ، تتفق فيما بينها أحيانا وتتعارض أحيانا أخرى ، كان منعدما لدى الجيل السابق من الطلبة فاحتكاك المعاهد المتنائية البعد فى بلد وعر التضاريس الى حد كبير ومع ارتفاع تكاليف السفر ارتفاعا كبيرا كان احتكاكا نادرا · وأخيرا كانت هناك محاولة حقيقية لجذب ألمع شباب البلاد الى جامعة معترف بها ، تتضمن الدراسة بها سنة تمهيدية ، ولأول مرة فى تاريخ البلاد أتيحت لنسبة عالية من الطلبة الفرصة لدراسة أنفسهم ودراسة المجتمع الذى يعيشون فيه من خلال برامج العلوم الاجتماعية ·

وقد انقسم طلبة الجامعة الى مجموعات تضم كل منها أولئك الذين يتكلمون لغة محلية واحدة ، وأصبح لكل مجموعة منها اهتمامات سياسية ، فصارت اما معارضة أو مؤيدة للأعضاء المنتخبين للجمعية الوطنية التى تقع فى وسط بورت مورسبى على مبعدة أميال قليلة من مقر الجامعة · وكان للطلبة نفوذ ملحوظ على السياسيين · وكان من مشاكلى الخاصة كأستاذ للعلوم السياسية أن وجهات نظر الطلبة فيما يحدث أثناء المحاضرات والاجتماعات الدراسية سرعان ما تنتقل الى أعضاء الجمعية الوطنية ، بل كان بعض الطلبة يعملون مستشارين خاصين لأعضاء « مجلس المديرين » الذى أصبح هو مجلس الوزراء فى عهد ما بعد الاستقلال · وكان أكثر ما يثير سخط الطلبة انتخاب أحد السياسيين من قرية متخلفة حيث لا يوجد تعليم رسمى · وقد طلب منى بعض السياسيين أن أحاول ادماج مجموعات الطلبة بعضها فى بعض ، ولكنى اعتقدت دائما أن فكرة السخط على « المساعد الصغير » لم تكن صحيحة الى حد ما ، فالواقع أن مسلك السياسيين ازاء الطلبة كان مزيجا من الضيق بهم ومن الاحتياج اليهم · وعندما اختارت الجمعية الوطنية رئيسا لها من الوطنيين ، وهو سياسى موهوب ولو أنه قاصر التعليم ، حاولت الحصول على تأييده لبرنامج يتضمن استخدام كبار الطلبة كباحثين معاونين لأعضاء الجمعية الذين يحتاجون الى خدماتهم · وكان هدفى من وراء ذلك هو امداد الطلبة بتجربة عملية ناضجة وامداد السياسيين بمعونة صالحة · ولكن الاقتراح رفض ، ولعل مرد هذا الرفض هو الخوف من أن يستخدم الطلبة معلوماتهم النظرية الكثيرة لاثارة القيل والقال عما يفعله السياسيون · ونلاحظ أن برامج تنمية البيئة التى استعانت بشباب من الجنسين لتعليم كبار السن قد واجهت هذه الصعوبة ، لتلك الأسباب نفسها ·

ويبدو أن قدامى موظفى الحكومة من ذوى الخبرة الذين حصلوا على قدر قليل من التعليم كان يساورهم شعور بالقلق · فقد كانوا يطلبون من العلوم الاجتماعية أن تمدهم

بحلول عملية للمشكلات ، وهو ما تعجز العلوم الاجتماعية عن تحقيقه على العكس من العلوم الطبيعية • كما يبدو أن الطلبة كانوا يشكلون تهديدا حقيقيا لسلطتهم وهيلمانهم ، اذ سيتاح لهؤلاء الطلبة ، فى الوقت المناسب ، الحصول على مؤهلات أعلى مما كان متاحا لأسلافهم من قبل •

وليس عجيبا أن نتوقع اعتناق الطلبة الوطنيين لأفكار متطرفة والدعوة اليها كرد فعل للقيود التى كانت مفروضة عليهم فى المدارس الثانوية الداخلية وللقيود التى يفرضها الاستعمار على الوطنيين عامة • وكان الكثير من هؤلاء الطلبة يرون الموقف من خلال نظريات عقائدية غامضة وشمولية مما أثار غضب الكثيرين من قدامى السياسيين الوطنيين وموظفى الحكومة الذين كان عليهم أن يتعرضوا فورا وبأسلوب عملى للمشاكل المحلية المعقدة • وكما هو الحال دائما اعتمدت الحكومة فى خططها على تخريج قوى عاملة مهنية ، فى حين كانت القوى العاملة المهنية القادرة فى حالة هياج وثورة بسبب المظالم الواضحة ومظاهر القصور ، وبسبب صلف وغرور الشباب المتعلم أثناء مناقشة الخطط وأساليب التنفيذ •

وبالرغم من أن الحكومة الأسترالية كانت ـ من الناحية القانونية ـ هى صاحبة السلطة على اقليم بابوا غينيا الجديدة حتى ذلك الوقت فانها كانت تعمل على الأسراع فى الانسحاب من هذا الوضع حتى لقد أثارت شكاوى المناطق الأكثر تخلفا بالبلاد التى كانت تأمل فى استمرار الحكم الاستعمارى فترة أخرى من الزمن ليعمل على الرفع من شأنها بقدر ما ، وان كان قد نجح كبار الموظفين الوطنيين بسرعة فى تولى مسـئولية ادارة وزارات الحكومة •

وعلى ذلك فقد كان لتدريس العلوم الاجتماعية مضامين سياسية وما يستتبع ذلك من مسئوليات ، فقد أغرى شباب أسـاتذة الجامعة من الاجانب بالقيـام بدور فى السياسة المحليـة وفى الاشتراك فى أكثر الأحزاب السياسـية شعبية وهو حزب « يانجو باتى » ، وهـذا مسلك لم تتضح آثاره فى حينها ، كما كان سـببا فى أثارة تساؤلات لم تكن الأجابة عليها يسيرة ، فهل يجب على الأسـتاذ أن يدعـو لمعتقداته السياسية الخاصة مما يمكن أن يدفع بالطلبة الى اتهامه بالهوى والتحيز ، أم أن عليه أن يكتم آراءه الخاصة ؟

وفى ذلك الوقت كانت نسبة الطلبة الأجانب من دارسى العلوم الاجتماعية مرتفعة ، خصوصا من الأستراليين ، حتى كان على الأستاذ أن يتوقع وجود طالبين أو ثلاثة طلبة أجانب فى كل مجموعة دراسية من عشرة طلاب • وكان من بين هؤلاء الطلبة من يعملون موظفين فى بورت مورسبى أو مدرسين ، بل كان بعضهم من سيدات المنازل • وكان بعض هؤلاء الأجانب يستكمل دراسته للحصول على الدرجة الجامعية بعد أن حصـل على بعض البرامج اللازمة للحصول على الدرجة من جامعة أخرى خارج البلاد ، وكان هؤلاء الأخيرون خير مرشدين لزملائهم الطلبة الى الدور الحقيقى لطالب الجامعة • ولما كانت اللغة الانجليزية هى لغة الدراسة فقد كان لهؤلاء الأجانب ميزة التفوق العلمى

والقدرة على التحصيل ، وهو وضع احتاج كثيرا من حسن التصرف أزاءه • ولعل هـذا الوضع كان من الأسباب التى دعت الى الاتجاه نحو ايجاد برامج « معاونة » حتى يمكن للطالب من الوطنيين أن يوازن امتياز الطلبة الأجانب من حيث اللغـــة والخبرة العلمية بخبراته ومعلوماته عن البيئة المحلية • وقد تكون لغة الطـــالب الوطنى واحدة من بين خمسمئة لغة أو أكثر تتكلمها القرى المختلفة ، بالاضافة الى لغة البدجين الميلانيزية التى كثيرا ما يتحدثون بها فى الطرقات وفى قاعات الطعام والملاعب • أما الانجليزية فكانت فى الغالب هى اللغة الثانية ، بل حتى اللغة الثالثة للطالب الوطنى ، ولكنها كانت لغة الدراسة ولغة المكاتب الحكومية • ولكن فى خـلال بضع سنوات تمكن بعض الطلبة من كتابة ونشر تمثيليات ومقطوعات شعرية باللغـة الانجليزية • وقد تمت تقوية هؤلاء الطلبة ببرامج شفوية فى التاريخ وفى التحرر من الاستعمار وفى الكتابة والتحرير • وكانت هذه البرامج بطبيعة الحال تدعو لمواجهة مواقف ما بعد الاستعمار ، كما تساعد الطالب الوطنى فى الحصول على درجات اضافية •

وقد بدأ تلاشى المعوقات مع ظهور الموجات الجديدة من الطلبة الذين وجدوا فيمن سبقوهم للدراسة من الطلبة نماذج ارشادية طيبة ، كما ازدادت طلاقة هيئة التدريس فى التحدث بلغة البدجن الميلانيزية واستخدامهم لها فى الدروس • وفى سنة ١٩٧٤ بدأت معظم أقسام العلوم الاجتماعية بالجامعة تستعين بخريجين من الوطنيين كمحاضرين • وفى تلك السنة أمكننى أن أسلم مشروع بحث صغير عن الحكومة المحلية فى بوجنيفيل الى خمسة ممن حصلوا على درجاتهم العلمية حديثا ، وكان أحدهم مختصـــا بالعمـل الميدانى وبتنظيم التقارير التى تم نشرها بعد ذلك •

وكانت الممارسة العامة للحياة الجامعية سببا فى تكوين شبكة من العلاقات بين الأشخاص الذين ينتمون الى مناطق مختلفة ، ولكن ظلت العقائد الدينية الوثنية واللغة المشتركة هى العـــوامل الأســـاسية فى حياة الطلاب • وكان للخلافات بين الزعماء السياسيين فى المناطق المختلفة صدى فى الجامعة • بل أن منشـــأ هذه الخلافات قد يكون هو الحرم الجامعى نفسه • فمثـــلا كانت جزيرة بوجينفيل وهى أكبر الجزر فى أقصى الحدود الشمالية الشرقية هى أكثر الجزر اهمالا من جانب الحكومة ، وكان الطلبة الوافدون منها للجامعة قد حصلوا على دراستهم الثانوية لدى الارســالية الكاثوليكية الكبرى بسبب عدم وجود مدرسة ثانوية حكومية هناك • فلما تم اكتشاف منجم ضخم للنحاس فى الجزيرة برز الى الوجود اعتقـــاد لدى كثير من الطلبة من أهلهـا بامكان استقلالها وانفصالها عن البلاد بعد ما توافرت لها الامكانيات المادية •

ولعل باكورة الحركات السياسية لانفصال بوجينفيل قد بدأت فى الحرم الجامعى ، مما أدى الى قيام التوتر بين الطلبة من أهل تلك الجزيرة وغيرهم من أهل بابوا غينيا الجديدة ، هذا التوتر الذى سرى عبر مسافات طويلة حتى وصل الى ممثلى بوجينفيل من السياسيين فى الجمعية الوطنية •

وكان من بين الأسباب المثيرة للاضطراب بين الجماعات الطلابية الشك الذى يحسه الزعماء بالجهات التى وضعت منذ عهد قريب تحت رعاية حكومة الاستعمار ، ولم يسمح

الوقت بتزويدها بالمدارس وبممثلى الحكومة من ذوى التعليم الغربى ، ضد زعماء المناطق التى احتلت منـذ وقت طـويل فتم تطويرها على النحو الغربى • ونتيجة لذلك فان المتحدثين فى الجمعية الوطنية ممن ينتمون أصلا الى المرتفعات الوسطى كانوا يفضلون تأجيل الاستقلال حتى تكون المنطقة التى ينتمون اليها قد نهضت ، كما كانوا يطالبون بتمثيلهم فى المرافق العامة بالنسبة العددية لسكان اقليمهم • وهذه المطالب وهـذه الشكوك من جانب أولئك الذين وفدوا من المنطقة الوسطى الأقدم حول مورسبى كانت من العنف بحيث دفعت الجمعية الوطنية الى تعديل الموقع المقترح لاقامة معهد التكنولوجيا فيه من منطقة « ويجافى » الى الجانب الآخر من الجزيرة الكبيرة فى « لاى » حتى يصبح ذلك المعهد فيما يستقبل من الأيام جامعة أخرى للمهن الفنية • ويوضح هذا المثال كيف ينظرون الى التعليم فى دولة نامية بوصفه دعامة هامة كبيرة القيمة • ولهذه الأسباب نفسها أدى موقع الجامعة فى العاصمة التى هى قلب الاقليم الاوسط الى أن يلتحق بها من بين أبناء هذا الأقليم أكثر مما التحق بها من الوافدين من أى اقليم آخر • ولما كان الاقليم الأوسط يقع داخل بابوا فان من الممكن أن يكون التنافس بين بابوا وباقى غينيا الجديدة قد امتد الى الحرم الجامعى • ولكن عندما كان هذا التنافس يؤدى الى اضطرابات خطيرة فى العاصمة فان ثمة خطوات متسمة بالشجاعة نحو الوحدة كان يقوم بهـا الطلبة ويباركها رئيس الوزراء • ويشـير هذا الى أن هذه الشكوك والتوترات ، داخل مجتمع من الصفوة الممتازة ، قيمنة بأن تتلاشى بمرور الزمن ، وأن العلاقات المتشابكة من الاحترام والصـداقة بين أفراد تلك الصفوة لابد أن تمثـل دعما حقيقيا للوحدة الوطنية •

وكان عدد الطالبات قليلا فى تلك السـنوات ، وهى حقيقة لا يمكن تفسـيرها الا بضعف اهتمام الحكومة بتعليم النساء تعليما ثانويا ، كما كانت أيضا نتيجة للآراء التقليدية المحافظة فى القرى عن دور المرأة فى الحياة • ومع ذلك تزايد عدد الطالبات ، بل أن أول امرأة حصلت على درجتها الجامعيـة قد تولت منـاصب عديدة هامة فى بلادها •

وقد كان من الضرورى للجنة « كورى » ، وهى اللجنة التى خططت لانشاء الجامعة ، أن تضع خطتها على أساس النموذج الذى أصبح عالميا منذ وقت طويل • ومن السهل ، بعد مرور بضع سنوات من التدريس ، أن نواجه شـكلا جديدا للجامعة ، ولكن كان الخروج على النماذج المعروفة وقت انشاء الجامعة يتضمن مخاطر كثيرة لعل أهمهـا الاعتبارات السياسية • فمستشارو التعليم فى حكومة أستراليا ما كانوا يؤيدون فكرة الخروج على النمط الجامعى المألوف عالميا ، كما أن زعماء بابوا غينيا الجديدة ما كانوا يرضون عن هذا الخروج لأسباب سلف ذكرها •

وعندما تنشىء الحكومات مؤسسات جديدة فى المستعمرات السـابقة ، مثـل الدساتير أو الجامعـات ، فانها تتجه الى اتبـاع النمـاذج « المأمونة الجانب » لتحقيق هدفين : أولهما أن يحس دافعو الضرائب بأن أموالهم تبذل فى سبيل مصالحهم الذاتية ، وثانيهما اعتقاد المواطنين أن مؤسساتهم هى أفضل ما أتيح لبشر حتى ذلك الوقت • وقد

رسخت أقدام الجامعات القائمة على النموذج الغربى فى المستعمرات السابقة أكثر مما رسخت أقدام الدساتير الجديدة ٠

ولعل من الأمور ذات الأهمية الكبيرة فى الدول النامية حاجتها الى علوم اجتماعيه تناسب اوضاعها ، بقدر حاجتها الى تكنولوجيا مناسبة ، والأمران كلاهما يتصل أحدهما بالآخر اتصالا وثيقا ٠ والمقصود بتعبير « مناسب » هنا هو الاشارة الى ما هو أكثر من الاقتباس والترجمه للمادة العلميه الغربيه التى تتضمنها العلوم الاجتماعية التى هى مرحلة خطية فى التطور العلمى ٠ فالهيكل التنظيمى الجامعى الغربى يثبت ، فيما اعتقد، صلاحيته للاقتباس لمواجهه حاجات بعينها كلما كانت الحكومات واعية لجعله يحقق تلك الحاجات ٠

اذ أن من العسف أن نصف ذلك الهيكل التنظيمى بأنه غربى ، بل لعله أقرب الى أن يكون استجابة عالمية كلما تطورت الثقافه فى بلد ما ، بأسلوب حر لمواجهة الحاجات الاجتماعيه كما عكستها الأكاديميات العلميه التى ظهرت فى الأزمنه القديمه ٠ وكمحاولة من الجامعة لمواجهه احتياجات الطلبه بدت أقسام العلوم الاجتماعية عملية مطولة لجعل مناهجها متفقة مع احتياجات الوطنيين ٠ وقد أثمرت هذه المحاولة فرص تحد للبحث الميدانى حيث أمكن للطلبة أن يختلطوا بهيئه التدريس ، وأدى هذا الاستخدام للطلبة ، الذى كان لصالح الطلبه أنفسهم ، الى اتاحة اجراء عمليات مسح اجتماعى على مقيـاس كان من المستحيل القيام به من قبل ٠

وقد قام قسم « الآنثروبولوجيا وعلم الاجتماع » بتضمين المناهج محاضرات عن التنمية البيئية وسياسات الرفاهيه ، كما أصبح من الممكن للطالب فى ثنايا دراسته لعلم الاقتصـــاد أن يســـتمع الى محاضرات عن التنمية وعن « التعليم والقوى العاملة والتطور » ، كما كانت ثمة برامج فى الدراسات السياسية عن « الانتقال نحو الاستقلال » وعن « ادارة التنمية » ، كل ذلك فى سبيل جعل المناهج متمشية مع احتياجات البيئة ٠ وقد رأى بعض الطلبة فى عملية صبغ البرامج بالصبغة الوطنية عذرا لأهمال أعمالهم وعدم التقيد بالالتزامات الأكاديمية بحجة أن هذا التقصير فى الوصول للمســـتوى المطلوب هو أسلوب ميلانيزى تاريخى ٠ وقد استمرت مستويات التدريس مساوية للمستويات بالجامعات الأسترالية ، بل لقد حصل بعض طلبة القانون على درجة الامتياز فى عملهم ، كما استمرت الحكومة الأسترالية فى تقديم المعونات المباشرة للجامعة حتى تاريخ الاستقلال السياسى ، مما أتاح للجامعه ان تدفع للأساتذة الذين جلبتهم من جميع أنحاء العالم أجورا مساوية للأجور التى تدفعها الجامعات الأسترالية ٠ واستمرت أقسام العلوم الاجتماعية سنوات عديدة فى دعوة بعض الأساتذة البارزين من أستراليا للعمل كممتحنين خارجيين ، مع ترتيب زيارات سنوية لطلبة الجامعة لزيارة الأقسام المناظرة فى جامعات أستراليا ٠

وكان نائب مدير الجامعة مديرا سابقا للصحة فى البلاد ، وعلى قدر كبير من الخبرة والمقدرة ٠ وكان قادرا على تنفيذ النظام وعلى توفير الأبنية والمعدات المطلوبة وعلى حماية الجامعة من الشر الاستعمارى الخطير المتفشى ، وهو تلكؤ البيروقراطيين القدامى ٠ وقد

كانت الجامعة مركزا لتحول اجتماعي ثوري خطير في هذا المجتمع القائم على النظـــام الطبقي الى حد كبير ، كما وضعت الجامعة حدا لسيطرة كبار البيروقراطيين الاستعماريين الذين دأبوا على التصرف كما لو كانوا هم دون غيرهم مركز الحكمة والسلطة ٠ وتمثل التطور السياسي السريع في احتفالات التخرج حيث يمثل الطلبة نتاج التعليم الحر غير المقيد بالرواسب الطبقية والقائم على المساواة بين الطلبة جميعا ٠ وقد ظهر هذا التطور ، بل تدعم ، من خلال « حلقات وايجاني الدراسية » التي أدت ـ في سنوات التحول ـ دورا خطيرا في تعليم الشعب بصفة عامة ورجال السياسة بصفة خاصة ٠ وقد كانت أبنية الجامعة على مستوى لم يسبق للبلاد أن رأته ، مما حدا بالطلبة الى الاحســـاس ، حتى قبل أتمامهم للدراسة الجامعية ، بارتفاع الروح المعنوية وبالزهو ٠

ولما اقترب موعد الاستقلال تزايد الاســـتنكار من أولئك الذين كانوا يستعدون لتسلم زمام الحكم لمستوى الانفاق على الجامعة ٠ ومن الواضح أنه لابد أن يحين الأوان الذي يصبح فيه من المستحيل منح أستاذ الجامعة راتبا أكبر من راتب رئيس الوزراء ، وذلك حين يتيقن الجميع أن موارد الدولة محدودة ، ويشتد هـــذا اليقين كلما ازدادت الآمال والمطالب ٠ ولا شك أن نفقات تعليم الطالب الجامعي الواحد تكفي لتوفير دراسة ثنوية للعديد من فتيان القرى ، ولكن مجرد وجود جامعة في البلاد ، خلق أهدافا جديدة وآمالا واسعة بالنسبة لطلبة التعليم الثانوي ٠ لذلك ثار التساؤل عن أي الدراستين (الجامعية او الثانوية) أولى بالمقام الأول من الرعاية ٠ ولا شك أن احتجاجات الطلبة على ارتفاع مرتبات الموظفين والتعبير عن هذا الاحتجاج بالاضرابات والمظاهرات أثار قلق الموظفين وريبتهم ٠ وكان أبرز المحتجين هم طلبة العلوم الاجتماعية ، فقد أمدتهم دراستهم بقاعدة نظرية لنقد السياسيين وكبار البيروقراطيين ، ولكن كانت معلوماتهم النظرية في أغلب الأحوال تفتقر الى تطعيمها بالمعرفة السليمة للحقائق الواقعية وللقيود والمعوقات التي ترتبط برسم السياسات ٠ وعلى ضوء المشاكل العملية اليومية التي تواجه الادارة ظهر لأولئك الذين كان يتعين عليهم تحمل مسئولية الحكم مدى غبـــاء وعدم منطقية التساؤل عما اذا كانت البلاد في حاجة خاصة الى العقليات المثقفة الممتازة من الوطنيين ٠

وعندما بدأ انشاء الجامعة لم تكن المدارس الثانوية تمد طلبتهـا بالدراســـة التي تؤهلهم لدخول الجامعات الأسترالية ٠ لذلك ابتكرت الجامعة سنتها التمهيدية ، وهـــو ابتكار ثبتت أهميته ، اذ كان انفاق الحكومة على التعليم الثانوي في الماضي ضئيلا ، ويغرى ذلك في شطر منه الى الجهود التي بذلت لتغطية البلاد كلها بالمدارس الابتدائية مع الاهتمام بضرورة مكافحة الأمية ، وكانت الصناعة في قطاعها الخاص وكذلك وزارات الحكومة تتنافس في سبيل استخدام من أتموا دراستهم الثانوية في قسمها الأول ، بل أن بعض الوزارات استخدمت طلبة المدارس الثانوية لتدريبهم في مراكز التدريب الخاصة بها ٠ لذلك فانه حتى مع ضآلة عدد المدارس الثانوية فان أقل القليل من الطلبة هم الذين انخرطوا في سلك دراسات أعلى ٠ ويبدو أنه قد افترض أن الدراسات حتى مستوى الثانوية العام يجب للحصول عليها الذهاب الى مدارس أستراليا ٠ أما الآن فقد أتيحت هذه الدراسة في مدرسة ثانوية واحدة قرب بورت مورسبي ، كما أن السنة

...

التمهيدية قد تم تقريرها فى الأصل كاجراء مؤقت معلق على استكمال الطلبة لدراستهم الثانوية ٠

وقد أثبتت السنة التمهيدية جدواها الكبيرة ، وهى مازالت مقررة لمواجهة النقص العلمى لأولئك الذين لم يتلقوا برامج تعليمية فى مستوى الثانوية العامة (ماتريكيوليشن) ، وحتى هؤلاء أيضا يدينون بالكثير للنموذج الذى تقدمه لهم السنة التمهيدية ، كما أن من بين أهداف هذه السنة مواجهة الاحتياج الطويل المدى للقوى العاملة المهنية ، وكذلك ارجاع الطلبة الذى حصلوا على تدريبهم المهنى قبل انشاء الجامعة الى مجرى التعليم الرسمى ، مع أنهم جميعا ، تقريبا ـ يدرسون على منح علمية ٠

وقد اعتبرت الجامعة هذه السنة أساسا للدراسات الجامعية ، كما أقرت فرضها وأشرفت على تنفيذ الفكرة لجنة خاصة ٠ وقد خطط التعليم خلالها على أساس برنامج عام مدته تسعة أسابيع لدراسة اللغة الانجليزية والأدب وتاريخ العلوم والتكنولوجيا والرياضيات ومقدمة العلوم الاجتماعية ومقدمة العلوم الطبيعيه ، كل ذلك الى جانب التركيز على طرق الدراسة وأساليب استخدام المكتبة ٠ ومن بين أهداف هذه السنة تمكين الطلبة من اتخاذ قرار بشأن الدرجة العلمية التى سيدرسون لها ثم الانتقال بعد ذلك الى التخصص خلال الواحد والعشرين أسبوعا المتبقية من السنة الدراسية ٠ وكانت دراسات اللغة الانجليزيه حتمية لمن كانوا فى حاجة اليها ، كما كانت بعض مواد الرياضيات أجبارية ، وكان على الجميع الاستمرار فى دراسة تاريخ العلوم والتكنولوجيا ٠ وزيادة على ذلك كان على الطلبة أن يختاروا مادتين مما يلى : الأدب الانجليزى ، والتاريخ ، والعلوم الاجتماعية ، والرياضيات ، والعلوم الطبيعية ٠ وكان النجاح بعد هذا الاختيار يهيء مستوى مناسبا جدا للدراسة التى تلى هذه المرحلة على أساس من القدرات الخاصة والاهتمامات الخاصة للطالب ٠

مما سبق نرى أن السنة التمهيدية كانت محاولة لسد الفجوة بين المجتمع التقليدى وبين المجتمع الصناعى المتقدم ولجعل الطلبة فى المستوى اللائق لفهم لغة الدراسة ولتنمية روح التنافس بقدر كاف فى الرياضيات لبدء الدراسات للحصول على درجات فى الاقتصاد أو الاجتماع مثلا ٠ وكان العمل فى مجال العلوم الاجتماعية يتضمن ممارسة عملية ميدانية فى اجراء مسموح لمجتمعات صغيرة ٠ وقصارى القول أن هذه السنة كانت ضرورية لوضع معايير ٠ حقيقية لبدء الدراسات للدرجات الجامعية ، وأذكر أن نسبة الرسوب بين الطلبة كانت خلال الفترة التى عشتها بالجامعة حوالى أربعين فى المئة ٠

ولم يكن ثمة ضرر كبير يحيق بأولئك الذين لا يوفقون خلال السنة التمهيدية ، وبذلك لا يتاح لهم دخول احدى الكليات الجامعية ، اذ تتكالب عليهم المعاهد المقرر للدراسة بها ثلاث سنوات ، كما تتنافس عليهم المنشآت الخاصة والوزارات الحكومية ٠ بل ان البعض قد فضلوا الدخول فى وظائف معينة حتى بعد أن نجحوا فى الحصول على مكان بالجامعة ٠ وطبقا لهذه النظرة كان من الممكن أن تصبح هذه السنة التمهدية ، أو لعلها أصبحت فعلا الى حد ما ، هدفا للحصول على عمل مناسب وكذلك الحصول على دراسة

مناسبة • فقد جذبت هذه الدراسة أفضل خريجي المدارس ، وكان الاختيار من بينهم بصرف النظر عن نتيجته مصدرا لقدر كبير من القيمة الأدبية •

وقد بدأت الدراسة بالجامعة دون أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس وطني واحد • بل أن الشاب أو الشابين اللذين كانا مؤهلين علميا للاستفادة بها في التدريس بالجامعة كانا قد استقرا في وظائف ناجحة خارج الجامعة • ولكن – في تعليم العلوم الاجتمـــاعية بصـــفة خاصـــة – كان من الضروري التخلص في أسرع وقت من نمط « الأستاذ الأجنبي » و « الطالب الوطني » ، بل أن « توطين » هذه العلوم لم يكن متيسرا الا بعد تخريج الجيـــل الأول من الطلبة الوطنيين وحصـــولهم على درجاتهم العلمية • وتمشيا مع هذه الفكرة أمكن – في وقت مبكر – استخدام بعض حملة الدرجات الجامعية من الوطنيين كمحاضرين في أقسام العلوم الاجتماعية ، كما استخدم قدامى الطلبة بعض الوقت • وكان أدماج الطلبة في مجال برامج البحوث مدعاة للأمل في دخول بعضهم مختارا في مهنة التدريس الأكاديمي بعد حصوله على درجته العلمية • وقد ثبت أنه من اليسير جدا عمل ترتيبات لخريجي الجامعة من الوطنيين للسفر للخارج للاعداد للدراسات العليـــــا •

ولكن ظلت مهنة التدريس الجامعي أقل جاذبية من غيرها من الوظائف في مجال الادارة والسياسة • والنموذج الحي على ذلك هو عالم تاريخ شاب طموح حصـــل على درجاته العلمية محليا وبالخارج ، وبمجرد عودته أصبح رئيسا لهيئة المرافق العامة • أما شباب خريجي كلية الاقتصاد فكانت تجتذبهم الوظائف الرئيسية في بنك الاحتياطي • وقد فضل الشباب الذكي من أساتذة العلوم الاجتماعية العمل في السلك السياسي •

وكان الخريجون يدركون أن التلكؤ في شغل هذه الوظائف الهامة معناه فقدانها ، اذ سرعان ما يشغلها الخريجون الذين يلونهم • فنائب مدير الجامعة الحالي هو شاب حصل على درجته الجامعية في أوائل العقد الحالي •

مما سبق يتضـــح أن الجامعة قد وفرت للبلاد أول فوج من خريجي دراســات العلوم الاجتماعية لتولي الوظائف الرئيسية التي لم يكن من الملائم أن يشغلها غـــير الوطنيين • أما جيل الخريجين التالي فقد يكون أصغر سنا كما يحتمل أن يكون أفضل تأهيلا اذ أصبحت معايير التقويم أكثر تشددا بسبب توافر أعداد كافية من خريجي المدارس الثانوية وغيرهم للاختيار من بينهم ، فضلا عن زيادة الخبرة أثناء الدراسة الجامعية وتوافر التيسيرات الدراسية بشكل أفضل ، ولا شك أن هؤلاء الأحدث تخرجا لن يجدوا أمامهم الا الوظائف الأقل شأنا ، وسيصيبهم هذا الوضع بقدر من الاحباط ، هو الأحباط الذي أحسه أوائل الخريجين ازاء قدامى الموظفين وقدامى السياسيين الذين كانوا يفتقرون الى فرص التعليم •

ولا شك أن معظم الطلبة قد بعد بهم الزمن عن حياة القرى • وتتكون القرية عادة من حوالي مئتي نسمة ، وتضم البلاد حوالي ألف قرية متناثرة في اقليم من أشد أقاليم الأرض وعورة في تضاريسه • ويفصل القرى بعضها عن البعض الآخر مساحات شاسعة

من مياه الميحط • وقد يقضى طالب الدراسة الثانوية سنوات من حياته فى مدرسة داخلية بحيث لا يزور أهله الا مرة واحدة فى السنة ، وغالبا يكون ذلك بالطائرة • وكان من الضرورى بالنسبة لبرامج العلوم الاجتماعية اعادة ادخال الطالب الى حياة القرية • وهناك توصية أوصت بها حديثا لجنة لتقضى الحقائق ، وتقضى التوصية بأنه بعد أن ينضى الطالب سنتين فى الدراسة الجامعية يجب أن يوضع فى وظيفة حكوميه فى منطقة ريفية لمدة سنة أو أكثر ، ويكون مستوى أدائه فى الوظيفة شرطا لاكماله السنتين الأخيرتين اللازمتين لحصوله على درجته العلمية • وبذلك لا تتاح فرصة اكمال التعليم الا لمن كان انجازه فى الوظيفة مرضيا • وقد يثور الخلاف فى الرأى حول هذا القطع لفترة الدراسة المهنية بين مجند ومعارض ، ولكل من الطرفين بطبيعة الحال حججه القوية لتأييد ما يراه • ولكن لعل فى عملية القطع هذه خطوة ضد تميز طبقة الطلبة على حساب حسن سير الدراسة واكتساب المهارات •

وكان الجدل والمناقشة حول أية مسألة هما سمة الجامعة • فهذه الجامعة الصغيرة التى يتولى التدريس فيها هيئه من شتى أنحاء العالم يجب أن تكون مفتوحة بصفة خاصة للأفكار الجديدة التى تنتشر بين الطلبة القلقين • وقد أمكن تصدير فكرة « اتحاد السود » من طلبة بابوا غينيا الجديدة الى السكان الأصليين بأستراليا • ولعل الأساتذة « البيض » بدوا وجوها استعمارية تملك من القوة مالا ينبغى لها • لذلك فعندما اندفع صغار الأساتذة لانتخابات رؤساء الأقسام ظهر أن الحركة قد نالت تأمين جميع الطلبة استثناء مع أغلبية من الأساتذة • وعندما ظهرت هذه الحركة اتجهت الى « تسييس » القرارات الجامعية ، اذ أن أولئك الذين أبدوا ميلا نحو أبحاثهم ودراساتهم ومحاضراتهم أكثر من الميل الى الدخول فى تنظيمات هيئة التدريس استطاعوا تحاشى الدخول فى عضوية اللجان العديدة • ولكن لا شك فى أنه كان لهذه الافكار الديموقراطية الجديدة مزايا عدة •

وكانت هناك شوائب فى علاقة الطلبة بالعمال اليدويين الذين يعملون فى حدائق الجامعة ومبانيها • فمعظم هؤلاء العمال كانوا شبابا ممن لو أتيحت لهم فرصة المعيشة فى مناطق تتمتع بوجود المدارس لأمكنهم أن يكونوا طلبة بالجامعة • ولكن الطلبة كانوا يتجاهلونهم تماما بالرغم من أن نادى الجامعة ، الذى يديره الأساتذة ، كان يضم هؤلاء العمال ، وفيه كان يلتقى الأساتذة والطلبة معا على قدم المساواة • أما اتحاد العاملين بالجامعة ، الذى يختص أساسا بالمرتبات وبشروط العمل ، فكان يضم هؤلاء العمال أيضا مع ما لذلك من نتائج محرجة اذ قد تثور فى الاجتماع الواحد مناقشات حول مرتبات وشروط عمل الأساتذة الاستراليين وكذلك مرتبات وشروط عمل عمال الحديقة •

ولسنا بحاجة هنا الى تأكيد الاهتمام بالمشكلة الرئيسية الناجمة من الرواتب المرتفعة للأساتذة الأجانب ، مع الظروف الاقتصادية الداخلية التى تفترض تخصيص رواتب للأساتذة الوطنيين بالقدر الذى تأمل الدولة امكان صرفه لهم باستمرار بعد الاستقلال • ولا شك أن الفوارق فى المرتبات جعلت وظيفة التدريس بالجامعة غير جذابة للوطنيين •

وقد بدأ تدريس العلوم السياسية فى منتصف عام ١٩٦٨ ، وكان من الممكن استخدام أمثلة من السياسات المحلية فى القرى ، وهو ما كان معظم الطلبة يستطيع تذكره كمقدمة للدراسات التمهيدية عن القوة والنفوذ والسلطة ، ثم بعد ذلك التقدم نحو تأملات كبار المفكرين وصياغ الفكر البشرى عن التنظيمات الانسانية بدءا من أفلاطون وارسطو حتى ميكيافيلى وماركس الخ . ولما كانت بابوا غينيا الجديدة تبزغ كدولة جديدة من الحكم الاستعمارى فان النظريات عن الدولة وعن المبادىء الأولية للعلاقات السياسية كانت محل اهتمام خاص ، وبدأ . الطلبة فى الكلام عن تطبيقها على النظام السياسى السائد ، مع الاسهاب فى التخطيط لتغيير هذا النظام .

أما البرنامج الثانى الذى كان يدرس بالجامعة فهو « التحول نحو الاستقلال » ، ولعله هو البرنامج الوحيد فى العالم — فى حدود معرفتى — الذى يحمل مثل هذا الاسم. وهو عبارة عن دراسة تفصيلية للمشاكل المرتبطة بالاستعمار من ادارة وقوى عاملة وتعليم وعلاقات عمالية واستغلال للأراضى واستثمارات أجنبية وحدود ومواطنة ، وأخيرا وليس آخرا صياغة الدستور ، وهى عملية كانت تجرى على يد لجنة من الجمعية الوطنية فى ظل مناقشات حامية بقدر ما تسمح به وسائل الاتصال . وبعد ذلك ، عندما اتسع قسم العلوم السياسية فأصبح يضم تسعة أعضاء أو عشرة أعضاء ، أصبح من الممكن تقديم سلسلة محاضرات فى المناهج المهنية العادية . وكان على الطلبة فى هذه المناهج أن يتصارعوا مع المشكلة الاساسيه لأغلب دول العالم الثالث ، مشكلة « الطبيعة الأجنبية » للأساتذة وللمراجع العلمية المتاحة الواردة من دول متقدمة تؤمن بأفكار مغايرة وتحتاج على الأقل الى درجة كبيرة من الألمام بلغة ثانية بل لغة ثالثة . ولا شك أن ايجاد مراجع علمية ملائمة يحتاج الى وقت كبير ونفقة عالية ، وان كانت هذه المراجع هى أكثر المطالب الحاحا فى مجال العلوم الاجتماعية لدول العالم الثالث . ومن المحتمل أن لكل منطقة فلسفة خاصة بها عن الحياة يمكن أو يتعذر صياغتها فى لغة مكتوبة ، لذلك يحتاج تطور التنمية ذاتيا لصالح الطلبة الجدد من النخبة المثقفة . الى صياغة هذه الفلسفة بواسطتهم .

واننا الآن فى سبيل مواجهة مجموعة معقدة من المشاكل الاجتماعية العالمية التى تؤثر بصفة خاصة فى تلك الدول مثل بابوا غينيا الجديدة . وهذا الوضع يدعم الدعوة الى اعادة النظر فى الحدود التى تفصل بين العلوم المختلفة التى تدخل تحت مسمى « العلوم الاجتماعية » والتى أخذت شكلها نتيجة مشاكل حدثت منذ زمن بعيد كجزء من التحول الذى أوجد « التطور » . واحساسى الشخصى الآن ، على ضوء ما مضى ، أن تدريس العلوم الاجتماعية ينبغى أن تخصص له سنة على الأقل من السنوات الأربع اللازمة للحصول على الدرجة الجامعية ، على أن تتجه الدراسة نحو المشاكل الاجتماعية التى ينبغى أن تدرس بالتفصيل فى السنة النهائية . وكان ينبغى أن تتاح الفرصة لاختيار مشكلتين أو ثلاث مشاكل ، من بين المشاكل الوطنية الكبرى ، يخصص لكل مشكلة منها فصل دراسى واحد ، ويجتمع لدراستها أساتذة العلوم السياسية والقانون والتاريخ والاجتماع والجغرافية والتعليم ، بحيث يجتمعون معا للتخطيط وللمحاضرة

عن مشاكل بعينها ، كاســـتغلال الأرض أو احكومة المحلية أو تحول الريف الى حضر ، وبحيث يأخذ المنهج كله شكل حلقات دراسية تعتمد على بحوث تقدمها هيئة التدريس بالاشتراك مع الطلبة ومع الموظفين ذوى الخبرة ٠

ومع ذلك فقد اتجه الهيكل الأصلي لاقسام الجامعة ــ كأقسام منفصلة ــ الى التدعم بزيادة اعداد هيئة التدريس ، ولو أنه كانت هناك حالات من تبادل الأســـاتذة بين الأقسام المختلفة بالنسبة لبعض أجزاء من البرامج ، كما قد يشترك قسمان أو أكثر فى تدريس منهج مشـــترك ٠ وقد كان فى الاحســـاس بالحاجة الى التدريب المهنى بالأسلوب التقليدى تدعيم هياكل المعاهد ، وبذلك كان لاستمرار وجود المعاهد أهمية كبيرة ، اذ أن فرصة العمل الذى يمكن أن يجمع بين النظرية الأكاديمية وبين خبرات الطلبة لصالح الطرفين كانت مفقودة ، أو لعل مثل هذه الأساليب لا تكون ممكنة الا فى المعاهد الشديدة الصغر ، حيث نكون هنـــاك علوم اجتماعية متعددة مع أســـتاذ أو أستاذين لتدريس كل علم منها ، ومع وجود مجموعة من الطلبة الناضجين ذوى الخبرة بالمشاكل محل الدراسة ٠

ولعلنا لو رجعنا الى الماضى ننسى المتاعب التى صادفها كثير من الطلبة من غير ذوى القدرة على كتابة لغة التعليم ، مع الافتقار الى لغة أخرى يمكن استخدامها ، ومع ضآلة التسهيلات بالمكتبة لمواجهة مطالب الدراسة ، وانعدام التعاطف الذهنى بين الأستاذ الأجنبى والطالب الوطنى ٠ ولكن كان اقتباس نوع مستقر من التنظيم الجامعى الذى تم اختباره على مدى قرون فى بلاد العالم المتقدم بأسرها ضمانا ضد الفوضى الادارية المحتملة ٠ كما أن الشكوك حول سلامة تقديرات الجامعة لانجازات الطلبة ما كان ينبغى الالتفاف اليها ٠

وكان انسحاب حكومة الاستعمار مساهمة كبيرة منها فى التنمية الوطنية من جراء تخلصها الذكى من السلطة تدريجـا ٠ واذا كان هنـــاك أمران ساعدا بشكل كبير فى توسيع نظرة أبناء غينيا الجديدة لانفسهم وللدنيا بأسرها فان أحدهما هـــو مبدأ « صوت واحد للرجل الواحد » فى الانتخابات العامة ، والثانى هو انشاء جامعة بابوا غينيا الجديدة ، فمن خلال هذه الجامعة وبمعونة دراسة العلوم الاجتماعية أمكن استبعاد الأساطير الاجتماعية التى تتغذى ٠ عليها كل أنـــواع التفرقة بين السكان على أساس الجنس ٠

ضع جامعة حقيقية داخل مستعمرة أو داخل اقليم تخلص من الاستعمار حديثا ، وستجد فى الحال أن عملية « التخلص من الاستعمار » قد بدأت اذ تصبح رؤية الشعب لقيم الاقليم وتاريخه أكثر وضوحا ٠ وفى حالتنا هذه نرى اقليما لا يكاد يكون له تاريخ مكتوب ، بل ان الجزء المكتوب منه كان بأقلام كتاب استراليين لقراء استراليين ٠ ولكن الاستعمار يترك دائما تاريخين : تاريخ المستعمرين (بكسر الميم) وتاريخ المستعمرين (بفتح الميم) ٠ وفى حالة بابوا غينيا الجديدة كان التاريخ الأخير هو الأساطير الشعبية التى تداولتها الأجيال فى القرى ٠ وكان تقرير برنامج فى التاريخ الشـــفوى بمثـــابة الصنبور الذى نزح كل هذه السير بالنسبة لبعض المناطق أو بالنسبة لبعض الأحداث ،

مثل ذكريات أولئك الذين استخدموا حمالين في الجيش الأسترالي ابان الحرب العالمية الثانية • واذا أخذنا مثالا صغيرا من العلوم السياسية فان مسحا أجراه الطلبة أثبت أنه في منطقة شاسعة كانت حدود الدوائر الانتخابية لمجالس الحكم المحلي قد تقررت بمعرفة موظفين لم تكن لديهم المعلومات الكافية عن الأقسام الاجتماعية ، أو كانوا يفكرون أساسا بالمفهوم الغربي من حيث تحديد دوائر يتساوى في كل منها عدد الناخبين ، بصرف النظر عن فصلها بين أبناء اللغة الواحدة أو التراث الواحد ، حتى أن الدائرة الانتخابية لم تكن تعني شيئا في نظر الأهالي • وهناك مثال آخر ، كالمحاكم المشكلة على الطراز الغربي التي لم تكن تفصل في كثير من المنازعات العاجلة بالنسبة لمعظم الناس ، كما أن الواجب الاساسي لمستشاري الحكم المحلي ، كما كانوا هم وناخبيهم يرونه ، هو فض المنازعات وتوقيع العقوبات • ولكن نشاط مستشاري الحكم المحلي لم يكن مشروعا طبقا للقانون الغربي ، بحيث أن ما يصدرونه من قرارات وما يوقعونه من عقوبات لا يمكن فرضه بالقوة ، وهو أمر سبب كثيرا من عدم الاستقرار • ولما كان التطور يحتاج الى السلام والأمان فان عدم الاستقرار في المناطق الريفية في هذه السنوات قد دلل على مدى عدم جدوى التخطيط لتنمية اقتصادية عميقة الجذور دون توافر قيم محترمة تدعم المحافظة على السلام •

وقد ساعدت الجامعة أيضا على ايجاد رؤية جديدة للنمو الاقتصادي ، فكما هي العادة كان الاقتصاد الاستعماري يقوم على تجارة الصادرات والواردات • وكانت العاصمة والموانىء الكبرى أماكن ملائمة للنشاط التجاري الآسترالي وللادارة الأسترالية • وكثير من الأفكار التي كانت تتضمنها « خطة النقاط الثمانية » التي وضعتها الحكومة للتنمية الاقتصادية للقرية كانت متأثرة على الأقل بالأحاديث والمناقشات التي كانت تدور في الحرم الجامعي •

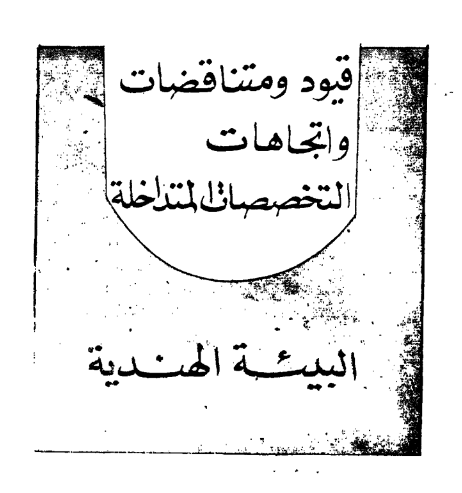
مما سبق يتضح أن تدريس العلوم الاجتماعية كان مثيرا لوعي جديد لدى النخبة الممتازة الحديثة في الدولة الجديدة بالنسبة للمشاكل التي ورثتها تلك الدولة • ولعل مسئولية خاصة على كاهل أولئك الذين يقومون بتدريس العلوم الاجتماعية في مثل ذلك الوضع • فلم تكن هناك طبقة وسطى وطنية مستقرة لتكوين دعامة لتقاليد محافظة • ففي الدول القديمة تصد قوة التقاليد المستقرة أندفاع العقائد الجديدة المتحمسة التي تتفشى بين الشباب • أما في حالة هذه الدولة الجديدة فان محافظة الفلاحين على التقاليد كان من طراز آخر • وكان معنى التعليم الجامعي هو الانفصال عن تقاليد القرية • ولكن الطلبة – شأنهم شأن غيرهم – كان يمكنهم تبني قضايا ومطالب القرية عندما يكونون فيها ، فاذا غادروها الى العاصمة فانهم يشكلون كتلة قوية معادية للاستعمار • وكان قرار انشاء الجامعة في العاصمة يتضمن بعض المحظر ، اذ كانت ثمة اضطرابات بالعاصمة ، وكان من الممكن أن تتزايد هذه الاضطرابات بما يهدد استمرارية التعليم الجامعي ومستوياته المستقبلة لولا وجود التسهيلات الممتازة وتكاتف هيئة التدريس • وكان كلاهما يكلف الميزانية الكثير من النفقة • ولكن لعل مجهودا يكلف القليل الذي يتلاءم مع اقتصاد البلاد ، ويختلف عما هو مألوف في الجامعات الأخرى ، كان يثير معارضة

اقل من جانب البيروقراطيين ، ولكن لعله كان يؤدى الى الانفجـــار والى كلفة أكثر في المدى الطويل .

وعلينا الآن أن نعود مرة أخرى الى السؤال الأســـاسى عن العلوم الاجتمـــاعية « الملائمة » ، وهو السؤال الذى نردد كثيرا فى هذا المقال . فان عملية ملاءمة العلوم الاجتماعية للحقائق الاجتماعية المحلية ، التى طالما أهملها الحكام الاستعماريون الغربيون ولم يدخلوها فى اعتبارهم ، تسير الآن فى طريقها . وقد تنشأ مجالات دراسية محددة المعالم ، وأكثر تلاؤما مع الحقائق المحليـــة نتيجة لجهود الجماعات التى تعمل فى مجال العلوم الاجتماعية لمحاربة مشكلات العالم الثالث بالتحديد . ولكن هذا النوع من اعادة التنظيم وخلق علوم جديدة قد بدأ فى الظهور فى الغرب بظهور مناهج عن الدراسات البيئية وعلم الاجرام والطب الاجتماعى وغيرها . ولكن ليس فى امكاننا القول ــ فى كلتا الحالتين ــ بأننا قد أوجدنا علما اجتماعيا جديدا ، كما لا يستطيع الغرب أن يزعم أنه ابتكر العلوم الاجتماعية . فالتأمل الأكاديمى حول طبيعة الانسان هو أقدم بكثير من الحضارة الغربية ، كما أن التفكير العلمى هو نتاج الأجناس البشرية جميعا ، فهو يهتم أساسا بما هو مشترك لدى الناس جميعا ، وهو أمر أكثر معنى الى حد كبير من اختلاف الثقافات .

ولا شك فى أنه يمكن توسيع مجال الرؤية للمتاعب المشتركة للبشر جميعا بل توكيد هذه المتاعب واعطاؤها أهمية أكبر . والآمال معقودة على حدوث جهود كبيرة فى هذا السبيل بما يعود بالفائدة على أســـاتذة وطلبة العلوم الاجتماعية فى جامعة بابوا غينيا الجديدة .

●●●



●● يواجه تعليم علم الاجتماع فى الهند ـ كما هى الحال فى معظم البلاد النامية ـ عددا من المشكلات والمتناقضات ٠ ومع ذلك فليس كل هذه المتناقضات ذات طبيعة خاصة بالمعرفة أو فن التربية ٠ فهناك متناقضات وجودية وتاريخية وتنموية جوهرية بالنسبة للنظم والعمليات التربوية فى هذه المجتمعات٠ وبالنسبة لمشكلات تدريس علم الاجتماع ثمة متناقضات صارخة يمكن القول بأنها تكمن فى الاهتمام بالنوعيات العالمية النظرية التى تسير فى اتجاه مضاد للاحتياجات أو النوعيات الوطنية ٠ وتكمن بالأحرى فى السعى لتعميق التخصص فى فرع واحد من فروع المعرفة ، وبين الألمام الجانبى بعدة تخصصات متداخلة ٠ وأخيرا تلك المتناقضات بين الارتباط الاجتماعى أو توجيه السياسة والتفكير الأساسى ٠

وعلى المستوى التنظيمى توجد متناقضات لافتة للنظر أيضا بين التقاليد والعادات الحضرية والتقاليد والعادات الاقليمية أو المحلية ٠ وترجع هذه الخلفية الى الماضى

الكاتب : يوجندرا سنغ

عميد مدرسة العلوم الاجتماعية ، ورئيس مركز دراسة النظم الاجتماعية ، بجامعة جواهر لال نهرو ، بنيودلهى .

المترجم : حسن حسين شكرى

ليسانس الآداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة ، من كلية الآداب بجامعة القاهرة . اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب ، وله عدد من المترجمات .

الاستعمارى . فقد نشأت قضـــايا الاستقلال الذاتى وهوية العلوم الاجتماعية مواكبة للتجربة الاستعمارية وحـــركة الحرية . ومع ذلك فقد أضـــافت التغييرات الجوهرية فى الهيكل التنظيمى النظرى للعلوم الاجتماعية متناقضات أخرى كانت تعتبر فى يوم من الأيام من المتناقضات السياسية والتاريخية .

ويتضح واحد من هذه الأمثلة فى البحث المتزايـد عن أشـكال وطنية نظرية لعلم الاجتماع بصفة خاصة . ففى العقدين الثالث والرابـع دافـع البعض عن هذا البحث متذرعين بحاجة الهند الى هوية ثقافية . وفى العقد الحالى أصبح البحث عن هذه الهوية أمرا ملائما ، لأن أغلبية أنماط علم الاجتماع لم تعد تستسيغ الدعوة لنظرية منهجية عامة قابلة للتطبيق فى كل المجتمعات . ويصدق هذا على فروع المعرفة الأخرى ، مثل : علم الاقتصاد ، وعلم السياسة . اذ أن العلوم الاقتصادية تواجه على نحو متزايد مشكلة عدم ملاءمة النمط الغربى للتحليل الاقتصادى التقليدى الذى يقوم على ظاهرة الرأسمالية من واقع تجربتها تاريخيا . كما يواجه علم السياسة على المستويين المعهدى والتنظيمى تضاربات بين حقائق الواقع الهندى ونوعيات التحليل الغربى . كما نشأت متناقضات أخرى تتمثل فى التباينات الأقليمية لمستويات التعليم والبحث (أى بين التقاليـــد الحضرية والمحليـــة) وبين الاتجـاهات الأساســـية والتطبيقية نتيجة للتغييرات فى الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التى تستهدف تحقيق التنمية . لقد

وجدت هذه المتناقضات منذ فجر عصر الحرية فى الهند • وكان أنشاء لجنة للتعليم فى مرحلة ما بعد الاستقلال لكى تقترح سلسلة من التغييرات المنهجية المتكاملة لسياسة التعليم أول انعكاس للوعى بالمشكلة • والى الآن لم تنفذ توصيات هذه اللجنة الا بشكل جزئى • وعلاوة على ذلك كانت هناك عملية مراجعة مستمرة لفن التربية وللتجارب الخاصة بتعليم علم الاجتماع قام بها الاخصائيون والمؤسسات المعنية من خلال عقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات السنوية والندوات • وفى العقدين السابع والثامن عززت عملية المراجعة هذه جهود المجلس الهندى للبحوث الاجتماعية ولجنة المنح الجامعية • فقد أقدم هذا المجلس على مشروع ضخم يرتكز على التقارير الخاصة باتجاهات بحوث علم الاجتماع فى الهند حتى عام ١٩٧٠ ، وقد نشرت هذه التقارير الآن • أما التقرير عن الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ فجار اعداده • ولقد أضافت هذه التقارير شعورا بهوية البحوث الهندية فى علم الاجتماع ، وهيأت لها أطارا تصنيفيا ومنهجيا يدل على التطور المطرد •

وتعاون كل من المجلس الهندى للبحوث الاجتماعية والمعهد الهندى للدراسات العليا ــ وهو معهد تديره الحكومة ــ فى عقد ندوة عن دور العلوم الاجتماعية فى الهند المعاصرة •

أما بالنسبة لتعليم علم الاجتماع فقد تولت لجنة المنح الجامعية الاشراف على سلسلة من الحلقات الاقليمية للدراسة الحرة ، عقدت فى العقد الحالى بأجزاء مختلفة من الهند بقصد وضع سياسة منهجية للتعليم وتحديث المناهج • وشملت مناقشاتها : علم الاجتماع ، وعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، وعلم النفس ، والخدمة الاجتماعية ، والقانون • وقام مدرسو هذه العلوم فى كل ناحية من أنحاء الهند ببيان المشكلات الهامة ، واحتياجات هذه العلوم بالنسبة للوضع الذى تعلم به فى المدارس والكليات والجامعات • وقد أصدرت لجنة المنح الجامعية التقارير الخاصة بهذه الحلقات الآن ، وتوزعها على نطاق واسع •

اذن فما هى القضايا التى تثار نتيجة لكل هذا التمحيص المتخصص ؟

وكيف أثيرت وحللت مشكلات التوتر بين منهج التعليم الموجه لفرع واحد من فروع المعرفة ، وبين الاتجاه للتخصصات المتداخلة ؟

وما هى المساعدات بالنسبة للمعاهد التعليمية ، والتنظيم الاجتماعى ، وما هى القيود التى تحول دون وضع سياسة متكاملة لتعليم علم الاجتماع ؟

فهذه وغيرها من القضايا الأخرى الكثيرة المرتبطة بها • سيواصل المربون ومخططو السياسة والأساتذة المتخصصون مناقشتها فى مناظرة واسعة النطاق •

وثمة أيضا قضية هامة تطورت بشكل حاد جدا فى العقدين السابع والثامن فيما يتعلق بالعلاقة بين النظرية ومحيط الهيكل الاجتماعى التى هى نتاج له • فقد تزايد الاحساس بأن مفاهيم علم الاجتماع والافتراضات المنهجية أو « النظريات »

لايمكن أن تنفصل عن القوى الاجتماعية والتاريخية التى هى ثمرة لها • وليس هذا تطورا جديدا للفكر الخاص بعلم الاجتماع فى الهند • فواقع الأمر أن مثل هذا الفكر كان قويا بما فيه الكفاية بالنسبة لعلم الاجتماع منذ البداية • فمن أوائل العقد الماضى هناك مناظرة هامة متواصلة حول احتمالية خلق علم أجتماع وطنى • وبقراءة محاضر الندوات التى عقدت عن طبيعة العلوم الاجتماعية الهندية ، ومحاضر الحلقات الاقليمية للدراسة الحرة التى عقدتها لجنة المنح الجامعية حول تحديث المناهج ، سيجد المرء أصداء لهذه المناظرة فى كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى وبخاصة علم السياسة وعلم الاقتصاد • وكما قال س • بى • باهمبرى « ان عالم السياسة الهندى لم يكن قادرا على خلق أى نوع من الاستقلال الذاتى للمنهج أو للفكر المتعلق بالمادة العلمية ، ولكنه كان شريكا فحسب فى الأثم الذى يعرض الطالب الهندى لأفكار لم يتم اختبارها أو تحليلها فى ضوء البيئة الهندية » •

وفى عام ١٩٧٧ أصدرت لجنة المنح الجامعية « مشروع مقترحات » لوحظ فيه بوجه خاص قصور النمط الاقتصادى الغربى القائم على التحليل المنطقى « للرأسمالية البحتة » الذى كان من الصعب أن يكون له أى معنى فى بلد مثل الهند ، وأضاف مؤلفو مشروع المقترحات هذا « أن الاقتصاديات القياسية من المفترض أن تفسر أسلوب العمل للاقتصاد الرأسمالى المتسم بالمثالية » ، واختتموا قولهم بأن « معظم المفاهيم النظرية التى نشأت فى محيط المجتمعات الصناعية المتقدمة فى الغرب قد أشربت لمجموعات من الطلاب غير المتشككين فى هذا البلد ، وليس من غير الطبيعى أن نجد هذه الوسائل العالية جدا للتحليل ذات فائدة ضئيلة بالنسبة لهؤلاء الطلاب لكى يفهموا الوضع الخاص بهم » • حقا ان الوعى بطبيعة مفاهيم ونظريات العلوم الاجتماعية يطرح مشكلات عديدة بالنسبة لتعليم هذه العلوم •

فثمة دعوى تقول : مادامت كثير من العلوم الاجتماعية ، وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، لاتشكل نمطا نظريا موحدا فلا ينبغى أن تدخل فى المراحل الدراسية الدنيا ، مثل : التعليم الثانوى المتقدم ، والمراحل الجامعية الأولى • كما تطرح مشكلة المنهج المتفق عليه أيضا ، لأن تعدد الاطارات النظرية الداخلة فى نطاقها تقحم أيدلوجية ليس من السهل حلها على الدوام •

وحينما تواجه عملية الاختيار بين اطار ما واطار متطرف آخر ـ يدخل فى نطاق النظرية ـ ضغطا من المؤتمرات الحزبية المعينة يكون الحل الوسط ، الذى يرى أنه الحل الملائم ، هو ماتراه الاكثرية • وينعكس هذا على التقارير الخاصة بتحديث مناهج معظم العلوم تقريبا •

أما التقرير الخاص بمناهج علم السياسة ، مثلا ، فينص على أنه يجب مراجعة هذه المناهج بحيث تتوفر ألفة الطلاب بكل مدارس الفكر الأساسية ، مع مراعاة النواحى الواقعية والمنهجية •

وفى الوقت الذى نجد فيه التقرير الخاص بتحديث مناهج علم الاجتماع

والأنثروبولوجيا الاجتماعية معبرا عن اتفاقه التـام مع مبـدأ ما تراه الأكثرية نجد أنه لايقف إلى جانب مستوى ما أو مضمون متسـق للنواحى المرتبطـة بكل من المفاهيـم المنهجية والموضوعات الواقعية التى تدرس للطلاب من خلال هذه المناهج • ويصر هذا التقرير على نوع معين من الاتساق لشكل المادة ، لا على اتساق مضمونها • وقد أوحى هذا الاتجاه نفسـه بمقترحات لتحديث المناهج فى الفـروع الأخرى لعلم الاجتماع • وعلى أية حال فان مسألة ارتباط مناهج علم الاجتماع بفروع العلوم الأخرى فأنها تنشأ أيضا من بيئاتها الأيدلوجية والتاريخية •

ففى البلاد النامية بصفة خاصة تبرز مسألة الوعى بالمضامين الايديولوجية من حيث صياغة المفاهيم المختلفة لعلم الاجتماع بروزا حادا بسبب تعرض هذه المضامين لمشكلات اجتماعية اقتصادية معينة •

ان علم الاجتماع المرتبط بهـذه البيئة لايعنى منهجا للمعرفة وحـدها ، من حيث قابليته للتطبيق النظرى لهذه المعرفة ، لفهم الحقائق الاجتماعيـــة الداخلة فى نطـاق البحث ، بل هو ذلك العلم الذى يمنح الطلاب قدرات ومهارات هم فى مسيس الحاجة اليها لتنمية المجتمع •

وفى المجتمعات النامية ليس للعلوم الاجتماعية كلهـا ـ باسـتثناء بعض العلوم الاقتصادية ـ قيمة اذا ما قيست باختبار الارتباط الاجتماعى • ومع ذلك فالطلب على التعليم العالى لايزال عارما ، وجيل الشباب يزداد عدداً • ولان تعليم العلوم الاجتماعية رخيص التكلفة نسبيا نرى الحكومات أنه من الملائم فتح كليات أو جامعات جديدة للعلوم الاجتماعية مع تسهيلات غير ملائمة بالنسبة للأجهزة العلميـــة والمكتبـات وهيئات التدريس المدربة •

ويسير التوسع فى تعليم علم الاجتماع بالهند على هذا المنـوال بـكل دقة • وهو توسع متشابك بدرجة غريبة مع نظام الطبقات الاجتماعية من ناحية ، ومع المتناقضات القائمة بين مراكز التعليم الحضرية والمحليـة من ناحيـة أخـرى • والواقـع أن هذين الأمرين مرتبط كل منهما بالآخـر ارتباطا وثيقا ، ويشـكلان صعوبات خطيرة لعمليات ومستويات تعليم علم الاجتماع • وهذه المستويات لاتزال عالية فى بعض الجامعات وفى المراكز التعليمية بالمناطق الحضرية فى الهند مثـل دلهى وككلتـا ومدراس وبومبـاى • ومناهج علم الاجتماع فيها تجذب الطلاب من المناطق النائية عن المدن ، وبخاصة أبناء الطبقة الوسطى ممن لديهم خلفية حضرية • كما أن لغة التعليـم هى اللغة الانجليزية ، وتقدم لأولئك الطلاب كثيرا من المؤلفـات والاكتشافات الدوليـــة فى علم الاجتماع • وأعضاء هيئات التدريس فى هذه الكليات والجامعات مؤهلون تأهيلا جيـدا ، ولديهـم المعلومات الكافية للعمل فى ميادين تخصصهم فى أرض الوطن وخارجه ، بالاضافة الى ما يتمتعون به من حساسية أيديولوجية وكثيرا مايقومون بمناقشـة هذه القضايا التى تعرض النمط المتبع لمزيد من المناظرات الفكرية فى الهند • والجامعات والكليات المحليه مقيدة بقيود شتى ، ومع ذلك فقد يصادف المرء أن يجد عضوا ممتازا فى هيئة التدريس

بهذه المعاهد العلمية · ولكن أغلبية أعضاء هيئات التدريس في هذه الجامعات مقيدون لافتقارهم الى التفاعل الأكاديمى مع المراكز التعليمية الأخرى ، بسبب اللغات الاقليمية المستخدمة فى التدريس للطلاب · كما أنهم يعانون من نقص التسهيلات المكتبية والأعباء الثقيلة للتدريس وظروف العمل السيئة · ولقد أثارت حلقات الدراسة الحرة التى عقدتها لجنة المنح الجامعية لتحديث مناهج علم الاجتماع هذا القضايا مرارا وتكرارا · أضف الى ذلك أن الطلاب يأتون من أسرات ربما تكون قد تخرجت فى كلية أو جامعة من جامعات الجيل الأول ، وتكون خلفيتهم التعليمية ضعيفة · وهذا الجانب المحدود لتعليم علم الاجتماع ليس مقصورا على الكليات والجامعات · ويكمن الحل فى اتخاذ سياسة متكاملة لتحسين التعليم على جميع مراحله · أنها مشكلة منهجية تتطلب حلا منهجيا · وعلى الرغم من أن هناك مناظرات مكثفة حول هذا الموضوع فان الحل الفعال الذى يستوجب الاحترام لم يوجد بعد ·

اتجاه التخصصات المتداخلة

لقد وجد اتجاه التخصصات المتداخلة فى تعليم قلة من العلوم الاجتماعية بالهند منذ بداية ادخال هذه العلوم فى الكليات والجامعات · ويمكن الاستشهاد – فى هذا الصدد – بعلمى الاجتماع والأنثروبولوجيا كأمثلة طيبة · فلأسباب تاريخية بدأ علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية – الذين تلقوا تعليمهم فى الجامعات البريطانية – يشتغلون أقسام علم الاجتماع · وكان هذا العلم يدرس الى جانب علوم الاقتصاد فى بعض الجامعات والى جانب الفلسفة أو علم السياسة فى بعضها الآخر · ولكن تفاعلات هذا التداخل كانت محدودة فى حالتى علم السياسة وعلم الاقتصاد · أما اليوم فقد ثبت أن حاجة مناهج فروع معينة لعلم الاجتماع الى التخصصات المتعددة والمتداخلة قد أصبحت فى المرتبة الأولى · وقد أقرت حلقات الدراسة الحرة التى عقدتها لجنة المنح الجامعية هذه الحاجة بشكل واضح · اذ ينص التقرير الخاص بمناهج العلوم الاقتصادية على ما يلى :

« لقد عبرت حلقات الدراسة الحرة كلها عن اهتمامها الكبير بالتخصصات المتداخلة ، حيث ثبت أن الاقتصاد الهندى غير مستقل ذاتيا ، وليس بمنأى عن التأثيرات السياسية والاجتماعية والثقافية ، كعلوم الاقتصاد الغربية ، وأن أى مشكلة من المشكلات الكبرى التى يواجهها ، كالفقر والبطالة وعدم المساواة الخ ، لايمكن فهمها بالتركيز على العامل الاقتصادى وحده ، ولذلك فمن الضرورى أن تتداخل العلوم الاقتصادية فى علوم اخرى » ·

وعلى أية حال فقد نلاحظ أنه فى الوقت الذى تكيل فيه التوصيات المديح لمبدأ ضرورة ادخال مواد من التخصصات المتداخلة فى علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع تكون هذه التوصيات متسمة بالحذر الى حد ما ، بل متسمة بالشك من ناحية التطبيق الفعلى فى المستقبل القريب ·

أما التقرير الخاص بحلقة الدراسة الحرة للعلوم الاقتصادية فيظهر بوضوح تام المصاعب التى تكتنف تطوير مناهج التخصصات المتداخلة • ان كل ما نحتاج اليه هو ادماج المعرفة المطلوبة لعلم الاقتصاد بغيرها من العلوم المرتبطة به الى جانب منهجية جديدة للتدريس والبحث •

ولايتحقق ذلك على وجه فعال بمجرد ادخال مواد من العلوم الاجتماعية المرتبطة بعلم الاقتصاد ، التى يواجه كل منها معضلة مماثلة • ويقتبس التقرير بيان الجمعية الاقتصادية الهندية لعام ١٩٧٤ على أساس أنه الركيزة الوحيدة للاتفاق الجماعى فى الرأى فيما يتعلق بهذه المسألة التى تثير الحنق • ولقد ثبت أن الوسائل والمفاهيم الشائعة للعلوم المختلفة لم يتم تطويرها حتى الآن •

فبينما كان يجب تشجيع مثل هذه الاتجاهات بكافة الوسائل الممكنة فمن الواضح أن التعليم لم يستطع أن يجعل منهجا متداخلا فى عدة تخصصات فى الوقت الحالى • أضف الى ذلك أنه فى هذه المرحلة لتطوير الجامعات الهندية كانت هناك حاجة لتعزيز التعليم فى كل علم من العلوم القائمة بذاتها بدلا من القيام بتجارب عشوائية للتعليم وفقا لاتجاه التخصصات المتداخلة •

أما تقارير حلقة الدراسة اخرة لعلم الاجتماع ، والأنثروبولوجيا الاجتماعية ، فأنها لا تعبر الا عن موافقتها على اتجاه التخصصات المتداخلة • كما يوصى التقرير الخاص بعلم السياسة بادخال مواد اختيارية من الفروع الاخرى لعلم الاجتماع • ومن الصعوبات التى تواجه اتجاه التخصصات المتداخلة أنه يشمل ادماجا حقيقيا لمفاهيم ومناهج كل منها نظرى ومرتبط بالبنية الاقتصادية وهذه الصعوبات النظرية راسخة الجذور بسبب الأصل التاريخى الغربى للعلوم الاجتماعية الهندية • وفى الوقت الحالى يعاد التفكير والصياغة لهذه النوعيات ولهذا المخطط النظرى • ويسود شعور بأن ذلك من الضرورات الملحة • ونشارك فى هذا الرأى تقارير المجلس الهندى للبحوث الاجتماعية • ومن الواجب أن تتم عملية اعادة التفكير هذه على مستوى كل علم مستقل بذاته أولا ، وقبل القيام بأى مجهود طموح لوضع منهج متكامل لعلم الاجتماع ، ووضع أساس متين لاتجاه التخصصات المتداخلة بقدر الامكان •

أما الصعوبة الثانية فمن ناحية الهيكل التنظيمى • وقد سميناها التناقض بين المراكز التعليمية الحضرية والمحلية • فالكليات والجامعات الهندية لاتشكل هيكلا تنظيميا متجانسا أو ما يقرب من هذا الشكل من حيث المستويات وكيفية التعليم والبحث • ولذلك فالأمر يتطلب مجهودا خارقا لتحسين مستوى تعليم العلوم القائمة بذاتها • ويعنى هذا عملية تخطيط طويلة المدى • وحينما توضع قاعدة سليمة لتعليم هذه العلوم فحينئذ فقط توجد احتمالية ادخال اتجاه التخصصات المتداخلة فى العلوم الاجتماعية • أن تعليم العلوم الاجتماعية من خلال هذا الاتجاه من المشاكل المعقدة بحق • وسبب ذلك أنه سيطلب من المدرسين وضع التجديدات النظرية والمنهجية اللازمة لتنفيذ مثل هذا الاتجاه • وهو أمر عسير أيضا لأنه يتطلب خلق

وسط أكاديمي يمكن أن يتأكد فيه تحسين النظرة العامة الى مثل هذه التجديدات بأجراء تغييرات في الهيكل الاكاديمي الاداري ، والمؤسسات المهنية ، واختيار المدرسين وتجنيدهم للعمل • وفي معظم المناقشات الخاصة بما يعقد من آمال على تدريس التخصصات المتداخله واجراء البحوث المرتبطة بها تفنح القضايا وتغلق على مستوى امكانات الادماج النظرى أو النموذجي ، دون اثارة القضايا الخاصة بالتغييرات المعادلة في هيكل المهنة الاكاديمية ، الأمر الذى يتعارض مع اتجاه التخصصات المتداخلة من حيث التدريس والبحث •

فتجنيد هيئات التدريس والادارة في معظم الجامعات الهندية يتم بواسطة الأقسام المتخصصة في علم واحد • وفي ظل بداية كهذه ، تعتمد كل أنواع الترقى لأعضاء هيئات التدريس في المستقبل على بحوثهم وخبراتهم في هذا العلم ، مما يساعد على عدم تشجيع اتجاه التخصصات المتداخلة • فضلا عن أن هذا الولاء للعلم الواحد ، وفي اطار هذا الهيكل القائم على الأقسام المتخصصة ، وما يحيط به من صراعات حتمية أو منافسات مع الأقسام الأخرى من أجل الموارد والكوادر المالية لأعضاء هيئة التدريس ، الخ ، يميل الى اغلاق الطريق في وجه احتمالات التدريس للتخصصات المتداخلة أو القيام بالبحوث المرتبطة بها •

تجربة جامعة جواهر لال نهرو

على العكس من الخلفية التى أشرنا اليها فيما سبق فان تأسيس جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي يشكل تجديدا أكاديميا جريئا • ويتفق معنى هذا التجديد مع كل من مفهوم الاهداف الاكاديمية للجامعة ومع تلك الاهداف الخاصة بالعلوم الاجتماعية • كما أن توصيل المعرفة الخاصة بكل من العلوم الطبيعية والاجتماعية من منظور التخصصات المتداخلة هو جزء متكامل من سياستها التربوية • فأنشطة هذه الجامعة منظمة من خلال مدارس على خلاف الجامعات الهندية الأخرى • والتدريس والبحث في مجالات المعرفة التى تدخل في اختصاص كل مدرسة تقوم بهما مدارس حشد لها مدرسون ممن لديهم خلفية في التخصصات المتداخلة ، وليسوا من الأقسام المتخصصة ، التى تكون هيئة التدريس فيها متخصصة في علم واحد • ويعزز هذا التجديد في الهيكل التنظيمي نفسه مبدأ تدريس التخصصات المتداخلة في اطار معين •

ولكى نفهم اسهام جامعة جواهر لال نهرو في تعليم العلوم الاجتماعية المتداخلة في تخصصات عدة فمن الضرورى أن نحلل القيود والمزايا لهذا الاطار الهام ، الذى هو نوع من المزج الدقيق بين التركيز على علم بعينه وبين التخصصات المتداخلة • وقد انعكس كلاهما على مستوى تنظيم مراكز المدرسة وتدريس المناهج في هذه المراكز •

ولمدرسة علم الاجتماع ثمانية مراكز هى : مركز الدراسات التاريخية ، ومركز التنمية الاقليمية ، ومركز الدراسات السياسية ، ومركز الدراسات الاقتصاديه والتخطيط ، ومركز النظم الاجتماعية ، ومركز الدراسات التربوية ، ومركز الدراسات

الصحية للمجتمع المحلى والطب الاجتماعى ، ومركز علم السياسة • وتقوم المراكز الخمسة الأولى منها بالتدريس لمستوى الدراسات العليا أو لطلاب درجات الماجستير والدكتوراه فى الفلسفة ، والماجستير فى الآداب ، بالاضافة الى الأنشطة الخاصة بالبحوث • أما المراكز الثلاثة الأخيرة فلا تقوم بالتدريس لطلاب درجة الماجستير فى الآداب بل لطلاب درجتى الماجستير والدكتوراه فى الفلسفة ، ومعظم أعضاء هيئة التدريس بها يدرسون مناهج التخصصات المتداخلة • والبحوث التى تجرى فى هذه المراكز موجهة الى حد كبير • ومثال ذلك أن أول رئيس لمركز الدراسات الصحية للمجتمع المحلى والطب الاجتماعى كان من الأساتذة الحاصلين على درجة علمية فى الطب ومن الدراسين للأنثروبولوجيا الاجتماعية • كما كان الرئيس السابق لمركز علم السياسة من علماء الطبيعيات ، ورئيس مركز الدراسات التربوية كان من علماء الاقتصاد • واذا استعرضنا أيضا تخصصات أعضاء هيئة التدريس فى هذه المراكز الثلاثة نجد توزيعا متوازنا للعلوم الاجتماعية المختلفة • كما أن المناهج التى تدرس لطلاب درجة الماجستير فى الفلسفة فى كل مراكز المدرسة تخدم هدفين باعتبارها درجة علمية نهائية أو درجة تمهد للحصول على الدكتوراه فى الفلسفة • وهذه المناهج فى المقام الأول تشمل التخصصات المتداخلة هيكلا واتجاها • وحيث أن هذه المراكز الثلاثة تدرس لهذه المرحلة فحسب فجل اهتمامها بالتخصصات المتداخلة •

أما المراكز الخمسة الأخرى فلها اتجاهات مزدوجة فى التدريس والبحث ، تتركز على كل من « العلم الواحد » والمناهج المتداخلة • فدرجة الماجستير فى الآداب التى تمنحها هذه المراكز تكون فى علم بعينه مثل : التاريخ ، الجغرافيا ، السياسة ، الاقتصاد ، الاجتماع • أما درجة الماجستير فى الفلسفة فلا تمنح بأية حال فى علم بعينه ، بل فى بحث مشكلة تدخل فى نطاق هذا العلم • أما من ناحية تدريس علم بعينه فى مرحلة الماجستير فى الآداب فقد رئى أن الطالب محتاج الى دراسة علوم أخرى لاتكون بالضرورة من العلوم الاجتماعية فقط • ونتيجة لذلك فلابد لطالب الماجستير فى الآداب أن يدرس على الأقل مادة علم مناهج البحث ، ومادتين فى علوم أخرى غير العلم الذى يحضر فيه رسالته ، ومن ثم فمن المحتم أن تكون هذه المواد الثلاث ضمن الست عشرة مادة التى يدرسها طالب الماجستير فى الآداب •

ومعظم أعضاء هيئة التدريس بهذه المراكز الخمسة متخصصون فى العلم الذى يدرسونه ضمن المواد المقررة لمرحلة الماجستير فى الآداب ، وقلة منهم متخصصون فى الفروع الأخرى لعلم الاجتماع • وهذا التركيز على التخصصات المتداخلة ليس شاهدا فحسب على احتياج طلاب الماجستير فى الآداب الى دراسة مواد من العلوم الاجتماعية والطبيعية الأخرى ، بل من حيث صياغة المفاهيم للعلوم المستقلة بذاتها • وهذا فى الواقع هو الاسهام العظيم لكلية علم الاجتماع بجامعة جواهرلال نهرو فى تعزيز الاتجاه لمناهج التخصصات المتداخلة ، وتدريسها من خلال علم مستقل بذاته • فاذا استعرضنا المواد التى تدرس لنيل درجة الماجستير فى الآداب فى علم التاريخ أو الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو الجغرافيا • نلاحظ من صياغة المتن الأساسى للمواد

يبذل أقصى ما فى وسعة من جهد لتوجيه مضمون المعرفة للعلم القائم بذاته الى دراسة نظام وعمليات المجتمع بصفة عامة • وهذه السمة التطبيقية ، وهذا التوجه الى المشكلة والمناهج ، ومما وراء المقدمات المنطقية النظرية نفسها ، أن كل مركز من هذه المراكز فى هذه العلوم ، بل مضمون المرنة بفرعيات العلم نفسه ، تميل الى تعزيز الاتجاه الى منهج التخصصات المتداخلة فى أفق الفكر •

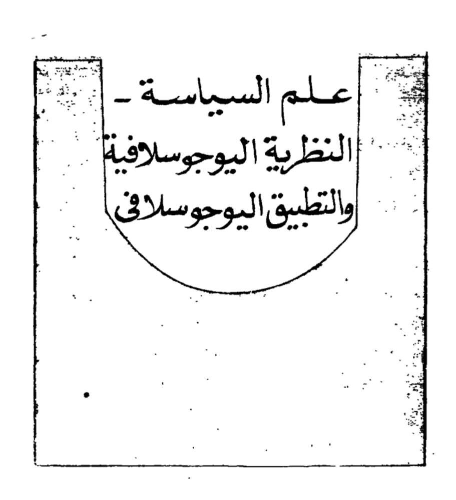
وعلى أية حال فأن هذا الاتجاه يبلغ الذروة فى المرحلة الخاصة بالدراسة لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه فى الفلسفة • ولكن على الرغم مما تحقق من نتائج حتى الآن فان تجربة جامعة جواهر لال نهرو من حيث الاتجاه لمنهج التخصصات المتداخلة مازالت فى دور الاختبار • فالقيود التى تواجه جهودها الناجحة متعددة حقا ، وأول هذه القيود الهامة هى الثقافة الاكاديمية فى الهند بوجه عام ، ذلك لأن الأقسام فى كل الجامعات الأخرى منظمة على أساس قيامها بتدريس علم بذاته ، وتمنح درجات الماجستير فى الآداب والفلسفة ، ودرجة الدكتوراه فى الفلسفة فى العلم المتخصصة فيه • ولذلك يجب أن تعرف جامعة جواهر لال نهرو هذه الحقيقة وهى تضع حدودها للتجديد • أما القيد الثانى فهو ما عانت تجربته مراكز هذه الجامعة بدرجات متفاوتة من حيث اعتراف أعضاء هيئات التدريس بصلاحية العلوم الاجتماعية الأخرى ، وارتباطها بتفكيرهم وبحوثهم فى العلم المراد البحث فيه •

وبعد ، فثمة أيضا تلك القيود التى تنشأ فى أغلب الأحيان بين عملية التعليم والبحث ، والنتائج المرجوة من عضو هيئة التدريس المتخصص فى فرع علمى يعتبر أقلية وسط مركز أغلبية فروع العلوم فيه موجهة • وكثيرا ما يدور الجدل حول هذا المستوى سواء كان كبيرا أو صغيرا ، وربما يؤدى ذلك الى اعادة توجيه هذا العضو من أعضاء هيئة التدريس •

كما يدخل التفاعل الأكاديمى بدوره بين المتخصصين فى علم واحد بالمراكز المختلفة ، وبين الذين يعارضون الاحتكاكات الأكاديمية بين أعضاء هيئات التدريس داخل هذه المراكز •

ولهذه المواقف أبعاد تربوية وانسانية تثير كثيرا من المشكلات المتسمة بالعناد ، أو بالأحرى مشكلات مماثلة لتلك المشكلات الخاصة بدريس العلوم الاجتماعية من منظور منهج التخصصات المتداخلة •

ونحن نعلم بوجه عام أن هذا الموقف يتطلب قدرا معينا من الألفة الانسانية الى جانب الألفة الفكرية بين أعضاء هيئات التدريس للفروع العلمية المتنافسة ، وهذا أمر يصعب تحقيقه فى أغلب الأحوال •



●● ان تطور العلوم الاجتماعية ، وخاصة علم السياسة ، كان دائما انعكاسا ومقياسا لمدى الديموقراطية فى مجتمع • فدعم الديموقراطية وتعميقها ، وتوسيع قاعدتها الاجتماعية ، كل هذا أدى دائما الى التقدم فى الميدان العلمى والى انطلاقات جديدة فى مجال حريات وحقوق الانسان والمواطن • هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ترتب دائما على حكم الطغيان والسيطرة التكنوقراطية والبيروقراطية ركود العلوم الاجتماعية والسياسية وهبوطهما الى مجرد علم تبريرات سياسية بحتة •

وفى يوغوسلافيا الاشتراكية التى تأخذ بأسلوب الادارة الذاتية كان تقدم علم السياسة وتطوره متمشيين مع عملية تطبيق الديموقراطية فى المجتمع اليوغوسلافى واقامة الادارة الذاتية باعتبارها أساس التنظيم الاجتماعى •

كان علم السياسة موضع التقدير ، ووقف على قدم المساواة مع المذاهب الأخرى فى العلوم الاجتماعية • وفى أوائل العقد السابع من القرن الحالى فتحت كليات للعلوم

الكاتب : باسا سباديجر

أستاذ علم السياسة الدولية بجامعة بلجراد

المترجم : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته من مؤلفاته : مشكلة القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول فى العالم ، اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية ٠ كما ترجم عشرات الكتب منها رأس المال لماركس ٠

السياسية فى المراكز الثقافية والاجتماعية الرئيسية (بلجراد ، زغرب ، لوبليانا ، سيراجيفو) ٠ وبالاضافة الى هذا أنشئت مراكز عدة للبحث العلمى بغرض اجراء الدراسات النظرية والتجريبية عن الظواهر السياسية ٠

ولقد أبدى جيل الشباب فى يوغوسلافيا اهتماما قويا بالعلوم السياسية ٠ مثال هذا أن كلية العلوم السياسية فى بلجراد يلتحق بها سنويا ٦٠٠ من الطلاب المتفرغين ، فى حين يبلغ مجموع الطلاب من المتفرغين ومن الذين يدرسون نصف الوقت حوالى ٦٠٠٠ طالب ٠ وهذا الاتجاه وعمقه سياسة نشر نشيطة جدا ، فصدرت مؤلفات عديدة فى العلوم السياسية ، الى جانب ترجمات من لغات أجنبية كثيرة ٠ وفى الوقت الحاضر تؤدى جمعية العلوم السياسية التى أنشئت فى بداية العقد السادس دورا هاما فى حياة البلد العامة والسياسية ، كما انها أيضا من الأعضاء المؤسسين فى الجمعية الدولية للعلوم السياسية ٠ وفضلا عن هذا فثمة اجتماعات دولية عديدة للعلوم السياسية عقدت فى يوغوسلافيا فى السنوات الحديثة ٠ وبرغم أن علم السياسة اليوغوسلافى خرج فى بلد يفتقر الى تقليد عريق على نحو ما نلقاه فى بلاد أخرى معينة فأن أبوابه مفتوحة أمام جميع الاتجاهات الدولية فى العلوم الاجتماعية والسياسية ، فى حين يحاول

اقامة علاقات ودية مع كافة المنظمات الوطنية الأخرى للعلوم الاجتماعية ومقاومة جميع صور الاحتكار والتسلط والضغط العقائديين •

ان العالم الحديث لا يشهد أزمة نظم سياسية فحسب ، وانما يشهد أيضا أزمة فى علم السياسة • فقد أسفر فرص سلطان الدولة الشامل على المجتمع عن أزمة أصابت المؤسسات الديموقراطية ، وبالتالى عن ركود فى تطوير علم السياسة الذى ظل يعيش فى داخل اطارات النظريات السياسية القديمة أو عرض خدماته على المراكز الجديدة للقوة السياسية والاقتصادية • وأدت اشكال الحكم البيروقراطية الى صبغ هذا العلم بالطابع البيروقراطى • أصبح أساس العلاقات والنظم السياسية النظرى تخطيطيا ومبنيا على معايير صورية ، وحاق الاهمال بالأساس الحيوى الذى يقوم عليه كل نظام سياسى وبمعايير تقويمه الجوهرية أى بمركز ومصالح الانسان والمواطن فى داخل النظام •

وكان للتغييرات الثورية فى العالم تأثير على التقدم فى علم السياسة ، ولم تخلق دائما ظروف مواتية لتطوره •

فتحت ضغط اتجاهات عقائدية معينة ، وخاصة ضغط الستالينية ، تطور علم السياسة المبنى على الماركسية ببطء • لم يتناول المسائل السياسية التى تتصل بالديموقراطية الاشتراكية ومركز الانسان ، وانما غلب عليه الاهتمام بالمشكلات المتصلة بالدولة وبنيانها وبسلطة الحكومة ، الخ • كانت أسباب هذا عديدة ، وليس فى الامكان هنا تحليلها بالتفصيل • ومع كل فنود أن نبين أنه خلال تلك الفترة تعرض علم السياسة أولا للضغوط التى فرضتها المادية المبتذلة ، ونعنى بها نوعا مبسطا من التفسير الاقتصادى ، كان ينظر فيه الى العلاقات والمؤسسات الدولية على أن لها شكلا فحسب ، دون أن يكون لها مضمون حقيقى • وبدأ هذا موقعا قاصرا من السياسة والقانون لا يتضمن سوى العلاقات الشكلية ولا ينطوى على العلاقات السياسية القانونية الحقيقية بمحتواها الاجتماعى وثانيا : أدى المذهب الذاتى البيروقراطى الذى تعتبر الستالينية التعبير المتطرف عنه الى توقف تام فى تطور علم السياسة ، ومر وقت طويل قبل أن يصل الى المركز الذى كان يستأهله بين العلوم الاجتماعية الأخرى •

ان النقد الشديد الذى وجه الى المفهوم الستالينى عن المجتمع ، والذى بدأ فى عام ١٩٤٨ خلال الصراع مع يوغوسلافيا ، خلق مجالات وامكانيات جديدة لتطور علم السياسة ، لقد بدأ يتطور كعلم اجتماعى مستقل ويكتسب سمعة معينة ومركزا فى المجتمع • وفى هذه العملية قدمت النظرية اليوغوسلافية والتطبيق اليوغوسلافى اسهاما له شأنه ، اذ كانت يوغوسلافيا أول من شق أرضا جديدة وفرض مسائل جديدة على السياسة وعلم السياسة تبدأ من الفرد أى من الرجل العامل باعتباره الأساس الحيوى الذى يقوم عليه نظام سياسى بأسره •

كان للأخذ بالادارة السياسية ولبناء نظام سياسى جديد على مثل هذا الأساس أهمية طويلة الأمد بالنسبة لتطور علم السياسة فى يوغوسلافيا • ان القضاء على كافة صور الاحتكار المتولد من الملكية فى يوغوسلافيا ، والذى هو عملية متصلة أكثر منها

حقيقة واقعة ، خلق فجأة مجالا عريضا جدا وملائما بشكل لا مثيل له لتطور العلـــوم الاجتماعية بوجه عام وعلم السياسة بوجه خاص ٠

ويقوم النظام الاجتماعي والسياسي اليوغوسلافي على سلطة الشعب العامل ، أي على الذين يتولون ادارة أمورهم ، وينتظمون كمنتجين أحرارا ومتساوين في المنظمات العمالية الاساسية وغيرها من أشكال المشاركة التي عن طريقها يسيطرون على توزيع نتائج عملهم ٠ وفيما يتعلق بالتنظيم الاقليمي يجرى انتظام عمال يوغوسلافيا (١) في جمعيـــات محلية هي التعبير الاقليمي عن الادارة الذاتيـــة ،(ب) في كوميونات تعتبر المجتمعات الاجتماعية والسياسية الأساسية التي يتم فيها اتحاد ديموقراطي بين المصالح ، (ج) في الجمهوريات باعتبار أنها مجتمعات حكومية تدير أمورها بنفسها وقومية ، (د) وفي الاتحاد الفيدرالي الذي يحققون في داخله حقـوقهم القومية في الســـيادة والادارة الذاتية ٠ ومن خلال مثل هذا التنظيم يحقق العمال مصالحهم في مجالات الثقافة والعلم والرفاهية ، الخ ، وهي مجالات كانت من قبل خارج نطاق نفوذهم ٠

وثمة فروض أساسية عدة تقوم عليها النظرية الســـياسية ، لها أهمية خاصـــة بالنسبة الى المزيد من تطور علم السياسة ٠ فأولا يعتبر ذبول الدولة وفناؤها لا تقويتها شرطا لاغنى عنه لاقامة نظام سياسي مبني على الادارة الذاتية الاشتراكية ٠ فأية تقوية للدولة التي سوف « تنفجر » في وقت ما في المستقبل كما تتفجر فقاعة صابون ، بمثل السذاجة التي تخيلها أصحاب هذه النظرية الديالكتية ، يعني في الحقيقة صبغ المجتمع بالطابع البيروقراطي وارجاء تحوله الى الديموقراطية بالنسبة الى المستقبل البعيد ٠

ويتجه علم السياسة المبني على الماركسية بخطى بطيئة جدا نحو نبذ المفهوم الهيجلي عن الدولة باعتبارها القوة السياسية المطلقة ، القادرة على كل شيء ، والوحيدة ٠ لقد ظل مفهوم الدولة والسلطة السياسية ، وخاصـة في دولة بورجوازية ، يثقــل كاهل علم السياسة زمنا طويلا ٠ وبالمثل تعريف الدولة بأنها احتكار للعنف السياسي هو تعريف مبسط جدا ولا يناسب التحليل الســياسي الكمي وخاصــة عندما يتعلق الأمر بالنظم السياسية المعاصرة ٠ لا نريد بهذا أن ننكر أهمية هذا التعريف الماركسي ، ولكننا نود أن نبين أن على علم السياسة أن يسير خطوة أبعد ويتغلغل في جوهر السلطة السياسية ٠ وخاصة علم السياسة الذي ينبثق من المفهوم الماركسي المتعلق بذبول الدولة وفنائها ٠

وفيما يتعلق بتحقيق حريات الناس وحقوقهم فالســـلطة الســياسية في المجتمع المعاصر لا تتركز فحسب في أجهزة الدولة بالمعنى الضيق لهذا المصطلح ٠ ان المواطن لا يلتقي بالدولة باعتبارها أحتكارا للعنف المادي الا في الحالات المتطرفة ٠ ومع كل فهو على اتصال واحتكاك بصفة مستمرة بالأجهزة الكبيرة (توفير القوة الكهربية ، الرعاية الصحية ، خدمات النقل والخدمات البريدية الأخرى ، الخ) التي هي عبارة عن هيئات يتركز فيها قدر كبير من القوة السياسية والاقتصادية وليس للمواطن عليها نفوذ من الناحية العملية ٠

ان نظرية وتطبيق نظام سياسي قائم على الادارة الذاتية انما يتجاوزان حدود المدى

الضيق والناقص لعلم السياسة الذى لا يتناول سوى مشكلات الدولة وسلطة الحكومة . فعلم السياسة المنبثق من الادارة الذاتية ومن النظام السياسى الذى يتمشى معها يهيىء مدخلا جديدا الى علم السياسة أكثر اتفاقا مع الأزمنة التى نعيش فيها .

لقد أحدث تطور الادارة الذاتية فى يوغوسلافيا تغييرات ثورية فى مجال تنظيم المجتمع . مثل هذا التنظيم على أساس تكوين مجموعات من المصالح تتولى ادارة شؤونها ، تتحقق فيها حرية تبادل العمل ويتم التوفيق بين مصالح مستهلكى وموردى الخدمات فى التعليم والثقافة والخدمات الصحية الخ ، القول ان هذا التنظيم له أهمية خاصة بالنسبة الى صبغ المجتمع بالديموقراطية ، ذلك أنه يمكن المواطن من أن تكون له رقابة ونفوذ مباشران على السياسات فى جميع هذه الميادين . وتحقيق الادارة الذاتية فى هذين المجالين يوفر النظرية السياسية المنبثقة من مفهوم ذبول الدولة مع تأكيد لمبادئها ، ويشكل فى الوقت نفسه شرطا لتحقيق ذلك المفهوم .

ثانيا : لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون ديموقراطية . لقد نشأ مذهب الديموقراطية الاشتراكية اليوغوسلافى خلال حرب التحرير الوطنى والثورة الاشتراكية . وتقوم الديموقراطية الاشتراكية فى يوغوسلافيا على الدور الاجتماعى والسياسى للطبقة العاملة وجميع المواطنين الآخرين. انها لا تصدر عن التعددية السياسية للزعامة والمصالح الحزبية (كما فى الدول التى فيها نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب) ، ولكنها تصدر من تعددية مصالح الطبقة العاملة ، وهى المصالح التى تتولى تسيير شؤونها ، ومما لهذه الطبقة من منظمات وجمعيات تأخذ بأسلوب الادارة الذاتية .

الادارة الذاتية تعنى القضاء على أى نوع من الاحتكار ، سواء فى داخل نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب . قد يكون لمثل هذه النظم الحزبية أدوار تقدمية فى ظل ظروف معينة ، وهذا يتوقف على مجرى التحـولات الثورية . ففى الفترة الثورية من سيطرة الدولة على وسائل الانتاج كان المجتمع اليوغوسلافى قائما على نظام قوامه الحزب الواحد . ومع ذلك فلو أنه قام نظام دائم على أساس الحزب الواحد لكان معنى هذا تقييد الديموقراطية ، وذلك بسبب الخطر الماثل دائما ، وهو أن ينحرف الى نظام ستالينى قائم على حزب واحد ، على ما أوضح ادوار كاريللى صاحب نظرية الادارة الذاتية الممتاز ، فى كتابه « اتجاهات تطور النظام السياسى للادارة الذاتية الاشتراكية » (بلجراد ، الشيوعى ، ١٩٧٧) .

فى النظام السياسى القائم على الادارة الذاتية الاشتراكية لا يمكن أن تقوم العلاقات على التسلسل الهرمى ، ان حكم دائرة ضيقة أو الاحتكار السياسى يفرضه القادة الحزبيون ، ولكنها تقوم على اتفاقات الادارة الذاتية والمواثيق الاجتماعية . وهذا يدعو للقضاء على مفاهيم الدولة البورجوازية وبقاياها ، اذ لا تستطيع الادارة الذاتية التعبير عن مصالحها عن طريق الديموقراطية التمثيلية التقليدية ، ولكنها تعبر عنها من خلال المؤسسات التى يفوضها نظام هذه الادارة . وعلى ذلك فتطبيق نظام التفويض له أهمية ثورية ودور جوهرى يلعبه فى تحقيق المزيد من تطور النظام السياسى المبنى على الادارة

الذاتية الاشتراكية • والحق أن نظام التفويض المنبثق من الديموقراطية المبنية على الادارة الذاتية يجعل في الامكان اجراء تأليف ديموقراطي بين مصالح جميع العاملين والمواطنين وما يتبعهم من منظمات الادارة الذاتية وجمعياتها •

ثالثا : نأتي الى تعددية المصالح التي تباشر الادارة الذاتية • ان الدور الأساسي للمؤسسات السياسية الديموقراطيه هو ضمان التنسيق الديموقراطي المباشر بين مصالح العاملين الحقيقية • وفي تلك العملية من التنسيق بين المصالح ينبغي أن يكون لصالح الطبقة العاملة الطويلة الأجل دور حاسم •

وعلى ذلك ففي نظام تعدديه المصالح التي تتبع أسلوب الادارة الذاتية لا تحظى جميع المصالح بنفس الأهمية الاجتماعية • ومن ثم فالمصلحة المشتركة ليست عبارة عن مجموع عدد كبير من هذه المصالح وحسب ، ولكنها نتيجة عملية من التأليف الديموقراطي في صورة اتفاقات بشأن الادارة الذاتية ومواثيق اجتماعية تلعب فيها القوى الاجتماعية المنظمة دورا فعالا • واذ تفعل هذا يجب أن نذكر مستوى تطور مجتمعنا والعلاقات بين القوى الاجتماعية ، كما نذكر اتجاهات نحو تحويل تعددية مصالح الادارة الذاتية الى تعددية حزبية • فالمجتمع اليوغوسلافي ما يزال يشتمل على اتجاهات بيروقراطية وتكنوقراطية تحاول ابعاد الادارة الذاتية عن عملية اتخاذ القرارات •

والغرض الرابع الذي يجب النظر فيه هو ذلك الذي يعتبر القوى الاجتماعية المنظمة عوامل أساسية في النظام السياسي •

من المسائل الجوهرية التي تواجه العمل على تحقيق المزيد من تطور علم السياسة مركز ودور القوى الاجتماعية المنظمة وخاصة قوى عصبة الشيوعيين اليوغوسلاف •

فباعتبار أن هذه العصبة هي المنظمة الأيديولوجية والسياسية الرئيسية فيجب أن تشارك في نظام الادارة الذاتية الاشتراكية • يجب أن يكون لها وجود عند ما تجرى عملية اتخاذ قرارات الادارة الذاتية ، ومنها مثلا منظمات وهيئات الادارة الذاتية ، ومجالس العمال ، ومجموعات المصالح ، ونظام وجمعيات التفويض • واضح أن هذا التحديد لمدى أنشطة عصبة الشيوعيين يتجاوز مفاهيم نظم الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب •

مثل هذا الدور ، وهو غير جديد بصفة أساسية ولكنه لم ينفذ تنفيذا كافيا من الناحية العملية ، لا يعني أضعاف دور عصبة الشيوعيين الاجتماعي أو اندماجها مع المنظمات الاجتماعية والسياسية الأخرى وقبول التلقائية • ان الأفكار التي ينبغي للنظام السياسي اليوغوسلافي أن يتطور وفقا لها في اتجاه التعددية السياسية مع النوع المتعدد الأحزاب ، هذه الأفكار لا تلقى القبول حيث أنها تغفل حقيقة هي أنه في الاشارة الى التعددية في يوغوسلافيا لا تتمثل لمشكلة في تعددية الاحزاب السياسية ، ولكنها تتمثل في تعددية المصالح الآخذة بأسلوب الادارة الذاتية ، وهو ما يعني أن القوة الدافعة الأساسية في المجتمع اليوغوسلافي هي الادارة الذاتية وليست الدولة والجهاز السياسي أو الصرح التكنوقراطي •

ويزداد الاحساس فى يوغوسلافيا وغيرها بالحاجة الى نظرية سياسية شاملة فى الاشتراكية بدونها يكون من المستحيل بناء نظام اجتماعى يقوم على الادارة الذاتية ، وهذا يفسر ما لعلم السياسة من أهمية كبيرة فضلا عن مسئولية عظيمة ، ان بناء نظام اجتماعي أساسه الادارة الذاتية يفرض مهام جديدة على علم السياسة ويخصص له مركزا ودورا يسموان على كافة الأطر السابقة • سوف نشير الى عناصر مهمة بالنسبة لفحص العلاقات بين علم السياسة والادارة الذاتية •

ولقد قدم علم السياسة فى يوغوسلافيا اسهاما له شأنه فى الصياغة النظرية والعملية للنظام الاجتماعى القائم على الادارة الذاتية • لكن اقامة نظام كهذا تتطلب أساليب جديدة فى فحص مركز علم السياسة ودوره • صحيح أنه يعمل ببطء على استبعاد بعض مفاهيم بالية عن دور الدولة وبنيان السلطة ، الخ • وهذا لا ينطبق على علم السياسة فحسب ، ولكنه ينطبق أيضا على العلوم الاجتماعية بوجه عام • ومع كل ففى الاطار اليوغوسلافى لم يهبط علم السياسة الى أن يكون مجرد مفسر لسياستنا اليومية ، وان جرت محاولات من هذا القبيل • وهو لم يصبح أداة لتحقيق أهداف سياسية كما كان الحال فى بعض اطارات أخرى فيها على حد قول أحد الماركسيين الايطاليين « كان التطبيق العملى موضع الثناء كنظرية فى حين انتهت النظرية فى سلة المهملات » • ومع هذا فعلينا أن نتذكر أن علم السياسة ، شأنه شأن العلم بوجه عام ، لا يخلو من محاولة داخلية لفرض الطابع البيروقراطى ، فهذه نتيجة مترتبة على العلاقات بين البيرقراطية والتكنوقراطية فى المجتمع •

لم يفهم علم السياسة فى يوغوسلافيا دائما التغييرات الثورية التى تقع فى المجتمع فهما صحيحا • فمثلا كان ينبغى ان يبدى شجاعة أكبر فى ايجاد صور جديدة لدعم الديموقراطية الاشتراكية • ومن جهة أخرى كان يجب منحه المزيد من الدعم ، لا بمعنى التشجيع وانما بمنحه مركزا اجتماعيا يكون حافزا لأنشطته النظرية ويضمن وجوده الفعلى الدائم فى الحياة السياسية • ان ما له أهمية هنا من الناحية الأساسية هو قصور مشاركة العلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة فى العمليات الأساسية والعملية المتصلة بالادارة الذاتية •

ففى جهوده من أجل أن يظل مستقلا عن سلطة الدولة ونفوذها ، وأن يحاول فى الوقت نفسه تجنب التلقائية فى تطوره ، حصر نفسه أحيانا فى أطر ضيقة ، ولذا فقد وثاقة اتصاله بالموضوعات ، وهو ما لاءم أولئك الذين أرادوا أن يروا علم السياسة يتطور خارج تيارات الادارة الذاتية ويتجاوز حدود نضال القوى الاجتماعية الكبرى من أجل اقامة هذه الادارة •

وثمة شعور متزايد بأن علم السياسة يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من نظام الادارة الذاتية ، وبذا يضطلع بدور ومركز فى تطبيق ذلك المفهوم أكثر بروزا ووضوحا مما كان حتى الآن • فالنظام السياسى للادارة الذاتية الاشتراكية الذى نقوم الآن ببنائه يتطلب وجود علم السياسة بصفة دائمة لا بصفته الاستشارية التقليدية ولكن عن طريق اندماجه فى النظام ووجوده فى مجموعات المصالح ونظام التفويض والمجتمعات المحلية

والتنظيمات العمالية الأساسية والأجهزة التنفيذية ، الخ • ان ما حدث منذ وقت قريب من أنشاء مجالس اجتماعية يمثل فيها العلم أيضا يشكل صورة جديدة وفعالة من العلاقة بين العلم والممارسة الاجتماعية • والنتائج التى حققتها المجالس الاجتماعية حتى الآن والمبادرات العريضة فى سبيل انشائها فى كل مستويات التنظيم الاجتماعى تدل على ايجاد صورة جديدة يمكن عن طريقها ضمان أن يكون للعلم دور مباشر فى عملية اتخاذ القرارات الهآمة فى المجتمع •

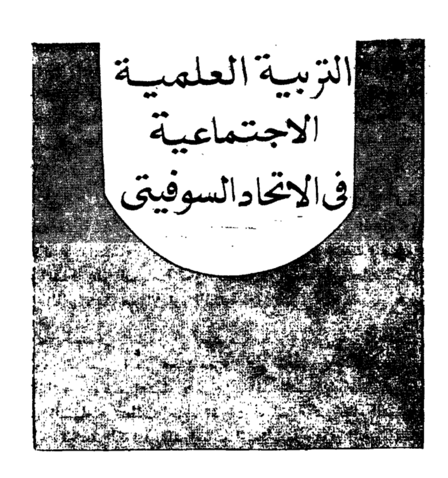
وحتى يمكن أداء هذه المهمة الهامة يجب صبغ علم السياسة بالصبغة الاشتراكية ، أى يجب أن يضطلع بوظيفته على أساس من الادارة الذاتية ، وبذلك يتم التغلب على نقاط الضعف التى سلف ذكرها والقضاء على المؤثرات الناجمة من مختلف القوى الاحتكارية • يجب أن توجه أنشطة علم السياسة نحو اكتشاف وتفحص اتجاهات التطور الجديدة فى النظام السياسى الذى يتفق مع الادارة الذاتية •

وثمة نوع جديد من الحق أخذ فى الظهور فى يوغوسلافيا ، ونعنى به حق المجتمع فى الوصول الى العلم • ومن ثم ليس العلم مجالا معزولا عن المجتمع ، ولكنه جزء من المجتمع القائم على الادارة الذاتية وموضع اهتمام دائم من جانب جميع المواطنين هذه المهام الجديدة المخصصة لعلم السياسة تتطلب اجراء تغيرات أساسية فى نظام التعليم ، وفى تنظيم البحث العلمى ، وتجنيد الكوادر للدراسات السياسية ودور الجمعيات التابعة له ، الخ •

وبذلك لا يفقد علم السياسة استقلاله ، وينبغى أن يواصل دوره فى النقد ، على أن يطبق فى الوقت نفسه مبادىء التحليل الماركسى على الظواهر فى مجتمعنا • انها لفكرة متزمتة تلك التى تذهب الى أن الماركسية يجب أن لا تطبق الا على المجتمع الرأسمالى ، فى حين يمكن فى المجتمع الاشتراكى أن تحل محلها البراجماتية والمذهب العملى ونظرية الاجماع وما الى ذلك •

وفضلا عن هذا يجب أن يكون علم السياسة أكثر استقلالا فى وضع مصطلحات جديدة ، وهذه يجب أن تكون بسيطة وتتمشى مع متطلبات علاقات التسيير الذاتى الجديدة • ومهما يكن من أمر فلا يمكن أن تكون العلاقة بين علم السياسة والمجتمع فى تجانس تام • سوف تظل هناك تناقضات ولكن من المهم أن ينظر الى علم السياسة على أنه عامل اجتماعى مستقل وجزء من نظام التسيير الذاتى •

وعلى ذلك فعن طريق تطور الادارة الذاتية ، الذى يتوقف أيضا على انجازاتها النظرية ، سوف يفض علم السياسة التناقض الملازم له بين مهمته في تقويم المجتمع تقويما ناقدا واسهامه الفعال فى تحوله الثورى •



●● ان القرن العشرين لهو قرن ذو تحولات اجتماعية وسياسية ، وانه لقرن ذو تطور وتطوير سريعين فى الثورة العلمية والفنية التكنيكية وذو نمو اجتماعى شاسع فى نمو ونشاط طبقات عريضة يعلو بعضها البعض من كثافة التعداد السكانى • على أنه تحت تأثير هذه الظروف والملابسات قد حدث التنوع السريع وتجمع وتجميع أوجه المعرفة العلمية وبزوغ اشراقة جديدة وظهور اتجاهات وتطورات وتطويرات جامعة مانعة رائعة فى نواحى العلم والتكنولوجيا والثقافة الى جانب اتساع رائع فى نطاق البحث العلمى فى مجابهات ومواجهات مختلف العلوم •

ثم انه تحت تأثير الثورة العلمية والفنية والتكنولوجية ، ونظرا الى التقدم الاجتماعى ، قد أصبح لزاما على اتساع نطاق العلم والتكنولوجيا أن يستحوذ على اتجاهات اجتماعية على مستوى أوسع ، ويؤدى الى نتائج فى غاية الأهمية • وهذه الأهداف والعمليات يقصد بها ازدياد رائع واسع النطاق فى الطريقة (وفى الرول) وفى أهمية العلوم الاجتماعية فى الحياة وتقدم المجتمع • على أن هذه العلوم تصبح

الكاتب : ف . م . فولكوف

المدير العام لجامعة موسكو

المترجم : متولى نجيب

من رجال التربية والتعليم والقانون والاقتصاد . تدرج فى عدة مناصب من أستاذ بالمدارس الثانوية الأميرية الى أن أصبح مدير ادارات الترجمة والبحوث الفنية والتربوية ومراجعا ومؤلفا ومترجما ومدير مكتب رئيس الجمهورية لشؤون الثقافة والترجمة والصحافة . ومن مؤلفاته الدينية نفحات الحج والزيارة فى اثنى عشر كتابا وموجزاتها بالأزهر الشريف والمجلس الاسلامى الأعلى .

واسعةالمدى فى الأهمية بوصفها أساسا لتدبير وادارة الدولة والشئون العامة وأداة تقدمية ذات فاعلية فى حالات سبر الداء بمسبار الدواء لكى يتم الشفاء ، وبوصفها خططا للنمو الاجتماعى . على أن العلوم الاجتماعية ذات اعتبار فى سرعة نموها وتقدمها فى أقصى حالات السرعة .

وتحت تأثير هذه الظروف والحالات والملابسات قد أصبح فى مكنة أى طالب متخرج فى الجامعات وصار مهندسا مثلا أو أخصائيا فى العلوم أو فى الزراعة أو (بوصفه أجر ونومست) أو مدرسا أو طبيبا أو رجلا من رجال الاقتصاد أن يؤدى عمله بطريقة مثلى هى أكثر فاعلية اذا هو لم يحدد ولم يقيد نفسه فى اطار ضيق فى مجال تخصصه ، دون أن يسلح نفسه ويوطد مركزه فى نطاق أفق واسع من العلوم للاخصائيين ، وتساعدهم على أن يؤدوا مهام مناصبهم بنجاح فى المجتمع ، وتنمى المنظر

أو المظهر العلمى العالمى ، وموقفا اجتماعيا معينا ومظاهر سياسية ومعتقدات ايمانية الاجتماعية ، فيه يجول وفيه يصول وفيه يستعمل معلوماته وخبراته ويطبقها فى كل وجه من أوجه نشاطه .

ثم ان دراسة العلوم الاجتماعية تطور وتنمى وتقوى الصفات الشخصيه

والاقتدار على تفهم أحداث الحياة الاقتصادية والسياسية والاتجاهات والتوقعات لماجريات تطور المجتمع وتقدمه ·

على أن طلبة المؤسسات التربوية العالية فى الاتحاد السوفييتى يتلقون دراسة علوم كثيرة مختلفة تستوعب وتكون مؤهلاتهم العلمية الوظيفية · ثم ان الميزانية الزمنية المحدودة تحدد فرصا لامتداد قائمة أنظمة الدراسة · واذن ففى مختلف الأقطار يكون اجراء تدريس المواد الاجتماعية بطرائق مختلفة ، وهذه العلوم مدرجة فى سجلات (أو كريكيولا) مختلف الجامعات والمعاهد العليا ·

ويجدر بى أن أوضح طريقة الاتحاد السوفيتى فى تعليم العلوم الاجتماعية ·

الآراء والأفكار الرئيسية

ان الدستور الجديد (القانون الأساسى) فى الاتحاد السوفيتى ، المعمول به فى أكتوبر عام ١٩٧٧ ، يوسع نطاق الحقوق والحريات للمواطنين، ويتتبع اعطاءهم مزيدا من الفرص الحقيقية الأوسع نطاقا لكى يطبقوا أنشاطتهم الخلاقة وقدراتهم العقلية الطبيعية العملاقة النابهة ولكى يقووا شخصياتهم بكل وسيلة وبكل طريقة ، قد نصت المادة العشرون من هذا القانون على أن الحرية الشخصية لكل فرد هى الغرض وهى الهدف لحرية الجميع فى المجتمع » ·

وتضمن وتوفر الدولة السوفيتية تطور وتقدم جميع شكول وصنوف وطرائق التربية فى تعليم العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانية كافة ·

على أنه فى الاتحاد السوفيتى الآن أكثر من خمسة ملايين طالب فى المؤسسات التربوية العليا ، وجميع هؤلاء وهؤلاء يدرسون وسيتعلمون العلوم الاجتماعية · وهذه العلوم الاجتماعية تدرس على مدى سنى الدراسة فى أية جامعة وفى أى معهد من المعاهد العليا · ونحن نحاول أن نضمن ونوفر نتائج محدودة من خلال تدريس ودراسة العلوم الاجتماعية ، وأن نضمن ونوفر ايجاد عدد معين من المحاضرات ومن المجموعات الصغيرة من الطلاب الذين يتلقون موضوعات ومقررات هى أكثر صعوبة على أيدى أساتذتهم ومن أساتيذ يدرسون لهم هذه المقررات ·

ثم ان حلقة الدراسة تكون بدايتها التاريخ السياسى للاتحاد السوفيتى ، ذلك الذى كان يدرس فى الفرقتين الأولى والثانية فى أثناء مئة وسبعين ساعة كانت تخصص غالبا لمادة الدراسة · ويركز برنامج الدراسة على مصادر معلومات مثل نشأة الحزب الماركسى فى روسيا ، والمراحل الهامة لأوجه نشاطه ونضال الأحزاب السياسية فى المجموعة السياسية للمجتمع السوفييتى والعوامل الأساسية لهذه المجموعة ودورها فى نمو وتطور الاقتصاد والعلم والثقافة والتربية فى طبيعة وسلوك وماهية السياسة الأمنية السلمية الدولية والنضال من أجل تحقيق الأمن والسلام إلى غير هذه وتلك ·

بعد ذلك نبدأ فى تدريس مادة الفلسفة ، تلك التى كانت تدرس فى الفرقة

الثانية والفرقة الثالثة فى القسم الثانوى ، خلال مئة وأربعين ساعة مخصصة للمادة ٠ وفى جدول دراسة الطلاب لمادة الفلسفة يكون الطلاب ذوى المام بتطوير العلم والتدريب الاجتماعى مع تفهم عام من جانبهم للتدخلات والاندماجات الداخلية العامة للظواهر الطبيعية ، مع المامهم بالشكول والصنوف والقوائم الأساسية والقوانين الخاصة باللهجات ، الى جانب المامهم بموضوعاتها وبالتراكيب الأساسية الأصلية لنشأتها ولوجودها ٠

ذلك أن البند الأول مثلا هو الفلسفة وأغراض وأهداف هذا العلم ودوره فى المجتمع ٠ والبند الثانى هو النضال بين الاتجاهات الأساسية فى تطور وتطوير مادة الفلسفة ٠ والبند الثالث هو المراحل الأساسية فى تطور وتطوير الفلسفة الماركسية ، والبند الرابع هو موضوع تكويناتها الأساسية ٠ والخامس هو تذوقها عندهم ومشاعر احساسهم بها وأصلها وروحها ٠ والسادس هو المعرفة بوصفها اشعاعا للحقيقة ٠ والسابع هو المناقشات والمحاضرات وسلامة الأذواق ٠ والثامن هو الصنوف والقوانين والقواعد الأساسية للمحاضرين ٠

على أن خطة سير الدراسة وفقا للبند الثامن تستوعب اثنتى عشرة ساعة مخصصة لأمثال مسائل قانون الانتقال والتحول المتبادلين فى التعديلات والتغيرات العددية والنوعية ، وقانون اتحاد وتكافؤ الفرص ، وقانون نفى النفى ، والسبب والمسبب ، والضرورة والفرصة ، والنهزة والدفع ، والشكل والتكوين ، وما الى ذلك ٠

ثم ان هنالك مكانا ذا اعتبار فى مادة الفلسفة مخصصا للأهداف الرئيسية لبناء ولتقدم المجتمع ولصنوف الطرائق الاجتماعية ، وللاتجاهات الاساسية ولوسائل ولقوالب انضباط وتقدم المجتمع ٠ على أن الطلاب كذلك يستوعبون فى افاضة وتفصيل دراسة الأساس والمثل الأعلى الذى يحتذى فى المجتمع والجماعات ووشائج العلاقات الطيبة بين الفصول بعضها وببعض ، والطلاب فى علاقاتهم بعضهم بالبعض ، وروح ووظائف الدولة ، وتشكيلات وتكوينات الدولة ، ومختلف الأنظمة السياسية بالدولة ، ومختلف الأحاسيس والمشاعر الاجتماعية وغير ذلك ٠

وعلى سبيل المثال نص البند التاسع عشر من برنامج تدريس مادة الفلسفة على استيعاب الاحساس والشعور الاجتماعى وتكوينه ٠ ونص البند العشرون على مكونات الاحساس الاجتماعى ٠ ونص البند الحادى والعشرون على العلم والثقافة ٠ والثانى والعشرون على قاعدة الجماعات وعلى الشخصية فى التاريخ ٠ والثالث والعشرون على التقدم الاجتماعى ٠ والرابع والعشرون على دراسة جامعة مانعة استيعابية للآراء والأفكار عن علم الاجتماع (السوسيولوجى) المعاصر ٠

على أن البند التاسع عشر مثلا يستوعب وقته ساعات أربعا فى دراسة مثل هذه المسائل الآتية :

أ ــ فكرة الاحساس الاجتماعى أو الذمة الاجتماعية القويمة ٠

ب ــ تركيب وتكوين الاحساس الاجتماعى ٠

ج ـ الشعور ألاجتماعي وألفردي ·

د ـ فكرة الايديولوجية ·

على أننا نأخذ في اعتبارنا أن تدريس مادة الفلسفة يخلق أساسا ذا اعتبار في دراسة الاقتصاد السياسي ، الذي كانت دراسته في الفرقة الرابعة على مدى مئة وأربعين حصة تستوعب دراسة مجموعة المواد الاقتصادية على مراحل مختلفة من النطور الاجتماعي ومن صنوف اقتصادية أساسية اقتصادية ومن قوانين وطرائق يؤدي استعمالها وتطبيقها الى الارتقاء بالتطور والتقدم الاجتماعي · وفي الوقت نفسه تبذل عناية خاصة بتحليل القوانين الاقتصادية في ايجاد وتوظيف جماعة اجتماعية متطورة متقدمة ·

على أن قواعد التخطيط ومجموعة طرائق خطط الدولة في التطور والتقدم الاجتماعي تتم دراستها على قدم المساواة · ولقد تبين كيف أن هذه الطريقة تتواءم والاستقلال الرياسي القيادي ، وبدايات وأولويات المشروعات ، وكيف أن هذه الطريقة بالمثل تضمن دائما أغراضا وأهدافا هي أكثر مواءمة للأهداف المواتية للأماني العريضة للمشاركة الواسعة بين المواطنين في تدبير شؤون المجتمع والدولة وفي تطور وتقدم الفرد · وبصفة خاصة تقترح الكليات مسألة التيسيرات في المجتمع الاجتماعي ، والفائدة في الاستعمال الحقيقي لتدبير الأعمال ولعملية الحسابات والربح والفائدة والسعر ، والمستويات الاقتصاديه الأخرى والحوافز واستخدام الطاقات والقوى الخلاقة والدوافع الفعالة لبذل الجهود والأنشطة الأخرى · وتحفز الكلية الطلاب الى اقتراح هذه الموضوعات ومناقشتها ·

على أن دراسات علم الاجتماع تصل بطلاب الفرقة الخامسة الى قمة دراستهم واستيعابهم النظام العلمي الشيوعي السوفيتي على مدى ثمانين ساعة أو حصة · وتستوعب هذه الساعات أو الحصص أصل وتطور الآراء الاساسية عن تحليل شامل كامل لمختلف النظريات عن الاشتراكية الكوميونيزمية السوفييتية ، وعن المراحل الأساسية الرئيسية في تاريخها ، وعن قوانين أساس وبناء النظام الاشتراكي الشيوعي الكوميونيزمي ، وطبائع المراحل الأساسية الأصلية في تاريخها ، وقوانين أساس وبناء الاشتراكية والشيوعية السوفيتية ، وروح هذه وتلك ، والمبادىء الأساسية في نظام كل منهما ، والملامح السلمية للطريق الاشتراكي للحياة وخلق أساس مادي علمي تكنيكي للشيوعية ، وكثير من المسائل الأخرى ·

وعلى وجه خاص يقدم برنامج هذه المرحلة الدراسية ، وفقا للبند السادس عشر ، « التركيب الفصلي النوعي للمجتمع الاشتراكي وطرائق الوصول الى أصله الاجتماعي والحصول عليه وتواؤمه وتهجينه الاجتماعي » ·

على أن البند السابع عشر هو الاستبعاد والتنوع التدريجي الأساسي بين المدينة والقرية وبين العمل العقلي والعمل الطبيعي ·

والبند الثامن عشر هو النظام السياسي للمجتمع الاشتراكي والمزيد من التقدم للديمقراطية الاشتراكية ٠

والبند التاسع عشر هو الطريقة العلمية لايجـــاد ولتدبير المجتمع الاشتراكي ٠ والبند العشرون هو الاشتراكية وتقدم الشعوب ٠ والحادي والعشرون هو نظام الحياة والأسرة في المجتمع الاشتراكي ٠ والثاني والعشرون هو الثقافة الروحيـــة بالمجتمع الاشتراكي ٠ والثالث والعشرون هو جميع نواحي تقـدم الفـرد وطريقـة التربيـة الاشتراكية ٠

على أن أولئك الطلاب الذين يتخيرون واحـدا من المعاهد العليـا للعلوم الانسانية وهم أولئك الذين يعدون أنفسهم لتخصصهم بوصفهم اقتصاديين أو محامين ومن رجال القانون أو مؤرخين أو فلاسفة الخ ٠ فانهم يتلقون العلوم الاجتماعية بطريقة يكونون فيها أكثر استيعابا من أولئك الذين هم طلاب في الجامعـات العـادية المعتادة ٠ وتوجد برامج وأنظمة اجتماعية أخرى متعددة متنوعة مضافة الى دائرة دراساتهم المعتادة ٠

ففي كليات الحقوق بالجامعات السوفيتية مثلا يدرس الاقتصـــاد السـياسي على مدى مئتين وخمسين حصة في اســـتيعاب نظرية الحـكومة والقانون والقانون الاداري والقانون المدني والقانون المالي والقانون الدولي والقانون الاقتصـادي وقانون الأسرة ، وغير ذلك من العلوم التقنينية والسياسية الأخرى ٠

وفي الادارات الاقتصادية بالجامعات السالفة الذكر تدرس الفلسفة على مدى مئتي حصة ، ويدرس برنامج عام في مادة الاقتصاد السياسي على مدى ثلاثمئة وثمانين حصة٠ ويشمل برنامج دراسة هذه الادارات دراسة الموضوعات الشرعية القانونية ، ونظرية التدبير ، واقتصـاديات الصـناعة والزراعة ، كما يشـــمل هذا البرنامـج كثيرا من الموضوعات الأخرى ٠

خطط وطرائق التعليم

ان القواعد والتشكيلات الأساســية لدراســة العلوم الاجتماعية في الجامعـات والمؤسسات والمعاهد العليا في الاتحاد السوفيتي مؤسسة على المحاضرات وعلى المحاضرين الأساتذة المستنيرين المستزيدين لمعلوماتهم ٠ والنسبة بين هؤلاء وهؤلاء هي نســبة واحد الى واحد ٠

على أنه في محاضراتهم تنظر الكلية باهتمام الى الرسـالات والبحوث الأساسـية في كل علم من العلوم ، وتقدم موجزات علمية جديدة ، وتزود الطلاب بحقائق وببعض مواد احصائيــة ٠ ولكي تجعل المحاضرات أكثر تشويقـا تقدم مقطوفات من الأفـلام ولوحات من الأفلام السينمية وتستخدم الوسائل الأخرى المسموعة والمرئية ٠

وتبذل الكليات رعاية خاصــة بهدف رفع المستويات العلمية واثراء محاضراتها ٠ ٠وفي المعاهد العليا يناقش الطلبــة بطريقة خـلاقة بنـاءة الرسالات الجامعية الأساسية

ذات الاعتبار ، ويتعلمون كيف يستعملونها فى استكشاف وتجربة الأحداث والعمليات الهامة فى التطور والتقدم • ثم انهم يحررون ويقدمون تقارير ، ويشتركون فى المجادلات وفى المقترحات ، ويضيفون آراءهم الى ما قال أصدقاؤهم • وللاستزادة من معلوماتهم يطالعون ويقرأون ويكتبون مذكراتهم ويشتركون فى مناقشة أهم الموضوعات النظرية ويتعلمون ويقرأون ويكتبون أهم وأشهر مؤلفات كارل ماركس وفردرتش انجيلز ، و ف • أ • لينين ، ووثائق الحزب الشيوعى والحكومة السوفيتية • ويفعلون مثل ذلك فيما يختص بكتب ومواد وموضوعات علماء الاتحاد السوفيتى والعلماء الأجانب •

وفى كتب المراجع والمواد التربوية الأخرى يعنى بالعلوم الاجتماعية • وتطبع هذه المراجع طبعات زاخرة هائلة • ويكتب هذه الكتب طلبة أفذاذ فى أكاديمية العلوم وفى المعاهد العليا فى الاتحاد السوفيتى •

وأحب أن أؤكد أننا نحن اليوم على أهبة أن يكون لدينا عدد ما من مراجع كل موضوع اجتماعى • ووجود قدر قليل من كل نظام يسمح لكل طالب بأن ينتقى ما يلائمه •

ويشترى الطلاب كتب المراجع أو يستعيرونها من المكتبات فى جميع الجامعات والمعاهد العليا السوفيتية ومؤسساتها ، وهى مكتبات غنية بالمراجع العلمية الاجتماعية• وبقراءة هذه الكتب يحصل الطلبة على كثير من الموضوعات ذات الأهمية المليئة بالحكمة والأحكام المنطقية •

وفى الاعداد الطلابى بالجامعات والمعاهد العليا يستعملون صنوفا شتى من الأدبيات الموضوعية الميثودولوجية لبرامج العلم الاجتماعى ، كما يدرس لفريق آخر موضوعات وتطبيقات وتربية ميتودولوجية وغير ذلك وتتولى البرامج التعلمية وتقوم بدعمها وزارة التعليم العالى والاخصائيون المتخصصون فى التعليم الثانوى فى الاتحاد السوفيتى • ويشارك فى هذه المهمة كثير من مشهورى العلماء وأساتذة العلوم • ومثل هذا العمل المنظم الخارج عن البرامج يضمن مستواهم العالى فى دراسة مادة العلوم ، ويؤهلهم للتعليم فى جميع المؤسسات التربوية العالية •

أن خطط تعليم طلاب الجامعات والمعاهد العليا والتربية الموضوعية الميثودولوجية السالفة الذكر يعمل بها فى كل جامعة وفى كل معهد من المعاهد العليا ، مما يجعل فى الامكان النظر بعين الاعتبار الى الملامح النوعية لجميع المؤسسات التربوية العالية والجامعية ويتواءم مع تدريس الموضوعات الاجتماعية جنبا الى جنب ومع نوعيات ومواصفات الاخصائيين المدربين النابهين •

وتساعد الكليات الطلبة باستمرار ، وتقدم لهم الاستشارات والايضاحات الخاصة بالأسئلة المعقدة والصعبة ، وتجيب عن جميع الأسئلة • والتليفزيون فى الاتحاد السوفيتى يذيع بطريقة منتظمة أحسن المحاضرات عن الموضوعات الأساسية

الهامة فى الفلسفة والاقتصاد السياسى والشيوعية العلمية وغير ذلك من العلوم الاجتماعية • ويترقب الطلاب هذه البرامج ويستعينون بها فى الاعداد الطلابى الجامعى والعالى والامتحانات ولاسيما البرامج المرئية والمسموعة ، وفى ادارات التعليم بالمراسلة التى يبلغ طلبتها ٤٥٪ من تعداد الاتحاد السوفييتى الآن •

وبالاضافة الى البرامج الحتمية الاجبارية فى العلم الاجتماعى توجد برامج أخرى اختيارية فى المؤسسات التربوية الجامعية والعالية فى الاتحاد السوفييتى والخلاف بين هذه البرامج وتلك أن المواد والموضوعات الاختيارية تتعلق بمسائل هامة منفصلة فى مادة العلوم وفى التطور والتقدم الاجتماعى السياسى ، وأن المحاضرات ليست لجميع الطلاب بل انها مقصورة على الطلبة النظاميين •

واذن فالبرامج الاختيارية معروفة كذلك بكونها برامج خاصة • وفى جامعة موسكو ، تشمل البرامج الخاصة التالية المقررة فى علم الاجتماع : الدستور الجديد فى الاتحاد السوفييتى ، والتنظيم العلمى للادارة والتنظيم والتدبير ، والمسائل الاجتماعية للثورة العلمية التكنولوجية ، والتحليل الشامل للأفكار والآراء الموضوعية الميثودولوجية السالفة الذكر والمطبقة فى يومنا هذا ، والمسائل الفلسفية للانسان ولاحساساته ومشاعره ، والمسائل الاجتماعية السوسيولوجية للأسرة ولنسبة المواليد ، والمسائل الموضوعية الميثودولوجية للتخطيط الاجتماعى ، والمسائل الاقتصادية للثورة العلمية • التكنولوجية ، والمسائل العلمية الاجتماعية السوسيولوجية فى الطريق الاشتراكى فى الحياة ، ومسائل الضمير الاشتراكى الاقتصادى ، والمسائل السياسية للنظام والهيكل الاشتراكى ، والمسائل الاقتصادية للاشتراكية المتقدمة والتنظيمات العامة فى الاتحاد السوفيتى ، الخ •

وفى الاقتصاديات والفلسفة والكليات الأخرى برامج ومقررات خاصة تلائم الطلاب النابهين بصفة خاصة ، فعلى سبيل المثال يتلقى الطالب النابه فى كلية الاقتصاديات جامعة موسكو ما ينيف على سبعة أقسام زمنية للدراسة (تيرمات) على مدى ٤٠٠ حصة وفى كلية الحقوق يدرس الطلاب النابهون النظام السياسى للمجتمع الاشتراكى ، وتطور الدستور السوفيتى ، والمسائل الشرعية القانونية للأمم المتحدة وهكذا •

هذه البرامج الخاصة المتنوعة تراجع بطريقة قاعدية تنظيمية • وليست الكلية وحدها هى التى تتولى ذلك ، ولا أعضاء المدارس العليا ، بل يشارك فى ذلك أعضاء مؤسسات البحث العلمى وأعضاء الهيئات الحكومية ، كل أولئك يتساندون ويتشاركون فى القاء المحاضرات •

ثم تعقد الامتحانات فى الكليات لكل برنامج اجتماعى علمى ، وقد أصبح لزاما على الطلاب أداء امتحاناتهم النهائية بجلوسهم لأداء امتحان الدولة فى الشيوعية العلمية • وتظهر الامتحانات أن الطلاب يسيطرون بطريقة خلاقة على العلوم الاجتماعية ، ويتملكون قدرة على استعمال أوجه المعرفة النظرية البناءة ، فى الالمام التام بأحداث الحياة الاجتماعية ، وباتجاهات التطور والتقدم • ومستوى التحصيل والاستيعاب فى

العلوم العلمية الاجتماعية السياسية هو أعلى من المستويات الأخرى لمواد العلوم الأخرى · وفي جامعة موسكو ينجح من هؤلاء الطلاب النابهين أكثر من ٩٩٪ ·

على أنه في الجامعات السوفيتية يتم أكثر العمل فيما يختص بعلم الاجتماع في أثناء أوقات الراحة والفراغ ، وفي أثناء وجودهم خارج أماكن دراستهم ، وفي أنديتهم ، ويتلقون بانتظام دراسة المراجع العلمية ، وغالبا تكون بصفة منتظمة متعلقة بماجريات الأمور وبأحداث الحالة الحاضرة · ويكتب الطلاب موجزات المعلومات ، ويعدون التقارير التي قد تناولوا فيها كثيرا من الأحداث والمسائل ذات الاعتبار ·

على أن وزارة التعليم العالي ، ولاسيما الاخصائيون في التعليم الثانوي ، واللجنة المركزية للكومسومول ، يعدون بصفة منتظمة مسابقات للبحث في علم الاجتماع ، يتبارى فيها الطلاب النابهون · وتقام هذه المسابقات على مستويات عدة · فالمستوى الأول يكون عادة في معهد علمي ، والثاني على مستوى المدينة ، والثالث على مستوى الجمهورية ، والرابع حول الريف أو القرية وعلى مستواها ·

ثم أن مشهوري رجال العلوم هم المحكمون الذين يقرأون البحوث العلمية المقدمة اليهم ، فيقدرون ويقررون جوائز الفائزين · وينال الفائزون دبلومات ومدليات تقديرية شرفية · وتحفز المسابقات والمنافسات الى الاهتمام بالدراسات الاجتماعية العلمية ، وعلى سبيل المثال كان في جامعة موسكو أحد عشر ألف طالب في سنة ١٩٧٥ وخمسة عشر ألف طالب في عام ١٩٧٧ ، وهؤلاء وهؤلاء هم النجباء المتشاركون المتنافسون في مسابقات البحث الاجتماعي العلمي · ولقد بلغ المتسابقون في آخر مسابقة في المؤسسات التربوية العالية السوفيتية جمعاء مليونا وتسعمئة ألف

أن دراسة العلوم الاجتماعية تطور وترقى المظهر العلمي الخلاق في الطلاب ، وتشحذ قدراتهم السياسية وأنشطتهم الاجتماعية واقتدارهم على اتخاذ القرارات والتعامل مع الناس · وهذه القدرات استعملها فعلا الطلاب في أثناء تأديتهم العمل الاجتماعي ، مثل القاء المحاضرات على طبقة الدهماء وعامة الناس ، والدعاية والاعلام ، ومواجهة المجادلات والمنازعات والمهاترات التي قد تحدث بين الناس ، وفض المنازعات ، والتدريب ، وممارسة الفنون الجميلة والموسيقى والتعاون مع الناس ، والتبرع بالخدمات الانسانية والخدمات العامة والاشتراك مع ذوي الخير في أداء الخدمات ، والتبرع بكل معونة اختيارية وخيرية للمدارس ، والمشاركة في جميع الأعباء وأوجه النشاط ·

كل هذا وغيره من أوجه النشاط الاجتماعي يؤديها الطلبة بالمجان طواعية واختيارا ، ويتمرسون في التدريب الاجتماعي السياسي للطلبة ·

وعلى سبيل المثال يوجد ثلاثة آلاف طالب يتشاركون ويتعاونون في العمل الاختياري المسمى عمل : كومسومول في جامعة موسكو ، اذ يتبرعون بخدمات بالمجان وبدون أجر في ست وعشرين مدرسة ، ويلقون في كل عام أكثر من ستة آلاف من المحاضرات لطبقة العامة وللصالح العام ·

ثم ان أربعة آلاف طالب يتشاركون ويتعاونون كذلك فى جامعة موسكو فى تكوين مجموعات من الطلبة المجندين فى أثناء الاجازة الصيفية • وتزيد المشاركة الفعلية النشيطة فى العمل الاجتماعى حيوية الواجب الاجتماعى وترقى المهارات والقدرات التنظيمية •

والى جانب هؤلاء الطلبة أكثر من مئة ألف طالب على وشك التخرج على أهبة أن يضطلعوا بمهام أعمالهم بوصفهم طلاب وظائف فى مختلف الميادين العلمية • وجميع هؤلاء يدرسون الموضوعات العلمية الاجتماعية الهامة مثل الفلسفة ، يستوعبون الكتب والمواد الفلسفية التى هى الأكبر أهمية ، ويتلقون المحاضرات ، ويعيدون الموضوعات ، ويسهمون فى دراسة الفلسفة الخاصة والدروس العليا الموضوعية الميثودولوجية السالفة الذكر •وتعليم الفلسفة هو عامل هام لدراسة العلوم الاجتماعية فى النظام السوفيتى •

الكليات ورؤساؤها

توجد كراسى خاصة فى المدارس التربوية العليا فى الاتحاد السوفيتى للاشراف على دراسة العلوم الاجتماعية • فكل جامعة أو معهد به أربعة من مثل هذه الكراسى ، ومجموعها يزيد على اثنين وثلاثين ألف مدرس • ويوجد ألف وثلاثمئة دكتور فى مادة العلوم ، ومن بين هؤلاء سبعة عشر ألف طالب فى مادة العلوم ، ويشمل الكثير من كراسى مادة العلوم الاجتماعية فصولا خاصة ومكتبات خاصة ، فيها يستطيع الطلبة والذين سيحصلون على درجات جامعية أن يرجعوا الى المراجع من كتب وجرائد علمية وأن يأخذوا مذكرات ومعلومات وأن يعدوا التقارير والموجزات •

وتؤدى كراسى مادة العلوم الاجتماعية دراسة الموضوعات السياسية الاجتماعية وتضبط العمل الموضوعى الميثودولوجى السالف الذكر ، والبحث العلمى ، وتأخذ جزءا ذا حيوية فى تربية الطلاب •

وشاغلو هذه الكراسى ينتمون انتماء أكبر وأكثر الى استيعاب المسائل النظرية فى الفلسفة والاقتصاد السياسى والعلوم الاجتماعية الأخرى • فهى تسهم فى الموضوعات العملية فى تطور وتقدم المجتمع السوفيتى •

أنهم يقومون بطبع ونشر كثير من الكتب والمراجع والمواد العلمية ، التى تستعمل غالبا فى التدريس •

فى عام ١٩٧٦ طبعت ونشرت هيئة التدريس فى كلية الفلسفة فى موسكو أربعة مراجع ومذكرات وست عشرة رسالة مونوغرافية ومجموعات علمية فى مادة العلوم وعشرة كتيبات وكثيرا من المواد العلمية • وفى العام نفسه طبعت ونشرت هيئة التدريس فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة موسكو خمسة عشر كتابا للمراجع وكتب مذكرات وثمانية وأربعين كتابا وأكثر من ثلاثمئة مادة ، وهكذا •

وتدعم نشاط ذوى الكراسي الاجتماعيـة العلمية فى كل مؤسسة تربوية عاليـة مجالس ذوى الكراسى لدراسـة العلوم الاجتماعية • وتشكل هذه المجالس من عمداء الكليات ، ويتولى رياستهم اما عمداء كليات واما وكلاء عمداء كليات • وتقترح المجالس الأمور الرئيسية الهامة لأنشـطة ذوى الكراسى وتدأب على ايجـاد وسائل تحسين التعليم العلمى البحثى • ان كراسى مادة العلوم الاجتماعية ذات صلات ببقية الكراسى الأخرى فى داخل المعاهد •

وتدعم الحكومة وتؤكد جميع الوسـائل المواتيـة لتعليم العلوم الاجتماعيـة فى المؤسسات التربوية العالية السوفيتية •

وتؤسس وزارة التعليـم العالى ، وادارة التعليـم الثانوى الخاص ، بالاتحـاد السوفيتى ، وتدعم الخطة والمنهج وبرامج مادة التربيـة الاجتماعية ، وتطبع وتنشر الكتب والمراجع ، وتدبر تدريب الاخصائيين فى مادة العلم الاجتماعى ، وتوجد الأعمال والمهام فى شتى شكول وصنوف ومظاهر العلوم الاقتصادية ، ومادة العلوم ، والتربية ، والثقافة •

وتبذل الوزارة قصارى جهدها فى تحسين أنشطة كراسى مادة العلم الاجتماعى ، وتنظيم باستمرار لقاءات لرؤساء هذه الكراسى • وتعقد هذه اللقاءات فى الكريملين ، حيث يقترحون التوصيات الهادفة الى تحسين أوجه نشاطهم فى هذه الكراسى •

وتوجه المدارس العليا انتباهها لتدريب الأساتذة والمحاضرين ، لتأهيلهم لكراسى مادة العلوم الاجتماعية •

وتتولى تدريبهم الادارات الجامعية المتخصصة فى الفلسـفة والتاريـخ والعلوم الاقتصادية والقانون خلال خمس سنوات ، وتزودهم بأوجه المعرفة النظرية والعملية ، وبالمهارات التى تمكنهم من أداء أعمالهم بوصفهم محاضرين أو مسـاعدين فى كراسى مادة العلم الاجتماعى بمجرد تخرجهم مباشرة ولكى يتاح لكل منهم بوصفه مدرسا أول لا مندوحة له عن أن يتلقى دراسة تؤهله لكى يصير زميلا فى مادة العلوم • ومدى هذه الدراسة سنوات ثلاث ، وعليه أن يقدم رسالة •

والمرحلة التالية لمدرس مادة العلم الاجتماعى هى مرحلة كونه أسـتاذا مساعدا • وفى مكنة المدرس الأول أن يصبح أستاذا مسـاعدا اذا هو قام بمجهود فعال فى بحث علمى وطبع ونشر مؤلفات فى مادة العلوم • وفى استطاعة الأستاذ المساعد أن يصـير أستاذا بعد حصوله على الدكتوراه ، وينبغى ويجب أن تكون رسـالته فى مسـائل وموضوعات العلوم الاجتماعية •

ان جميع مدرسى العلوم الاجتماعية عليهم تحسين مؤهلاتهم الجامعية مرة واحدة كل سنوات خمس • على أن مدة المقـرر لاتتجاوز فى هذه الحالة خمسة أشهر ، ويمكن أن يشمل هذا المقرر مقررا اختياريا لا حتميا أو عملا على مزاج العامل وعن طيب خاطره

في معاهد بحوث علمية أو في الهيئات الحكومية أو على الكراسي الجامعيـة للجامعـات الأخرى ·

وخلال هذه الفترة يتقاضون مرتباتهم شاملة كاملة ، ويوجد معهد واسع للدراسات الراقيـة العليا المتقدمة لمدرسي المواد الاجتماعية في جامعـة موسكو · وفيه يحسن مؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية حوالي ألف من المحاضرين · وهم يتلقون جميع المقـررات الجامعية فيه ، في أثناء كل عام ، وعلى مدى ستين حصة جامعية ·

يتلقون المقرر العلمي الموضوعي على مدى ثمانين حصة جامعية · ويتلقون مقررات خاصة على المسائل والمشاكل الجارية العلمية الاجتماعية ، على مدى مئة وعشرين حصة جامعية · ويتلقون محاضرات عن طرائق التدريس على مدى أربع وعشرين حصة جامعية ومحاضرات عن المسائل والمشاكل على مدى خمسين حصة جامعية ·

على أنهم يسهمون في التدريس بالمدارس على مدى ست وثمانين حصـة جامعية ، وفي الفصول التطبيقية على مدى اثنتين وخمسين حصة جامعية ·

وتوجد معاهد مشابهة ومماثلة في جامعات ليننجراد وكييف ومينسك وطشقند وروستوف وفي مدن أخرى ·

وكراسي مادة العلم الاجتماعي بالاتحاد السوفيتي بينها وبين طلاب جميع البلاد الأخرى الاشتراكية صلات متواصلة ·

فكراسي جامعة موسكو منـلا يتجمع شاغلوها مع شاغلي كراسي جامعات وارسو وصوفيـا وبراج وبرلين وهافانا وغيرها · وتختلف هذه الصلات وتتنوع من حيث تبادل الأساتذة والمحاضرين ، والبحث العلمي المتبادل والمسائل المتبادلة من حيث طبع ونشر الكتب ، ومن حيث تبادل الخطط والمناهج ·

فمثلا كتبت هيئات أساتذة الاقتصاد في جامعات موسكو ووارسو وجامعات مدن أخرى أربعة مجلدات بينها وشـائج الصلات فيما يختص بمسـائل اعـادة النظر في موضوعات الاقتصـاد الاشتراكي العالمي وفي أمر أسـاتذة العلوم في جامعات موسكو ووارسو وجامعات المدن الأخرى ، كما كتبت وطبعت ونشرت ثلاثة مجلدات متوائمة عن الرول الاقتصادي في الدولة ·

وتدرب المؤسسات التربوية العليا السوفيتية عددا كبيرا من الأساتذة والمحاضرين بغية جعلهم من أصحاب الكراسي الجامعية لمواد العلوم الاجتماعية في الأقطار الاشتراكية، وتساعدهم مساعدة فعالة في تحسين مؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية الجامعية ·

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

حوار بين المدينة والريف

العدد التاسع والثلاثون - السنة العاشرة
ابريل / يونيو ١٩٨٠

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

١٠ ابريل ١٩٨٠
١٠ نيسان ١٩٨٠
٢٤ جمادى الاولى ١٤٠٠

محتويات الكتاب

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢



تمهيـــد

يرى معظم المراقبين ان الهجرة المعـاصرة فى افـــريقية وبخاصة من المناطق الريفية الى الحضرية ، تعد فريدة مــن الناحية التاريخية ، فى شكلها ، وكثافتها ، وصـــــفتها ، ونتائجها . ولهذا حاول العلماء الاجتماعيون خلال العقـــود الماضية ، وبخاصة منذ اواخر العقد السابع ، ان يســجلوا مميزات المهاجرين ، ومحددات الهجرة ، وأهم من ذلك انهم حاولوا تلبية القائمين بالتخطيط ورسم السياسات الىنتائج الهجرة المتزايدة من الريف الى الحضر فى المناطقالتى يهاجر الناس منها واليها . واهم هذه النتائج فى الريف اســتنزاف القوى العاملة فى الريف واثر ذلك فى الانتاج الزراعىوالتنمية الريفية واهمها فى المدن ازدياد البطالة ، وتكدس الســكان والضغط على الخدمات الاجتماعية غير الكافية ، ومايقتـــرن بذلك من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وقد استطعنا فى هذا المجال بالمعلومات المستقاة من سلسلة من الدراســــات عن محددات الهجرة فى افريقية ، ومميزاتها ، وانماطها ، وذلك لاستكشاف الصلة

الكاتب : أدريانتي أديبوجو

محاضر أول بقسم السكان والاحصائيات الاجتماعية بجامعة ايف بنيجيريا . قام باجراء عدد من ابحاث العينات الخاصة بالهجرة فى مدن نيجيريا ، ونشر عددا من المقالات عن مسائل الهجرة والسكان .

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية ، وسابقا رئيس مشروع الالف كتاب

بين الهجرة وعمليات التحول الاجتماعى والاقتصادى وأثرها فى السياسات والبحوث . وسنعرض فى هذا المقال للهجرة الداخلية والدولية (وبخاصة بين القارات) نظرا لازدياد أهمية الهجرة الدولية فى مختلف انحاء القارة وبخاصة فى غرب افريقية وجنوبها . ولكن معظم كلامنا سوف ينصب على افريقية الاستوائية

انماط الهجرة ومميزاتها ومحدداتها فى افريقية الاستوائية

يقول سيمونز وغيره (١٩٧٧ ص ٧) بحق ان التحليل المنهجى لانماط الهجرة فى القارة الافريقية (عمل شاق) ووجه المشقة فى هذا العمل انه توجد فروق واضحة فى هذه الانماط بين الاقاليم والبلاد الافريقية وفى داخل هذه الاقاليم والبلاد التى ليست متجانسة من الناحية الثقافية والاقتصادية والبيئية يضاف الى ذلك وجود فروق بارزة بين النظم السياسية والتراث الاستعمارى ، وكلها عوامل أثرت ولاتزال تؤثر فى حجم الهجرة واتجاهها ومميزاتها فى افريقية

وليست الهجرة ظاهرة متجانسة فى افريقية ، فالموقف فيها ديناميكى ،ومعقد ثم ان ملامحها العامة تتكشف بالتدريج حتى الان . يضاف الى ذلك ان تاريخ القارة حافل بالحركات والتنقلات عبر الحدود القومية وداخلها ، التى ترجع الى التجارة

والاستروقاق ، والتبشير ، والرعى ، والكوارث الطبيعية ، والحروب (آدو ١٩٧٤ مابوجنجى ١٩٧٢) . وقد أثرت هذه العوامل فى شكل هذه التنقلات واتجـــاهها ومميزاتها . ومن هنا يحسن بنا ان نذكر لمحة تاريخية موجزة عن هذا الموضـــوع فنقول :

نستطيع ان نتبين ثلاث مراحل للتنقلات التى تتسم بطابع الهجرة : مـــرحلة ماقبل الاستعمار ، والمرحلة الإستعمارية ، ومرحلة مابعد الاستعمار ، وتشـــمل هذه الاخيرة فترة الاستقلال وفترة مابعد الاستقلال (اديبوجو ١٩٧٧ ب بروذيـــرو ١٩٧٨) وفى عهد ماقبل الاستعمار كان الدافع الى الهجرة هو الحروب الفتـــاكة والكوارث ، والبحث عن المزارع الخصيبة ، واستعمار المناطق الجديدة . وقدتوقفت الان بعض هذه الهجرات فى حين استمر بعضها . وكانت معظم تنقلات الســـكان وبخاصـــة منـــذ مجىء الحكـــم الاســـتعمارى وماصـــاحبه من الاســـتقرار تـــرتبط بالاستراتيجيات الاقتصادية للحكومات الاستعمارية . وقد أدى نمو قطاع الصادرات الخارجية ، والاهتمام بالقطاع الحضرى الى تفاوت كبير بين نمو قطاعات الاقتصاد وتوزيع الثمرات الناجمة عن هذا النمو . وقد لجأت السلطات الى تجنيد القـــوى العاملة المطلوبة للعمل فى المناجم ، والمزارع ، والادارات الحكومية ، بطرق مختلفـــة سواء بالاقناع او القهر ، ومن ذلك التجنيد الجبرى ، وفرض الضرائب ، وغيـــرها من الوسائل القسرية والجبرية . وقدرات هذه الوسائل ــ بدورها ــ الى تنشيط حركة الهجرة نحو مراكز النمو خاصة . ولما كانت ظروف العمل والمعيشة فى هذه المراكز سيئة فقد أدت الى مايسمى (الهجرة المستهدفة) (اديبوجو ، ١٩٧٧ ب جوان ١٩٧٦)

اما فترة مابعد الاستقلال فقد اقتصرت على تعزيز نمط التنمية المـــوروث من الحكم الاستعمارى ، فتنمية الحضر ، وادخال التعليم الابتدائى المجانى ، وزيادة نمو السكان ، واستثمارات الشركات المتعددة الجنسية ، كل ذلك عزز حجم الهجرة وكثافتها ومحدداتها نحو المدن الكبرى بخاصة . ونستطيع ان نتبين اربعة انماط كبرى للهجرة : النمط الاول ــ وهو ماسنتكلم عليه بالتفصـــيل فى هذا المقـــال ــ الهجرة من الريف الى الريف ، وهذا النمط من الهجـــرة يتخذ صـــورة الهجـــرة الاستيطانية او هجرة العمال الموسميين او الدائمين فيما بين المناطق الـــزراعية والانماط الاخرى هى الهجرة من الريف الى الحضر ، ومن الحضر الى الحضر ، ومن الحضر الى الريف . والهجرة من الحضر الى الريف تتخذ عادة طابعا استيطانيـــا فى معظم البلاد الافريقية ، وهى عودة المهاجر الى وطنه

وقد ميز نولز وأنكر بين ثلاثة انواع من الهجرة فى كينيا : الهجرة من الريف الى الريف لاعادة التوطين فى المناطق المخصصة لسكن البيض فى العهدالاستعمارى والهجرة من الريف الى الريف للبحث عن عمل زراعى فى قطاع الاملاك الحكومية ، والهجرة من الريف الى الحضر بحثا عن العمل بأجر فى المدن . واكبر هذه الانواع فى كينيا الهجرة من الريف الى الريف . والدليل على ذلك انه من بين المهاجـــرين

والمهاجرات فى ١٩٦٩ لم يهاجر سوى ٣٤ ٪ من الذكور و ٥ر٢ من الاناث الى (احدى المدن الكبرى الاحدى عشرة التى يبلغ عدد سكانها ...ر١٠ نسمة أو اكثر (نولز وأنكر ١٩٧٧ ص ١) وفيما يتعلق بغانا اوضح ابوسى ودى جرافت جونسون ان اغلب . (حوالى ٦٠ ٪) الهجرات المسجلة فى تعداد ١٩٧٠ كانت من الريف الى الريف (دى جرافت ــ جونسون ، ١٩٧٤) . ووردت مثل هذه الملاحظات عن نيجيريا ، وسيراليون ، وساحل العاج (منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٥ أودو ١٩٧٢) وتعد الهجرة الدورية من خصائص الهجرة الافريقية ، وتتم فى الغالب من الريف الى الريف ، وتهدف الى توفير العمال حين تشتد الحاجة اليهم فى مختلف انحاء القارة . وفى غرب افريقية ــ مثلا ــ تتخذ هذه الهجرة مسارا من الشمال الى الجنوب متجهة من منطقة السافانا الى منطقة الغابات . واشهر الامثلة لهؤلاء المهاجرين مهاجرو قبيلة مسى الذين يتجهون الى المناطق الساحلية فى غانا وساحل العاج ، والمهاجرون من مالى الى جنوب ساحل العاج ، ومن الشمال الشرقى الى مناطق الكاكاو فى جنوب غانا (مابوجنجى ، ١٩٧٢ سيمونز وغيره ، ١٩٧٧) .وفى نيجيريا لوحظت حركات من الشرق الى الغرب بين العمال المهاجرين من قبيلة ايبو وأرهوبو من الجزء الشرقى الى منطقة الكاكاو فى الجزء الجنوبى الغربى من البلاد (أودو ، ١٩٧٢) . وتتخذ مثل هذه الهجرات ــ فى معظم الاحوال شكل حركة جماعية اولية من الجهة الاصلية ، ثم يعيد المهاجرون تشكيل انفسهم فيما بعد فى صورة جماعات متجانسة فى الجهة التى ينتهون اليها ، كماهوحال المهاجرين فى غرب الكمرون والنيجيريين فى غانا . ومن المشاهد ان وجود الاقارب الذين يبلغون مواطنيهم مدى الفرص المتاحة لهم يساعد على تيسير الهجرة ، كما تؤدى احيانا الى سلسلة من الهجرات وليست الهجرة من الريف الى الريف مقصورة على التنقلات المحلية . ذلك ان معظم الهجرة من قطر الى قطر ، وبخاصة فى غرب افريقية هى أيضا من الريف لى الريف ، وهذا هو حال عمال الحدود (المقيمين على الحدود بين بلدين) والعمال الموسميين والمؤقتين المهاجرين . والواقع ان هيئة العمل الدولية اشارت فى احد تقاريرها الى (اصرار المهاجرين على استيطان الارض ، وبخاصة اهل توجو فى غانا ، واهل الفولتا ومالى فى ساحل العاج ...) (هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٥ ، ص ٦) ويمكن القول بان عمال الحدود والعمال الموسميين والمؤقتين المهاجرين يرون ان الهجرة (ليست سوى توسع عبر الحدود القومية فى الهجرات الداخلية ، وفى الهجرة من الريف الى الريف) وفى غانا يعيش نحو نصف المهاجرين ويعملون فى المناطق الريفية . وفى ساحل العاج يقيم ثلاثة ارباع عمال الفولتا المهاجرين فى القرى (هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٥) . هذا والمسافة التى يقطعها هؤلاء المهاجرون من الريف الى الريف متقاربة ، ولكن الهجرة مقصورة عادة على الاقطار المجاورة وبخاصة على المناطق ذات المميزات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقومية المماثلة

وكانت الهجرة سائدة عبر الحدود القومية فى غرب افريقية قبل حصول البلاد على الاستقلال السياسى وظهور الحدود الاقليمية الواضحة المعالم على ان

تدعيم الحدود لم يكن له اثر كبير فى الحد من الهجرة لان معظم المهاجرين تنقلوا بحرية دون ان تعوقهم الحدود (الاصطناعية) والحق ان هذه الهجرة الحرة فى اوساط العمل دعمت حياة بعض الاشخاص ، كما دعمت اقتصاد بعض الاقطار ومنها فولتا العليا . وبعد الاستقلال وماصاحبه من التغييرات السياسية حدث تغيير جوهرى فى مدى الهجرة من دولة الى دولة ، وحدث فى بعض الاحوال تغيير فى نمط هذه الهجرة بيد ان الهجرة ومعظم الحالات كانت ذات اجل قصير او متوسط من المناطق الكثيفة السكان او المناطق ذات الموارد الطبيعية الضئيلة الى مناطق التعدين والزراعة ، والمحاصيل المعدة للتسويق ، وبخاصة المناطق الساحلية وكان هذا فى غرب افريقية هو حال الهجرة من الريف الى الريف اذ اتجهت من مناطق السافانا فى فولتا العليا والنيجر ومالى الى المناطق الساحلية المنتجة للمحاصيل السوقية فى غانا وساحل العاج

هذا والهجرة من الريف الى الريف ــ وهو النمط السائد فى افريقية ــ تعكس تنوع المميزات البيئية ، والموارد والفرص المحلية المتفاوتة ، ونظم ملكية الارض المتغايرة ، والطلب الدورى للعمل فى مختلف انحاء القارة ، ومكان المشروعات الزراعية . ففى جمهورية الكمرون المتحدة ــ مثلا ــ اوضح جوان انه (فى القرن الماضى كله تقريبا كان حجم الهجرة ومسارها فى هذا الاقليم مرتبطا اساسا بمكان وتشغيل المشروعات الزراعية الصناعية الكبرى فى المنطقة الجنوبية من الاقليم (جوان ١٩٧٦ ص ٩) . وفى كينيا ايضا ادى انشاء المزارع الواسعة النطاق والتوسع فى المناجم فى ظل الحكم الاستعمارى الى تنشيط الهجرة من الريف الى الريف (اتحاد ارباب الاعمال فى كينيا ، ١٩٧٦ ص ٢ــ٣) . وفى سيراليون تجرى الهجرة من الريف الى الريف فى الغالب ، استجابة لموسمية الزراعة ، ولذلك تظهر واضحة فى مناطق الارز الكبرى والمناطق المجاورة كما تدور بين الاقاليم ذات المحاصيل السوقية وغيرها من المناطق فى أثناء موسم الحصاد (هيئة العمل الدولية (حاسبا ١٩٧٨ ص ٢٤١)

وتعكس هذه الهجرات بوضوح مميزات المهاجرين من حيث المهارة ، والتعليم والزواج ، والسن ، والجنس (ذكر أو انثى) وهذه الهجرات تتفق مع المنطق ايضا فيما يبدو ، لان افريقية قارة ريفية فى المقام الاول . وترتبط مميزات المهاجرين بنوع الهجرة ، الذى يؤثر بدوره فى محدداتها . وخلافا للمهاجرين من الريف الى الحضر نجد ان معظم المهاجرين من الريف الى الريف سواء داخل الحدود القومية او عبرها هم من كبار السن ، وبخاصة بين سن ٢٥ وسن ٣٤ (هيئة العمل الدولية ١٩٧٥) ، وهم اميون وغير مهرة فى الغالب ، واذا كانوا متزوجين فانهم فى العادة يتركون أزواجهم واولادهم فى الوطن (آدو ، ١٩٧٥ ، اديبوجو ، ١٩٧٧) ، واية ذلك أن ضآلة الاجور وسوء ظروف العمل بين عمال المزارع فى جمهورية الكمرون المتحدة وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقية خاصة قد أرغمت المهاجرين على ترك اسرهم فى أوطانهم ليقوموا بزراعة حقل الاسرة سدا للعجز فى

اجور العمال المهاجرين (بوهننج ، ١٩٧٧ ، ايلكان ، ١٩٧٧) . ونتيجة ذلك تقسيم العمل بين افراد الاسرة الكبار : الرجال يهاجرون للعمل بأجر ، والنساء يعملن فى الحقل . وهذا يقتضى تكرار زيارة المهاجرين لاوطانهم ، وزيادة دورات العمل باستخدام عمال جدد عند تسريح غيرهم وفى بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاندة يرجع مايسمى (بالهجرة التنفيذية) ـ كما قال بوهننج بحق ـ الى عدم الاهتمام برفاهية المهاجرين ، والى (نظام يجعل الرجل الاسود مذبذبا بين اسلوبين من الانتاج (عامل مؤقت ، وفلاح جزئى) ويمنع الزوجة والاولاد من التحرر من ربقة (زراعةالكفاف) (بوهننج ، ١٩٧٧ ص ٧)

ويقول مسكرنهاس عن جمهورية تنزانيا المتحدة :

(على الرغم من ان الهجرة الواسعة النطاق الى المزارع الاستعمارية الواقعة فى المناطق الساحلية نجمت عن الحاجة الى العمال ، وعلى الرغم من استخدام وسائل مختلفة ـ ضريبة الاكواخ الخ ـ لضمان المدد المتصل من العمال ، فانالاجور المدفوعة لهم كانت ضئيلة بوجه عام بحيث لاتغرى السكان المحليين الذين آثرواأن يزرعوا ويبيعوا الطعام للطبقات العليا . وفى الاماكن الاخرى التى امكن فيها زراعة المحاصيل السوقية اتجه الفلاحون الى استئجار ارض صغيرة كوسيلة للحصولعلى العملة الصعبة . ولم يكن من الممكن اغراء العمال الا فى المناطق الفقيرة عن طريق الاجور الكبيرة المعروضة للعمل فى المزارع ولكن ذلك العمل كان مؤقتا ومقصورا على التعاقد مع الذكور ، ولايتم الا بعد مجهودات كبيرة لتجنيد العمال فى تلك الاقاليم الغنية بالايدى العاملة (مسكرنهاس ، ١٩٧٦ ص ١٩)

وعندما تحسنت ظروف العمل جاء بعض المهاجرين بزوجاتهم الى محل عملهم او لحق بهم زوجاتهم فيما بعد . ويذكر جوان مثالا واضحا لاثر تحسن ظروفالعمل فى استقرار العمال المهاجرين فى مزارع الكمرون (جوان ، ١٩٧٦ ، ص ١٠) قال :

(عندما كان العمال يتقاضون اجورهم نقدا بدلا من الجرايات (المخصصات الغذائية) ظلت اجورهم غير كافية . ولذلك اضطرت اسرهم المرافقة لهم الىزراعة الطعام . ولما تحسنت ظروف العمل ، وتوافرت فى المزارع بعض المزايا مثل المسكن بلا اجرة ، ووسائل الترويج والترفيه ، والتعليم الابتدائى المجانى ، وتعليم الكبار ازداد عدد العمال المهاجرين ، بل جذبوا معهم قوما اخرين . وفى اوائل الحكم البريطانى كان تجنيد العمال غير اختيارى ، ولكن زيادة الاجور وحسن المعاملة اديا الى العمل الاختيارى المبنى على مبادرة الفرد وقراره) ا هـ

ومن هذا يتضح أن الهجرة من الريف الى الريف السائدة فى افريقية هى بديل من الهجرة من الريف الى الحضر . ويمكن القول بوجه عام ان المهاجرين المتجهين الى المدن ، وبخاصة فى السنوات الاخيرة ، يغلب عليهم أن يكونوا شبانا ومتعلمين (آدو ، ١٩٧٥ ، بيرلى وغيره ، ١٩٧٦ ، دى جرافت .. جونسون ١٩٧٤)

وعلى العكس من ذلك يتألف المهاجرون من الريف الى الريف فى الغالب من الاشخاص غير المهرة الذين هم فى منتصف العمر . والاعمال الاقتصادية المتاحة للمهاجرين من الريف الى الريف ، فى القطاع الزراعى ، ترتبط ارتباطا وثيقا بخبرتهم ومستوى مهارتهم (اديبوجو ، ١٩٧٧) . ومن ثم فانهم بدلا من ان يهاجروا الى المدن فيعرضوا انفسهم لخطر البطالة ، ومشكلات الاسكان والنقل ، وغلاء المعيشة ، وغير ذلك من الاخطار المقترنة ببيئة غريبة عنهم ، يؤثرون الاقامة والعمل فى القطاع الزراعى لقلة الاخطار فيه .

وصفوة القول أن أسباب الهجرة من الريف الى الريف ترجع الى عوامل سكانية واقتصادية ، ذلك ان الضغط على الارض المتاحة قد اشتد بسبب سرعة نمو السكان فى الريف ، الذين يزداد عددهم بمعدل ٢ ٪ سنويا (أديبوجو ، ١٩٧٨ هـ ع د / جاسبا ، ام / ايكا ، ١٩٧٧) مما أدى ايضا الى تفتيت الارض على نطاق واسع . أما العوامل الاقتصادية فترتبط بازدياد فقر العمال الزراعيين ، وأزدياد نسبة الفقراء والمعدمين فى الريف ، وزيادة التفاوت فى الدخول بين العمال الزراعيين وغيرهم ، بالاضافة الى استراتيجية التنمية التى تركز فى المقام الاول على المزارع الكبيرة فى المناطق الريفية ودعم القطاع الصناعى (الحضرى)

وعندما نتحدث عن طبيعة ومحددات الهجرة الى الريف يجب ان لا نغفل الاشارة الى عدم الميل للهجرة بين سكان الريف) اديبوجو ، ١٩٧٨) ولاتزال معلوماتنا عن السكان الذين لايميلون للهجرة غير وافية حتى الان . على ان الشواهد والادلة المتوافرة تبين ان عدم الهجرة يقترن بعدة عوامل ، منها الصلات القوية التى تربط اهل الريف ، والتعلق بموطن الاسلاف ،) والجاذب (الثقافى الذى يثبط الهمم عن الهجرة ويدفع المهاجرين الى العودة الى موطنهم فى اغلب الاحيان، والامانى والامال المحدودة ، والسن ، والجنس (ذكر أو أنثى (، ثم العوامل التنظيمية كالروابط الطائفية ومايرتبط بها من مسئوليات) اديبوجو ، ١٩٧٨ ، كالدويل ١٩٦٩ جوان ، ١٩٧٦) . ويلاحظ ان توافر الارض الخصيبة ، وارتفاع الدخل الزراعى وبخاصة بين الفلاحين الذين يبيعون محاصيلهم بالنقد ، كل ذلك يؤثر فى درجة استقرار أهل الريف . يضاف الى ذلك ما اوضحه امين وجوان من ان الهجرة الى خارج الريف لاترجع دائما الى درجة الفقر فى الموطن الاصلى ، فقد لاحظ جوان فى جمهورية الكمرون المتحدة – مثلا – ان : (سكان الجنوب الذين لاتربطهم صلات ثقافية قوية يميلون الى الهجرة ، ولكنهم لايهاجرون بسبب التفاوت الكبير بين الظروف والفرص المحلية وبين نظائرها فى الاماكن الاخرى . ولذلك فان من يجد منهم بدائل محلية – فى الصناعات والحرف والتجارة مثلا – قاوموا الدافع الى الهجرة) . ومن الامثلة الاخرى قبيلة سريرى فى السنغال . يقول امين) ١٩٧٤ ، ص ٩١) ان قبيلة بسنارى فى شرق السنغال (من أفقر اهل الاقليم ، ولكنهم لايهاجرون ، فى حين ان السريرى يهاجرون مع ارتفاع دخولهم النقدية والعينية) ومن الواضح ان الامر يحتاج الى المزيد من البحوث فى هذا المجال .

أثر الهجرة فى التحول الزراعى ، والاقتصادى والاجتماعى فى المناطق الريفية

سوف نتكلم على أثر الهجرة فى الاقتصاد الريفى من ناحيتين : أثر الهجرة الخارجية من المناطق الريفية فى التحول الريفى ، وأثر الهجرة الداخلية وعودة

المهاجرين الى المناطق الريفية فى التحول الزراعى والاجتماعى والاقتصادى . وسنركز فى كلامنا على المدى الذى تكون فيه الهجرة من الريف الى الريف بديلا من الهجرة من الريف الى الحضر وتشير الدلائل المستمدة من الدراسات الافريقية الى ان الهجرة من المناطق الريفية ذات نتائج اقتصادية وسكانية واجتماعية (جود، ١٩٧٦، لى برى، ١٩٧٧، اكريكى ، ١٩٧٥ (، وفى مقدمة ذلك استنزاف معظم القوى البشرية النشيطة والماهرة والمبتكرة من المناطق الريفية ، وتأثير ذلك فى التنمية الريفية والانتاج والتحديث الزراعى . والمشاهد فى افريقية حيث تعتمد زراعة الكفاف بشدة مع القوة الجسمية أن استنزاف الرجال القادرين من المناطق الريفية ، واسراع الشيخوخة الى سكان الريف ، يجعل من العسير أن يحل جيل جديد من المزارعين محل الجيل القديم ، ولهذا أثره فى مستقبل انتاج الطعام بكمية كافية لتموين سكان الريف والحضر الذين يزدادون نموا يوما بعد يوم . وكانت النتيجة هى ازدياد اعتماد معظم الدول الافريقية على استيراد الطعام من الخارج ، مع أن الموارد الاساسية لهذه الدول تتضمن وفرة الاراضى وخصوبتها . وقد أدى هذا أيضا الى الاعتماد الكبير على العمال المهاجرين) ذوى الاجور (، وهؤلاء قد ازدادوا ندرة كما ارتفعت أجورهم . يضاف الى ذلك عدم توافر هؤلاء العمال خلال العام بالقدر المطلوب ، وبخاصة فى فترات الذروة ، وهى فترة تطهير الارض واجتثاث الاعشاب الضارة منها ، وفترة الزراعة والحصاد . ومما يزيد من حدة نقص العمال الزراعيين اختفاء النظام التقليدى لتبادل العمال بين المزارع واشتراكهم فى أكثر من مزرعة

وقد أوضح السكان ان هجرة الذكور من الريف فى بوتسوانا قد أضرت بالانتاج الزراعى ، ولكنه نبه الى انه (من العسير للغاية تقدير أثر انخفاض الايدى العاملة فى الانتاج الزراعى (السكان ، ١٩٧٧ ، ص ١٤) . وأبدى بوهننج مثل هذه الملاحظات فيما يتعلق بليسوتو التى تعتمد اعتمادا كبيرا على هجرة عمالها الى جنوب افريقية لغرضين : حل مشكلة العمالة ، وتوفير دخل للدولة عن طريق التحويلات المالية للعمال المهاجرين) بوهننج ، ١٩٧٧) . ولاحظ مسكرنهاس(١٩٧٦) أن هجرة العمال الى المزارع ، فى جمهورية تنزانيا المتحدة ، تحرم المناطق المصدرة لهؤلاء العمال (وهى مناطق فقيرة بالفعل) من قواها البشرية القادرة وبذلك يزداد الفقر فيها . على أن جوان (١٩٧٦ ص ٢٦ (أوضح فيما يتعلق بجمهورية الكمرون المتحدة ان عدم تأثير هجرة الذكور فى الزراعة يرجع الى) اشتغال النساء بالزراعة التقليدية (. ويلاحظ ان الهجرة الانتقائية التى يتقرر فيها اختيار الراشدين للهجرة وترك الصغار والمسنين تؤثر عادة فى قدرة الحكومات المحلية على توفير

الدخول ، لانها تعتمد اعتمادا كبيرا على الضرائب التى يدفعها الذكور الراشدون فى تمويل الخدمات والمرافق العامة كالمدارس والطرق والجسور والمستوصفات والاسواق الخ ، وهذا من شأنه أن يخلق دائرة خبيثة (مفرغة) اذ يؤدى الىالركود الزراعى ، وهذا يفضى الى تشجيع الهجرة من الريف مما يؤدى الى زيادة الركود الزراعى . ولكن يقال ان التحويلات التى يرسلها بعض المهاجرين واشتراكاتهم فى الاتحادات القبلية التى أنشىء معظمها للعمل على النهوض بالوطن الام من شأنها ان تعوض ماتتحمله المجالس المحلية من خسارة فى الدخل .

وللهجرة من الريف أثر كبير ايضا فى انماط الزواج والاسرة ، والاوضاع الاجتماعية ، ونمو السكان . ذلك ان اختلال النسبة بين الجنسين (الذكروالانثى) الناجم عن زيادة هجرة الذكور من الريف ، ومالذلك من أثر غير حميد فى الزواج من جهة وتفكك الاسرة من جهة اخرى ، يمكن ان يؤثر فى القوة التناسلية بالمناطق الريفية ، كما يمكن أن يؤثر ــ بالاضافة الى آثار الهجرة من الريف ــ فى معدل نمو السكان . والدلائل التى تؤيد ذلك فى افريقية قليلة ، ومن هنا وجب اجراء المزيد من البحث حتى تكون الصورة أكثر وضوحا . ومع ذلك فهناك بعض الدلائل التجريبية التى تؤيد تأثير الهجرة من الريف فى التنظيم الاسرى ، والمعايير ، والمسئوليات العائلية . ويؤخذ من الدراسات الخاصة بالهجرة وخاصة فى اقليم جنوب افريقية أن طول غيبة الذكور الكاسبين للرزق عن الوطن قد أدى الى اضطلاع النساء بمسئولية رب الاسرة ، كما أدى الى طروء تغيير كبير على المعايير الاجتماعيةالمتصلة بتربية الاطفال ، وصنع القرار ، والاشراف الاجتماعى ، والمسئولية الاقتصادية لكل من الجنسين ، وغير ذلك من الالتزامات الاجتماعية (الكان ، ١٩٧٧) .

وتقول ايضا هذه الدراسات ان نقل الاستثمارات الخاصة بتعليم شباب الريف الى المناطق الحضرية يمثل استنزافا جوهريا للمدخرت الريفية اليسيرة . يضاف الى ذلك كما يقول بعض الكتاب أن قيام الاباء بالريف باعالة أبنائهم العاطلين بالمدن يؤدى ايضا الى هجرة من القطاع الريفى ذات آثار سلبية ولذلك يجب القيام بدراسة شاملة للنفقات والفوائد حتى يتسنى لنا أن نعرف كيف ، والى أى حد يمكن ان تقوم تحويلات العمال المهاجرين بتعويض هذه الاستثمارات فى نهاية المطاف

ومن الاثار الاخرى المترتبة على الهجرة من الريف قلة استخدام راس المال المتمثل فى الارض والمنازل . وبيان ذلك أن معظم المهاجرين الناجحين يبنون بيوتا فى موطنهم تظل خالية شطرا كبيرا من السنة فيما عدا الزيارات الدورية التى يقومون بها لمواطنهم ، وكذلك يحتفظون بملكيتهم للارض الخاصة بالاسرة دونالانتفاع بها . على انه ظهر فى السنوات الاخيرة نظام يقضى بان يؤجر الملاك الغائبون فى المناطق الريفية اراضيهم للفلاحين والمزارعين لكى يزرعوها فى نظير ريع معلومو واضح أن هذا النظام يعود بالفائدة على الملاك والمهاجرين فى وقت واحد (أولوسانيا ١٩٧٦) هذا ونتائج الهجرة من المناطق الريفية ليست دائما سلبية ، بل فيها عناصر ايجابية احيانا من ذلك التحويلات المالية التى يرسلها المهاجرون الى اهليهم . وتدل النتائج

التى كشفت عنها عدة ابحاث ان هذه التحويلات قد اصبحت سمة مميزة للهجرة فى افريقية (كالدوال ١٩٦٩ ، ايكانيم واديبوجو ١٩٧٧ ، جونسون وهوايت لو١٩٧٤ وزكريا وكوندى ١٩٧٨) ، فقد لوحظ ان معظم المهاجرين يرسلون مبالغ من المال الى اهليهم ، بصفة منتظمة احيانا ، سواء اكانت هذه الهجرة داخل الحدودالقومية (من الريف الى الحضر أو من الريف الى الريف) أم عبر هذه الحدود . واشهر الامثلة للتحويلات التى يرسلها المهاجرون عبر الحدود القومية ، مايرسله النيجيريون المهاجرون الىغانا (قبل طردهم منها فى ١٩٦٩) ، والمهاجرون من بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاندة العاملون فى مناجم جنوب افريقية ، واهل فولتا العليا فى ساحلالعاج وذلك الى جانب العمال المهاجرين فى أوروبا والولايات المتحدة وكندا وجمهورية المانيا الاتحادية . وان دلت هذه التحويلات على شىء فانما تدل على الروابط الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة بين المهاجرين وذويهم ، وهى تعد بمثابة المصدر الأكبر للدخل الاضافى لاسرهم . ويقول بوهننج أن المهاجرين الريفيين من بوتسوانا وسوازيلاندة يعتبرون موطنهم بمثابة القاعدة الاقتصادية لهم ، ولذلك فان الهجرة الموسمية الى مناجم جنوب افريقية لاتشكل سوى مصدر اضافى للدخل (بوهننج ١٩٧٧ ص ٤٤–٦)

ولعل الوجوه التى تستخدم فيها هذه التحويلات أوثق صلة بموضوع التحول الزراعى والاجتماعى . والدلائل الخاصة بذلك متناقضة . فبعض الدراسات تقول ان التحويلات تستخدم اساسا فى الاستهلاك المباشر او تجنب على هيئة مدخرات ، ومن ثم تضاف الى العوامل الاخرى التى تسبب التضخم (ستارك ، ١٩٧٦) . وبعضها يقول أن بعض هذه التحويلات يستخدم فى دفع اجور العمال الزراعيين او المصروفات المدرسية للاطفال فى الوطن او اقامة مشروعات صغيرة او على هيئة مدخرات للاستعانة بها فى حالة العودة من الهجرة (اديبوجو) ١٩٧٤ و ١٩٧٧ ، كالدويل ، ١٩٦٩) . ولاحظ كين وليرى كولى (١٩٧٥) كما ورد فى كتاب سيمونز وغيره (١٩٧٧ ، ص ٣٥) أن التحويلات التى يرسلها مهاجرو السوننكى فى فرنسا الى موطنهم بالسنغال تستخدم فى دفع اجور العمال الزراعيين الموسميين العاملين فى مزارعهم (مزارع المهاجرين) او فى شراء ماشية لحرث الارض ، وبذلك تزيد من الانتاج الزراعى المحلى

ويقال ايضا ان الهجرة من المناطق الريفية ومايترتب عليها من نقص الايدى العاملة فى الاسرة يمكن ان يؤدى الى التحول التكنولوجى الحثيث الذى يتضمن الاستخدام الرشيد والكثيف للارض والعمل وراس المال والميكنة البسيطة . بيد انه لوحظ ان الهجرة من البلاد فى الدول النامية من شأنها تخفيف الضغط على الارض الزراعية (مويلر ، ١٩٧٣) ويجب أن نتسرع فى رفض ماقاله بوسيروب — رغم الانتقاد الشديد الذى وجه اليه — من ان نمو السكان هو العامل الرئيسى الوحيد المؤدى الى الزيادة المطردة فى تكثيف الانتاج الزراعى . ومثل ذلك يصدق

على الراى القائل بان الهجرة ونقص العمال فى المناطق الزراعية قد يؤدى فى النهاية الى تحول تكنولوجى وبخاصة فى استخدام الايدى العاملة التى تزداد ندرة يوما بعد يوم ، على ان الدراسات الخاصة بافريقية لاتتضمن سوى دلائل تجريبية قليلة فى هذا الشأن .

وقد كانت الهجـــرة الى الريف من عوامــل التحــول الاجتماعى الاقتصادى فى القطاع الريفى ، اذ ساعد العمال المهاجرون من الريف الى الريف بطرق مختلفة على تنويع المحاصيل باستغلال الموارد التى اهملها السكان الأصليون حتى الآن . وهذا هو شـــأن الفلاحين المستأجرين المهاجرين فى شرق نيجيــريا ، فى حين ان الوطنيين يقتصرون على انتاج البطاطا فى المناطق الجافة (أودو ، ١٩٧٢) . وفى جمهورية الكمرون المتحدة انقطع معظم العمال المهاجـرين المشتغلين فى المـزارع وعائلاتهم الى انتاج الطعام لمواجهة الطلب المتزايد من المزارع والمنـاطق الحضرية ودولة جابون المجاورة . وهنا نجد الاهالى يشتغلون عادة بصيد الحيوانات والاسماك وجمع الثمار (جوان ، ١٩٧٦) . يضاف الى ذلك أن تنويع الانشطة الانتـــاجية من شأنه ان يخفف من حدة التناقض فى المصالح بين الوطنيين والمهاجرين ، ومــن ثم يزيل اسباب التوتر بينهم .

وقد كان العمال المهاجرون هم المصدر الرئيسى للايدى العاملة فى المنـاطق الشاسعة المنتجة للمحاصيل السوقية والقليلة العمال فى الدول الساحلية مثـل غانا ونيجيريا وساحل العاج الخ . وقد ساعد توافر العمال فى فترات ذروة النشاط الـــزراعى ــ بقـدر كبيـر ــ عـلى تنميـة الـــزراعة . ففى غـانا مثلا حيث اعتمـدت مـزارع الكـاكاو وبصورة متزايدة على العمال المهاجرين فى اداء الاعمال الشاقة التى يزدريها الوطنيون اوضح ادماكو سرفوح (١٩٧٤) أن نمو صناعة الكاكاو قد ازداد بسبب توافر العمال المهاجرين . ولذلك الحق انخفاض عدد هؤلاء العمال (ذوى الاجور الرخيصة) عقب الطرد الجماعى لغير الغانيين منذ ١٩٦٩ ضررا بليغا بالانتاج الزراعى والمحاصيل الزراعية وبخاصة الكاكاو الذى هو اهم صـــادرات البلاد وباستغلال الارض والاتجار فيها استطاع الفلاحون المستأجرون المهاجرون ان يشتروا مزارعهم من مختلف الملاك . ويحدثنا اولوسانيا أن الفلاحين المســتأجرين المهاجرين والمنتجين على سبيل المزارعة والمشاركة فى مناطق الكاكاو فى جنــوب غرب نيجيريا قد استطاعوا ان يعدلوا النظام السائد فى امتلاك الاراضى (أولوسانيا ١٩٧٦) ، كما ساعدوا ايضا على رفع بعض القيود الثقافية المفروضة على الانتاج الزراعى فى صورة محظـورات تتعلق بايام العمــل ، وزراعة محاصــيل معينة ، والعلاقات بين المهاجرين والوطنيين

هذا وظاهرة العودة من الهجرة ظاهرة مألوفة فى افريقية وان لم تتعرض لها الدراسات كثيرا حتى الان . فبعد فترة معينة يعود معظم المهاجرين الناجحين الى موطن ابائهم الذى تربوا فيه ويرجون أن يموتوا فيه ، واكتسب بعضهم فى حيــاة الهجرة بعض المهارات والخبرات الجديدة كما اكتسبوا قدرا من راس المال العامل

ولذلك فان بعض المهاجرين الناجحين يصبحون عند عودتهم الى الوطن اداة لنشر الثقافة ، وتدعيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وحلقة عملية لربط القطاعين الريفى والحضرى .

ويقول أدجبولا ان المهاجرين العائدين من غانا الى مناطق عدة فى جنوب غرب نيجيريا لم يدخلوا محاصيل جديدة فقط ، بل ساعدوا ايضا على تحطيم العوائق الاجتماعية فى سبيل التحول الاقتصادى (أدجبولا ١٩٧٦) ، وكان لهم أثر فعال فى تشجيع بعض المشروعات العامة . والحق أن بناء المدارس ، والمستشفيات وماشاكل ذلك من المرافق الاجتماعية العامة فى القرى ، قد قام بفضل تحويلات المهاجرين . يضاف الى ذلك أن المهاجرين العائدين يساعدون على حدوث التحول الاجتماعى ، فمن خلال أذواقهم وميولهم الجديدة يبعثون الامال فى النفوس ، ويدخلون اساليب فنية جديدة فى الانتاج والتنظيم وطرقا حديثة فى الزراعة ، واحيانا تكون هذه الطرق جديدة

والخلاصة ان اسهام المهاجرين من الريف الى الريف فى الانتاج الزراعى والتنمية الزراعية ينبع من قدرتهم على زراعة الارض التى لم يتم استغلالها حتى الان ، ومن قدرتهم على تنويع الانتاج وادخال محاصيل جديدة . وقد اشار يوشندو (١٩٧٧ ص ٦) الى اعتبارات أخرى منها :

(قدرتهم على استغلال نوعين منفصلين من الارض : الارض الاصلية ،والارض الجديدة ، فأما الاولى فهى التى تنتج محصولات الكفاف اللازمة لمعيشة الانسان وأما الاخرى فهى المخصصة لانتاج المحصولات السوقية المكملة للاولى على نحو يؤدى الى تفادى الخطر ، ثم اتصالاتهم وقنواتهم التجارية التى تساعد على اعادة تخصيص الموارد ، وايجاد طلب جديد فعال لمنتجاتهم ، سواء على الصعيد المحلى أو الخارجى ، وتسليمهم بان التزام العمال هو من المحددات الرئيسية للقدرة على الانتاج فى أى نظام اقتصادى يكون فيه نطاق رأس المال والتكنولوجيا محدودا جدا واكتسابهم خبرات زراعية جديدة عند استخدام المعلومات والافكار الحديثة فى الزراعة ، وكسب مهارات ذات فائدة عملية فى الارض الاصلية عند العودة من دار الهجرة) أ.هـ .

بيد أن الاسهام الشامل للمهاجرين من الريف الى الريف فى اقتصاد الجهة التى هاجروا منها والجهة التى هاجروا اليها ، والنتائج النهائية لمثل هذا الاسهام يتوقف ـ الى حد كبير ـ على ملامح الاقتصاد فى كل من الجهتين ، كما يتوقف على خصائص المهاجرين ، والفرص المتاحة امامهم لاستخدام مهاراتهم وحوافزهم

التدابير السياسية الخاصة بالهجرة

من المشاهد فى افريقية ان التدابير السياسية المتصلة بالهجرة توجهاهتمامها الى المناطق الحضرية التى يتركز فيها جمهور المتعلمين العاطلين (من مهاجرين ووطنيين على السواء) . والواقع ـ كما قال بيرلى وغيره (١٩٧٦ ، ص ١) ـ أن

الذى يشغل بال صانعى السياسة ورجال التخطيط هو التفكير فى ثلاثة ابعـــاد للهجرة الى المدينة ، هى معدل ، وتركيز ، وتكوين هذه الهجرة . ومـــن ثم فـــان السياسات المتبعة الان تتفاوت من تدابير لتثبيط الهمم عن الهجرة الى المدن الـــى تدابير تنطوى على الاقناع او الارغام ، بالاضافة الى استخدام كافة ضروب الرقابة والحد من الهجرة (تصاريح الاقامة،الاجراءات البوليسية ، الخ).بيد اناستراتيجية التنمية التى تواصل تركيز الاستثمارات الصناعية والعامة فى المناطه الحضرية ، وبخاصة فى المدن الكبرى ، قد شجعت استمرار الهجرة الى المدينة بتوسيع هوة التفاوت فى الدخول بين قطاعات الاقتصاد . وتدل معظم النتائج التى توصل اليها الباحثون فى افريقية وغيرها من البلاد النامية على أن المهاجرين يتأثرونتأثرا قويا بالعوامل الاقتصادية ، وعلى أن معدل الهجرة يرتبط ارتباطا وثيقا بالفرق فـــى الدخل بين الجهة التى يهاجرون منها والجهة التى يهاجرون اليها (يقلل من هـــذا الفرق احتمال الحصول على عمل بالاجر) ، وعلى ان الفرص المتاحة للدخل النقدى فى المناطق الريفية محدودة جدا ، وعلى أن سكان الريف يهاجرون لتحسينمركزهم الاقتصادى . ولذلك يجب ان تبنى الخطط السياسية على هذه الاعتبارات ، ولكن الحال لم يكن كذلك دائما . والسبب فى ذلك ان ظاهرة الهجرة شديدة التعقـــد واكثر من ذلك ان الهجرة تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية ، كما تتأثر بهذه السياسات والبرامج تأثرا قويا .والحق ان الحكومات تتخذ وتنفذ عادة سياسات ذات تأثير كبير فى الهجرة على المـــدى القصير او الطويل دون نظر الى تأثير الهجرة نفسها . ومن امثلة ذلك بناء مســـاكن قليلة التكاليف للعمال ذوى الدخول المنخفضة ، وتنفيذ مشروع التعليم الابتـــدائى العام فى نيجيريا ، ومشروع التوطين التعاونى فى القرى فى جمهورية تنـــزانيا المتحدة ، وادخال المحاصيل السوقية والمزارع فى بعض اقاليم توجو ، الخ .

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات الافريقية ، وبخاصة فى جمهورية تنـــزانيا المتحدة وكينيا ، تبذل الجهود ـ كما أن زئير تخطط ـ للحد من الهجرة من الريف الى المدن ، فانه لم توجه العناية الكافية لتيار الهجرة من الريف الى الريف .والواقع أن اهتمام رجال السياسة منصب على تلك القضية التى هى اكثر وضوحا واكثـــر حساسية من الناحية السياسية وهى الهجرة من الريف الى الحضر ومايرتبط بها من مشكلات البطالة بين الشباب ، وتكدس السكان والضـغط على الخـــدمات الاجتماعية فى المدينة والاحياء الفقيرة الخ ، بحجة أن معظم هذه المشكلات يعـــزى الى ازدياد الهجرة الى المدينة . ومن المفارقات العجيبة ان سكان الريف فى معظم البلاد الافريقية الذين تبلغ نسبتهم نحو ٨٠ ٪ من مجموع عدد السكان يفتقرون الى الاعمال المنتجة ذات الاجر الكافى واللائقة من الناحية الاجتماعية ، واهم من ذلـــك ان عملية التنمية لم تشملهم .

ومعلوم أن الحافز الاكبر الى الهجرة ـ كما ذكرنا فيما سبق ـ هو البحث عن عمل افضل ، ودخل اكبر . ولذلك يجب تضافر الجهود فى المناطق الريفيـــة

التى تزداد فيها البطالة فى غير مواسم العمل ، وينخفض فيها مستوى الدخول على تشجيع المشروعات التى تتطلب عمالة كثيفة ، والحرف والصناعات الصغيرة التى تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام المحلية ، وتتفق مع التكنولوجيا المحلية وتزيد من دخل المشتغلين بها على اساس التفرغ الكامل ، أو العمل بعض الوقت

والواقع أن الافتقار الى الموارد الانتاجية والخدمات الاجتماعية ، وعدم الافادة الكافية من العوامل الانتاجية بسبب الافتقار الى الوسائل التكنولوجية المناسبة للزراعة ، قد أدى الى المشاكل المختلفة التى تواجه المناطق الريفية ، ومن بينها الفقر ، والبطالة ، والركود . يضاف الى ذلك أن الاستراتيجية الحديثة التى تركز اهتمامها على تنمية المراكز الصناعية فى المدن لم تدخل فى اعتبارها اتجاه نمو السكان ، وبخاصة فى المناطق الريفية ، والاهمية المتزايدة للهجرة من الريف الى الريف . ومن ثم فان السياسات الحاضرة التى تعنى بالحضر والتى تشجع ـ دون قصد ـ الهجرة من القرى الى المدن ، يجب تعديلها عن طريق الاهتمام بالانشطة الاقتصادية فى المناطق الريفية ، وبنمو السكان ، والهجرة . والحق أن دورالتنمية الريفية الشاملة ، ودور الهجرة من الريف الى الريف فى ايجاد العمالة ، وفى تنمية الاقتصاد بصورة شاملة ، لم يلق ماهو جدير به من البحث أو التقدير ،ولكى يتسنى للقطاع الريفى ان يسهم فى التنمية بالقدر المناسب يجب بذل الجهود للتعجيل بتهيئة فرص العمل ، والنهوض بالمرافق العامة والبنية الاساسية فى الريف ، ومن ذلك العمل على تشجيع المشروعات القائمة على الجهد الذاتى حتى تتمكن المناطق الريفية من الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السكان الذين يمتازون بالقدرة على الانتاج والابتكار واستخدام الاساليب الحديثة . ويجمل برجال التخطيط والسياسة أن يعرفوا أن الهجرة الداخلية ليست مرادفة للهجرة من الريف الى الحضر ، ولذلك وجب أن الا تقتصر السياسات الموضوعة على هذا النوع من الهجرة ، بعد ان اصبح للهجرة من الريف الى الريف شأن كبير فى تنمية الموارد والتحويلات المالية ، والتنمية الريفية .

وكما أوضحنا سابقا فان معظم المهاجرين من الريف الى الريف هم فلاحون مستأجرون للارض أو عمال يشتغلون اساسا بالاعمال الزراعية . ولذلك كانت مواردهم الاساسية هى العمل والارض . ولكى يزيد اهتمامهم بتنمية الاقتصاد فى دار الهجرة يجب تعديل نظام امتلاك الارض السائد حتى يتسنى لهم استخدام الارض بطريقة اكثر فاعلية . وتدلنا الدراسات الخاصة بالجهرة على أن العوامل الاساسية فى (طرد) السكان من المناطق الريفية تتضمن انخفاض الدخول بشكل كبير ، وعدم ملاءمة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف ، وضعف المهارات الفنية فى الزراعة ، وتشريد صغار الفلاحين بسبب استخدام الميكنة الزراعية على نطاق واسع ، وحرمان الفلاح من امتلاك الارض ، وتركيز الاراضى الصالحة للزراعة فى ايدى فئة قليلة من الملاك ، ونظام امتلاك الأراضى (الجائر) (أيوها ، ١٩٧١ ، ليفى ، ١٩٧٣ ، سموينجا ، ١٩٧٨)

وقد جاء فى احدى الدراسات الحديثة عن كينيا (اتحاد ارباب الاعمال فى كينيا ، ١٩٧٦ ص ٧) أن :

(الاسباب الاساسية لمعظم مشاكل النمو ، والعمالة ، وتوزيع الدخل فى القطاع الريفى ، ترجع الى عدد من ضروب التفاوت التاريخية ، منها اختلال التوازن فى ملكية الاراضى ، الذى ينعكس أثره فى اختلاف كثافة السكان فى مناطق مختلفة من القطاع الريفى ، ويزيد من حدة الهجرة من الريف)

وللتفاوت فى ملكية الاراضى والتنمية الريفية أثار ملموسة فى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع الدخل والهجرة . ومن ثم يجب على المخططين ان يعملوا على مراعاة العدالة فى توزيع الاراضى ، وتحرير نظام ملكية الارض الموجودة فى كل مكان ، فى ضوء الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى مختلف انحاء البلاد . وبالاختصار يجب بذل الجهود لزيادة الانتاج الزراعى ،ودخل الفلاحين ، مما يؤثر – بصورة غير مباشرة – فى الهجرة من الريف . وقد اتخذت بضع حكومات حتى الان خطوات جريئة لتحرير نظام ملكية الارض ، ومن أبرز الامثلة فى هذا المجال النظام التعاونى فى ملكية الارض بجمهورية تنزانيا المتحدة ومشروع اعادة توزيع مليون فدان فى كينيا وتأميم الاراضى الزراعية فى اثيوبيا مارس ١٩٧٥ ، ومرسوم استخدام الارض الصادر اخيرا فى نيجيريا (مارس١٩٧٨) والهدف من ذلك الاقلال من استخدام العمال والاراضى فى جميع انحاء البلاد ، ثم تخفيض معدل الهجرة من الريف فى النهاية

وقد سجلت دراسات عديدة ان قصور المرافق الاساسية فى مجال الصحة والمياه والتعليم وغيرها فى المناطق الريفية من الاسباب الهامة التى تؤدى الى الهجرة من الريف ، وبرغم ذلك فان قليلا من الحكومات قد اهتمت بتوفير المرافق العامة فى الريف . ويلاحظ ان مشروعات التنمية الريفية الحالية هى فى جوهرها مشروعات تجارية راسمالية لاتستوعب سوى عدد محدود من العمال كما هو الحال فى نيجيريا وكينيا وزامبيا ، وتهدف هذه المشروعات غالبا الى التنمية والانتاجية الزراعية اكثر مما تهدف الى مراعاة الصالح الانسانى العام . ولذلك تثور الشكوك حول قدرة هذه البرامج المتفرقة على زيادة الدخول والعمالة والخدمات الاجتماعية وبالتالى الحد من الهجرة الريفية . ولكى تؤتى هذه المشروعات ثمارها يجب تنفيذها فى وقت واحد ، وبصورة اكثر قوة . وواضح أن هذه مهمة ضرورية ولكنها مهمة شاقة تقتضى الكثير من النفقات بالنظر الى العوائق المالية والبشرية وغيرها من القيود التنظيمية فى مختلف البلاد الافريقية . يضاف الى ذلك ان التدابير الهادفة الى تحسين الخدمات فى المناطق الريفية يجب ان تقترن بتحسين الانتاج الزراعى واتاحة فرص العمل فى غير المجال الزراعى وغير ذلك من الانشطة التى تؤدى الى زيادة الدخول حتى يتسنى ان تتهيأ لسكان الريف الوسائل للتمتع بالخدمات الجديدة او المحسنة

هذا وقد أدى التفكير فى تكاليف وفوائد الهجرة بالنسبة لكل من المنـــاطق المرسلة والمستقبلة ــ وبخاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية واستنزاف القـــوى البشرية ــ الى اثارة التساؤل حول افضلية الهجرة الدولية (من دولة الى دولة) لكل من العمال المهرة وغير المهرة ، واتخاذ التدابير اللازمة لجعل البلاد ــ وبخاصة فى غرب وجنوب افريقية ــ أقل اعتمادا على العمال المهاجرين (بوهننج ، ١٩٧٧ ، هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٥ ، ستهل ، ١٩٧٧) . ونقول انه لكى تنجح السياسات الخاصة بهذا الشأن يجب أن تتضمن فى وقت واحد تدابير مضادة ، وتدابيـــر مؤثرة ، فأما الاولى فتتعلق ببرامج تهدف الى مواجهة الاثار الضارة للهجرة ، وأما الاخرى فتتعلق بالعوامل التى تشجع الهجرة . وايضا يجب اتخاذ بعض التدابيـــر لتحسين الظروف الخاصة بمعيشة العمال المهاجرين وعملهم ورفاهيتهم . ولكى يتسنى تنفيذ هذه التدابير يتعين على كل من البلاد المرسلة والمستقبلة ان تقـــرر حدا ادنى لاجور العمال المهاجرين ، وتكفل لهم المسكن اللائق ، وظروف العمـــل المناسبة ، بما فى ذلك الاجازات ، والعودة الى الوطن

ويزداد الناس ادراكا يوما بعد يوم لحقيقة أن تصدير العمل ليس بســـوى حل قصير الاجل لمشكلة العمالة فى البلاد المرسلة ، ولهذا ايضا أثاره السياســـية والاجتماعية ، والاقتصادية . وفى النهاية يجب على البلاد المرسلة ان تعمل عـــلى تحسين فرص العمل فى الزراعة والقطاع الحكومى والخاص حتى يتسنى استيعاب نسبة متزايدة من الايدى العاملة واتاحة بدائل عملية من هجرة العمال الموسميين

الامور التى تتطلب المزيد من البحث

سنهتم هنا بمدى تغطية البحوث الحالية ، ومحتواها ومناهجها ، وصـــلتها بتقدم المعرفة ، واغراض التخطيط . ثم نذكر فيما بعد الاولويات الواجب مراعاتها فى البحوث المستقبلة التى تنصب اساسا على العلاقات بين الهجرة والتنميـــة . وقد تمت فى السنوات العشر الماضية سلسلة من البحوث الخاصة بالهجرة فـــى افريقية او هى فى سبيلها الى الانتهاء ، وأعطيت فى السنوات الاخيرة دفعة قوية لهذه البحوث بمقتضى برنامج هيئة العمل الدولية للعمالة فى العالم ، وهو البرنامج الذى قام بعدد من الدراسات المتعلقة بموضوعات السكان والعمالة ، والفقـــر والعمل فى الريف ، والتحضر ، والتنمية الاقليمية والعمالة ، والهجرة الدوليـــة والعمالة (٢) وبعض هذه الدراسات خاص بافريقية ، وبعضها يغطى العالم كله وان تضمنت قضايا تمس الهجرة فى افريقية

وهذه الدراسات تتعلق بالهجرة فى اطار المباحث الاقتصـــادية والاجتمـــاعية العريضة ، مع العناية بالجوانب الكبيرة والصغيرة ، ولذلك تختلف عن الدراسات الحالية التى تعنى عادة بالهجرة بمعزل عن الامور الاخرى . ومع ذلك فان عددا كبيرا من الدراسات يعنى بالمناطق الحضرية (أى الجهة التى يقصد اليها المهاجرون) ولاتهتم كثيرا بالهجرة الى المناطق الريفية التى تتم فى العادة الهجرة منها واليهـــا

ومن ثم فاننا لانعرف الكثير عن اثر هذه الهجرة فى الاقتصاد الريفى . واهـم من ذلك اقتصار هذه الدراسات ـ بقدر كبير ـ على البلاد المتكلمة بالانجليزية ، على الرغم من اننا نعرف ان هناك منظمات ومؤسسات اخرى وافرادا أخرين يشتغلون بدراسة الهجرة فى البلاد المتكلمة بالانجليزية والفرنسية . وايضا اذا صرفنـا النظر عن دراسة جنوب افريقية الفينا ان البحوث قد اتجهت الى جانب عظيـم الاهمية وهو الهجرة الدولية التى يقوم بها العمال الموسميون ، والمؤقتون والمقيمون على الحدود ، ونتائج هذه الهجرة (سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وسكانية بالنسبة للبلاد المرسلة والمستقبلة ، وافراد المهاجرين)

وعلى الرغم من هذه الملاحظات فان الدراسات قد اتجهت او ينتظر ان تتجه انى فحص المسائل النظرية والعملية والمنهجية المتصلة بالهجرة ، وتتجه بعض هذه الدراسات الى البحث فى السياسات المتعلقة بالهجرة بقصد تزويد المخططين بالمعلومات الضرورية لوضع سياسات رشيدة فيما يتعلق بالهجرة

وكما سبقت الاشارة تتأثر الهجرة بعدد من التدابير الاجتماعية والاقتصادية كما تؤثر فيها . ولذلك يجب ان تتركز البحوث المستقبلة على دراسة مسار وحجم الارتباط بين الهجرة والعمالة ، والتحول التكنولوجى فى الانتاج الزراعى ، وتدفق واستخدام التحويلات المالية والتنمية الريفية .

والملاحظ فى افريقية واسيا وامريكا اللاتينية ان نسبة كبيرة من مجمـوع السكان ، وبخاصة الفقراء منهم ، يعيشون فى المناطق الريفية حيث لايتمتع اكثرهم بالخدمات الاجتماعية ، ولايملكون الارض ورأس المال . ولم يطرأ على مر السنين أى تغيير على مستوى معيشة هذا القطاع الفقير من السكان . بل ان حالهـم قد تدهورت فى بعض الاحيان ، فانضم الى الفقر المتفاقم الذى يعانونه انتشـار البطالة بينهم ، والمهاجرة من الريف . ولما كان نظام امتلاك الارض يؤثر فى معـدل الهجرة من الريف وجب ان تتركز البحوث على دراسة المدى الذى يؤدى فيه سوء توزيع الارض وامتلاكها الى انتشار الفقر فى الريف ، والهجرة منه ، وعلى وضع سياسات مناسبة لتحرير نظام الملكية القائم

هذا والنتائج الاساسية للهجرة الى الريف ليست واضحة حتى الان ، وما توصلت اليه البحوث فى هذا الصدد يشوبه التناقض والشك . وقد اهتمت بعض الدراسات بدراسة النمط المتبع فى استهلاك واستثمار التحويلات المالية التى يرسلها المهاجرون الى الوطن ، وذهبت الى أن ذلك من شأنه ان يوسع هوة التفاوت فى دخول اهل الريف ، واهتم بعضها فى بقاع معينة بدراسة الاثار المترتبة على توجيه الاستثمارات الى تعليم الشباب الريفى الذى يهاجر فيما بعد الى المدينة ليواجه البطالة فيها . ولاشك ان ازالة التناقض الذى تنطوى عليه الدلائل المختلفة يتطلب منهجا شاملا فى دراسة جهة المنشأ وجهة المهجر ، لمعرفة حجم الهجرة من الريف الى الريف ، ومن الحضر الى الريف ، واثره فى نمط الاستهلاك والاستثمار ، وتوزيع الدخل بين المناطق الريفية والحضرية ، وفى داخلها

ومن الامور التى يجب ان تكون محل بحث ايضا دراسة اثر التحول الاجتماعى والاقتصادى على الهجرة فى كل من جهة المنشأ وجهة المهجر . ويجب ان تفحص هذه الدراسات الاثار القصيرة المدى والطويلة المدى للسياسات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالصحة والتعليم والعمالة ومركز المراة الخ على الهجرة ، كما يجب فحص الاثار الطويلة المدى للهجرة من الريف ، والعودة اليه

وفيما يتعلق بالتحول الزراعى يجدر بنا ان ندرس اثر التحول التكنولوجى على مستوى وطبيعة الهجرة فى اطار الاثار الشاملة على الاقتصاد الريفى . وهذا من شأنه ان يوجه الباحثين الى دراسة مثل هذه المسائل : الى اى حد ، وكيف يتفق استخدام الارض مع العمال المتوافرين فى الاسرة ومع الحاجة الى العمال المهاجرين الذين يزدادون ندرة واجرا ماهو اثر الضغط السكانى على الهجرة وانماط استخدام الارض ، والانتاجية الزراعية ومعدل استخدام الاساليب التكنولوجية فى الزراعة (٣) واهم من ذلك كله : ماهو دور الهجرة فى التنمية الزراعية .

هذا والتفاوت فى الدخول بين المناطق الريفية والحضرية فى افريقية امر لافت للنظر ، وهذا التفاوت يعده من بعض الوجوه ــ السبب الاكبر لازدياد الهجرة من دولة الى دولة وفى داخل الدولة نفسها وبخاصة الهجرة من الريف الى الحضر (بوهننج ، ١٩٧٧ ، جنكين ، ١٩٧٦ ، هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٢ ، لابيدو ١٩٧٨) . ومن ثم وجب ان تتجه البحوث فى المستقبل الى دراسة المميزات الاجتماعية والاقتصادية ، والانتاجية للاقاليم والقطاعات المختلفة ، وصلتها بمستوى وتوزيع الدخل ، واثر ذلك فى الهجرة ومايرتبط بها من القضايا السياسية

ومازالت العلاقات بين الهجرة وتوزيع الدخل وبين الخصوبة (القدرة على التناسل) غير واضحة حتى الان ، وكذلك العلاقات بين الهجرة ودور ومركز المراة وبين الخصوبة . ولما كانت فرص التعليم قد اتيحت للمراة ، كما اتيحت فرصة المشاركة بقدر اكبر فى اوجه النشاط الاقتصادى ومايترتب عليها من سهولة الوصول الى مركز اجتماعى افضل ، فان البحث فى المستقبل يجب ان يتجه الى اثر ذلك كله على كل من الخصوبة والهجرة واثره فى النهاية على نمو السكان

ولم يهتم الباحثون حتى الان بدراسة مسألة العودة بعد الهجرة . وهذا يصدق ايضا على خصائص غير المهاجرين ، ومن يحتمل ان يهاجروا فى المستقبل من المناطق الريفية . ولكى يتسنى لنا أن نكون صورة شاملة لظاهرة الهجرة وأن نضع السياسة الواجبة يجب ان يتجه الباحثون فى المستقبل الى دراسة اسباب العودة بعد الهجرة ، وحجمها ، ونمطها ، وخصائصها ، ودورها . وفيما يتعلق بغير المهاجرين يجب الاهتمام بدراسة الاسباب الداعية لعدم الهجرة ، والسياسات التى يمكن ان تؤدى الى تحسين الاحوال المعيشية فى المناطق الريفية حتى يتسنى لهذه المناطق ان تحتفظ بنسبة اكبر من سكانها . هذا وليست الهجرة الدولية (من دولة الى دولة) فى افريقية مقصورة على العمال الموسميين وغير

المهرة ، فالملاحظ ان نسبة كبيرة من المهاجرين تمثل استنزافا للعقول ، وهى ظاهرة لاتزال مقصورة حتى الان على هجرة الاشخاص المهرة الى اوروبا والولايات المتحدة وكندا ، ومن الامثلة الحديثة لذلك هجرة الفنيين والاساتذة والمهنيين من غانا الى نيجيريا ، وهجرة المهندسين واصحاب الكفايات والمؤهلات العليا من ليسوتو وسوازيلاندة الى جنوب افريقية (بوهننج ، ١٩٧٧) . ومن ثم وجب ان تسجل البحوث حجم هذه الظاهرة ، واسبابها ، وآثارها ، وأن تصف التدابير المناسبة لكل من البلاد المرسلة والمستقبلة . ولما كان موقف الهجرة فى افريقية مشوبا بالتعقد فان الحاجة تدعو لاجراء دراسات خاصة بكل بلد ، بحيث يختلف مستواها من اقليم الى اخر . ومن المستحسن ايضا دراسة التجارب والنظم السياسية المختلفة واثرها على نمط الهجرة ومسارها وحجمها

(١) لاحظ بيكبل فى نيروبى – على سبيل المثال – ان اجور العاملين فى القطاع الحكومى تزيد على اجور العاملين فى المزارع الكبيرة ست مرات ، وعلى اجور العاملين فى المزارع الصغيرة احدى عشرة مرة ، وعلى دخول أصحاب الحرف والاعمال الخاصة أربع مرات ، وعلى أجور العاملين فى المشروعات غير الزراعية بالقطاع الريفى عشر مرات . ولايختلف الحال عن ذلك كثيرا فى ليبيريا ، ففى ١٩٧٠ وصل متوسط دخل الفرد فى المناطق الريفية الى ٧٠ دولارا ، فى حين وصل الى ٦٠٠ دولار فى المناطق الحضرية يضاف الى ذلك أن ٤ ٪ من عدد السكان كسبوا ٦٠ ٪ من الدخل الكلى فى البلاد . والواقع أن نصيب سكان الريف (٧٣ ٪ من مجموع عدد السكان) كان أقل من ٢٥ ٪ من الدخل الكلى . وخلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٢ هبط دخل العمال الزراعيين الاجراء (أقل العمال اجرا) بمعدل ١٤ ٪ ، فى حين ان العاملين فى البناء والصناعة حققوا زيادة جوهرية

(٢) انظر القائمة الشاملة لهذه البحوث فى نشرة هيئة العمل الدولية بعنوان (برنامج العمالة فى العالم : البحوث فى الماضى والمستقبل) ، جنيف هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٦ ، ونشرة هيئة العمل الدولية بعنوان (برنامج العمالة فى العالم : السكان والتنمية) ، جنيف ، هيئة العمل الدولية ، ١٩٧٧

(٣) يقوم باحدى هذه الدراسات فى كينيا هـ.أ كوث- أوجندو ، وميجوت ادولا بجامعة نيروبى ، و أ. مودى و ج. كارلسين بمعهد بحوث التنمية ، كوبنهاجن .

طرائق الإنتاج

واللاتوازنات الزراعية

انه لمن نافلة القول ان ماركس لم يبذل قصارى جهده تجاه نظرية تركيب الطبقة الاجتماعية . فالى جانب كونها غير موضوعية فهى خاطئة كذلك . ذلك بان النظرية الماركسية عن تراكيب انتاج المحصولات هى تماما نظرية تكوين هيكل الطبقة الاجتماعية . ففكرة نظام الانتاج المحصولى تتواءم ونظرية بوتقة الانصهار تلك البوتقة التى تتيح لنا ان نتفهم النضال الطبقى .

ذلك أن ماركس فى رسالته المعروفة والمرسلة منه الى ج . وديميير فى ٥ مارس ١٨٥٢ اوضح أنه لم يستكشف النضال الطبقى كما انه لم يستكشف تشريح هياكل الطبقات الاجتماعية . على انه اعترف بانه قد توصل الى التعرف الى هذا الموضوع فى استكشافه أن : وجود الطبقات لايتوقف الا على مراحل تاريخية مقصودة بالذات فى تطور نمو الانتاج .

الكاتب : الدكتور روجر بارترا

عالم اجتماعي للاجناس البشرية فى معهد البحوث الاجتماعية بجامعة اوتونوما فى المكسيك . مدينة مكسيك .

المترجم : متولى نجيب

من كبار رجال التربية والتعليم والقانون والاقتصاد . سابقا كان مديرا لمكتب الاستاذ محمد كامل سليم السفير فوق العادة بمجلس الوزراء ، ومديرا لمكتب رئيس الجمهورية لشئون الثقافة والترجمة والصحافة ، ومراجعا عاما عربيا انجليزيا فرنسيا ومؤلفا ومترجما شعرا ونثرا . مؤلفا اثنى عشر كتابا نفحات الحج والزيارة وموجزاتها .

ومن ناحية أخرى نجد أن لينين فى تعريفه الشهير قد حدد أن : الطبقات الاجتماعية تمتاز بصفة أساسية وفقا لعلاقتها بمجموعة تاريخية من الاستثمار الاجتماعى ، وهذه المجموعة مقصودة بالذات .

على اننى لاأرغب فى هذا المجال أن اقحم نفسى فى اقتراح تلمودى عن الفاظ علمية أو فنية منتقاة تيرمونولوجية ، وقد تبين لى أن فكرة ماركس التى هى مرحلة تاريخية مقصودة بالذات عن الانتاج ، وفكرة لينين ومؤداها : مجموعة تاريخية مقصودة بالذات عن الانتاج الاجتماعى ، قد تبلورتا فى هذا التعريف : (نظام الانتاج) وأنا أظن أن هذا واضح فى الوصف الكلاسيكى لماركس (سنة ١٩٦٧ المجلد الثالث صفحة ٨٧٨) عن نظام الانتاج .

ثم ان التحليل العلمى عن النظام الرأسمالى للانتاج يشير بوضوح الى انه نظام من نوع خاص مع ملامح نوعية تاريخية ، والى انه كما هى الحال فى اى طراز نوعى اخر من الانتاج ، يفترض سلفا مستوى معينا من القوى الاجتماعية الانتاجية وتكويناتها من التنمية ، مثل ظروفها التاريخية السابقة التى هى نتيجة تاريخية وانتاج من عملية سابقة ، والتى منها يكون النظام الانتاجى الجديد للعمليات الانتاجية بمثابة كونها أساسا معطى ، والتى فيها تكون العلاقات الانتاجية معتمدة كل علاقة منها

على العلاقة الاخرى ولاغناء لها عنها من حيث نوعيتها ومن حيث النظام الانتاجى الذى انعقدت عليه النية من الناحية التاريخية ، ونظام العلاقات الانتاجية التى يدخل فيها أفراد الجنس البشرى فى أثناء عملية الحياة الاجتماعية وفى عملية خلق الحياة الاجتماعية يتملكون طبعا نوعيا هادئا تاريخيا وانتقاليا ، وفى خاتمة المطاف تكون علاقات التوزيع بينهم متوائمة مع هذه العلاقات الانتاجية التى هى فى الجانب الاخر المضاد ، وفى نهاية المطاف يتجمع شمل هذه الاطراف فتتواءم مرحلة انتقال تاريخى

ومن ناحية اخرى يكون من الممكن ان نجد بعض الفقرات فى كتاب رأس المال تشير الى طراز انتاج (كنموذج) بدون وجود حقيقى محض يكون بمثابة (واسطة نموذجية) يعبر عنها فى الكلمات نفسها لماركس نفسه .**فهل هناك تضارب بين الطبيعة النموذجية المثالية والطبيعة المشتقة وبين تلك المقصودة تاريخيا والسجية النوعية لنظام الانتاج ؟ افى مكنتنا ان نجد حقا فكرتين مختلفتين مستترتين خلف الكلمات نفسها ؟**

من أجل هذا التعارض الواضح بحثنا فى ان نوجد تطورا بين فكرتين مختلفتين أولاهما (نظام الانتاج) ونعنى به أمرا موضوعيا فاعليا مشتقا ، وثانيتهما (تكوين اجتماعى) يدل على موضوع حقيقى جامد والفاصل بين الفكرتين المذكورتين هو عينه الذى يفصل بين خطوتين اثنتين فى عملية المعرفة : القصد البسيط المشتق غير الجامد ممتزجا بمزيج من اتجاهات جامدة غير مشتقة .

على ان هنالك مزيجا من الاعتراضات والصعوبات فى التفسير (صادرة كليا او جزئيا بوساطة التركيب الداخلى الاصلى) وهذه وتلك لامندوحة عن وجودها وذلك اذا كنا نحاول أن نطور كلتيهما وفقا لطريقة بحث ماركس .

فمن وجهة نظر ماركس يشمل التكوين الاجتماعى ذلك المحصول الانتاجى التاريخى ، وأعنى بذلك طريقة ونظام الانتاج ، وهذا يتيح لنا أن نتفهم وأن نعلم علم اليقين سلسلة العلاقات الاجتماعية فى أى مجتمع من المجتمعات على ظهر البسيطة . ولكن كيف يتسنى لنا أن نعتقد ان العامل المشتق غير الجامد يصمم ويؤصل التركيب الجامد غير المشتق ؟

لاريب فى اننا نجد هنا انقلابا يحول بيننا وبين البحث العلمى . وهيهات لنماذج مشتقة غير جامدة ان توجد وأن تؤصل تركيبات جامدة غير مشتقة وذلك قد وضح فى مقدمة ماركس (سنة ١٩٧٣ ص ١٠٦ و ١٠٧) فلقد كتب :

(انه فى كل شكل من شكول المجتمع يوجد نوع نوعى واحد من الانتاج يتسلط على بقية الانواع ، وبذلك توضح علاقاته الدرجات العالية الممتازة ، ويكون له الاولوية على بقية الصفوف ، ويؤثر فيها . وفيه تتضح جميع الاشياء الاخرى وهو جميع خواص الصنوف الاخرى . وانه الاثير . وانه على غيره من بقية الشكول

والصنوف لاثير . وانه ذو جاذبية جذابة ومغناطيسية وعظمة نوعية لكل صنف من بقية الصنوف التى يكون بينه وبينها توالف الاليف للاليف ، وتحالف الحليف للحليف .

وتفسيرا لذلك يكون نظام الانتاج مجموعة توالفية جامدة لامشتقة ، ومكونة من مجموعة عزائم ومقاصد ، وتسمح لنا أن نوضح الخصائص والعموميات لاى مجتمع من المجتمعات .

ذلك بأن فكرة التكوين الاجتماعى اذا هى فهمت على انها مزيج من انظمة مختلفة من الانتاج لاتؤسس فكرة توضح حقيقة اساسية لان هذه الحقيقة تكون موضحة بوساطة نظام الانتاج ، فأن التكوين الاجتماعى يعنى وصفا تقسيميا تشريحياللمجتمع الارضى على أنه على هذه الوتيرة يمكن ان نقول ان مجموعة من انظمة الانتاجالمحصولى تنم عن :

أ ــ ان الانظمة والشكول المساعدة غير الاساسية لموضوعات ولانظمة الانتاج يكون فى مكنتها ان تستأثر بطبيعة مزدوجة هى طبيعتها ، وتلك هى الطبيعة التى ينماز بها النظام المساعد غير الاساسى

ب ــ أن النظام الرائع للانتاج المحصولى من ناحية مكانته التاريخية المرموقة يشمل من حيث تكوينه الداخلى الاصيل جميع صنوف القواعد النوعية لمجموعته الاصيلة الرائعة ، جنبا الى جنب مع جميع صنوف الميكنات الميكانيزمية المرتبطة به والمنفصلة عنه من ناحية الانظمة الانتاجية المحصولية .

ان هذا هو الطريق النوعية والطبيعة الجامدة غير المشتقة لاى شكل منشكول الانتاج المحصولى ، تلك الطريق التى توضح الاعتراضات التركيبية للمجموعة الارضية فالمسألة لا تنحصر فى أن طريقة الانتاج تظهر فى تكوينها (الرائق) ذلكالذى هو فى الواقع مسألة خاطئة ، ولكن فى طريقة ان عبارة كونها (غير نقية) قدتتحول فتصير تاريخيا بمعنى نوعية من نظام انتاج .

على أن احسن مثال أنوه به هنا هو كلمة راس المال الموضوع فى اطار عملية تحويل بين الرأسمالية وبين الطبقة البورجوازية . ولقد اوضح ماركس هذاالموضوع صراحة بوساطة نظريتين معاصرتين فى عهدنا هذا ، هما :

(أ) نظرية تجمع وتجميع بدائى قديم لراس المال

(ب) نظرية التحويل من فائض قيمة مالية مشتقة لاجامدة الى قيمة فائضة اعتبارية ، أو بمعنى أخر التحويل من القيم ذات الاعتبار والانضباط فى العمل الى المعونة الحقيقية للعمل تحت رأس المال .

ثم ان نظرية التجمع او التجميع البدائى القدير توضح عملية الانتقالوالتحويل والتحول ككل فى خصائصها العامة . وعلى النقيض من ذلك ، توضح نظرية التقويم

فى العمل والمعونة الحقيقية وحوافز العمل توضع من الناحية الجامدة لا المشتقة من العملية كما يبدو لنا فى حالة نظام الراسمالية فى الانتاج .

على أن ماركس قد اوضح المسألة المذكورة فى مؤلفه (عام ١٩٧٠ على صفحة ١٩٥ بقوله :

(مازال نظام رأس المال النوعى للانتاج حائزا طرائق اخرى لكى يستولى عنوة وبدون وجه حق على القيمة الفائضة لكن على اساس نظام سابق للانتاج أى من ناحية نظام سابق لنظام العمل الاستثمارى ونظام العمل المنسوب الى تطوير القوة الانتاجية والقيمة الفائضة ، مشتق من تطويل امد العمل تحت ستار فائدة فائضة مطلقة)

ووفقا لنظرية ماركس فيما يختص بالمعونة الحقة القانونية يمكن استنتاج ماهو آت :

أ ـ تحت ستار تكوين قاعدة القيمة المطلقة الفائضة يعبر نظام رأس المال الانتاجى ، من ناحية نوعيته المطلقة ؟ اطلاقا شاملا كاملا متوائما وجميع الانظمة الانتاجية الاخرى .

ب ـ هذا النوع من المعونة يوضح لاول وهلة وبدون اى ارتياب مايختص بالتركيب الانتقالى الذى تكون فيه الطريقة الانتاجية البدائية القديمة قائمة على الرغم من حقيقة ان النظام الرأسمالى الانتاجى قد أصبح ذا تحكم وسلطان .

جـ ـ بداية التجديد فى الاوضاع المساعدة المعاونة هى تلك التى تتجلى فى كونها قيمية ظاهرا وباطنا ، أو بمعنى آخر كونها قيمة قانونية نقية .

ويمكن ان نوجز الملاحظات السابقة لكى يتسنى لنا أن نختط بطريقة قاعدية موضوعية بعض خواتيم موضوعات وبعض موجزات نحا المؤلف نحوها فى مؤلفات أخرى . بيد أن ذلك ليس ختاما لهذه المسألة . ذلك بأن الاقتراح الذى أبداه المؤلف فى مؤلفاته فى أقطار أمريكا اللاتينية مازال قائما ومازال سالكا طريقه .

بحوث ومسائل موضوعية قويمة ميثولودوجية
نظامية انتاجية فى بلاد المكسيك

اذا كان شىء ما واضحا فى تفسير التطور الاصلاحى الزراعى فى بلادالمكسيك فلا مجال لفهم مثل هذا التطور فى فترات دراسات اقتصادية محدودة . أنالنطاق السياسى يلعب دورا هو من الاهمية بمكان ، وبغير ذلك لايتسنى لنا أن نبداالتغلغل فى هذه المسألة قلبا وقالبا .

ثم ان ذلك واضح بصفة خاصة فى بلاد المكسيك التى كانت الزراعة فيها فى مستهل القرن الحالى متطورة على طول طريق لم يكن ليتسنى فيها أن نسميها (تحويلا بورفيريانيا من ناحية مايسمى باسم جنكر) . ووفقا للتفسير الماركسى

لتطور الاصلاح الزراعى المكسيكى لايتسنى لنا ان نتفهمه اذا نحن قد استعملنا التعابير الاقتصادية الجامدة المحدودة ، ذلك لان التحول الاقتصادى يلعب دورا هو من الاهمية بمكان الى حد انه بدونه لايكون فى مكنتنا ان نبدأ فى ان نصيب كبد الحقيقة فى هذه المسألة .

على ان ذلك واضح بصفة خاصة فى المكسيك التى لايمكن فيها ان نتفهم المعايير المتبناة فى الزراعة بها دون ان نفهم سلفا دراسة سالفة عن جذور الاصلاح الزراعى الذى كان متغلغلا فى حمارة القيظ وفى أتون نيران الثورة المتأججة فى ثورة السبع السنوات العجاف فيما بين عام ١٩١٠ وسنة ١٩١٧

ويرى لينين انه كانت هنالك طريقان اثنتان فى تطور راس المال فى الزراعة :

(أ) : الاقتصاد القديم للملكية الفردية التملكية الاستبدادية الاستعبادية ، وقد تحول هذا النظام ببطء الى اقتصاد رأس المال الاستبدادى الاستعبادى الذى يطلق عليه (الطريق الى جنكر) وذلك بوساطة التطور الداخلى فى (لاتيفانديا)

(ب) : عملية ثورية تدمر النظام الاقتصادى الاستبدادى الاستعبادى ، ولاتبقى ولاتذر من الملكيات الفردية الكبيرة وجميع شكول الاستعبادية والعبودية والسلاسل والاغلال ، للاستعباد والاستغلال ، ناهضة بناحية من الاقتصاد الزراعى وهو المسمى باسم : (نحو الفلاح) : (تجاه الفلاح) وهو فى الوقت نفسه منفصل عن ضحية ومذبح رأس المال ، هكذا قد ورد فى مؤلف لينين سنة ١٩٥٦ على صفحة ١٢

فياهلترى ، ماذا جرى ؟ لقد امتدت الطريقان الى راس المال الزراعى .ذلك بان الطريقين كلتيهما قد اديتا الى عملية (الفلاحة) والزراعة واستبدال نظام (السخرة) بنظام (الاجر على العمل وعلى قدر العمل) .

وفى الحقيقة والواقع ان نظام الاستزراع يوجد ناحية بروليتارية اصلاحية ـ زراعية وظيفية لصغار الزراع ، سواء أكانت الارض المعطاة اياهم قد انتزعت من أصحابها عنوة واقتدارا بطريقة ، تنماز بسهولة لينة أو بقوة جبرية غير هينة . على أنه من الواضح ان الزراعة المكسيكية على مدار القرن العشرين كانت متطورة عبر طريق لايمكن تسميتها باسم (تحول بورفيرى) تجاه مايسمى باسم (نحو أو فى طريق جنكر) ذلك بأنه فوق كل شىء وقبل كل شىء كانت الثورة بين عام ١٩١٠ وعام ١٩١٧ وجميع معقبات الاصلاحات فىالثلاثينيات قد عاقت هذاالنمو كل التعويق

ذلك بأن سيولة التراكيب التقليدية اللاتيفاندية وطرائق أشباه الاقطاع واشباه الرق والاسترقاق فى تأدية مهام العمل ، جنبا الى جنب مع مولد وتطوير الممتلكات الحقيرة الصغيرة لصغار اذلاء طبقات الفلاحين والدهماء وذوى الرق والاسترقاق

من اذلاء الاذلاء وصفار فقراء الفقراء ، الى جانب مولد وتطوير شروى نقير الفلاح الصغيرة ، وبؤس كل بائس وتاعس ، ممن كان يطلق عليهم اسم (الافيدوس) كل أولئك كانت المكسيك تقوم بقصارى جهودها الجاهدة المجاهدة فى التلفت حول مبدأ ماقد سلف ذكره هنا من الاقتصاد الدون للفلاح البائس الجائع الفقير ليسير ناحية ماقد سلفت تسميته (نحو الفلاح) أو (تجاه الفلاح) .

على انه على اية حال فلقد تجمدت وانسدت بعض خواص ماقد سمى باسم (الطريقة الايفيدالية) سالفة الذكر أو على الاقل انها قد قدمت عقبات هامة مروعة لعملية الاستصلاح والاستزراع . فلقد استبعدت الاراضى (الايفيدالية) سالفة الذكر عن السوق قانونا . وكما هى الحال فى ممتلكات الدولة كانت الطرود (الايفيدالية) تعطى بوصفها من سقط المتاع او بوصفها الحشف البالى (وفقاللمثل العربى القائل (احشفا ، وسوء كيلة ؟!) وما كانت تلك الطرود الايفيدالية معرضة للبيع او للايجار ولقد كان هذا من الوضوح بمكان عقبة كأداء فى طريق تطور وتقدم راس المال فى الزراعة .

حقا لقد كان حدث هذا فقط القطاع (الايفيدالى) سالف الذكر ، على حين ان البقية الباقية من الاراضى الزراعية قد لاقت المعاناة من نتائج تطور المال . وماقصدنا بذلك ان تطور وتقدم رأس المال كان فى قطاع (الايفيدالى) سالف الذكر ، بل ان قصدنا هو أن عملية رأس المال قد تباطأت وتضاءلت . فهل هذا معناه أن الثورة المكسيكية سالفة الذكر كانت ذات طابع معروف بكونه مضاد لطبيعة راس المال ، ام ان هذا معناه بكل بساطة كان بصفة اساسية عملية قومية كلية قد حاقت بهذه الثورة فسلبتها اجتناء ثمار اهدافها ؟ على ان الاجابة عن السؤال سالف الذكر معروف موصوف فى التهجم الكتابى والكلامى الصادرين من احد اصحاب وعلماء نظريات الاصلاح الزراعى فى الحكومة المكسيكية ضد (رينى دامونت) الذى وجه نقدا لاذعا عن الاصلاح الزراعى من الوجهة النظرية (التكنوكراتية) فرد عليه (ماركو انطونيو دوران) رائد وقائد النظرية الحكومية المكسيكية بقوله ما يأتى :

(انه بابعاد واستبعاد اولئك الفلاحين الجاهلين الذين ارى لزاما علينا استبعاد حقوق ملكيتهم الى أولئك النابهين الواعين المختارين لقدراتهم ولميزاتهم التكنولوجية ينبغى لنا ـ وفقا لرأى دامونت ، هذه المظاهر والظواهر القاتمة المظلمة ، هذا الى انه يجب علينا ان نتخلص من قانون (مينى فانديا) الاساسى الذى هو وفقا لرأى (دامونت) نفسه كذلك بوصفه فى نظره بمثابة (جسم الجريمة) (للاصلاح الزراعى كذلك) . ثم ان (دوران) ذاته ينبئنا كذلك ان من الامور الهامة وجود ذلك القانون المسمى باسم : (الوظيفة الاجتماعية للتكوينات الجديدة للملكية . واخيرا يكون قد حصحص الحق) ورد ذلك كذلك فى مؤلف (دوران) الصادر سنة ١٩٦٨ على صفحتى ٦٠ و ٦١ . على انه من بين التكوينات والوظائف الاساسية الاجتماعية للملكية الاراضى ، ينبغى للمرء ان يجعل فى الحسبان تلك المسائل ذات الطابع

السياسى ، تلك التى هى على ابسط واوضح تعبير تلك التى قد انتجت وولدت هدوء البال ، ذلك الهدوء الذى هو قد أصبح نتيجة وفائدة النضال من أجل التقدم

ذلك بأن العوامل والوظائف السياسية متراكبة متراكمة للغاية نظرا الى أنها تشمل بلوغ الفلاحين وطيد الامل على حين انها فى الوقت نفسه تبيح وتتيح لهم ايجاد العدد والادوات التى ستعمل وسوف تعمل فى فعالية على رفع نير الفقر عن كواهلهم وذلك بوساطة الانظمة التى جعلت منهم اقواما جديدين ذوى اراض جديدة قد صارت فى حوزتهم وقد صاروا بها ذوى كرامة ، وستعينهم هذه الانظمة على تحقيق آمالهم وأمانيهم الثورية . هذا الى انهم فى الوقت نفسه سيزودون الفلاحين بالثقة والامل ، وسيمنعون بوادر وغوادر عدم الاصطبار .

على ان وظيفة النظام السابق الذكر (ايجيدو) وسالف الذكر (مينيفانديا) هاتين الوظيفتين كلتيهما يتسنى لنا فقط فهمهما بتركيزنا فى وجهتين متماثلتين متشابهتين على المستويات الاقتصادية والسياسية .

ثم ان وظيفتهما هى ان نعمل كأننا جهاز يتشرب ويمتص صدمة ، ذلك الجهاز الذى يسمح بالاشراف والتسلط على القوة الاجتماعية المتداخلة فى عملية الامتداد السريع لقطاع رأس المال . وبغير هذا الجهاز : (مصاص الصدمة) لن يضمن الجهاز المكسيكى لرأس المال للطبقة البورجوازية الريفية النمو الاقتصادى السريع الذى يستمتع به .

واليكم فهارس للانتاج الزراعى فى ثمانى جمهوريات امريكية لاتينية فى عام ١٩٦٥ وذلك على اساس وقاعدة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ = ١٠٠ ، الارجنتين = ١٣٣ البرازيل = ١٩٦ شيلى = ١٦٦ كولومبيا = ٢٢٧ كوبا = ١٥٣ المكسيك = ٣٢٤ بيرو = ١٩٣ أرجواى = ١٣٥

على أن المكسيك فى أثناء القرن التاسع عشر قد سارت قدما فى طريق التجمع البدائى لرأس المال . ذلك بان تطبيق المبادىء الحرة فى (ثورة اياتلا) تلك الثورة التى ادت الى انهاء قانون سنة ١٨٥٦ ، وانهاء الجماعات الهندية ، والاختصاصات الكنسية ، وهذه ، وتلك كانت ظاهرة ينبغى فهمها بمثابة كونها جزءا من عملية تجمع رأس المال البدائى العتيق ، وذلك القانون الذى أدى الى ايجاد ممتلكات زراعية صغيرة كانت فى الواقع نتيجة لايجاد جموع وتجمعات ابعد واكثر من اراض زراعية وبالاضافة الى كل اولئك كان فتح قطع من الارض وتخصيصها للسوق ولجميع الاجراءات التى تتطلبها السوق المذكورة .

ثم انه ظهرت اوجه النشاط فى تخصيص الاراضى للشركات التسويقية بالاضافة الى أوجه نشاط ما قد أسموه بالشركات السوقية والحدود التسويقية ، فضلا عن تجميع جانب كبير من التجمعات المالية والتسويقية وانشاء الشركات الهامة ذات الاوجه الكبيرة من اوجه النشاط .

ولقد سلبت الحروب المسماة بحروب (ياكوى) اولئك الهنود الحمر ،اراضيهم الخصبة ذات النماء والخير الموفور ، وذلك فى حروب (ياكوى) فى وادى (ياكوى) الخصيب ، وفقا لعملية استعمارية .

بيد ان عملية تجمع رأس المال كانت مشروطة مسبقا بتجمع وتقديم راس المال الاجنبى ، وبالتركيز على تجمع وتجميع رأس المال الوطنى . ومن بين الحقيقتين الاثنتين الخاصتين بالتجمع البدائى لرأس المال ، او بمعنى أخر ، (بانفصال المنتج لراس المال عن وسائله الانتاجية ، وعن تجمع الثروة المباحة المتاحة له فى ربحه الاستثمارى ، كانت الحالة الاولى سالفة الذكر وحدها هى المعمول بها . واذن ،فقد بقيت هذه الحالة الاولى المذكورة ناقصة غير كاملة ، كما بقيت بقعة سوداء خبيثة منحوسة ، ذات قوة واقتدار ، بطريقة ملموسة .

على انه ، فى الواقع ، فى أثناء السنوات الاخيرة من عقابيل القرن التاسع عشر ، كانت هذه الظاهرة ، ظاهرة عدم تملك المزارعين ملكياتهم الزراعية ، وتجمع الاراضى فى لاتيفانديا ، سببا فى مسارعتها بنفسها عل ىنفسها .

ثم ان مثل هذه العملية السريعة بنفسها وعلى نفسها لم تكن لتتواءم ونمو راس المال فى القطاع الزراعى ، الى حد ان اهالى (لاتيفانديا) سالفى الذكروالوصف كانوا معروفين بأحط واقل المستويات الاستثمارية الدنيئة . ذلك بان التكوين العضوى لرأس المال فى القطاع الزراعى استمر منحطا فى ذلك الحين الى اقسى واقصى وادون حدود الانحطاط .

على أن أولئك المعروفين بكونهم (الاتيفانديوس) سالفى الذكر ، قد لجأوا الى اقسى واقصى حالات استغلالات الاستغلالات واعنف الاستفضالات ، واسوأ المعاملات (الى حد لجوئهم الى أظلم عهود الاقطاع) . ثم انهم بطريقتهم سالفة الذكر قد اغلقوا باب امكان استمتاعهم بتطور نظام (جنكر) سالف الذكر فى الزراعة،ومن تم قد فتحوا باب الثورة .

واليكم قولا ، قد يكون هراء ، لكنه ذو مغزى : ومبناه ، ومعناه :

ان الآلام المبرحة العاجلة والآجلة للادواء (جمع داء) ، للتجمع البدائى،لراس المال ، كما قد سلف ذكره ، قد اشعل وأوجد ثورة بورجوازية مسلطة على البورجوازية نفسها ، وفيها قد لعبت جموع الفلاحين المحرومين المسلوبين حقوقهم دورا وان لم يكن هذا الدور هاما او رئيسيا .

ذلك بأن سلطة وقوة التجمع البدائى للثورة المكسيكية ، التى كانت تبتغى الاستقلال عن نير الاستعمار ، بوصف هذا الاستقلال سببا اساسيا ، كانتا توضحان لنا السبب الذى من اجله كان مركز الحركة الثورية الاصلاحية الزراعية فى ولاية موريلوس ،تلك التى كان الفلاحون فيها مستمتعين بمجموعة ميزات متقدمةمتطورة فى الاهتمام بالزراعة وبميزاتها وبالاقطار الشاسعة فيها الشهيرة بزراعة قصب

السكر وبطواحين السكر . ذلك بأنه منذ عهد (كار ديناز) كانت الحكومة المكسيكية وارثة الثورة المكسيكية قد بذلت قصارى عنايتها وجهودها فىالاشراف على عملية تطور راس المال فى الزراعة ، اذ انه قد دلت التجربة على ان الاستغلال الوحشى فى الاستزراع والمزارعين لامندوحة فيه ، للقضاء عليه ، عن شبوب نيران ثورة اخرى واليكم بحوثا حديثة عدة هى : نافاروريت.عام ١٩٧١ . تأليف بيينتى ليفان . د.عن الزراعة فى المكسيك ، وتركز على وجود قطاعين : (أ) : قطاع صغير ، ذو امتياز قطاع رأس المال ، ذلك الذى يعبر فى غالبيته عن التصدير : (ب) : القطاع الكبير الخاص بالمزارعين الفقراء الذين يعيشون على قرابة من مستوى ذوى الحاجات وهم السواد الاعظم من سكان الريف . على أن لمشكلة التى قد واجهت والتى مازالت تواجه أفراد الطبقة البورجوازية المكسيكية هى مسألة كيفية حصولها على مزيد من الانتاج الزراعى ، ابتغاء سد الحاجات الوطنية ، والصناعات الدولية ، والمطالب والاحتياجات الريفية .ثم انه لكى يتحقق ذلك كله ، لامندوحة عن المزيد من الاهتمام التام فى القطاع الزراعى ، وعن الحيلولة دون اعادة توزيع هذا الفائض على الطبقات الريفية من ذوى الثراء ، وبدون أن نسبب فى اجراء هذه العملية اى نوع من انواع الضجر والضيق وبلبلة الافكار والهم والغم . ولقد كان الحل الوحيد فى المكسيك هو ذلك التركيب المزجى الثنائى الاصلاحى الزراعى .

ولم يكن هذا الحل ليسبب اية دهشة للعلامة روزا لوكسيمبرج التى اكدت أن عملية تجميع وتجمع رأس المال لايمكن ان تكون ، الا اذا هى كانت وحدها بمثابة كونها العلاقة بين رأس المال وبين حيز من مكان لاتكون فيه تكوينات اجتماعية لراس المال (كما هو موضح ذلك ، كذلك فى المؤلف (لوكسيمبرج : سنة ١٩٧١)

وعلى حين ان مركزها موضع قيل وقال وموضع جدال ، نظرا الى انهاذات آراء تطورية تقدمية رأسمالية ، فانها مما لاريب فيه قد أبرزت لنا موقف الاقطار المتخلفة غير المتقدمة . ومن ثم كانت القوة الزراعية الانتاجية الاقتصاديةوالسياسية فى دائرة سوداء قاتمة ، وفيها لايكون قطاع رأس المال قائما بدون موطن غير رأس المال . بيد أنه لكى يطور ويتطور قطاع رأس المال لامندوحة له عن ان يدمر القطاع غير الرأسمالى . وهذا قد يؤدى الى ازمة لايمكن تجنبها باعطاء مقياس من حماية للقطاع غير الرأسمالى

على أن الاتجاهات التى لايأتيها الباطل من بين يديها ولامن خلفها ولاتكون موضع ارتياب او جدال هى تجمع وتجميع قطعة الارض مع غيرها من قطع الاراضى ومن راس المال ومن الميكنة الزراعية مما يسبب بدون ريب وبغير جدال وبطريقة غير مباشرة الطغيان والدمار لاقتصاد الفلاح غير ذى راس المال وقد يؤدى هذا الى تجميع وتخصيص مجموعات تجمعات من السكان الذين يتجمعون ويشكلون معاومع النمو المروع الحالى للانفجار السكانى المدمر الذى لا يبقى ولا يذر والذى يشكل مع الجيش المروع من تعداد الجيش الاحتياطى العمالى المحروم اداء اى عمل من الاعمال مما يسفر حتما عن اجتماع هؤلاء وهؤلاء من البائسين التاعسين جنبا الى جنب مع

العاطلين المتعطلين من هؤلاء وهؤلاء من الضائعين المضيعين خائبى الامل والرجاء فيشكل من هؤلاء وهؤلاء جيشا حقيقيا عرمرما من بين جيش حقيقى جماعى ثورى

ثم ان افراد الطبقة البورجوازية ، فضلا عن كونها قادرة ومقتدرة على ضمان اعادة تجمع وتجميع رأس المال ينبغى لها بل انه يجب عليها ان تكون قادرة على ان تضمن اعادة استثمار رأس المال . وفضلا عن ذلك ينبغى لهذه الطبقة البورجوازية ويجب عليها وكان ذلك عليها حتما مقضيا ان تضمن اعادة اصدار العلاقات الاجتماعية والعلاقات السياسية التى تسمح هذه وتلك بايجاد كيان الطريقة الرأسمالية.ومثل هذا الضمان ومثل ذلك الضمان يشكلان ضرورة الاشراف والرقابة على عملية التجمع والتجميع . هذا هو منطق ذلك النظام غير ذى الكفاية وهو سالف الذكر باسم (ايجيدو) وبالمثل ، اعادة احياء ذلك النظام الذى قد سلف وهو (مينيفانديا)

على أن ختاما من أبرز وأشهر الخواتيم الناجمة عن الدراسات المختلفة والتحليلات لتركيب وطبيعة الاصلاح الزراعى المكسيكى هو ان الاقتصاد للفلاح الصغير فى المكسيك ، سواء أكان نظام سالف الذكر الايجيدالى أم لم يكن ، هو مشكل تمام التشكل فى مجموع رأس المال ، وهيهات أن يكون فى مكنتنا أن نتفهمه بدون أن نستعمل الادوات الفهمية الفكرية الموائمة لاقتصاديات رأس المال وأعنى بذلك اجر العمل والفائدة وايجار الارض ولو أن هذه جميعها متوائمة وتطبيقها فى الظروف والشرائط النوعية

ثم انه فى اقتصاد الفلاح الصغير يكون المالك ، ويطلق عليه التعبير التالى باللغة المكسيكية : ايجيداتاريو – كم – اسافراكتياريو ، وذلك الفلاح المكسيكى المالك لارض الاصلاح الزراعى فى المكسيك هو فى الوقت نفسه المنتج المباشر . فهو لا يؤجر أجر العمل . ثم انه فى هذه الحالة يكون مورده وما ينتفع به (ومهما يكن أجر الارض) كل أولئك لا تكون مخصومة من مورد عمله

على انه والحق يقال يكون ربح الفلاح فى اقتصاد الفلاح نفسه هو الاجر الذى يدفعه المنتج نفسه . ثم ان مجريات الاحوال سالفة الذكر فى المكسيك من ناحية وسائل معيشة الفلاح المكسيكى تسبب ان يكون (ربحه) فى الغالب فى حالة هى اقل من المتوسط وماهو اكثر من ذلك ، قد يكون الفلاح المكسيكى عاجزا عن تغطية قيمة نتاج قدرته على جنى ثمار قوة عمله (وفقا لما قد ورد ذكره من احصاءات وبيانات قيم الحدود الدنيا للاجور ، تلك التى قد اصدرتها الجهات الرسمية الاقليمية المكسيكية)

على انه لو اتبعت وطبقت وسائل حسابات رأس المال لكانت النتيجة مسفرة عن كون جميع المشروعات الخاصة بالفلاحة وبالفلاحين فى طبقة دنيا

ثم ان هذه النتيجة التى لوحظت فى دراسات متعددة لم تصل الى خواتيم وفواجع نهائية فاصلة .

ذلك بأنه على سبيل المثال قد ورد فى مؤلف ، ويتولد كيولا ، على صفحتى ٢٥ و ٢٦ قراره بأنه فى رأيه أن هذه الخاتمة ، بالنسبة الى نصف سكان الجنس البشرى فى عهدنا هذا تستمتع بوجه نشاط انتاجى يتسم ويوصم بكونه فى ضآلة وضحالة دائمتين مستمرتين . وهذا قول . يقال على عواهنه وهو ماقال عنه حرفيا باللغتين اللاتينية والمكسيكية (ريداكتيو آد آبساردم) . ولكن من رأيى أن ذلك ليس كذلك . ذلك بأن نصف تعداد الجنس البشرى ، هؤلاء لايتعاملون مع كل من هو وما هو فى نقص دائم مستمر ويقال عن ذلك باللغة التى هى أكثر وضوحا بأنه فساد مستمر .

ذلك بأن المسألة أو المشكلة هى فى الوقت نفسه كلمة (فائدة) أو (ربح) و (الاجر المدفوع نفسه)

على انه ، فى اقتصاد الفلاح لا يوجد انفصام أو انفصال بين رأس المال المتغير المتنوع وبين القيمة الفائضة اذ يتخذ كلاهما شكل فائدة او اجر بدون انفصال مباح أو متاح بينهما ، كما هى الحال فى المشروع الرأسمالى . وهذا هو لب أو لباب نوعية أداة محصولية غير هامة وهى من سقط المتاع .

فياهلترى أهو من الموائم كل المواءمة والمناسب كل المناسبة ان نطبق مجموعات من الاجر ومن الفائدة لهذه السوق غير الرأسمالية ؟ على انه فى موقف يكون فيه قد انتج الفلاح للسوق على ظروف وشرائط غير مشروطة بشروط وهى فى الوقت عينه غير رأسمالية ، يوجد فى هذه الحالة انتقال القيمة تجاه القطاع الرأسمالى وذلك ، كذلك ، الى حد أن ذلك الفلاح لاتكون فى مكنته ان يخصص ذلك الذى قد يكون ايجار ارض ، اذا كان الايجار قائما وموجودا ، يتسنى لهذا الفلاح ان يتوجه وجهة اخرى هو موليها ، الى اية قطاعات اخرى من الاقتصاد .

على أن ذوى النظريات فى الاصلاح الزراعى المكسيكى قد رفضوا بطريقة تقليدية جماعية أن يقبلوا عدم الكفاية فى أولئك سالفى الذكر من النظام المعروف باسم نظام (ايجيدو) ، ونظام (المينيفانديا) . على انه لكى يقبلوا لامندوحة لهم عن قبولهم حقيقة أن الاصلاح الزراعى قد ادى الى تطور طريقة الاستصلاح والاستزراع ولقد حاول ريس اوزوريو تبيان كفاية النظام سالف الذكر (ايجيدوس) والنظام السالف الذكر (مينيفانديا) اذ انه قد اصبح ذا كفاية بمثابة كونه ذا علاقة بين المخروجات والمدخولات .

وتبعا لذلك قد انتج القطاع الايجيدالى فى عام ١٩٦٠ قرابة ٣٥ فى المائة من صافى انتاج المحصول الكلى للاصلاح الزراعى ، وان كان هذا القطاع قد حقق فقط تلك الاراضى المستصلحة المستزرعة المزروعة فعلا بنسبة ٣٤ فى المائة من مجموع مساحة الاراضى وأنتجت ٢٧ فى المائة من مجموع رأس المال الاصلاحى الزراعى

ولنذهب الى ابعد من ذلك فنجد ان الاراض غير الايجيدالية مما فيها كل قطعة هى ذات مساحة اكبر من خمسة هيكتارات قد أنتجت ٥٨ فى المائة من صافى مجموع المحصولات الزراعية على الرغم من ان استعمالهم وانتفاعهم بالاراضى المنتجة نسبة ٦٣ فى المائة من القيمة الكلية للاراضى و ٦٦ فى المائة من صافى رأس المال الزراعى الكلى ، وهى عبارة عن ارض وعن ماشية وهذه وتلك لاتحسبان بوصفها رأس المال

ثم أن تلك الاراضى غير الايجيدالية والتى فيها مساحة كل قطعة تقل عن خمسة هيكتارات قد أنتجت ٧ فى المائة من صافى المحصول الزراعى ، على حين انها قد حققت ٣ فى المائة من مجموع مساحة الاراضى أو بمعنى آخر ان انتفاعها بمورد هو النزر اليسير كان أكثر مواتاة وكفاية عن المجموعتين الاخريين من الاراضى المستأجرة (مؤلف ريبس اوزوريو سالف الذكر على الصفحات من صفحة ٧١ لغاية صفحة ٩٥ من مؤلفه الصادر عام ١٩٦٨)

على انه من سوء الطالع ان ريبس اوزوريو المذكور ينسى ان يجعل فى اعتباره وفى حسبانه وفى قائمة الدخول تبيان قيمة قوة عمل الفلاح الصغير وذلك الفلاح الخاضع لنظام الايجيتاريو سالف الذكر . ولو هذه القيمة كانت موضع اعتبار من جانبه لاصبحت (الكفاية) الهامة الشهيرة استغلالا واستصلاحا اصلاحيا زراعيا عاليا فائقا . واذا كانت الاحصاءات والتقديرات سائرة بطريقة غير علمية وكان دخل الفلاح فى الاصلاح الزراعى منظورا اليه بوصفه فائدة لابكونه اجورا أو بمعنى أخر بكونه من الدخل وبكونه رأس مال متغيرا ، اذن فمن السهل فى هذه الحالة أن ننكر أو أن نخفى أو أن نحتقر اقتصاد الفلاح البائس التاعس ونجعله بعيدا عن كونه ذا كفاية .

ذلك بأن الفلاح الفقير ذا المتربة يبيع محصولاته فى السوق المعتادة بأقل من سعرها الحقيقى أو بمعنى اخر انه يلاقى حشفا وسوء كيلة ، ويلاقى التدهور الاقتصادى ، كما يلاقى الانتاج الزراعى المتدهور . وهو معرض لعلاقة من التغير غير المتكافىء . والامتيازات الرئيسية لعلاقته هذه هى البورجوازية الريفية ورؤوس المال التجارية ، وأرباب ورجال الصناعة . وسواء أكان على الميزان الوطنى أو الميزان الدولى يكون التبادل غير المتكافىء وانتقالات وتحولات القيمة كل أولئك تكون مبنية على الاجور الاكثر تدهورا فى المساحات الارضية المتخلفة ، وأعنى بذلك تلك الاسعار الاعلى فى القيمة الفائضة . ذلك بأنه فى حالة الاقتصاد التجارى للفلاح فيما يختص بالمشروعات الصناعية او الزراعية يكون واضحا أن أجر الفلاح وأعنى بذلك أن كل ما يجتنيه الفلاح لقاء قوة عمله هو أصغر وأضأل مما هو فى القطاع الاخر .

على ان الفلاح ليس فقط معرضا للاستغلال من ناحية ميكانيكية التدهور والتغير فى التبادل الاقتصادى المالى ، فحسب ولو أن ذلك من المحتمل ان يكون كذلك فى أسوأ شكول الاستغلال الخاص بنظام رأسمالى فى طريقة الانتاج .

ذلك بأنه بالمثل وكنتيجة حتمية لتدهور اقتصادى ، وبالتجمع المائى البدائى المتأصل الدائم ، يلعب رأس المال التجارى ورأس المال الاغتصابى ، كلاهما دورا هاما فى المناطق الريفية . ثم ان البورجوازية فى دورها التجارى والاغتصابى وفى دورها التدخلى التوسطى تصير الطبقة الريفية المتغلغلة فى التعالى على رقاب الطبقات الاخرى كما تفعل النباتات المتسلقة وكما يتغلغل الشلل فى جسوم الطبقة الريفية .

على أن الفلاح لا يواجه سوقا معادية وأجنبية فحسب ، بل ان لزاما عليه أيضا أن يفعل ذلك شخصيا فى داخل نطاق بيع محصولاته للوسطاء ولتجار الجملة والى هؤلاء وهؤلاء يكون مؤقتا مدينا لهم وتحت رحمتهم وتحت نير الارباح المروعة المغتصبة

ثم ان مسألة رأس المال التجارى ، وبرأس المال الحامل للارباح ، هذهالمسألة تكون الى حد انهم يتطورون ويطورون طريقة استقلالية بوساطتها يصيرون عقبة كأداء فى عملية تقدم رأس المال نفسه .

ذلك بأنه فى المكسيك ، كما هى الحال فى غيرها من البلاد النامية والاقطار المستقلة يكون العدد العديد من التجار والمنتفعين والغاصبين والوسطاء واقعين فى شبكة من العلاقات من ناحية أهل البدو وأهل الريف ، وتصل هذه العلاقات بين هؤلاء وهؤلاء الى نسب جماعية كبيرة كثيرة مروعة .

ثم انه جنبا الى جنب مع الاعداد الكبيرة الوفيرة من التجار ومن المنتفعين يوجد جيش عرمرم من صغار التجار ومن المنتفعين بالبضائع التى هى من سقط المتاع وهم يقاتلون هؤلاء وهؤلاء ابتغاء الفث من سقط المتاع ومن ارخص وأقل وأدنا الاشياء .

على أن وجود الوسطاء والسماسرة وغير هؤلاء وهؤلاء ممن يطلق عليهم باللغة اللاتينية واللغة المكسيكية لفظ (موداس أوبيراندى) هو حديث ذو شجون وذو شئون وهو من الاهمية بمكان . وهذا واضح فى القطن الذى هو مفتاح التصدير (وفقا لقول مارتينيز فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٩ . والقطن والبن هما أكبر العوامل الحساسة المكسيكية فى ميزان المدفوعات . ففى هذه الحالة تتصل عملية التعامل غير المتكافىء وتوصل بصفة مباشرة بين الاصلاح ألزراعى المكسيكى من حيثتكوينه بمسألة الامبريالية . فلقد سبب نقص ثمن القطن والبن فى عام ١٩٦٧ خسائر فى حدود مليون واحد ومائتين وسبعين الف من البيزات العملة المكسيكية فى موارد دخول التصدير ، وأعنى بذلك ان المبلغ الاجمالى من خسائر العام المذكور كان ٧٣٧ مليون بيزو ، أو من البيزات . ثم ان المسألة تذهب الى أبعد من ذلك ، فان المنتجين المكسيكيين لايبيعون محصولهم من البن فى الاسواق الدولية ولكن عن طريق خطط ومشروعات الولايات المتحدة الامريكية تلك التى فيها يكون الاحتكار فى المحصول

وتزويد المنتجين المكسيكيين بالدين للدائنين وبالمحصول وبالاسمدة على أن الرسالة الجامعية التى اعددتها فى هذا الشأن مؤداها مايأتى .

فى القطاع الريفى المكسيكى يوجد تكوين فريد وحيد اجتماعى ــ اقتصادى متوائم تماما والاقتصاد الكلى شبه الرأسمالى . والازدواج الظاهر الملاحظ هو القاعدة الوحيدة المتبناة لما قد اسميناه بما هو آت : التركيب الاقتصادى تحت التطوير والتطور . على أن الاعتراضات الداخلية لمثل هذا التركيب مازالت للان أكثر اختلاطا وتعقيدا مما يمكن أن يوصف بكونه لغزا من الالغاز تحت تأثير استعمال مثل هذه الافكار تماما كاستعمالنا كلمة ازدواجية أو دوبالزم وكما نستعمل كلمة صيغة الجمع أو بلوراليزم وكما نقول حدى أو هامشى أو مارجينالزم .

على أن حكمة أو نبوءة جديدة قد فتحت صوب وناحية طريق الانتاج . فوفقا للنظرية الماركسية يشكل ويتمثل كل نظام من اى محصول بتركيب فصلى دراسى خاص . بيد أن البضاعة الدون التى هى من سقط المتاع ، محصولها ليس فصليا دراسيا وفضلا عن ذلك يكون نظاما ثانويا للانتاج . وهذا معناه انه لايتسنى له ان يكون قائما بذاته وحيدا فريدا نسيج وحده ، بل انه لايستطيع حتى أن يتحكم فى تكوين اخر معطى ذى تكوين اجتماعى ــ اقتصادى . هذا هو الشرط المزدوج الشرط بكونه غير فصلى دراسى وبكونه ثانويا مسببا أعضاءه العضوية ان تكون شرطا فصلا دراسيا خارجيا لا داخليا على حين أن هذه الاعضاء العضوية تستمتع بعلاقات غير فصلية دراسية فى داخل المجموعة .

ثم ان انتقالات وتنقلات المحصولات الانتاجية الفائضة التى تسبب الفقر والبروليتارية الوظيفية الموسومة الموصومة بكونها الطبقات الدنيا ، هذه هى اساس العلاقات الفصلية الدراسية للفلاح من حيث ناحيته الخارجية .

على ان هذا الموقف المتراكب المحير ينشأ بسبب أن المعارضة الفصلية الدراسية فى مكنتها فقط ان تكون واضحة مفهومة فى العلاقة بين طرازين أونوعين من المحصول . ثم ان المشروع الرأسمالى الزراعى هو على اية حال جزء من نظام انتاج ذى تعارضات ومعارضات فصلية دراسية توجد شقاقات ومعارضات ومناوشات بين ذوى البورجوازية الاصلاحية الزراعية وبين ذوى البروليتاريا الريفية . ذلك بان ميكانيكية الاستغلال هى نفسها فى أى اقتصاد رأسمالى وفىأية قيمة فائضة .

وعلى أية حال ، فان القطاع الرأسمالى فى الزراعة المكسيكية ذو سجايا وميزات خاصة متأصلة فى الضعف التكنولوجى وفى المستوى المنخفض من الفزارة الرأسمالية ومن اعتمادها على الاسواق الدولية .

على أن النظام الانجليزى الكلاسيكى من وجهة نظر ماركس بما فيه منانفصال شامل كامل بين مالك الارض وبين الرأسمالى لايمكن تطبيقه فى ايضاح الحقيقة المكسيكية ، لا بسبب كونه ذا انفصالات مروعة عن ذلك التركيب الاصلاحى الزراعى

فى المكسيك . ذلك بانه من الواضح على سبيل المثال ان النظام سالف الذكر باسم لاتيفانديوس لايلعب الدور نفسه الذى هو فى المكسيك ، كما يفعل الملاك فىمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة . ذلك بان لديهم تقاليد تجعلهم يعتبرون الاراضى بمثابة كونها من بقايا العهود الاقطاعية . ونحن نعتبر ذلك اساسا مسألة خاطئة فى ايامنا هذه والى حد كبير حتى فى أثناء السنوات السابقة للاصلاحات الكاردينية تلك الاصلاحات التى كانت بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٠

على أن النظام سالف الذكر (لاتيفانديو) ، علــى الرغم من جميع مظاهره الاقطاعية ، هو بالضرورة التعبير عن نظام رأسمالى للانتاج ، هو تخلف وهو غير مستقل وهو ردىء التكوين . وتشمل نوعيته ذلك التجمع المذموم المروع ، فى ملكية الاراضى جنبا الى جنب مع تجمع رأسمالى منخفض للغاية . بيد أن هذا النظــام سالف الذكر قائم وسيظل باقيا بوصفه واحدا من أقطاب الرحى الهامة للغاية فى عملية التجمع الرأسمالى البدائى

ثم ان البقايا الضئيلة لاقتصاد طبيعى لحمته وسداه الاعتماد على النفس قد وصلت تماما الى اقتصاد الفلاح وهى تشكل صمام الامن للفلاح ليحاول التغلب على آثار الاستغلال الرأسمالى

واذن ، فلكى نتكلم فى وضوح وانضباط ، توجد فى المكسيك ثلاث طبقات اجتماعية اساسية فى الانحاء المكسيكية ، الا وهى :

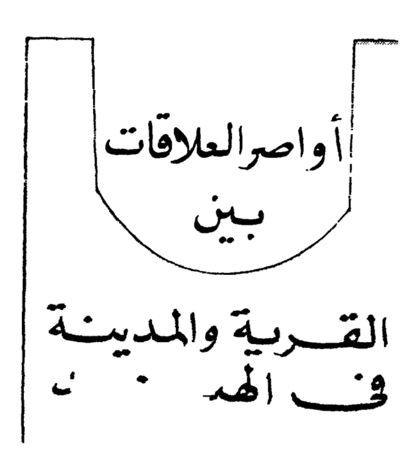
(أ) : الطبقة الاصلاحية الزراعية البورجوازية

(ب) : الطبقة البروليتارية الوظيفية القروية

(جـ) : طبقة المزارعين

على أن وصف هذه الطبقات الثلاث مبنى على اساس العلاقات بين هذهالطبقات وبين الانظمة الانتاجية التاريخية

ثم انهم يختلفون من حيث تكوينهم بوصفهم ملاك ارض ومن حيث مظاهرهم الجامدة غير المشتقةمن حيثحجمالمزرعةوالخواص الاجتماعية ومن حيث الاختلافات العنصرية ، وتسمح لهم أوضاعهم السياسية بتحديد مختلف اوضاعهم وحالاتهم ومستوياتهم الاجتماعية .



جوهر الموضوع :

يستدعى الوضع الراهن مجموعة جديدة من المفاهيم التى تنصب على التفاعلات بين القرى والمدن . ففى دراسات تشمل البعد الثقافى نجد مفاهيم مثل تضييق الافق والتعميم (ماريوت ١٩٥٥) تحاول ان تحدد مواقع التحركات المتجهة الى أسفل والى أعلى لتأثيرات اعظم التقاليد وأقلها قدرا . وتكشف الحقائق المرتبطة بمشاركة سكان الريف فى الطقوس الدينية بمختلف أنواعها كيف أن القرية قد استوعبت المدينة بالفعل ، كما يرى صراع جديد للقيم من حيث الترحيب بالعناصر الحضرية مع الحفاظ على الهوية الريفية .

وفى المجال السياسى نجد السياسات الزراعية حتى فى العهد الاستعمارى قد أخرجت الى حيز الوجود طائفة من الوسطاء بين الدولة والمزارعين المعدمين . وفى عهد الحرية ومنح حق الانتخاب للبالغين تتم التعبئة السياسية من خلال

الكاتب : بريج راج تشوهان

الكاتب : البروفيسور بيرج راج تشوهان رئيس قسم الاجتماع بمعهد الدراسات العليا بجامعة ميروت بالهند

المترجم : حسن حسين شكرى

ليسانس الاداب ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من جامعة القاهرة . اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب ، وله كثير من المترجمات العلمية والادبية

قنوات جديدة هى الاحزاب التى أوجدها ما يعرفون بالوسطاء ومجموعات العمل ، لاهل الريف .

وفى المجال الاقتصادى نجد الاجراءات المستحدثة « لدولة الرفاهية » وتشجيعها للهيئات الجديدة فى كل من القطاعين الخاص والتطوعى قد ادت الى نقاط جديدة للاحتكاك واقتحمت قيم السوق قلاع الاماكن الدينية التى يرتادها الحجاج للزيارة ، وتشربت الزراعة التجارية باخلاقيات السوق ، ونشأت أنماط جديدة لعلاقات الانتاج ، ونشطت بعض الجهود الخاصة بالمساومة الجماعية .

وبالنسبة للمرحلة المنهجية يتطلب الامر مجهودات متجددة حتى يمكن الاحاطة بالوضع من كل جوانبه . ومن الممكن ان يمتد مفهوم شبكة العلاقات من حيث الابعاد المورفولوجية والتفاعلية (ميتشيل ١٩٦٩) ، وان يستفاد بأفكار الوسطاء ومجموعات العمل على نحو أعظم تأثيرا .

ولكى نثير المسائل المرتبطة بالموضوع يتطلب الامر وعيا جديدا لدراسة تحركات المزارعين ، وسياسات الدولة ، والنظر بأمعان فى الاحتياجات التى تطالب جماعات الضغط بها ، والتفكير فى المصالح العامة للفلاحين على أنها مضادة للمصالح التجارية والصناعية واستخدام الآلات الى جانب المعرفة بمفاهيم شبكات العلاقات المتولدة عنها . ومن الواجب أن نبادر بالدراسات المتعمقة فى المجالين الريفى والحضرى ونربطها بالعالم الارحب فى بعض الاحيان ، وأن تكون هذه المبادرة قوية بحيث تربط بين التحليل القائم على المشاهدة ، وأنواع المسح المختلفة ، واستخدام المادة الفرعية الممتدة من حيث الزمان والمكان .

مسح للبحوث المتيسرة الآن :

الابعاد الثقافية :

لقد بذلت جهود كثيرة على امتداد الابعـاد الثقافية واستقصاء أثر العلاقات المتداخلة بين التقاليد الكلاسية العظيمة للمتأدبين والتقاليد البسيطة للاميين من عامة الشعب ، وقام سرينفاس بدراسة انتشار هذه التقاليد على كل من المستوى القومى والاقليمى والمحلى (١٩٥٢) .

وتصور أيضا كيف أن الطبقة العليا قد استطاعت أن تقدم نمطا للسلوك يشمل كل أبعاد الطقوس الدينية من أجل محاكاته فى المستويات الادنى ، وذلك من خلال عملية تسمى « نزعة تعميم السنسكريتية » ١٩٥٦ . وركز على التدفق المتجه الى أدنى فى السلوك المرتبط بالطقوس والقيم .

وامعن ماريوت (١٩٥٥ ص ١٩٩ــ٢٠٠) النظر فى الشكل الذى مر به انتقال سمة هذا النمط خلال العملية التى يسميها « تضييق الافق الفكرى » . وعلى أية حال فانه أضاف بعدا آخر للجهاز الفكرى لكى يدرك الطريقة التى يمكن أن يصبح بها تقليد ما ــ سواء كان تقليدا محليا او متخلفا ــ أكثر انتشارا وأكثر قوة من خلال عملية يقترح أن يطلق عليها عمليةالتعميم .

ان الطريقة التى تعكس بها المدن التقاليد الاقليمية بأقوى اشكالها ، فيما يتعلق بتخصيص العوامل والاماكن والموضوعات ، قد قام بدراستها تفصيلا فى مدينة مدارس ميلتون سنجر (١٩٥٦ ص ١٦١ــ٩٤).كما أن الدراسات التى تلتها وتناولت التعقيدات المقدسة لبعض المراكز الدينية (جها ، ١٩٧١ ، فيديارثى ، ١٩٦١) قد ركزت على الارتباطات بين التقاليد المقدسة للمدينة والتخصصات المتزايدة بين القائمين عليها والتباينات بين زوار هذه الاماكن او الاتباع المتعصبين .

لقد نشأت المراكز المقدسة كنقاط التقاء للمراكز الحضرية والمناطق الريفية النائية عن المدن مع تطور المؤسسات (مثل الدهارمشالز ، أى الاستراحات) ، والكهنة

المحترفون الذين كانت معرفتهم الجاهزة بجغرافية البلاد واضحة من أجاباتهم عن الاسئلة الثلاثة الاولى التى يطرحها الحجاج عليهم فور نزولهم من القطار او من سيارة الركاب .

ومن ناحية أخرى يوجد كل فريق من منطقة ريفية ما الفرق المناظرة له ، ولديها تلك الخبرة من التفاوض والتشاور فى مراكز الحج هذه . كما أن اسداء النصح متيسر فى معظم المناطق الريفية ، بل يقدم عن طيب خاطر على أساس التجارب الداخلة فى أدق التفاصيل سواء فيما يتعلق بالامور الدنيوية أو الدينية .

حتى فى العصر الذى كانت فيه وسائل الانتقال والاتصال أكثر تخلفا بالنسبة لزوار الاماكن المقدسة بالهند (تشوهان ١٩٦٧ ص ٢٢٣-٢٢٦) توفرت مناسبات هامة لسكان الريف للانتقال من القرى والمشاركة فى التيار الاقليمى أو القومى . ومع تحسن وسائل الاتصال المتيسرة الآن صارت العملية أكثر سرعة ، وأكثر فاعلية وارتفعت معها كثافة زوار المراكز المقدسة ، بالاضافة الى المزيد من انتشار التفاعلات الريفية الحضرية ، وكانت الهيئات المختصة تسهل هذه العمليات أيضا . ويجد المرء استخداما متزايدا للتكنولوجيا الحديثة مثل : الجرارات ، وعربات الترولى ، والعربات ذات الاطارات المصنوعة من المطاط المنفوخ بالهواء ، وكلها تقوم بنقل الزوار الى مراكز الحج المعروفة باسم « ميلا » .

وفى الاحتفالات الخاصة بأمور الحياة ، كطقوس الزواج ومراسم الوفاة ، وحيث يكون من الواجب تقديم الطعام لمئات الاشخاص ، فضلا عن الهدايا بكل أشكالها ، يدخل القرويون فى تفاعلات متعددة مع المراكز الحضرية القريبة ، لدرجة أن القرية تبدو كأنها تكتسب أبعادا حضرية ومهارات ادارية الى حين . وقد أوجدت القرى الكبيرة مراكز مساندة لهذه الامور التى تسهل الارتباطات الريفية الحضرية . ومن ناحية القيم عند القرويين يتزايد الشعور بالارتياح الى المضمون الحضرى كلما كان مرتبطا بقوائم الطعام والهدايا ووسائل التسلية ، ويزداد وفقا لذلك احترام الحفل من هذا القبيل . واصبحت الاسهامات الحضرية فى وسائل الحياة الريفية رموزا للحفاظ على المكانة الاجتماعية ، بل سبيلا لرفع هذه المكانة فى المناطق الريفية . ومن ثم لم يظل الريف والمدينة عالمين منفصلين يعادى كل منها الآخر .

فالممثل فى الاماكن الريفية حين يتنافس حتى مع نظيره فى نفس البيئة نفسها يستخدم الروح الحضرية ليكسب النقاط . وتظهر مثل هذه التفاعلات بوجه خاص عند جلب فرقة موسيقية لها شأنها من المدينة ، وعرض فيلم موسيقى ملائم ، والقيام بالاعاب النارية كفقرة ترويحية ، وجلب الطباخين المهرة من خارج القرية ، وادخال الاطعمة الحضرية المتنوعة .

كما تشمل الهدايا التى تقدم للعروس الرجل ، كالدراجات البخارية الصغيرة (سكوترز ، الموتوسيكلات) ، وساعات المعصم الغالية ، والملابس المصنوعة من الالياف الصناعية ، وكل أنواع الاجهزة الكهربائية مثل الراديوهات والمراوح الخ ..

اما الهدايا التى تقدم للعروس الانثى فتشمل الحلى المشتراه من تجـار الجواهر فى الحضر عادة ، والأردية المشهورة باسم « السارى الهندى » من الحرير أو النيلون ، بالاضافة الى الزخارف المنزلية التى تشمل الاثاث والاسرة المزدوجة والارائك . وما يعرف باسم « المزينة »(١)٧وأوانى المطبخ المصنوعة من معدن لا يصدأ التى زاد استخدامها الى حد كبير . وقد اختصرت فترة مراسم الزواج التقليدية وطقوسها الى ما يقرب من النصف أو الثلث ، وكذلك عدد المناسبات التى يدفـع فيها ما يسمى « بالنقوط » فى حالات كثيرة (شارما ١٩٧٧) .

ومما يذكر ان القرى مسارح للمصارعة والمطارحات الشعرية ، والرقص الجماعى او الفرق الاستعراضية .

ويشكل ميدان الطقوس الدينية القطاع التقليدى لحياة الريف أساسا . وهو يتميز بالثبات اكثر منه بالتغيير ، وبالاكتفاء الذاتى اكثر منه بالعلاقات المتداخلة . وأضعفت مثل هذه السمات العلاقات المتبادلة بين المدينة والريف حتى فى البيئة التقليدية . ومحجتنا هنا ان مثل هذا الرسم المنظورى ليس فى مكانه الصحيح من حيث تفهم جوانب الطقوس الدينية للحياة فى مناخها التقليدى ، وأن ثمة حاجة لمراجعة وجهة النظر هذه فى اطار التفاعلات الريفية الحضرية .

ومع التغير المتزايد الذى يجرى فى كل مناحى الحياة من الايسر أن نفهم تلك الامور فى ميدان الواقع الملموس ، ويرجع الفضل لنظرية اوجبرن عن التخلف الثقافى ، ولكن نظرة أقرب حتى الى القيم المعبر عنها فى الطقوس الدينية تدلنا على مجالات لافتة للنظر فى الحياة الريفية التى بدأت الاخلاقيات الحضرية فى تقديم الانموذج المنشور لها .

اضف الى ذلك أن شبكات الاتصال المنبثقة من عواصم الدولة على المستوى القومى ، وغيرها من المدن الكبرى ، قد بدأت فى ايجاد قنوات اضافية للمعلومات . ففى نهاية عام ١٩٧٤ كان لدى الامة الهندية ...ر٢٧٥ جهاز تليفزيون ، وما يزيد على ١٤ مليون جهاز للاستقبال الاذاعى (الهند ٩٧٦ ص ١١٤-١٢١) . وخلال أحداث الحدود(٢) عام ١٩٦٢ بذل « المعهد القومى لتنمية المجتمع المحلى » جهودا مكثفة لقياس وعى الجماهير بهذه الاحداث .

ففى المناطق الريفية كانت درجة الوعى عالية ، وبلغت ٣ر٨٣٪ ، واستخدمت ٢٢٪ من هذه النسبة اجهزة الراديو كمصدر مباشر للمعلومات . ١٧٪ منها استخدمت الصحف « آتال ١٩٧٧ ، ديوب ١٩٦٧) .

ولا يخفى أن استخدام الصحف يستلزم معرفة القراءة التى لا يستلزمها استخدام الراديو او التلفزيون . ومع ذلك فالاستخدام المتزايد لوسائل الاعلام الجماهيرية هو ابسط مؤشر للاتصالات الوثيقة الى حد كبير بين المدينة والريف .

وفى فترة فرض الرقابة فى الهند بسبب حالة الطوارىء صارت هيئة الاذاعة البريطانية (بى.بى.سى) الاداة الرئيسية لتوصيل الاخبار حتى الى المناطق الريفية، واتضح من بعض التقارير أن العمال الاميين المنتمين الى الطوائف التى كانت الحكومة البريطانية تمدها بالمعونة المالية (المعروفة فى الهند باسم
كانوا يستمعون بانتظام الى البرامج الهندية التى كانت تبثها هيئة الاذاعة البريطانية كما لوحظ زيادة تعريض القرويين لمشاهدة البرنامج التجريبى للقمر الصناعى التعليمى ، واخذ فى الحسبان أيضا امكان تطوير البرامج ، والتغذية الاسترجاعية للبرامج الريفية بصفة خاصة فى المناطق التى غطت ولاية اندهيرا برارديش (بهسكارم آل ، ١٩٧٧) . اما من ناحية انتاج البرامج فثمة انتباه الى ادخال برامج معينة للفلاحين ، وبعض الفقرات الترويحية من لون خاص ، كما يبث الراديو برامجه الريفية . ولكن اهتمامات المستمعين فى الريف تميل الى البرامج الموسيقية بشكل متزايد . وصارت اجهزة الراديو الترانزستور فى الوقت الحالى جزءا من مستلزمات البيت الريفى ، وصار لشرائها المنتظم بند فى ميزانيات هذه البيوت . أضف الى أن دور السينما بدأت تكتسب شعبية ، ولكنها تستدعى جهودا من سكان الريف الذين لابد لهم من الذهاب الى المدينة ليستفيدوا من هذه الوسيلة . وفى نهاية عام ١٩٧٤ كان بالهند ٨٫٧٣٤ وحدة عرض سينمائى بين كل ثمان منها ثلاث وحدات متنقلة (الهند ١٩٧٦ ص ١٣٤) ، وهذا يحيطنا علما بأنها مصممة خصيصا لجذب جماهير الريف . وهكذا فان ثمة سبيلا ذا شعبتين للاتصالات الجماهيرية : أن تمتد المدينة لتصل الى جماهير الريف ، أو أن تسعى جماهير الريف لا نتهاز المناسبات التى تحصل فيها على التعرض الحضرى .

ولعل من نتيجة مثل هذه التطورات أن يسمع المرء من حين لآخر شكاوى الزعماء السياسيين الذين يدعون تمثيلهم للريف من أن الصحافة تركز اهتمامها على الحضر أساسا ، وأنها فشلت فى تركيز الضوء على المشاكل الريفية . كما تميل جماعات الضغط – فى هذا المجال – الى تعبئة جهودها لمطالبة الحكومة المركزية بتخصيص اعتمادات مالية اكبر للانشطة التى يمكن ان يستفيد منها القطاع الريفى مباشرة .

الابعاد الادارية والسياسية :

للتفاعلات الريفية الحضرية من ناحية الابعاد الادارية والسياسية تاريخ أطول من ذلك التاريخ الذى يظهر بوجه عام فى الدراسات المعاصرة عن القرى .

وقد احتاج الحكام المتربعون فى العواصم الحضرية الى تعريف للقرية لمعرفة الوحدات التى يتم تحصيل دخل الدولة الاساسى منها فى شكل « ضريبة الاراضى »

ومن الامور التى دار حولها جدل مثير هل القرية وحدةللدخل أم مجتمع محلى (سرينفاس ١٩٥٥ ص ١٣–٢٧) . ونجم عن عدد من الاجراءات التى قامت

بها الدولة لتحصيل ضريبة الاراضى ادوار الوسطاء التى تتمثل فى وجود : صراف القرية ، والجلاد ، صاحب الارض ، والمحضر ، والقاضى ، وحكام الاقاليم . وخلال الحكم البريطانى فى الهند ظهر ملاك الاراضى كحلقات وصل هامة بين الحكومة والقرويين وبخاصة فى مقاطعة البنغال . أما العلاقات المباشرة بالقرويين فقد فضلتها الحكومة فى مقاطعتى مدراس وبومباى (تشوهان ، ١٩٦٨ ص ٣٥-٥٤) . وترك لحكام الاقاليم واصحاب المزارع تحصيل ضريبة الاراضى المستحقة لهم بأنفسهم على أن يقدموا قدرا معينا من الدخل ، وبعض المعونات الأخرى للحاكم البريطانى . وربما كان الامر بالنسبة لهذه المرحلة هو أن حكام الاقاليم وملاك الاراضى كانوا يعتبرون رمزا للوحدة ، وبالنسبة لقيم اولئك المحكومين فانهم يقومون بدور الوسطاء بين المزارعين المعدمين والحكام ذوى السلطة المطلقة (بيللى ، ١٩٦٦ ص ٣٠٩) . وقد سئل كاتب هذا المقال فى قرية من قرى ولاية راجستان عما ذكره بيللى من أن العمليات السياسية قد تغاضت عن دوائر المجتمع المحلى للقرية بطريقة رقيقة (تشوهان ، ١٩٦٧ ص ٢٦٩ - ٧٠) .

فالعلاقات المتبادلة بين المزارعين والدولة لم تظل هادئة على الدوام . وقد جذب الانتباه نشوب عدد من الثورات القبلية فى الهند فى مرحلة سابقة عن مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال . ولقد أخذ الكفاح من أجل الحرية بعدا جديدا حينما أقر غاندى بالوضع الاقتصادي السيء للقرويين وازدياد اعدادهم فى الهند .

ومع قيام حزب المؤتمر الوطنى نشأ اهتمام خاص بمشاكل المزارعين المعدمين، وبدأ العمل لاحياء الصناعات البسيطة ، ونشر التعليم . وصدرت قرارات للاصلاحات الزراعية ، وانتشرت منظمات الحزب من مستوى الناحية الى النجوع والقرى ، ونظمت لجان حزب المؤتمر للناحية بحيث تكون منفصلة عن تنظيماته فى المدينة ، وهكذا تم تفادى الصراع الريفى الحضرى . وكانت الاولوية الكبرى فى جدول اعمال حكومات حزب المؤتمر فى الولايات الهندية لتشريع الاصلاح الزراعى المؤكد لحقوق الملكية ، كما حصن دستور الهند هذه القوانين من الطعن فيها أمام المحاكم .

وهناك تحليل تفصيلى للمسائل المتعلقة بالاصلاح الزراعى اجرى منذ وقت قريب (جوشى ١٩٧٥) . ومن المؤشرات على الاهتمام الاجتماعى فى الوقت الحالى بالحركة الزراعية ومضمونها التاريخى تلك الدراسات التى أجراها كل من داهنجار (١٩٧٥) وسورانا (١٩٧٨) من حركة غاندى والحركة الزراعية فى ولاية ميوار ، وراجستان العظيمة السابقة . ووفقا للنظرة الحالية من المهم ان نرى الكيفية التى تصور بها هذه الدراسات الطريقة التى صارت بها المناطق الريفية مسارح للصراع بين الفلاحين من ناحية والحكومة القائمة على أساس حضرى من ناحية أخرى .

وفى الهند المستقلة بدأ ظهور المجالس القروية ، والعملية الانتخابية مع اقرار حق الانتخاب للبالغين . وقد لقى هذان الاجراءان اهتمام كل من بيتيه (١٩٦٦ ص ١٤٢) وآتال (١٩٧١) وبيلى « ١٩٦٣ » . وبينما يعتبر بيللى ان القرية على

وشك ان تصبح مسرحا لصراع الاحزاب فى الولايات ، وعلى المستويات القومية ، يعترف بيتيه بوجه خاص بانه بالنسبة للعمليات السياسية حتى فى نطاق القرية فاى دراسة ستقدم لنا نظاما سياسيا ناقصا (١٩٦٦ ، ص ١٤٢) . فهو يعتبر ان الحزب السياسى الذى يربط الدائرة الانتخابية الريفية بالهيئة التشريعية ونظام المجالس القروية بمثابة اجراء قانونى جديد يربط القرية المفردة بكل القرى وبالناحية وتظهر المجتمعات القروية وكأنها مقسمة الى شعب لهذا الحزب .

ويشير رآو الى الكيفية التى أدت بها علاقات التبعية دورها فى النظام السياسى والادارى التقليدى الذى اضيفت اليه علاقات جديدة للسمسرة فوسعت مجال انشطة التلاعب . وتنقسم الطائفة السائدة الى شيع تطلب العون من جماعات دباغى الجلود المستفيدين من كل من علاقات التبعية والسمسرة .

ولقد تسببت عمليات الولاء الطائفى فى ازعاج النظام الاخلاقى القديم ،وامتدت اللعبة الى المحاكم الحضرية أيضا (رآو ، ١٩٧٠ ص ٢٣٢) .

ويعترف بول هوكنجرز بدور الزعماء المحليين للمجالس القروية كظاهرة مميزة للاتصالات فى القرية الهندية بالمقارنة بالقرية الايرلندية .

وقد نتج عن السياسات الخاصة بحماية التفرقة بين الطوائف التى كانت الحكومة البريطانية تقدم لها المعونة المالية وبين القبائل قدر الاهتمام لدراسة المشاكل التى ركز عليها زعماء هذه الطوائف وتلك القبائل . ويكتشف نارايانا (١٩٧٦) ، وهو يحلل الخلفية الاجتماعية لعدد أعضاء البرلمان من الطوائف المشار اليها ، أن ما يقرب من نصفهم لهم خلفية حضرية ، فى حين أن تسعة أشخاص من كل عشرة من هذه الطوائف ريفيون ، وذلك بالنسبة لاجمالى عدد السكان . فخريجو الجامعات من أهل الحضر الذين ليس لهم خلفية زراعية من هذه الجماعات بين أعضاء البرلمان يتطابقون بدرجة كثيرة أو قليلة مع النمط العام بالنسبة للهند ، ولكنهم بالنسبة لتركيزهم على مصالحهم الخاصة ، وحتى مشاركة الاعضاء من الطوائف المشار اليها لم يكونوا مختلفين بشكل ملحوظ عن اولئك الاعضاء ذوى الاتجاه العام .

وفى دراسة عن طلاب الطوائف المشار اليها فى ولاية اوتاربراريش وجد أنه كلما كان مستوى تعليم الاب عاليا الى حد ما صاحب ذلك درجة متزايدة بالوعى السياسى بين الطلاب ، وأن هذه العلاقة مستقلة بذاتها عن الوضع الاقتصادى ، وعن استخدام وسائل الاعلام الجماهيرية (تشوهان ١٩٧٥ ، ص ٧٣–٧٥) . كما درس ساششيداناندا (١٩٧٦) دور رجال الادارة والسياسيين من بين وجهاء الملاك فى ولاية بيهار كوسطاء فى عملية التمدين .

وقد صدم علماء الاجتماع وهم يحاولون الاحاطة بالعمليات السياسية على المستوى الريفى بالطبيعة المتناقضة للمجتمعات الحضرية والريفية ، ولكنهم احسوا بالحاجة أيضا الى ايجاد اطار ملائم لفهم الارتباطات الحضرية الريفية .

ومن الناحية التاريخية اعتبر بيللى حكام الاقاليم والملاك وسطاء ، ويعتقد أن هذا الدور فى طريقه الى الاضمحلال . أما دور الصفوة الجديدة الذين يسميهم سابيروال (١٩٧٢ ص ١٢٢) « قادة التعبئة » ، ويناقش ساششيداناندا (١٩٧٦) تحت عنوان « وجهاء الملاك » ، فقد قام بدراسته ، ويظهر من دراسة بيللى (١٩٦٦ ص ١٣٢) ان القيود الخاصة ببنية النظام القديم تحدث تعديلات فى الطرق التى يتبعها الوسيط الذى انتهى دوره كعامل ممدن بين قومه انفسهم ، فى حين تشير شواهد سابيروال (١٩٧٢ ص ١٦٢) من نتائج بحثه الخاص عن مقاطعة موديلبور الى أن دور السياسيين كوسطاء فى عملية التمدين قد افتقر الى الثقة على المستوى الريفى . وبعد أن اعترض على فاعلية الانتباه الى أعظم ادوار الوسيط فاعلية فى القرية لتوسيع الثغرة بين المزارعين المعدمين وعلية القوم .. فهو يتخذ عملا من مساعدة الموظفين والمزارعين على الاتصال بعضهم بالبعض ، ويدفع له اجره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نظير قيامه بهذا العمل ، ويعرف كيف يستخرج التراخيص ، وتخفيض الضرائب ، وأين تدفع الرشى . وهو بالنسبة للطرف الآخر يجند الناخبين أو الوكلاء او الاهالى ليجعل المظهر طيبا حين قدوم كبار الزوار ، وفى امكانه القيام بكل هذه المهام بطريقته الخاصة وبتحفظ . وتلك الاعمال كلها يمنعها حكام المؤسسات الحديثة ، ولكن ما يراه الناس العصريون لابد ان يفعل . ويلحظ سرينفاس أهمية الوسيط بين القرويين واصحاب المحلات التجارية فى ولاية ميسور . فعلى مستوى الجماعة نراه ينظر بعين الاعتبار الى الطائفة السائدة التى تملك الارض ، وتشغل مركزا مرموقا بين الطبقة الحضرية الوسطى وفقراء أهل الريف . ويكمن دورهم فى الوساطة ، وما يكتنفه من معضلات فى صلاتهم بالطبقة الحضرية الوسطى وتطلعاتهم الى أن يكونوا جزءا منهم ، ولكنهم يدركون أيضا أن القاعدة الريفية قطاع جوهرى بالنسبة لهم .

والمسألة العامة بالنسبة لتطابق دور الوسيط بين المجتمع المحلى الموجه والجماعات الموجهة على مستوى الامة قد تم التركيز عليها قبل ذلك فى دراسات خاصة بالمكسيك قام بها ايرك.ر.وولف (١٩٥٦ ص ٦٥-٦٦) ، كما شد الانتباه ايضا الى الاختلال الوظيفى للوسيط .

والوسيلة الفكرية الثانية التى تولدت عند دراسة الارتباطات بين المجتمعات الحضرية والريفية هى شبكات العلاقات . وبتتبع التيارات الفكرية المتقدمة المعنية بالموضوع (نادل ١٩٥٧ ، بارينز ١٩٥٤) نرى أن هذا المفهوم قد استخدم فى مجموعة من الاوضاع التى وضعتها بوت نصب عينيها عند اعادتها النظر فى الموضوع وفى الوقت الذى تقر فيه بأن هذا المفهوم ليس اتجاها جديدا وتحذر من خطر الوقوع فى متاهة العملية التصنيعية من اجل ما يثيره من سخرية (علم شبكة العلاقات) ترى معنى لاستخدام المفهوم مادام المرء متبحرا فى مجال الدراسات التطبيقية . وبينما يظل اهتمامها مركزا فى نطاق الاسرة فمن الصعب أن نفهم الدور الذى يلعبه فى النطاق العام للدراسة ، كما يمكن ان تمتد النقطة المحورية بطريقة

مشروعة لو تصورنا الوحدة قرية فى هذا النص ، وشبكات العلاقات ارتباطات مع العالم الارحب .

وبالنسبة للبيئة الهندية يضع ماير منهجا موجزا لدراسة العملية السياسية فى « ديواس » فى اطار النظم ، وشبكات العلاقات ، واوضح كيفية تطبيقه فى انتخاب المجالس البلدية . أضف الى ذلك أنه يرى أن مجموعات العمل آخذة فى التمتع بمزيد من الاستقرار وفى طريقها التكون شبه جماعات .

وعلى أية حال فان ماير يعتقد ان العلاقات الاجتماعية قد نشطت فى مناسبات معينة لتحقيق أهداف معينة يقال أنها هى ما يسمى « مجموعة » أو « مجموعة عمل » . فى حين يمكن أن يقال بتصنيف العلاقات الاجتماعية التى تستمر فترة اطول باعتبارها « شبكات العلاقات » ويرى سابيروال فى عبارة شبكة العلاقات التى يقع التركيز عليها مصطلحا مفيدا للتعامل مع أوضاع معينة . ويستفيد ساششيداناندا (١٩٧٦ ص ٧٨-٩٥) من هذا التعريف ، ويخصص فصلا عن « شبكات العلاقات » فى دراسته عن « وجهاء الملاك »، ويحدد تسع مناسبات (كلها فى مجال الحصول على منافع شخصية تقريبا) فى البيئة العصرية من خلال تنشيط شبكات العلاقات التى يدور التركيز حولها . ويدرس أيضا عدد الوسطاء المنشطين ، ويحاول فى هذا الصدد ما كاد ميتشيل (١٩٦٩ ص ١٥) يسميه امكانية الانتشار .

ان طبيعة المجتمع محل الدراسة يتم التفكير فيها على أساس أن أكثر من نصف الاشخاص المقربين من الصفوة ليسوا الا من فئات الاقرباء ورجال الطوائف ، والاصدقاء . ولقد حاول ك.ن.شارما أن يحلل الوضع الريفى باستخدام مفهوم « شبكات العلاقات الملفقة » والجماعات التى من هذا القبيل .

وفى الوقت الذى أحرز فيه تقدم لافت للنظر فى استخدام مفهوم شبكات الوسطاء فى الهند يجب التحقق من أن تحليل شبكة الوسطاء لا يقع فى فئة الاضافة الجديدة لحقيبة الحيل القديمة (شولمان ١٩٧٦ ص ٣٠٧-٣٢٣) .

ولا يزال الوقت مناسبا لنتذكر أن سرينفاس يعتبر الدراسة المنهجية ، ودور كل من القريب ، والطائفة ، وشبكات الوسطاء المحليين ، وقنوات الاتصال بين هذه الشبكات فى عملية التحضر ، ليست الا من المجالات الهامة للبحث .

الابعاد الاقتصادية :

بغض النظر عن السياسات المرتبطة بحيازة الارض فقد شرحت العلاقات الاقتصادية للقرويين فى البيئة الاستعمارية الماضية على ضوء ما أصاب الصناعات اليدوية البسيطة من جدب ، والكفاية الذاتية من اضمحلال لما اقحمت فى ساحة السوق الدولية نتيجة لزراعة القطن وغيره من المحاصيل التجارية كالجوت ، وقيام زراعة الشاى فى ولاية آسام بواسطة العمال المهاجرين الذين وفدوا اليها حتى من

المناطق القبلية ، بالاضافة الى اشتغال العمال بالاعمال الخاصة بانشاء السكك الحديدية ، وشق الطرق والقنوات . وجذبت بوادر نمو الصناعات العمالة من المناطق ذات الكفاية الانتاجية الزراعية المنخفضة مثل : اوتار براريش الشرقية ، وبيهار ، فاندفعت حشودهم الى المدن ككلكتا ، وأحمد أباد ، وبومباى .

وفى بادىء الامر كان الشخص الذى كسب قدرا معقولا من الدخل فى المركز الحضرى يعود الى موطنه الاصلى فى حالة التقاعد او فى أثناء أوقات فراغه ، فاتسمت هذه المرحلة بما يشبه الهجرة الدائمة . وقد اضعف ذلك نمو عملية التحضر من ناحية ، ومن ناحية أخرى مكن من انتشار التأثيرات الحضرية فى المناطق الريفية على نطاق كبير .

وفى السنوات الاخيرة كانت هناك هجرة موسمية متزايدة الى مناطق الثورة الخضراء من تلك المناطق ذات الكفاية الانتاجية المنخفضة .

وقد تم تبليغ المسئولين بمنطقة الثورة الخضراء بالحالات التى يشجع العمال فيها ، او تقدم لهم الرشوة فى صورة انعاش مادى افضل حتى يأتوا للعمل بالمناطق التى يندر بها وجود العمالة فى ذروة المواسم الزراعية ، وارسلت التقارير الى التنظيم السياسى للعمال ليخطر الاتحاد العام للعمال ليثبت الاجور على وجه الاجمال وتلاحظ مثل هذه الحالات فى ولاية كيرالا (اوومين ، ١٩٧٦) .

ودخلت الى دائرة الضوء تجارب مماثلة بالقرب من مراكز التصنيع الجديدة ، التى جلبت اليها العمالة الريفية للقيام بالاعمال اليومية . ففى المناطق التى بها فائض من الايدى العاملة (كما هى الحال فى الجزء الشرقى لولاية اوتار براريش) رفضت الطوائف الادنى العمل فى مزارع الطوائف التى تعلوها مرتبة ، مما جعل الطوائف الاخيرة تعيد تفسير تحريمها الثقافى لمناهضة استخدام المحراث على أساس أنه غير قابل للتطبيق من ناحية التكنولوجيا الحديثة للجرار .

وقد عرف الجغرافيون المناطق الريفية القريبة من المدينة الرئيسية وغيرها من المراكز الحضرية بأن لها خصائص المنطقة النائية عن المدن او ما يعرف فى بعض الحالات بالمنطقة الخلفية ، وبأنها منطقة امداد للمدن بالخضر والالبان (تشوهان ، ١٩٧٠) .

وحينما كانت هذه الامدادات ترسل بوسائل نقل آلية نشيطة كان من الايسر التعرف على هذه المناطق ، وبغير وسائل النقل هذه ، ونشوء طائفة من رجال الاعمال المتخصصين تماما من ذوى الدراية بالاسواق الاقليمية المتداخلة ، أصبحت الخضر والفاكهة والالبان غير مقيدة بالاسواق المحلية ، ويبدو أن الامة كلها تتحرك لتصبح منطقة امداد بها .

والاهتمام المتزايد بالمحاصيل التجارية ، مثل قصب السكر والارز والقمح التى تزرع بغرض البيع فى أجزاء من ولاية اوتار براريش الغربية أدى الى طريقة

جديدة في حساب الاجور يتسبب عنها تعديل لا يستهان به في العلاقة التاريخية النظام الذي كان سائدا بين المالك والاجير . فمن المسح الميداني المتواصل الذي نقوم به نجد أن الاجور التي تدفع نظير تنقية الحقول من الاعشاب الضارة ، وقطع المحاصيل ، ونقلها الى مكان المالك ، كلها محددة على أساس القطعة ، وفقا لحسابات يعرفها كل من الطرفين . وقد مكن تزايد اخلاقيات السوق في نطاق البيئة الريفية من القرية والمدينة من التقارب الى حد ما . كما أن المشروعات الاقتصادية الجديدة جذبت تجار الاسمدة والمبيدات الحشرية والتكنولوجيا المتقدمة والبذور المحسنة الى الريف في مناطق الثورة الخضراء . ونشوء محطات الخدمة الزراعية أيضا جعل التكنولوجيا الحديثة تصل حتى باب منزل المزارع . فليس من باب المصادفة في ولاية مثل البنجاب ان يهدى شخص مقيم خارج البلاد « جرارا زراعيا » لاحد اقربائه . وقد سمح باعفاء مثل هذه الآلات من الرسوم الجمركية وقد نشأت مناسبات جديدة للقرويين للارتباط بالاسواق الحضرية والمراكز الادارية ، سواء من أجل توصيلات الشبكة الكهربائية ، أو شراء وتركيب مضخات رفع المياه ولوازمها ، أو شراء الزيوت ، أو بيع القصب لمصانع السكر ، أو شراء الحبوب من الاسواق ، أو للحصول على أنواع مختلفة من القروض من الدولة وغيرها من الهيئات المصرفية . وفي فترات تذبذب أسعار قصب السكر في ولاية أوتار براريش الغربية ارتفعت مكانة السياسيين القائمين على السلطة مع ارتفاع الاسعار ، وانخفضت الى درجة هابطة من انخفاض الاسعار ، الى جانب تأثيرات ذلك على القرويين التي تجعل من الصعب عليهم الحفاظ على مستوى الطقوس التي يقومون بها عند الزواج ، أو أجبارهم على قبول تأجيل التحسينات الخاصة بالاسكان ، او الخطط المرتبطة باتباع التكنولوجيا الحديثة .

وفي دراسة عن قرية « كوتانا » يعدد جاجديش .ك.بوندير (١٩٧٦) اثنتي عشرة خطوة مطلوبة للحصول على قرض من مصرف ما ، يزيد عددها خمس خطوات أخرى اذا كان الذي سيحصل على القرض هو الطرف الاضعف ، ويضطر بالطبع الى قبول تنازلات اضافية من جانبه ، كما يزداد عدد الوسطاء والمتطوعين للمساعدة في هذه الحالة الى درجة كبيرة . وقد أوجدت مثل هذه الاوضاع شبكة نشيطة من الموظفين والمسئولين في البنوك وتجار السلع المطلوبة والمستفيدين وبعض الهيئات التي تقدم تسهيلات ، كل هؤلاء يعملون كوسطاء أضف اليهم السياسي المحلي الذي قد يرضى بالحصول على أصوات الناخبين ، وآخرين ممن يتوقعون عائدا نقديا ، وبعضا ممن يريدون توسيع دائرة نفوذهم فحسب . ويدخل كل اتصال في سرد تاريخي غير مسجل ولكنه عالق بالذاكرة بالنسبة لهذه العمليات المالية ، وحيث يمكن أن تؤجل الالتزامات المتبادلة من حيث الزمن ، وتختلف من حيث النوع أو الشكل ، يدخل عنصر حركي يجعل التفاعلات تشمل أكثر من عملية مالية واحدة . ومثل هذه الادوار الاجتماعية المصاحبة او الاختلافات المواكبة للعلاقات الناشئة تستدعي اهتماما زائدا من علماء الاجتماع .

مشاكل النظرية وعلم المنهج :

لقد تناولت دراسة شبكات العلاقات الاجتماعية ثلاث نقاط متميزة هى :

أ ـ المركز الحضرى من حيث أنه بؤرة الاهتمام .

ب ـ الوحدات الريفية ، متخذة نهج الاهتمام الظاهرى بالقرية .

جـ ـ المراكز الريفية والحضرية كمجالات للبحث فى نطـاق الموضوعات الرابطة بينهما .

وتبرز سمة الاتجاه الاول على الدراسات التى تظهر بشكل مكثف فى العمـل الشامل لكلايد ميتشيل بعنوان « الشبكات الاجتماعية فى المواقع الحضرية »(١٩٦٩) وفى الدراسة المستفيضة التى ظهرت للاستاذة بوت باسم « الاسرة والشـبكة الاجتماعية » (١٩٧٢) . وهذه الدراسات ، الى الحد الذى يسمح به جمع المعلومات مركزة حول الذات ، وتتميز بما قد يسمى بالاتجاه الفردى الظاهرى . وطبقا لهـذا فهى دراسات محلية ، حتى على الرغم من أنها تناولت بالمناقشة العـلاقات بين الظواهر المحلية ، والظواهر الاكبر نطاقا .

وأساسا فان هذه الدراسات تساعد على تفهم العلاقات الدارجة فى البيئـة الحضرية اكثر مما تساعد على توضيح الامور بالنسبة للعلاقات الريفية الحضرية المتداخلة .

ولا يتخذ نهج الاهتمام الظاهرى بالقرية الشكل الفردى أو « المركز حـول الذات » بالنسبة للتحليل ، بل يحاول ان يتناول القرية من حيث هى كل ، باحثا عن امتدادات القرية ، وملاحظا الاسلوب الذى يصبح به سكان الريف مندمجين فى علاقات حضرية .

وهنا لا يؤخذ فى الاعتبار الافراد المعنيون فحسب ، بل فى بعض الاحيان عمل الجماعات والهيئات من البيئة الحضرية ، التى تمتد اعمالها الى القطاع الريفى أيضـا .

والدراسات التى تدور حول الوضع الحضرى فحسب أكثر تركيزا الى حد ما ، بل هى متخصصة من حيث المضمون ، وتلقى الضوء على دور علاقة القرابة والجوار ، أو الحدث السياسى (ماير) ، فى حين أنه فى الدراسة الخاصـة بامتدادات القرية قد يصادف المرء مجموعة من العوامل التى يبدأ فى نطاقها حـدوث العلاقات المتبادلة .

ومن سمة المجموعة الثالثة من الدراسات ذلك المجهود الذى نلمسه عند النظر فى الروابط الريفية الحضرية التى من هذا القبيل ، أخذا فى الاعتبار طرفى هذا المتصل فى بحث واحد .

وينعكس تأثير جيديس (١٩٦٣) على كل من صياغة رضا كمال موخيرجى المفاهيم فى علم الاجتماع الاقليمى ، وعلم التبيؤ الاجتماعى ، ودراسة جيورى عن المراكز الحضرية . ويفرد كارف ودامل بحوثهما لكل من المجالين .

وفى السنوات الاخيرة ظهرت فى دراسة « تشوهان » المعنونة « المدن فى البيئة القبلية » (١٩٧٠) ودراسة آتال المعنونة (المجتمعات المحلية والسياسة القومية) (١٩٧١) جهود للاحاطة بظاهرة الارتباطات فى الدراسة الشاملة لكل من المدن والقرى ، وبالطبع لا يستطيع المرء أن يغفل ما اضافته دراسة ردفيلد (١٩٥٦) عن الثقافة الشعبية لاهالى « يوكاتان »(١). ويبدو أن معظم الدراسات الخاصة بالعلاقات الريفية الحضرية قد انبثقت من قنوات الاتصالات والثقافة ، ولكن المشكلة بدأت بصورة اكبر من حجمها فى شكل تأسيس اتصالات جديدة ، كأنما تفترض أن هناك حتى الآن عالمين غير مرتبطين العالم الريفى ، والعالم الحضرى .

ويمكن باعادة بحث هذا الافتراض ترى طبيعة العلاقات المتبادلة أكثر تداخلا والمؤلفات الماركسية عن المدينة والريف تعير انتباها شديدا للعلاقات السياسية بين الاثنين ، وللمتناقضات فى ميولهما الخاصة ، ولنتائج التقسيم المتزايد للعمل الذى يفصل المصالح الزراعية عن المصالح التجارية والصناعية . ويضرب ماركس مثلا موضحا لذلك « بالجماعة المناهضة لقانون التجارة » فى المملكة المتحدة كأحد المؤشرات لكيفية نجاح رجال الصناعة فى جعل الدولة تصدر قوانين مضادة لمصالح الفلاحين . وفى الدول النامية تعتبر علاقات الفلاحين بالجماعات المهنية الاخرى التى تصل الى حد ممارسة الضغط على سياسات الاصلاح الزراعى وغيرها من السياسات المرتبطة بها من مجالات البحث المبشرة المرتقبة .

وعلى المستوى النظرى يكون على علماء الاجتماع ان يتناولوا بفاعلية متساوية القضايا الريفية المحلية فى ضوء السياسات القومية ، وعمليات تكوين الرأى العام ، وجماعات الضغط ، كما فعلوا حتى الآن فى وضع رسم تفصيلى لشبكات العلاقات بين عشرين اسرة مفردة (بوت ، ١٩٥٥ ص ٣٤٥ ، ١٩٧٢ ص ٢٥٣) . وسيكون عليهم أيضا أن يجيبوا عن المسائل المرتبطة بكل من طبيعة التعاون والجهود المنسقة للوحدات الريفية والحضرية ، وأن يحددوا ايضا أى الجماعات فى البيئتين يمكنها أن تمتزج وتعبر عن مصالحهما معا . وسواء كان مثل هذا التعبير امرا يسيرا فى الاطار المتعدد للفكر ، او كان يتناسب بدرجة أكثر مع تحليل الصراع ، فانه مسألة تحتاج الى مواجهة .

خطوط لبحث اضافى :

يمكن متابعة البحث الاضافى فى نطاق خطين : اولا : اين يمكن أن تمتد نظرية الشبكات الاجتماعية الى اوضاع فى البلاد النامية ، ثانيا اين يمكن أن نضع قبضتنا على الوضع الملائم ، ويحتاج هذا الاتجاه الى أن يكمله باحثون آخرون .

ومن الامثلة التوضيحية للخط الاول امكانات الاستفادة بخصائص التشكيل الاجتماعى للشبكات ، وبخاصة وسيلة الامان ، والقدرة على الوصول ، والكثافة ، والمدى ، والمقاييس الدولية للمضمون ، والتوجيه ، والقوة ، والتواتر (ميتشيل ١٩٦٩ ص ١٢–٣٦) .

وعلى مستوى اكبر اتساعا تحتاج الشبكات والنظم الاجتماعية وما أشبه ذلك الى أن نعيرها انتباها اكثر . فالوسطاء بين الاماكن الريفية والحضرية قد أوجدوا تخصصا من « عندياتهم » ، وبينما يحظى السماسرة ومجموعات العمل ببعض الاهتمام فان الوسطاء من كل النوعيات فى جوانب الحياة المختلفة : الدينية ، الاقتصادية ، السياسية ، وحتى الجوانب المتعلقة بالزواج ، يستدعى أمرهم مزيدا من الاهتمام .

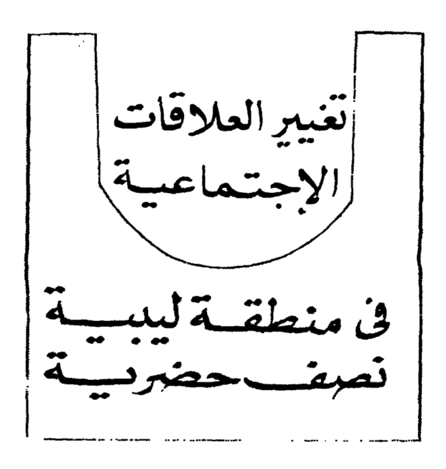
وعلى مستوى القيم فان القرية والمدينة مشغولتان فى حوار جديد ، أى نوع من ازدواج التأثير ، الى جانب تبادل الحب والكراهية ، وتحتاج هذه الصراعات والتعديلات الى تعيين هويتها ، وتفهمها ، وربما الى نوع من الحلول .

أما الفئة الثانية من الموضوعات التى تحتاج الى الاهتمام فانها تشمل عمليات وتحركات المراكز التى تصنع القرار بما فيها المراكز الواقعة فى القطاعات الحضرية . فالوسيط الحضرى ، وهو يمد اعماله الى الريف ، لابد ان يكون على وفاق مع التقاليد ، وخبرات العجائز التى تصنف تحت اللافتة العامة للتوافق الاجتماعى .

وهنا يميل وسطاء الامتداد الحضرى الى التقاط الجزء المستجيب بدرجة أكثر ، والاقرب الى القيم الحضرية ، وأنماط الفكر والعمل ، حتى تلاقى أنواعا مختلفة من النجاح . وكانت الحكومة احدى الهيئات الرئيسية الواصلة الى الشعب فى مجتمع نام ، ولكنها باصرارها على جعل هيئات غير رسمية تعمل فى المناطق الريفية ، والبنوك ، وتخطيط المزارع التجريبية بواسطة تجار المبيدات الحشرية والاسمدة ، واحتياجات مصانع قصب السكر ، وشركاته لتحسين نوعية النباتات والطرق ، ونشوء التعاونيات ، كل ذلك أدخل هيئات جديدة لكل منها نقاط انطلاقها الخاصة المميزة .

والقرية بدورها قد بعثت بالاهالى للعمل فى المناطق الحضرية ،ولذلك فعلاقاتهم المستمرة بالمناطق الريفية (سيرنفاس ، وبيتيه ١٩٦٤ ص ١٦٧) ،ودورهم المحتمل فى نشر القيم الحضرية يحتاج الى اهتمام . والجانب المعكوس هو انالشبان قد هجروا القرى ، وبقى الشيوخ فيها ، والقرية هى الطرف الخاسر فى هذه الصفقة التى بدأت تتفشى ، وتتطلب الاهتمام .

اما العلاقات الاوسع نطاقا للقرية بالاقتصاد القومى والسياسة فى فترة الحكم الاستعمارى ، وفى مرحلة الاستقلال ، فتتطلب البحث الدقيق بالنسبة لسياسات واستراتيجيات وبرامج الوحدات ، على المستوى الاكثر اتساعا . والقواعد الخاصة بالاختلافات الموروثة فى مصالح الطبقة (ماركس وانجلز ١٩٧٦ ص ٢١-٣) ،والحاجة الى التوفيق بين القطاعات الريفية والحضرية للقيام بجهود مشتركة (لينين ١٩٥٤ ص ٦٥-٧٢ ، ماوتسى تونج ١٩٦٢) ، والخطوات اللازمة للقضاء على معارضة المدينة الريف (ماركس ، وانجلز ١٩٧٦ ص ٥٢) من المسائل المرتبطة بالموضوع ويثيرها الفكر الماركسى . ونظرا لما لها من أهمية فانها تتطلب القبول ، دون التزام ضرورى بما يحتمل ان يقال من الحلول التى لا يمكن ان تقدم فى اطار غير الاطار الماركسى .



ان الغرض من هذا المقال هو دراسة بعض العوامل الاساسية التى تتعلق بتنقلات الافراد من المناطق الريفية قرب منطقة الآبيار اليها ، وتأثير هذه التنقلات على العلاقات الاجتماعية وعلى البنيان الاقتصادى بها .

ان منطقة الآبيار تقع فى المنطقة الساحلية الغربية من السهول المرتفعة لاقليم برقة ، وتعرف هذه المنطقة باسم الجبل الأخضر ، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنها توجد بها زراعات دائمة تتكون أساسا من مناطق الأشجار . وهذه السهول الساحلية عبارة عن هضاب يصل ارتفاعها الى حوالى ٩٣٠ مترا حول الموقع القديم المعروف لمدينة برقة ، والمدينة نفسها تقع على مسافة ٦٢ كيلو مترا شرقى مدينة بنى غازى . والحقيقة أن كثيرا من التطورات التى حدثت فى المنطقة فى الأعوام الاخيرة يمكن عزوها الى حد كبير الى أنها تقع فى مكان من المناطق الساحلية الثلاثة التى تكون منطقة السهول الساحلية ، وأيضا تقع على امتداد ممر جبلى به طريق يخترق السهل الساحلى ويصل الى المنطقة الساحلية ومدينة بنى غازى ، وكان يمر فيه خط سكة حديدية الى وقت قريب .

وخلال العقد الماضى تقريبا غيرت الابتكارات الجديدة فى الزراعة حياة الناس فى منطقة الآبار . وهذه الابتكارات أصبحت ممكنة بسبب الايرادات الضخمة

الكاتب : صبحى م . جانوس

رئيس قسم الاجتماع بجامعة قار يونس ، بنى غازى بليبيا وقد إقامت هذه الدراسة على أساس عمل ميدانى فى اقليم برقة فى الفترة ما بين ١٩٧٥ وديسمبر ١٩٧٦ .

المترجمة : هناء محمد كامل أبو ستيت

ليسانس الادب ، دراسات عليا بالجامعة الامريكية ، قسم الترجمة الفورية باللغة الانجليزية .

من البترول ، واصبحت الحكومة الآن قادرة على أن تنفذ مشاريع تخزين المياه التى تعطى الاستقرار لامدادات المياه فى المنطقة ، وكانت فى الماضى غير ثابتة ، وتظهر فيها علامات التذبذب من عام الى آخر .

هذه التطورات مقترنة بالمساعدات الميكانيكية سمحت للأفراد باقامة المزارع الكبيرة على مساحات شاسعة بعد أن كان الناس فى الماضى فخورين بارتباطهم بحياتهم التى عاشوها فى الرعى والقيام بعملية جمع الأعشاب . والمزارع الكبيرة تعنى أن البدو قد أصبحوا الآن مستقرين ، وهذا فى حد ذاته عامل من عوامل التغيير فى علاقاتهم الاجتماعية .

ومعظم التغييرات فى منطقة الآبار مختص بالزراعة ، ولكن حتى هذا التغيير يرجع جزئيا الى الثقافة ، بمعنى أن المهارات اللازمة للتطور الصناعى كانت دائما ناقصة ، وأن البديل الوحيد هو استخدام المهارات التى كانت متاحة . وهذا يعنى انه فى المرحلة الأولى من التغيير كان التركيز على الزراعة ورعاية الماشية . وفى الماضى أيضا قبل دخول الايطاليين ليبيا لم يكن تركيز السكان فى المدن والقرى معروفا بتاتا . وكانت مدينة بنى غازى وهى أكثر المدن ازدحاما بالسكان لا تزيد عن كونها سوقا تجارية صغيرة عند النهاية الشمالية للطريق التجارى المار

بالصحراء ، وكان يوجد بها عدة آلاف قليلة من السكان . وحتى الى وقت قريب جدا وقبل تدفق البترول مباشرة كان عدد السكان فى بنى غازى لايزيد عن ٥٠٫٠٠٠ نسمة . وكانت التجمعات السكانية القليلة الأخرى عبارة عن قرى صغيرة أو متوسطة . وفى الوقت الحالى توجد عدة مدن كبيرة . وحتى منطقة الآبار التى كانت فى خلال العقد السادس قرية صغيرة قد اتسعت الآن وأصبحت منطقة بها عدة آلاف .

وقد ظهرت حديثا تجمعات سكانية جديدة جاءت نتيجة انتقال عائلات بأسرها معا . وقد ترتب على هذا أن هيكل الدراسات الاحصائية لهذه المناطق الجديدة النامية لا يظهر عدم التوازن فى السن والجنس من حيث التوزيع الذى يظهر مثلا فى مدن افريقية الوسطى . ولكن أثر هذه التنقلات يلاحظ بصورة واضحة فى ارتفاع عدد الحيوانات فى الجزء الجنوبى للمنطقة .

ومن الصعب أن نتنبأ بمدى دوام هذه التغيرات ، وتقدم الدولة اعانات مالية هائلة لكثير من التطورات الزراعية وادخال الماكينات واقامة المزارع وغير ذلك من الأعمال ، وعلى ذلك فان هذه التغيرات حتى الآن غير قادرة على النمو والاتساع .

ولن يستمر تدفق البترول الى الأبد داخل التربة فى ليبيا ، والمشكلة ستكون فى تقوية هذه التغيرات بحيث يصبح النظام الاقتصادى الجديد قادرا على التحمل والنمو فى العقد القادم أو نحو ذلك .

وحيث أننا سنعقد مقارنات فيما بعد عن أشكال الهجرة فى مكان آخر بأفريقية فمن الضرورى أن نؤكد بعض الملامح العامة التى لها فاعلية فى المنطقة . وأبرز هذه الملامح هى تنقلات الأفراد بدون حساب عدد الأجانب الذين يشكلون نسبة ضئيلة من عدد السكان الكلى ، فان تنقلات الأفراد تتم عبر مسافات قليلة جدا . وعدد كبير من السكان الذين يقطنون فى المنطقة جاءوا اليها من أماكن تبعد عدة أميال قليلة . النقطة الثانية من تلك الملامح التى لها فاعلية فى المنطقة هى أن الأفراد لا ينتقلون الى مناطق صناعية وعلى ذلك لا توجد عندهم مشكلة التعامل مع **من الفرص المتاحة ما يستثنى النساء كمهاجرات فى المنطقة والقرى الثلاث الهجرة الهائلة للعمال المؤجرين التى تكون اغلبيتها الساحقة من الرجال ، وعلى ذلك فان الهجرة لم تحتم تكوين الجماعات التى أقامت لها مقرا فى المستوطنات المتطورة . المحيطة بها . وهذا ايضا ليس مهما فقط فى تحديد متى ينتقل الأفراد ، ولكنه يؤثر بصفة جوهرية على نسبة النوع وهيكل أعمار السكان . والكتاب الذين يكتبون عن عملية التحضر فى البلدان الافريقية الأخرى أظهروا ادراكا متزايدا للاهمية الخلفية التى منها يأتى المهاجرون الى المدن .**

وبالنسبة للبدو فان الأغلبية العظمى تسكن الآن المدن والقرى ، وينتقلون لمسافات كبيرة ، ولكنهم دائما يكونون مجموعات يظهر فيها اختلاف فى الأعمار وتحتوى على كل من الجنسين . وكان من الضرورى فى الماضى أن تتكون المجموعات

بهذه الطريقة لأن الاعمال المختلفة التى كان يجب القيام بها فى أوقات محددة من السنة كانت تتطلب قوة عمالية من هذا النوع . والسبب الرئيسى لعادة البدو فى الانتقال كمجموعة كبيرة كاملة هو أن تقسيم العمل فيما بينهم كان محددا بصفة قاطعة . وبالرغم من أن بعض حدوده قد تغيرت الآن فانها مازالت واضحة بالمقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى أو فى الحقيقة بالمقارنة بالاماكن الاخرى فى ليبيا . وكما أكد بيتر فى كتابه فان تقسيم العمل لم يكن أمرا مريحا . فكل جنس يحافظ على حقه فى القيام ببعض الاعمال وابعاد الجنس الآخر عنها .

وبينما كان أسلوب المعيشة فى الماضى له تأثير شديد بدون شك على بتيان وتكوين هيكل السكان المعاصرين فانه أيضا من الصحيح أنه لم يستبعد النساء أو يعط الرجال مكان الصدارة . وهذا ليس صحيحا فى كل انحاء ليبيا ، ففى مزرعة للزيتون بأقليم طرابلس ، وعلى الرغم من احضار النساء مع عشائرهن من الرجال الى المزرعة ، أصبح عملهن غير ضرورى ، اللهم الا الاعمال المنزلية داخل أسوار المزرعة . وعلى ذلك فقد ظهر الفصل بين الجنسين بدرجة صارخة . ولهذا فان شكل الهجرة الموجودة هناك يختلف الى حد كبير عن الهجرة فى منطقة الآبار بالرغم من أن الخلفيةالتى تنشأ عنها الهجرة واحدة فى كلتا الحالتين . ويمكن القول أيضا بأن شكل الهجرة الى المدن ، مثل بنى غازى أو طرابلس ، يختلف عن ذلك تماما . ويمكن للمرء أن يقارن الهجرة فى منطقة الآبار بالهجرة فى أواسط افريقية ، وذلك عند النظر الى كلتيهما بطريقة صحيحة .

وأغلب ما كتب عن التحضير فى أواسط افريقية فى خلال العقد السادس عبارة عن عوامل « دفع » و « جذب » ، فالضغوط الموجودة بالمناطق الريفية تعمل على دفع الناس خارجها ، والفرص الموجودة بالمدن تعمل على جذب الناس اليها . ويتضمن ذلك النظر الى المناطق الريفية باعتبارها عالما مختلفا تماما عن المدن وان الانتقال من أحداهما الى الأخرى يرجع الى شخصية الفرد المهاجر . وعلى ذلك فان جلوكمان ناقش هذه النقطة بقوله : « فى اللحظة التى يعبر فيها الافريقى حدود قبيلته ليذهب الى المدينة فانه يتحرر من السيطرة السياسية لقبيلته » . وقد غير جلوكمان فيما بعد وجهة نظره هذه ولكن لا بطريقة أساسية . وحياة الافارقة مقسمة جزئيا ، وهم يعيشون فى قسمين منفصلين يؤثر كل منهما فى الآخر . وأقر جلوكمان بأنه « تأثير متبادل » ، وهو نوع لم يكن عندى وقت لدراسته . وهذا يظهر بوضوح أن جلوكمان كان مهتما بالانقسام بين البيئتين الريفية والحضرية . والذى حاول أن يفعله هو أن يفصل بين ما اعتبره على وجه التخصيص قبليا وبين ما اعتبره على وجه التخصيص حضريا . وكانت النتيجة أنه رأى أن المجوعات المنفصلة يمكن عرضها على الوجه التالى :

(أ) قبلية ريفية وقبلية حضرية ، (ب) قبلية مرتبطة بالأرض وقبلية من البدو الرحل (قبائل لا تتضح بها التقاليد القبلية) ، (ج) قبلية سياسية وقبلية عائلية (أسرية) .

وايستن ــ وهو أحد تلامذة جلوكمان ــ قد عدل قليلا فى وجهة النظر هذه ، بالرغم من أنها تختص أساسا بهدف الهجرة الى المدينة . وقد ظن أن الاتحادات الحضرية والتجمعات الصناعية قد أصبحت هامة جدا كى تتصدى لمحاولات الاوربيين للعمل مع سلطات قائمة على اتصال القبائل (الاندماج القبلى) . وقد أكد ميتشل أن الأماكن الحضرية قد ظهرت بها فروق طبقية بين المهاجرين . وبالنسبة له لا ينكر أن الأفراد فى المدن مرتبطون كعاملين فى تقسيمات لها مصالح مشتركة تطغى على التقسيمات القبلية . وبالرغم من ذلك فان الاتصال القبلى للمهاجرين يشكل تجمعات كثيرة مثل الاحتفالات الرسمية والزواج ومرتادى اللهو .

وقد اتجه علماء الأجناس الثلاثة فى الواقع الى النظر الى التأثير القبلى على أن له الأهمية القصوى على العلاقات العائلية ، وبالرغم من أن جلوكمان أكد وجهة النظر هذه أكثر من ايستن أو ميتشل فان تحليلات الثلاثة التى درسوا فيها التقسيمات الريفية والحضرية ، بالرغم من أن ايستن من خلال دراسته التى أشرنا اليها تقرر بوضوح أنه لا يرغب فى أن يؤكدها . وفى أعماله الأكثر حداثة ذهب ميتشل الى النهاية المضادة ، الى الطرف الآخر ، معطيا الهوية الحضرية أهمية زائدة فى تخفيض آثار النشأة القبلية الى درجة غير ذات شأن فى تحليلاته .

لم تنشأ الرغبة فى التقسيم من أى ميل أو اتجاه خاص نحو التقسيمات بمعناها النظرى . ويرى جلوكمان بصفة خاصة ، وهذا هو الأهم ، أنه كان ضروريا وصف الحدود الخارجية للنظام وبعد ذلك يبدأ فى تحليل نظمه الداخلية . ويبدو أن الشىء الذى لم يستطع أن يفعله هو التفكير فى سلسلة من المكونات التى يستخدمها الناس ، اما كلها أو يختارون بعضا منها ، بما يتناسب مع مصالحهم . ولو كان قد فكر بهذه الطريقة لاختفى التقسيم (الفاصل) بين الأوضاع الريفية والأوضاع الحضرية ، وبدلا من ذلك كان يمكن أن يجد نفسه مضطرا للتفكير فى سلسلة عامة من الاحتمالات التى يخدم بعضها « غايات » محددة ، فى أى وقت محدد ، وتتحد لتحتوى كلا من العناصر الريفية والحضرية . وهذه الاتحادات تتغير تغيرا جوهريا من وقت لآخر ومن موقف لآخر .

وقد ذهب أغلبية الكتاب المحدثين ، ظاهريا على الأقل ، الى مسار مختلف . ويأتى باركن ليذكرنا بهذا الارتباط مع تأكيده على التجمعات فوق القبلية أو عرف الجماعات . ويستخدم زميله كوهين أيضا مجموعة تفريعات من هذه الأفكار عندما يناقش وضع جماعة الهوسا وصلابتهم كجماعة لها عرف خاص بها وخاصة فى أغراض تطوير مصالحهم الاقتصادية .

وقد أكد أغلبية الكتاب أهمية الحاجة الاقتصادية كسبب من الأسباب الأساسية لهجرة العمال . وقد اعتقدكتاب آخرون أن المستويات الحالية للاحتياجات السائدة بين الأفراد الذين يعيشون فى المناطق الريفية تجعل أجر العمل مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه للدخل . فمثلا فى شرق افريقية يصبح الأفراد الذين لايملكون الماشية أو القادمون من أماكن بها نقص أو عجز هم أكثر الناس ميلا للهجرة . ويؤكد

جيفيلر أن سبب مغادرة جماعة النجونى لمنازلهم فى جنوب تنجانيقا للبحث عن أجور من العمل هو سبب اقتصادى لأنهم لا يمكنهم اكتساب مبالغ كافية من انتاج المحاصيل فى أماكنهم حتى لتغطية حاجاتهم الأساسية وتحقيق مستوى أدنى للمعيشة .

وقد وجد فان ولسن الذى درس تأثيرات هجرة العمال على مجتمع تونجا القبلى أن الحد الأدنى لاحتياجات الناس قد وصل الى مستوى يتطلب دخلا نقديا أعلى مما يستطيعون الحصول عليه فى منطقتهم .

وقد وضع وطسن وفان فيلسن عن أواسط أفريقية تحليلا مفصلا ومحددا ، وبينا كيف ان العوامل الاقتصادية التى ترتبط مع عوامل أخرى هى سبب هجرة التونجا والماوبا . ووصل وطسن الى مرحلة بعيدة فى دراسته عن ازدياد سكان منطقة مامبوى وأن ذلك ينتج عنه ازدياد الضغط على الأراضى الزراعية باستمرار ، الا أنه لم يقدم أى معلومات عن العلاقة بين انتاجية الأرض وعدد السكان فيها ، على الرغم من أن الان قد قام بدراسات لها قيمتها عن أواسط افريقية .

وقد اكتفى عدد قليل من علماء الأجناس بتفسير أسباب الهجرة بأنها أسباب اقتصادية تماما . ومهما يكن فانهم عندما يقيمون العوامل الاجتماعية يعطون انطباعا بأنها تؤثر قليلا فى الميزان المستخدم لتحديد الوقت المناسب للرحيل من الوطن الاصلى وتؤثر ايضا فى اختيار هؤلاء الذين سيرافقون الفرد الذى يعتزم الهجرة . ويرى جيلفرانه اذا كان هناك سبب محدد آخر غير الضغط الاقتصادى ، يدفع الفرد الى الهجرة ، فيجب أن يشار فورا الى أن هذا الفرد لا يمكنه الهجرة بدون وجود فرصة اقتصادية متاحة أمامه .

ويمكن القول ، مع وجود مبرر معقول ، بأن انتقال الأفراد الى الأماكن التى يستقرون بها فى منطقة الآبار يختلف تماما من أساسه عن الانتقال الذى يحدث فى أواسط افريقية . ولهذا السبب تختلف الهجرة فى غرب افريقية قليلا عنها فى وسط أفريقية . وعلى ذلك فان الهجرة فى المناطق المختلفة من ليبيا تختلف بعضها عن بعض . وبعض منها يشمل أفرادا فى مراكز حضرية كبيرة مثل طرابلس وبنى غازى ، وبعض منها لايشمل الا عددا قليلا من الأفراد جاءوا من القرى الصغيرة . وبغض النظر عن طبيعة الأماكن التى تستقبل المهاجرين التى ينتقلون اليها من مختلف بقاع العالم فانه يجب الاشارة الى أن نوع الهجرة الذى ندرسه الآن تكون فيه المسافات التى يهاجرون منها قصيرة لدرجة أن قرار الانتقال ذو طبيعة تختلف فى نوعها عن قرار آخر للهجرة حيث يعنى تغييرا تاما عن مكان الميلاد لفترة زمنية كبيرة أو لحين بلوغ الانسان عمرا متقدما . فى مثل تلك الحالات تزداد مشاكل النظام العرفى المتبع .

وفى منطقة الآبار تعتبر المشاكل العرفية غير ذات قيمة ، فكل المهاجرين يتكلمون لغة واحدة ولهجة واحدة ، ويشتركون فى عقيدة واحدة من الناحيتين العامة والخاصة ، والمفهوم الثقافى هناك مفهوم واحد يسود المنطقة كلها . وهذا لا يتعارض مع ما أعطاه الكتاب المتخصصون لفكرة الهجرة فى غرب ووسط افريقية من أهمية كبيرة للأسباب الاقتصادية . وعلى ذلك فان كثيرا من المشاكل أخذت طابعا واحدا ، حتى المسائل العرفية أصبحت خاضعة للمصالح الاقتصادية الملحة . والعرف لا يهم كثيرا هنا فى منطقة الآبار ، اذ لم يذكر الا القليل عن الغرباء والأجانب من السكان الموجودين . وأريد الآن أن أتحدث عنهم .

فبينما كنت أقوم بدراساتى عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ استطعت أن أتتبع أصل حوالى ١٢٠٠ مهاجر قدموا الى المنطقة من جهات خارجها ، واستطعت أن أصنفهم حسب الأعمال التى يقومون بها فى المنطقة ، وقد أوضحت النتائج فى جدول رقم (١) ، حيث تجب الاشارة الى بعض النقاط الهامة به .

يقوم المصريون بجميع الأعمال الموجودة بالجدول ، وأكبر عدد منهم يتركز فى الزراعة ، حيث يوجد عدد كبير منهم مرتبطين بالعمل فى المزارع التى يمتلكها الملاك الكبار ، ويوجد بينهم تجار جاءوا لشراء أو بيع البضائع من منطقة الآبار أو من بنى غازى . ويشترك المصريون بأعداد كبيرة فى الوظائف المهنية ، فيوجد منهم ستون مصريا يعملون فى التدريس والادارة والطب . وهذا العدد يعتبر مقياسا دقيقا لمدى الوقت اللازم لتدريب الليبيين للقيام بتلك الأعمال . كما يشترك المصريون بطريقة واضحة فى وظائف التدريس ، ويقومون بدور فعال فى مجال التجارة والبناء . ولا تشكل مشاركة المصريين اسهاما كميا فحسب بل تشكل أيضا اسهاما نوعيا ، اذ يمثلون أكثر الأجانب كفاءة .

ويجىء العمال الزراعيون من جميع المناطق والبلاد الموضحة بالجدول ، ما عدا الجمهورية العربية السورية ولبنان . وتشارك تونس بـ ٢٠ فردا فقط يعملون فى المزارع الكبيرة . وتعتبر المساهمة فى الأعمال الزراعية مؤشرا للزيادة السكانية فى مصر ، ومؤشرا بدرجة أقل للزيادة التى بدأت فى الظهور بمنطقة اقليم طرابلس وخاصة فى مصراتة .

والأماكن الموجودة فى اقليم برقة التى ساهمت فى تشغيل العمال هى بصفة عامة المناطق التى لم تبدأ بها المشاريع الزراعية أو فى حالة المرج حيث مازال العمل مستمرا فى مشروع كبير منذ مدة طويلة ، حيث بدأ الآن عدد السكان فى الازدياد تدريجا . ويستحق المهاجرون من مدينة طبرق اهتماما خاصا ، اذ أنه قبل الثورة على الملك عام ١٩٦٩ كان يفضل الاقامة فى مدينة طبرق ، فى أحد قصوره الكبرى بها ، ونتيجة لهذا وبالاضافة الى وجود قاعدة عسكرية بريطانية قريبة منذ عام ١٩٤٣ كان هناك جهد عمالى كبير فى هذا الميناء . ولكن بسقوط الملكية ورحيل البريطانيين كان عدد السكان العرب الذين بقوا لا يزيدون عن احتياجات البلد ، ولكن البلد كانت تنقصها الوسائل كى تحتفظ بالسكان الأساسيين . وقد وجد

الاجانب والاغراب فى منطقة الابار عام ١٩٧٦ مصنفين تبعا لمهنهم

		الزراعة الكثيفة	عمال البناء	التجار	الجزارون واصحاب المطاعم	المدرسون الاصلى		عمال الادارة	المجموع	النسبة المئوية
اقليم برقة										
المرج	١٠	١٧	—	٢٠	١	—	—	٢	٥٠	٢ر٤
البيضا	١٧	—	٣	١٥	—	—	—	—	٣٥	٢ر٩
كوارشا	٢١	—	—	—	—	—	—	—	٢١	١ر٧
سلاق	٢٨	—	—	—	—	—	—	—	٨٨	٦ر٣
طبرق	١٢٠	٣٠	٢٠	—	٢	—	—		٢٠٠	١٦ر٦
المجموع	٢٥٦	٤٧	٢٣	٢٥	٣	—	—	٥	٣٩٤	٣٢ر٧
اقليم طرابلس										
مصراطة	١٤٣	١٧	٣٠	٦٠	—	١٥	—	٥	٣٠٠	٣٥ر٠
الزاوية	—	١٢	٢٥	٩٠	١	١٣	—	—	٧٠	
زليطن	٣٠	٣	—	١٩	—	٢	—	—	٤٥	
المجموع	١٧٨	٣٤	٥٥	٣	١	٣٠	—	٥	٤١٥	
اقليم فزان										
فزان	٩	٥	٣	١١٢	—	—	—	—	٢٠	١ر٦
الاجانب										
مصر	١٥٠	٥٠	٢٥	٣	٧	٣٥	٣	١٥	٣١٥	٢٦ر٢
لبنان	—	—	٩	—	—	—	—	—	٩	٠ر٧
الجمهورية العربية السورية	—	—	١٥	—	—	—	—	٢	١٧	١ر٤
تونس	—	٢٠	١٠	—	—	—	—	—	٣٠	٢ر٥
المجموع	١٥٠	٧٠	٥٩	٣٠	٧	٣٥	٣	١٧	٣٧١	٣٠ر٩
المجموع الكلى	٥٩٣	١٥٦	١٤٠	٢٠٥	١١	٦٥	٣	٢٧	١٢٠٠	١٠٠

الأفراد غير المهرة وخاصة فى هذه المنطقة طريقهم الى مناطق أخرى من البلاد ، فانضم ١٥٠ منهم الى قوة العمالة الزراعية فى منطقة الآبار ، وارتبط ٤٥ منهم بالعمل فى التجارة والبناء ، وأعطى ٣ منهم وظائف الادارة .

وتساهم المناطق الأخرى فى ليبيا فعلا فى تشغيل الأفراد الباقين ، ويلاحظ هذا بصفة خاصة فى التدريس . فقد جاء من اقليم طرابلس ٣٠ مدرسا ، مما يقرب من عدد المصريين ، وخلاف ذلك وفيما عدا الافراد الذين يعملون بالوظائف الادارية المهاجرين لا يشارك المهاجرون القادمون من منطقة برقة التى تقع خارج المنطقة فى الأعمال المهنية .

وباعطاء هذه البيانات عن الغرباء والأجانب أصبح من الممكن مناقشة الاختلافات التى ظهرت فى السكان المعاصرين ، فبعض هذه الاختلافات تعتمد أساسا على المهن ، بصرف النظر عن الأصل . واذا أضفنا أن علامات الثراء المستحدث قد أصبحت واضحة الآن بطريقة لم تظهر فى الماضى فان هذا لا يعنى أكثر من أن الأغنياء المرموقين كلهم محدثو نعمة . وبينما كان الرجال فى الماضى يمتدحون لأعمالهم ، وكان يمكنهم رياسة عدد كبير من التابعين لهم ، فان هذا التعريف لا يتداخل فى الاسراف الاجتماعى الذى ينشأ عندما يعتبر الناس أنفسهم أبناء ظروف متشابهة . فالظروف التى كانت فى الماضى هى هى نفسها التى أصبحت الآن سببا للتسوية الاجتماعية . وتقوم بعض الاختلافات الأخرى على الأصل بعضها يقلل من قيمة الافراد وبعضها الآخر لا يحمل أى وصمة اجتماعية . وهذه الاختلافات تعطى أوصافا لفظية شفهية ، ولهذه الاستخدامات اللفظية أرغب الآن فى توجيه الانتباه اليها .

وهناك عدة طرق مختلفة لتصنيف الأفراد تستخدم فى منطقة الآبار . وأكبر تقسيم عام موجود عند المقيمين الدائمين فى المنطقة ويعرفون محليا باسم المواطنين ، والمهاجرون يعرفون باسم المهاجرين ، وهى كلمة تشير حرفيا الى معنى الانتقال . ويندرج تحت فئة المقيمين جميع الأفراد الذين يرجع أصلهم الى المنطقة المحلية أو الأفراد الذين جاءوا من خارج المنطقة واستقروا بها وتكيفوا معها . وكلمة « مهاجرون » تشمل أعدادا كبيرة من الأفراد ، فهى تشمل هؤلاء الذين أصلهم من بلاد أجنبية ، أو هؤلاء الذين قدموا من أجزاء أخرى من ليبيا ، أو هؤلاء الذين تركوا مناطق السهول الجنوبية واستقروا فى هذه المنطقة أو القرى القريبة . ويتضح

من هذا التقسيم أنه تقسيم تقريبى وغير حقيقى ، لأنه يعتمد أساسا على مقياس واحد فقط ، هو حداثة الانتقال الى المنطقة أو قدمه .

هناك تقسيم آخر أكثر دقة للأفراد ، ويعتمد أكثر ما يعتمد على مناطق الوطن الأصلى لهم . وعلى ذلك فان هؤلاء الذين قدموا من بلاد اجنبية ويختلفون فى الزى الخاص بهم والسلوك والعادات يعرفون باسم أجانب ، وتشمل هذه الكلمة جميع الأفراد الذين نشأوا خارج ليبيا أما الافراد الذين جاءوا من مناطق أخرى من ليبيا

فيشار اليهم باسم الغرباء ، أى الاجانب ، ويندرجون تحت هذا الاسم حتى يصبحوا متأقلمين متآلفين ، بطريقة كافية ، مع الأفراد فى المنطقة ، ويمكن بعدئذ أن يلقبوا بلقب أكثر دقة . وأهل المدن يطلق عليهم لقب حضر أى سكان المدن ، وتطلق هذه الكلمة على اى شخص يدخل المنطقة ويتضح جليا من زيه أو طريقته فى الكلام أو عاداته أنه متعود حياة المدينة . وأخيرا فان هؤلاء الذين تربوا فى المنطقة ووافق الاهالى على أن يطلق عليهم ما يسمى فى اللغة الانجليزية « محليون » فانهم يطلق عليهم اسم « أبناء البلد » ، وهو لفظ يعرف لغويا باسم « الأولاد الذين تربوا فى البلد أو الأولاد الذين من البلد » . أما كيف يمكن للفرد أن يعرف باسم مواطن من المنطقة فهذا ما سوف أشير اليه حالا .

وتعتبر أكثر طرق التصنيف دقة تلك التى ترجع الى الوطن الأصلى للأفراد ، وفى هذا الصدد توجد ثلاثة تقسيمات رئيسية ، وينقسم اثنان منها الى تقسيمات فرعية .

تختص الطريقة الأولى بالأجانب ، وأكبر عدد موجود مكون من المصريين . وعدد كبير من الأفراد قد جاءوا من مصر ، وفى هذه الأيام لا يقولون أنهم مصريون ، فان بعضهم يؤكد أنهم أصلا من اقليم برقة وأنهم هم وآباءهم يعتبرون أعضاء فى قبائل اقليم برقة قبل نفيهم الى مصر بعد الغزو الايطالى لليبيا عام ١٩١١ . وبعض هؤلاء الناس يحاولون ادعا ءهذا الأصل لأنهم يحصلون على فوائد من هذا الزعم . وبسبب تزايد هذه الادعاءات الآن بصورة واضحة لم يعد يعمل لها أى حساب ، وبدلا من ذلك طولب هؤلاء الأفراد بتقديم شهادات رسمية تثبت شخصيتهم ، بل يسألون أيضا عن كيفية ربط أنفسهم بصلة النسب الى المجموعة القبلية التى يدعون انتماءهم اليها ، كما يطلب منهم أيضا الاجابة عن أسئلة دقيقة عن الأماكن التى كانوا يقيمون بها خيامهم فى العادة والمكان الذى كانوا يسقون ماشيتهم منه ، وغير ذلك من الاسئلة ، وفى حالة عدم ثبوت نسبهم يظلون يعاملون كمهاجرين ، ويصبح انتماؤهم واستيعابهم أمرا فى غاية الصعوبة بالنسبة لهم .

ويعتبر الأفراد القادمون من المحافظتين الليبيتين طرابلس وفزان غرباء ، وينطبق هذا اللفظ أكثر ما ينطبق على هؤلاء القادمين من طرابلس . ويصنف كل من الطرابلسيين والتونسيين كأغراب لا كأجانب ، ولأن التآلف معهم يكون بدرجة كافية فانهم يتميزون عن المصريين والتونسيين . أما الأفراد المعروفون أكثر من ذلك فانهم ينسبون الى بلادهم الأصلية . وعندما يتآلفون ويتلاءمون مع أهالى المنطقة فانهم يضيفون اسماءهم الشخصية الى اسم بلدهم ، فمثلا يقال « على الطرابلسى »، والحقيقة أنهم يوصفون بهذه الطريقة لأن هذا تمييز لهم لا يعطى للأجانب ، باستثناء بعض الحالات الخاصة . وأهمية هذا هو أن عملية التلاؤم والتطبع لهؤلاء الذين جاءوا من أقاليم أخرى فى ليبيا تكون أيسر وأسهل منها بالنسبة للأجانب ، وتنطبق هذه الملاحظة على هؤلاء الذين دخلوا المنطقة من أجزاء أخرى من اقليم برقة ، الا أن عملية التلاؤم والتطبع بالنسبة لحالتهم تكون أسرع .

أما القسم الثالث للأفراد ــ وهو الأعم والاغلب ، ويشكل حوالى ٩٠٪ من العدد الاجمالى للسكان ــ فهم الذين يعرفون باسم أولاد البلد ، وقد أشير اليهم فيما سبق ، ودائما يشار اليهم على أنهم « ماوفينا » .

والحقيقة أن التفرقة تزداد بين الأفراد بناء على اعتبارات مهنية ، وفى هذا الصدد ينظر الى الافراد الذين لا يعتبرون عمالا مهرة بطريقة ازدرائية . ولكن على الرغم من تغير النظرة الى تلك الأعمال ذات الدرجة الادنى ، بسبب هؤلاء الادراد الذين حققوا نجاحا اقتصاديا من مزاولتها ، فان أقل عامل زراعى اذا كان مقيما بصفة دائمة فى المنطقة يعتبر فردا « محليا » مثل أى فرد آخر . ومهما كان فلكى يعتبر مقيما دائما فان الأولية تعطى لمكانة مهنته ، ولكن الطريقة المعتادة هى أن يشار اليه كمهاجر . وبتصنيف الفرد بهذه الطريقة يشارك فى فئة المهاجرين الآخرين بما فيهم الذين جاءوا من مناطق أخرى من ليبيا أو من بلاد أجنبية . وهدف جميع المهاجرين ــ ماعدا العاملين فى غرض معين وبعض الحرفيين (المهنيين وخاصة الأجانب) ــ هو اعتبارهم مقيمين دائمين ، لأن هذا موضوع يثير الفخر لأغلب النـاس .

وتوجددائما صعوبات فى تحديد أى مجتمع بـدقة ، لأن العضـوية دائمـا نسبية . وكما سنرى الآن فان هذه النسبة موجودة فى منطقة الآبار ، ولكن عملية تحديد المقيمين الدائمين عن المهاجرين أسهل الى حد ما ، حيث أنه من الممكن عزل عدد من معايير التمييز التى تنطبق على هذه المنطقة بخاصة .

ويبدو أن مكان الوطن الأصلى هو أحد معايير التحديد الرئيسية ، بمعنى أن الأفراد المحليين يبدأون بالحصول على امتياز على كل من جاء الى منطقتهم ، ولكن هذا الامتياز لا يتحقق الا بتوافر عدة شروط أخرى أهمها المهنة وعلاقة النسب والسكن ، اذ هى أمور جوهرية فى تحديد قيمة أى فرد . وعلى الرغم من أنه يجب أن يكون الفرد معروفا محليا اذا لم تكن هذه الروابط الثلاثة من النوع الذى يسمح له بأن يكون مرتبطا بالمنطقة ، وبالرغم من أنهم يشيرون اليه باعتباره من أبناء اقليم برقة ، فانه قد يظل الى الأبد فى عداد المهاجرين .

وعلى ذلك فانه اذا بدأ أحد الأفراد حياته فى منطقة السهول الجنوبية ثم انتقل الى المدينة وقرر بعد ذلك الانتقال الى العاصمة أو الى احدى المدن الساحلية فانه يعد من المهاجرين ، لا بسبب أن وطنه الأصلى لا يؤهله للوصول الى مكانة المقيم الدائم ، ولكن لان نشاطاته اللاحقة تدل على أنه غير مهيأ ليكون له جذور ثابتة (أى أنه لا يحب الاستقرار فى مكان واحد) .

ويركز القوم المحليون دائما على طول مدة الاقامة بأنها تحدد حق الفرد فى حصوله على الاقامة الدائمة . ولكن ليست هذه هى الحالة دائما ، وليس هذا فى الحقيقة هو أهم مقياس للحصول على الاقامة الدائمة .

وتعتبر المهنة ذات أهمية كبرى فى تقويم الفرص المتاحة لأفراد يقيمون بصفة دائمة فى المنطقة . ولكن مثلا اذا مكث أحد الأفراد بدون اكتساب أى مهارة فان مركزه يكون غامضا حتى بالرغم من كونه يقيم فى المنطقة عدة سنوات . ان العمل الذى لا يتطلب مهارات خاصة يعطى الفرد الدافع للتنقل ، واذا كان أحد العمال مهتما لدرجة كبيرة بالحصول على أجر أعلى مما يحصل عليه فى مكانه فانه لا يوجد مايربطه بالمنطقة . وعلى ذلك فان العمل اليدوى الذى لا يحتاج الى مهارة معينة لا يؤهل الفرد للحصول على حق الاقامة الدائمة .

ومن الممكن ترتيب الوظائف على مقياس مدرج يحدد تصاعديا الدرجات العالية للالتزام بالاقامة الدائمة .

والمعيار الأول هو عدد الأماكن التى يجب شغلها حتى يتيسر القيام بمتطلبات العمل . فمثلا يحتاج النجار الى ورشة كما يحتاج أيضا الى مكان لاقامته ، وكذلك التاجر يحتاج على الأقل الى منزل اضافى يتسع لمساعديه ، ويحتاج ايضا الى متجر لبيع بضائعه . وكلما ازدادت متطلبات العمل لأماكن تشغلها زاد التزام الفرد بالاقامة فى المنطقة .

المعيار الثانى هو ثبات وانتظام العمل على الأوقات المختلفة . فبعض الوظائف وقتية ، أو تكون فى أوقات متقطعة وبعضها يكون أكثر استمرارا ، بعض الأعمال مثل تجارة الماشية قد بدأت واستمرت منذ أن بدأت هجرة العمال الى المنطقة ، فى حين أن أعمالا أخرى مثل قيادة اللوريات قد نشأت من وقت حديث الى حد ما .

المعيار الثالث يختص بما يظهره المهاجر من درجة عالية للالتزام بالاقامة الدائمة اذا كانت زوجته وأطفاله يقيمون معه . وبذكر هذا الارتباط لا نريد تأكيد أهمية الروابط العاطفية والحسية ، ولكن ما هو أبعد من ذلك أن الفرد اذا أقام بعيدا عن أسرته يفقد الكثير من وقته فى السفر مما يضيف زيادة كبيرة الى نفقاته .

وفى موقف كهذا من الصعب أن نفصل بين المهنة وبين علاقات المصاهرة والزواج حيث أن الاثنتين متداخلتان معا ، وعلى ذلك فانه يمكن لأى مهاجر أن يعامل على أساس أنه مقيم دائم اذا تزوج بفتاة من احدى العائلات المقيمة هناك . وتحدث حالات الزواج هذه فى الغالب كنتيجة لتعارف سابق بين رجلين ، اما فى مجال التجارة أو لأن أحد الرجلين يعمل لحساب الآخر . وعلى أى حال فان المهاجر يرتبط بأصهاره لدرجة أن التهديد بالانتقال الى منطقة أخرى يعتبر مساويا للتهديد بالطلاق . ومن الأفكار المحلية أن الرجل لا يستطيع الزواج بدون أن يوفر لزوجته مسكنا دائما ، ولتوفير ذلك ، كما سوف نرى ، اذا أمكن العثور على مسكن يجب استخدام نفوذ الأصهار ، ويزداد بهذا الارتباط بالمصاهرة . واذا نجح الرجل فى تأسيس مسكن لعائلته بين أفراد عشيرتها فانه يصبح مثقلا بالديون ، ونتيجة لذلك يتجه الى الانتقال الى مهنة أكثر موافقة له ذات دخل أكبر واستقرار أكثر .

وبغض النظر عن صلة القرابة فى تعريف العضوية لأى مجتمع فانه من الواضح مما ذكر سابقا أنه توجد طرق مختلفة لتصنيف الناس الى فئات ، ولكن يوجد غالبا بين هذه الفئات تداخل ، لا بين طريقة وأخرى فقط ، ولكن داخل أنواع الفئات نفسها كذلك ، وهذا يعنى أنه من الخطأ التفكير فى وضع الأفراد بصورة نهائية فى أى وحدة تقسيم ، وزيادة على ذلك يوجد من جهة العضوية الكاملة غير المشكوك فيها ، فى حين توجد من الجهة الأخرى استبعاد العضوية ، معترفا بها من كل من الأفراد المختصين والسكان المحليين . وبمرور الوقت يغير الأفراد مراكزهم على مدى هذه السلسلة المتصلة متحركين بين أقصى الضدين من الطرد الكامل الى العضوية الكاملة ، أو ربما للاتجاه اليها فقط كى يتراجع عنها ومن المحتمل الخروج منها تماما . وحيث أن منزلة المهاجر أقل من منزلة المقيم الدائم فان المهاجرين يرغبون فى أن يظهروا للملأ أنهم يرغبون فى الانتقال الى جهة بها اقامة دائمة لهم . وعلى ذلك ففى دراسة عن الاتجاهات قمت بها أكد لى حوالى ٨ من ١٠ من المهاجرين الذين جاءوا من اقليم طرابلس أنهم يعتبرون أنفسهم أعضاء كاملين فى المجتمع وأنهم ليس عندهم أى رغبة فى العودة الى مناطقهم الأصلية .

فى هذا الصدد تختلف الهجرة فى هذه المنطقة عن تلك الموجودة فى أجزاء اخرى من افريقية ، حيث يرغب المهاجرون فى الاحتفاظ بصلاتهم مع مناطقهم الأصلية ليصبحوا قادرين على العودة اليها عندما يصبحون لأسباب صحية غير قادرين على اعالة أنفسهم . ولكن فى الآبار تعمل الأغلبية العظمى من المهاجرين على الارتباط بالأماكن المحلية التى يقيمون بها وقطعوا فعلا علاقاتهم مع المناطق التى جاءوا منها .

والخلاصة أن اختلاف المهن والاختلافات الاجتماعية التى نشأت عنها قد خلفت اختلافات واسعة فى الثروة والتظاهر الاجتماعى الجديد . وهذه التغييرات كان لها نتائجها الفعلية على العلاقة الاجتماعية ، فقد اندثر تعاون الجماعة ولم تعد ممثلة فى المنظمات الحكومية ولم يعد الناس يتجمعون فى مثل تلك الجماعات حيث لم يعد هناك حاجة الى تجمعات من هذا النوع ، وبدلا من ذلك تدعمت العائلة الصغيرة واشتدت صلابتها ، مع أنه مازالت توجد العائلات الكبيرة ذات الاصل العريق . وقد حلت علاقات النسب والمصاهرة محل عراقة النسب ، حيث أنه تبعا لتغير الظروف تكون صلة المصاهرة هى الوسيلة التى تستخدم لانشاء روابط جديدة مما يؤدى لمصالح جديدة . وحتى العائلة نفسها ، وكانت فى الماضى هى الدعامة القوية الظاهرة ، أصبحت هى أيضا مصابة بالتمزق .

واختلاف فرص العمل المتعددة المتاحة الآن تعنى ان معظم الصبية الآن قادرون على العمل . وعندما يتحقق ذلك سيشب الأولاد قادرين على الاعتماد على أنفسهم والاستقلال عن جيل آبائهم ، مما لم يكن متاحا فى الماضى . ومهما يكن نسبهم الشرعى الى أماكنهم الأصلية فان الفرص المتاحة لهم تساعدهم على التقدم فى المكانة الاجتماعية . ويعتبر محل اقامة الفرد دلالة هامة على تقدمه ، فالشاب حتى

فى أيامنا هذه يبدأ حياته بالاقامة فى خيمة ، ثم يذهب للعمل فى المنطقة ، ويشارك فى منزل للاقامة ، ثم ينتقل بعد ذلك الى مسكن كامل خاص به . وهذا التغيير فى المسكن يعتبر علامة هامة على تقدمه الاجتماعى . واذا نجح فى الحصول على مسكن خاص به فمن المرجح أنه سينجح فى الحصول على علاقة مصاهرة مفيدة ، من المحتمل جدا أن تضع قدمه على طريق الرخاء . وهذا التمزق فى وحدات النسب الأكبر ، هو موضوع يجب أن نؤكد أهميته ، على الرغم من أنه لعمل توازن يجب أن نشير الى أنه قد وجد فى حالات كثيرة أنه لمصلحة الأفراد يجب تجديد صلات القرابة القديمة ، مع اضافة المصاهرة فى الأجيال الحالية .

وبينما حدثت التغيرات فى المنطقة بالسرعة التى أذهلت أفراد الجيل الأكبر فان الانتقال الى منطقة الآبار لكل فرد فى أى سن يعنى الانتقال الى مجتمع الأقارب ، فان المهاجر لن يكون وحيدا فى بيئة غريبة عليه ، فان صلات القرابة والنسب بالنسبة له تفقد أهميتها عندما يصل الى المنطقة . ومن المرجح أنه سوف يتعرف على مئات الأفراد هناك فى المنطقة ، فليست هذه هى المنطقة التى يجذب المهاجر اليها أخوته وأبناء عمومته ، وبالتالى يتجمعون معا فى جماعة صغيرة . وذلك لأن كل السكان تربطهم علاقة قرابة ونسب بطريقة أو بأخرى ، أو على الأقل هم مرتبطون ارتباطا وثيقا يجعلهم يفكرون فى أنفسهم كأولاد عمومة . وعلى الرغم من علاقات القرابة الواهية هذه فانه من المهم ملاحظة أنها توضح أن الأخلاقيات العامة للجيران لا ترجع أصولها أو جذورها تقريبا الى تنقلات الأفراد فى الوقت الحالى والتى قاموا بها معا ، ولكن جذورها تمتد الى أعمق من ذلك ، الى الروابط العاطفية الماضية . ولأن الأجيال الجديدة تربت فى ظروف المدينة المقسمة بسبب الاختلافات الاجتماعية التى لم تكن معروفة من قبل ولم تعد بعد متماسكة فى مجموعات كبيرة فقد أضافت أبعاد الانفصال بين الأجيال الى العواطف والقيم الجديدة التى تربوا عليها .

واذا كانت منطقة الآبار ، حتى الآن ، عبارة عن تجمعات لقبائل محلية جاءت للاستقرار فى مكان واحد فانها على ذلك سوف تصبح على نحو متزايد تدريجا مثل المدن فى أى مكان آخر فى العالم ، ومقسمة على شكل طبقات اجتماعية ، أو مايقارب ذلك ، والواقع أنه من الأشياء المحيرة للعقل أن الايطاليين لم يستطيعوا أن يفرضوا ثقافتهم على البدو ، وذلك لتمسك البدو بطابعهم الخاص بهم ، مع أن « التقدم » أفقدهم الآن طابعهم الخاص وعاداتهم بدون أن يدركوا أن هذا قد حدث لهم .



كانت دراسة طبيعة الهجرة محاولة معرفة لماذا ينتقل الناس ، وان ظل الجهد الذى يبذل فى هذا الميدان محدودا فى كلا الجانبين النظرى والتطبيقى ، وكانت المعاناة أنكى وأشد فى دراسة ظاهرة ارتداد الى القرية سواء على المستوى المحلى او المستوى الدولى . ولم تسفر الدراسات العلمية التى تمت فى هذا الصدد الا عن القليل الذى يفسر لماذا يرتد الناس الى القرية بعد فترة من الحياة المدنية

وهى حقيقة بينة اذا كانت الهجرة مابين القرية والمدينة مستمرة ومتبادلة ، فى مجتمع يسير نحو التصنيع والحياة الحضرية كما فى جمهورية كوريا

ومن المعروف ان المجتمع الحضرى مجتمع متقدم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا عما عليه الحال فى المجتمعات الريفية ، وان معدل الهجرة الى المدينة يفوق معدل الهجرة الى الريف بكثير ، وهو ما كان خلال العقد الماضى ، او عندما

الكاتب : كيونج دونج كيم ـ والسيدة / أون جونك لى

الاول : استاذ مشارك لعلم الاجتماع بجامعة سيول الاهلية فى كوريا ألف كتابين فى علم الاجتماع باللغة الكورية ، غير عدد من الكتابات بالانجليزية والكورية .
والثانية : محاضرة فى علم الاجتماع بهذه الجامعة نفسها وبكلية اوها للبنات ، وقد نشرت العديد من المقالات عن الاسرة ومشاكل الريف .

المترجمة : عطيات محمود جاد

مديرة عامة ومستشارة للتعليم التجارى بوزارة التعليم سابقا ، حاصلة على بكالوريوس فى الاقتصاد وماجستير فى الصحافة والترجمة من جامعة القاهرة . شاركت فى تطوير التعليم التجارى فى كل مراحله وفى انشاء النوعيات الجديدة للمدارس الفنية التجارية على احدث النظم فى الخارج ، وزارت عددا من البلاد الاوربية لذلك . مؤلفة (اقتصادنا الاشتراكى) و (وحدة الاقتصاد العربى) و (المرأة والتعاون) بالاضافة الى عدد من البحوث والمقالات .

كان يستجد نوع من التقدم الاقتصادى السريع ، وقد ابرزت الدراسات (كيم ١٩٧٠ جو ١٩٧٨) خطأ ماقيل من ان التحضر كان يفوق الحدود ، فقد كان التقدم الاقتصادى الناجم عن التصنيع هو ماأدى الى زيادة قدرة المناطق الحضرية على استيعاب النازحين من الريف .

وبالرغم مما كان منذ تدفق الهجرة فى الريف والمدن نحو المركز فى جمهورية كوريا فان هناك ما يشير الى الارتداد نحو الريف من جديد . وقد تناولت احدى الدراسات تحليل البيانات الخاصة بأماكن الولادة والاقامة فى الاحصائيات التى تمت خلال السنوات الخمس السابقة على احصاء عام ١٩٧٠ (الامم المتحدة ١٩٧٥ ص ١٥٧ ــ ٩) ، وأسفر التحليل عن أن ٩ر١ ٪ من عدد المهاجرين ممن تزيد أعمارهم على خمس سنوات خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ يرتدون مرة ثانية الى مواطنهم الاولى ، وأن نسبة العائدين الى العدد الكلى للمهاجرين فى المقاطعات الداخلية كانت أقل منها فى المقاطعات المركزية بنسبة ٣ ٪ أو ٤ ٪ ، الا أن النسبة ترتفع الى مابين ٨ر٩ ٪ و ٤١ ٪ فى المقاطعات الاخرى ، وخاصة الجنوبية بما هى عليه من ضيق . كما ظهر ان معدل الارتداد فى هذه المناطق يفوق ما هو عليه فى العاصمة سيول . (اذ هى فى سيول ٣ر٢٤ ٪ وفى تلك المناطق ٧ر١١ ٪)

ومهما يكن من امر هذه البيانات المتاحة عن الهجرة فى جمهورية كوريا فان ما تسفر عنه هو أن الارتداد يحدث فى الاماكن المتقدمة أكثر مما هو فى الاماكن النائية لا العكس ، وهو ما يؤدى الى خطل الفكرة التى تقول بأن ظاهرة الارتداد الى الريف هى دليل على طبيعة التوازن السكانى حيث حققت كوريا خلال العقد الماضى مايقدر بحوالى ١٠ ٪ من التقدم الاقتصادى ، كما تبنت فى بواكير العقد الثامن برنامجا للتنمية هو نحو مجتمع جديد (سايمول اندونج)

ولما كنا بصدد معرفة سلوك الفرد نحو الهجرة فأننا لانعنى بالهجرة بوصفها عاملا من عوامل التوازن الاجتماعى الصحيح ، وماعلينا الا ان نفضى عن البحث فى هذا الموضوع متجهين رأسا الى الاجابة عنه ، وهو : لماذا يرتد الناس الى حياتهم الريفية حيث المعاناة من حياة اقل عناء لسنوات قضوها فيها ؟

ان اكثر الدراسات الجارية عن الهجرة الداخلية تطرق هذا الموضوع فى لغة بسيطة مباشرة من الاقناع والتدليل أو تستند الى القواعد المقررة لردة الهجرة (كامبل ، آل ١٩٧٤ ، تشى وبوجان ١٩٧٤ ، الردردج ١٩٦٥ ، فندت وبرونج ١٩٧٢ لى ١٩٧٤ ، شو ١٩٧٥ ، سيمونز وكاردونا ١٩٧٢) ، ولم يبد الاهتمام الجاد بردة الهجرة الا منذ وقت قريب حيث ثار نوع من التفكير الجديد حول المدلولات النظرية (بريور ١٩٧٥) ، وقامت دراسة عملية لبعض المفاهيم الجديدة (دافانزو ١٩٧٧) ، وسنمضى حول الافكار محاولين أن نضفى عليها أبعادا جديدة .

وقد ظهر بريور بفكرة جادة هى (المنفعة الذاتية للمكان) بتجسيدها لنظرية التنافر الحسى ، والنمط (اللين) لتصور (رجل الاقتصاد) الذى يسيطر عليه فى حين نرى دافانزو ، فى محاولة للربط بين الرؤية الاقتصادية والرؤية الاجتماعية فى اطارين من التصور يدور أحدهما حول نوعية الاستثمار المحلى والثانى حول (المعلومات غير الدقيقة) ، وسوف ندمج فيهما مانراه من افكار عن نظريات التكيف مع الهجرة وصولا الى الفكرة الصائبة عن ردة الهجرة .

ولكى نوائم بين هذه التصورات فان علينا ان نعرض الفكرة الاساسية التى تقوم عليها دراستنا على النحو الآتى : ان أى اتجاه للهجرة بما فيه حركات الارتداد انما يفسر كنتيجة لتفاعل الفرد من حيث الاستجابة ، أو من حيث الموقف تجاه المحيط الاجتماعى او النفسى او البدنى القائم . فالوساطة بين انسان ذى سجايا أو صفات معينة والمحيط هى فى احساسهم بكل مايعتور هذا المحيط من احداث فاما هو محيط مريح أو مرهق فيما ينشده الانسان من حاجيات أو يحققه من طموح فاذا كان مرهقا فانه سيقوم بما يمكن ان يخفف من شدة تلك المعوقات ، كأن يبحث عن البدائل ، أو يتخذ قرارا أو يقوم باجراء عملى .وهذه المعوقات قد تكون ناجمة عن معلومات غير دقيقة أو مضللة عما تسفر عنه الاقامة فى المستقبل . ويقوم الاجراء العملى للهجرة على نمط من السلوك المتوائم او نوع من التكيف مع المحيط وعلى قدر مايحقق من نجاح ، يكون قراره الاخير فى الانتقال ، وعند ذلك ، وتبعا

للمقدرات الاستثمارية او التى يمكن استثمارها ، فضلا عن المنفعة الذاتية المجزيــة يكون القرار المتوقع بالعودة الى المكان الذى كان يقيم فيه من قبل .

واختصارا للوقت نضع بعض الافتراضات العملية البسيطة التى تحيط بتلك الاراء السابقة فى دقة واحكام فحيث يتضاءل التكيف مع المحيط الحضرى يكـون احتمال العودة الى الموطن الريفى الاصلى ، ولن يثنينا هذا بالتالى عن النظر فـى العوامل الاخرى التى تتعلق بالقدرة على التكيف ، أو بحركة الارتداد من قبيــل الطبائع والسمات التى تحكم حالة ماقبل الهجرة ، أو الاسباب المقررة للانتقال مما تقوم عليه من المعلومات او الاسباب الاخرى فى اجراءات الهجرة ، أو النتائج المترتبة عـلى العودة .

بيانات وأدوات

كانت البيانات التى جئنا عليها فى هذه الدراسة حصيلة ماحققناه فى منطقتين من مناطق كوريا الريفية فى اقليم (شولانامدو) الفقير بالاضافة الى ثلاث مــدن فكانت لنا لقاءات مع ٦٥١ شخصا من القرى الريفية باحدى الولايات الصغرى فى الجنوب ، منها حاضرة هى عبارة عن مدينة تتوسط المحافظة قــريبا من الـريف ، وأخرى هى عاصمة لمحافظة ، وثالثة هى سيول عاصمة كوريا ، ومن هذا العـــدد استبعدنا ١٤٢ من الاناث ضمانا لسلامة التحليل

وقد اختيرت هذه الاماكن الخمسة للدراسة من قبل ، وكذلك العينــات المتعاونة وفقا لنمطين متكاملين . حيث اعتمدنا فى احداها على قوائم العائدين من مجموع المهاجرين الباقين فى الحضر ، وعلى مواطنين من الريف ليس لـديهم اى تجربة فى الهجرة ، معتمدين فى ذلك على سجلات الاقامة

وحين تبين لنا قصور القوائم كان علينا ان نعد القوائم الجديدة فى المــوقع نفسه ، وان نستخلص منها العينات . وكان الاسـلوب الفنى الـذى اتبعنـاه هو الاختيار العشوائى ، ولم تكن هناك حاجة فى تلك العينات المحدودة لتمثيل عـلى المستوى القومى العام

اختبار الفروض :

التكيف والعودة

نقصد بالتكيف فى بحثنا هذا قدرة الفرد على الاستجابة للتغير فـى ذاته ، وفى طبيعته الجسمانية لظروف البيئة الاجتماعية والثقـافية فى المحيط الـذى يختاره للاقامة ، مما يخضع لعوامل القياس المفردة ، او المركبة المتباينة . وكـان الاسلوب الفنى المتبع يقوم على التحليل الوظيفى الدقيق للتأثير المركب والمفـــرد لتغيرات التكيف فى العودة من الهجرة .

وقد تمت عدة دراسات لتكيف المهاجر ، وخاصة هؤلاء الذى يتحركون عبر الحدود القومية ، عن وجود سلسلة او نوع من التعاقب فى التكيف مع الاقامة والحرفة والوضع الاقتصادى ودورة المعيشة والحالة الاجتماعية والثقافية (ابليارد ١٩٦٢ ، أيزتستاد ١٩٧٠ ، جوردن ١٩٦٤ ، برايس ١٩٦٩ ، ريتشارد سون ١٩٦٧ ، ريتشموند ١٩٦٨) ، وقد استبعدنا التحليل المتتابع لنتناوله فى التقرير اللاحق ، وقد أدى التحليل الوظيفى الدقيق الى تصنيف الافراد تبعا لحالة الهجرة أو الارتداد ، كما أدى الى مقارنة لخصائص بعضها ببعض كدرجة التكيف فى هذه الحالة .

ويلخص الجدول رقم (١) نتيجة هذا التحليل مع مقارنة معدل القدرة على التكيف فى كل عامل حدة أو لمتغيرات التكيف المركبة مع تطبيق معدلات (ويلكس لا مبدأ) على كل منها مع ابراز اختبار تشى الدائرى لنسبة التصنيفات الصحيحة ونلاحظ ، اختصارا انه باستثناء متغيرات ثلاثة للتكيف المهنى ، والارتباط بالموطن الاصلى (وكانت نتيجة قياسه سلبية) ، فقد كان لمعدل الهجرة الخارجية من هذه القدرات مايفوق كل متغيرات التكيف الاخرى للعائدين . وكان مستوى التكيف بالنسبة للعائدين يقل كثيرا عما هو عليه بالنسبة للباقين من المهاجرين فى المدن من ناحية الاقامة والاستقرار المهنى ، والتكيف الاقتصادى ، وتغير المعيشة ، فضلا عن التكيف الثقافى والاجتماعى . وبذلك كانت البيانات اكبر عون للفروض القائمة وقد قمنا ايضا بمقارنة بواعث الرضا النفسى بين هاتين المجموعتين ، وظهر منها كما يبدو فى الجدول رقم (٢) ان رضا العائدين بأحوال الاقامة الحضرية ضئيل سواء بالقياس الى الرضا بالحالة فى حياتهم الريفية الاصلية قبل الهجرة او الرضا بكل حالة على حدة ، وحتى اذا كان هناك تفاوت فى الرضا بالنسبة لكل حالة من حالات التكيف معيشيا ، أو اقتصاديا ، أو اجتماعيا ، فقد تمت هى الاخرى عن ضآلة هذا التكيف لدى العائدين مع حياة الحضر وهو مانسميه عادة فى كتابتنا بالتكيف النفسى .

مواصفات ماقبل الهجرة وعمليات التغير اثناء الهجرة

وحتى ندرك تماماما للتكيف من أثربالغ على حركات الارتداد فان علينا أن ندرس معالم ماقبل الهجرة سواء لدى العائدين او المهاجرين بالاضافة الى صور الهجرة والمتغيرات التاريخية .

ويبرز الجدول رقم (٣) ان العائدين والمهاجرين لايتميز كل منهم عن الاخر من حيث الصفات او الحالة فى مواطنهم الريفية عندما عنت لهم فكرة الهجرة الا من حيث السن وحالات الزواج فالعائدون اصغر سنا من المهاجرين ، وبذلك فان المتزوجين منهم قليلو العدد . وسيبدو ما كان من غموض بينا واضحا اذا مسا وعينا العلل والاسباب التاريخية للهجرة والانتقال .

وفى الجدول رقم (٣) ايضا قمنا بتلخيص بعض المتغيرات الهامة فى هذا الصدد .وكانت نسبة المهاجرين تفوق الى حد بعيد نسبة العائدين ممن تركوا فى البداية أصولهم الاولى ، لا لان المهاجر كانت تستهويهم ولكن لان الارهاق والضغط كان اقوى واشد . وبمعنى ادق لم يكن نزوح العائدين من مواطنهم الاولى لاسباب اقتصادية او مهنية ، وهو ماكان بالنسبة للمهاجرين ، وان كان هؤلاء المهاجرون قد سعوا سعيا جادا فيه اصرار وظفروا بما سعوا اليه من معلومات عن المهاجر التى يسعون اليها ، عند تفكيرهم فى الهجرة اليها اكثر مما كان من العائدين ، كمااشركوا أسرهم فى اتخاذ قرار الانتقال أكثر مما فعل العائدون ، وقد نزح هؤلاء المهاجرون العائدون الى ابعد ، وعاشوا فترة اقصر نسبيا .

فاذا ربطنا بين هذه المؤشرات وعوامل التكيف فاننا نستطيع ان نتبين صورة جانبية فجة للمهاجرين العائدين ، فهم فى العادة صغار السن ، لم يتزوجوا بعد ، ولم يكن نزوحهم الى المدينة لاسباب اقتصادية ، وان تفاوتت جاذبية العامل الاقتصادى لديهم (فالتعليم اولا للعائدين ، اما الحرفة والعمل فهما اول مايحفز المهاجر على الخروج) ، وان كانت فكرتهم عنه ضئيلة ، وكان جهدهم ضئيلا فى البحث عنه فى المدينة ، وحين اعتزموا الخروج لم يشركوا اسرهم فيما انتووه وظلوا شاردين لم يثووا الى المدينة الا لزمن قصير ، غير قادرين على تحقيق النجاح لامن الناحية الاجتماعية ولا الاقتصادية ولا الثقافية ، فكانت العودة

الجدول رقم (١) : التحليل الوظيفى المقنن لمتغيرات التكيف

متغيرات التكيف	المهاجرون	العائدون	لامبــدا	النتيجة (١)
أماكن الاقامة	٧ر٤٣	٨ر٤٩	٩٤٤ر	...
الاسكان	٥ر٦٨	٤ر٦٢	٨٩٨ر	...
الحراك المهنى	٨ر٥٤	١٠ر٥٣	٩٥٩ر	...
التكيف المهنى	٧ر٢٢	٧ر٤٠	٩٩٦ر	N. S.
التكيف الاقتصادى : ١ ـ (مديونيات)	١ر٥٦	١ر٣٥	٩٥٥ر	.
التكيف الاقتصادى : ٢ ـ (مدخرات)	٢ر٦٢	٠ر٦٠	٨٤٨ر	..
متغيرات المعيشة الاسرية	١ر٧٢	١ر٥٨	٨٣٦ر	...
التكيف الاجتماعى : (المشاركة فى التنظيم)	٢ر٤٤	١ر٧٣	٩٨٢ر	.
التكيف الثقافى : (الاتصال بالناس)	٢ر٦٢	٢ر٢٨	٩٨٥ر	
التعلق بالاصول : (١) الاقارب . الجيرة ـ العلاقات)				.
التعلق بالاصول : (٢)	٦ر٩٦	٦ر٨١	٩٩٨ر	N. S.
(التردد والزيارة)	١ر٩٢	١ر٨٩	٩٩٩ر	N. S.

عدد الحالات :	٢٩٩	١٤١
نسبة التصنيفات الصحيحة	٨١٫٤	
دليل اختبارات نشىء الدائرية	٥٠.	
(١) درجة الاهمية :	٠٠٠= < ٠٫٠٠١	٠٠= <٠٫١ ٠=<٠٫٠٥
N.S أى قليل الاهمية		

أسباب الارتداد وحالة ما بعد الارتداد

وحتى تكتمل لنا هذه الصورة الجانبية فقد زودناها بمقارنة بين الاسباب القائمة للمبادرة بالهجرة والارتداد بما قاله العائدون والمهاجرون وما أدلى به سكان الريف عن الابعاد الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن النفسية

ولنتناول قبل أى شىء اخر التغيرات النسبية للاسباب القائمة لمراحل معينة العودة من الهجرة على حدة لنجد ان عوامل الضغط والارهاق كانت لها الصدارة ، يليها العوامل المؤثرة فقد كان لها هى الاخرى اهميتها البالغة فى حالة العودة منها عند المبادرة بهجرة الريف ، وهى عوامل حقيقية حتى اذا كانت الاسباب الفعلية ثابتة من حيث الاهمية فى كلا الحالين ، وان كان التغير النسبى فى الاسباب المهنية ضئيلا الى حد ما وكان الفاقد فى نسبة التعليم كبيرا فى الوقت الذى يبدو فيه العائد فى الاسباب الاجتماعية للاسرة ملحوظا . وبعبارة اخرى فان الانعكاس غير المباشرة للتغير النسبى فى الحالات المتباينة للاسباب المقررة هو فى الفشل النسبى للعائدين فى التكيف الحضرى مع حياة المدينة

وقد نستطيع ان نتبين بطريق غير مباشر العلة فى عودة المهاجرين مرة اخرى الى ديارهم وذلك بمقارنة حالتهم الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، بالاضافة الى الحالة النفسية ، بمقابلها لدى المهاجرين ومواطنى الريف ويبرز الجدول رقم (٤) البيانات باختصار ، اذ يبدو فيه ان مستويات الخبرة المهنية والدخل الشهرى للعائدين اقل منها عند المهاجرين ، حتى وان زاد مايكسبونه من المال عما يكسبه المواطنون فان مهارتهم المهنية تقل كثيرا عما هى عليه لدى المقيمين القاعدين عن الهجرة حتى ان حوالى ربع عدد العائدين يبقى بدون عمل بعد عودتهم بفترة طويلة

الجـدول (٢)

التحليل الوظيفى المقنن للتكيف النفسى

	المهاجرون	العائدون	ديتلكس لامبدا	النتيجة (١)
معدل الرضا بالمدينة (الصورة الاقتصادية)	٧ر٤٨	٧ر٠٥	٠ر٩٩٣	N S
معدل الرضا بالمدينة (الصورة الاجتماعية)	٩ر٦١	٧ر٧٤	٠ر٨٢٧	••••
معدل الرضا بالمدينة (المجموع النهائى)	١٧ر٨	١٤ر٧٩	٠ر٩٠١	••••
الرضا النسبى بالمقارنة بما كان اصلا (الاقتصادى)	٦ر٧٥	٦ر٢١	٠ر٩٨٦	••••
الرضا النسبى بالمقارنة بما كان اصلا (اجتماعى)	٥ر١٥	٥ر١٦	١ر٠٠٠	N
الرضا النسبى بالمقارنة بما كان اصلا (المجموع)	١١ر٤١	١٠ر٣٩	٠ر٩٧٦	••••
عـدد الحـالات نسبة التصنيفات	٢٠٠	٩٩		
الصحيحة	٨٠ر٦			
دليل اختبار نشىء الدائرية	٥٠٠			

درجـة الاهميـة: N,S. - و٠٥>=٠ - و٠١>=٠٠ - و٠٠١>=٠٠٠

وفضلا عن ذلك فان مستوى الرضا بالحياة فى الوقت الحاضر ضـئيل بين العائدين فى حين انه يرتفع بين المهاجرين ، وهو بين المواطنين وسط بين الحالين وان القلة القليلة من العائدين يستقرون حيث يقيمون فى الوقت الحاضر . وهـم عادة من صغار السن بين هذه المجموعات الثلاث واربعة من كل عشرة منهم لم يتزوجوا بعد . ومن العسير ان نتصور ان هؤلاء الصغار وهم على درجة من التعليم (وهـو تعليم يفوق ما لدى المواطنين ، وقريب مما لدى المهاجرين من حيث العدد) يعودون الى مواطنهم اذا كانت التوقعات هى كما رأينا

الجدول (٣)

عينات لما قبل الهجرة ومتغيرات الهجرة
بالمقارنة مع العائدين والمهاجرين

متغيرات	العائدون	المهاجرون	نشيء الدائرى يجة او اختبار
السن عند المبادرة بالهجرة . الحالة الاجتماعية (متزوج أو اعزب)			
نسبة الارهاق والضغط عند الهجرة	٣٨ر٨	١٣ر٢	٥٠
نسبة الاسباب غير الاقتصادية والمهنية للهجرة	٣٩ر٥	٥٢ر١	—
مستوى البحث والمعرفة بالمكان قبل الهجرة	٥ر٨٦	٤ر٢٢	٥٠٠
نسبة اتخاذ القرار الفردى للهجرة	٣٩ر٧	٥٢ر٤	—
نسبة الهجرة للاسرة	٥٣ر٧	١٣ر٨	٥٠٠
عدد الهجرات السابقة	٢ر٨	٢ر٩٦	...
متوسط هذه الاقامة الحضرية بالسنوات	٩ر٢	٤ر٠٢	—

ويبدو انهم واجهوا شيئا من العناء فى المدينة ، فكثيرا مانسمع العائدين عندما يسألو ن لماذا كانت عودتهم يجيبون ببساطة وقد هزوا أكتافهم : حسنا ، هذا هو منتجعنا ، فأي سبيل نقصد

الجـــدول (٤)

التغير في الاسباب المقننـــــة للعودة وعينات من المواصفات الاقتصادية والاجتمـــاعية والنفسية للمجموعات الثلاث

مواصفات	المهاجرون	العائدون	أهل الريف	النتائج (١)
نسبة التغير في أسباب الأرهاق والضغط بين الهجرة والعودة .	—	+٥٢ر٩	—	. . .
نسبة التغير في الاسباب المؤثـرة بين الهجرة والعودة .	—	+٢١ر٣	—	. . .
نسبة التغير في العــامل المهنى بين الهجرة والعودة .	—	+٩ر٥	—	. . .
نسبة التغيـــــر في الحالة الاجتماعيـــة للاسرة بين الهجـــرة والعودة .	—	+ ٩ر٦	—	. . .
نسبة التغير في التعليـــم بين الهجرة والعودة .	—	٢٨ر٥ —	—	. . .
العمر بالسنوات	٣٩ر٨	٣٣ر٦	٤٠ر٤	. . .
السنوات الدراسية	١٠ر٥	٩ر٨	٧ر٨ر	. . .
النسبـة المعطـــلة في الـوقت الحاضر .	٨ر٧	٢٤ر٨	٦ر٨	. .
المستوى الحالى للمهارة المهنيـــة (من . الى ١٣)	٧ر١	٥ر٣	٦ر٦	. . .
الدخل الشهرى (للعمل)	٨٣ر٥٠٠	٥٦ر٠٠٠	٤٥ر٨٠٠	. . .
نسبة الزواج	٨٦ر٧	٦٠ر٥	٨٤ر١	
نوعية أعداد المتمدنين	٣١ر٨	٣٠ر٩٨	٢٩ر٤٨	. . .
نوعية الرضا بالحياة في الوقت الحاضر	١٦ر٩٧	١٤ر٨٨	١٥ر٦٨	. . .
نسبة الاتجاه نحـــو الاقامة في المكان	٥٥ر٥	٥١ر٢	٦٩ر٤	. .

درجة الاهمية : . . = < ١ر٠٠ر٠ . . . = ٢ ١ر٠ — ٥ = ٢ ٥ر٠

المضمون

وبهذه البيانات المحددة لعينات المسح نحاول ان نبرز ان ردة الهجرة مـن الحضر الى الريف في جمهورية كوريا قد تفسر التفسير المعقول عـــلى أساس درجة التكيف مع الاقامة في الحضر ، وقد استطعنا على الاقل ان نثبت بالنسـبة لتغيرات التكيف ان عدد العائدين الى الريف يقل كثيرا عن عدد المهاجرين منه ممن ارتضوا الاستقرار في المدن

ومن الناحية النظرية فان أكثر ما يثير الارتباك لدى الدارسين لردة الهجرة هو معرفة نمط المهاجر العائد ولماذا يعود ، وقد قام بعضهم بوضع انماط لذلك فى محاولة لالقاء الضوء على هذا السؤال (سيراز ١٩٧٤ ، فندت وبرونتج ١٩٧٢ ، ليانوس ١٩٧٥ ، ريتشموند ١٩٦٨) ، وتدور أبحاث هؤلاء جميعا باستثناء فندت وبرونج حول الارتداد عن الهجرة خارج الوطن (الهجرة الدولية) ، وكان النمط الذى أعدوه يتصل عامة بالارتداد ناجحا ، أو فاشلا ، أو مطرودا ، أو اعتزالا للعمل ، أو قصد البحث عن فرص مواتية أو هى الانتقالة الموقوتة .

ومع ذلك فان هذا المدخل النمطى مدخل نافع (وقد قمنا باختباره) ، كما انه فى غاية البساطة ، وان افتقد القدرة على رؤية دينامية مسار الهجرة بما يقوم عليه من اتصال التكيف حيث يكون المهاجر . ولذلك فاننا اخترنا مدخلا اخرللتكيف يبدو معه ان ردة الهجرة ماهى الا نتيجة هذا الجهد الذى يبذله الفرد للتكيف مع المحيط الجديد . فكلما قلت درجة التكيف مع صور الحياة العديدة فى المدن كانت العودة وكان الارتداد الى الاصول الاولى ، لا لان الفرص الطيبة قائمة مواتية ولكن لانها تغذى الانسان بنوع من الرضا الذاتى كما تمنحه المنفعة . والمكان وهو بمثابة رأس المال الثابت المستمر . وهو مايبدو نتيجة لجهد الفرد فى تعديل سلوكهللتغلب على التباين بين حاجاته ومتطلعاته من ناحية وما يعروه من احباط فى ناحية أخرى

وكلما كان هذا التباين واسعا كان سعيه فى البحث عن اماكن بديلة تحد منه ، وكما بينا فى استقرائنا الجزئى فان الناس يتعللون باسباب اجتماعية واقتصادية تحملهم على العودة الى ديارهم فضلا عن ابتغاء فرص جديدة سانحة وعلى اية حال فانهم فى ديارهم يجدون الاهل والارض ، وان لم يكونوا راضين تماما ، فانه هو المكان الوحيد الذى يثوون فيه لبعض الوقت ، وقد يبقى بعضهم فى حالة احباط حتى تتاح لهم فرص جديدة يقل فيها هذا التباين القائم .

وكما ذكرنا فى البداية فان جمهورية كوريا تمر بمرحلة سريعة من الحياة الحضرية تفوق فيها الهجرة الخارجية الهجرة الى الداخل . وبالرغم من الجهود القومية فى تنمية المجتمعات الريفية ، وهو مابدت معالمه الطيبة ، فان الظاهرة الغالبة هى الهجرة الى المراكز القريبة من المدن . اما والحالة كذلك فليس من المتوقع ان يعود الشباب الناشىء فجأة الى ديارهم بعد أن حققوا بعض النجاح فى المدينة مهما كانت الفرص سانحة فى الريف .

وماتراه فى هذه اللمحة العامة للهجرة من الريف والعودة اليه يقتضى منا سياسة شاملة للتنمية الريفية من ناحية واعادة التوزيع السكانى من ناحية اخرى وبغض النظر عما يدعو للعودة فان هؤلاء العائدين هم بمثابة ثروة بشرية فىالمجتمعات الريفية . والعقبة القائمة هى اللامبالاة بالاستيطان الريفى وخاصة من جانبالسلطات المحلية حيال هذا المعين الكامن من الثروة البشرية

ومانراه فى هذا الصدد وماتشير اليه ابحاثنا هو الحاجة الى التنمية الريفية بشتى الطرق ، كمشروعات تحسين القرى . الا ان البرامج التى تثمر فى اعـادة التوزيع السكانى فى الريف لا تقوم الا على أساس استهواء الناس للعودة والنزوح عن الاماكن الحضرية المزدحمة على المدى الطويل للاقامة فى المدن الريفية وفيمـا حولها . على أن يكون هناك نوع من الصناعات الريفية التى تتواءم مع البيئة المحليـة وهو مايحتاج الى سياسة قومية شاملة تتخطى المستويات المحلية والى خطة اقليمية فريدة لتنمية المراكز الريفية الاهلة .



مقدمة ــ ضاحية المدينة :

فى المجال الفسيح ، مجال العلاقات بين الريف والحضر ، موضوع ذو أهمية خاصة يتعلق بضواحى المدن ــ أى تلك الأجزاء من الاقليم والمجتمع الريفيين التى تحولها المدن أثناء نموها الى مناطق حضرية . وفى العالم الثالث ، حيث يتدعم نمو المدن بالنمو السكانى السريع ، وكذا بالتجديدات التقنية والاجتماعية ، أصبحت ضواحى المدن ذات شهرة وأهمية كبيرتين بالنظر الى ما بها من مستوطنات ناشئة ، وتباينات ملحوظة بين الفئات الاجتماعية ، ومشاكل المرور ، وأحيانا ذلك التداخل الغريب بين الانماط التقليدية ، والصناعة الحديثة ، والمزارع ، وبساتين الخضر والفاكهة ، ومقالب القمامة . ولم تكن الأحوال فى ضواحى المدن الكبرى فى « الغرب » فى الأجيال السابقة مختلفة كثيرا عن هذه الأحوال (برنس ، ١٩٦٤) .
ويبدو فى بعض الحالات القصوى أن بعض المدن (كما فى جمهورية كوريا) أصبحت ضواحى ، وفى الجيل السابق خلقت المدن ، فى « الغرب » الكثير من الضواحى الواسعة ، لا بسبب النمو السكانى وحده ، وانما فى الغالب تنفيذا لبرامج رسمية كبيرة متعلقة بعزل المناطق السكنية الفقيرة ، وانشاء مناطق صناعية ، وتنظيم المرور ، وفي بعض الأحوال انشاء مدن جديدة متعددة الأنواع . وتعززت هـذه

الكاتبان : فرانك ليمنج ، وجون سوسان

الاول : كبير المحاضرين فى مدرسة الجغرافية بجامعة ليدز بالمملكة المتحدة .. نشرت له مقالات فى بعض جوانب الدراسات المتعلقة بالمدن فى بريطانيا العظمى وشرق آسيا واخيرا (دراسات فى الشوارع (فى هونج كونج ١٩٧٧) .

والثانى يعمل الان فى موضوع الضواحى الحضرية لمدينة دلهى .

المترجم : أحمد رضا

مدير بالادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم (سابقا) . ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة .

الضغوط بقيام الأفراد ورجال المال بتشييد مبان فى الضواحى على نطاق واسع . ولهذه التطورات أبعاد اجتماعية وسياسية فى الغرب ، وكذا فى العالم الثالث (باهل ١٩٦٥ ، راو ، ١٩٧٤) . وبطبيعة الحال فان التغيرات التى تطرأ على المناظر الطبيعية المرئية فى كل حالة هى فى الحقيقة مظاهر لتغيرات تطرأ على الهياكل الاقتصادية ، والتنظيمية ، والاجتماعية ، غير المرئية التى تشكل أساسا لها .

ومن السهل تعريف ضاحية المدينة بالمعنى المقصود هنا : فهى رقعة من الأرض على أطراف المدينة ، تجرى بها عملية تحول من الأنماط الريفية المتميزة بالانتاج ، والتفاعل الاجتماعى ، واستغلال الأرض ، الى أنماط حضرية متميزة ، أو أنها قد خبرت هذه العملية منذ عهد قريب . وكانت الضاحية تشكل فى وقت ما حيزاً فاصلا بين المدينة وبين المناطق الريفية المحيطة بها ، ولها بعض الخصائص التى تتميز بها كل من المواقع الريفية والحضرية ، وقد يكون لها سمات أخرى تختص بها ، والضاحية منطقة انتقالية فى الزمان والمكان ، ولنا أن نعتبر هذين العنصرين مظهرين متوازيين ومتكاملين لشىء واحد . والضاحية بهذه الصفات منطقة واضحة الهوية ، متميزة عن كل من المدينة والريف ، لها طبيعة متغايرة

تتباين تباينا شديدا مع المناطق الريفية والحضرية المتصلة بها . وتستمد مناطق الضواحى الكثير من طبيعتها المتميزة من هذا التغاير فى الصفات ، وفى الوقت نفسه يصدر هذا التغاير من طبيعة الضاحية الانتقالية المفعمة بالقوة والنشاط .

وهكذا فان الضاحية منطقة انتقالية تمتد اليها المدينة ، وهى تتسع ، وهى بذلك تختلف عن المنطقة التى يمتد اليها النفوذ الحضرى ، وهى عـــادة منطقة أكثر اتساعا ، فكل مركز حضرى يمارس نفوذا كبيرا على اقليم فسيح يسمى عادة « منطقته الخلفية » .

وهناك بعض اللبس بشأن الفرق بين الضاحية « الريفية الحضرية » وبـين « المنطقة الخلفية » لمدينة من المدن ، ويكشف هذا الأمر عن عدم وجود حدود واضحة بين هذه المناطق بقدر ما فى أدب اللغة من تناقضات فى المفاهيم . ومع ذلك فان هذه المناطق مختلفة فى أساسها ، من حيث أنها ظاهرة وفكرة . ففى « المنطقة الخلفية » ، حسب تصنيف حديث لبرستون (١٩٧٥) ، يستخدم الأهالى الريفيون والتنظيمات الريفية المدينة ، كما تستخدمهم المدينة فيما يتعلق بتحركات الناس ، والسلع ، ورؤوس الأموال ، والمعاملات الاجتماعية ، والاجراءات الادارية والمصلحية . ويتضمن انشاء (منطقة خلفية) توجيها صوب المدينة فى كل هـــذه الشئون أو بعضـــها ولكن فى خصوص الضاحية تمتد المدينة امتدادا طبيعيا الى منطقة كانت من قبـل ريفية ، ويتضمن هذا التوسع عادة تغيرات تجرى فى الشئون المذكورة آنفا ، ولكن التغير فى نطاق الضاحية يتناول اساسا استخدام الارض وسبل المعيشة واسبابها اكثر مما يتناول ناحية التوجيه

استخدامات الارض فى الضاحية

ان ماكتب بشأن معظم نواحى الضاحية الحضرية ، والصلات الريفية الحضرية وفى كل مايتصل بهذا الموضوع افكار متقطعة غير مترابطة ، ومحيرة فى الكثيـر من الاحيان ، ولا يشذ عن ذلك موضوع استخدام الارض . وكثيرا ما تتجاهـــل الموضوعات المكتوبة عنصر الزراعة فى الضاحية ، ذلك لان القوى الرئيسية التى تدفع الى التغير تصدر عن المدينة ، فى حين ان التغير يتجه من الخصائص الريفيـة صوب الحضرية . وعلى ذلك فان استخدام الأرض فى الضاحية فى الزراعة نشاط متخلف بدرجة ما ، والارض التى لم تزل تستغل فى الزراعة معرضة لتغير فعـــال يطرأ عليها كلما تقدم التطور الحضرى . ومع ذلك فان هذا لايبرر تجاهل مثل هـــذه الارض عند معالجة موضوع الضواحى . اكثر من ذلك هناك مايدعو للقول بان مزارع الضواحى تملك فى الكثير من الاحيان خصائص تجعلها متميزة عن المزارع الموجودة فى المناطق الريفية المحيطة بها . والسبب الرئيسى لهذا التميز هو بالطبع ماتتمتع به مناطق الضواحى من سهولة الاتصال بسوق المدينة والانتفـــاع بها فى تصريف

منتجات المزارع . ويوحى الفكر النظرى ، وبعض نواحى التجربة العملية بأن نوع الانتاج الذى يختص به القطاع الريفى فى الضاحية قابل للتلف ، وهذا الانتاج فى الغرب هو غالبا اللبن . غير أن هذا التعميم يغلب ان يكون الان أصح فى مدن العالم الثالث منه فى مدن الغرب حيث تقدمت تقنيات التخزين والنقل الى حد بعيد فمحت ميزة الاتصال بالاسواق ، تلك الميزة التى يتمتع بها موقع الضاحية . ومع ذلك ففى ظروف العالم الثالث من شأن المواصلات الريفية الحضرية فى البلاد الاكبر فقرا وشبكات التسويق ، وتقنيات التعبئة والشحن ، ونسب السكان الحضريين المنخفضة كثيرا بوجه عام ، ان تقصر انتاج المحصولات القابلة للتلف على المناطق التى تقع على بعد ساعات سفر قليلة من المدينة . وقد اوضح بنسال (١٩٧٤) ان سهارانبور (بالهند) تتلقى القسم الاكبر من لبنها وخضرها من مزارع تقع فى دائرة نصف قطرها ١٥ كم مركزها المدينة ، مما ادى الى حدوث تغيرات كبيرة فى الانتاج الزراعى بالقرى الواقعة فى نطاق هذه الدائرة . واوضح جوبى (١٩٧٦) فى دراسته بشأن القرى الواقعة على مشارف حيدر آباد أن المساحة المستخدمة لانتاج المحاصيل النقدية كالازهار والخضراوات زادت ضعفين بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٧٤ فضلا عن ذلك فان الارض المستخدمة لهذه الاغراض قد تلقت مستويات مرتفعة جدا من رؤوس الاموال المستثمرة ، وزرعت زراعة مكثفة اكثر بكثير مما كانت عليه الحال قبل حدوث التغيير فى نمط الانتاج .

وبالمثل سجل راو (١٩٧٠) التحول الذى حدث فى قرية تبعد سبعة أميال شمالى دلهى من الاقتصار على انتاج الكفاف الى درجة عالية من انتاج الخضر لسوق المدينة ، ويبدى ان هذا التحول قد حدث مباشرة فى اعقاب النمو الهائل الذى طرأ على مدينة دلهى فى الفترة التى عقبت استقلال البلاد وتقسيمها ، واستطاعت القرية موضوع دراسته أن تستفيد من الفرص التى اتاحها هذا النمو الحضرى بسبب قربها من المدينة . ان نموا من هذا النوع ، حيث يسود الاعتقاد عادة بان اهل المدينة اكثر رخاء من أهل الريف وأن أهل الريف يعوزهم النقد السائل ، له على مايبدو بوضوح أهمية اجتماعية واقتصادية كبرى .

ومن بين العوامل التى يبدو انها تحد من مفعول هذه العمليات فى الواقع العملى الانتاجيات العالية ، وشبكات التسويق الفعالة فى بعض المناطق المتخصصة ألتى تسيطر على اسواق كاملة ، والكميات المحدودة من المحاصيل الغذائية القابلة للتلف التى تدخل فى الكثير من نظم التغذية التقليدية فى مجتمعات العالم الثالث الحضرية والريفية

وفى البلاد المتقدمة يؤثر على الزراعة فى ضواحى المدن عامل سهولة الاتصال وذلك بطريقة اخرى مهمة للغاية ، بتمكين العمال الزراعيين من الاتصال بسوق العمل فى المدينة مع بقائهم مقيمين فى مزارعهم فى الضواحى ، وربما ايضا وهم يزرعون ارضهم على اساس العمل بعض الوقت (هجبى ١٩٦٧ ، ياماموتو ١٩٧٠) والعجيب انه ليس هناك دليل كان على وجود مثل هذا الاسلوب فى المعيشة فى

ضواحى مدن العالم الثالث ، لاسباب قد تتبدى بالتخمين ، ولكنها ليست معروفة بوضوح . والشيء الذى يبدو انه يحدث فى بعض الاحوال ، كما فى تيوان وهونج كونج ، هو ان الهجرة الى المدينة تنزع الى اخلاء الارض الزراعية فى الضاحية من ساكنيها فى مرحلة مبكرة من توسع المدينة ، فتضعف زراعة الضاحية ، وتصبح الارض ميسرة لمزيد من النمو الحضرى . وفى مثل هذه الحالة تجرى زراعةالبساتين لتزويد الاسواق بحاصلاتها على مسافة قريبة من المدينة ، بالاعتماد على شبكة مواصلات متطورة . وهناك دلالات تثبت ان هذا الشيء يحدث ايضا فى الغرب وفى اليابان .

والارض الزراعية المخصصة لاغراض لها طابع المضاربة سمة شائعة متميزة من سمات ضواحى المدن ، يتم فيها نقل ملكية الارض اساسا باسلوب المبادلة فى السوق . وقد تستبقى الارض او لاتستبقى للانتاج الزراعى ،ولكنها تقدر لاعلى أساس طاقتها الانتاجية فى استخدامها الحاضر وانما على اساس زيادة قيمتها المحتملة فى المستقبل بالنسبة لقيمة رأس مالها . مثل هذه الارض تترك بورا فى الكثير من الاحيان ، دلالة على سمة اخرى من سمات الاستخدام الريفى للضاحية وهى بوجه عام سمة المستويات العالية من الارض المتروكة بورا . ويثبت ياماموتو وغيره (١٩٧٠) أهمية الارض البور فى ضواحى طوكيو ، ويرى كوليدج (١٩٦٠) فى المضاربة سمة أكيدة لضاحية سيدنى . والمضاربة أسلوب رئيسى لتحول الارض من الاستخدام الريفى الى الاستخدام الحضرى . مثل هذا التحول يستتبع دواما على وجه التقريب تغيرا فى الملكية ، ويحدث هذا التغير بدوره كمقدمة للتحول الفعلى فى استخدام الارض

وتتمثل خاصية (التخلف) فى العنصر الريفى للضاحية بوضوح شديد ،وبطبيعة الحال فى المزارع التى لم يزل يستعمل بها الوسائل التقليدية لانتاج المحاصيل الاقليمية القياسية . مثل هذا النوع من المزارع يتأثر سريعا بوجه عام بالتغيرات التى تطرأ فى المستقبل القريب ، اما بسبب فقد الارض ، أو (ربما فى القريب العاجل) فقد العمل ، أو من خلال التحول الى محاصيل واساليب غير تقليدية اكثر ربحا

وفى حين يمثل الاستخدام الزراعى للارض فى الضاحية استمرارا لمرحلة سابقة فان الاستخدام الحضرى يمثل النظام الجديد

ومن بين استخدامات الارض الحضرية يشغل الاستخدم السكنى معظم مساحة هذه الارض ، وكان هذا الاستخدام موضوعا لجدل شديد . والاستخدام السكنى للارض فى الغرب هو فى الكثير من الاحيان أهم موضوع تتدخل بشأنه الحكومة المحلية أو المركزية فى الضاحية فى صورة (مجلس الاسكان) كما فى المملكة المتحدة ، وتوفير المساكن بايجارات خفيضة لطبقة العمال فى ضواحى الكثير من المجتمعات الغربية . وفى الكثير من ضواحى مدن العالم الثالث تتحقق بعض وظائف الاسكان بايجارات خفيضة وتتولاها الدولة رسميا ، تتحقق بأسلوب مختلف كل

الاختلاف ، وذلك عن طريق احتلال الارض احتلالا غير مشروع ، او باقامة قـــرى الاكواخ . واحتلال الارض وغير ذلك من وسائل الاقامة التلقائية موضوع جـــذب العديد من الباحثين ، والقى الاضواء على مجموعة منوعة من الفروق المادية والتنظيمية وهناك فروق كبيرة بين الاوضاع التى وصفها المؤلفون الذين اشتغلوا فى مجتمعات ذات قواعد اجتماعية وتنظيمية مختلفة (وجوتز ، ١٩٦٧ ، وبيى ، ١٩٧٥) . ومن المؤلفين (كامينوس ، ١٩٦٩) من يوضح ان هناك ايضا تنوعات فى البنيـــة والشكل والوظيفة الخ بين مستوطنات الاكواخ فى نطاق المدينة الواحدة . ليس هناك أيضا اتفاق فى الرأى فى أن مستوطنات الاكواخ شكل من أشكال نمو المدن مرغوب أو غير مرغوب فيه ، وبالتالى فيما اذا كان الواجب تشجيعها أو محوها . وانا لنجد فى طرف من الاراء المعروضة مؤلفين (مثل مانجن ١٩٦٧) يعتبرون نمو المســـتوطنات التلقائية عملية من عمليات اعادة البناء عن طريق المبادرة الشعبية ، ويرونها الحـــل العملى الوحيد لمشاكل الاسكان المزمنة فى مدن العالم الثالث ، ونجد فى الطـــرف الاخر مؤلفين (مثل ليرز ١٩٦٧) يرون الاكواخ وسكانها عبئا اقتصاديا ثقيـــلا وخطرا اجتماعيـــا

يحدث أيضا مزيد من النمو فى الاسكان التقليدى فى ضواحى مدن العالم الثالث ، فهناك مناطق اسكان بلدية ، وضواح للطبقات المتوسطة ، ومساحات لفيلات الطبقات الراقية ، غير أن هذه الانماط من استخدام الارض للسكنى ليست لها الاهمية التى لها فى مشارف مدن الغرب ، ويعكس ذلك المستويات المنخفضة عامة للاســكان فى العالم الثالث ، ونزحة الاثرياء فى كثير من مجتمعات العالم الثالث الى المعيشة فى مساكن وسط المدينة ، والنسب الصغيرة لسكان المدن من الطبقة المتوسطة ، وهم السوق الرئيسية للاسكان فى ضواحى المدن الغربية .

وللاستخدام الصناعى أيضا فى ضواحى المدن أهمية كبيرة ، ويجدر الاشارة أولا الى مجموعة من الحالات الخاصة ، يتولى شغل الأرض فيها لادارات الحكومة فى الغرب أو فى العالم الثالث ، كالممتلكات الصناعية ، والكثير من مبانى المؤسسات الكبيرة ، والصناعات التى تنطوى على مخاطر مثل أنواع كثيرة من الصـــناعات الكيماوية ، والمطارات ، وأشغال المجارى ، والمياه ، ومحاط توليد القوى الكهربائية ، ومؤسسات أخرى كالمستشفيات . وتشكل هذه كلها حلقة اتصال بشبكات طـرق السيارات ، وبالعقارات التجارية ، والأسواق الكبرى ، وغيرها من المنشآت التى تقوم بالقرب من طرق السيارات على مشارف المدن الغربية . والأمر كذلك بالنسبة للساحات الرياضية ، والأندية الريفية ، و « الموتيلات » ، والمواقع التى تستقر عليها البيوت المتنقلة على عربات ، وأنواع أخرى من استخدامات أوقات الفراغ التى تشغل الأراضى ، وربما نجد معظم هذه الظواهر أيضا فى ضواحى مدن العالم الثالث فى مواقع مشابهة ، وتشكل الأنواع نفسها من الارتباطات . ولعل هذا النوع من الارتباطات هو من اهم خصائص استخدام الأرض فى الضاحية .

غير أن الصناعة الضخمة والصناعة التى ترعاها الجهات الرسمية ليست الا جزءا واحدا من الموضوع ، فثمة أنماط أخرى من الصناعة تستقر فى الضواحى ، وهناك فى بعض الحالات الكثيرة ما يدل على أن ضواحى المدن تتحول فتصير هى المناطق الصناعية الكبرى . وقد حدث بمدن الولايات المتحدة فى العقدين من ١٩٤٧ الى ١٩٦٧ نقص كبير فى الوظائف فى الصناعات القائمة فى المناطق المركزية بها ، وزيادة كبيرة فى وظائف الصناعات القائمة فى مناطقها الخارجية (بيرى ، وكساردا ، ١٩٧٧) . ونجد هذا النمط أيضا فى كثير من البلاد الأخرى . ويفسر جوبى هذا الأمر (١٩٧٦) بندرة الأرض فى المدن ، ويعتبر هذه الندرة ظاهرة عالمية ، ويضرب لذلك أمثلة مدهشة فى حيدر آباد .

وانتهى كيشيموتو (١٩٧٠) فى بحثه بشأن دور التصنيع فى تمدين ضواحى المدن اليابانية الى أن الصناعة كانت فى الكثير من الأحيان هى السمة التكوينية الغالبة فى الضاحية الريفية الحضرية ، وهذا رأى له أهمية نظرية . ومع أن الصناعة لا تشغل عادة نسبة كبيرة من المساحة السطحية للضاحية الحضرية فان تأثيرها قد يكون خطيرا فى خلق الوظائف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وفى الاسكان والخدمات العامة . فالصناعة ، وبخاصة الجديدة ، تتخذ مقاما لها فى الضاحية لأن الأرض هناك متاحة ، ولأن أحوال النقل الصناعى تساعد باطراد على نشر الأنماط الصناعية . ومن شأن الظروف الخاصة بالضاحية فى هذا الخصوص وفى غيره أن توفر المزايا التى يختص بها الاستقرار فى المدينة (الاتصال بسائر المشروعات التجارية والصناعية ، وبالمستهلكين) دون عيوب هذا الاستقرار (ارتفاع التكاليف ، والاختناق) .

هناك أيضا فى الكثير من الحالات المدروسة دلالة على وجود صناعة من « نمط السوق الصغيرة » على نطاق ضيق فى جهات الضواحى (هوسلتز ١٩٧٤ ، نانجيا ١٩٧٦ ، وبى ١٩٧٥) ، مثل هذه الصناعة الصغيرة كثيرا ما تقترن بالمستوطنات التلقائية خارج المدن ، وتتخذ مقرا لها فيها ، ولكنها موجودة أيضا وفى أحوال كثيرة فى قرى الضواحى التى تقوضت قواعد اقتصادها التقليدى بسبب زيادة عدد السكان ، وانقطاع زراعة الأرض . والظاهر أن مدى اعتماد الصناعة القروية فى الضاحية على الصناعات الحرفية المحلية التى كانت شائعة فى المجتمع التقليدى ، والى أى مدى تكون فيه هذه الصناعة جديدة ، أمران لم يدرسا دراسة كافية ، مع أنها على ما يبدو مسألتان على جانب كبير من الأهمية (لامبير ١٩٦٢) .

النظرية ، والتطبيق ، الطرق ، والمواد

يجب أن يكون البحث السابق بالضرورة عاما ، وانتقائيا ، قائما على دلالة واحدة فقط ، وهى استخدام الأرض . ولاستخدام الأرض باعتباره أساسا لدراسات

تجريبية فى هذا المضمار مزايا مدهشة ، عملية ونظرية : عملية فى حالة التعرف على المادة الميدانية وتصنيفها ، والانتقال الى موضوعات أكثر صعوبة ، وبخاصة البناء ، وسائر أنواع استثمار رأس المال ، ونظرية فى تصوير استخدام مورد هو فى وقت واحد نادر فى موقع بعينه ، ووافر بوجه عام ، بحيث يؤدى ازدياد النشاط فى الضاحية عادة الى نموها نموا سريعا . غير أن دراسة استخدام الأرض ليست هى المعالجة الممكنة الوحيدة للموضوع . واذا تأملنا فيما تتضمنه دراستنا من أمور نجد أنها ليست بالضرورة وافية ، حتى فى ظروفها الخاصة . والضاحية فى أحوالها العملية الواقعية تتكون من أرض ، ومبان ، وأناس ، وأنشطة . والبحث فى موضوع الناس والأنشطة يؤدى الى موضوعات لا يمكن التحرى عنها بصورة جيدة دون القاء أسئلة على السكان المحليين فى بعض المجالات : أولها الهجرة ، والاستخدام ، والانتقال بين المدينة والضاحية ، وثانيها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية،والاستثمار فى غير البناء ، والعلاقات بين مجمع الضاحية النامية وبين المدينة نفسها ، والمناطق الداخلية النائية ، وهكذا دواليك ، ونحن من الوجهة المثالية نسعى للحصول على وصف لضاحية كبيرة ، وصف يجب أن يكون صحيحا ودقيقا ، ودقة المعلومات المختزنة فى آلة حاسبة ، ومتصفا بالشمول والصلة الوثيقة بالمشاكل الانسانية مما لابد أن يتوفر فى نسج اجتماعى واسع النطاق .

وتجرنا هذه الفكرة الى مشكلة أخرى : ذلك أنه من النادر ، فى الواقع العملى ، أن يتسنى لفلم الاجتماع الوصول بأى عمل تجريبى واسع النطاق الى مرحلة نشرة قبل أن يصير هذا العمل بمرور الوقت قديما لا جدوى منه ، ولا يصدق هذا فى أى موضوع بقدر ما يصدق فى ضاحية سريعة النمو لمدينة تتسع بسرعة . معنى هذا ، من بين سائر المعانى ، أن أفضل الدراسات التجريبية قد تكون أقل فائدة فى توجيه القرارات الخاصة بالتخطيط مما قد يظنه البعض فى الكثير من الأحيان . والواقع أن نمو الضاحية يجرى أساسا بمرور الزمن ، ومن ثم يتعين دراسته مع مرور الزمن ، وربما فى فترة جيل . ويمكننا أن نعمل ذلك بطريقتين . فالطريقة العملية العادية تجرى باعادة تشكيل تجربة الجيل الماضى ، ومن ثم يمكن فى معظم الأحوال تجميع تشكيلة من المواد المفيدة . والطريقة الأخرى أقل قابلية للتنفيذ فى العمل ، ولكنها كمبدأ أكثر الطرق دقة : وتتلخص فى اعداد نظام خاص للرقابة والاشراف على التجربة خلال العشرين سنة القادمة . غير أن ثمة مشاكل طارئة ، لا يمكن التنبؤ بها ، منها بخاصة الأولويات الفكرية لدى الجيل القادم ، وقد يكون من الضرورى اعادة تشكيل التجربة فى نهاية الفترة . وقد يكون التغير فى الأولويات الفكرية مشكلة بالنسبة للموظفين القائمين بالتخطيط .

وفكرة اعادة تشكيل التجربة السابقة فى نمو الضاحية قد تأتى بمجموعة أخرى هامة من النقاط فى الطريقة الميدانية ، تتعلق بالدور الذى يؤديه التاريخ الشفهى ، أى الناس عامة . ولمعظم الناس أشياء يقولونها قن تجربتهم فى نطاق الأسرة والعمل ، والأماكن التى يعيشون فيها . والمعتاد تسجيل التجربة عن طريق استطلاع الرأى ، وهناك قدر كبير من أهم الأعمال التجريبية القيمة قد أجرى

على هذا النحو . وهناك من الأسباب ما يحمل على الظن بأن تصميم استطلاعات الرأى سوف يتحسن فى بعض الأحيان ، وقد يضاف مزيد من الاتساع الى المـــادة التى تجمع خلال الاستطلاعات بالاستماع الى القيل والقال ، ودعوة الأشخاص العاملين الى التحدث عن خبراتهم بلغتهم الخاصة . ويشكو البعض أحيانا من أن العمل المتصل بالعديد من فروع المعرفة نادر فى هذا المضمار . ومن المفيد هنـــا دون شك التحدث الى الناس الذين تشمل تجربتهى العديد من فروع المعرفة ، (وبخاصة فى العالم الثالث) مبررا لكراهية الظواهر التى يدرسونها ، ويرون فيها فى حالة التزمت الفكرى لدى علماء الاجتماع الغربيين الذين كثيرا ما يجـــدون وتتنوع الموضوعات التى يتحدثون فيها . والحديث بطلاقة مع الناس قد يكون مفيدا « مشاكل » ، ويعملون تبعا لمفاهيم ليس لها تقريبا أى صلة بتفكير عامة النـــاس فى الشوارع والحقول .

هذه الاعتبارات الخاصة بأسلوب العمل تتعلق اجمالا بالمشاكل العملية فى دراسة الضاحية ، بقيت بضع نقاط نظرية أكثر منها عملية ، تتعلق على الأكثر بالفرص المناسبة . من هذه النقاط العلاقة بين النمو الطبيعى والنمو الاقتصادى في تركيزا غير متكافىء (وليس من العسير التقصى عن أسباب ذلك) ، وبهذا النظر التى فيها اكثر من نوع واحد من الناس (كما فى فرنسا والفلبين) تبدو ضواحى الضواحى الحضرية ، وبين النمو الاقتصادى فى المجتمع ككل . ففى المجتمعات المدن فى عينى الملاحظ السطحى بمثابة أماكن يتركز فيها النمو الاقتصادى فى المجتمع فان أعداء النمو الاقتصادى هم أيضا أعداء النمو فى الضواحى الحضرية ، ولكن أعداء النمو فى الضواحى الحضرية لا يمكن أن ينتظروا تشجيع النمو الاقتصادى ان أرادوا أن يفعلوا ذلك (كما فى المملكة المتحدة) واذا كان صحيحا أن النمو الاقتصادى يتم اساسا او على نطاق واسع فى ضواحى المدن فان هذه الضواحى لابد أن تعتبر ذات أهمية خاصة فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة .

وثمة نقطة مماثلة ، وثيقة الصلة بالموضوع ، تنبثق فى خصوص العلاقات بين ضواحى المدن وبين الحكومات . ان معظم الحكومات تتدخل فى الوقت الحاضر أو تتظاهر بالتدخل فى حياة مدنها الكبرى . ولما كانت الضاحية تمثل نموا جديدا فانها عادة هى المنطقة التى يكون فيها تدخل الحكومة أشد ما يكون فاعلية . والتدخل متعدد الأنواع ، ومن أكثر هذه الأنواع شيوعا : الرقابة على استخدام الأرض ، وتوجيه التنمية عن طريق الأعمال الهندسية الكبرى ، والبناء الذى يجرى مباشرة لصالح الادارات الحكومية والبلدية . وقد يكون التدخل بهذه الأنواع أو بغيرها مفيدا للتنمية الاقتصادية ، أو لا يكون مفيدا ، والأدلة فى هذا الخصوص ليست من نـــوع واحد . الا أن ضواحى المدن ترتبط من خلال التدخل الحكومى بالسياسة عـــلى المستويين الاقليمى والقومى ، كما ترتبط بالاقتصاد الاقليمى والقومى من خـــلال التوفيق بين سمات التنمية الكبرى . وبهذه الصورة اذا بحثنا عن المحركين الأوائل للهياكل الاقتصادية الاقليمية (أو حتى القومية فى الحالات القصوى) فقد نجدهم ،

أو نجد امكانياتهم ، فوق كل شيء فى ضواحى المدن ، وقد تكون الضواحى ، تبعا للسياسة المرسومة ، هى الأماكن الملائمة لتشجيع محركى الهياكل الاقتصادية هؤلاء ، أو تثبيطهـــم .

مستقبل البحث

لم تزل الحالات موضوع الدراسة فى مجالات الضواحى الحضرية قليلة ، كذلك لم تزل الدراسات التى تستكشف الأبعاد التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية التى اجتذبت الأنظار نادرة جدا . وهناك مجال فسيح لثلاثة أنواع على الأقل مـــن العمل فى هذا الخصوص : أولها دراسة الحالات التى ينبغى أن تركز بالتفصيل على أحوال المزارع والصناعات الفردية (كصناعة البناء ، مع القوة العاملة الريفية التى تشتغل بها غالبا) . وفى هذا الخصوص يجب اعتبار تجميع البيانات التفصيلية الصحيحة المنظمة تنظيما واعيا بشأن التجربة الحالية والماضية غاية فى ذاته . ويختص النوع الثانى بدراسات تضع الضواحى النامية فى بيئتها باعتبارها ظواهر اقليمية هامة ، وتشتكشف العلاقات بين النمو فى الضاحية والنمو فى الاقتصـــاد الاقليمى ، والتغيرات فى المناطق الريفية المجاورة ، والسياسة الرسمية للتخطيط الطبيعى والاقتصادى . واذا كانت ثمة دروس يمكن أن تتعلمها ادارات التخطيط من هذه التجارب فانها سوف تنبثق على الأرجح من اجراء المقارنات الدولية . وثمة احتمال ثالث ، لم يزل غير واضح ، يتمثل فى نشوء نظرية عن نمو المدن . ان توفير الأرض ، وتكوين الأسر ، والبحث عن العمل ، واستثمار رأس المال فى المبـــانى والانشاءات ، وتقديم الخدمات ، وتوفير الغذاء ، والتنظيم الداخلى لمجتمع حضرى ، وغير ذلك من العوامل المتصلة بهذا الموضوع ، تعمل كلها فى نطاق « بارامترات » معروفة تماما ويمكن التكهن بها . وحين تتلاقى هذه الأنشطة والكثير غيرها لتخلق النظام الاجتماعى والاقتصادى الجديد الشامل للضاحية ، والذى يؤثر فى حيـــاة الناس ، فانه من المتوقع أن تفعل ذلك بصورة متناسقة مطردة يمكن التكهن بهـــا بسهولة ، فاذا لم تظهر هذه الأشكال المنتظمة فانما يكون ذلك لأسباب يمكن اكتشافها . ولعله من المفيد البحث عن هذه الصور المتناسقة ، وعن الوسائل الحقيقية بتوحيدها فى افتراضات عامة ، تتضمن ما يعبر عنه تعبيرا كميا ، أو ما ليس كذلك .



مركز الاهتمام فى هذا المقال هو الهجرة الحضرية فى اطار الاقتصاديات الاخذة بأسباب التصنيع . لقد قارن جورج بالان (١٩٧٣) بين نمطين عامين من الهجـرة انماط الهجرة المتباعدة التى نلقاها خلال مرحلة التوسع الرأسمالى فى القطاع الريفى من الاقتصاد ، والانماط التى تلتقى فى نقطة واحدة ويسببها النمو الصناعى الحضرى وكان اول هذه الانماط هو الغالب فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القـــرن العشرين فى امريكا اللاتينية ، اذ كانت تنمية التعدين وزراعة المزارع الكبيرة وفتح أراض جديدة أمام الزراعة التجارية مما يعنى انتقال الايدى العاملة موسميا أو بصفة مؤقتة او دائمة فى داخل القطاع الريفى أو عبر الحدود الدولية . وعلى نقيض هذا أحدث تركز الفرص الاقتصادية مع زيادة تغلب الصناعة فى الاقتصاديات القـومية عملية منتظمة من انتقال السكان من المناطق الريفية الى الحضرية .. وأصبحت الهجرة فى الفترة المعاصرة تتميز على نحو متزايد بما يظهر انه عملية منسقة نسبيا من الهجرة الدائمة الى المراكز الحضرية حيث كثيرا ماتجتذب المراكز الحضرية الكبيرة النازحين من المراكز لاصغر منها .

الا اننى أريد أن أقدم الرأى الذى يذهب الى أن الاقتصاد الصناعى نفســه عامل هام من عوامل التباين فى الهجرة . فالاقتصاد الصناعى لايقتصر على انه تنظيم

الكاتب : بريان . د . روبرتس

أستاذ علم الاجتماع بجامعة منشستر . قام بأبحاث فى جواتيمالا ، وبيرو ، والمكسيك . وله عدة مؤلفات .

المترجم : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد في كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا ، عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى . ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته . له مؤلفات عدة .

الصناعة والخدمات المرتبطة بها فى مركز معين ، ولكنه يشمل التنظيم المكانى للانتاج والاسواق والعمل على المستوى الاقليمى أو القومى أو الدولى . ومدى التفاوت فى هذا التنظيم ضخم . وسوف أركز فى هذا المقال على علاقة الهجرة بأنماط ثلاثة من الاقتصاد الصناعى : الحالة (التقليدية) التى يمثلها تصنيع منشستر : تصنيع أسبانيا فيما يشبه المحيط الخارجى ، والتصنيع فى الاماكن البعيدة حقا عن المركز

ولدراسة الهجرة الحضرية مغزى عام بالنسبة الى فهم التغييرات السياسية والاقتصادية التى يحدثها التصنيع . فالهجرة عنصر لايتجزأ من اعادة تنظيم القوة العاملة ازاء التركز الصناعى . فخلق قوة عمل متحركة يمكن توزيعها بمرونةلمواجهة التقلبات فى طلب السوق والتكنولوجيا المتغيرة أمر اساسىبالنسبة الى عملية العمل الراسمالية الصناعية . لكن حركة العمل ومرونته الاجتماعية ، والنظم السياسية والقانونية التى تجعله متاحا للصناعة ، والشكل المعين الذى تتخذه الراسمالية الصناعية ، هذه جميعا متغيرات مترابطة . فالمدن وظهير كل منها تختلف مثلا من ناحية الكثافة السكانية من أبناء الريف والفوارق الاقتصادية بينهم ، ودرجة ارتباطهم بالارض ، ومدى السيطرة على الدولة من جانب طبقات مستعدة لدعم التصنيع . هذه العوامل تولد اختلافات فى النظم السائدة من الهجرة الى المدن

ومن ثم ترتبط انواع الاقتصاد الصناعى الثلاثة التى نتناولها بالحديث بأنماط متباينة من الهجرة : الهجرة ذات الاتجاه الواحد الى منشستر واغلبها لمسافات قصيرة ، والهجرة الى مسافات طويلة وهى مستمرة من نوع برشلونة وتتم بين المناطق الحضرية وكذلك بين مناطق العواصم ، والهجرة المتأرجحة والاشد وضوحا وتتم بين الريف والحضر فى المناطق البعيدة عن المركز والواقعة على الاطراف هذه النظم من الهجرة مصدر هام للتفاوت فى عملية العمل الحضرية ، وتؤثر فى مرونة العرض من العمل ، وظيفته وخبرته التعليمية ، ووصول هذه القوة العاملة الى اشكال اضافية من السوق للحصول على اسباب العيش والدعم ، ومن هذا القبيل الزراعة التى يمارسها الفلا حون او شبكات صلة القربى .

وتنشأ التغييرات فى نظم الهجرة من الاختلافات فى اندماج الاقاليم فى الاقتصاد العالمى ، وهذه الاخيرة تشمل شكل الانتاج الذى كان غالبا على الاقليم على مر التاريخ (مجالات تعدين أو مزارع كبيرة تملكها مصالح اجنبية أو مشروعات متوسطة او كبيرة يملكها الوطنيون) وقوة اندماج الاقليم فى الاقتصاد الرأسمالى الا ان مصادر التباين فى الحالات القومية الثلاث التى يركز عليها هذا المقال اكثر أهمية من الحالات الاخرى . نظرا لانها تنشأ من مركز اقتصاد معين فى داخل النظام الرأسمالى العالمى . فقد كان التوسع الصناعى فى البلاد الرأسمالية المتقدمة يعنى اندماج العمال باعتبار انهم يستهلكون المنتج الصناعى فضلا عن انهم هم الذين ينتجونه (دى جنفرى وجرامون ، ١٩٧٧) . وبمرور الوقت وكنتيجة للصراع الطبقى كان هذا الادماج يتضمن توفير مستويات دنيا من الرفاهية الحضرية ومن الامن الاجتماعى وضمان التوظف . وفى ظل هذه الظروف كان استمرار الهجرة الى المدن دون ان يصاحبه توسع يعادله فى فرص العمل عبئا على الاقتصاد . والحق أن من أيسر الامور ان نتغلب على أى عجز مؤقت فى الايدى العاملة فى الانتاج عن طريق الهجرة من الخارج والقائمة على (التعاقد) . فالمهاجر ، وعادة يكون بغير اسرة ، يقدم خدماته لفترة محددة . وعند مالايعود ثمة استخدام لعمل هؤلاء المهاجرين يجرى تشجيعهم بطريق مباشر او غير مباشر على العودة الى موآطنهم الاصلية ، ومن ثم لايشكلون عبئا غير انتاجى على الاقتصاد المضيف

وموقف الاقتصاديات فى المناطق المحيطية مختلف تماما . فالاسواق الداخليه التى نشأت بصورة ضعيفة ، ومستويات التصنيع المنخفضة ، هذه كلها لا تعنى سوى ان جزءا صغيرا من قوة العمل قد تم ادماجه تماما فى الاقتصاد الصناعى ، ويحظى من الامن والمنافع بما يتفق مع احتياجات العيش الحديثة فى المناطق الحضرية وهذا الموقف يسهل قيام مجال واسع من الاتحادات لتوسيع نطاق الاقتصاد الصناعى . فالصناعات الكبيرة التى تكثر من استخدام رأس المال تتعايش مع نظم العمل الخارجى ومع مجموعة ضخمة من العمال العرضيين وصغار المنظمين (المستقلين) وتستفيد منهم ، وهذه الاتحادات والروابط تسمح باستخدام العمال غير المهرة نسبيا الذين توفرهم عمليات الهجرة الداخلية وتشجع عليه .

والواقع انها تجعل الهجرة مظهرا (دائما) من مظاهر الاقتصاد الصناعى . ومثل هذه الحاجة الى العرض من الايدى العاملة لاتمثل عبئا ثابتا من الرفاهية أو الامن الاجتماعى على الاقتصاد الصناعى ، ومن ثم يسهل القضاء على أعناق الزجاجه فى قوة العمل ، ويكون هذا بالالتجاء الى هذا الاحتياطى الصناعى العائم والقائم على الاساس الحضرى

والاختلاف عن الاقتصاديات الصناعية المركزية ليس اختلافا مطلقا . فقد استخدمت الاقتصاديات الصناعية كاقتصاد منشستر ومازال تستخدم أشكالا من العمل الوافد من خارج المنطقة والعمل العرضى ، وبالمثل تتضمن الاقتصاديات فى المناطق الشبيهة بالمحيط الخارجى كاقتصاديات البرازيل واسبانيا جزءا هاما من العمال الحضريين فى داخل نطاق الاستفادة من الامن الاجتماعى . وبدلا من هذا فالاختلاف ينحصر فى استعداد مؤسسات الاقتصاديات الصناعية التى تزيد عن التى تقع منها على المحيط الخارجى ، للتوسع عن طريق نشر فرص عمل غيررسمية او صغيرة . وعلى النقيض من هذا كان اتجاه الاقتصاديات الصناعية المركزية التاريخى هو ازدياد تركيز العمالة فى شركات كبيرة ، فى حين كان الاتجاه فى الاقتصاديات البعيدة عن المركز هو تجزئة العمالة بين عدد كبير من المشروعات الصغيرة فى الصناعة التحويلية والتشييد والخدمات

ان العمل الذى تقوم به الدولة ووكالاتها هو الذى يمهد الاساس الذى يقوم عليه النوع الاخير من الاقتصاد الصناعى والهجرة التى تزوده بالطاقة التى تحركه ففى أمريكا اللاتينية مثلا قد يبدو نقل القوة العاملة من الريف البنادر الى المدن حركات أكثر تلقائية وأوفر حرية من تلك الهجرات الريفية التى كان لابد فيها من ارغام سافر او غير مباشر حتى يتسنى الحصول على العمل لتشغيل المزارع الكبيرة او المناجم . ومع كل فقدر كبير من الهجرة المعاصرة الى المدن فى امريكا اللاتينية هو ايضا وليد التدخل السياسى وخاصة ازدياد دور الدولة فى تنظيم عمليات العمل (بالان ، ١٩٧٨) . ففى المناطق الريفية كالمناطق المحيطة بساو باولو كان تنظيم الدولة لظروف الاستخدام يعنى ازدياد عزوف الفلاحين الذين يزاولون الزراعة التجارية عن استئجار عمال دائمين او تأجير الارض لمستأجرين (برانت ، ١٩٧٧)

ويمكن فى المناطق الحضرية ان يعمل تدخل الدولة الاقتصادى فى مسائل من قبيل الحد الادنى للاجر والامن الاجتماعى على زيادة تكاليف وصعوبات ايجاد العمالة الرسمية ، ولكن مايقرب من انعدام التدخل الاجتماعى فى صورة توفير وتطبيق مستويات لائقة من الرعاية الصحية والرفاهية والاسكان والتعليم لجمهور الناس يجعل فى الامكان انتشار فرص (غير رسمية) للحصول على (دخل) . تستطيع المشروعات الصغيرة ان تغالى فى استغلال عمال الاسرة والاقارب فى حين يمكن حتى للمشروعات الكبيرة أن تستخدم عمالا من غير المهرة وغالبا يكونون مؤقتين ويؤدى انخفاض مستوى العيش فى المدن الى الهبوط باجورهم . ومن ثم فالذين

يؤدى التدخل الحكومى الى (انتزاعهم) من الارض تستطيع البنادر والمدن ان تستوعبهم باعتبارهم قوة عمل عائمة

ان أظهر شكل مباشر من التنظيم الحكومى للاقتصاد الصناعى هو ما يتم عن طريق قيام الدولة بتوفير الخدمات الجماعية . ان الزيادة فى عدد الذين يشتغلون بالمدن فى الخدمات الجماعية ، والزيادة فى الانفاق الحكومى عليها ، اتجاه مألوف وعام ، سواء فى امريكا اللاتينية او فى العالم الراسمالى المتقدم ، وتعنى هذه الزيادة على ما اوضح سنجر (١٩٧٨) عملية اساسية من اعادة تنظيم للاقتصاد الحضرى الذى كثيرا ماتتحرك فيه الصناعة الى المناطق الواقعة على حافة اقليم العاصمة ويصبح المركز موطن شبكة واسعة من الخدمات .. ونمو الخدمات سريع بوجه خاص فى تلك التى تضبط وتنظم السكان والمشروعات على شكل التعقد المكانى والاقتصادى لمنطقة العاصمة ، ويقصد بها الخدمات الادارية والمالية والبوليس والسلطة القضائية والخدمات التعليمية وخدمات الرفاهية

هنا يكمن ما كان كثيرا موضع الملاحظة ،وهو التناقض فى التطور الحضرى المعاصر ، بمعنى أن تنظيم العواصم وتكنولوجيا الانتاج المتقدمة يتطلبان استثمارات كبيرة فى البنية الاساسية وفى الخدمات العامة بالمدن ، ولكن امثال هذه الاستثمارات الكبيرة فلما تعود بالنفع على المشروع الخاص ، مباشرة او على الفور ، وهى اماقليلة الربحية او غير مربحة . والمشروع الخاص عن تقديم مثل هذه الاستثمارات أو الاسهام فيها ، تاركا للدولة مسئولية ادارة وتحديد الانفاقات الحكومية بطريقة تكفل ان يستفيد منها رأس المال الفردى وان يتم التوفيق بين الطبقات المرءوسة والنظام القائم . والنتيجة كما يعبر عنها هل (١٩٧٧) أن ازدياد تأميم التكاليف واستمرار حصول النشاط الخاص على الارباح يخلقان أزمة مالية اى ثغرة (هيكلية) بين انفاقات الدولة وايراداتها . ويحتمل ان تؤدى الازمة المالية الى قصور فى توفير الخدمات لجمهور أهل المدن وأن تؤدى فى اقتصاديات المناطق البعيدة عن المركز والتى تكون فيها الازمة اشد حدة الى محاولات حكومية موحدة كى تحد ماديا وايديولوجيا من المطالب المتعلقة بتوفير التسهيلات المناسبة الخاصة بالنقل والاسكان والصحة وما الى ذلك . واذ يأخذ سنجر فى الحسبان هذا الشكل القائم على القمع فهو يستخدم اصطلاح (خدمات الرقابة) ليفسر به الارتفاع السريع فى عدد العاملين بقطاع الخدمات فى البيئة الحضرية

الفكرة اذن هى ان تنمية الخدمات الجماعية ليست استجابة فحسب لازدياد مايتسم به الاقتصاد الرأسمالى الحديث من تعقيد مكانى وتكنولوجى . وبدلا من هذا فأهمية الخدمات الجماعية تتمثل فى كونها مشكلات من نوع معين تواجه الادارة المشرفة على اليد العاملة ، وتثيرها طرز مختلفة من الاقتصاد الصناعى . وسوف أثبت ان الهجرة ، وبوجه خاص مرونة العمل الجغرافية ، تؤثر فى الخدمات الجماعية التى يقدمها القطاع الخاص والحكومة فى الاقتصاد الصناعى . هذه المشكلة تتمثل من جهة فى تحليل خصائص المهاجرين الفردية وطلبهم المحتمل على الخدمات الجماعية

وهذا الطلب مثلا يحتمل أن يتوقف على وجود مصادر بديلة للامن والدعم المادى من قبيل شبكات العمل المبنى على صلات القربى ، أى التماثل السلالى أو الدينى . وأريد ان استطلع العلاقة بين نظام الهجرة ومايترتب عليه من مشكلة تتعلق بادارة العمل ونوع الخدمات الجماعية السائد فى المدينة . فالخدمات الجماعية وعلاقتها بمرونة العمل الجغرافية تعكس تغييرا عاما فى نمط المعيشة مع قيام الحياة الحضرية والتصنيع . فكما يزداد اضفاء الطابع التجارى على البنيان الزراعى تضعف ايضا ،نظمة القرية والبلدة الصغيرة ، من قبيل صلة القربى والتبادلية او الطقوس ، كان يوفر اشكالا غير سوقية من الامن والمعونة المتبادلة والترويح عن النفس ، بما يزيد من جاذبية ماتوفره الحياة الحضرية من هذه الخدمات الجماعية .

سوف أنظم الحجة التالية فيما بعد بان اتخذ من حالة منشستر وسيلة لفهم المعانى السياسية والاجتماعية التى ينطوى عليها اقتصاد صناعى مبنى على قوة عاملة استقرت أوضاعها وعلى خلاف هذه الحالة فان برشلونة مدينة كان اقتصادها قائما اكثر من مئة عام على التدفقات المستمرة من الهجرة . فى كلتا الحالتين لم تتدخل الدولة بشكل مباشر فى تنمية الاقتصاد الصناعى ، وظل هذا حتى الفترة المعاصرة ، والنموذج الامريكى اللاتينى من الاقتصاد الذى سوف اناقشه ، شبيها من نواح كثيرة بنموذج برشلونة ، ولكنى سوف أركز على المناطق التى يكون فيها للظهير الريفى والعلاقات بين الريف والحضر اهمية بالنسبة الى تنمية الاقتصاد الصناعى تزيد عما نلقاه فى قطلونيا الحديثة .

حالة منشستر

النقطة الاولى التى تذكر بصدد منشستر هى النقطة المألوفة باعتبارها أول مدينة صناعية كبيرة ، ولكن يجدر بنا فى السياق الحالى ان نتذكر المعانى التى ينطوى عليها هذا الموقف . فبالنسبة لمعظم القرن التاسع عشر كان فى أمكان انتاج منشستر الصناعى المتزايد ان يعتمد على اسواق تسير فى طريق التوسع ، وكان يواجه منافسة تكنولوجية يسيرة نسبيا . كان الانتاج يتوسع بجلب المزيد من الايدى العاملة الى نظام المصانع ، وكذلك بزيادة راس المال الثابت . وهكذا فى الفترة من ١٨٣٨ الى ١٨٥٦ حدثت زيادة قدرها ٥٦٫٢ فى المئة فى عدد العمال فى الصناعة القطنية (من مجموع قدره ٣٤٠٫٩٤٤) بالقياس الى زيادة فى القوة المحركة نسبتها ٧٢٫٤ فى المئة ، وزيادة (فيما بين عامى ١٨٥٠ ، ١٨٥٦) بلغت ٣٥ فى المئة فى عدد المغازل ، ٢٣ فى المئة فى الانوال البخارية (فونج ، ١٩٣٠ ، ص ٤٤) . وفى الفترة نفسها قامت الشركات الهندسية الكبرى مثل بلاتسى اوف اولدهام وتستخدم نحو من ٩٠٠ عامل . وبالاضافة الى هذا كانت صناعة محلية هامة اخرى هى استخراج الفحم تكثر الى حد كبير من استخدام الايدى العاملة .

ان مجموعة صناعات كبيرة تكثر نسبيا من استخدام العمل ، ووجود طلب ثابت نسبيا على المنتج الصناعى من منتصف القرن التاسع عشر فصاعدا ،

كانا يعنيان ازديادا فى سيطرة نظام المصانع على العمالة ، وهذا التوسع امتص العمال الخارجين ووحدات الانتاج الصغيرة . هذا الوصف ادق بالنسبة الى المدن الصناء المحيطة بمنشستر منه بالنسبة الى المدنية المركزية ، فقد كان بالمركز منشستر بوصفه موطن تنظيم اقتصاد النسيج طابع خدمى اوضح . ففيه تركز العمال الخارجون كما فى صناعة الملابس وتركزت المشروعات الصغيرة . وبنهاية القرن التاسع عشر كانت العمالة فى الصناعة التحويلية تسيطر عليها المشروعات الكبيرة نوعا . وحتى فى الفترة المعاصرة فالسائد هو العمالة فى الصناعة الكبيرة نسبيا . ففى بلدة اولدهام الصناعية التابعة لمنشستر كان نحو ٢ر٧٢ ٪ من العمال اليدويين فى عام ١٩٦٦ يعملون فى مشروعات يضم الواحد منها ٢٥٠ عاملا فأكثر . وفى عام ١٩٧٥ هبطت نسبة العاملين فى المشروعات التى يضم الواحد منها ٢٥٠ عاملا فأكثر الى ٢ر٦١ ٪

كان الاستثمار من العمل فى هذا الاقتصاد مصدره اساسا الهجرة من المناطق الريفية القريبة التى تصنعت ، وفى اوائل القرن التاسع عشر ولدت هذه الهجرة عرضا كبيرا من العمال المهرة ومن غير المهرة ايضا . وكانت ايرلندة هى المصدر الرئيسى للهجرة من المناطق البعيدة . كان اغلب الايرلنديين سن ابناء الريف ، وعادة كان العمل الذى مارسوه فى البداية عملا لايتطلب المهارة ، أو حرفا من قبيل الحياكة وصنع الاحذية . كانت منطقة منشستر طيلة وقت طويل مركز نظام صناعى يقوم على عمال من خارجها ومركز صناعة كوخية (روبرتس ، ١٩٧٨) . ولم يصدق هذا على المنسوجات وحسب ، بل على صناعات كبيرة نسبيا ايضا مثل صنع القبعات . ففى عام ١٨٤١ كان ٥٥٤٦ شخصا مثلا . يستخدمون فى صناعة القبعات فى لانكشير ، وكان تنظيم الحرفة يغلب عليه نظام رب العمل التاجر ، وفيه كانت فروع عدة يقوم بها رجال فى اماكن ملحقة باكواخهم ، وكانت عمليات التشطيب النهائى تتم فى مصنع حضرى (فونج ، ١٩٣٠ ، ص ١٢ و ١٨٥) .

وبالتدريج راحت قوة البخار تركز هذه القوة العاملة بان زادت من حجم المصانع ومزايا الربط بين العمليات فى داخلها . كذلك وجد العمال الخارجيون وارباب الحرف المستقلون صعوبة اكبر فى الحصول على عيش مناسب . ففى الفترة الممتدة حتى منتصف القرن كانت هناك حركة انتقال كبيرة فى صفوف السكان الحضريين ، فضلا عن تحركات من المناطق الريفية الى المدن . لم تكن للعمال فى المصانع الغلبة حتى فى البنادر الصناعية التابعة لمنشستر قبل منتصف القرن ، وازدهرت اساليب العمل المرهق الذى يقوم به العمال الوافدون فى المدينة وفى المناطق الريفية أيضا . وتوحى تراحم عمال هذه الفترة انه بالنسبة الى أرباب الحرف المستقلين مثل صناع الأمشاط كان التنقل بين المدن امرا لازما من اجل الحصول على عمل مؤقت أو اخر .

هذه الفترة الاولى من انتقال العمل ووجود جيش احتياطى صناعى لتحقيق نمو انتاج المصانع عقبتها فترة من استقرار السكنى بالتدريج . لقد اسهمت الهجرة من الريف الى المدن وفيما بين المدن بنسبة صغيرة فى نمو المنطقة ، واصبح التكاثر السكانى الطبيعى مسئولا بصورة متزايدة عن نمو المدن (لوتون ، ١٩٦٢) . وبنهاية

القرن نلقى اتجاها واضحا نحو الهجرة من المناطق الصناعية ، وهى هجرة غلب عليها الاتجاه الى بلاد ماوراء البحار كان معنى الزيادة السكانية البطيئة والتركز فى العمالة بالمصانع ان جيش الاحتياطى الصناعى جرى تحوله بشكل مباشر تماما الى عمالة بالمصانع مستقرة الى حد طيب . وتدل على هذا الامر بيانات عن حرف الايرلنديين فى اولدهام عام ١٨٧١ ، فبينما كان ٨٨ ٪ من الاباء يشتغلون كعمال أو كأرباب حرف فى حالات قلائل كان ٧٦ ٪ من ابنائهم وبناتهم يشتغلون عمالا فى الصناعة القطنية

ان ما كان يعنيه هذا الاتجاه السكانى الثانى هو فى الحقيقة ان مجموعات سكانية كانت قبلا من المتنقلين أخذت تستقر فى شوارع وجهات مجاورة أصبحت موطن الاسرات من جيل الى جيل . ففى اولدهام كما يحتمل ان كان فى غيرها من المناطق الصناعية التابعة لمنشستر هبط عدد الاسرات فى الشوارع المختلفة بالبلدة باطراد منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر فصاعدا (بيديل ، ١٩٧٨) وتزداد صعوبة تتبع المدى الذى كانت تجرى به عملية مشابهة فى مجال الاشغال . ويبين تحليل اجراه تشابمان وابوت (١٩١٢ ــ ١٣) عن احتمال التحاق الاطفال بمهنة الاباء ان اكثر من ٦٠ ٪ من الاطفال الذكور فعلوا هذا فى صناعة المنسوجات القطنية فى بداية القرن العشرين . هذه العملية من الاستقرار فى الحرف والاقامة كانت اساس ظهور ثقافات مميزة للطبقة العاملة فى منطقة منشستر ، كانت الاساس الذى قام عليه تنظيم مؤثر وخاصة فى الدفاع عن الوظائف وفى تحسين ظروف العمل . ويحتمل انها كانت عاملا اسهم فى بطء معدل التجديد التكنولوجى فى المنسوجات فى اوائل القرن العشرين ، اذ راحت النقابات التى تمزقها عوامل الحرفة والنوع تحارب التجديدات التى توفر من استخدام العمل والمهارة (هباكوك ، ١٩٦٧ ص ١٤٣ ، لاندس ١٩٧٠ ، ص ٣٤٠ ــ ٨) . وعلى أى حال رأى اصحاب الاعمال فى وجود مورد منتظم من العمال المهرة وفى ثبات الأسعار النسبى حافزا صغيرا على التجديد . هذا العرض الموجز لاينصف مايتسم به نمط نمو منشستر من تعقد ولكنه يهىء الخلفية اللازمة لفهم دور الدولة والتوفير الجماعى للخدمات . انمايلفت النظر بصدد نمو اول حاضرة صناعية كبيرة بالعالم هو غياب الخدمات الجماعية النسبى وتدخل الدولة فى البنية الاساسية الاقتصادية أو الاجتماعية . ففى عام ١٩٠١ كان عدد العاملين فى مجال الخدمات بمنطقة منشستر ١ر٤٢ ٪ من مجموع العاملين الذكور فى المركز ، و ٧ر٢١ ٪ من العمال الذكور فى بلدة صناعية . وهذه العمالة كانت مركزة فى قطاع التجارة والتوزيع بحيث لم تشكل الخدمات الشخصية والاجتماعية سوى ٨ر٢ ٪ من العمال الذكور فى المركز ، و ٢ر٥ ٪ من العمال الذكور بالبلدة الصناعية . وخلال الجزء الكبير من القرن التاسع عشر كانت ادارة هذه المنطقة المعقدة سكانيا تقسم بالفوضى وانعدام الكفاءة ، وذلك دون مبالغة فى التعبير اجل ، حتى عام ١٨٣٢ نجد ان منشستر بسكانها البالغ عددهم ١٦٠٫٠٠٠ نسمة كانت تحكمها محكمة من المحاكم التى كانت تتبع الضيعة الاقطاعية (ردفورد ورسل ١٩٤٠) . وكانت قوة البوليس النظامية التى تشتغل كل الوقت قليلة العدد ولاتحتمل المقارنة مع الاعداد التى تطلبتها ساو باولو للاشراف على عدد مماثل من الاهلين

(شيرلى ١٩٧٨) . وبرغم ان الادارة تحسنت الى حد كبير بحلول القرن العشرين فان تطورها كان يعرقله تجزؤ الاختصاصات المحلية ، كما تميز بشك السلطات المحلية فى محاولات الحكومة المركزية مد نطاق اختصاصها . وبدلا من هذا غلب الحكم المحلى طابع الهواية ، وقام على الخدمات التطوعية وايجاد حلول معنية للمشكلات الملحة المتصلة بتخطيط المدن وتوسعها

ليس بالتفسير الكافى أن نعزو بطء تطور الخدمات الجماعية بالمدن الى المرحلة التنافسية فى تاريخ الرأسمالية الصناعية . فتجزئة صناعة منشستر بين عدد كبير من شركات متوسطة الحجم ، وغياب الاتحادات الاحتكارية الكبيرة ، وغلبة رأس المال العائلى فى الصناعة ، هذه كلها اسهمت بالطبع فى ضعف توفير الخدمات على المستوى الجماعى . الا ان جزءا من مشكلة منشستر فى تحقيق الانتقال الىمرحلة رأس المال الاحتكارية كان بالضبط هو الاخفاق فى اعداد استراتيجية شاملة للتغيير . فتوفير التعليم كله متعثرا بالقياس الى مثيله فى المانيا خلال هذه الفترة وكانت منشستر والمدن الصغيرة الملحقة بها ابطأ فى ابتداع تجديدات فى تكنولوجيا النقل فى المدن وفى الاضاءة بالكهرباء من مدن المانيا وامريكا الشمالية . وثمة تفسير اضافى لبطء قيام الخدمات الجماعية تلقاه فى الخصائص التى تتميز بها قوة عاملة اتسمت بالثبات والاستقرار

اريد ان اثبت ان العمل المتسم بالاستقرار يخلق امكانية جعل القطاع الخاص يضطلع بوظائف الاشراف والادارة وهى الوظائف التى تتولاها فى العادة الحكومة والتى تضمن النظام الاجتماعى المطلوب لتوسع الرأسمالية الصناعية . وأقصد بهذا تلك العملية التى يتولى بها الافراد بصفاتهم الشخصية ، من قبيل المنظمين الصناعيين او المؤسسات غير الحكومية مثل مجموعات ذوى القربى او الهيئات الدينية ، وظائف شبه حكومية بان تنظم السلوك بحيث يتمشى مع النظام الصناعى السائد (ترادس ، ١٩٧٨) . والحقيقة انه خلال معظم الفترة التى اتسمت بمرونة النمو السكانى — حتى منتصف القرن التاسع عشر — كانت مشكلة التوفيرالجماعى للنظام اشد حدة فى الوسط الحضرى . كان الجيش على استعداد مستمر فى هذه الفترة ، وكان لابد من استخدامه لفض الاجتماعات من امثال بيترلو ، ولوقفتحطيم الالات الميكانيكية واحراق المصانع وما الى ذلك (فوستر ، ١٩٧٤) . فى هذه الفترة المبكرة التى يختارها غالبا رجال الصناعة من بين مشكلات تركز السكان بالمدن ، فيقومون ببناء مستعمراتهم التى يوفرون فيها معظم الخدمات للعمال ، مستشهدين بمزايا هذا الاسلوب الابوى فى المعاملة بالنسبة الى تحقيق استقرار العمل (مارشال ، ١٩٦٨)

وفى اواخر القرن التاسع عشر تصبح مشكلة النظام الحضرى اقل حدة . فمن جهة كان هذا نتيجة ترتبت على انتصار الراسمالية الليبرالية من ناحية ان ارباح الصناعة كافية بحيث تجعل فى الامكان دفع أجور أعلى . كذلك تبدأ المبادرة من جانب راس المال الخاص مع بعض تدخل حكومى تنشىء لمنشستر صرحا حضريا

قياسيا . ففى ختام القرن كانت قد حدثت زيادة بالغة القدر فى مساكن الطبقة العاملة فقضت على الازدحام الشديد واسوا المخاطر الصحية وقللت من الكثافة السكانية . وهكذا ففى اولدهام من عام ١٨٤١ الى عام ١٨٧١ مثلا انخفض عدد الافراد بالنسبة الى البيت الواحد ، وحتى فى عينة من شوارع تقع فى وسط البلد ، من ٦ر٥ الى ١ره . هذه المساكن اقامها النشاط الخاص الصغير واستثمر فيها رجال التجارة المحليون واصحاب المهن ورجال الصناعة رأس مال واقاموا عمارات صغيرة من النوع الكوخى مستعينين باحدى شركات البناء المحلية الكثيرة (بيديل ، ١٩٧٨)

غير أن هذا الاتجاه صاحبه ازدياد فاعلية وكفاءة اشكال من نظام صناعىحضرى تولاها القطاع الخاص . فيقدم لنا كيث ببرجس (١٩٧٧) تحليلا مفصلا يبين كيف ان الاقتصاد العائلى وبنيان العائلة فى لانكشيروفر دعامة فعالة تقوم عليها سلطة وعلاقات العمل بالصناعة القطنية . فتقسيم العمل فى المصنع مع الرؤساءالمشرفين على العمال الذين يشتغلون بالقطعة والعمال الاقل مهارة عززه الاقتصاد العائلى وبرغم الحاجة الى مزيد من البحث المفصل فان الفكرة هى ان العمال ذوى المرتبة العالية كانوا رؤساء العائلة ، وكانوا ينتمون غالبا الى مجموعات موسعة تربط افرادها صلة القربى ، وكان العمال الاقل مرتبة اعضاء من العائلة ويسهمون فى ميزانيتها المشتركة . هذا التنظيم القائم على العائلة وصلة القرابة يحتمل ايضا انه شكل الاساس الذى أتاح سرعة انتشار جمعيات الاصدقاء وصناديق التوفير والمتاجر التعاونية . واسهمت الثقة المتولدة من التفاعل الاجتماعى الوثيق فىنجاح هذهالمنظمات العائلية (برجس ، ١٩٧٧) .

ومن المحتمل ان الدين ايضا كان جزءا من هذا النمط من النظام الجماعى ، وهو النمط الذى اضطلع به القطاع الخاص . فالتسلسل الهرمى بالمصنع تكرر فى المراكز المختلفة من المسئولية التى كان يشغلها المالك ومقدم العمال وكبير المشرفين والعمال الاقل مهارة ، فى الكنيسة او فى الكنائس الصغيرة التابعة للشيع الخارجة عن الكنيسة الرسمية . هذه المجموعات الوثيقة الترابط والمكونة من الاقارب ورفاق العمل والجيران كانت هى المجموعات التى دعمت أفكار الوقار واحترام الرؤساء ودعمت مثلا افكار الفضائل التى يمثلها الاحتفاظ فى السجل نظيف للايجار .

الفكرة اذن هى ان اصحاب الاعمال كانت تقل حاجتهم فى هذا الصدد الى الاعتماد على تدخل الدولة والى قيام السلطات العامة بتوفير الخدمات الجماعية اللازمة لاقامة نظام صناعى مناسب بالمدن . وعن طريق التفاعل الوثيق والمعونة المتبادلة نشأت مجموعات سكانية تتميز بالاستقرار وادخلت قيما وانماط منالسلوك تناسب رأسمالية صناعية تسير فى طريق التوسع ببط . فانخفاض معدلاتالتجديد التكنولوجى فى الصناعة القطنية ، والميل الى توسيع نطاق الانتاج بالمستحدثاتالتى تستخدم العمل بدلا من ان توفره ، كان معناه ان ارباب الاعمال كانوا يعتمدون على خلاف المعتاد على التعاون من جانب عمالهم فى سبيل زيادة الانتاج ، وهكذا فازاء

المنافسة المتزايدة فى نهاية القرن كان على ارباب الاعمال ان يوافقوا فى ظل (اتفاق بروكلاتدز) على تدابير للمساومة الجماعية عززت المنظمات العمالية ولكنها اضفت قوة خاصة على كبار العمال مرتبة اى على ارستقراطية الطبقة العاملة (برجس١٩٧٨)

ان الطابع الذى خلفته فى المؤسسات الحضرية تقاليد قوة عاملة اتسمت بالاستقرار يظل عاملا هاما فى الفترة المعاصرة من تدخل الدولة الواسع النطاق . فالخدمات الجماعية التى توفرها السلطات العامة تسود الآن البيئة الحضرية فى مسائل الاسكان والتعليم والصحة وما الى ذلك . ففى الكثير من اقسام ودوائر منطقة منشستر يقيم ٤٠٪ من الأسرات فى مساكن أقامتها السلطات العامة . ولكن العلاقة بين الدولة وأهل المدن ليست قائمة على الصراع على نحو ما يذكر مثلا بالنسبة لفرنسا أو أسبانيا . ففى منشستر حدث تدخل الدولة بعد أن نضج البنيان الحضرى والصناعى . ومن ثم فالضغط على الدولة دونه فى سبيل فض تناقضات اقتصاد رأسمالى متوسع ، عن طريق تنظيم أثمان الأرض أو توفير البنية الأساسية اللازمة ، كان لابد أن يكون تدخل الدولة أكثر شمولا وقائما على التفاوض . ومن ثم يجرى ادماج المجموعات السكانية القائمة والبنية الأساسية الصناعية القائمة فى عملية التخطيط ، مع مراعاة أفضليات راسخة الدعائم تتعلق بالعمل والموقع ، والقرارات الخاصة بالاستثمار ، وما الى ذلك ، حتى مع اتساع نطاق عملية ازالة الأحياء الفقيرة ، ففى منشستر مثلا عدد قليل من الضواحى التى تقطنها الطبقة العاملة بالقياس الى مدن أوربية مثل باريس أو برشلونة .

مقابل هذا نجد الأبوية الواضحة التى نشأت بين الدولة والسكان المحليين . ان حقوق مستأجرى مساكن المجالس البلدية فى القانون أقل من حقوق مستأجرى المساكن الخاصة ، كما أنهم يصبحون معتمدين على البيروقراطيات التى تتولى شئون الاسكان والرفاهية . فالملفات المحفوظة عن هؤلاء السكان ملفات تراكمية وتجميعية ، لا تسجل مثلا حركات السكان وعدم اداء الايجار فحسب ، ولكنها تسجل أيضا النقائص الأخلاقية من قبيل خطابات الشكوى من الجيران ، وقصاصات الصحف التى تتضمن الأعمال المتسمة بالانحراف .

حالة برشلونة :

تعتبر برشلونة من نواح كثيرة صورة من نمو منشستر ولكن فى اطار اقتصاد شبه خارج عن المركز . فقد نشأ التصنيع فى مصانع قطلونيا فى أوائل القرن التاسع عشر . ومن حيث ادخال وانتشار القوة التجارية وغيرها من المستحدثات التكنولوجية كانت متقدمة فى التصنيع على نحو ما حدث فى منشستر (ترادیس ، ١٩٧٨) . وكانت القيود الأساسية التى تحد من التصنيع تتمثل فى ضعف السوق الداخلية الأسبانية وعدم وجود التزام حكومى قوى وثابت بالتصنيع . وبرغم أن الدولة البريطانية قدمت القليل نسبيا من المعونة الداخلية للتنمية الصناعية فى

القرن التاسع عشر فان سياستها الخارجية أرست الأساس الذى يقوم عليه التوسع الصناعى . وعلى خلاف هذا فالدولة الأسبانية ترددت فى أفضل الأحوال بصدد النمو الصناعى ، وفى أسوأ الأحوال وافقت عليه بشكل سلبى وكان من أثر ضعف اسبانيا الخارجى أن أفقد فى النهاية رجال الصناعة البعض من خير أسواقهم عندما ظفرت آخر المستعمرات الأسبانية باستقلالها .

فى داخل هذه العلاقة مالت صناعة قطلونيا الى أن تنظم نفسها فى شكل تكامل رأسى . فتقوم شركة تجارية كبيرة مثلا بتوفير القطن للمصانع . كذلك كثيرا ما كانت المراحل المختلفة (غزل ، نسج ، تشطيب) من عملية الانتاج تقوم بها مشروعات مختلفة ، ولكن هذه الأخيرة كانت تربطها علاقات ثابتة نسبيا بين الشركات . وهكذا كان فى امكان رب عمل تاجر أن يتولى تنظيم جميع عمليات الانتاج ، فيبيع القماش الذى تم صنعه عن طريق ما يملك من شبكة للتوزيع بالتجزئة، أو قد يقتصر الأمر على دحول شركات مستقلة مع غيرها فى علاقات ثابتة بشأن التوريد . كذلك كانت عناصر القلق فى الأسواق تعنى أن عددا قليلا من الوحدات الانتاجية كان من النوع الكبير . وهذا القيد الذى يحد من الانتاج واضح فى حالة الصناعة الهندسية ، وهى الصناعة الرئيسية الثانية فى المنطقة . وهكذا تأسست فى عام ١٨٥٥ واحدة من أكبر هذه الشركات وهى شركة مكوينستا لعمل آلات النسيج والآلات البخارية والمراجل للبحرية العسكرية والبحرية التجارية ، والقاطرات والمحركات التى تدار بالغاز والماء (جارسيا ، ١٩٧٨) . هذا التنوع كان ضروريا ازاء أسواق محدودة ومتقلبة ، ولكن لم يكن فى وسع حجم الشركة الا أن يقرب من حجم بلاتس ، وهم صناع آلات النسيج فى أولدهام (١٠٠٠ عامل تقريبا) . وفى النهاية تقرر صنع آلات النسيج بموجب ترخيص من بلاتس ، فى حين أن التعاون مع شركات أجنبية أخرى جعل فى امكان مكوينستا أن تنتج آلات الديزل والبخار والعربات للسكك الحديدية والترام وما الى ذلك .

استمر هذا النمط من النمو الصناعى مع بعض تعديلات فيه ، حتى الوقت الحاضر . وهكذا فمن جهة حدث التوسع الصناعى عن طريق توسع الشركات الكبيرة والصغيرة التكميلى بأكثر مما حدث عن طريق زيادة تركز رأس المال والعمل فى وحدات انتاج مفردة . ومن جهة اخرى ترتبط اغلبية المشروعات المسيطرة فى الاقتصاد ارتباطا وثيقا بشركات أجنبية ، ففى حالة أكبر الشركات نجد مقر الشركة الرئيسى فى اكثر من نصف الحالات موجودا خارج قطلونيا ، وفى غالبيتها أيضا عنصر مهم من رأس المال الأجنبى . وفى رايى أن هذا النوع من الاقتصاد الصناعى يترتب عليه نمط من التطور الحضرى الصناعى ينصف بعدم الاستقرار ولا يمكن التنبؤ به . فالقرارات المتعلقة بموقع المشروعات المسيطرة وتوسيعها لا يقيدها سوى الحد الأدنى من الالتزامات المحلية ، وتخضع لمعايير قومية ودولية من نوع وحجم التشغيل مما يجعل التطوير مجزيا . كذلك بينما يشجع النمو الصناعى على انتشار المشروعات الصغيرة لتخدم الكبيرة فهو يزيد أيضا من

احتمال ما يعقب هذا من اغلاق مشروعات فى أوقات الكساد . والواقع أن فترات التوسع الصناعى تزيد من تقلب الاقتصاد ، فتقوم الشركات الصغيرة فجأة فى أماكن عدة ، ولكنها تغلق ابوابها بمثل القدر من السرعة .

ففى الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٤ ــ وكانت بوجه عام فترة توسع فى العمالة بالصناعة (من ٧٥٧ر٧٢٣ الى ٠٧٢ر٩٠٦) ــ كان هناك أيضا نقص فى متوسط حجم المنشأة الصناعية فى عدد من أهم الصناعات . وهكذا انخفض متوسط حجم منشآت النسيج من ٢ر٣٧ عامل الى ٣٣ ، وفى الصناعة المعدنية من ٣ر٢٢ الى ٣٩ عاملا ، وظهرت صورة مشابهة من الدراسة التى أجريناها عن النمو الصناعى فى ضاحية عمالية من ضواحى برشلونة ، هى ضاحية س . أدريادى بيسوس . ان س. أداريا موطن البعض من أكبر صناعات برشلونة : الطاقة ، المنسوجات ، الزجاج ، الكيماويات ، والهندسة . فكل شركة من هذه الشركات الست تستخدم أكثر من ٢٥٠ فردا ، أى انها جميعا تضم ٢٠٨٦ عاملا . غير أن ٣٩٪ من الوظائف البالغ عددها ٨٦٨٠. فى الصناعة التحويلية بالضاحية تضمها شركات تستخدم الواحدة منها خمسين عاملا أو أقل . والواقع ان أسرع توسع فى العقد السابع من القرن الحالى فى س . أدريا كان فى الشركات الهندسية الصغيرة التى تستخدم الواحدة منها خمسين عاملا أو أقل ، فهذه زادت من ١٢٧ الى ٢٧٩ شركة برغم اغلاق شركات غيرها . والتوسع الأسرع الآخر حدث فى الكيماويات (من ١٠٢ منشأة الى ١٧٦) ، ومرة أخرى حدث هذا عن طريق انتشار الشركات الصغيرة . والحقيقة أن الصورة العامة للعمالة الصناعية فى جميع أرجاء منطقة برشلونة هى صورة انتشار المنشآت الصغيرة التى تسهم بنسبة كبيرة من العمالة الصناعية بالمنطقة . وهكذا فى عام ١٩٧٦ كان هناك ٣٩٩ر٢١٠ عاملا فى صناعة المنسوجات فى جميع أرجاء اقليم برشلونة ، ومن هؤلاء ٣٥٪ يشتغلون فى منشآت تضم الواحدة منها أقل من خمسين عاملا ، و ٤٧٪ فى منشآت تضم الواحدة منها أقل من ١٠٠ عامل (نقابة النسيج ١٩٧٦) .

فى اطار هذا الاقتصاد الصناعى الصغير ونمطه فى النمو يجب فهم الهجرة الى قطلونيا . كانت قطلونيا على امتداد القرن أكثر منطقة بأسبانيا نشاطا من الناحية الصناعية وخاصة فى شكل توسع فرص العمل . ومن ثم فالهجرة ليست بالظاهرة الجديدة ، فقد كانت هناك لفترة طويلة عملية نزوح على مراحل ، كانت فيها تنتقل الأسرات من الأقاليم المجاورة مثل اراجون ، وغالبا كانت تتوجه الى الأقاليم الزراعية فى قطلونيا ، وكانت الأسرات من أهل المقاطعات الداخلية بقطلونيا تنتقل الى أوفر المناطق نشاطا صناعيا مثل برشلونة . فمن أواخر القرن التاسع عشر على الأقل كانت برشلونة تجتذب موجات متعاقبة من المهاجرين من الأقاليم الأخرى بأسبانيا ، من فالنسيا الى مناطق الميناء والصيد فى برشلونة ، ومن أراجون وقشتالة القديمة ومورسيا مع فترات الرواج فى التشييد والأشغال العامة فى العشرينات من هذا القرن . كان الكثيرون من أهل مورسيا يفدون من المناطق

الصناعية (التعدين والميناء) ويجدون عملا فى الصناعة الآخذة فى النمو فى برشلونة . وفى فترة اقرب أقرب عهدا كان اكثف هجرة مصدرها الأندلس بحيث انه فى عام ١٩٧٠) كان ٦١ر١١٪ فى من اهل برشلونة من مواليد الأندلس بالقياس الى ٨٦ر٤٩٪ من مواليد المدينة ، وكان ٩١ر١٠٪ ممن ولدوا فى اماكن اخـــرى فى قطلونيا (ريكولونز ، ١٩٧٤ ، ص ١٤١ ــ ٢) .

على خلاف نمط الهجرة الى منشستر كانت الحركة الى برشلونة وخاصة فى السنوات الحديثة لا يغلب عليها انها من جهات بعيدة ، كما انها ايضا حركة اناس اصلهم من القرى بدلا من المدن . فمثلا بالاطلاع على سجلات جميـــع العمال فى لا منكونستا منذ عام ١٩٣٩ وجدنا أن ٦٠٪ تقريبا من العمال كانوا ممن نزحوا مـــن القرى والمدن الصغيرة بالقياس الى ٨٠٪ كانوا قد وفدوا من البنادر الكبيرة والمدن بأسبانيا . والقوة العاملة فى لامنكونيستا تكاد تكون كلها من العناصر الماهرة . وكان الغالب على هؤلاء المهاجرين انهم جىء بهم باعتبارهم من العمال غير المهرة او اشباه المهرة وتعلموا حرفتهم فى المصنع نفسه ، وبينما كانت مستويات النازحـــين الى برشلونة أعلى من ناحية التعليم ، وكان احتمال افتقارهم الى الخبرة بالعمل غـــير الزراعى أكبر منه بالنسبة الى اهل الأقاليم التى نشأوا فيها ، فانهم بخــــــلاف « المهاجرين » الصناعيين الى منشستر لم يشكلوا فى الغالب عرضا من العمال غير المهرة . هذا النمط من الهجرة نتيجة مترتبة على تفاوت فى الاقتصاد الأسبانى وما ترتب على ذلك من انخفاض مستويات التنوع الاقتصادى فى البنيان الزراعى .

غير ان تدفق المهاجرين الهائل الى برشلونة لم يكن فقط مسألة جاذبيـــة تشكلها فرص اقتصادية أفضل هناك . فمن نواح كثيرة كانت هذه الهجرات نتيجة موقف اسبانيا السياسى ، وبوجه خاص نتيجة تدخل الدولة فى البنيان الزراعى . كانت قوة كبار ملاك الأراضى ومصالح المشتغلين بتصدير الغلات الزراعية تحول دون اى اصلاح زراعى فعال فى أسبانيا ، وجعلت الدعم من جانب الحكومة المركزيـــة والمحلية يخدم سيطرة ملاك الأراضى والتجار فى كافة أرجاء المجتمع بالمقاطعــــات والأقاليم . ونظام القوة الريفية هذا دعمته الحرب الأهلية ونظام حكم فرانكو ، وكان نزوح أهل القرى الى خارجها وسيلة مريحة للابقاء على العرض من عمــــال الريف الفقراء ، دون أن يزيد من سخط أهل الريف . وكان العمل الموسمى خارج القرى يكمل الدخول المحلية ، فى حين كانت الهجرة الدائمة صمام أمان تخرج منه العناصر الأكثر طموحا والأشد استياء . والحق انه يمكن الايحاء بأن الدولة فى أسبانيا كانت تعزز بصورة متزايدة تنظيم الهجرة كمظهر مستمر من مظاهر الاقتصـــــاد الأسبانى ، فهى تسمح بنمو مستوطنات تضم أراضى حول المدن الرئيسية ثم تملكها بوضع اليد ، وتسهل الهجرات الدولية ، وما الى ذلك .

هذا النوع من الهجرة الواسعة النطاق ، التى يغلب عليها انها كانت تتكون من العمال غير المهرة ، تفاعل مع اقتصاد قطلونيا الصناعى ليزيد من اتجاهات موجودة فى كل من نمط الهجرة وفى الاقتصاد . كان معنى وجود عرض من العمال غير المهرة

ونقص فى العمال المهرة ان من المناسب توسيع نطاق الاقتصاد عن طريق وحدات انتاجية تستطيع استخدام امثال هؤلاء العمال بأكبر قدر من السهولة . فقد توسعت صناعة التشييد عن طريق وحدات صغيرة جدا (بمتوسط ٢ر٦ عمال للوحدة فى عام ١٩٦٠ ، و ٢ر١٨ فى عام ١٩٧٠) تمثل ١٢ر٢٠٪ من العمالة الصناعية بالمدينة فى عام ١٩٧٠ . ويدل المسح الذى اجريناه فى س . ادريا على ان عمال التشييد وخاصة غير المهرة منهم كان أغلبهم من المهاجرين المحدثين . كذلك كان فى امكان المنشآت الصناعية الصغيرة والمنظمة تنظيما غير رسمى بدرجة اكبر أن تتغذى على وفرة العرض من العمال غير المهرة ، ففى امكان المقاول الصغير مثلا أن يستخدم نظام الصبية تحت التمرين كوسيلة لدفع أجور منخفضة فى حين « يتعلم » العامل الجديد العمل المعتاد . وتميل أيضا ظروف الأمان وضمان الوظيفة الى ان تكون اقل فى المنشأة الصغيرة فى حين يؤدى اشراف المالك وضعف التنظيم العمالى الى كبح الاحتجاج الفعال .

واسهم نمط العمالة هذا أيضا فى زيادة الهجرة بتسهيل دخول مهاجرين جدد كثيرا ما تكفل بهم مقاول محلى او شركة انشاءات ، وذلك عن طريق أحد الأقرباء أو زميل قروى . وبسبب قابلية هذه الهجرة للتقلب والتغيير فانها أسهمت فى انتقال أولئك المهاجرين (من مواليد المدينة » ممن كانوا موجودين فى برشلونة . ومن ثم قمع وجود هجرة ضخمة الى برشلونة هناك أيضا هجرة كبيرة الى خارجها ، فمن عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٠ تم تسجيل أكثر من مليون مهاجر الى مقاطعة برشلونة ، ولكن فى الفترة نفسها سجلت هجرة ٤٠٦ر٠٠٠ فرد منها ، وزادت نسبة الهجرة منها فى السنوات الأخيرة . والتنقل فى داخل المقاطعة كبير أيضا ، فقد تم تسجيل نحو ١٤٧ر٥٣٥ حالة فيما بين عام ١٩٦٢ و عام ١٩٦٦ . هؤلاء الذين خرجوا لم يعودوا الى مواطنهم الأصلية وانما انتقلوا الى مناطق صناعية أخرى فى قطلونيا والى مدن اسبانية كبيرة اخرى أو الى البلاد الأجنبية . وهكذا فالهجرة الى برشلونة لم تكن دائما فى اتجاه واحد ولكنها جزء من حركات يتطلبها اقتصاد صناعى يشمل تنظيمه المكانى ما هو اكثر بكثير من المدينة وضواحيها .

وهكذا نجد ان سكان برشلونة كثيرو التنقل والحركة ، ولكنهم أيضا قوم يعتمدون تماما على البيئة الحضرية من أجل العيش والتكاثر الطبيعى ، وبرغم أن المهاجرين يفدون كشبان بغير عائلات فانهم سرعان ما يتزوجون ، وفى حالة المتزوجين منهم يلحق بقية افراد الأسرة بهم فى المدينة . واظهر المسح الذى اجريناه عن س . أدريا اتجاها واضحا من جانب العائلات الكبيرة الى أن تصبح بصورة متزايدة مكونة من أسرات نووية وبان ذلك خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٥ . قبل هذه الفترة كثيرا ما كان المهاجرون الشبان من العزاب يقيمون مع أقاربهم او اصدقائهم ، ولكن هذا الامر اقل انطباقا على الفترة الأخيرة ، فالعائلات الكثيرة من هذا النوع التى غادرت المنطقة حلت محلها بصورة متزايدة ، أسرات نووية ، فى حين خسرت عائلات اخرى الزيادات فيها من « العزاب » .

وبرغم أن اقليم المنشأ قد يحتفظ بجاذبية عاطفية بالنسبة الى المهاجرين فالدليل قليل على ان له أى مغزى اقتصادى أو اجتماعى ملموس . فقد علق المهاجرون فى س . أدريا على ما درج عليه والدوهم من القيام برحلات عودة عاطفية الى القرى فى الأندلس ، فقالوا انهم لاحظوا انهم هم يفتقرون الى حد ما الى الاهتمام بالعودة . كذلك تبين الدراسات التى أجراها فريجوليه (١٩٧٥ ، ١٩٧٧) عن كالاسبارا وعن المهاجرين منها الى برشلونة الفجوة بين المهاجر الحضرى وحياة القرية ، وتدل أفعالهم — إن وجدت — على أن الانفصال نهائى . ومثال هذا أن الكاهن الذى اختار التكريم فى احدى زيارات العودة لم يكن كاهن الأبرشية المعاصر وانما كان هو الكاهن الذى سبق أن شجعهم على الهجرة قبل ذلك بعشر سنوات .

وهوية المهاجر تعتبر بالطبع مظهرا مهما من مظاهر بنيان برشلونة الاجتماعى . الا أن أهميتها هى ثمرة الانقسامات الطبقية فى المدينة أكثر منها نتاج استمرارا لولاء لاقليم المنشأ . فحصول الذين ولدوا فى برشلونة على وظائف تتطلب المهارة ووظائف كتابية هو أكثر احتمالا منه فى حالة المهاجرين ، وهذا الفارق الطبقى تبينه وأحيانا تعززه الاختلافات فى اللغة بين الناطقين بالقطلونية والناطقين بالأسبانية

ان الذى له أهمية بالنسبة الى الأغراض التى نتوخاها هو انه لا يوجد أساس ثابت فى الصلة بين الريف والحضر لتدعيم صلة القربى بين أهل الحضر أو الشبكات الاجتماعية ، والواقع أن المصالح السياسية اليمينية ، حاولت بغير نجاح ، أن تتبنى الجمعيات الثقافية المبنية على أساس المنشأ ، كوسيلة لاضعاف سيطرة الأحزاب اليسارية على مجموعات المهاجرين عن طريق الجمعيات المبنية على الجوار وعن طريق نقابات العمال .

فى اطار مجموعة سكانية متنقلة و « غير مرتبطة » بولاء معين تكتسب الخدمات الجماعية أهميتها فى منطقة برشلونة . فمن جهة يزداد طلب جمهور السكان على أمثال هذه الخدمات نظرا لعدم استقرار العمل ، كما أن الحركة تحول دون نشوء روابط ثابتة من التفاعل الاجتماعى ، ومن جهة أخرى يقل التزام الصناعة بتحقيق التكاثر الطبيعى فى صفوف قوة عاملة حضرية . كذلك فالنمط الغالب ، وهو المشروع الصغير ، يحظى باهتمام عام من جانب أرباب الأعمال لأنه يعمل على الاقتصاد فى تكاليف البنية الأساسية . فالورش التى تسودها الضوضاء فى وسط الشوارع السكنية ، بل كذلك فى وسط العمارات المتعددة الشقق ، مصدر مألوف للشكوى فى المدينة . كذلك تعنى كثرة العرض من الأيدى العاملة ان أرباب الأعمال هؤلاء ليس لديهم سبب قوى يجعلهم يريدون أن ينعم عمالهم بالاستقرار ، بأن يتكفل الأولون بتوفير تسهيلات حضرية أوفى ، سواء فى الاسكان وفى المدارس والصحة وما الى ذلك . وبدلا من هذا فالأسواق غير المستقرة ، وطابع المضاربة الذى يولده المشروع الصغير ، يجعل الضرائب تشكل تهديدا كبيرا . وأصحاب المشروعات الصغيرة كانوا أيضا هم المجموعة التى لها

الغلبة فى الرقابة على المؤسسات البلدية فى منطقة برشلونة فى عهد فرانكو . ومن ثم ففى س . أدريا كان اصحاب المنشآت التجارية والورش يشغلون وظائف العمدية وعضوية المجالس البلدية منذ عام ١٩٣٩ .

هذه المشكلة يجب ايضا تحليلها فىشكل اتجاه الـــدولة الاسبانية التاريخى الى الامتناع عن تبنى الراسمالية الصناعية بطريق مبــاشر (ترادس ، ١٩٧٨) . فمن القرنالتاسع عشر فصاعدا لم يحصل رجل الصناعة فى قطلونيا الا على القليل من المساعدة من مدريد ، فى صورة البنية الاساسية التى تقـوم عليها التنميـــة الصناعية . وهكذا يلاحظ ترادس الطريقة التى كثيرا ما اضطر بها رجال الصناعــة الذين أقاموا المشروعات الكبيرة الى تحويل وظائف الدولة الى القطاع الخاص . فأكبر مصانع النسيج كانت قائمة فى المناطق الريفية بقطلونيا ومنظمة كمستعمرات صناعية كان فيها النظام اللازم لادارة شئونها فى يسر ، يبقى عليه مزيج من صروح صلات القربى والدين والاقتصاد العائلى وسلطة المصنع وبنيان الجزاء فيه .

وثمة سبب واضح وراء قيام المستعمرة الصناعية فى قطلونيا ، هو فى الحقيقة صعوبة الابقاء على الانتاج المستقر فى البيئة الحضرية حيث كان من السهل تنظيم مجموعات السكان الكثيفة والمتقلبة ضد أرباب الأعمال ولم تكن الدولة ابتدعت جهازا مناسبا للقمع . هذا الاقتصاد السياسى ولد بنيانا مكانيا للتصنيع انتقلت فيـــه المشروعات الكبيرة القادرة على تحمل التكاليف الى مواقع على المحيط الخارجى واقامت البنية الأساسية الجماعية الخاصة بها . تركزت المشروعات الصغيرة فى المراكز الحضرية واعتمدت على وفرة العرض من الأيدى العاملة وعلى اشرافها الوثيق على العمال من أجل المحافظة على النظام اللازم ، وجرت مصالح المشروعات الصغيرة فى أذيالها تطويرا للبنية الأساسية بالمدن كان طابعه الفوضى .

ويقدم ترادس البيانات التى تدل على مدى امكان ملاحظة هذه الاتجاهات . وهكذا تقوم مشروعات كبيرة تكثر من استخدام رأس المال فى المواضع القائمة عند المحيط الخارجى ، وتنشىء ما يعتبر فى الحقيقة من مدن شركات . وهى توفر مجموعة خدمات لعمالها ، من الاسكان الى الخدمات الترفيهية والطبية ، والتعليم الخاص للأطفال ، وما الى ذلك . الحق أن المشروعات الصناعية الكبيرة هى التى انتقلت خارج المناطق المركزية من برشلونة ، فى حين كان الاحتمال أكبر بأن تبقى المشروعات الصغيرة (اقل من ٥٠ عاملا) . وهذا الخـــروج من جانب المشروعات الكبيرة اسهم فى تطوير تدريجى للمركز الحضرى على أساس المضاربة . أصبحت المضاربة فى الأرض صورة كبرى من صور الربح لراس المال ، بسبب فرص بيع المواضع الصناعية المركزية غير المطلوبة ، وبسبب فرص استخدام الأرض الواقعة على المحيط الخارجى ، لأغراض الاسكان أو لاقامة المشروعات الصناعية الصــــغيرة على مقربة من الكبيرة .

فى ظل هذه الظروف سهل تدخل الدولة حدوث نمو اقتصادى تدريجى ، فدعمت الدولة بطريق مباشر وغير مباشر عملية ضخمة من بناء مساكن الطبقة العاملة فى برشلونة منذ العقد السابع فى القرن الحالى . وهذه المساكن اقيمت بسرعة وبثمن رخيص على أيدى شركات بناء صغيرة اعتمدت على التعاون مع شركات أخرى أو على المقاولة من الباطن . وكانت هذه المساكن تباع لمن يشغلونها ، عن طريق قروض من المؤسسات المصرفية الخاصة او الحكومية . وكانت المساكن تقام فى الغالب دون وجود بنية أساسية مناسبة ، سواء فى شكل حدائق أو أماكن للترفيه أو الاجتماع ، والخدمات التعليمية أو الصحية ، والشوارع المناسبة ، وما الى ذلك . وفضلا عن هذا كان معنى تمليك الشقق للمقيمين فيها بصفة دائمة أن يقع عليهم عبء تكاليف اصلاح مساكن شيدت بثمن رخيص لا على شركات التشييد أو الدولة .

وحدثت تلك العملية الضخمة من بناء المساكن فى الوقت الذى شهد التوسع الاقتصادى السريع فى منطقة برشلونة اعتبارا من العقد السابع فصاعدا ، فقد توافر لأفراد الطبقة العاملة فرص عمل تكفى لسداد قروض الاسكان ، وخاصة انه كان فى امكان عدة افراد من الأسرة أن يشتغلوا اذا دعت الضرورة . فاذا علمنا طبيعة هذا الاقتصاد الصناعى غير الكاملة والمتقلبة امكن أن نرى أن تملك الطبقة العاملة للاسكان كان انسب لرأس المال من الايجار ، أو يربط الأسرات بنمط ثابت نسبيا من الاستهلاك الحضرى ، مثل التليفزيون وغيره من السلع المنزلية المعمرة ، والسيارات ، الخ ، فى حين يتجنب ازدياد المسئولية عن مواجهة التكاليف الاجتماعية التى ينطوى عليها مثل هذا الاستهلاك . ومن الدلالات على الفوضى الحضرية التى أوجدها هذا الأمر اتساع نطاق التنقلات بين المدن للعمل فى منطقة برشلونة . ولقد اتخذ تثبيت العمال بفعل تملك الاسكان مع الأنماط المتقلبة من العمالة ، فعملا معا على الفصل بصورة متزايدة بين العمل ومحل السكنى . بل ان هذا هو الحال بالنسبة لمناطق مثل س . أدريا بها عمالة صناعية كبيرة ، فمعظم العمال فى س . ادريا يقيمون فى أماكن اخرى ، ويعمل اغلب المقيمين فى س . ادريا فى اماكن اخرى .

فى اطار برشلونة هذا لا يكون تطبيق فكرة سنجر عن خدمات الاشراف والرقابة الا محدودا . فوجود مجموعة سكانية مهاجرة بصفة دائمة ، ووجود بنيان مكانى وصناعى نشأ بطريقة اتسمت بالفوضى ، أوجد الحاجة الى اشكال بدائية تماما من الاشراف والادارة . وهكذا يقع توسع العمالة بقطاع الخدمات فى فروع من قبيل البوليس بدلا منه فى الخدمات الحكومية والادارة . وتجرى المحافظة على النظام العام بطريق الكبح المباشر ، فى حين يحتفظ النشاط الخاص بالترتيبات المركبة والدقيقة التى تنتهك بها الصناعة الصغيرة البنية الأساسية الحضرية أو التى ينظم بها المشروع الكبير المشروعات الصغيرة لتزوده بالخدمات الضرورية . فى هذا السياق يكون الأسلوب الادارى حكيما بالضرورة ومبنيا على تدخل جزئى من الدولة

لتوفير البنية الأساسية الاقتصادية التى يتطلبها المشروع الكبير ، ولكنه يتجنب أعمال التخطيط الشامل التى قد تحطم الأساس الذى يقوم عليه هذا الاقتصاد الصناعى المكون من أجزاء صغيرة متناثرة .

ومن ثم فالعلاقات بين الدولة وسكان الحضر فى برشلونة ليست قائمة على النظام الأبوى ولا على مبدأ التفاوض . وهكذا يكون الصراع الطبقى فى الوسط الحضرى أشد منه فى حالة منشستر ، فجمعيات الجيران بالمناطق الحضرية أكثر نضالية مما هو الحال فى المملكة المتحدة وأكثر احتمالا بأن ترتبط بنقابات العمال والصراع العمالى . لكن ضعف هذه الحركات الاجتماعية الحضرية يتمثل فى عدم وجود قاعدة ثابتة فى مجموعة سكانية صناعية مستقرة والارتباط بين أعضائها وثيق ولقد زاد النمو الاقتصادى والحضرى من تنقل السكان وأضفى الصبغة الفردية على الاستهلاك . ان الصراع مستوطن فى النمط المعاصر لنمو برشلونة ، ولكنه لا يؤدى فى الوقت الحاضر الى قيام تنظيم متواصل للطبقة العاملة يحتمل أن يفرض التغيير فى نمط التطور الحضرى .

وفى رايى أن برشلونة تشبه البعض من أكبر مدن العواصم فى أمريكا اللاتينية . كذلك تبدو ساو باولو تمثل اقتصادا بعضه قائم على مرونة العمل الحر « الدائمة » وعلى نظام صناعى يعتمد على الجمع بين الكبح المباشر وقدرة المشروع الخاص على السيطرة على العمال عن طريق القيود الكامنة فى عملية العمل . ويظهر أيضا وجود نواح شبه ظاهرة بين الصراعات الحضرية ونشوء المدن المشوب بالفوضى وتدخل الدولة فى تلك المدينة والنواحى التى تذكر بالنسبة الى برشلونة .

حالة المحيط الخارجى

فى هذا القسم أريد ان استطلع حالة اقتصاد صناعى واقع على المحيط الخارجى حقا . وعلى خلاف الاقسام السابقة ليس فى ذهنى حالة ملموسة ، ولكن اريد بدلا من ذلك ان اتعرف على المتغيرات الحاسمة لاجراء بحث جديد . أن ذلك النوع من الاقتصاد الصناعى والقائم بعيدا عن المركز نوع شائع فى امريكا اللاتينية اساسه التحول الجزئى للصروح الزراعية القائمة على ادماج أمريكا اللاتينية فى الاقتصاد العالمى باعتبارها مصدرة للمواد الأولية . وربما يكون النمط الأكثر شيوعا هو نمط المزرعة الكبيرة أو المنجم الذى كان يعيش جنبا الى جنب مع سكان من صغار الفلاحين الملاك يقدمون العمل الموسمى أو المؤقت للمشروع الكبير . وكانت العلاقة بين الفلاحين والمنجم أو المزرعة الكبيرة علاقة مناسبة لراس المال نظرا لان تكاليف العمل كان يهبط بها بشكل مؤثر استمرار وجود قطاع انتاج العيش . وعلى خلاف ذلك كانت الزراعة التى يزاولها الفلاحون تميل الى ان تلتف نحو الداخل كلما عاش سكان تتزايد اعدادهم على قطع صغيرة من الأرض . أصبح القطاع الفلاحى منظما على النحو الذى يربط فى نفس العائلة أنواعا مختلفة من النشاط الاقتصادى : انتاج سلعى صغير ، انشطة تجارية أو عمل اجير مؤقت

فى أنواع مختلفة من العمل فى المركز . ونظير هذا الصرح الزراعى كان ضعف تطور صناعة تقوم على أساس حضرى ، وهكذا ، ففى بلاد مثل بيرو والمكسيك وبوليفيا كثيرا ما كانت المناجم والمزارع الكبيرة مناطق اقتصادية محصورة ، طلبها على الانتاج الصناعى المحلى قليل . وفضلا ع نهذا كان استخدام الأيدى العاملة التى ما تزال مرتبطة بقطاع انتاج وسائل العيش يقلل من حجم السوق أمام السلع التى تشترى بالأجور .

فى ظل هذه الظروف فان الاقتصاد الصناعى الذى يظهر فى الفترة المعاصرة ليس واضحا بدقة وفق خطوط ريفية وحضرية . ان منطقه هو المنطق القائم على ترخيص تكاليف العمل ، بطريق مباشر وغير مباشر ، وبنقل أكثر ما يمكن من انتاج عيش أهل المدن الى وحدات اقتصادية ليست جزءا من النظام الاقتصادى المسيطر . ومن ثم يشير بورتيز (١٩٧٨) الى الطريقة التى يعمل بها القطاع غير الرسمى فى مدن أمريكا اللاتينية حتى يجعل هذا الأمر فى حيز الامكان : هناك مدخلات مباشرة من المواد الغذائية التى ينتجها الفلاحون ومن الحرف التى يزاولونها، وخدمات الاصلاح والتوزيع التى يقدمها القطاع غير الرسمى مناسبة وتشكل أجزاء رخيصة من أسباب عيش أهل المدن الذين يعملون فى القطاع الرسمى من الاقتصاد ، والمستوطنات المقامة على الأراضى المستولى عليها عن طريق وضع اليد ، وخدمات النقل التى تدار بطريقة غير رسمية ، تجعل فى الامكان أيضا انتاج عيش أهل الحضر بتكاليف تقل عنها لو كان الاقتصاد الحضرى قد أضفى عليه الانتاج الكبير والخدمات المرتبطة به الطابع التجارى تماما وادمجه فيه . كذلك تستطيع ملكية الفلاحين الصغيرة أن توفر قاعدة لانتاج العيش للزوجة والأطفال ، فى حين يسعى الرجال وراء عمل مؤقت بالمدن . وفى مثل هذه الحالة فالطلب على البنية الأساسية الحضرية يقلل منه استعداد الذكور العزاب لاحتمال المساكن المزدحمة ، فى حين أن تكلفة تزويد المعولين من أفراد الأسرة ورعايتهم وتعليمهم تتم مواجهتها فى اقتصاد الأسرة .

الفكرة هى أن هذا النمط من الاقتصاد الصناعى مرتبط بنمط خاص من الهجرة الحضرية ، وبتدخل الدولة أيضا ، سوف يكون بالهجرة الحضرية عنصر من الهجرة المتأرجحة أكبر مما يكون عليه الحال فى أمثلة منشستر وبرشلونة ومن ثم ففى بيرو يتضمن نمو ليما الحالى هجرة كبيرة من أجل الرجوع الى أقاليم المنشأ (روبرتس ، ١٩٧٦) . واذ يزداد اندماج مناطق اقليمية فى الاقتصاد الوطنى كذلك يزيد تدفق المهاجرين الى ليما من الأماكن الصغيرة والبعيدة (سكلدون ، ١٩٧٧) ومع كل فانه بعد سنوات تعود اعداد كبيرة من المهاجرين هم غالبا من الأقاليم الغنية الى مواطنهم الأصلية ليرثوا أرضا ويشكلوا أسرة أو ليقيموا مشروعا صغيرا أو بقصد اعتزال العمل وحسب .

والتدفقات من العاصمة واليها تسهلها الطريقة التى بها أصبحت الاقتصاديات المحلية جزءا من اقتصاد ليماال صناعى . فمنتجات مصانع ليما تقوم بتوزيعها فى

كافة ارجاء المناطق المحلية مشروعات صغيرة تشتغل بالتجارة والنقل . وبالمثل فمنتجات المناطق الريفية يأتى بها الى العاصمة عدد كبير مماثل من المشروعات الصغيرة . والحقيقة أن الحرف المتناثرة التى يزاولها الفلاحون ، والانتاج الزراعى ، وضعف السوق المحلية بالنسبة الى السلع الاستهلاكية ، كل هذه يمكن أن تكون بالنسبة الى المشروع الراسمالى الكبير مغامرة خطيرة قليلة الربحية . ففرص تحقيق ربح على نطاق صغير ، التى يتيحها هذا الاقتصاد الريفى ، تفتح المناطق البعيدة أمام شبكات التجارة التى تنتهى فى ليما ، ومن ثم تشجع الهجرة الى الخارج . وهذه الفرص توفر أيضا حوافز للمهاجرين فى ليما كى يعودوا الى بلادهم الأصلية حيث يستثمرون أى رأس مال واية مهارة حصلوا عليها فى العاصمة .

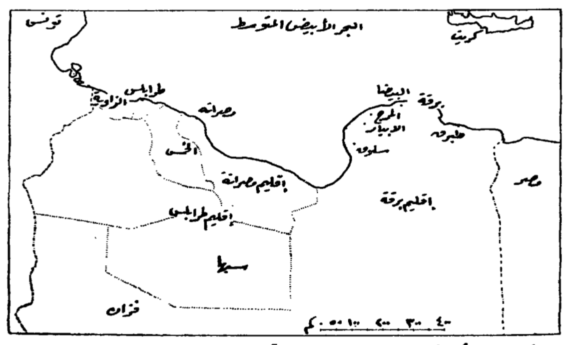
ان تدخل الدولة الذى يبقى على هذه الأنماط من الهجرة هو تدخل يحفظ توازن قطاع انتاج الغذاء بالريف . ويمكن أن يتم هذا مثلا بمحاولة منع تركز ملكية الأرض ، وذلك عن طريق قانون للاصلاح الزراعى ينفذ بصورة جزئية . وعلى النقيض من هذا قد يؤدى قانون شامل للاصلاح الزراعى الى ترشيد الانتاج والاستغناء عن الأيدى العاملة . ومن جهة أخرى يحتمل أن يكون تدخل الدولة فى الاقتصاد الحضرى أوسع مدى منه فى مثل مواقف ساو باولو أو برشلونة . وصعوبة اجتذاب الاستثمار الصناعى الوطنى أو الأجنبى الى مدينة بعيدة عن المركز ليس فيها سوق استهلاكية متطورة قد تؤدى بالسلطة المحلية او القومية الى عرض مغريات خاصة قد تشمل قيام الدولة بتوفير بنية أساسية اجتماعية وكذلك اقتصادية . ويحتمل أيضا أن يتطلب ضعف قوى السوق النسبى تنظيما حكوميا اوسع نطاقا للنشاط الاقتصادى لضمان الأسواق ، وعرضا مناسبا من القوة العاملة ، وما الى ذلك . ومن النتائج التى قد تترتب على هذا أن الخدمات الجماعية العامة فى هذا النمط من الاقتصاد الصناعى قد تكون أهميتها أكبر منها فى اقتصاد النمط الثانى . ويبين سنجر (١٩٧٧) أن الخدمات الجماعية تشكل نسبة من العمالة فى الاقتصاديات البعيدة عن المركز بالبرازيل ، أكبر منها فى حالة ساو باولو .

ومن ثم فتدخل الدولة فى الاقتصاد الحضرى فى المحيط الخارجى يحتمل ان يخلق تناقضات اشد منها فى النمط الثانى من الاقتصاد الصناعى ، بين الظروف التى يعمل فى ظلها الاقتصاد الكبير والظروف التى يعمل فى ظلها القطاع الصغير . فبينما تمنح امتيازات كبيرة للمشروعات الكبيرة فى شكل حوافز مالية واعانات للواردات من الآلات وما الى ذلك كذلك تنظم ظروف العمل بحيث توفر مستويات عالية من الأمن والرفاهية للعمال ، وبالعكس تترك المشروعات الصغيرة وجزء كبير من اهل المدن لتنظيم ظروف العمل والمعيشة فيها .

ان سهولة الدخول فى القطاع غير الرسمى ونوعية تقديم الدولة للخدمات فى المدينة بالمقارنة مع القطاع الريفى ، قد تؤدى الى تدفقات من الهجرة بين الريف والمدن اعظم منها فى النمط الثانى من الاقتصاد الصناعى . ومع كل تظل الروابط

قوية بين الريف والحضر ، فالفقراء من أهل الحضر والريف يشكلون جزءا مهما من السوق أمام السلع الاستهلاكية مثل الملابس والاغذية المحفوظة والشراب ، بل كذلك أمام السلع الاستهلاكية المعمرة . غير أن حيوية السوق تتوقف على تسويق هذه السلع بمقادير صغيرة وبأرخص ما يمكن . ووجود شبكة من مشروعات الاتجار غـــير الرسمية تربط مصانع المدن بأسواق المدن والريف يحتمل أن يدخل فى مجال التجارة جزءا مهما من انتاج الاقتصاد الصناعى (فيركامب ، ١٩٧٧) . وكثيرا ما تعتمد هذه المشروعات الصغيرة على الافراط فى استغلال عمل الأسرة وغيره من انواع العمل ، وتقوم فى مراكز حضرية صغيرة لا كبيرة ، بسبب أن تكاليف العيش أقل .

ومن المحتمل ان تكون تناقضات الاستهلاك الجماعى أقل فى هذا النمـــط من الاقتصاد الصناعى منها فى اقتصاد برشلونة . ويعمل القطاع الريفى كصمام امان يقلل الضغط من أجل الاستهلاك الجماعى . فهو يوفـــر العيش ومؤسسات الرفاهية غير الرسمية ، فى حين أن استمرار أهمية الصلات بين الريف والحضر كثيرا ما يخلق قواعد للتضامن فى المدن . ومن ثم ففى كل من بيرو والمكسيك تردد الروايات أن المهاجرين من قرية ما كانوا ينظمون أنفسهم من أجل تحقيق المنافـــع المتبادلة ، وذلك الى حد أكبر مما فى مدن مثل برشلونة أو ساو باولو . كذلك يعنى الضعف النسبى للتراكم الراسمالى الخاص أن القوى التى تشجع عـــلى المضاربة والتنمية السريعة التدريجية أقل قوة بحيث يحتمل أن تكون مستويات الرفاهية فى المدن اعلى ، كما يحتمل وجود امكانيات أكبر للمعونة الذاتيـــة للمهاجـــرين .



شكل (١) موقع الجماهيرية العربية الليبية

خاتمـــــــــــة :

المواقف التى استطلعناها تفيد فى توضيح اتجاهات فى التحضير . النقطة المهمة هى أن المشكلات من قبيل الهجرة والاستهلاك الجماعى يجب عدم بحثها بمعزل بعضهـا عن البعض أو عن التنظيم الشامل لاقتصاد منطقة من المناطق فهـــذا الاقتصاد يتغير بالطبع بمرور الوقت ، مؤديا الى اختلافات فى الهجرة والخدمات الجماعية . الا أنه مما يلفت النظر أنه فى داخل العملية العامة نفسها ـ عمليـــة التصنيع وأنماط الهجرة الحضرية التى تتلاقى فى نقطة ما ـ توجد اختلافات مهمة فى الطريقة التى يتم بها تنظيم الاقتصاد الصناعى . هذه الاختلافات تؤثر فى أنماط الهجرة والخدمات الجماعية ، ولكنها تلقى بعض التفسير فى التاريخ السابق على التحول الزراعى وسياسة الدولة . واذن ليست خصائص المهاجرين بالشىء المهم من اجل فهم توفير الخدمات الجماعية ، وانما المهم هو الاقتصـــاد السياسى الذى يحكم التصنيع فى مجتمع معين .

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد الأربعون - السنة العاشرة

يوليو / سبتمبر ١٩٨٠

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

العــدد ٤٠
الســـنة العاشرة
٢٧ شعبان ١٤٠٠
١٠ يوليو ١٩٨٠
١٠ تموز ١٩٨٠

تصــدر عن :
مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون: ٧٤٢٥٠٢

●● محتويات العدد



ان الغاية من هذا المقال هي الكشف عن عالم الطفل الغجري ، والتعرف على معالمه البارزة التي تهدينا الى النسق الذى تنمو من خلاله شخصيته ·

ومما نرمي اليه أن نتبين كيف يكتسب هذا الطفل في ارتباطه الوثيق بحياة الجماعة في سنيه الأولى حصانته حيال المجتمعات الأخرى وكيف تتأثر تلك الحصانة بما تمليه حياة الترحال من أحكام ·

وسنرى من خلال ذلك كيف غدا الطفل الغجري في عالم اليوم عرضة لمتغيرات على جانب كبير من الأهمية فى حياة الغجر ، فاما الى زوال واما الى بقاء ، وكلا الأمرين ماثل في حياة أطفاله ·

وسنعرض في هذا المقال للمجتمع الغجرى القديم ، فهو مرجعنا ومحور دراستنا للماضي وللحاضر على السواء ، فلم يعد كل الغجر ممن يعيشون حياة الترحال وان بقي الترحال ، حقيقة او خيالا ، طابعا مميزا لمن اختاروا الاقامة وركنوا الى الاستقرار ، وان كان من العسير أن نقرر أى جيل أو آخر من الأجيال القادمة هو الذى يهوى الترحال أو يجفوه ، الا فى تلك الأحوال التى تقوم فيها مستوطنات ثابتة للغجر · اذ أن الترحال هو الذى يسفر عن تشتت الغجر فى كافة أرجاء المعمورة ، ومنذ عرفنا أن الرحيل بدأ من الهند فقد أصبح من اليسير رده الى أصوله التاريخية وقد بدأ على شكل موجات كثيفة تتناثر حيث يتعثر بها الرحيل ، أو تطرد ، أو تجبر

الكاتب : جان تشارلز برتييه

من علماء الأجناس • يقوم بالتدريس فى جامعة باريس • وقد درس الغجر فى فرنسا والهند • وقام بدراسته الميدانية فى بيهار وفى اندهار براديس بالهند •

المترجم : حسين فوزى النجار

أستاذ غير متفرغ بالجامعات المصرية وأستاذ زائر بالجامعات العربية • عضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب • رئيس تحرير مجله العلوم الاجتماعية ورئيس رابطة أساتذة العلوم الاجتماعية • ألف أربعين كتابا غير المقالات والبحوث المنشورة بالمجلات العربية والأوربية •

على الاقامة ، أو تسترق ، أو تبدأ رحيلا جديدا ، وقد نتبين حقبتين من حقب النزوح الأولى : تلك التى غمر فيها الغجر أوروبا منذ بداية القرن الرابع عشر ، والثانية تلك التى انساحت فيها جماعات من الغجر الى أوربا قادمة من روسيا ، فى بداية هذا القرن •

وما قصة هذا الترحال الا قصة الظعن ، اما جفوة أو نبذا ، وكل ما ننشدم أن نكشف عن تلك الظروف التى جعلت من مجتمع الغجر ومن المجتمعات القديمة الأخرى فى كافة أرجاء الأرض فريسة ثقافة تتشبث بها ، تختلف تماما عن ثقافة العصر الصناعية • فانتشبت بنظام اقتصادى ضيق ومنطق ثابت مما يزيد الهوة بين نمطين من الثقافة لا يلتقيان •

وقد أثبت مجتمع الغجر قدرته على التماسك الاجتماعي والمقاومة ، وكان ذلك عونا للغجر على وقاية تميزهم الثقافى فى محيط من الثقافات التى تواجههم فى طريقهم فى الوقت الذى تبشر فيه ظواهر العصر السائدة بأفول تلك الثقافات المتميزة التى عرفها التاريخ فى مساره الطويل •

وفى غمار هذا التركيب السلالى يقف الطفل الغجرى موقفا صلبا ، هو محور الحوار قائم يدور فى المجتمع الصناعى وخاصة فى ميدان العلوم الاجتماعية عن ذاتية الطفل الغجرى • وان كان حوارا رقيقا ، فهذا الطفل مغلف بالأحاجى والأساطير ، وكم من تدابير اتخذت لتزويده بنوع من التعليم • ولكن عجزه عن معرفة الآخرين يحمله على الرفض والريبة حتى فى النيات الطيبة • وفى كثير من البلدان يتكون نصف

المجتمع الغجرى من الأطفال والمراهقين ممن هم دون الخامسة عشرة • والغريب فى ذبول تلك المجتمعات القديمة • أن الأفكار التى تبرز هذه الصورة من صور التطور حيثما كانت فى أى مكان من العالم هى نفسها مثار أزمة عميقة ، فاذا كان من السمات السائدة لهذا العصر تلك الصورة البادية من الاهتمام بتجديد الكيان الاجتماعى فكيف يتسنى لنا أن نغضى عن الصلابة والتشبث فى تلك المجتمعات التى تمضى الى الزوال ؟

وعندما تتلاحم مثل تلك الأشياء فى تلك الحالة أو يقوى بعضها بعضا أو يحل واحد منها محل الآخر فانها تضع أمامنا مجتمعا يتأرجح بين الانزواء والضمور ويؤدى الى وعى جديد بذاتها ، وقد أدت هذه الرؤى المتباينة الى مزيد من البحث ومعرفة الأسس التى تستهدى صورة أقوى للعلاقات الواهية بين الغجر وغير الغجر تتوخى التوافق الفكرى شعوريا أو لا شعوريا •

وقد يؤدى استخدامنا لمصطلح « مجتمع غجرى » و « غجر » الى نوع من اللبس وعلينا أن نؤكد أن كنه الواقع الاجتماعى يتباين فى دلالته تباينا كبيرا ، حتى لانرى مجالا للقول بمجتمع متسق ، فالمجتمع فى واقعه يتكون من جماعات متباينة ليس من الضرورى أن تكون بينها صلات ، وقد يقف الواحد منها ضد الآخر أو يتجنبه • فاذا عن لنا أن ننفذ الى ما وراء تلك المتغيرات الثقافية المنتشرة فى شتى أنحاء العالم فقد يتسنى لنا أن نضع تصورا لنمط عام ، وان كنا لا نحس أنه يؤدى الى تصور سطحى لواقع معقد ، اذ أن مثل هذا التصور لشعب من أصل واحد ، وذاتية متباينة وهو مما يمكن أن يتقبله صفوة الغجر الذين ينشدون الاعتراف بهم كشعب مع حقهم فى الحياة كغجر •

وفى هذا يقف طفل الغجر على مفترق الطرق بين القديم والجديد وبين الاختفاء أو تمثل الواقع • فالفكرة عند طفل الغجر ـ كما سنرى ـ ترجع الى تصور يعود الى حقبة تاريخية معينة • وعلينا اذن أن لا نجردها من النقد عند النظر فى الثقافات المتباينة ، وأن لا نلقى اليها بأشياء لاتتآلف معها ، وأن نعى تماما أننا نتعامل مع فصائل من البشر غير مألوفة لنا عندما نفكر فى الطفل فى عالم اليوم ، وهو ما يبدو حسنا لعدد كبير من المجتمعات القديمة ، حتى وان اعترفنا راغمين أن طفل الغجر لا يخلو من سجايا حميدة • وعلينا أن ندرك أيضا أن المعيار الذى نلجأ اليه فى دراستنا لطفل الغجر لا يلقى بالا الى تلك الفصائل المتباينة ، وأن ما نعده من السجايا الثقافية قد يبدو قصورا أو عيبا • فان يكون الطفل غجريا يعنى فى جوهره أنه ممزق بين اطارين متباينين من القيم ، ولهذا فان الضرورة تقتضى تحليلا أعمق للواقع الذى يستوعب فيه الطفل قيم الجماعة التى ينتمى اليها ، وثمة سؤال عما اذا كان هذا المستوى يؤدى الى قصور فى التعامل ، أو أن ما تقوم به العلوم الاجتماعية قد يؤدى الى مثل هذه التنشئة القسرية أكثر مما يدين روح السلالة •

الطفولة والتواتر

يرى الغجر أن الحظ يوافيهم اذا ما ولد لهم طفل ، وخاصة اذا ما كان ولدا • وهو ما تنم به حالهم فى التعبير عند ولادته وفى المراسم التى يؤديها أقرباء الأم اليها حين يرددون على سمعها أنها محظوظة • وهذا الحظ عند الغجر هو سمة الحياة فى

تجددها على الزمان والمكان ، وهي هبة البقاء لتقاليدهم وبقائهم شعبا له وجوده المتميز عن الآخرين ، فاذا تمثلهم المجتمع نرى أن معدل التوالد يقل بينهم ، وما يراه المجتمع الحديث طالع سعد للأبوين بمولد طفل جديد يراه الغجر طالع يمن لا للآباء فقط ولكن للمجموع ككل • ولهذا كان للطفولة عندهم مراسمها المتلاحقة ، لغرس الروابط الاجتماعية التي تصل بين هذا الطفل الوليد ، سواء من حيث الرمز أو الواقع ، وبين عالمه العلوي وجماعته في توافق وانسجام ، ويكتمل هذا الاعداد في لحظة المراهقة حين يقتحم الولد عالم الرجال وتتأهب الفتاة للزواج ، ليأخذ هذا الاندماج اطاره المتشابك في تلك السن الصغيرة ، والغاية أن يتمثل الطفل في عقله ، دون اعداد سافر مقرر ،قدرة هذا الفرد الصغير على الانضواء في ظل الجماعة •

ومن العسير أن نتحدث عن الرمزية والبناء الاجتماعي في مثل تلك الجماعات القديمة ، أو عما تتمتع به هذه الجماعات من ثبات دون اعتبار للمجتمعات ا
من حولها وما لها من أثر في تقلص تلك الجماعات القديمة واحتوائها بما تفرضه عليها من بدع وتمزق يطيح بها ، هذا وان كانت الصلة بين تلك المعتقدات الدينية الغريبة على الغجر وتلك التي اقتبسوها عن الثقافات التي احتكوا بها تزودها هي أيضا وفي الوقت نفسه بالحصانة الذاتية ، وبالقدرة على التأويل ، وان كان هناك ، كما يحدث دائما عندما يحل نمط من الثقافة محل الآخر ، بعض الغجر قد تمثلتهم الحياة الجديدة تماما ، ويعيشون كما لو كانوا من غير الغجر •

ويثير مولد الطفل احساسا بالنجاسة ، وهي فكرة غريبة على الغجر وأن تجسدت في المرأة ، فالأمهات يعزلن أنفسهن بضعة أيام ، كما كما يضع الرجال قيودا صارمة تحميهم من النجاسة، وسنت المراسم لحماية الطفل والجماعة ، كما يقتضي التلوث والنجاسة عند الولادة التحريم والعزلة والتطهر ، ويزكي تلك المراسم ويقويها الخوف على الطفل الوليد في ضعفه من الاصابة بالمرض أو الالتباس بقوى الشر الخفية في تلك اللحظة التي تتحتم فيها الوقاية من الأرواح الشريرة ، ويضفي الاعتقاد بأن الحياة تمتد الى عالم علوي على تلك المراسم دعة ولطفا تستهدي المعرفة بذلك الطفل الوليد وتزويده بالسعادة ويمن الطالع والصحة •

كما يتضمن اندماج الطفل في هذا العالم الرمزي وفي المجتمع اختيار عرابية من الرجال والنساء • والمرأة كالطفل في هذا ينتميان الى الجماعة ، وان كان ثمة استثناء حين يقوم بها آخرون من غير الجماعة ، فالغاية في طبيعتها أقرب الى أن تكون وساطة انسانية أكثر منها مقدسة ، تضفي على الطفل نوعا من التكامل الاجتماعي ، بعيدا عن روابط الأسرة ، القصد منها حماية الطفل ، وهو ما يقوم به العرابان ، وينجم عن هذا الاختيار منح هدايا تطرد طوال العمر ، فللعراب رجلا أ وامرأة دوره الحيوي البالغ عندما يحل موعد التعميد •

فاذا كانت مراسم الولادة تقوم على معتقدات الغجر الدينية ، واذا كان اختيار العراب مما يضفي على الطفل وضعه الاجتماعي ، فان التعميد عند قدوم طفل جديد كما هو في حياة الجماعة هو السمة البارزة على مجتمع قائم من غير الغجر ، فالغجر في تحوالهم يواجهون ثقافات جديدة فيرمزون لها بما يتفق وتصوراتهم الرمزية • وهو نوع من التطفل والمروق والاخفاق ولكنه يتم لصالحهم •

وتقدم مراسم التعميد على ما تجري عليه في البلاد الذي يحلون به ، وان صاحبها من المراسم والحفلات ما يجري وفقا لأعرافهم ، وان بدا في قيامهم بتلك المراسم ما يشير الى سماحتهم حيال ثقافات مختلفة ، وان ارتدت في الواقع الى تلك الازمنة التي ساد فيها التعصب الديني درءا للخطر واجتنابا للمتاعب وهربا من التعذيب بين أقوام يضمرون لهم العداء ٠

ومع ذلك فليس كل ما يتقبله الغجري طلبا للسلامة ، وما قيل انه في وقت ما كان مناورة تكتيكية ، كان أمرا له مكانة في عالم الغجر ، الذي يأبى بكل ما له من حول العقائد الأخرى ٠ أما التعميد فقد كان له مكانه في طقوس الغجر للخلاص من النجاسة أولا ولأن له منفعته من جانب آخر حين يهب القوة والصحة والوقاية من الأرواح الشريرة ٠ ومما هو جدير بالذكر قيام حركات طائفية بين الغجر بتأثير الفرق المسيحية المختلفة ، كان لها أثرها في تجديد الثقافة الغجرية وفي تطهير معتقداتهم ٠ ويذهب بعض الكتاب الى أبعد من ذلك فيتحدثون عن التوافق بين الفكر الديني للغجر والعقيدة المسيحية ٠

والغريب أن الطفل حين يصل الى سن البلوغ ويحتل مكانه في النظام الاجتماعي ـ وهو ما يحدث في سن مبكرة ـ لا يلقى في تلك التجربة المزدوجة مرشدا أو معينا ، وكل ما في الأمر أن صلة الدم والتوافق الاجتماعي هما قوام المجتمع الغجري ٠

أما مرحلة الطفولة عند الغجري فهي خالية في ظاهرها من أي قمع أو اكراه ، ولكنها تنمو وتتكون بالمولد والتوافق والنجاسة وقيام خلية جديدة في الأسرة ، ومع ذلك فهي مرحلة التهيؤ للتحول الكبير الذي يصنع من الصبي الغجري مخلوقا اجتماعيا يخضع لكل ما تدين به الجماعة ٠

وبعد هذا الشرح لاندماج الطفل في طقوسه وحياته الاجتماعية نرى لزاما علينا أن نحلل بناء شخصيته خلال سنوات الطفولة ، حين تنتهي الى هذا التباين البعيد بين الحرية التي عرفها وهذا الخضوع الجائر للقواعد التي يقوم عليها التوافق بكل ما فيه من قسر ، لتكون نهاية عالم صغير ظل بعيدا عن تدخل الكبار ٠

الآباء والأبناء

لا يرى الآباء الغجر في أنفسهم نواة لقيم اخلاقية تحملهم على ضبط وتنظيم حياة أطفالهم ، ففي أي منتجع ـ خيمة ، أو قافلة ، أو بيتا ، أو نجعا ـ وفي أي وقت ـ ليلا أو نهارا ـ يبدو الطفل كأنه هو الذي يقرر لنفسه طريقة في الحياة ٠

وكما يحدث في كثير من المجتمعات الاخرى يبدأ الطفل عند الغجر حياته منذ الحضانه والى عدة سنوات تالية منصفا بأمه ، وقد اخذت وسائل اخرى جديدة للتغذية تحل محل الوسائل القديمة ، نتيجة لقيام خدمات اجتماعية ، وما أن يصبح هذا الطفل قادرا على الحركة والتجوال من حوله حتى يترك لتجواله حيثما يحب ، وتكون المحاولة لمساعدته على المشي بأسرع ما يمكن ٠ وتترك له الحرية ليعيش كما يتراءى له ، ولكنه في الوقت نفسه يساير حياة أبويه ويقلدهما ، وطعامه كطعام بقية افراد الاسرة دون التقيد بايه معايير ، وعلى مدى اليوم يلتهم كل ما يقع في يديه دون زاجر أو اعتراض من أبويه ، وقد يكون للوجبات الخارجية كما هي عند الرضاع تأثيرها الفعال ٠ وقد تتألف فكرة هذا العالم الذاتي للطفولة مع قيم واعتبارات لأغذية متنوعة تتلاءم مع كل سن ، وقد يبدو لاول وهلة أن هذا السلوك الأبوي يؤدي الى حياة آمنة ، ولكنه في الواقع له من

الأهمية ما يفوق ذلك بكثير ٠

وعند النوم تفترش الأسرة جميعا حيزا واحدا ، وينام الاطفال عادة الى جوار آبائهم ، الولد الى جانب أمه والفتاة الى جانب أبيها ، وقلما يناموا جميعا معا سواء في الداخل أو الخارج ٠

وعندما ترغب الأم في انامة طفلها فانها تؤرجحه وهي تمشي ، وتناغيه وتدغدغه بصورة تقليدية لا تتجدد دون أن تلقى اليه بالا ، وكثيرا ما تكون الدغدغة باثارة اللذة الجسدية ، كأن تربت أعضاءه التناسلية أو تقبلها ، وسنرى فيما بعد ما يثيره التورط في هذه البادرة من لذة بدنية ٠

فاذا كبر الطفل فانه يقرر لنفسه متى وأين ينام ولو بين صخب الكبار وفي وسطهم وهم لا يلقون اليه بالا في هذا ، وهي سجية من سجايا حياة الترحال ، كما هي في بعض الديار ٠ وأيا ما كان الزمان والمكان فان على الطفل أن يتكيف مع دنيا الكبار ، وأن يطابق سلوكه سلوكهم ٠

أما وقد أبرزنا ما للنجاسة من صلة بالولادة فاننا نرى في القواعد التي يقوم عليها النظام الطبقي للطوائف الهندية البون واضحا بين النجاسة والطهارة ، الا أن النجاسة تبدو صورة بارزة عند الغجر وخاصة لبعض أعضاء الجسم كما في حالة الطمث عند المرأة وفي العادات الصحية ، وتقوم على عرف واضح محدد ، وهو عرف يشمل كل سلوك ، بداية من نظرة الرجل الى ازار المرأة الأدنى حتى مشيتها على الطابق الأعلى للدار فوق رأسه ٠ ومن المحظورات عند الغجر أن ينطقوا بأسماء بعض الكائنات والأشياء ، وبعض الأسماء الأصلية ، وأعضاء البدن ، وكل ما يشير الى الموتى والأشباح ٠

وهذا السلوك القائم على التمتع والاغفال يبرز واضحا في حالات التبرز والتبول ، اذ يحمل في طياته احساسا بالخزى ، وليس ثمة ارغام للطفل على النظافة ، والمشاهد في سلوك أطفال المدارس أنه ثنائي الطابع ، في صلته بما ينجم عن السلوك المتوقع لوسط عندما يحبسون البول أو يمتنعون عن الفسو والتبرز ، فالغجر يفزعون من جمع الزبالة في دورهم أو الابقاء على الماء المستعمل أو التبرز في داخلها ، ويعتقدون أن طريقتهم فيها أكثر ارتقاء ، وهم في هذا المنع يخشون النقد لما لتلك الأشياء من صلة بالنجاسة ٠

وعلى أية حال فان الطفل حين يتقدم به العمر يدرك بفطنته كيف يوقر تلك الأشياء التي يغفلون الاشارة اليها الا في اطار من التمويه اللفظي ٠

وبينما لا نرى لسوأة الدنس أثرا بارزا في نفس الطفل فانه يعرض لها على الدوام ، وفيما يسمعه من حكايات ما يملأ عالمه الأسطوري برؤى مفزعة ، وليس لهذه الحرية التي يتمتع بها في القيام بما يعن له ما يعني غفلته عن النظام السائد ٠

والمجتمع عند هذا الطفل ، وقبل أي شيء آخر هو أسرته وأقرباؤه ، كما أن مولد الطفل يضفي نوعا من الجدة على حياة الأسرة ما دامت التقاليد تقضي بأن يعيش الأبوان في حمى الأب الأكبر حتى ينجبا أول طفل لهما ٠

ويحتل الطفل مكانه داخل هذا النظام القرابي الذي يقوم أصلا على النظام الرأسي للبنوة حيث يحمل الطفل اسم أسرته الأبوية ، والزواج القرابي هو أساس

التوافق فى الجماعة ، وعالم الطفل عند الغجر هو عالم الجماعة التى ينشأ بينها ، وينتمى اليها • واكثر العلاقات الاجتماعية علاقات قرابية يركز فيها الطفل كل مأثوراته على ذوى القربى من جماعته قبل أى جماعة أخرى من جماعات الغجر • وان هذا اختيار العراب من قبيل التجاوز •

وتؤدى هذه البواعث الحتميه لتلك العلاقات على اختلافها جميعا الى احساس الطفل العارم بانتمائه الى جماعة والتصدى لكل الجماعات الأخرى من غير الغجر ، وان أثار هذا التنائى فى مثل هذا البناء الاجتماعى الدهش والتعجب •

ويفوق التطلع الى انجاب الأولاد التطلع الى انجاب البنات ، ومن اليسير أن يجد الولد عرابا ، وقد يلجأ الأب الى مسمى ما كعراب لابنته دون موافقة سابقة لصاحب الاسم ، ويحمل طابع البنوة ، ونشأة الأب واختياره لزوج ابنه ، وما يمثله من سطوة العرف ، المثال الذى يتوخاه الابن فى صورة أبيه مثالا يحتذى للرجولة •

أما الأم فهى كم مهمل ، فاذا تخطت مكانتها من الاهمال والطاعة وأداء الأعمال التافهة والقيام بخدمة الدار فانها هى التى تقوم برعاية الأطفال ، وبالرغم من أن فكرة النجاسة عنها ما زالت مبهمة ، وأنها تخضع لكثير من المحرمات وفترات العزل ، فانها تمثل القوة الماثلة فى صلتها بالقوى العليا • فتزداد مكانتها الاجتماعية ارتفاعا كلما تقدم بها العمر فتشارك فى الرأى وتحظى بالتقدير ، وتصبح الحماة ولها السلطان الأعلى فى الأسرة على كفتها •

فاذا بلغ الولد سن الحلم أصبح رجلا ، وصار من حقه أن يتزوج ، وتصبح الفتاة هى الأخرى أهلا للزواج ، وللولد من الحقوق ما يفوق حقوق الفتاة ، وعليه من الالتزامات ما يقل عما عليها ، فالفتاة كأمها تخضع لسلطات الأب ، وتقوم بخدمة الدار ، وتبقى فيها فلا تبرحها وحدها ، وعلاقاتها بالرجال تخضع للمنع والحماية والرقابة •

وتضفى هذه الاعتبارات جميعا آثارها على الطفل منذ سنيه الأولى ، وتغرس فيه ظاهرا أو باطنا التفرقة بين الذات والوظيفة ، وفى هذا الاطار الاجتماعى الذى تتضاءل فيه قيم الذكورة نجد بعض الجماعات من تلك التى تعيش قريبا من عالم من غير الغجر قد تهاوت لديها عصبية الرجولة ونمزق الالتزام الأبوى •

واذا كان ثمة سجايا لجماعات قديمة أخرى قد تميزت ببعض ما تتميز به طفولة الغجر فان من الواضح أن ما أبقى على تميزها وأصالتها أنها سارت على ما سار عليه الغجر • وهو ما يحملنا على دراسة أثر الرمز والمجتمع والآباء فى تكوين شخصية الطفل •

وليست هناك حدود زمنية لتعليم يحول بين الطفل وبين التدخل فى شئونه ، وليس لنا أن نستبعد من هذا أن الآباء يفقدون اهتمامهم ما دامت الأحداث تعزز مآربهم، اذ أن تدخلهم يحتوى كل شيء • أما هذه النزوات المظهرية التى يستجيب فيها الطفل

لغرائزه فان تركوه فيها لحريته فلأن الجماعة تحد منها بما تفرضه من قواعد يعـرف كيف يقدرها فى علاقته بأفراد أسرته ·

ولا تستوى فى هذا سلطة الجمـاعة وقانون الأبوة ، ويبـدو أن هناك رغبة قائمة لتجنب الأحباط والخضوع ، والتحول عن استعراض السلطة التى تفرضهـا العلاقات القرابية المتشابكة وتغرسها الجماعة فى مشاعر الطفل ·

وليس هنـاك ما ينم عن الأحبـاط ، ولا حتى ما يوجب النقد اللاذع · وهـذه الاستقلالية وهذه الحرية اللتين يدير بهما الطفل شئونه تجعلانه قادرا على الاعتماد على نفسه حين يبلغ الثامنة من عمره ، فيمارس من الأعمال ما يتفق مع نوعه ذكرا أو أنثى ، مما فصلناه من قبل · ويبلغ هذا الاحساس بالذات أوجه ، فى نموه بعيدا عن السلطة، فيما يقوم به الطفل من محاكاة لحياة أبويه ·

وتخضع نظرتنا للواقع الذى يعيشه الطفل ، وللمدى الذى يقترب فيه من الاقامة أو الاستقرار ، أو البقاء مرتحلا · فاذا كان مقيما فاننا نضرب صفحا عن تلك المؤثرات، فاذا كان لنا أن نسقطموانف معينة فسيبقىعسيرا أن نفصل بين الطفل الغجرى وأسرته وجماعته ، وكأنما كان لغيبة القمع أثره فى دعم الرباط بين الغجرى الصغير وجماعته ·

ويبدو أن الأطفال حين يلتحقون بالمدارس فى سن صـغيرة يكونون أقدر على الاندماج فى محيط تختلف فيه المعايير ، ولكنهم فى الواقع يبقون قلقين يحفزهم العداء ، وخاصـة بالنسبة لمعايير المجتمع الصناعى ، فليس ما يستهويهم أن يتشربوا نمطا من السلوك تقوم عليه الحياة المدرسية ، وانما يستهويهم ما تحققه لهم المدرسة من نفع ، وان لم يكن هذا الاحساس عميقا فان بقاءهم فى المدرسة لا يستمر ولا يطول ·

وقد تحدثنا عن غيبة الأحباط والتدخل والارغام ، وحتى وان لم تكن كذلك فان غيبة الاجراء القانونى هى التى تحل تماما محل الأحباط والتميز الذاتى ·

رأينا ما للبدن من اعتبار ، وما للمداعبـات والقبل من أهمية فى الصـلة بين الآباء والطفل الوليد فى فترة من فترات التغيرات البدنية ، كما ذكرنا نظام الأسرة عند النوم ، هذا النظام الذى لا يتلاءم مع الحيز الذى يشغله الأب والطفل ، ولا يتلاءم مع الفراغ الذى يصل بين بدن الطفل الصغير وبدن أبويه ، وهو نظام سرعان ما ينتهى ببلوغ الطفل سن الحلم ·

والعلاقة بين الآباء وصغارهم علاقة شـهوانية فى طبيعتها ، لا تستبعد اللذة ، وهى الى حد ما مرسومة وان أعوزتها الاثارة ، والألفاظ التى تعنيها تحمل دلالة مدمرة تنسق البدن · ولهذا كانت لها دلالتها الشهوانية الخفية فى معانى اللغة عندما يلتبس معناها فى هذا الاطار الضيق ·

وفى مرحلة متأخرة يبرز الفزع من الخصى ، كما يثور الخوف من انفصـام الصلة بالجماعة وخشية العزلة ، ولا نلبث أن نواجه حينذاك اتجاها ثنائيا لأم مسالمة

ولأم شرسة ، وان كان سلوك الأم ذا دلالة عامة هى الحد الذى تقف عنده الحياة الرضية للغجرى الصغير ، وان كان الواقع اللاشعورى للجماعة يترك بصماته على الطفل الوليد بصورة لا تمحى فيحدد أمكنة معينة لقوة الذكورة فى بدن الطفل حيث تتحكم الدوافع فى ابراز الواقع ، ولا يبدو حينئذ ثمة تباين بين ما هو بدنى وما هو تعبيرى وما هو مؤثر ، وما نعرض له هنا هو ما يبدو مثيرا فى أجلى معانيه حيث يفسر لنا دلالة البدن فى الرغبة الى الانتماء ، ومن ثم التطلع الى الحرية •

وتفرز قوة اللفظ والحديث عن الأم الشرسة عديدا من الأخيلة الذهنية ، وهو ما يحملنا الى العودة الى ذلك العالم الرمزى والأسطورى للغجر ، والى بعض السمات الانثوية الهامة ، كما يحملنا مرة أخرى الى فكرة النجاسة ، ويجدر بنا أن نصل بين تلك الأخيلة الذهنية وعالم الموت ، وهو ما لم نعرض له من قبل •

وقد لاحظنا أن صفة معينة لها تأثيرها ، فهى وان بدت غائبة تسفر عن نفسها لدى الطفل فى صور جنسية وفى علاقة شهوانية يدركها مبكرا فى اكتشافه للعلاقة الجنسية بين الأبوين ، وفى هذا الجو من الصور الخيالية وما يقترن بها من واقع تسيطر على الطفل رغبة عدوانية يحاول أن يثبت من خلالها وجوده باحتذائه عالم أبويه وتقليده لهما • ويفسر دور الأم ذلك الاتجاه العدوانى من الأولاد نحو البنات ، الا أننا نرى مرة أخرى اختفاء المؤثر ، وضمور النزعات اللاشعورية والعدوانية •

وأخيرا تبدأ القيود بانتهاء مرحلة الطفولة ، ويصبح التحريم بديلا للحرية ، وهو ما يحدث فى بعض المجتمعات القبلية ، حيث يتم الانتقال الى الحياة الجديدة فى حفلات التكريس بأداء المراسم والاختبارات التى تغرس فى هذا الفتى مقومات التغير وتقرر قبوله عضوا فى الجماعة ، الا أن مجتمعات الغجر لا تقوم بمثل تلك المراسم ، وترى فى الزواج الذى يتم عندهم فى سن مبكرة بديلا لها •

وقد يبدو حينئذ أن العامل الحاسم فى هذه الخطوة عامل خارجى لا يتغير بعيدا عن الصلة القائمة بين الآباء والأبناء ، والواقع أنه فى حالات التبرز والتبول يضمر البعد الخيالى ، وتقف الهبات ، ولا يصح السؤال عنها ، ويقوم التمرس بهذا الوضع الجديد الذى يحرر الطفل من متاهات الخيال على انكار مطالب الجسد ، وقمع الجانب الشهوانى فيه • وعلى أية حال فان الجماعة هى وحدها التى تحل محل الفرد اما بطريقة لا شعورية أو عن طريقه العرف السائد الذى تعبر عن ذاتها من خلاله •

وعند البلوغ ، حين يصبح الطفل رجلا ، فانه لا يختار زوجه ، وليس له رأى فى هذا الأمر ، وهذا العرف الذى ما زال سائدا فى الهند يحول دون قيام نسق كامل من العلاقات المؤثرة • والأب هو الذى يحدد تاريخ الخطبة والزواج ، فهو صاحب الأمر والنهى ، وهو المثال الذى يتوقع من الفتى الصغير أن يحتذيه •

الثبات الاجتماعي وتمثل القانون

ان المعايير والقيم التى تسير عليها ثقافة ما ما هى الا تفسير لعالمها من ناحيــــة وطريقة تجدد بها ذاتها من ناحية أخرى ، وقد كان على الغجر قبل غيرهم ، وفى حقب عديدة من التاريخ ، أن يتجنبوا ما يقضى عليهم ويسلمهم جميعا الى الزوال ، وقـــد كانت مقاومة هؤلاء الرحل مريرة قاسية فى أغلب الأوقات • والنفرة بين هؤلاء الرحل والمجتمعات الصناعية بادية أكيدة ، وبالرغم من كل هذه التغيرات العميقة التى شملت المكان كما شملت البناء الاجتماعى فقد بقى مجتمع الغجر قائما • وكان عليه امــــام هذا التغلغل الثقافى الحاد أن يحمى نفسه من وقر هذه الثقافة ومن خطر التمزق ، وقد يبدو أن هذا المجتمع قد اختار لنفسه منذ البداية أن يغرس فى ضمير كل فرد من أفراده القدرة على مقاومة هذه الثقافة التى تحيط به من كل جانب • ومثل هـــــذا المجتمع من مجتمعات الرحل فى حاجة الى بناء يمكنه من أن يتصـــدى للتمزق ، وأن يتصل فى الوقت نفسه بثقافات مخالفة ومعادية ، فالزواج من داخل الجماعة وقاية لها ، ولهذا يطبق تطبيقا صارما ، والتباين مع الجماعات الأخرى هو المحور الذى يدور حوله قانون الجماعة •

والقانون مع أهميته البالغة للجماعة قد يؤثر تأثيرا متباينا فى هؤلاء الذين نذروا أنفسهم له ويحرصون على بقائه ، فحيث يتوارى الأرغام ويفيد الطفل من تواريه نجد انجاها لديه للامتزاج بحياة الأبوين وحياة المجاميع ، ومن قبيل ذلك ما نراه فى بعض المجتمعات الأسرية العريقة التى تصور الفرد وتحميه لآماد طويلة ، وبتماثل هـــــذا الامتزاج بكل ارهاصاته عند الغجر مع ما للآباء من ملكية حقيقية للأبناء •

ويؤدى هذا كله الى القول بأن العلاقة بجانب آخر ما زالت قاصرة ، وما من نمط اجتماعى يتيسر له أن يبرز ليكون وســـطا بين غيبة الأرغام والاشتهاء فى العلاقـــة الطبيعية ، ولا مجال للقول بتفسخ العلاقات ، أو الانفصال ، أو التمزق ، أو الانفصام الاجتماعى ، أو التفاوت الطبقى ، ولا يثير تكرار القول غير الحيرة البالغة •

أما ما يبدو للآخرين قصورا فانه للغجر عنصر أساسى من عناصر التماســــك الاجتماعى والبقاء ، أما هذه الأخيلة التى تؤدى الى تلك الحيرة ، والتى يمكن أن يكون لها فى كافة العلاقات التى يرتبط بها هذا الغجرى اليافع ، فانها ترتد الى الأساطير والقصص الشعبى والخوارق والرؤى السائدة •

وحين ندرك امتزاج هذه العلاقات القائمة نصل الى فهم أعمق لما يعنيه الغجرى بكلمتى « فرد » و « جماعة » ، وكل ما تبيناه من معالم الحياة اليومية ، ومن صلات الآباء ومن عالمه الخيالى يسفر عن الرغبة فى تجنب المبادلات الفردية والمؤثرة • وتتوازى هذه الرغبة خلال مرحلة الطفولة مع الأهمية البادية لتبادل العلاقات الطبيعية ، وهى ما ينشده الطفل فى علاقاته الداخلية •

فاذا ترك الطفل لأهوائه ، وهو بين أسرته ليعرف حدوده ، وليتعلم كيف يصمد ويبقى ، فذلك لكى يعرف هذا الرحالة الصغير كيف يتصرف ، ولأن هذه المبادلات

تأخذ طابعا جماعيا مشتركا • كما أن هناك علاقات تتناقض بين روابط الطفل الاجتماعية ، بداية من روابطه القرابية ، وبين تلك السمة البارزة للحياة المهوشة التى تجعل منه كائنا يعيش للجماعة ، وهو ما يمكن أن نعثر من خلاله على فكرة « التجمع الأسرى » •

واذا عدنا مرة أخرى الى التناقض بين الطابع الفردى والكلى للمجتمع فاننا نرى أن ما تعنيه للغجرى هو الغاية من هذا الطابع الجماعى ، وان قانون الجماعة يعلو على احتبار الفرد ، وأن ربط الذات بالكل هو الذى يحكم نمو الفرد من خلال العلاقة بين الآباء والأبناء •

وكل ما للارغام من أهمية فى تشكيل الفرد ، وهو أشبه ما يكون بعقدة تاديب عند الطفل فى القرب ، لا نجد له فحوى لدى الآباء • فالارغام هو ارغام الجماعة، حيث يسفر عن نفسه فى سلوك الآباء •

وقد كانت الظاهرة التى سادت عند الشعوب القديمة هى ظاهرة الثورة على الطقوس ، والثورة ضد السلطة ، والحركات الدينية والشعبية الأثيرة •

ولنا أن نتساءل : ما هو موقف الشاب الغجرى من أى صراع ؟

أما وقد تناولنا الاطار العام الذى يشكل كيان هذا الشاب الغجرى فاننا نرى أنه حين يواجهه القلق والحيرة يكون مرده الى الجماعة ، ولهذا فانه يستوعب المحرمات لا شعوريا ، وهى المحرمات التى تبرز له خلال طفولته • فاذا اكتشفنا عالمه بما يحفل به من أخيلة ، وما ينتابه من اسقام ، وما يعتوره من رؤى وأحلام ، فانه قد يمدنا باجابة صورية ،ولكن الحقيقة تكمن فى قانون الجماعة ، فهو وحده هو الذى يجنبنا مخاطر الخيال وحيرة التمزق ، أو أنه بمعنى آخر هو الذى يمزق تلك القوالب الجامدة وعند ذاك فاننا نضع لأنفسنا قوالب لا ندركها ، وان كنا لا ننكر أن لها مكانها ، فالتناقض الكامن فى ضمير الطفل يضاعف من خطر التمزق •

ومن خلال الظروف تستعيد الجماعة القانون الذى يحكمها وتبقى على امتزاجها ، فاذا بقى أمامنا مثل هذا التنافر فى مجتمع غجرى فان الصورة الخفية فى قانون الجماعة تتضاءل وتبدو تطلعات أخرى من أثر ضغوط خارجية ، تؤدى الى ضياع التميز ، ولا يصبح لديها من أمنية الا أن يعترف بها العالم الآخر من غير الغجر •

المجتمع وطفل الغجر

أشرنا أكثر من مرة الى المؤثرات الخارجية التى تلفح عالم الغجر ، والى التغيرات التى يمكن أن تثيرها ، والى الانماط التى يمكن أن تحل لديهم محل القديم ، ويبقى أمامنا أن نتناول النظرية العامة للتواصل وللتغير الثقافى والسلالى •

وبغض النظر عن الأنظمة السياسية للبلدان التى يعيشون فى ظلها فانهم قد

أصبحوا موضع الرعاية الاجتماعية ، وان كان نصيبهم منها أقل مما لسواهم ، كما يرون أنفسهم أسرى معايير عالمية قاهرة ٠

أما الطفل ، وقد رأينا المؤثرات العقلية التى تلم به ، فانه يبدو دائما وكأن شخصيته قد أهملت ، ويرى الناس فيه كائنا ينتمى الى جنس غريب ، فيعربون عما يمكن أن يكون عليه مثل هذا الطفل الذى يعيش مرتحلا ، ومهما يقدموا من وسائل التعليم والصحة والنظافة والوقاية ونظم الجماعة فان صورته من خلال تلك الرؤيا تبقى غامضة مبهمة ، وتبقى الأوضاع التى يحكمون عليه بها عامة مجردة لا تضع فى اعتبارها حياة الغجرى على حقيقتها ، كما ان المعايير التى يسيرون عليها هى معايير مطلقة ٠

وما دام المرد الوحيد لهذا كله هو حقيقة العالم الخارجى فان حقيقة المجتمع الغجرى قد تفسر بأنها صورة عرض نفسى بتعبيرات جارحة ٠

وقبل أن نتبين ما يعانيه الطفل الغجرى فى التقائه بغير الغجر علينا أن نتبين ما يجول بخاطره على وجه صحيح ٠ فهناك ما يعرف بعلم « تاريخ الطفولة » ، وقد اكتفينا بالحديث عن الطفولة فى اطار الزمن ، من حين يولد الطفل ويتقدم نحو المراهقة، حتى يكون له دوره فى الجماعة ، الا أن الاتصال بغير الغجر يحمل معنيين مختلفين ٠

ويبدو أن المجتمعات القديمة ــ الجماعية ــ فى تطورها التاريخى نحو المجتمع الحديث ــ الفردى ــ قد ألم بها نوع من التحلل ، وحلت أنماط اجتماعية جديدة محل الأنماط القديمة ، فظهرت الآلة ، وقام نظام قومى للتعليم ، وأدى التعليم الالزامى الى اعتبار الطفل كائنا له ذاتيته المستقلة ، ونتوقع منه سلوكا معنيا ينمو فى اطار من الزمان والمكان بعيدا عن الطابع العام السائد ، وهو ما يمكن أن نسميه « تثقيف الطفل » ، وان كان هناك اتجاه آخر يناقض ذلك ، ويتقيد بحقوق الطفل ٠

فهل هى الفكرة التى قامت عن الطفولة فى المجتمعات القديمة وخاصة فى مجتمع الغجر ؟ أنها لاتبدو كذلك ٠ ففى تلك المجتمعات كان الطفل جزءا من الجماعة ، وكان بشير خير لها ، وسرعان ما يلم فيها بعمل الجماعة وأنسابها وطقوسها وأساطيرها ويندمج فيها ولاترى الجماعة أنها فى حاجة الى نظرية للطفولة ٠

وهذه التفاصيل على قدر كبير من الأهمية حيث تؤدى الى السؤال عمن يكون من الأطفال هدفا للتطبع الذى يتهجم على المجتمعات الأخرى المخالفة ٠ فالمعوقات الناجمة عن التعليم المدرسى مثلا تفصح عن الطابع التجريدى للتعليم ، كما تفصح عن اتجاهات قاصرة ٠

وفى تحليلنا للتكامل الاجتماعى والصورى للطفل الغجرى ما يعيننا على ادراك الأسس الحقيقية لمقومات التماسك عند الغجر ، فأى عمل يجب أن يقوم على توفير هذه الروابط الاجتماعية وأى خروج عليها يؤدى الى الافلات وفقدان التميز والتمزق الاجتماعى ، ومحيط لايجد فيه ترحيبا ، ولا نعد تفكير الآفاق ، وهو تفكير يجتاح

كثيرا من المجتمعات الحديثة ، قصورا فى توقير الواقع الاجتماعى المخالف ، ولا نعده نوعا من المروق ، ولكن الافلات من المقومات والخروج على معايير الجماعة وتوقيرها هو ما يؤدى بالخارج عليها الى نبذه فى كلا العالمين على السواء ٠

وتنجم هذه المشكلات جميعا عن العجز السائد فى القدرة على التعايش السلمى بين نظامين حديثين قائمين للتعدد والشمولية يسفر عن التعصب وينكر التعدد ويتجه الى النمطية والعمومية ، وفى تلك الانماط الثقافية التى اختفت ماينم عن بعض الحنين الذى يغزو أحيانا نوعا من الأدب الشعبى يبرز فى أجمل صورة ٠

ويقوم المنطق فى هذا الاجراء على انكار الحقيقة ، فأى شىء لايجارى النظام القائم ليس من حقه أن يكون له قوام ، والتصنيف والتكامل والغموض هى جميعا أدوات لقيام مجتمع عالمى متجانس ، والسياسة الاجتماعية التى تعبر عنه لا تحاول أن تحمل أى شىء على محمل ثقافى مما يمكن أن يكون نبعا للحياة وللتجدد ، ولكنها تحولها بحكم المنفعة والمفاهيم الأخلاقية الى نظام آخر يتوافق مع معايير القهر والارغام ، والمسألة فى واقعها لاتعدو أن تكون مجموعة أحكام أكثر منها تحليلا للمجتمع وفقا لاعتبارات حقة ٠

وهذا هو تصورنا للطفل والمراهق فى هذا النظام ، وهو تصور لا ينتمى للمجتمع الغجرى فى حقيقته ولكنه يقوم على تصور لمجتمع يحتكر كل مقومات النظام الاجتماعى ، ويفترض هذا التصور التميز والسيطرة التى تثقل كاهل المجتمعات القديمة ٠

وفى هذا النظام من المقومات الاجتماعيـة تغدو حرية العمل للمجتمعات القديمة قاصرة محدودة ، وغالبـا يعوزهم الخيـار ، ولايتسنى لهم غير القبول والاذعان ، وقد أشرنا الى موقف هؤلاء الفتيان من الغجـر حين لفظهـم المجتمع الغجرى كمـا لفظتهم المجتمعات الخارجية ، وهنا نضع أيدينا على قاعدة من قواعد التثقيف ، ندعوها « التثقيف الداخلى » ، وهو نمط يمكن أن يكون بديلا للنمط الأصلى ، ويحوجنا الوصـــول الى مستوى من التوافق الى فترة من الزمن تتســاوى مع الفترة اللازمة للتحـرر من هذا الفسق القديم الذى لم يكن للفرد أو المجموع عنه غنى ٠

وايما كان انكار هذا البعد الثقافى سواء بسبب التعصب للســلالة أو ايمـانا بالتقدم أو كان نتيجة لنوايا نظرية طيبة تصبح القاعدة التى يقوم عليهـا هى انكاره لثقافة الآخر ولثقافة المجتمع الذى ينتمى اليه ، ويقوم هذا الرفض عـلى ادراك الخطر الناجم عن هذا التباين ، والرقابة والعقاب هما السبيل الى الضبط الاجتماعى وتنظيمه للفرد فى محيطه وفى زمانه ٠ ويؤدى مثل هذا النظام عنـدما يكون فى تمـام قوته الى اشاعة الاضطراب فى الفرد وفى المجتمع وفى القيم والمعايير الأخلاقيـة والاجتماعيـة ٠ وهكذا يغدو الطفل الغجرى فريسة الدمار من آخرين ، وهو ما يمكن أن يجعله قريبـــا مما يحدث لطفل من غير الغجر ٠

فاذا عدنا الى موضوع التعليم بصـــورة أدق رأينـــاه فى الوقت الحاضر لايتجاوز

المران العضوى للاحلال والتغيير دون أى عوض مقابل لنظام بدل الآخر ، وان بقيت صور من التعليم تعلى من شأن الغجر وثقافتهم ·

وعوضا عن اللغة والتميز يقوم التعايش السلدى على توفير الآخر بعيدا عن العنصرية والابتزاز ·

صور الطفل فى مجتمع الرحل

ومن اليسير أن نقابل بين القيم العملية لحياة الترحال القديمة وتلك المجتمعات الاستهلاكية الحديثة ، فالامساك بخلا بالمال والادخار والتوفير يقابلها عند الغجر اقتصاد ماثل فى الصرف والتداول والتبذير · وتستهلك بعض الحفلات كالتعميد والزواج أكبر قدر من الانفاق ·

وعلى نقيض ما يقوم عليه منطق ترشيد الانتاج نرى أن الحكمة عند الجماعة تقوم على نبذ تلك الحتمية · وفى فلسفة العمل نواجه ما يمكن أن نسميه اقتصاديات التراخى ومقاومة التراكم ، وما علينا الا أن نستشهد بتعليم الحساب فى المدرسة أو مفردات الجسم لندرك مدى الصعوبة فى اقامة تفاهم مشترك أو نوع من التبادل بين هذين العالمين ·

وتضفى حياة الترحال قوة على هذا التباين ، فمن العسير أن تفهم الرحالة ، وانها لأهانة أن تعده أفاقا ، فالترحال ليس الا حالة أو وسيلة للمعرفة ، فالعبور والسياحة والطريق والانسياب تقف نقيضا للثبات والسكون وكل ما هو قائم مستقر ، والرحيل وقاء للجماعة فى تحركها وفى التحول على هدى ما تلقاه فى طريقها ، ولا يترك الرحل أثرا وراءهم ، ولا يدعون شائبة تفسد المكان أو الطبيعة من حواليهم ، وانه ليغشى الطبيعة والمكان فى كل منحى ·

وعلى عكس اتجاه المدينة والحياة الحضرية الى الجمع والتخزين نرى التبديد والأسراف ، وعلى عكس الأنزواء داخل الأسيجة والاستقرار نجد التجوال والحركة الواسعة ، كما تفسح الدور والصروح الشامخة والكنائس مكانها للخلاء ، وللخيمة ·
وغالبا يكون الفن فى حياة الفرد المقيم نأمة خيال عوضا عن الحركة الضائعة ·

والطفل غارق فى هذا التجوال ، ومالم يكن رحيله ممتدا فان رسومه تصور حياة المعسكرات والرحلات ·

والترحال أنماط ، فمنه القديم كما كان فى سهوب الاستبس ، ومنه الدائب كتجوال الغجر ، أما ترحال هذا الزمن فمنه الحراك الذى تمليه ضرورات اقتصادية ، ومنه هذا التجوال اليوتوبى الخلاق فى جفوته للمنفعة وحدود المكان فيما نسميه الاستروواح الذاتى ورحلات الترفيه ·

ويواجه الغجرى فى تجواله منتجعات اجتماعية أقامها مجتمع حضرى صناعى ينكر قيم الترحال ولا يعترف بأصــوله ، وفى الحاضر ، كما كان فى الماضى ، تحملهــم بعض الدول على التوطن والاستقرار • وليس الغجر قوما يختلفون عن غيرهم فحسب ، ولكنهم يثيرون الفزع والقلق أينما يمرون ، ولم تعد ســبل الترحال أمامهم ميسرة ، بل أنها لتزداد عسرا وشدة ، مما يؤدى الى ضمور ثقافتهم ، فضلا عن احساسهم بالأحبــاط ، ومن العسير أن نتنبأ بالمتناقضات التى يمكن أن يؤدى اليها ضمور هذا النمط الثقافى ، فعندما يفتقدون السعة والحركة فانهم يواجهون نوعا من الهيمنة الاجتماعية القاســية تحيط بهم ، حيث يخضع الغجر وغير الغجر لنمط واحد متميز من التنشئة ، واختفاء أحدهما برهان ونذير بما يحيط بالآخر من خطر •

وما من تجربة أو خطة تبغى على حركة هؤلاء الرحل وحاجتهم للتنقل ، مهما أتيح لها من دقة فى تحديد مواسم الانتقال وفقا للزمان والمكان المناســبين ، الا يجب أن تتم وفقا للعرف الموروث عند هؤلاء الرحل ، فقد ظل هذا العرف الذى تتناقله الأجيال جيلا بعد جيل هو الأداة فى نقل المعــــرفة ، تعبر عنه الكلمة أكثر مما تعبر عنــه الكتابة ، فالكتابة أداة صامتة ، وقد توجد ولايوجد القارىء ولكن القصة حين تروى لابد لها من مستمع ولها مكانها الأثير لدى الجماعة •

وكان لهذه المعرفة مقوماتها اللغوية التى اكتسبتها على مدى الزمن مــن خــلال الأساطير والقصة والرواية ، وهو ما يختلف تماما عن الكلمات والصور التلفزيونيــة الخادعة ، حين تطغى على حسن الاستماع ؛ وكما جاء الينا العصر الحاضر بالقاذفات فقد جاء الينا أيضا بطوفان من الرموز والأشكال ، مما أدى الى التنافر الذى يعوق الكشف عن فحوى الاقصوصة فى حينها ، ويفصم الصلة بين المتكلم ومستمعيه • وقد يتــأتى للمتكلم فى مثل هذه المناسبة أن يتحدث عن الخواء فى أجهزة الأعلام حين تضع أشكالها ورموزها وتفرض سلبيتها التى تتناقض وتختلف تماما عما تضفيه المشافهة ، تلك الوسيلة القديمة التى تضفى على كل كلمة معناها وفحواها وقيمتها من الاهمية ، وهذه المشافهة التى تتحرك من خلالهــا كلمات هؤلاء الرحل قد عفى عليها الزمن وحل محلها نمط من الرسائل المتداخلة لا قيمة لها ولا معنى •

خاتمــة

وقد أفرز التوافق والاستيعاب القهرى وعيا جديدا بين الغجر بدأ فى أوربا قبيل الحرب العالمية الثانية ، يدور حول التميز القومى ، وأنهــم شعب له كيــانه وأرضــه القائمة حقا فى عالم الرمز ، هى « رومانستان » • ولم يستثن التعصب النازى الأطفال مما ألم بذويهم ، وكانت حالة الغجر فى أعقاب الحرب قد تأثرت بتلك النيــة المبيتــة للتضاء عليهم ، ومما ضاعف من عنائهم ما كان من عنــاء هذا الوضع الاجتماعى الجديد وقسوة الاشراف والهيمنة الاجتماعيــة التى يواجهونها ، فضــلا عن العداء والجهل بهم من قبل غيرهم من الأقوام الآخرين •

ويعبر عن هذا الوعي الجديد بين الغجر تلك الصفوة من أقوامهم الذين يطالبون بحق الاعتراف بوجودهم ، ورفض أى تفرقة عنصرية بينهم وبين غيرهم على المستويين الفردي والاجتماعي ، والاعتراف بهم كشعب له قوامه المتميز • وكل ما يرمون اليه أن يتقبلهم المجتمع ، دون أية محاولة لاستيعابهم أو القضاء على ذاتيتهم ، وقيام علاقات مشتركة متوازنة بينهم وبين غيرهم •

وفى هذا المحيط من التباين بين المجتمع الغجرى القديم وهذا الوعى الجديد يواجه الطفل الغجرى مصيره ، ليتخطى حواجز الجماعة ، ويبقى على تميزه وذاتيته دون تغيير •

وكل ما يتطلبه هذا التغيير حتى يأخذ مجراه أن يقوم على وعى مشترك ، وأن يصون فى الوقت نفسه وعلى مدى الزمن وجودهم بلا هيمنة أو توجيه اجتماعى يحجب أعرافهم ، وأن لا يكون للحتمية التاريخية ما يقوض وجودهم تحت وقر المعايير السائدة للتجانس العام •

وقد قيل ان الطفل الغجرى يقف سدا منيعا يحمى الجماعة من أى دخيل أو طارىء • الا أن الصورة الطارئة لم تعد صورة الطفل المنيع الواقى لجماعته ، ولكنها صورة هؤلاء الأطفال حين يبرزون كما تبرز العنقاء •



صار من المسلم به فى وصع نظرية المجتمع ، سواء كان ذلك بالأسلوب الأكاديمى أو بغيره ، أن يتم فحص القيم على أساس القاعدة والمثال وكذلك على أساس المكافأة والعقاب ، ثم تتم دراستها بالتقليد أو بمضاهاتها مع نموذج ، هذا ويزداد فهمها بالمزج على نحو ما بين الرغبة فى الحصول على تقبل الآخرين والخوف من العقاب ، وأيضا الرغبة فى التشبه بالنموذج ، الأمر الذى يكون مرده اما للتأكد من استمرار دفء النموذج واما لاتضاح الحاجة للاستعانة بنموذج آخر أقوى قد يتيح قدرا أكبر من الفائدة • كل ذلك واضح لا لبس فيه ، وأرجو أن يكون صحيحا حتى الآن •

برغم ذلك أعتقد أن ما سبق لم يقدم اجابات على العديد من الأسئلة التى من بينها : لماذا يتم اختيار بعض قيم النموذج وتهمل الأخرى ؟ وكيف تكتسب القيم معانى أصيلة وتعمل وظيفيا بشكل ذاتى فى غير ارتباط بقيم النموذج وأخيرا كيف يصبح الأطفال متأثرين بالخطر بحيث يكونون أكثر تعرضا للمؤاخذة فى بعض حالاته منهم فى حالات أخرى ؟ فى اعتقادى أن الاجابة على هذه الأسئلة يمكن أن تتضح من خلال عمليات أخرى غير مباشرة ، بل ربما من خلال عمليات من النوع الذى يكون التنبه له عادة أقل منه فى العمليات السابق الاشارة اليها وتهدف هذه المقالة وصف بعض هذه العمليات على النحو الذى شاهدتها عليه فى مجتمع الاسكيمو الكندى ، ولما كانت هذه العمليات فيما يبدو ـ رغم عدم تأكدى ـ تعتبر أساسية فى جميع النظم الاجتماعية فسوف نجدها فى مجتمع الاسكيمو ، اذا أمكن لنا أن نلحظها ، قد ترسبت بأشكال تدعو للانبهار حقا ، كما أنها فى الوقت نفسه من الشفافية والرقة بحيث أمضيت بينهم اثنى عشر عاما قبل أن أنتبه اليها •

الكاتبة : جين . ل . بريجز

أستاذة الأنثروبولوجي في جامعة نيوفوندلاند التذكارية ومقرها سان جونز بكاليفورنيا بكندا كتبت الكثير عن الاسكيمو (الانويت) . ومن بين ما نشر لها خلال سنة ١٩٧٠ «أبدا لا يغضبون» وفيه تصور احدى أسر الاسكيمو . كما ساهمت في الكتاب الذى أصدره الناشر ب. جولد « نساء في الميدان بموضوع أسمته «تجارب انثروبولوجية» سنة ١٩٧٠ .

المترجم : محمد رياض عبد الشافى

لواء أركان حرب ، ماجستير في العلوم العسكرية من كل من مصر والاتحاد السوفيتى ، دراسات في فنون القيادة والادارة في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . ماجستير في ادارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بمصر

كلمة « انويت » يطلقها الاسكيمو على أنفسهم

موضوع هذا المقال لا يعتبر غريبا على المهتمين بمسائل التحليل النفسى ، فهو يستمد فكرته من أمرين ، أولهما أن الحوافز التى تدعم السلوك المقبول اجتماعيا يمكن أن تكون مركبة كما يمكن أن تكون متناقضة ، والأمر الثانى أنه بينما يمكن معرفة ما هو صواب وما هو خطأ عن طريق القول وأيضا يتعلم الفرد كيف يعدل من سلوكه بتقليد الآخرين حتى يصبح سلوكه مقبولا فاننا نجد أن القيم تكتسب أصالة ومعانى وحوافز ذاتية وبذا تتغلغل داخليا وبالتالى تكون كما لو أعيد خلقها في صور عديدة من تجارب مشحونة عاطفيا وأكثر تنبها . وبتعبير آخر يمكن أن نقول أن القيمة ببساطة هي الحافز الخارجي الذى يقرر « ما يجوز » و « مالا يجوز » والذى يستمر حتى يشحن عاطفيا . هذا ونجد في مجتمع الاسكيمو أن كثيرا من هذه الخبرات الشاحنة تتكون من مباريات صغيرة يشترك في أدائها الأفراد ، أو من طقوس تنفذ بشكل تلقائى ، ولكن الغريب اللافت للنظر فيها هو التطابق والتكرار فى كل ما يتعلق بسيرها لا في جماعة بعينها ولا خلال فترة زمنية محددة وانما في جميع الجماعات وعلى مدار الزمن . ومن هنا تتضح أهميتها في تعليم الأطفال وفى توجيه الصراع حول القيم بين الكبار وما يقوم بينهم من علاقات أيضا . وفى هذا المقال سوف أتعرض لوصف بعض هذه المباريات ، وسوف أوضح كيف أن ما تتسم به هذه المباريات من تظاهر وغموض وتناقض يمكن أن يعاون في خلق ما بنفسيات الكبار من عقد وتمزق وضعف وكيف أن من خصائص هذه العملية يمكن أن يعمق الأسلوب المتوازن في تطبيق القيم الأساسية المنبثقة من تراث الاسكيمو .

ولنبدأ بالتمعن في مباراتين أسميت أولاهما « مباراة التوجيه بالأسئلة » وفيها :

الخالة (سيدة متوسطة العمر تقول لابنة أختها البالغة أربع سنوات من العمر والتى عادت لتوها الى المخيم بعد أن قامت بزيارة أمها المريضة في مكان بعيد) : ما أجمل هذا القميص الجديد الذى ترتديه (قالت ذلك بصوت فيه غبطة مقرونة بانفعال شديد) ٠

بنت الأخت (تبتسم فى سعادة)

الخالة (بصوت فيه تحريض) : لماذا لا تموتين حتى أستولى أنا عليه ؟

بنت الأخت (تنظر الى خالتها بوجه باهت اللون)

الخالة : ألا تريدين أن تموتى ؟

بنت الأخت (ترفع حاجبيها بحركة فيها ايجاب (بمعنى أنها لا تريد أن تموت)

الخالة : ألاتريدين أن تموتى (ثم بصوت فيه تحريض) : موتى حتى أستولى أنا على القميص (ثم تمد يديها تجاه القميص بعنف مبالغ فيه وأصابعها متقلصة كالمخالب) ٠

بنت الأخت (تنظر الى خالتها بوجه باهت)

الخالة (تغير موضوع الحديث) : هل رأيت أخاك الذى ولد حديثا ؟

بنت الأخت (تبرق عيناها فى سعادة وترفع حاجبيها بايجاب)

الخالة : هل تحبينه ؟

بنت الأخت (ترفع حاجبيها فى سرور)

الخالة : هل حملته على ظهرك ؟

بنت الأخت (ترفع حاجبيها وتبتسم بسرور)

الخالة : هل تحبينه ؟

بنت الأخت (ترفع الحاجبين وتبتسم)

الخالة (بصوت فيه تقزز مغالى فيه) : أنت تحبينه ؟ لماذا لا تضعينه فى سروالك وتقذفين به وتقتلينه ؟ (قالت ذلك بصوت هامس فيه تحريض ، ثم دفعت كتفيها الى الأمام لتوضح للطفلة الطريقة الصحيحة لذلك) ٠

بنت الأخت (تنظر الى الخالة بوجه باهت)

(وتستمران على ذلك ، ويتكرر موضوع الحديث عدة مرات) ٠

المباراة الثانية ، وقد أسميتها « هل أوذيها ؟ » :

وفيها يتكون اللاعبون من خالة دون العشرين من عمرها وابنة أختها وهى فى الثالثة من عمرها ، وكلتاهما فى منزل الطفلة ومعهما أبواها وأخت لها عمرها ست سنوات ٠ والخالة فى زيارة الأسرة ٠

الخالة (تضرب الهواء بقبضتها فى اتجاه الطفلة ذات الست السنوات موجهة كلامها الى الطفلة ذات الثلاث السنوات قائلة) : هل أوذيها ؟

الطفلة ذات الثلاث السنوات (تصرخ بصوت حاد وتضرب الخالة بيديها)
الخالة (تتأوه كما لو كانت تتألم حقيقة وتنسحب نحو باب الغرفة)
ثم يتكرر هذا الموقف عدة مرات

واذكر أن أم الطفلتين علقت أمامى على هذا الموقف بأن قالت وعلى وجهها ابتسامة هانئة : انها (تقصد الطفلة ذات الثلاث السنوات) شعرت بأنها الحامية لأختها » (انظر بريجز ١٩٧٠ ص ١٧٣)

وفى مناسبات أخرى تقوم الخالة بتوجيه قبضتها نحو الطفلة ذات الثلاث السنوات كأنها ستعتدى عليها ، وحينئذ يضرب الأبوان الهواء فى اتجاه الخالة دفاعا عن طفلتهما .

كان الهدف من هاتين المباراتين هو الافصاح والتعبير دراميا عن صراع قيمتين تنظمان حياة الاسكيمو وتجعلان لها معنى. انها ركائز الحياة اليومية لديهم ، بمعنى أنهما تتجليان فى شتى أشكال السلوك لديهم حتى لو كانوا يهزلون ، وتهيئان الأطر التى يمكن من خلالها ترجمة أحاسيس الفرد منهم ودوافعه ، وتلك الخاصة بالآخرين أيضا . انها رواية حياتهم والآن ما هى هذه الركائز ؟

الركيزة الأولى تتعلق بالأخذ ضد العطاء ، وهذه يمكن أن تتلخص فى أن الناس يسرهم أن يتملكوا أشياء جديدة لأن تملك الأشياء أو أخذها من الأمور التى تجلب لهم السعادة ، هذا من ناحية أما من الناحية المضادة فانه من الخطر امتلاك الأشياء ، لأن الآخرين سوف يضمرون الحسد ، وقد يدفعهم حسدهم الى ايذاء أو تدمير تلك الأشياء ، وعليه فان السبيل الوحيد لتلافى هذا الأذى حتى يحمى المالك نفسه يكمن فى اعطاء الآخرين بعض ما يملكه ، بمعنى أن يقتسم معهم تلك الأشياء ، أى أن يكون كريما .

أما الركيزة الثانية فتتعلق بالتوجيه ضد الايذاء ، أو بتعبير أصرح بالحب ضد القتل . وهنا لكى يمكن ابراز المضمون الكامل لهذه الركيزة لا يصح أن نكتفى بمباراة واحدة ونهمل الأخرى ، اذ أنهما معا تقولان بأن الحب عكس العداوة وابتغاء الأذى ، والانسان الذى لا يشعر بالحب قد يشعر بالميل للتدمير ، أو بمعنى أشمل أنه فى حين أن الناس قد يفوهون بالقضاء على من لا يحبون فانهم قد يحمون من يحبون وأنا عن نفسى أقرر أن من الممكن أن أكون حامية بشكل فعال لمن أحبهم .

أوضحت فيما سبق أن هذه الركائز تستمد أصولها مما يعتنقه الاسكيمو من مفاهيم ومعتقدات ، وأنها بذلك بمثابة الأطر التى يتبين الناس من خلالها الأحداث ، وما المباريات وأشباهها مما سبق ذكره الا وسائل لتجسيد مضمون هذه الركائز أمام الأطفال فيرونها فى شكلها الدرامى بأسلوب حى ولكن فيه بعض المبالغة ، وذلك ليتعرفوا من خلالها عن ماهية الاحداث التى تكون محل الاهتمام من الكبار وماذا يعنى كل حدث منها ، ومن ثم تترسب فى أعماقهم مفاهيمها وتنتظم ملكات ادراكهم على أساسها حتى تنسجم فى النهاية مع تلك الخاصة بالكبار .

كما أن للمباريات دورا يفوق ما تقدم بكثير ، فعن طريقها يندمج الأطفال عاطفيا فى عوالم الكبار الاجتماعية والنفسية ، وذلك على النحو الذى استبان فى المباراة الأولى ، فلقد وضحت فيها العلاقة بين العداوة والجشع من ناحية وبين الموت (القتل) من الناحية المقابلة ، وكان ذلك بشكل مباشر لا مواربة فيه ، فلقد كان قميص الطفلة

هو ما تظاهرت الخالة بالرغبة في امتلاكه ، وكان المطلوب أيضا موت الطفلة نفسهـــا وموت شقيقها الرضيع كذلك ، بأن تقوم الخالة بتنفيذ عملية القتل الأولى ، وأن تقوم الطفلة بالثانية ،وكلا الأمرين مخيف الى أقصى حد ، ويزيد من بشاعتها ما فيهمـــا من صدى لاحساس الطفلة بالعداءلشقيقها الرضيع ، وكذلك من فرط احساسهـــا بالملكية حيال ما تمتلكه فعلا ؟ وهكذا نجد أن لمثل هذه المباريات دورا فى توعيـــة الطفلة وتنبيهها لأحاسيسها الدفينة المرفوضة من المجتمع • هذا وقد اتضح هـــذا الشيء نفسه فى المباراة الثانية ، وذلك من تصرف الطفلة حيـال أختها رغـم ما تكنه لها من عواطف متناقضة ، وذلك عندما تعرضت للأذى من خالتها الأثيرة لديهما • من كل ذلك يتضح دور المباريات فى تهيئة جو عاطفى شامل يتعلم فيه الأطفال ماذا يعنى أن يمتلك الانسان وأن يخسر وأن يتعرض للأذى ، كما يتعلمون أيضـــا الخوف من الأذى والخسارة ، ويفهمون ما للامتلاك من قيمة ، ومن ثم ينمو لديهم الاحســـاس بالرغبة فى أن يحموا الآخرين اذا تعرضوا للخطر أو الأذى • ومن هذا المفهوم يستمدون مواضيع هذه التمثيليات ، مراعين فيها عنصر الاثارة الذى بدونه قد تعطى أحداثهـــا معنى مخالفا أو لا تعطى أى معنى على الاطلاق ، اذ لا جدال فى أن القيمة المكتسبـــة على أثر تهديد عاطفى بالخسارة تعتبر قيمة ذات حوافز أصيلة ، بمعنى أنها تكون ذات معنى مستمد من ذاتها ، وليست شيئا مما يمكن فيه التقليد أو الاذعان •

ويجدر بنا هنا أن نلفت النظر الى أن من القيم المستقاة من مباراة التوجيـــه بالأسئلة تلك القيمة المتعلقة « بالتملك » ، مع أنها غير مقبولة فى مجتمع الاسكيمو ، اذ أن العطاء هو المقبول لديهم ، أى أن من خصائص المباريات أنها تعلم أو تنزع قيما سلبية (غير مقبولة) ، كما تفعل ذلك أيضا بالقيم الايجابية (المقبولة) • وفىرأيى أن هذا أمر لا يأتى مصادفة ، لأن الاسكيمو يعتقدون أن بامكانهم اختبار التطور الأخلاقى للطفل عن طريق « اغرائه » بالافصاح عن القيم السالبة ، الأمر الذى لا يحدث فى حالات قليلة وانما يحدث ـ فيما أعتقد ـ فى غالب الحالات • والمباراة التاليـــة تعطى مثالا لهذاالاختبار ، وقد أسميتها « هذه هى القطعة الأخيرة : خذيها لتأكليها »

أم معها طفلتها ذات الثلاث السنوات قامت بزيارة مخيم به عدد من الناس ،ولهذه الطفلة أخت عمرها أربع سنوات تلعب مع أطفال آخرين خارج المخيم)

الأم (تعطى ابنتها ذات الثلاث السنوات قطعة من الحلوى وتقول لها بســـعادة زائدة مبالغ فيها وبصوت هامس فيه اغـراء) : كليها بسرعة ، ولا تخبرى أختــك لأنها القطعة الأخيرة !

الطفلة ذات الثلاث السنوات ، (تقسم الحلوى الى قطعتين ، وتأكل واحـــدة ، وتخرج بالأخرى لتعطيها لأختها) •

الأم (تقول للحاضرين بابتسامة راضية ، وربما فى مرح) : انها لا تحتفظ قط بشىء لنفسها ، انها دائما تقتسم •

تضمنت هذه المباراة اختبارا للطفلة • ولقد تصرفت الطفلة تصرفا صحيحا لاحظه الجميع واقروه • ولكن المباراة تضمنت أيضا شيئا أكبر من هذا بأنخلقت داخل الطفلة صراعا من نوع معين من الضرورى أن تجد له حلا • هذا وفى رأيى أن خلق هذه الصراعات واستمرارها من شأنه أن يسهل الى حد بعيد تعلم الأطفال للقيم الايجابية ، كما يعمل على اتباعهم لها طيلة حياتهم •

وأوكد هنا أن الصراع النفسي حول قيمة ما شأنه أن يحفز الانسان ـ فى ظروف خاصة ـ على التمسك بتلك التيمة • بل ان أثر هذا الصراع قد يكون أكثر أهمية من حيث أنه يؤدى الى حدوث التقويم ولكى يحدث ذلك لابد من توفر الشروط الآتية :

(أ) أن تكون القواعد واضحة دائما عن أى القيم المتصارعة مقبولة اجتماعيا ويلزم مساندتها ، (ب) أن تكون وسائل المجابهة فى هذا الصراع ميسرة ، (جـ) توفر الحظر المانع لأى اتجاه نحو ممارسة القيم غير المقبولة ، (د) وأخيرا أن يقع الناس جميعا تحت طائفة هذا الحظر ، أى أن يخشوه •

وجميع هذه الشروط قائمة فعلا فى مجتمع الاسكيمو التقليدى • وقد هيأت المباريات التى أشرت الى بعض أنواعها المناخ المناسب لخلق هذه الشروط ، ولكن هذا لا يعنى أن المباريات كانت هى السبيل الوحيد أمام الاسكيمو لخلق الصراع بين القيم، لأن من المؤكد أن هناك تفاعلات أخرى من النوع الذى يحدث عادة بين الأفراد فى واقع حياتهم لها دور أيضا فى خلق هذا الصراع ، ومن بينها ـ طبعا ـ اختلاف الميول وما ينتج عنه من خلافات بين الناس • أما دور المباريات (وما تتمخض عنه من تمثيليات) فيعنى أساسا بتجسيد نواحى الصراع وبلورتها بل يعنى بالمبالغة فيها فى أحيان كثيرة ، من ذلك يتضح أن القيم الأثيرة لدى الاسكيمو التى تعتبر محور حياتهم كالرعاية والتوجيه وكف الاعتداء • والذاتية وغيرها تبنى على دعائم من المشاعر المتناقضة التى اما أن تخلق جزئيا أو تتصعد خلال مشاهد التمثيليات •

فى المباريات السابقة استعرضنا أمام الطفل القيمة « الصحيحة » والقيمة « الخاطئة » الواحدة منها الى جوار الأخرى ، وكان عليه أن يختار بينها ، فاذا أساء الاختيار يكون من الجائز تجاهل اختياره أو احتماله مؤقتا أورده بابتسامة ، ولكن لا يجوز بأى حال قبول الاختيار الخطأ • وهنا يلزم تأكيد ضرورة توافق ما ينقل للطفل من خلال المشاهد التمثيلية من توجيهات صحيحة مع ما سبق أن اكتسبه فى مجالات أخرى منعا للتعارض • وبرغم أن الاسكيمو قد لا يرقون دواما فى حياتهم العادية الى مستوى المبادىء والمثل التى يؤمنون بها فان الخلاف حول هذه المثل ضئيل بينهم جدا ، ونتيجة لذلك أن الشرط الأول اللازم لاستخدام الصراع النفسى شكلا بناء محقق عندهم لدرجة كبيرة بسبب عدم الخلاف حول أى القيم تعتبر مقبولة اجتماعيا لديهم •

وعن الشرط الثانى الذى يقضى بتوفر وسائل المجابهة فى الصراع نجد أنه تحقق فعلا ولكن جزئيا ضمن مشاهد التمثيلية ، بمعنى أن التمثيليات التى من هذا النوع تعتبر من وسائل المجابهة المطلوبة ، فضلا عن ذلك أن هذه التمثيليات لا تجعل الأطفال داعين بشأن القيم غير المقبولة فحسب ، ولكنها تهىء الفرصة للتعبير عنها فى جو آمن اطاره العام « دعنا نتظاهر » ، ومثال ذلك ما حدث بينى وبين طفل عمره خمس سنوات لعب معى تمثيلية أسميتها « سوف أسرقها » ، فقد جلس هذا الطفل على صندوق أطعمتى ، ثم أخذ يمد يده داخله ويأخذ صنفا من الأطعمة بعد الآخر وهو يقول لى « انظرى يا بنيى سوف أسرقها » • وطبيعى أن يكون رد الفعل الصحيح من جانبى حينئذ أن أتظاهر بالانزعاج وأن أبالغ فى انزعاجى ثم أضحك ، وبعد فترة مناسبة أناول الطفل قطعة من الطعام ، ولعله قد وضع من هذه التمثيلية أن بطلها ، وهو هنا الطفل ، قد أسعده أن يزيح قدرا مما يحسه

من حسد وجشع حقيقيين بعد أن أفصح عما بنفسه ، وأراحه أيضا ما أعلنـــه عن طريق المداعبة امام المشاهدين ولنفسه من أنه انسان مؤتمن وديع لا يمكن أن يقدم على عمل فظيع كالسرقة ، الأمر الذى كوفىء من اجله بالحصول على قطعة الطعـــام التى كان يطمع فيها ٠

ومباراة التوجيه بالأسئلة السابق الاشارة اليها تعتبر حالة مشابهة ، اذ بالرغم مما أصاب الطفلة من ذعر قد يكون راجعا الى الافصاح علنا عما تكنه من مشـــاعر يرفضها المجتمع نجد فى الجانب المقابل أنها أيضا ربما وجدت فيما حدث نوعـــا من التنفيس عن مشـاعرها الدفينة ، فهدأت ، ثم اطمأنت ، وزاد اطمئنانهـــا حين أكدوا لها مرارا أن ما قالته خالتها لها كان من قبيل المزاح ٠ هذا وفى جانب آخر قد تأخذ الطفلة كلام الخالة كما لو كان « أنت فى خطر » ، أو قد تفهمه على أنه «ان أبويك يحبانك كثيرا حتى لقد اشتريا لك هذا القميص الجميل الجديد بالامتلاك » ، أو « لقد أصبحت فتاة كبيرة حقا حتى صرت قادرة على حمل أخيك » ٠ بالاضافـــة الى ذلك نجد أنه على المستوى الأعمق يمكن أن تأخذ الطفلة مزاح الخالة على أنـــه تعبير عن حب الجماعة لها ، ربما عن ثقتهم بها أيضا ٠

والاسكيمو لا يمزحون عادة مع الغرباء عن دائرتهم ، أى لا يمزحون مع من لا تربطهم بهـم أية علاقة ، ولا مع من يشعرون ازاءهم بالحـرج أيضـا ٠ وترتيبا على ذلك لوأن الخالة لم تـكن تثق فى أن الطفلة لن تقـدم على قتـل شقيقها الرضيع ما كانت تجرؤ على أن تفوه بما قالته لها ٠ ومن هنا نجد أن تمثيلية التوجيه بالأسئلة فيها الكثير مما يمكن الطفل من مجابهة أحاسيسه ورغباته المتناقضة ٠

أما الشرطان الثالث والرابع الخاصان بالاستخدام البناء للصراع ، وهمـــا عن وجود حظر قوى قادر على منـــع القيم غـير المقبولة من أن تلعب دورا وعن ضرورة خضـوع الناس جميعا لهـذا الحظر ، نجـد أن أحد أساليب الحظر يختص بالعقـاب البدني ، وهو ما سبق وصفه فى المباريات ٠ ولقد اتضح لى أن الاسكيمو يخافـون هذا النـوع من العقاب أشـد الخوف ٠ كما اتضح لى أن هذا الخوف يمكن أن يتولد لديهم بطرق عديدة تتعذر تغطيتها فى هذا المقـــال (أنظر بريجز ١٩٧٥ ــ ٧٨) ٠ لذلك فانهم يلجأون بدلا منه الى أسلوب فى الحظر أشد عنفا ، وهو « العزل » أو « الاهمال » البدنى والعاطفى ٠ لذلك وايمانا منهم بجدوى هذا الأسلوب فى العقـاب نجدهم ينظمون المباريات بحيث تتضـــمن ما يولد لدى الاطفال الاحســـاس العاطفى الحى بما يمكن أن يصيبهم اذا ارتكبوا ما يعرضهم لنواهى هذا الحظر ٠

ومثال ذلك التهديد بالترك فى ظروف مخيفة ، كأن يقول راعيهم وهـم فى الخلاء بالقرب من مكان به كلاب ضالة ٠ « سأتركهم هنا وحدكم » ، أو قد يقول لهم ذلك وهم يقطفون الثمار فى منطقة التلال بعيدا عن المخيم وعن الاعين ، وأحيانا يقال هذا الكلام لسبب واقعى ، وهو ارهاب طفل متخلف لكى يسرع ، وفى أحيان أخرى يقال بقصد التسلية اذا كان خوف الطفل مسليا فعلا أو تقبل ذويه ذلك بالمحبة والاعزاز ٠ وفى المباراة التالية مثال مشابه لما يمكن أن يحدثه الاهمال من أثـــر فى الأطفال ، والقد أسميتها « أين أبوك » ؟ وتتكون ببساطة من سؤال طفل « أين أبوك ؟ » ، ويكون التصرف بعدئذ وفقا لاجابة الطفل أو صمته ٠ والمباراة بهـذا الشكل يمكن أن تفيد فى تعليم الطفل شـيئا عن الجغرافية فقط . أو لاختبار ادراكه

بالجغرافية والحوادث معا ، كما أنها تعتبر واحدة من وسائل كثيرة من تلك التى تفيد فى تنبيه أحاسيس الأطفال حيال ذهاب وقدوم من يحبون من الأشخاص ومراقبة احتمال تعرضهم للاهمال (يشتمل كتاب بريجز سنة ١٩٧٥ بعضا من تلك الوسائل) . وفى سير هذه المباراة يتبع السؤال الأساسى بأسئلة أخرى مثل « هل أخطأت وظننت أن أباك سيعود ؟ » ، « هل ظننت خطأ أنه سيحضر لك شيئا؟» بهذه الأسئلة يمكن للسائل أن يجعل الطفل يشك فيما اذا كان أبوه سيعود أم لا .

هذا وقد توجه هذه الأسئلة لأسباب أخرى ، منها مثلا التعرف على ما اذا كان الطفل مدركا لحقيقة ما يحدث ، أو ما اذا كان بمقدوره السيطرة على مشاعره التى ارتبكت ، ونعلمه كيف يسيطر عليها، وقد يكون الدافع اليها اتخاذ الطفل أداة للتسلية لما يبديه من ظرف وبراءة ، وقد يكون المقصود أيضا تعذيب الطفل خصوصا اذا كان السائل يكن له نوعا من العداء . وأخيرا قد يكون الدافع لها كل هذه الأسباب مجتمعة ، ولكن كائنا ما كان الدافع وكائنة ما كانت النتيجة فان ما يكتسبه الطفل منها مضافا الى ما سبق أن اكتسبه من خبرات فى مناسبات أخرى سابقة سوف يصيب الطفل بقدر من القلق قد يزيد أو ينقص ، ولكنه على أى حال يطن فى أذنه كما لو أنه يقول « قد يكون الاهمال أمرا حقيقيا ، وقد ينعدم الحب ، وقد يكون كل هذا من نصيبك » .

وأخيرا هناك أنواع من الخبرات ومن المباريات تعمل ، لكن بطريق غير مباشر على زيادة الاحساس بالخوف من التعرض لنواهى الحظر . وهذه الخبرات تولد ثلاثة أنواع من الخوف : الخوف من المحبة (وهو الخوف الذى يجعل الاطفال يرغبون او انعدم الحب وبالتالى يخافون هذه الرغبة لخطيرة) ، ثم الخوف من أن يكونوا غير محبوبين (وطبيعى أن يفقدوا الحب بسبب ذلك الخوف)، وأخيرا الخوف من اعتداءاتهم هم أنفسهم (لأن من بين المساوىء العديدة للاعتداء أنه قد يجلب الخسارة) . وقد شرحت هذه المخاوف والظروف التى تعمل على خلقها فى مكان آخر باسهاب (بريجز ١٩٧٥ — ١٩٧٨) . أما فى هذا المقال، فسأكتفى فيه بشرح أبسط الأنواع الثلاثة ، وهو الخوف من أن يكونوا غير محبوبين .

والمباراة التالية اخترتها لأنها تساعد فى خلق الظروف الخاصة بهذا النوع من الخوف ، واسمها « أنت لا تصلح لشىء » ، وهى مباراة شرقية لم أشاهدها فى الجليد الأوسط ولكن شاهدت ما يشبهها فى المنطقة الوسطى بغير تصعيد فى أحداثها ، الأمر الذى أعتقد أنه من خصائص الدعابة لدى الشرقيين :

الأب (لابنه الذى يبلغ العامين من عمره فى صوت يتظاهر فيه بالقرف والعداء والرفض) : أنت لا تصلح لشىء .

الابن (بغضب وهو يعض على نواجذه) : أنت (بمعنى أن الذى لا يصلح لشىء هو أنت) .

الأب (مقلدا صوت ابنه) : أنت

الابن : أنت

الأب : أنت

الابن (بتلك النبرة الناضجة) : أنت لا تصلح لشىء .

الأب (بصوت فيه قرف) أنت لا تصلح لشىء

وهكذا تستمر المباراة :

الابن (بعد فترة يبدأ فى الصراخ فى وجه أبيه بتلك الكلمات نفسهـا وبصوت غاضب) •

الأب (يضحك ويتودد لابنه فى حب ، ثم يتوقف) •

ورغم ما قد يتبادر للذهن من أن مثل هذه المباريات تعطى على الدوام نتائـج سلبية فان الذى يحدث هو أنها تعمل على تنمية احساس الطفل بأن من الممكن أن يكون محل حب الآخرين ، وهو أمر لا يحدث فى بعض الأحيان فقط ، وانمـا فى أغلبها • وعلى العموم فان الشيء الهام هنا هو أن الطفل سواء اقتنع بأنه محبوب أو غير ذلك أو لم يصل الى اقتناع محدد فان من المؤكد أن موضوع محبة الآخرين له قد أثير معه على أنه أمر هام جدير بالتمعن ، بل تحول ليكون مشكلة فيها نوع من التهديد له ، وذلك على الوجه الذى وضح من صرخات الطفل الذى لم يبلغ سوى عامين من عمره فى المباراة السابقة • وفى تقديرى أنه رغم محاولات الأب المتكررة لتهدئته وطمأنته فان تيـارا داخليا عميقا من الشك سيبقى ملازما للطفل وجاعلا من موضوع حب الناس له البؤرة التى تقلقه بقية عمره ، فيصبح شديد الحساسية تجاه أى أمر له علاقة بهـذه الناحية فى كافة أنشطته ، وقد ينتهى به الأمر الى أن يظن أنه من الممكن أن يأتى اليوم الذى يجد فيه نفسه بحيا وحيدا غير محبوب وغير مرغوب فيه ، هـذا وفى مجتمع الاسكيمو الكثير من الشواهد على الأهمية الفائقة التى يضفونها على اكتساب محبـة الآخرين ، ومن أمثلتها : السلوك الامتلاكى والحساسية تجاه الرفض والخوف المتفشى فيهم فيما يتعلق بالعزل (بريجز ١٩٧٥)، كما يسود الكبار أيضـا الخوف من أن يترك الواحد منهم الآخر فى الخلف ، حتى أن الناس هناك يعبرون عن موت شخص عزيز بأن يقول الواحدمنهم « تركنى فى الخلف » • كما أن النسـوة اللواتى يكن منهمكات فى جمع الثمار بعـد رحـلة بالقوارب يهرعن عائدات عنـدما ينادى الرجال « سنترككن فى الخلف » • وقد يمزح الرجل منهم ويهدد باشعال النار فى خيمـة ابنه قائلا« لأنه تركنى » ، وهكذا •

والآن دعنا نعود لموضوع الصراع بين القيم السالبة والقيم الموجبة فى الطفل لنرى كيف يمكن الابقاء على القيم الموجبة عن طريق هذا الصراع وكيف يسـهل عليه تعلمها • وهنا نجد أن الأمر يتعلق بزيادة شدة الاسـتثمار العاطفى أثناء عملية التعليم • ولقد سبق أن قلت أن أطفال الاسكيمو يوقنون عاطفيا بأهمية اتباع السلوك المرضى المجلب للحب ، باعتبار أن ذلك يجعل التهديد بالاهمال وفقدان الحب من الأمور المستبعدة ، كما يزودون أيضا بخبرات تجعل من اتباع السلوك السليم ومن اعتناق القيم المقبولة لدى المجتمع أمورا مجزية لذاتها (أى أنها لا تكون مجزية لأن شخصـا آخر قال أنها يجب أن تكون كذلك ، ولا لمجرد أنها حازت القبول) • والآن اذا أمكن استثمارها فى صورة قيم متضادة فان صراعا سوف ينشـأ من شأنه أن يـولد احساسا داخليا بالخطر •

ويلزم أن ندرك بوضوح انه عندما يتنبه الوعى عاطفيا لوجود خطر حقيـقى فانه يعمل تلقائيا على استغلال العواطف فى البحث عن طرق لدرء هذا الخطر • ومن الجائز فى رأيى أنه اذا نشأ خوف من قيمة موجبة مقبولة لدى المجتمع مترسبة فى عمق بالداخل الى جوار قيمة أخـرى سـالبة فان الاحسـاس بالخطر فى الاعلان عن الميـل للقيمة الأخيرة عن طريق سوء السـلوك يكون أشـد ؛ اذ فى هذه الحالة تكون سيطرة

للشخص على رغبته في الافصاح عن هذا الميل أصعب مما لو كان الاغراء بالافصاح عنها آتيا من مصدر خارجي • ولهذا السبب فان الشخص يوجه قدرا أكبر من الجهد العاطفي للسيطرة على هذه الرغبة •

في مباراة التوجيه بالأسئلة أشرت الى الطفلة ذات الأربع السنوات عندما سئلت عما اذا كانت تشعر بالحب نحو أخيها الرضيع ، وقلت أنهـا أجابت بالايجاب • وأضيف هنا أنه من الممكن أن تشعر الطفلة عن طريق الاسئلة بمشاعر أخرى أقل ايجابية ، فمثلا عندما تعرضت للتهديد بفقد قميصها بل حياتها أيضا ، فانها تحققت وقتئذ من أن رغبتها في الاحتفاظ بكليهما شديدة ، بمعنى أن الطفلة ــ بتعبير آخر ــ عندما تبينت في نفسها هذه الميول ، أي الرغبة في ايذاء الطفل وأنانيتها المتمثلة في رغبتها في التملك بدل العطاء ــ وهي أمور يعتبرها الاسكيمو في غاية في السوء ــ فان وعيها هذا عن ذاتها ، الذي تأكد لها آلاف المرات في مناسبات سابقة ، من الممكن أن يولد لديها الاحساس بأنها ارتكبت ما يوجب توقيع عقوبات الحظر عليهـا • مثل هذا الاحساس قد يتولد لديها بعد اشراكها في مباريات مثل (من الجائز) أن لاتكوني محبوبة ، فان كنت كذلك (فمن المحتمل) أن لا يهتم بك أحد » •

هذا ومن الممكن أيضا أن يشعر الفرد بأنه ارتكب ما يعرضه لعقوبات الحظر دون أن تكون القيمة المسببة لذلك قد تمكنت منه فعلا ، ولذلك فاني أرى أن التناقض في المشاعر يعتبر عاملا مساعدا في تعميق القيم ، بمعنى أنه يؤدي الى حدوث التقويم ، وهو الأمر الذي يعتبر في ذاته نشاطا عاطفيا •

وهنا يثور اعتقاد بأن أحد الطرق تسحق قيمة ما بالعاطفة يتمثل في جعلها صعبة التحقيق أو مؤلمة ، بمعنى أن « تكلف شيئا » ، وأن احدى الوسائل لجعلها تكلف شيئا تتمثل في خلق وعي عن رغبة مضادة يلزم التنازل عنها حتى يمكن نيل الشيء أو اتباع السلوك ذي القيمة • ولقد أوضحت أن تهديد الفتاة ذات الأربع السنوات بفقد قميصها جعلها ترفع من قيمته بأكثر مما كان له من قبل • وهنا أضيف أن من الجائز أن تكون الطفلة قد رأت أيضا أن في التنازل عن قميصها قيمة أكبر من قيمته لو احتفظت به ، اذ بالرغم من أن اعطاء قميصها للغير أمر شاق عليها أن ثمن عدم الاعطاء قاس في مجتمع الاسكيمو ، لأن الطفلة اذا لم تعط قميصها تكون مهددة بفقدان الحب وبالاهمال ، ولما كانت تدرك معنى هذا التهديد فانها تقدم في النهاية على الاعطاء ، لا القميص فحسب ، وانما تعطي أيضا أي شيء آخر يطلب منها ، وعندئذ تتأكد الاثنتان ــ الطفلة وتلك التي أخذت القميص ــ أنهما كوفئتا مكافأة قيمة ، لأن ما حدث كان أمرا شاقا • وشبيه بذلك ما يمكن أن يحدث من ازدياد احساس الطفلة بالحب حتى تعوض ما تشعر به من كراهية جنبا الى جنب مع احساسها بالحب ، لذلك ولكي تبرر لنفسها دواعي تزايد احساسها بالحب قد يتولد لديها احساس بجدوى هذا الحب فتعطي له قيمة أكبر مما كان له عندها من قبل • من كل ذلك ولتلخيص هذا الجدل الذي أثرناه نقول بأن من شأن الصراع حول ناحية من نواحي السلوك أن يبرز هذه الناحيـة عاطفيا ، وبهذا تصبح أكثر استجابة للتقويم • والتضاد في المشاعر يعتبر أحد الاشـكال التي يمكن أن تتخذها هذا الصراع لا أريد أن يفهم ما قلت أن الاسكيمو يخلقون في أطفالهم تناقض المشاعر في حين لا يفعل الآخرون ذلك ، والسبب هو أن الآخرين يفعلون أيضا مثل ذلك •

ويرجع ذلك الى أنه فى الحالات التى ترتبك فيها الحياة الاجتماعية فانها تتحول لتكون مصدر الخبرات كثيرة متناقضة ، وهذا أمر يحدث فى المجتمعات التى اتفق فيها بشكل عام على تعريف موحد للسلوك السوى ، كما أن هذا يحدث أيضا فى المجتمعات التى لم تتفق بعد على هذا التعريف ولكن بصورة أقوى • والاسكيمو يلجأون عـــادة الى الصراع حول المشاعر المتناقضة كأسلوب فى تعليم أطفالهم وتعويدهم الحيـــاة الاجتماعية ، اذ يقدمون للأطفال بواسطته عددا من الخبرات قد يقل أو يزيد ، ولو أنهم يفضلون الاكثار منها مراعين أن لا تكون مستمرة من السلوك الواعى ، كمــا أنهم يلجأون الى اسلوب التناقض فى المشاعر أيضا بهدفين ، أحدهما تعليـــمى والآخر للتنفيس عما بالنفس من مخاوف وازالتها • وللتوضيح نجـــد أن الخالة فى مباراة التوجيه بالأسئلة ثم تقصد اختبار أحاسيس ابنة أختها حيال أخيها وتستدرجها حتى تفصح عن الجانب السلبى من أحاسيسها فحسب ، وانما كانت تعبر أيضـــا عن بعض مشاعرها العدائية وما تضمره من جشع ، وذلك عن طريق المزاح ، بمعنى أن هذا الذى قالته الخالة كان فى حقيقته نوعا من التنفيس عما كان بنفسها تحللت بـه بعض الشىء من الضوابط القاسية المفروضة عليها بحكم القيم السائدة فى مجتمعها التى تقضى بالعطـاء والاقتسام • كما أن الخالة أيضا حرصت فى الوقت نفسه على أن تبين لنفسها وللآخرين أنها انسانة طيبة وأنها كانت « نمزح » و « تداعب » ولم تكن تقصد فعلا ما قالته لابنة أختها •

هذا وللمباريات فى الواقع دور هام فى استمرار وتوطيد العلاقات الشخصيـة بين الكبار مهما طال الزمن أو بعدت المسافات بينهم ، أما فيما يختص بالأطفـــال فانها تعتبر وسيلة مناسبة للغاية لتأهيلهم على تقبل الحياة الاجتماعية ، اذ من خلالها تقدم لهم المشاكل بصورة درامية سهلة الفهم ولكنها حية عاطفيـــا ، ثم يحثون الطفل على ايجاد الحلول بعد تهيئة جو جاد حازم يحس ازاءه الطفل بالأهمية البالغـــة لما يفعل ، وهم فى ذلك كما لو كانوا يؤكدون له أن اللعب بالنار عمل مأمون ، وفى الواقـع يظل الطفل آمنا ما دام اتبع الحل الأمثل الذى سموه للتمثيلية • أما المباريات التى يكون الهدف منها تعليم الأطفال دروسا صعبة معقدة فان اعدادها يستلزم عددا أكبر من المعلمين وفترات أطول من التدريب حتى يتم استيعاب تلك الدروس . فضلا عن ذلك أن المباريات عموما ترتب بحيث تساير حياة الاطفال اليومية الهادئة الخالية من التقلبات ولا تكون فى صورة محاضرات جامدة (فهذه عادة تكون شـــفوية قليلة الفائدة وعلى سبيل المثال ما قيمة أن تحاضر الاطفـــال عن موضوع الحوافز الضرورية لدعم القيم) ، كما ولا يجوز أن يرتبط موضوع المباراة ولو بشـــكل عام بأحداث تمجد سوء السلوك (خصوصا عندما يكون الطفل فيها فى موقف الاتهام) • وأخيرا فان الغاية من هذا كله ـ حسب ما يقولون هم أنفسهم ـ هى الترويح عن النفس ولتسلية المربين غالبا والتلاميذ أحيانا ، فالأمر كله أولا وأخيرا لا يعدو أن يكون الأمر تمثيلا •

وأخيرا هناك تحذيران ، فى الأول منهما ارجو أن لا يكون القارىء قد فهـــم مما قلت أن التأثير الناتج من المباريات التى سردتها متشابه فى جميع الاطفال ، لأن العكس هو الصحيح ، اذ بالرغم من التشابه فى ملامح المباريات فان كل طفل يمكن أن يخرج من أى منها بخبرات تختلف تماما عما يخرج به طفل آخر ، وذلك لعـــدة أسباب ، منها أن أى مباراة يمكن أن تحمل رسائل بالغة التعقد بل متناقضـــة فى بعض الأحيان ،كما يمكن تأديتها بواسطة لاعبين مختلفين كل يلعب بطريقته الخاصة

علاوة على ذلك ما قد يضيفه كل طفل من واقع خبراته السابقة المتعددة ، بمعنى أن الناتج النهائي لمدى اطمئنان الطفل وما يشعر به من خطر وأيضا ناتج ما لديه من خبرة في النجاح والفشل وكذلك العلاقة بين ما يراه مؤديا للنجاح وبين ما اكتسبه من مثل كل ذلك يمكن أن يختلف من طفل الى آخر • وحصيلة الأمر كله أن قدرة الأطفال على مجابهة المواقف في المباريات اعتمادا على ما بلغوه من مستوى خلقي في السلوك وعلى مدى ثقة كل منهم بنفسه في القدرة على المجابهة سوف يختلف من طفل الى آخر ، والأمر الذى قد لا يصدق هو أن ما ينتاب الانسان من حيرة وما يلم به من تناقض في المشاعر ومن مخاوف فيما يتعلق بقدرته على التحكم في عواطفه هو بعينه هو العوامل التى تخلق له هدفه ، سواء كان هذا الهدف خاصا بما يستطيعه أو بما سوف يفعله •

والتحذير الثاني هو أننى أرجو أن لا أكون قد أعطيت الانطباع بأننى أعتقد أن شحن القيم بالمعنى العاطفي لا يتحقق الا بأسلوب التمثيليات وحده ، اذ بالرغم من اعتقادى بأن الاسكيمو بلغوا في تطبيق هذا الاسلوب حد البراعة فانني ما زلت أعتقد أن أى شكل من أشكال الشحن العاطفي لا بد فيه من توفر عدة عوامل لاتقل عن ثلاثة :

أولها يتعلق بالمبادىء الأساسية ذات العلاقة بالطبيعة البشرية ، وكذلك في القيم التى تتحكم في العلاقات بين الأفراد ، ومن أمثلة القواعد والقيم التى يعتنقها الاسكيمو والتى لا تسهل فحسب وانما تحتم لجوء الكبار الى التمثيليات في تعاملهم مع الأطفال : أن تحدى الأطفال وتوجيه الشتائم لهم أمور غير مرغوبة وغير ضرورية ، وأن الكبار يتعرضون للمهانة اذا هم لم يتحلوا بضبط النفس عند تعاملهم مع الأطفال (يمكن الاطلاع على أمثلة عديدة أخرى في بريجز سنة ١٩٧٩ •

والعامل الثاني يتعلق بالهيكل الاجتماعي والسكاني ، وكذلك الناحية الاقتصادية بأوجهها المتعددة ، أى ما يتعلق منها بحجم الجماعة ونظام معيشتها وهيكل السلطة فيها . وعدد الأفراد المنوط بهم اقامة المجتمع وعلاقتهم بالأفراد الذين ستشكل منهم المجتمع وهكذا . وعلى سبيل المثال قد يشعر طفل ما بأنه معرض لخطر أقل ؟ ومن ثم يكون أكثر تقبلا للتعليم اذا عاملته خالته بقسوة تزيد عما يلقاه من أمه •

أما العامل الثالث فيتعلق بظروف البناء العاطفي وبخصائص العلاقات الشخصية بين أفراد المجتمع ، والمثال على ذلك أنه اذ أريد للتمثيلية أن تحقق المطلوب منها يكون من واجب اللاعبين أن يثقوا بأنفسهم وببعضهم البعض ، وأن يكون تصرف الجميع حميدا ، فمثلا لكى يمكن تقبل نكتة يجب أن يطمئن المستهدف بها الى أن ملقيها يكن نيات طيبة وأنه لايقصد مهاجمته كما يجب أن يطمئن ملقيها الى أنه قادر على السيطرة على المشاعر التى يمكن أن تستثار بسبب النكتة ، وأن يكون قادرا على التحكم في النكت حتى لا يتسبب في تدمير المستهدف بها اذا تحرج موقفه ، اذ بدون توفر نواحي الاطمئنان هذه يكون الفشل هو النهاية للتمثيلية •

هذا ولا يفوتنا أن نقرر أن توفر عناصر الطمأنينة على الوجه المذكور لا ينفي وجود عدم الطمأنينة وباقى أنواع الشكوك السابق ذكرها جنبا الى جنب مع الطمأنينة في وقت واحد •وأخيرا يجب أن يشعر الأطفال بانهم معرضون – على نحو ما – لارتكاب نواهى الحظر بما يتفق وسير المباراة حتى يكون لها معنى ، ومن ذلك أن يشار الأطفال المشتركون فيها بما يؤلمهم ، والا لن يستفيدوا شيئا منها • ولعلى قد أوضحت أن جوانب التكوين العاطفي في مجتمع الاسكيمو تنشأ غالبا عن طريق التمثيليات ، وانهم في الوقت نفسه قادرون على جعل هذه التفاعلات ممكنة .



ان الغاية من هذا المقال هى أن ننقل صورة للأوضاع التقليدية لتنشئة الطفل في قرية تقع على سفح جبال الأنديز ـ تتبع بوياكا ـ على مبعدة ساعات بالطريق البرى من بوجوتا ٠

وكان تعداد السكان فى هذه القرية خلال القرن الثامن عشر ثمانين ألفا من البيض والأخلاط والهنود والعبيد السود ، ولكن هذه القرية التى نسميها « ليناريس » لا يقطنها اليوم غير ألفى نسمة من السادة البيض ، والطبقة الوسطى الناشئة والطبقة الدنيا ، ونصف الطبقتين ٠ الوسطى والدنيا من الأخلاط المهجنين ٠

والزراعة هى أساس الاقتصاد فى ليناريس ، ولكنها تقوم على الطرق البدائية القديمة التى يقل فيها الانتاج وتتضاءل الغلة بسبب تفتيت المساحة الزراعية وتجريف الأرض المتوالى ٠ ويقضى الفلاحون بعض الوقت فى القرية وبعضه الآخر فى الاقليم حيث يعملون شهورا متصلة فى فلاحة الأرض ٠

وفى الماضى كانت كل أسرة من أسر الطبقة الدنيا تكون فريقا يشترك فيه الأب وزوجه وأولاده فى أى سن فى استغلاله تلك الرقعة الضئيلة من الأرض التى يملكها وتقوم عليها داره ، كما كانت الأسر الفقيرة تعمل فى أراضى الأغنياء ٠

الكاتبة : اليسيا دوسان دى ريشيل

أستاذة الثقافة والدراسات الانتروبولوجية بالمركز الأمريكى للاسكان والتخطيط فى اتحاد دول أمريكا وفى جامعة لوس أنديز فى بوجوتا · وقد قامت بدراسات عن السلالات والآثار فى كولومبيا واشتركت مع زوجها فى تاليف كتاب « شعب أريتاما » وكتاب « الطابع الثقافى لقرية ميستيزو الكلومبية » (١٩٦١) بخلاف عديد من المقالات · كما شاركت فى برنامج سوء التغذية والتنمية العقلية بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧١ ·

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

أما الآن فقد بدأت تنشئة الطفل تأخذ اتجاها آخر بعد أن أخذت كولومبيا بأسباب التحضر ، ومما يستدعى تنوير الأجيال القادمة أن نلم بتنشئة أطفال الطبقة الدنيا فى قرية من قرى الريف فى قلب بوياكا ·

التغذية

تعى الأمهات فى الطبقة الدنيا مشكلة سوء التغذية وعيا كاملا ، وعندما يتحدثون عن الحمل فانهم يذكرون آثار سوء التغذية ، ويدركون تماما كيف يتأثر الجنين بتغذية الأم ، وأنه بعد ستة أشهر من الحمل لا يتحمل الضعف ، فلا يستقر فى الرحم ويولد مبكرا فى الشهر السابع من الحمل ، فالجنين اذ يعانى الجوع ، تعوزه القدرة للبقاء فى الرحم تسعة أشهر كامله ، ويؤمنون بأن الطفل يدرك متاعب أمه الاقتصادية ، ويعلم أنه يواجه حياة شاقة بعد ولادته ، وخاصة من ناحية التغذية ، ويعنى ادراك الجنين لهذه الأوضاع أيضا أنه يأبى أن يولد بعد أن يتم تسعة أشهر ، وتسود لديهم فكرة أن عسر الولادة مرده الى هذا السبب · وعدا ذلك فان عسر الولادة ناجم عن نقص التغذية وضعف الأم ·

وما أن يولد الطفل حتى يصرخ باكيا ، وهو ما يعنى أنه يطلب الغذاء ٠

وفى المستشفى المحلى حيث تلد الأمهات يتغذى الطفل خلال الثلاثة الأيام الأولى عن طريق « البزازة » ، وفى اليوم الرابع تبدأ الام فى ارضاعه ، على أن يكون ثدياها مليئين باللبن فى اليوم الخامس ، والرضاعة الزام مقرر اذ يرى الأمهات أنه ما من طفل هو أجمل ممن يرضع لبن أمه ، كما أنهن يرين ان ارضاع الأم وليدها أجدى لهم ما داموا فقراء وما دام لبن البقر أو أى بديل آخر يثقل ميزانيه الأسرة الضئيلة ٠ ومن الامهات الصغيرات من يرضعن أطفالهن عن طريق البزازة ، وان كان ذلك اتجاها جديدا ، لا محيص عنه ما دام النساء قد اتجهن الى العمل بعيدا عن البيت ، وان كان لهذه الظاهرة نتائجها فاننا لن نطرقها ما دمنا نقتصر فى موضوعنا هذا على الطريقة القديمة لتنشئة الطفل ٠

ولتغذية الطفل ترفعه أمه ليلقم حلمة الثدى بفمه ، سعيدة بذلك ، وتكون رفيقة به ، وهى طوع رغبته للرضاع ليلا أو نهارا ، وليس للدمى أو اللعب أو أى بديل آخر نفع فى الهاء الطفل الرضيع او راحته ، وهن لا يلجأن اليها ، فصراخ الطفل دليل على الجوع لا غير، فاذا شبع وكانت لفافته جافة استراح وهدأ ، حتى اذا بلغ الشهر الثامن أو التاسع من عمره لم يعد فى حاجة الى عون أمه عند الرضاع ، وتستطيع الأم وهى ترضعه أن تخيط أو تغزل ٠وبعد عامه الأول يرضع وهو قابع فى مواجهه أمه حين يمتد بها الجلوس فوق مقعدها الوطىء أمام الموقد فى المطبخ ٠

وتستمر فترة الرضاع عامين ونصفا أو ثلاثة أعوام ، فاذا حملت الأم قبل ذلك كان فطامه حالا ، حيث يغدو لبن الأم سيئا كما يعتقدون ، ولمنعه من الرضاع تضع الأم فوق حلمة الثدى مادة دهنية أو حمضية حتى يشعر بالغثيان ويمتنع عن الاقتراب من الثدى ٠ ومما تجدر ملاحظته أن الأم لا تأبى ارضاع طفلها بقدر ما تود أن تجعل الرضاعة كريهة لديه ، فهذا الشعور بالغثيان لا يكون من أجل الفطام فحسب وانما لأنه فيما بعد يغدو صورة من صور التعليم عند التنشئة ، ومما يقال أن الطفل يصعب فطامه عند ما يكبر ، فاذا جاع قبل طعاما آخر بعد أن يضنى من البكاء ٠

ومع ذلك فان الطفل فى شهره الخامس يتناول ملء ملعقة من الخضار المهروس ، فاذا بلغ شهره العاشر أصبح قادرا على تناول أطعمة غليظة كالأرز والخبز واللحوم ، وتناوله الأم هذه الأطعمة فى الوقت والمكان اللذين تجتمع فيهما الأسرة ثلاث مرات فى اليوم حول الطعام ، ولا تتحدث الأم الى طفلها حين تناوله الطعام ، ولكنها تضع الطعام فى فمه ، وبعد بضعة شهور تناوله اياه فى يده ، من غير أن تبدى أى اهتمام بذلك ، ولا ترى الأمهات ضرورة لتعليم أطفالهن كيف يأكلون ، فحينما يبلغ الشهر العاشر من عمره تجلسه على الارض وأمامه صحفة الطعام وتضع الملعقة فى يده ثم تتركه ليأكل كيف يشاء دون عون ، فاذا بلغ الشهر الخامس عشر فانه يأكل دون أن يريق شيئا على الأرض ٠ وحين يبدأ الصغير عامه الثالث فانه يعبر عن غضبه بقلب صحفة طعامه أو القائه للدواجن ، وهو ما يبدو قلة أدب يعاقب عليه بحرمانه من الطعام طيلة اليوم ٠

وفى مستهل صباه يبدأ فى مشاركة الأسرة طعامها ولا يكون له طعـــام خاص ، ينال الأب وأبناؤه أحسن الطعام ، وغالبا تتكون الوجبة من الكربوهيدرات ولا تحوى غير القليل من الفيتامينات والبروتين ، وموعد الافطار هو السابعة صباحا ، ويتكون من المخللات والقهوة باللبن والخبز ، أما الغداء ففى الحادية عشرة ونصف ساعة ظهـــرا ، ويتكون من حساء الدقيق أو الذرة والأرز والبطاطس والماء المحلى بالسكر ، وفيما بـــين الثالثة والرابعة بعد الظهر يتناول الأطفال ما تبقى من طعـــام الغداء ، فاذا لم يكونوا قد ناموا بعد عندما تحل السادسة مساء تناولوا عشاءهم طاسا كبيرا من الحساء .

ومما يسبب الضرر للأطفال ان يأكلوا الحبوب أو الذرة قبل أن تطهى ، ويتناول الأطفال القليل من شراب الذرة أو البيرة ، ولا يسمح لهم بأن يسألوا جيرانهم أو أقاربهم طعاما ، أو يسرقوه .

الكســـاء والنظـــافـــة

يقوم الأب بكسوة أبنائه دليلا على التزامه بما لهم من حق عليه ، فاذا لم تكن الأم زوجة ضاع التزامه نحو طفله ، فلا يمده بمثل هذه الأشياء .

وما أن يولد الطفل فى المستشفى حتى يغسل بماء دافىء ويلف بقطعة من القماش حول وسطه ، وحفاظ من قطعة قماش مثلثة الشكل ، وصديرية من القطن ، وجاكت قصير ، وجوارب من الصوف . ولما كانوا يرون أنه يجب أن يبقى ساكنا لا يتحرك فانه يرقد مفتوح الساقين ويداه فوق صدره ، ويلف جيدا بشال فلا يتحرك فيه غير رأسه ، وبعد ستة أسابيع يرتخى الشال حوله قليلا ، وبعد ثلاثة شهور . يرتخى الشال تماما لتتحرك أطرافه حـــرة ، وفى الشهر الخامس يلقى به بعيدا ، وحينئذ يلبسون الولد سروالا والبنت جونلة ، وتوضع فى أقدامهم أحذية جلدية .

والفكرة السائدة أن جسم الطفل يجب أن يغطى تماما ، وليس لغير أمه أن تراه عريانا ، ومنذ البـــداية يكون على الأم أن تنفذ الى مشـــاعر وليدها ، لتعرف ايماءاته ومحاذيره . وتغرس فيه الاحساس بالعيب من أعضائه التناسلية ، فاذا رآها انسان ما قالت له : « هذا عيب ، غط نفسك » .

والأم هى التى تقوم بنظافة الطفل ، ونظافة الأطفال جميعا مردها اليها ، الا أنهم يبدون قذرين لأنهـــم لا يغيرون ملابسهم ولا يستحمون كثيرا ، والمفروض أن يستحم الرضيع كل ثلاثة أيام فى الشهور الثلاثة الأولى ولكنه لا يستحم فى الواقع غير مـــرة كل أسبوع ، وتقوم الأم بنفسها بتدفئة الماء على نار من أعشاب جافة حتى لا يصـــاب الطفل بالبرد ، تملأ بها حوضا مجوفا من الخشب تغمر فيه الطفل ، ويتم هذا كله فى فناء المنزل وتحت أشعة الشمس ، والعادة أن تختار الأم صبح الأيام المشمسة لاستحمام الأطفال ، وتقوم بذلك الرضيع دلكا رقيقا وهى تغسله بالماء والصابون ، ومما يقـــال أن الأطفال يحبون الاستحمام .

وتغسل الأيدى كل يوم ، ولكن غسل العينين والأذنين لا يتم بانتظام ، وعند تغيير حفاظ الرضيع تنظف أعضاؤه بخرقة مبللة .

وفى مرحلة الاتساخ عندما يبدأ الرضيع حبوه فانه يحبو على الأرض نصف عار تقريبا دون سراويل ، وعندما يتشبث الطفل بعريه كما يحدث فيما بعد ، فأن هذا يعد عيبا لا يشجع عليه .

وعند بداية السنة الأولى من عمره يبدو أكثر نظافة ، ويزداد الاهتمام بملابسه ، ما دام يرتد الى المكانة التى تحظى بها الأسرة .

وتثير عمليات التبرز والتبول القرف عند الأم والأسرة ، ولا يصح الاشارة اليها خارج دائرة الاسرة ، ويصحح هذا القرف مما يلفظه الجسم سلوك الطفل عندما يأكل أو يلمس الاشياء ، وسرعان ما يتعلم من الاشارة الى ما يلفظه الجسم الاقلاع عما يشين من صريح اللفظ .

وتقول الأمهات أنهن لا يعلمن أطفالهن الكلام ، ولكنهم بعد ثمانية عشر شهرا ينطقون كلمة « بابا » وكلمة « ماما » وبعض الكلمات التى تعنى التبرز أو التبول ، ولهذا فانهم فى هذه المرحلة يطلبون الى الأم أن تصحبهم الى الفناء أو أى مكان آخر حتى لا يراهم أحد وهم يتبرزون .

ترتيبات النوم

يكون للطفل مهده حال مولده ، وهو عبارة عن سله بيضاويه تنسج من ألياف خشنة وحشية من الصوف فوقها وسادة ، ويدثر بغطاء لا يرفع عنه ، ويبقى طوال الليل وأكثر النهار فى تلك السلة فى غرفة النوم . يبقى الطفل عادة فى أرديته لا يغيرها الا عند ما يوضع فى مهده ليلا حيث لا جلبة ولا ضوضاء ، فاذا طعم الطفل فان مهده يبقى قريبا من سرير الأم ، تتغنى له وتهدهده وتؤرجحه حتى ينام .

ويبقى الطفل فى المهد حتى يتم ستة أشهر ، ينقل بعدها الى شبكة تعلق بين أنشوطتين فى غرفة النوم حتى يكون الطفل قريبا من مخدع أمه لبتيسر لها ارضاعه أثناء الليل ، فاذا رغبت عن نقله اليها لارضاعه فانها تؤرجحه حتى ينام ، وفيما بين شهره السابع وشهره الثامن يوضع داخل سياج من الخشب يمضى فيه معظم نهاره وينقل به الى ساحة الدار أو فنائها ، ليكون فى ذلك وقاء له من التسلل خارجها حيث يكون قد بدأ يحبو ، وعلى هذا السياج يستند عندما يحاول الوقوف ويتعلم كيف يمشى دون عون أو توجيه . فاذابلغ عامين نام الى جوار أمه فى مخدعها ، ما دام لم يعد يبلل الفراش أثناء الليل .

وتنام الأسرة جميعا فى غرفة واحدة وان كان فى الدار من الغرف ما يصلح للنوم .

أما وقد تناولنا علاقة الطفل بأمه فقد آن لنا أن نعرض لصلته بالأب • ففي الأسبوع الأول من مولد الطفل يكون على الأب الزوج أن يلزم البيت بعد أن يجاز من عمله ، ويبقى مع الأم ومع قريباتها من النسوة اللواتي جئن لمساعدتها وعليه أن يقوم بمهام الأعمال اليومية ، فيعد الطعام ويقوم على نظافة الصغار ورعايتهم •

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى يقوم الأب جاهدا برعاية الوليد اذا غابت الأم بعض الوقت ، أو عندما تكون مشغولة بأعمال الدار ، فيناغيه ، أو يسليه بصوت جرس صغير ، وأحيانا يداعبه ، الا أن دوره في رعايته ليس كبيرا ، فلا يقوم باستحمامه ، ولا يغير له ملابسه أو حفاظه ، ولا يهتم براحته اذا بكى ليلا • ولا يعد اهتمامه الطارئ به واجبا عليه ، ولا يقوم بذلك الا من أجل الأم ، فهي وحدها المسئولة عن مثل هذه الأشياء •

ومع هذا فما أن يبلغ الطفل السادسة من عمره حتى يكون للأب من الولاية عليه وتنشئته أكثر مما للأم •

واذا كان الأب في بيته فان على الأم والأولاد أن يقوموا بخدمته ويلتزم الأولاد بالسلوك الحميدة خوفا من العقاب •

ويرى الأولاد في أبيهم صورة للقوة والسمو ، أما الأم فهي بالطبيعة سهلة لطيفة ، فاذا أرادت أن تمارس سلطتها عليهم فانها تستند الى سلطان الأب ، واذا لم يتأت لها ذلك فقدت الكثير من مكانتها •

ومن المألوف أن تصحب الأم صغيرها أينما تذهب ، ولكنها تضطر أحيانا الى تركه بالبيت ، وعند ذلك يحل الأخوة والأخوات محل الأم • فالأطفال في سن السابعة قادرون على حمل الرضيع والتحدث اليه واللعب معه ببعض أدوات اللعب ، ولكنهم لايستطيعون أن يغيروا له حفاظه أو يقوموا باستحمامه •

وقد يقدمون له أحيانا بزازته ، وهي عادة قد بدأت تتأصل — كما أشرنا من قبل — بعد أن لجأ الأمهات الى الخدمة في البيوت القريبة بعد أن كن يساعدن الأزواج في الزراعة من قبل •

وعندما يبدأ الصغار من الأخوة والأخوات في رعاية الرضيع فانهم في البداية وللمرات القليلة الأولى يبدون كثيرا من الرعاية والصبر ، فاذا طال بهم الوقت زايلهم الحنان وتركوا الرضيع لصراخه دون طعام •

العقاب والثواب

ومن المتوقع أن يتقبل الأطفال القواعد التى يضعها لهم آباؤهم . فإذا لم يلقوا اليها بالا بعد تسعة أشهر فان الآباء يبدأون بتكديرهم ثم يزجرونهم ويضربونهم على مؤخرتهم . فيتعكر مزاجهم ويبولوا على أنفسهم وتنتابهم الأحلام المزعجة ليلا ، ويقال ان شدة العقاب تعود الى نشأة الأم ، ويبدو أن النسوة الفقيرات أشد قسوة فى عقابهن لأطفالهن .

ويشتد الاتجاه نحو ضرورة تجنب العقاب البدنى ، فان شدته تحول الطفل الى شخص « قليل الحياء » ، والطريق الأمثل لتنشئة الطفل تنشئة طيبة أن يكتفى بالنظرة ردعا له ، وقد تلجأ الامهات الى النظرة المخيفة التى تشيع الرعب فى الصغار ، ومنهن من يعاقبن الأطفال بتخويفهم بالحبس فى غرف مظلمة ، وهو نوع من العقاب يثير الذعر ، وقد يستمر ذلك حتى يبلغ الطفل سن الثالثة . ومن الآباء والأمهات من يغرس فى الطفل الخوف والهلع من الشحاذين عندما يخبرونهم بأنهم سيأكلونهم أو يحملونهم بعيدا فى سلالهم .

وكثيرا ما تكون الاثابة نظرات من الأعزاز وابتسامة راضية من الآباء والاقارب ، وقد تكون معاملة خاصة من قبيل التشجيع ، فى صورة قطعة من الحلوى أو الفاكهة ، أو قطعة من الملابس ، وأحيانا تكون لعبة صغيرة . ومن ألوان المثوبة والتشجيع أن تصحب الأسرة الطفل الى الحفلات حيث يطعم ويتناول الحلوى ويرتشف من بعض المشروبات ، وهذا ما يعدها الطفل نوعا من المكافأة .

ومن المقرر أن لا يكون سلوك الطفل موضع ثناء أو تعليق ، وأن لا يكون محورا للاهتمام أو التدليل .

الطفل فى الأسرة وفى المجتمع

ومما يوجب الرعاية والاهتمام أن يعمد الطفل فى الكنيسة الكاثوليكية بعد أسبوع من ولادته حتى يتجنب الكفر والضلال ، وليبدأ سبيل الخلاص . وفى الوقت نفسه ، وبغض النظر عن انضوائه تحت ظل المجتمع الكاثوليكى ، فانها مناسبة لحفل دينى له كيانه الاجتماعى ، حيث يحتشد الأهل والأقارب والأصدقاء حول هذا الطفل الجديد للأسرة . ويختار الأبوان زوجين من غير الأسرة ليكونا عرابين له ، ويختارون له اسمه ، ويلبسونه الثياب الجديدة التى يعدونها لحفله .

وبعد خمسة عشر يوما من مولده تحمله الأم على ذراعيها وتغطيه بعباءته لزيارة جديه وأعمامه وعماته وأبناء عمومته وخئولته ، وهناك يكون الطفل موضع اعجاب الجميع من الصبية والأطفال على السواء ، فيأخذون فى مداعبته وتوجيه بعض الكلمات القليلة اليه ، ويلقى الطفل مثل هذه اللقاءات حيث هو فى داره غالبا وبين الحين والآخر فى

المتاجر . وعندما يبلغ شهره الرابع تأخذه الأم بين يديها وقد ضمته الى صدرها وألقت عنه عباءته لتخرج به الى الشارع .

كما تصحبه وهو مازال صغيرا فى لقائها بالجماهير والمواكب وذهابها الى المتاجر والى سوق القرية أو أى منتجع آخر ، والى الحقل أحيانا . حيث تحمله حينذاك على ظهرها فى شال أسود ، وهى الطريقة التى تحمله بها حين تعمل فى الحقل .

الا أن هذا الالتقاء بمثل تلك الجماعات يتوقف عندما يبدأ حبوه ، اذ يصبح أثقل وزنا من أن تحمله أمه ، فتتركه فى رعاية الآخرين عندما تكون خارج الدار .

وعندما يبدأ المشى تصحبه الأم مرة أخرى فى القرية أو الى الحقل ، وحينذاك يتعرف الطفل على أقربائه اللاصقين ، ويتردد عليهم وحده عندما تتركه الأم عندهم فى الصباح ، وتعود به فى المساء ، وهكذا يقضى الطفل أكثر أيام الأسبوع بين أقاربه، حيث يحظى بالتقدير الواجب كزائر ويكون موضع الرعاية ولا يواجه أى عقاب .

وحيث ينشأ الصغار على ذلك تزداد رغبتهم فى زيارة أقاربهم فيهرعون اليهم بعد الحين والآخر ، حتى اذا شبوا غدوا أكثر ميلا الى مساعدة أعمامهم وعماتهم فى حقولهم .

وما أن يصبح الطفل قادرا على المشى حتى يسمح له بالخروج وحده الى الشارع ليبقى فيه بضع ساعات ، وفى عامه الثانى تكون له جماعته التى يلعب معها قريبا من بيته ، ممن تتراوح أعمارهم بين عامين وخمسة أعوام ، حيث يقضون أوقاتهم فى اللعب بالطين وأكوام الرمل والأحجار وقطف الازهار وأوراق الشجر ، وقلما تكون لديهم لعبة .

ولا يهتم الكبار بجلب شىء فيه مسلاة للطفل فى الدار ، ولا يعنون بشراء اللعب ، وان حفلت الدار بأشياء أخرى يلعبون بها كالسلال والأوانى الخزفية والدمى وأغطية الزجاجات .

ويحمل الصبية الكبار مسئولية رعاية الأطفال الصغار ، ويساعدونهم على الوقوف اذا وقعوا ليعودوا الى ألعابهم من جديد ، ويثور غضب هؤلاء الصغار اذا ما حاول البعض أن ينزع من أيديهم مايمسكون به لعبة كان أو قطعة من الحلوى . وترى مجاميعهم تلعب طوال اليوم فى الشوارع ، ولكن لا يسمح لهم بأن يبتعدوا عن الدور أو يعبروا الشارع الى الجانب الآخر . كما أنهم لا يلعبون فى دور الأطفال الآخرين ، وبين الفينة والفينة تطل عليهم الأم من باب لترقب الصغار . ويقال أنه لا يقع لهم حادث وهم يلعبون فى الشارع .

وحين يتصل الأطفال بأناس آخرين فانهم يتعلمون كيف يخاطبونهم تبعا للسن والجنس والمكانة الاجتماعية وكيف يكون سلوكهم أمامهم ، ويكونون على أكمل صورة من الأدب حيال الكبار من أقاربهم وكذلك حيال الآخرين من ذوى الحيثية . فاذا كان

لهم أن يقابلوا الناس خارج دورهم فانهم يضعون في اعتبارهم أن يكونوا في أحسن ثيابهم وأتم نظافتهم .

سمات الولد والبنت

يعامل الأطفال من الجنسين على سواء حتى سن الثانية ، وبعدها يكون على البنت ان تقلد أمها وأن تساعدها ، وكذلك يصنع الولد مع أبيه .

وتتعلم البنت بوصفها امرأة ان مكانتها أدنى ، وعليها أن تكون مطيعة وفي عون الآخرين ، كما تكون وديعة وقادرة على ضبط النفس . أما الولد فيتعلم أن على المرأة أن تخدمه وتوقره ، ويكون على صورة أبيه ، فان له في بعض الاحيان أن يثور وأن يبرز غضبه .

الا أن تنشئة الولد والبنت معا تقوم على الطاعة ، وغالبا يكون « الأمر » هو الكلمة المسموعة ، وعلى الأطفال أن يقوموا بما يؤمرون به في التو واللحظة ، وأن ينفذوا كل أمر يلقى اليهم .

ولا ينتظر منهم الالتزام بالأصالة ولا يجازون بها . ولا يتهاون الكبار مع الاطفال ولا يتسامحون معهم في أى خطأ مهما كانوا صغارا ، وعليهم أن يتصرفوا كما لو كانوا كبارا وإن كانوا صغارا .

وفي سن الخامسة يكون الأولاد والبنات قادرين على عمل مأثور . فالبنات في ألعابهن يطهون ، ويعجن ، ويلعبن بالعرائس ويغزلن ، أو يخطن . ولا يزالون أية ألعاب أخرى ، والأولاد يلعبون ببناء البيوت من الأحجار والطوب ، أو يغرسون البذور ، وقد يتظاهرون بأنهم سكارى ، أو يقلدون الشرطي أو السائق . أما الكرة فان الأولاد والبنات يلعبونها معا ويمشون معا متشابكي الأيدي . وفي هذه السن تساعد البنت أمها ، فتقشر البطاطس وتغسل ملابس الأسرة وتسقي الزرع ، وهي المسئولة عن العناية بالدواجن ، وتستطيع أن تسوى سريرها وسرير أخيها ، كما تغسل ملابسها الداخلية وكذلك ملابس أخيها ، وتكنس غرفة النوم .

وفي هذا الوقت تكون قادرة على خدمة الإغنام والعجول ، وعليها أن تحمل طعام الغداء لأبيها وأخوتها في الحقل ، فاذا كان لها أخوة وأخوات صغار فان عليها أن تلاعبهم وترعاهم .

وعند الخامسة يشارك الولد في أعمال المزرعة ويساعد أباه في البذر والحصاد ويرعى الماشية .

ويقوم الكبار بتعليم أطفالهم كيف يقومون بعملهم ، ويصححون لهم ما يقعون فيه من اخطاء ، أما الأم فانها قريبة دائما من ابنتها حين تعمل ، ويرشد الأب ابنه الى ما يجب

أن يقوم به مرة واحدة ، ثم يتركه ليعود اليه بعد فترة ليعرف كيف كان عمله، فالابن بخلاف الابنة يتمتع فى عمله ببعض الاستقلال ٠

أما وقد بينا مراحل تعليم الذكور والاناث فان هؤلاء الصغار جميعا يعملون على أن يكونوا على قدر من التقدم يتكافأ مع نظرائهم فى مثل سنهم ، ومنذ بداية الخامسة من أعمارهم يقومون بتربية بعض الأغنام والدواجن ليتوفر لهم بعض المال لأنفسهم ، ويمنحون أجرا عن بعض ما يقومون به من أعمال ، حتى تتكون لديهم عادة التدبير ٠

وبغض النظر عن رغبة الآباء فى تنشئة أبنائهم تنشئة دينية كاثوليكية طيبة فانهم يغرسون فيهم بعض الخصال الحميدة كالطاعة والمثابرة والانقياد والاحساس بالمسئولية تجاه الأسرة ، ولكنهم لا يشجعونهم على التلقائية والمبادرة أو أى اتجاه عدوانى، ومع غياب السلطة ، كالشرطة مثلا ، فانهم يتعلمون كيف يوقرون آراء رجال الدين ، ولا يقربون ما يسيء كالنميمة وحسد الجيران ٠

بوادر التغير الثقافى فى القرية

خلف القرن العشرون قرية « لينارس » بعيدا الى الوراء ، وقد تداعت وتهدمت دورها التى خلفها الاستعمار الاسبانى ، هذا فى الوقت الذى أخذ فيه الاقليم كغيره من الأقاليم الأخرى طريقه الى التحضر ، وقد أصبحت « بوجوتا » مدينة ضخمة تضم خمسة ملايين نسمة ٠

وقد بدأ أهل بوجوتا وغيرها من المدن يدركون بهجة الريف ، وراجت ظاهرة السياحة والرغبة فى معرفة تلك البيئة ، فجددت الآثار الباقية من العهد الاستعمارى ، وأقيمت الفنادق والخدمات الأخرى للزوار ٠ وأكثر زوار القرية هم من الطبقة الدنيا والوسطى ، ممن تتشابه جذورهم الثقافية والاجتماعية بما لأهل لينارس ٠ ولكنهم يشدون الرحال اليها من المدينة فى سيارات وقد حملوا الراديو الترانزستور وآلات التصوير وقد ارتدوا من الملابس ما تمتلىء به حوانيت الموضات الجديدة ، ثم ان سلوكهم وعاداتهم غير تلك التى فى لينارس ٠

وهذا النمط للسائح هو الدليل البارز على ما يحرزه النازح من أبناء القرى الى المدن فى كولومبيا من نجاح ، فمن الواضح أنه يبدو فى وضع اقتصادى أفضل حيث ينفق فى الفنادق والحوانيت والحانات مما لا يتاح لأبناء القرية ، وحتى هؤلاء الذين هجروا لينارس الى المدينة يبدون حين يزورونها فى عطلة آخر الأسبوع كهذا السائح ، مما يضفى عليهم مكانة أسمى ، وفضلا عن سياح العطلات الاسبوعية هناك من يقصدها من أماكن أخرى ، فيقيم فيها دارا للاستجمام خلال العطلات ، ويثير مسلكهم ومعاملتهم لأبنائهم دهشة القرويين ٠

وقد فتحت السياحة أبوابا عديدة للعمل أمام الطبقة الدنيا تعمل فى البناء،

كما تعمل الأمهات الصغيرات في الفنادق والحانات والحوانيت خلال عطلة الأسبوع ؛ ومنهن من يعملن خادمات كل الوقت أو بعض الوقت .

ويعمد زوار لينارس الى تشغيل الفقراء من أهلها في خدمة الدور التي يملكونها فيها أو لرعايتها وحراستها . وتحاول ربة البيت حينذاك أن تغير من طريقة الخدم في رعاية الأطفال وتنشئتهم باتباع الوسائل الصحية ، وهجر عاداتهم القديمة في ارتداء الملابس وفي الأكل ، وفي أماكن النوم وفي معاملة الطفل بوجه عام . وعادة تصحب الخادم أطفالها الصغار أثناء عملها في خدمة هؤلاء القادمين يشاركونها في العمل ، ويقوم هؤلاء الصغار بجمع الأوراق وسقي الزرع والكنس في دور تختلف تماما عن دورهم التي يقطنونها ، من وضع الغرف والأثاث والترتيب العام ، وهو ما يعيه الأطفال وعيا عميقا ، كما يعتادون الخدمة المنزلية في أمثال تلك الدور ، ويبدو لديهم أنه عالم مريح مرفه مليء بالأدوات الكهربائية من التلفزيون الى الأثاث واللعب التي لم يروها من قبل ، فضلا عما يدركونه من اختلاف بين حياة هذه الأسرة القادمة ودور كل من أفرادها ، وما عرفوه من حياتهم الاجتماعية في البيئة التي نشأوا فيها .

أما هؤلاء الأطفال الذين يعملون في الحوانيت والحانات من أبناء لينارس فانهم يقومون بتسلم الثمن أو فتح زجاجات الشراب ، وهو جانب آخر من أمزجة السائحين التي يتعرضون لها ويتعاملون معها وان لم يرضوا عنها .

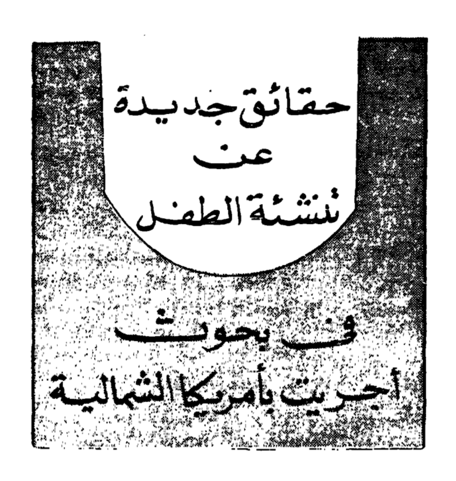
وقد أصبح من النادر أن يصحب الصبية آباءهم للعمل في الحقول ، بعد أن عمت ظاهرة النزوح من الريف ، حيث يعمل الآباء في صناعات التعمير ، وفي بعض الأحايين يتعلم الأبناء صناعة الآباء .

ويعمل الصبية من الفقراء في ارشاد السياح الى معالم القرية ، ومنهم من يبيعهم الحلي والتحف الصغيرة ، ويبدي هؤلاء الصبية رغبتهم في النزوح عن القرية ، وكثيرا ما يتوقون الى اداء الخدمة العسكرية حتى يتمكنوا من هجر القرية ، ليبدأوا حياتهم في مكان آخر . أما أبناء الأغنياء فانهم يؤمون المدارس أملا في وظيفة عامة أو العمل في مؤسسة خاصة بالقرية ، ولا يدور في خلدهم أن يعملوا في ميدان الزراعة ، فاذا فشلوا في دراستهم فضلوا العمل بنائين أو نجارين أو كهربائيين

وأما الآن ، ومكانة لينارس السياحية تزداد أهمية ، فان هناك احتمالا بأن يبتاع مستثمرون غرباء ما يعد الآن أرضا زراعية ، ويبلغ متوسط عمر عمال الزراعة الآن حوالي ستين عاما ، مما يؤدي استخدام الماكينات الحديثة في زراعة المساحات الزراعية الواسعة ، وان كان ذلك احتمالا ضئيلا ما دامت الأدوات الزراعية القديمة هي السائدة ، ومادام جمال الأقليم وروعته هو معيار قيمته الاقتصادية ، مما يحتل معه المكانة الأولى لأهل لينارس .

وسيرحل أكثر الشباب عنها الى المدن حيث يعمل الرجال فى الأعمال التى لا تحتاج الى مهارة فى صناعات التعمير ، فى حين يتحول الآخرون الى باعة جائلين ، أما الفتيات اللواتى يعملن فى خدمة المنازل فسيرحلن الى المدن المجاورة ، أما المتعلمات منهن فسيعملن بائعات أو معلمات فى المرحلة الأولى فى مدن أخرى قريبة أو فى بوجوتا نفسها ٠

والخلاصة أن تنشئة الاطفال وما كان يحكمهم من قيم قديمة تتحول تحت الثقافة الطاغية للسياحة ، مما يؤدى الى اختلاف شخصية الجيل القادم عما هى عليــه الآن ، هذا وقد أجتاحت المدينة حياة القرية ، وبكل مالها من تأثير وما فيها من جاذبية حملت الناس الى غزو المدينة بحثا عن حياة أفضل ٠ ومازال السياح من كولومبيا يتوافدون على لينارس للاستمتاع بمعالمها القديمة حيث كان السلام والهدوء وتوقير الانسان قائما ، لتطغى عليها اليوم حياة صاخبة مشوشة من تلك التى تسود المدن ٠



بدأ في خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة اهتمام بالغ وبحوث تجريبية حول سيكلوجية الطفولة في أمريكا الشمالية ، أتاحت لنا عددا من الدراسات المتكاملة عن الطفولة ، فضلا عن عدد من المحاولات في دراسة نمو الطفل (بور نشتين وكيسين ١٩٧٩ ، ستون ، سمث ، مرفي ١٩٧٢) ٠

وتلقى هذه الدراسات الضوء على دراسة سيكلوجية الطفولة مما يتطلب مزيدا من البحث العميق لتوسيع آفاق المعرفة فيما يتعلق بالحياة الانسانية ٠ حيث تؤدى القراءة الواسعة لكل الكتابات المعاصرة عن الجوانب العديدة للطفولة (التقاط اللغة ونطقها ، وعمليات الادراك ، وتوجيه السلوك وتقويمه ، والتفاعل الاجتماعى ، وهذا قليل من كثير) الى الاحساس بأن هذه الكتابات قد قلبت المعايير القديمة للطفولة رأسا على عقب ٠ ولم تعد الصورة الغامضة المشوشة لعالم الطفولة التى كانت أساسا للبحث فى العقدين الخامس والسادس ، مما يتفق وما توصلت اليه الدراسات الأمريكية المعاصرة لصورة الطفولة ٠

ولقد جد تطور هام خلال السنوات الخمس الماضية بعد دراسات لقدرات الطفل وسلوكياته وفقا لرؤيا جديدة ونمط مختلف لأسلوب العمل ، عندما تحول الاهتمام

الكاتبة : أدرييت هاريس

استاذة مساعدة بكلية الآداب والعلوم بجامعة رتجرز بنيويورك ، من أصل كندى . وتعد حجة فى تنشئة الطفل وثقافة الطفولة

المترجم : عطيات محمود جاد

مديرة عامة ومستشارة التعليم التجارى بوزارة التعليم سابقا . ألفت عددا من الكتب فى الاقتصاد والتكامل الاقتصادى العربى وشئون المرأة

الى الأبعاد التى تربط بين الطفل والقائمين على رعايته (كلوز وكينل ١٩٧٦ ، لويس وروزنبلوم ١٩٧٧) .

وقد نجم عن ذلك وصف شامل للمهارات الاجتماعية وما تقتضيه الطفولة من حاجات خلال الشهور الأولى من الحياة ، ويكشف لنا هذا العرض عن قصورنا فى ادراك كافة أبعاد الطفولة اذا ما كانت الدراسة مقصورة على الصور الجانبية لوظائف الطفل الفرد ولم تخضع للخطوات القمينة بمتابعتها لدى طفل يعيش فى مجتمع معقد . كما تبرز دراسات بل (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) وسترن (١٩٧٤) ولويس (١٩٧٢) وغيرهم (لويس وفريدل ١٩٧٢) للأهمية البالغة للاحاطة بحياة الطفل وقدرته على التفاعل .

وفى هذا المقال نشرح ما تم الكشف عنه فى هذين الجانبين من جوانب علم النفس فى أمريكا الشمالية ، بجانب العرض الوافى لنمو الحس والادراك واللغة لدى الطفل . هذا الى جانب العرض الوافى لرعاية الطفل ، وكيف يتفاعل معه من يرعاه حين يكشف عن نوازع الحب والألفة والقدرة على التفاعل لدى الطفل . هذا فضلا عما يتناوله المقال من الأعمال الجارية فى أمريكا الشمالية فى ميدان علم النفس وما لرعاية الطفل من أثر فى نموه ، وذلك بعد أن جرفت المجتمعات الصناعية المرأة الى العمل والانتاج وأصبح

للرعاية البديلة مكانها من الأهمية ، مما يتعين معه دراســة الأنماط المختلفــة للرعاية البديلة (دور الحضانة ، رعاية فى البيت ، رعاية مربية الأطفال .

قدرات الطفل

لقد كان من المتعارف عليه منذ خمس وعشرين ســـنة فيما كان من دراســـات للطفولة أن سلوك الطفل الوليد هو عبارة عن ردود أفعال عكسية مشوشة وغير منظمة ولا تكشف عن شيء ، وتعتبر ملاحظات دولف النواة الأولى للكشف عن سلوك الطفل وأفعاله المبكرة بشكل علمى منظم . وقد أشار الى أن الطفل الوليد يتميز بصورة سلوكية ومعنوية تخضع لقواعد مقررة عن الاحتمالات والمداخـــل النفســية ، كالنوم العميق ، والنوم الهادىء ، والنوم القلق ، والفزع ، ورد الفعل الحركى ، ورد الفعل الثابت .

ولا يقتصر الأمر على هذه الفروق الفردية فى تصنيف الأطفــال ووصف حالاتهم ، كقابليتهم للاثارة والانفعال ، وفاعلية الجهاز العصبى (برنز ١٩٦٥ ، جروســـمان وجرينبرج ١٩٥٧) ، وان كان هنـــاك من القرائن ما يؤكد الترابط بين هذه الحالات ونمو الطفل فى المراحل التالية (لســـكالونا ١٩٦٢ ، كاجان وموس ١٩٦٢ ، كورنر ١٩٧١) . وما يبرز التوافق الخلقى والمزاجى .

وتعتبر حالة الطفل والرؤى التى توضـــح توافقـه الخلقى والمزاجى فى هذه الجانة سجلا هاما للنمو المحتمل بالاضافة الى تأثير عمليـــة الولادة ومعدل النضج التدريجى (باسامانيك ونوبلوش ١٩٦٦ ، ساميروف وشاندلر ١٩٧٥) ، وكان لهذا النشـــاط المكثف والجهد الكبير فى هذا الميدان أثره البارز فى معرفة المؤثرات التى تعمل عملها فى نمو الطفل ونضجه . وهى الأساس فى الاستدلال على الأنشطة التى تتيح للادراك الحسى أن يؤدى وظيفته . فالنشاط الواعى يؤدى الى التبصر والوصـــول ويمـكن الطفل من الكشف فتنمو حاســـة اللمس ، ويخطو مـن خلالهـــا خطواته الأولى نحـو الادراك (لويس وآل ١٩٦٧) ويبرز عنه ذلك الترابط بين النشاط وحالات البلبلة فى مرحلة

وربما اشبه العدوان الدفاعى عدوان الخوف من بعض الوجوه . ولـكن الاخير يختلف عنه من حيث انه يتضمن توقع العقاب بالتجربة والتعلم فالخوف يفترض مقدما العلم بوجود عامل كريه ، والعلم بأن مثل هذه المواقف التى سبقت تجربتها تتطلب من الانسان أن يتفاداها اما بالفرار منها واما بمواجهتها . على أنه تطرأ دائما مواقف غير مألوفة لم تسبق تجربتها من قبل ، ولذلك لا يمكن الجزم بانها مؤلمة او محايدة او سارة ، مما يدعو الى الاحجام عن القيام بأى اجراء ، واقتران هذا الاحجام بمشاعر القلق لا الخوف . وربما لا يستخدم السلوك العدوانى مرة أخرى على سبيل دفع العدوان الا اذا استخدم من قبل بنجاح فى مواقف مماثلة .

ومن بين الحالات غير المستقرة للطفل الوليد ما نراه من سيطرة الحالة الفسيولوجية ، وسنرى فيما بعد أنها النــواة المعقدة فى التوافق النفسى والاجتماعى بين الطفــل ومن يقوم على رعايته ، ومن السمات البارزة فى حالة الطفل استغراقه فيما يسمى بالنوم ، وهو عبارة عن نشاط سطحى وسلوكى يرتبط بأحلام الكبار ، فالصورة الواضحة لهذا النشاط الداخلى الذى يلتبس بالنوم هى أنه بعض ما يؤدى الى أهمية اتصـــال الانتباه الداخـــلى لتنمية الجهاز العصبى الرئيسى فى حالة افتقاده للمنبه الخارجى بدرجة كبيرة (روثوج وآل ١٩٦٦) ٠

وهنـــاك مشكلة ملحـــة ومثيرة للفضول فى الدراسات الخاصـــة بالطفولة ، وهى الفترة التى يتطلبها استقرار السمات المميزة للطفل الوليد فى أيامه الأولى ، فالصورة محيرة غير واضحة ، اذ أن مستوى نشاط الطفل هو من الصور المميزة والثابتة للتوافق فى مرحلة الطفولة (كاجن وموس ١٩٦٢ ــ كورنر ١٩٧٠ ــ ١٩٧١) ، فاذا عـــدنا الى هذا السلوك المعقـــد لما تقوم به الأنا ، والى الشخصية أو قوة الادراك ، فان الصـــورة تبدو أقل وضوحا ، هذا فضلا عن صور عديدة للاضطراب فى درجـــــة النمو (بيلاى ١٩٥٧) ٠

ويعد جيروم كاجان من أنصار فكرة المدى الطويل اللازم لاســـتقرار النمو وثباته لبعض الصفات ويبـــدو ذلك فى مراجعته لتفكيره المتصـــل بدراسة الثقافات المتداخلة (كاجان ، كيرلى ، زيلازو ١٩٦٨) ٠ وقد قام كل من يارد (١٩٦٤) وشايفر ١٩٦٤ بمراجعة المشكلات المنهجية فى ربط التجارب المبكرة بما تلاها من عمليات النمو ، وقد يكون من المعقول أن نصل الى نوع من الثبات والتغير معا فى أنماط النمو ، والى حقيقة أن الحالات المميزة يمكن ملاحظتها فى حالات الطفولة المبكرة ، كما أن العلاقة والتشابه فى مراحل النمو المختلفة تعتمد الى حد ما على التشابه والمقارنة بين المهـــام الدقيقة لفترات النمو المعنية ٠

وقد تعكس العلاقة الايجابيـــــة الدنيا لما تحققه اختبارات الذكاء لمرحلة الطفولة واختبارات الذكاء لمرحلة الصبا الأنماط المتباينة الى أبعد مدى للسلوكيات الخاصة بكل منهما ٠ ويبدو أخيرا أن هناك خلافا بين الجنسين فى أنماط الاستقرار وعدم الاستقرار وما يتميزان به (كورنر ١٩٦٩) ٠

واذا ما أخذنا فى الاعتبار المؤثرات الدائمة ذات الأثر البعيد للطفولة المبكرة نرى عديدا من الدراسات أبدت اهتماما بتأثير عسر الولادة ومعوقاتها (سامبروف وشاندلر ١٩٧٥) ٠ فعند مراجعة الدراسات المتعلقة بها لوحظ ارتفاع فقد الانجاب سواء على المدى القصير أو المدى البعيد ، فقصور القدرة على التعلم والعجز عن التكيف الى جانب عمليات الانتباه والحساسية ترتد جميعا الى عسر الولادة الناجمة عن نقص الأوكسجين

للمولود في بعض الأحيان (كوراه وآل ١٩٦٥ ، جزاهام وآل ١٩٧٢) • وقد يسفر العلاج عن مؤشرات هي بمثابة علامات لتدهور حالة الطفل الوليد وأمه قد يكون لهما أثرها على قدراته في المستقبل وعلى نجاح الصلات المبكرة للأم بوليدها (ستتشلر ١٩٦٤) • ومع الاتجاه الجديد في القرب الى الولادة الطبيعية والابتعاد عن العلاج الطبي بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين الانجاب ، وهو بداية الصلة للطفل بالأم ، ومراحل النمو التالية (كلوز وكبنيل ١٩٧٦) ، وقد ظهر لسوء الحظ في بعض تلك البحوث أن بعض العوامل الى جانب ما يحيط بعملية الانجاب من ظروف تلعب دورها في النمو وفي تلك الصلة بين الطفل والأم وترى الأبحاث الجارية حول الصلة بين الوسائل الطبية والولادة الطبيعية وما يتلوها من نمو أن البلاد الصناعية التي تقدم أنواعا من التكنولوجيا الطبية قد تؤثر تأثيرا ضارا بالطفولة المبكرة خلال فترة الحمل تبدو ظاهرة سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير ، وقد لاحظ سامبروف وشاندلر (١٩٧٥) أن للحالة الصحية والنفسية للأم فضلا عن الحالة الاقتصادية مؤثراتها الضارة في فترة الحمل (مثال ذلك الحالة السيئة للأمهات والأبناء في الطبقة الوسطى) ، ومع ازدياد حالات الولادة القيصرية وأخطار الحمل (وهما ظاهرتان جديرتان بالاشارة) بدأ الاهتمام بتأثير التكنولوجيا على تلك الصلات الباكرة ، فمن الأكيد أن الصلات الاجتماعية وتعلق الأم بالطفل عملية معقدة توجب العون المبكر ، وهو ما يجب أن تقوم به الدراسات التالية لمعرفة أي من المتغيرات يمكن أن يكون لها التأثير الاقوى أو الأضعف على تلك الصلة الوثيقة بين الأم والطفل من الناحيتين الاجتماعية والعاطفية •

ويضطلع عدد من الدراسات في الوقت الحاضر بمعرفة قدرات الطفل الحسية والادراكية ، وقد أثمرت هذه الدراسات مع قيام التكنولوجيا وتقدمها قدرة على الملاحظة والقياس يستندان الى تخطيط خلاق مبدع لدراسة استجابة الطفل ، فقد أدى استخدام الأشعة تحت الحمراء ، وتقدم التصوير الشمسي الى ضبط حركة العين (فانتز ١٩٦٣ ، سلاباتيك وكيسين ١٩٦٦) وكذلك الاستدلال على السلوك بما يحدثه الرضاع من ردود أفعال (كاى ١٩٦٧ ، كرون ١٩٧١ ، بابر سيك ١٩٦١ ، سامبروف ١٩٢٢) كادارة الرأس ومحاولة الوصول الى الثدي (باول ١٩٧٤ ، باور وبروتون ومور ١٩٧٠) ومعدل دقات القلب والنبض (هور وتز ١٩٧٥) ، وكل هذا قد أدى الى تغير جذري لمعلوماتنا عن ردود الأفعال المحتملة لدى الطفل الوليد والطريقة التي ينمو من خلالها الادراك في السنة الأولى من حياته •

وقد أسفرت الدراسات عن دلائل مبكرة لقدرة البصر على المتابعة (هايت ١٩٦٦) وعمق الادراك لديه في شهوره الأولى (باور ١٩٧٤) ونمو حاسة اللمس (باور ١٩٦٦ — ١٩٧١) وقدر مبكر من التمييز والمعرفة (مانتز ١٩٦٣ ، هيرشنسون ١٩٦٤) واحساس بصورة الوجه الانساني أو ما يقاربه في الشبه (فاجان ١٩٧١) ، وكان لهذه البحوث ما أسهمت به في النظرة الجديدة لدراسات الطفولة اذ كشفت عما للطفل من قدرة على

الاستجابة البصرية والحسية يستطيع أن يفيد منها بصورة منظمة ، لم تكن معروفة عنه من قبل . وقد أثرت أبحاث فانتز بوجه خاص وكذلك أعمال كيسين وزملائه في جامعة ييل (سالاباتيك وكيسين ١٩٦٩) تلك الدراسات للسنة الأولى من حياة الطفل بالكثير من التفاصيل عن قدرته على الادراك حين كشفت عن رؤياه الدقيقة ، فاذا رأى مثلثا فانه يدرك زواياه وأضلاعه أكثر مما يدرك شكله الكلي (سالاباتيك وكيسين ١٩٦٦) ، وللأطفال القدرة على معرفة كل ما هو جديد ، كما أنهم قادرون على تمييز الأشكال المركبة وان لم تكن على قدر من التعقد وكثرة التفاصيل ، ولكنها تسمح له بادراك الألوان والأضواء وما فيها من اختلاف ، وكان بورنشتين أول من كشف عن ادراك الطفل للألوان ، وقرر أن الطفل عند ولادته يستطيع أن يميز ثلاثة ألوان كما يميزها راشد ، وان كان ثمة اختلافات هامة وتغير ملحوظ في نمو حاسة الابصار ، وقد أثبت الباحثون احساسا مبكرا لدى الطفل للمبادرة والانتباه (هوردوتز ١٩٧٥) يعمل في اتساق مع أجهزة الجسم بحيث تؤدى الى الاستجابة العضوية .

وعند ما يتنبه الطفل الى صورة الانسان ويبدى اهتمامه به فانه يستجيب الى صوت الانسان استجابة عميقة ، وله القدرة على تمييزه في بواكير طفولته ، وبالرغم من أنها في هذا الصدد غير واضحة ومبهمة . فضلا عما يثور من تساؤلات حول هذا الادراك ومداه حينذاك ، فان ايماس وجماعته (ايماس وآل ١٩٧١) قد بين أن تميز النطق يرتبط بدرجة الصوت وقدرة البالغين اللغوية (وانها تبدأ منذ الشهر الأول لمولده) ، ويستدل من ذلك على أن التحصيل اللغوى كلما كان مبكرا كان ذلك أدعى الى تنمية قدرة الطفل على اكتساب المهارة اللغوية .

فاذا أخذنا النمو الحسى والادراكى على مدى العامين الأولين من حياة الطفل فقد يبدو واضحا أن هناك قدرات حسية أساسية لها وجودها . وأنها تعمل منذ بداية الطفولة ، كما تتعاقب في مراحل العمر التالية قدرات للمعرفة والادراك كالنمو والاتفاق وتكامل الحركة (التوافق بين الادراك والفعل واتساق هذه الأنماط بعضها مع بعض) ، فمن خلال النشاط والتحول في التكامل الحركي ـ أو الاسكيماتا ـ يكتشف الطفل ويعرف كيف يعمل ويكتسب نوعا من السيطرة الأولية على انحناءاته البدنية وملامحه البصرية ومحيطه الاجتماعي . وتسفر ملامحه عن دهشتها للجديد وكذلك قدراته المتزايدة على اللعب الحركى (ماكول ١٩٧٤) في السنة الأولى من عمره عن عمليات جديدة للذاكرة ، وهو ما أكده بياجى في دراسته لها ، اذ يؤكد أن المعرفة الأولية للطفل تبدو في الحركة ، . فمن خلال الاكتشاف وحركات اللعب يتهيأ للطفل معرفته التالية ، وخاصة ادراكه لمعانى الكلمات وحصيلته اللغوية .

وليس مما يتناوله هذا المقال أن يخوض في تفاصيل المهارات اللغوية للطفل وكيف تنمو لديه ، فان هذا التحول في حياة الطفل ، وهو الظاهرة الدرامية لنهاية فترة الحضانة ، لا تتأتى الا عند ما يسيطر الطفل على وسيلة الاتصال بجماعته . وتلك هى

الفترة الحاسمة فى تحول الطفل الى صبى . وأكثر ما يعنينا من دراسة الطفولة هو المهارات التى يحصل عليها الطفل لنمو حصيلته اللغــوية . وقد تحكمت نظريات نوام تشومسكى فى الدراسات الخاصة بلغة الطفل خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة . وقد كان الاهتمام بالغا فى تلك الفترة الحافلة عنـدما أفرزت بعض التركيبات اللغوية للطفل فى نهاية الســنة الثـانية من عمره ، فلبعض الوقت كانت الحقيقة الجارية أن السلوك اللغوى هو سلوك غريزى ، لم يحظ بغير قليل من الاهتمام العلمى المنظم لتلك السنوات المبكرة من حياة الطفل عندما بدأت اللبنات الأولى لهذه المهارة تتجمع وتبرز ، وأخذ الاهتمام بدراسة الطفولة يدفعها قدما الى الامام . وسنلقى فى الجزء الثانى من هذا المقال مزيدا من التفاصيل على تلك المهارات اللغوية التى يقوم عليها البحث حول نظرية التفاعل بين الطفل والأسرة .

ومما هو جدير بالذكر أن هناك فى الوقت الحاضر كما هائلا من الدراسات لمرحلة ما قبل الكلام عند الأطفال ومالها من أثر على نمو الحصيلة اللغوية لديهم ، وقد اتجهت هذه الدراسات نحو مران الصبى على الكلام وما يقوم به من ألعاب (واير ١٩٦٢) كما تناولت محاولات الطفل المتعرف والألعاب الدارجة التى يقوم بها .

وقد أدت دراسات برنر وزملائه فى اكسفورد (١٩٧٨) وملاحظات هاليداى ونظرياته اللغوية (١٩٧٢) ودراسة النطق وترديد الكلمة (جرنيفليد وسمث ١٩٧٦) والمهارات اللغوية ذات الدلالة العملية وما يصاحبها من مدركات فى آخر مراحل الطفولة (باتس ١٩٧٦) جميعا الى وضع صورة للمران والسياق والطرق التى يتبعها الطفل فى ألعابه ، أصبحت مجالا وبادرة لدراسة وظيفة اللغة ومداخلها الأساسية ، وقد رأى نلسون (١٩٧٩) أن الأطفال يتعلمون فى السنوات الأخيرة للطفولة كيف يســتخدمون اللغة كوسيلة اجتماعية وأداة للمعرفة ، وأن كان الأطفال يختلفون بعضهم عن البعض فى استخدامها ، كما أن عددا من الأطفال ليس لديهم القدرة فى بداية السنة الثانية على اكتساب أى مهــارة لغوية ، الا عن طريق التعبير الآلى ، وان كان أكثر الأطفــال لا يستجيبون لها أو يفيدون منها فى حصيلتهم اللغوية الا فى نهاية مرحلة الطفولة .

وكان لهذه الغزارة فى الدراسات الأمريكية لسيكلوجية الطفل وقدراته الفردية اثرها فى الثورة التى اجتاحت موقفنا من مرحلة الطفولة ، ثم كان للتكنولوجيا الحديثة والوسائل البارعة فى قياس استجابة الأطفال (بداية من العمليات التقنية حتى حركة العــين) ما أدى الى ابراز القدرات الاجتماعية والكشف عن المدى الواســع للادراك والاحتمالات اللغــوية والحسية لطفولة المبكرة ، وما أبرز الاســتعداد للمشاركة فى العلاقات الاجتماعية واستثمار القــدرات وتنميتها والسيطرة على البيئة . وكان لهذه الرؤيا الجديدة تأثيرها الفعال فى التغيير الجذرى لمفهومنا عن طاقة الطفــل وقدرته على اقتحام العلاقات الاجتماعية المعقدة للأسرة أو الرعاية اليومية فى تبدلها وتركيزها وما له

من تأثير فيها • ولما كانت هذه المعرفه مما يؤثر في بعض الناس كهؤلاء القائمين على رعاية الأطفال فانها قمينة بأن تغير من معاملتنا للطفل واستجابتنا له ، فحــركة الوجه التى فسرها الدكتور سبوك كنوع من الابتســامة الفارغة أصبحت ابتسامة لهــا مدلولها السلوكى (وولف ١٩٥٩) ، وعلى هذا فان الآباء وعلى كل من يحيطون بالطفل أن يكونوا على تمام الأهبــة لتقويم سلوكه بما يحمله من دلالة أو معنى اجتماعى • وبعبارة أخرى نقول أن الأبحاث الحديثة قادرة على تغيير المفهوم الاجتماعى لقدرات الطفل وبالتالى فان لها تأثيرها على علاقة الطفل بأبويه منذ البداية •

وها نحن بصدد هذه العلاقة ، ما دام اقتفاء هذه البحوث التى تركزت على الطفل الفرد قد أدت الى هذه الموجة من الدراســة لفاعلية الطفل ، فقد كان لهذا العمل أثره الفعال على نمو الطفل وطبيعة التحول فى رعاية ومعاملة الوليد والآباء عند الولادة وواجب الآباء فى رعاية الأطفال ، كما زودت دراسات الطفولة بنظريات وأبحاث جديدة •

تفاعــــل الطفـــــل

هناك سابقتان تاريخيتان متميزتان ومصادر لها تأثيرها للدراسة الحديثة لتفاعل الطفل • ويمكن للقول بأن هذه الدراسة قد برزت فى صورتها المنطقية وبطريقة مباشرة من خلال البحث الذى قام به سبيتز وبولبى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية • كما كان للتقدم الذى أحرزته نظرية التحليل النفسى على يد أنا فرويد وميلانى كلاين وغيرهما من أقطاب المدرسة الانجليزية ما دعم التصور الخاص بعلاقة الأم بالطفـــل • وكانت الأفكار الأساسية فى هذا البحث هى ضرورة قيام صلة وثيقة تتسم بالود ودوام الصلة بين الأم والطفل ، ولقد كان من أسبابها البارزة فى أوربا ما عانته الأسرة الأوربية من التنقل وعدم الاستقرار خلال الحرب ، وقد أشارت جوليت ميتشل (١٩٧٣) الى الصلة الزمنية المحكمة بين ظهور مؤلف بولبى فى علم النفس والسياسة الاجتماعية لمـــا بعد الحرب (فى المملكة المتحدة على الأقل) اذ استهدفت تحقيق التماسك الأسرى وتوجيه الأم لرعاية الطفل •

وقد أدى التحليل الحديث لهذه الصلات الى تغيير الوضع التقليدى الذى وضـــع قواعده بولبى بدراسة الأثر القائم على الصلة المبكرة وانحرافاتها الكامنة بالنسبة للأم مما هى بالنسبة للطفل • أما النظرة الملائمة للدراسات الأخيرة فانها تقوم على أســـاس أن الطفل ومن تقوم برعايته يرتبطان ارتباطا وثيقا ومثمرا وفعالا ، مما يتطلب اعداد كل من الشريكين لتلك المهمة منذ الولادة والى ما بعدها •

وقد حدد كــــل من بل (١٩٧٤) وســـتيرن (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) وكلاوس (١٩٧٦) وغيرهم ما للطفل من عون على قيام هذه الصلة ودعمها ، وقدموا الحالات التى يمكن لسلوك الطفل فيها أن يحكم قبضته على الآباء بصورة خبيثة أو خالية من الخبث •

وحجر الزاوية فيها هو الأخذ والعطاء · ولهذا بدأ الاهتمام يتزايد بدراسة الأحوال التي تجعل من الطفل مصدرا للتوجيه والتحكم أو عاملا مدمرا لسلوك من يقوم على رعايته ، ويتجه هذا البحث الى تحقيق حياة سوية للطفل ، ويجعلها أقرب الى العقل ، أو أهدى للفكر الواعي العميق كما يرى رور نبلم (١٩٧٤) ·

وثمة عامل آخر لتأثير الدراسات الحديثة على الطفل ومن يرعاه وهو الأيثولوجيا، أو علم الأخلاق ، وكذلك التحليل انبيولوجي لسلوك الحيوان ، كما أن هناك اتجاها قويا لوضع سلوك الطفل وتأثيره على الأم في صورته الآلية موضع الاعتبار ، وللتفكير في أنماط الصلات على أنها سابقة على التعلم وليست نتيجة له · فقد لاحظ ستيرن مثلا تباينا بسيطا في سلوك الأمهات القليلات الانجاب وسلوك الأمهات الكثيرات الانجاب من حيث معاملتهن للأطفال ·

وبتأثير الدراسات التي أجريت على الحيوانات تركزت الجهود الحالية على تلك الملامح ، كنوع الطفل أنثى أو ذكر ، وحجمه ، وحجم الرأس بالنسبة لحجم الجسم ، وحالته ودرجة اثارته · وهي ملامح تعتبر بيولوجية في طبيعتها ولها تأثيرها على سلوك الكبار واتجاههم في رعاية الطفل · وقد أدت الى بعض الاهتمام بدراسة الفروق الثقافية أو بعض الاحتمالات الاجتماعية لهذه الملامح (وأكثر ما يثير الاضطراب فيها هو نوعية الطفل ذكرا أو أنثى) ·

وعلينا أن نتناول هذا البحث بنوع من التفصيل · وقد قام ستيرن (١٩٧٤) وبرازلتون (١٩٧٤) بدراسة تحليلية معقدة لدراسة التفاعل بين الطفل والمربى · وقد رأى برازلتون ومعاونوه ان التفاعل في الشهور الأولى للطفل يكون على شكل ايقاعي منظم ، أو في صورة دورات للتواصل تثير الانتباه لتبلغ أقصى مداها ثم تختفي عند الهدوء أو الاسترخاء ، وتستجيب الأم بصورة مثالية مع هذه الحالة · وهذا التوافق المشترك بين الأم والطفل هو الاطار الذي تنوم عليه تلك الصلة ، والغاية الأولية لتلك الصلة · وهذا التفاعل المشترك الذي يقوم على تحقيق نوع من الاستقرار لا يحس الطفل معه بنوع من الاثارة أو الاهمال · وقد لوحظت أنماط متباينة من الاستجابات العكسية لدى الأم ، منها حدة الاثارة لدى الطفل في الأوقات التي يواجه فيها التفاعل المثير للانتباه ، وكما رأى كورنر (١٩٧٤) فان غاية الأم واتجاهاتها وتوقعاتها للتفاعل قد تقضي على ما يمكن أن نراه مؤشرا بيولوجيا لحالة الطفل ينجم عنه مستويات متوافقة للاثارة والتأثير ·

وقد وضع سترن دراسة متكاملة للتفاعل الاجتماعي شملت أحدث ما كتب عن ترويض الطفل (هورويتز ١٩٧٥) · وقد رأى ما يشير من مستويات اليقظة عند الطفل ، تستطيع الأم ان تبادر بها وتؤكدها عن طريق الصوت والملمس ، حيث يكون للرؤية

فيها دور فعال • كما يرى أن نظرة الأم وتحديقها أعظم سند لحركة الطفل المتغيرة اذا ما كانت بالقـــدر المناسب • ففى هذه اللحظات من تـــادل النظرة تبدأ الصـــلة ويقـــوم الرباط •

فاذا رأينا نمو هذه العلاقات المتبادلة وقيامها فاننا نبدأ بالتركيز على دور الطفل ثم نثنى بدور الأبوين ، وقد وضع بل (١٩٧٤) قائمة بكل ماينم عن الطفل من مؤشرات كعجز الطفل الذى يثير مشاعر الأم ويحركها ، فالبكاء ، والنظرة ، والقلق ، مما يفصح عن حالة الطفل ، والابتسامة ، والنشاط الناجم عن استجابة الأم ، والتطلع لكل جديد ، هى جميعا علامات على التكيف السلوكى • ويرى كورنر (١٩٧٤) أن نوع الجنس ذكرا أو أنثى قد يعمل بنوع من الخدعة والدهاء على زيادة التباين فى الاستجابة عند المربى ويقرر فرايبرج فى مؤلفه عن المكفوفين أن تصورهم فى هذا الجانب يقـــوم حاجزا أمام هذه الصلات ، وما من سبيل للتحرر منها غير التعليم ، حيث تقوم اليد بدورهـــا للتنشئة والاستجابة

ومما هو جدير بالملاحظة فى سلوك الطفل أنه لا يوجد تحليل أو تفسير حاســم للنوايا والرغبات ، ومن المؤكد أن حصيلة الطفل من التفاعل غنية ومركبة (فليس البكاء وحده ، وانما البكاء الذى يسبق الافتراق ، الخ) ، ولكنها لا تنم عن صلة مباشـــرة تعزى الى ادراك الطفل أو تفكيره (بالمعنى الذى قصده لويس وروزنبلوم للكلمة ، من قبيل خطط • ادراك ، رغبات) ، وان كانت من قبيل السلوكيات التى تؤثر فى المربى وتثـــير استجابة الأم ، فان هذه المشكلات النظرية لم تستقر بعد على وضع ، أهى من قبيـــل الوسائل الثقافية أو البيولوجية أو الاجتماعية ، أو يمكن ادراجها كعلاقات ديمقراطيـــة أو اعتبارها علاقات متسقة (تتساوى فى الكفاية ولا تتساوى من حيث النضج وفقـا لتفسير بل) ، وكل هذا لم يحسم بعد •

ولقد كانت دراسة ميكائيل لويس وتلاميذه نواة لما أفضت اليه الأمومة والرعـــاية فى تلك الصلات الأولى (لويس ١٩٧٢ ، لويس وتشرى ١٩٧٧ ، لويس ولى بينتـــس ١٩٧٤) ، وقد قدموا فيضا من النماذج لتصوير النمـــط الذى يقوم عليه التفاعل بين الأبوين والطفل ، وقاموا بتسجيل ودراسة عمليات الاستجابة وبداياتهـــا فى دورات التفاعل ، أما السلوكيات التى يمكن للأم وطفلها أن يقوما بها لتحقيق هذا النمط المتكامل فانها تتم عن طريق النظرة ، والملمسة ، وترديد الصوت ، ويؤدى سلوك الأم عند اللعب أو فى حالة اللمس الى بداية التفاعل ، أما صوتها فانه أقرب الى الاستجابة الى الحوافز المتتابعة للطفل ، وأما الفروق الجنسية والطبقية فانها أكثر بروزا عند دراسة التفاعل منها عند تسجيل ذلك الحشد من السلوكيات الفردية البسيطة • وقد رأى كل من لويس وفريدل (١٩٧٣) عند دراستهما لنمو هذا التفاعل فى السنة الأولى للطفل ما له من أهمية لا فى خلق هذه الصلات والروابط فحسب ولكن فى تعدد المهارات اللغـوية والقدرة على الادراك •

ويقوم عدد من دارسى اللغات فى الوقت الحاضر بتناول مرحلة الطفولة كمصدر هام لمعرفة بعض المهارات اللغوية ، وقد أصبح لمعرفة الطريقة التى يشارك فيها الطفل فى الحديث (شايفر ١٩٧٩) وطريقته فى الرد (ساكس وآل ١٩٧٤) دور فى لعبة اللغة ، يمكن صقله وضبطه فى مرحلة الصبا ، وان كان ذلك عن طريق اللعب ٠

أما دور المربى فقد عرض له بل وآخرون بأعداد مستويات اليقظة لدى الطفل لضمان اللعب المنظم الذى يؤدى الى التفاعل الاجتماعى ، وأما تجاوب الأم فانه فى أحسن حالاته قادر على ازالة الاثارة فى مواجهة الاكتئاب والغضب عند اطعام الطفل ، فى حين أنه نادر على اثارة موجة من التفاعل فى مستوى معين من القلق عندما يجتاح الطفل ٠ وتعد الأم فى هذا الموقف كما فى غيره من مواقف النمو المبكر أكثر سدادا وقدرة على قياس التدرج فى قدرات طفلها ، كما أنها هى التى تضع أمامه بصورة لطيفة كل ما يثيره من العالم الخارجى ٠

والخلاصة أن هذا الكم الجديد من الدراسات التى دارت حول التفاعل المشترك بين الآباء والأبناء قد زودتنا بحصيلة ضخمة من البيانات والمعارف التجريبية ومورد جديد هائل من المعلومات الوصفية عن معوقات التفاعل بين الآباء والأبناء فى السنة الأولى من عمر الطفل ، كما أنها تصحح فى دقة بالغة مشكلة العلاقة المزدوجة التى يشارك فيها كلا الطرفين ٠ وان بقى بعد ذلك العديد من المشكلات النظرية ، وان كان الموقف قد استبان الى حد بعيد ، وغدت مثل هذه العوامل بداية من صحة الأم (حيث تلعب التغذية والمستوى الاجتماعى والحالة النفسية دورها) حتى العلاقات الأسرية المتعاقبة ، ولها دورها المؤثر على كلا الشريكين ٠ ولا ندرى ما هى الحدود التى يقف عندها هذا التفاعل ولا مداه من الدقه من حيث الاحتمالات المتوقعة، أو الانحرافات وتأثيرها أو التفاعل بين العوامل البيولوجية والاجتماعية مما تناولته وكشفت عنه تلك التجربة ٠

الطفولة والرعاية البديلة

أصبحت الحدود والأوضاع التى تقوم عليها علاقات الطفل وصلاته وتربيته الحقة موضوعا يتطلب الحسم مع تغير أنماط العمل فى الأسرة والوضع الاجتماعى ومسئولية تنشئة الطفل ، ففى بلاد الغرب الصناعية حيث تعمل الأم وترعى الأطفال فى الوقت نفسه قد تقوضت أركان الأسرة (وخاصة فى أسرة تقوم على رعاية شخص واحد) ، وغدت الحاجة ماسة الى عون أو خدمات مساعدة تحتاج اليها جماعات كثيرة ، مما أدى الى ظهور اهتمامات جديدة وحاجة ملحة الى رعاية بديلة للطفل ٠ فقامت دور الحضانة وظهر دور المربيات اللواتى يشرفن على الطفل ، الا أن الدراسات التى قامت حول تلك المهام الجديدة ما زالت قليلة ، هذا فضلا عن أن ما قدمه بلسكي وستاينبرج

(١٩٧٨) عندما قاما بتقويم هذه المهام ، وما قدماه من رؤيا جديدة ، ما زال قاصرا لم يكتمل • وما زلنا نجتاز موقفا غريبا حيث تترك هذه المهام وهذا الوضع الاجتماعى آثارها الحادة على حياة الصغار وأسرهم ، وهى آثار تزداد يوما بعد الآخر ، حيث تتضاءل الأدلة القاطعة عن تأثير تلك الأنماط المتغيرة للتنشئة •

ويبدو أن هناك ثلاث مشكلات ليست هينة فى الدراسات الجارية عن مؤثرات دور الحضانة ، وهى دراسات على مستوى عال من الدقة والكفاية تقوم بها المراكز الجامعية، فبينما يلقى ١٦٪ من الأطفال ممن هم دون السادسة رعاية بديلة فى دور الحضانة يلقى ٣٪ منهم الرعاية فى مؤسسات و مراكز للرعاية ، مما نتبين معه أننا ما زلنا نفتقر الى معلومات أساسية عن تأثير العديد من تلك التجارب المتنوعة التى يخضع لها الكثير من أطفالنا الصغار ، ونرى من ناحية أخرى أن الدراسات الخاصة بتقويم الاشراف اليومى تتجه الى الأنماط البيئية المحدودة فى دراسة الأطفال بتقويم وأخيرا تركزت الدراسة على سلوك الطفل وحالته ، وكان اهتمامها ضئيلا بالرعاية البديلة وتأثيرها على حياة الأسرة ، وقلما نذكر أن الرعاية اليومية تمثل تجربة مختلفة لكل من الأم والطفل ، وأن تجربة الأم قد يكون لها تأثيرها البارز على تفاعلها مع وليدها • ولهذا فان نمو الطفل قد يعكس اتجاهات لسير التنشئة فضلا عن التجربة العميقة التى تمر بها الأسرة •

أما هذه الدراسات التى تقارن بين دور الحضانة والرعاية المنزلية اليومية أو التنشئة الأسرية فانها تركز على التغير فى الادراك والاستقرار العاطفى أو النضج الاجتماعى للطفل ، ولم يكن ثمة دراسة للمهارة اللغوية للأطفال خلال الرعاية اليومية بالمقارنة بالدراسة الدقيقة والعميقة للمهارة اللغوية فى التربية المنزلية للأطفال (براون ١٩٧٣) • وقد أشارت بعض الدراسات الى ما للتربية المنزلية من أثر فى اثراء اللغة والنطق (كوشران ١٩٧٧) وان كانت تؤدى فى الغالب الى انعكاسات متضاربة للعلاقة بين البيئة اللغوية ومهارة الطفل اللغوية ، ولم ينشر أى تفصيل لتحليل التجربة اللغوية الأطفال الذين يقعون تحت الرعاية اليومية وخاصة ما يتصل منها بالقدرة على التفاهم والاتصال •

وبالرغم من قمة هذه الدراسات التقديرية للرعاية اليومية فان هناك ما يستحق التنويه ، ففى محيط المقاييس المطبقة على تنوعها ونوعية الدراسات الجارية فى دور الحضانة ، يظهر جليا أن الأطفال من أوساط الناس (الطبقة الوسطى وما فوق الوسطى) لا يختلفون اختلافا جوهريا عن أقرانهم فى التربية المنزلية من حيث الادراك أو النمو العاطفى والاجتماعى (بلهار ١٩٧٤ ــ كالدويل ١٩٧٠ ، كوشران ١٩٧٧) •

فاذا كان لدينا اهتمام بسيكولوجية طفل فى أسرة تملك قدرة هائلة على صياغة التنشئة ، ولها قدر من الاهتمام التاريخى بالصلات التى ترتبط ارتباطا وثيقا بضرورة الاتصال المستمر بين الأم والطفل ، فان ذلك لا يعد اكتشافا هينا٠ وهناك دلالة أكثر بعدا على أن الأطفال المضارين ضررا بالغا (وهو تعريف يعنى الطبقة المحرومة أو التى تعانى نوعا من التعويق) قد يفيدون من الرعاية اليومية أكثر مما يفيدون من الرعاية المنزلية (جولدن وبيرنز ١٩٧٦ ، رامى وسمث ١٩٦٧) ، أما مايبدو مبهما حتى الآن فهو معرفة الالتحاق بالمدرسة يمكن أن يودى بتلك المكاسب أم لا ٠

خاتمة

ونتبين من هذا البحث عن الطفولة بعدين رئيسيين لطبيعة التجربة يمكن أن نلقى عليهما مزيدا من الضوء ٠ أولهما أننا نتبين قدرة الطفل وكيف تنمو ، وثانيهما أن هناك مزيدا من الكتابات التى تصف تلك العلاقة المتشابكة والمتبالة بين الطفل ومن يقوم على رعايته ، وكل من هذين البعدين قريب من الآخر ، فاذا وعينا هذه القدرات اليسيرة ومدى الاستجابة والتكيف السلوكى للطفل فانها تصبح مجالا نتبين من خلاله دور الطفل كشريك فى هذا التفاعل البادى ٠

ولنا أن نتساءل ما هو الطريق اذن لتلك الجهود فى المستقبل ، وما هى المشكلات الدقيقة التى يسفر عنها تبين هذه البحوث وفحصها ؟

ومن المحتمل أن يكون الاتجاه الحاسم والاكثر وضوحا للأبحاث القادمة هو نحو الدراسات البيئية الدقيقة لتجربة الطفل ، وقد أثار بحث برونفنبرنر الأولى الجانب الفنى لسيكولوجية النمو اهتماما عاما بالعقبات والمصاعب التى تواجهها الدراسات المعملية ، وقد نصح بوضع منهج يضفى عناية أكبر على الدراسات الطبيعية ، مع الاهتمام بنمو الطفل فى حياة واقعية ٠ وكان لرأيه هذا صداه فى الأبحاث والدراسات التى تتصل بالطفولة وكانت تلك الدراسة التجريبية « لموقف الغريب » الذى قامت اينزورث وتلاميذها بتحليله وكان من ابتكارها (اينزورث وآل ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨) ويسود الاهتمام فى الوقت الحاضر بدراسة المقومات والتكوين والقوى التى تقوم عليها الصلات العاطفية للطفل فى محيطها الواقعى وبكل ما يلم بحياته أو يتخللها من أشخاص يألفهم أو غير مألوفين لديه ٠ كما يسود اهتمام طارىء بمعرفة الدور الذى يقوم به أفراد الأسرة وبخاصة الأب ودوره فى بداية التفاعل عند الطفل ٠

وتبقى بعد ذلك تلك المشكلة المحيرة التى تحدد لنا القوى البيولوجية والاجتماعية التى تقوم وتبدع الأنماط السلوكية للطفل فى ذاته وفى مشاركته فى تلك العلاقات المتشابكة ، وكانت البداية ذلك البحث عن علاقة الأبوين بالطفل يتأثير علم الأخلاق ٠

لدراسة عملية التفاعل فى اطارها البيولوجى القوى • ونحن فى حاجة الى مثـــل هذه الدراسات الثقافية المتداخلة لمثل هذه التفاعلات المتصلة لمزيد من المعـــارف عن مدى التذبذب فى الرعاية وما يمكن أن يكون من اتساق فى علاقة الطفل بأبويه • وقد لوحظ أن الأمهات فى أمريكا الشمالية أكثر ميلا الى اقامة صلات بأطفالهن • وقد يبدو أن العوامل الثقافية لها دورها فى تكييف صورة التفاعل بين الطفل وأبويه وأسلوبها ومداهـــــا من الحيوية •

ومن الواضح أيضا فى مراجعتنا لهذه الكتابات أن الدراسات التى تناولت التفـاعل بين الأم والطفل أميل الى التجريد والمثالية ، اذ أنها أكثر ميلا الى الوسائل التى تبعث على الارتياح لتحقيق التجاوب والتواصـــل الاجتماعى • الا أن العـــلاقات الأســـرية والاجتماعية ظلت بعيدة عن العرض والتحليل ، وحتى الأطر التاريخية التى تغلف تلك المثاليات ظلت هى الأخرى بعيدة عن الاهتمام •

فما هى الأصول والمنابع (حسية أو واقعية) التى يستمدها الأبوان ، أبـــا أو أما ، ليكونا متوافقين مع الطفل ؟ والى أى مدى يكون لسلوك الأبوين نحو الطفل تأثيره الثقافى على النظريات الخاصة بتنشئة الطفل ، أو على ادراك الأبوين لدورهما فى الأبوة والأمومة ؟

مثل هذه الأسئلة تتطلب المزيد من الدراسات السيكولوجية المنظمة التى تتناول هذه العلاقة المزدوجة الآباء بالأطفال فى أوسع مداها من الواقع الاجتماعى ، فما زالت الطفولة هى الحلقة التى تثير الحيرة فى سلسلة الحياة ، حيث يستطيع الانسان أن يؤدى دوره ببراعة للتوفيق بين ما هو بيولوجى وما هو اجتماعى •

وما زلنا فى حاجة الى الاجابة على تلك الأسئلة •



لا أطمع في اطار دراسة مختصرة ومركزة أن ألم بأطراف الموضوع ، وخاصة أن الأمر يتعلق بقضية شائكة ، تنعكس فيها كل عناصر الهوة الفاصلة بين المجتمعات المتقدمة صناعيا والمجتمعات المتخلفة التى تستعير أفضال الصناعة رغم احتفاظها بعدد من النماذج والبنيات التقليدية ذهنيا ومجتمعيا ٠

هذا التنبيه ليس تواضعا علميا ، وانما هو التزام بحدود موضوعية ، تجعل من طرح موضوع التنشئة المجتمعية ـ بالنسبة لشخص ينتمى لمجتمع متخلف وتكون فى اتصال مع نماذج المجتمعات المتقدمة ـ محاولة حريئة انطلاقا من مقولات تكوينه ، بهدف ابداع أداة تصورية تسمح بتقويم الوضع الحقيقي ، ومن وجهة البحث السيكو مجتمعي٠ ان هذا التوضيح يعنى بالنسبة الى أنى سأقصر جهدى ، فى المرحلة الراهنة ، على تحليلات نظرية وتشخيص أولى لأساليب تكوين الفرد ، على أن أقوم ببحث تطبيقى يستنطق الواقع بأساليب الملاحظة المباشرة والاستبانات ، من أجل تقدير المواقف الفعلية للأفراد ، تجاه موضوع مجتمعى معين ، هو التنشئة المجتمعية ، وكيفية مباشرة هذه التنشئة فى علاقتها مع سلم القيم السائدة والمتحكمة فى المجتمعات الصغيرة والكبيرة ٠

الاشكالية التى تهمنى ، هى اذن ، من طبيعة سيكو مجتمعية ، تتكون عناصرها من الخلط والغموض الذى يحيط بسيرورة سبك الفرد فى نماذج موعى بها ، تمس

الكاتب : محمد مصطفى القباج

أستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط بالمغرب

البنية النفسية ، وتندرج فى مؤسسات وأطر تضمن استمرار وضع عام ، وحالات فكرية استاتيكية ، تقضى على كل امكانية مؤملة ، لأحداث حركية من شأنها أن تؤدى الى التغير أو التعديل . ان هذه اللغة المستعملة توحى بأن المجتمع المقصود مجتمع لا يقدر حق وكرامة الفرد فى صنع مصيره ، واختيار قيمه الأساسية ، لكنه مجتمع يندرج أيديولوجيا ، ضمنيا ، فى ليبرالية خاطئة لدواع اقتصادية وتاريخية .

هذا التناقض الأساسى سيتحكم ـ حسب ما سيتضح من خلال الأطروحات المقبلة ـ فى حالة التيه التى لا يمكن بحال من الأحوال أن تؤدى الى عمل واع منسق فى سبيل تأسيس مجتمع يتركز فيه المجهود على اسعاد الفرد ، كل فرد ، بل مجتمع يقوم على المؤسسة السياسية وتمكينها وتمكين نخبتها من كل الامتيازات على حساب الطبقات المحكومة .

مجال البحث ، اذن وفى صيغة واضحة ، الاشكالية السيكو مجتمعية ، التى أدى اليها الخلط المهول فى مجموع العمليات والاجراءات المؤسسة ، لتكوين الفرد والحالة أن المجتمع الذى يتعلق به البحث (المغرب) ، يقطع مرحلة يكاد يكون الاجماع فيها على أن النموذج المرجعى أعلن افلاسه ، ولم تظهر بعد بجلاء معالم النموذج البديل ، فأحرى أن يكون هذا النموذج البديل غير مصوغ صياغة جلية . انها حالة تؤدى الى مآسر تزداد خطورتها يوما بعد يوم لتشمل جيلا أو عددا من الأجيال ، ستؤدى ثمن هذا

الوضع قبل ابداع فكرولوجي ، انطلاقا من مركبات ثقافية وتربوية ، وبمجهود علمي كاف ، لأن العصر لم يعد عصر الرسالات الدينية ، أو شبه الدينية المنقذة •

أجد نفسي مضطرا هنا الى تزكيــة الأداة التصورية التي ينهمك جان دوفينيو في صنعها ، وأعني بها الحالة المحايدة بين منزلتين ، أو وضعين مجتمعيين ، وضع متجاوز ، ووضع لم تتحدد صورته بعد ، وهي أداة تصورية ، رغم كونهــا في المرحلة الجنينية ، سأدخلها في الاعتبارات التي سأعالج بها الموضوع ، بحثا عن الوضوح والفاعلية •

من المفيد جدا ونحن على أهبة التزام طريق شائك أن أبين بوضوح ما أقصده من بعض المصطلحات التي ستشكل القوالب أو الأوعيــة الفارغة التي سأصــوغ فيها موضوعي ، مرتبة حسب أهميتها •

التنشئة المجتمعية السوية ، وأعني بها السيرورات الجلية ، اما بواسطة التربية والتعليم ، أو الخفية لادماج الفرد في الجماعة وفق أعرافها ومعتقداتها وأنماط سلوكها ، وغالبا يرمي « مجتمع الناضجين » من وراء تدخلاته في هذا الاطار الى أن يحقق الفــرد نضجه الكامل في ظروف تفتح مناسب ليتحكم في ملكاته ، وبذلك يشــق طريقه وقد استوعب النموذج الذي شب في أحضانه •

هذه السيرورات تدخل في الحتميات الطبيعية التي تحيط بالكائن البشري ، لأنه يولد وهو في حاجة الى الرعاية الجسمية والنفسية والمجتمعية •

واضح من هذه الفقرة أني أتصــور تنشئة مجتمعية غير سوية ، تمارس غالبا في المجتمعات التي يحدث بها تحول مفاجيء ، تقوم به فئة معينة ، ووفق أهداف محددة • أو في المجتمعات التي تتعرض لهتك ثقافي وحضــاري يرمي الى الاســاءة لماضيها وكينونتها • في هذه الحالة يقع اعداد خطة مبيتة واجراءات مقصودة لسلخ الفرد من نموذجه المجتمعي الأصيل ، وادماجه في نموذج ضبابي موافق لتلك الخطة المبيتة •

في معظم الأحيان تكون البنيات الأساسية للادماج (التنشئة) المجتمعي بنيــات مشتبها فيها ، تضيع على الفرد فرص الانعاش والتطور ، انها بنيات تلغي مبدأ هاما في السيكولوجيا التكوينية ، وهو أن الفرد الذي لا يكون متوفرا على الشروط الضرورية لتمثيل النموذج المبيت تمتنع عليه المطابقة مع الظروف الخارجيــة ، بالتالي يستحيل الاتزان الحيوي اللازم •

ليس من الضروري أن أضيف أن التنشــئة المجتمعية ، ســوية كانت أو غير سوية ، ترمي الى تحويل البنيات المجتمعية والاقتصــادية والسياســية الى نماذج مرجعية قارة اعتمادا على مكاسب موروثة تاريخيا • لكن التنشــئة المجتمعية غــير الســوية بصفة خاصة توجد في موقع المضطر لاستعارة نماذج خارجية ، فتحصل بذلك عملية مزدوجة وجهها الثاني هو الانسلاخ الثقافي ، أي تفريغ الذات من نموذجها الثقافي الأصــلي ، مما يسبب أحيانا ردود فعل شبيهة تماما بردود فعل جسم مريض يتلقى عددا من الحقن

والأقراص لا يمكن أن يتحملها ، وهذه نقطة سنتعرض لها بالتفصيل فى مكان آخر من البحث .

التنشئة المجتمعية السوية تتحقق فى المؤسسات المجتمعية الأصلية ، وأقصد بها : خلية العائلة (كبيرة كانت أو صغيرة) ، والمؤسسة التعليمية (الأجواء المدرسية على مختلف مستوياتها ، من ابتدائى الى الجامعة) ، وكذا مؤسسات الشغل والمؤسسات السياسية كالأحزاب . كل هذه المؤسسات ، وعلى رأسها العائلة والمدرسة ، تستعمل وسائل جاهزة لهذه التنشئة ، أهمها اللغة والمعتقد والعرف ومضمون التعليم واللعب والنوادى والجمعيات الفتية .

بالنسبة للمجتمعات المتقدمة صناعيا ظهرت وسائل جديدة للتنشئة المجتمعية بواسطة التقنيات السمعية البصرية ، أو تقنيات التواصل من بينها : الصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما والاسطوانات والحكايات المصورة وكتب الجيب والصور الثابتة .

أعتقد أنه كتب عن هذه التقنيات وانعكاساتها على المجتمع والثقافة ما يجعل التعرض لها هنا من قبيل المكرور المعاد . ولكنى أود أن أثبت بعض المعطيات التى سيستفيد منها البحث دون شك . من هذه المعطيات تعريف مصطلح « تقنيات التواصل » ، ولا أجد فى هذا الصدد أفضل من التعريف الذى نقرأ فيه ان تقنيات التواصل « مجموع العمليات الكهربية والالكترونية المستعملة فى انتاج ونشر الصور والأصوات والرموز ، من أجل تواصل العامة من الناس ، والتقاط جمعى أو فردى منظم » . وتسهم هذه التقنيات فى العمليات التعليمية لجعلها أكثر سهولة وفاعلية ، أو لملء أوقات الفراغ فى جو من المتعة ، أو لتشييع المعارف المعقدة بأساليب مبسطة ، وكل هذا بالطبع لرفع مستوى الانسان وتعمل على اسعاده .

مع تطور هذه التقنيات وترسخها اتضح ارتباطها الكبير بالتطور الصناعى واندماجها فى النظام الاقتصادى القائم على العرض والطلب كسلعة مسخرة للاستهلاك ، محاورها المعمل والبحث العلمى والانتاج الثقافى والابداعات الفنية ، فى حين أن أداتها فى التبليغ هى الصورة والكلمة ، وأدى الأمر فى نهاية المطاف الى تحول حضارى هام جدا هو الذى عناه رولان بارت عندما وصف الحضارة المعاصرة بأنها « حضارة لغوية صورية» حضارة تخاطب ، الوعى واللاوعى معا ، توازن بين العقل والحسى ، الفكرى والعاطفى . توازن يضع حدا لأخطاء الماضى الذى تعاقبت فيه مراحل متعارضة ، مرحلة وقع التركيز فيها على ما هو عقلى وحده ، ومرحلة وقع التركيز فيها على ما هو حسى .

بعد هذه التمهيدات الضرورية نظريا هل لنا أن نقف على أرض الواقع ، ونعالج موضوعنا فى اطار جغرافى وتاريخى ؟ كيف كانت تتم بالمغرب فى الماضى البعيد والقريب التنشئة المجتمعية ؟ وكيف تتم اليوم ؟

ليس من أحد يجهل حقيقة الأوضاع السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية

للمغرب : بلد من العالم الثالث ، يدور في الفلك الليبرالي ، تتصارع فيه قوى المحافظة والعصرنة ، اقتصاد تبعي مهلهل ، خلل في الطبقات والبنيات المجتمعية ، أمية مترسخة مكتسحة ، غموض في الرؤيا المستقبلية ، هذه الشروط المرضية تلت فترتين متعاقبتين: فترة انحطاط ، وفترة استعمار .

كانت التنشئة المجتمعية الى حدود ما قبل الاستعمار الفرنسي (سنة ١٩١٢) تتم وفق « نموذج تقليدي » . مع الاستعمار تواجد النموذج التقليدي مع النموذج الغربي وهو مستورد ودخيل ، اصطلح الجميع على تسميته « النموذج المعصرن » وبعد الاستقلال (سنة ١٩٥٦) انضافت الى النموذجين السابقي الذكر وسائل جديدة في التنشئة مستعارة أيضا ، وهي تقنيات التواصل ، وسأركز الاهتمام بصددها على التلفزة كما سيأتي ذلك في حينه .

نستطيع تلمس أهم ملامح النموذج التقليدي في التنشئة المجتمعية بالمغرب من خلال عملين ، أحدهما قديم ، والآخر حديث .

في مؤلفين حول عهدي السلطانين مولاي رشيد ومولاي اسماعيل ، لكاتب فرنسي عاش في سلا وفاس ومكناس بين سنتي ١٦٧٠ و ١٦٨١ في هذين المؤلفين شهادة تاريخية على سيرورة التربية والتنشئة ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

عندما يزداد لعائلة طفل أو طفلة ، يجتمع الأقرباء لعدة أيام ، يزينون الغرف بالزرابي الجميلة التي يتبادلون اعارتها ، ويرفعون أصواتهم غناء وطربا ، داخل البيوت وبباب المنزل . في اليوم السابع يعطون للمولود اسما ، دون أن يختتن اذا كان ذكرا ، وتواصل الأم رعاية الطفل مرضعة اياه من ثديها ، وتربيه كما يربي الفرنسيون أبناءهم ، فيما عدا أن الأم المغربية تحمل وليدها فوق ظهرها ، مدثرة اياه بلحاف أو بثوب عندما تريد الذهاب الى المدينة لقضاء حاجاتها في هذا الوضع تدعه ينام أغلب الوقت .

وفي سن السادسة أو السابعة ، على الأقل ، يختتن الوليد الذكر ، وهناك من يؤخر هذه العملية الى سن متأخرة تصل الى الرابعة عشرة ، وبعد الختان يوجه الطفل الى المدرسة ليحفظ القرآن ، ويتلقن أصول الكتابة والقراءة .

في أول يوم لالتحاق الطفل بالكتاب يعطى له قلم من القصب ، ويمسك المعلم بيد الطفل ليجعلها تخط فوق لوحة خشبية مصلصلة ، ويقوم الطفل كل يوم بمحو ما كتب ، وقلما يكتب الأطفال على الورق لأنه يستورد من الخارج ، ويخصص قلم لكل نوع من أنواع الخطوط ، فالأقلام تصنع من القصب ، لذا فانها لاتكلف غاليا ، في حين أننا نحن الأوربيين لا نكتب الا بريشة الطيور ، من هنا كانت ندرة الأقلام التي نستخدمها ، لانه لكي نصنع قلما ينبغي انتظار موت طير من الطيور ، موتا طبيعيا ، ذلك راجع لأن قتل الطيور ممنوع في كل أرجاء افريقية .

يواصل الأطفال دراستهم الى أن يحفظوا القرآن عن ظهر قلب ، واذا كانت الأسرة موسرة تنظم حفلة طواف رائعة ، يمتطي فيها الطفل حافظ القرآن صهوة جواد عربي مزين بأبهى حلة ، ويحيط بالجواد رفقاء الطفل ، بعضهم راجل والبعض الآخر فوق الجياد ، ويحمل حافظ القرآن لوحة كتبت عليها آيات مزينة ومزخرفة ، أما ألواح التلاميذ الآخرين فمكتوب عليها جرد لأنماط السلوك الاسلامي وقواعد الأخلاق التي ينبغي أن يلتزم بها المسلم داخل الجماعة ، ويهدف المغاربة من هذا الطواف الى أن يعرف الأطفال واجباتهم ، وأن يحبب اليهم التعليم حتى يجتهدوا فينجحوا ، وينظم لهم طواف ختم حفظ القرآن الكريم .

اذا قررت العائلة ارسال الطفل الى صاحب حرفة ليتعلم مهارة صناعية تقليدية فان الطفل يتسلم مبلغا ماليا بسيطا كل يوم . وهذا يعني أن « المعلم » لايتقاضى على تعليمه للطفل أية أجرة ، ولا يسمح الأب لابنه أن يمتهن أية صنعة الا اذا أعطى الدليل على كفاءته ، تلك الكفاءة التي ترتبط باسم المعلم الذي أشرف على تكوين الطفل . ومما يلاحظ أن الآباء يقصون شعر رؤوس الأطفال الى حدود السن الخامسة عشرة ، بعد هذه السن يسمحون لهم بارتداء قبعة تعرف عند العامة باسم الشاشية ، لونها أحمر ، اذا ارتدى طفل هذه الشاشية أصبح من عداد الناضجين، مؤهلا للزواج ، وفعلا يزوج معظم الآباء أبناءهم في هذه السن .

العمل الثاني حول التنشئة المجتمعية في المغرب ، لسيكولوجي مغربي معاصر هو عبد الواحد الراضي الذي كتب بحثا مركزا عنوانه « سيرورة التنشئة المجتمعية للطفل المغربي » .

يعلن الراضي أنه سيقتصر في بحثه على تناول النموذج التقليدي لهذه السيرورة ، سيرورة تتوافر مع كل مرحلة يقطعها الطفل من الازدياد الى النضج التام ، والمراحل أربع :

من الازدياد الى نهاية السنة الثانية : انها مرحلة مرضية جدا ، وفعلا يكون الطفل المغربي من الازدياد الى الفطام دائم الاتصال بأمه ، ينام في غرفتها ، بل فوق فراشها ، وفي النهار تهب اليه كلما بكى ، تمنحه ثديها في أي وقت وبدون أدنى تردد . في الأوساط الشعبية يقضي الطفل سحابة يومه فوق ظهر الأم سواء كانت تقوم بالأعمال المنزلية أو كانت تشتغل في الحقول . وليس في عرف المغاربة أن يكون للطفل بيت خاص به .

تمتاز هذه المرحلة بأن الطفل يتواجد مع الناضجين في كل أوقات اليوم ، يرعونه بكل عطف ، وفي نهاية هذه المرحلة يتدخل عنصر جديد في حياة الطفل ، وهو الاهتمام الذي يخصه به الأب ، ومن هذا الاهتمام يبدأ الطفل محاولاته في التلفظ بأولى الكلمات ، والقيام بأعمال الشغب . وهكذا يصبح الطفل محط اهتمام الجميع ، بل يكون موضوع سرورهم . انها مرحلة سعيدة آمنة تؤدي الى اكتساب قدرات رمزية ولغوية

وذهنية تقوى للذكاء ، وقد أوضحت « اختبارات الطفولة المبكرة » التى استعملت فى المغرب ، تفوق الطفل المغربى على مثيله فى أوروبا عاطفيا وذهنيا .

المرحلة الثانية : تمتد من بداية السنة الثالثة الى نهاية السنة السادسة ، ويطرأ فيها تغيير جذرى فى العلاقة بين الطفل ووسطه العائلى ، فاكتسابه للغة واتقانه للمشى يؤديان الى استقلاله الذاتى ، ويصبح نشاطه الحركى الحسى على حساب راحة الكبار الذين يكون رد الفعل لديهم هو انزال العقاب الجسمى بالطفل ، ومراقبته ، ومحاولة الحد من نشاطه ، ان التدخلات التربوية للأبوين تصبح جارحة لمشاعر الطفل اذ تحد من أنانيته وأنفته ، وهما خصلتان يرفضهما المجتمع المغربى . يضاف الى هذا أنه بمجرد الفطام لا يعود مسموحا للطفل بأن ينام فى غرفة الأم أو على فراشها ، وتفضل الأم أن تترك صغيرها فى هذه الفترة بالمنزل تحت رعاية خادمة أو قريبة للعائلة . أما تدخلات الأب فلا تكون الا لتصحيح سلوكه بطلب من الأم التى تزعجها مضايقـــات الطفل ، أى نشاطه الحركى الحسى ، ويعانى الطفل هذه المواقف تجاهه كتعنيف يباشر عليه . واذا ألحقنا بهذه الشروط التربوية سوء الوضع المادى لكثير من الأسر لاتضح ما يعانيه الطفل خلال هذه المرحلة من ويلات يحاول الصـغار أن يواجهـوها بتصرفات شبيهة بما كانوا يقومون به فى سن الثانية فى جو من الدلال المبالغ فيه ، وهذه المحـــاولة يرفضها الكبار أيضا لأنها تدليل انتهى مع السـنة الثانيـــة من عمره ، ينعت عندنا بأنه « فشوش » .

يزداد الموقف حدة اذ بينما يمنع الطفل من مرافقة أبويه أو الكبار فى تنقلاتهم ، يمنع كذلك من أن يختلى منفردا فى أماكن معينة تصعب مراقبته فيها ، بتخويفه من هذه الأماكن فيلقى فى روعه أن هنـاك أرواحا خبيثة (الجن) ، تقطن الأماكن الخاليـة من الناس ، ولا يحق للطفل ازاء هذه التخويفـات أن يسـأل أو يناقش ، لأنه فى نظر الكبار لم يمتلك بعد القدرة على الفهم . زد على هذا أيضا غياب اللعب، فمن هنا يتضح الى أى حد يمتنع على الفضول الطفولى أن يجد مجالا يصرف فيه ، وهذا كله كفيل بأن يحد من النشاط الذهنى ومباشرة القيام بأعمال اجرائية لأن الانسان لا يستطيع شيئا ، وما يقع له من خيرات وشرور انما هو بيد قدر أعلى .

هذه التوجيهات لاتوفر امكان اكتساب عقلانية منطقية ، مما يشكل عائقا يمنع الصغير من أن يتطور تطورا ذهنيا سليما .

فى نهاية هذه المرحلة ، وبالضبط فى السن الخامسة ، يكون حضور الطفل فى المنزل أمرا غير مرغوب فيه من الكبار ، حينئذ يرسل الطفل الى المدرسة القرآنيـة . انها مؤسسة ليس الهدف منها هو تلقين القرآن فحسب ، بل انها وسيلة قهر ومحاسبة للطفل على جميع تصرفاته ، دون رحمة أو شفقة ، الى درجـة أن الأب وهو يقـدم ابنه للفقيه يخاطبه قائلا : « يا فقيه أنت تقتل ، وأنا أتولى الدفن » . ولا ينحصر دور الفقيه فى المهمتين المذكورتين ، بل انه يزاول أنشطة سحرية لفائدة النساء على الخصوص ، ككتابة التمائم والتعاويذ وابعاد أرواح الشياطين الخ . ماذا يستطيع الطفل لمواجهة

الموقف الجديد ؟ يحاول الحصول على أى شيء يرشو به الفقيه ليخفف عنـــه العقاب ، مؤكدا له التزامه بأن لا يخالف ارادة الكبار وأعرافهم وما يأمر به الاسلام من واجبات وسلوك ، انه خضوع تام لمجتمع الكبـار والأعـــراف الجمعية ، دون ادراك لأبعادها أو وضعها موضع التسأول ٠

المرحلة الثالثة : تمتد من سن السادسة الى الثانية عشرة ، وتشـتد خلالهـــا المراقبة على الطفل ، ولا يسمح له أن يصدر أحكاما فى حق والديه ، أو فى حق الكبار بصفة عامة ، والا سيقع عليه السخط ، سخط الأرواح والأجداد وغضب الله ٠ واذا واجه الطفل هذه الضغوط بتصرفات مخلة بما تراه العائلة أصلح يوقع عليه ، من جديد ، العقاب الجسدى ، ويترتب على ذلك تصور للمكانة الحقيرة التى يحتلها فى مجتمع الكبار ، فيفقد الثقة فى نفسه وامكاناته ، وبتشكل لديه سلم قيم ملء بسوء فهم المعدل والحرية والتعاون ، وتتضرر كذلك البنيات العاطفية والعقلية ، ان الطفل يفضل الخضوع على أن يتعرض للعقاب أو السخرية ، ومن هنا تتكون فكرة « التحشم » (أو العيب) ٠

يلاحظ الراضى تعقيبا عـلى هذه الشروط التربوية أنهـا تجعل الطفل لا يعيش « أوضاع تأزم » وتهيئه لاكتساب طاقات عقلية أساسية ك « التجريد » مثلا ٠

المرحلة الرابعة : ما بعد السن الثانية عشرة ، فبما أن الطفل المغـربى عاش فى ظل كل الشروط السابقة الذكر ينتهى به الأمر الى أن يختار الارتبـاط شبه الطفولى بوالديه وبالكبار ، أى يستحيل عليه أن يتخذ مواقف شخصية واعية وأصيلة أو بوادر لتحسين وضعه داخل الجماعة ، ويصبح مثاله الأعـلى هو الطـاعة العمياء ، وأن لا أمن الا داخل الجماعة من خلال احترام أنماط عيشها وتقاليدها وأعرافهـا ومعتقداتهـا ، والرجوع اليها كاطار مرجعى فى كل التدابير ٠ ان هذه الاستعدادات الفطـرية تركز دور العائلة التى تذهب الى أبعد من ذلك فى تحكمها ، لدرجة أنها تتكفل حتى بتزويج المراهق مبكرا باختيار عشوائى لرفيقه حياته ، ومن أوساط يظن أنهـا تفى بتطلعات الأبوين ، ليعيشا بدورهما فى كنف عائلة الابن وتحت سقف واحد ٠

ضمن هذه الظروف يرى الراضى سيرورة التنشئة المجتمعية التقليدية ، وواضح أنه يقيم تحليلاته وفق تصورات علميـة يرجـع معظمها الى ما تقـرره السيكولوجيـا التكوينية والسيكولوجيـا المجتمعية ٠ الا أن قارىء الراضى ملزم ، علميا بابداء بعض الملاحظات ٠ حقيقة أن الراضى وفق فى رسم صورة تقليدية من الممارسات التربوية فى الأوساط المجتمعية الأصليـة ، ولكن اسـتعارته للأدوات التصورية التى يعلق بها على سيرورة التنشئة تعطى لتدخلاته طابع القدح فى النموذج التقليدى ، فسقط فى الهفوات التى ارتكبتها الأنثروبولوجيـا الثقافية الاسـتعمارية ، التى تنطلق من أحكام مسبقة خاطئة عن المجتمعات البدائية والتقليدية ٠

فى اعتقادى أن كل نموذج تربوى هو نموذج كان ومايزال يباشر على أنه من صميم الشخصية القومية ، يباشر لا على أنه نموذج وحيد ومطلق بل تختلف درجة العمل به

حسب مستوى العائلة وانتماءاتها سياسيا واقتصاديا ومعتقدا • ان ما نفهمه من تحليلات الراضي أنه يخلط بين النموذج التقليدي وبعض ممارسات الطبقات الشعبية المحرومة من بعض المكاسب ، وهذا تعميم لاعلمي يضعف درجة اعتماده •

أريد أن أضيف ملاحظة أخرى ، وهي أن النموذج الذى تعرض له الراضي يوافق، في اعتقادي ، نمط العيش الذى ترتب على الانحطاط الحضارى للمجتمعات العربية الاسلامية ، اذ كيف يمكن لنا أن نتصور أنه في عز هذه الحضارة ، وخاصة في أبهى عصور الدولة العباسية ، كانت الشروط التربوية كما جاء في النموذج المحلل ، والحالة أن بغداد كانت تزخر بدور الحكمة والترجمة والبحوث والممارسات العلمية والصناعية والنشاط الفلسفي والأدبي •• ان شيخوخة المجتمعات العربية الاسلامية هي التى أدت الى هذا النموذج غير السوى لتحصين سلطة الراشدين المسئولين مباشرة عن ضعف جهاز السلطتين السياسية والثقافية ، الأمر الذى مهد السبيل للاستعمار •

على كل حال والى أن يقع التحقيق في هذا الموضوع سنسلم بصورة النموذج التقليدي للتنشئة كما جاء في بحث الراضي •

ان استتباب الأمر للاستعمار الفرنسي في المغرب ، واقامة مؤسسات تربوية تعليمية لخدمة مصالح المستعمر (بكسر الميم) ، أديا الى ظهور نموذج جديد في التنشئة ، هو عبارة عن نموذج هجين ، اختلطت فيه عناصر من النموذج التقليدى وعناصر من النموذج الفرنسي ، الممثل لما كان يمارس في الغرب الأوربي المصنع عامة • انه خلط تعرض فيه الطفل والمراهق المغربي الى نوع جديد من الضغط عبر ضغوط تقليدية وتطلعات الى الخروج من القوقعة الثقافية • فمن ذلك ومما سبقه من سيرورات تربوية يزج بالطفل في سن متأخرة داخل المدرسة الابتدائية والثانوية ، مع تواجد مقصود في هذه المراحل لثنائيات غريبة :

– تكوين اسلامي مقابل تكوين علمي وأدبي •

– تربية قومية مقابل تفتح كوني من منظار الغرب •

– آنفة وشعور بالكيان السياسي وفي الوقت نفسه الاستفادة من الوضع الاستعمارى كمحضر •

– مضامين تعليمية تعزز ذهنية التواكل مقابل عقلانية كارتزيانية •

من الممكن الاستمرار في لائحة هذه الثنائيات ، لكن هذا يكفي لحصول تصور مبدئي للموقف التربوى • ان هذا النموذج الهجين (المعصرن) تقبلته وزكته الطبقات الموسرة والمحظوظة ، وانتهى الى أن يعمم ويطرق أبواب كل المؤسسات التعليمية بما في ذلك التعليم الاسلامي الأصيل بدعوى الاصلاح •

ماذا حصل في المغرب بعد سنة ١٩٥٦ بالنسبة لما يهمنا في هذا البحث ؟

حصل ، وبالضبط ، ترسيخ وتعميم النموذج الهجين ، رغم وعي الحركات الوطنية بخلفياته – الحضارية والسياسية – المستلبة •

وحصل شيء آخر أشد خطورة ، وهو أنه أصبح يمارس على الطفل والمراهق والراشد تعنيف آخر أشد ضراوة ، تعنيف « تقنيات التواصل » المستعارة أيضا من الخارج ، وسأتناول هنا بصفة أخص تعنيف التلفزة الذي ركز عليه الجهاز الاداري الاهتمام ، فأقام له البنيات المادية والادارية والتقنية والثقافية التي عممته في أرجاء البلاد ، وأدخلته الى معظم البيوتات والمقاهي ·

لابد هنا من الرجوع الى ما تقوله الأرقام حول هذا الجهاز الذي تمتلكه الدولة وتتحمل جميع مسؤولياته :

عدد الأجهزة المصرح بها ٧٠٠٠٠٠

يقدر لكل جهاز ١٠ من النظارة

اذن عدد النظارة المصرح به ٧٠٠٠٠٠٠

الا أن أحد المسئولين أكد لي أن هذه التقديرات لا تعكس الحقيقة ، لأن التصريح بهذه الأرقام كما ذكر انما هو لأغراض دولية باعتبارات مالية ، والحقيقة أن عدد الأجهزة وعدد النظارة يفوق ذلك بكثير ، ويمكن القول بأن عدد النظارة يتجاوز ٦٠ في المئة من سكان المغرب ، نظرا لشبكة البث التي تغطي معظم مناطق البلاد · فاذا كان عدد سكان المغرب الآن يقدر بحوالي ١٨ مليون نسمة كان لنا أن ، نستنتج أن عدد النظارة يتجاوز ١٠ ملايين · ويتوقع المسئولون أن التلفزة ستغطي المغرب كله في السنين القليلة المقبلة اذا استطاع المغرب أن يتغلب على الأزمة الاقتصادية التي يمر بها ، بل انه من المقرر كذلك اقامة بنايات جديدة للاذاعة والتلفزة تقوي فاعلية هذا الجهاز ·

منذ أن عادت التلفزة الى البث بعد الاستقلال والى الآن يشرف على جهازها الاداري موظفون معتمدون من طرف الدولة ، رغم محاولات متكررة ومؤقتة لتعيين لجان موازية للاشراف على الانتاج ومراقبة التسيير جزئيا ، تتركب من مسئولين في مختلف قطاعات الدولة · أما الانتاج فيسنهم فيه منتجون موظفون ، ومساعدون خارجيون يمثلون في الغالب الاتجاه البيروقراطي الموالي للوضع السياسي أو المحايد ، بحيث يسجل غيابا شبه مطلق للدوائر الثقافية والنزعات السياسية التي تعتبر معارضة أو ذات خط سياسي لايماشي اتجاهات الوضع ، وهذه الخطة الانتاجية حالت دون بث أفكار قطاعات ثقافية وسياسية هامة ، مثل اتحاد كتاب المغرب والنقابات والأحزاب والكتاب التقدميين والجامعة والمنظمات الثقافية ومعظم جمعيات مسرح الهواة الشباب ، الى درجة أن هذه القطاعات تعمق فيها الموقف المعادي للجهاز والمنفور منه ·

ماذا يبث في التلفزة المغربية ؟ سأثبت هنا ، على سبيل المثال ، لائحة احصائية لبرامج شهر ابريل من سنة ١٩٧٧ ، ومعلوم أن ساعات البث تبدأ من الساعة السادسة والنصف وتستمر أحيانا الى الساعة الثانية عشرة ليلا ، ما عدا يوم الأحد حيث تفتتح التلفزة في الساعة الثانية بعد الزوال الى الساعة الثانية عشرة ليلا ، هكذا يستغرق البث يوم الأحد ٦٠٠ دقيقة ، وباقي أيام الأسبوع ٣٣٠ دقيقة ، أي أن البث خلال الشهر يبلغ ٩٩٠٥ دقائق ·

لائحة احصائية نموذجية لبرامج شهر ابريل سنة ١٩٧٧

نوع البرامج	عناوين البرامج	عدد أيام البث	المدة خلال الشهر	مصدر الانتاج	النسبة المئوية
الدينية	ـ حصص القرآن ـ هدى الاسلام ـ أغاني دينية ـ التوعية	يوميا	٥٥٠ دقيقة	ـ داخلي ـ خارجي (الدول العربية)	٥ر٦
الطفولة والتربية	ـ حصة الأطفال ـ الرسوم ـ المسلسل ـ التلفزة المدرسية (خاصة بتعليم اللغات) ـ الكراكيز	يوميا	٤٩٧ دقيقة	ـ داخلي ـ خارجي : أوربا الولايات المتحدة الدول العربية	٩
الأخبار البرامج السياسية	ـ النشرات ـ برامج خاصة	يوميا	٢٥٥٧ دقيقة	—	٢٥ر٩
الثقافة الفنون الوثائقيات الوطنية	ـ آفاق فكرية ـ لقاء الأسبوع ـ حوار الشاشة ـ المجلة الفنية ـ الوثائقيات	أسبوعية	٣٠٩ د	داخلي	٣ر٣

البرامج الثقافية والفنية الدولية	حياة الفنانين ـ مجلات ثقافية ـ وثائقيات	أسبوعيا	٢١٦ د	خارجي (فرنسا خاصة)	٢ر٢
مسرحيات مغربية	ـ	نادرة	١٢٠ د	ـ	٢ر١
مسرحيات دولية	ـ مرتان في الاسبوع	أسبوعية	٣٩٧ د	خارجي : فرنسا بلجيكا بريطانيا الولايات المتحدة	٤
المسلسلات والأفلام العربية		ـ	٥٦٥ د	الدول العربية وخاصة مصر ولبنان	٥ر٧
المسلسلات والأفلام الدولية	ـ	أحيانا مرتان في السهرة	١٨٠٠ د	خارجي : أوربا الولايات المتحدة	١٨ر٢
التراث	ـ الفولكلور ـ الموسيقى الأندلسية ـ الموشحات ـ الملحتون ـ المجموعات الشعبية	دوريا	٢٢٢ د	داخلي	١ر٣

تابع لائحة احصائية نموذجية لبرامج شهر ابريل سنة ١٩٧٧

نوع البرامج	عناوين البرامج	عدد ايام البث	المدة خلال الشهر	مصدر الانتاج	النسبة المئوية
منوعات موسيقية دولية	—	دوريا	٩٠٠ د	خارجي	٩
اغاني مغربية وعربية عاطفية	—	يوميا	٥٥٠ د	—	٥ر٥
اغاني المناسبة (وطنية)	—	دوريا	٥٠ د	—	٥ر٠
الرياضة	ـ المباريات الدولية فقط ـ برامج واخبار	دوريا	٥٨٢ د	داخلي خارجي	٨ر٥
الاشهار	—	يوميا	٢٠٠ د	—	٢
وقت ضائع	ـ اسباب تقنية ـ الاعلان عن البرامج	—	٤٩٠ د	—	٩ر٤
المجموع	—	—	٩٩٠٥ د	—	١٠٠

الترتيب العام للبرامج حسب النسبة المئوية

الرقم ترتيبي	نوع البرامج	النسبة المئوية
١	الأخبار والبرامج السياسية	٢٥ر٩
٢	المسلسلات والأفلام الدولية	١٨ر٢
٣	المنوعات الدولية	٩
٤	الرياضة	٨ر٥
٥	المسلسلات والأفلام العربية	٧ر٥
٦	أغاني مغربية وعربية عاطفية	٦ر٥
٧	البرامج الدينية	٥ر٥
٨	برامج الطفولة والتربية	٥
٩	المسرحيات الدولية	٤ر٩
١٠	البرامج الثقافية والفنية والوثائقية المغربية	٤
١١	البرامج الثقافية والفنية الدولية	٣ر٢
١٢	الاشهار	٢ر٣
١٣	التراث	٣
١٤	المسرحيات المغربية	١ر٢
١٥	اغاني المناسبات الوطنية *	٠ر٥

* تاخذ هذه الأغاني حيزا هاما في برامج التلفزة خلال الأعياد الوطنية او لمناسبة بعض الأحداث السياسية الهامة .

هذه الأرقام ناطقة في حد ذاتها ، ودالة على أن التلفزة المغربية أبعد ما تكون عن التلاحم بواقعها التاريخي والجغرافي مما يجعلها غير متوازنة ثقافيا ، وبدأ الشعور بذلك يخامر المسئولين الذين أعلنوا الشروع في مخطط جديد ابتداء من أول يناير ١٩٧٩ يقوم على الاعتبارات التالية :

- التلفزة « وسيلة ترفيه وهي في الوقت نفسه وسيلة للاعلام والتوعية والتثقيف والتربية » .

- الرفع من كم ومستوى الانتاج المغربي .

- التفتح أكثر على الانتاجات العربية .

- توزيع الحصص التلفزية ، حسب الجمهور الذي تتوجه اليه البرامج بحيث تكون حصص الساعة السادسة خاصة بالأطفال ، وحصص الساعة السابعة خاصة بالمراهقين والشباب والتوجيه العام ، وحصص الساعة الثامنة لتغطية الأنشطة السياسية ، وابتداء من الساعة التاسعة توجه الحصص للكبار ، وتتركز معظمها على الترفيه .

وقد سمح لنا جرد أول البرامج المقترحة للدوسم الجديد بملاحظة واحدة ، وهي أنه سيقع تحسن نسبي في كيف الانتاج المغربي ، ولكن لن يدخل أي تغيير على الجدول الكمي الذي أثبتناه في اللوحة السابقة لبرامج شهر ابريل لسنة ١٩٧٧ .

ماذا يمكن أن يقال عن واقع جهاز التلفزة في المغرب ، قبل القيام بعملية تقويم عام يؤدي الى ابراز التناقضات بين سيرورة التنشئة المجتمعية في الأوساط التقليدية وسيرورة التنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل وخاصة التلفزة ؟

على الرغم من أن جوهر موضوعنا ليس هو اتخاذ موقف مع التلفزة أو ضدها فمن المفيد الاشارة الى أنه في المجتمعات المتقدمة صناعيا احتد النقاش حول ايجابية أو سلبية هذا الجهاز ، البعض يهاجم هجوما عنيفا ، والبعض الآخر يدافع في حدود التزام التلفزة بدورها التثقيفي . ومن هذا الجدال نستوحي ملاحظاتنا التالية :

ان التلفزة ابداع صناعي تقني ، يندمج في حلقات تطور المجتمعات المتقدمة . واقع هذه المجتمعات أصبح من التعقد والتأزم بحيث جعل الكائن البشري يعاني أخطر قمع لم يسبق له مثيل في التاريخ . برز هذا القمع في العمل الذي أصبح أكثر ارهاقا للجسم والنفس . كما أدى تعقد المعرفة واتساع رقعتها الى ازدياد الميل نحو التخصص . لم تعد ، اذن ، فضيلة هذه المجتمعات أن تقرأ ، ان تناقش أن تؤسس حلقات الابداع ، فقدت الكتابة والكتاب ضرورتها بالنسبة لأكبر عدد من الناس ، كل الوقائع مهدت ليتركز الاهتمام على الوقت الثالث وأنشطته ، عبر خطاب بصري عنصره الأساسي الصورة أو الرمز أو الكلمة المنطوقة ، ومن جراء ذلك ظهر تصنع جديد سماه ادجار موران تصنيع الوسائل الثقافية ، وهو يخضع لقانون العرض والطلب .

ان تدخل التلفزة أدى الى تسطيح الانتاج الثقافي ، ومعاملة الإنتاجات على قدم المساواة ، لا فرق بين أغنية رخيصة وابداع مسرحي أو شعري من مستوى رفيع ، الكل يبث في أمسية واحدة ودون ترتيب ٠

تحول جهاز التلفزة ، بفضل اكتساحه كل انحاء العالم ، الى أداة تبث « خطابا كونيا » لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الثقافات والذهنيات ، ويباشر تأثيرا شبه مقنن ٠

من الوجهة النفسية أصبح الجهاز التلفزي حاجة حيوية ، حرمان الفرد منها يؤدي الى الهم والخيبة ٠ يلاحظ هذا الشعور بالمغرب في حالة منع الأطفال من مواصلة مشاهدة برامج التلفزة الى نهاية البث ٠

دائما من الوجهة النفسية يمارس الجهاز تأثيرا سلبيا على ذكاء الفرد ووعيه ، بحيث يلاحظ أنه بقدر تزايد ساعات الفرجة التلفزية ينخفض معادل الذكاء ، في حين تتقوى العاطفية ويتسع مداها ، وهذا نوع جديد من التشريط ٠

والأمر الأدعى للحيرة هو أن التلفزة أداة لابقاء ماكان على ما كان ، وهذا نزوع محافظ ، وهو في الوقت نفسه أداة تنويرية تحث الفرد على أن يتجاوز وضعه بفضل اتساع أفق اطلاعه الذي يتأتى من خلال البرامج والتحقيقات والمسرحيات والأفلام ٠

هذه الملاحظات تصدق على التلفزة في كل المجتمعات متقدمة أو متخلفة ، لكن في المجتمعات المتخلفة تلعب التلفزة أدوارا اضافية أهمها الاخضاع والتعنيف السياسي الحاد ، وكأن الأمر يتعلق بغسل دماغ ينزع عن الفرد قدرة اتخاذ المبادرات والمواقف السياسية ٠ ليس من الغريب ، بناء على ذلك ، أن ترصد الجهود للتغطية السياسية على حساب المعتقد والتراث والتوعية الثقافية ، وأن يلقى في روع الناس كون الانتاج الوطني لن يرقى الى مصاف الانتاجات الدولية ٠

بلغ بنا المطاف الآن الى النقطة الحاسمة في الموضوع ، وأعني بها التقويم السيكو مجتمعي من خلال التناقضات التي يمكن ابراز معالمها بين التنشئة المجتمعية في الأوساط الأصلية (العائلة ، المدرسة ٠٠) والتنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل ٠

التناقض الأول يتجلى في أن التنشئة التقليدية تمارس في ظل ثقافة أصلية متفردة ، أما التنشئة المترتبة على تقنيات التواصل فهي قائمة على مثاقفة ، أي احتكاك بين ثقافتين غير متعادلتين في الغالب ، وينتهي الأمر أولا الى انسلاخ ثقافي وثانيا الى اكتساح ثقافي لصالح الثقافة الأكثر نضارة ٠ هذا التناقض لانهاية له ، لسبب بسيط يعود الى أنه مهما بلغت درجة تقمص ثقافة جديدة فان للثقافة الأصلية تمكث في عمق صاحبها ٠ لن الفرد يحمل معه ماضيه ، ولا يمكنه أن يلفظ هذا الماضي بتاتا ، لأنه ليس كتلة مادية ، وانما هو كيف يداخلنا بعمق ، الا اذا قطع الفرد العلاقة مع ماضيه بنفي اختياري الى وسط مغاير ٠

اذن في الوضع الخاص بالدول المتخلفة التي اكتسحتها الثقافات الأكثر حضارة يحمل الفرد في طياته شخوصا متعددة • ان ازدواج الشخوص أو تعددها داخل الفرد الواحد يعني أن لاشخصية له • وليس من شك في أن تأثير هذه الازدواجية أو التعددية يشمل الارادة والذكاء والحساسية • باختصار كل المركبات النفسية هي طبعا في اتجاه سلبي وغير سوي • وللخروج من هذا المأزق لا يمكن أن نأمل انبعاث حركة وطنية جديدة شبيهة بالتي أطرت الكفاح التحرري ، لأن الظروف غير الظروف ، ولا يمكن كذلك أن نأمل حركة خلاص دينية ، لأن الدين نفسه أصبح من الاستراتيجيات الأيديولوجية ، سواء حسنت أو ساءت نية المقتنع به •

التناقض الثاني قائم بين طبيعة التنشئة التقليدية وطبيعة التنشئة بواسطة تقنيات التواصل ، فبينما التنشئة الأولى تتأسس على مبدأ الادماج الكامل للفرد في النمط الجمعي تزاول التنشئة الثانية هتكا حادا يؤدي الى حالة اتساخ وعفونة عقلية وعاطفية ، تزداد خطورة في حالة التعنيف الثقافي لصالح السياسة ، أي ابداع ثقافة رسمية تبني أصناما للعبادة •

اذا كانت التنشئة التقليدية تعزز شيوع أسطورية غيبية تتحكم في مصائر الناس وأوضاعهم فان التنشئة بتقنيات التواصل تؤدي الى أسطورية الحظ الذي تمنحه بركات السياسة والعلم الطبيعي والرياضي وقوة المال والأسلحة ، انها أسطورية قامعة تذكيها حصص الاشهار وشيوع القمار وسباق الخيول والكلاب ، ومختلف أنواع الرهان واليانصيب ، الخ وتوادي صرف الأموال (البورصة) • في هذه الأجواء تتقرر مصائر الأفراد والشعوب ، وتتوظف لصالحها تقنيات التواصل ، وبالتالي فان المستعمل لهذه التقنيات في المجتمعات المتخلفة ينتهي به الأمر الى أن يحمل في أحشائه هموم مجتمعه وهموم المجتمع الصناعي المتقدم •

في التنشئة التقليدية يحتل الماضي منزلة التقديس والاجلال ، انه الارث الروحي الذي تتناقله الأجيال • في حين أن تقنيات التواصل تجعل الفرد يرى في الماضي ارثا يشل الفرد ويمنعه من القيام بمبادرات تحسن وضعه ، ويمكن القول بأن الاشهار يلعب دورا هاما في هذا المجال •

هناك أمثلة كثيرة تبين حدة هذا التناقض ، اكتفي منها بذكر مثالين :

المثال الأول الصورة التي للعائلة في جل المسلسلات والأفلام المطولة ، انها خلية لا نفع من ورائها ، ولا أثر لها ، انها « مكان التقاء » ، وليست ناديا للتواصل والتآزر •

المثال الثاني التعاطف الذي يحصل غالبا بين نجوم المسلسلات والأفلام وبين المشاهدين ، وخاصة الشباب ، على أنها شخصيات ولو أدت أدوارا مأساتية تدخل المسرة على النفس في صورة مشرقة وضحيا باسم ، ومن خلال لغة مباشرة غير مرهقة ذات بنيات ودلالات منطقية • لكن في الوقت نفسه يتقدم الوعاظ ومنتجو البرامج

الدينية بأنتاجهم فى زى غير متناسق ، تبدو على محياهم معـــالم الجدية المبالغ فيها ، قلما يبتسمون ، يتلون النصوص وكأنهم يحملون الى الناس أسوأ الأخبار ، فى لهجة تحسر ، تخوف الانسان من غده على أنه قدر أعمى ليس على الفرد الا أن يرضخ له ٠ أما البنية اللغوية للخطاب الدينى ـ كما تبين لنا من خلال تحليـــل عدد من البرامج الدينية ـ فتقوم على البرهنة غير المنطقية ، لأن المخاطب فيهـا هو الفرد الذى يتطور ويتجاوز ذاته ، بل الفرد المجرد الذى يعيش دائمـا وأبدا فى حـالة من « الجاهليـة » الحضارية ٠

فى الوقت الذى كانت فيه تنشئة الطفل والمراهق وممارساتهما واتصالاتهما تتم بلغة قومية سليمة ، أو لهجة محلية تفي بأغراض التواصـــل والتعبير ، نجد أن معظم الانتاجات فى تقنيات التواصـــل الحديثة تبث بلغـات متعددة : فرنسية وانجليزية واسبانية ٠ ان اللسان يصـبح هجينـا بدوره مما يعرض الفرد الى أنواع من الخلط الذهنى ذات تأثيرات سلبية على الذكاء والحساسية ، لأن الازدواجية أو التعددية اللغوية ليست دائما مفيدة ، ولكن قد تصبح عرقلة وثقلا على كاهل الأفراد ٠

لقد أبانت كثير من البحوث والتقارير البيداجوجية أن مستوى اللغات وتعليمها فى تدهور كبير ، بما فى ذلك اللغة القومية ، وهو أمر لايمكن أن نحمل فيه المسئولية بكاملها للأطر والأنساق التربوية المتبعة ، وانما تقع المسئولية أيضا على تقنيات التواصل وخاصة التلفزة ، لأن الازدواجية أو التعددية اللغوية التى تؤطر محيط الطفـــل منذ ولادته تتجاوز التأثير العقلى لتخترق على الشخص صميميته ٠

كيف يمكن تجاوز هذه التناقضات ؟ أعتقد أن عملا من قبيل ما أقدمت عليـــه لايستهدف صياغة حلول جاهزة ، وانما صـياغة مواصفات تضع فى اطـــار محدد التناقضات بين التنشئة المجتمعية فى الأوساط الأصلية والتنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل ، وانعكاسات هذه التناقضات ٠ لكنى أعتقد أنه من المفيد الاشارة الى بعض السبل الممكن نهجها لكيلا تتسع هوة التيه فى مجتمعاتنا المتخلفة ٠

ان تقنيات التواصل فى الدول المتخلفة تمثل مساسا بالأفراد ، وستبقى تباشر هذا التأثير ، لأنها لا توجه ولا يخطط لها وفق الأهداف المتوخاة منها بناء على حاجات الأفراد ، ومن المستحيل تدارك الموقف الا بانشاء « خلية علمية للبحث » مهمتها العاجلة تحديد الدور الذى يتبغى أن تؤديه تقنيات التواصل بناء على أنها وسائل توعية وتثقيف وأعلام وترفيه لا أداة فى يد سلطة معينة لخدمة أغراض ومصالح عاجلة لأفراد معينين على حساب هموم العامة ٠

ان بحوثا جدية من هذا القبيل ، واختيارات ذكية ، كفيلة بأن تضع أيدينا على أهم الاسبقيات ، مراعاة لكون مجتمعاتنا فى حاجة فورية الى :

ـ محو الأمية المتفشية (بجميع أنواعها) ٠

ـ تحديد صورة تعكس الواقع ومشاكله المجتمعية التى تزداد خطورتها يوما بعد يوم ، مع تحديد أسبابها وكيفية ممارستها (كالتسول والبغاء والاجرام وأنواع الخلل الذهني والعاطفي) ٠

ـ انطلاقا من هذه الصورة يلزم البحث عن نموذج تربوى وثقافى أكثر تناسبا واتساقا مع المظهر الحضارى العام للجتمع المعنى بالأمر ٠

ان النتائج التى ستسفر عن هذه الأبحاث هى التى ستشكل من دون شك مضمون المخططات الاعلامية والثقافية الكفيلة بادخال التوازن على مضمون ما تبثه تقنيات التواصل داخل المجتمع ، ولن تكون فى هذا الاطار أقل حاجة الى الجدية والجرأة فى معالجة أمورنا ، لأن القضية مصيرية ، ولسنا فى أحسن حال بل فى أسوئه بالنسبة لهولاندة التى أدت فيها البحوث والاجتهادات الى أن يكون الجهاز التلفزى فى وضع متميز ، فالدولة تمتلك البنايات والتجهيزات التقنية ، وتتحمل المصاريف ، وتتلقى المساهمات المالية من النظارة ، أما الانتاج ومسئولياته فأمر موكول الى الجمعيات والمنظمات الهامة ، وتوزع ساعات البث بحصص يؤخذ فيها بعين الاعتبار عدد الأشخاص الذين هم فى عضوية الجمعية ٠

لا بأس بالاشارة الى أهم هذه الجمعيات :

ـ المنظمة الكاثوليكية ، وتضم فى عضويتها ٥٥٠ ألف شخص

ـ المنظمة العمالية للهواة ، وتضم فى عضويتها ٤٥٠ ألف شخص ٠

ـ المنظمة البروتستانتية ، وتضم فى عضويتها ٤٠٠ ألف شخص ٠

ـ المنظمة البوتستانتية الليبرانية ، وتضم فى عضويتها ١٤٥ الف شخص ٠

ـ المنظمات التى ليست لها اتجاهات عقدية ، وتضم فى عضويتها ٣٥٠ الف شخص

ـ أود أن ألفت ، فى النهاية ، نظر القارىء الى أن هذا القسم النظرى من البحث سيعقبه قسم عملى لتحديد نوعية العلاقة بين تقنيات التواصل ، وخاصة التلفزة ، وبين الجمهور والأجهزة المسئولة والمنظمة والمنتجة ، وفى النية أن تكون استراتيجية البحث محتوية على :

ـ ملاحظات مباشرة فى المناطق التى لم يصل اليها بعد الجهاز التلفزى ، ثم ملاحظتها ثانية بعد أن تصل التلفزة اليها ٠

- جمع أكبر عدد من الوقائع عن طريق للمحادثات الحرة والاستبانات .

- تحليل كمى للملاحظات المباشرة والوقائع .

- تحليل كيفى للعلاقات الرياضية التي ستكشف عنها التحليلات الكمية .

وليس بخاف على أحد أنه مشروع يتطلب جهدا فائقا ويقظة مستمرة ، كي تفتح اعيننا على كثير من الحقائق المتعلقة بأزمتنا الحضارية والثقافية التى نهملها على حساب انشغالنا بالمشاكل السياسية والاقتصادية .



فى الهند ، كما فى المجتمعات الأخرى ، طائفة من الأفكار التقليدية عن طبيعة الأطفال والطفولة ، تؤثر فى سلوك الكبار القائمين على تربية الصغار ، كما تؤثر فى طريقة معاملتهم للانسان الجديد منذ الساعة التى يولد فيها بينهم • ولمعرفة هذا الوعى الثقافى بالطفل سألقى أولا نظرة على الآراء الخاصة بالأطفال كما تتجلى فى جميع نواحى المأثورات الهندية المختلفة ، فهناك فقرات تتحدث عن الأطفال فى كتب القوانين القديمة عند الهندوكيين ، وهناك أحاديث عن رعاية وتربية المواليد والأطفال فى نصوص الطب الهندى التقليدى المعروف باسم « أبورفيدا » ، وهناك اشارات الى الأطفال والطفولة فى ملحمتى رامايانا ومهابهراتا ، وكلتاهما مستودع للمثل الثقافية الهندية ، وهناك أوصاف تتعلق بالطفولة فى الكتب القديمة وكتب القرون الوسطى • وأنا أعرف بالطبع أن هذه المادة كلها عنصر جوهرى فى المأثورات الأدبية عند الطبقات الاجتماعية العليا ، بيد أنها تشبه الى حد كبير كما قال « كاسامبى » مأثورات الكثير من الطبقات الدنيا • وواضح أن بقاءها بين طوائف كبيرة فى المجتمع هو من أعظم السمات المميزة للثقافة الهندية •

الكاتب : سودير كاكار

زميل بمركز دراسة المجتمعات النامية فى دلهى بالهند .
كان أستاذا ورئيسا لقسم الانسانيات والعلوم الاجتماعية
بالمعهد الهندى للتكنولوجيا بنيودلهى ، وأستاذا زائرا للعلوم
السلوكية فى جامعة فيينا وجامعة مكجيل . أحدث مؤلفاته
العالم الباطنى ، دراسة نفسية تحليلية للطفولة والمجتمع
فى الهند (اكسفورد ١٩٧٨) والشخصية والمراهقة ،
(اكسفورد ١٩٧٩) .

المترجم : أمين محمود الشريف

الطفل فى القانون

فى القانون الهندى ــ وأنا هنا أشير بالتحديد الى قوانين مانو ــ يقف الطفل عند قاعدة الهرم الاجتماعى ، وعلى القمة يقف رب الأسرة المنتمى الى احدى الطبقات الاجتماعية التى « تولد مرتين » ، وفى أسفل الهرم الاجتماعى يجد الطفل نفسه فى وضع يشبه الوضع الاجتماعى للأشخاص المنتمين الى أحط الطبقات الاجتماعية ، والأشخاص الذين فقدوا طبقتهم بسبب ممارستهم مهنا محرمة ، والمتخلفين عقليا ، والمضطربين نفسيا ، والأرقاء ، والخدم المأجورين ، والعمال ، والمتشردين ، والشيوخ ، والمرضى ، والمتزوجات حديثا ، والحبالى . ويتجلى أيضا الوضع الاجتماعى للوضيع الذى فيه الطفل فى مراسم الحداد ، فكلما مات الطفل صغيرا قصرت مدة الحداد عليه ، وقلما تقام له الشعائر الجنائزية عند وفاته .

ولو أنك أنعمت النظر فى قوانين مانو لرأيت خطا حادا من التقسيم فى الهرم الاجتماعى يقسم الطبقات الدنيا الى طائفتين مختلفتين اختلافا بينا ، احداهما تشمل الأشخاص الذين لاينتمون الى احدى الطبقات ، والأشخاص الذين ينتمون الى أحط الطبقات . ويعامل مانو هذه الفئات أقسى معاملة ، وينزل بها أشد العقاب . أما الطائفة الأخرى فتتألف من النساء والشيوخ والمرضى والعجزة ، واليها ينتمى الأطفال ، وهؤلاء

جميعا يستحقون حمايه المجتمع ، ويعاملون بروح التسامح . ولذلك كان من الواجب على رب البيت أن يطعم النساء الحبالى ، والمرضى ، وصغار الأطفال ، حتى قبل أن يطعم الضيوف (ومعلوم أن الضيوف يعاملون كما تعامل الآلهة في التقاليد الهندوكية) .

وتتجلى الحماية والتسامح اللذان يعامل بهما الأطفال بكل وضوح حيث يكونان في غاية الأهمية (بالنسبة للطفل على الأقل) ، أى في أقوال مانو عن عقاب الأطفال . حيث أمر بوجوب تجنب استعمال الألفاظ القاسية في حق الأطفال ، وإذا دعت الظروف الى توقيع العقاب البدني عليهم وجب أن ألا يضرب الأطفال الا بحبل أو عصا من الخيزران مشقوقة عند طرفها . ومعلوم أن الخيزرانة المشقوقة الطرف تحدث صوتا عاليا دون أن تحدث ألما شديدا ، كما نعرف من المعارك الوهمية التى تدور بين المهرجين في السرك . يضاف الى ذلك وجوب أن يكون الضرب على الظهر ، لا على « الجزء النبيل » من الجسم ، أى لا يكون على الرأس أو الصدر . وفي رأى أصحاب الأفكار التقدمية عن الأطفال أن الضرب لايمكن ان يعد نوعا من الحماية والتسامح . ويتضح لنا مدى هذا التسامح بجلاء اذا نحن قارنا بين قوانين مانو والنصوص القانونية في المجتمعات القديمة الأخرى . مثال ذلك أن هناك شواهد في القوانين الرومانية القديمة على شيوع اشكال وحشية من اهانة الأطفال وسوء معاملتهم ، حاول الأباطرة المستنيرون التخفيف منها .

والخلاصة أنه على الرغم من أن قوانين مانو قد وصمت بالظلم طبقا للمعايير الحديثة ، لأنها أجازت كبت الطبقات الضعيفة ، فان موقفها من الأطفال - وهو حمايتهم ورعايتهم - لا يعد أمرا شاذا بالنظر الى مبادىء المجتمع الأبوى الذى ظهرت فيه هذه القوانين .

الطفل في الطب التقليدى

يعد علاج الطفل فرعا من الفروع الثمانية التى يتألف منها النظام الأيورفيدى التقليدى في الطب الهندى . وانى أتردد في المساواة بين هذا الفرع من الطب (المسمى « بالانجا ») وبين طب الأطفال الحديث ، لسبب أساسى هو أن النظام الهندى يرى أن نمو الطفل يبدأ بالحمل لا بالولادة . وتشغل المشاهدات والأفكار الخاصة بنمو الجنين مكانا كبيرا في المؤلفات الأيورفيدية . ويعتقد القوم أن فترة الحمل تعادل في الأهمية (ان لم تزد عليها) فترة الطفولة التى ينمو فيها الفرد جسميا وعقليا . ويميز هذا الاهتمام بالنمو الفسيولوجى للجنين مضمون « بالانجا » عن مضمون علم الأجنة الحديث . ومن الواضح أن النظرة الهندية الى العالم كان لها شأن كبير في تحديد مجال ومضمون التخصص في طب الأطفال ، كما كان للأفكار الغربية عن أصل الحياة وطبيعة الانسان أثر - بلا شك - في اعداد طبيب الأطفال الحديث .

ولما كان القوم يعتقدون أن الحياة تبدأ بالحمل فان الولادة في التقاليد الهندية تعد حادثا متأخرا يسجل نهاية المرحلة الأولى من دورة الحياة لا بدايتها . ويقول أحد

الميتافيزيقي في تناسخ الأرواح واعادة ولادتها – وهو مذهب يؤمن به الأطباء الهنود القدامى – ان الروح في ساعة الاخصاب تدخل في الجنين « بجسمها الحقي » (الذي يشمل العقل) من الحياة السابقة . ويقال ان صفات المني (ماء الذكر) وللبويضة والراسا (العصير العضوي ، أو الغذاء) والجسم الخفي للروح – أي الصورة النفسية من تجسدها السابق – هي التي تحدد تكوين الجنين ونموه الوظيفي .

ويقال ان الفترة الحرجة للنمو الفسيولوجي للفرد تبدأ من الشهر الثالث من الحمل عندما ينشط « العقل » الكامن للجنين أو يصبح واعيا . وفي هذه المرحلة من الدهردايا (معناها الحرفي : مرحلة القلب المزدوج ، حيث يكون للجنين قلب ، وللأم قلب) يعد الطفل الذي لم يولد والأم كلاهما بمثابة وحدة فسيولوجية يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به وتنتقل أحاسيس وعواطف الجنين – وهذا تراث من ولادته السابقة – الى الأم عن طريق قنوات التغذية (ذ مانيس) . ولكي يتم التكوين النفسي للفرد في المستقبل يتعين الاستجابة لرغبات الام الحامل ومطالبها كاملة ، ومعاملة « الوحدة الثنائية » من الحامل والجنين باللطف والصبر والتدليل (النصوص مجمعة على هذه النقطة) . ويزعم الطب الأيورفيدي أن رغبات الأم هذه ليست سوى مجهودات شاقة يبذلها الجنين ثم تنعكس مشوهة ومحرفة عن طريق جسم الام ونفسها . ويجب أن يراعى – بالطبع – عند الاستجابة لرغبات الأم أن لا تعطى أي شيء يعود بالضرر عليها أو الجنين . واذا تاقت نفس الحامل الى شيء ولم تطق صبرا عليه فمن الأفضل – هكذا تذهب النصوص الى حد الافراط في التدليل – أن تعطى ما تطلبه ، حتى ولو أضر بصحتها ، مع مراعاة ابطال مفعول الضرر باتخاذ الاجراءات المضادة .

ويجدر بنا أن نشير الى فكرتين أريوفيديتين هامتين تشكلان النظرية الهندية عند الأطفال . أولاهما أن الطفل كموضوع للدراسة والعلاج لايمكن النظر اليه بمعزل عن غيره ، بمعنى أنه يجب اعتباره بمثابة جزء من قالب أكبر تعد فيه وحدة الأم والطفل في أثناء الحمل أمرا أساسيا . ولذلك يجب أن توجه الجهود لتعزيز نمو الطفل ، أو للتخفيف من آلامه ، نحو وحدة الأم والطفل التي يتحول مركزها بالتدريج من الأم الى الطفل . ونذكر – على سبيل المثال – أن القوم يميلون ، حتى نهاية السنة الأولى من مولد الطفل حيث لايزال يرضع من ثدي أمه ، الى نسبة كثير من الأمراض التي تصيب الطفل الى « فساد » لبن الأم . ولذلك فان التدابير العلاجية – بما في ذلك العقاقير – توجه الى الأم لازالة هذا الفساد . وأيا كان منطق هذه العادات الطبية فان معناها الرمزي والنفسي واضح . انها تؤكد وحدة الأم والطفل ، وتعبر عن الاعتقاد بأن ازالة توترات الأم وأمراضها خلال فترة الحمل وبعد مولد الطفل بمدة هي مفتاح صحة الطفل .

والفكرة الأساسية الثانية في نمو الطفل الهندي هي الاعتقاد بأن الخطوط الأساسية للشخصية توضع في الرحم . ولذلك تقلل التقاليد الطبية الهندية من شأن الطفولة المبكرة ، خلافا للنظرية الطبية الغربية بعد عهد فرويد التي تؤكد أن هذه الطفولة هي الفترة الحيوية للنمو السيكولوجي . على أنه ليس بصحيح أن التقاليد

الطبية الهندية لاتذكر الشيء الكثير عن الطفولة نفسها ، اذ الواقع أن النصوص الأيورفيدية تشتمل على تعليمات تفصيلية ومستفيضة عن رعاية الطفل الصغير • وتتضمن هذه التعليمات الواسعة النطاق الحديث عن موضوعات متنوعة ، كالزمن الذى يجب فيه تشجيع الطفل على الاهتمام بلون لعبه وحجمها وشكلها • ولذلك فهى تظهر الاهتمام بالمواليد والطفولة المبكرة • وعندما يتحدث الأطباء القدامى - برغم اللغة القديمة التى وصلت بها الينا أفكارهم - عن العلاقة بين طريقة تربية الأطفال ونمو شخصيتهم فان آراءهم تشبه الآراء الحديثة بشكل غريب ، فهم يقولون انه يجب عدم اقناع الطفل بالأكل أو الكف عن البكاء عن طريق تخويفه بالعفاريت والغيلان والحيوانات المفترسة ، لأن ذلك شديد الخطر على الأطفال ، ثم يستطردون الى القول بأنه يجب عدم ايقاظ الطفل من النوم فجأة أو القائه فى الهواء ، كما يجب عدم اغضابه ، أو ادخال السرور عليه بأى ثمن ، لأن لذلك تأثيرا كبيرا فى نموه السيكولوجى وصحته فى المستقبل •

والخلاصة أن النظرية الأيورفيدية القديمة عن النمو الأمثل للأطفال هى مزيج عجيب من الأقوال الخرافية ، والآراء الرشيدة ، والأسرار الغامضة ، والأفكار الحديثة ، على أن الطب الهندى القديم لا غبار عليه من حيث موقفه الانسانى الثابت من الأطفال • فهذا الطب بما يظهره من حنان ورحمة بالأطفال يحث الآباء على تفهم احتياجات وعواطف الأطفال ، وهى أمور يجنح الناس عادة الى تجاهلها ، لأن الأطفال يعبرون عنها بأصوات ضعيفة ، وكلمات غير واضحة •

الأطفال فى الملاحم والأدب

اذا كان هناك أمر بارز يتعلق بالأطفال فى ملحمتى (ما يا نا) ومهابهراتا ، وفى الأدب السنسكريتى القديم ، فهو الأهمية التى يعلقها القوم على انجاب الأولاد ، والشوق الشديد الذى يعبرون عنه فى هذا الصدد • وهناك الكثير من الأساطير ، والفقرات التعليمية التى تؤكد مرارا أن انجاب الولد هو أسمى واجبات الرجل ، والسبيل الأوحد للوفاء بالدين الذى يدين به لأسلافه •

وفى الملاحم والآداب القديمة لا يكتفى القوم بأن يروا فى الأبناء وسيلة لأداء واجب مقدس له مفهوم الضرورة الدينية والفرض الاجتماعى ، برغم كونه أمرا محببا الى النفوس وجديرا بالتقدير ، بل انهم كذلك يرون فى الأبناء مصدرا لارضاء العواطف واللذة الحسية • اسمع مثلا الى شاكنتلا وهى تتوسل الى دشيانتا (فى ملحمة مهابهراتا) أن يعترف بابنه ، ولكنه يأبى لأن لعنة حلت به فمحت من ذاكرته ذلك الوقت الذى قضاه معها كزوجة له :

« أى سعادة أعظم من السعادة التى تغمر قلب الأب عندما يرى ابنه يهرول نحوه يريد أن يحتضنه ويعانقه ، حتى ولو كان جسده ملطخا بالتراب ؟ ان النمل نفسه يحمى بيضه ولا يحطمه ، فكيف تأبى أنت أيها الرجل الفاضل أن تعول ابنك ؟ ان ملمس النساء وملمس الماء (البارد) ليس أحب الى الانسان من ملمس ابنه عندما

يعانقه • وكما أن البرهمانا خير من يمشي على رجلين ، والبقرة خير من يمشي على أربع ، والمعلم خير من يمشي على الأرض ، كذلك الابن هو أعز شيء في الوجود ، وأحب الأشياء ملمسا • أقبل أيها الرجل على هذا الطفل الجميل ، وعانقه وقبله ، فما من شيء في الحياة أحب الى الانسان من عناق ابنه » ا هـ •

وتدل معظم الاشارات الأخرى الى الأطفال في الملاحم والآداب على حب الأطفال ، والرغبة في انجابهم ، والاهتمام برعاية الجيل القادم وحمايته • والحق أن كثيرا من الفقرات تتضمن تمجيد الطفل باعتباره مخلوقا لايعرف الشهوة ولا البغضاء ، ولذلك كان أقرب الى الله من غيره •

ويتجلى هذا التمجيد بأجلى صوره في الأغاني والقصائد الهندية في القرون الوسطى الخاصة بمدرسة سهاكتي ، وهي أقوى المأثورات الأدبية الحية بالهند اليوم • وهذه الأغاني والقصائد التي تتغنى بطفولة الاله كرشنا والاله راما تصور التجاوب الرائع بين الأم والطفل ، كما تصور نمو الطفل بين ظهراني الجم الغفير من الراشدين المعجبين به • وتمتدح للأغاني الفضائل التي يتحلى بها الأطفال ، كالمرح والنشاط والحيوية ، والقدرة على الفرح والحزن في وقت معا ، وسرعة الغضب والرضا ، ونسيان الأذى ، والعفو عن الاساءة • ولا يرى الأدب البهاكتي في هذه الصفات صفات صبيانية ، بل يعتبرها صفات عظيمة الشأن بالنسبة للكائنات البشرية في كل العصور ، نظرا لأنها صورة من الصفات الالهية •

على أنه يجدر بنا أن نشير الى أن البنات لا يلقين سوى الصمت في الملاحم والأدب . خلافا للاحتفال البهيج بمولد البنين• وتفضيل الذكر على الأنثى قديم قدم المجتمع الهندي نفسه • فالأشعار الواردة في أسفار الفيدا تدعو أن يعقب مولد الذكر ذرية أخرى من الذكور ، لا الاناث ، ويقول في ذلك مكدونيل :

« الحق أن أسفار الرجفيدا تمتاز باختفاء أسماء البنات • وانك لتجد في الترانيم دعوات وصلوات من أجل البنين والحماة والذكور وأبناء الذكور وذرية الذكور ، وأحيانا من أجل الزوجات ، ولكنك لاتجد شيئا قط عن البنات • بل ان هذه الترانيم تطلب الغفران لنا ولأحفادنا ، ولا تجد فيها شيئا من مباركة البنات وعندما يولد أحد الذكور تراهم يصفقون له ويطلقون صيحات الفرح ، ولكن لايظهرون شيئا من الفرح بمولد البنات » أ هـ •

ولما كان هذا التفضيل للذكور لا يزال على ما هو عليه قديم فان الغض من قدر البنات يؤثر في نمو شخصية الفتاة كما سنرى فيما يلي •

الطفولة الهندية

المثل المعاصرة

حاولت فيما سبق أن أصف الأفكار الهندية التقليدية عن طبيعة الطفل ، والصورة « اللائقة » للتعامل بين الكبار والصغار • وهذا المزيج من الافكار التي تشكل

الوعي الثقافي الهندي بالطفل يضفي كثيرا من الشرعية على الطريقة التي يتصرف بها الكبار مع الأطفال ، وان كان مثل هذا الوعي قد يوجد (بل انه يوجد عادة) بطريقة « فطرية » بلا شعور أو تكلف • وتدل الشواهد في النصوص الأصلية على ان الطفل يعد في التقاليد الهندية انسانا ذا شأن ، يقابل بالترحيب ، ويحظى من الكبار بالحماية والمحبة والتدليل •وهنا يطالعنا هذا السؤال وهو : « ألا تزال هذه الأيديولوجية في تربية الأطفال تؤثر في العلاقة بين الكبار والأطفال في الهند اليوم كما تؤثر في عملية التربية الاجتماعية » •

قبل الاجابة عن هذا السؤال يجب أن أشير الى صعوبة اصدار أحكام عامة عن الطفولة في مجتمع معقد يتألف من أجناس متنافرة كالهند التي تشتمل على خليط مشوش من الوحدات الفرعية ، من اقليمية ، ولغوية وطبقية ، وطائفية • وربما يرى كثير من علماء الاجتماع أنه يجب عدم الاقدام في مثل هذا الموقف على اصدار أحكام عامة دون اجراء مسح قومي لعينات مختارة من معتقدات الآباء واتجاهاتهم وتصرفاتهم • ويرى مراقبون آخرون أن ثمة وحدة قوية في صميم الثقافة الهندوكية المتنوعة ، ولذلك قد تكون احصائيات العينات عونا للباحثين في هذا المجال ، ولكنها ليست جوهرية • والحق أنه يوجد عدد من البيانات عن الطفولة ، وطرق تربية الأطفال ، بين مختلف الطبقات الاجتماعية في جميع أنحاء الهند ، ودراسات أنثروبولوجية عن النمو في القرى في كثير من انحاء البلاد ودراسات سوسيولوجية عن طريق تربية الأطفال في قليل من المدن ، (بما في ذلك دراسة في التحليل النفسي للأطفال الساكنين في الاحياء القذرة الفقيرة في مدينة بومباي) ،وكل ذلك يحدونا الى القول بأنه من الممكن التوصل الى بعض الأحكام المبدئية عن الطفولة في الهند التقليدية • ويجدر بي أن أضيف أيضا أنني أعني بكلمة « هندي » في الملاحظات الآتية الهند الهندوكية . على الرغم من أن الطوائف الدينية الأخرى في الهند قد تأثرت تأثرا عميقا بمعظم كل البيانات التي أوردتها آنفا عن تربية الأطفال في الهند على تأكيد الرعاية والسماحة العظمى التي يحظى بها الطفل من جانب أمه وغيرها من القائمين على تربيته في السنوات الأولى من حياته . فهي تحتضنه دائما وتعانقه ، وتناغيه وتتكلم معه ، وتتصل به اتصالا وثيقا ودائما بصورة تختلف اختلافا بينا عما يجري في بلاد الغرب • ولا تلبث الأم عندما يبدر من طفلها أدنى بادرة من شكوى أو أنين أن تمسك به وتحتضنه ، وتهدهده ،وترضعه ، وتسليه • وتميل الأم الهندية الى تلبية رغبات طفلها ومطالبه سواء فيما يتعلق بالطعام أو النظافة أو النوم أو الصحبة • وعلاوة على ذلك تجنح الى اطالة هذه الرعاية الأمومية بعد المدة التي يصبح فيها الطفل الصغير قادرا على الاستقلال بأداء وظائفه في كثير من المجالات ، مثال ذلك أنها تطعمه في أغلب الأحيان وفي كل ساعات الليل والنهار « وعند الطلب » وعلى الرغم من أن الرضاعة من الثدي تقترن بضروب أخرى من التغذية بعد السنة الأولى فان الأم تستمر في اعطائه الثدي أطول مدة ممكنة بحيث تمتد في أغلب الأحيان الى سنتين أو ثلاث •

وكذلك يدرج الطفل (يمشي بخطى قصيرة) بسرعته الخاصة ليتعلم المشي ، كما يحاول أن يتعلم الكلام ، وارتداء الملابس • ثم يطالب الطفل قليلا قليلا بمعرفة العالم الذي

يحيط به ، ويتعلم القيام بالعمل مستقلا عن امه . والاهتمام ينصب فى السنوات الأولى من الطفولة الهندية على تجنب اشعار الطفل بخيبة الأمل ، وتقوية أواصر التعاطف بينه وبين أمه ، وتشجيعه على تنمية شخصيته واستقلاله .

هذا وميل الأم الهندية للاتباع لا للقيادة فى تعاملها مع ميول الطفل ودرجة وسرعة نموه لا ينبع من شعور عام بالفخر والزهو ، بل ان هذا الميل يعكس - الى حد ما - حقائق الحياة فى الهند التقليدية . واذا علمت أن معدل وفيات الأطفال يزيد على ٢٠٪ عرفت السبب فى أن الطفل الذى يبقى على قيد الحياة (وبخاصة الابناء من الذكور) يحظى بأعظم قدر من الرعاية والحب من جانب الأم والأسرة ، لأنه سوف يصبح مصدر العون الاقتصادى لأبويه فى مستقبل الحياة ، كما سيشارك فى اقامة طقوس الجنازة والحداد على أبويه وبذلك يكفل لهما السعادة فى الدار الآخرة . ولكن - فوق ذلك كله - ترجع رعاية الأم للأطفال الى نمو شخصية المرأة الهندية التى تتأثر بتمجيد الأمومة ، واعتبارها العنصر الرئيسى فى تكوين شخصية المرأة . وقد ذكرت فى كتاب آخر بالتفصيل أن الفتاة الهندية لا تعد سوى ضيف مؤقت فى بيت أبويها ، وأنها متى تزوجت لا تصبح زوجة بقدر ما تصبح كنة (زوجة الابن) ولا يعترف المجتمع بها كامرأة الا متى أصبحت أما (وبخاصة أما لأبناء من الذكور) ، وحينئذ بوأيها المجتمع مكانة محترمة . وهذا يعلل أيضا احساسها الفريد بواجبها الأمومى واستعدادها لمنح كل حبها لأطفالها بلا حدود .

ومن الأسباب الأخرى للتسامح الزائد مع الأطفال المفهوم الهندى التقليدى للطفل ، فالتقاليد الهندية لا ترى أن الطفل بمثابة « لوح أملس » ، بل يدخل العالم بميول نفسية « فطرية » استمدها من حياته السابقة التى عادت فتشكلت فى صورة جنين . ولا يعتقد الهنود أن طبيعة الطفل قابلة للمرونة والتشكل بسهولة الى مالا نهاية ، ولذلك لا يحاولون تشكيل الطفل بالصورة التى يرغب فيها الآباء . ولما كانوا يرون أن المولود قد جبل على ميول نفسية خاصة فانهم لا يرون مبررا للاعتقاد بأن قواه الكامنة سوف تبرز الى حيز الوجود اذا كان أبواه من أهل الخير وبذلوا كل جهدهم لاصلاح حاله . وهم يعتقدون أن لطبيعة الطفل حدودا فطرية لا يستطيع أن يتجاوزها ، ولذلك يتساهلون فى تربيته ، ولا يرون داعيا لممارسة الضغط والالحاح والاستعجال ، رجاء حدوث تغيير مفاجىء أو احراز نتائج كبيرة فى وقت قريب .

ان فكرة التربية الاستقلالية والتوجيه الذاتى فى حق الطفل تنعكس فى الاستعمال اللغوى . ففى اللغة الهندوكية - مثلا - يعبرون عن التفاعل بين الكبار القائمين على تربية الطفل وبين الصغار بعبارة ومعناها « حماية التربية » ، بمعنى أن يتولى الطفل تربية نفسه فى ظل وارف من حماية الكبار ورعايتهما . واذا علمت أن التقاليد الهندية تعد الطفل أقرب الى الكمال ، وأن الكبار فى حاجة لأن يتعلموا طريقة الطفل فى التمرس بالحياة والخبرة بها ، عرفت أن التفاعل بين الكبار والأطفال لا ينسجم تسنيبا مع نموذج التربية الاجتماعية ، بما

تنطوى عليه من معنى تدريب الطفل وتعليمه المعايير الاجتماعية ، وتوجيه نزعاته ، الخ • ويبدو أن النموذج الهندي للطفولة المبكرة أقرب الى ما يمكن أن يسمى « التفاعل » أو « التبادل » ، وهو نموذج فى التربية يؤكد وحدة الأسرة (لا الطفل وحده) ، ويعنى بالتعليم المتبادل بين الكبار والأطفال (وحب كل منهما للآخر) •

ومن ذلك يتضح أن عملية تربية الأنا (الذات) فى الهند تتم طبقا لنموذج يختلف اختلافا بينا عن النموذج القياسى فى علم النفس المعروف فى الغرب • وبيان ذلك أن الأطفال الهنود لا يكابدون بالتدريج تلك الضروب الصغيرة والكثيرة من الاحباط وخيبة الأمل التى تتيح لهم أن يعرفوا مواطن القصور عند الأم بطريقة لا ضرر فيها خلال فترة معينة من الزمن بل ان الكمال الأصلى الذى فطروا عليه بزعمهم يظل على ما هو عليه غير متأثر بحقائق الأمور • ولذلك فان فصل الأطفال عن أمهاتهم بالتدريج ـ وهو أمر يعد جوهريا لنمو الشخصية القوية المستقلة ، نظرا لأنه يتيح للطفل من حيث لا يشعر أن يتولى بنفسه الوظائف التى تقوم بها أمه فى حقه ـ ليس سمة من سمات الطفولة المبكرة فى الهند • وقد بسطت فى كتاب آخر (من منظور التحليل النفسى) أثر هذه التجربة التى تمر بها الطفولة المبكرة فى الهند ، فى تكوين الشخصية الهندية ، كما بينت أثرها فى الجوانب السلبية والايجابية وارتباطها بالأمور الثقافية والاجتماعية فى الهند الهندوكية • وسأقتصر هنا على الجانب الوصفى ، وأمضى فى وصف سمة مميزة ثانية من سمات الطفولة الهندية لها أيضا آثار هامة فى النمو والتربية •

وتفصيل ذلك أن عالم الطفولة الهندية يتسع فجأة من الناحية النفسية والاجتماعية ، اذ يخرج من دائرة الحماية الأمومية الضيقة الى الشبكة الذكورية الواسعة التى تنسجها مطالب الرجال وتوترهم النفسى فى الأسرة • ويتم هذا « الدخول فى المجتمع » فى الطفولة المتأخرة ـ من سن ٤ الى ٥ فصاعدا ، ويتضمن بالنسبة للطفل الذكر خاصة تغييرا كاملا لكل شىء يطلب منه • وأبرز سمات هذا التغيير هو التناقض بين التسامح المبكر المحدود الذى كان يعامل به وبين المعايير الجديدة الصارمة ، من وجوب الطاعة المطلقة ، والتزام المعايير الأسرية والاجتماعية • ويصف لنا بيان أنثروبولوجى عن قرية حيدر أباد « الولادة الثانية » للطفل الذكر كما يلى :

« ان الحرية التى يتمتع بها الطفل خلال فترة الطفولة المبكرة تتضاءل بصورة مطردة ، اذ ينصب الاهتمام الآن على حسن السلوك ، والعادات النظامية ، ويعنف الطفل أو يصفع لما يسببه من ازعاج • وعند ما يكبر الطفل يزداد التأديب صرامة ، اذ كان يعاقب أولا على الازعاج أو البكاء بلا سبب ، أما الآن فعليه أن يميز بوضوح بين ما يجب فعله وما يجب تركه » •

ويوضح لنا مثل من شمال الهند موجه الى الرجال كيف يعامل الولدفى هذه المرحلة :

« عامل ابنك كما تعامل الراجا (الملك) فى السنوات الخمس الأولى ،

وعامله معاملة العبد فى السنوات العشر التـــالية ، ومعاملة الصـــديق فيما يلى ذلك » أهـ .

وكان الطفل الذكر حتى هذا الوقت يعيش فى ظل وارف من حماية أمه وحبها ، وهو حب تسبغه الأم على ابنها بلا حدود (وبلا شروط من الناحية المثالية) . أمـا الآن فان كل استحسان أو قبول أو تقدير يمكنه أن يأمل فيه من الآن فصاعدا من جانب رجال الأسرة الذين يتولون مسئوليه رعايته وتعليمه يـكون مقيدا بشروط كثيرة ، اذ تصبح العلاقات بينه وبينهم خاليـة من العاطفـة ، كما تصبح المحبة هى ثمرة المعاملة ومرهونة بحسن معاملته لكل عضـــو من أعضاء الأسرة طبقـا لرتبته ووضعه . وعليه أن يلتزم بمعايير الأسرة وسلوك الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها والخلاصة أن التربية الاجتماعية تحل محل التفاعل ، مع التعرض للعقاب والانتقام فى حالة المخالفة .

ويحدث هذا التحول الحرج فى بعد نفسى اجتماعى ، هو البعد العاطفى لعالم التجربة . ففيما يتعلق بالعدات اليومية ، من أكل ولعب ونوم أو عناية بشـــئون الذات ، يميل الغلام الهندى فى سن الرابعة أو الخامسة الى أن يكون فى صحبـة أمه وأخواته لمدة أطول . وعلى الرغم من أنه يحب أن يقضى وقتا أطول فى صحبـة الأولاد والرجال ويقلل من الالتجاء الى أمه فانه يوطن نفسه على التخفيف من حاجته الى التماس العون والتأييد العاطفى من غيره ، ويتجه فى مثل هذه الأمور الى جده أو جدته ، والى عمه أو عمته ، نظرا لأن الاتصال العاطفى بوالده يـــكون محدودا فى العادة . وهذا يرجع الى أن النمط السائد من الأسرة فى الهند هو نمـــط الأسرة الموسعة . وتتوقف قوة هذه الأسرة ووحدتها على قدر معين من الانتشـــار النفسى والثقافى ، اذ يتعين أن لا تتكون الخلايا النووية داخل الأسرة ، أو يتعين – على الأقل – أن لا تؤدى هذه الخلايا الى ضروب قوية من الولاء العـــاطفى الذى يستبعد منه أعضاء الأسرة الآخرون ومصالحهم . ولذلك فان مبادىء الحيـــاة الأسرية الهندية (المستمدة من الأسرة الموسعة والمؤثرة بقوة الأسرة النوويـــة) تقضى على الأب بأن يلزم جانب التحفظ ازاء أولاده ، وأن يوزع حبه وعونه بالتســـاوى على أبنائه من صلبه وأبناء غيره من أفراد الأسرة الموسعة . وهذا التحفظ بين الآباء والأبنـــاء واسع الانتشار فى الهند بحيث يعد معيارا نفسيا اجتماعيا . وبالنسبة للغلام فان هذا يؤدى الى انتشار المودة والصداقة الوثيقة بين جميع أفراد الأسرة ، كما يؤدى الى انتشار ضرب من العلاقات المعتدلة مع أى عدد من الأعضاء الآخـرين فى دائرة الأسرة الموسعة ، بدلا من التعلق الشديد بالأم . وهو أيضا من السمات التى تمتاز بها هذه المرحلة من مراحل نمو شخصية الذكور فى الهند .

نمـو شخصية المـرأة

فى هذه المرحلة المتقدمة من الطفولة المبكرة يختلف حال البنـات عن البنين اختلافا بينا كما يحدث فى المجتمعات الأخـــرى . فالبنت الهندية لا تنفصل عن

صحبة أمها والنساء الأخريات في المنزل ، على الرغم من أنها ـ كغيرها من أخواتها الذكور ـ تكلف أداء واجبات منزلية جديدة تليق بالكبار ، ولكنها ـ خلافا لاخوتها ـ تظل في رعاية أمها ، وان كانت رعاية عارضة أكثر من ذى قبـــل ، اذ أنها تتعلم بالتدريج أن تكون مثل أمها في العناية بنفسها ، والعناية بالاطفال الصغار الآخرين في الأسرة • وتعد الطفولة المتأخرة أيضا بداية لتدريب الفتاة على أن تكون امـرأة صالحة وتعليمها واجبات الأنثى ، فهى تتعلم الفضائل اللازمة لها في حياتها ، وهي فضيلة الخضوع والانقياد وكذلك المهارة في أداء الواجبات المنزلية المختلفة • ويقول م • ن سرينفاس ـ مثلا ـ في تعليم البنات بولاية ميسور في جنوب الهند مايلي :

« واجب الأم أن تعلم بنتها أن تكون كنة مطيعة طاعة مطلقة » •

و « الخير الأسمى » في حياة الفتاة هو ارضاء زوجها وأبويه واذا لم تستطع « معاشرة » حماتها كانت عارا على أسرتها ، ولطخت اسم أمهـــا ، ان أم « كانادا » تردد في أذن بنتها بعض المثل العليا التى تؤدى الى الوفاق والوئـــام في حياتهـــا المستقبلة (على حساب التضحية بإرادتها) » أهـ •

وفي الايام الدورية للصيام والصلاة التى تحافظ عليها الفتيات الصغيرات في جميع أنحاء الهند تتمنى الفتاة أن تكون امرأة صالحة في صلاتها مع غيرها : ابنة صالحة ، وزوجة صالحة ، وكنة صالحة ، وأما صالحة ، وهكذا • ومن هذا يتضح أنه الى جانب « فضيلة » محو الذات والتضحية بالنفس تتضمن التربية الاجتماعية للفتاة في الهند أن تكون على صلة طيبة بالآخرين في عدد كبير من العلاقات الأسرية•

وربما كان هذا أيضا هو المقام المناســـب لدراسة تأثير الحط من قدر البنات وتفضيل الذكور عليهن ، في الطفولة الأنثوية بالهند • والواقع أن تمييز البنين على البنات ينعكس في البيانات الاحصائية التى توجه النظر الى أن البنات آخر من يتلقى الرعاية الصحية والخدمات التعليمية المتاحة في الهند • بيد أن البيانات والمعلومات المتاحة ـ وبخاصة من المصادر الاكلينيكية والانثروبولوجية ـ تشير الى وجود عوامل هامة معينة تقلل بدرجة كبيرة من تأثير هـــذا الظلم الثقافى في النمو العـــاطفى للفتيـــات :

أول هذه العوامل أننا نعرف من المصادر الأنثروبولوجية وغيرها مقدار الحنان والحب الذي تسبغه الأم على بناتها الأطفال • تأمل ما تقوله احداهن : « انني أدير الرحى بسرعة الغزال ، لأن ذراعي أصبحت قوية بفضل اللبن الذى رضعته من ثدى أمي » • هذه العبارات وأمثالها التى يتغنى بها النساء في جميع أنحاء الهند تشهد بأن ذاكرة البنات تعى حب الأم لهن ، وما ولده هذا الحب من احترام الذات وقوة الارادة • وهكذا نجد أن البنـــات على يقين من تقـــدير أهم شخص لديهن وهو الأم ، وذلك في فترة الطفولة التى تعد أهم فترة في النمو العاطفى •

وبالاضافة الى ارتباط الفتاة الهنـــدية الوثيق بأمها فانها كلمـــا كبرت أدت علاقتها بغيرها في نطاق الأسرة الموسعة الى تخفيف حدة الشعور بالفوارق التى بينها وبين أخواتها الذكور ، كما أنه يوجد دائما بين الكثير من الكبار في الأسرة الهندية

شخص معين يبدي للفتاة لصغيرة ذلك الاعجاب الذى يلقاه الذكر غالبا من أشخاص كثيرين • وبالطبع تزداد هذه الفرص بقدر كبير عندما تكون هذه الفتاة هي البنت الوحيدة في الأسرة • ولذلك نجد في الحكايات الشعبية أنه توجد بنت وحيدة تستأثر بحب أبويها ، مهما كثر عدد الذكور فى الأسرة •

وأخيرا فان كل أنثى فى الهند التقليدية تولد وسط جماعة من النساء في أسرتها الخاصة • وعلى الرغم من ان هذه الجماعة لا يسود بينها التضامن والمودة دائما فان وجود مثل هذا الجو من الانوثة والانس يتيح للنساء فرصة محسوسة للانتاج والحيوية ، والشعور بالاستقلال ، وممارسة السلطه ، كما أنه يسمح بنوع خاص من الخلوة والوحدة الأنثوية الخاصة التى لا ينتهك حرمتها أحد • ومن الأعمال اليومية التى تقوم بها الفتاة فى الهند مخالطة النساء الأخريات فى محيط الأسرة ، وتعلم التدبير المنزلى ، وطهى الطعام ، ورعاية الأطفال • يضاف الى ذلك ان أوجه النشاط التى تدور فى هذا المحيط الأنثوى مستقلة عن سلطة الآباء فى العالم الخارجى • وان النساء الأخريات فى الأسرة ــ أمها ، وجدتها ، وعماتها ، وأخواتها وأخوات زوجها لا يقمن بدور المعلم والقدوة لها فقط بل يقمن أيضا بدور الحليف المناصر لها ضد صور الأجحاف والتفرقة التى تلقاها فى ذلك العالم وقيمه • وكثيرا ما يثور النساء ضد صور التفرقة بينهن وبين الذكور ، وذلك بنسبة الرجال الى الغــرور ، والخيانة ، والطفلية ، فى المواويل ، والأغانى ، والنكت • كل هذه العوامل تساعد على تخفيف الضرر (ان لم تساعد على منعه) الذى ينال كرامة الفتـاة عندما تتبين أنها أدنى منزلة من الولد فى التيارات الثقافية السائدة • ويحدث ذلك فى الطفولة المتأخرة عند ما يدرك الولدان معنى الذكورة والأنوثة • ومن تجربتى الاكلينكية وجدت أن أثر هذا المعنى ربما يكون أوضح فى النمو العاطفى للبنات الناشئات فى الاسر النووية الحضرية التى لا تملك درع الثقافة الأنثوية التقليدية • لحمايتها من سلطة الآباء والذكور فى المجتمع المحيط بهن •

خاتمـــة

حاولت فى مقالى هذا أن أصف الأفكار الهندية التقليدية عن الطفل ، وأن أبين كيف أثرت هذه الأفكار فى حالة الطفولة المعاصرة • لقد رأينا أن المبادىء الثقافية المتصلة بالطفولة تتسم بطابع الاستمرار الذى يؤثر ــ الى حـد كبير ــ فى سلوك القائمين على تربية الأطفال • بيد أننا بينا أن ما ينبغى أن يكون لا يتفق دائما مع ما هو كائن • مثال ذلك أن التسامح التام فى حق الأطفـال مقصور فى أحسن الأحوال على فترة الطفولة الصغيرة ، ومتى وصل الطفل الى سن معينة حلت محل هذا التسامح جهود دائبة تهدف الى التربية الاجتماعية للطفـل • وكذلك بينا أن الغض النسبى من قدر البنات فى التقاليد الهندية ليس له تأثير ضار ملحوظ فى نمو شخصية الفتاة ، لسبب رئيسى هو وجود بعض العوامل التى تخفف من حدة هذا الضرر •

وأخـيرا يجب أن أؤكد من جديد أن ملاحظاتى اقتصرت على القطاع التقليدى من أهل الهند • ولم يتسع المقام لذكر التغييرات فى أوضـاع الأسرة ، وفى معتقـدات واتجاهات الآباء ، التى ربما تكون قد حدثت فى القطاع « الحديث » أو تحدث الآن فى القطاع « الانتقالى » الأكبر • هذا والمعلومات الخاصـة بطبيعة ومدى هذه التغييرات غير متوافرة ، واحتمال تأثيرها فى الأطفال والطفولة لا يزال محلا للرجم بالغيب •



سنحاول في هذا المقال تقدير الدور الذى يقوم به المسكن فى التربيةالاجتماعية للطفل باعتبار أن المسكن من صنع المجتمع ، ونتيجة لعملية التطور الثقافى · على أنه ليس ثمة أى دراسات عن العلاقة بين الطفل والمبنى ، على الرغم من توافر الأدلة على أهمية البيئة المادية فى تشكيل شخصية الطفل ، وعلى الرغم من أن هيجل وفرويد وبياجيه قد اهتموا بالعلاقة الذاتيه والموضوعية فى تكوين الانسان ونموه ·

ويمكن القول بأن المبنى على وجه العموم ليس سوى بيئة مادية تقوم بوظيفتين جوهريتين وان كانتا مختلفتين : أولاهما دور المبنى فى الحد من حرية ظهور الرغبات أو كبتها أو تعزيزها ، والثانية أنه اطار يظهر فيه النمو الجسمى والملكات السيكولوجية فى مراحل متتابعة ، وطبقا لطرق اكتساب هذه الملكات · وليس من شأننا هنا أن نناقش سلامة التحليلات المختلفة للقوانين التى تحكم نمو الأطفال فى دائرة المكان · ولكننا نؤكد أن المبنى المعمارى ذو قيمة ثقافية ، وأن البيئة المادية كمجال للتربية الاجتماعية تتسع لتشمل البيئة « الطبيعية » خلافا للبيئة الصناعية التى تتهيأ فى المعمل ·

وتجنح الدراسات السوسيولوجية (الخاصة بعلم الاجتماع) الى تقسيم مجالات اختصاصها الى عدد من الموضوعات المختلفة ، مثل الأسرة ، والمدرسة ،

الكاتب : روجر بيرنجاكيه

مهندس معمارى ، متخرج فى العلوم الاجتماعية • نشر كتابا بعنوان « عناصر سوسيولوجيا الانتاج المعمارى » (١٩٧٩)

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، وكان رئيسا لهيئة الألف كتاب بوزارة التعليم، ومديرا لدائرة المعارف العربية بوزارة الثقافة سابقا

والمسكن ، والملعب ، الخ ، التى تدرس فيها نتـائج التربية الاجتماعية فيما يتعلق بالسمات الخاصة للأماكن أو البيئات ، ومن حيث العقائد والأفكار والوحدة الثقافية والاندماج فى المجتمع والمشاركة فى الثقافة • وتميل هذه الدراسات الى استبعـاد استبعاد الأطفـال بين سن ٦ و ١٤ بحجـة أن هؤلاء الأطفـال أكبر من أن يعتبروا صغارا ، وأصغر من أن يكونوا مراهقين • بيد أن هؤلاء الأطفـال هم الفئة العمرية أو الطبقة الاجتماعية التى تتأثر بالمبنى أشد التأثر باعتبـاره البيئة المباشرة لهم • ولما كانت هذه الفئة تقيم بالمبنى بصفة دائمة أكثر من غيرها وجب أن يكون لها بعض الدور فى تحديد قيمة الاستخدام الاجتماعى للمسكن •

وقد استفدنا هذه الملاحظـة من مسح شـامل للبحوث التى أجريت فى فرنسا وألمانيا وانجلترة فى مجال ودراسة المسكن وما يقترن به من أرض فضاء باعتباره مجالا للتربية الاجتماعية • ويبدو لنا أنه من الضرورى فى هذا الصدد اجراء بحث شـامل لا يقتصر على فرع واحد من فروع العلم ، طبقا للأسس التى اقترحها مركز الأنثولوجيا الاجتماعية ، وعلم النفس الاجتماعى الذى قام على مدى السنين الماضية بعدد كبير من الدراسات ، واقترحها أيضا معهد « فور وهنين أوندامفلت » الذى اختط مجالا جديدا فى هذا الباب •

مجال الدراسة المقترح

لم يدخل على المسكن فى المجتمعات الصناعية اليوم سوى عدد قليل من المتغيرات التى ربما لعبت دورها في المساكن البشرية فى المجتمعات التقليدية · يضاف الى ذلك أنه لاشيء أدعى الى الوقوع فى الخطأ من معالجة التربية الاجتماعية للطفل على أنها مجرد عملية أسرية أو عملية مقصورة على البيئة المباشرة للمسكن فالأمر على نقيض ذلك تماما ، اذ أننا نواجه آلاف مجالات متفرقة للتربية الاجتماعية كالمدرسة ، ووسائل الاتصال ، وغيرها من البيئات الاجتماعية والجغرافية والثقافية التى تتصل اتصالا وثيقا بالعادات الاجتماعية للآباء ، كيف يقضون وقت فراغهم ، كيف يقضون أيام عطلاتهم ، الخ ، مما يختلف اختلافا كبيرا بين الطبقات الاجتماعية ·

وقد تأثر المسكن باعتباره عاملا من العوامل المختلفة للتربية الاجتماعية بما طرأ من تغير وعدم استقرار على القيم والآراء فى المجتمعات الصناعية ، اذ يبدو أن المسكن يوشك أن يفقد كل ما له من أهمية ، نتيجة للاهمال التدريجي للأبعاد الثقافية فى العمارة وتخطيط المدن ، وهو موضوع أفاض فيه بالتفصيل أ · بونتنك فى مقال نشر أخيرا بهذه المجلة · على أن فقد ان هذه الأهمية لايدل على أن المسكن لا أهمية له · والواقع أن الأمر يتطلب المزيد من البحث فى الاتجاهات الكامنة وراء الفكرة التى تقوم عليها مساكن اليوم ، وفى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى لها دخل فى هذا الموضوع ، وفى النماذج والتصميمات المعمارية التى يفرضها أصحاب السلطة فى البناء والانشاء · ويجب أن يتركز هذا البحث فى الخطوات التى يحتمل أن تؤثر فى النظريات ، والخطط العملية ، وتؤثر بخاصة فى الأطفال الذين بلغوا السن المدرسية ·

ولما كان تطور المساكن يشكل أسلوب الحياة عند الأجيال الحاضرة والمستقبلة من شاغليها وجب تحديد النظريات المعمارية والخطط العملية والنماذج الثقافية التى توجه هذه الخطط ·

ولما كان الأطفال هم الذين يشغلون المسكن بصفة دائمة أكثر من غيرهم ، وفى الوقت نفسه ينتفعون به أكثر من غيرهم ، ولما كانت امكانيات نموهم وتحقيقهم لذواتهم ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكان المخصص لاقامتهم ، فاننا لا يسعنا الا أن نحلل تحليلا نقديا تلك الدوافع الكامنة وراء تخطيط المكان الذى نضعه بالفعل تحت تصرفهم ·

وهناك فرق محسوس بين رأى الأطفال ورأى المراهقين فى الأغراض التى يخصص لها المكان · ونحن نوافق على رأى ليغبر الذى يفرق بين صورة المكان كما يراها المخططون ومقسمو المكان وبين صورته كما يراها شاغلو المكان · ولهذا نرى أن مجال

التربية الاجتماعية يمتد من المساكن الى الفضاء الخارجي الملاصق للمسكن مباشرة ٠ وفي رأينا أن التمييز بين صورة المكان المبنية على العلم والمعرفة ـ وهو الأمر الذي يستند اليه رجال العمارة ـ وبين المكان كما يراه السكان وثيق الصلة بموضوع مقالنا٠ وهذا المنهج من شأنه أن يساعد على النظر الى الظاهرة نظرة موضوعية واقعية دون التقيد بغاية عملية قد لا تكون صالحة بوجه عام ٠

وهناك أخطاء كمية ونوعية عديدة تعوق التحليل الدقيق لصورة المكان كما يراه السكان ، نظرا لأن هذه الرؤية مشوبة ببدوات الخيال الجامح ، ولذلك لاتخلق تماسكا اجتماعيا وجغرافيا بين المسكن ومحل العمل والدورة اليومية الخ ٠ بيد أن اقتصار التحليل على فئة عمرية متميزة يتراوح عمرها بين ٦ سنوات و ١٤ سنة يجعل المحاولة أقل خطرا ٠ ويعرف م٠ج ٠ شمبار دى لوى هذه الفئة العمرية بأنها فئة اجتماعية فى « طور يمكن أن يسمى طور السكون والكمون ، وهو فى حقيقته فترة زمنية حافلة بالتعليم والتكامل الاجتماعى ، والرؤى ، والمعايير ، والقيم » ، وهى فى الوقت نفسه فترة تبرز فيها « القوى الكامنة في الشخصية خلال الطفولة المبكرة » ٠ ويجدر بنا أن نشير الى مميزات هذه الفئة مما يتناسب مع موضوع دراستنا :

يقول علماء النفس إن تعريف الطفل فى هذه الفترة لم يعد من اختصاص الأسرة فقط ٠ ذلك أن نظراءه يرون أنه وحدة يمكن أن تندمج في جماعات مختلفة . وأن تصنف تصنيفا متنوعا طبقا لأوجه النشاط التى يمارسها وهنا تتضح لنا صورة واضحة المعالم من صور التربية الاجتماعية : تربية اجتماعية تتجلى فيها روح التعاون كما تتجلى فيها العزلة أيضا ، تتجلى فيها المنافسة ، وتقترن بشخصية فردية متميزة ٠

وهذه الشخصية الفردية المتميزة تسير جنبا الى جنب مع إتساع افق التجربة ، واتساع مجال النشاط ٠ ويقول بياجيه انهما تغطى الطورين الأخيرين من أطوار نمو ادراك الطفل ، وهما الطوران اللذان يكتسب فيهما الطفل ملكات البالغين والمراهقين ٠ وقد حملت هذه الحقائق أ ٠ مونييخ على أن يسأل : أليست العلاقة بين المبنى ومجموع هذه الأنشطة الاجتماعية قد تكونت أيضا فى تلك المرحلة من النمو النفسى للطفل ؟ وبعبارة أخرى أن نمط العلاقة الناشئة عن المبني ، والتعبير المكاني عن العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين الطفل والبيئة ، كل ذلك يؤدى الى غرس المعايير والنماذج فى نفس الطفل حيث يرتبط الطابع الثقافى بالطابع الاجتماعى ٠

المبنى ، والمجتمع ، وتجربة الطفل

المسكن ـ من حيث هو منشأ العلاقات بين المرأة والرجل ، والطفل والمراهق ـ يتكيف بالمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ٠ وليس المسكن ـ بأى حال ـ غلافا لتفاعلات معينة ، بل هو ـ على العكس ـ نتيجة التفاعل بين المكان والممارسة

الاجتماعية (للمعمارية) التى تتضمن تنظيم المكان من جهة ، والاستخدام الاجتماعى له من جهة أخرى • وعلى ذلك نجد أن المسكن ، والعلاقة بين داخله وخارجه ، والبيئة المباشرة له ، كل ذلك تكتنفه قيم واتجاهات كامنة من شأنها أن توجه سلوك ونظرة شاغليه . وتوجه بدرجة لاتقل عن ذلك سلوك ونظرة الأطفال الذين بلغوا درجة النضج المشار اليها آنفا •

ولذلك ننوى أن نميط اللثام عن العناصر التى يتألف بها هذا المكان كما يراها ويتصورها رجال العمارة ، وأن ندرس العلاقات بين الأطفال والمراهقين • وننوى بصفة خاصة أن نكشف عن الطريقة التى يعبر بها المهندسون المعماريون والمخططون عن علاقات السلطة والسيادة فى تنظيم المكان • ولما قلنا فى دراسة حديثة « ان المسألة هى أن تصور المهندسين لعناصر المكان قرار يتخذونه استنادا الى قرارات أخرى والى ميول واتجاهات كامنة يخضع لها الخلق والابداع فى فن العمارة » • وهذا يؤدى بنا الى التنويه بأن العامل الأساسى لذلك القرار يكمن فيما يمارسه المهندسون من تخصيص مكان معين للأطفال •

ولذلك فان المسألة ليست هى ايجاد علاقة سبب ونتيجة بين طراز المسكن وسلوك الأطفال كما حاول الباحثون غالبا فى دراسات تهدف الى تحديد استخدام الفضاء الخارجى على صورة طوابق فى مبنى أو ايجاد علاقة وثيقة بين ضعف الأداء المدرسى وشكل المبنى • ولكننا — على العكس — مقتنعون بأن المشكلة المزعومة المرتبطة بالوفاء بالاحتياجات تتأثر بمتطلبات نوع معين من الدراسات يحدد بها منهج البحث المقرر اختيار المتغيرات ، والواقع أن مثل هذا المنهج لايمكن أن يعكس بطريقة كافية الأمانى المنشودة أو الصراعات المحتملة •

وهذه المجادلات والخلافات التى لانهاية لها حول العلاقة بين طراز المسكن وأنماط معينة من السلوك يمكن تجاوزها اذا كشفنا النقاب — بطريقة التحليل النظرى — عن السلوك الكامن مثلا فى توزيع السكان ، من طرف واحد ، فى المكان • وكما كتب مانويل كاستلز ان العلاقة بين المسكن والسكان تمر من خلال حلقة معقدة بين المميزات الاجتماعية للسكان ، والمحتوى الرمزى والوظيفى للمسكن » •

وفضلا عن ذلك يجب رفض تلك المناهج التى تشكل أساسا لطائفة كاملة من البحوث ، والتى تزعم أن الاطار المكانى هو المصدر الرئيسى لكثير من العلل والأمراض• من ذلك مرض العصاب الذى يزعمون أنه يرجع الى الاقامة فى العمائر الشاهقة ، ولكن الأصوب أن يعزى بصراحة الى البيئة الاجتماعية • ولذلك يجب فصل الوعاء المادى عن المحتوى الاجتماعى الذى يبدو ان هذا الوعاء يحتويه • ومعنى هذا أنه يجب النظر بشىء

من الحذر الى النتائج التى يتم الوصول اليها فى ظروف مماثلة فى ظاهر الأمر . ولذلك نجد فى دولة مثل سويسرة حيث يؤجر ٩٤٪ من الأسر المقيمة فى المدن الرئيسية (٦٠٪ من مجموع عدد السكان) مساكنهم ، فى حين تبلغ نسبة المساكن الفردية ١٦٪ فقط من الأحياء السكنية ، أن صورة الحياة الاجتماعية فى كثير من الأسر المقيمة معا لايمكن أن تكون مماثلة للحالات التى تمت دراستها من قبل .

وجدير بالذكر أن المسكن الذى ينمو فيه الطفل وتتكون شخصيته يهمنا من حيث انه مبنى تم تنظيمه طبقا لنماذج ، ومعايير ، وقيم ، وتصورات معينة ، وبين هذا المبنى والتصميم الذى وضعه المهندسون المعماريون وبين طريقة استخدامه من جانب المنتفعين يقوم ضرب من التناقض والتعارض من شأنه أن يخلق جوا تتم فيه عملية التربية الاجتماعية .

وبيان هذا التناقض أن استخدام المبنى ليس عملا فرديا منعزلا ، بل هو فى جوهره عمل اجتماعى ، حتى ولو كان تصميم المهندسين سابقا على شغله واستخدامه فى شوؤن الحياة اليومية ويمكن القول بأن هذا المبنى انما اقيم لاستخدامه فى أغراض الحياة الثقافية والاجتماعية . ومما يذكر أن الارتباط بين التخطيط والتصميم ، وما سماه ب ـ هـ . شمبار « بالتنمية الثقافية » يشكل المعيار الذى يجب أن يقاس به العمل المعمارى . ويجب أن يبدى المخططون والمصممون للمساكن اهتماما بالفجوة التى تفصل بين أفكارهم وأفكار المنتفعين بهذه المساكن ، وهى فجوة يخشى أن تصبح مؤشرا الى التفاوت الأيديولوجى بين الفريقين . ولذلك فان دراستنا فى هذا المقال سوف تسير على خطين متوازيين : أولهما تحديد العناصر المكونة للمبنى التى يمكن أن تلعب دورا فى التربية الاجتماعية للطفل والثانى القاء الضوء على قدرة الأطفال على مقاومة الخضوع للبيئة التى تفرضها عليهم بقصد أو غير قصد .

عملية التربية الاجتماعية

لكى يتسنى لنا أن نفهم التفاعل الذى يؤدى الى عملية التربية الاجتماعية يتعين علينا أن ندرس الفرق بين الأفكار النظرية للمهندس المعمارى والممارسة العملية من جانب المنتفعين ، وذلك عن طريق ملاحظة المحتوى الاجتماعى للعمل المعمارى .

واذا كان الانتقال الاجتماعى للقيم يحدث فى المجال الذى وصفناه آنفا (وهو مجال واحد فقط من مجالات التربية الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية) وجب علينا أن نحدد أى القيم تنتقل ، والى حد تنغرس فى النفوس . ونحن نوافق فى هذا الصدد على رأى ج . هابر ماس الذى يصف نمو الفرد بأنه مجهود يبذله الفرد لكى يندمج فى البيئة المادية والاجتماعية ، ويقف ـ فى الوقت نفسه ـ بمعزل عنها لكى يتحاشى

الانصهار فيها ، وبذلك يحافظ على خصائصه ومميزاته الفردية ، وقد انتحل هذا الرأى وشرحه تلميذه أ ٠ مولبخ فى دراسة نقدية عن العلاقة بين المبنى والسلوك الاجتماعى ٠

وبناء على هذا الرأى تحدث عملية التربية الاجتماعية فى هذا الاطار ـ الديناميكى ، باعتبار أن الفرد ـ نتيجة هذا الصراع ـ يشكل البيئة ويعيد تشكيلها فى ذات نفسه بقصد اكتساب الملكات والقدرات اللازمة للتدخل فى هذه البيئة ٠ وطبقا لوجهة النظر هذه يجدر بنا أن نشير الى أن لعب الأطفال الذى تنظر اليه غالبا بعين الازدراء يساعد على اثراء البيئة رمزيا ومكانيا بحكم انعكاساته الدائمة وقواعده الدقيقة ٠

وقبل أن نعرض الخطوط الأساسية للبحث الذى ينبع من الاطار النظرى المذكور يجدر بنا أن نشير الى أن الفرضيات العملية التى سنقررها هنا غير قابلة بالاثبات فى المرحلة الحالية من البحث ، ولذلك فهى عرضة للتغيير ٠ وازاء الواقع الديناميكى الذى يتم فيه التفاعل بين الطفل والبيئة نرى أن الجمع بين بعض البيانات والممارسات العملية خير من سرد النتائج التجريبية المتراكمة ٠

الداخل والخارج
فى العمارة الحديثة

وعلى سبيل الايضاح نقترح أولا أن نقوم جانبا من أبرز جوانب العمارة الحديثة وهو تغيير شكل الحضر ، الناتج عن الفصل بين العمائر ذات الشقق والبيئة المحيطة بها مباشرة ٠ وبدون الافاضة فى شروح أئمة فن العمارة (التى يمكن تلخيصها فى هاتين المعادلتين : الأولى : الكثافة الحضرية = سوء الأحوال الصحية ، والثانية : الشمس + الخضرة = الصحة) نستطيع أن نلاحظ أن أبرز التغيرات الحضرية تتجلى فى الفصل بين المكان الداخلى للمبنى والمكان الخارج عنه ٠

ومنذ أن ظهر « تخطيط المدن » على المسرح ، وبخاصة منذ انشاء المساكن على نطاق واسع ، وجدنا أن الاطار الرمزى والفنى للممارسة المعمارية قد انخفض الى مجرد عامل « وظيفى » يقتصر دوره على اختيار قطعة من الأرض واقامة مبان عليها طبقا لقانون التناسب ٠

وعندما واجهت المخططين المشكلات الجديدة الناجمة عن هذا المفهوم المعمارى عجزوا بكل وضوح عن تنظيم العلاقة بين المبنى والفضاء المكشوف المحيط به ، ولم

يفكروا فى ذلك الا بعد اقامة المبانى • ولسنا بحاجة لأن نعرف : هل هذه الطريقة فى تنظيم المبنى نتيجة الأخذ بالأنماط الارشادية أم نتيجة الأخذ بهذا المفهوم المعمارى ، حتى ندرك فى النهاية أن هذه الطريقة هى أقرب الى الخيـــال منها الى تجـربة الحياة الواقعية •

وما هى نتيجة عدم العناية بالأرض الفضاء المحيطة بالمسكن مباشرة ؟ وبعبـارة أخرى : ما هى نتيجة الاهمال فى تنمية المســاحات الخضراء ؟ ان أظهـر النتائـج التى ينطوى عليها هذا الاهمال هى اعتبار هذه المساحات مشكلة منفصلة عن انشاء المبانى والمساكن ، يجرى التفكير فيها بعد انشائها • وأكبر الظن أنهم يعدونها بمثابة طرق فرعية مؤدية الى هذه المســاكن • وفى أسوأ الأحوال يشاهد المرء مرحلة (مقاعد من الرمل) خصصت للأطفال ، أو مساحات قليلة مغطاة بالعشب الخشن •

وهكذا نرى أننا أمام نظريتين متعارضتين ، احـدهما هى السائدة دائما . وهى انشـــاء عمل معمارى أى مبنى أو تحقيق أقصى فائـــدة من المكان الداخـلى • ولو أنك درست المبانى السكنية التى أقيمت فى فرنسا خلال خمسين سـنة لرأيت تحســـنا واضحا فى أحوال الاسكان ، وزيادة مطردة فى توفير وسائل الراحة فيها ، سواء فيما يتعلق برحابة هذه المساكن أو تخطيط الشقق فيها . ولكنك تلاحظ فى الوقت نفسه تدهورا فى البيئة المجاورة يتجلى فى اهمال ما يسمى بالمساحات العامة • وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة فى المناطق الترويحية فى العقد السابع حدث تدهور واضح فى المدن وضواحيها ، ولم يؤد انشاء هذه المناطق وتنميتها الى تحسين الحال •

ولزاء هذه الظروف نرى فجوة واســـعة بين المساحات الداخليـة والمساحات الخارجية فى المبانى السكنية ، مما يؤدى الى وجود مداخل حقيرة ، وســلالم ضيقة ، ومصاعد صغيرة ، فى حين أن هذه الأمور لقيت عناية كبيرة فى القرن التاسـع عشر • ألا ترى معى أن هذا التضارب فى تنظيم المساحات الداخلية والمساحات الخارجية يشكل عاملا كبيرا فى التربية الاجتماعية فيما وصـفناه بأنه « مجـال لتربية الطفل تربيـة اجتماعية » •

ان النظرية القائلة بالفصل بين المساحات الداخلية والخارجية وهى النظرية التى يمارسها المهندسون فى أعمالهم المعمارية تكتسب أهميتها الكاملة عندما نلاحظ أن هذه الممارسة تقوم على أساس الاعتقاد بأن هناك تناقضا وتعارضا بين المساحات الداخلية والخارجية • ولما كان المهندسون يبنون — على الأرجح — هذا التناقض والتعارض على أساس التفرقة بين المساحات الخاصة والعامة ، تلك التفرقة المتصلة بنظام القيم الذى تحكمه طريقة النظر الى المكان واختياره ، كان من حقنا أن نتساءل : الى أى حد يعتبر هذا التناقض غريبا عن تجربة الطفل ؟

الواقع أن التفكير فى المساحات الخارجية بعد انشاء المبانى والمساكن ربما يعكس التفكير السائد الذى يتمشى مع الممارسة الاجتماعية لأصحاب السلطة والرأى فى أمور البناء والانشاء أكثر مما يتمشى مع التجربة الفعليـة لمعظم الأفراد وبخاصة الأطفال . ذلك أن نظرة الطفل الى المكان وطريقة اسـتخدامه له تتعارض مع نظرة المهندسـين واختيارهم له .

واذا علمنا أن الأطفال يفهمون العالم الخارجى على نحو يتعارض – على خط مستقيم – مع البيئة المادية التى يهيئها لهم المهندسون وجـدنا أنهم حينئذ يلجـأون الى توسـيع مجال عملهم ونشاطهم ويعملون على اتسـاع نطـاق بيئتهم بالتدريـج ، لأن ذلك جزء لايتجزأ من كيانهم النفسى الداخـلى ، أو ضرب من الصراع فى سـبيل السيطرة على أحوالهم المعيشية ، تبعا لقوة الشخصية التى يكتسبونها فى محيط الأسرة .

من الترتيبات المادية
الى المحتوى الاجتماعى

سنحاول القاء بعض الضوء على المحتوى الاجتماعى فى تنظيم وتوزيع حجـرات المبنى . ولهذا الغرض سنفرق بين العلاقات الاجتماعية كما تتجلى فى توزيع الحجرات داخل المسكن والترتيبات المكانية التى تعكس اختلاف تخصيص الحجرات تبعا لاختلاف الفئات الاجتماعية والاقتصادية .

ويتم تقسيم الحجرات التى يشـتمل عليها المسكن بواسطة شاغليه ، سواء وفقا للتصميم الذى وضـعه المهندسـون ، أو طبقا للطريقة التى يراها السكان . ويتم هذا التقسيم فى ضوء الاحتياجات وأوجـه النشـاط الى حـد ما ، بصرف النظر عما قاله النظريون من رجال العمارة الحديثة . ذلك أن الفـرد قد يرى تخصيص حجرة منعزلة للنوم ، منفصلة عن الحجرات الأخرى ، ولايمكن الوصول اليها الا بممر محايد . وقد دافع و . جروبيوس (مدير مدرسـة باوهاوس) عن هذه الفكرة فى المؤتمـر الدولى للعمارة الحديثة فى ١٩٣٠ .

يضاف الى ذلك أنه يراعى فى تخطيط المسكن وتخصيص حجراته بعض القواعد الرياسية التى تتيح للأبوين ممارسة نوع من السيطرة الرمزية على المكان المخصص للطفل ، وتسمح باستخدام أحد أعضاء الأسرة لحجرة معينة ، أو تخصيص أفضـل الحجرات للأبوين ، كأن تكون معرضة لشمس الصباح أو واقعة بالقرب من الحمام .

ولما كان المهندسون يميلون بطبعهم الى تصميم الحجرات طبقا لمعايير الكبار ، أو طبقا لصورة الطفل المثالى التى يتصورونها ، فان المكان المخصص بالفعـل للطفل جديـر بالدراسة الدقيقة . وتدل احدى الدراسات الخاصة بالأفكار المتعلقة بالمسكن على وجود

أفكار مشتركة حول حجرة الطفـــل ، في حين تختلف الآراء حول الحجـرات المخصصة للأغراض الأخرى ٠

والحق أن حظر بعض الأنشطة ، أو اباحته ، أو تشجيعها ، من شأنه أن يؤثر فى الأطفال تأثيرا يختلف باختلاف نوعهم (ذكرا وأنثى) ويساعد على غرس المعايير المقررة التى تحكم ترتيب الحجرات المختلفة ٠ فوضع سرير الطفل فى حجرة المعيشة ، وهو أمر مستحب غالبا ، يشير الى جانب آخـر من جوانب التربية الاجتماعية فى التفاعل بين الطفل والبيئة ٠

وهذه « الأنماط » التى تنتقل الينا من أيدى المصممين والمخططين ويكررها الآباء تلعب دورا محسوسا فى نقل بعض المعايير والقيم المعينـــة ، والواقـــع أن تدعيم الشقق ذات التصميم القياسى خـــلال العصور القليلة الماضــــية ، وما صاحب ذلك من تغيير فى شكل المدينة كما أوضح ج ٠ ساموزا ، واستمرار الشقق ذات التصميم البورجوازى فى القرن التاسع عشر التى ســنحاول تحــديد عناصرها ، كل ذلك يبرر التحليـــل الموضـــوعى لمحتواها وأهميتها اذا أردنا أن نتحـاشى صب المســتقبل فى قالب الحاضر أو قلب الماضى ٠ ولكن لاتتوافر لدينـــا معلومات فى هذا المجـــال ، خلافا لما قد يتبادر الى الذهن ، فلا تاريـــخ عن العماره ولا التاريخ العام قد عنى بما يعد أساسا للعلاقات الاجتماعية التى يؤدى اليها التفاعل بين المكان والممارسة الاجتماعية ٠

نظرة تاريخ الى عناصر المسكن

ان الفكرة القائلة بأن التفاعل بين أعضاء الأسرة يتجلى فى ترتيب حجرات المسكن تثير مسألة القيم والمبادىء التى يطبقها أصحاب الشأن فى هذا المجال ٠ واذا أردنا أن نوضح أهمية ترتيب الحجرات المختلفة وجب علينـــا تحديد المبادىء الرئيســـــية التى تحكم توزيعها النابع أما من الثقافة أو القدرة على التنظيم التى يمكن أن توصف بأنها تطبيق للمعرفة ، وتكيف مـــع الواقـــع ، والبراعة فى اعـــادة تنظيم حجرات المســـكن بطريقة مبتكرة ٠

ولما كان المهندس المعمارى عند وضع تصميماته يطبق ــ بقصـــد أو غير قصد ــ الخطط العملية التى يضعها من تلقاء نفســـه أو المعروفة له ، ولما كانت هذه الخطط عبـــارة عن وضع ونقل النماذج الانشائية وجب أن ندرس التغيرات والتيارات الثقافية التى لعبت دورا هاما فى تنظيم المســـــكن ٠ وكذلك يجب الاهتمام بالعقبات التى تعترض تطور المسكن ، كما يجب الاهتمام بالقيم الجديدة التى تنشـــأ كلمـــا بذلت محاولات لادخال أفكار جديدة فى تنظيم المبانى ٠

ولهذا الغرض ندرس مكان الطفل في العمارة الحديثة ، بادئين بدراسة منشأ حجرة الطفل ، مع دراسة العناصر المكونة للمسكن والاستخدام الاجتماعي لها منذ القرن السابع عشر • ويبدو لنا أن التنظيم الداخلي السائد للمسكن يتفق مع المحتوى الاجتماعي للشقق البورجوازية في القرن التاسع عشر أكثر مما يتفق مع أي مفهوم معماري حديث، وذلك على الرغم من التنظيم المطرد في المسكن ، ومراعاة المبدأ الوظيفي فيه ، والتغيرات الهامة التي طرأت على شكل المدينة •

وعلى الرغم من أن بعض سمات هذا النموذج قد تغيرت نتيجة الجهود التي بذلت لاستخدام المساحة المتاحة على أفضل وجه ، وتعدلت بما يتفق مع تخطيط الأرض المخصصة للبناء ، فان معظم المساكن التي بنيت خلال ما يقرب من ثلاثة عقود لاتدل على حدوث أي تعديل في المحتوى الاجتماعي لذلك النموذج ، بل - على العكس - انتشرت بصورة واضحة تلك التقسيمات المزدوجة الأساسية كالحجرات الخاصة والعامة ، والحجرات المخصصة للزوج والزوجة ، والحجرات المخصصة للأطفال والراشدين وقد اكتسبت هذه التقسيمات أهمية خاصة خلال القرن التاسع عشر في فرنسا وحلت محل تقسيمات أخرى قامت أيضا على أساس متين • ولاتزال هذه التقسيمات الثنائية سارية في تلك الشقق ذات التصميم القياسي التي توضح أسلوب الحياة عند أغلبية السكان في المجتمعات الصناعية المعاصرة •

ويذهب عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع الى أن الفترة من ١٧٦٠ الى ١٨٣٠ شهدت الشقق البورجوازية بكل درجاتها ومميزاتها الخاصة • وفي هذه الفترة انتهى استخدام المسكن بطريقة عشوائية • وقد تأثرت هذه الشقق في بداية أمرها بالمفاهيم الأرستقراطية في البناء ، فكانوا يهتمون بتنظيمها وتنسيقها على نحو يتفق مع مظاهر الأبهة والفخامة • ولما كانت البورجوازية الفرنسية تميل الى الأخذ بأسلوب الحياة الأرستقراطية ، فقد استمدت الهامها من الأفكار السائدة في تلك الأوساط ، فروعي الاستخدام الوظيفي للمسكن تمشيا مع ظروف ومستويات المعيشة ، وذلك بفضل مساهمة المهندسين • وقد تجلى ذلك في تجميع حجرات الاستقبال ، وفي عزل حجرات المعيشة ، وفي ترتيب الممرات المؤدية الى المناطق المختلفة ، على نحو يقلل من خطر التعارض بينها •

وعندما اتخذت الترتيبات الجديدة شكلها النهائي اشتمل المسكن على غرفة للطفل ، وتعينت حدود المكان المخصص للأسرة بوضع خط فاصل بين المنطقة المخصصة

للشؤون الخاصة والمنطقة المخصصة للشؤون العامة ، وهى فكرة جديدة ظهرت خلال القرن التاسع عشر فى القارة الأوربية بوجه عام ، كما قال هابرماس • وهذه الطريقة فى توزيع غرف المنزل مستمدة من افراد منطقة خاصة فى المنزل يمارس فيها رب البيت اتصالاته مع عالم العمل • وقد عكست هذه الطريقة اعادة تحديد الاستخدام الاجتماعى للأماكن الداخلية فى المنزل مثل غرفة الانتظار (التى أصبحت عبارة عن دهليز متعدد الأغراض) ، وحجرة المعيشة ، وحجرة الاستقبال ، والممرات •

ولكن اذا كان هذا التنظيم المكانى قد خلق شكلا من الحياة العائلية ، منفصلة أحيانا ، ومنهمكة أحيانا فى الاتصال بالمجتمع ، فى القرن الماضى ، فماذا كان حال الطبقات الاجتماعية الأخرى ؟ ونسأل بصفة خاصة : ماذا يكون حال الأجيال المعاصرة والمستقبلة ؟ وبصرف النظر عن ادخال نشاط الطفل فى المسكن أو عدم ادخاله فان من حقنا أن نسأل : هل مثل هذا الطراز من فن العمارة يتلاءم مع عادات الفئات الاجتماعية والثقافية المختلفة وبخاصة فى المجتمعات غير الأوربية التى تأخذ بما يزعمون أنه طراز « دولى » فى فن العمارة ؟ •

وماذا عن الاتجاه نحو توحيد معايير التصميم فى العمارة السائدة فى تلك الفترة ؟ كيف أمكن تعديل شقق أواسط القرن التاسع عشر — وهى أحيانا شقق فاخرة — بما يتناسب مع حالة كل بلد ؟ أن مثل هذه الأسئلة لاتزال تثير مشكلة تعميم أسلوب معين من الحياة ونشر قيم معينة بين فئة اجتماعية معينة ، وهى تثير فوق كل ذلك سؤالا يهمنا فى دراستنا ، وهو : الى أى حد يمكن تعميم مفهوم معين للأسرة ؟

المكان المختلف ، والموحد ، وذو البعد الواحد

ان دراسة التعبير المكانى عن التفاعلات الاجتماعية وأثرها فى التربية الاجتماعية لاتسمح لنا باغفال الاختلاف فى تخصيص غرف المسكن للأغراض المختلفة • بل نجد — على العكس — أن الفصل المكانى وما يترتب عليه ، وتجانس الطبقات الاجتماعية واختلافها ، تلعب دورا هاما فى تحديد طريقة استخدام المسكن ، وبالتالى تؤثر فى انتقال القيم الثقافية تبعا للطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها الساكن •

ويؤثر مثل هذا الفصل فى الأطفال خاصة ، لأن الأسرة الشابة — وهى محدودة الدخل عادة — هي التى تضطر الى الاقامة فى المجمعات السكنية الجديدة التى تقع عادة بعيدا عن مركز المدينة وتكون أكثر تكلفة من غيرها نسبيا • وهذا الموقف الذى دعانا للتركيز على المجمعات السكنية الكبيرة يسبب مصاعب أكبر للأسر الكبيرة التى اذا افتقرت الى المال الكافى لانشاء مسكن شخصى لم تحصل الاعلى منزل غير صالح ، فى حين أنها تحتاج الى مسكن واسع ، ومرافق جيدة •

ويؤخذ من مسح أجرى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية أن ٩٠٪ من الأطفال يشغلون غرفة خاصة بهم ، أو يقتسمونها مع أخوتهم أو اخواتهم ، فى حين أن ١٤٪ من الأطفال دون سن السادسة لاينامون فى غرفة أطفال . واذا علمنا أنه فيما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من الحالات يشترك طفلان فى حجرة مساحتها بين ١١ مترا مربعا و ١٥ مترا مربعا فى المتوسط أمكن القول أن مأواهم ضيق ومزدحم . فاذا أدخلنا فى اعتبارنا أن الحجرة تحتوى على أثاث ومنقولات لم يبق سوى مكان ضيق لا يصلح لغير الأنشطة القديمة الحركة ، وهو أمر يجدر بالمهندسين أن يجعلوه فى بالهم ، لأنهم يميلون الى تصميم حجرة مخصصة لطفل واحد . وقلما يشغل الأطفال أكبر حجرات النوم ، بصرف النظر عن المركز الاجتماعى والاقتصادى لما تمت دراسته من الأسر المختلفة . ونلاحظ أن أنشطة الوالدين لها الأولوية على أنشطة الأطفال ، ولكن حجرة الطفل تستخدم الى حد كبير بدرجة محسوسة ، ولممارسة أنشطة متنوعة ، فى حالة الأطفال الذين ينتمون الى طبقات اجتماعية راقية . وهذا يدل على اتجاه التربية الاجتماعية نحو اتباع نموذج فردى فى التربية واستعداد أكبر لوضع حجرة تحت تصرف الأطفال لاستعمالهم الخاص .

وعلاوة على ذلك أن التلازم بين سلوك الآباء مع أطفالهم والأحوال السكنية التى يعيشون فيها يبقى على الفروق الاجتماعية والثقافية ، وبذلك يساعد على تعزيزها . وهذا يدل على أن مجال التربية الاجتماعية الذى يهيئه المسكن لايمكن دراسته أو تقويمه فى التفاعل بين الطفل والمسكن فحسب ، بل يجب أيضا دراسته من حيث شخصية الطفل كعضو فى هيئة اجتماعية ، وفرد فى فئة عمرية معينة .

هذا وتجانس المكان الذى أشرنا اليه كثيرا يسير جنبا الى جنب مع الفصل الوظيفى المكان فى المدن الجديدة والمجمعات السكنية الكبيرة وفصل أماكن العمل ومنطقة المحال التجارية (القطاع الصناعى ، المركز الحضرى) عن المناطق السكنية ، مما له أبلغ « الأثر فى التربية الاجتماعية . ذلك أن غياب الأماكن الاجتماعية « وفصلها عن العمل الانسانى » ينعكس فى وجود بيئة مكانية واجتماعية ذات بعد واحد مما يضر بالتكامل الاجتماعى المستقبلى عند الأطفال أضف الى هذا أن وسائل الاتصال تخفى افتقار ميدان التجربة والتطور أمام الأطفال . ويؤخذ من احدى الدراسات الحديثة أن هذه الوسائل تقدم للأطفال غالبا صورة خالية من الاشارة الى عالم العمل ، أو تقدم لهم صورا من النشاط الجنسى والسلوكيات التى لا تمت بصلة الى عالم الواقع فى الحياة الاجتماعية .

ويلاحظ أن المهندس المعماري لم يعد يسترشد بالاطار الذي يمكن أن تقدمه المدينة ،بل تراه يفكر بطريقة تجريدية نظرية في تنظيم المكان ، أو يتمسك بنظريات تخطيط المدن • يضاف الى ذلك عامل آخر هو عدم تنويع المباني • والى هذا يعزو علماء التحليل النفسي أمراض الجهاز الحركي عند الأطفال ، مضافا الى ذلك مشكلة تنظيم الوقت التي يقال أن أطفال المدينة يعانون منها •

ويميل أصحاب احدى الدراسات الحديثة الى القول بأن « تكوين شخصية الطفل في بيئة اجتماعية ومعمارية مبنية على نموذج تاريخي متكرر قد يصطدم بعقبات وعثرات من شأنها أن تزيد من فشل الشخصيات الهشة » • ومن الواضح الجلي أن الطابع ذا البعد الواحد للبيئة الثقافية لايمكن تعويضه بقليل من الملاعب سواء أقيمت في مناطق مهجورة غير مستعملة أو أقيمت على نحو جميل براق في بيئة معمارية قائمة ذلك أن تفاعل الطفل مع هذه البيئة يقترن بمؤشر محدود جدا من حرية ظهور الملكات ، وانعدام تام للأماكن الصالحة لانتقال الخبرات بين الأطفال ، وغياب الواقع الاجتماعي الذي يحدد محتوى الأفكار والآراء الاجتماعية • وهذه الأخيرة يمكن أن تكون ثمرة الانتقال من جيل الى جيل ، ولكنها أيضا تخضع لأحكام البيئة أو الرغبات التي تثيرها •



ترتبط عملية التربية الاجتماعية ارتباطا وثيقا بعملية الثقافة التقليدية التى يمكن تعريفها بأنها « عملية مستمرة مدى الحياة من المحاكاة ، والتقليد ، والتعليم ، وتهدف الى الحفاظ على أسلوب الحياة عند الشعب ، وتبصر الفرد بهدف هذه الحياة ومعناها » (ولبرت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢) ، أو هى « وسيلة لالمام الفرد بثقافته القومية فى المرحلة الأولى والمتأخرة من حياته » (هوسكوفتز ، ١٩٦٠ ، ص ٣٩) . وأهــداف الثقافة التقليدية هى كسب المهارات ، والتنشئة الاجتماعيــة ، والتربيــة الأخلاقيــة . وأهم مظاهر العملية هى التنشئة أو التربية الاجتماعية ، لأنها تقوم على كسب المعرفة التى يحتاج اليها الفرد لكى يصبح عضوا نافعا فى المجتمع ويقوم بدوره فيه ، ويتكيف مع زملائه . وقلما تشير الكتب الأثنوغرافية الى موضوع الثقافة ، فضلا عن الكتب النظرية المؤلفة فى الأنثروبولوجيا .

ويقول المؤلفان كومبز ، وأحمد (١٩٧٤ ص ٨) انه يجب التمييز بين نوعين من التعليم أولهما : التعليم غير النظامى ، وهو عبارة عن عملية مستمرة مدى الحياة يكتسب المرء بها المعلومات والمهارات والاتجاهات والأفكار المستمدة من تجاربه اليومية واتصاله بالبيئة . وهذا التعليم يتم خارج نطاق النوع الثانى من التعليم ، وهو التعليم النظامى الذى تنظمه القوانين ، ويتدرج مع الزمن ، وينقسم الى مراحل . أما التربية الأخلاقية

الكاتبة : أنجلينا بولاك إلتز

أستاذة الأنثروبولوجيا بجامعة كاتوليكا أندريس بيلو ارب ، مونتلبان ، لافيجا ، ابرتادو ٦٨٠٢٩ ، كاراكالين ، فنزويلا ، ومديرة مركز الدراسات الدينية بالجامعة نفسها • نشرت مؤلفات كثيرة باللغات الأسبانية والهولندية ، والألمانية والانجليزية ، منها « كولتوس أفرو ــ أمير بكانوس (١٩٧٣) (بالهولندية ١٩٦٩) (وبالألمانية ١٩٧٩) ، و « الأسرة السوداء فى فنزويلا » (١٩٧٤) (بالأسبانية فى ١٩٧٦) ، بالاضافة الى أكثر من ١٠٠ مقالة •

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وكان رئيسا لهيئة الألف كتاب بوزارة التعليم ، ومديرا لدائرة المعارف العربية بوزارة الثقافة سابقا •

فهى عملية من التكيف مستمرة مدى الحياة ، يتولاها الآباء خاصة • وقد تكون نظامية أو غير نظامية ، ووظيفتها تبصر الفرد بالقيم التقليدية فى مجتمع معين •

وأهـــم القائمين بالتربية الاجتماعية وتربية الأطفال هـــم الآباء بالطبع ، يليهم المدرسون فى هذه الأيام ، بعد نشـــأة النظام المدرسى الرسمى • ويزداد اليوم قيام المدرسين بالدور التقليدى الذى يقوم به أعضاء الأسرة • وغالبا لا تتفق آراؤهم مع آراء الآباء ، مما يسبب بعض المشكلات للأطفال • هذا والقائمون على تربية الأطفال مسئولون عن رعايتهم ، وتعليمهم ، وتأديبهم وهناك أساليب عامة معينة للتربية الاجتماعية فى جميع أنحاء العالم ، كالمكافأة ، والترغيب ، والتعليم ، والتأديب ، وآداب السلوك • تتحـدد قواعد السلوك فى عهد الطفولة الأولى ، وتتكرر حتى تصبح قضية مسلمة ، وعـــادة متبعة • ويمكن القول بوجه عام ان الطفل يتعلم باستمرار ، وعادة يتم هذا التعليم بطريقة سلبية ، كأن يقال له لا تفعل كذا وكذا • ويعاقب اذا خالف الأمر بحرمانه من بعض المزايا ،أو بالازدراء ، أو بالعقاب البدنى • ويتعلم الاطفال ــ ان عاجلا وان آجلا ــ بعض المهارات الأوليـــة ، وبخاصة اليدوية ، اللازمة لهم فى الحياة • وفى كل ثقافة من الثقافات تختلف التربية الاجتماعية لكل من الذكور والاناث ، وضرورة اعداد الجنسين لواجبات مختلفة يجب القيام بها فى حياتهم المستقبلة •

وقد وضع ولبرت (١٩٧٧ ، ص ٢٢) نموذجا ذا ثلاثة أبعاد لدراسة عمليه الثقافة • وحدد بعد هذه العملية بثلاثة أهداف هى : التدريب على المهارات ، والتنشئة الاجتماعية ، والتربية الأخلاقية • ويتم تحقيق هذه الأهداف الثلاثة فى بعد زمنى من ثلاث مراحل فى دورة الحياة هى : مرحلة الطفولة الصغيرة ، ومرحلة الطفولة الكبيرة ، ومرحلة المراهقة • وحدد ولبرت البعد المكانى بثلاثة أشياء هى : البيئة • والمجتمع ، والثقافة • ولهذا الاطار شأن كبير فى تيسير دراسة التربية الاجتماعية من الناحية العلمية •

الموقف الأفروفنزويلى

قمت منذ عشرين عاما بدراسة الثقافة الأفروفنزويلية ، والأوضاع الاجتماعية ، وأوردت النتائج التى توصلت اليها فى كثير من الكتب والأبحاث العلمية • وجدير بالذكر أن الأفروفنزويليين ينتمون الى الأرقاء الذين جلبوا الى البلاد فى عهد الاستعمار للعمل فى مناجم الوديان الوسطى ، والمزارع الممتدة على ساحل فنزويلا • وقد أجريت أبحاثى بين الفلاحين السود على طول الساحل الأوسط ، وفى منطقة بارلوب بولاية ميراندا ، وفى خمس قرى سوداء بولاية يراكوى • ويقوم هؤلاء الفلاحون بزراعة محاصيل الكفاف من العيش أو العمل فى الضياع الكبيرة المجاورة ، أو يجمعون بين الأمرين • وقد طرأت تغييرات كثيرة خلال العقدين الماضيين ، فتملكت بعض الأسر قطعا من الأرض بفضل الاصلاح الزراعى ، وفتحت المدارس فى الدساكر الصغيرة ، وأنشئت الطرق ، وتحسنت الخدمات الصحية ، وأنشأت الحكومة المساكن المزودة بالماء الجارى (المنقول بالأنابيب) والكهرباء لتحل محل الأكواخ القديمة ، وارتفعت الأجور حتى استطاع العمال شراء كثير من الكماليات كأجهزة التلفاز والمذياع وأدوات المطبخ • وعلى الرغم من هذه التحسينات يهاجر كثير من خريجى المدارس من المناطق الريفية الى المدن ، سعيا وراء فرص أكبر • ذلك بأن السود يحتقرون العمل الزراعى ، لأنه يذكرهم بماضيهم الشائن •

وقد بقى الكثير من التقاليد القديمة المتصلة بالعادات الدينية ، والموسيقى ، والطب الشعبى ، والاتجاهات العامة فى الحياة • وتمتاز الديانة الكاثوليكية الشعبية بعبادة القديسين الذين يتوسل الناس اليهم فى حل مشكلاتهم اليومية ، كما تمتاز بالجهل المطبق بالعادات الأرثوذكسية • ويحتفل الفلاحون بعيد القديس يوحنا ، وذلك باقامة معالم الأفراح ، والرقص على الطبول ، والغناء ، والشراب ، ويطوف الشعراء الجوالون فى أعياد الميلاد ينشدون الأغانى • وتذكرنا الشعائر الجنائزية ببعض العادات الافريقية ، كالاحتفال بالأعياد الدينية ، والنواح ، والندب ، والعبادة التاسوعية

(عبادة تسعة أيام لغرض ديني) ، وتنتهي هذه الشعائر بشعيرة مطـاردة الروح الى مكان بعيد • وجدير بالذكر أن القوم يؤمنون بوجود الأرواح الخيرة والشريرة •

وتمتاز الأوضاع العائلية بندرة الزواج الشرعي ، وكثرة الزواج العرفي ، وعدم استقرار الروابط الزوجية ، والاختلاط الجنسي المبكر ، مما يؤدي الى الأمومة المبكرة ، وارتفاع نسبة الزواج غير الشرعي ، وكثرة الأسر التي تشـيع فيها روابط القربى الأمومية (نسبة الأطفال الى الأم) • ويقدرون الأمومة تقـديرا عاليا بصرف النظر عن وضع الزوج • ولا مكان عند القوم للعوانس ، ولا يضار الأطفال غير الشرعيين • وتعزى غالبا هذه الأوضاع الاجتماعية ، التي توجد أيضا في المناطق الأفروأمريكية الأخرى ، الى قوة الشهوة الجنسـية عند السـود ، كمـا تعزى الى الفقر وشـظف العيش وأعتقد أن القائلين بذلك على حق ، لأنه ثبت أن الفئات العرفية الأخرى ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المماثل تظهر فيها مميزات مماثلة في شأن الزواج والأسرة ، وان كان من الواجب مراعاة الاعتبارات التاريخية أيضا • وعلى الرغم من عدم استقـرار الروابط الزوجية فان الرابطة بين الأم والطفل قوية •

ولأوضاع الأسرة ، وأواصر القربى ، وأنماط الزواج ، أثرها الكبير في التربيـة الاجتماعية • ففي أوساط السود الفنزويليين تعد الأم أهم عامل في تربية الأطفال ، فمعها وحدها يتمتع الطفل بعلاقة مستقرة وطيدة • واذا أقامت الأم الصغيرة مع والدتها فقد تصبح الجدة هي المرأة ذات الأهمية الأولى بالنسبة للطفل ، وبخاصة اذا اضطرت الأم الى العمل للانفاق على الطفل •

وتعنى الأم بابنها ، وتغذوه ،وتكسوه • وقلما تتصل خلال السنوات الأولى من حياته بغير أعضاء الاسرة • والعـادة أن تقوم الأم بارضـاع الطفل • وكانت الأم في الأيام القديمة ترضع الطفل حولين كاملين ، أو الى حين انجاب طفل جديد • واليـوم تجمع الأم غالبا بين ارضاع الطفل من الثدي وارضاعه من الزجاجة (المعبأة باللبـن الصناعي) • ولذلك يقل اتصاله الوثيق بالأم • واذا ما ولد طفل جديد وجب أن يرضع الطفل الأكبر الرشفات الأولى من اللبن لاعتقادهم أنه يضر المولود الجديد ولكنه لا يرضع من الثدي بعد ذلك لكي يدخر اللبن للطفل الجديد • وربما أدى هذا الى منافسـة خفية من الطفل الكبير والمولود الصغير • واذا لم تلد الأم طفلا جديدا وضعت على حلمة الثدي مادة مرة لتفطم الطفل •

وتتسم العلاقة بين الأم والطفل بالحب الشديد • ومتى جاع الطفل أرضعتـه أمه ، ولا تدعه يبكي زمنا طويلا • ولا يعاقب الطفل الا بعد سنتين من عمره • وليس للأب في حياة ابنه سوى دور ضئيل ، حتى في أوقات وجوده بالمنزل • ويظهر بعض الآباء الحب لأولادهم ، ولكنهم في العادة يخجلون من تدليلهم على أعين الناس • وغالبا يحوم الشك حول الأبوة الطبيعية ، ولكن اذا انفصل الزوجان التزم الأب أدبيا بتقديم

ما يلزم من المال لاطعام ابنه وكسوته ، بيد أن الدفعات المالية تكون غير منتظمة ، ويساعد الزوج الجديد الأم فى ذلك • وفى بعض الأحوال ينفق أخو الأم على الطفل ، واذا لم يكن للأم عائل تركت الطفل وديعة عند أم بديلة ، كأختها أو أمها أو خالتها ثم تذهب للعمل فى المدينة • ويهتمون فى أمريكا اللاتينية اهتماما كبيرا باختيار « كفيل » للطفل • فعندما يولد الطفل يختارون له اشبينا (أو عرابا) فى العماد الأول الذى يجرى فى منزل الأم خلال أربعين يوما من مولده دون حضور القسيس • ويتم طقس العماد بصب الماء على الطفل واطلاق أحد الأسماء عليه • أما عماد الكنيسة فيتم عندما يكبر الطفل ، وأحيانا لا يعمدونه اطلاقا بصفة رسمية • وقد يكون الاشبين أو العراب هو أبا الطفل أو أبا آخر ، ويلتزم الاشبين أدبيا بالانفاق على الطفل فى حالة وفاة أبويه• وقد يكون الاشبين دخل فى تربية الطفل أيضا ، ومن حقه أن يؤدبه • وغالبا يختار الأشبين من أسرة أعلى مركزا حتى يتاح للطفل مزيد من الفرص لتحسن حاله • ويعلقون على الأطفال تمائم (تعاويذ) فى الشهور القليلة الأولى لحمايتهم من الشرور والمضار • وهم يخشون « العين » (عين الحسود) كثيرا ، ويرون أنها تسبب الحمى والقيء • ولا يستطيع معالجة ذلك الا بعض الأطباء الذين يصلون من أجل الطفل • واذا مات أحد أفراد الأسرة لبس الأطفال أشرطة سودا أو حمرا حول معاصمهم حتى لا تأخذهم روح الميت معها الى الحياة الآخرة •

ومتى ناهز الطفل الثانية من عمره لم يصبح موضع الاهتمام الاول من جانب أفراد أسرته ، وأخذت أمه تعلمه ما يأتى وما يذر • كما تعلمه كيف يقضى الحاجة فى سن الثانية ، وأحيانا قبل ذلك ، فتعلمه كيف يتبول وكيف يتغوط فى فناء المنزل • وهو الأمر الذى يسبب كثيرا من الأمراض الطفيلية الخطيرة مما يشاهد بين صغار الأطفال •وتحاول مصلحة الصحة اليوم أن تشجع الأمهات على تعليم أولادهن قضاء الحاجة فى دورة المياه أو المرحاض •

ويتعلم الأطفال أيضا بين سن الرابعة والخامسة بعض الاعمال البسيطة : كحمل الماء ، وكنس الأرض ، واعداد الفراش • وكان حمل الماء فى الأيام الماضية يتطلب السير ميلا أو أكثر الى النهر ثم العودة الى المنزل بدلو ثقيل مملوء بالماء • أما اليوم فان أنابيب الماء تشاهد فى الفناء الخلفى من المنزل •

ويعلمون الأطفال القواعد الأساسية للسلوك فى سن مبكرة تقع بين الرابعة والخامسة ، وبخاصة الاعتماد على النفس ، وحسن السلوك الذى يقضى باهتمام الانسان بنفسه ، ومسئوليته عن تنفيذ كل ما يطلب منه أداؤه من واجبات • ويعلمون الأطفال شكر الأمهات لما يبذلنه من تضحيات جسام فى سبيلهم • وكانت الجدات فى الأيام الخالية يقصصن على الأطفال الحكايات الحافلة بالعفاريت ، والحيوانات ، والكائنات الخارقة • وكان لكثير من هذه الحكايات مغزى أدبى ، يعلم الأطفال السلوك الأخلاقى

الذي تقضي به التقاليد ، ويقولون للأطفال ان فى الماء أرواحا ، حتى يظلوا بمنأى عن النهر ، وينهون الأطفـــال عن مغادرة المنزل فى المساء حتى لا يصابوا بمرض اسمه « سيرينو » • أما اليوم فقد نسى الأطفال كثيرا من هذه الحكايات •

وعند ما يبلغ الأطفال سن الرابعة أو الخامسة يستطيع آباؤهم أن يأخذوهم الى الاحتفـــالات الدينية ، فلا يلبثوا أن يتعلموا كيف يقرعون الطبول ، ويرقصـــون مع الكبار • ولكن التعليم الدينى ضئيل للغاية في العادة ، نظرا لجهـــل الآباء أنفسهم ، وان كانوا يعلمونهم كيف يتوسلون الى القديسين حتى يستجيبوا لدعائهـم ، ولذلك استمرت عبادة القديسين جيلا بعد جيل • ولا تطيق الامهات الصبر طويلا على أطفالهن، نظرا لكثرة عددهم ، ولذلك قد يفرطن فى تدليل الاطفال يوما ، ثم يعاقبنهم بقسوة يوما آخـــر • وقد تؤدى المحاباة الى توتر العلاقات بين الأخوة والأخوات ، وان كان الأطفال يحبون اخواتهـــم الكبيرات لأنهن يساعدنهم على الاستيقاظ من النـــوم • وعندما يبلغ الأطفال الخامسة من عمرهم يدركون أن كل شخص له أب وأم • وعلى الرغم من أن الأب لا يكون دائما حاضرا بشخصه فان سورته موجودة • وحتى اذا لم يلعب الأب مع أولاده فان الصغار يلاحظون سلوكه ، كما يلاحظون فى سن مبكرة : هل يسود الود بين الأب والأم أم لا •

وتختلف معاملة البنين والبنات تدريجـــا ابتداء من سن الخامســـة • فاذا كان الأب موجودا بالمنزل اصطحب ابنـــه معه عند قيامه برحلة ، أو أخذه الى الحقل ليعلمه بعض المهارات الزراعية الأساسية • ويعاقب الأولاد بالشدة فى العادة ، وبخاصة اذا عصوا والديهم أو لم يوقروهما • ويعلمون البنات التدبير المنزلى ، ومساعدة أمهاتهن فى تربية الصغار ، وغير ذلك من الواجبات اليسيرة • ولا يتعلم الأولاد من آبائهم سوى القليل من الحرف اليدوية ، نظرا لأن أكثر الآباء ليسوا من الحرفيين المهرة • وقل من النساء من تعرف الحياكة أو التطريز • ويحرصون على التمييز بين الذكر والأنثى منذ نعومة أظفارهم ، فتراهم يثقبون آذان الاناث ، ولا يسمحون لهن بالعرى ، فى حين ترى الأولاد الصغار يسيرون عرايا حتى يلتحقوا بالمدرسة •وفى سن الرابعة أو الخامسة يلعب الأطفال بعضهم مع بعض فى الشوارع ، وسرعان ما يتعلمون الجنس • وتكره الأمهات التحدث مع بناتهن عن الجنس حتى عندما يبلغن الثامنة أو العاشرة ، ولا يطرقن هذا الموضوع مع الصبيان • وتحذر الأمهات بناتهن أحيانا من التفكير فى الجنس ، ويضربنهن اذا غازلن الأولاد وقد يذهبن الى حد حبسهن فى المنزل ليلا •

وعلى النقيض من ذلك يشجع الآباء أولادهم على ممارسة الجنس · وما أن يبلغ هؤلاء العاشرة حتى يحاولوا مطاردة البنات · وسرعان ما يتعلم الصغار الماسوشية (ضرب من الشذوذ الجنسى) الماشية فى أمريكا اللاتينية ، وبخاصة بين السود · ويفخر الآباء اذا دخل أولادهم قبل سن العاشرة فى علاقات غرامية مع البنات من لداتهم أو من يكبرنهم سنا ·

ويفصل القوم بين الاخوة والاخوات منذ سن العاشرة حماية للبنات من أخوتهن الأشقاء وغير الأشقاء ، فينام كل من الفريقين فى حجرات أو أسرة مختلفة · ويزداد الوعى بين القوم بأن اكل من الجنسين وظيفة مختلفة · ولذلك يوجد قدر من التحفظ حتى بين الأخوة والأخوات ، اذ يشعر البنات بالحياء ، فى حين ينزع الصبيان الى العدوان · على أن كلا الجنسين يشترك فى بعض الألعاب كما كان الحال من قبل ·

وفى سن السابعة يلتحق معظم الأطفال بالمدرسة ، ولم تكن هناك مدارس فى الأيام الخالية · ولذلك كان الانتقال من دور الطفولة الى المراهقة غير ملحوظ · أما اليوم فان الأطفال يلتحقون بالمدرسة ، ولذلك تطول مدة الطفولة · وقد أدى انشاء المدارس الى تغيير حياة الأطفال فى المناطق الريفية والغالب أن فترة بقائهم فى المدرسة لا تتجاوز ثلاث سنوات ، ولكن نظرتهم الى الحياة تتغير تغيرا كاملا · وفى المدرسة يتولى المعلم التربية الاجتماعيه للأطفال ، فيعلمهم قواعد السلوك الجديد المناسب للتغييرات التى طرأت على البيئة،وبذلك تختفى كثير من التقاليد القديمة · ولكن الأطفال يصبحون أكثر استعدادا لمواجهة الحياة خارج مجتمعهم الصغير الذى ولد فيه كبارهم ونشأوا فيه ، وقضوا فيه أيضا كل حياتهم ·

وفى بعض القرى يقوم الراهبات بالقاء بعض الدروس الريفية خلال بضعة شهور على أطفال المدارس ، وتنتهى هذه الدروس بالاحتفال بالعشاء الربانى · ومما يؤسف له أن هذه الدروس مقصورة على قليل من الحكايات والقصص المستمدة من الكتاب المقدس والقوانين الأخلاقية،ولذلك لا يكون لها تأثير دائمفى ثقافة الطفل الدينية ولما كان الكثير من المنازل يحتوى على أجهزة التلفاز والمذياع فان هذه الاجهزة تساعد على توسيع أفق الأطفال ·ويشكو كثير من كبار السن من أن هناك تركيزا شديدا على التعليم المدرسى فى الوقت الحاضر ، وأن هذا يصرف الأطفال عن القيام بواجباتهم المنزلية ، كما يصرفهم عن معلم المهارات الزراعية من آبائهم ، ولذلك تراهم يفضلون اللعب فى الشوارع على مساعدة أمهاتهم فى شئون المنزل · ويقول الآباء أيضا ان الأطفال كانوا فيما مضى أكثر احتراما لآبائهم وأنهم الآن يستهترون بكل شىء ·

وعندما يبلغ الأطفال الثانية عشرة فانهم يعاملون كالكبار ، ولكن يجب عليهم احترام من هم أكبر منهم سنا ، وان أتيح لهم التمتع بقدر كبير من الحرية الشخصية . ويطلب الى المراهقين أن يعتمدوا على أنفسهم اعتمادا كليا . ويقدر القوم الروح الاجتماعية تقديرا كبيرا . وبخاصة بين الصغار الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على أصدقائهم في المتعة والعمل .

ومتى كبر الأطفال واستطاعوا العمل طلب منهم الانفاق على أمهاتهم ، وهذا واجب مقدس ، لأن الآباء الذين لم ينفقوا قط على أولادهم لا يطمعون في مثل هذه المعاملة اذا بلغوا سن الشيخوخة .

والخلاصة أن الأم هى المربية الاجتماعية الأولى في الأسرة السوداء بفنزويلا . وهى التى تعلم الأولاد السلوك التقليدى المناسب ، وتتولى الحفاظ على النظام الاجتماعى، في حين أن الأب ليس له شأن كبير في هذا المجال . ولأوضاع الأسرة . وعادات الزواج أثر كبير في التربية الاجتماعية ، فعندما يكبر الاطفال يتم الفصل بين البنين والبنات ، وعندئذ قد يبدى الأب اهتماما أكبر بالبنين ، في حين تبقى البنات في رعاية أمهاتهن . وهم يعلمون الاطفال المبادىء الدينية في سن مبكرة ، وان كانت هذه المبادىء لا تتمشى دائما مع مبادىء الديانة الكاثوليكية الصحيحة . وتقوم المدارس الآن بدور هام في التربية الاجتماعية ، وتعمل على تغيير النظرة التقليدية الى العالم . ولكن كثيرا من الأجيال القديمة المتمسكة بالتقاليد تبدى استياءها من هذه الحال . ويتم الانتقال من طور الطفولة الى طور المراهقة بسرعة كبيرة ، ولا يقترن هذا الانتقال بشىء من طقوس التلقين . وقد طرأت تغييرات كثيرة بعد تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المناطق الريفية بفنزويلا ، وسوف تستمر هذه التغييرات . ولذلك يجب الاهتمام بالتربية الاجتماعية حتى يتسنى للأطفال أن يسايروا مقتضيات البيئة الجديدة .



مقدمة

العائلة التايلاندية وأنماط عامة لتنشئة الأطفال

منذ القدم أكدت العائلة التايلاندية النمطية أهمية الزوج كرئيس لوحدة العائلة ، مما ترتب عليه قيام نظام عائلى فاشى (تخضع فيه مصلحة الفرد للمصلحة العامة للعائلة) • ثم تغير هذا النظام النموذجى للعائلة ليصبح نظاما يشارك فيه كل أفراد العائلة بأنصبة متساوية • وينتج عن هذا التغيير أن أصبحت وحدة العائلة أكثر ديموقراطية ، وفى مجتمع تايلاند الحالى ظهرت هاتان الصفتان المميزتان للسيطرة العائلية •

والصفة السائدة للعائلة فى مجتمع تايلاند الزراعى هى صفة العائلة الأكثر فاشية التى ما زال فيها الزوج يقوم بالدور الرئيسى ، فى حين أن الصفة السائدة فى مجتمع تايلاند الحضرى هى صفة العائلة الأكثر ديموقراطية ، وفى هذا النموذج الثانى « الحضرى » فان العلاقات بين الزوج والزوجة هى غالبا علاقات مساواة • وتتوافق واجبات الزوجة نحو أطفالها وزوجها وعائلته مع واجبات زوجها نحو الأطفال ونحوها ونحو عائلتها •

وفيما يتعلق بأنماط تنشئة الأطفال كشفت دراسات عديدة (معهد بانجكوك لدراسة الطفل ، ١٩٦٢ أو ١٩٦٤ ب وشولفيوتى ١٩٦٤ ، ودى يونج ١٩٥٨ ، مجلس

الكاتبة : تشانشا سوفاناثات

نائبة مدير معهد بانجكوك لدراسة الطفل سابقا ، وهى الآن مديرة معهد الأبحاث السلوكية ببانجكوك بتايلاند ، وهى عضوة فى عدة هيئات مهنية مثل جمعية التعليم فى تايلاند ، وعضو مجلس الآباء والمدرسين فى تايلاند ، والجمعية النفسية فى تايلاند ، وهى أيضا عضو فى مجلس الجمعية الدولية لتقويم الانجازات التعليمية ·

المترجمة : هناء محمد كامل أبو ستيت

خريجة كلية الآداب ·

الاقتصاد القومى والتطور الاجتماعى ١٩٧٤ ، بيتوجابول ١٩٦٢) أن هناك تفاوتـــا واسعا بين العائلات الزراعية والحضرية فى الحنان والتسامح فى تربية الأطفال ، وفيما يلى نقدم تلخيصا سريعا عما يخص الاتجاهات الرئيسية لتنشئة الطفل ·

فمثلا وجد أن الأمهات فى تايلاند يفضلن دائما تغذية أطفالهن عن طريق الرضاعة الطبيعية ، وأن فطام الطفل من الرضاعة الطبيعية أكثر صعوبة من تدريب الطفل على النظافة فى الحمام · ويهتمون جدا بالسلوك المناسب لدور الجنس (ذكرا أو أنثى) ، مما أدى الى التمسك بالتزام الحشمة · ويبدأ الطفل فى تعلم التجارب الاجتماعيـــة منذ نعومة أظفاره حتى يتعود تقبل سلطة الوالدين والكبار · ثم ان المرونة فى أنماط تنشئة الأطفال هى مثال للاتجاه العام فى تايلاند لتقبل التغييرات بتساهل شديد ·

وقد تم الاتفاق ـ على نطاق واسع ـ على تغييرات سلوكية كثيرة بين أطفـــال تايلاند ، ما دام سلوك الطفل الذى ما زال مندرجا تحت التعريف الغامض لم يكون طفلا تايلانديا « حقيقيا » · وبعبارة أخـرى كل الأمهـات فى تايلاند يعملن بمثالية عليا فى تنشئة الطفل ، لتربية طفل تايلاندى « حقيقى » · ومهما يكن فان هـــذا التعريف لم يكن محددا بطريقة قاطعة · وسوف توضح الفقرة التالية بعض القيـــم الرئيسية فى مجتمع تايلاند التى تمد أطفال تايلاند بالأساس لتشكيل ملامح شخصياتهم فيما بعد ·

القيم الأساسية فى مجتمع تايلاند ·

من مظاهر تكييف الطفل اجتماعيا بث القيم فى نفسه ، سواء كانت قيمـــا ملموسة أو غير ملموسة ، وهى القيم المتفق عليها فى مجتمعه الخاص · ولذلك فانه من الملائم اعطاء وصف مختصر للقيم الرئيسية لمجتمع تايلاند مــع بعض الملاحظـات التى قدمها باحثون تايلانديون وأجانب ·

وقد استخلص عالم الاجتماع التايلاندى أبابيروم (١٩٧٤ ص ٣٤ ــ ٥) أن الملامح الهامة لمجتمع تايلاند تشمل : (أ) الاستقلال ، (ب) المجتمع الزراعى حيث يعيش القرويون التايلانديون حياتهم اليومــية طبقا لعواطفهــم وتقاليدهم أكثـر من اتباعهم للطرق المنطقية (جـ) السلطة التى كانت تعتبر أكثر أهمية من الثروة ·

ويرى عالم اجتماع آخر هو كروكيونا لامبون (١٩٧٥ ص ٦٩ ــ ٧٩ ــ ١٢٧) أن مجتمع تايلاند مجتمع له اعتباره · وقد حدد تسع قيم رئيسية لمجتمع تايلاند هى : الثروة ، القوة ، توقير الكبار ، الشرف الرياضى ، النبل ، الكرم ؛ عــرفان الجميل ؛ الحكمة ، اتباع قواعد الايتكيت (الذوق الاجتماعى) ·

وقد لاحظ أحد علماء الاجتماع والأجناس التايلانديين وهو العالم المشـــهور (سياهو) (١٩٧٦ ص ٢٦١) فى تحليلاته التأكيد القومى على التعليم فى مجتمع تايلاند · وهذا ينعكس بوضوح فى اتجاه الآباء نحو التعليم الذى يؤثر بدوره فى تطور القيم عند الطفل فى تايلاند والاتجـاه نحو التعليم · ويلخص الناقد تانيـا (١٩٧٨ ص ٣٦) فى بحثه الدقيق عن القيم التعليمية التيلاندية التى سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر هذه القيم فى : (أ) يقـدر التايلانديون التعليـم المدرسى « الرسمى » تقديرا عاليا ، (ب) يجب أن يكون تعليم الأولاد والبنات واحدا ، (جـ) يقدرون التعليم العــام أكثر من التعليــم المهنى ، (د) ينظر لحاملى الدرجـات والشهادات العلمية باحترام كبير ، يزيد الاعجاب بالخريجين الحاصلين على درجات علمية من خارج تايلاند (و) ينظر الى التعليم عـلى أنه الوسـيلة التى بها يمكن الحصول على منزلة أعلى وأكثر أمنا ، (ى) يفضلون معاهد التعليم المشهورة ·

وقد حاول العالم النفسى كومين (١٩٧٨ ص ٩١ ــ ٢٧١) منذ أمدقريب أن يختبر عمليا التفسيرات الموجودة للسلوك فى تايلاند · وفى مشروع نظام القيم هــذا يشار الى القيم على أنها أساليب للسلوك أو أنها الغاية النهـائية للوجود أو كونهـــا وسائل أو غايات ،ولذلك سميت قيما مساعدة وقيما نهائية · وفيما يلى سأعطى بعض النتائج المختارة :

وجد أن هناك بعض الاختلافات فى القيم النهائية تبعا للجنس والمكان · وبالنسبة للقيم المساعدة ، وهى التى وضعت لها شروط (ضوابط) أكثر من مجموعة القيــم النهائية ، وذلك عن طريق الوكالات الاجتماعية ، لم توجد أى فروق الا فى تلك القيــم ذات التقدير المتواضع ·

وقدرت قيمة الفردية بأن لها المنزلة الأعلى ،ويمكن أن يكون هذا الاكتشـــاف هو أساس الاعتراض على الفرض العلمى بأن مجتمع تايلاند هو مجتمع أنســـاب ،

جنبا الى جنب مع حقيقة أن التايلانديين يحتاجون بشدة الى : الحب ، والصداقة والتفاهم الاجتماعي، ويحتاجون بدرجة أقل الى : الاعتماد على النفس ، واحترام الذات.

ومع ذلك فقد وجد أن الارتباط الخاص هو صفة لصيقة بمجموعة القيم الثانية في التقدير وهى « قيم العلاقات الشخصية المترابطة » ، وتتبعها القيم الاجتماعية الجمالية وهى مثلا قيم : الاختصاص ، الاعتبار ، الأدب .

وقد وجد أن الفردية ترتبط بقيمة الاستجابة للفرص . ويؤيد هذا الاكتشاف الافتراض العلمى الآخر بأن التايلانديين ينقصهم الانضباط والالتزام ولا يتحملون المسئولية الاجتماعية .

وعلى الرغم من أنه قد عرف أن أهل تايلاند يحتاجون الى انجازات عظيمة فان هذا الاحتياج فى مجتمع تايلاند لا يبدو أنه يرتبط بقيم الكفاءة ، والشجاعة ، والعمل المرهق لتحقيق أهداف الحياة . ولكن يبدو أن هذا الاحتياج يرتبط أكثر بقيمة الاستجابة للفرص .

ونظرا للطبيعة المتداخلة لخصائص الاستقلال والتبعية لشعب تايلاند ،وتبعا لنوع العلاقات فى منطقتهم ، فان نتائج الابحاث يبدو أنها تؤيد الفرض العلمى القائل بأن شعب تايلاند يستطيع بمهارة أن يميز بين المصلحة الذاتية والمصلحة الاجتماعية ، وقد تم ذلك باستخدام القيم الجمالية كوسائل للتنظيم والتغيير والمحافظة على المصلحة الذاتية .

وثمة وجهة نظر لباحث أجنبى قامت على دراسة أنماط من السلوك فى العلاقات بين الأفراد فى قرية بانج شان قام بها فينيبس (١٩٦٥ ، ص ٣٠ – ٣٢) وقد أوضحت هذه الدراسة ان موقف الاحترام ربما كان أكثر الصفات الاجتماعية المميزة لشعب تايلاند ، وتشير معظم الدراسات الأدبية فى نقطة أو أخرى الى أنماط الاختلاف الموجودة بين الأفراد سواء داخل وحدة العائلة أو خارجها ، وترتكز هذه الأنماط ، منذ المرحلة الأولى ، على أساس أوضاع عدم المساواة التى توجد فى أغلب العلاقات الاجتماعية . ففى داخل الأسرة يظهر الاحترام بالنسبة لاختلاف السن بين الأفراد ، وفى مكان آخر يظهر الاحترام بسبب الاختلافات فى السن أو الثروة أو القوة أو المعرفة أو الدين أو حالات الخدمة المدنية .

قامت هذه الدراسة على افتراض أن كل فرد – بصرف النظر عن وضعه الاجتماعى، يستحق الاحترام . والاحترام فى النوع الأول يرتبط بحسن أداء الفرد لدوره فى المجتمع .

أما الاحترام فى النوع الثانى فهو الاعتراف بالكرامة الأساسية لكل انسان ٠

وفى احدى مسلسلات الكتب اليومية الصغيرة التى أعدها قسم دراسات المناطق الأجنبية التابع للجامعة الأمريكية (هندرسون ١٩٧١ ص ٧ ـ ٧٦) كتب المؤلفون الأجانب أن نظام تايلاند للقيم الأساسية قد تطور فى مجتمع زراعى متسلط ، ولكنه فى أساسياته مازال متماسكا بواسطة رجال المدينة والريف على السواء ٠ وتعمل التأثيرات الغربية والتغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية الناجمة عنها على تغيير مفاهيم الخير والشر ، ومهما يكن فان العرف التقليدى مازال باقيا كنقطة ارتكاز أساسية ، ولا يوجد دليل على أنهم سوف يغيرونها ٠

ويمكن تقسيم هذه القيم الجوهرية الى فئات ثلاث : (١) التطور الروحى وبلوغ الفضائل ، (٢) المسئولية الفردية ،(٣) المنزلة الاجتماعية والسلطة ٠ ومن هذه القيم يمكن أن نستخلص صورة الشخص المثالى فى مفهوم أهل تايلاند ٠ ويجب على الرجال والنساء أن يكونوا معتدلين فى سلوكهم ، يحترمون الأكبر سنا ، والمتفوقين اجتماعيا ، ويعتمدون على أنفسهم ، كرماء ، أمناء ، قادرين على ضبط النفس ٠

وقد أسس أحد علماء « علم النفس التحليلى » وهو بويش (١٩٧٧ ص ١٦٧ ـ ٢٣١) تحليلاته على بيانات تم جمعها فى تايلاند على مدى عدة سنوات ٠ وقد أشار الى الأهمية الكبرى لمفاهيم الأفضلية والسلطة فى تشكيل أنماط السلوك والصفات المميزة للأطفال والبالغين فى تايلاند ٠ وفى التربية الاجتماعية للأطفال فى تايلاند توضع تأكيدات أكبر للتشجيع على الطاعة ، والأمانة ، والاخلاص ، والتواضع ، وتوضع تأكيدات أقل للتشجيع على المبادرة ، واتخاذ القرار ، والقدرة على الابداع ٠ وعلاوة على ذلك لاحظ بويش العالم النفسى والتحليلى أن أهل تايلاند يضعون درجة قيمة الفردية فى مرتبة أقل كثيرا مما يضعها أهل الغرب ٠

ولكى تكون رأيا فان نتائج الأبحاث التى قام بها باحثون تايلانديون وأجانب تثبت وجود اتفاق كبير فى وصفهم للقيم الاجتماعية المسيطرة على مجتمع تايلاند ٠

وعلى الرغم من التقسيمات والاختلافات الاقليمية فان الوحدة التى يتضمنها اصطلاح « مجتمع » قد اشتقت أساسا من التكيف مع قيم عامة تسود المجتمع كله ، كما يتضح من الدراسات التى سبق وصفها ٠

الجزء التالى يختص بكيفية تنشئة الطفل فى تايلاند ، ويدعم فكرة أن هذه القيم الرئيسية التى يشترك فيها الشعب التايلاندى عامة تقدم الأساس للتطور المرغوب فيه لصفات طفل تايلاند ٠

تنشئة طفل تايلاندى نمطى

اتفقت أبحاث عديدة عن تدريبات تربية الطفل فى تايلاند فى نتائجها بأن هنـــاك قيما هامة يكافح الآباء فى تايلاند على جميع مستوياتهم الاجتماعية كى يبثوها ويغرسوها فى نفوس أطفالهم • وبالنسبة للقيم الاخلاقية يهتم الآباء فى تايلاند بهذه القيــــم : (أ) التحكم فى السلوك العدوانى سواء الجسدى أو اللفظى ، (ب) الطاعة واحتـــرام السلطة التى تقوم على أساس الحكمة والسيادة ، (ج) العرفان بالجميل والاخلاص . (د) الرحمة ، والكرم ، وروح التضحية (معهد بانجكوك لدراسة الطفل ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ يتشيد ١٩٧٧ فارأسوابانى ١٩٧٨) •

والآباء فى تايلاند لا يوافقون دائما على أى شكل من أشكال العدوان من أجل التمسك بالعلاقات الطيبة بين الأفراد ، والمفهوم من وراء هذه القيم يعود الى كرينجاشاى ووصف فيلبس (١٩٦٥ ص ٤٩ ـ ٥٠) هذه المعـــاملة بطريقة رائعة كشعور وموقف لانكار الذات والتواضع، متضمنا الرغبة فى أن يتجنب الطفل ازعاج أحد أو التسبب فى اجهاده ومضايقته • وعلى ذلك فان الاطفال يتعلمون عدم اظهـــار أى نوع من السلوك العدوانى الذى يمكن أن يؤذى مشاعر الآخرين •

وعلى الرغم من أن الآباء يعبرون بالكلام عن عدم موافقتهم على جميع أنـــواع العدوان ويفضلون استخدام المكافآت أكثر من استخدام العقاب فانهم كثيرا ما يوقعـــون العقاب البدنى والتوبيخ اللفظى على الطفل •

إن امتزاج الطاعة والاحترام للسلطة والسيادة مع آداب السلوك (أشكال الاتيكيت) الصحيحة هو ما يعنى به أشد العناية فى تنشــئة الطفل الاجتماعيـــة فى تايلاند • وتستخدم التهديدات بالعقاب البدنى والنفسى فى التعامل مع أى نوع من أنواع السلوك الاجتماعى المنحرف • ولعل هذا يوضح الرغبة الملحوظة عند الاطفال عامة فى التلطف مع الآخرين، ويوضح أيضا صفة الخضوع عند البالغين فى المجتمع التايلاندى •

وقد سجل بعض الباحثين التايلانديين والأجانب وأيضا بعض الدارسين تعليقات نقدية على بث هذه القيم • فمثلا بويش (١٩٧٧ ـ ١٩٦) أوضح أنه بتكييف الاطفـــال اجتماعيا بالقوة يحرم الاطفال التايلانديون من أكثر (طرق التعبير الطبيعية) ، مثـــل اظهار حب الاستطلاع ، واظهار المبادرة •

واظهار العرفان بالجميل ، وهو ما يفرض بالقوة على طفل تايلاند ، يعتبر ضروريا لكى يكون شخصا محبوبا• ويتعلم الطفل أن يكون شـــاكرا للجميل لا للأفراد فقط (الآباء ، والأجداد ، والأقارب الكبار ، والمدرسين) • ولكن للكائنات الحية أيضـــا كالأبقار والثيران ، ولبعض الجماد كالكتب والارز وما شاكل ذلك •

وهناك مجموعة أخرى من القيم الأخلاقية تتكون من الرحمة والكرم وروح التضحية وهذه القيم أيضا تبرز فى تطبيع الطفل اجتماعيا . وكلها تغرس أساسا فى نفس الطفل ، بالتعليم ، والوعظ الدينى ، وعن طريق الأمثلة التى يقدمها الآباء وأفراد العائلة الآخرون .

أما بالنسبة للقيم التعليمية والنظرية فان موقف الآباء فى تايلاند نحو التعليم يحدد أيضا أساليبهم فى التنشئة الاجتماعية للأطفال ، ويهتم الآباء عامة بالتعليم ويعبرون عن أملهم القوى من ورائه . فعن طريق التعليم يصبح أطفالهم أحسن منهم (ساراداتا ١٩٧٣ ص٤٨ — ٥٠) ، والأمثلة عن الافراد المحليين الذين استفادوا من تعليمهم فى تحقيق النجاح يضعها الآباء دائما أمام الطفل ليحذوا حذوها . ويضع الآباء كذلك أمام أطفالهم أمثلة عن أنفسهم قائلين انهم بسبب قلة نصيبهم من التعليم لم يحققوا نجاحا يذكر فى حياتهم . وتستخدم هذه الأمثلة فى تحذير الطفل من خطورة أن يصبح غير متعلم .

وبينما تحاول المصادر الاجتماعيه ، مثل العائلة والنظام المدرسى ، بث القيم التى وصفناها سابقا فى نفوس الأطفال التايلانديين فانها قد تأثرت بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة . فقد لوحظ أن العائلة ، والمدرسة ، والمعبد ، قد فقدوا بعض الأهمية بالنسبة للتأثيرات الطبقية . والمجموعة المهنية ونظم وسائل الاتصال . ان الانسجام والتوافق بين القيم التى يلتزم بها الآباء وتلك التى يلتزم بها المجتمع تتناقص بدرجة كبيرة . وبدلا من التأثير على الاطفال والشباب لتطوير القيم المرغوبة فان أغلب تلك الطرق الجديدة المؤثرة تؤدى الى عكس ما هو مطلوب منها . ان ازدياد الصراعات مع المجتمع والشعور بالاحباط هما من النتائج التى يعانى منها أطفال وشباب تايلاند اليوم . ومهما يكن فمنذ أن أصبح من المحتم التمشى مع هذه التغييرات الاجتماعية والثقافية فان طفل تايلاند يجب أن يكيف نفسه لهذه المرحلة الانتقالية . وفى هذه الفترة يجب أن يفكر الكبار فى تايلاند ، وخاصة الآباء والمدرسون ، بجدية فى قيم خاصة لغرسها فى نفوس الأجيال القادمة ، وذلك لكى يتطور الاندماج بين النظم القديمة والنظم الجديدة بطريقة متوافقة وملائمة لثقافة تايلاند على المدى القريب والمدى البعيد ، وتختص الفقرة التالية والاخيرة بهذا الموضوع العاجل .

الاهتمام بالقيم
فى تنشئة أطفال تايلاند اليوم وغدا

بناء على عدة دراسات عن « الشخصية التايلاندية والصفات الاجتماعية » قام بها باحثون تايلانديون وأجانب (بويش ١٩٧٧ ، فانثومنافين ، وبراكومباجانك ١٩٧٧

شانجرينج ١٩٧١ ، وفيلبس ١٩٦٥ ، وراتانا مانغالا ١٩٦١) فقد لاحظوا بعض السمات الفريدة لشعب تايلاند ،في ناحية منها : الأدب ، والكرم ، والنظرة المتفائلة في الحياة ، وحب الحرية، والخضوع والاحترام للسلطة ، ودوافع قوية للتفاخر بالانســـاب • ومن ناحية أخرى وجد أن التايلانديين يمتلكون بعض الخصائص والصفات التي انتقدت على أنها معوقة للتقدم والتطور القومي ، ممثلة في قلة الانجازات ، واهتمام قليـــل بالمستقبل ، وقصور في ضبط النفس والانضباط الذاتي ، وقدرة أقل على الابـــداع الفكرى • ونتائج هذه الابحاث يجب أن تؤخذ في الاعتبار بعناية جنبا الى جنب مع حقيقة أن مجتمع تايلاند الآن أكثر قابلية للحركة ، فقد تغير بعـــد أن كان مجتمعا لا يأخذ بأساليب التقدم الاجتماعي ، وأصبح الآن أكثر مرونة من الناحية الاجتماعية ،مع الاهتمام المتزايد بالحرية الفردية والتقدم • ويوضح عالم الاجتماع التايلاندى أبابروم (١٩٧٤ ص ١٨) أن مجتمع تايلاند الحالي يؤكد أن التقدم المادى هو هدف ثقافي • وتظهـــر نتائج الأبحاث هذه، بجانب الحقائق الاجتماعية المواقف الحالية تجاه القيم التي كـانت تعتبر في وقت ما مناسبة لثقافة تايلاند وطريقتها في الحياة •

وليتحقق الهدف من توجيه الأطفال ليصبحوا أعضاء مقبولين في مجتمع تايلانـد فان المصادر الاجتماعية ، وخاصة العائلة والمدرسة ، قد أتاحت تجارب اجتماعية تلائم، منذ البداية ، ثقافة تايلاند•وكثير من القيم الثقافية التي ينفرد ويتميز بهـــا مجتمع تايلاند تم غرسها في نفوس الأطفال عن طريقهم • من بين هذه القيم انتقدت على نطاق واسع قيمة احترام السلطة والجهات العليا على أساس أنها من الممكن أن تقلل أو تحطم في الطفل الشعور بحب الاســـتطلاع ، والمبادرة ، والابداع ، حيث يتغير الســلوك باستمرار حتى يجد قبولا من الكبار أو الأفراد الأعلى منزلة •

وقد ذهب بعض النقاد الى أبعد من ذلك وأوضحوا أن هذه القيم من الممكن أن توقف التقدم القومي • فمثلا ذكر كريوكيو نالامبون أنه حتى لو أن هذه القيم كانت حقيقـــة اجتماعية لشعب تايلاند فانها من الممكن أن يكون لها نتائج مفيدة ونتائج ضـــارة على مجتمع تايلاند •

ومن وجهة نظرى أرى أن هذه القيم مفيدة ولا نظير لها في ثقافة تايـــلاند اذا استخدمت بطريقة مناســبة في بث قيم احترام الســلطة في نفوس الأطفـال • فان سيرة احترام الســلطة هي أولا المحافظــة ثم الاطمئنان النفسى الملائم وتأمين العلاقات بين الكبار والأطفال أو بين ذوى المكانة والتابعين لهم • وبالاضافة الى ذلك أنا أوافـق بويش (١٩٧٧ ص ١٧٦ ـ ٢٢٨) في تحليله الرائع لهذه القيم الخاصة ، لأنه يرى من وجهة نظره بصفته محللا نفسيا دقيقا اهتم كثيرا في بحثه بسلوك الأطفال والكبار

فى تايلاند ومواقفهم تجاه العمل ، أن السلطة الحقيقية ترتكز على الفضيلة ، والقدرة ، والمهارة .. وقد لاحظ أيضا أن التايلانديين يتقبلون هذه القيم بلا توتر أو انفعال ، وأنهم مازالوا محافظين على سلوكهم المرح .

والعوامل الثلاثة الاساسية التى تجعل الأطفال فى تايلاند يتقبلون السلطة بطريقة ايجابية هى ، فى تحليل بويش ، عدم وجود التنافس بين ذوى المكانة العالية وتابعيهم ، وحرية الأطفال وهم بعيدون عن نظر الكبار ، والاخلاص . ومع ذلك فانه من وجهة نظره يرى أننا يجب أن ننظر الى هذه القيم نظرة جديدة . فيجب على الآباء والمدرسين وكذلك الكبار الآخرين أن يوجهوا الأطفال تدريجيا لتحليل هيكل «السلطة» من زوايا مختلفة وأسباب مبنية على الحقائق . ويجب أيضا توجيه الأطفال لتقويم ومقارنة السلطات المختلفة القائمة على الدعائم الثلاث التى سبق ذكرها ، وأعنى بها الفضيلة ، والقدرة ، والمهارة .

ويجب على الكبار اعادة توجيه مواقف الأطفال نحو الطاعة لذوى السلطة حتى تصبح علاقة تعاون . بهذه الطريقة يمكن تضييق الفجوة بين عالم الأطفال وعالم الكبار

ويرتبط مع قيم احترام السلطة قيمتان أخريان تستحقان الذكر ، وهما : الحاجة الى الانجاز ، وتأمين المستقبل . وقد تم حديثا عمل العديد من الأبحاث عن العلاقة بين أنماط تنشئة الاطفال فى تايلاند والصفات الأخلاقية الناتجة عن ذلك ، ووجد أن الأطفال الذين أخذوا كعينات لهذه الأبحاث كانوا فى آخر المقياس الخاص بهاتين الصفتين . وبالاضافة الى ذلك وجد أن قيمة تأمين المستقبل كانت أقل ما يمكن بين المراهقين المتأخرين . هذه الصفة مرتبطة بسلوكهم الاخلاقى (بانثامنافين وبراكونباجانك ١٩٧٧) . ونتائج هذه الابحاث توضح النمط الحالى لتنشئة الافراد والتدريبات التعليمية التى لا تخلق الجو أو الظروف المواتية لتطور القوة الذاتية والاحساس بالنجاح . وعلى هذا فان هاتين القيمتين يجب أن يعنى بهما لاستنتاج السلوك المناسب لمجتمع ديموقراطى معاصر .

ويصرح مولر (١٩٧٨ ص ٦ ـ ٣٠٥) فى ختام دراسته عن الدافع للانجاز فى مجتمع تايلاند المعاصر بأن شعب تايلاند هو شعب ملتزم اجتماعيا ، يجاهد لتحقيق الكفاية فى علاقاته الاجتماعية فى المنطقة ، وهذا الاشباع مسموح به ما دام لا يصطدم بالنظام القائم . والانجاز فى دائرة التفكير لا تقدر قيمته . ونتيجة هذا البحث تتعارض مع تعريف ماكليلاند لدافع الانجاز الذى يدعى أن الحاجة الى الانجاز تنمى الشخصية وتزيد الرغبة فى السيطرة على البيئة المادية ، وتؤدى الى الالتزام والتطور الاقتصادى .

وحيث وجد أن هذا الدافع ضيف عند الأطفال والكبار التايلانديين فان نوعية الدافع للانجاز الذى اعتادت ثقافة تايلاند أن تنمية وعبرت عنه تقليديا بانجاز

التبعية يجب أن تنتقل الآن الى مناطق أخرى ، ومن المحتمل أن تحتاج الاجيال الأصغر الى مزيد من التشجيع والدفع لتحقق التفوق الالتزامى أو المهنى لكى تتمشى مع شكل مجتمع أكثر تنافسا • وفى تحليل مشاكل سلوك المراهقين فى مجتمع تايلاند أقنع العالم الراهب المشهور بادمسيت (بادهاتات بيكهو ١٩٦٥ ص ١ ـ ٢٩) الآباء والمدرسين بالقيم الأربع التى يجب حمايتها وتعزيزها ، وهى : الأمانة ، عرفان الجميل ، التضحية الاحساس بالمسئولية • ومهما يكن فقد أكد أيضا قيم احترام النفس أو ضبط النفس التى وجد أنها تتناقص بشكل لافت للنظر بين المراهقين فى تايلاند •

وأخيرا فان هناك قيمة أخرى من وجهة نظر علم الاجتماع يجب غرسها فى نفوس مواطنى تايلاند فى الوقت الحاضر وفى المستقبل ، وهى : قيمة العدالة الاجتماعية • وفى هذا المجال يعنى أبابيرم (١٩٧٤ ص ٢٢٠) ثلاثة أشياء هى : العدالة ، الرقة ، المسئولية الاجتماعية • وهذه القيم يجب أن تغرس فى نفوس أطفال اليوم والغد لتحقيق الهدف من ايجاد مجتمع ديموقراطى حقيقى •

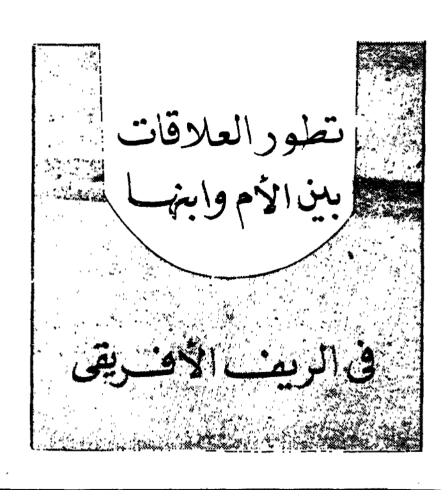
الخاتمة

ان تدريب أى طفل كى يعيش سعيدا وناجحا كمواطن فى بلدنا وفى العالم يعد عملا من أصعب الاعمال وأكثرها تحديا • ولتحقيق هذا الهدف يجب أولا أن يزود الطفل ببعض القيم الاجتماعية الأساسية الواضحة لمجتمع تايلاند ، ويجب ثانيا أن يساعد الأطفال على أن يتكيفوا مع القيم الجديدة التى تنشأ نتيجة التغير الاجتماعى والثقافى السريع •

ان القيم الثقافية التقليدية يجب أن تفحص بعناية وينظر اليها أحيانا من وجهات نظر جديدة • ان أطفال تايلاند يشاركون جميع أطفال العالم فى مشكلة التكيف مع التغير الاجتماعى السريع فى كل مكان من العالم •

ومن خلال الطريقة النمطية للتربية فى تايلاند يدرك الأطفال الأهمية الكبرى للقيم الثقافية التى انتقلت اليهم عن طريق الاجيال السابقة ، والجهد المشترك بين الوكالات الاجتماعية المختلفة لبث القيم فى نفوس الأطفال من أجل المحافظة على ثقافة تايلاند التقليدية ، وأيضا من أجل أن تتلاءم مع التغييرات الاجتماعية والثقافية الأكبر

وعلى ذلك فان انتقال القيم القديمة والجديدة من هذا الجيل الى الجيل القادم سوف تستمر فى المستقبل •



ترتبط خبرات السنين الأولى من حياة الطفل ، تلك التى تعد العدة لسائر مراحل نضجه النفسى والاجتماعى ، ارتباطا وثيقا بتصورات الجماعة التى ينتمى اليها وقيمها وأوضاعها ، وبالأخص فيما يتصل منها بمرحلة الأمومة التى يتعلق بها الطفل تعلقا شديدا ٠

والمعتاد ، فيما يختص بالأم أو بمن تقوم مقامها فى مجتمعاتنا التى تتغير تغيرا سريعا ، المقابلة بين صورتين : صورة الأم التى لنا أن نقول انها تقليدية ، لاصقة بالنماذج المنبثقة من المجتمعات القديمة ، وصورة الأم التى يقال انها حديثة ، وتنتمى الى أوضاع ونماذج أخرى ٠ هذه الرؤية الثنائية المبسطة للواقع الاجتماعى الافريقى قد تولدت من التخطيط التقليدى العصرى ، والريفى الحضرى الذى استخدمه الكثير من الباحثين ٠

والواقع أنه لما كانت التغيرات التى تطرأ على الأرياف غير ملموسة فى بعض الأحيان ، وكثيرا ما يصعب الاحاطة بتأثيرها على سلوك الناس وأحوالهم ، فان بعض الباحثين يميلون الى الخلط بين التربية فى البيئة الريفية والتربية التقليدية ٠ وأحيانا يحتجب وراء هذا التخطيط النظرى النتائج التى تترتب فى هذه البيئة عن المقابلة بين الهياكل الاجتماعية التقليدية وبين الاقتصاد الحديث ٠ وفيما يتعلق بنوع أخص

الكاتبة : أميناتا تراوريه

مديرة الدراســـات والمنـــاهج بوزارة شـــؤون المرأة بســاحل العاج . وباحثة بمعهد علم الاجتماع الانثولوجى بجامعة أبيدجان

المترجم : أحمد رضا

مدير الاداره العـــامة للشؤون القـانونية بوزاره التربية والتعليم سابقا . حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة باريس . ودبلوم القانون العام من جامعة القاهره .

بواجبات الأمومة يترتب على عدم وجود معلومات عن تطور ظـروف الحيــاة والعمل عند النساء فى البيئة الريفية أن لايتاح اجراء دراسة ديناميكية للعلاقات بين الأم والطفل . وتوصف الأوضاع التربوية لدى الأمهات الريفيات ــ فى مقابل الأوضاع التربوية لدى الأمهات فى المدن ــ بأنها توفر للطفل الأمن والطمأنينة . اذ تتضمن ارضاع الأم طفلها فترة طويلة ، واتصالها به اتصالا بدنيا وثيقا لمدة طويلة ، واســـتجابتها لمطالبه ، واشتراك الجماعة كلها فى تربية الطفل ، الخ . ان الصورة التى تتمثل فيها المجتمعات الأفريقية أن الطفل تجسيد جديد لأحد الأسلاف وضمان لخلود الجماعة تفسر « انعدام الحرمان » فى التربية التى يقال انها تقليدية ، على الأقل فى السنوات الأولى من حياة الطفل ، وفيها يكون دور الأم فائقا .

وتجلت التغيرات التى أثرت فى هذه التصورات والأوضاع المترتبة عليها ، ودرست على مستوى المدينة ، حيث أصبح للآباء فى نطاق اجتماعى اقتصادى جديد أنماط أخرى من العلاقات مع أبنائهم .

غير أن هذه الظاهرة لم تدرس دراسة كافية فى البيئة الريفية . أما الهجرة التى لاتختص الا بمرحلة محدودة من العمر ، مرحـلة المراهقين والشبان ، وتطرح مشاكل

ضخمة على المسئولين السياسيين والقائمين بالتخطيط ، فانهـــا هى وحـدها التى حظيت باهتمام خاص ٠

غير أنه يمكن ، بل ينبغى دراسة التغيرات التى تطرأ على البيئة الريفية فى مجال التربية على جميع المستويات ٠ وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار كل المراحل الأخرى التى تؤدى الى مرحـلة الهجرة ، وبخاصـة السنين الأولى التى يعتمد فيها الطفل على أمه أو من يقوم مقامها ٠

ان الأهمية الحاضرة لموضوع اشتراك المرأة فى عمليـة التنمية ، وبالأخص أهمية المشاكل التى تطرح على النساء اللواتى يعشن فى بيئة ريفية ، وبالتالى الأطفال الذين يعتمدون عليهن ، لتدعونا للاهتمام بذلك الجانب الخاص بعمليـــة التكيف الاجتماعى التى نعلم أنها لم تعالج الا نادرا ٠

بعبارة أخرى كيف يتسنى للنساء فى المجتمع الريفى أن يؤدين دورهن كمربيات فى ظروف التغيرات التى طرأت على أحوالهن المعيشية وعملهن ؟ سوف ندرس بامعان السنوات الثلاث الأولى من حياة الطفل حيث يكون للأم دور حاسم ، وذلك دون الاقلال من أهمية المكانة التى يشغلها فى هذا الخصوص سائر أفراد الأسرة ٠

التغيرات الاجتماعية الاقتصادية

كانت الأسرة فى المجتمعات القديمة خلية انتاجية واستهلاكيـة فى وقت واحد ، ويملك رب الأسرة القوة الاقتصادية ، وهو المسئول عن اعالة الجماعة ، ويدير شؤون الأرض التى تستغل حقلا جماعيا ، فهى رمز الوحدة الجماعية . ويشتغل كل الأشخاص العاملين ، رجالا ونساء وأطفالا ، على هذه الملكية الجماعية ٠ وكانت الأشغال ثمة موزعة على هؤلاء تبعا لنوع الشخص وسنه ٠

وفى هذا المجال الاجتماعى الاقتصادى عاش النساء عيشة آمنة نسبيا ٠ حقا لقد كن يشتغلن كثيرا ، غير أن الكيفية التى توزع بهـا المهام على أفراد الأسرة ، والتضامن الذى يربط هؤلاء بعضهم ببعض ، لم يكن من شأنهما أن يحفزاهم على التنافس ويجبراهم على مضاعفة جهودهم على الدوام ، وكان كل منهـم يعلم علم اليقين أقدار الجماعة ، ونصيبه من هذه الأقدار ، والواجبات التى يتعين عليه أن يؤديها ٠ ومن المهام الملقاة على عاتق النساء . كما فى سائر المجتمعات ، مهمة رعاية الأطفال الصغار وواجبات الأمومة٠

كانت مدة الرضاعة ، والصلة الوثيقة التى تربط الأم بطفلها فى هذه المجتمعات ، حمل بعض الكتاب على أن يتحدثوا عن « تعايش » قائم بينهما ٠ غـير أن هذا التعايش لم يكن فى الواقع الا أمرا ظاهريا ، لأن الطفل يحمله ويتناقله عماته وخـالاته وجداته وأخواته الكبار وغيرهن ، مما يخفف من مهمة الأم ، هذا النمط من الأمومة يقوم عـلى

تصورات جماعية يتمثل فيها الطفل كرمز للخلود ، أو تجسيد لأحد الأسلاف ، أو ماشاكل ذلك • أما اليوم فقد تغير هذا النظام التربوى والتصورات الجماعية التى تدعمه ، فقد دخلت المجتمعات الافريقية فى اقتصاد السوق باستخدام الزراعات المخصصة للتصدير وتطويرها ، وما صاحب ذلك من تجزئة الأراضى ، وتغير علاقات الانتاج ، وتقسيم العمل داخل الأسرة تبعا لنوع الأفراد •

ومن شأن السياسات الزراعية الجديدة الموضوعة موضع التنفيذ أن تحفز الفلاحين على توسيع الرقعة المزروعة وتحسين انتاجها ، ومن أجل ذلك توضع أحيانا تقنيات وآلات وأسمدة جديدة فى متناول الأشخاص الحائزين الأراضى • وعلى النساء ، فضلا عن مساعدتهن الرجال فى هذا المجال ، أن يداومن على انتاج المزروعات الغذائية باستخدام وسائل بدائية • وقيام النساء بقطاع السلع الغذائية أمر واقعى فعال ، حتى فى المناطق التى لاتثمر فيها زراعات التصدير الا بصعوبة ، لأن الرجال فى هذه الحالة يهاجرون طلبا للمال •

ويضاف الى الأشغال الزراعية سائر الأنشطة المسماة بالأنشطة النسوية ، كاعداد الطعام ،والعمل الشاق المتواصل للحصول على الماء والخشب ، وتحويل بعض السلع الغذائية وحفظها ، وبالطبع رعاية الأطفال •

والحقيقة الاكثر أهمية التى تتبدى عند فحص هذا الأسلوب فى شغل الوقت هى أن ادخال زراعات للتصدير لم يتح للنساء أن ينمين دخلهن حين يشتغلن معظم الوقت لحساب أزواجهن ، وانما هو قد أوجد لهن مزيدا من العمل • وقد أدى هذا الوضع فى الكثير من الأحيان الى انحلال روابط التضامن بين الزوجين ، وكذا على مستوى الجماعة الأسرية •

ونشأت أنماط جديدة من العلاقات بين الرجال والنساء فى مجال العمل • فالرجل يحاول جهده أن ينتج أكبر قدر مستطاع من البن أو الكاكاو أو الفول السودانى حتى يتسنى له الحصول على بعض الأشياء التى يشتهيها وتوفر له من أسباب الرفاهية وتضفى عليه طابع الرجل العصرى (كدراجة أو ساعة) ، ولا يعطى المرأة بعد أن يبيع منتجاته سوى مبلغ زهيد ، أو هدية يختلف نوعها باختلاف المناطق . نتيجة لذلك يعانى النساء من وضع يتسم بالحرمان ، غير أنه لايتاح لهن منافسة الرجال منافسة صريحة ، ومن ثم يمارسن ضروبا أخرى من النشاط الاقتصادى ، فينمين دخولهن الخاصة للوفاء بمطالب أطفالهن الذين تتركز فيهم عواطفهن كلها •

هذا الدخل الذى يسعى النساء لتنميته يأتى من بيع فائض الحاصلات الغذائية (حين تسمح الظروف المناخية بانتاجها) من خضراوات (مثل الطماطم ، والبامية ،

والفلفل ، والباذنجان) ، وسلع غذائية أخرى كمنتجات الزيوت ، وبعض المشروبات التي ينتجنها ، وأشياء أخرى يصنعنها (كالسلال ، والحصائر ، وغيرها) ، وتحصل المرأة على عائدها من هذه الأشياء بالكامل في معظم المجتمعات الأفريقية ٠

كل هذه الضغوط الاقتصادية والاجتماعية تؤثر في الكيفية التي يؤدي بها النساء دورهن كأمهات ، وقد رصدنا مستويين يمكن ادراك هذه الظاهرة عندهما : مستوى « الامكانيات المتاحة » ، ومستوى اشتراك الجماعة في تربية الطفل ٠

تاثير هذه التغيرات

على العلاقات بين الأم والطفل

وقت العمل ، ووقت الأمومة :

مدة الرضاعة (من ثمانية عشر شهرا الى أربعة وعشرين شهرا) ، والصلات البدنية الوثيقة الطويلة الأمد بين الأم والطفل حين تحمله وتتداوله بشتى الطرق هي تعبيرات عن الامكانيات المتاحة للأمهات في مجال التربية التقليدية ٠ ويبدو من وجهة النظر التحليلية أن هذه التربية التقليدية عنصر هام في تنظيم أساليب الدفاع عند الأفراد الناشئين في هذه المجتمعات ٠

وقد أدى تراخي وشائج التضامن بين الزوجين ، وتولد الرغبة لدى النساء في تنمية دخولهن الخاصة ، الى استطالة وقت عملهن ، مهما كان نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسنه ٠ مثال ذلك أنه في المناطق الساحلية والمتاخمة للبحيرات ، حيث صيد السمك هو النشاط الرئيسي الذي يمارسه الرجال ، تتولى زوجاتهم ، لكي ينمين دخولهن ، تدخين كميات كبيرة من السمك ، يبعنه في النواحي المجاورة ٠ أما في مجال اقتصاد الاكتفاء الذاتي فان النساء يمارسن هذا النشاط لتحويل وحفظ كمية السمك التي يحتجن اليها لاستهلاك الأسرة ، ولمبادلتها نظير سلع أخرى ٠ وفي الوقت الحاضر يملك الرجال مع انشاء جمعيات تعاونية للصيادين وسائل أكثر اتقانا وفاعلية تتيح لهم زيادة كمية السمك المصيد ٠ ويستغل النساء هذا الوضع لتحويل جزء كبير من نتاج الصيد وتسويقه ٠ وفي الفترات التي يبلغ فيها الصيد أقصاه يزداد نشاط النساء قوة وكثافة ، فيستغرقهن من الفجر حتى غروب الشمس التزود بالسمك ونقله ، والبحث عن الخشب ، وايقاد النار ، وتغذية الأفران وملاحظتها ٠

وتلاحظ الظاهرة نفسها ، ظاهرة استطالة وقت العمل لدى المزارعات اللواتي يشكلن أحيانا بالاضافة الى الأعمال التي يزاولنها في حقل الأسرة جماعات للعمل تؤدي خدمات في حقول الفلاحين الذين يحتاجون الى الأيدي العاملة ٠ وفي مقدورهن كلما

تسمح لهن ذلك أن يزدن مساحة الأراضي التي يزرعنها ، أو ينشئن حقلا جديدا ، كما أنهن يتولين أعمالا يدوية فى المناطق المقام بها مشروعات زراعية ٠

هذه الأوضاع الاقتصادية الجديدة التى تتطلب وقتا ومزيدا من الطاقة تؤثر بلا ريب فى المدة التى يكون الطفل خلالها فى أيدى الكبار ، وفى نـوع الرعـاية التي يلقاها ٠ وكثيرا ما يخرج النساء من القرية فى وقت مبكر جدا ويعدن اليها فى وقت متأخر وهن متعبات ٠

ولاشك أن الطفل لم يزل يحمله الكبار ، غير أن هذا الحمل يغدو مجهودا مضنيا فى هذه الأحوال العسيرة التى ينشغل فيها الأمهات بأعمالهن ، ولم يزل الاتصال البدنى بين الطفل وأمه ممكنا ، ولكنه يفقد طبيعته التى توفر له الأمن والطمأنينة ٠

وقد أصبح صدر الأمم ، كما قال هـ كولومب ، و س ٠ قالانتان (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، الجزء العشرون ، العدد ٣ سـنة ١٩٦٨) « محـدودا » فى ظروف التغيرات السريعة هذه ٠

من الأمومة الجماعية الى العلاقة الثنائية

أدى الاقتصاد النقدى الى تجزئة الملكية العقارية ، ومن ثم ولد أنماطا جديدة من الأسرة ومن العلاقات بين الأشخاص ٠ أما الحقل الجماعى الذى كان رمزا لوحدة الجماعة يشتغل فيه كل أفراد الأسرة العاملين فانه آل الى الزوال ، وتزول معـه فكرة التعاون التى أصبحت لاتظهر الا فى مناسبة بعض الأعمال التى تعتبر شـاقة ٠ بل ان اعداد وجبات الطعام ، الشىء الذى يتولاه نساء الأسرة الكبيرة معا أو بالمناوبة ، أصبح يؤدى فى كل بيت أو يؤديه كل فرد على حدة ٠

ويتجلى هذا التراخى فى روابط التضامن أيضا فى تربية الأطفال ٠ فكل امرأة بديلة من الأم ، أو يمكن أن تكون كذلك ، أصبحت أكثر استغراقا فى أشغالها الخاصة ٠ أما الأبناء الأكبر سنا ، وبخاصة البنات ، وكانوا يتولون فى النظام التقليدى رعاية اخوتهم الصغار ، فانهم أصبحوا يتعلمون أحيانا فى مدرسة القرية ، حين توجد بالقرية مدرسة ٠ ومن ثم نشهد نوعا من عزلة الأم وطفلهـا ، الى أن يبلغ الطفل الثالثة تقريبا فيتلقاه نظراؤه من الأطفال ٠ وتضطر الأم الى أداء كل واجباتها وهى تحمل طفلها فوق

ظهرها • واعترف لنا بعض الأمهات بأنه اذ ينهمك كل فرد فى القرية فى مشاغله الخاصة تصبح القرية خاوية تماما فى ساعات معينة من النهار ، وتضطر الأمهات الى الذهاب الى الحقول الكائنة على بعد يتراوح بين خمسة كيلو مترات وعشرة كيلومترات من القرية حاملات أطفالهن على ظهورهن ، ويمكن أحيانا بأولادهن الأكبر سنا • وتجرى ردود الفعل لدى النساء اللواتى يدركن هذا « التفريد فى وظيفة الأم » على مستويين :

فعلى المستوى النفسانى نشهد تركيزا لاهتمام الأم نفسها بالطفل • ذلك أن الطفل يغدو دعامة اسقاطات الوالدين ، وبالأخص الأم • وعلى هذا تضاف تقديرات اقتصادية الى التصورات والمعتقدات التى تقوم عليها الأوضاع التربوية القديمة • كذلك لايوجد أى تعارض بين هذين النوعين من المعللات ، فالطفل لم يزل فى أعين والديه هو العنصر الذى يحقق استمرار النسل • ولكن بالنظر الى التغيرات الطارئة على القيم الاجتماعية والحالة الاقتصادية يزددن ارتكازا يجب أن يحقق الطفل أيضا النجاح الذى يحلم به والداه • أما النساء فلأن ظروفهن المعيشية قد ساءت ، ولأنهن فى معظم الأحوال قد أصابهن الحرمان ، فانهن يركزن على الطفل ، ويعتقدن فى امكانية نجاحه فى المستقبل •

وعلى المستوى المادى تجلت رغبة الأمهات فى الاستجابة لطلبات الطفل كلها • فعندما يسألن عن الكيفية التى ينفقن بها دخلهن يذكرن دائما أول كل شىء حاجات الطفل التى يتعين اشباعها ، ويعددن الحاجات الأساسية كالتغذية ، والرعاية الطبية ، والأدوات المدرسية ، والثياب ، وكذا الحاجات الثانوية ، كمصروف الجيب حين يذهب الطفل الى المدرسة ، أو يذهب لشراء اللعب •

وتشكل ارادة الوفاء بحاجات الطفل المادية فى نظرنا تعبيرا عن رغبة الأمهات فى التكفل بهذا الواجب الذى يفرضه عليهن نحو الطفل الوضع الاجتماعى الاقتصادى الجديد ، وتشكل كذلك أسلوبا للتعويض عن الأشكال القديمة من الاشباع التى لم يعد لديهن الوقت لأن يوفرنه للطفل •

فالطفل يعتمد عند مولده كل الاعتماد على الكبار الذين يوفرون له كل ضروب الرعاية التى يستلزمها نضجه النفسانى والبدنى • وتستهدف العملية التربوية فى السنوات الأولى من حياته جعله مستقلا استقلالا نسبيا على هذين المستويين المختلفين • واللغة ، والمشى ، والنظافة ، وهى الأشياء التى يجب أن يكتسبها الطفل ، هى عناصر تشكل هذا الاستقلال ، وتعده لدخول المراحل الأخرى لنضجه النفسانى والاجتماعى •

ولا يجرى خلال هذه الفترة أى نقل حقيقى صريح لقيم الجماعة ، لذلك ليس فى وسعنا أن نحكم على التغيرات التى تطرأ على هذا المستوى • ويجرى نقل القيم بالتدريج مع دخول الصغير فى زمرة أترابه من خلال مختلف أشكال التلقين التى لم تزل تمارس فى مجتمعه وفى المدرسة • ونحن نعلم أن مواقف الآباء فى هذه المرحلة من نمو الطفل أكثر تميزا بالتردد والتجريب •

ولم يزل أغلبية النساء الأفريقيات يعشن فى بيئة ريفية ، غير أن القرية لم تعد وحدة متكاملة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، فثمة تصرفات فردية قد حلت محل النظام القديم ذى الطابع الجماعى • ولقد أردنا أن نعرض هنا بعض العناصر الفكرية الخاصة بهذه الظاهرة فى المرحلة التى يعتمد فيها الطفل كل الاعتماد على أمه •



يبحث كثير من علماء التاريخ والاجتماع والنفس واحصاءات الشعوب فى نظـــام الأسرة محاولين اماطة اللثام عما طرأ عليه من تعديلات عميقة أو ظاهرية وتغيرات جـذرية أو سطحية . وهكذا فالأسرة مركز مناقشات متقدة ، يرتى فيها البعض تدهورهـــا ، ويتكهن البعض الآخر بتجددها • ويرتكز معظم هذه الأبحاث التى تفضى الى نتـــائج متعارضة على تحليلات ذات نطاق عام ، ولا تهتم بوضع نظام الأسرة فى اطار اجتماعى محدد • ويبدو لنا من الاهمية بمكان ، قبل أن نحاول الاجابة على أسئلة واسعة المدى ، أن نبدأ بأمثلة واقعية ومعلومات دقيقة مأخوذة من بيئات معينة •

وها نحن نسهم بعمل من هذا النوع خاص بالتغيرات الطارئة على عمليـــة تكييف الطفل مع الحياة الاجتماعيه • وقد جمعت الحقائق من قرية باقليم برجنديا الشماليـة بمحافظة ركوت دور (بفرنسا) من حقول مكشوفة ، ومساكن متجمعة حول نواةواحدة وتمتد الفترة التى تقع فيها معلوماتنا منذ عهد شباب أكبر سكان القرية سنا ، أى مز حوالى عام ١٨٨٠ الى وقتنا الحاضر ، وتقع مرحلة الانقطاع فى فترة الانقطاع فى العقد السادس ، وهى فترة انقلابات تكنولوجية واقتصادية شديدة •

فى الماضى : كان المجتمع القروى فيما مضى منقسما أساسا الى مجموعتين : أهـل المنطقة المحلية ، وهم مزارعون وصناع ، وأهل الغابة ، من حطـــابين ، وبنائين ،

الكاتبة: فرانسواز زونابند

مدرسة بمعهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس ، وهي ملحقة بمخبر الانثروبولوجيا الاجتماعية بكولج دوفرانس . نشرت العديد من المقالات : وسوف يصدر في عام ١٩٨٠ كتابها « الذاكرة البعيدة » .

المترجم: أحمد رضا

ووكلاء زراعيين متجولين . وقد زالت هذه الاقسام في الوقت الحاضر ، ولم يبق بالقرية سوى المزارعين وصغار المقاولين المحليين ، وعمال يشتغلون في صناعات مبعثرة في الضواحي المجاورة . وليس هناك الا فروق اجتماعية قليلة تميز هذه الفئات بعضها عن بعض . وسوف نرى أن ضروب الرعاية والتعليم التي يتلقاها الطفل لم تتأثر كثيرا بهذه التقسيمات الاجتماعية .

كانت الأسرة ولم ترل في هذه المجتمعات الريفية في شمال فرنسا مكونة من جماعة تضم الأب والأم والأبناء غير المتزوجين ، وقد ينضم اليهم أخ عاجز أو أخت عاجزة لأحد الزوجين ، أو أب مسن أو أم عجوز اذا كان أي منهما أرمل . والمشاركة في المسكن بين الأجيال المتزوجة قليلة جدا ، غير أن الاخوة والأخوات والآباء والأبناء اذا كانوا مقيمين بالقرية يتجمعون على طول شارع واحد ، في حي واحد . والعلاقات وروابط التعاون وثيقة بين هذه الأسر المتصاهرة .

كان المسكن الريفي فيما مضى يشمل حجرة واحدة ، هي القاعة ، وفيها تدور عجلة الحياة العائلية الخاصة ، فيتناول فيها أفراد الأسرة طعامهم ، ويسهرون ،وينامون وتتركز في هذه القاعة حياة الأسرة ، فيجتمع أعضاؤها كلهم حول موقد واحد ، تحت ضوء واحد ، بعضهم الى جوار بعض . أما الآن فان المساكن كلها تشمل عدة غرف تستخدم لأغراض محددة ، فهناك غرفة استقبال ، ومطبخ ، وغرفة طعام ، وغرفتان

أو ثلاث غرف للوالدين والأبناء . وهكذا تضاعفت المساحة المسكونة ، واتسعت ، وتجزأت حياة الأسرة بين هذه المساحات المتنوعة . وفى هذه الأماكن وهذا الاطار العائلى تمر فترة الطفولة التى تبدأ فى القرية منذ الولادة وتستمر حتى نهاية التعليم الابتدائى أى حتى سن الرابعة عشرة فيما مضى ، والحادية عشرة فى الوقت الحاضر .

وفيما مضى كان الأطفال الحديثو الولادة يلفون من أعلى الى أسفل فى قماط مزخرف بأقمشة قطنية ناعمة وطاقية على الرأس ، ويبقون راقدين معظم الوقت الى أن يتعلموا المشى . وفى الأسر الفقيرة حيث ينصرف كل الأفراد الى أعمالهم يبقى الطفل وحــده مقيدا فى مهده ، وقارورة الرضاع مثبتة على حافة السرير . أما فى الأسر الأيسر حالا فان جدة أو أختا كبيرة أو قريبة صغيرة تتكفل برعاية الطفل الرضيع وأرجحته . وكانت المهود مزينة بستار من « النول » مثبت بقضيب مرتفع ، يحمى الطفل من برد الشتاء وذباب الصيف ، ومرفوع على قوائم رجراجة تتيح أرجحة الطفل . ذلك أن الأطفـــال الصغار كانوا يتأرجحون كثيرا ، ويتركون كثيرا وهم يبكون ، فيقال للطفل : « ابك كثيرا ، تتبول أقل » . ولم يستقر رأى الفقه فى هذا الخصوص . ثم اننا نلمس هــذا التردد بين أسلوب فى التربية طوال فترة الطفولة . فاذا كبر الطفل وجد نفســه هدفا لضرب خفيف أو لقبلات ، وأنواع من التوبيخ أو المديح توجه اليه فى سعة وســخاء دون أن يفهم لماذا يوقع عليه البعض هذا الجزاء أو لا يوقعونه . وكانوا يوصون بأن ترضع الأم طفلها أطول زمن ممكن ، ويفطم الرضيع حين تبلغ سنه عاما أو عاما ونصفا . وحين يبلغ من العمر سبعة أشهر أو ثمانية يبدأ فى اعطائه نوعا من « الثريد » يصنع من فتات الخبز التى تغلى فى الماء وتخفق فى زبد طازج . فاذا لم تستطع الأم ارضاع طفلهـــا بحثوا له عن مرضع ، فاذا لم يجدوا مرضعا أو لم يكن فى وسعهم أن يدفعوا أجر مرضع يغذى الطفل بلبن البقر المغلى ، وقد استخدمت هــذه الطريقة لأول مرة فى القرية فى منعطف هذا القرن .

وما أن يمشى الطفل حتى ينتقل من مهده الى السرير الكبير الذى يخص أخا أو أختا له أكبر منه سنا ، أو سرير جد أو جدة غريبين . وقد ذكرنا أنه حتى وقت ليس ببعيد ، فى القرن الحالى ، كانت حجرة واحدة تجمع شمل أفراد الأسرة كلهم كبارا وصغــارا لذلك يشترك الطفل منذ نعومة أظفاره فى حياة الكبار ، فتجرى حياته اليومية فى القاعة المشتركة ، وهى قاعة فسيحة يأكل الجميع فيها وينامون ويطبخون ويسهرون ويتحدثون وعلى ذلك كان الطفل موجودا فى صميم الألفة الأسرية ، فلا يقصيه أحد عنها . ومن بين أفراد الأسرة كان الأجداد المقيمون فى بيت الأسرة أو بالقرب منها يتكفلون برعاية الطفل وفى صحبة الجد والجدة يعتاد الطفل شيئا فشيئا الحياة الاسرية والاجتماعية . وبين هذين الجيلين يجرى حوار طويل ينقل فيه الشيوخ الى الأطفـــال خبراتهم فى القـــول والفعل والمعرفة . وفى صحبتهم يرتاد الطفل حيه متنقلا من المنازل المجاورة الى منازل

الأقارب وهكذا يتعلم شيئا فشيئا تفاصيل أنساب القرية ، ويعتاد العلاقات العديدة التي تربط الجيران بعضهم ببعض . كذلك يتدرب الطفل خلال جولات أخرى على الأوضاع الاجتماعية والآداب القروية ، من ذلك مثلا أنه يصحب جدته الى المقابر ، ففي كل أسرة ميت ينبغي توقيره .

ولكي يخيف الأجداد هؤلاء الأطفال الذين يتكفلون برعايتهم ويؤدبونهم فانهم يستعينون بمجموعة كبيرة من كائنات خارقة للطبيعة : « كانوا يخيفوننا بام الرياح ، وبشيخ مسن يتجول ، ويحدثوننا عن الأم جايون التي تغشى المستنقعات وسدود المياه ، فيقولون : اذا اقتربت من هناك فان الأم جايون تجرك » . وهناك ال «تيربيجو» بالقرب من الآبار والخزانات ، وينبغي أن لا نقترب منه والا سحبنا الى الأعماق ، وهناك أيضا أم الذئاب التي تأكلنا . أما الأم لوزين فانها امرأة شريرة عند مدخل البلد ، فعلينا عندما نرحل أن لا ننسى منديلنا » . وكان المفروض أن الخوف والرعب اللذين تثيرهما هذه المخلوقات الخرافية يحملان الطفل على التزام الهدوء . ويلاحظ أن هذه الميتولوجيا الوهمية محصورة في أماكن معينة بالقرية ، فهذه الكائنات الشريرة لا تتخطى حدود الاقليم ومواقع مياهه . ويبدو لنا من المهم ، الى جانب غائية نفسية لا ننكرها ، أن نبرز الجانب التربوي في المسألة ، ذلك أن المقصود هو وقاية الاطفال من الأخطار الحقيقية التي يتعرضون لها بالاقتراب كثيرا من الآبار والخزانات ، أو باجتياز الحقول . وفي مستهل هذا القرن ، كان الذئب يتجول في الحراج ، ولم يكن ثمة ما يقي الأطفال من الأخطار الكامنة في المستنقعات والآبار .

ويرد الى القرية بعض اللعب المصنوعة من الخارج ليتلهى بها الطفل في هذا العالم المفعم بالقلق ، فمنها : كرة ، وطوق ، وأحيانا دمية للبنات الصغيرات . ومع ذلك فان عالم ألعاب الأطفال كان أكثر ثراء مما قد يوحي به هذا الفقر في اللعب . فالبيئة أولا تتيح مادة للعب ، فثمة عالم من الحيوانات الأليفة يشغل وحدتهم وأوقات فراغهم ، وكثيرا ما يربي الطفل قطة أو كلبا ، أو يحاول أن يستأنس بومة أو عصفورا أمسك به أو سقط من عشه . وفضلا عن ذلك فانه قلما كان الاطفال الصغار يتركون دون راع ، فثمة اخوة أو أخوات أو ابنة عم أتت لتمضي الشتاء في المزرعة يحيطون به ، ويسلونه ، ويعلمونه أنواعا مختلفة من الألعاب الجماعية . وهناك الاجداد الموجودون دواما ، يزودونه بالقصص والحكايات الرائعة ، حكايات محلية أو قصص عائلية تنتقل من جيل الى جيل . ذلك لأنه من خلال الأفعال والأحداث أو الأنساب أو الحكايات الشعبية تنتقل قواعد المجتمع وممارساته وسلطاته من الاجيال القديمة الى الأحدث منها . وهكذا كان الأطفال الصغار يتعلمون منذ نعومة أظفارهم عن طريق هذه القصص ، وبفضل هؤلاء « الأمهات» الخرافيات اللواتي يعمرن دنياهم المحيطة بهم يتعلمون قدرهم الذي يفرض عليهم الطاعة والخضوع .

هذى اذن طفولة أولى متجهة صوب عالم القرية المغلق ، الغنى بالمعارف والقصص، طفولة محاطة بالمسنين المربين اليقظين اللطاف ، وتجرى فى أماكن محدودة ، فى القاعة ، والبيت ، والحى . وهكذا يتبدى للطفل شيئا فشيئا عالم الأسرة وما يجاورها من أماكن

رأينا الأجداد حتى الآن يتدخلون أساسا فى تهيئة الطفل للحياة الاجتماعية ، أما الولدان أنفسهما فلم يظهرا بعد . حقا ان الأب والأم يهتمان بأطفالهما ويراقبانهم منذ ولادتهم ، ولكن العمل فى المزرعة يستغرقهما ، فلا يتدخلان بالفعل فى عملية التربية الا حين يصير الأطفال كبارا بدرجة تسمح لهم بالمشاركة فى العمل الجماعى . وكانت هذه المرحلة مبكرة للغاية ، فمنذ السادسة أو السابعة من عمره يكلف الطفل بمهام كثيرة . وتحدد هذه السن ، مع دخول الطفل المدرسة واشتراكه فى الأعمال المنزلية ، الانتقال الى مجموعة الكبار . عند هذا يظهر الوالدان اللذان يتضمن دورهما أساسا توزيع العمل ، والاشراف ، والعقاب : « كانوا يجعلوننا ، نحن الأطفال ، مشغولين على الدوام : اذهب لاحضار الخشب ، ثم اكسر الأغصان لاشعال النار ، ثم اذهب للعناية بالعجول ، وبعد ذلك نظف البطاطس ، ثم جهز فراش الدواب ، وأطعم الأرانب ، و . . » . أوه ، لم نكن نتوقف عن العمل لحظة واحدة . وكثيرا ما كنت أقول اننى أريد أن أتسلى قليلا ، ولكن هناك دائما شيئا يجب أن يعمله الأولاد والبنات » .

لم تكن المزرعة ينقصها العمل ، وكان الجميع صغارا وكبارا يجدون فيها ما يشغلهم بلا كلل ، ومع ذلك يبدو بوضوح أن الآباء يسعون الى محو البطالة ، لا الى استخدام أبنائهم فيما ينفعهم . وكان المبدأ الكبير هو « جعلهم دائما مشغولين » ، وتكليفهم بمهام تبقيهم فى مكان محدد ، بعيدا عن مشاهد الحياة القروية ، الفجة فى بعض الأحيان ، وعن المؤثرات السيئة . ومن ثم كانت تلك الفكرة المتسلطة ، فكرة أوقات الفراغ ، وهذا التوزيع المحدد للمهام ، والعمل الذى يتعين أداؤه . وهكذا يتولى الأبوان تقسيم وقت الطفل وتدبيره . كان هؤلاء الأولاد والبنات يتلقون دائما الأوامر ويعملون ، ويجب عليهم أن يؤدوا المهام المطلوبة فى كل لحظة من الليل والنهار . ومع تقدم سن الأطفال تتغير الأساليب التربوية ، فلا يستعين الجدود بتلك الكائنات الخرافية التى تعمر العالم التأديبى الخاص بالأطفال الصغار ، ولكنهم يستخدمون التهكم والسخرية : « أتخاف من ظلك ؟ » . فلكل عمر مخاوفه . ومن سن السابعة أو الثامنة يتحمل الطفل مسئوليات عديدة ، فيسوق الدواب الى الحقل ، ويؤدى أعمال المزرعة . واذ يبعث الطفل مع قطيع المواشى الى آخر حدود القرية ويؤمر بأن لا يعود الا عند حلول الليل فانه يواجه عندئذ الأخطار الحقيقية . ولم يعد ثمة داع لتخويفه بالكائنات الوهمية الغامضة المرعبة التى كانت تملأ طفولته الصغيرة . فالخوف والرعب من شأن الأطفال الصغار ، أما السخرية والتهكم فانهما يوجهان الى الأطفال الاكبر سنا . وقد لاحظ « فان جنيب » هاتين المرحلتين وهذين الأسلوبين المستخدمين على التوالى فى تربية الأطفال .

وعلى عكس الأجداد الذين يؤدبون الأطفال بالقول يستخدم الأب والأم أساسا العقوبات البدنية لحمل الأطفال على الطاعة ، كضرب الأطفال الصغار على الأرداف ، وضرب الكبار بالعصا أو صفعهم • ويفضل البعض أن يمسك بعـود من نبـات القـراص (جنس من نباتات ذات شوك ينشب فى اليد اذا مسته : المترجم) فيضربون بها بقوة أطفالهم ، أو يستخدمون « خرقة مبتلة » يضربونهم بها • وبالاضافة الى الضربات الموزعة بسخاء ، التى يستخدمها الآباء لتأديب أبنائهم – كما أن الازواج يستخدمون هـذا الضرب فيما بينهم – فانهم يلجأون أيضا الى أشخاص حقيقيين ، والشرطى وعمدة القرية وحارس الحقول يمكنهم بناء على طلب الأبوين أن يتولوا تعنيف الطفل •

ولا تستبعد العقوبات القاسية التى يوقعها الآباء والأمهات على أبنائهم ما يبدونه نحوهم من رقة وحنان وحب كبير ، وعطف يتجلى فى حركات وتصرفات ودية : « كنا نجلس دائما على ركبتى أبينا • أما أمنا فكانت تدللنا ، وتقبلنا ، وتضمنا بين ذراعيها ، كذلك كان العم (أو الخال) بنوع خاص لطيفا معنا ، وكنا كل الوقت متعلقين به » • هؤلاء الآباء والأمهات الذين يجذبون أطفالهم ، ويعطفون عليهم ، لا يتحدثون كثـيرا معهم ، فهم مشغولون دائما ببعض الأعمال فى المزرعة أو خارجهـا ، غائبون فى أغلب الاحيان ، ولا وقت عندهم للحديث والثرثرة • ومع ذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن الآباء لا ينقلون الى أبنائهم أية معلومات أو معارف ، فالتعلم يجرى بجوارهم فى سـكون ، بالنظر وحده على وجه التقريب : « كنا نعمل لأننا نراهم يعملون » •

وتفرض أهمية النظرة فى سياق التعلم مبدأ خاصا : ذلك أن هناك أشياء لا يصح رؤيتها • من ذلك مثلا أنهم كانوا ينصـحون الأطفال بأن لا ينظروا الى الأشـخاص الدميمين أو الضعيفى العقول ، فاذا كانت المعارف تكتسب عن طريق النظر فان التلوث قد يأتى بالطريق نفسه • كذلك كان الكبار يحجبون بعض المشاهد غير اللائقة عن أعين الصغار : فحين يصل السائس الى المزرعة ليعرض خدمات حصانه يرسل الأطفـال الى الطرف الآخر من القرية •

وفى هذا الأسلوب التربوى ، أسلوب النظر ، لا يجرى أى حوار ، ولا يقدم أو يطلب أى تفسير • ونجد استبعاد الحديث هذا بين الأجيال المتعاقبة ، لا فى بيت الأسرة فقط ، بين الآباء والأبناء – وحول المائدة ينبغى تناول الطعام دون كلام – وانما نجده أيضـا فى الأماكن العامة نشبه القاعة التى يتردد عليها الكبار ، ويتسكع فيها الصغار • وحيثما يتواجد الأطفال بالقرب من جماعات الراشـدين فانهم ينظرون ويستمعون ، ويرون ويتعلمون • وفى القاعة حيث تجتمع الأسرة ، ويعيش كل فرد تحت نظر الجميع ، ينزوى

الأطفال : « أمام المائدة ، يجب أن نأكل دون أن نتكلم ، ولايجوز مناقشة مايقوله الآباء» . وهكذا فان وجود افراد الأسرة كل يوم بعضهم بجوار بعض تحكمه قواعد انضباطية دقيقة بين الأجيال ، فكل جيل يتمثل للعادات ويخضع للتقاليد التى تقيم الفوارق اللازمة فى هذه الحياة الجماعية ، فالاطفال يصمتون ، والكبار هم الذين يتكلمون • وهناك قواعد للسلوك من شأنها تخفيف التوترات التى يستثيرها اختلاط الجماعات • انهم ، بعبارة أخرى ، يستعيضون بالوقت مالا يملكونه فى الحيز المكانى • فالعلاقات الأسرية كانت فيما مضى تتدعم أولا فى هذا النطاق الضيق ، نطاق القاعة • غير أن هناك أمكنة أخرى تجتذب الأطفال • فالبنات يمضين ساعات طويلة فى مشغل الخياطة ، وبينما هن يجمعن الابر ينصتن الى القصص المسلية التى تحكيها الفتيات اللواتى يتعلمن الخياطة واللواتى يقال عنهن فى القرية انهن « متقلبات » وأنهن « يجرين » كما تجرى الابرة فى النسيج • أما الصبيان فانهم يترددون على حوانيت أصحاب الحرف : حانوت صانع القباقيب الذى يقوم يوم الأحد بعمل الحلاق ، وحانوت الحداد الذى يبيع فوق عمله « النبيذ بالكأس » • وفى هذه الأماكن التى يجتمع فيها الكبار يسمع الصبيان حكايات الصيد ، والمعارك الانتخابية ، والأنباء المحلية ، ومنذ الطفولة يكون لكل نوع من الأطفال ـ من ذكر وأنثى ـ اماكن يتلقى فيها معارفه • وتختلف الأحاديث الموجهة الى الصبيان عن تلك الموجهة الى البنات ، فالأحاديث الموجهة الى الصبيان تتعلق بحياة الصيد الطليقة المثيرة ، أو بعالم السياسة المضطرب ، كما تتضمن الأحاديث الموجهة الى البنات لغة الجنس ، وأسرار الفراش • وهكذا تتقرر مصائر الجميع •

وعلى هذا يلاحظ الأطفال حركات الصناع ، وأقوال الراشدين • فنجار العربات الذى يطوق العجلات فى الهواء الطلق ، والحداد الذى يبيطر الابقار أمام حانوته ، والنساج فى داخل مشغله ، كما يبدو من النافذة المفتوحة على مستوى الأرض ، كل هؤلاء يراقبهم نفر من الصبية الصامتين • فالصبيان والبنات اذ يتأملون الكبار على هذا الوجه يتعلمون الأساليب التى يمارسها المجتمع المحلى ، وتوزيع المهام بين أفراد المجتمع ، ويتعلمون بالأخص كيف ينسقون أحاديثهم ويكبحونها • أما أصحاب السلطة ، الراشدون ، فانهم هم الذين يملكون حق الكلام ، ويستخدمون أمام الأطفال بقصد واحد ، هو تعريفهم قواعد السلوك الأولية • والطفل مع أمه وأبيه يسمعهما يذكرانه المبادىء نفسها : « قل متشكر ، قل صباح الخير ، قل الى اللقاء ، لا تتكلم عند المائدة ، كل خبزك كله ، لا تلق أى سؤال » •

وبخلاف هذه الأوامر لا يعطى الطفل الا القليل جدا من الشروح ، ولا يتبادل الآباء والأبناء الا القليل من الكلام ، ويتم نقل المعارف بينهم بطريقة ضمنية ، بالملاحظة والممارسة • ولم يكن قانون السكوت هذا يخالف الا بين الأجيال الصغيرة والأجيال المسنة • عند هذا يظهر الأجداد ، وفى صحبتهم يستمتع الأطفال باجازة كبيرة ، فليس هناك « متشكر » أو « صباح الخير » أو « الى اللقاء » ، ولا أدب مفرط ، فكل شىء مباح مع الجدود ، ومعهم يستمر الحوار الذى انعقد منذ الطفولة الأولى ، ويجرى التعلم بالتدريج • وكلما كبر الطفل اختلفت واجباته ، وتعقدت معلوماته • ويمضى الصبى مع

جده الى الصيد في الغابة ، ويتدرب على برم الخيط ليصنع منه مقاود للعجول ، أو يتعلم في الحقل صنع الرحى . وتبقى البنت الصغيرة بجوار جدتها ، تتدرب على اجادة الطبخ، وأشغال « التريكو » ووصف الأعشاب ، وفلاحة البساتين . كان هؤلاء الأجداد المربون أيضا هم الملاذ من قسوه الآباء . فحين يرتكب الطفل بعض الحماقات وينال شيئا من العقاب يواسيه الجد ، ويسعى الى تسوية الأمور بينه وبين والديه . كان الأجداد باعتبارهم مربين وحامين يؤدون دور الوسطاء الممتازين .

وعلى عكس العلاقات المتوترة أحيانا بين الآباء والأبناء كانت الصلات التي تربط الأحفاد بالأجداد تتسم بالرقة والحنان ، فالاجداد مربون ومعلمون لايكلون ولا يملون ، يمنحون أحفادهم الحماية والفهم . وطوال فترة الطفولة ، وحتى بعد هذه الفترة ، يشغل الأجداد مكانة هامة في عملية تكييف الطفل للحياة الاجتماعية ، مكانة ظلت أمدا طويلا غير محسوسة لأنها هامشية خفية .

كذلك لم يلتفت أحد الى أنشطة الأتراب ، وأساليب العمل التي يمارسها المجتمع المحلي . ومع ذلك كانت هاتان المجموعتان تفرضان أنماطا من المواقف والسلوك ،وتشكلان مجالات هامة للتكيف الاجتماعي .

كان المجتمع يتدخل في هذا المجال اما بكيفية غير مباشرة في صورة شخصيات خارجية مألوفة ولكنها مندمجة في شئون الأسرة ، واما مباشرة عن طريق أفراد المجتمع . فالشرطي مثلا ، وهو رجل كان يؤدى فيما مضى كل أنواع المهام في الأرياف ، يدعوه الآباء ليؤيد العقوبات الموقعة على الأبناء . وهناك بخلاف الشرطي شخصيات كثيرة تتولى تعنيف الصبية والبنات . « يأتى المعلم للآباء قائلا ان الأطفال قد ردوا عليه ، ويأتى الأب الخورى أو المرأة التي تعلمنا أصول الدين يقولان اننا لم نحسن الجلوس في القداس ، وأننا لم نحفظ دروسنا . وعندئذ نتلقى ضربا على الأرداف . وكان حارس الحقول يتجول كل يوم ليرى هل رعينا أبقارنا اضرارا بحقول الغير . فاذا فعلنا ذلك كان يرسلنا لنستسمح مالك الحقل الذى أصابه الضرر . وكان الناس يستقبلوننا بصفعتين على الوجه ، أو بلطف وشيء من الحلوى ، حسب أصلهم ومزاجهم » .

كان الطفل يلقى عند هؤلاء الأشخاص الغرباء عن الأسرة مثل هذه الأنماط التربوية التي رأيناها تتراوح بين الشدة والتسامح . والطفل عندما يطلب الصفح من شخص ما لا يعرف ما سوف يكون في انتظاره ، فقد يتلقى ، مثلما يتلقى من أبويه ، ضربا سخيا، أو ملاطفة ، دون أن يعرف سببا لذلك .

ويتجلى هذا النظام التربوى في المدرسة أيضا ، أمام المعلم ، الأسلوب التربوى نفسه الذى يعتمد على النظر . فالمعلم يبدى « اشارة » للجلوس ، والوقوف ، والسكوت، وقاعدة الصمت نفسها تسود . « لم يكن مصرحا لنا بالكلام في الفصل » . وكانت العقوبات البدنية كما في المنزل تنهال بشدة على رؤوس التلاميذ الصغار وأصابعهم ،

ضربات بالمسطرة على الانامل ، أو بغصن شجر البندق على الأرجل · وفى المدرسة أيضا يجد التلاميذ لدى مدرسهم هذا الاصرار على أن يكونوا دائما منشغلين ، فعندهم كل يوم واجبات كثيرة يؤدونها ، ودروس يحفظونها · وكانت المدرسة استمرارا حقيقيا للمنزل ، تعرض على الطفل واجبات منزلية : فعليه بدوره أن يشعل الموقد ، ويحضر الحطب ، ويذكي النار ، وينظف الفصل ·

والمدرس ، وهو رجل محترم يعيش فى القرية طوال السنة ، ولسنوات عديدة ، لا ينقطع عن الاشراف على التلاميذ بعد اقفال المدرسة ، ويستمر فى ملاحظة هندام تلاميذه فى الشارع ، وأثناء الاجازات ، ويزور الآباء ليحيطهم علما بسلوك أبنائهم · وكانت الأساليب التربوية المدرسيه والعائلية متماثلة ، والتفاهم تاما بخصوص اخضاع الطفل لرقابة اجتماعية قوية ·

ومع ذلك ينبغى لنا أن لا نسىء الفهم ونخلط بين هذا التماثل فى الآراء وبين أى تأثير فكرى قد يمارسه المدرس على الأسر · مثلا ، ذلك أن آراءه فى مستقبل الابناء المهنى قلما كانت تتبع ، وبخاصة المزارعين حيث يتطلب استغلال الارض أذرعا قوية · واليوم يشكو العديد من الأشخاص الكبار فى السن ، وأيضا من الراشدين ، من أنهم لم يستطيعوا مواصلة دراساتهم : « كان فى مقدورى أن أصير موظفة فى البريد ، وكانت المدرسة تريد منى أن أستمر ، ولكن أبى قال : أنا محتاج الى ابنتى فى العمل ، ومن ثم اضطررت الىالانقطاع » · ولم يكن الآباء ينتظرون من المنشأة المدرسية أن تغرس المعلومات فى عقول الأبناء ، وانما أن تعطيهم معرفة تكون امتدادا لمعارف الأسرة · وفى ذلك الأوان ، بالنسبة الى تلك الفئة الاجتماعية ، لم يكن الأمل فى نهضة اجتماعية أو تكامل اجتماعى جديدين ينعقد على المدرسة ·

ومن الضرورى التنويه بتلك الرابطة المتناسقة بين القواعد التأديبية العائلية والمدرسية · فالمدرسة تغرس « فى عقل الطفل » معارف الأساليب نفسها التى يعلمه بها البيت معنى العمل ، وواجب الطاعة ·

وأخيرا كانت الكنيسة . عن طريق الخورى أو السيدة التى تتولى تدريس الدين ، تستخدم لتشغيل الأطفال وعقابهم الأساليب المنزلية · كذلك كان الجيران يمارسون السياسة نفسها · فأينما كان الطفل ، ومهما فعل ، فانه يقع فى شبكة من الرقابة ، متجانسة ومتناسقة · وثمة علاقات دائمة تربط بين البيت وسائر الجهات الاجتماعية : الكنيسة ، والمدرسة ، والقرية ، ويعمل الجميع كأجهزة للتوحيد · ولم يكن الطفل داخل هذه الشبكة المتصلة وكأنه واقع فى شرك فحسب ، ولكن المجتمع المحلى كان يفرض أيضا رقابته على تربية أفراده وتعليمهم · فمن رقابة اجتماعية يمارسها أفراد الأسرة ، وبالأخص الأجداد فى فترة الطفولة الأولى ، ينتقل الوضع الى رقابة اجتماعية نظامية تمارسها الجماعة كلها ·

وتتميز مرحلة الطفولة الثانية باندماج الأعضاء الصغار اندماجا متزايدا فى المجتمع المحلى الذى يفرض بدوره قواعده بقوة ·

ان التهذيب ، والتواضع ، وضبط النفس ، فضائل أساسية يدعو المجتمع القروى للتحلى بها ، وتحظى بأكبر اهتمام فى تربية الأطفال الصغار • ويكتسب الأطفال هذه السلوكيات ـ من تنازلات ، وتصرفات مهذبة ـ من خلال منهج دراسى مخطط تخطيطا مكثفا ، وسلوكيات واجبة ، وأنشطة مفروضة فرضا الزاميا • وتفسر هذه المناهج الانضباطية دون شك الأساليب الصامتة المتحفظة التى يتصف بها شباب القرية فى الزمان الماضى •

بقيت فئة العمر البعيدة عن عالم الراشدين حيث يؤدى الأولاد والبنات معا أعمالا وحفلات مشتركة • بقى كذلك الأراضى الفضاء التى تتيح مجالا للتسكع ، والاستمتاع بشىء من الحرية •

وتجمع الأعياد الدينية والمدنية التى تقع فى تواريخ ثابتة متن السنة الفتيان والفتيات فى زمرة مرحة تجوب القرية كلها ، تلح فى السؤال • وفى عيد « الكرنفال » يمضى الفتيان والفتيات لابسين ثيابا مبهرجة يلحون فى طلب الفطائر • وفى عيد الفصح يقفون عند مفارق الطرق وبأيديهم نواقيس خشبية ، يعلنون عن القداس ، ثم ينطلقون لجمع البيض الذى يبيعونه بعد ذلك • ويتيح توزيع الماء المقدس يوم السبت النور مجالا لحركة مرحلة من أجل جمع الصدقات ، تقوم بها زمرة من الفتيان والفتيات تمضى حتى مشارف الاحياء السكنية ، ويعود هؤلاء ومعهم بعض النقود • ويجتمع الفتيان والفتيات أيضا يوم عيد الميلاد ليهنئوا الأهالى قائلين : « عام سعيد ، صحة وعافية ، جعل الله الجنة مثواكم » ، فيتلقون بعض الحلوى مكافأة على دعواتهم الطيبة ، ومنها مثلا خوختان مجففتان ، وقطعة سكر ، وبعض الشكولاته ، وقليل من النقود الصغيرة •

ويتفرق الصبيان والصبايا فى الحقول وراء قطعان الماشية التى يتولون حراستها ويذهب أطفال القرية الى الحقل مع أبقارهم • ويكلف أبناء المزارعين وأصحاب الحرف بحراسة المواشى فى المساء بعد خروجهم من المدرسة . أما أبناء الحطابين الذين يعتبرون « معلمين » حين يبلغون السادسة أو السابعة فانهم يقودون القطيع من شهر مايو الى نوفمبر • ويسمح صغر مساحة قطع الأراضى المجزأة ، وحرية مرور القطعان عقب الحصاد بتجمع الحراس الصغار واشتراكهم فى مغامرات مرحة • وفى الحقول والمراعى بعيدا عن أحاديث الآباء التى تشل حركة الصغار ، وبعيدا عن نظراتهم الفاحصة ، تبدأ أولى الألعاب الجنسية : « كنا فى الحقول نضايق البنات •• » • كذلك كانت مشارف القرية بعيدا عن رقابة الكبار مفتوحة للصبيان الكسالى الذين يتسكعون (بدلا من الذهاب الى المدرسة) فى حى الأسيجة (جمع سياج) والأيكات •

عندئذ يصبح الصبية والصبايا ، وهم يسيرون وراء الماشية ، أو يتسكعون بعيدا عن الأنظار ، قناصين خطافين يبحثون عن شىء من الغذاء : عنيبات حريقة تؤكل ، أو أعشاب تمص ، أو بعض الصيد الذى يمكن بيعه للعمدة بنقود قليلة : بيض ، أو عصافير ، أو رؤوس أفعى • وكان الصبية الأكبر سنا يقودون الأصغر منهم فى دراسة الطبيعة هذه ، ويطبق الجميع الدروس التى تلقوها من الجدود منذ قليل •

وكانت مشارف القرية مكانا للتلهى والايواء ، تجوبها زمرة من الصبية المرحين ، ومع ذلك تبدو فى الذكريات مكانا للعمل المرهق الذى يؤدى بلا سرور : « كنا نحن الصبية نذهب الى حيث الكلأ الوفير ، نجرف الحشيش المتساقط من العربات · وفى حالة البنجر كان علينا أن نستخرجه من الأرض بالمعاول ونشطره · كنا نفعل ذلك حين نبلغ من العمر الثانية عشرة · وفى الحقول كان علينا أن نجمع الحصى ، ونجعل منه أكواما ، ونفعل ذلك فى كل وقت ، حتى ونحن نحرس البقر · كانوا يرسلوننا وراء المحراث نلتقط البطاطس أو سنابل القمح بعد جزها · كنا نخرج من الساعة السادسة الى السادسة والنصف لابسين القباقيب ، وأقدامنا مبتلة ، والجو مشبع بالندى · وكنا نعامل نحن الأطفال معاملة قاسية » · وفى ذلك الاوان كانت الأعياد والألعاب تبدو دائما بمثابة لحظات مختلسة من أوقات العمل الذى كان النمط الأساسى لتدريب الأطفال وغرس المبادىء فى أذهانهم ·

واذ ينتقل الطفل من فئة من العمر الى فئة أخرى يرى أنشطته الخاصة باللعب تتناقص ، وعمله اليومى الشاق يتزايد ، ومع ذلك يتسع أفقه ومجال نشاطه · وحين يغادر الصبيان والبنات حيهم فانهم يجوبون القرية ، ويمضون حتى أقصى منازلها ، ويتعرفون شيئا فشيئا على أدق أقسام مساحتها المبنية · وبينما هم يسيرون خلف القطيع بصحبة النساء اللواتى يلتقطن السنابل بعد الحصاد ، ويسلكون الدروب العرضية المختصرة بحثا عن صيد برى ، يتعرفون على المراعى والمزارع ، ويضعون علامات على هذه المنطقة الجديده فى نظرهم : فعلى الثلج الذى يغطيها فى الشتاء يكتب أول من يمر بها : « مررت » لتنبيه من يأتى بعده · وهم يتعرفون على مواقعهم بالمناداة : « كنا ننادى بعضنا بعضا ، من واد الى واد ، ونطلق صيحة طويلة منغمة ، فيجيب علينا الآخرون بمثلها · كان الواحد منا يقول لنفسه : ذاك هو أونتيل ، وبذلك يتعرف بعضنا على بعض · وعندئذ يقول الآخرون : ها هم قادمون · وننتظرهم ، وبعد قليل نسمع أجراس القطيع ، ولا نلبث أن نعود معا » · وكانت الغابة عند الأفق تعين حدود اقليمهم ، ولم يكونوا يتوغلون فيها · ولكنهم يخترقون الغابة لأول مرة فى صحبة الخورى الذى « يتجول » مع جماعتهم فى الغابة فى مناسبة الاحتفال الذى يسبق « التناول » (تناول القربان المقدس) · هذا التعريف بالأراضى القفار يحدد ختام مرحلة الطفولة · وبعد « التناول » ينفصل الصبيان عن البنات ويشكلون فريقين متميزين من الشباب المراهق : فريق الفتيان ، وفريق الفتيات ·

العصر الحديث

هذا العهد الذى نستعيده من خلال ذكريات القرويين قد انقضى فى حوالى العقد السادس ، وفى الوقت نفسه زالت السهرات والأعياد والممارسات الجماعية ، ومعها الأساليب التقليدية فى تربية الأطفال ·

والمعروف أن الانقلابات التقنية التى طرأت على العمل الزراعى قد غيرت الأنشطة النسوية فى المزرعة · فالمزارعات ، وقد تخلصن من كل عمل فى الحقل ، يستطعن

دون أية مشاكل أن يتولين رعاية أطفالهن • ومن أجل توفير الهدوء للأطفال فانهن يجتهدن في التوفيق بين ساعات نوم الرضيع وساعات رضاعته • أما النساء الصغيرات القليلات اللواتي يمارسن نشاطا حرفيا يبقيهن بعيدا عن بيوتهن طوال النهار فانهن يعهدن بأطفالهن الى بعض القريبات أو شابات أخريات مستقرات في البيوت وخاليات من العمل نظير أجر ، وبتيح لهن هذا الحل التعويض عن عدم وجود دار لحضانة أو روضة أطفال • فالجدة من ناحية الأم أو الأب ، أو الأخت أو أخت الزوج (أو زوجة الأخ) هي أول من يطلب اليهن رعاية الطفل • وفي هذا الخصوص ، كما في سائر الاحوال ، تفضل الام اللجوء الى القريبات ثم الى الجارات ، وحتى في حالات الرعاية هذه حيث تعهد الامهات بأطفالهن الى الغير في الصباح ، ثم يستردونهم في المساء ، يبدو أن الأب والأم يمارسان الآن حيال أطفالهما الصغار الدور التربوي الرئيسي ، فقد وجدا وضعا كانا فيما مضى يفوضانه بسبب الظروف الاقتصادية الى الغير •

والأم بطبيعة الحال هي التي تتولى أساسا شؤون الطفل في فترة الطفولة الأولى • واذ نقصت مهام الأم المنزلية بفضل توافر الادوات المنزلية المريحة ، والتسهيلات التي تتيحها المنتجات الخاصة بالأطفال الرضع (حفاظات من السليولوز ، وسراويل من البلاستيك ، وأطعمة جاهزة) فقد أصبح في مقدورها أن تتفرغ لطفلها ، وتربيه وفقا لمبادىء تربية الأطفال الحديثة التي تنشر في المجلات وتذاع في الراديو على نطاق واسع، وترضع طفلها بثديها كلما أمكن • وسرعان ما يترك للطفل حرية الحركة ، فبعد خمسة عشر يوما (من مولده) تكف أمه عن تقميطه ، وفي زمن مبكر يرفع من سريره ويوضع في حاوية • وتبدأ التربية في فترة مبكرة ، تربية منهاجية تعتمد على الرقابة الشديدة • فالطفل يبقى دائما بجوار أمه ، ينام الليل في غرفة والديه ، وتستبقيه أمه بالنهار الى جوارها ، وتأخذه معها أينما تذهب • فاذا بكى ضمته بين ذراعيها ، ودللته ، وحدثته في رقة ، وأعطته قطعة من البسكويت ، أو حلمة صناعية ليتلهى بمصها • هذه الألفة بين الأم والطفل طوال فترة الطفولة الأولى تتيح بالتأكيد نموا عاطفيا منسجما ، ولكنها مع ذلك ليست تربوية أو ناشطة بنوع خاص •

وحتى فترة متأخرة يستخدم الأبوان مع طفلهما لغة « الأطفال » ، فلا يحاولان أن يقدما له لعبا تربوية أو يدربانه على ألعاب تثقيفية ، ويكتفيان بمعاملته برقة ، ويهتمان بتعليمه حسن السلوك ، وآداب المعاملة : « قل شكرا ، قل صباح الخير ، قل الى اللقاء •• » ، مجموعة كاملة من المجاملات التي تعلماها فيما مضى ، ولم تزل الى اليوم هي القانون الواجب الاحترام ، والنموذج الواجب احتذاؤه • ولم يكتسب الطفل الصغير وضعا نظاميا ، فهو لم يزل يعتبر مخلوقا غير ناضج ينبغي احاطته بضروب الرعاية وتنشئته بالرقة والحنان • ويتعجب الجدات من هذه الدماثة التي يبديها أبناؤهن وبناتهن ، ويرون أنهم لا يبدون صرامة كافية في تربية الأطفال •

ومن المفارقات العجيبة أن الجدود هم في الوقت الحاضر أنصار تربية أكثر تشددا وقد التقينا ببعض منهم يستخدمون سوطا أو مقرعة لحمل الأطفال الذين يتولون رعايتهم

على الطاعة . ذلك أن الأجداد لم يزالوا الى الآن مثلما كانوا في الماضي موجودين الى جوار أحفادهم ، يتولون رعايتهم اذا غابت الأم ، أو كانوا هم مقيمين بالقرب من الطفل . فما ان يستطيع الطفل السير حتى ينسل بجوارهم ويتبعهم . عندئذ يسترد الجدود دورهم ، دور المربين الممتازين الذين يرودون الطفل بالألعاب وأقاصيص الزمان الماضي. وما زالوا هم الذين يعرفون الأطفال بدنيا الطبيعة ، فيتجولون معهم في الصباح المبكر باحثين عن أنواع الفطر (عيش الغراب) أو الحلزون ، ويجوبون معهم الحي في امسيات الصيف الجميلة . وتتجمع الجدات ، وهن مشاءات جريئات ، ويصحبن أحفادهن للتنزه في الطرقات الضيقة المنعرجة ، ويذكرن للأطفال في أثناء السير اسماء الأماكن، ويشرن الى مواقع حقول الآباء وحقول الجيران . وشيئا فشيئا يتعلم الأطفال أسماء المواقع وتواريخها ، ويتعرفون على أجزاء الاقليم .وفي طريقهم يجمعون الأعشاب النافعة ، ويعينون المواقع التي ينمو فيها الفطر . ولم تزل المقابر كما كانت في الماضي هي المكان المفضل لنزهة الجدات . وهناك يجرى الأطفال منطلقين بين القبور ، واثبين من حجر الى حجر ، ففي القرية يتآلف الأحياء مع الأموات ، وثمة وشائج قوية تربط القسم الحي من القرية بالقسم الميت خلال هذه الجبانة التي يتخذها الناس مكانا للنزهة ، ومجمعا للذكريات . وتمر الجدات من قبر الى قبر يقرأن للأطفال ما على القبور من نقوش ويحكين لهم تاريخ الموتى . وعلى هذا النحو تنتقل ذكرى الجماعة كلها من أكبر الاجيال سنا الى أصغرها .هذه الالفة التي يرعاها الأطفال الصغار منذ نعومة أظفارهم مع الموتى لا تسبب لهم أية معاناة نفسية ، بل على العكس من ذلك تشكل هذه النزهات وسيلة لمعرفة الحياة وحكمتها . ليس من المدهش اذن أن نجد في القرية الى اليوم لغة خاصة بالموتى ، فالناس ثمة يتحدثون عنهم دون حرج أو تردد .

وعلى ذلك لم تتغير فترة الطفولة الأولى ، لا من حيث مدتها - فلم تتسع حدودها نتيجة لعدم وجود تعليم مدرسي مبكر - ولا من حيث القائمين بالتربية ، وانما استعادت فيها الأسرة الصغيرة المكونة من الأبوين مكانة مركزية فائقة . فهل نرى في هذا الدور الذي تضطلع به في الوقت الحاضر الأسرة الصغيرة سببا لاكتشاف أهمية الطفل في هذه المجتمعات القروية ، أو نتيجة لهذا الاكتشاف ؟ وهكذا ازدادت أهمية الأعياد المقترنة بالطفولة من تعمير ، وتناول القربان - في حين اختفت الأعياد المقترنة بنهاية الحياة . ومع ذلك فان استعادة هذه الروابط بين الآباء والأبناء الصغار تنضوي في الحركة العامة التي تلتف فيها الجماعات حول الأسرة الصغيرة « النووية » ، حول القرابة ، وهي الحركة التي سجلها العديد من الدراسات .

ويعين دخول الطفل المدرسة الابتدائية،كما كان في الماضي ، الانتقال الى فئة السن التي تلي فترة الطفولة ، ولكن يمتنع الاشتراك في أداء الأعمال المنزلية . فالطفل في أسرته غير مكلف بأي عمل . والبنت لا تساعد أمها ، لا في المطبخ ، ولا في الحديقة ، ولا في الزريبة . أما الصبي فان ميكنة الزراعة تعفيه من المشاركة الفعالة في أعمال الحقول . ثم ان الآباء لا يطلبون من أطفالهم الا أشياء قليلة جدا ، كاحضار الخبز عند العودة من المدرسة ، وترتيب أسرتهم أيام الاجازات . وفضلا عن ذلك فانهم ينظمون

أوقات عملهم بحيث يتيحون لنطفل الاسهام فى بعض الأنشـــطة البعيدة فى المدينة ، مثال ذلك الأب المزارع الذى يذهب بأولاده كل أسبوع الى « ديجون » ليحضروا دروسا فى آلة « الأكورديون » الموسيقية ، وينتظرهم هناك ساعتين • ويهتم الآباء فى الوقت الحاضر باشراك أبنائهم فى العالم الخارجى ، واخراجهم من عالم القرية • كذلك تغيرت العلاقات بين الآباء والأبناء مثلما تغيرت الأحوال فى المنزل • ففى المسكن الذى تنوعت فيه الأماكن لم تعد القواعد التربوية القديمة مقبولة • فقد أمحت قواعد السكوت ، والاحترام الواجب على أفراد الجيل الصغير نحو الآباء • « تقول امرأة فى الخمسين من عمرها : نحن من جيل « اسكت » ، ولم يكن من الجائز التحدث مع الصبيان والبنات، ولابد من السكوت »• ويتمشى تحول العلاقات بين الآباء والأبناء الصغار مع تعـــديل نظام البيت •

ومع أن الآباء لا يبخلون على أطفالهم بالعطف والحنان ، كما فى فترة الطفـــولة الأولى ، ولم تعد العقوبات البدنية توقع على الصغار ، فانه يبدو أن الحوار لم ينشـــط بعد بين الأجيال • وردا على سؤال بخصوص التربية الجنسية التى تقدمها الأمهـــات لبناتهن تجلت الحيرة والضيق على الأمهات من فكرة اضطرارهن لمجابهة هذه المشـكلة : « اننى لا أعرف حقا كيف أتصرف فى هذه المسألة ، فان أمى لم تحـــدثنى عنها » • وهكذا يمر التعليـــم الجنسى كما كان يجرى فى الماضى عن طريق الأتراب حيث يلقن الأكبر سنا من هم أصغر منه المعلومات فى هذا الخصوص •

لذلك تطور النظام المدرسى • ففى القرية التى اشتغلنا فيها أدخل المدرسون وسائل تربوية حديثة تستخدم الحوار ، والمشافهة ، ومبادرة التلاميذ ، وخيالهم • أما مكتب المدرس فانه يوضع فى نهاية الفصل خلف ظهـــور الأطفال الذين يسمعون المدرس ولا يرونه ، وهكذا يتجسد هذا الأسلوب التربوى الحديث القائم على ايصال المعلومات مشافهة • تطور كذلك النظام التأديبى ، فالاطفال هم الذين يضعون بأنفسهم جـــدول العقوبات ، ويوقعونها بعضهم على بعض • ولا يعفى المدرس نفسه من القانون العام ، فاذا نسى أن يرتدى خفية قبل أن يدخل الفصل — حسب الأصول — كان عليه ان يكتب خمسين مرة «سوف أرتدى خفى» • ويزول التدرج الطبقى ، ويمحى تفوق الراشدين، ويحل محله نقاش حر بين الأجيال • وينمو خيال الطفل ، وحرية اختياره ، عن طريق اعداده ملفا شخصيا يدون فيه كل الموضوعات التى تهمه : من تاريخ ، وشعر ، وأدب، وطبيعة ، ومن جهة أخرى يسهم التلاميذ كلهم فى اعداد ملف رئيسى للفصل ، ترتب فيه الوثائق التى تشبع الحياة فى الدروس (من كراسات ، وصحف ، وصور فوتوغرافية ومجموعة حشرات) • وتوجه أهمية خاصة للبيئة المحلية ، والحياة القروية ، ويدرس التاريخ ، والجغرافية ، وعلوم الرصد ، فى أثناء الحصص التى تعطى فى الهواء الطلق، والتلاميذ ماضون من طرف الى آخر فى القرية •• وثمة « لوحة الجو » التى ينفذهـــا التلاميذ ، ويتولون كل صباح تحرير أبوابها ، كدرجة الحرارة ، والضغط الجوى ، وحالة السماء ، وحياة الناس ، وحياة الحيوانات ، والنباتات ، وأحداث اليوم ، وتلخص هذه اللوحة وتوضح هذا الاهتمام الخاص بالفضاء ودنيا التلاميذ •

والمدرسة الحديثة تتجه صوب تأهيل الطفل عقليا وشخصيا ، ربما أكثر مما تتجه الى تزويده بالمعارف ، فانها تغدو مدرسة تحررية ، تعيد اكتشاف العالم المحيط به : القرية ، وتاريخها ، وأشغالها ، وأهلها ٠

هذا الأسلوب التربوى الجديد لا يجد قبولا تاما لدى الآباء ، وبخاصة حين يبلغ أقصاه من التطرف ، كما حدث مع مدرسة ألغت الكتب المدرسية ، واعتادت أن لاتطلب من التلاميذ أداء أى واجب أو استذكار أى درس فى البيت ، ويشتكى الآباء قائلين : « لا جدوى من المدرسة ، فالأطفال ليس معهم كتب ، ولا واجبات ، ولا يؤدون عملا ٠ ومع الأساليب الجديدة ، لا يتعلم الأطفال شيئا ، ولا يعرفون القراءة والكتابة ، ولا حتى جدول الضرب » ٠

واليوم يتوقع الآباء من المدرسة تقدما اجتماعيا ، وطريقة لتعليم الأطفال حرفة ، وتأهيلهم لوظيفة خارج دنيا القرية ، ويطالبون المدرسة بأن تيسر اندماج أبنائهم فى المجتمع ٠ ومن بين أبناء أى مزارع يواصل ابن واحد نشاط أبيه ، أما الآخرون — من بنين وبنات — فيجب أن يجدوا لهم حرفة خارج القرية ٠ ومن ثم كان اهتمام الآباء بمادية العمل المدرسى الذى يجب ، لكى يكون جديا فى نظرهم أن يتابع فى المنزل ، ويبدو هذا العمل فى الوقت الحاضر أنه الوحيد الذى ينبغى فرضه على الطفل ٠ ومن ثم أيضا كانت الأهمية التى توجه لمتابعة المنهج الدراسى بانتظام ٠ وفى القرية أثير فى عام ١٩٧٦ أمام مفتش التعليم الابتدائى نزاع قام بين مدرسة وبين آباء تلاميذ رفض قبولهم بالصف السادس ٠ فالآباء منذ بداية التعليم الابتدائى يريدون اعدادا مكثفا للمجال المهنى والعالم الحضرى يستطيع أطفالهم أن يعيشوا فيه ٠ وبالاجمالى فان الآباء لا يدركون أن هذه الأساليب التربوية المدرسية الجديدة ، رغم أنها تستخدم اللعب والاتصالات الشفهية ، والتأملات الشخصية ، يمكن أن تتابع الأهداف نفسها كما فى الماضى ، وتجرى التدريبات نفسها ، مع الاهتمام بنوع خاص بانفتاح شخصية الطفل ٠ وانا لنتذكر المكانة التى كانت للكتاب فى تلك الاسر الريفية ٠ من ذا الذى لم يسمع عن سهرات الزمن الماضى حين كانت التلميذة الصغيرة تتلو بعض القراءات على أفراد البيت المنصتين باهتمام فى أمسيات الشتاء ، أو لا يتذكر الورق الأزرق التى يلف به كتاب المدرسة أول يوم فى العام الدراسى ؟ كان هذا العمل يعتبر وقتئذ بمثابة طقس من طقوس التلقين ٠ ومن الطبيعى أن يثير الغاء الكتاب المدرسى حيرة الآباء وسخطهم ٠ وهناك اليوم بين الاسرة والمدرسة انفصام لدرجة أنه كثيرا ما تتصدى الأسرة لمعارضة المدرسة ٠ وفى آراء الآباء ولجوئهم الى العمدة أو المفتش ما يثبت وجود هذا الخلاف ، ذلك لأن الآباء يريدون ، كما كانوا فى الماضى ، أن يبقوا متحكمين فى مصير أطفالهم ، ولا يمتثلوا دون نقاش لقرارات الادارة المدرسية ٠

هناك اذن من الناحية الموضوعية انفصام بين عالم المدرسة وعالم الأسرة ، وانفصام فى داخل المجتمع المحلى ، فهذا المجتمع ما زال يواصل مراقبة سلوك الاطفال ، والحكم على هذا السلوك ، ولكنه يمتنع عن ابداء أية ملحوظة للأسرة ٠ وليس هناك فى الوقت الحاضر أى شخص يأتى لزيارة الآباء ليخبرهم بمظهر أبنائهم السىء فى

الشارع أو فى الكنيسة · وتنزوى الجماعة القروية خلف الألفة العائلية ، معاتبـــة ، ولكنها صامتة · ويحل التسامح والتساهل محل القهر الذى كان يعيش فيه الطفل فى الزمان الماضى · ولا شك فى أن هذا التهاون الأخلاقى هو الذى يشير اليه الراشــدون فى غموض وهم يتحدثون عن أطفال اليوم ويشكون من أنهم لا يميزون بين الخير والشر ·

بقى لنا أن نتساءل : فى أى نطاق يكون لهذه الحرية الاسرية غير المصاحبـــة لحوار حقيقى بين الآباء والأبناء ، هذه التربية المتباعدة عما ينتظره الآباء ، والتى تجعل الأبناء فى وضع مبهم ، ان تتيح مجالا لنمو الطفل نموا متناسقا ؟ والى من ينبغى الالتفات وكيف تقرر توجيها خاصا ، ومستقبلا معينا ؟ ان الأمور واضحة فى نظر بعض الأطفال: ذلك أن ميل البعض الفطرى الى الطبيعة وتذوقهم العمل الزراعى يؤهلهم بطبيعـــة الحال ليخلفوا آباءهم · وهناك دائما بين الأخوة أخ مختار · ولكن ما شأن باقى الأخوة؟ تظهر عندئذ فئة العمر كمجال أساسى للتكيف الاجتماعى · فالصبيان والبنات قـــد أصبحوا الآن غير ملتزمين بأى عمل فى المنزل أو الزراعـــة ، ومن ثم فهم أحرار فى تصرفاتهم وحركاتهم · وعندئذ تنفتح القرية ومشارفها لجولاتهم المرحة · ففى يـوم « الكرنفال » ينطلقون جماعات من كل حى ، مقنعين ومتنكرين فى ثياب قديمة ، متنقلين من بيت الى بيت ، يمدون عليهم يجمعون فيها النقود ، وسلالهم يجمعون فيها الفطائر · وقد اختفى معظم الأعياد التقويمية الأخرى · غير أنه لا أهمية لذلك ، فثمة ألعاب عديدة غير رسمية تضمهم على مشارف القرية التى يجعلونها مقرا لتجمعهم · فهناك مكان سرى، خفى ، كوخ مبنى فى ركن قصى ، بعيد عن الأنظار ، وهناك مكان مرئى ، مفتوح على طول سياج ملعب كرة القدم خارج القرية · هناك تمر مرحلة الطفولة ، وهنـــاك تترسم كما فى الماضى أولى الألعاب الجنسية ، فالبنات يتدلين بأرجلهن على « الدرابزين» ويمر الصبيان فيخلعون بخفة سراويلهن · وبقيت مشارف القرية بمثابة الفضـــاء المتاح للأطفال ، والمكان الذى تجرى فيه كل المبادرات والانفعالات العاطفيـة الاولى · ويحدد الدخول فى الصف السادس (الابتدائى) فى حوالى الثانية عشرة أو الثالثـــة عشرة من العمر أول انقطاع فى مرحلة الطفولة ، ولكن هذه المرحلة لا تنتهى بالفعـــل الا بعد « التناول » فى حوالى الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة ، تماما كما كان يجرى فى الماضى · ولم تتغير مرحلة الطفولة بين الأمس واليوم ، ولم يزل الطفل يعيش الدورة نفسها ، والفترة نفسها . ولم يتغير سوى المضمون ·

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الاساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو
تصدر شهريا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل التربية
يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

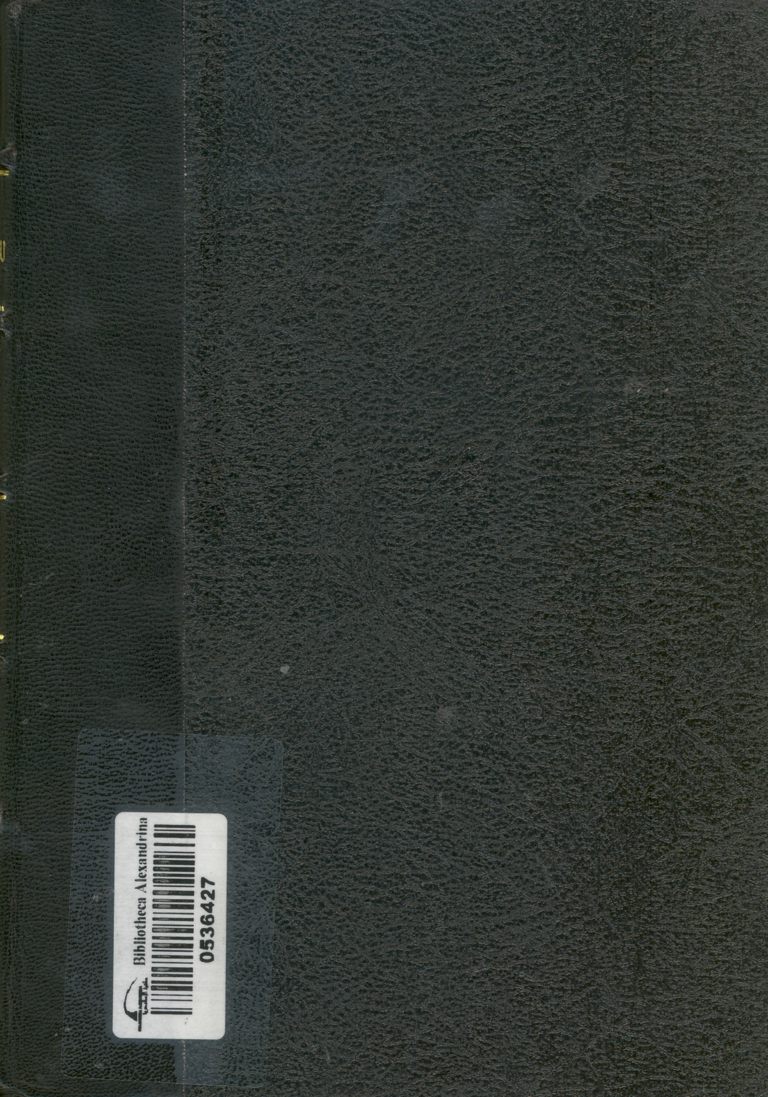
مجلة اليونسكو للمكتبات
مجلة (ديوچين)
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثمن ٢٥ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب


Bibliotheca Alexandrina
05336427